

الْمُنْتَقَى

مِنْ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ

اَنْتَقَى مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ شَرْحًا

سَائِلُ

أَبِي إِسْمَاعِيلَ

خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَانِيِّ الْحَرَنِيِّ

لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ

دار ابن الجوزي

الْمُنْتَقَى
مِنْ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ

١

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٣٩ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحربي، خالد بن محمد البيضاني
المنتقى من شروح كتاب التوحيد. / خالد بن محمد
البيضاني الحربي. - الدمام، ١٤٣٩ هـ.
٢ مج.

ردمك: ٠ - ٣٠ - ٨٢٢٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

٧ - ٣١ - ٨٢٢٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ١)

١ - التوحيد ٢ - العقيدة الإسلامية أ. العنوان

١٤٣٩/٦٩٠

ديوي ٢٤٠

صَحِيحُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣٩ هـ

الباركود الدولي: 6287015570184



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣،
ص ب. واصل: ٢٩٥٧ الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠
الرياض - تليفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوال: ٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحصاء - ت: ٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩ - ٠٥٩٢٠٤١٣٧١ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١
القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨ - تليفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

Twitter: @aljawzi - Whatsapp: ٠٠٩٦٦٥٠٣٨٩٧٦٧١ - Email: aljawzi@hotmail.com

Instagram: @aljawzi - Facebook: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - Website: www.abnaljawzi.com

الْمُنْتَقَى

مِنْ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ

اَنْتَقَى مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ شَرْحًا

تَأَلَّفَ

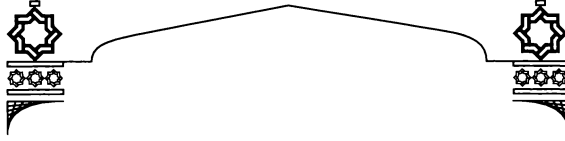
أَبِي أُسَامَةَ

خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَانِيِّ الْحَرَبِيِّ

لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي رضي الإسلام للمؤمنين ديناً، ونصب الأدلة على صحته وبينها تبييناً، وغرس التوحيد في قلوبهم، فأثمرت بإخلاصه فنوناً، وأعانهم على طاعته هداية منه وكفى بربك هادياً ومعيناً.

﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكِبَرُهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [٥٤] ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [٥٥] [الفرقان: ٥٤، ٥٥].

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ربوبيته وإلهيته، تعالى عن ذلك ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣].

﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ [٥٩] [الفرقان: ٥٩].

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [٤٥] وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴿٤٦﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦].

وصلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً^[١].

أما بعد؛ فإن توحيد الله وإفراده بالعبادة أساس هذا الدين، وهو الغاية التي خلق الله الجن والإنس من أجلها، قال الله تعالى: ﴿وَمَا

[١] مقدمة الشيخ سليمان بن عبد الله رحمه الله.

خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦] وهو أوجب الواجبات على العبد وهو القاعدة والأصل والأساس لدين الإسلام الذي لا يقبل الله عملاً إلا به، ويغفر لمن أتى به إن شاء، ولا يغفر لمن ناقض التوحيد، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ولقد بعث سبحانه الرسل كلهم للدعوة لتوحيده وإفراده بالعبادة ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطُّغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [٢٥] [الأنبياء: ٢٥].

﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ خَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠].

﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥].

﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَكَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فالتوحيد «رأس مال العبد وملاك أمره، وقوام حياته الطيبة، وأصل سعادته وفلاحه ونعيمه وقرة عينه؛ ولذلك خلق وبه أمر، وبذلك أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب. ولا صلاح للقلب ولا نعيم إلا بأن تكون رغبته إلى الله ﷻ وحده فيكون هو وحده مرغوبه ومطلوبه وممراده، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا فُرِغَتْ فَانْصَبْ﴾ [٧] وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب [٨] [الشرح: ٧، ٨]، وقال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ

رَغَبُوت ﴿٥٩﴾ [التوبة: ٥٩] [١].

ولما كان «كتاب التوحيد» للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَفْضَلِ الْكُتُبِ وَأَعْظَمِهَا بَيَانًا لِلتَّوْحِيدِ وَإِظْهَارًا لِفَضْلِهِ وَمَا يَضَادُهُ مِنْ أَصْلِهِ مِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ أَوْ يُنْقِصُ كَمَالِهِ مِنَ الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ أَوْ الْبَدْعِ، فَقَدْ عَظُمَتْ عَنَايَةُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا الْمَتْنِ شَرْحًا وَنَظْمًا وَتَدْرِيسًا.

وَلِعَظُمَ مَنَزَلَةُ الْكِتَابِ وَفَائِدَتُهُ جَاءَ ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ وَالْحَثُّ عَلَى حِفْظِهِ وَتَدْرِيسِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

* قَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت ١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ عَنْ «كِتَابِ التَّوْحِيدِ» فِي «تَسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ص ٢٤): «هُوَ كِتَابٌ فَرَدَ فِي مَعْنَاهُ، لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ سَابِقٌ، وَلَا لَحَقَهُ فِيهِ لَاحِقٌ».

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت ١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَدْ جُمِعَ هَذَا الْكِتَابُ عَلَى اخْتِصَارِهِ مِنْ بَيَانِ التَّوْحِيدِ مَا لَا يَعْذَرُ عَنْ مَعْرِفَتِهِ وَطَلَبِهِ بِإِقْبَالٍ وَتَدَبُّرٍ، وَكَذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ جَمِيعِهِمْ، فَمَنْ حَفِظَهُ وَاسْتَحْضَرَهُ وَجَدَ ذَلِكَ وَاسْتَغْنَى بِهِ عَنْ غَيْرِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى كُلِّ مُبْتَدِعٍ فَتَدَبَّرَهُ تَجَدَّدَ ذَلِكَ بَيِّنًا».

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُؤَرِّخُ ابْنُ بَشَرَ (ت ١٢٩٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَنْوَانِ الْمَجْدِ»: «مَا وَضَعَ الْمُصَنِّفُونَ فِي فَنِّهِ أَحْسَنَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ أَحْسَنَ فِيهِ وَأَجَادَ، وَبَلَغَ الْغَايَةَ وَالْمَرَادَ».

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْلطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ (ت ١٢٩٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ» (١/٣٧٧): «صَنَّفَ كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ فِي التَّوْحِيدِ، وَأَعْلَنَ بِالْدَّعْوَةِ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، وَقُرِئَ عَلَيْهِ هَذَا

الكتاب المفيد، وسمعه كثير ممن لديه من طالب ومستفيد، وشاعت نسخه في البلاد، وطار ذكرها في الغور والأنجاد، وفاز بصحبته واستفاد، من جرّد القصد وسلم من الأشر والبغي والفساد، وكثر بحمد الله محبوه وجنده...».

وقد كان العلماء يوصون بحفظ «كتاب التوحيد» منهم: الشيخ عبد الرحمن السعدي (ت ١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ كما في «الفتاوى السعدية» (ص ٣٨).

وممن كان يوصي بتدريسه وتعليمه للناس الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت ١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ يقول في رسالة له إلى أحد القضاة في «مجموع فتاويه» (٢٠٥/١٣): «عليك - بصفتك مسؤولاً عن ما ولاك الله عليه - أن تعين وقتاً من أوقاتك تجلس فيه في السوق يقرأ عليك في «كتاب التوحيد» وتتكلم بما تيسر...».

وقال الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (ت ١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «حاشيته على كتاب التوحيد» (ص ٧): «كتاب التوحيد الذي ألفه شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب - أجزل الله له الأجر والثواب - ليس له نظير في الوجود، قد وضح فيه التوحيد الذي أوجبه الله على عباده وخلقهم لأجله، ولأجله أرسل رسله، وأنزل كتبه، وذكر ما ينافيه من الشرك الأكبر أو ينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر والبدع وما يقرب من ذلك أو يوصل إليه، فصار بديعاً في معناه لم يسبق إليه، علماً للموحدين، وحجة على الملحدين، واشتهر أي اشتهار، وعكف عليه الطلبة، وصار الغالب يحفظه عن ظهر قلب، وعمّ النفع به...».

وقال الشيخ سليمان بن حمدان (ت ١٣٩٧هـ) في مقدمته في كتابه «الدر النضيد شرح كتاب التوحيد» (ص ٥): «كتاب التوحيد بديع الوضع، عظيم النفع، لم أر من سبقه إلى مثاله أو نسج في تأليفه على منواله، فكل

باب منه قاعدة من القواعد يبني عليه كثير من الفوائد، وأكثر أهل زمانه قد وقعوا في الشرك الأكبر والأصغر، واعتقدوه ديناً، فلا يتاب منه ولا يستغفر، فألفه عن خبرة ومشاهدة للواقع، فكان لذلك الداء كالدواء النافع.

وقال الشيخ عبد الرحمن الجطيلي (ت ١٤٠٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد من أكبر الكتب نفعاً في معرفة التوحيد وأقسامه، والتحذير من الشرك وأنواعه، وسد الذرائع الموصلة إليه، وبيان شوائبه وما يقرب منه».

وقال الشيخ عبد الله الدويش (ت ١٤٠٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «كتاب التوحيد الذي ألفه الإمام المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - أجزل الله له الأجر والثواب - قد جاء بديعاً في معناه من بيان التوحيد، وما ينافيه من الشرك والتنديد».

وقال الشيخ عبد الله الجار الله (ت ١٤١٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «الجامع الفريد» (ص ٦): «ألف عدة مؤلفات قيمة - يعني: الشيخ محمد بن عبد الوهاب - ومن أهمها: هذا الكتاب القيم الذي هو من أهم الكتب المصنفة في التوحيد».

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز (ت ١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «أوصي إخواني طلبة العلم مع العناية بالقرآن والسُّنة بالعناية التامة بكتب العقيدة وحفظ ما تيسر منها؛ لأنها الأساس والخلاصة من علوم الكتاب والسُّنة مثل «كتاب التوحيد» لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ».

وقال الشيخ عبد الله البسام (ت ١٤٢٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «علماء نجد» (١/ ١٤٩) عن «كتاب التوحيد»: «هو من أنفس الكتب ولم يصنف على منواله».

وقال الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - في كتابه «إعانة المستفيد شرح كتاب التوحيد» (١/ ١٨): «هذا الكتاب من أنفس الكتب المؤلفة في باب التوحيد؛ لأنه مبني على الكتاب والسُّنة...».

وقال الشيخ مقبل الوادعي (ت ١٤٢٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه «المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح» (ص ١٣٨): «ومن الكتب القيمة التي لا يستغني عنها مسلم، كتاب «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد»، «كتاب التوحيد» للشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى -، وقال أيضاً في المرجع السابق (١/١٢): «هو من أعظم مؤلفات الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب».

ولهذه المنزلة العظيمة لكتاب التوحيد جمعت هذا الكتاب وأسميته «المنتقى من شروح كتاب التوحيد».

وسبب تأليفي لهذا الكتاب:

أولاً: ما تميّز به «كتاب التوحيد» من بيان التوحيد وبراهينه وفضله وأصوله وأسبابه وما يناقضه من الشرك أو يضعفه وما به يتم ويكمل.

ثانياً: جمع ما تفرق من كلام الشراح في كتب مختلفة في مكان واحد حتى يسهل فهم المسألة وبيان دليلها.

ثالثاً: تخفيف الجهد على الباحث أو القارئ في النظر في كلام أهل العلم وجمع كلامهم في المسألة مما يسهل معرفة قولهم وترجيحاتهم وما يذكروه من شروط وغيرها.

وقد انتقيته من اثني عشر كتاباً تميزت بذكر مسائل وفوائد لم يذكرها غيرهم، وهي على النحو التالي:

١ - كتاب «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٢٣٣هـ). ولما كان هذا الكتاب عمدة لكل من شرح «كتاب التوحيد» ولما تميّز به مؤلفه من العلم والإلمام والاستيعاب ولتقدمه على غيره زمنياً وعلمياً حرصت على ذكر كل ما قاله في كتابه فلم أحذف منه شيئاً، وجعلته العمدة في هذا الكتاب.

- ٢ - كتاب «فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمته الله (ت ١٢٨٥هـ).
 - ٣ - «قرة عيون الموحدين» للشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمته الله (ت ١٢٨٥هـ).
 - ٤ - كتاب «القول السديد شرح كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمته الله (ت ١٣٧٦هـ).
 - ٥ - «حاشية كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمته الله (ت ١٣٩٢هـ).
 - ٦ - «شرح كتاب التوحيد» للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمته الله (ت ١٤٢٠هـ).
 - ٧ - «القول المفيد على كتاب التوحيد» للشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمته الله (ت ١٤٢١هـ).
 - ٨ - فوائد من شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين رحمته الله (ت ١٤٣٠هـ).
 - ٩ - «شرح كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله، وكان ذلك سماعاً من شرحه.
 - ١٠ - «إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد» للشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله.
 - ١١ - «الملخص في شرح كتاب التوحيد» للشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله.
 - ١٢ - «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» للشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حفظه الله.
- وكان عملي في الكتاب على النحو التالي:
- قمت بضبط نص الكتاب على ما تيسر لي من النسخ المطبوعة.

• جمعت شرح ما تقدم من الكتب وجعلت شروحهم مجموعة في مكان واحد سواء في مناسبة باب أو تفسير آية أو شرح حديث حتى يسهل للقارئ ويتضح له وجه المسألة وبيانها.

• قدمت الأسبق وفاةً ورتبته على النحو السابق في ذكر شروح الكتاب.

• حرصت على عدم التكرار فإني أنسب الفائدة لمن قالها أولاً ولا أكرر ذلك عن غيره إلا إذا دعت الحاجة من تفصيل أو ذكر قيد أو بيان وجه استدلال أو ترجيح للقول أو أن يكون الكلام مرتبطاً أولاً بآخره فعدم ذكر المكرر قد يبتز الكلام ولا يفهم على وجه صحيح.

• كل ما جاء بعد (قال الشيخ فلان) فهو قوله منسوب إليه ومنه (قلت) فهي له حتى ينتهي القول بذكر قول شيخ آخر من الشراح.

• ما جاء في الكتاب بعبارة (قال مقيده) فهو من كلامي وتقييدي ممّا دعت الحاجة إليه وأيضاً ما صدرت به تخريج الحديث فهو من تقييدي.

• خرّجت أحاديث «كتاب التوحيد» تخريجاً مفصلاً مع الحرص على النقل عن أهل الحديث المتقدمين في الحكم عليه وبيان العلة إن وجدت.

وقد قال شيخنا ابن باز رَحِمَهُ اللهُ: إن جميع الأحاديث التي في «كتاب التوحيد» لا بأس بها ولها شواهد وليست ضعيفة ولقد اعتنى بها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

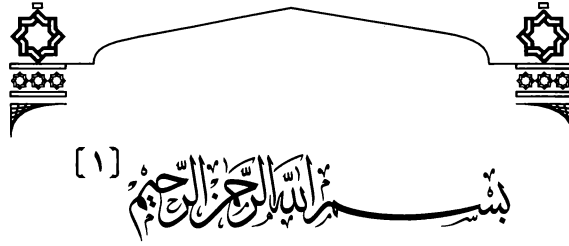
وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: ولم يورد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في هذا الكتاب إلّا ما صح من الأحاديث، أو كان حسن الإسناد، أو هو ضعيف الإسناد وله شواهد تقوّيه، أو هو داخل تحت أصل عام يشهد له الكتاب والسنة، مما ترجم له الشيخ في أبواب الكتاب «إعانة المستفيد» (١١/١).

قلت: وعدد الأحاديث والآثار التي ذكرها الإمام محمد بن عبد الوهاب (١٦٢) وكانت على النحو التالي:

- المتفق عليه (٣٥).
 - والبخاري (١٤).
 - ومسلم (٢٠).
 - وما عداهما من «مسند الإمام أحمد» و«الموطأ» و«السنن» و«المصنفات» وغيرها (٩٣).
- ختاماً: أسأل الله أن يتقبل هذا العمل وينفع به كاتبه وقارئه وناشره كما نفع بأصله، وأن يجعلنا من أهل التوحيد الخالص وأن يتوفانا عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين
وصلّى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين





[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: افتتح المصنف رحمه الله كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بالحديث «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» رواه الحافظ عبد القادر الرهاوي في الأربعين من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وأخرجه الخطيب في الجامع بنحوه.

فإن قلت: هل جمع المصنف بين البسملة والحمدلة لما روى ابن ماجه والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع» وفي رواية لأحمد: «لا يفتتح بذكر الله فهو أتر وأقطع».

قيل: المراد الافتتاح بما يدل على المقصود من حمد الله والثناء عليه لأن الحمد متعين؛ لأن القدر الذي يجمع ذلك هو ذكر الله وقد حصل بالبسملة، وأيضاً فليس في الحديث ما يدل على أنه تتعين كتابتها مع النطق بها، فقد يكون المصنف نطق بذلك في نفسه

واتفق العلماء على أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف قدره الكوفيون فعلاً مقدماً والتقدير ابدأ، وقدره البصريون اسماً مقدماً والتقدير ابتدائي كائن أو مستقر. قال: فالجار والمجرور في موضع نصب على الأول، وعلى الثاني في موضع رفع، وذكر ابن كثير أن القولين متقاربان وكل قد ورد به القران؛ أما من قدره باسم تقديره باسم الله ابتدائي فلقوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَزْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ بَحْرَهَا مُمْرَسَهَا﴾ [هود: ٤١]، ومن قدره بالفعل أمراً أو خبراً نحو: أبدأ باسم الله، أو: ابتدأت باسم الله؛ فلقوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وكلاهما صحيح، فإن الفعل لا بد له من مصدر فلك أن تقدر الفعل وتصدره، وذلك بحسب الفعل الذي سميته قبله إن كان قياماً أو قعوداً أو أكلاً أو شرباً أو قراءة أو وضوءاً أو صلاة.

فالمشروع ذكر اسم الله تعالى في ذلك كله تبركاً وتيمناً واستعانة على الإتمام =

= والتقبل، وقدره الزمخشري فعلاً مؤخرًا؛ أي: باسم الله أقرأ أو أتلو؛ لأن الذي يتلوه مقروء وكل فاعل يبدأ في فعله باسم الله كان مضمرًا ما تجعل التسمية مبدأ له، كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل فقال: بسم الله كان المعنى بسم الله أحل وبسم الله ارتحل، وهذا أولى من أن يضمّر ابدأ لعدم ما يطابقه ويدل عليه أو ابتدائي لزيادة الإضمار فيه، وإنما قدم المحذوف متأخرًا وقدم المعمول لأنه أهم وأدل على الاختصاص وأدخل في التعظيم وأوفق للوجود؛ فإن اسم الله تعالى مقدم على القراءة كيف وقد جعل آلة لها من حيث أن الفعل لا يعتد به شرعاً ما لم يصدر باسمه تعالى، وأما ظهور فعل القراءة في قوله: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْرِ رَبِّكَ﴾ فلأن الأهم ثمة القراءة، ولذا قدم الفعل فيها على متعلقة بخلاف البسملة فإن الأهم فيها الابتداء، قاله البيضاوي.

وهذا القول أحسن الأقوال وأظنه اختيار شيخ الإسلام وقد ألم به ابن كثير إلا أنه جعل المحذوف مقدراً قبل البسملة، وذكر ابن القيم لحذف العامل في بسم الله فوائد عديدة منها: أنه موطن لا ينبغي أن يتقدم فيه سوى ذكر الله تعالى، فلو ذكرت الفعل وهو لا يستغني عن فاعله كان ذلك مناقضاً للمقصود فكان في حذفه مشكلة اللفظ للمعنى ليكون المبدوء به اسم الله، كما تقول في الصلاة: الله أكبر، ومعناه: من كل شيء، ولكن لا تقول هذا القدر ليكون اللفظ مطابقاً لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب إلا ذكر الله وحده، فكما تجرد ذكره في قلب المصلي تجرد ذكره في لسانه، ومنها أن الفعل إذا حذف صح الابتداء بالتسمية في كل عمل وقول وحركة، وليس فعل أولى بها من فعل فكان الحذف أعم من الذكر فأى فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه.

(الله) علم على الرب تبارك وتعالى، ذكر سيبويه أنه أعرف المعارف ويقال: إنه الاسم الأعظم لأنه يوصف بجميع الصفات كما قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (٢٢) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَمِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِمِّنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ [الحشر: ٢٢، ٢٣] إلى آخر السورة، فأجرى الأسماء الباقية كلها صفات له واختلفوا هل هو اسم جامد أو مشتق على قولين أصحهما: أنه مشتق، قال ابن جرير: فإنه على ما روي لنا عن ابن عباس؛ قال الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين، وذكر سيبويه عن الخليل أن أصله إله مثل فعال فأدخلت الألف واللام =

= بدلاً من الهمزة، قال سيبويه: مثل الناس أصله أناس. وقال الكسائي والفراء: أصله الإله حذفوا الهمزة وأدغموا اللام الأولى في الثانية، وعلى هذا فالصحيح أنه مشتق من أله الرجل إذا تعبد، كما قرأ ابن عباس: (ويذكرك وإلهتك)؛ أي: عبادتك وأصله الإله؛ أي: المعبود فحذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة فالتقت اللام التي هي عينها مع اللام التي للتعريف فأدغمت إحداهما في الأخرى فصارتا في اللفظ لاماً واحدة مشددة وفخمت تعظيماً فقليل: الله.

قال ابن القيم: القول الصحيح: أن الله أصله الإله كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم، وأن اسم الله تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العلى، قال: وزعم السهيلي وشيخه أبو بكر بن العربي: أن اسم الله غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها واسمه تعالى قديم والقديم لا مادة له فيستحيل الاشتقاق، ولا ريب أنه أريد بالاشتقاق هذا المعنى، وأنه مستمد من أصل آخر فهو باطل، ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى ولا ألم بقلوبهم وإنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى وهي: الإلهية كسائر أسمائه الحسنى؛ كالعليم والقدير والغفور والرحيم والسميع والبصير، فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة، والقديم لا مادة له فما كان جوابكم عن هذه الأسماء فهو جواب القائلين بالاشتقاق اسم الله تعالى، ثم الجواب عن الجميع: أنا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى لا أنها متولدة منه تولد الفرع من أصله، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلاً وفرعاً ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة.

وذكر ابن القيم لهذا الاسم الشريف عشر خصائص لفظية، ثم قال: وأما خصائصه المعنوية فقد قال فيها أعلم الخلق به ﷺ: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»، وكيف تحصى خصائص اسم مسماه كل كمال على الإطلاق، وكل مدح وكل حمد وكل ثناء وكل مجد وكل جلال وكل إكرام وكل عز وكل جمال وكل خير وإحسان وجود وبر وفضل فله ومنه؟! فما ذكر هذا الاسم في قليل إلا كثره، ولا عند خوف إلا أزاله، ولا عند كرب إلا كشفه، ولا عند هم وغم إلا فرّجه، ولا عند ضيق إلا وسعه، ولا تعلق به ضعيف إلا أفاده القوة، ولا ذليل إلا أناله العز، ولا فقير إلا أصاره غنيّاً، ولا مستوحش إلا آتسه، ولا مغلوب إلا أيده =

= ونصره، ولا مضطر إلا كشف ضره، ولا شريد إلا آواه.

فهو الاسم الذي تكشف به الكربات، وتستنزله به البركات والدعوات، وتقال به العثرات، وتستدفع به السيئات، وتستجلب به الحسنات. وهو الاسم الذي به قامت السموات والأرض، وبه أنزلت الكتب، وبه أرسلت الرسل، وبه شرعت الشرائع، وبه قامت الحدود، وبه شرع الجهاد، وبه انقسمت الخليقة إلى السعداء والأشقياء، وبه حقت ﴿الْحَاقَّةُ﴾، و﴿وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾، وبه وضعت ﴿الْمُؤَيَّنَ الْقِسْطُ﴾، ونصب الصراط، وقام سوق الجنة والنار، وبه عبد رب العالمين وحمد، وبحقه بعثت الرسل، وعنه السؤال في القبر ويوم البعث والنشور، وبه الخصام، وإليه المحاكمة، وفيه الموالاة والمعاداة، وبه سعد من عرفه وقام بحقه، وبه شقي من جهله وترك حقه، فهو سر الخلق والأمر، وبه قاما وثبتا، وإليه انتهاء، فالخلق والأمر به وإليه ولأجله، فما وجد خلق ولا أمر ولا ثواب ولا عقاب إلا مبتدئاً منه، منتهيّاً إليه، وذلك موجه ومقتضاه، ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطُلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١] إلى آخر كلامه ﷺ.

(الرحمن الرحيم)، قال ابن كثير: اسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة، و(رحمن) أشد مبالغة من (رحيم). قال ابن عباس: «وهما اسمان رقيقان؛ أحدهما أرق من الآخر»؛ أي: أوسع رحمة. وقال ابن المبارك: «الرحمن إذا سئل أعطى، والرحيم إذا لم يسأل يغضب».

قلت: كأن فيه إشارة إلى معنى كلام ابن عباس؛ لأن رحمته تعالى تغلب غضبه، وعلى هذا فالرحمن أوسع معنى من الرحيم كما يدل عليه زيادة البناء.

وقال أبو علي الفارسي: (الرحمن) اسم عام في جميع أنواع الرحمة يختص به الله تعالى، و(الرحيم) إنما هو في جهة المؤمنين. قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ونحوه قال بعض السلف. ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْكَافِرِينَ لَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحج: ٦٥]. وقوله ﷺ في الحديث: «رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما».

فالصواب إن شاء الله تعالى - ما قاله ابن القيم - أن الرحمن دالٌّ على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دالٌّ على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف والثاني للفعل، فالأول دال على أن الرحمة صفته، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته. وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] =

= ﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧] ولم يجئ قط (رحمَن بهم)، فعلم أن (رحمَن) هو الموصوف بالرحمة، و(رحيم) هو الراحم برحمته والرحمَن الرحيم نعتان لله تعالى.

واعترض بورود اسم الرحمَن غير تابع لاسم قبله. قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فهو علم فكيف ينعت به؟

والجواب - ما قاله ابن القيم -: إن أسماء الرب تعالى هي أسماء ونعوت؛ فإنها دالة على صفات كماله، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية، فـ (الرحمَن) اسمه تعالى ووصفه تعالى لا ينافي اسميته، فمن حيث هو صفة جرى تابعاً لاسم الله تعالى، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع، بل ورد الاسم العلم. ولما كان هذا الاسم مختصاً به سبحانه حسن مجيئه مفرداً غير تابع كمجيء اسم الله، وهذا لا ينافي دلالته على صفة الرحمة كاسم الله، فإنه دال على صفة الألوهية فلم يجئ قط تابعاً لغيره بل متبوعاً، وهذا بخلاف العليم والقدير والسميع والبصير ونحوها، ولهذا لا تجيء هذه مفردة بل تابعة.

قلت: قوله عن اسم الله: «ولم يجئ قط تابعاً لغيره»، بل لقد جاء في قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ① اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿إبراهيم: ١، ٢﴾، على قراءة الجر، وجواب ذلك من كلامه المتقدم، فيقال فيه ما قاله في اسم الرحمَن.

وكيف لا يميز من له بصيرة بين دين ﴿أَسَسَ بُنْيَكُنْهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وارتفع بناؤه على طاعة الرحمَن، والعمل بما يرضاه في السر والإعلان، وبين دين ﴿أَسَسَ بُنْيَكُنْهُ عَلَىٰ شَقَاٍ جُرْفٍ هَاكِ فَأَتَاهَا﴾ [التوبة: ١٠٩]، بصاحبه في النار، أسس على عبادة الأصنام والأوثان، والالتجاء إلى الصالحين وغيرهم من الإنس والجان، عند الشدائد والأحزان، وصرف مخ العبادة لغير الملك الديان، ورجا النفع والعطاء والمنع ممَّن لا يملك لنفسه نفعا، ولا ضراً فضلاً عن غيره من نوع الإنسان، ودعوى التصرف في الملك لصالح رميم في التراب والأكفان.

قد عجز عن دفع ما حلَّ به من أمر الله، فكيف يدفع عَمَّن دعاه من بعيد الأوطان؟! أو فاسق يشاهدون فسقه وفجوره فهو أبعد الناس من الرحمَن، أو ساحر يريهم من سحره ما يحير به الأذهان، فيظن المخدولون أنها كرامة من الله، وإنما هي =

= من مخاريق الشيطان، تَبَّ لَهُمْ سَدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بَابَ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَفَتَحُوا عَلَيْهَا بَابَ الْجَهْلِ وَالْكَفْرَانِ. قَابَلُوا خَيْرَ اللَّهِ بِالتَّكْذِيبِ، وَأَمَرَهُ بِالْعَصِيَانِ.

أخبر بأن الهدى والنور في كتابه، فقالوا: كان ذاك فيما مضى من الزمان، وأمرهم باتباع ما ﴿أُنزِلَ﴾ إِلَيْهِمْ ﴿مِنْ﴾ رَبِّهِمْ، وَلَا يَتَّبِعُوا ﴿مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣]، فقالوا: لا بد لنا من ولي غير القرآن.

إِنْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ قَالُوا: ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْنَا﴾، [المائدة: ١٠٤] أهل الزمان، أَوْ جِئْتَهُمْ بِسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ قَالُوا: خَالَفَهَا الشَّيْخُ فُلَانٌ، وَهُوَ أَعْلَمُ مِنَّا وَمَنْكُم، فَاعْتَبَرُوا يَا أُولِي الْإِيمَانِ. عَمِدُوا إِلَى قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، فَبَنَوْا عَلَيْهَا الْبَنِيَانِ، وَنَقَشُوا سَقُوفَهَا وَالْحَيْطَانِ، وَحَلَوْهَا بِالْغَالِي مِنَ الْأَثْمَانِ، وَأَلْبَسُوهَا أَلْوَانَ السُّتُورِ الْحَسَنِ، وَجَعَلُوا لَهَا السُّدُنَةَ وَالْخُدَامَ، فَعَمِلَ عِبَادُ الْأَوْثَانِ وَالصُّلْبَانِ، وَذَبَحُوا وَنَذَرُوا لِمَنْ فِيهَا، وَقَرَّبُوا لَهُمُ الْقُرْبَانَ، وَقَالُوا: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاتُنَا﴾، [يونس: ١٨] فِي كَشْفِ الْكُرُوبِ وَغُفْرَانِ الذُّنُوبِ وَدُخُولِ الْجَنَانِ.

فَبِاللَّهِ صِيفٌ لِي شَرِكِ الْمُشْرِكِينَ، هَلْ هُوَ بَعِينُهُ إِلَّا هَذَا كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ فِي سُورَةِ يُوسُفَ، وَالزَّمَرِ [٣]، وَغَيْرِهِمَا مِنْ مُحْكَمَاتِ الْفِرْقَانِ.

١ - إِنْ غَرَّكَ أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَيْهِ، فَقَدْ حَكَمَ اللَّهُ بِأَنَّهُمْ ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]، مِنَ الْأَنْعَامِ، إِذْ اسْتَبَدَّلُوا الشَّرْكَ بِالتَّوْحِيدِ، وَالضَّلَالِ بِالْهُدَى، وَالْكَفْرِ بِالْإِسْلَامِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ مَوْجِبَاتِ غَضَبِهِ وَأَلِيمِ عِقَابِهِ فَهُوَ السَّلَامُ.

٢ - أَوْ غَرَّكَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ تَعْظُمُهُ قَدْ رَأَى شَيْئًا مِنْ هَذَا أَوْ قَالَهُ، فَالْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَى مَنْ سِوَى الرَّسُولِ مِنَ الْأَنْامِ. فَعَلَيْكَ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْعَصْمَةِ الَّتِي لَا سَبِيلَ إِلَى تَطَرُّقِ الْخَطَأِ إِلَيْهِ، وَهُوَ كَلَامُ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ -، مَعَ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ، الَّذِينَ نَطَقُوا بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَحَقَّقُوهَا بِالْأَعْمَالِ وَالْكَلَامِ.

وَلَمْ يَزَلِ الْحَالُ عَلَى مَا وَصَفْنَا لَكَ مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ مُنْتَشِرًا فِي أَهْلِ الْبُلْدَانِ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، الْمَارِقِينَ مِنْهُ كَمَا تَمَرَّقُ الرَّمِيَّةُ مِنَ السَّهَامِ، إِلَى أَنْ أَرَادَ اللَّهُ إِزَالَةَ تِلْكَ الظُّلُمَاتِ، وَكَشْفَ الْبَدْعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَنَفْيَ الشُّبُهَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، وَتَصْدِيقَ بَشَارَةِ رَسُولِ رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمُوتِ، فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٩١)، وَالْحَاكِمُ (٥٢٢/٤)، وَابِيهَقِي فِي (الْمَعْرِفَةِ ٥٢) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ - عَلَى يَدَي مَنْ أَقَامَهُ هَذَا =

= المقام، ومنحه جزيل الفضل والإنعام، أعني به: الشيخ الإمام خلف السلف الكرام، المتبع لهدي سيد الأنام، المنافع عن دين الله في كلِّ مقام، شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، - أحسن الله له المآب، وضاعف له الثواب -، فدعا إلى الله ليلاً ونهاراً، وسراً وجهاً، وقام بأمر الله في الدعوة إليه، وما حابى أحداً فيه ولا دارى، فعظم على الأكثرين وأنفوا استكباراً، ولم يثنه ذلك عن أمر الله حتى قيض الله له أعواناً وأنصاراً، فرفعوا ألوته وأعلامه حتى انتشرت في الخافقين انتشاراً.

وصنّف رحمه الله تعالى التصانيف في توحيد الأنبياء والمرسلين، والرّد على من خالفه من المشركين، ومن جملتها: كتاب (التوحيد)، وهو كتاب فرد في معناه، لم يسبقه إليه سابق، ولا لحقه فيه لاحق، وهو الذي قصدت الكلام عليه إن شاء الله تعالى، وإن كنتُ لستُ ممن يتصدّى لهذا الشأن، لكن لما رأيتُ الكتاب لم يتعرض للكلام عليه أحد يعتد به، ورأيتُ تشوق الطلبة والإخوان إلى شرح يفي ببعض ما فيه من المقاصد، أحببت أن أسعفهم بمرادهم على حسب طاقتي، «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» ولذلك يسر الله الكلام عليه، ومن به من عنده وحده لا شريك له بحوله وقوته، لا بحولي وقوتي، فناسب أن يسمى:

(تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد).

○ قال ابن باز: هذه عادة أهل العلم يبدؤون كتبهم بالبسملة، كما بدأ الله ﷻ كتابه بالبسملة وقد يبدؤون بالحمدلة مع ذلك وكل حسن؛ فإن السنة أن تبدأ بالتسمية لحصول البركة، والتأسي بكتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ يقتضي البدء بالبسملة، وإن ثنى بالحمدلة، كما بدأ الله ﷻ كتابه بالبسملة ثم الحمدلة فهذا حسن لأن الله تعالى أهل أن يثنى عليه فهو المستحق لكل ثناء.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وهذا الكتاب صنّفه إمام الدعوة ابتداء في البصرة لمّا رحل إليها، وكان الداعي إلى تأليف ما رأى من شيوع الشرك بالله ﷻ ومن ضياع مفهوم التوحيد الحق عند بعض المسلمين، وما رآه عندهم من مظاهر الشرك: الأكبر، والأصغر، والخفي، فابتدأ في البصرة جمع هذا الكتاب، وتحرير الدلائل لمسائله، ذكر ذلك تلميذه، وحفيده الشيخ الإمام عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الْمَقَامَاتِ، ثم إن الشيخ لمّا قدم نجداً حرر الكتاب، وأكمله، فصار كتابه هذا - بحق - كتاب دعوة إلى التوحيد الحق؛ لأن الشيخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بَيَّنَّ فيه أصول دلائل التوحيد، وبَيَّنَّ فيه معناه وفضله، كما بَيَّنَّ فيه ما يضاده، والخوف مما يضاده، وبَيَّنَّ =

= - أيضاً - إفراد توحيد العبادة، وإفراد توحيد الأسماء والصفات إجمالاً، واعتنى ببيان الأكبر والأصغر وصورهما، والذرائع المؤدية إليهما، وبين ما يُحمى به التوحيد، والوسائل إلى ذلك، وبين أيضاً شيئاً من إفراد توحيد الربوبية. اهـ.

* لماذا لم يفتح كتابه بالحمد لله، ولم يظهر خطبة تبين مقصوده؟

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: فإن قلت: هلا أتى المصنف ﷺ بخطبة

تنبئ عن مقصده، كما صنع غيره؟

قيل: كانه - والله أعلم - اكتفى بدلالة الترجمة الأولى على مقصوده، فإنه صدره بقوله: (كتاب التوحيد) وبالآيات التي ذكرها وما يتبعها مما يدل على مقصوده فكأنه قال: قصدت جمع أنواع توحيد الإلهية التي وقع أكثر الناس في الإشرak فيها وهم لا يشعرون، وبيان شيء مما يضاد ذلك من أنواع الشرك، فاكتمت بالتلويح عن التصريح، والألف واللام في التوحيد للعهد الذّهني.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقع لي نسخة بخطه - رحمه الله تعالى - بدأ فيها بالبسملة، وثنى بالحمد والصلاة على النبي ﷺ وآله.

وباء (بسم الله) للمصاحبة. وقيل: للاستعانة. فيكون التقدير: بسم الله أولف حال كوني مستعيناً بذكره، متبركاً به.

وأما ظهوره في: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] وفي: ﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرِبُهَا﴾ [هود: ٤١]؛ فلأن المقام يقتضي ذلك كما لا يخفى.

والاسم مشتق من السمو وهو العلو. وقيل: من الوسم وهو العلامة؛ لأن كل ما سمي فقد نوّه باسمه ووسم.

قال أبو جعفر بن جرير: (الله) أصله «الإله» أسقطت الهمزة التي هي فاء الاسم فالتقت اللام التي هي عين الاسم واللام الزائدة وهي ساكنة فأدغمت في الأخرى، فصارتا في اللفظ لهماً واحدة مشددة. وأما تأويل (الله) فإنه على معنى ما روي لنا عن عبد الله بن عباس قال: «هو الذي يأله كل شيء ويعبده كل خلق». وساق بسنده عن الضحاك عن عبد الله بن عباس قال: «الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين». فإن قال لنا قائل: وما دلّ على أن الألوهية هي العبادة وأن الإله هو المعبود، وأن له أصلاً في فعل ويفعل، وذكر بيت رؤية بن العجاج:

لله در الغانيات المده سبحن واسترجعن من تألهي

يعني: من تعبدني وطلبي الله بعملتي ولا شك أن التأله التفعّل، من إله يأله، =

= وأن معنى «أله» إذا نطق به: عبد الله. وقد جاء منه مصدر يدل على أن العرب قد نطقت منه بفعل يفعل بغير زيادة وذلك ما حدثنا به سفيان بن وكيع وساق السند إلى ابن عباس: «أنه قرأ ﴿وَيَذَرُكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] قال: عبادتك. ويقول: إنه كان يعبد ولا يعبد». وساق بسند آخر عن ابن عباس: ﴿وَيَذَرُكَ وَءَالِهَتَكَ﴾. قال: إنما كان فرعون يعبد ولا يعبد». وذكر مثله عن مجاهد، ثم قال: فقد بين قول ابن عباس ومجاهد هذا: أن «أله» «عبد» وأن الإلهة مصدره، وساق حديثاً عن أبي سعيد مرفوعاً: «أن عيسى أسلمته أمه إلى الكتاب ليعلمه. فقال له المعلم: اكتب بسم الله. فقال عيسى: أتدري ما الله؟ الله إله الآلهة».

وقال رحمه الله أيضاً: قوله ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ معناه: الشناء بالكلام على الجميل الاختياري على وجه التعظيم. فمورده: اللسان والقلب. والشكر يكون باللسان والجنان والأركان. فهو أعم من الحمد متعلقاً، وأخص منه سبباً؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة، والحمد أعم سبباً وأخص متعلقاً؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة وغيرها. فبينهما عموم وخصوص وجهي، يجتمعان في مادة وينفرد كل واحد عن الآخر في مادة.

قوله: «وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم» أصح ما قيل في معنى صلاة الله على عبده - ما ذكره البخاري - رحمه الله تعالى - عن أبي العالية قال: «صلاة الله على عبده ثناؤه عليه عند الملائكة». وقرره ابن القيم رحمه الله ونصره في كتابه: «جلاء الأفهام»، و«بدائع الفوائد».

قلت: وقد يراد بها الدعاء، كما في المسند عن علي مرفوعاً: «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه: اللَّهُمَّ اغفر له الله ارحمه».

قوله: «وعلى آله»؛ أي: أتباعه على دينه، نص عليه الإمام أحمد هنا وعليه أكثر الأصحاب. وعلى هذا فيشمل الصحابة وغيرهم من المؤمنين.

قال الشيخ صالح آل الشيخ: لماذا خالف الشيخ رحمه الله طريقة المصنفين فلم يجعل للكتاب خطبة يبين فيها طريقته، بل قال: (كتاب التوحيد) وقول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فأخلاه من الخطبة؟ والسبب في ذلك، والسر فيه - فيما يظهر لي - أن التوحيد الذي سببته الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب هو توحيد الله ﷻ، وتوحيد الله قد بينه الله - جلّ وعلا - في القرآن، فكان - لذلك - من الأدب في مقام التوحيد ألا يجعل فاصلاً بين الحق والعدل على الحق وكلام الدال عليه، فالحق =



كتاب التوحيد^[١]

= الذي لله هو التوحيد، والذي دلَّ على هذا الحق هو الله ﷻ والدليل عليه هو كلامه، وكلام رسوله ﷺ، وهذا من لطائف أثر التوحيد في القلب، وهذا كصنيع الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه إذ لم يجعل لصحيحه خطبة، بل جعل صحيحه مبتدأ بالحديث؛ ذلك أن كتابه كتاب سُنَّة، ومن المعلوم أن من الأدب، أو من مراعاة الأدب: ألا يُتقدَّم بين يدي الله ورسوله، فلم يقدِّم كلامه على كلام رسوله ﷺ.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله (كتاب التوحيد): الـ (كتاب) مصدر كتب يكتب كتاباً وكتابة وكتباً، ومدار المادة على الجمع. ومنه تكتب بنو فلان: إذا اجتمعوا. والكتيبة لجماعة الخيل، والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف، وسمي الكتاب كتاباً لجمعه ما وضع له، ذكره غير واحد.

(والتوحيد): مصدر وحد يوحد توحيداً؛ أي: جعله واحداً، وسمي دين الإسلام توحيداً؛ لأن مبناه على أن الله واحد في ملكه وأفعاله لا شريك له، وواحد في ذاته وصفاته لا نظير له، وواحد في إلهيته وعبادته لا ند له، وإلى هذه الأنواع الثلاثة ينقسم توحيد الأنبياء والمرسلين الذين جاؤوا به من عند الله، وهي متلازمة، كل نوع منها لا ينفك عن الآخر، فمن أتى بنوع منها ولم يأت بالآخر، فما ذاك إلا أنه لم يأت به على وجه الكمال المطلوب. وإن شئت قلت: التوحيد نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات وتوحيد في الطلب والقصد؛ وهو توحيد الإلهية والعبادة ذكره شيخ الإسلام وابن القيم وذكر معناه غيرهما.

(النوع الأول): توحيد الربوبية والملك:

وهو: الإقرار بأن الله تعالى رب كل شيء ومالكة وخالقه ورازقه، وأنه المحيي المميت النافع الضار المتفرد بإجابة الدعاء عند الاضطراب، الذي له الأمر كله، وبيده الخير كله، القادر على ما يشاء، ليس له في ذلك شريك، ويدخل في ذلك الإيمان بالقدر، وهذا التوحيد لا يكفي العبد في حصول الإسلام، بل لا بد أن يأتي مع ذلك =

= بلازمه من توحيد الإلهية؛ لأن الله تعالى حكى عن المشركين أنهم مقرون بهذا التوحيد لله وحده، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١] وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴿٨٧﴾﴾ [الزخرف: ٨٧] وقال: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴿٦٣﴾﴾ [العنكبوت: ٦٣] وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا ﴿٦٢﴾﴾ [النمل: ٦٢] فهم كانوا يعلمون أن جميع ذلك لله وحده ولم يكونوا بذلك مسلمين بل قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦]. قال مجاهد في الآية: إيمانهم بالله قولهم: إن الله خلقنا وبرزقنا ويميتنا، فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره، رواه ابن جرير وابن أبي حاتم.

وعن ابن عباس وعطاء والضحاك نحو ذلك، فتبين أن الكفار يعرفون الله ويعرفون ربوبيته، وملكه وقهره، وكانوا مع ذلك يعبدونه ويخلصون له أنواعاً من العبادات كالحج والصدقة والذبح والنذر والدعاء وقت الاضطراب ونحو ذلك. ويدعون أنهم على ملة إبراهيم عليه السلام، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [آل عمران: ٦٧] وبعضهم يؤمن بالبعث والحساب، وبعضهم يؤمن بالقدر. كما قال زهير:

يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر
ليوم الحساب أو يعجل فينقم.

وقال عنترة:

يا عبل أين منمنية مهرب
إن كان ربي في السماء قضاها.

ومثل هذا يوجد في أشعارهم، فوجب على كل من عقل عن الله تعالى أن ينظر ويبحث عن السبب الذي أوجب سفك دمائهم، وسبي نساءهم، وإباحة أموالهم، مع هذا الإقرار والمعرفة، وما ذاك إلا لإشراكهم في توحيد العبادة الذي هو معنى لا إله إلا الله.

(النوع الثاني): توحيد الأسماء والصفات:

وهو الإقرار بأن ﴿اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ =

= [الحشر: ٦]، وأنه ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، له المشيئة النافذة، والحكمة البالغة، وأنه ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾، ﴿رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾، ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وعلى الملك احتوى، وأنه ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيِّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣]، إلى غير ذلك من الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

وهذا أيضاً لا يكفي في حصول الإسلام، بل لا بد مع ذلك من الإتيان بلازمه، من توحيد الربوبية والإلهية. والكفار يقرون بجنس هذا النوع، وإن كان بعضهم قد ينكر بعض ذلك، إما جهلاً، وإما عناداً، كما قالوا: لا نعرف الرحمن إلا رحمن اليمامة، فأنزل الله فيهم: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠]. قال الحافظ ابن كثير: والظاهر أن إنكارهم هذا، إنما هو جحود وعناد وتعت في كفرهم، فإنه قد وجد في بعض أشعار الجاهلية تسمية الله بالرحمن. قال الشاعر:

وما يشأ الرحمن يعقد ويطلق

وقال الآخر:

ألا قضب الرحمن ربي يمينها

وهما جاهليان.

وقال زهير:

فلا تكتمن الله ما في نفوسكم ليخفى

ومهما يكتنم الله يعلم

قلت: ولم يعرف عنهم إنكار شيء من هذا التوحيد إلا في اسم الرحمن خاصة، ولو كانوا ينكرونه لرّدوا على النبي ﷺ ذلك، كما ردّوا عليه توحيد الإلهية. فقالوا: ﴿أَجْعَلُ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، لا سيما السور المكية مملوءة بهذا التوحيد.

(النوع الثالث): توحيد الإلهية:

المبني على إخلاص التأله لله تعالى، من المحبة والخوف، والرجاء والتوكل، والرغبة والرغبة، والدعاء لله وحده. وينبغي على ذلك إخلاص العبادات كلها ظاهرها وباطنها لله وحده لا شريك له، لا يجعل فيها شيئاً لغيره، لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، فضلاً عن غيرهما. وهذا التوحيد هو الذي تضمنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ =

= وَإِنَّا نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ [الفاتحة: ٥] وقوله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣] وقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ حَسِبَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] وقوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِحُكْمِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] وقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْوَحْيِ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَيَحْيِي بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بُدْءُ عِبَادِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٨] وقوله: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] وهذا التوحيد هو أول الدين وآخره، وباطنه وظاهره، وهو أول دعوة الرسل وآخرها، وهو معنى قول: لا إله إلا الله. فإن الإله هو المألوه المعبود بالمحبة، والخشية، والإجلال، والتعظيم، وجميع أنواع العبادة، ولأجل هذا التوحيد خلقت الخليقة، وأرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وبه افترق الناس إلى مؤمنين وكفار، وسعداء أهل الجنة وأشقياء أهل النار قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] فهذا أول أمر في القرآن وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [المؤمنون: ٢٣] فهذا دعوة أول رسول بعد حدوث الشرك وقال هود لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [المؤمنون: ٢٣] وقال صالح لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [المؤمنون: ٢٣] وقال إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وقال (هرقل) لأبي سفيان لما سأله عن النبي ﷺ: ما يقول لكم؟ قال: يقول: «اعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آبائكم» وقال النبي ﷺ لمعاذ: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله» وفي رواية: «أن يوحدوا الله».

وهذا التوحيد هو أول واجب على المكلف، لا النظر ولا القصد إلى النظر ولا الشك في الله، كما هي أقوال لمن لم يدر ما بعث الله به رسول الله ﷺ من =

= معاني الكتاب والحكمة، فهو أول واجب وآخر واجب، وأول ما يدخل به الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) دخل الجنة» حديث صحيح، وقال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وأن محمداً رسول الله» متفق عليه.

وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح وأبدأ فيه وأعاد، وضرب لذلك الأمثال، بحيث إن كل سورة في القرآن ففيها الدلالة على هذا التوحيد، ويسمى هذا النوع:

- ١ - توحيد الإلهية؛ لأنه مبني على إخلاص التأله، وهو أشد المحبة لله وحده، وذلك يستلزم إخلاص العبادة.
- ٢ - وتوحيد العبادة لذلك.
- ٣ - وتوحيد الإرادة؛ لأنه مبني على إرادة وجه الله بالأعمال.
- ٤ - وتوحيد القصد؛ لأنه مبني على إخلاص القصد المستلزم لإخلاص العبادة لله وحده.

٥ - وتوحيد العمل؛ لأنه مبني على إخلاص العمل لله وحده قال الله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] وقال: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [١١] وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ [الزمر: ١١، ١٢] ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [١٤] فَاَعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِي ﴿[الزمر: ١٤، ١٥] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِي﴾ [الزمر: ٢٨] الْآيَةِ، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَتَخْذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَحْكُمُونَ﴾ [٥٢] قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا ﴿[الزمر: ٤٣، ٤٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنبِئُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر: ٥٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَغْيَرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [٤٥] وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٥٥﴾ بَلِ اللَّهُ فَعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٥٦﴾ [الزمر: ٦٤ - ٦٦] إِلَى آخِرِ سُورَةِ الزَّمَرِ.

فكل هذه السور في الدعاء إلى هذا التوحيد، والأمر به، والجواب عن الشبهات والمعارضات، وذكر ما أعد الله لأهله من النعيم المقيم، وما أعد لمن =

= خالفه من العذاب الأليم. وكل سورة في القرآن بل كل آية في القرآن، فهي داعية إلى هذا التوحيد، شاهدة به، متضمنة له؛ لأن القرآن:

١ - إما خبر عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهو توحيد الربوبية، وتوحيد الصفات فذاك مستلزم لهذا، متضمن له.

٢ - وإما دعاء إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه أو أمر بأنواع من العبادات، ونهي عن المخالفات، فهذا هو توحيد الإلهية والعبادة، وهو مستلزم للنوعين الأولين، متضمن لهما أيضاً.

٣ - وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده وطاعته، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده.

٤ - وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بها في العقبي من الوبال، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

وهذا التوحيد هو حقيقة دين الإسلام الذي لا يقبل الله من أحد سواه، كما قال النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت» رواه البخاري ومسلم، فأخبر أن دين الإسلام مبني على هذه الأركان الخمسة وهي الأعمال، فدل على أن الإسلام هو عبادة الله وحده لا شريك له بفعل المأمور وترك المحظور والإخلاص في ذلك لله.

وقد تضمن ذلك جميع أنواع العبادة، فيجب إخلاصها لله تعالى، فَمَنْ أَشْرَكَ بين الله تعالى وبين غيره في شيء فليس بمسلم.

١ - فمنها: المحبة، فمن أشرك بين الله تعالى وبين غيره في المحبة التي لا تصلح إلا لله، فهو مشرك كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

٢ - ومنها: التوكل، فلا يتوكل على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٥١] والتوكل على غير الله فيما يقدر عليه شرك أصغر.

٣ - ومنها: الخوف، فلا يخاف خوف السر إلا من الله. ومعنى خوف السر: هو أن يخاف العبد من غير الله تعالى أن يصيبه مكروه بمشيئته وقدرته وإن لم يباشره، فهذا شرك أكبر؛ لأنه اعتقاد للنفع والضرر في غير الله. قال الله تعالى: ﴿فَإِنِّي =

= فَأَرْهَبُونُ ﴿ [النحل: ٥١] وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّكَاسَ وَآخِشِينَ﴾ [المائدة: ٤٤]
وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنَّ يُرْذَكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ
لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١١٧﴾﴾ [يونس: ١٠٧].

٤ - ومنها: الرجاء فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ كمن يدعو الأموات أو غيرهم
راجياً حصول مطلوبه من جهتهم فهذا شرك أكبر.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَولَئِكَ
يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨] وقال علي عليه السلام: «لا يرجون عبد إلا ربّه».

٥ - ومنها: الصلاة والركوع والسجود. قال الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ
﴿٢﴾﴾ [الكوثر: ٢] وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَعَبَدُوا
رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧].

٦ - ومنها: الدعاء فيما لا يقدر عليه إلا الله، سواء كان طلباً للشفاعة أو
غيرها من المطالب.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ فِطْمِيرٍ ﴿١٢﴾﴾
نَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعْوَانَا وَلَا يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا
يُنَبِّتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٣﴾﴾ [فاطر: ١٣، ١٤].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي
سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر: ٦٠] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا
يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس: ١٠٦] وقال تعالى: ﴿أَوِ
أَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ قُلْ لِلَّهِ
الشَّفَعَةُ جَمِيعًا ﴿ [الزمر: ٤٣، ٤٤].

٧ - ومنها: الذبح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَئِكَ أُورِثَتْ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]
والنسك: الذبح.

٨ - ومنها: النذر، قال الله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] وقال
تعالى: ﴿يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴿٧﴾﴾ [الإنسان: ٧].

٩ - ومنها: الطواف، فلا يطاف إلا ببيت الله، قال الله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا
بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

١٠ - ومنها: التوبة، فلا يتاب إلا لله، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْفُرُ الذُّنُوبَ =

= **إِلَّا اللَّهَ** ﴿آل عمران: ١٣٥﴾ وقال تعالى: ﴿وَتَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

١١ - ومنها: الاستعاذة فيما لا يقدر عليه إلا الله، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ﴿١﴾ وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ﴿١﴾.

١٢ - ومنها: الاستغاثة فيما لا يقدر عليه إلا الله، قال الله تعالى: ﴿إِذْ سَتَفِثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩].

فمن أشرك بين الله تعالى وبين مخلوق فيما يختص بالخالق تعالى من هذه العبادات أو غيرها، فهو مشرك. وإنما ذكرنا هذه العبادات خاصة؛ لأن عباد القبور صرفوها للأموات من دون الله تعالى، أو أشركوا بين الله تعالى وبينهم فيها، وإلا فكل نوع من أنواع العبادة، مَنْ صرفه لغير الله، أو شَرَّكَ بين الله تعالى وبين غيره فيه، فهو مشرك، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

وهذا الشرك في العبادة هو الذي كَفَّرَ الله به المشركين، وأباح به دماءهم وأموالهم ونساءهم، وإلا فهم يعلمون أن الله هو الخالق الرازق المدبر، ليس له شريك في ملكه، وإنما كانوا يشركون به في هذه العبادات ونحوها، وكانوا يقولون في تليبتهم:

لبيك لا شريك لك

إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك

فأتاهم النبي ﷺ بالتوحيد الذي هو معنى لا إله إلا الله الذي مضمونه: أن لا يُعْبَدَ إلا الله، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، فضلاً عن غيرهما فقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ ﴿٥﴾ [ص: ٥].

وكانوا يجعلون ﴿مِنَ الْحَرِّ وَالْأَنْعَمِ نَصِيبًا﴾ [الأنعام: ١٣٦]، لله وللآلهة مثل ذلك، فإذا صار شيء من الذي لله إلى الذي للآلهة تركوه لها، وقالوا: الله غني، وإذا صار شيء من الذي للآلهة إلى الذي لله تعالى ردّوه، وقالوا: الله غني، والآلهة فقيرة فأنزل الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرِّ وَالْأَنْعَمِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَكَلا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ﴿٦٣﴾ [الأنعام: ١٣٦] وهذا بعينه يفعلُه عباد القبور، بل يزدون على كل ذلك فيجعلون للأموات نصيباً من الأولاد.

= إذا تبين هذا، فاعلم أن الشرك ينقسم ثلاثة أقسام بالنسبة إلى أنواع التوحيد وكل منها قد يكون أكبر وأصغر مطلقاً، وقد يكون أكبر بالنسبة إلى ما هو أصغر منه، ويكون أصغر بالنسبة إلى ما هو أكبر منه ..

القسم الأول: الشرك في الربوبية:

أحدهما: شرك التعطيل، وهو أقبح أنواع الشرك، كـ:

١ - شرك فرعون. إذ قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣].

٢ - ومن هذا شرك الفلاسفة القائلين بقدوم العالم وأبديته، وأنه لم يكن معدوماً أصلاً، بل لم يزل ولا يزال، والحوادث بأسرها مستندة عندهم إلى أسباب ووسائل اقتضت إيجادها، يسمونها: العقول، والنفوس.

٣ - ومن هذا شرك طائفة أهل وحدة الوجود؛ كابن عربي، وابن سبعين، والعمري، والتلمساني، وابن الفارض، ونحوهم من الملاحدة الذين كسوا الإلحاد حلية الإسلام، ومزجوه بشيء من الحق، حتى راج أمرهم على خفافيش البصائر.

٤ - ومن هذا شرك من عطل أسماء الرب وأوصافه، من غلاة الجهمية، والقرامطة. النوع الثاني: شرك من جعل معه إلهاً آخر ولم يعطل أسمائه وصفاته وربوبيته؛ كشرك النصاري الذين جعلوه ثالث ثلاثة، وشرك المجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور وحوادث الشر إلى الظلمة.

ومن هذا شرك كثير ممن يشرك بالكواكب العلويات، ويجعلها مدبرة لأمر هذا العالم، كما هو مذهب مشركي الصابئة وغيرهم.

قلت: ويلتحق به من وجه شرك غلاة عباد القبور الذين يزعمون أن أرواح الأولياء تنصرف بعد الموت، فيقضون الحاجات، ويفرجون الكربات، وينصرون من دعاهم، ويحفظون مَنْ التجأ إليهم، ولاذ بحماهم، فإنّ هذه من خصائص الربوبية، كما ذكره بعضهم في هذا النوع.

القسم الثاني: الشرك في توحيد الأسماء والصفات.

وهو أسهل مما قبله، وهو نوعان:

أحدهما: تشبيه الخالق بالمخلوق، كمن يقول: يد كيدي، وسمع كسمعي، وبصر كبصري، واستواء كاستوائي، وهو شرك المشبهة.

الثاني: اشتقاق أسماء للآلهة الباطلة من أسماء الإله الحق، قال الله تعالى:

﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ . =

قال ابن عباس: ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: يشركون، وعنه: سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز.

القسم الثالث: الشرك في توحيد الإلهية والعبادة.

قال القرطبي: أصل الشرك المحرّم اعتقاد شريك لله تعالى في الإلهية، وهو الشرك الأعظم، وهو شرك الجاهلية، ويليه في الرتبة اعتقاد شريك لله تعالى في الفعل، وهو قول مَنْ قال: إن موجوداً ما غير الله تعالى يستقل بإحداث فعلٍ وإيجاده وإن لم يعتقد كونه إلهاً، هذا كلام القرطبي.

وهو نوعان:

أحدهما: أن يجعل لله ندّاً يدعو كما يدعو الله، ويسأله الشفاعة كما يسأل الله، ويرجوه كما يرجو الله، ويحبه كما يحب الله، ويخشاه كما يخشى الله. وبالجمله فهو أن يجعل الله ندّاً يعبد كما يعبد الله، وهذا هو الشرك الأكبر، وهو الذي قال الله فيه: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [النساء: ٣٦] وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨] وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤] والآيات في النهي عن هذا الشرك وبيان بطلانه كثيرة جداً.

الثاني: الشرك الأصغر، كسير الرياء والتصنع للمخلوق، وعدم الإخلاص لله تعالى في العبادة، بل يعمل لحظ نفسه تارة، ولطلب الدنيا تارة، ولطلب المنزلة والجاه عند الخلق تارة، فله من عمله نصيب، ولغيره منه نصيب، ويتبع هذا النوع الشرك بالله في الألفاظ، كالحلف بغير الله وقول: ما شاء الله وشئت، وما لي إلا الله وأنت، وأنا في حسب الله وحسبك، ونحوه. وقد يكون ذلك شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده. هذا حاصل كلام ابن القيم وغيره.

وقد استوفى المصنف رحمه الله بيان جنس العبادة التي يجب إخلاصها لله بالتنبيه على بعض أنواعها، وبيان ما يضادّها من الشرك بالله تعالى في العبادات والإرادات والألفاظ، كما سيمر بك - إن شاء الله تعالى - مفصلاً في هذا الكتاب، فالحمد لله تعالى يرحمه ويرضى عنه.

= ○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال العلامة ابن القيم رحمته الله: «وأما التوحيد الذي دعت إليه الرسل ونزلت به الكتب فهو نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه وتكلمه بكتبه وتكليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه وقدره وحكمته، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جد الإفصاح؛ كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر الحشر، وأول تنزيل السجدة، وأول آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك.

النوع الثاني: ما تضمنته سورة: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَأَاهِلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ إِلَّا نَسْبُدُ إِلَا اللَّهَ وَلَا شُركَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَخَذُ بَعْضُنَا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤] وأول سورة تنزيل الكتاب وآخرها وأول سورة المؤمن ووسطها وآخرها، وأول سورة الأعراف وآخرها، وجملة سورة الأنعام، وغالب سور القرآن بل كل سورة في القرآن فهي متضمنة لنوعي التوحيد، شاهدة به داعية إليه فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله وأقواله، فهو التوحيد العلمي الخبري وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي وإما أمر ونهي، وإلزام بطاعته وأمره ونهيه، فهو حقوق التوحيد ومكملاته وإما خبر عن إكرام أهل التوحيد وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيدهم وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى من العذاب، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد فالقرآن كله في التوحيد، وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم». انتهى.

قال شيخ الإسلام: «التوحيد الذي جاءت به الرسل إنما يتضمن إثبات الإلهية لله وحده بأن يشهد أن لا إله إلا الله، لا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يوالي إلا له، ولا يعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله وذلك يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَحْدٌ فَإِذَا تَوَلَّى فَرَغْتَ فِئْتَنِ فَإِذَا رَجَعْتَ إِلَيْهِ رَاجِعٌ إِلَيْهِ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [النحل: ٥١]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٧] =

= [١١٧]، وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وأخبر عن كل نبي من الأنبياء أنهم دعوا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾ [المتحنة: ٤]، وقال عن المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٣٥] وَيَقُولُونَ إِنَّا لَا نَرِكُوا إِلَهَيْنَا لِشَاعِي تَجْنُونِ ﴿٣٦﴾ [الصفات: ٣٥]، وهذا في القرآن كثير.

وليس المراد بالتوحيد: مجرد توحيد الربوبية وهو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف ويطن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد وأنهم إذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد، فإن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب تعالى من الصفات، ونزهه عن كل ما ينزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء، لم يكن موحداً حتى يشهد أن لا إله إلا الله وحده، فيقر بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له، و«الإله» هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة. وليس هو الإله بمعنى القادر على الاختراع.

فإذا فسر المفسر «الإله» بمعنى القادر على الاختراع واعتقد أن هذا المعنى هو أخص وصف الإله وجعل إثبات هذا هو الغاية في التوحيد - كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذي يقولونه عن أبي الحسن وأتباعه - لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء وكانوا مع هذا مشركين، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. قالت طائفة من السلف: «تسألهم من خلق السماوات والأرض؟ فيقولون: الله. وهم مع هذا يعبدون غيره». قال تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [٨٩] سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٩٥﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٩٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِزُكَ ﴿٩٧﴾ قُلْ مَنْ مَلِكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٩٩﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩] فليس كل من أقر بأن الله تعالى رب كل شيء وخالقه يكون عابداً له دون ما سواه، داعياً له دون ما سواه، راجياً له خائفاً منه دون ما سواه، يوالي فيه ويعادي فيه، ويطيع رسله ويأمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه. =

= وعامة المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء، وأثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به، وجعلوا له أنداداً قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَن تَأْخُذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقُولُونَ ۖ﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿٤٣﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ۚ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْتُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ۚ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ١٦٥]. ولهذا كان أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب ويدعوها، ويصوم وينسك لها ويتقرب إليها ثم يقول: «إن هذا ليس بشرك، إنما الشرك إذا اعتقدت أنها المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك». انتهى كلامه.

○ قال ابن سعدي: كتاب التوحيد هذه الترجمة تدل على مقصود هذا الكتاب من أوله إلى آخره ولهذا استغني بها عن الخطبة؛ أي: أن هذا الكتاب يشتمل على توحيد الإلهية والعبادة بذكر أحكامه، وحدوده وشروطه، وفضله وبراهينه، وأصوله وتفصيله، وأسبابه وثمراته ومقتضياته، وما يزداد به ويقويه، أو يضعفه ويوهيه، وما به يتم أو يكمل.

فالتوحيد هو حق الله الواجب على العبيد، وهو أعظم أوامر الدين وأصل الأصول كلها، وأساس الأعمال.

○ قال ابن باز: أي: هذا كتاب التوحيد، والتوحيد مصدر وحّد يوحد توحيداً، والتوحيد هو إفراد الله بالعبادة والتوحيد ثلاثة أنواع: (توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية، وتوحيد الأسماء والصفات) وهذا معلوم بالاستقراء من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ.

○ قال ابن عثيمين: ينقسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام:

١ - توحيد الربوبية: هو إفراد الله ﷻ بالخلق، والملك، والتدبير.

٢ - توحيد الألوهية: ويقال له: توحيد العبادة باعتبارين؛ فباعتبار إضافته

إلى الله يسمى: توحيد الألوهية، وباعتبار إضافته إلى الخلق يسمى: توحيد العبادة. =

وقول^[١] الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿٥٦﴾
[الذاريات]^[٢].

= وهو أفراد الله ﷻ بالعبادة. وهذا القسم كفر به وجحدته أكثر الخلق، ومن أجل ذلك أرسل الله الرسل، وأنزل عليهم الكتب.

٣ - توحيد الأسماء والصفات: وهو أفراد الله ﷻ بما له من الأسماء والصفات وهذا يتضمن شيئين:

الأول: الإثبات، وذلك بأن نثبت لله ﷻ جميع أسمائه وصفاته التي أثبتتها لنفسه في كتابه أو سنة نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

الثاني: نفي المماثلة، وذلك بأن لا نجعل لله مثيلاً في أسمائه وصفاته، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقد اجتمعت أنواع التوحيد في قوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ﴿٦٥﴾ [مريم: ٦٥]. اهـ.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قوله: (كتاب التوحيد) قيل: إن المؤلف ﷺ يريد بعنوان هذا الباب: حكمه؛ أي: حكم التوحيد. وقيل: أراد أهميته وعظم شأنه.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: (قول) بالجبر عطف على التوحيد، ويجوز الرفع على الابتداء.

[٢] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يجوز في (قول الله) الرفع والجبر، وهكذا حكم ما يمر بك من هذا الباب.

قال شيخ الإسلام: العبادة هي طاعة الله بامثال ما أمر به على ألسنة الرسل. وقال أيضاً: العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة.

قال ابن القيم: ومدارها على خمس عشر قاعدة، من كملها كمل مراتب العبودية، وبيان ذلك أن العبادة منقسمة على القلب، واللسان، والجوارح.

والأحكام التي للعبودية خمسة: واجب، ومستحب، وحرام، ومكروه، ومباح. وهن لكل واحد من القلب واللسان والجوارح.

وقال القرطبي: أصل العبادة: التذلل والخضوع، وسُمِّيَتْ وظائف الشرع على المكلفين عبادات؛ لأنهم يلتزمون بها ويفعلونها خاضعين متذللين لله تعالى.

وقال ابن كثير [عند الفاتحة آية: ٥]:

العبادة في اللغة: من الذلة، يقال: طريق معبد وغير معبد؛ أي: مذل.

= وفي الشرع: عبارة عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف.
وهكذا ذكر غيرهم من العلماء.

ومعنى الآية: أن الله تعالى أخبر أنه ما خلق الإنس والجن إلا لعبادته، فهذا هو الحكمة في خلقهم، ولم يرد منهم ما تريده السادة من عبيدها من الإعانة لهم بالرزق والإطعام، بل هو الرازق ذو القوة المتين، الذي يطعم ولا يطعم، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ عَنْكَ وَاللَّهُ غَنِيٌّ غَنًى قَاطِرٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطِمْ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤].

وعبادته هي: طاعته بفعل المأمور، وترك المحذور، وذلك هو: حقيقة دين الإسلام؛ لأن معنى الإسلام هو: الاستسلام لله المتضمن غاية الانقياد، في غاية الذل والخضوع.

قال علي بن أبي طالب عليه السلام في الآية: إلا لأمرهم أن يعبدوني، وأدعوهم إلى عبادتي.

وقال مجاهد: إلا لأمرهم وأنهاهم، واختاره الزجاج وشيخ الإسلام قال: ويدل على هذا قوله: ﴿يُحَسِّبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] قال الشافعي: لا يؤمر ولا ينهى.

وقوله: ﴿قُلْ مَا يَسْبُوْا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧]؛ أي: لولا عبادتكم إياه.

وقد قال في القرآن في غير موضع: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾، ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾، فقد أمرهم بما خلقوا له، وأرسل الرسل إلى الجن والإنس بذلك، وهذا المعنى هو الذي قصد الآية قطعاً، وهو الذي يفهمه جماهير المسلمين، ويحتجون بالآية عليه، ويقولون أن الله إنما خلقهم ليعبدوه العبادة الشرعية وهي طاعته وطاعة رسله، لا ليضيعوا حقه الذي خلقهم له.

قال: وهذه الآية تشبه قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا أَلْفِدَةً وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] ثم قد يطاع وقد يعصى. وكذلك ما خلقهم إلا للعبادة، ثم قد يعبدون وقد لا يعبدون. وهو سبحانه لم يقل: إنه فعل الأول وهو خلقهم ليفعل بهم كلهم الثاني وهو عبادته، ولكن ذكر الأول ليفعلوا هم الثاني فيكونوا هم الفاعلين له، فيحصل لهم بفعله سعادتهم، ويحصل ما يحبه ويرضاه منهم ولهم. انتهى.

= والآية دالة على وجوب اختصاص الخالق تعالى بالعبادة؛ لأنه سبحانه:

١ - هو ابتداءً بخلقك والإنعام عليك بقدرته ومشيتته ورحمته من غير سبب منك أصلاً، وما فعله بك لا يقدر عليه غيره، ثم إذا احتجت إليه في جلب رزق أو دفع ضرر، فهو الذي يأتي بالرزق لا يأتي به غيره، وهو الذي يدفع الضرر لا يدفعه غيره.

كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ يَصْرِفُكَ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ۝ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكَ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَلْ لَجُوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ۝﴾ [الملك: ٢٠، ٢١].

٢ - وهو سبحانه ينعم عليك، ويحسن إليك بنفسه، فإن ذلك موجب ما تسمى به، ووصف به نفسه، إذ هو الرحمن الرحيم، الودود المجيد، وهو قادر بنفسه، وقدرته من لوازم ذاته، وكذلك رحمته وعلمه وحكمته، لا يحتاج إلى خلقه بوجه من الوجوه، بل هو الغني عن العالمين ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَيْبَ عَنِّي كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠] فالرب سبحانه غني بنفسه، وما يستحقه من صفات الكمال ثابت له بنفسه، واجب له من لوازم ذاته، لا يفتقر في شيء من ذلك إلى غيره، ففعله وإحسانه وجوده من كماله، لا يفعل شيئاً بحاجة إلى غيره بوجه من الوجوه، بل كل ما يريد فعله فإنه ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝﴾ [البروج: ١٦].

وهو سبحانه: ﴿يَلْبِغُ أَمْرَهُ ۖ﴾، [الطلاق: ٣]، فكل ما يطلبه فهو يبلغه ويناله ويصل إليه وحده، ولا يعينه أحد، ولا يعوقه أحد، لا يحتاج في شيء من أموره إلى معين، وما له من المخلوقين ﴿مَنْ ظَهَرَ ۖ﴾، [سبا: ٢٢]، وليس ﴿لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدُّنْيَا ۖ﴾، قاله شيخ الإسلام.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (وقول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝﴾) بالجر عطف على التوحيد؛ ويجوز الرفع على الابتداء.

ومعنى الآية: أن الله تعالى أخبر أنه ما خلق الجن والإنس إلا لعبادته، فهذا هو الحكمة في خلقهم وهي الحكمة الشرعية الدينية.

ويشهد لهذا المعنى: ما تواترت به الأحاديث فمنها: ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى لأهل النار عذاباً: لو كانت لك الدنيا وما فيها ومثلها معها أكنت مفتدياً بها؟ فيقول: نعم، =

= فيقول: قد أردت منك أهون من هذا وأنت في صلب آدم، أن لا تشرك - أحسبه قال: ولا أدخلك النار - فأبيت إلا الشرك» فهذا المشرك قد خالف ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى منه: من توحيده وأن لا يشرك به شيئاً، فخالف ما أَرَادَهُ اللهُ منه فأشرك به غيره. وهذه هي الإرادة الشرعية الدينية كما تقدم.

فبين الإرادة الشرعية الدينية والإرادة الكونية القدرية عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في حق المخلص المطيع، وتنفرد الإرادة الكونية القدرية في حق العاصي. فافهم ذلك تنج من جهالات أرباب الكلام وتابعيهم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿الْجَنَّ﴾ هم عالم غيبي مخفي عنا، ولهذا جاءت المادة من الجيم والنون، وهما يدلان على الخفاء والاستتار ومنه: الجنة، والجنة، والجنة.

قوله: ﴿وَالْإِنْسَ﴾ سمووا بذلك؛ لأنهم لا يعيشون بدون إيناس، فهم يأنس بعضهم ببعض، ويتحرك بعضهم إلى بعض.
قوله: ﴿إِلَّا لِعَبْدُونِ﴾ استثناء مفرغ من أعم الأحوال؛ أي: ما خلقت الجن والإنس لأي شيء إلا للعبادة.

واللام في قوله: ﴿إِلَّا لِعَبْدُونِ﴾ للتعليل، وهذا التعليل لبيان الحكمة من الخلق، وليس التعليل الملازم للمعلول؛ إذ لو كان كذلك للزم أن يكون الخلق كلهم عباداً يتعبدون له، وليس الأمر كذلك، فهذه العلة غائية، وليست موجبة.

فالعلة الغائية: لبيان الغاية والمقصود من هذا الفعل، لكنها قد تقع، وقد لا تقع مثل: بريث القلم لأكتب به، فقد تكتب، وقد لا تكتب.

والعلة الموجبة معناها: أن المعلول مبني عليها، فلا بد أن تقع، وتكون سابقة للمعلول، وملازمة له. مثل: انكسر الزجاج لشدة الحر.

قوله: ﴿إِلَّا لِعَبْدُونِ﴾ فسر: إلا ليوحدون، وهذا حق، وفسر: بمعنى يتذللون لي بالطاعة فعلاً للمأمور، وتركاً للمحذور، ومن طاعته أن يوحد ﷻ؛ فهذه هي الحكمة من خلق الجن والإنس.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - وجوب أفراد الله بالعبادة على جميع الثقلين؛ الجن والإنس.

٢ - بيان الحكمة من خلق الجن والإنس.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] ^[١].

٣ - أن الخالق هو الذي يستحق العبادة دون غيره ممن لا يخلق، ففي هذا ردٌّ على عبَاد الأصنام.

٤ - بيان غنى الله ﷻ عن خلقه وحاجة الخلق إليه؛ لأنه هو الخالق، وهم مخلوقون.

٥ - إثبات الحكمة في أفعال الله سبحانه.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: وقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

قالوا: ﴿الطَّاغُوتُ﴾؛ مشتق من الطغيان وهو مجاوزة الحد. وقد فسره السلف ببعض أفراده. قال عمر بن الخطاب ﷺ: الطاغوت: الشيطان. وقال جابر ﷺ: «الطاغوت: كهان كانت تنزل عليهم الشياطين». رواهما ابن أبي حاتم. وقال مجاهد: «الطاغوت: الشيطان في صورة الإنسان، يتحاكمون إليه وهو صاحب أمرهم». وقال مالك: الطاغوت: كل ما عبد من دون الله.

قلت: وهو صحيح، لكن لا بد فيه من استثناء مَنْ لا يرضى بعبادته.

وقال ابن القيم: الطاغوت ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع فطاغوت كل قوم مَنْ يتحاكمون إلى غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة الله. فهذه طاغوت العالم، إذا تأملت أحوال الناس معها رأيت أكثرهم ممن أعرض عن عبادة الله إلى عبادة الطاغوت، وعن طاعته ومتابعة رسوله ﷺ إلى طاعة الطاغوت ومتابعته.

وأما معنى الآية، فأخبر تعالى أنه بعث ﴿فِي كُلِّ أُمَّةٍ﴾؛ أي: في كل طائفة، و﴿فَرِيقٍ مِنَ النَّاسِ﴾ ﴿رَسُولًا﴾، بهذه الكلمة: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾؛ أي: اعبدوا الله وحده واتركوا عبادة ما سواه، فلهذا خلقت الخليقة، وأرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَهِ مَا بَدَّ﴾ [الرعد: ٣٦]. وهذه الآية هي معنى: لا إله إلا الله، فإنها تضمنت النفي والإثبات كما تضمنته لا إله إلا الله، ففي =

= قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ الإثبات، وفي قوله: ﴿وَأَجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ النفي فدلّت الآية على أنه لا بُدَّ في الإسلام من النفي والإثبات، فثبت العبادة لله وحده، وينفي عبادة ما سواه، وهو التوحيد الذي تضمنته سورة ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وهو معنى قوله: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قال ابن القيم: وطريقة القرآن في مثل هذا أن يقرن النفي بالإثبات، فينفي عبادة ما سوى الله، ويثبت عبادته، وهذا هو حقيقة التوحيد، والنفي المحض ليس بتوحيد، وكذلك الإثبات بدون النفي، فلا يكون التوحيد إلا متضمناً للنفي والإثبات، وهذا حقيقة لا إله إلا الله. انتهى.

ويدخل في الكفر بالطاغوت بُغْضُهُ وكراهته، وعدمُ الرضى بعبادته بوجه من الوجوه.

□ ودلّت الآية على:

١ - أن الحكمة في إرسال الرسل هو عبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه.

٢ - وأن أصل دين الأنبياء واحد وهو الإخلاص في العبادة لله، وإن اختلفت شرائعهم، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وأنه لا بُدَّ في الإيمان من العمل رداً على المرجئة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وهذه الآية تفسير الآية التي قبلها وذلك قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦] فتدبر.

ودلّت هذه الآية على أن الحكمة في إرسال الرسل، دعوتهم أممهم إلى عبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه، وأن هذا هو دين الأنبياء والمرسلين وإن اختلفت شريعتهم، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وأنه لا بد في الإيمان من عمل القلب والجوارح.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وهذه الآية هي معنى لا إله إلا الله فإنها تضمنت النفي والإثبات، كما تضمنته لا إله إلا الله، ففي قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ الإثبات، وقوله: ﴿وَأَجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ النفي.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الصَّلَاطَ﴾ قوله: ﴿وَلَقَدْ﴾ اللام موطئة لقسم مقدر، وقد: للتحقيق. وعليه، فالجملة مؤكدة بالقسم المقدر، واللام، وقد.

والأمة هنا: الطائفة من الناس. وتطلق الأمة في القرآن على أربعة معان:

أ - الطائفة: كما في هذه الآية.

ب - الإمام: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ﴾ [النحل: ١٢٠].

ج - الملة: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢].

د - الزمن: ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥].

والحكمة من إرسال الرسل:

أ - إقامة الحججة: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

ب - الرحمة: لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [١٧] ﴿[الأنبياء: ١٠٧].

ج - بيان الطريق الموصل إلى الله تعالى؛ لأن الإنسان لا يعرف ما يجب لله على وجه التفصيل إلا عن طريق الرسل.

قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ «أن»: قيل: تفسيرية، وهي التي سبقت بما يدل على القول دون حروفه؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، والوحي فيه معنى القول دون حروفه، والبعث متضمن معنى الوحي؛ لأن كل رسول موحى إليه.

وقيل: إنها مصدرية على تقدير الباء؛ أي: بأن اعبدوا، والراجع: الأول؛ لعدم التقدير.

وقوله: (الآية)؛ أي: إلى آخر الآية، وتقرأ بالنصب، إما على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره أكمل الآية، أو أنها منصوبة بنزع الخافض؛ أي: إلى آخر الآية.

والتوحيد لا يتم إلا بركنين، هما:

١ - الإثبات.

٢ - النفي.

إذ النفي المحض: تعطيل محض، والإثبات المحض: لا يمنع المشاركة. =

وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لِمَا أُفِي وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ٣٣﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ٣٤﴾ [الإسراء: ١].

= ووجه الاستشهاد بهذه الآية لكتاب التوحيد: أنها دالة على إجماع الرسل عليهم الصلاة والسلام على الدعوة إلى التوحيد، وأنهم أرسلوا به؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْتَ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: والمراد بالطاغوت هنا: كل ما عُبد من دون الله من الأصنام والأوثان، والقبور والأضرحة وغير ذلك، كلها تسمى طواغيت، لكن من عُبد من دون الله ولم يرضَ بذلك فهذا لا يُسمى طاغوتاً، مثل: عيسى عليه السلام؛ كذلك: عباد الله الصالحين؛ كالحسن والحسين، والأولياء الذين لم يرضوا أن يُعبدوا من دون الله؛ هؤلاء لا يسمون طواغيت، ولكن عبادتهم عبادة للطاغوت الذي هو الشيطان، فهؤلاء الذين يعبدون الحسين وأمثاله، هؤلاء يعبدون الشيطان؛ لأنه هو الذي أمرهم بهذا: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ٥١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ ٥٢﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]؛ يعني: الشياطين، ﴿أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١].

□ ما يُستفاد من الآية:

١ - أن الحكمة من إرسال الرسل هي الدعوة إلى التوحيد والنهي عن الشرك.

٢ - أن دين الأنبياء واحد، وهو إخلاص العبادة لله وترك الشرك وإن اختلفت شرائعهم.

٣ - أن الرسالة عمّت كل الأمم، وقامت الحجة على كل العباد.

٤ - عظم شأن التوحيد، وأنه واجب على جميع الأمم.

٥ - في الآية ما في (لا إله إلا الله) من النفي والإثبات، فدلّت على أنه لا يستقيم التوحيد إلا بهما جميعاً، وأن النفي المحض ليس بتوحيد، والإثبات المحض ليس بتوحيد.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا ثبت في بعض الأصول، لم يذكر =

= الآية بكمالها. قال مجاهد: ﴿وَقَصَّ﴾؛ يعني: وصى، وكذلك قرأ أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم.

وروى ابن جرير، عن «ابن عباس في قوله: ﴿وَقَصَّ رَبُّكَ﴾؛ يعني: أمر». وقوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، (أن)، هي المصدرية وهي محل جر بالباء، والمعنى: أن تعبدوه ولا تعبدوا غيره ممن لا يملك ضرراً ولا نفعاً، بل هو:

١ - إما فقير محتاج إلى رحمة ربه يرجوها كما ترجونها.

٢ - وإما جماد لا يستجيب لمن دعاه.

وقوله: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾؛ أي: وقضى أن تحسنوا ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، كما قضى عبادته وحده لا شريك له. وعطف حقهما على حق الله تعالى دليل على تأكيد حقهما وأنه أوجب الحقوق بعد حق الله، وهذا كثير في القرآن يقرن بين حقه ﷻ وبين حق الوالدين؛ كقوله: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ﴾ [لقمان: ١٤] وقال ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣] ولم يخص تعالى نوعاً من أنواع الإحسان ليعم أنواع الإحسان.

وقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالأمر ببر الوالدين والحث على ذلك، وتحريم عقوقهما كما في القرآن، ففي «صحيح البخاري» (٥٩٧٠) عن ابن مسعود قال: سألت النبي ﷺ: «أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها. قلت: ثم أي؟ قال: بر الوالدين. قلت: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله. حدثني بهن ولو استزددته لزادني».

وعن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله. قال: الإشراف بالله، وعقوق الوالدين، وكان متكئاً فجلس فقال: ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور، فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت». رواه البخاري (٥٩٧٦) ومسلم (٨٧).

وعن أبي هريرة قال: «قال رجل: يا رسول الله! من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أبوك». أخرجاه.

وعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «رضى الرب في رضى الوالدين، وسخطه في سخط الوالدين» رواه الترمذي (١٩٧٩)، وصححه ابن حبان (٤٢٩)، والحاكم (١٥١/٤).

= وعن أبي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قال: «بيننا نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاء رجل من بني سلمة، فقال: يا رسول الله هل بقي من بر أبوي شيء أبرَّهُما به بعد موتهما؟ فقال: نعم الصلاة عليهما، والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما من بعدهما، وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما، وإكرام صديقهما» رواه أبو داود (٥١٤٢)، وابن ماجه (٣٣٦٤)، وابن حبان في صحيحه (٤١٨).

والأحاديث في هذا كثيرة قد أفردوا العلماء بالتصنيف، وذكر البخاري منها شرطاً صالحاً في كتاب «الأدب المفرد» (١ - ٤٦).

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ المعنى، أن تعبدوه وحده دون ما سواه، وهذا معنى «لا إله إلا الله».

ولما نهاه عن الفعل القبيح والقول القبيح أمره بالفعل الحسن والقول الحسن فقال: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾؛ أي: ليناً طيباً بأدب وتوقير.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: واشتملت هذه الآيات على جملة الشرائع، وابتدئت بالتوحيد فدل على أنه أوجب الواجبات؛ إذ لا يبتدأ إلا بالأهم فالأهم، وختمت بالنهي عن الشرك، فدل على أنه أعظم المحرمات، وفيها معنى لا إله إلا الله، فإن قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ هو معنى لا إله، وقوله: ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾ هو معنى إلا الله.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿وَقَضَى﴾ قضاء الله ﷻ ينقسم إلى قسمين:

١ - قضاء شرعي.

٢ - قضاء كوني.

فالقضاء الشرعي: يجوز وقوعه من المقتضي عليه وعدمه، ولا يكون إلا فيما يحبه الله. مثال ذلك هذه الآية: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ فتكون قضى بمعنى: شرع، أو بمعنى: وصى، وما أشبههما.

والقضاء الكوني: لا بد من وقوعه، ويكون فيما أحبه الله، وفيما لا يحبه.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤] فالقضاء هنا كوني؛ لأن الله لا يشرع الفساد في الأرض، ولا يحبه.

= قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ أن هنا مصدرية بدليل حذف النون من تعبدوا، والاستثناء هنا مفرغ؛ لأن الفعل لم يأخذ مفعوله؛ فمفعوله ما بعد إلا .
قوله: ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ضمير نصب منفصل واجب الانفصال؛ لأن المتصل لا يقع بعد إلا، قال ابن مالك:

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي إلا اختياراً أبداً
إذا قيل: ثبت أن الله قضي كوناً ما لا يحبه، فكيف يقضي الله ما لا يحبه؟
فالجواب: أن المحبوب قسمان:

١ - محبوب لذاته.

٢ - محبوب لغيره.

فالمحبوب لغيره قد يكون مكروهاً لذاته، ولكن يحب لما فيه من الحكمة والمصلحة، فيكون حيثُذ محبوباً من وجه، مكروهاً من وجه آخر.

فإن قيل: لماذا لم يكن قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ من باب القضاء القدري؟

أجيب: بأنه لا يمكن؛ إذ لو كان قضاء قدرياً لعبد الناس كلهم ربهم، لكنه قضاء شرعي قد يقع وقد لا يقع.

والخطاب في الآية للنبي ﷺ، لكن قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، ولم يقل: «أن لا تعبد»، ونظير ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ١]؛ فالخطاب الأول للرسول ﷺ والثاني عام؛ فما الفائدة من تغيير الأسلوب؟

أجيب: إن الفائدة من ذلك:

١ - التنبيه؛ إذ تنبيه المخاطب أمر مطلوب للمتكلم، وهذا حاصل هنا بتغيير الأسلوب.

٢ - أن النبي ﷺ زعيم أمة، والخطاب الموجه إليه موجه لجميع الأمة.

٣ - الإشارة إلى أن ما خاطب به الرسول ﷺ فهو له ولأمة؛ إلا ما دلّ الدليل على أنه مختص به.

٤ - وفي هذه الآية خاصة الإشارة إلى أن النبي ﷺ مربوب لا رب، عابد لا معبود؛ فهو داخل في قوله: (تعبدوا)، وكفى به شرفاً أن يكون عبداً لله ﷻ، ولهذا يصفه الله تعالى بالعبودية في أعلى مقاماته؛ فقال في مقام التحدي والدفاع عنه: =

= ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال في مقام إثبات نبوته ورسالته إلى الخلق: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، وقال في مقام الإسراء والمعراج: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

أقسام العبودية:

تنقسم العبودية إلى ثلاثة أقسام:

- ١ - عامة: وهي عبودية الربوبية، وهي لكل الخلق، قالت تعالى: ﴿إِنْ كُنْ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَىٰ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] ويدخل في ذلك الكفار.
- ٢ - عبودية خاصة: وهي عبودية الطاعة العامة، قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] وهذه تعم كل من تعبد لله بشرعه.
- ٣ - خاصة الخاصة: وهي عبودية الرسل عليهم الصلاة والسلام، قال تعالى عن نوح: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، وقال عن محمد: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].

قوله: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنًا﴾ فإن قيل: فأين حق الرسول ﷺ؟

أجيب: بأن حق الله متضمن لحق الرسول ﷺ؛ لأن الله لا يعبد إلا بما شرع الرسول ﷺ.

وقوله: ﴿إِنَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا﴾؛ أي: كف الأذى عنهما؛ ففي قوله: (إحساناً): بذل المعروف، وفي قوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا﴾: كف الأذى، ومعنى «أف»: أتضجر؛ لأنك إذا قلته؛ فقد يتأذيان بذلك، وفي الآية إشارة إلى أنهما إذا بلغا الكبر صاروا عبئاً على ولدهما؛ فلا يتضجر من الحال، ولا ينهرهما في المقال إذا أساء في الفعل أو القول.

قوله: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾؛ أي: ليناً حسناً بهدوء وطمأنينة؛ كقولك: أعظم الله أجرك، أبشري يا أمي، أبشر يا أبي، وما أشبه ذلك؛ فالقول الكريم يكون في صيغته، وأدائه، والخطاب به، فلا يكون مزعجاً كرفع الصوت مثلاً، بل يتضمن الدعاء والإيناس لهما.

والشاهد من هذه الآية: قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾: فهذا هو التوحيد لتضمنه للنفي والإثبات.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: القضاء له عدة معان، منها: القضاء والقدر، =

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]^[١].

= ومنها: الحُكم والشرع، ومنها: الإخبار ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤]؛ يعني: أخبرناهم، ومنها: الفراغ ﴿فَقَضَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَنَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]، ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣]؛ يعني: فرغتم منها. فالقضاء له عدة إطلاقات، المراد منها هنا: الأمر والشرع.

□ ما يستفاد من الآية:

١ - أن التوحيد هو أول ما أمر الله به من الواجبات، وهو أول الحقوق الواجبة على العبد.

٢ - ما في كلمة (لا إله إلا الله) من النفي والإثبات، ففيها دليل على أن التوحيد لا يقوم إلا على النفي والإثبات: (نفي العبادة عما سوى الله وإثباتها لله).

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا أثبت في نسخة بخط شيخنا ولم يذكر الآية. قال ابن كثير: يأمر تعالى عباده بعبادته وحده لا شريك له، فإنه الخالق الرازق المنعم المتفضل على خلقه في جميع الحالات، فهو المستحق منهم أن يوحده ولا يشركوا به شيئاً من مخلوقاته.

قلت: هذا أول أمر في القرآن، وهو الأمر بعبادته وحده لا شريك له، والنهي عن الشرك، كما في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] وتأمل كيف أمر تعالى بعبادته؛ أي: فعلها خالصة له، ولم يخص بذلك نوعاً من أنواع العبادة، لا دعاء ولا صلاة ولا غيرهما، ليعم جميع أنواع العبادة، ونهى عن الشرك به، ولم يخص أيضاً نوعاً من أنواع العبادة بجواز الشرك فيه.

وفي هذه الآية واللواتي قبلها دليل على أن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه، وإلا فكان المشركون يعبدون الله ويعبدون غيره، فأمروا بالتوحيد، وهو عبادة الله وحده، وترك عبادة ما سواه.

وفيه دليل على أن التوحيد أول واجب على المكلف، وهو الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله المستلزم لعبادته وحده لا شريك له، وأن من عبد غير الله بنوع من أنواع العبادة فقد أشرك، سواء كان المعبود ملكاً أو نبياً أو صالحاً أو صنماً.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وهذه الآية هي التي تسمى آية الحقوق

العشرة، وفي بعض النسخ المعتمدة من نسخ هذا الكتاب تقديم هذه الآية على آية =

= الأنعام، ولهذا قدمتها لمناسبة كلام ابن مسعود الآتي لآية الأنعام، ليكون ذكره بعدها أنسب.

○ قال ابن عثيمين: قوله: ﴿وَبِذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ﴾ [النساء: ٣٦]؛ أي: إحساناً.

وذو القربى: هم من يجتمعون بالشخص في الجد الرابع.

واليتامى: جمع يتيم، وهو الذي مات أبوه، ولم يبلغ.

والمساكين: هم الذين عدموا المال فأسكنهم الفقر.

وابن السبيل: هو المسافر الذي انقطعت به النفقة.

وقوله: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ [النساء: ٣٦] الجار: الملاصق

للبيت، أو من حوله، وذو القربى؛ أي: القريب، والجار الجنب؛ أي: الجار البعيد.

وقوله: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦] قيل: إنه الزوجة، وقيل: صاحبك

في السفر؛ لأنه يكون إلى جنبك، ولكل منهما حق، فالآية صالحة لهما. وقوله:

﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦] هذا يشمل الإحسان إلى الأرقاء والبهائم؛ لأن الجميع ملك اليمين.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦].

المختال: في هيئته.

والفخور: في قوله، والله لا يحب هذا ولا هذا.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: في آية الحقوق ذكر الله الحقوق التسعة بمفردها أما حقه - تعالى - فأمر به ونهى عن ضده لأهميته.

﴿وَأَعْبُدُوا﴾ معلوم في أصول الفقه أن الأمر بالشيء نهى عن ضده، وفي الآية

هنا أمر بالعبادة له ونهى عن الشرك به من باب التأكيد.

﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾ والشرك اشتقاقه من الشركة، وفي الشرع صرف شيء من حق الله

لغيره؛ لأنه جعل تلك العبادة مشتركة بين الله وغيره فصار مشركاً.

○ قال الشيخ صالح الفوزان:

□ ما يستفاد من الآية:

١ - وجوب أفراد الله بالعبادة، لأن الله أمر بذلك أولاً، فهو أكد الواجبات.

٢ - تحريم الشرك؛ لأن الله نهى عنه، فهو أشد المحرمات.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٦﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ وَالْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكُمْ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٧﴾ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأنعام].

قال ابن مسعود: من أراد أن ينظر إلى وصية محمد ﷺ التي عليها خاتمه فليقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ الآية [١].

٣ - أن اجتناب الشرك شرط في صحة العبادة؛ لأن الله قرن الأمر بالعبادة بالنهاي عن الشرك.

٤ - أن الشرك حرام قليله وكثيره، كبيره وصغيره؛ لأن كلمة (شيئاً) نكرة في سياق النهي، فتعم كل ذلك.

٥ - أنه لا يجوز أن يشرك مع الله أحد في عبادته، لا ملك ولا نبي ولا صالح من الأولياء ولا صنم؛ لأن كلمة (شيئاً) عامة.

[١] أخرجه الترمذي (٣٠٧٠) وقال: حسن غريب، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٩١٨) من طريق محمد بن فضيل، عن داود الأودي، عن عامر الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود به.

قلت: وداود الأودي في هذه الطبقة اثنان وابن فضيل يروي عنهما، وكلاهما يروي عن الشعبي: داود بن عبد الله الأودي وهو ثقة، وداود بن يزيد وهو ضعيف وفي صنيع المزي ما يرجح أنه داود بن عبد الله الأودي الثقة فلما ترجم لابن فضيل رمز لروايته عن داود بن عبد الله الأودي: (بـت)، ولم يرمز لروايته عن ابن يزيد شيئاً.

= وكذلك فإنه: لما ترجم لداود بن عبد الله رمز لروايته عن الشعبي: (ب)ت)، ولما ترجم لداود بن يزيد رمز لروايته عن الشعبي: (ب)ق).

قال المباركفوري في التحفة (٣٥٥/٨): قوله: (عن داود الأودي) الظاهر أن داود هذا هو داود بن عبد الله الأودي الزعافري بالزاي والمهملة، وبالفاء أبو العلاء الكوفي ثقة من السادسة. اهـ. قلت: مما يرجح كونه الثقة أن الراوي إذا أبهم فإنه ينصرف للثقة، وكذلك يرجحه أيضاً إخراج الترمذي لحديث داود بن عبد الله بالاتفاق، وأما تخريجه لحديث ابن يزيد مختلف فيه.

ومما يرجح أنه داود بن يزيد الضعيف قول الدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد (١١٨/٤): حديث: من سره أن ينظر إلى وصية محمد... الحديث، تفرد به داود بن يزيد الأودي عن الشعبي، وتفرد به محمد بن فضيل عنه.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: يقول الله تعالى لنبيه ورسوله محمد ﷺ ﴿قُلْ﴾ يا محمد لهؤلاء المشركين الذين عبدوا غير الله، وحرّموا ما رزقهم الله، وقتلوا أولادهم، وكل ذلك فعلوه بآرائهم الفاسدة، وتسويل الشيطان لهم ﴿تَكَاَلَوْا﴾؛ أي: هلموا وأقبلوا، ﴿أَتُلِّ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: أقصص عليكم، وأخبركم بما حرم ربكم عليكم حقاً، لا تخرصاً ولا ظناً، بل وحي منه وأمر من عنده، ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ قال: وكأن في الكلام محذوفاً دلّ عليه السياق، وتقديره: وصاكم (أن لا تشركوا به شيئاً)، ولهذا قال في آخر الآية ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

قلت: ابتدأ تعالى هذه الآيات المحكمات بتحريم الشرك والنهي عنه، فحرم علينا أن نشرك به شيئاً، فشمّل ذلك كلّ مُشْرِكٍ به، وكلّ مُشْرِكٍ فيه من أنواع العبادة، فإن ﴿شَيْئًا﴾ من النكرات فيعم جميع الأشياء، وما أباح تعالى لعباده أن يشركوا به شيئاً؛ فإن ذلك أظلم الظلم وأقبح القبيح، ولفظ (الشرك) يدل على أن المشركين كانوا يعبدون الله، ولكن يشركون به غيره من الأوثان والصالحين والأصنام؛ فكانت الدعوة واقعة على ترك عبادة ما سوى الله، وإفراد الله بالعبادة وكانت (لا إله إلا الله) متضمنة لهذا المعنى، فدعاهم النبي ﷺ إلى الإقرار بها نطقاً وعملاً واعتقاداً، ولهذا إذا سئلوا عما يقول لهم، قالوا: يقول: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، [النساء: ٣٦]، واتركوا ما يقول آباؤكم كما قاله أبو سفيان.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنُا﴾. قال القرطبي: الإحسان إلى الوالدين برهما =

= وحفظهما وصيانتهم، وامثال أمرهما، وإزالة الرق عنهما، وترك السلطنة عليهما
و﴿إِحْسَنًا﴾ نصب على المصدرية، وناصبه فعل مضمر من لفظه: تقديره: ﴿و﴾
أحسنوا ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنًا﴾.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقْتُمْ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّهِنَّ﴾ [الأنعام: ١٥١].
الإملاق: الفقر؛ أي: لا تئدوا بناتكم خشية العيلة والفقر، فإني رازقكم
وليأهم، وكان منهم من يفعل ذلك بالإناث والذكور خشية الفقر. ذكره القرطبي.

وفي «الصحيحين» (البخاري) (٤٧٦١)، ومسلم (٨٦) عن ابن مسعود قال:
«قلت: يا رسول الله أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: أن تجعل الله ندأً وهو خلقك.
قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك. قلت: ثم أي؟ قال: أن
تزاني حليلة جارك. ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَنْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا
يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨].

﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١] قال ابن
عطية: نهى عام عن جميع أنواع الفواحش، وهي: المعاصي، و﴿ظَهَرَ﴾،
و﴿بَطَنَ﴾: حالتان تستوفيان أقسام ما جعلت له من الأشياء. وفي التفسير المنسوب
إلى أبي علي الطبري من الحنفية، - وهو تفسير عظيم - : ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ﴾؛
أي: القبائح. وعن ابن عباس، والضحاك، والسدي: أن من الكفار من كان لا يرى
بالزنا بأساً إذا كان سرّاً وقيل: (الظاهر) ما بينك وبين الخلق، و(الباطن) ما بينك
وبين الله. انتهى.

وفي «الصحيحين» (البخاري ٤٦٣٤)، ومسلم (٢٧٦١) عن ابن مسعود مرفوعاً:
«لا أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن».
﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ قال ابن كثير: هذا مما نص
تعالى على النهي عنه تأكيداً، وإلا فهو داخل في النهي عن الفواحش وفي
«الصحيحين» (البخاري ٦٨٧٨، مسلم ١٦٧٦) عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا يحل دم
امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني،
والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة».

وعن ابن عمر مرفوعاً: «مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا لَمْ يَرْحَ زَائِحَةُ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحُهَا
ليوجد من مسيرة أربعين عاماً» رواه البخاري (٣١٦٦).

= ﴿ذَلِكُمْ وَصَنَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ قال ابن عطية: ﴿ذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى هذه المحرمات؛ و(الوصية) الأمر المؤكد المقرر.
وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، ترجُّ بالإضافة إلينا؛ أي: من سمع هذه الوصية يرجى وقوع أثر العقل بعدها.

قلت: هذا غير صحيح، والصواب أن (لعل) هنا للتعليل؛ أي: أن الله وصانا بهذه الوصايا لنعقلها عنه، ونعمل بها، كما قال: ﴿وَمَا أَرْهَأُ إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاءَ وَيُؤْتُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ وَبَيْنَ الْقِيَمَةِ ۝﴾ [البينة: ٥] وفي تفسير الطبري الحنفي: ذكر أولاً ﴿تَتَّقُونَ﴾ ثم ﴿تَذْكُرُونَ﴾ ثم ﴿تَتَّقُونَ﴾؛ لأنهم إذا عقلوا تذكروا، فإذا تذكروا خافوا واتقوا الممالك.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ قال ابن عطية: هذا نهى عن القرب الذي يعم وجوه التصرف، وفيه سد الذريعة، ثم استثنى ما يحسن؛ وهو التسمير والسعي في نمائه. قال مجاهد: ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾: التجارة فيه، فمن كان من الناظرين، له مال يعيش به، فالأحسن إذا ثَمَرَ مال اليتيم أن لا يأخذ منه نفقة ولا أجرة ولا غيرهما، ومن كان من الناظرين لا مال له، ولا يتفق له نظر إلا بأن يتفق على نفسه من ربح نظره، - وإلا دعت الضرورة إلى ترك مال اليتيم دون نظر -، فالأحسن أن ينظر ويأكل بالمعروف. قاله ابن زيد.

وقوله: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ قال مالك وغيره: هو الرشد، وزوال السفه مع البلوغ. قال ابن عطية: وهو أصح الأقوال وأليقها بهذا الموضع.

قلت: وقد روي نحوه عن زيد بن أسلم، والشعبي، وربيعه، وغيرهم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦] فاشتراط تعالى للدفع إليهم ثلاثة شروط:

الأول: ابتلاؤهم، وهو اختبارهم وامتحانهم بما يظهر به معرفتهم لمصالح أنفسهم وتدبير أموالهم.
والثاني: البلوغ.
والثالث: الرشد.

﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ وَالْعَهْدُ أَلْفُسٌ﴾ قال ابن كثير: يأمر تعالى بإقامة العدل في الأخذ والإعطاء، كما توعده عليه في قوله: ﴿وَبِلِّ اللِّمَطِّفِينَ ۝﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ وَزَنَهُمْ يَخْسِرُونَ ۝ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۝ =

= **يَوْمَ عَظِيمٍ** ﴿٥﴾ **يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّهِمُ الْكَلِمَينَ** ﴿٦﴾ [المطففين: ١ - ٦] وقد أهلك الله أمة من الأمم كانوا يبخسون المكيال والميزان.

وقال غيره: القسط: العدل. وقد روى الترمذي (١٢٤٠)، وغيره بإسناد ضعيف عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لأصحاب الكيل والميزان: «إنكم وليتم أمراً هلك فيه الأمم السالفة قبلكم» وروي عن ابن عباس موقوفاً بإسناد صحيح (البيهقي في سننه ٣٢/٦).

﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال ابن كثير: أي: من اجتهد في أداء الحق وأخذه، فإن أخطأ بعد استفراغ وسعه وبذل جهده، فلا حرج عليه. وقد روى ابن مردويه عن سعيد بن المسيب مرفوعاً: «﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال: من أوفى على يده في الكيل والميزان - والله يعلم صحة نيته بالوفاء فيهما - لم يؤاخذ وذلك تأويل وسعها». قال: هذا مرسل غريب.

قلت: وفيه رد على القائلين بجواز تكليف ما لا يطاق.

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ هذا أمر بالعدل في القول والفعل على القريب والبعيد. قال الحنفي: العدل في القول في حق الولي والعدو، لا يتغير بالرضى والغضب، بل يكون على الحق والصدق، وإن كان ذا قرى فلا يميل إلى الحبيب، ولا إلى القريب ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاؤُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقَوِّىٰ﴾ [المائدة: ٨].

﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ قال ابن جرير: يقول: وبوصية الله التي وصاكم بها فأوفوا وانقادوا لذلك، بأن تطيعوه فيما أمر به ونهاكم عنه، وتعملوا بكتابه وسنة رسوله، وذلك هو الوفاء بعهد الله، وكذا قال غيره.

قلت: وهو حسن، ولكن الظاهر أن الآية فيما هو أخص، كالبيعة والذمة والأمان والنذر ونحو ذلك، وهذه الآية كقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١] فهذا هو المقصود بالآية، وإن كانت شاملة، لما قالوا بطريق العموم.

﴿ذَٰلِكُمْ وَمَنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ يقول تعالى: هذا وصاكم وأمركم به وأكد عليكم فيه ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾؛ أي: تتعظون وتنتهون عما كنتم فيه.

قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن

سَبِيلِي ﴿١٠﴾.

قال القرطبي: هذه آية عظيمة عطفها الله على ما تقدم، فإنه لما نهى وأمر، حذر عن اتباع غير سبيله، وأمر فيها باتباع طريقه على ما بيّنته الأحاديث الصحيحة وأقاويل السلف. (وأن) في موضع نصب؛ أي: ﴿و﴾ اتلوا، ﴿أن هذا صراطي﴾ عن الفراء والكسائي. قال الفراء: ويجوز أن يكون خفضاً؛ أي: ﴿وَصَنَعَكُمْ بِهِ...﴾ بـ ﴿أن هذا صراطي﴾. قال: و(الصراط): الطريق الذي هو دين الإسلام. ﴿مُسْتَقِيماً﴾، نصب على الحال، ومعناه: مستوياً قوياً لا اعوجاج فيه، فأمر باتباع طريقه الذي طرّقه على لسان محمد ﷺ وشرعه، ونهايته الجنة، وتشعبت منه طرق، فمن سلك الجادة نجا، ومن خرج إلى تلك الطرق أفضت به إلى النار. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾؛ أي: تميل. انتهى. وروى أحمد (٤١٤٣)، والنسائي (١١١٧٥)، والدارمي (٦٧/١)، وابن أبي حاتم، والحاكم (٣١٨/٢)، وصححه، عن ابن مسعود قال: «خط رسول الله ﷺ خطاً بيده، ثم قال: هذا سبيل الله مستقيماً، ثم خط خطوطاً عن يمين ذلك الخط وعن شماله، ثم قال: وهذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾». وعن النواس بن سمعان مرفوعاً قال: «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً، وعلى جنبتي الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وعلى الصراط داع يقول: يا أيها الناس ادخلوا الصراط جميعاً ولا تعوجوا، وداع يدعو من جوف الصراط، فإذا أراد الإنسان أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب، قال: لا تفتحه فإنك إن تفتحه تلجه فالصراط: الإسلام، والسوران: حدود الله، والأبواب المفتحة: محارم الله، وذلك الداعي على رأس الصراط: كتاب الله، والداعي من فوق الصراط: واعظ الله في قلب كل مسلم» رواه أحمد (١٧٦٠٣)، والترمذي (٣٠٣١)، والنسائي (٣٦١/٦)، وابن جرير وابن أبي حاتم.

وعن مجاهد في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ قال: البدع والشبهات. رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم. وهذه السبل تعم اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، وعباد القبور، وسائر أهل الملل والأوثان، والبدع والضلالات من أهل الشذوذ والأهواء، والتعمق في الجدل، والخوض في الكلام، فاتباع هذه من اتباع السبل التي تذهب بالإنسان عن الصراط المستقيم إلى موافقة أصحاب الجحيم، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». وفي رواية: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد» حديث صحيح.

= قال ابن مسعود: تعلموا العلم قبل أن يقبض، وقبضه ذهاب أهله، ألا وإياكم والتنطع والتعق والبذع، وعليكم بالعتيق. رواه الدارمي (١/٥٤).

قلت: العتيق هو: القديم؛ يعني: ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه من الهدى، دون ما حدث بعدهم، فالهرب الهرب، والنجاة النجاة، والتمسك بالطريق المستقيم والسنن القويم، وهو الذي كان عليه السلف الصالح، وفيه المتجر الرابع، قاله القرطبي.

وقال سهل بن عبد الله التستري: عليكم بالأثر والسنة، فإنني أخاف أنه سيأتي عن قليل زمان إذا ذكر إنسان النبي ﷺ والاقتداء به في جميع أحواله ذموا ونفروا عنه وتبرؤوا منه، وأذلوه وأهانوه.

قلت: رحم الله سهلاً ما أصدق فراسته! فلقد كان ذلك وأعظم، وهو أن يكفر الإنسان بتجريد التوحيد والمتابعة، والأمر بإخلاص العباد لله، وترك عبادة ما سواه والأمر بطاعة رسول الله ﷺ وتحكيمه في الدقيق والجليل.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: ولنذكر في الصراط المستقيم قولاً وجيزاً، فإن الناس قد تنوعت عباراتهم عنه، وترجمتهم عنه بحسب صفاته ومتعلقاته، وحقيقته شيء واحد وهو طريق الله الذي نصبه لعباده موصلاً لهم إليه، ولا طريق إليه سواه، بل الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا طريقه الذي نصبه على السن رسله، وجعله موصلاً لعباده إليه، وهو إفراده بالعبودية وإفراد رسوله بالطاعة، فلا يشرك به أحد في عبوديته. ولا يشرك برسوله أحد في طاعته، فيجرد التوحيد، ويجرد متابعة الرسول ﷺ وهذا معنى قول بعض العارفين: إن السعادة كلها والفلاح كله مجموع في شيئين: صدق محبة، وحسن معاملة. وهذا كله مضمون شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. فأى شيء فسر به الصراط المستقيم، فهو داخل في هذين الأصلين. ونكتة ذلك أن تحبه بقلبك كله، وترضيه بجهدك كله، فلا يكون في قلبك موضع إلا معمور بحبه، ولا يكون لك إرادة إلا متعلقة بمرضاته، فالأول: يحصل بتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، والثاني: يحصل بتحقيق شهادة أن محمداً رسول الله، وهذا هو الهدى ودين الحق، وهو معرفة الحق والعمل به، وهو معرفة ما بعث الله به رسوله والقيام به، فقل ما شئت من العبارات التي هذا آخيتها وقطب رحاها.

وقوله: قال ابن مسعود: من أراد أن ينظر إلى وصية محمد ﷺ التي عليها =

= خاتمه فليقرأ: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَقْلُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [١٥٣ - ١٥١]. ابن مسعود هو: عبد الله بن مسعود بن غافل - بمعجمة وفاء - ابن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل من السابقين الأولين وأهل بدر وبيعة الرضوان، ومن كبار العلماء من الصحابة، أمّره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين.

وهذا الأثر رواه الترمذي (٣٢٧٨)، وحسنه، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني (١٠٠٦٠) بنحوه، وروى أبو عبيد وعبد بن حميد عن الربيع بن خثيم نحوه. قال بعضهم ما معناه؛ أي: من أراد أن ينظر إلى الوصية التي كأنها كتبت وختم عليها، ثم طويت فلم تغير ولم تبدل، تشبيهاً لها بالكتاب الذي كتب ثم ختم عليه فلم يزد فيه ولم ينقص؛ لأن النبي ﷺ كتبها وختم عليها وأوصى بها، فإن النبي ﷺ لم يوص إلا بكتاب الله، كما قال فيما رواه مسلم (١٢١٨): «وإني نارك فيكم ما إن تسكتكم به لن تضلوا: كتاب الله».

قلت: وقد روى عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيكم يبايعني على هؤلاء الآيات الثلاث، ثم تلا ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ حتى فرغ من ثلاث آيات، ثم قال: من وفى بهن فأجره على الله، ومن انتقص منهن شيئاً فآذركه الله في الدنيا كانت عقوبته، ومن أخره إلى الآخرة كان أمره إلى الله، إن شاء أخذه، وإن شاء عفا عنه» رواه ابن أبي حاتم، والحاكم (٣٧١/٢) وصححه، فهذا يدل على أن النبي ﷺ يعتني بهن، ويبالغ في الحث على العمل بهن.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال ابن كثير: ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ وكان في الكلام محذوفاً دلّ عليه السياق تقديره: وصاكم ألا تشركوا به شيئاً، ولهذا قال في آخر الآية: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ﴾. اهـ.

قلت: فيكون المعنى: حرم عليكم ما وصاكم بتركه من الإشراك به، وفي «المغني» لابن هشام في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَشْكُرُوا بِهِ شَيْئًا﴾: سبعة أقوال: أحسنها: هذا الذي ذكره ابن كثير ويليهِ: بيّن لكم ذلك لئلا تشركوا، فحذفت الجملة من أحدهما، وهي ﴿وَصَّكُمْ﴾ وحرف الجر وما قبله من الأخرى ولهذا إذا سئلوا عما يقول لهم رسول الله ﷺ قالوا: يقول: «اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً» =

= واتركوا ما يقول آباؤكم» كما قال أبو سفيان لهرقل وهذا هو الذي فهمه أبو سفيان وغيره من قول رسول الله ﷺ لهم: «قولوا لا إله إلا الله تفلحوا».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وقرن الأمر بالعبادة التي فرضها بالنهي عن الشرك الذي حرمه، فدلّت على أن اجتناب الشرك شرط في صحة العبادة. والشرك تسوية غير الله بالله فيما هو من خصائص الله. و﴿شَيْئًا﴾ نكرة في سياق النهي فتعم الشرك قليله وكثيره.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: ﴿أَتْلُ﴾ بالجزم جواباً للأمر في قوله: ﴿تَكَاوَلُوا﴾.

وقوله: ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (ما) اسم موصول مفعول لأتل، والعائد محذوف، والتقدير: ما حرمه ربكم عليكم.

وقال: ﴿رَبُّكُمْ﴾ ولم يقل: ما حرم الله؛ لأن الرب هنا أنسب، حيث إن الرب له مطلق التصرف في المربوب، والحكم عليه بما تقتضيه حكمته.

قوله: ﴿أَلَا تَشْكُرُوا﴾ أن تفسيرية، تفسر ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾؛ أي: أتلو عليكم ألا تشركوا به شيئاً، وليست مصدرية، وقد قيل به، وعلى هذا القول تكون «لا» زائدة، ولكن القول الأول أصح؛ أي: أتل عليكم عدم الإشراك؛ لأن الله لم يحرم علينا أن لا نشرك به، بل حرم علينا أن نشرك به، ومما يؤيد أن «أن» تفسيرية أن «لا» هنا ناهية لتناسب الجمل؛ فتكون كلها طلبية.

قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ﴾، بعد أن ذكر حق الأصول ذكر حق الفروع. والأولاد في اللغة العربية: يشمل الذكر والأنثى، قال تعالى: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١].

قوله: ﴿مَنْ إِمْلَقَ﴾، الإملاق: الفقر، ومن للسببية والتعليل؛ أي: بسبب الإملاق.

قوله: ﴿تَحْنُ زُرُوقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾؛ أي: إذا أبقيتموهم؛ فإن الرزق لن يضيق عليكم بإبقائهم؛ لأن الذي يقوم بالرزق هو الله.

وبدأ هنا برزق الوالدين، وفي سورة الإسراء بدأ برزق الأولاد، والحكمة في ذلك أنه قال هنا: ﴿مَنْ إِمْلَقَ﴾؛ فالإملاق حاصل، فبدأ بذكر الوالدين الذين أملقا، وهناك قال: ﴿حَسْبُ إِمْلَقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]؛ فهما غنيان، لكن يخشيان الفقر، فبدأ برزق الأولاد قبل رزق الوالدين.

= وتقييد النهي عن قتل الأولاد بخشية الإملاق بناء على واقع المشركين غالباً؛ فلا مفهوم له.

قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾، لم يقل: لا تأتوا؛ لأن النهي عن القرب أبلغ من النهي عن الإتيان؛ لأن النهي عن القرب نهى عنها، وعما يكون ذريعة إليها، ولذلك حرم على الرجل أن ينظر إلى المرأة الأجنبية، وأن يخلو بها، وأن تسافر المرأة بلا محرم؛ لأن ذلك يقرب من الفواحش.

وقوله: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ قيل: ما ظهر فحشه، وما خفي؛ لأن الفواحش منها شيء مستفحش في نفوس جميع الناس، ومنها شيء فيه خفاء.

وقيل: ما أظهرتموه، وما أسررتموه، فالإظهار: فعل الزنا - والعياذ بالله - مجاهرة، والإبطان فعله سرّاً. وقيل: ما عظم فحشه، وما كان دون ذلك.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ النفس التي حرم الله: هي النفس المعصومة، وهي نفس المسلم، والذمي، والمعاهد، والمستأمن، بكسر الميم.

فمن الحق الذي أثبتته الشرع في قتل النفس المعصومة أن يزني المحصن فيرجم حتى يموت، أو يقتل مكافئته، أو يخرج على الجماعة، أو يقطع الطريق؛ فإنه يقتل، قال ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة».

وقال هناك: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، وقال قبلها: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾؛ فيكون النهي عن قتل الأولاد مكرراً مرتين: مرة بذكر الخصوص، ومرة بذكر العموم.

وقوله: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا عَصَيْتُمْ بِي﴾، المشار إليه ما سبق، والوصية بالشيء هي العهد به على وجه الاهتمام، ولهذا يقال: وصيته على فلان؛ أي: عهدت به إليه ليهتم به.

قوله: تعقلون، العقل هنا: حسن التصرف، وأما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]؛ فمعناه: تفهمون.

وفي هذا دليل على أن هذه الأمور إذا التزم بها الإنسان؛ فهو عاقل رشيد، وإذا خالفها؛ فهو سفيه ليس بعاقل.

قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ والحسن هنا يشمل: الحسن الدنيوي، والحسن الديني، فإذا لاح تصرفان أحدهما أكثر ربحاً وفيه ربا، والآخر =

= أقل ربحاً وهو أسلم من الربا؛ فنقدم الأخير؛ لأن الحسن الشرعي مقدم على الحسن الدنيوي المادي.

قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾، حتى هنا: حرف غاية؛ فما بعدها مخالف لما قبلها.

أي: إذا بلغ أشده؛ فإننا ندفعه إليه بعد أن نختبره، وننظر في حسن تصرفه، ولا يجوز لنا أن نبقه عندنا.

ومعنى أشده: قوته العقلية والبدنية، والخطاب هنا لأولياء اليتامى أو للحاكم على قول بعض أهل العلم، وبلوغ الأشد يختلف، والمراد به هنا الأشد الذي يكون به التكليف، وهو تمام خمس عشرة سنة، أو إنبات العانة أو الإنزال.

قوله: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾؛ أي: أوفوا الكيل إذا كلتم فيما يكال من الأطعمة والحبوب.

وأوفوا الميزان: إذا وزنتم فيما يوزن؛ كاللحوم مثلاً.

والأمر بالإيفاء شامل لجميع ما تتعامل به مع غيرك؛ فيجب عليك أن توفي بالكيل والوزن وغيرهما في التعامل.

قوله: ﴿بِالْقِسْطِ﴾؛ أي: بالعدل، ولما كان قوله: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ قد يشق بعض الأحيان؛ لأن الإنسان قد يفوته أن يوفي الكيل أو الوزن أحياناً، أعقب ذلك بقوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾؛ أي: طاقتها، فإذا بذل جهده وطاقته، وحصل النقص؛ فلا يعد مخالفاً؛ لأن ما خرج عن الطاقة معفو عنه فيه، كما أن هذه الجملة تفيد العفو من وجه، وهو ما خرج عن الوسع؛ فإنها تفيد التغليظ من وجه، وهو أن على المرء أن يبذل وسعه في الإيفاء بالقسط، ولكن متى تبين الخطأ وجب تلافيه لأنه داخل في الوسع.

قوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا﴾، معناه: أي قول تقوله؛ فإنه يجب عليك أن تعدل فيه، سواء كان ذلك لنفسك على غيرك، أو لغيرك على نفسك، أو لغيرك على غيرك، أو لتحكم بين اثنين؛ فالواجب العدل؛ إذ العدل في اللغة الاستقامة، وضده الجور والميل؛ فلا تمل يميناً ولا شمالاً، ولم يقل هنا: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾؛ لأن القول لا يشق فيه العدل غالباً.

قوله: ﴿وَبِهَدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾، قدم المتعلق؛ للاهتمام به، وعهد الله: ما عهد به إلى عباده، وهي عبادته ﷻ والقيام بأمره؛ كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ

* وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «كنت رديف النبي ﷺ على حمار فقال لي: يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يُعَذَّبَ من لا يشرك به شيئاً. فقلت: يا رسول الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: لا تبشِّرهم فيتكلوا» أخرجاه في «الصحيحين»^[١].

= بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴿١٢﴾ [المائدة: ١٢]، هذا ميثاق من جانب المخلوق، وقوله تعالى: ﴿لَأُكْفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١٢]، هذا من جانب الله ﷻ.

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ هذه هي الوصية العاشرة؛ فقلوه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ يحتمل أن المشار إليه ما سبق؛ لأنك لو تأملتاه وجدته محيطاً بالشرع كله؛ إما نصّاً، وإما إيماء، ويحتمل أن المراد به ما علم من دين الله؛ أي: هذا الذي جاءكم به الرسول ﷺ هو صراطي؛ أي: الطريق الموصل إليه ﷻ.

والصراط يضاف إلى الله ﷻ، ويضاف إلى سالكه؛ ففي قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] هنا أضيف إلى سالكه، وفي قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٣] هنا أضيف إلى الله ﷻ فإضافته إلى الله ﷻ؛ لأنه موصل إليه، ولأنه هو الذي وضعه لعباده - جلّ وعلا -، وإضافته إلى سالكه لأنهم هم الذين سلكوه.

وهنا قال: ﴿أَسْبَلُ﴾: جمع سبيل، وفي الطريق التي أضافها الله إلى نفسه قال: ﴿سَبِيلِي﴾ سبيل واحد؛ لأن سبيل الله ﷻ واحد، وأما ما عداه، فسبيل متعددة، ولهذا قال النبي ﷺ: «وستفترق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار؛ إلا واحدة»؛ فالسبيل المنجي واحد، والباقية متشعبة متفرقة، ولا يرد على هذا قوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]؛ لأن «سبل» في الآية الكريمة؛ وإن كانت مجموعة؛ لكن أضيفت إلى السلام فكانت منجية، ويكون المراد بها شرائع الإسلام.

[١] أخرجه البخاري (٢٨٥٦) ومسلم (٣٠).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث في «الصحيحين» وبعض رواياته نحو ما ذكر المصنف.

ومعاذ هو: معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن صحابي مشهور من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن ﷺ، مات سنة ثمان عشرة بالشام.

قوله: (كنت رديف النبي ﷺ)، فيه جواز الإرداف على الدابة، وفضيلة لمعاذ من جهة ركوبه خلف النبي ﷺ.

قوله: (على حمار)، في رواية اسمه: عفير بعين مهملة مضمومة ثم فاء مفتوحة.

قال ابن الصلاح: وهو الحمار الذي كان له ﷺ.

قيل: إنه مات في حجة الوداع، وفيه تواضعه ﷺ للإرداف ولركوب الحمار، خلاف ما عليه أهل الكبر.

قوله: (أتدري ما حق الله على العباد؟) الدراية هي المعرفة وأخرج السؤال بصيغة الاستفهام، ليكون أوقع في النفس، وأبلغ في فهم المتعلم، فإن الإنسان إذا سئل عن مسألة لا يعلمها، ثم أخبر بها بعد الامتحان بالسؤال عنها، فإن ذلك أوعى لفهمها وحفظها، وهذا من حسن إرشاده وتعليمه ﷺ.

وحق الله على العباد، هو ما يستحقه عليهم ويجعله متحتمًا.

وحق العباد على الله معناه: أنه متحقق لا محالة؛ لأنه قد وعدهم ذلك جزاء لهم على توحيد، ووعدهم حق، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾، [آل عمران: ٩].

وقال شيخ الإسلام: كون المطيع يستحق الجزاء، هو استحقاق إنعام وفضل، ليس هو استحقاق مقابلة كما يستحق المخلوق على المخلوق، فمن الناس من يقول: لا معنى للاستحقاق إلا أنه أخبر بذلك، ووعد صدق، ولكن أكثر الناس يثبتون استحقاقًا زائدًا على هذا كما دلَّ عليه الكتاب والسنة. قال تعالى: ﴿وَكُنَّا حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

ولكن أهل السنة يقولون: هو الذي ﴿كُنَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام:

١٢]، وأوجب هذا الحق على نفسه لم يوجب عليه مخلوق، والمعتزلة يدعون أنه واجب عليه بالقياس على الخلق، وأن العباد هم الذين أطاعوه بدون أن يجعلهم مطيعين له، وأنهم يستحقون الجزاء بدون أن يكون هو الموجب، وغلطوا في =

= ذلك، وهذا الباب غلظت فيه القدرة والجبرية أتباع جهم والقدرة النافية.
 قوله: (فقلت: الله ورسوله أعلم). فيه حسن أدب المتعلم، وأنه ينبغي لمن
 سئل عما لا يعلم أن يقول ذلك، بخلاف أكثر المتكلمين.
 قوله: (أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً)؛ أي: يوحده بالعبادة وحده ولا
 يشركوا به شيئاً.

وفائدة هذه الجملة:

١ - بيان أن التجرد من الشرك لا بدّ منه في العبادة، وإلا فلا يكون العبد آتياً
 بعبادة الله بل مشرك، وهذا هو معنى قول المصنف: إن العبادة هي التوحيد؛ لأن
 الخصومة فيه.

٢ - وفيه معرفة حق الله على العباد، وهو عبادته وحده لا شريك له.
 فإما مَنْ حق سيده الإقبال عليه، والتوجه بقلبه إليه، لقد صانك وشرفك عن
 إذلال قلبك ووجهك لغيره، فما هذه الإساءة القبيحة في معاملته مع هذا التشريف
 والصيانة! فهو يعظمك ويدعوك إلى الإقبال وأنت تأبى إلا مبارزته بقبائح الأفعال.
 في بعض الآثار الإلهية: إني والجن والإنس في نبأ عظيم، أخلق ويعبد
 غيري، وأرزق ويشكر سواي، خيرني إلى العباد نازل، وشرفهم إليّ صاعد، أتحب
 إليهم بالنعم، ويتبغضون إلي بالمعاصي. وكيف يعبد حق عبادته مَنْ صرف سؤاله
 ودعاؤه وتذليله واضطراره وخوفه ورجاءه وتوكله وإنابته وذبحه ونذره لمن لا يملك
 لنفسه ﴿ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾ [الفرقان: ٣]، ولا ﴿مَوْتًا وَلَا حَيَوةً وَلَا شَوْكاً﴾ [الفرقان: ٣]، من
 ميت رميم في التراب، أو بناء مشيد من القباب، فضلاً مما هو شر من ذلك.

قوله: (وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً) قال الخلخالي:
 تقديره: أن لا يعذب من يعبد ولا يشرك به شيئاً والعبادة هي الإتيان بالأوامر،
 والانتفاء عن المناهي؛ لأن مجرد عدم الإشراك لا يقتضي نفي العذاب، وقد علم
 ذلك من القرآن والأحاديث الواردة في تهديد الظالمين والعصاة.

وقال الحافظ: اقتصر على نفي الإشراك؛ لأنه يستدعي التوحيد بالاقتضاء،
 ويستدعي إثبات الرسالة باللزوم، إذ مَنْ كذب رسول الله، فقد كذب الله، ومَنْ
 كذب الله، فهو مشرك، وهو مثل قول القائل: من توضع صحت صلاته؛ أي: مع
 سائر الشروط، فالمراد: من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به.

قلت: وسيأتي تقرير هذا في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى.

= قوله: (أفلا أبشر الناس)، فيه استحباب بشارة المسلم بما يسره. وفيه ما كان عليه الصحابة من الاستبشار، بمثل هذا نبه عليه المصنف.

قوله: (قال: لا تبشروهم فيتكلوا)، وفي رواية: «إني أخاف أن يتكلوا»؛ أي: يعتمدوا على ذلك، فيتركوا التنافس في الأعمال الصالحة. وفي رواية: فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً؛ أي: تخرجاً من الإثم. قال الوزير أبو المظفر بن هبيرة: لم يكن يكتمها إلا عن جاهل يحمله جهله على سوء الأدب بترك الخدمة في الطاعة، فأما الأكياس الذين إذا سمعوا بمثل هذا ازدادوا في الطاعة، ورأوا أن زيادة النعم تستدعي زيادة الطاعة فلا وجه لكتمانها عنهم. وقال الحافظ: دلّ هذا على أن النهي للتبشير ليس على التحريم، وإلا لما أخبر به أصلاً، أو أنه ظهر له أن المنع إنما هو من الأخبار عموماً، فبادر قبل موته فأخبر بها خاصاً من الناس.

وفي الباب من الفوائد غير ما تقدم:

١ - التنبيه على عظمة حق الوالدين.

٢ - وتحريم عقوقهما.

٣ - والحث على إخلاص العبادة لله تعالى.

٤ - وأنها لا تنفع مع الشرك، بل لا تسمى عبادة شرعاً.

٥ - والتنبيه على عظمة الآيات المحكمات في سورة الأنعام، ذكره المصنف.

٦ - وجواز كتمان العلم للمصلحة، ولا سيما أحاديث الرجاء التي إذا سمعها الجاهل ازدادوا من الآثام كما قال بعضهم: فأكثر ما استطعت من الخطايا إذا كان القدوم على كريم.

٧ - وتخصيص بعض الناس بالعلم دون بعض.

٨ - وفضيلة معاذ، ومنزلته من العلم، لكونه خص بما ذكر.

٩ - واستئذان المتعلم في إشاعة ما خص به من العلم.

١٠ - والخوف من الاتكال على سعة رحمة الله.

١١ - وأن الصحابة لا يعرفون مثل هذا إلا بتعليمه ﷺ ذكره المصنف.

قوله: (أخرجاه في «الصحيحين»؛ أي: أخرج به البخاري ومسلم في «صحيحهما» وإنما أضمرهما للعلم بهما.

والبخاري هو: الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي مولاهم، الحافظ

الكبير صاحب «الصحيح»، و«التاريخ»، و«الأدب المفرد» وغير ذلك من مصنفاته. =

= روى عن الإمام أحمد بن حنبل، والحميدي، وابن المديني وطبقتهم. وروى عنه مسلم والترمذي، والنسائي، والفريزي، راوي «الصحيح» وغيرهم. ولد سنة أربع وتسعين ومائة، ومات سنة ست وخمسين ومائتين.

ومسلم هو: ابن الحجاج بن مسلم، أبو الحسين القشيري النيسابوري صاحب «الصحيح»، و«العلل»، و«الوحدان» وغير ذلك.

روى عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وابن أبي شيبة، وطبقتهم. روى عنه الترمذي، وإبراهيم بن محمد بن سفيان راوي «الصحيح» وغيرهم. ولد سنة أربع ومائتين، ومات سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور رحمه الله تعالى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (كنت رديف النبي ﷺ على حمار) أهدها إليه المقوقس صاحب مصر.

قوله: (أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً)؛ أي: يوحده بالعبادة. ولقد أحسن العلامة ابن القيم رحمه الله حيث عرّف العبادة بتعريف جامع فقال:

وعبادة الرحمن غاية حبه مع ذل عابده هما قطبان
وعليهما فلك العبادة دائر ما دار حتى قامت القطبان
ومداره بالأمر أمر رسوله لا بالهوى والنفس والشيطان

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (قلت: الله ورسوله أعلم)، لفظ الجلالة (الله): مبتدأ، و(رسوله): معطوف عليه، و(أعلم): خبر المبتدأ، وأفرد الخبر هنا مع أنه لاثنين؛ لأنه على تقدير: «من»، واسم التفضيل إذا كان على تقدير: «من»؛ فإن الأشهر فيه الأفراد والتذكير.

والمعنى: أعلم من غيرهما، وأعلم مني أيضاً.
ومن لم يعبد الله ولم يشرك به شيئاً؛ هل يعذب؟
الجواب: نعم، يعذب؛ لأن الكلام فيه حذف، وتقديره: من يعبد ولا يشرك به شيئاً، ويدل لهذا أمران:

الأول: قوله: (حق العباد)، ومن كان وصفه العبودية؛ فلا بد أن يكون عابداً.

الثاني: أن هذا في مقابل قوله فيما تقدم: (أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً)؛

فعلم أن المراد بقوله: (لا يشركوا به شيئاً)؛ أي: في العبادة.

قوله: (أفلا أبشر الناس)؛ أي: أسكت فلا أبشر الناس؟ ومثل هذا =

= التركيب: الهمزة ثم حرف العطف ثم الجملة لعلماء النحو فيه قولان:

الأول: أن بين الهمزة وحرف العطف محذوفاً يقدر بما يناسب المقام، وتقديره هنا: أأسكت فلا أبشر الناس؟

الثاني: أنه لا شيء محذوف، لكن هنا تقديم وتأخير، وتقديره: فألا أبشر؟ فالجملة معطوفة على ما سبق، وموضع الفاء سابق على الهمزة؛ فالأصل: فألا أبشر الناس؟ لكن لما كان مثل هذا التركيب ركيكاً، وهمزة الاستفهام لها الصدارة؛ قدمت على حرف العطف، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَبْصُرُونَ﴾ [السجدة: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ٤٦].

والبشارة: هي الإخبار بما يسر.

وقد تستعمل في الإخبار بما يضر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَيَّرْتَهُمْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الانشقاق: ٢٤]، لكن الأكثر الأول.

ومعنى الحديث: أن الله لا يعذب من لا يشرك به شيئاً، وأن المعاصي تكون مغفورة بتحقيق التوحيد، ونهى ﷺ عن إخبارهم؛ لئلا يعتمدوا على هذه البشرى دون تحقيق مقتضاها؛ لأن تحقيق التوحيد يستلزم اجتناب المعاصي؛ لأن المعاصي صادرة عن الهوى، وهذا نوع من الشرك، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

ومناسبة الحديث للترجمة: فضيلة التوحيد، وأنه مانع من عذاب الله.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: (قلت: الله ورسوله أعلم) هذا يُقال في حياة النبي ﷺ: الله ورسوله أعلم، أما بعد وفاة النبي ﷺ فإنه يقال: الله أعلم؛ لأن النبي ﷺ قد انتقل من هذه الدار إلى الرفيق الأعلى إلى الدار الآخرة، فيوكل العلم إلى الله ﷻ؛ لأن الله ﷻ أعطى رسوله علماً عظيماً: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾ [النساء: ١١٣].

وقوله: (أن يعبدوه) العبادة وسائر الأعمال لا تصح إلا بشرطين:

الشرط الأول: الإخلاص لله ﷻ.

الشرط الثاني: المتابعة للرسول ﷺ.

قوله: (وحق العباد على الله: أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً) هذا الحق

للعباد على الله ليس بحق واجب على الله، وإنما هو تفضل منه ﷻ؛ لأن الله لا =

فيه مسائل

- الأولى: الحكمة في خلق الجن والإنس [١].
- الثانية: أن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه.
- الثالثة: أن من لم يأت به لم يعبد الله، ففيه معنى قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣].
- الرابعة: الحكمة في إرسال الرسل.
- الخامسة: أن الرسالة عمّت كل أمة.
- السادسة: أن دين الأنبياء واحد.
- السابعة: المسألة الكبيرة: أن عبادة الله لا تحصل إلا بالكفر بالطاغوت، ففيه معنى قوله: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].
- الثامنة: أن الطاغوت عام في كل ما عُبد من دون الله.
- التاسعة: عِظْمُ شأن ثلاث الآيات المحكمات في سورة الأنعام عند السلف، وفيها عشر مسائل: أولها: النهي عن الشرك.

= يجب عليه حق لأحد، ولا أحد يوجب على الله شيئاً كما قال - تعالى -: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، هذا حق تفضل به، ونظم ذلك الشاعر بقوله:
 ما للعباد عليه حق وجب كلا ولا سعي لديه ضائع
 إن عُذِّبُوا فبِعَدْلِهِ أو نُعْمُوا فبِفَضْلِهِ وهو الكريم الواسع
 فمعنى (حق العباد على الله)؛ يعني: الحق الذي تفضل الله - تعالى - به، وأوجبه على نفسه، من دون أن يوجبه عليه أحد من خلقه، بل هو الذي أوجبه على نفسه، تَكْرَمًا منه بموجب وعده الكريم الذي لا يُخلفه - سبحانه - ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الروم: ٦].

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: والحكم من ذلك عبادة الله وحده لا شريك له وفي هذا دلالة على أن الله ذو حكمة في أفعاله وتشريعاته ففيها دلالة على تعليل أفعال الله وأحكامه خلافاً لمن أنكر ذلك من الجهمية ومن وافقهم.

- العاشرة: الآيات المحكمات في سورة الإسراء، وفيها ثمانية عشر مسألة، بدأها الله تعالى بقوله: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، وختمها بقوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَذْمُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، ونبهن الله سبحانه على عظم شأن هذه المسائل بقوله: ﴿ذَلِكَ وَمَا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].
- الحادية عشرة: آية سورة النساء التي تسمى: آية الحقوق العشرة، بدأها الله تعالى بقوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].
- الثانية عشرة: التنبيه على وصية رسول الله ﷺ عند موته.
- الثالثة عشرة: معرفة حق الله علينا.
- الرابعة عشرة: معرفة حق العباد عليه إذا أدوا حقه.
- الخامسة عشرة: أن هذه المسألة لا يعرفها أكثر الصحابة^[١].
- السادسة عشرة: جواز كتمان العلم للمصلحة^[٢].
- السابعة عشرة: استحباب بشارة المسلم بما يسره^[٣].
- الثامنة عشرة: الخوف من الاتكال على سعة رحمة الله^[٤].

-
- [١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: عندي تحفظ على هذه المسألة وليس بالأمر الظاهر عندي فالصحابه لا يخفى عليهم بل يخفى على حديث الإسلام أو الأعراب. اهـ.
- [٢] قال ابن عثيمين: هذه ليست على إطلاقها، إذ إن كتمان العلم على سبيل الإطلاق لا يجوز لأنه ليس بمصلحة، ولهذا أخبر النبي ﷺ معاذاً ولم يكتم ذلك مطلقاً، وأما كتمان العلم في بعض الأحوال، أو عن بعض الأشخاص لا على سبيل الإطلاق، فجائز للمصلحة، كما كتم النبي ﷺ ذلك عن بقية الصحابة؛ خشية أن يتكلموا عليه، وقال لمعاذ: (لا تبشرهم فيتكلموا).
- [٣] قال ابن عثيمين: وهذه من أحسن الفوائد.
- [٤] قال ابن عثيمين: وذلك لقوله: (لا تبشرهم فيتكلموا)؛ لأن الاتكال على رحمة الله يسبب مفسدة عظيمة هي الأمن من مكر الله.
- قال الشيخ عبد الرحمن البراك: لأن الذي يتكل على سعة رحمة الله يجترأ على المعاصي ويفرط في الواجبات.

- التاسعة عشرة: قول المسؤول عما لا يعلم: «الله ورسوله أعلم»^[١].
- العشرون: جواز تخصيص بعض الناس بالعلم دون بعض.
- الحادي والعشرون: تواضعه ﷺ لركوب الحمار، مع الإرداف عليه.
- الثاني والعشرون: جواز الإرداف على الدابة.
- الثالث والعشرون: فضيلة معاذ بن جبل.
- الرابع والعشرون: عظم شأن هذه المسألة^[٢].



[١] قال ابن عثيمين: وذلك لإقرار النبي ﷺ معاذاً لما قالها، ولم ينكر النبي ﷺ على معاذ، حيث عطف رسول الله ﷺ على الله بالواو، وأنكر على من قال: «ما شاء الله وشئت»، وقال: أجعلتني لله ندّاً؟! بل ما شاء الله وحده.

فيقال: إن الرسول ﷺ عنده من العلوم الشرعية ما ليس عند القائل، ولهذا لم ينكر الرسول ﷺ على معاذ، بخلاف العلوم الكونية القدرية، فالرسول ﷺ ليس عنده علم منها.

[٢] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هي مسألة التوحيد وعبادة الله وحده لا شريك له وأنها أعظم الحقوق.



باب



فضل التوحيد وما^[١] يكفر من الذنوب

وقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]^[٢].

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: باب: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذا باب بيان فضل التوحيد، وبيان ما يكفر من الذنوب، و«ما» يجوز أن تكون موصولة؛ أي: وبيان ما يكفره من الذنوب. ويجوز أن تكون مصدرية؛ أي: وبيان تكفيره الذنوب، وهذا أرجح؛ لأن الأول يوهم أن ثم ذنوباً لا يكفرها التوحيد، وليس بمراد.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وهنا ذكر المؤلف فضل التوحيد، ولا يلزم من ثبوت الفضل للشيء أن يكون غير واجب، بل الفضل من نتائجه وآثاره. ومن ذلك صلاة الجماعة ثبت فضلها بقوله ﷺ: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة». متفق عليه.

ولا يلزم من ثبوت الفضل فيها أن تكون غير واجبة؛ إذ إن التوحيد أوجب الواجبات، ولا تقبل الأعمال إلا به، ولا يتقرب العبد إلى ربه إلا به، ومع ذلك ففيه فضل.

قوله: (وما يكفر من الذنوب). معطوف على «فضل»؛ فيكون المعنى: باب فضل التوحيد، وباب ما يكفر من الذنوب، وعلى هذا؛ فalcائد محذوف والتقدير ما يكفره من الذنوب، وعقد هذا الباب لأمرين:

الأول: بيان فضل التوحيد.

الثاني: بيان ما يكفره من الذنوب؛ لأن من آثار فضل التوحيد تكفير الذنوب.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: والصواب أن (ما) مصدرية.

[٢] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: ولما ذكر معنى التوحيد، ناسب ذكر

فضله وتكفيره للذنوب ترغيباً فيه وتحذيراً من الضد.

قال بعض الحنفية في تفسيره: هذا ابتداء قال عبد الرحمن بن زيد وابن إسحاق: هذا من الله على فصل القضاء بين إبراهيم وقومه. قال الزجاج: سأل إبراهيم وأجاب بنفسه. وعن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية قالوا: فأينا لم يظلم؟ قال ﷺ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] (البخاري ٣٦٣٦) وكذا عن أبي بكر الصديق أنه فسرهُ بالشرك، فيكون الأمن من تأييد العذاب. وعن عمر أنه فسرهُ بالذنوب، فيكون الأمن من كل عذاب. وقال الحسن والكلبي: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ في الآخرة ﴿وَهُمْ مُنْهَدُونَ﴾ في الدنيا. انتهى.

وإنما ذكرته؛ لأن فيه شاهداً لكلام شيخ الإسلام الآتي في الحديث الذي ذكره حديث صحيح في «الصحيح» (البخاري ٣٦٣٦)، و«المسند» (٣٥٨٨)، وغيرهما. وفي لفظ لأحمد عن عبد الله [بن مسعود] قال: «لما نزلت ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله فأينا لا يظلم نفسه؟ قال: «إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿يَبْتَئِي لَا شَرِيكَ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ إنما هو الشرك». قال شيخ الإسلام: والذي شق عليهم ظنوا أن الظلم المشروط هو ظلم العبد لنفسه، وأنه لا أمن ولا اهتداء إلا لمن لم يظلم نفسه، فبين لهم النبي ﷺ ما دلّهم على أن الشرك ظلم في كتاب الله، وحينئذ فلا يحصل الأمن والاهتداء إلا لمن لم يلبس إيمانهم بهذا الظلم، فمن لم يلبس إيمانه به كان من أهل الأمن والاهتداء، كما كان من أهل الاصطفاء في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢] وهذا لا ينفي أن يؤاخذ أحدهم بظلمه لنفسه بذنوب إذا لم يتب، كما قال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٨) [الزلزلة: ٧، ٨].

وقد سأل أبو بكر ﷺ النبي ﷺ عن ذلك فقال: «يا رسول الله، وأينا لم يعمل سوءاً؟» فقال: «يا أبا بكر ألسنت تنصب؟ ألسنت تحزن؟ أليس تصيبك اللأواء؟ فذلك ما تجزون به» فبين أن المؤمن الذي إذا مات دخل الجنة قد يجزى بسيئاته في الدنيا بالمصائب التي تصيبه، قال: فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة؛ يعني: الظلم الذي هو الشرك، وظلم العباد، وظلمه لنفسه بما دون الشرك، كان له الأمن التام والاهتداء التام، ومن لم يسلم من ظلم نفسه كان له الأمن والاهتداء مطلقاً، بمعنى أنه لا بد أن يدخل الجنة، كما وعد بذلك في الآية الأخرى، وقد هداه الله إلى الصراط المستقيم الذي تكون عاقبته فيه إلى الجنة، ويحصل له من نقص الأمن =

= والاهتداء، بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه لنفسه، ليس مراد النبي ﷺ بقوله: «إنما هو الشرك» أن من لم يشرك الشرك الأكبر يكون له الأمن التام والاهتداء التام، فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبين أن أهل الكبائر معرضون للخوف، لم يحصل لهم الأمن التام والاهتداء التام الذي يكونون به مهتدين إلى الصراط المستقيم؛ صراط الذين أنعم الله عليهم من غير عذاب يحصل لهم، بل معهم أصل الاهتداء إلى هذا الصراط ومعهم أصل نعمة الله عليهم، ولا بد لهم من دخول الجنة. وقوله: «إنما هو الشرك»، إن أراد به الأكبر فمقصوده: أن من لم يكن من أهله، فهو آمن مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة، وهو مهتد إلى ذلك، وإن كان مراده جنس الشرك فيقال: ظلم العبد نفسه، كبخله - لحب المال - ببعض الواجب وهو شرك أصغر، وحب ما يبغض الله حتى يقدم هواه على محبة الله شرك أصغر، ونحو ذلك، فهذا فاته من الأمن والاهتداء بحسبه، ولهذا كان السلف يدخلون الذنوب في هذا الظلم بهذا الاعتبار. انتهى ملخصاً.

وبه تظهر مطابقة الآية للترجمة، فدلّت على فضل التوحيد وتكفيره للذنوب؛ لأن من أتى به تاماً فله الأمن التام والاهتداء التام، ودخل الجنة بلا عذاب، ومن أتى به ناقصاً بالذنوب التي لم يتب منها، فإن كانت صغائر كفرت باجتناّب الكبائر، لآية [النساء: ٣١]، و[النجم: ٣٢] وإن كانت كبائر فهو في حكم المشيئة، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه، ومآله إلى الجنة، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن سعدي: لما ذكر في الترجمة السابقة وجوب التوحيد، وأنه الفرض الأعظم على جميع العبيد، ذكر هنا فضله وهو آثاره الحميدة ونتائجه الجميلة، وليس شيء من الأشياء له من الآثار الحسنة، والفضائل المتنوعة، مثل: التوحيد فإن خير الدنيا والآخرة من ثمرات هذا التوحيد وفضائله.

* فقول المؤلف ﷺ: (وما يكفر من الذنوب) من باب عطف الخاص على العام، فإن مغفرة الذنوب وتكفير الذنوب من بعض فضائله وآثاره كما ذكر شواهد ذلك في الترجمة.

* ومن فضائله: أنه السبب الأعظم لتفريج كربات الدنيا والآخرة ودفع عقوبتهما.

ومن أجل فوائده أنه يمنع الخلود في النار إذا كان في القلب منه أدنى مثقال حبة خردل.

= وأنه إذا كمل في القلب يمنع دخول النار بالكلية.

* ومنها: أنه يحصل لصاحبه الهدى الكامل والأمن التام في الدنيا والآخرة.

* ومنها: أنه السبب الوحيد لنيل رضا الله وثوابه، وأن أسعد الناس بشفاعته محمد ﷺ من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه.

* ومن أعظم فضائله: أن جميع الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة متوقفة في قبولها وفي كمالها وفي ترتب الثواب عليها على التوحيد، فكلما قوي التوحيد والإخلاص لله كملت هذه الأمور وتمت.

* ومن فضائله: أنه يسهل على العبد فعل الخير وترك المنكرات ويسليه عن المصيبات، فالمخلص لله في إيمانه وتوحيده تخف عليه الطاعات لما يرجو من ثواب ربه ورضوانه، ويهون عليه ترك ما تهواه النفس من المعاصي، لما يخشى من سخطه وعقابه.

* ومنها: أن التوحيد إذا كمل في القلب حبب الله لصاحبه الإيمان وزينه في قلبه، وكره إليه الكفر والفسوق والعصيان، وجعله من الراشدين.

* ومنها: أنه يخفف عن العبد المكاه ويهون عليه الآلام. فبحسب تكميل العبد للتوحيد والإيمان، ويتلقى المكاه والآلام بقلب منشرح ونفس مطمئنة وتسليم ورضا بأقدار الله المؤلمة.

* ومن أعظم فضائله: أنه يحرر العبد من رق المخلوقين والتعلق بهم وخوفهم ورجائهم والعمل لأجلهم، وهذا هو العز الحقيقي والشرف العالي.

ويكون مع ذلك متألهاً متعبداً لله، لا يرجو سواه ولا يخشى إلا إياه، ولا ينيب إلا إليه، وبذلك يتم فلاحه ويتحقق نجاحه.

* ومن فضائله التي لا يلحقه فيها شيء: أن التوحيد إذا تم وكمل في القلب وتحقق تحققاً كاملاً بالإخلاص التام فإنه يصير القليل من عمله كثيراً، وتضاعف أعماله وأقواله بغير حصر ولا حساب، ورجحت كلمة الإخلاص في ميزان العبد بحيث لا تقابلها السماوات والأرض وعمارها من جميع خلق الله كما في حديث أبي سعيد المذكور في الترجمة، وفي حديث البطاقة التي فيها لا إله إلا الله التي وزنت تسعة وتسعين سجلاً من الذنوب، كل سجل يبلغ مد البصر. وذلك لكمال إخلاص قائلها، وكم ممن يقولها لا تبلغ هذا المبلغ؛ لأنه لم يكن في قلبه من التوحيد والإخلاص الكامل مثل ولا قريب مما قام بقلب هذا العبد.

= * ومن فضائل التوحيد: أن الله تكفل لأهله بالفتح والنصر في الدنيا والعز والشرف وحصول الهداية والتيسير ليسرى وإصلاح الأحوال والتسديد في الأقوال والأفعال.

* ومنها: أن الله يدافع عن الموحدين أهل الإيمان شرور الدنيا والآخرة، ويمن عليهم بالحياة الطيبة والطمأنينة إليه والطمأنينة بذكره، وشواهد هذه الجمل من الكتاب والسنة كثيرة معروفة، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب أراد به المؤلف ﷺ بيان شيء من فضل التوحيد وتكفيره للذنوب وأن التوحيد هو أعظم الحسنات وأعظم الواجبات وهو أعظم الأعمال تكفيراً للذنوب فهو رأس الأعمال وأهمها وأوجبها.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: والظلم أنواع:

١ - أظلم الظلم، وهو الشرك في حق الله.

٢ - ظلم الإنسان نفسه؛ فلا يعطيها حقها، مثل أن يصوم فلا يفطر، ويقوم فلا ينام.

٣ - ظلم الإنسان غيره، مثل أن يتعدى على شخص بالضرب، أو القتل أو أخذ مال، أو ما أشبه ذلك.

وإذا انتفى الظلم؛ حصل الأمن، لكن هل هو أمن كامل؟

الجواب: أنه إن كان الإيمان كاملاً لم يخالطه معصية؛ فالأمن أمن مطلق؛ أي: كامل، وإذا كان الإيمان مطلق إيمان - غير كامل - فله مطلق الأمن؛ أي: أمن ناقص.

وقوله: ﴿وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾؛ أي: في الدنيا إلى شرع الله بالعلم والعمل، فالاهتداء بالعلم هداية إرشاد. والاهتداء بالعمل: هداية توفيق، وهم مهتدون في الآخرة إلى الجنة، كما قال الله تعالى في أصحاب الجحيم: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (٢٢) مِنْ دُونِ اللَّهِ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ (٢٣) [الصفات: ٢٢، ٢٣] فهذه هداية الآخرة، وهي للذين ظلموا إلى صراط الجحيم، فيكون مقابلها أن الذين آمنوا ولم يظلموا، يهدون إلى صراط النعيم.

وقال كثير من المفسرين في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ إن الأمن في الآخرة، والهداية في الدنيا، والصواب أنها عامة بالنسبة للأمن والهداية في الدنيا والآخرة.

مناسبة الآية للترجمة:

أن الله أثبت الأمن لمن لم يشرك، والذي لم يشرك يكون موحدًا؛ فدل على أن من فضائل التوحيد استقرار الأمن.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: قسموا الأمن إلى قسمين:

الأمن المطلق؛ أي: التام الذي لا يشوبه خوف؛ أي: أمنوا من دخول النار.

أما مطلق الأمن فمعهم مطلق إيمان؛ أي: أن إيمانهم لا يحجزهم عن جميع المعاصي، فلهم مطلق الأمن وهو أمن الخلود في النار.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الظلم الذي ينافي مطلق الأمن ومطلق الإيمان هو الشرك

○ قال الشيخ صالح الفوزان: الظلم - كما بين أهل العلم - ثلاثة أنواع:

النوع الأول: وهو أعظمها: ظلم الشرك.

والنوع الثاني: ظلم العبد نفسه بالمعاصي.

النوع الثالث: ظلم العبد للناس: بأخذ أموالهم، أو غيبتهم، أو نيمتهم، أو سرقة أموالهم، أو التعدي عليهم في أعراضهم بالغيبة والنميمة والقذف والهمز واللمز وغير ذلك من التنقص، أو في دمائهم بقتل الأبرياء بغير حق، أو بالضرب والجرح والإهانة بغير حق، فهذا تعدُّ على الناس.

أما النوع الأول وهو: ظلم الشرك، فهذا لا يغفره الله أبدًا إِلَّا بالتوبة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وأما النوع الثالث وهو: ظلم العبد للناس، فهذا لا يترك الله منه شيئًا، لا بد من القصاص، إِلَّا أن يسمح المظلومون، يقام القصاص بينهم يوم القيامة، فيقتَص من المظلومين للظلمة، ولا يُترك من حقوقهم شيء إِلَّا إذا سمحوا بها.

أما النوع الثاني وهو: ظلم العبد لنفسه بما دون الشرك، فهذا تحت مشيئة الله، إن شاء الله غفره، وإن شاء عذب به، كما يقول أهل العلم:

الدواوين ثلاثة: ديوان لا يغفره الله، وهو: الشرك. وديوان لا يترك الله منه شيئًا، وهو: مظالم العباد. وديوان تحت المشيئة إن شاء الله غفر لصاحبه، وإن شاء عذبه، وهو: الذنوب والمعاصي التي دون الشرك.

□ ما يستفاد من الآية:

١ - فضل التوحيد وثمرته في الدنيا والآخرة.

* عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، والجنة حق، والنار

= ٢ - أن الشرك ظلمٌ مبطلٌ للإيمان بالله إن كان أكبر، أو منقُصٌ له إن كان أصغر.

٣ - أن الشرك لا يُغفر.

٤ - أن الشرك يسبب الخوف في الدنيا والآخرة.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وجاء الظلم في الآية مُتَّكراً، في سياق النفي، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْسُوا﴾ [الأنعام: ٨٢] وهذا يدل على عموم أنواع الظلم، لكن هل المراد بالعموم هنا العموم المخصوص، أو العموم الذي يراد به الخصوص؟ الجواب: أن المراد بالعموم هنا: هو العموم الذي يراد به الخصوص؛ لأن العموم عند الأصوليين تارة يكون باقياً على عمومته، وتارة يكون عموماً مخصوصاً؛ يعني: دخله التخصيص، وتارة يكون عموماً مراداً به الخصوص؛ يعني: أن لفظه عام، ولكن يراد به الخصوص فهذه أوجه ثلاثة، والوجه الأخير هو الذي أراد الشيخ رحمته الله الاستدلال به من الآية. صحيح أن (الظلم) هنا جاء نكرة في سياق النفي (لم): فيدل على العموم، لكنه عموم مراد به الخصوص؛ وهو خصوص أحد أنواع الظلم كلها؛ لأن من أنواع الظلم: ظلم العبد نفسه بالمعاصي، أو ظلم العبد غيره بأنواع التعديت، ومنه ما هو ظلم من جهة حق الله - جلَّ وعلا - بالشرك به، فهذا هو المراد بهذا العموم، فيكون عامّاً في أنواع الشرك، وبهذا يحصل وجه الاستدلال من الآية، فيكون معنى الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْسُوا بِكُنْهِمْ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ يعني: لم يلبسوا توحيدهم بنوع من أنواع الشرك.

كلما وجد نقص في التوحيد بغشيان العبد بعض أنواع الظلم الذي هو الشرك، إما الشرك الأصغر، أو الشرك الخفي، وسائر أنواع الشرك، ونحو ذلك، ذهب منه من الأمن والاهتداء بقدر ذلك. هذا من جهة تفسير الظلم بأنه الشرك.

فإذا فَسَّرَتِ الظلم بأنه جميع أنواع الظلم - كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - فإنه يكون - على هذا التفسير - مقابلة بين الأمن والاهتداء، وبين حصول الظلم، فكلما انتفى الظلم: وُجد الأمن والاهتداء، وكلما كمل التوحيد وانتفت المعصية: عظم الأمن والاهتداء، وإذا زاد الظلم: قلَّ الأمنُ واهتداء بحسب ذلك.

حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل» أخرجه [١].

[١] أخرجه البخارى (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: عبادة هو: ابن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي أبو الوليد، أحد النقباء بدري مشهور من جلة الصحابة، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين وله اثنتان وسبعون سنة. وقيل: عاش إلى خلافة معاوية.

قوله: (من شهد أن لا إله إلا الله)؛ أي: من تكلم بهذه الكلمة عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها باطناً وظاهراً، كما دلّ عليه قوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. أما النطق بها من غير معرفة لمعناها ولا عمل بمقتضاها، فإن ذلك غير نافع بالإجماع.

وفي الحديث ما يدل على هذا، وهو قوله: (من شهد)، إذ كيف يشهد وهو لا يعلم، ومجرد النطق بشيء لا يسمى شهادة به.

وقال النووي: هذا حديث عظيم جليل الموقع، وهو أجمع أو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد، فإنه ﷺ جمع فيه ما يخرج عن ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعدها، فاقصر ﷺ في هذه الأحرف على ما يباين به جميعهم. انتهى.

ومعنى (لا إله إلا الله)؛ أي: لا معبود بحق إلا إله واحد، وهو الله وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. مع قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. فصح أن معنى الإله هو المعبود، ولهذا لما قال النبي ﷺ لكفار قريش: «قولوا: لا إله إلا الله» قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلَمَةَ إِلَهًا وَجِئًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥] وقال قوم هود: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠]. وهو إنما دعاهم إلى (لا إله إلا الله)، فهذا هو معنى لا إله إلا الله، وهو: عبادة الله وترك عبادة ما سواه، وهو الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله.

فتضمنت هذه الكلمة العظيمة أن ما سوى الله ليس بإله، وأن إلهية ما سواه أبطل الباطل، وإثباتها أظلم الظلم، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، فتضمنت نفي الإلهية عما سواه، وإثباتها له وحده لا شريك له، وذلك يستلزم الأمر باتخاذها إلهاً وحده، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهاً. وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي أو يستشهد من ليس أهلاً لذلك، =

= ويدع مَنْ هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفت ولا شاهد، المفتي فلان، والشاهد فلان، فإن هذا أمر منه ونهي. وقد دخل في الإلهية جميع أنواع العبادة الصادرة عن تأله القلب لله بالحب والخضوع والانقياد له وحده لا شريك له، فيجب إفراد الله تعالى بها؛ كالدعاء والخوف والمحبة، والتوكل والإنابة، والتوبة، والذبح، والنذر، والسجود، وجميع أنواع العبادة فيجب صرف جميع ذلك لله وحده لا شريك له، فمن صرف شيئاً مما لا يصلح إلا لله من العبادات لغير الله، فهو مشرك ولو نطق بـ: لا إله إلا الله، إذ لم يعمل بما تقتضيه من التوحيد والإخلاص.

ذكر نصوص العلماء في معنى الإله: قال ابن عباس رضي الله عنهما: الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين. رواه ابن جرير وابن أبي حاتم. وقال الوزير أبو المظفر بن هبيرة في «الإفصاح»، قوله: (شهادة أن لا إله إلا الله)، يقتضي أن يكون الشاهد عالماً بأن: لا إله إلا الله، كما قال الله ﷻ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وينبغي أن يكون الناطق بها شاهداً فيها، فقد قال الله ﷻ ما أوضح به أن الشاهد بالحق إذا لم يكن عالماً بما شهد به، فإنه غير بالغ من الصدق به مع من شهد من ذلك بما يعلمه في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. قال: واسم الله تعالى مرتفع بعد «إلا» من حيث إنه الواجب له الإلهية فلا يستحقها غيره سبحانه قال: واقتضى الإقرار بها أن تعلم أن كل ما فيه أمارة للحدث، فإنه لا يكون إلهاً، فإذا قلت: لا إله إلا الله، فقد اشتمل نطقك هذا على أن ما سوى الله ليس بإله، فيلزمك إفراده سبحانه بذلك وحده.

قال: وجملة الفائدة في ذلك أن تعلم أن هذه الكلمة هي مشتملة على الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، فإنك لما نفيت الإلهية، وأثبت الإيجاب لله سبحانه، كنت ممن كفر بالطاغوت وآمن بالله.

وقال أبو عبد الله القرطبي في «التفسير»: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الدخان: ٨]؛ أي: لا معبود إلا هو. وقال الزمخشري: الإله من أسماء الأجناس - كالرجل والفرس - اسم يقع على كل معبود بحق أو بباطل، ثم غلب على المعبود بحق.

وقال شيخ الإسلام: الإله هو المعبود المطاع. وقال أيضاً في (لا إله إلا الله): إثبات انفرادة بالإلهية، والإلهية تتضمن كمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته، ففيها إثبات إحسانه إلى العباد فإن الإله هو المألوه، والمألوه هو الذي يستحق أن يعبد، =

= وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع.

وقال ابن القيم رحمه الله: الإله هو الذي تأله القلوب محبة وإجلالاً وإنابة وإكراماً وتعظيماً وذلاً وخضوعاً وخوفاً ورجاءً وتوكلاً.

وقال ابن رجب رحمه الله: الإله هو الذي يطاع فلا يعصى هيبه له وإجلالاً ومحبة، وخوفاً ورجاءً، وتوكلاً عليه وسؤالاً منه ودعاء له، ولا يصلح ذلك كله إلا لله تعالى، فمن أشرك مخلوقاً في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحاً في إخلاصه في قول: لا إله إلا الله، ونقصاً في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك، وهذا كله من فروع الشرك.

وقال البقاعي: لا إله إلا الله؛ أي: انتفى انتفاء عظيم أن يكون معبود بحق غير الملك الأعظم، فإن هذا العلم هو أعظم الذكري المنجية من أهوال الساعة، وإنما يكون علماً إذا كان نافعاً، وإنما يكون نافعاً إذا كان الإذعان والعمل بما تقتضيه، وإلا فهو جهل صرف.

وقال الطيبي: الإله فعلاً بمعنى: مفعول؛ كالكتاب بمعنى المكتوب، من إله إلهة؛ أي: عبد عبادة.

وهذا كثير جداً في كلام العلماء، وهو إجماع منهم أن الإله هو المعبود، خلافاً لما يعتقد عباد القبور وأشباههم في معنى الإله أنه الخالق أو القادر على الاختراع أو نحو هذه العبارات، ويظنون أنهم إذا قالوها بهذا المعنى، فقد أتوا من التوحيد بالغاية القصوى، ولو فعلوا ما فعلوا من عبادة غير الله، كدعاء الأموات، والاستغاثة بهم في الكربات، وسؤالهم قضاء الحاجات، والنذر لهم في الملمات، وسؤالهم الشفاعة عند رب الأرض والسموات، إلى غير ذلك من أنواع العبادات، وما شعروا أن إخوانهم من كفار العرب يشاركونهم في هذا الإقرار، ويعرفون أن الله هو الخالق القادر على الاختراع، ويعبدونه بأنواع من العبادات، فليهن أبو جهل وأبو لهب ومن تبعهما بحكم عباد القبور، وليهن أيضاً إخوانهم عباد ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، إذ جعل هؤلاء دينهم هو الإسلام المبرور.

ولو كان معناها ما زعمه هؤلاء الجهال، لم يكن بين الرسول ﷺ وبينهم نزاع، بل كانوا يبادرون إلى إجابته، ويلبون دعوته، إذ يقول لهم: قولوا: لا إله إلا الله، بمعنى: أنه لا قادر على الاختراع إلا الله فكانوا يقولون: سمعنا وأطعنا. =

= قال الله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]. ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]. ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ﴾ الآية [يونس: ٣١]، إلى غير ذلك من الآيات.

لكنَّ القوم أهل اللسان العربي، فعلموا أنها تهدم عليهم دعاء الأموات والأصنام من الأساس، وتكبُّ بناء سؤال الشفاعة من غير الله، وصرف الإلهية لغيره لأم الرأس، فقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلُمَى﴾ [الزمر: ٣]. ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. فتبَّأ لمن كان أبو جهل ورأس الكفر من قريش وغيرهم أعلم منه ب: (لا إله إلا الله). قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٣٥] وَيَقُولُونَ إِنَّا لَا تَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ [الصافات: ٣٥، ٣٦]. فعرفوا أنها تقتضي ترك عبادة ما سوى الله، وإفراد الله بالعبادة، وهكذا يقول عباد القبور إذا طلبت منهم إخلاص الدعوة والعبادة لله وحده: أنترك سادتنا وشُفعائنا في قضاء حوائجنا؟! فيقال لهم: نعم وهذا الترك والإخلاص هو الحق، كما قال تعالى: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧]. فد: (لا إله إلا الله) اشتملت على نفي وإثبات، فنفت الإلهية عن كل ما سوى الله تعالى، فكل ما سواه من الملائكة والأنبياء فضلاً عن غيرهم، فليس بإله، ولا له من العبادة شيء، وأثبتت الإلهية لله وحده، بمعنى: أن العبد لا يأله غيره؛ أي: لا يقصده بشيء من التآله وهو تعلق القلب الذي يوجب قصده بشيء من أنواع العبادة، كالدعاء والذبح والنذر وغير ذلك.

وبالجملة فلا يأله إلا الله؛ أي: لا يعبد إلا هو، فمن قال هذه الكلمة عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها، من نفي الشرك وإثبات الوحداية لله مع الاعتقاد الجازم لما تضمنته من ذلك والعمل به، فهذا هو المسلم حقاً، فإن عمل به ظاهراً من غير اعتقاد، فهو المنافق، وإن عمل بخلافها من الشرك، فهو الكافر ولو قالها، ألا ترى أن المنافقين يعملون بها ظاهراً وهم ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، واليهود يقولونها وهم على ما هم عليه من الشرك والكفر، فلم تنفعهم، وكذلك من ارتد عن الإسلام بإنكار شيء من لوازمها وحقوقها، فإنها لا تنفعه، ولو قالها مائة ألف، فكذلك من يقولها ممن يصرف أنواع العبادة لغير الله؛ كعباد القبور والأصنام، فلا تنفعهم ولا يدخلون في الحديث الذي جاء في فضلها، وما أشبهه من الأحاديث. =

= وقد بين النبي ﷺ ذلك بقوله: (وحده لا شريك له)، تنبيهاً على أن الإنسان قد يقولها وهو مشرك؛ كاليهود والمنافقين وعباد القبور، لما رأوا أن النبي ﷺ دعا قومه إلى قول: (لا إله إلا الله)، ظنوا أنه إنما دعاهم إلى النطق بها فقط، وهذا جهل عظيم، وهو عليه الصلاة والسلام إنما دعاهم إليها ليقولوها ويعملوا بمعناها، وتركوا عبادة غير الله، ولهذا قالوا: ﴿أَبْنَا لَتَارِكُوا إِلَهَتَنَا لِشَاعِرٍ تَجْتَنِي﴾ [الصفات: ٣٦] وقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥] فلهذا أبوا عن النطق بها، وإلا فلو قالوها وبقوا على عبادة اللات والعزى ومناة لم يكونوا مسلمين، ولقاتلهم عليه الصلاة والسلام حتى يخلعوا الأنداد، ويتركوا عبادتها، ويعبدوا الله وحده لا شريك له، وهذا أمر معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة والإجماع.

وأما عبادة القبور فلم يعرفوا معنى هذه الكلمة، ولا عرفوا الإلهية المنفية عن غير الله الثابتة له وحده لا شريك له، بل لم يعرفوا من معناها إلا ما أقر به المؤمن والكافر، واجتمع عليه الخلق كلهم من أن معناها: لا قادر على الاختراع، أو أن معناها: الإله، هو الغني عما سواه، الفقير إليه كل ما عداه، ونحو ذلك، فهذا حق، وهو من لوازم الإلهية، ولكن ليس هو المراد بمعنى: (لا إله إلا الله)، فإن هذا القدر قد عرفه الكفار، وأقروا به، ولم يدعوا في آلهتهم شيئاً من ذلك، بل يقرون بقرهم، وحاجتهم إلى الله، وإنما كانوا يعبدونهم على معنى أنهم وسائط وشفعاء عند الله في تحصيل المطالب ونجاح المآرب، وإلا فقد سلموا الخلق والملك والرزق والإحياء والإماتة، والأمر كله لله وحده لا شريك له، وقد عرفوا معنى: (لا إله إلا الله)، وأبوا على النطق والعمل بها، فلم ينفعهم توحيد الربوبية مع الشرك في الإلهية، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] وعبادة القبور نطقوا بها وجعلوها معناها، وأبوا عن الإتيان به، فصاروا كاليهود الذين يقولونها ولا يعرفون معناها، ولا يعملون به، فتجد أحدهم يقولها وهو يأله غير الله بالحب والإجلال والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والدعاء عند الكرب، ويقصده بأنواع العبادة الصادرة عن تأله قلبه لغير الله مما هو أعظم مما يفعله المشركون الأولون، ولهذا إذا توجهت على أحدهم اليمين بالله تعالى أعطاك ما شئت من الإيمان صادقاً أو كاذباً، ولو قيل له: احلف بحياة الشيخ فلان، أو بتربته ونحو ذلك، لم يحلف إن كان كاذباً، وما ذاك إلا لأن المدفون في التراب أعظم في قلبه من رب الأرباب، وما كان الأولون هكذا، بل كانوا إذا أرادوا التشديد في اليمين =

= حلفوا بالله تعالى، كما في قصة القسامة التي وقعت في الجاهلية، وهي في «صحيح البخاري (٣٨٤٥)».

وكثير منهم وأكثرهم يرى أن الاستغاثة بإلهه الذي يعبد عند قبره أو غيره أنفع وأنجح من الاستغاثة بالله في المسجد، ويصرحون بذلك، والحكايات عنهم بذلك فيها طول، وهذا أمر ما بلغ إليه شرك الأولين، وكلهم إذا أصابتهم الشدائد أخلصوا للمدفونين في التراب، وهتفوا بأسمائهم، ودعواهم ليكشفوا ضر المصاب في البر والبحر والسفر والإياب، وهذا أمر ما فعله الأولون، بل هم في هذه الحال يخلصون لـ ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، فاقراً قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ خَلْصِينَ لَهُ الَّذِينَ﴾ الآية [العنكبوت: ٦٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِذَا يَدْعُونَ ۝٥٣﴾ ﴿ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ۝٥٤﴾ [النحل: ٥٣، ٥٤] وكثير منهم قد عطلوا المساجد وعمروا القبور والمشاهد، فإذا قصد أحدهم القبر الذي يعظمه، أخذ في دعاء صاحبه باكياً خاشعاً ذليلاً خاضعاً، بحيث لا يحصل له ذلك في الجمعة والجماعات وقيام الليل وإدبار الصلوات، فيسألونهم مغفرة الذنوب، وتفريج الكرب والنجاة من النار، وأن يحطوا عنهم الأوزار، فكيف يظن عاقل فضلاً عن عالم أن التلفظ بـ: (لا إله إلا الله) مع هذه الأمور تنفعهم؟! وهم إنما قالوها بألسنتهم وخالفوها باعتقادهم وأعمالهم؟! ولا ريب أنه لو قالها أحد من المشركين ونطق أيضاً بشهادة أن محمداً رسول الله ولم يعرف معنى الإله ولا معنى الرسول، وصلى وصام وحج، ولا يدري ما ذلك إلا أنه رأى الناس يفعلونه فتابعهم ولم يفعل شيئاً من الشرك، فإنه لا يشك أحد في عدم إسلامه.

وقد أفتى بذلك فقهاء المغرب كلهم في أول القرن الحادي عشر أو قبله في شخص كان كذلك كما ذكره صاحب «الدر الثمين في شرح المرشد المعين» من المالكية، ثم قال شارحه: وهذا الذي أفتوا به جلي في غاية الجلاء، لا يمكن أن يختلف فيه اثنان انتهى. ولا ريب أن عباد القبور أشد من هذا؟ لأنهم اعتقدوا الإلهية في أرباب متفرقين.

فإن قيل: قد تبين معنى الإله والإلهية، فما الجواب عن قول من قال: بأن معنى الإله القادر على الاختراع ونحو هذه العبارة؟

قيل: الجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذا قول مبتدع لا يعرف أحد قاله من العلماء ولا من أئمة اللغة، وكلام العلماء وأئمة اللغة هو معنى ما ذكرنا كما تقدم فيكون هذا القول باطلاً.

= الثاني: على تقدير تسليمه، فهو تفسير باللازم للإله الحق، فإن اللازم له أن يكون خالقاً قادراً على الاختراع، ومتى لم يكن كذلك، فليس بإله حق وإن سمي إلهاً، وليس مراده أن من عرف أن الإله هو القادر على الاختراع، فقد دخل في الإسلام وأتى بتحقيق المرام من مفتاح دار السلام، فإن هذا لا يقوله أحد؛ لأنه يستلزم أن يكون كفار العرب مسلمين، ولو قُدِّر أن بعض المتأخرين أرادوا ذلك فهو مخطئ يرد عليه بالدلائل السمعية والعقلية.

قوله: (وأن محمداً عبده ورسوله)؛ أي: وشهد بذلك، وهو معطوف على ما قبله، فتكون الشهادة واقعة على هذه الجملة وما قبلها وما بعدها، فإن العامل في المعطوف وما عطف عليه واحد، ومعنى «العبد» هنا يعني: المملوك العابد؛ أي: مملوك لله تعالى، وليس له من الربوبية والإلهية.

وقدم العبد هنا على الرسول ترقياً من الأدنى إلى الأعلى، وجمع بينهما لدفع الإفراط والتفريط الذي وقع في شأن عيسى عليه السلام، وقد أكد النبي ﷺ هذا المعنى بقوله: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله» رواه البخاري عن عمر بن الخطاب وذلك يتضمن تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والانتفاء عما عنه زجر، فلا يكون كامل الشهادة له بالرسالة من ترك أمره وأطاع غيره، وارتكب نهي.

قوله: (وإن عيسى عبد الله ورسوله)، وفي رواية «وابن أمته»؛ أي: خلافاً لما يعتقده النصارى أنه الله، أو ابن الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْإِلَهِ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢] فيشهد بأنه عبد الله؛ أي: عابد مملوك لله، لا مالك، فليس له من الربوبية ولا من الإلهية شيء ورسول صادق، خلافاً لقول اليهود: إنه ولد بغي، بل يقال فيه ما قال عن نفسه، كما قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٢٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالْصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٢١﴾ وَبَرًّا بِوَلَدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْ لِي جَارًا سَقِيًّا ﴿٢٢﴾ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٢٣﴾﴾ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [مريم: ٣٠ - ٣٤] وقال تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] قال القرطبي: ويستفاد منه ما يلقيه النصراني إذا أسلم.

قوله: (وكلمته)، إنما سمي عليه السلام كلمة الله، لصدوره بكلمة ﴿كُنْ﴾ بلا أب. قاله قتادة وغيره من السلف.

قال الإمام أحمد فيما أملاه في الرد على الجهمية: الكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له: ﴿كُنْ﴾ فكان عيسى بـ﴿كُنْ﴾، وليس عيسى هو كن، ولكن بـ: كن كان، فـ: كن من الله قول، وليس: كن، مخلوقاً، وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى، وذلك أن الجهمية قالت: عيسى روح الله وكلمته، إلا أن الكلمة مخلوقة.

وقالت النصارى، عيسى روح الله من ذات الله، وكلمة الله من ذات الله، كما يقال: إن هذه الخرقه من هذا الثوب.

وقلنا نحن: إن عيسى بالكلمة كان، وليس عيسى هو الكلمة. انتهى. يعني به: ما قال قتادة وغيره.

قوله: ﴿أَلْقَنَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١]، قال ابن كثير: خلقه بالكلمة التي أرسل بها جبرائيل عليه السلام إلى مريم، فنفخ فيها في روحه بإذن ربه ﷻ، فكان عيسى بإذن الله ﷻ، وصارت تلك النفخة التي نفخها في جيب درعها فنزلت حتى ولجت فرجها، بمنزلة لفاح الأب الأم، والجميع مخلوق لله ﷻ ولهذا قيل لعيسى: إنه كلمة الله وروح منه؛ لأنه لم يكن له أب تولد منه، وإنما هو ناشئ عن الكلمة التي قال له: كن، فكان، والروح التي أرسل بها جبرائيل عليه السلام.

قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ قال أبي بن كعب: عيسى روح من الأرواح التي خلقها الله ﷻ واستنطقها بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] بعثه الله إلى مريم فدخل من فيها رواه عبد بن حميد، وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٢١٢٤) وابن جرير، وابن أبي حاتم وغيرهم.

وقال أبو روق عطية بن الحارث ﷻ وروح من نفخة جبرائيل عليه السلام. وأبو روق عطية بن الحارث ﷻ وروح من نفخة جبرائيل عليه السلام.

وقال الإمام أحمد: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، يقول: من أمره كان الروح فيه؛ كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الباقية: ١٣] يقول: من أمره.

وقال شيخ الإسلام: المضاف إلى الله تعالى إذا كان معنى لا يقوم بنفسه ولا بغيره المخلوقات، وجب أن يكون صفة لله تعالى، قائمة به، وامتنع أن تكون إضافته إضافة مخلوق مربوب، وإن كان المضاف عيناً قائمة بنفسها، كعيسى وجبرائيل عليه السلام =

= وأرواح بني آدم، امتنع أن يكون صفة لله تعالى؛ لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة لغيره، لكن الأعيان المضافة إلى الله تعالى على وجهين:

أحدهما: أن تكون تضاف إليه لكونه خلقها وأبدعها، فهذا شامل لجميع المخلوقات؛ كقولهم: سماء الله، وأرض الله، ومن هذا الباب، فجميع المخلوقين عبيد الله، وجميع المال مال الله، وجميع البيوت والنوق لله.

الوجه الثاني: أن يضاف إليه لما خصّه به من معنى يحبه ويأمر به ويرضاه كما خص البيت العتيق بعبادة فيه لا تكون في غيره، وكما يقال عن مال الفيء والخمس: هو مال الله ورسوله، ومن هذا الوجه فعباد الله هم الذين عبدوه وأطاعوا أمره، فهذه إضافة تتضمن ألوهيته وشرعه ودينه، وتلك إضافة تتضمن ربوبيته وخلقته. انتهى ملخصاً.

والمقصود منه: أن إضافة روح إلى الله هو من الوجه الثاني، والله أعلم.

قوله: (والجنة حق والنار حق)؛ أي: وشهد أن الجنة والنار حق، كما قال تعالى: ﴿سَاقِفُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٦٦﴾﴾ [الحديد: ٢١]، وقال تعالى: ﴿فَاقْبَلُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]. وفيهما دليل على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن، خلافاً لأهل البدع الذين قالوا: لا يخلقان إلا في يوم القيامة، وفيه دليل على المعاد وحشر الأجساد.

قوله: (أدخله الله الجنة على ما كان، من العمل)، هذه الجملة جواب الشرط وفي رواية: «أدخله الله الجنة من أي أبواب الجنة الثمانية» قال القاضي عياض: وما ورد في حديث عبادة يكون خصوصاً لمن قال ما ذكره ﷺ وقرن بالشهادتين حقيقة الإيمان والتوحيد الذي ورد في حديثه فيكون له من الأجر ما يرجح على سيئاته، ويوجب له المغفرة والرحمة ودخول الجنة لأول وهلة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال الحافظ: معنى قوله: (على ما كان من العمل)؛ أي: من صلاح أو فساد؛ لأن أهل التوحيد لا بد لهم من دخول الجنة. ويحتمل أن يكون معنى قوله: (على ما كان من العمل) أن يدخل أهل الجنة على حسب أعمال كل منهم في الدرجات.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: (من شهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له)؛ أي: من تكلم بها عارفاً لمعناها عاملاً بمقتضاها باطناً وظاهراً، فإن الشهادة =

= تقتضي العلم بالمشهود به، فلو كان عن جهل لم تكن شهادة، وتقتضي الصدق، وتقتضي العمل بذلك، وبهذا يتبين أنه لا بد من العلم بها والعمل والصدق. فبالعلم ينجو من طريقة النصارى، وبالعلم ينجو من طريقة اليهود، وبالصدق ينجو من طريقة المنافقين و(وحده) تأكيد وبيان لمضمون معناها، حال من الاسم الشريف، وهو تأكيد للإثبات. و(لا شريك له) تأكيد للنفي، تأكيد بعد تأكيد، اهتمام بمقام التوحيد. قال الشارح وغيره: لا بد في شهادة ألا إله إلا الله من سبعة شروط لا تنفع قائلها إلا باجتماعها:

(أحدها): العلم المنافي للجهل.

(الثاني): اليقين المنافي للشك.

(الثالث): القبول المنافي للرد.

(الرابع): الانقياد المنافي للترك.

(الخامس): الإخلاص المنافي للشرك.

(السادس): الصدق المنافي للكذب.

(السابع): المحبة المنافية لصددها.

ونظمها بعضهم فقال:

علم يقين وإخلاص وصدقك مع محبة وانقياد والقبول لها
وركنها النفي والإثبات، نفي الإلهية عما سوى الله، وإثباتها لله وحده.

○ قال الشيخ ابن باز: حديث عبادة بن الصامت هذا من الأحاديث المطلقة الدالة على فضل التوحيد لكن دلت النصوص الأخرى على أن هذا اللفظ مقيد، وهذا الإطلاق مقيد بمن أدى حق هذه الشهادة فلا بد من قولها باللسان وتصديقها بالجنان والعمل بمقتضاها من توحيد الله والإخلاص له والبراءة من الشرك كله ولا بد من الشهادة بأن محمداً عبده ورسوله، والانقياد لما جاء به وطاعته في فعل الأوامر وترك النواهي. فإذا مات على المعاصي والسيئات فهو تحت مشيئة الله ﷻ، إن شاء غفر له وأدخله الجنة وإن شاء عذبه على قدر جرائمه، ثم مصيره بعد هذا إلى الجنة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من شهد أن لا إله إلا الله): الشهادة لا تكون إلا عن علم سابق، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] وهذا العلم قد يكون مكتسباً وقد يكون غريزياً.

= فالعلم بأنه لا إله إلا الله غريزي، قال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة».

- = وقد يكون مكتسباً، وذلك بتدبر آيات الله، والتفكر فيها.
- ولا بد أن يوجد العلم بلا إله إلا الله ثم الشهادة بها.
- وقوله: (أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (أَنْ): مخففة من الثقيلة، والنطق بأن مشددة خطأ؛ لأن المشددة لا يمكن حذف اسمها، والمخففة يمكن حذفه.
- أما ما ينقض تحقيق شهادة أن محمد رسول الله، فهو:
- ١ - فعل المعاصي، فالمعصية نقص في تحقيق هذه الشهادة؛ لأنك خرجت بمعصيتك من اتباع النبي ﷺ.
- ٢ - الابتداع في الدين ما ليس منه؛ لأنك تقربت إلى الله بما لم يشرعه الله ولا رسوله ﷺ.
- قوله: (وَأَنْ عَيْسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ)، الكلام فيها كالكلام في شهادة أن محمداً رسول الله، إلا أننا نؤمن برسالة عيسى، ولا يلزمنا إتباعه إذا خالفت شريعته شريعتنا.
- فشريعة من قبلنا لها ثلاث حالات:
- الأولى: أن تكون مخالفة لشريعتنا؛ فالعمل على شرعنا.
- الثانية: أن تكون موافقة لشريعتنا؛ فنحن متبعون لشريعتنا.
- الثالثة: أن يكون مسكوتاً عنها في شريعتنا، وفي هذه الحال اختلف علماء الأصول: هل نعمل بها، أو ندعها؟
- والصحيح: أنها شرع لنا، ودليل ذلك:
- ١ - قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبْهَدَهُمْ أَفْتَدِيَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠].
- ٢ - قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].
- وقوله: (وروح منه) قوله: (منه) هذه هي التي أضلت النصارى، فظنوا أنه جزء من الله فضلوا وأضلوا كثيراً، ولكننا نقول: إن الله قد أعمى بصائرهم؛ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور؛ فمن المعلوم أن عيسى عليه السلام كان يأكل الطعام، وهذا شيء معروف، ومن المعلوم أيضاً أن اليهود يقولون: إنهم صلبوه، وهل يمكن لمن كان جزءاً من الرب أن ينفصل عن الرب ويأكل ويشرب ويدعى أنه قتل وصلب؟
- وعلى هذا تكون «من» للابتداء، وليست للتبعض؛ فهي كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]؛ فلا يمكن أن نقول: إن =

= الشمس والقمر والأنهار جزءاً من الله، وهذا لم يقل به أحد.
فقوله: (منه)؛ أي: صادرة من الله ﷻ، وليست جزء من الله كما تزعم
النصارى.

فالأعيان القائمة بنفسها والمتصل بهذه الأعيان مخلوقة، والوصف الذي لم
يذكر له عين يقوم بها غير مخلوق؛ لأنه يكون من صفات الله، وصفات الله غير
مخلوقة.

وقد اجتمع القسمان في قوله: (كلمته، وروح منه)؛ فكلّمته هذه وصف مضاف
إلى الله، وعلى هذا، فتكون كلمته صفة من صفات الله. (روح منه): هذه أضيفت
إلى عين؛ لأن الروح حلت في عيسى، فهي مخلوقة.

قوله: (أدخله الله الجنة): إدخال الجنة ينقسم إلى قسمين:

الأول: إدخال كامل لم يسبق بعذاب لمن أتم العمل.

الثاني: إدخال ناقص مسبوق بعذاب لمن نقص العمل. فالمؤمن إذا غلبت
سيئاته حسناته إن شاء الله عذبه بقدر عمله، وإن شاء لم يعذبه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ
اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) وحده
تأكيد للإثبات و(لا شريك له) تأكيد للنفي.

(أدخله الله الجنة) جواب الشرط أو خبر المبتدأ (على ما كان من العمل)؛

أي: مآله إلى الجنة وقيل أن منزلته في الجنة بحسب عمله.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: (... وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى
عبد الله ورسوله...).

وجمع بين هاتين الصفتين: العبودية والرسالة حتى لا يغلوا فيه. ومعنى شهادة
أن محمداً رسول الله: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما نهى عنه
وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع.

وهو - عبد الله ورسوله - عبد لا يُعبد، ورسول لا يُكذّب، بل يطاع ويتّبع.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: على ما كان من العمل: يحتمل معنيين:

الأول: أدخله الله الجنة وإن كان مقصراً وله ذنوب؛ لأن الموحّد لا بد له من

دخول الجنة.

الثاني: أدخله الله الجنة وتكون منزلته فيها على حسب عمله.

ولهما في حديث عتبان: «فإن الله حرّم على النار من قال: لا إله إلا الله، يتغي بذلك وجه الله»^[١].

= □ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - فضل التوحيد وأن الله يكفر به الذنوب.
- ٢ - سعة فضل الله وإحسانه ﷺ.
- ٣ - وجوب تجنب الإفراط والتفريط في حق الأنبياء والصالحين، فلا نجحد فضلهم ولا نغلو فيهم فنصرف لهم شيئاً من العبادة، كما يفعل بعض الجاهل والضلال.

٤ - أن عقيدة التوحيد تخالف جميع الملل الكفرية من اليهود والنصارى والوثنيين والدهرين.

- ٥ - أن عصاة الموحدين لا يخلّدون في النار.
- [١] أخرجه البخاري (٤٢٥)، ومسلم (١٤٩٦).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: وهذا الحديث طرف من حديث طويل أخرجه الشيخان كما قال المصنف.

وعتبان - بكسر المهملة بعدها مثناة فوقية ثم موحدة - ابن مالك بن عمر بن العجلان الأنصاري من بني سالم بن عوف صحابي شهير، مات في خلافة معاوية. اعلم أنه قد وردت أحاديث ظاهرها أنه من أتى بالشهادتين حرم على النار؛ كهذا الحديث، وحديث أنس قال: كان النبي ﷺ ومعاذ رديفه على الرحل، فقال: «يا معاذ». قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، إلا حرمه على النار». قال: يا رسول الله ألا أخبر بها الناس فيستبشروا؟ قال: «إذاً يتكلموا». فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً. أخرجاه. ولمسلم عن عبادة مرفوعاً: «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، حرم الله عليه النار».

ووردت أحاديث فيها أن من أتى بالشهادتين دخل الجنة، وليس فيها أنه يحرم على النار.

منها حديث عبادة الذي تقدم قبل هذا، وحديث أبي هريرة أنهم كانوا مع النبي ﷺ: في غزوة تبوك... الحديث. وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، لا يلقي الله بهما عبد غير شاك فيحجب عن الجنة» رواه مسلم (٢٧).

= وحديث أبي ذر في «الصحيحين» مرفوعاً: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة...» وأحسن ما قيل في معناه ما قاله شيخ الإسلام وغيره: إن هذه الأحاديث إنما هي فيمن قالها ومات عليها كما جاءت مقيدة، وقالها خالصاً من قلبه مستيقناً بها قلبه، غير شاك فيها بصدق ويقين، فإن حقيقة التوحيد انجذاب الروح إلى الله جملة، فمن شهد أن لا إله إلا الله خالصاً من قلبه، دخل الجنة؛ لأن الإخلاص هو انجذاب القلب إلى الله تعالى بأن يتوب من الذنوب توبة نصوحاً، فإذا مات على تلك الحال نال ذلك؛ فإنه قد تواترت الأحاديث بأنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، وما يزن خردلة، وما يزن ذرة، وتواترت بأن كثيراً ممن يقول: لا إله إلا الله يدخل النار ثم يخرج منها، وتواترت بأن الله حرم على النار أن تأكل أثر السجود من ابن آدم، فهو لاء كانوا يصلون ويسجدون لله، وتواترت بأنه يحرم على النار من قال: لا إله إلا الله، ومن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، لكن جاءت مقيدة بالقيود الثقال، وأكثر من يقولها لا يعرف الإخلاص ولا اليقين، ومن لا يعرف ذلك يخشى عليه أن يفتن عنها عند الموت فيحال بينه وبينها، وأكثر من يقولها إنما يقولها تقليداً أو عادة، ولم يخالط الإيمان بشاشة قلبه، وغالب من يفتن عند الموت وفي القبور أمثال هؤلاء كما في الحديث: - سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته. وغالب أعمال هؤلاء إنما هو تقليد واقتداء بأمثالهم وهم أقرب الناس من قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا

ءَابَاءَنَا عَلَىٰ أَثَمٍ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَآثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] وحينئذ فلا منافاة بين الأحاديث، فإنه إذا قالها بإخلاص ويقين تام، لم يكن في هذه الحال مصراً على ذنب أصلاً، فإن كمال إخلاصه ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء، فإذا لا يبقى في قلبه إرادة لما حرم الله ولا كراهية لما أمر الله، وهذا هو الذي يحرم من النار، وإن كانت له ذنوب قبل ذلك، فإن هذا الإيمان، وهذه التوبة، وهذا الإخلاص، وهذه المحبة وهذا اليقين، لا يتركون له ذنباً إلا يُمحي كما يُمحي الليل بالنهار، فإذا قالها على وجه الكمال المانع من الشرك الأكبر والأصغر، فهذا غير مصر على ذنب أصلاً، فيغفر له ويحرم على النار، وإن قالها على وجه خلص به على الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك، فهذه الحسنة لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة، فيحرم على النار ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنوبه، وهذا بخلاف من رجحت =

= سيئاته على حسناته ومات مصرّاً على ذلك، فإنه يستوجب النار.

وإن قال: لا إله إلا الله، وخلص بها من الشرك الأكبر، لكنه لم يمت على ذلك، بل أتى بعد ذلك بسيئات رجحت على حسنة توحيده، فإنه في حال قولها كان مخلصاً، لكنه أتى بذنوب أوهنت ذلك التوحيد والإخلاص فأضعفته، وقويت نار الذنوب حتى أحرقت ذلك، بخلاف المخلص المستيقن، فإن حسناته لا تكون إلا راجحة على سيئاته، ولا يكون مصرّاً على سيئة، فإن مات على ذلك دخل الجنة، وإنما يخاف على المخلص أن يأتي بسيئات راجحة يضعف إيمانه، فلا يقولها بإخلاص ويقين مانع من جميع السيئات، ويخشى عليه من الشرك الأكبر والأصغر، فإن سلم من الأكبر بقي معه من الأصغر، فيضيف إلى ذلك سيئات تنضم إلى هذا الشرك، فيرجح جانب السيئات، فإن السيئات تضعف الإيمان واليقين، فيضعف بذلك قول: لا إله إلا الله، فيمتنع الإخلاص في القلب، فيصير المتكلم بها كالهادي أو النائم، أو من يحسن صوته بأية من القرآن من غير ذوق طعم ولا حلاوة، فهو لا لم يقولوها بكمال الصدق واليقين، بل يأتون بعدها بسيئات تنقص ذلك الصدق واليقين، بل يقولونها من غير يقين وصدق، ويموتون على ذلك ولهم سيئات كثيرة تمنعهم من دخول الجنة، وإذا كثرت الذنوب ثقل على اللسان قولها، وقسا القلب عن قولها، وكره العمل الصالح، وثقل عليه سماع القرآن، واستبشر بذكر غيره، واطمأن إلى الباطل واستحلى الرفث ومخالطة أهل الغفلة، وكره مخالطة أهل الحق، فمثل هذا إذا قالها قال بلسانه ما ليس في قلبه، وبفيه ما لا يصدق عمله، كما قال الحسن: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكن ما وقر في لقلوب وصدقته الأعمال، فمن قال خيراً وعمل خيراً قبل منه، ومن قال شراً وعمل شراً لم يقبل منه.

وقال بكر بن عبد الله المزني: ما سبقهم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في قلبه. فمن قال: لا إله إلا الله ولم يقم بموجبها، بل اكتسب مع ذلك ذنباً وسيئات، وكان صادقاً في قولها موقناً بها، لكن ذنوبه أضعاف أضعاف صدقه ويقينه، وانضاف إلى ذلك الشرك الأصغر العملي، رجحت هذه الأشياء على هذه الحسنة، ومات مصرّاً على الذنوب، بخلاف من يقولها بيقين وصدق تام، فإنه لا يموت مصرّاً على الذنوب، إما أن لا يكون مصرّاً على سيئة أصلاً أو يكون توحيده المتضمن لصدقه ويقينه رجع حسناته.

= والذين يدخلون النار ممن يقولها قد فاتهم أحد هذين الشرطين: إما أنهم لم يقولوها بالصدق واليقين التامين المنافيين للسيئات، أو لرجحان السيئات، أو قالوها واكتسبوا بعد ذلك سيئات رجحت على حسناتهم، ثم ضعف لذلك صدقهم ويقينهم، ثم لم يقولوها بعد ذلك بصدق ويقين تام؛ لأن الذنوب قد أضعفت ذلك الصدق واليقين من قلوبهم، فقولها من مثل هؤلاء لا يقوى على محو السيئات بل ترجح سيئاتهم على حسناتهم. انتهى ملخصاً.

وقد ذكر معناه غيره كابن القيم، وابن رجب، والمنذري، والقاضي عياض، وغيرهم.

وحاصله: أن لا إله إلا الله سبب لدخول الجنة، والنجاة من النار، ومقتضى لذلك، ولكن المقتضى لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه، وانتفاء موانعه، فقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شرط من شروطه، أو لوجود مانع.

ولهذا قيل للحسن: إن ناساً يقولون: من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، فقال: من قال: لا إله إلا الله فأدى حقها وفرضها دخل الجنة.

وقال وهب بن منبه، لمن سأله: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: بلى، ولكن ما من مفتاح إلا وله أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح.

ويدل على ذلك أن الله رتب دخول الجنة على الإيمان والأعمال الصالحة، وكذلك النبي ﷺ كما في «الصحيحين» عن أبي أيوب: «أن رجلاً قال: يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة». فقال: «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم»، وفي «المسند» عن بشر بن [معبد] بن الخصاصية قال: «أتيت النبي ﷺ لأبايه، فاشتراط علي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن أقيم الصلاة، وأن أوتي الزكاة، وأن أحج حجة الإسلام، وأن أصوم رمضان، وأن أجاهد في سبيل الله. فقلت: يا رسول الله، أما اثنتين، فوالله ما أطيقهما: الجهاد والصدقة، فقبض رسول الله ﷺ يده ثم حركها وقال: «فلا جهاد ولا صدقة، فبم تدخل الجنة إذًا؟! «قلت: يا رسول الله أبايك عليهن كلهن» ففي الحديث: أن الجهاد والصدقة شرط في دخول الجنة مع حصول التوحيد، والصلاة، والحج، والصيام. والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

وفي الحديث دليل على أنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد، وبالعكس.

* وعن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: «قال موسى: يا رب علمني شيئاً أذكرك وأدعوك به، قال: قل يا موسى: لا إله إلا الله، قال: يا رب كل عبادك يقولون هذا، قال: يا موسى لو أن السموات السبع وعامرهن غيري، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، مالت بهن لا إله إلا الله» رواه ابن حبان والحاكم وصححه^[١].

= وفيه تحريم النار على أهل التوحيد الكامل، وفيه أن العمل لا ينفع إلا إذا كان خالصاً لله تعالى.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وفي الحديث رد على المرجئة الذين يقولون: يكفي قول: لا إله إلا الله، دون ابتغاء وجه الله.

وفيه رد على الخوارج والمعتزلة؛ لأن ظاهر الحديث أن من فعل هذه المحرمات لا يخلد في النار، لكنه مستحق للعقوبة، وهم يقولون: إن فاعل الكبيرة مخلد في النار.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - فضل التوحيد وأنه ينقذ من النار ويكفر الخطايا.
- ٢ - أنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد القلب كحال المنافقين.
- ٣ - أنه لا يكفي في الإيمان الاعتقاد من غير نطق كحال الجاحدين.
- ٤ - تحريم النار على أهل التوحيد الكامل.
- ٥ - أن العمل لا ينفع إلا إذا كان خالصاً لوجه الله وصواباً على سُنَّة رسول الله ﷺ.

- ٦ - أن من قال لا إله إلا الله وهو يدعو غير الله لم تنفعه كحال عباد القبور اليوم يقولون لا إله إلا الله وهم يدعون الموتى ويتقربون إليهم.
- ٧ - إثبات الوجه لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقوله: (حرم على النار) تحريم النار في نصوص الكتاب والسنة يأتي على درجتين: الأولى: تحريم مطلق، والثانية: تحريم بعد أمد، فالتحريم المطلق يقتضي أن من حرم الله عليه النار تحريماً مطلقاً: فإنه لن يدخلها، إما بأن يغفر الله له، وإما بأن يكون من الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب، الحديث يحتمل الأول، ويحتمل الثاني.

[١] رواه ابن حبان والحاكم وصححه، وأخرجه النسائي في «الكبرى» =

= (١٠٦٠٢، ١٠٩١٣)، وأبو يعلى (١٣٩٣)، وابن حبان (٦٢١٨)، والحاكم (١/

٥٢٨)، وأبو نعيم في الحلية والبيهقي في الأسماء والصفات (١٨٥):

من طريق عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد.

ورواية دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد قد نص أحمد وأبو داود على تضعيفها، حكى ابن عدي عن أحمد بن حنبل أنه قال: أحاديث دراج، عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف.

وقال أبو عبيد الأجرى، عن أبي داود: أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد.

قال ابن عدي في الكامل (١٦/٤): وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها وأرجو أن أخرجت دراج وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها، ويقرب صورته ما قال فيه يحيى بن معين. اهـ. قلت: ولم يذكر هذا الحديث فيما يستنكر عليه على دراج.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو: أخرجه أحمد (١٧٠/٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٩٢) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٧٦/١) والحاكم (٤٩/١) من طريق الصقعب بن زهير، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، قال رسول الله ﷺ: «إن نبي الله نوحاً ﷺ لما حضرته الوفاة قال لابنه: إني قاص عليك الوصية، أmerk بائنتين، وأنهاك عن اثنتين، أmerk بلا إله إلا الله، فإن السماوات السبع والأرضين السبع لو وضعن في كفة، ووضع لا إله إلا الله في كفة، لرجحت بهن، ولو أن السماوات السبع والأرضين السبع كن حلقة مبهمه لقصمتهن لا إله إلا الله، وسبحان الله وبحمده، فإنها صلاة كل شيء، وبها يرزق كل شيء، وأنهاك عن الشرك والكبر» قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجا للصقعب بن زهير فإنه ثقة قليل الحديث، سمعت أبا الحسن علي بن محمد بن عمر يقول: سمعت عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول: سألت أبا زرعة، عن الصقعب بن زهير فقال: ثقة، وهو أخو العلاء بن زهير، وهذا من الجنس الذي يقول: إن الثقة إذا وصله لم يضره إرسال غيره.

فقد أخبرني علي بن عيسى الحيري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، قال: قال رجل للنبي ﷺ: ما رأيت رجلاً أعطى لراعي الغنم من محمد، ثم ذكره بنحو منه. اهـ.

= قلت: والصقعب بن زهير وثقه أبو زرعة، قال المزي في التهذيب (١٣/٢٢٠): روى له البخاري في «الأدب» حديثاً واحداً عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو في وصية نوح لابنه.

قال الذهبي: صحيح الإسناد.

وقال ابن كثير في التاريخ (١/١١٩): وهذا إسناد صحيح، ولم يخرجوه. اهـ. قلت: أي: أصحاب الكتب الستة.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/١٤٢): رواه أحمد في حديث طويل تقدم في وصية نوح عليه السلام ورجاله ثقات. اهـ.

وقد اختلف فيه على زيد والصواب: ما رواه حماد بن زيد وجريير عن الصقعب بن زهير، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو. وروي من طريق عبد الله بن مسلمة قال: حدثنا عبد العزيز، عن زيد، عن عبد الله بن عمرو أنه قال: يا رسول الله فذكره: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وهو منقطع فزيد لم يدرك عبد الله بن عمرو.

وروي مرسلاً من طريق سفيان عن ابن عجلان عن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: أخرجه الحاكم في المستدرک (١/١١٢) وتقدم قول الحاكم: وهذا من الجنس الذي يقول: إن الثقة إذا وصله لم يضره إرسال غيره. اهـ.

وله شاهد من حديث جابر: أخرجه ابن أبي شيبه (١٠/٢٩٢) (٣٨٠٣٨) قال: حدثنا أبو خالد الأحمر. و«عبد بن حميد» (١١٥٢) قال: أخبرنا عبيد الله بن موسى.

كلاهما (أبو خالد، وعبيد الله) عن موسى بن عبيدة، عن زيد بن أسلم، فذكره قلت: قال يحيى بن معين: لم يسمع زيد بن أسلم من جابر. (تاريخه ١٠١٣).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: زيد بن أسلم، عن جابر، مرسل. (المراسيل ٢٢٦).

وروي من قول نوف وهو ابن امرأة كعب الأحبار وكأنه متلقى من كعب كما سيأتي في الموقوف على كعب الأحبار: أخرجه أحمد (٢/١٨٦) (٦٧٥٠) قال: حدثنا عفان. و«ابن ماجه» (٨٠١) قال: حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي، قال: حدثنا النضر بن شميل.

كلاهما (عفان بن مسلم، والنضر) عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أبي أيوب أن نوفاً، وعبد الله بن عمرو؛ يعني: ابن العاص، اجتمعوا، فقال نوف: =

= لو أن السماوات والأرض، وما فيهما، وضع في كفة الميزان، ووضعت لا إله إلا الله في الكفة الأخرى، لرجحت بهن، ولو أن السماوات والأرض، وما فيهن، كن طبقاً من حديد، فقال رجل: لا إله إلا الله، لخرقتهن، حتى تنتهي إلى الله ﷻ، فقال عبد الله بن عمرو: «صلينا مع رسول الله ﷺ المغرب، فَعَقَبَ من عَقَبَ، وَرَجَعَ مَنْ رَجَعَ، فجاء ﷺ، وقد كاد يحسر ثيابه عن ركبتيه، فقال: أبشروا معشر المسلمين، هذا ربكم قد فتح باباً من أبواب السماء، يباهي بكم الملائكة، يقول: هؤلاء عبادي، قضوا فريضة، وهم ينتظرون أخرى».

أخرجه البزار، من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن مطرف بن عبد الله، عن عبد الله بن عمرو، وقال: هذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عبد الله بن عمرو ؓ، ولا نعلم له طريقاً، عن عبد الله بن عمرو، إلا هذا الطريق. (مسنده ٢٣٦٥).

وله شاهد من حديث ابن عباس ؓ: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٥٤/١٢) قال: حدثنا بكر بن سهل، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقِنُوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله فمن قالها عند موته وجبت له الجنة»، قالوا: يا رسول الله فمن قالها في صحة؟ قال: «تلك أوجب، وأوجب» ثم قال: «والذي نفسي بيده لو جيء بالسماوات والأرضين، ومن فيهن وما بينهن، وما تحتهن فوضعت في كفة الميزان ووضعت شهادة أن لا إله إلا الله في الكفة الأخرى لرجحت بهن» قلت: وفيه عبد الله بن صالح وهو ضعيف.

ومعاوية بن صالح هو: ابن حدير الحضرمي وثقه أحمد وابن معين وعبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة والنسائي.

وعلي بن أبي طلحة قال أحمد بن حنبل: له أشياء منكرات. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود سئل عن علي بن أبي طلحة، فقال: هو إن شاء الله في الحديث مستقيم، قلت: ولم يسمع من ابن عباس. قال ابن طهمان عن ابن معين: لم يسمع من ابن عباس شيئاً فروى مراسلاً (سؤالاته: الترجمة ٢٦٠)، وقال المزي في «التهذيب» (٤٩٠/٢٠): وعبد الله بن عباس (فق) مرسل بينهما مجاهد. وقال الذهبي في «الميزان»: وأخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد، فلم يذكر مجاهداً، بل أرسله عن ابن عباس. اهـ.

= وله شاهد موقوف على كعب الأحبار: أخرجه ابن أبي شيبة (٥٩/٦) قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن مفضل، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام، عن كعب، قال: «قال موسى: يا رب دلني على عمل إذا عملته كان شكري لك، فيما اصطفت إلي، قال: يا موسى قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، قال: فكأن موسى أراد من العمل ما هو أنهد لجسمه مما أمر به، قال: فقال له: يا موسى لو أن السماوات السبع، والأرضين السبع، وضعت في كفة، ووضعت لا إله إلا الله في كفة، لرجحت بهن».

قلت: ورجاله ثقات وفيه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن هشام وهو أحد الفقهاء السبعة لا يعلم له سماع من كعب وإنما يروي عن جرير بن جابر، ويقال: جزء بن جابر الخثعمي صاحب كعب الأحبار (وانظر: تهذيب الكمال ١١٢/٣٣).

ومما يدل على ذلك ما أخرجه أبو بكر الدينوري المالكي في المجالسة وجواهر العلم قال (١٩٤/٦): حدثنا أحمد، نا محمد بن أحمد، نا سلم بن جنادة، نا حفص، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير: عن أبي بكر بن الحارث بن هشام؛ قال: نبئت عن كعب أن موسى قال: يا رب! دلني على عمل.. فذكره.

ويشهد له أيضاً حديث البطاقة: أخرجه أحمد (٢١٣/٢) (٦٩٩٤) قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، حدثنا ابن مبارك، عن ليث بن سعد، حدثني عامر بن يحيى. وفي (٢٢١/٢) (٧٠٦٦) قال: حدثنا قتيبة، حدثنا ابن لهيعة، عن عامر بن يحيى، وعبد بن حميد (٣٣٩) قال: حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا عبد الرحمن بن زياد، وابن ماجه (٤٣٠٠) قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا الليث، حدثني عامر بن يحيى، والترمذي (٢٦٣٩)، قال: حدثنا سويد بن نصر، قال: أخبرنا عبد الله، عن ليث بن سعد، حدثني عامر بن يحيى (ح) وحدثنا قتيبة، حدثنا ابن لهيعة، عن عامر بن يحيى.

كلاهما (عامر، وعبد الرحمن) عن أبي عبد الرحمن الحبلي عبد الله بن يزيد قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ﷻ يستخلص رجلاً من أمتي، على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مد البصر، ثم يقول له: أتذكر من هذا شيئاً؟ أظلمت كتبتني الحافظون؟ قال: لا يا رب، فيقول: ألك عذر، أو حسنة؟ فيبهت الرجل، فيقول: =

= لا يا رب، فيقول بلى، إن لك عندنا حسنة واحدة، لا ظلم اليوم عليك، فتخرج له بطاقة، فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول: أحضروه فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقال: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة، قال: فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقل مع اسم الله شيء».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

وقال حمزة الكنعاني: لا أعلمه روى هذا الحديث غير الليث بن سعد، وهو من أحسن الحديث.

وقال الذهبي: إسناده جيد، وعامر هذا ما به بأس.

قلت: وهو من رجال مسلم وقد وثقه أبو داود والنسائي. وهو حديث مسلسل بالمصريين العدول.

ورواه عمرو بن الحارث المصري عن عامر بن يحيى فأوقفه على ابن عمرو.

أخرجه إبراهيم الحربي في «الغريب» (٨٦٧/٢) قال: حدثنا محمد بن سهل، حدثنا عبد الله بن عبد الحكم عن بكر بن مضر المصري عن عمرو بن الحارث به.

قلت: محمد بن سهل هو: ابن عسكر أبو بكر البخاري وثقه النسائي وابن عدي، وعبد الله بن الحكيم وثقه أبو زرعة. وقال أبو حاتم: صدوق، وبكر وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، وعمرو بن الحارث هو عالم الديار المصرية وشيخها ومفتيها مع الليث بن سعد.

ورواه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي عن أبي عبد الرحمن الحبلي فرواه عنه (عبد الله بن يزيد وعبد الله بن وهب ويعلى بن عبيد الطنافسي وإسماعيل بن عياش) جميعهم عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي عن أبي عبد الرحمن الحبلي قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: قال رسول الله ﷺ: مرفوعاً.

ورواه جعفر بن عون الكوفي عن الأفريقي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً: أخرجه الطبري في «التفسير» (١٢٤/٨) وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي قال عبد الرحمن بن مهدي: ما ينبغي أن يروى عن الأفريقي حديث وقال يحيى: ضعيف ولا يسقط حديثه.

وقال أحمد: ليس بشيء، نحن لا نروي عنه شيئاً.

وضعه النسائي وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: عامة حديثه

لا يتابع عليه.

= قلت: فالصواب الرفع فقد رواه عبد الرحمن بن زياد وعامر بن يحيى والجماعة عن الأفريقي مرفوعاً، والله تعالى أعلم.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أبو سعيد: اسمه سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، وأبوه أيضاً كذلك، استصغر أبو سعيد بأحد، ثم شهد ما بعدها، مات بالمدينة سنة - ثلاث أو أربع أو خمس - وستين. وقيل: أربع وسبعين.

قوله: (أذكرك). هو بالرفع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أنا أذكرك. وقيل: بل هو صفة، وأدعوك معطوف عليه؛ أي: أثني عليك وأحمدك به، وأدعوك؛ أي: أتوسل به إليك إذا دعوتك.

قوله: (قل يا موسى: لا إله إلا الله). فيه: أن الذاكر بها يقولها كلها، ولا يقتصر على لفظ الجلالة كما يفعله جهال المتصوفة، ولا يقول أيضاً: هو كما يقوله غلاة جهالهم، فإذا أرادوا الدعاء قالوا: يا هو، فإن ذلك بدعة وضلالة. وقد صنف جهالهم في المسألتين، وصنف ابن عربي كتاباً سماه ب: «الهُو».

قوله: (كل عبادك يقولون هذا)، هكذا ثبت بخط المصنف، يقولون بالجمع مراعاة لمعنى كل، والذي في الأصول: (يقول) بالإنفراد مراعاة للفظها دون معناها، لكن قد روى الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو هذا الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف أطول منه. وفي «سنن النسائي» (١٠٦٧٠) والحاكم و«شرح السنة» (١٢٧٣) بعد قوله: (كل عبدك يقولون هذا) وإنما أريد أن تخصني به؛ أي: بذلك الشيء من بين عموم عبادك فإن من طبع الإنسان أن لا يفرح فرحاً شديداً إلا بشيء يختص به دون غيره، كما إذا كانت عنده جوهرة ليست موجودة عند غيره مع أن من رحمة الله وسُنَّته المطردة أن ما اشتدت إليه الحاجة والضرورة، كان أكثر وجوداً، كالبر والملح، والماء ونحو ذلك دون الياقوت واللؤلؤ، ولما كان بالناس - بل بالعالم كله - من الضرورة إلى لا إله إلا الله ما لا نهاية في الضرورة فوقع كانت أكثر الأذكار وجوداً، وأيسرها حصولاً، وأعظمها معنى. والعوام والجهال يعدلون عنها إلى الأسماء الغريبة، والدعوات المبتدعة التي لا أصل لها في الكتاب والسنة كالأحزاب والأوراد التي ابتدعها جهلة المتصوفة.

قوله: (وعامرهن غيري)، هو بالنصب عطف على السماوات؛ أي: لو أن السماوات السبع - ومن فيهم من العمار غير الله والأرضين السبع ومن فيهن - وضعوا =

= في كفة الميزان، ولا إله إلا الله في الكفة الأخرى، مالت بهن لا إله إلا الله. وروى الإمام أحمد (٦٥٨٠) عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أن نوحاً عليه السلام قال لابنه عند موته أمرك بـ: «لا إله إلا الله، فإن السماوات السبع والأرضين السبع لو وضعت في كفة، ولا إله إلا الله في كفة رجحت بهن لا إله إلا الله، ولو أن السماوات السبع والأرضين السبع كن حلقة مبهمة قصمتهن لا إله إلا الله». وفيه دليل على أن الله تعالى فوق السماوات.

قوله: (في كفة) بكسر الكاف وتشديد الفاء من كفة الميزان. قال بعضهم: ويطلق لكل مستدير.

قوله: (مالت بهن لا إله إلا الله)؛ أي: رجحت عليهن، وذلك لما اشتملت عليه من توحيد الله الذي هو أفضل الأعمال، وأساس الملة، ورأس الدين، فمن قالها بإخلاص ويقين، وعمل بمقتضاها ولوازمها، واستقام على ذلك، فهو من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣١﴾ مَحْنُ أُولَئِكَمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْأَخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهَى أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ ﴿٣٢﴾ نَزَّلْنَا مِنْ عَفْوَ رَحِيمٍ ﴿٣٣﴾﴾ [فصلت: ٣٠ - ٣٢].

والحديث يدل على أن: (لا إله إلا الله) أفضل الذكر، كما في حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» رواه أحمد والترمذي. وعنه أيضاً مرفوعاً: «يصاح برجل من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة، فينشر له تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر، ثم يقال: أتنكر من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يا رب، فيقال: ألك عذر أو حسنة، فيها بالرجل فيقول: لا، فيقال: بلى إن لك عندنا حسنات، وإنه لا ظلم عليك، فيخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟! فيقال: إنك لا تظلم، فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة». رواه الترمذي وحسنه، والنسائي، وابن حبان والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم.

وقال الذهبي في «تلخيصه»: صحيح.

قال ابن القيم: فالأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل =

= ما في القلوب، فتكون صورة العمل واحدة، وبينهما من التفاضل كما بين السماء والأرض.

قال: تأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذب. ومعلوم أن كل موحد له هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار بذنوبه.

وعن أبي هريرة مرفوعاً: «ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً قط إلا فتحت له أبواب السماء حتى تفضي إلى العرش ما اجتنب الكبائر» رواه الترمذي وحسنه والنسائي، والحاكم وقال: على شرط مسلم.

قوله: (رواه ابن حبان، والحاكم). (ابن حبان): اسمه محمد بن حبان - بكسر المهملة وتشديد الموحدة - بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي الحافظ صاحب التصانيف كـ«الصحیح» و«التاریخ» و«الضعفاء» و«الثقات» وغير ذلك. قال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال، مات سنة أربع وخمسين وثلاثمائة بمدينة بست بالمهملة.

وأما الحاكم، فاسمه: محمد بن عبد الله بن محمد الضبي النيسابوري أبو عبد الله الحافظ، ويعرف بابن البيع. ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وصنف التصانيف كـ«المستدرک» و«تاریخ نيسابور» وغيرهما، مات سنة خمس وأربعمئة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: قوله (قال: قل يا موسى: لا إله إلا الله)؛ أي: فإذا قلتها فقد دعوتني وأثنت علي، فإن الدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعاء مسألة، ودعاء العبادة نحو: لا إله إلا الله وسبحان الله، وهو مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة نحو: «رب اغفر لي» متضمن لدعاء العبادة، وذلك أنه مأمور بهذا فإذا فعله فهو فاعل عبادة، ولا إله إلا الله اشتملت على الأمرين بل أعلاهما وأولاهما، وهي أكثر الأذكار وجوداً وأيسرها حصولاً، فإن أحرفها كلها جوفية ليس فيها حرف شفوي، فيمكن قائلها أن يقولها من غير فتح فمه، وهو أسلم وأبعد عن الرياء، وفي كونها جوفية أيضاً إشارة إلى أنها تخرج من القلب؛ وأحرفها كلها مهملة فتنبئ عن التجرد من كل معبود سوى الله، وهي أفضل الأذكار وأعظمها معنى، فهي الكلمة العظيمة، وهي العروة الوثقى، وكلمة التقوى، وكلمة الإخلاص، وهي التي قامت بها السماوات والأرض، وشرعت لتكميلها السنة والفرض، ولأجلها جردت سيوف =

= الجهاد، فمن قالها وعمل بها صدقاً وإخلاصاً وقبولاً ومحبة أدخله الله الجنة على ما كان من العمل.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أذكرك وأدعوك به)، صفة لشيء، وليست جواب الطلب؛ فموسى عليه السلام طلب شيئاً يحصل به أمران:

١ - ذكر الله.

٢ - دعاؤه.

فأجابه الله بقوله: (قل لا إله إلا الله)، وهذه الجملة ذكر متضمن للدعاء؛ لأنّ الذاكر يريد رضا الله عنه، والوصول إلى دار كرامته، إذاً؛ فهو ذكر متضمن للدعاء واستشهد ابن عباس على أن الذكر بمعنى الدعاء بقول الشاعر:

إذا أثنى عليك العبد يوماً... كفاه من تعرضه الشناء

قوله: (والأرضين السبع)، في بعض النسخ بالرفع، وهذا لا يصلح؛ لأنه إذا عطف على اسم أن قبل استكمال الخبر وجب النصب.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: عامرهن؛ أي: الملائكة على كثرتهم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: (لا إله إلا الله) ذكر ودعاء (أذكرك وأدعوك به).

○ قال الشيخ صالح الفوزان:

□ ما يستفاد من الصريح:

١ - عظم فضل لا إله إلا الله، لما تتضمنه من التوحيد والإخلاص.

٢ - فضل موسى عليه السلام وحرصه على التقرب إلى الله.

٣ - أن العبادة لا تكون إلا بما شرعه الله وليس للإنسان أن يبتدع فيها من عند نفسه؛ لأن موسى طلب من ربه أن يعلمه ما يذكره به.

٤ - أن ما اشتدت الحاجة والضرورة إليه كان أكثر وجوداً، فإنّ لا إله إلا الله لما كان العالم مضطراً إليها كانت أكثر الأذكار وجوداً وأيسرها حصولاً.

٥ - أن الله فوق السماوات لقوله: (وعامرهن غيري).

٦ - أنه لا بد في الذكر بهذه الكلمة من التلفظ بها كلها، ولا يقتصر على لفظ الجلالة (الله) كما يفعله بعض الجهال.

٧ - إثبات ميزان الأعمال وأنه حق.

٨ - أن الأنبياء يحتاجون إلى التنبيه على فضل لا إله إلا الله.

٩ - أن الأرضين سبع كالسماوات.

وللترمذي وحسنه عن أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تعالى: يا ابن آدم لو أتيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة»^[١].

[١] رواه الترمذي (٣٥٤٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤٩٦/٣)، والدارقطني في «الأفراد» (٦٥٤) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل عن كثير بن فائد أخبرنا سعيد بن عبيد قال: سمعت بكر بن عبد الله المزني يقول: أخبرني أنس به، وفيه كثير بن فائد لم يوثقه أحد، وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول. وفيه أيضاً سعيد بن عبيد قال أبو حاتم: شيخ. وقال البزار: ليس به بأس، وخالفه أبو قتية سلم بن قتية فرواه عن سعيد بن عبيد فوقفه على أنس.

قال ابن رجب في «جامع العلوم» (٤٧٤): «هذا الحديث تفرد به الترمذي خرجه من طريق كثير بن فائد، حدثنا سعيد بن عبيد، سمعت بكر بن عبد الله المزني يقول: حدثنا أنس، فذكره، وقال: حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه». انتهى. وإسناده لا بأس به، وسعيد بن عبيد هو الهنائي، قال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٥٢/٦) وقال: سعيد بن عبيد الهنائي يروي عن عبد الله بن شقيق وبكر بن عبد الله المزني، روى عنه سلم بن قتية والعراقيون. وقال الدارقطني: تفرد به كثير بن فائد، عن سعيد مرفوعاً، ورواه سلم بن قتية، عن سعيد بن عبيد، فوقفه على أنس.

قلت: قد روي عنه مرفوعاً وموقوفاً، وتابعه على رفعه أيضاً أبو سعيد مولى بني هاشم، فرواه عن سعيد بن عبيد مرفوعاً أيضاً، وقد روي أيضاً من حديث ثابت، عن أنس مرفوعاً، ولكن قال أبو حاتم: هو منكر.

وروي بعضه من وجوه آخر، فخرج مسلم في «صحيحه» من حديث المعرور بن سويد، عن أبي ذر عن النبي ﷺ، قال: «يقول الله تعالى: من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً، ومن تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً، ومن أتاني يمشي، أتيته هرولة، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئاً لقيته بقرابها مغفرة». اهـ.

قلت: وأخرجه البخاري في «التاريخ» (٤٩٦/٣) من طريق يحيى بن حكيم عن سلم به مرفوعاً وسندها جيد.

وتابعه على رفعه أبو سعيد مولى بني هاشم، وللحديث شواهد من طريق أبي ذر أخرجه أحمد (١٦٧/٥) والدارمي (٢٧٨٨)، وفي سنده شهر بن حوشب، وله =

= شاهد آخر عن ابن عباس رضي الله عنه وفيه حفص بن عمر ويقال: حفص الفرخ، قال أبو حاتم: لين الحديث.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الترمذي، اسمه: محمد بن عيسى بن سورة - بفتح المهملة - بن موسى بن الضحاك السلمي أبو عيسى صاحب «الجامع» وأحد الأئمة الحفاظ، كان ضرير البصر. روى عن قتيبة وهناد والبخاري وخلق، ومات سنة تسع وسبعين ومائتين.

وأنس هو: ابن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين، ودعا له النبي ﷺ فقال: «اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَالِهِ وَلَوْلَاهُ وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ» ومات سنة اثنتين - وقيل: ثلاث - وتسعين. وقد جاوز المائة.

والحديث قطعة من حديث رواه الترمذي من طريق كثير بن فائد: حدثنا سعيد بن عبيد، سمعت بكر بن عبد الله المزني يقول: حدثنا أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تعالى: يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني إلا غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي، يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك، يا ابن آدم لو أتيتني بقراب الأرض....» الحديث.

قال ابن رجب: وإسناده لا بأس به.

وسعيد بن عبيد: هو الهُثَالِيُّ: ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال الدارقطني: تفرد به كثير بن فائد عن سعيد بن عبيد مرفوعاً.

قال ابن رجب: وتابعه على رفعه أبو سعيد مولى بني هاشم، فرواه عن سعيد بن عبيد مرفوعاً، وقد رواه الإمام أحمد من حديث أبي ذر بمعناه، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ.

وروى مسلم من حديث أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «يقول الله: من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً» الحديث. وفيه: «ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة، لا يشرك بي شيئاً لقيته بقرابها مغفرة».

قوله: (لو أتيتني بقراب الأرض). قراب الأرض، بضم القاف، وقيل بكسرها، والضم أشهر، وهو ملؤها أو ما يقارب ملئها.

قوله: (ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً) شرط ثقيل في الوعد بحصول المغفرة، وهو السلامة من الشرك كثيره وقليله، صغيره وكبيره، ولا يسلم من ذلك إلا من =

= سلمه الله، وذلك هو القلب السليم، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩].

قال ابن رجب: من جاء مع التوحيد بقراب الأرض خطايا لقيه الله بقرابها مغفرة، لكن هذا مع مشيئة الله ﷻ فإن شاء غفر له، وإن شاء أخذه بذنوبه، ثم كان عاقبته أن لا يخلد في النار، بل يخرج منها ثم يدخل الجنة، فإن كمل توحيد العبد وإخلاصه لله تعالى فيه، وقام بشروطه بقلبه ولسانه وجوارحه، أو بقلبه ولسانه عند الموت أوجب ذلك مغفرة ما سلف من الذنوب كلها ومنعه من دخول النار بالكلية، فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبه، أخرجت منه كل ما سوى الله محبة وتعظيماً وإجلالاً ومهابة وخشية وتوكلاً، وحينئذ تحرق ذنوبه وخطاياها كلها ولو كانت مثل زبد البحر، وربما قلبتها حسنات، فإن هذا التوحيد هو الإكسير الأعظم، فلو وضع منه ذرة على جبال الذنوب والخطايا لقلبها حسنات.

وقال شيخ الإسلام: الشرك نوعان: أكبر، وأصغر، فمن خلص منهما وجبت له الجنة، ومن مات على الأكبر، وجبت له النار، ومن خلص من الأكبر، وحصل له بعض الأصغر مع حسنات راجحة على ذنوبه، دخل الجنة، فإن تلك الحسنات توحيد كثير مع يسير من الشرك الأصغر، ومن خلص من الأكبر، ولكن كثر الأصغر حتى رجحت به سيئاته دخل النار، فالشرك يؤاخذ به العبد إذا كان أكبر أو كان كثيراً أصغر، والأصغر القليل في جانب الإخلاص الكثير لا يؤاخذ به.

وفي هذه الأحاديث الرد على الخوارج الذين يكفرون المسلم بالذنوب، وعلى المعتزلة الذين يقولون بالمنزلة بين المنزلتين وهي منزلة الفاسق، فيقولون: ليس بمؤمن ولا كافر ويخلد في النار والصواب في ذلك قول أهل السنة أنه لا يسلب عنه اسم الإيمان على الإطلاق، ولا يعطاه على الإطلاق، بل يقال: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن عاص أو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته. وعلى هذا يدل الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

○ قال ابن باز: قوله في حديث أنس: (يا ابن آدم لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة) هذا عند أهل العلم يفسر بوجهين:

أ - أن هذا في حق من قالها صادقاً مخلصاً فيها وأتى حقها ولم يصر على سيئة أصلاً.

ب - أن هذا في حق من قالها وأتى إلى الله ﷻ تائباً من خطايا غير مصر على سيئة وقد تاب وأقلع فخطاياها كلها مرجوحة وكلها ساقطة بسبب إخلاصه في هذه الكلمة التي تضمن توبته من جميع الذنوب، وإقلاعه من جميع الذنوب وهذا المعنى لا بد منه لأن النصوص الأخرى من الآيات والأحاديث على أن أهل المعاصي على خطر وأنه متوعد بالنار وأنه تحت المشيئة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (قال الله تعالى: يا ابن آدم... إلخ).

هذا من الأحاديث القدسية، والحديث القدسي: ما رواه النبي ﷺ عن ربه، وقد أدخله المحدثون في الأحاديث النبوية؛ لأنه منسوب إلى النبي ﷺ تبليغاً، وليس من القرآن بالإجماع، وإن كان كل واحد منهما قد بلغه النبي ﷺ أمته عن الله ﷻ. وقد اختلف العلماء رحمهم الله في لفظ الحديث القدسي هل هو كلام الله تعالى، أو أن الله تعالى أوحى إلى رسوله ﷺ معناه واللفظ لفظ رسول الله ﷺ على قولين:

القول الأول: أن الحديث القدسي من عند الله لفظه ومعناه؛ لأن النبي ﷺ أضافه إلى الله تعالى، ومن المعلوم أن الأصل في القول المضاف أن يكون بلفظ قائله لا ناقله، لا سيما والنبي ﷺ أقوى الناس أمانة وأوثقهم رواية.

القول الثاني: أن الحديث القدسي معناه من عند الله ولفظه لفظ النبي ﷺ وذلك لوجهين:

الوجه الأول: لو كان الحديث القدسي من عند الله لفظاً ومعنى، لكان أعلى سنداً من القرآن، لأن النبي ﷺ يرويه عن ربه تعالى بدون واسطة، كما هو ظاهر السياق، أما القرآن، فنزل على النبي ﷺ بواسطة جبريل، كما قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢].

الوجه الثاني: أنه لو كان لفظ الحديث القدسي من عند الله، لم يكن بينه وبين القرآن فرق؛ لأن كليهما على هذا التقدير كلام الله تعالى، والحكمة تقتضي تساويهما في الحكم حين اتفاقا في الأصل، ومن المعلوم أن بين القرآن والحديث القدسي فروقاً كثيرة:

منها: أن الحديث القدسي لا يتعبد بتلاوته، بمعنى: أن الإنسان لا يتعبد لله تعالى بمجرد قراءته، فلا يثاب على كل حرف منه عشر حسنات، والقرآن يتعبد بتلاوته بكل حرف منه عشر حسنات.

= ومنها: أن الله تعالى تحدى أن يأتي الناس بمثل القرآن أو آية منه، ولم يرد مثل ذلك في الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن محفوظ من عند الله تعالى، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] والأحاديث القدسية بخلاف ذلك، ففيها الصحيح والحسن، بل أضيف إليها ما كان ضعيفاً أو موضوعاً، وهذا وإن لم يكن منها لكن نسب إليها وفيها التقديم والتأخير والزيادة والنقص.

ومنها: أن القرآن لا تجوز قراءته بالمعنى بإجماع المسلمين، وأما الأحاديث القدسية فعلى الخلاف في جواز نقل الحديث النبوي بالمعنى والأكثر على جوازه.

ومنها: أن القرآن تشرع قراءته في الصلاة ومنه ما لا تصح الصلاة بدون قراءته، بخلاف الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن لا يمسه إلا طاهر على الأصح، بخلاف الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن لا يقرؤه الجنب حتى يغتسل على القول الراجح، بخلاف الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن ثبت بالتواتر القطعي المفيد للعلم اليقيني، فلو أنكر منه حرفاً أجمع القراء عليه، لكان كافراً، بخلاف الأحاديث القدسية، فإنه لو أنكر شيئاً منها مدعياً أنه لم يثبت، لم يكفر، أما لو أنكره مع علمه أن النبي ﷺ قاله، لكان كافراً لتكذيبه النبي ﷺ.

وأجاب هؤلاء عن كون النبي ﷺ أضافه إلى الله، والأصل في القول المضاف أن يكون لفظ قائله بالتسليم أن هذا هو الأصل، لكن قد يضاف إلى قائله معنى لا لفظاً، كما في القرآن الكريم، فإن الله تعالى يضيف أقوالاً إلى قائليها، ونحن نعلم أنها أضيفت معنى لا لفظاً، كما في «قصص الأنبياء» وغيرهم، وكلام الهدهد والنملة؛ فإنه بغير هذا اللفظ قطعاً وبهذا يتبين رجحان هذا القول.

قوله: (بقراب الأرض)؛ أي: ما يقاربها؛ إما ملئاً، أو ثقلاً، أو حجماً.

قوله: (لا تشرك بي شيئاً)، جملة (لا تشرك) في موضع نصب على الحال من التاء؛ أي: لقيتني في حال لا تشرك بي شيئاً.

قوله: (شيئاً) نكرة في سياق النفي تفيد العموم؛ أي: لا شركاً أصغر ولا أكبر.

= وهذا قيد عظيم قد يتهاون به الإنسان، ويقول: أنا غير مشرك وهو لا يدري؛ =

وفيه مسائل

- الأولى: سعة فضل الله.
- الثانية: كثرة ثواب التوحيد عند الله.
- الثالثة: تكفيره مع ذلك للذنوب.
- الرابعة: تفسير الآية (٨٢) التي في سورة الأنعام.
- الخامسة: تأمل الخمس اللواتي في حديث عبادة.
- السادسة: أنك إذا جمعت بينه وبين حديث عتبان وما بعده، تبين لك معنى قول: «لا إله إلا الله»، وتبين لك خطأ المغرورين.
- السابعة: التنبيه للشرط الذي في حديث عتبان^[١].
- الثامنة: كون الأنبياء يحتاجون للتنبيه على فضل لا إله إلا الله.
- التاسعة: التنبيه لرجحانها بجميع المخلوقات، مع أن كثيراً ممن يقولها يخف ميزانه.

= فحب المال مثلاً بحيث يلهي عن طاعة الله من الإشراك، قال النبي ﷺ: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميعة...» الحديث.

مناسبة الحديث للترجمة:

أن في هذا الحديث فضل التوحيد، وأنه سبب لتكفير الذنوب؛ فهو مطابق لقوله في الترجمة: (وما يكفر من الذنوب).

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - فضل التوحيد وكثرة ثوابه.
 - ٢ - سعة فضل الله وجوده ورحمته وعفوه.
 - ٣ - الرد على الخوارج الذين يكفرون مرتكب الكبيرة التي هي دون الشرك.
 - ٤ - إثبات الكلام لله ﷻ على ما يليق بجلاله.
 - ٥ - إثبات البعث والحساب والجزاء.
- [١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الشرط (يبتغي بذلك وجه الله).

- العاشرة: النص على أن الأرضين سبع كالسموات^[١].
- الحادية عشرة: أن لهنَّ عَمَّاراً^[٢].
- الثانية عشرة: إثبات الصفات، خلافاً للأشعرية^[٣].
- الثالثة عشرة: أنك إذا عرفت حديث أنس، عرفت أن قوله في حديث عتبان: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» أنه ترك الشرك، ليس قولها باللسان^[٤].

[١] قال ابن عثيمين: لم يرد في القرآن تصريح بذلك، بل ورد صريحاً أن السماوات سبع بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ﴾ [المؤمنون: ٨٦] لكن بالنسبة للأرضين لم يرد إلا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] فالمثلية بالكيفية غير مرادة لظهور الفرق بين السماء والأرض في الهيئة، والكيفية، والارتفاع، والحسن، فبقيت المثلية في العدد.

أما السُّنَّة، فهي صريحة جداً بأنها سبع، مثل قوله ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ، طَوْقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»، وقد اختلف في قوله ﷺ: «مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»؛ كيف تكون سبعا؟ فقليل: المراد: القارات السبع، وهذا ليس بصحيح؛ لأن هذا يمتنع بالنسبة لقوله: «طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»، وقيل: المراد المجموعة الشمسية، لكن ظاهر النصوص أنها طباق كالسماوات، وليس لنا أن نقول إلا ما جاء في الكتاب والسُّنَّة عن هذه الأرضين؛ لأننا لا نعرفها.

[٢] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: أي: السموات وأما الأرضين السبع فليس في الحديث دلالة على أن لهذه الطبقات سكان.

[٣] قال ابن عثيمين: وفي بعض النسخ خلافاً للمعطلة، وهذه أحسن؛ لأنها أعم، حيث تشمل الأشعرية والمعتزلة والجهمية وغيرهم، ففيه إثبات الوجه لله سبحانه بقوله: (يبتغي بذلك وجه الله)، وإثبات الكلام بقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا﴾ [النساء: ١٧١]، وإثبات القول في قوله: (قل لا إله إلا الله).

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: يريد بذلك ما جاء في حديث عتبان (وجه الله) وأيضاً ما ورد في قصة موسى إثبات علو الله.

[٤] قال ابن عثيمين: وفي بعض النسخ: «إذا ترك الشرك»؛ أي: أن قوله: «حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك (يعني: ترك الشرك)». وليست مجرد قولها باللسان؛ لأن من ابتغى وجه الله في هذا القول لا يمكن أن يشرك أبداً.

• الرابعة عشرة: تأمل الجمع بين كون عيسى ومحمد عبدي الله ورسوله^[١].

• الخامسة عشرة: معرفة اختصاص عيسى بكونه كلمة الله^[٢].

• السادسة عشرة: معرفة كونه روحاً منه^[٣].

• السابعة عشرة: معرفة فضل الإيمان بالجنة والنار.

• الثامنة عشرة: معرفة قوله: «على ما كان من العمل».

• التاسعة عشرة: معرفة أن الميزان له كفتان.

• العشرون: معرفة ذكر الوجه^[٤].



[١] قال ابن عثيمين: وتأمل الجمع من وجهين:

الأول: أنه جمع لكل منهما بين العبودية والرسالة.

الثاني: أنه جمع بين الرجلين، فتبين أن عيسى مثل محمد، وأنه عبد ورسول، وليس ربّاً ولا ابناً للرب - سبحانه - وقول المؤلف: «تأمل»؛ لأن هذا يحتاج إلى تأمل..

[٢] قال ابن عثيمين؛ أي: أن عيسى انفرد عن محمد في أصل الخلقة، فقد

كان بكلمة، أما محمد ﷺ فقد خلق من ماء أبيه.

[٣] قال ابن عثيمين؛ أي: أن عيسى روح من الله، و«من» هنا بيانية أو

للابتداء، وليست للتبعيض؛ أي: روح جاءت من قبل الله وليست بعضاً من الله، بل هي من جملة الأرواح المخلوقة.

[٤] قال ابن عثيمين: يعني: وجه الله تعالى، وهو صفة من صفاته الخبرية

الذاتية التي مسمّاها بالنسبة لنا أبعاد وأجزاء؛ لأن من صفات الله تعالى ما هو معنى محض، ومنه ما مسماه بالنسبة لنا أبعاد وأجزاء، ولا نقول بالنسبة لله تعالى أبعاد؛ لأننا نتحاشى كلمة التبعض في جانب الله تعالى.



باب



من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله؛ أي: ولا عذاب. وتحقيق التوحيد: هو معرفته، والاطلاع على حقيقته، والقيام بها علماً وعملاً، وحقيقة ذلك هو انجذاب الروح إلى الله محبة وخوفاً، وإنابة وتوكلاً، ودعاء وإخلاصاً وإجلالاً وهيبه، وتعظيماً وعبادة وبالجمله فلا يكون في قلبه شيء لغير الله، ولا إرادة لما حرم الله، ولا كراهة لما أمر الله. وذلك هو حقيقة لا إله إلا الله، فإن الإله هو المألوه المعبود.

وما أحسن ما قال ابن القيم:

فلِوَاحِدٍ كُنْ وَاحِداً فِي وَاحِدٍ أعني سبيل الحق والإيمان
وذلك هو حقيقة الشهادتين، فمن قام بهما على هذا الوجه فهو من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: تحقيقه تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والمعاصي.

○ وقال أيضاً في «قرة عيون الموحدين»: أي: ولا عذاب، وتحقيقه تصفيته وتخليصه من شوائب الشرك والبدع والإصرار على الذنوب، فمن كان كذلك فقد حقق توحيده، وتحقيق التوحيد عزيز في الأمة لا يوجد إلا في أهل الإيمان الخالص الذين أخلصهم الله واصطفاهم من خلقه، كما قال تعالى في يوسف عليه السلام: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُتَّخِضِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] وفي قراءة: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ وهم في صدر الأمة كثيرون وفي آخرها هم الغرباء وقد قلوا، وهم الأعظمون قدراً عند الله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وتحقيقه من وجهين: واجب ومندوب، فالواجب تخليصه وتصفيته عن شوائب الشرك والبدع والمعاصي. فالشرك ينافيه بالكلية، والبدع تنافي كماله الواجب، والمعاصي تقدح فيه وتنقص ثوابه، فلا يكون =

= العبد محققاً للتوحيد حتى يسلم من الشرك بنوعيه، ويسلم من البدع والمعاصي، والمندوب تحقيق المقرين، تركوا ما لا بأس به حذراً مما به بأس، وحقيقته هو انجذاب الروح إلى الله، فلا يكون في قلبه شيء لغيره، فإذا حصل تحقيقه بما ذكر، فقد حصل الأمن التام، والاهتداء التام.

○ قال الشيخ ابن سعدي:

فإن تحقيق التوحيد تهذيبه وتصفيته من الشرك الأكبر والأصغر، ومن البدع القولية الاعتقادية، والبدع الفعلية العملية، ومن المعاصي، وذلك بكمال الإخلاص لله في الأقوال والأفعال والإرادات، وبالسلامة من الشرك الأكبر المناقض لأصل التوحيد، ومن الشرك الأصغر المنافي لكماله، وبالسلامة من البدع والمعاصي التي تذكر التوحيد، وتمنع كماله وتوقه عن حصول آثاره.

فمن حقق توحيده بأن امتلأ قلبه من الإيمان والتوحيد والإخلاص، وصدقته الأعمال بأن انقادت لأوامر الله طائعة منيية مخبئة إلى الله ولم يجرح ذلك بالإصرار على شيء من المعاصي، فهذا الذي يدخل الجنة بغير حساب، ويكون من السابقين إلى دخولها وإلى تبوء المنازل منها.

ومن أخص ما يدخل في تحقيقه: كمال القنوت لله وقوة التوكل على الله بحيث لا يلتف القلب إلى المخلوقين في شأن من شؤونه، ولا يستشرف إليهم بقلبه، ولا يسألهم بلسان مقالته أو حاله، بل يكون ظاهره وباطنه، وأقواله وأفعاله، ووجهه وبغضه، وجميع أحواله كلها مقصوداً بها وجه الله، متبعاً فيها رسول الله.

والناس في هذا المقام العظيم درجات: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٌ مِمَّا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٩] وليس تحقيق التوحيد بالتمني ولا بالدعوى الخالية من الحقائق، ولا بالحلى العاطلة، وإنما ذلك بما وقر في القلوب من عقائد الإيمان وحقائق الإحسان وصدقته الأخلاق الجميلة، والأعمال الصالحة الجليلة.

فمن حقق التوحيد على هذا الوجه حصلت له جميع الفضائل المشار إليها في الباب السابق بأكملها، والله أعلم.

○ قال ابن باز: الشرك الأكبر ينافي التوحيد بالكلية والشرك الأصغر ينافي كمال التوحيد الواجب، والبدعة تقدر في التوحيد وتنقص ثوابه، والمعاصي كذلك تنقص ثوابه فلا يكون توحيده سالماً إلا إذا سلم من الشرك الأكبر والأصغر والبدع والمعاصي، فهذا هو تحقيق التوحيد.

= ○ قال الشيخ ابن عثيمين: وتحقيق التوحيد: تخليصه من الشرك، ولا يكون إلا بأمور ثلاثة:

الأول: العلم؛ فلا يمكن أن تحقق شيئاً قبل أن تعلمه، قال الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

الثاني: الاعتقاد، فإذا علمت ولم تعتقد واستكبرت، لم تحقق التوحيد، قال الله تعالى عن الكافرين: ﴿أَجْعَلِ آلَهُمَ إِلَهًا وَجِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥] فما اعتقدوا انفراد الله بالالوهية.

الثالث: الانقياد، فإذا علمت واعتقدت ولم تنقد، لم تحقق التوحيد، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٢٥] وَيَقُولُونَ إِنَّا لَا نَزِدُّكَ إِلَهًا إِنَّا نَسَاءِمْ تَجْنُونَ ﴿٣٦﴾ [الصافات: ٣٥، ٣٦] فإذا حصل هذا وحقق التوحيد؛ فإن الجنة مضمونة له بغير حساب، ولا يحتاج أن نقول إن شاء الله؛ لأن هذا حكاية حكم ثابت شرعاً، ولهذا جزم المؤلف رحمه الله تعالى بذلك في الترجمة دون أن يقول: إن شاء الله. أما بالنسبة للرجل المعين، فإننا نقول: إن شاء الله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: (من حقق التوحيد) من صفاه وخلصه مما ينافي أصلي التوحيد وهو الشرك الأكبر وما ينافي كماله الواجب وهو الشرك الأصغر والمعاصي والبدع.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: (باب فضل التوحيد)، و(باب من حقق التوحيد) ما الفرق بينهما؟

الفرق: فضل التوحيد في حق الموحّد الذي ليس عنده شرك، ولكن قد يكون عنده بعض المعاصي التي تكفر بالتوحيد.

أما هذا الباب فهو أعلى من الباب الذي قبله: (من حقق التوحيد)؛ يعني: أنه لم يشرك بالله شيئاً، ولم يكن عنده شيء من المعاصي، هذا تحقيق التوحيد، ومن بلغ هذه المرتبة دخل الجنة بلا حساب، أما من كان في المرتبة التي قبلها، وهو الموحّد الذي عنده ذنوب فهذا قد يُعْفَر له، وقد يعذب بالنار، ثم يُخرج منها؛ لأن الموحدين على ثلاث طبقات:

كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [٣٣] جَنَّتُ عَدْنٍ ﴿٣٢﴾ الآية [فاطر: ٣٢، ٣٣].

وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ خَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] ^[١].

= الطبقة الأولى: الذين سلموا من الشرك، وقد لا يسلمون من الذنوب التي هي دون الشرك وهم الظالمون لأنفسهم وهم معرضون للوعيد.

الطبقة الثانية: المقتصدون الذين فعلوا الواجبات وتركوا المحرمات وقد يفعلون بعض المكروهات ويتركون بعض المستحبات وهم الأبرار.

الطبقة الثالثة: التي سَلِمَتْ من الشرك الأكبر والأصغر ومن البدع وتركت المحرمات والمكروهات وبعض المباحات واجتهدت في الطاعات من واجبات ومستحبات وهؤلاء هم السابقون بالخيرات ومن كان بهذه المرتبة دخل الجنة بلا حساب ولا عذاب.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى وصف إبراهيم عليه السلام في هذه الآية بهذه الصفات الجليلة التي هي أعلى درجات تحقيق التوحيد، ترغيباً في إتباعه في التوحيد، وتحقيق العبودية باتباع الأوامر، وترك النواهي، فمن اتبعه في ذلك، فإنه يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب كما يدخلها إبراهيم عليه السلام.

الأولى: أنه ﴿كَانَ أُمَّةً﴾؛ أي: قدوة وإماماً معلماً للخير، وإماماً يقتدى به. روي معناه عن ابن مسعود وما كان كذلك إلا لتكميله مقام الصبر واليقين اللذين بهما تنال الإمامة في الدين كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

الثانية: أنه كان ﴿قَانِتًا لِلَّهِ﴾؛ أي: خاشعاً مطيعاً، دائماً على عبادته وطاعته كما قال شيخ الإسلام: القنوت في اللغة: دوام الطاعة. والمصلي إذا طال قيامه أو ركوعه أو سجوده، فهو قانت في ذلك كله، قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَانِيًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩] فجعله قانتاً في حال السجود والقيام. انتهى.

فوصفه في هاتين الصفتين بتحقيق العبودية في نفسه: أولاً: علماً وعملاً. وثانياً: دعوة وتعليماً واقتداء به، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]. فتضمنت العلم والعمل والاستقامة والدعوة.

الدعوة الثالثة: أنه كان ﴿خَنِيفًا﴾، والحنف الميل؛ أي: مائلاً منحرفاً قصداً =

= عن الشرك، كما قال تعالى حكاية عنه: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩] وقال تعالى: ﴿فَاقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الرؤم: ٣٠].

الرابعة: أنه ما كان من المشركين؛ أي: هو موحد خالص من شوائب الشرك مطلقاً، فنفي عنه الشرك على أبلغ وجوه النفي، بحيث لا ينسب إليه شرك وإن قل، تكديماً لكفار قریش في زعمهم أنهم على ملة إبراهيم عليه السلام.

وقال المصنف في الكلام على هذه الآية: ﴿إِنَّ إِتْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمَّةً﴾، لثلاث يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين. ﴿فَإِنَّا لِلَّهِ﴾، لا للملوك ولا للتجار المترفين ﴿حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٠] لا يميل يميناً ولا شمالاً كفعل العلماء المفتونين ﴿وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ خلافاً لمن كثر سوادهم وزعم أنه من المسلمين. قلت: وهو من أحسن ما قيل في تفسير هذه الآية، لكنه ينبه بالأدنى على الأعلى.

وقوله: (لثلاث يستوحش) تنبيه على بعض معاني الآية، وهو المنفرد وحده في الخير. وقد روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّ إِتْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمَّةً فَإِنَّا لِلَّهِ﴾، كان على الإسلام ولم يكن في زمانه من قومه أحد على الإسلام غيره، فلذلك قال الله: ﴿كَانَتْ أُمَّةً فَإِنَّا لِلَّهِ﴾، ولا تنافي بينه وبين كلام ابن مسعود المتقدم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: ﴿وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ أنه ما كان من المشركين؛ أي: لصحة إخلاصه وكمال صدقه، وبعده عن الشرك ﴿وَأَعْتَزَلَكَ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيحًا﴾ [مريم: ٤٨] فلما أعتزلهم وما يعبدون من دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُمْ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾ [مريم: ٤٨، ٤٩] فهذا هو تحقيق التوحيد وهو البراءة من الشرك وأهله، واعتزالهم والكفر بهم وعداوتهم وبغضهم، فإله المستعان.

○ وقال أيضاً «في فرة عيون الموحدين»: وقوله: ﴿وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فقد فارق المشركين بالقلب واللسان والأركان، وأنكر ما كانوا عليه من الشرك بالله في =

= عبادته، وكسر الأصنام وصبر على ما أصابه في ذات الله، وهذا هو تحقيق التوحيد وهو أساس الدين ورأسه كما قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتَ لِرَبِّ آلَ الْغَالِبِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] وأنت تجد أكثر من يقول: لا إله إلا الله، ويدّعي الإسلام، يفعل الشرك بالله في عبادته بدعوة من لا يضر ولا ينفع من الأموات والغائبين والطواغيت والجن وغيرهم، ويحبهم ويواليهم ويخافهم ويرجوهم، وينكر على من دعا إلى عبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه، ويزعم أن ذلك بدعة وضلالة، ويعادي من عمل به وأحبه وأنكر الشرك وأبغضه، وبعضهم لا يعد التوحيد علماً ولا يلتفت إليه لجهله به وعدم محبته، فالله المستعان.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فارقهم بالقلب واللسان والبدن، وأنكر ما كانوا عليه من الشرك، وما ذاك إلا من أجل تحقيقه التوحيد، بل ضم إلى ذلك البراءة من المشركين، وعاب ما كانوا عليه وكفرهم، كما قال الله عنه: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا يَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦]، فتبرأ من العابد قبل المعبود، وضم إلى ذلك أن اعتزلهم، فلم يكن منهم بأي اعتبار كان.

○ قال ابن باز: وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ أمة: الداعية إلى الخير الصابر على ذلك، وفسر بأنه الذي يستقيم على الحق ويثبت عليه عند فساد الناس، وهذان الأمران مجتمعان في إبراهيم عليه السلام.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ويجب أن نعلم أن ثناء الله على أحد من خلقه لا يقصد منه أن يصل إلينا الثناء فقط، لكن يقصد منه أمران هاما:

الأول: محبة هذا الذي أثنى الله عليه خيراً، كما أن من أثنى الله عليه شراً، فإننا نبغضه ونكرهه.

الثاني: أن نفتدي به في هذه الصفات التي أثنى الله بها عليه؛ لأنها محل الثناء، ولنا من الثناء بقدر ما اقتدينا به فيها، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

وهذه مسألة مهمة؛ لأن الإنسان أحياناً يغيب عن باله الغرض الأول، وهو محبة هذا الذي أثنى الله عليه خيراً، ولكن لا ينبغي أن يغيب؛ لأن الحب في الله، والبغض في الله من أوثق عرى الإيمان.

وأبو إبراهيم مات على الكفر، والصواب الذي نعتقه أن اسمه أزر كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَّرَ اتَّخَذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ٧٤]، وقال تعالى: =

وقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩] ^[١].

= ﴿وَمَا كَانَتْ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]؛ لأنه قال: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَحْمَةً إِنَّهُ كَانَتْ بِي حَقِيْقًا﴾ [مريم: ٤٧]، ﴿فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، وفي سورة إبراهيم قال: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، ولكن فيما بعد تبرأ منه. أما نوح؛ فقال: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨]، وهذا يدل على أن أبوي نوح كانا مؤمنين.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ؛ قوله: ﴿فَأَيْنَا لِلَّهِ خَفِيفًا﴾ [النحل: ١٢٠] وهاتان الصفتان: - القانت، والحنيف - متلازمان؛ لأن القنوت لله معناه: دوام الطاعة لله - جلَّ وعلا - وملازمتها فهو ملازم لطاعة الله - جلَّ وعلا - ولأن «الحنيف» - كما يقول العلماء - هو ذو الحنف وهو الميل عن طريق المشركين، فالحنيف هو المائل عن طريق المشركين المائل عن هدي وسبيل المشركين فصارت عنده ديمومة وقنوت وملازمة للطاعة ويُعد عن سبيل المشركين، ومعلوم أن سبيل المشركين الذي صار إبراهيم عليه السلام حنيفاً؛ أي: مائلاً بعيداً عنه: معلوم أنه يشتمل على الشرك، والبدعة، والمعصية فهذه الثلاث هي أخلاق المشركين: الشرك، والبدعة، والمعصية من غير إنابة ولا استغفار.

وقوله: ﴿وَلَوْ يَكُنْ﴾ [النحل: ١٢٠] كانت في الأصل: يكن، ويجوز في حالة الجزم - بشروط - حذف نون (يكن)؛ كما في الآية السابقة، وكما في قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧] ويجوز إثباتها كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل: ٧٠]. فإثبات النون وحذفها وجهان جائزان في اللغة - بشروطه المعروفة -.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله؛ قوله: (وقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾

﴿٥٩﴾)، مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى وصف المؤمنين السابقين إلى الجنات بصفات، أعظمها الثناء عليهم بأنهم ﴿بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: شيئاً من الشرك في وقت من الأوقات فإن الإيمان النافع مطلقاً لا يوجد إلا بترك الشرك مطلقاً. ولما كان المؤمن قد يعرض له ما يقدر في إيمانه من شرك جلي أو خفي، نفى عنهم ذلك، ومن كان كذلك فقد بلغ من تحقيق التوحيد النهاية، وفاز بأعظم التجارة، ودخل الجنة بلا حساب ولا عذاب.

قال ابن كثير: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿٥٩﴾ أي: لا يعبدون معه غيره، =

* عن حصين بن عبد الرحمن قال: «كنت عند سعيد بن جبير فقال: أيكم رأى الكوكب الذي انقضَّ البارحة؟ فقلت: أنا، ثم قلت: أما إنني لم أكن في صلاة، ولكني لدغت. قال: فما صنعت؟ قلت: ارتقيت، قال: فما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي، قال: وما حدثكم؟ قلت: حدثنا عن بريدة بن الخصيب أنه قال: «لا رقية إلا من عين أو حمة»، فقال: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن حدثنا ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «عرضت عليَّ الأمم، فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد، إذ رفع لي سواد عظيم، فظننت أنهم أمتي، فقبل لي: هذا موسى وقومه،

= بل يوحدونه ويعلمون أنه لا إله إلا الله أحد صمد، لم يتخذ ﴿صَحْبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣] وأنه لا نظير له.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: فترك الشرك يتضمن كمال التوحيد ومعرفته على الحقيقة ومحبه وقبوله والدعوة إليه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُزِيتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أَشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَتَابُ﴾ [الرعد: ٣٦] وتضمنت هذه الآية كمال التوحيد وتحقيقه وبالله التوفيق.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: فالمعاصي بالمعنى الأعم - كما سبق - شرك؛ لأنها صادرة عن هوى مخالف للشرع، وقد قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوًى﴾ [الجاثية: ٢٣].

أما بالنسبة للمعنى الأخص؛ فيقسمها العلماء قسمين:

١ - شرك.

٢ - فسوق.

وقوله: ﴿لَا يَشْرِكُونَ﴾، يراد به الشرك بالمعنى الأعم؛ إذ تحقيق التوحيد لا يكون إلا باجتنب الشرك بالمعنى الأعم، ولكن ليس معنى هذا ألا تقع منهم المعاصي؛ لأن كل ابن آدم خطاء، وليس بمعصوم، ولكن إذا عصوا؛ فإنهم يتوبون ولا يستمرون عليها؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجَسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

فنظرت فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك، ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب»، ثم نهض فدخل منزله، فخاض الناس في أولئك؛ فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام فلم يشركوا بالله شيئاً، وذكروا أشياء، فخرج عليهم رسول الله ﷺ فأخبروه، فقال: «هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ، ولا يَكْتُون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون». فقام عكاشة بن محصن فقال: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «أنت منهم». ثم قام رجل آخر فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: «سبقك بها عكاشة»^[١].

[١] أخرجه البخاري (٣٤١٠)، ومسلم (٢٢٠)، واللفظ لمسلم من طريق هشيم عن حصين به.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا أورد المصنف هذا الحديث غير معزو، وقد رواه البخاري مختصراً ومطولاً، ومسلم واللفظ له، والترمذي، والنسائي.

قوله: (عن حصين بن عبد الرحمن)، هو: السلمي أبو الهذيل الكوفي ثقة، تغير حفظه في الآخر، مات سنة ست وثلاثين ومائه، وله ثلاث وتسعون سنة. وسعيد بن جبير هو الإمام الفقيه من جلة أصحاب ابن عباس، روايته عن عائشة، وأبي موسى مرسله، وهو كوفي مولى لبني أسد، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين.

قوله: (انقضَّ) هو بالقاف والضاد المعجمة؛ أي: سقط. والبارحة هي أقرب ليلة مضت. قال أبو العباس ثعلب: يقال قبل الزوال: رأيت الليلة، وبعد الزوال: رأيت البارحة، وهكذا قال غيره، وهي مشتقة من برح: إذا زال.

قوله: (أما إنني لم أكن في صلاة). القائل هو حصين، خاف أن يظن الحاضرون أنه ما رأى النجم إلا لأنه يصلي، فأراد أن ينفي عن نفسه إيهام العبادة، وأنه يصلي مع أنه لم يكن فعل ذلك، وهذا يدل على فضل السلف الصالح وحرصهم على الإخلاص، وشدة ابتعادهم عن الرياء بخلاف من يقول: فعلت وفعلت ليوهم الأغمار أنه من الأولياء، وربما علق السبحة في عنقه، أو أخذها في يده يمشي بها =

= بين الناس إعلماً للناس أنه يسبح عدد ما فيها من الخرز. وقد قال الإمام محمد بن وضاح: حدثنا أسد عن جرير بن حازم عن الصلت بن بهرام قال: مر ابن مسعود بامرأة معها تسبيح تسبح به فقطعه وألقاها، ثم مر برجل يسبح بحصى فضربه برجله ثم قال: لقد جئتم ببدعة ظلماً، أو: لقد غلبتم أصحاب محمد ﷺ علماً؟! قوله: (ولكنني لدغْتُ). هو بضم أوله وكسر ثانيه مبني لما لم يسم فاعله؛ أي: لدغته عقرب أو نحوها.

قوله: (قلت: ارتقيت)، لفظ مسلم: استرقيت؛ أي: طلبت من يرقيني.
قوله: (فما حملك على ذلك؟)، فيه طلب الحجة على صحة المذهب.
قوله: (حديث حدثناه الشعبي)؛ أي: حملني عليه حديث حدثناه الشعبي، واسمه عامر بن شراحيل الهمداني - بسكون الميم - الشعبي، ولد في خلافة عمر وهو من ثقات التابعين وحفاظهم وفقهائهم، مات سنة ثلاثة ومائة.
قوله: (عن بريدة) - بضم أوله وفتح ثانيه - تصغير بردة - بن الحصيب - بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين - ابن عبد الله بن الحارث الأسلمي، صحابي شهير. مات سنة ثلاث وستين. قاله ابن سعد.
قوله: (لا رقية إلا من عين أو حمة). هكذا روي هنا موقوفاً، وقد رواه أحمد وابن ماجه عنه مرفوعاً، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي عن عمران بن حصين به مرفوعاً. قال الهيثمي: رجال أحمد ثقات.
والعين: هي إصابة العائن غيره بعينه، والحمة - بضم المهملة وتخفيف الميم - سم العقرب وشبهها.

قال الخطابي: ومعنى الحديث: «لا رقية أشفى أو أولى من رقية العين والحمة»، وقد رقى النبي ﷺ ورفي.

قلت: وسيأتي ما يتعلق بالرقى إن شاء الله تعالى.

قوله: (قد أحسن من انتهى إلى ما سمع)؛ أي: من أخذ بما بلغه من العلم وعمل به فقد أحسن؛ لأنه أدى ما وجب وعمل بما بلغه من العلم، بخلاف من يعمل بجهل أو لا يعمل بما يعلم فإنه مسيء آثم وفيه فضيلة علم السلف وحسن أدبهم وهديتهم وتلطفهم في تبليغ العلم، وإرشادهم من أخذ بشيء - إن كان مشروعاً - إلى ما هو أفضل منه، وأن من عمل بما بلغه عن الله وعن رسوله فقد أحسن، ولا يتوقف العمل به على معرفة كلام أهل المذاهب أو غيرهم.

= قوله: (ولكن حدثنا ابن عباس) هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم النبي ﷺ دعا له النبي ﷺ فقال: «اللَّهُمَّ فقهه في الدين وعلمه التأويل» فكان كذلك.

قال عمر: «لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عشره منا أحد»؛ أي: ما بلغ عشره في العلم، مات بالطائف سنة ثمان وستين.

قال المصنف: فيه عمق علم السلف، لقوله: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن كذا وكذا، فعلم أن الحديث الأول لا يخالف الثاني.

قوله: (عرضت عليّ الأمم). وفي رواية الترمذي والنسائي من رواية عُبَيْر بن القاسم، عن حصين بن عبد الرحمن؛ أن ذلك كان ليلة الإسراء ولفظه: لما أسري بالنبي ﷺ جعل يمر بالنبي ومعه الواحد.

قال الحافظ: فإن كان ذلك محفوظاً، كانت فيه قوة لمن ذهب إلى تعدد الإسراء، وأنه وقع بالمدينة أيضاً غير الذي وقع بمكة، كذا قال، وليس بظاهر، بل قد يكون رأى ذلك ليلة الإسراء ولم يحدث به إلا في المدينة. وليس في الحديث ما يدل على أنه حدث به قريباً من العرض عليه.

قوله: (فرايت النبي ومعه الرهط): هو الجماعة دون العشرة، قاله النووي.
قوله: (والنبي ومعه الرجل والرجلان والنبي وليس معه أحد). فيه أن الأنبياء متفاوتون في عدد أتباعهم، وأن بعضهم لا يتبعه أحد، وفيه الرد على من احتج بالأكثر، وزعم أن الحق محصور فيهم، وليس كذلك، بل الواجب اتباع الكتاب والسنة مع من كان وأين كان.

قوله: (إذ رفع لي سواد عظيم). السواد: ضد البياض، والمراد هنا: الشخص الذي يرى من بعيد؛ أي: رفع لي أشخاص كثيرة.

قوله: (فظننت أنهم أمتي). استشكل الإسماعيلي كونه ﷺ لم يعرف أمته حتى ظن أنهم أمة موسى ﷺ؛ وقد ثبت حديث أبي هريرة: «كيف تعرف من لم تر من أمتك؟ فقال: إنهم غر محجلون من أثر الوضوء».

وأجاب بأن الأشخاص التي رآها في الأفق لا يدرك منها إلا الكثرة من غير تمييز لأعيانهم. وأما ما في حديث أبي هريرة فمحمول على ما إذا قربوا منه، ذكره الحافظ.

قوله: (فقليل لي: هذا موسى وقومه)؛ أي: موسى بن عمران، كلهم الرحمن، وقومه: الذين اتبعوه وفيه فضيلة موسى وقومه.

قوله: (فنظرت فإذا سواد عظيم). لفظ مسلم - بعد قوله: «هذا موسى وقومه -، ولكن انظر إلى الأفق فنظرت، فإذا سواد عظيم، فقبل لي: انظر إلى الأفق الآخر، فنظرت فإذا سواد عظيم فقبل لي: هذه أمتك».

قوله: (ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب)؛ أي: لتحقيقهم التوحيد.

قال الحافظ: المراد بالمعية المعنوية، فإن السبعين ألفاً المذكورين من جملة أمته، لكن لم يكونوا في الذين عرضوا إذ ذاك، فأريد الزيادة في تكثير أمته بإضافة السبعين ألفاً إليهم.

قلت: وما قاله ليس بظاهر فإن في رواية ابن فضيل: «ويدخل الجنة من هؤلاء من أمتك سبعون ألفاً». وقد ورد في حديث أبي هريرة في «الصحيحين» وصف السبعين ألفاً بأنهم تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر وفيهما عنه مرفوعاً: «أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر، والذين على آثارهم كأحسن كوكب دري في السماء إضاءة». وجاء في أحاديث آخر أن مع السبعين ألفاً زيادة عليهم، فروى أحمد والبيهقي في البعث حديث أبي هريرة في السبعين ألفاً فذكره وزاد. قال: «فاستزدت ربي فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً». قال الحافظ: وسنده جيد.

وفي الباب عن أبي أيوب عند الطبراني، وعن حذيفة عند أحمد، وعن أنس عند البزار، وعن ثوبان عند [ابن] أبي عاصم قال: فهذه طرق يقوي بعضها بعضاً. قال: وجاء في أحاديث آخر أكثر من ذلك، فأخرج الترمذي وحسنه، والطبراني وابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي أمامة رفعه: «وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً مع كل ألف سبعين كذا ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب، وثلاث حثيات من حثيات ربي».

وروى أحمد وأبو يعلى من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب، وجوهم كالقمر ليلة البدر، قلوبهم على قلب رجل واحد، فاستزدت ربي ﷻ فزادني مع كل واحد سبعين ألفاً». قال الحافظ: وفي سنده راويان: أحدهما: ضعيف الحفاظ، والآخر: لم يسم.

قلت: وفيه أن كل أمة تحشر مع نبيها.

قوله: (ثم نهض)؛ أي: قام.

= قوله: (فخاض الناس في أولئك). قال النووي هو بالخاء والضاد المعجمتين؛ أي: تكلموا وتناظروا.

قال: وفي هذا إباحة المناظرة في العلم والمباحثة في نصوص الشرع على جهة الاستفادة وإظهار الحق.

قوله: (فقال: هم الذين لا يسترقون). هكذا ثبت في «الصحيحين» وفي رواية مسلم التي ساقها المصنف هنا زيادة: «ولا يرقون»، وكأن المصنف اختصرها - كغيرها - لما قيل: إنها معلولة.

قال شيخ الإسلام: هذه الزيادة وهم من الراوي، لم يقل النبي ﷺ: لا يرقون؛ لأن الراقي محسن إلى أخيه. وقد قال ﷺ - وقد سئل عن الرقي - قال: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه» وقال: «لا بأس بالرقي ما لم تكن شركاً». قال: وأيضاً فقد «رقي جبريل النبي ﷺ»، «ورقي النبي ﷺ أصحابه».

قال: والفرق بين الراقي والمسترقي في أن المسترقي سائل مستعط ملتفت إلى غير الله بقلبه، والراقي محسن. قال: وإنما المراد وصف السبعين ألفاً بتمام التوكل فلا يسألون غيرهم أن يرقيه ولا يكويهم ولا يتطيرون. وكذا قال ابن القيم؛ ولكن اعترضه بعضهم بأن قال: تغليب الراوي مع إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه.

والمعنى الذي حملة على التغليب موجود في المرقى؛ لأنه اعتل بأن الذي لا يطلب من غيره أن يرقيه تام التوكل، فكذا يقال: والذي يفعل به غيره ذلك ينبغي أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل، وليس في وقوع ذلك من جبريل ﷺ دلالة على المدعى، ولا في فعل النبي ﷺ له أيضاً دلالة؛ لأنه في مقام التشريع، وتبيين الأحكام كذا قال هذا القائل وهو خطأ من وجوه:

الأول: أن هذه الزيادة لا يمكن تصحيحها إلا بحملها على وجوه لا يصح حملها عليها كقول بعضهم: المراد لا يرقون بما كان شركاً أو احتمله فإنه ليس في الحديث ما يدل على هذا أصلاً. وأيضاً فعلى هذا لا يكون للسبعين مزية على غيره؛ فإن جملة المؤمنين لا يرقون بما كان شركاً.

الثاني: قوله: «فكذا يقال...» إلخ لا يصح هذا القياس، فإنه من أفسد القياس وكيف يقاس من سأل وطلب على من لم يسأل؟! مع أنه قياس مع وجود الفارق الشرعي، فهو فاسد الاعتبار؛ لأنه تسوية بين ما فرق الشارع بينهما بقوله: «من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل». رواه أحمد والترمذي وصححه =

= وابن ماجه، وصححه ابن حبان والحاكم أيضاً. وكيف يجعل ترك الإحسان إلى الخلق سبباً للسبق إلى الجنان؟! وهذا بخلاف من رقى أو رقي من غير سؤال، فقد رقى جبريل النبي ﷺ. ولا يجوز أن يقال: إنه عليه الصلاة والسلام لم يكن متوكلاً في تلك الحال.

الثالث: قوله: «ليس في وقوع ذلك من جبريل ﷺ... إلخ، كلام غير صحيح بل هما سيدا المتوكلين، فإذا وقع ذلك منهما، دلّ على أنه لا ينافي التوكل فاعلم ذلك.

قوله: (ولا يكتون)؛ أي: لا يسألون غيرهم أن يكويهم، كما لا يسألون غيرهم أن يرقهم استسلاماً للقضاء وتلذذاً بالبلاء.

أما الكي في نفسه، فجائز كما في «الصحيح» عن جابر بن عبد الله: «أن النبي ﷺ بعث إلى أبي بن كعب طبيباً، فقطع له عرقاً وكواه». وفي «صحيح البخاري» عن أنس: «أنه كوي من ذات الجنب والنبي ﷺ حي».

وروى الترمذي وغيره عن أنس: «أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة». وفي «صحيح البخاري» عن ابن عباس مرفوعاً: «الشفاء في ثلاث: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار. وأنا أنهى عن الكي». وفي لفظ: «وما أحب أن أكتوي».

قال ابن القيم: فقد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع: أحدها: فعله.

والثاني: عدم محبته له.

والثالث: الثناء على من تركه.

والرابع: النهي عنه.

ولا تعارض بينها بحمد الله، فإن فعله له يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه. وأما الثناء على تاركه، فيدل على أن تركه أولى وأفضل، وأما النهي عنه، فعلى سبيل الاختيار والكراهية.

قوله: (ولا يتطيرون)؛ أي: لا يتشاءمون بالطيور ونحوها، وسيأتي بيان الطيرة وما يتعلق بها في بابها إن شاء الله تعالى.

قوله: (وعلى ربهم يتوكلون). ذكر الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الأفعال وهو التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه الذي هو =

= خلاصة التفريد، ونهاية تحقيق التوحيد الذي يثمر كل مقام شريف من المحبة والخوف والرجاء، والرضى به رباً وإلهاً، والرضى بقضائه، بل ربما أوصل العبد إلى التلذذ بالبلاء، وعده من النعماء، فسبحان من يتفضل على من يشاء بما يشاء، ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الأنفال: ٢٩].

واعلم أن الحديث لا يدل على أنهم لا يباشرون الأسباب أصلاً كما يظنه الجهلة، فإن مباشرة الأسباب في الجملة أمر فطري ضروري لا انفكاك لأحد عنه حتى الحيوان البهيم، بل نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب كما قال تعالى: ﴿وَنَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]؛ أي: كافيه، إنما المراد: أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها توكلأ على الله؛ كالاسترقاء والاكْتِواء فتركهم له ليس لكونه سبباً لكن لكونه سبباً مكروهاً، لا سيما والمريض - يتشبث بما يظنه سبباً لشفائه - بخيط العنكبوت أما نفس مباشرة الأسباب، والتداوي على وجه لا كراهية فيه، فغير قاذح في التوكل، فلا يكون تركه مشروعاً كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء» وعن أسامة بن شريك قال: «كنت عند النبي ﷺ وجاءت الأعراب، فقالوا: يا رسول الله! أنتداوي؟ فقال: نعم يا عباد الله تداؤوا، فإن الله ﷻ لم يضع داءً إلا وضع له شفاء، غير داء واحد. قالوا: ما هو؟ قال: الهرم» رواه أحمد.

قال ابن القيم: فقد تضمنت هذه الأحاديث إثبات الأسباب والمسببات، وإبطال قول من أنكرها والأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل، كما لا ينافية دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها، بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدراً وشرعاً، وأن تعطيلها يقدر بمباشرة في نفس التوكل، كما يقدر في الأمر والحكمة، ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى من التوكل، فإن تركها عجز ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياء، ودفع ما يضره في دينه ودنياء. ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للأمر والحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلأ ولا توكله عجزاً.

وقد اختلف العلماء في التداوي، هل هو مباح وتركه أفضل، أو مستحب أو واجب؟ فالمشهور عن أحمد الأول لهذا الحديث وما في معناه.

ولكن على ما تقدم لا يتم الاستدلال به على ذلك، والمشهور عند الشافعي =

= الثاني، حتى ذكر النووي في «شرح مسلم» أنه مذهبهم ومذهب جمهور السلف وعامة الخلف. واختاره الوزير أبو المظفر.

قال: ومذهب أبو حنيفة أنه مؤكد حتى يداني به الوجوب قال: ومذهب مالك أنه يستوي فعله وتركه فإنه قال: لا بأس بالتداوي ولا بأس بتركه.

وقال شيخ الإسلام: ليس بواجب عند جماهير الأئمة، إنما أوجبه طائفة قليلة من أصحاب الشافعي وأحمد.

قوله: (فقام إليه عكاشة بن محصن). بضم العين وتشديد الكاف ويجوز تخفيفها. ومحصن بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين - ابن حرثان - بضم المهملة وسكون الراء وبعدها مثثة - الأسدي من بني أسد بن خزيمة ومنه خلفاء بني أمية، كان من السابقين إلى الإسلام، ومن أجمل الرجال - هاجر وشهد بدرأ وقاتل فيها. ومناقبه مشهورة استشهد في قتال أهل الردة مع خالد بن الوليد بيدي طليحة الأسدي سنة اثنتي عشرة ثم أسلم طليحة بعد ذلك.

قوله: (قال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: أنت منهم). في رواية البخاري: فقال: «اللَّهُمَّ اجعله منهم». وكذلك في حديث أبي هريرة عند البخاري مثله. وفي بعض الروايات: «أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال: نعم». قال الحافظ: ويجمع بأنه سأل الدعاء أولاً، فدعا له ثم استفهم هل أجيب؟ فأخبره. وفيه طلب الدعاء من الفاضل.

قوله: (ثم قام إليه رجل آخر). لم نقف على تسميته إلا في طريق واهية ذكرها الخطيب في «المبهمات» من رواية أبي حذيفة إسحاق بن بشر - أحد الضعفاء - من طريقين له عن مجاهد أن رسول الله ﷺ لما انصرف من غزاة بني المصطلق...، فساق قصة طويلة فيها ذلك. قال الحافظ: وهذا مع ضعفه وإرساله يستبعد من جهة جلالة سعد بن عباد، فإن كان محفوظاً، فلعله آخر باسم سيد الخزرج واسم أبيه، فإن في الصحابة كذلك آخر له في «مسند بقي بن مخلد» وفي الصحابة سعد بن عمارة فلعل اسم أبيه تحرف.

قوله: (سبقك بها عكاشة). قال ابن بطال: معنى قوله: (سبقك)؛ أي: إلى إحراز هذه الصفات، وهي التوكل وعدم التطير وما ذكر معه، وعدل - عن قوله: لست منهم، أو لست على أخلاقهم - تلطفاً بأصحابه، وحسن أدب معهم. وقال القرطبي: لم يكن عند الثاني من الأحوال ما كان عند عكاشة، فلذلك لم يجب؛ =

= إذ لو أجابه لجاز أن يطلب ذلك كل من كان حاضراً فيتسلسل الأمر، فسد الباب بقوله ذلك، وهذا أولى من قول من قال: كان منافقاً لوجهين:
أحدهما: أن الأصل في الصحابة عدم النفاق فلا يثبت ما يخالف ذلك إلا بنقل صحيح.

والثاني: أنه قل أن يصدر مثل هذا السؤال إلا عن قصد صحيح، ويقين بتصديق الرسول ﷺ. وكيف يصدر ذلك من منافق؟!
قلت: هذا أولى ما قيل في تأويله، وإليه مال شيخ الإسلام. قال المصنف:
وفيه استعمال المعارض وحسن خلقه ﷺ.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: قوله: «قلت: حديث حدثناه الشعبي» بالرفع فاعل بفعل محذوف؛ أي: حملني على الاسترقاء حديث... إلخ.
ويندفع شر (العائن) بأسباب منها: التعوذ بالله من شره، والصبر عليه، وفراغ القلب من الاشتغال به، والإحسان إليه مهما أمكن، والصدقة وتقوى الله والتوكل عليه، والإقبال إليه، ومعرفة أن الأسباب كلها بيده سبحانه.
○ قال ابن باز: قوله: (عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ) عرضها عليه في ليلة الإسراء على الصحيح.

قوله: (ولا يسترقون) ترك الاسترقاء أفضل لما فيه من الاستغناء عن الناس إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك فلا بأس.

قوله: (ولا يكتون) الكي تركه أفضل لهذا الحديث؛ لأنه نوع من التعذيب فإذا تيسر الدواء بغير الكي فهو أولى فإن دعت الحاجة إليه فلا كراهة لقوله ﷺ: «الشفأ في ثلاثة: شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وأنا أنهى أمتي عن الكي» رواه البخاري، وهذا نهى تنزيه ففعله جائز عند الحاجة إليه وتركه أفضل عند الاستغناء عنه فإن دعت الحاجة إليه فلا كراهة. والنفث في الماء لا بأس به ثبت عن النبي ﷺ أنه نفث في الماء، ويقرأ ما تيسر من الآيات.

قال في الفتاوى (٥٢/١): ولا حرج في القراءة في الماء والزيت في علاج المريض والمسحور والمجنون، ولكن القراءة على المريض بالنفث عليه أولى وأفضل وأكمل، وقد خرج أبو داود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد حسن أن النبي ﷺ قرأ لثابت بن قيس بن شماس في ماء وصبه عليه وقد قال النبي ﷺ: «لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً» وهذا الحديث الصحيح يعم الرقية للمريض على نفسه وفي الماء والزيت ونحوهما. =

○ قال ابن عثيمين؛ قوله: (أما إنني لم أكن في صلاة): أما: أداة استفتاح، وقيل: إنها بمعنى حقاً، وعلى هذا، فتفتح همزة «إن»، فيقال: أما أني لم أكن في صلاة؛ أي: حقاً أني لم أكن في صلاة.

ويستعمل للعين طريقة أخرى غير الرقية، وهو الاستغسال، وهي أن يؤتى بالعائن، ويطلب منه أن يتوضأ، ثم يؤخذ ما تنثر من الماء من أعضائه، ويصب على المصاب، ويشرب منه، ويرأ بإذن الله. وهناك طريقة أخرى، ولا مانع منها أيضاً، وهي أن يؤخذ شيء من شعاره؛ أي: ما يلي جسمه من الثياب، كالثوب، والطاقيّة، والسروال، وغيرها، أو التراب إذا مشى عليه وهو رطب، ويصب على ذلك ماء يرش به المصاب أو يشربه، وهو مجرب.

وأما العائن، فينبغي إذا رأى ما يعجبه أن يبرّك عليه، لقول النبي ﷺ لعامر بن ربيعة لما عان سهل بن حنيف: «هلا برّكت عليه»؛ أي: قلت: بارك الله عليك.

قوله: (عرضت علي الأمم): العارض لها الله ﷻ، وهذا في المنام فيما يظهر. وانظر: «فتح الباري» (٤٠٧/١١)، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً، «كتاب الرقاق».

قوله: (بغير حساب ولا عذاب)؛ أي: لا يعذبون ولا يحاسبون كرامة لهم، وظاهره أنه لا في قبورهم، ولا بعد قيام الساعة.

قوله: (الذين صحبوا رسول الله): يحتمل أن المراد الصحبة المطلقة، ويؤيده ظاهر اللفظ.

ويحتمل أن المراد الذين صحبوه في هجرته، ويؤيده أنه لو كان المراد الصحبة المطلقة؛ لقالوا: نحن؛ لأن المتكلم هم الصحابة، ويدل على هذا قول الرسول ﷺ لخالد بن الوليد: «لا تسبوا أصحابي» فإن المراد بهم الذين صحبوه في هجرته، لكن يمنع منه أن المهاجرين لا يبلغون سبعين ألفاً.

ويمنع الاحتمال الأول: أن الصحابة أكثر من سبعين ألفاً. ويحتمل أن المراد من كان مع الرسول ﷺ إلى فتح مكة؛ لأنه بعد فتح مكة دخل الناس في دين الله أفواجا. وهذه المسألة تحتاج إلى مراجعة أكثر.

قوله: (لا يسترقون)؛ أي: لا يطلبون من أحد أن يقرأ عليهم؛ لما يلي:

١ - لقوة اعتمادهم على الله.

٢ - لعزة نفوسهم عن التذلل لغير الله.

٣ - ولما في ذلك من التعلق بغير الله.

وهل هذه الأشياء تدل على أن من لم يتصف بها فهو مذموم، أو فاته الكمال؟
الجواب: أن الكمال فاته إلا بالنسبة للتطير؛ فإنه لا يجوز؛ لأنه ضرر وليس له حقيقة أصلاً.

أما بالنسبة لطلب العلاج؛ فالظاهر أنه مثله لأنه عام، وقد يقال: إنه لولا قوله: (ولا يسترقون)؛ لقلت: إنه لا يدخل؛ لأن الاكتواء ضرر محقق: إحراق بالنار، وألم للإنسان، ونفعه مرتجى، لكن كلمة (يسترقون) مشكلة؛ فالرقية ليس فيها ضرر، إن لم تنفع لم تضر، وهنا نقول: الدواء مثلها؛ لأن الدواء إذا لم ينفع لم يضر، وقد يضر أيضاً؛ لأن الإنسان إذا تناول دواء وليس فيه مرض لهذا الدواء فقد يضره.

وهذه المسألة تحتاج إلى بحث، وهل نقول مثلاً: ما تؤكد منفعة إذا لم يكن في الإنسان إذلال لنفسه؛ فهو لا يضر؛ أي: لا يفوت المرء الكمال به، مثل الكسر وقطع العضو مثلاً، أو كما يفعل الناس الآن في الزائدة وغيرها.

ولو قال قائل بالاعتصار على ما في هذا الحديث، وهو أنهم لا يسترقون ولا يكتون ولا يتطيرون، وأن ما عدا ذلك لا يمنع من دخول الجنة بلا حساب ولا عذاب؛ للنصوص الواردة بالأمر بالتداوي والثناء على بعض الأدوية؛ كالعسل؛ والحبة السوداء؛ لكان له وجه.

وإذا طلب منك إنسان أن يرقيك؛ فهل يفوتك كمال إذا لم تمنعه؟ الجواب: لا يفوتك؛ لأن النبي ﷺ لم يمنع عائشة أن ترقيه؛ وهو أكمل الخلق توكلاً على الله وثقة به، ولأن هذا الحديث: (لا يسترقون...) إلخ، إنما كان في طلب هذه الأشياء، ولا يخفى الفرق بين أن تحصل هذه الأشياء بطلب، وبين أن تحصل بغير طلب.

قوله: (فقال: أنت منهم)، وقول الرسول ﷺ هذا هل هو بوحي من الله إقرار، أو وحي إلهامي، أو وحي رسول؟

مثل هذه الأمور يحتمل أنها وحي إلهامي، أو بواسطة الرسول، أو وحي إقرار، بمعنى: أن الرسول يقولها، فإذا أقره الله عليه؛ صارت وحيًا إقرارياً.

لكن رواية البخاري: «اللَّهُمَّ اجعله منهم» تدل على أن الجملة: (أنت منهم) خبر بمعنى الدعاء.

وقوله: (ثم قام رجل آخر، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. قال: سبقك بها =

= (عكاشة) قد اختلف العلماء لماذا قال الرسول ﷺ هذا الكلام؟
 فقيل: إنه كان منافقاً، فأراد الرسول ﷺ ألا يجابهه بما يكره تأليفاً.
 وقيل: خاف أن يفتح الباب فيطلبها من ليس منهم؛ فقال هذه الكلمة التي
 أصبحت مثلاً، وهذا أقرب.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: قال: (عرضت علي الأم...).
 قيل: إنها رؤية منامية، وقيل: إن ذلك كان في ليلة الإسراء.
 فقال: (هم الذين لا يسترقون...) الرقية مباحة للحاجة ولكن الأفضل تركها
 لمن كان يقدر على ذلك.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: «لا رقية إلا من عين أو حمة»؛ أي:
 لا رقية أنفع.

وقوله: (هم الذين لا يسترقون ولا يكتون...). هذا تنبيه على الأدنى،
 والأعلى من باب أولى فهم محافظون على الفرائض ومجتنبون للمحرمات بل ما تركه
 أولى. والاسترقاء والكي والتطير كلها اجتمعت في التعلق إما بأسباب موهومة
 كالتطير أو بأسباب مرجوحة؛ يعني: تركها أفضل.

وروى الإمام أحمد والبيهقي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «فاستزدت
 ربي فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً» هذه بشارة سبعين ألف في واحد وسبعين
 يساوي أربعة ملايين وتسعمائة ألف وسبعون ألف.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله: «لا رقية إلا من عين أو حمة» قال العلماء:
 هذا من باب التأكيد، لا من باب الحصر، فالرقية تنفع من غير العين والحمة أيضاً
 ومن سائر الأمراض، ولكن أنفع ما يُشفى بالرقية هذان المرضان: العين والحمة،
 وإلا فإن الرقية تنفع - أيضاً - من جميع الأمراض - بإذن الله -، فهذا من باب الحصر
 النسبي والتأكيد، كما قال ﷺ: «لا ربا إلا في النسيئة»، مع أن هناك ربا الفضل،
 فمعنى الحديث: «لا ربا إلا في النسيئة»؛ يعني: لا ربا أعظم وأشد من ربا النسيئة،
 فهو أشد من ربا الفضل؛ لأنه ربا الجاهلية، فليس هذا من باب الحصر، وإنما هو
 حصر إضافي.

□ ما يستفاد من الحديث:

١ - فضيلة السلف، وأن ما يرونه من الآيات السماوية لا يعدونه عادة، بل
 يعلمون أنه آية من آيات الله.



وفيه مسائل



- الأولى: معرفة مراتب الناس في التوحيد.
 - الثانية: ما معنى تحقيقه؟
 - الثالثة: ثناؤه سبحانه على إبراهيم بكونه لم يك من المشركين.
 - الرابعة: ثناؤه على سادات الأولياء^[١] بسلامتهم من الشرك.
 - الخامسة: كون ترك الرقية والكي من تحقيق التوحيد^[٢].
 - السادسة: كون الجامع لتلك الخصال هو التوكل.
-
- = ٢ - حرص السلف على الإخلاص وشدة ابتعادهم عن الرياء.
- ٣ - طلب الحجة على صحة المذهب وعناية السلف بالدليل.
- ٤ - مشروعية الوقوف عند الدليل والعمل بالعلم، وأن من عمل بما بلغه فقد أحسن.
- ٥ - تبليغ العلم بتلطف وحكمة.
- ٦ - إباحة الرقية.
- ٧ - إرشاد من أخذ بشيء مشروع إلى ما هو أفضل منه.
- ٨ - فضيلة نبينا محمد ﷺ حيث عُرضت عليه الأمم.
- ٩ - أن الأنبياء متفاوتون في عدد أتباعهم.
- ١٠ - الرد على من احتج بالأكثر، وزعم أن الحق محصور فيهم.
- ١١ - أن الواجب اتباع الحق وإن قلّ أهله.
- ١٢ - فضيلة موسى ﷺ وقومه.
- ١٣ - فضيلة هذه الأمة وأنهم أكثر الأمم اتباعاً لنبيهم ﷺ.
- [١] قال ابن عثيمين: وكلام المؤلف من باب إضافة الصفة إلى موصوفها؛ أي: الأولياء السادات، وليس يريد ﷺ السادات من الأولياء، بل يريد الأولياء الذين هم سادات الخلق.
- [٢] قال ابن عثيمين: فالمراد بقول المؤلف: (الرقية والكي): الاسترقاء والاكتواء.
- قال مقيده: وكذا قال الشيخ عبد الرحمن البراك.

• السابعة: عمق علم الصحابة لمعرفة أنهم لم ينالوا ذلك إلا بعمل.

- الثامنة: حرصهم على الخير.
- التاسعة: فضيلة هذه الأمة بالكمية والكيفية^[١].
- العاشرة: فضيلة أصحاب موسى.
- الحادية عشرة: عرض الأمم عليه، عليه الصلاة والسلام^[٢].
- الثانية عشرة: أن كل أمة تحشر وحدها مع نبيها.
- الثالثة عشرة: قلة من استجاب للأنبياء.
- الرابعة عشرة: أن من لم يجبه أحد يأتي وحده.
- الخامسة عشرة: ثمرة هذا العلم^[٣]، وهو عدم الاغترار بالكثرة، وعدم الزهد في القلة^[٤].

[١] قال ابن عثيمين: أما الكمية؛ فلان النبي ﷺ رأى سواداً عظيماً أعظم من السواد الذي كان مع موسى، وأما الكيفية؛ فلأن معهم هؤلاء الذين لا يسترقون ولا يكتون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون.

[٢] قال ابن عثيمين: عرض الأمم عليه - عليه الصلاة والسلام -؛ وهذا له فائدتان:

الفائدة الأولى: تسلية الرسول عليه الصلاة والسلام، حيث رأى من الأنبياء من ليس معه إلا الرجل والرجلان، ومن الأنبياء من ليس معه أحد؛ فيتسلى بذلك عليه الصلاة والسلام، ويقول: ﴿مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩].

الفائدة الثانية: بيان فضيلته عليه الصلاة والسلام وشرفه، حيث كان أكثرهم أتباعاً وأفضلهم؛ فصار في عرض الأمم عليه هاتان الفائدتان.

[٣] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: العلم هو علمنا بقلة أتباع الأنبياء وكثرة الهالكين وثمرته ألا تزهد في الحق لقلة أهله ولا تغتر بالباطل لكثرة أهله.

[٤] قال ابن عثيمين: فكلام المؤلف له وجهان:

الوجه الأول: أن لا تغتر بكثرة الهالكين فتهلك معهم.

الوجه الثاني: أن لا تغتر بكثرة الناجين فيلحقنا الإعجاب بالنفس.

- السادسة عشرة: الرخصة في الرقية من العين والحمة.
- السابعة عشرة: عمق علم السلف لقوله: «قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن كذا وكذا» فعلم أن الحديث الأول لا يخالف الثاني^[١].
- الثامنة عشرة: بُعد السلف عن مدح الإنسان بما ليس فيه.
- التاسعة عشرة: قوله: «أنت منهم» عَلمٌ من أعلام النبوة^[٢].
- العشرون: فضيلة عكاشة.
- الحادية والعشرون: استعمال المعارض.
- الثانية والعشرون: حسن خُلُقهِ ﷺ^[٣].

= وعدم الزهد في القلة؛ أي: أن لا نزهد بالقلة؛ فقد تكون القلة خيراً من الكثرة.
[١] قال ابن عثيمين: فالإنسان إذا أتاه من يرقيه ولم يمنعه؛ فإنه لا ينافي قوله: (ولا يسترقون)؛ لأن هناك ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: أن يطلب من يرقيه، وهذا قد فاته الكمال.
المرتبة الثانية: أن لا يمنع من يرقيه، وهذا لم يفته الكمال؛ لأنه لم يسترق ولم يطلب.

المرتبة الثالثة: أن يمنع من يرقيه، وهذا خلاف السُّنة؛ فإن النبي ﷺ لم يمنع عائشة أن ترقيه، وكذلك الصحابة لم يمنعو أحداً أن يرقيه؛ لأن هذا لا يؤثر في التوكل.

[٢] قال ابن عثيمين: قوله: (أنت منهم) علم من أعلام النبوة؛ يعني: دليلاً على نبوة الرسول ﷺ، وكيف ذلك؟ لأن عكاشة بن محصن رضي الله عنه بقي محروساً من الكفر حتى مات على الإسلام، فيكون في هذا علم؛ يعني: دليلاً من دلائل نبوة الرسول ﷺ هذا إذا قلنا: إن الجملة خبرية وليست جملة دعائية. فإن قلنا: إنها جملة دعائية؛ فقد نقول أيضاً: فيه علم من أعلام النبوة، وهو أن الله استجاب دعوة الرسول ﷺ لكن استجابة الدعوة ليست من خصائص الأنبياء؛ فقد تجاب دعوة من ليس بنبي، وحيث لا يمكن أن تكون علماً من أعلام النبوة، إلا حيث جعلنا الجملة خبرية محضة.

[٣] قال ابن عثيمين: وذلك لأنه رد هذا الرجل، وسد الباب على وجه ليس فيه غضاظة على أحد ولا كراهة.



باب



الخوف من الشرك^[١]

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: مأخوذ من كونه لم يقل للثاني أنت لست منهم بل قال: (سبقك بها عكاشة).

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما كان الشرك أعظم ذنب عُصِيَّ الله به، ولهذا رتب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب سواه، من إباحة دمائه وأهله وأموالهم، وسبي نسائهم وأولادهم، وعدم مغفرته من بين الذنوب إلا بالتوبة منه؛ نبّه المصنف بهذه الترجمة على أنه ينبغي للمؤمن أن يخاف منه ويحذره ويعرف أسبابه ومبادئه وأنواعه لئلا يقع فيه ولهذا قال حذيفة: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن أقع فيه» رواه البخاري، وذلك أن من لم يعرف إلا الخير قد يأتيه الشر ولا يعرف أنه شر فإما أن يقع فيه، وإما أن لا ينكره كما ينكره الذي عرفه، ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية».

قال شيخ الإسلام: وهو كما قال عمر، فإن كمال الإسلام هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتماثل ذلك بالجهاد في سبيل الله، ومن نشأ في المعروف، فلم يعرف غيره، فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر وضرره ما عند مَنْ عِلِمَهُ، ولا يكون عنده من الجهاد لأهله ما عند الخبير بهم؛ ولهذا يوجد في الخبير بالشر وأسبابه إذا كان حسن القصد عنده من الاحتراز عنه والجهاد لهم ما ليس عند غيره، ولهذا كان الصحابة أعظم إيماناً وجهاداً ممن بعدهم لكمال معرفتهم بالخير والشر، وكمال محبتهم للخير وبغضهم للشر لما علموه من حسن حال الإيمان والعمل الصالح، وقُبِحَ حال الكفر والمعاصي.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب الخوف من الشرك) الشرك في توحيد الإلهية =

= والعبادة ينافي التوحيد كل المنافاة وهو نوعان: شرك أكبر جلي، وشرك أصغر خفي. فأما الشرك الأكبر: فهو أن يجعل لله ندّاً يدعو كما يدعو الله أو يخافه أو يرجوه أو يحبه كحب الله، أو يصرف له نوعاً من أنواع العبادة، فهذا الشرك لا يبقى مع صاحبه من التوحيد شيء، وهذا المشرك الذي حرم الله عليه الجنة ومأواه النار. ولا فرق في هذا بين أن يسمي تلك العبادة التي صرفها لغير الله عبادة، أو يسميها توسلاً، أو يسميها بغير ذلك من الأسماء فكل ذلك شرك أكبر؛ لأن العبرة بحقائق الأشياء ومعانيها دون ألفاظها وعباراتها.

وأما الشرك الأصغر: فهو جميع الأقوال والأفعال التي يتوسل بها إلى الشرك؛ كالغلو في المخلوق الذي لا يبلغ رتبة العبادة، وكالحلف بغير الله ويسير الرياء ونحو ذلك.

فإذا كان الشرك ينافي التوحيد ويوجب دخول النار والخلود فيها وحرمان الجنة إذا كان أكبر، ولا تتحقق السعادة إلا بالسلامة منه، كان حقاً على العبد أن يخاف منه أعظم خوف وأن يسعى في الفرار منه ومن طرقه ووسائله وأسبابه، ويسأل الله العافية منه كما فعل ذلك الأنبياء والأصفياء وخيار الخلق.

وعلى العبد أن يجتهد في تنمية الإخلاص في قلبه وتقويته، وذلك بكمال التعلق بالله تالهاً وإنابة وخوفاً ورجاء وطمعاً وقصدًا لمرضاته وثوابه في كل ما يفعله العبد وما يتركه من الأمور الظاهرة والباطنة، فإن الإخلاص بطبيعته يدفع الشرك الأكبر والأصغر، وكل من وقع منه نوع من الشرك فلضعف إخلاصه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: لما ذكر التوحيد وفضله وتحقيقه ناسب أن يذكر الخوف من ضده وهو الشرك، ليحذره المؤمن ويخافه على نفسه.

والشرك قسمان: أكبر وأصغر، وبينهما فرق في الحكم والحد.

فالأكبر: أن يسوي غير الله بالله فيما هو من خصائص الله كالمحبة، وحكمه أنه لا يغفر لصاحبه أبداً إلا بالتوبة، وأنه يحبط جميع الأعمال، وأن صاحبه خالد مخلد في النار.

والأصغر: هو ما أتى في النصوص أنه شرك، ولم يصل إلى حد الشرك الأكبر، وحكمه أنه لا يغفر لصاحبه إلا بالتوبة لعموم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، وأنه يحبط العمل الذي قارنه، ولا يوجب التخليد في النار، ولا ينقل عن الملة، ويدخل تحت الموازنة، إن حصل معه حسنات راجحة على ذنوبه دخل الجنة =

وقول الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]^[١].

= وإلا دخل النار، والشرك الأصغر لا يستحق اسم الكفر على الإطلاق، فهو أخف من الأكبر، وقد يكون أكبر بحسب حال قائله ومقصده.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ظاهر الآية أن الشرك بجميع أنواعه لا يُغفر.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (الخوف من الشرك) شامل للشرك الأكبر والأصغر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب في غاية المناسبة للأبواب السابقة، وهذا من دقة فقهه وفهمه ﷺ، وحسن تأليفه، فإنه لما ذكر في الباب الأول: معرفة حقيقة التوحيد، وذكر في الباب الثاني: فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب، وذكر في الباب الثالث: من حقق التوحيد دخل الجنة بلا حساب ولا عذاب. لما ذكر هذه الأبواب ناسب أن يذكر ضدّ التوحيد وهو الشرك؛ لأنه لا يكفي أن الإنسان يعرف التوحيد ويعمل به، بل لا بد أن يعرف ضده وهو الشرك، خشية أن يقع فيه، ويُفسد عليه توحيده؛ لأن من لا يعرف الشيء يوشك أن يقع فيه والشاعر يقول:

والضد يظهر حسنه الضد وبضدها تتبين الأشياء

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: أخبر تعالى أنه ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ أي: ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ لعبد لقيه وهو مشرك به، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ أي: من الذنوب لمن يشاء من عباده.

قلت: فتبين بهذا أن الشرك أعظم الذنوب؛ لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره؛ أي: إلا بالتوبة منه، وما عداه فهو داخل تحت مشيئة الله إن شاء غفره بلا توبة وإن شاء عذب به. وهذا يوجب للعبد شدة الخوف من هذا الذنب الذي هذا شأنه عند الله، وإنما كان كذلك:

١ - لأنه أقبح القبح وأظلم الظلم إذ مضمونه تنقيص رب العالمين، وصرف خالص حقه لغيره، وعدل غيره به، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ١].

٢ - ولأنه مناقض للمقصود بالخلق والأمر منافٍ له من كل وجه، وذلك غاية المعاندة لرب العالمين، والاستكبار عن طاعته والذل له، والانقياد لأوامره الذي لا =

= صلاح للعالم إلا بذلك. فمتى خلا منه خرب وقامت القيامة، كما قال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله» رواه مسلم.

٣ - ولأن الشرك تشبيهه للمخلوق بالخالق - تعالى وتقدس - في خصائص الإلهية من ملك الضر والنفع، والعطاء والمنع الذي يوجب تعلق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل وأنواع العبادة كلها بالله وحده. فمن علق ذلك لمخلوق فقد شبهه بالخالق، وجعل من لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، فضلاً عن غيره شبيهاً بمن ﴿لَهُ الْخَلْقُ﴾ [الأعراف: ٥٤] كله، ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ [الأنعام: ٧٣] كله ويده الخير كله، ﴿وَالَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣]. فَأَزِمَّةُ الأمور كلها بيديه سبحانه، ومرجعها إليه فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، الذي إذا فتح للناس ﴿رَحْمَةً فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ وَمَا يُمَسِّكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢٢]. فأقبح التشبيه تشبيه العاجز الفقير بالذات القادر الغني بالذات، ومن خصائص الإلهية الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، والتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة والتوكل والتوبة والاستعانة وغاية الحب مع غاية الذل، كل ذلك يجب عقلاً وشرعاً وفطرة أن يكون لله وحده، ويمتنع عقلاً وشرعاً وفطرة أن يكون لغيره، فمن فعل شيئاً من ذلك لغيره، فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له ولا مثل له ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه وأبطله، فلهذه الأمور وغيرها أخبر سبحانه أنه لا يغفره مع أنه ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]، فهذا معنى كلام ابن القيم.

وفي الآية رد على الخوارج المكفرين بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين بأن أصحاب الكبائر يدخلون النار ولا بد، ولا يخرجون منها، وهم أصحاب المنزلة بين المنزلتين. ووجه ذلك أن الله تعالى جعل مغفرة ما دون الشرك معلقة بالمشيئة، ولا يجوز أن يحمل هذا على التائب، فإن التائب لا فرق في حقه بين الشرك وغيره، كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣]، فهنا عموماً وأطلق؛ لأن المراد به التائب، وهناك خص وعلق؛ لأن المراد به ما لم يتب. قاله شيخ الإسلام.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: هذا قول أهل السنة والجماعة لا اختلاف بينهم في ذلك، وهذه الآية من أعظم ما يوجب الخوف من الشرك لأن الله =

= تعالى قطع المغفرة عن المشرك، وأوجب له الخلود في النار وأطلق ولم يقيد، ثم قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ فخصص وقيد فيما دون الشرك، فهذا الذنب الذي هذا شأنه لا يأمن أن يقع فيه، فلا يرجى له معه نجاة إن لم يتب منه قبل الوفاة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾.

لا: نافية، أن يشرك به: فعل مضارع مقرون بأن المصدرية؛ فيحول إلى مصدر تقدره: إن الله لا يغفر الإشراك به، أو لا يغفر إشراكاً به؛ فالشرك لا يغفره الله أبداً؛ لأنه جناية على حق الله الخاص، وهو التوحيد.

أما المعاصي؛ كالزنا والسرقة؛ فقد يكون للإنسان فيها حظ نفس بما نال من شهوة، أما الشرك؛ فهو اعتداء على حق الله تعالى، وليس للإنسان فيه حظ نفس، وليس شهوة يريد الإنسان أن ينال مراده، ولكنه ظلم، ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الشَّارِكُ لِظُلْمٍ عَظِيمٍ﴾ [لقمان: ١٣].

وهل المراد بالشرك هنا الأكبر، أم مطلق الشرك؟ قال بعض العلماء: إنه مطلق يشمل كل شرك ولو أصغر؛ كالحلف بغير الله، فإن الله لا يغفره، أما بالنسبة لكبائر الذنوب؛ كالسرقة، والخمر؛ فإنها تحت المشيئة، فقد يغفرها الله، وشيخ الإسلام ابن تيمية المحقق في هذه المسائل، اختلف كلامه في هذه المسألة؛ فمرة قال: الشرك لا يغفره الله ولو كان أصغر، ومرة قال: الشرك الذي لا يغفره الله هو الشرك الأكبر. وعلى كل حال؛ فيجب الحذر من الشرك مطلقاً؛ لأن العموم يحتمل أن يكون داخلاً فيه الأصغر؛ لأن قوله: (أن يشرك به) أن وما بعدها في تأويل مصدر، تقديره: إشراكاً به؛ فهو نكرة في سياق النفي، فتفيد العموم.

قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ المراد بالدون هنا: ما هو أقل من الشرك، وليس ما سوى الشرك.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ الأظهر أن المراد بالشرك في الآية هو الشرك الأكبر المناقض لأصل التوحيد؛ لأن الشرك إذا أطلق في القرآن وكذلك المشرك إنما يراد به الشرك الأكبر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآيتين:

١ - أن الشرك أعظم الذنوب؛ لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره لمن لم يتب

- = ٢ - أن ما عدا الشرك من الذنوب إذا لم يتب منه داخل تحت المشيئة - إن شاء غفره بلا توبة، وإن شاء عذب به - ففي هذا دليل على خطورة الشرك.
- ٣ - الخوف من الشرك، فإن إبراهيم عليه السلام - وهو إمام الحنفاء والذي كسر الأصنام بيده - خافه على نفسه فكيف بمن دونه.
- ٤ - مشروعية الدعاء لدفع البلاء، وأنه لا غنى للإنسان عن ربه.
- ٥ - مشروعية دعاء الإنسان لنفسه ولذريته.
- ٦ - الرد على الجهال الذين يقولون: لا يقع الشرك في هذه الأمة فأمنوا منه فوقعوا فيه.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقد قال العلماء في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] إن في هذه الآية دليلاً على أن المغفرة لا تكون لمن أشرك شركاً أكبر، أو أشرك شركاً أصغر، فإن الشرك لا يدخل تحت المغفرة، بل يكون بالموازنة، فهو لا يغفر إلا بالتوبة، فمن مات على ذلك غير تائب فهو غير مغفور له ما فعله من الشرك، وقد يغفر الله - تعالى - لغير الشرك كما قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَهُ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فجعلوا الآية دليلاً على أن الشرك الأكبر والأصغر لا يدخل تحت المشيئة.

وجه الاستدلال من الآية: أن (أن) في قوله - تعالى -: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ موصول حرفي، فتؤول مع الفعل الذي بعدها وهو يشرك بمصدر - كما هو معلوم -، والمصدر نكرة وقع في سياق النفي، وإذا وقعت النكرة في سياق النفي عمت، قالوا: فهذا يدل على أن الشرك الذي نفي هنا يعم الأكبر والأصغر، والخفي، فكل أنواع الشرك لا يغفرها الله - جلّ وعلا - وذلك لعظم خطيئة الشرك لأن الله - جلّ وعلا - هو الذي خلق، ورزق، وأعطى، وهو الذي تفضل، فكيف يتوجه القلب عنه إلى غيره؟! لا شك أن هذا ظلم في حق الله - جلّ وعلا - ولذلك لم يغفر. وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وأكثر علماء الدعوة.

وقال آخرون من أهل العلم: إن قوله هنا: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ دال على العموم، لكنه عموم مراد به خصوص الشرك الأكبر، فالمقصود بالشرك في قوله: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ هو: الشرك الأكبر فقط دون غيره، وأما ما دون الشرك الأكبر فإنه يكون داخلاً تحت المشيئة، فيكون بالعموم في الآية مراداً به الخصوص؛ لأنه غالباً ما يرد في القرآن هذا اللفظ: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ ونحو ذلك ويراد به الشرك الأكبر =

وقال الخليل ﷺ: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥] (١).

= دون الأصغر، وهذا في الغالب - كما سبق - فالشرك غالباً ما يطلق في القرآن على الأكبر دون الأصغر، ومن شواهد ذلك، قوله - جلّ وعلا -: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِيْكُمْ إِبْرَاهِيمَ أَتَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] فقوله في الآية: ﴿يُشْرِكْ﴾ هو - أيضاً -: فعل داخل في سياق الشرط، فيكون عاماً، لكن هل يدخل فيه الشرك الأصغر والخفي؟؟ الجواب: أنه لا يدخل بالإجماع؛ لأنه تحريم الجنة، وإدخال النار، والتخليد فيها، إنما هو لأهل الموت على الشرك الأكبر، فدلنا ذلك على أن المراد بقوله: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ أهل الإشراك بالله الشرك الأكبر، فلم يدخل فيه الأصغر، ولم يدخل ما دونه من أنواع الأصغر.

فيكون المفهوم - إذاً - من آيتي سورة النساء كالمفهوم من آية سورة المائدة، ونحوها وهذا كقوله في سورة الحج: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيحٍ﴾ [الحج: ٣١] فهذا ونحوه وارد في الشرك الأكبر. فيكون - على هذا القول - المراد بما نفى هنا في قوله: ﴿لَا يَغْفِرَ أَن﴾ الشرك الأكبر.

ولما كان اختيار إمام الدعوة، كما هو اختيار عدد من المحققين؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم وغيرهما أن العموم هنا شامل لأنواع الشرك: الأكبر، والأصغر، والخفي، كان الاستدلال بهذه الآية صحيحاً؛ لأن الشرك: أنواع، وإذا كان الشرك بأنواعه لا يغفر، فهذا يوجب الخوف منه أعظم الخوف، فإذا كان الشرك الأصغر: كالحلف بغير الله، وتعليق التيمية، والحلقة، والخيط، ونحو ذلك من أنواع الشرك الأصغر، كقولك: ما شاء الله وشئت، ونسبة النعم إلى غير الله، إذا كان ذلك لا يغفر فإنه يوجب أعظم الخوف كالشرك الأكبر.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: (الصنم): ما كان منحوتاً على صورة البشر. والوثن: ما كان منحوتاً على غير ذلك. ذكره الطبري عن مجاهد. والظاهر: أن الصنم ما كان مصوراً على أي صورة، والوثن بخلافه كالحجر والبنية، وإن كان الوثن قد يطلق على الصنم، ذكر معناه غير واحد، ويروى عن بعض السلف ما يدل عليه. وقوله: ﴿وَأَجْنِبْنِي﴾؛ أي: اجعلني ﴿وَبَنِيَّ﴾ في جانب عن عبادة الأصنام، وباعد بيني وبينها.

= قيل : وأراد بذلك بنيه وبناته من صلبه، ولم يذكر البنات لدخولهم تبعاً في البنين، وقد استجاب الله دعاءه وجعل بنيه أنبياء وجنّبهم عبادة الأصنام، وإنما دعا إبراهيم ﷺ بذلك؛ لأن كثيراً من الناس افتتنوا بها، كما قال: ﴿رَبِّ إِنِّهِنَّ أَصْلَنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]. فخاف من ذلك ودعا الله أن يعافيه وبنيه من عبادتها، فإذا كان إبراهيم ﷺ يسأل الله أن يجنبه ويجنب بنيه عبادة الأصنام، فما ظنك بغيره؟ كما قال إبراهيم التيمي: ومن يأمن من البلاء بعد إبراهيم؟! رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم وهذا يوجب للقلب الحي أن يخاف من الشرك، لا كما يقول الجاهل: إن الشرك لا يقع في هذه الأمة، ولهذا آمنوا الشرك فوقعوا فيه، وهذا وجه مناسبة الآية للترجمة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: فإذا كان الخليل إمام الحنفاء الذي جعله الله أمة واحدة وابتلاه بكلمات فأتهمهن وقال: ﴿وَاتَّبَعِيهِمُ الَّذِي وَفَّ﴾ [النجم: ٣٧] وأمر بذبح ولده فامتثل أمر ربه. وكسر الأصنام واشتد نكيره على أهل الشرك ومع ذلك يخاف أن يقع في الشرك الذي هو عبادة الأصنام لعلمه أنه لا يصرفه عنه إلا الله بهدايته وتوفيقه لا بحوله هو وقوته وما أحسن ما قال إبراهيم التيمي: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟ فهذا أمر لا يؤمن الوقوع فيه، وقد وقع فيه الأذكياء من هذه الأمة بعد القرون المفضلة فاتخذت الأوثان وعبدت فالذي خافه الخليل ﷺ على نفسه وبنيه وقع فيه أكثر الأمة بعد القرون المفضلة، فبنيت المساجد والمشاهد على القبور، وصرفت لها العبادات بأنواعها، واتخذ ذلك ديناً وهي أوثان وأصنام كأصنام قوم نوح واللات والعزى ومناة وأصنام العرب وغيرهم، فما أشبه ما وقع في آخر هذه الأمة بحال أهل الجاهلية من مشركي العرب وغيرهم؛ بل وقع ما هو أعظم من الشرك في الربوبية مما يطول عده، فذكر ﷺ السبب الذي أوجب له الخوف عليه وعلى ذريته بقوله: ﴿رَبِّ إِنِّهِنَّ أَصْلَنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وقد ضلت الأمم بعبادة الأصنام في زمن الخليل وقبله وبعده، فمن تدبر القرآن عرف أحوال الخلق وما وقعوا فيه من الشرك العظيم الذي بعث الله أنبياءه ورسله بالنهي عنه، والوعيد على فعله، والثواب على تركه، وقد هلك من هلك بإعراضه عن القرآن وجهله بما أمر الله به ونهى عنه، نسأل الله الثبات على الإسلام والاستقامة على ذلك إلى أن نلقى الله على التوحيد، إنه ولي ذلك والقادر عليه «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿وَأَجْتَنِبْ وَبَيْنَ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾. قيل:

المراد ببنيه: بنوه لصلبه، ولا نعلم له من صلبه سوى إسماعيل وإسحاق، وقيل: المراد ذريته وما توالد من صلبه، وهو الأرجح، وذلك للآيات التي دلت على دعوته للناس من ذريته، ولكن كان من حكمة الله أن لا تجاب دعوته في بعضهم، كما «أن الرسول ﷺ دعا أن لا يجعل بأس أمته بينهم»؟ فلم يجب الله دعاه.

وأيضاً يمنع من الأول أن الآية بصيغة الجمع، وليس لإبراهيم من الأبناء سوى إسحاق وإسماعيل.

ومعنى: ﴿وَأَجْتَنِبْ﴾؛ أي: اجعلني في جانب والأصنام في جانب، وهذا أبلغ مما لو قال: امنعني وبني من عبادة الأصنام؛ لأنه إذا كان في جانب عنها كان أبعد. فإبراهيم عليه السلام يخاف الشرك على نفسه، وهو خليل الرحمن وإمام الحنفاء؛ فما بالك بنا نحن إذا؟!

فلا تأمن الشرك، ولا تأمن النفاق؛ إذ لا يأمن النفاق إلا منافق، ولا يخاف النفاق إلا مؤمن، ولهذا قال ابن أبي ملكية: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، كلهم يخاف النفاق على نفسه».

وها هو عمر بن الخطاب عليه السلام خاف على نفسه النفاق؛ فقال لحذيفة بن اليمان عليه السلام الذي أسر إليه النبي ﷺ بأسماء أناس من المنافقين فقال له عمر عليه السلام: «أنشدك الله؛ هل سماني لك رسول الله ﷺ مع من سمى من المنافقين؟ فقال حذيفة عليه السلام: لا، ولا أزكي بعدك أحداً» أراد عمر بذلك زيادة الطمأنينة، وإلا؛ فقد شهد له النبي ﷺ بالجنة.

ولا يقال: إن عمر عليه السلام أراد حث الناس على الخوف من النفاق ولم يخفه على نفسه؛ لأن ذلك خلاف ظاهر اللفظ، والأصل حمل اللفظ على ظاهره، ومثل هذا القول يقوله بعض العلماء فيما يضيفه النبي ﷺ إلى نفسه في بعض الأشياء، يقولون: هذا قصد به التعليم، وقصد به أن يبين لغيره، كما قيل: إن الرسول ﷺ لم يقل: رب اغفر لي لأن له ذنباً، ولكن لأجل أن يعلم الناس الاستغفار، وهذا خلاف الأصل، وقال بعضهم: إنه جهر بالذكر عقب الفريضة ليعلم الناس الذكر، لا لأن الجهر بذلك من السنة ونحو ذلك.

قوله: ﴿أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ أن والفعل بعدها في تأويل مصدر: مفعول ثان لقوله: ﴿وَأَجْتَنِبْ﴾.

وفي الحديث: «أخوف ما أخاف عليكم: الشرك الأصغر». فُسِّلَ عنه، فقال: «الرياء»^[١].

[١] حديث حسن: أخرجه أحمد (٢٣٦٣١)، عن إبراهيم بن أبي العباس، وبرقم (٢٣٦٣٦)، عن إسحاق بن عيسى، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٣١)، عن ابن أبي مريم، ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عاصم بن عمر، عن محمود بن لبيد.

قلت: محمود بن لبيد:

قال الحافظ: «وهو صحابي صغير، وجل روايته عن الصحابة».

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣٤/١): ومحمود بن لبيد رأى النبي ﷺ، ولم يصح له منه سماع فيما رأى.

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٨٩/٨): محمود بن لبيد الأشهلي مديني، قال البخاري: له صحبة فخط أبي عليه وقال: لا يعرف له صحبة. اهـ.

قلت: والبخاري إنما قال في «تاريخه»: قال لنا أبو نعيم عن عبد الرحمن بن الغسيل عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد قال: أسرع النبي ﷺ حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ. اهـ. فلم يقل له صحبة ولكن أسند ما يدل على ذلك.

وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٣٧٩/٣): قول البخاري أولى، وقد ذكرنا من الأحاديث ما يشهد له، وهو أولى بأن يذكر في الصحابة من محمود بن الربيع، فإنه أسن منه. وذكره مسلم في الطبقة الثانية منهم، فلم يصنع شيئاً، ولا علم منه ما علم غيره. اهـ.

وله شاهد لبعض فقراته من حديث أبي هريرة في «صحيح مسلم» (٢٨٩٥) قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا أورد المصنف هذا الحديث مختصراً غير معزّو، وقد رواه الإمام أحمد والطبراني، وابن أبي الدنيا، والبيهقي في «الزهد»؛ وهذا لفظ أحمد قال: حدثنا يونس، ثنا ليث عن يزيد؛ يعني: ابن الهاد، عن عمرو عن محمود بن لبيد؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»، قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: «الرياء، يقول الله يوم القيامة إذا جزي الناس بأعمالهم: اذهبوا إلى الذين كنتم تراؤن في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء».

قال المنذري: ومحمود بن لبيد رأى النبي ﷺ ولم يصح له منه سماع فيما أرى. وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري قال: له صحبة. قال: وقال أبي: لا تعرف له صحبة، ورجح ابن عبد البر والحافظ أن له صحبة وقال: جل روايته عن الصحابة. وقد رواه الطبراني بإسناد جيد عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج.

وقيل: إن حديث محمود هو الصواب دون ذكر رافع. مات محمود سنة ست وتسعين. وقيل: سنة سبع، وله تسع وتسعون.

قوله: (إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر). هذا من رحمته ﷺ لأمتة وشفقته عليهم، وتحذيره مما يخاف عليهم، فإنه ما من خير إلا دلهم عليه وأمر به، وما من شر إلا وأخبرهم به وحذرهم عنه، كما قال ﷺ فيما صح عنه: «ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمتة على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم» ولما كانت النفوس مجبولة على محبة الرياسة والمنزلة في قلوب الخلق إلا من سلم الله، كان هذا أخوف ما يخاف على الصالحين، لقوة الداعي إلى ذلك، والمعصوم من عصمه الله، وهذا بخلاف الداعي إلى الشرك الأكبر، فإنه إما معدوم في قلوب المؤمنين الكاملين، ولهذا يكون الإلقاء في النار أسهل عندهم من الكفر. وإما ضعيف، هذا مع العافية، وأما مع البلاء، ف﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [٧٧] إبراهيم: ٢٧] فلذلك صار خوفه ﷺ على أصحابه من الرياء أشد لقوة الداعي وكثرته، دون الشرك الأكبر لما تقدم، مع أنه أخبر أنه لا بد من وقوع عبادة الأوثان في أمتة، فدل على أنه ينبغي للإنسان أن يخاف على نفسه الشرك الأكبر، إذا كان الأصغر مخوفاً على الصالحين من الصحابة مع كمال إيمانهم، فينبغي للإنسان أن يخاف الأكبر لنقصان إيمانه ومعرفته بالله، فهذا وجه إيراد المصنف له هنا مع أن الترجمة تشمل النوعين.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فإذا كان يخافه ﷺ على أصحابه الذين وحدوا الله بالعبادة، ورغبوا إليه وإلى ما أمرهم به من طاعته، فهاجروا وجاهدوا من كفر به، وعرفوا ما دعاهم إليه نبيهم، وما أنزله الله في كتابه من الإخلاص والبراءة من الشرك، فكيف لا يخاف من لا نسبة له إليهم في علم ولا عمل مما هو أكبر من ذلك! وقد أخبر ﷺ عن أمتة بوقوع الشرك الأكبر فيهم بقوله في حديث ثوبان الآتي ذكره: «حتى يلحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان»، وقد =

= جرى ما أخبر به ﷺ وعمت به البلوى في أكثر الأقطار حتى اتخذوه ديناً مع ظهور الآيات المحكمات، والأحاديث الصحيحة في النهي عنه والتخويف منه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢] وقال: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (٣١) حُفْلَةً لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ. وهذا هو تحقيق التوحيد، كما تقدم في الباب قبله، ثم قال تعالى محذراً عباده من الشرك: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١] ومن لم تخوفه هذه الآيات وتزجره عن الشرك في العبادة إذا تدبرها فلا حيلة فيه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وإذا كان ﷺ يخافه على أصحابه الذين وحدوا الله ورغبوا إلى ما أمروا به، وهاجروا وجاهدوا وعرفوا ما دعاهم إليه نبيهم، فكيف لا يخافه وما فوقه من لا يدانيهم، ومن لا نسبة له إليهم في علم ولا عمل؟! خصوصاً إذا عرف أن أكثر الناس اليوم بل كثير من علماء الأمصار لا يعرفون من التوحيد إلا ما أقر به المشركون، لم يعرفوا معنى الإلهية التي نفتها كلمة الإخلاص عن كل ما سوى الله، ويقولون: من قالها فهو المسلم وإن فعل ما فعل.

فينبغي للإنسان أن يحذر كل الحذر، ويخاف أن يقع في الأكبر إذا كان الأصغر مخوفاً على الصالحين، وهو وجه إيراده له مع أن الترجمة تشمل النوعين، وقد أخبر ﷺ عن أمته بوقوع الشرك، وقد عمّت به البلوى في أكثر الأقطار، حتى اتخذوه ديناً مع ظهور البراهين في النهي عنه والتخويف منه. وفيه أن الرياء من الشرك، وأنه من الأصغر، وأنه أخوف ما يخاف منه على الصالحين.

○ قال ابن باز: الحديث رواه أحمد وغيره بإسناد جيد وله شواهد كلها تدل على خطر الرياء والشرك الأصغر أعظم من كبائر الذنوب وهذا هو الصواب.

وقال في الفتاوى (٤٨/١): أما الشرك الأصغر فهو أكبر من الكبائر، وصاحبه على خطر عظيم، لكن قد يمحي عن صاحبه برجحان الحسنات، وقد يعاقب عليه ببعض العقوبات لكن لا يخلد في النار خلود الكفار، فليس هو مما يوجب الخلود في النار، وليس مما يحبط الأعمال، ولكن يحبط العمل الذي قارنه؛ فالشرك الأصغر يحبط العمل المقارن له، كمن يصلي يرائي فلا أجر له، بل عليه إثم فالشرك الأكبر ينافي التوحيد، وينافي الإسلام كلياً والشرك الأصغر ينافي كماله الواجب.

○ قال ابن عثيمين: قوله: (وفي الحديث) الحديث: ما أضيف إلى الرسول، =

= والخبر: ما أضيف إليه وإلى غيره، والأثر: ما أضيف إلى غير الرسول ﷺ؛ أي: إلى الصحابي فمن بعده، إلا إذا قيد ف قيل: وفي الأثر عن رسول الله ﷺ؛ فيكون على ما قيد به.

قوله: (أخوف ما أخاف عليكم). الخطاب للمسلمين؛ إذ المسلم هو الذي يخاف عليه الشرك الأصغر، وليس لجميع الناس.

قوله: (الرياء) مشتق من الرؤية مصدر رأى يرأي، والمصدر رياء؛ كقاتل يقاتل قتالاً.

والرياء: أن يعبد الله ليراه الناس؛ فيمدحوه على كونه عابداً، وليس يريد أن تكون العبادة للناس؛ لأنه لو أراد ذلك؛ لكان شركاً أكبر، والظاهر أن هذا على سبيل التمثيل، وإلا؛ فقد يكون رياء، وقد يكون سماعاً؛ أي: يقصد بعبادته أن يسمعه الناس فيثنوا عليه، فهذا داخل في الرياء؛ فالتعبير بالرياء من باب التعبير بالأغلب.

أما إن أراد بعبادته أن يقتدي الناس به فيها؛ فليس هذا رياء، بل هذا من الدعوة إلى الله ﷻ، والرسول ﷺ يقول: «فعلت هذا لتأتموا بي وتعلموا صلاتي».

والرياء ينقسم باعتبار إبطاله للعبادة إلى قسمين:

الأول: أن يكون في أصل العبادة؛ أي: ما قام يتعبد إلا للرياء؛ فهذا عمله باطل مردود عليه لحديث أبي هريرة في «الصحيح» مرفوعاً، «قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركته وشركه».

الثاني: أن يكون الرياء طارئاً على العبادة؛ أي: أن أصل العبادة لله، لكن طرأ عليها الرياء؛ فهذا ينقسم إلى قسمين:

الأول: أن يدافعه؛ فهذا لا يضره. مثاله: رجل صلى ركعة، ثم جاء أناس في الركعة الثانية، فحصل في قلبه شيء؛ بأن أطال الركوع أو السجود أو تباكى وما أشبه ذلك، فإن دافعه؛ فإنه لا يضره لأنه قام بالجهاد.

القسم الثاني: أن يسترسل معه؛ فكل عمل ينشأ عن الرياء، فهو باطل؛ كما لو أطال القيام، أو الركوع، أو السجود، أو تباكى؛ فهذا كل عمله حابط، ولكن هل هذا البطالان يمتد إلى جميع العبادة أم لا؟ نقول: لا يخلو هذا من حالين:

الحالة الأولى: أن يكون آخر العبادة مبنياً على أولها، بحيث لا يصح أولها مع فساد آخرها؛ فهذه كلها فاسدة. وذلك مثل الصلاة؛ فالصلاة مثلاً لا يمكن أن يفسد آخرها ولا يفسد أولها، وحيث تبطل الصلاة كلها؛ إذا طرأ الرياء في أثنائها ولم يدافعه. =

* وعن ابن مسعود رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وهو يدعو من دون الله ندأً دخل النار» رواه البخاري ^[١].

= الحالة الثانية: أن يكون أول العبادة منفصلاً عن آخرها، بحيث يصح أولها دون آخرها، فما سبق الرياء؛ فهو صحيح، وما كان بعده؛ فهو باطل. مثال ذلك: رجل عنده مئة ريال، فتصدق بخمسين بنية خالصة، ثم تصدق بخمسين بقصد الرياء؛ فالأولى مقبولة، والثانية غير مقبولة؛ لأن آخرها منفك عن أولها.

فإن قيل: لو حدث الرياء في أثناء الوضوء؛ هل يلحق بالصلاة فيبطل كله، أو بالصدقة فيبطل ما حصل فيه الرياء فقط.

فالجواب: يحتمل هذا وهذا؛ فيلحق بالصلاة لأن الوضوء عبادة واحدة ينبنى بعضها على بعض، ليس تطهير كل عضو عبادة مستقلة، ويلحق بالصدقة لأنه ليس كالصلاة من كل وجه، ولا الصدقة من كل وجه؛ لأننا إذا قلنا يبطلان ما حصل فيه الرياء، فأعاد تطهيره وحده لم يضر؛ لأن تكرار غسل العضو لا يبطل الوضوء ولو كان عمداً، بخلاف الصلاة؛ فإنه إذا كرر جزءاً منها كركوع أو سجود لغير سبب شرعي؛ بطلت صلاته، فلو أنه بعد أن غسل يديه رجع وغسل وجهه؛ لم يبطل وضوؤه، ولو أنه بعد أن سجد رجع وركع؛ لبطلت صلاته، والترتيب موجود في هذا وهذا، لكن الزيادة في الصلاة تبطلها، والزيادة في الوضوء لا تبطله، والرجوع مثلاً إلى الأعضاء الأولى لا يبطله أيضاً، وإن كان الرجوع في الحقيقة لا يعتبر وضوءاً؛ لأنه غير شرعي، وربما يكون في الأولى غسل وجهه على أنه واحدة، ثم غسل يديه، ثم قال: الأحسن أن أكمل الثلاث في الوجه أفضل، فغسل وجهه مرتين، وهو سيرتب؛ أي: سيغسل وجهه ثم يديه؛ فوضوؤه صحيح. فالمهم أن هناك فرقاً بين الوضوء والصلاة، ومن أجل هذا الفرق لا أبت فيها الآن حتى أراجع وأتأمل إن شاء الله تعالى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: (فقال: الرياء)؛ أي: يسير الرياء تحرزاً من رياء المنافقين.

[١] أخرجه البخاري (١٢٣٨)، ومسلم (٩٢) من طرق عن الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود، وهذا أحد ألفاظ البخاري، وتمايم الحديث: وَقُلْتُ أَنَا (أي: ابن مسعود): مَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يَدْعُو لِلَّهِ نِدَاءً دَخَلَ الْجَنَّةَ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن القيم: «الند»: الشبه، يقال: فلان ند فلان ونديده؛ أي: مثله وشبهه انتهى. وهذا كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ

= أُنَدَاكَ وَأَنْتُمْ قَلَمُونَ ﴿البقرة: ٢٢﴾؛ أي: من مات وهو يدع الله ندّاً؛ أي: يجعل الله ندّاً فيما يختص به تعالى ويستحقه من الربوبية والإلهية، دخل النار؛ لأنه مشرك، فإن الله تعالى هو المستحق للعبادة لذاته؛ لأنه المألوه المعبود الذي تأله القلوب وترغب إليه، وتفرع إليه عند الشدائد، وما سواه فهو مفتقر إليه، مقهور بالعبودية له، تجري عليه أقداره وأحكامه ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣]، فكيف يصلح أن يكون ندّاً؟ قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾﴾ [الزخرف: ١٥] وقال: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿٩٢﴾ لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مریم: ٩٣ - ٩٥] وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَنتَهُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥] فبطل أن يكون له نديد من خلقه، تعالى عن ذلك ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَمَّا لَبَّى بَعْضٌ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٩٦﴾ عَلِيمُ الْغُيُوبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢].

واعلم أن دعاء الند على قسمين: أكبر وأصغر، فالأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وهو الشرك الأكبر. والأصغر كيسير الرياء، وقول الرجل: ما شاء الله وشئت، ونحو ذلك. فقد ثبت «أن النبي ﷺ لما قال له رجل: ما شاء الله وشئت قال: أ جعلتني لله ندّاً؟ بل ما شاء الله وحده». رواه أحمد وابن أبي شيبة، والبخاري في «الأدب المفرد» والنسائي، وابن ماجه، وقد تقدم حكمه في باب فضل التوحيد.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وهذا الحديث فيه: التحذير من الشرك أيضاً، والتخويف منه، والند المثل والشبيه، فمن دعا ميتاً أو غائباً وأقبل إليه بوجهه وقلبه رغبة إليه ورهبة منه سواء سأل أم لم يسأله، فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله. ولهذا حرم الله تعالى اتخاذ الشفعاء، وأنكره على من فعل ذلك أشد الإنكار، لكونه ينافي الإخلاص الذي هو إقبال القلب والوجه على الله في كل ما يخافه العبد ويرجوه ويتقرب به ويدين به، ومن المعلوم أنه إذا التفت للشفيع يسأله، فقد أعرض بوجهه وقلبه عن الله تعالى، وذلك ينافي الإخلاص، ويأتي بيان ذلك في باب الشفاعة إن شاء الله تعالى.

وفيه: بيان أن دعوة غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك جلي، كطلب الشفاعة من الأموات؛ فإنها ملك لله تعالى وبيده، ليس بيد غيره منها شيء، وهو =

= الذي يأذن للشفيع أن يشفع فيمن لاقى الله بالإخلاص والتوحيد من أهل الكبائر، كما يأتي تقريره في باب الشفاعة إن شاء الله تعالى.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله: (من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة)؛ أي: من مات لم يتخذ مع الله شريكاً في الإلهية، ولا في الخلق، ولا في العبادة دخل الجنة، ففيه فضيلة السلامة منه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من). هذه شرطية تفيد العموم للذكر والأنثى.

قوله: (يدعو من دون الله ندّاً)؛ أي: يتخذ لله ندّاً سواء دعاه دعاء عبادة أم دعاء مسألة؛ لأن الدعاء ينقسم إلى قسمين:

الأول: دعاء عبادة، مثاله: الصوم، والصلاة، وغير ذلك من العبادات، فإذا صلى الإنسان أو صام؛ فقد دعا ربه بلسان الحال أن يغفر له، وأن يجيره من عذابه، وأن يعطيه من نواله، وهذا في أصل الصلاة، كما أنها تتضمن الدعاء بلسان المقال. ويدل لهذا القسم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠]؛ فجعل الدعاء عبادة، وهذا القسم كله شرك، فمن صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله؛ فقد كفر كفراً مخرجاً له عن الملة، فلو ركع لإنسان، أو سجد لشيء يعظمه كتعظيم الله في هذا الركوع أو السجود؛ لكان مشركاً، ولهذا منع النبي ﷺ من الانحناء عند الملاقة؛ لما سئل عن الرجل يلقي أخاه ينحني له؟ قال: «لا».

خلافاً لما يفعله بعض الجهال إذا سلم عليك انحنى لك؛ فيجب على كل مؤمن بالله أن ينكره؛ لأنه عظمك على حساب دينه.

الثاني: دعاء المسألة؛ فهذا ليس كله شركاً، بل فيه تفصيل، فإن كان المخلوق قادراً على ذلك؛ فليس بشرك؛ كقولك: اسقني ماء لمن يستطيع ذلك، قال ﷺ: «(من دعاكم فأجيبوه» وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨] فإذا مد الفقير يده، وقال: ارزقني؛ أي: أعطني؛ فليس بشرك، كما قال تعالى: ﴿فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ وأما إن دعا المخلوق بما لا يقدر عليه إلا الله؛ فإن دعوته شرك مخرج عن الملة. مثال ذلك: أن تدعو إنساناً أن ينزل الغيث معتقداً أنه قادر على ذلك.

والمراد بقول الرسول ﷺ: (من مات وهو يدعو من دون الله ندّاً) المراد الند

= في العبادة، أما الند في المسألة؛ ففيه التفصيل السابق.

= ومع الأسف؛ ففي بعض البلاد الإسلامية من يعتقد أن فلاناً المقبور الذي بقي جثة أو أكلته الأرض ينفع أو يضر، أو يأتي بالنسل لمن لا يولد لها، وهذا - والعياذ بالله - شرك أكبر مخرج من الملة، وإقرار هذا أشد من إقرار شرب الخمر والزنا واللواط؛ لأنه إقرار على كفر، وليس إقراراً على فسوق فقط.

قوله: (دخل النار)؛ أي: خالداً، مع أن اللفظ لا يدل عليه؛ لأن دخل فعل، والفعل يدل على الإطلاق.

وأيضاً قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وإذا حرمت الجنة؛ لزم أن يكون خالداً في النار أبداً، فيجب أن نخاف من الشرك ما دامت هذه عقوبته؛ فالمشرك خسر الآخرة؛ لأنه في النار خالد، وخسر الدنيا أيضاً؛ لأنه لم يستفد منها شيئاً، وقامت عليه الحجة، وجاءه النذير، ولكنه خسر - والعياذ بالله -، ما استفاد شيئاً من الدنيا، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ نَعَمَّرَكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرْ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]، وقال الله ﷻ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ۝ يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَمَا لَا يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ۝ يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لِيَئْسَ الْمَوْلَى وَكُلِّسَ الْعَشِيرُ ۝﴾ [الحج: ١١ - ١٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ١٥].

فخسر نفسه؛ لأنه لم يستفد منها شيئاً، وخسر أهله؛ لأنهم إن كانوا من المؤمنين فهم في الجنة، فلا يتمتع بهم في الآخرة، وإن كانوا في النار فكذلك؛ لأنه كلما دخلت أمة لعنت أختها، والشرك خفي جداً؛ فقد يكون في الإنسان وهو لا يشعر إلا بعد المحاسبة الدقيقة؛ ولهذا قال بعض السلف: «ما جاهدت نفسي على شيء كما جاهدتها على الإخلاص».

فالشرك أمره صعب جداً ليس بالهين، ولكن ييسر الله الإخلاص على العبد، وذلك بأن يجعله الله نصب عينيه، فيقصد بعمله وجه الله لا يقصد مدح الناس أو ذمهم أو ثناءهم عليه؛ فالناس لا ينفعونه أبداً، حتى لو خرجوا معه لتشيع جنازته لم ينفعه إلا عمله، قال ﷺ: «يخرج مع الميت أهله وماله وعمله؛ فيرجع اثنان: أهله وماله، ويبقى عمله».

وكذلك أيضاً من المهم أن الإنسان لا يفرحه أن يقبل الناس قوله؛ لأنه قوله، =

ولمسلم عن جابر رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار»^[١].

= لكن يفرحه أن يقبل الناس قوله إذا رأى أنه الحق لأنه الحق، لا أنه قوله، وكذا لا يحزنه أن يرفض الناس قوله لأنه قوله؛ لأنه حينئذ يكون قد دعا لنفسه، لكن يحزنه أن يرفضوه لأنه الحق، وبهذا يتحقق الإخلاص.

فالإخلاص صعب جداً، إلا أن الإنسان إذا كان متجهاً إلى الله اتجاهًا صادقاً سليماً على صراط مستقيم؛ فإن الله يعينه عليه، ويسره له.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: ولفظ (من دون الله) يكثر وروده في القرآن والسنة، ويراد به عند علماء التفسير، وعلماء التحقيق شيان:

١ - أن تأتي بمعنى (مع)، فيكون معنى: (من دون الله)؛ أي: مع الله، وعبر عن المعية بلفظ (من دون الله)؛ لأن كل من دُعي مع الله، فهو دون الله - جلّ وعلا -، فهم دونه والله - جلّ وعلا - هو الأكبر، وهو الأعظم، وفي هذا دليل على بشاعة عملهم.

٢ - أن تأتي بمعنى (غير) فيكون معي: (من دون الله)؛ أي: يدعو إليها غير الله؛ يعني: أنه لم يعبد الله وأشرك معه غيره، بل دعا غيره استقلالاً، فشملت (من دون الله) الحالين: من دعا الله ودعا غيره، ومن دعا غير الله وتوجه إليه استقلالاً.

[١] أخرجه مسلم (٩٣) (١٥١) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله ما الموجبتان؟ فقال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: جابر هو: ابن عبد الله بن عمرو بن حرام - بمهملتين - الأنصاري ثم السلمي بفتحيتين، صحابي جليل مكثراً، ابن صحابي، له ولأبيه مناقب مشهورة ﷺ. مات بالمدينة بعد السبعين، - وقد كف بصره - وله أربع وتسعون سنة.

قوله: (من لقي الله لا يشرك به شيئاً). قال القرطبي؛ أي: من لم يتخذ معه شريكاً في الإلهية ولا في الخلق، ولا في العبادة. ومن المعلوم - من الشرع المجمع عليه عند أهل السنة - أن من مات على ذلك، فلا بد له من دخول الجنة، وإن جرت عليه قبل ذلك أنواع من العذاب والمحنة، وإن مات على الشرك لا يدخل الجنة ولا يناله من الله رحمة، ويخلد في النار أبد الآباد من غير انقطاع عذاب، ولا تصرف =

= أماد، وهذا معلوم ضروري من الدين، مجمع عليه بين المسلمين.
وقال النووي: أما دخول المشرك إلى النار، فهو على عمومته، فيدخلها ويخلد فيها، ولا فرق فيه بين الكتابي اليهودي والنصراني، وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة من المرتدين والمعتقلين، ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عناداً وغيره، ولا بين من خالف ملة الإسلام، وبين من انتسب إليها ثم حكم بكفره بجحده وغير ذلك.
وأما دخول من مات غير مشرك الجنة، فهو مقطوع له به، لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصراً عليها دخل الجنة أولاً، وإن كان صاحب كبيرة مات مصراً عليها، فهو تحت المشيئة، فإن عفا عنه دخل الجنة أولاً، وإلا عذب في النار ثم أخرج فيدخل الجنة.

وقال غيره: اقتصر على نفي الشرك لاستدعائه التوحيد بالاعتضاء، واستدعائه إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذب رسل الله، فقد كذب الله، ومن كذب الله، فهو مشرك، وهو كقولك: من توضأ صحت صلاته؛ أي: مع سائر الشروط، فالمراد من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (من لقي الله لا يشرك به شيئاً)، هذا هو الإخلاص كما تقدم. وقوله: (ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار). هذا هو الشرك فمن لقي الله بالشرك دخل النار قلّ أو كثر. أما الشرك الأكبر فلا عمل معه ويوجب الخلود في النار، كما تقدم في معنى الآيات. وأما الأصغر كيسير الرياء، وقول الرجل: ما شاء الله وشئت، وقوله: ما لي إلا الله وأنت، ونحو ذلك. فهذا لا يكفر إلا برجحان السيئات بالحسنات.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وقوله: (شيئاً) نكرة تعم قليل الشرك وكثيره.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من) شرطية تفيد العموم، وفعل الشرط: (لقي)، وجوابه قوله: (دخل الجنة)، وهذا الدخول لا ينافي أن يعذب بقدر ذنوبه إن كانت عليه ذنوب؛ لدلالة نصوص الوعيد على ذلك، وهذا إذا لم يغفر الله له؛ لأنه داخل تحت المشيئة.

قوله: (لا يشرك). في محل نصب على الحال من فاعل (لقي).

قوله: (شيئاً): نكرة في سياق الشرط؛ فيعم أي شرك حتى ولو أشرك مع الله =

وفيه مسائل

- الأولى: الخوف من الشرك.
- الثانية: أنَّ الرياء من الشرك.
- الثالثة: أنه من الشرك الأصغر^[١].

= أشرف الخلق، وهو الرسول ﷺ دخل النار؛ فكيف بمن يجعل الرسول ﷺ أعظم من الله، فيلجأ إليه عند الشدائد، ولا يلجأ إلى الله بل ربما يلجأ إلى ما دون الرسول ﷺ! وهناك من لا يبالي بالحلف بالله صادقاً أم كاذباً، ولكن لا يحلف بقوميته إلا صادقاً، ولهذا اختلف فيمن لا يبالي بالحلف بالله، ولكنه لا يحلف بملته أو بما يعظمه إلا صادقاً، فلزمته يمين؛ هل يحلف بالله أو يحلف بهذا؟

ف قيل: يحلف بالله ولو كذب، ولا يعان على الشرك، وهو الصحيح.

وقيل: يحلف بغير الله؛ لأن المقصود الوصول إلى بيان الحقيقة، وهو إذا كان كاذباً لا يمكن أن يحلف، لكن نقول: إن كان صادقاً حلف ووقع في الشرك.

مسألة:

هل يلزم من دخول النار الخلود لمن أشرك؟ هذا بحسب الشرك، إن كان الشرك أصغر؛ فإنه لا يلزم من ذلك الخلود في النار، وإن كان أكبر؛ فإنه يلزم منه الخلود في النار، كما دلت على ذلك النصوص. لكن لو حملنا الحديث على الشرك الأكبر في الموضوعين في قوله: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» وفي قوله: (ومن لقي الله يشرك به شيئاً دخل النار) لقلنا: من لقي الله لا يشرك به شركاً أكبر دخل الجنة، وإن عذب قبل الدخول في النار بما يستحق؛ فيكون مآله إلى الجنة، ومن لقيه يشرك به شركاً أكبر دخل النار مخلداً فيها، ولم نحتج إلى هذا التفصيل.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار) إن كان الشرك الأكبر فهذا ظاهر فهو يدخلها دخول المشركين المخلدين وإن كان عنده من الشرك الأصغر ودخل النار فهذا لا يخلد فيها فالشرك الأكبر ينافي أصل التوحيد والشرك الأصغر ينافي كماله الواجب.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهل يمكن أن يصل إلى الأكبر؟ ظاهر الحديث لا يمكن؛ لأنه قال: (الشرك الأصغر)، فستل عنه؛ فقال: (الرياء). لكن في عبارات ابن القيم رحمه الله أنه إذا ذكر الشرك الأصغر قال: كيسير الرياء؛ فهذا يدل على أن كثيره =

- الرابعة: أنه أخوف ما يُخَاف منه على الصالحين .
- الخامسة: قُرْبُ الجنة والنار .
- السادسة: الجمع بين قربهما في حديث واحد .
- السابعة: أنه من لقيه يشرك به شيئاً دخل النار، ولو كان من أعبد الناس .
- الثامنة: المسألة العظيمة: سؤال الخليل له ولبنيه وقاية عبادة الأصنام .
- التاسعة: اعتباره بحال الأكثر؛ لقوله: ﴿رَبِّ إِيْتَهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] [١] .
- العاشرة: فيه تفسير «لا إله إلا الله»، كما ذكره البخاري [٢] .
- الحادية عشرة: فضيلة من سَلِمَ من الشرك [٣] .

= ليس من الأصغر، لكن إن أراد بالكمية؛ فنعم؛ لأنه لو كان يرائي في كل عمل؛ لكان مشركاً شركاً أكبر لعدم وجود الإخلاص في عمل يعمله، أما إذا أراد الكيفية؛ فظاهر الحديث أنه أصغر مطلقاً.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: والمقصود يسير الرياء وأما رياء المنافقين فهو الكفر البواح.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وفيه إشكال؛ إذ المؤلف يقول: (بحال الأكثر)، والآية: ﴿كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ وفرق بين كثير وأكثر، ولهذا قال تعالى في بني آدم: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]؛ فلم يقل على أكثر الخلق، ولا على الخلق؛ فالأدميون فضلوا على كثير ممن خلق الله، وليسوا أكرم الخلق على الله، ولكنه تعالى كَرَّمَهُم.

[٢] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يعني: أن معنى لا إله إلا الله: ترك الشرك، وإفراد الله بالعبادة، والبراءة ممن عبد سواه، كما بيّنه الحديث، وفيه فضيلة من سلم من الشرك.

[٣] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: مستفادة من الجملة الأولى في حديث جابر (من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة).

باب

الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما بين المصنف ﷺ الأمر الذي خلقت له الخليقة وفضله وهو التوحيد، وذكر الخوف من ضده الذي هو الشرك، وأنه يوجب لصاحبه الخلود في النار، نبّه بهذه الترجمة على أنه لا ينبغي لمن عرف ذلك أن يقتصر على نفسه كما يظن الجاهل؛ ويقولون: اعمل بالحق واترك الناس وما يعينك من الناس، بل يدعو إلى الله ﴿يَا حِكْمَةَ وَالْمَوْعِظَةَ الْحَسَنَةَ﴾ [النحل: ١٢٥] والمجادلة ﴿يَا أَيُّهَا أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤]، كما كان ذلك شأن المرسلين وأتباعهم إلى يوم الدين، وكما جرى للمصنف وأشباهه من أهل العلم والدين والصبر واليقين.

وإذا أراد الدعوة إلى ذلك، فليبدأ بالدعوة إلى التوحيد الذي هو معنى شهادة أن: لا إله إلا الله، إذ لا تصح الأعمال إلا به، فهو أصلها الذي تبنى عليه، ومتى لم يوجد، لم ينفع العمل، بل هو حابط، إذ لا تصح العبادة مع الشرك، كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧]. ولأن معرفة معنى هذه الشهادة هو أول واجب على العباد، فكان أول ما يبدأ به في الدعوة.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله) وهذا الترتيب الذي صنعه المؤلف في هذه الأبواب في غاية المناسبة، فإنه ذكر في الأبواب السابقة وجوب التوحيد وفضله، والحث عليه وعلى تكميله، والتحقق به ظاهراً وباطناً، والخوف من ضده، وبذلك يكمل العبد نفسه.

ثم ذكر في هذا الباب تكميله لغيره بالدعوة إلى شهادة (أن لا إله إلا الله) فإنه لا يتم التوحيد حتى يكمل العبد جميع مراتبه ثم يسعى في تكميل غيره - وهذا هو طريق جميع الأنبياء - فإنهم أول ما يدعون قومهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وهي طريقة سيدهم وإمامهم ﷺ؛ لأنه قام بهذه الدعوة أعظم قيام ودعا إلى سبيل ربه =

= بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة التي هي أحسن - لم يفتّر ولم يضعف حتى أقام الله به الدين، وهدى به الخلق العظيم، ووصل دينه ببركة دعوته إلى مشارق الأرض ومغاربها - وكان يدعو بنفسه ويأمر رسله وأتباعه أن يدعوا إلى الله وإلى توحيده قبل كل شيء؛ لأن جميع الأعمال متوقفة في صحتها وقبولها على التوحيد. وإذا كانت الدعوة إلى الله، وإلى شهادة أن لا إله إلا الله فرضاً على كل أحد، كان الواجب على كل أحد بحسب مقدوره.

فعلى العالم من بيان ذلك والدعوة والإرشاد والهداية أعظم مما على غيره ممن ليس بعالم.

وعلى القادر ببذنه ويده أو ماله أو جاهه وقوله أعظم مما على من ليست له تلك القدرة.

قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُ اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [التغابن: ١٦] ورحم الله من أعان على الدين ولو بشطر كلمة، وإنما الهلاك في ترك ما يقدر عليه العبد من الدعوة إلى هذا الدين.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: فلا بد مع التوحيد من الدعوة إليه، وإلا كان ناقصاً، ولا ريب أن هذا الذي سلك سبيل التوحيد لم يسلكه إلا وهو يرى أنه أفضل سبيل، وإذا كان صادقاً في اعتقاده؛ فلا بد أن يكون داعياً إليه، والدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله من تمام التوحيد، ولا يتم التوحيد إلا به.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الدعوة إلى التوحيد تكون واجبة وتكون مستحبة فهي من الواجبات الكفائية

وقوله: (باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله) يساوي باب الدعاء إلى التوحيد فلا فرق بين الترجمتين إلا أن التعبير بـ لا إله إلا الله أكثر موافقة لألفاظ النصوص فالشيخ استعمل اللفظ الموافق للنصوص.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: (باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله) مناسبة لما قبله هي: أن ما بعد هذا الباب هو تفسير للتوحيد وبيان لأفراده، وتفسير للشرك وبيان لأفراده، فتكون الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وإلى التوحيد دعوة إلى تفاصيل ذلك وهذا من المهمات؛ لأن كثيرين من المنتسبين للعلم - من أهل الأمصار - يسلّمون بالدعوة إلى التوحيد إجمالاً، ولكن إذا أتى التفصيل في بيان مسائل التوحيد، أو جاء التفصيل في بيان أفراد الشرك، فإنهم يخالفون في ذلك، =

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨] ^(١).

= وتغلبهم نفوسهم في مواجهة الناس بحقائق أفراد التوحيد، وأفراد الشرك. فالذي تميزت به دعوة الإمام المصلح ﷺ أن الدعوة فيها إلى شهادة أن لا إله إلا الله دعوة تفصيلية، ليست إجمالية، أما الإجمال فيدعو إليه كثيرون ممن يقولون: نهتم بالتوحيد ونبرأ من الشرك، لكن لا يذكرون تفاصيل ذلك. والذي ذكره الإمام ﷺ في بعض رسائله أنه لما عرض هذا الأمر - يعني: الدعوة إلى التوحيد - على علماء الأمصار قال: وافقوني على ما قلت، وخالفوني في مسألتين: في مسألة التكفير، وفي مسألة القتال. وهاتان المسألتان سبب مخالفة أولئك العلماء للشيخ؛ لأنهما فرعان ومتفرعتان عن البيان والدعوة إلى أفراد التوحيد، والنهي عن أفراد الشرك.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: يقول تعالى لرسوله ﷺ: آمراً له أن يخبر الناس أن هذه سبيله؛ أي: طريقته وسنته، وهي الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، يدعو إلى الله بها على بصيرة من ذلك، ويقين وبرهان - هو وكل من اتبعه - يدعو إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ على بصيرة وبرهان عقلي شرعي. وقوله: ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ﴾؛ أي: وأنزه الله، وأجل وأعظم عن أن يكون له شريك ونديد، تبارك وتعالى عن ذلك ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا﴾. قلت: فتبين وجه المطابقة بين الآية والترجمة. قيل: ويظهر ذلك إذا كان قوله: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ عطفاً على الضمير في ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾، فهو دليل على أن أتباعه هم الدعوة إلى الله تعالى، وإن كان عطفاً على الضمير المنفصل، فهو صريح في أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون من عداهم، والتحقيق أن العطف يتضمن المعنيين، فأتباعه هم أهل البصيرة الذين يدعون إلى الله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال في «شرح المنازل»: يريد أن تصل باستدلالك إلى أعلى درجات العلم وهي البصيرة التي تكون نسبة المعلوم فيها إلى القلب كنسبة المرئي إلى البصر، وهذه هي الخصيصة التي اختص بها الصحابة عن سائر الأمة، وهي أعلى درجات العلماء. قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾؛ أي: أنا وأتباعي على بصيرة. وقيل: «من اتبعني» عطف على المرفوع في «أدعو»؛ أي: أنا أدعو إلى الله على بصيرة، ومن اتبعني كذلك يدعو إلى الله تعالى على بصيرة، وعلى القولين: فالآية تدل على أن أتباعه هم أهل =

= البصائر الداعون إلى الله تعالى، ومن ليس منهم فليس من أتباعه على الحقيقة والموافقة، وإن كان من أتباعه على الانتساب والدعوى.

وقال العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى - في معنى قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]: ذكر سبحانه مراتب الدعوة وجعلها ثلاثة أقسام بحسب حال المدعو: فإنه إما أن يكون طالباً للحق محباً له، مؤثراً له على غيره إذا عرفه، فهذا يدعى بالحكمة، ولا يحتاج إلى موعظة وجدال. وإما أن يكون مشتغلاً بضد الحق، لكن لو عرفه أثره واتبعه، فهذا يحتاج إلى الموعظة بالترغيب والترهيب. وإما أن يكون معانداً معارضاً، فهذا يجادل بالتي هي أحسن، فإن رجع وإلا انتقل معه إلى الجلال إن أمكن. انتهى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: ولا بد في الدعوة إلى الله من شرطين: أن تكون خالصة لوجه الله، وأن تكون على وفق سنة رسول الله ﷺ، وأن يكون الداعي عارفاً بما يدعو إليه، فإن أخل بالأول كان مشركاً، وإن أخل بالثاني كان مبتدعاً. وقال شيخ الإسلام: يحتاج إلى شروط كما في الحديث، ينبغي لمن أمر بالمعروف ونهى عن المنكر أن يكون فقيهاً فيما يأمر به، فقيهاً فيما ينهى عنه، رفيقاً فيما يأمر به، رفيقاً فيما ينهى عنه حليماً فيما يأمر به، حليماً فيما ينهى عنه، فالفقه قبل الأمر: ليعرف المعروف فيأمر به، ويعرف المنكر فينكره، والرفق عند الأمر: ليسلك أقرب الطرق إلى تحصيل المقصود، والحلم بعد الأمر: ليصبر على أذى المأمور المنهي.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ فيه ثلاثة أقوال:

أ - أني على بصيرة، وأتباعي على بصيرة.

ب - أني أدعو إلى الله على بصيرة، وأتباعي أيضاً يدعون إلى الله.

ج - أنها تعود إلى الدعوة: أدعو إلى الله، وأتباعي يدعون إلى الله.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ المشار إليه ما جاء به النبي ﷺ من الشرع عبادة ودعوة إلى الله.

﴿سَبِيلِي﴾: طريقي.

قوله: ﴿ادْعُوا﴾، حال من الياء في قوله: ﴿سَبِيلِي﴾، ويحتمل أن تكون

استئنافاً لبيان تلك السبيل.

= الدعاء إلى الله ينقسمون إلى قسمين:

١ - داع إلى الله .

٢ - داع إلى غيره .

فالداعي إلى الله تعالى هو المخلص الذي يريد أن يوصل الناس إلى الله تعالى . والداعي إلى غيره قد يكون داعياً إلى نفسه، يدعو إلى الحق لأجل أن يعظم بين الناس ويحترم، ولهذا تجده يغضب إذا لم يفعل الناس ما أمر به، ولا يغضب إذا ارتكبوا نهياً أعظم منه، لكن لم يدع إلى تركه . وقد يكون داعياً إلى رئيسه؛ كما يوجد في كثير من الدول من علماء الضلال من علماء الدول، لا علماء الملل، يدعون إلى رؤسائهم، ومن ذلك لما ظهرت الاشتراكية في البلاد العربية قام بعض علماء الضلالة بالاستدلال عليها بآيات وأحاديث بعيدة الدلالة، بل ليس فيها دلالة؛ فهؤلاء دعوا إلى غير الله .

ومن دعا إلى الله ثم رأى الناس فارين منه؛ فلا ييأس، ويترك الدعوة، فإن الرسول ﷺ قال لعلي: «انفذ على رسلك؛ فوالله؛ لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم» .

فإذا دعا إلى الله ولم يجب؛ فليكن غضبه من أجل أن الحق لم يتبع، لا لأنه لم يجب، فإذا كان يغضب لهذا؛ فمعناه: أنه يدعو إلى الله، فإذا استجاب واحد؛ كفى، وإذا لم يستجب أحد؛ فقد أبرأ ذمته أيضاً، وفي الحديث: «والنبي وليس معه أحد» ثم إنه يكفي من الدعوة إلى الحق والتحذير من الباطل أن يتبين للناس أن هذا حق وهذا باطل؛ لأن الناس إذا سكتوا عن بيان الحق، وأقر الباطل مع طول الزمن؛ ينقلب الحق باطلاً، والباطل حقاً .

قوله: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾؛ أي: علم؛ فتضمنت هذه الدعوة الإخلاص والعلم؛ لأن أكثر ما يفسد الدعوة عدم الإخلاص، أو عدم العلم، وليس المقصود بالعلم في قوله: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ العلم بالشرع فقط، بل يشمل: العلم بالشرع، والعلم بحال المدعو، والعلم بالسبيل الموصل إلى المقصود، وهو الحكمة فيكون بصيراً بحكم الشرع، وبصيراً بحال المدعو، وبصيراً بالطريق الموصلة لتحقيق الدعوة، ولهذا قال النبي ﷺ لمعاذ: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب» .

وهذه ليست كلها من العلم بالحكم الشرعي؛ لأن علمي أن هذا الرجل قابل للدعوة باللين، وهذا قابل للدعوة بالشدة، وهذا عنده علم يمكن أن يقابلني بالشبهات =

= أمر زائد على العلم بالحكم الشرعي، وكذلك العلم بالطرق التي تجلب المدعويين كالترغيب بكذا والتشجيع؛ كقوله ﷺ: «من قتل قتيلاً؛ فله سلبه» أو بالتأليف؛ فالنبي ﷺ أعطى المؤلفة قلوبهم في غزوة حنين إلى مئة بغير فهذا كله من الحكمة؛ فالجاهل لا يصلح للدعوة، وليس محموداً، وليست طريقته طريقة الرسول ﷺ؛ لأن الجاهل يفسد أكثر مما يصلح.

قوله: ﴿أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ ذكروا فيها رأيين:

الأول: ﴿أَنَا﴾ مبتدأ، وخبرها ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾، ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ معطوفة على ﴿أَنَا﴾؛ أي: أنا ومن اتبعني على بصيرة؛ أي: في عبادتي ودعوتي.

الثاني: ﴿أَنَا﴾ توكيد للضمير المستتر في قوله: ﴿أَدْعُوا﴾؛ أي: أدعو أنا إلى الله ومن اتبعني يدعو أيضاً؛ أي: قل هذه سبيلي أدعو إلى الله ويدعو من اتبعني، وكلانا على بصيرة.

قوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨] محلها مما قبلها في المعنى توكيد؛ لأن التوحيد معناه نفي الشرك.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨] هذه براءة من الرسول ﷺ من المشركين، كما تبرأ منهم خليل الله إبراهيم - عليه الصلاة والسلام -: ﴿إِنِّي إِذْهِيمَ كَانَتْ أُمَةٌ قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَا يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِذْهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]، ففيه البراءة من المشركين؛ يعني: قطع المحبة والمودة والمناصرة بينك وبين المشركين؛ لأنهم أعداء الله وأعداء رسوله، فلا يجوز لك أن تؤدبهم بقلبك أو تناصرهم أو تدافع عنهم: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِذْهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُوكُمْ وَمَا نَبْعُدُكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحنة: ٤]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [المتحنة: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

ففي هذا دليل على أنه يجب البراءة من المشركين، وأن من أصول الدعوة إلى الله: البراءة من المشركين، أما الداعية الذي لا يتبرأ من المشركين، فهذا ليس =

* عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله».

- وفي رواية: «إلى أن يوحدوا الله».

«فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فأياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» أخرجاه ^[١].

= بداعية، وليس على طريقة الرسول ﷺ وإن زعم أنه يدعو إلى الله، والكفر بالطاغوت مقدم على الإيمان بالله، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَسْلَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فلا بد من البراءة من المشركين، أما الذين يقولون: «ما علينا من عقائد الناس، من دخل في جماعتنا وصار معنا فهو أخونا، وعقيدته له» هذه ليست دعوة إلى الله ﷻ، وإنما هي دعوة إلى الحزبية والعصبية.

□ ما يستفاد من الآية:

- ١ - أن الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله هي طريقة الرسول وأتباعه.
- ٢ - أنه يجب على الداعية أن يكون عالماً بما يدعو إليه عالماً بما ينهى عنه.
- ٣ - التنبيه على الإخلاص في الدعوة بأن لا يكون للداعية مقصد سوى وجه الله، لا يقصد بذلك تحصيل مال أو رئاسة أو مدح من الناس أو دعوة إلى حزب أو مذهب.
- ٤ - أن البصيرة فريضة لأن اتباعه ﷺ واجب ولا يتحقق اتباعه إلا بالبصيرة وهي العلم واليقين.

٥ - حسن التوحيد؛ لأنه تنزيه الله تعالى.

٦ - قبْح الشرك؛ لأنه مسببة لله تعالى.

٧ - وجوب ابتعاد المسلم عن المشركين لا يصير منهم في شيء فلا يكفي أنه لا يشرك.

[١] أخرجه البخاري: الزكاة (١٣٩٥)، ومسلم: الإيمان (١٩) وفي رواية =

= لمسلم: «فليكن أول ما تدعوهم إليه: عبادة الله ﷻ، فإذا عرفوا الله» الحديث.

ولفظ الصحيحين: «فإن هم أطاعوا لذلك» وليس فيهما أطاعوك.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (لما بعث معاذاً إلى اليمن). قال الحافظ: كان ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره المصنف - يعني: البخاري - في أواخر المغازي. وقيل: كان ذلك في آخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من تبوك. رواه الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك، وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» عنه ثم حكى ابن سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر. وقيل: بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر، ثم توجه إلى الشام فمات بها؛ واختلف هل كان معاذ والياً أو قاضياً، فجزم ابن عبد البر بالثاني، والغساني بالأول.

قلت: الظاهر أنه كان والياً قاضياً.

قوله: (إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب).

قال القرطبي: يعني به: اليهود والنصارى؛ لأنهم كانوا في اليمن أكثر من مشركي العرب أو أغلب، وإنما نبهه على هذا ليتيهاً لمناظرتهم، ويعد الأدلة لامتحانهم؛ لأنهم أهل علم سابق، بخلاف المشركين وعبداء الأوثان.

وقال الحافظ: هو كالتوطئة للوصية ليجمع همته عليها، ثم ذكر معنى كلام

القرطبي.

قلت: وفيه أن مخاطبة العالم ليست كمخاطبة الجاهل، والتنبيه على أنه ينبغي للإنسان أن يكون على بصيرة في دينه، لئلا يبتلى بمن يورد عليه شبهة من علماء المشركين، ففيه التنبيه على الاحتراز من الشبه، والحرص على طلب العلم.

قوله: (فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله) يجوز رفع «أول»

مع نصب «شهادة» وبالعكس.

قوله: وفي رواية: (إلى أن يوحدوا الله)، هذه الرواية في التوحيد من «صحيح

البخاري» وفي بعض الروايات: «فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله». وفي بعضها «وأن محمداً رسول الله» وأكثر الروايات فيها ذكر الدعوة إلى الشهادتين.

وأشار المصنف ﷺ بإيراد هذه الرواية إلى التنبيه على معنى شهادة أن لا إله

إلا الله، إذ معناها توحيد الله بالعبادة، وترك عبادة ما سواه فلذلك جاء الحديث مرة

بلفظ (شهادة أن لا إله إلا الله) ومرة (إلى أن يوحدوا الله) ومرة «فليكن أول ما =

= تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات» وذلك هو الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله الذي قال الله فيه: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

ومعنى الكفر بالطاغوت: هو خلع الأنداد والآلهة - التي تدعى من دون الله - من القلب، وترك الشرك بها رأساً، وبغضه وعداوته.

ومعنى الإيمان بالله: هو إفراده بالعبادة التي تتضمن غاية الحب بغاية الذل والانقياد لأمره، وهذا هو الإيمان بالله المستلزم للإيمان بالرسول ﷺ، المستلزم لإخلاص العبادة لله تعالى، وذلك هو توحيد الله تعالى ودينه الحق المستلزم للعلم النافع، والعمل الصالح، وهو حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله، وحقيقة المعرفة بالله، وحقيقة عبادته وحده لا شريك له.

فلله ما أفقه من روى هذا الحديث بهذه الألفاظ المختلفة لفظاً المتفقة معنى! فعرفوا أن المراد من شهادة أن لا إله إلا الله هو الإقرار بها علماً ونطقاً وعملاً، خلافاً لما يظنه بعض الجهال أن المراد من هذه الكلمة هو مجرد النطق بها، أو الإقرار بوجود الله أو ملكه لكل شيء من غير شريك، فإن هذا القدر قد عرفه عباد الأوثان وأقروا به، فضلاً عن أهل الكتاب، ولو كان كذلك لم يحتاجوا إلى الدعوة إليه.

وفيه: دليل على أن التوحيد - الذي هو إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه - هو أول واجب، فلهذا كان أول ما دعت إليه الرسل ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وقد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ واتفقت عليه الأمة أن أصل الإسلام، وأول ما يؤمر به الخلق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فبذلك يصير الكافر مسلماً، والعدو ولياً، والمباح دمه وماله معصوم الدم والمال، ثم إن كان ذلك من قلبه، فقد دخل في الإيمان، وإن قاله بلسانه دون قلبه، فهو في ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان.

وفيه البداية في الدعوة والتعليم بالأهم فالأهم، واستدل به من قال من العلماء: إنه لا يشترط في صحة الإسلام النطق بالتبري من كل دين يخالف دين الإسلام؛ لأن اعتقاد الشهادتين يستلزم ذلك وفي ذلك تفصيل.

= وفيه: أنه لا يحكم بإسلام الكافر إلا بالنطق بالشهادتين. قال شيخ الإسلام: فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطناً وظاهراً عند سلف الأمة وأئمتها، وجماهير علمائها.

قلت: هذا - والله أعلم - فيمن لا يقر بهما أو بإحدهما، أما من كُفِّرَ مع الإقرار بهما ففيه بحث، والظاهر أن إسلامه هو توبته عما كفر به.

وفيه: أن الإنسان قد يكون قارئاً عالماً وهو لا يعرف معنى لا إله إلا الله، أو يعرفه ولا يعمل به، نبه عليه المصنف.

وقال بعضهم: هذا الذي أمر به النبي ﷺ معاذاً، هو الدعوة قبل القتال التي كان يوصي بها النبي ﷺ أمراء.

قلت: فعلى هذا فيه: استحباب الدعوة قبل القتال لمن بلغته الدعوة، أما من لم تبلغه فتجب دعوته.

قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك)؛ أي: شهدوا وانقادوا لذلك.

قوله: (فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات)، فيه: أن الصلاة - بعد التوحيد والإقرار بالرسالة - أعظم الواجبات وأحبها، واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع؛ حيث دعاهم أولاً إلى التوحيد فقط، ثم دعوا إلى العمل ورتب ذلك عليها بالفاء، وأيضاً فإن قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك فأخبرهم)، يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لم يجب عليهم شيء.

قال النووي: وهذا الاستدلال ضعيف، فإن المراد أعلمهم بأنهم مطالبون بالصلوات وغيرها في الدنيا، والمطالبة في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام، ولا يلزم من ذلك أن لا يكونوا مخاطبين بها، ويزاد في عذابهم بسببها في الآخرة، قال: ثم اعلم أن المختار أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور به والمنهي عنه، هذا قول المحققين والأكثرين.

قلت: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ نَكَّرْنَا لَكِنَّكَ مِنَ الْمُنْذَرِينَ﴾ (٤٣) وَلَوْ نَكَّرْنَا لَكِنَّكَ مِنَ الْمُنْذَرِينَ (٤٤) وَكَذَلِكَ نَكُذِّبُ يَوْمَ الدِّينِ (٤٥) حَتَّىٰ آتَيْنَا الْيَقِيْنَ (٤٦) فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ (٤٧) [المدثر: ٤٣ - ٤٨].

وفيه: دليل على أن الوتر ليس بفرض إذ لو كان فرضاً لكان صلاة سادسة لا سيما وهذا في آخر الأمر.

= قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك)؛ أي: آمنوا بأن الله افترضها عليهم وفعلوها.

= قوله: (فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم)، فيه: دليل على أن الزكاة أوجب الأركان بعد الصلاة، وأنها تؤخذ من الأغنياء، وتصرف إلى الفقراء، وإنما خص النبي ﷺ الفقراء بالذكر - مع أنها تدفع إلى المجاهد والعامل ونحوهما وإن كانوا أغنياء -؛ لأن الفقراء - والله أعلم - هم أكثر من تدفع إليهم، أو لأن حقهم أكد.

وفيه: أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه أو نائبه، فمن امتنع عن أدائها إليه أخذت منه قهراً.

قيل: وفيه دليل على أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد كما هو مذهب مالك وأحمد وعلى ما تقدم لا يكون فيه دليل.

وفيه أنه لا يجوز دفعها إلى غني ولا كافر، وأن الفقير لا زكاة عليه، وأن من ملك نصيباً لا يعطى من الزكاة من حيث إنه جعل المأخوذ منه غنياً وقابله بالفقير ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غني، والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا من استثنى، وأن الزكاة واجبة في مال الصبي والمجنون، كما هو قول الجمهور لعموم قوله: (من أغنيائهم).

قوله: (فإياك وكرائم أموالهم) هو بنصب كرائم على التحذير، والكرائم جمع كريمة؛ أي: نفيسة قال صاحب المطالع: وهي جامعة الكمال الممكن في حقها من غزارة لبن وجمال صورة، أو كثرة لحم وصوف ذكره النووي. وفيه أنه يحرم على العامل أخذ كرائم المال في الزكاة، بل يأخذ الوسط، ويحرم على صاحب المال إخراج شر المال، بل يخرج: الوسط، فإن طابت نفسه بإخراج الكريمة جاز.

قوله: (واتق دعوة المظلوم)؛ أي: احذر دعوة المظلوم واجعل بينك وبينهم وقاية بفعل العدل وترك الظلم، لئلا يدعو عليك المظلوم. وفيه: تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم، والنكتة في ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم إشارة إلى أن أخذها ظلم، ذكره الحافظ.

قوله: (فإنه -؛ أي: الشأن - ليس بينها وبين الله حجاب)؛ أي: لا تحجب عن الله تعالى، بل ترفع إليه فيقبلها وإن كان عاصياً، كما في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً: «دعوة المظلوم مستجابة وإن كان فاجراً ففجوره على نفسه». وإسناده حسن، قاله الحافظ.

= وقال أبو بكر بن العربي: هذا وإن كان مطلقاً، فهو مقيد بالحديث الآخر أن =

= الداعي على ثلاث مراتب: إما أن يعجل له ما طلب، وإما أن يدخر له في الآخرة أفضل منه، وإما أن يدفع عنه من السوء مثله، وهذا كما قيد مطلق قوله: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢] بقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ﴾ [الأنعام: ٤١] وفي الحديث أيضاً قبول خبر الواحد العدل ووجوب العمل به، وأن الإمام يبعث العمال لجباية الزكاة وأنه يعظ عماله وولاته، ويأمرهم بتقوى الله، ويعلمهم ما يحتاجون إليه، وينهاهم عن الظلم، ويعرفهم قبح عاقبته والتنبيه على التعليم بالتدرج، ذكره المصنف. واعلم أنه لم يذكر في هذا الحديث ونحوه الصوم والحج، مع أن بعث معاذ كان في آخر الأمر كما تقدم، فأشكل ذلك على كثير من العلماء.

قال شيخ الإسلام: أجاب بعض الناس أن الرواة اختصر بعضهم الحديث وليس الأمر كذلك، فإن هذا طعن في الرواة؛ لأن هذا إنما يقع في الحديث الواحد مثل حديث عبد القيس - حيث ذكر بعضهم الصيام وبعضهم لم يذكره -. فأما الحديثان المنفصلان، فليس الأمر فيهما كذلك، ولكن عن هذا جوابان:

أحدهما: أن ذلك بحسب نزول الفرائض، وأول ما فرض الله الشهادتان. ثم الصلاة، فإنه أمر بالصلاة في أول أوقات الوحي، ولهذا لم يذكر وجوب الحج في عامة الأحاديث إنما جاء في الأحاديث المتأخرة.

قلت: وهذا من الأحاديث المتأخرة ولم يذكر فيها.

الثاني: أنه كان ﷺ يذكر في كل مقام ما يناسبه، فيذكر تارة الفرائض التي يقاتل عليها كالصلاة والزكاة، ويذكر تارة الصلاة والصيام إن لم يكن عليه زكاة، ويذكر تارة الصلاة والزكاة والصيام، فإذا أن يكون قبل فرض الحج، كما في حديث عبد القيس ونحوه، وإما أن يكون المخاطب بذلك لا حج عليه. وأما الصلاة والزكاة، فلهما شأن ليس لسائر الفرائض، ولهذا ذكر الله تعالى في كتابه القتال عليهما؛ لأنهما عبادتان ظاهرتان بخلاف الصوم، فإنه أمر باطن وهو مما ائتمن عليه الناس، فهو من جنس الوضوء والغتسال من الجنابة ونحو ذلك مما يؤتمن عليه العبد، فإن الإنسان يمكنه أن لا ينوي الصوم وأن يأكل سرّاً، كما يمكنه أن يكتم حديثه وجنابته، بخلاف الصلاة والزكاة، وهو ﷺ يذكر في الإعلام الأعمال الظاهرة التي يقاتل الناس عليها، ويصيرون مسلمين بفعالها، فلهذا علق ذلك بالصلاة والزكاة دون الصيام، وإن كان واجباً كما في آيتي (براءة ١١) فإن (براءة) نزلت بعد فرض الصيام باتفاق الناس.

وكذلك لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن لم يذكر في حديثه الصيام؛ - لأنه =

ولهما عن سهل بن سعد رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر:

= تبع وهو باطن - ولا ذكر الحج؛ لأن وجوبه خاص ليس بعام، وهو لا يجب في العمر إلا مرة واحدة. انتهى ملخصاً بمعناه.

قوله: (أخرجاه)؛ أي: أخرج به البخاري ومسلم في «الصحيحين».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وفي رواية للبخاري فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله» فلا بد في شهادة أن لا إله إلا الله من سبعة شروط لا تنفع قائلها إلا باجتماعها: أحدها: العلم المنافي للجهل.

الثاني: اليقين المنافي للشك.

الثالث: القبول المنافي للرد.

الرابع: الانقياد المنافي للترك.

الخامس: الإخلاص المنافي للشرك.

السادس: الصدق المنافي للكذب.

السابع: المحبة المنافية لصددها.

والفقير إذا أفرد في اللفظ تناول المسكين وبالعكس، كنظائره كما قرره شيخ

الإسلام.

○ قال ابن باز: الأموال كرائم ووسط ولثام، فالزكاة تؤخذ من الوسط إلا إذا طابت نفوسهم بالكرام ودفعوها عن طيب نفس منهم فإنها تقبل منهم ولهم فيها أجر. وإنما اقتصر على التوحيد والصلاة والزكاة لأنها أهم الأمور ومن أجاب إليها أجاب إلى ما سواها من الصوم والحج والجهاد.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من) بيانية، والمراد بالكتاب: التوراة والإنجيل؛ فيكون المراد بأهل الكتاب اليهود والنصارى، وهم أكثر أهل اليمن في ذلك الوقت، وإن كان في اليمن مشركون؛ لكن الأكثر اليهود والنصارى، ولهذا اعتمد الأكثر. وأخبره النبي ﷺ بذلك؛ لأمرين:

الأول: أن يكون بصيراً بأحوال من يدعو.

الثاني: أن يكون مستعداً لهم؛ لأنهم أهل كتاب، وعندهم علم.

قوله: (لما): إعرابها شرطية، وهي حرف وجود لوجود، و«لو»: حرف امتناع لامتناع، و«لولا»: حرف امتناع لوجود. قوله: (إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب):

قال ذلك مرشداً له، وهذا دليل على معرفته ﷺ بأحوال الناس، وما يعلمه من أحوالهم؛ فله طريقان:

١ - الوحي.

«لأعطين الراية غداً رجلاً يُحِبُّ اللهَ ورسولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ ورسولُهُ، يفتح اللهُ على يديه»، فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها فلما أصبحوا غدوا على رسول الله ﷺ، كلهم يرجو أن يعطاها، فقال: «أين علي بن أبي

٢ - العلم والتجربة.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: (فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تُؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم...) سميت صدقة لأنها تدل على التصديق؛ لأن الذي يدفعها مصدق بفريضة الله ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠] واستدل بحديث معاذ على أن الزكاة لا تنقل والقول الثاني: تؤخذ من أغنياء المسلمين وترد على فقرائهم وعلى ذلك فالصحيح جواز نقلها للمصلحة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وفيه - أيضاً - العمل بخبر الواحد؛ لأن الرسول ﷺ أرسل معاذاً وحده.

وهذا يدل على أنه يعتمد خبر الواحد ولا يشترط التواتر - كما يقوله بعض الضَّلال -، يقولون: أمور العقائد لا يقبل فيها خبر الواحد. والرسول ﷺ اكتفى بخبر الواحد، فأرسل معاذاً إلى اليمن يدعو إلى الله ويعلم التَّوحيد، وهكذا، ما كان الرسول يُرسل رسله جماعات وإنما كان يرسلهم أفراداً، كما بعث عليّاً، وبعث معاذاً، وبعث أبا عبيدة بن الجراح، وهذا يدل على قبول خبر الواحد في أصول الدين وفروعه، وأما ما قاله علماء الكلام فهو باطل.

□ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - مشروعية إرسال الدعاة إلى الله.
- ٢ - أن شهادة أن لا إله إلا الله أول واجب، وهي أول ما يدعى إليه الناس.
- ٣ - أن معنى شهادة أن لا إله إلا الله توحيدُ الله بالعبادة وترك عبادة ما سواه.
- ٤ - أنه لا يحكم بإسلام الكافر إلا بالنطق بالشهادتين.
- ٥ - أن الإنسان قد يكون قارئاً وهو لا يعرف معنى لا إله إلا الله، أو يعرفه ولا يعمل به كحال أهل الكتاب.

- ٦ - أن مخاطبة العالم ليست كمخاطبة الجاهل: (إنك تأتي قوماً أهل كتاب).
- ٧ - التنبيه على أنه ينبغي للإنسان خصوصاً الداعية أن يكون على بصيرة من دينه، ليتخلص من شبهات المشبهين وذلك بطلب العلم.
- ٨ - أن الصلاة أعظم الواجبات بعد الشهادتين.
- ٩ - أن الزكاة أوجب الأركان بعد الصلاة.

طالب؟» فقيل: هو يشتكي عينيه، فأرسلوا إليه فأتي به، فبصق في عينيه؛ ودعا له فبرأ كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية فقال: «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حُمُر النعم»^[١]. يدوكون؛ أي: يخوضون.

١٠ - بيان مصرفٍ من مصارف الزكاة وهم الفقراء وجواز الاقتصار عليه.

١١ - أنه لا يجوز أخذ الزكاة من جيد المال إلا برضا صاحبه.

[١] أخرجه البخاري: الجهاد والسير (٣٠٠٩)، ومسلم: فضائل الصحابة (٢٤٠٦).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن سهل) هو: سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي أبو العباس صحابي شهير، وأبوه صحابي أيضاً. مات سنة ثمان وثمانين وقد جاوز المائة.

قال شيخ الإسلام: هذا الحديث أصح ما روي لعلي عليه السلام من الفضائل أخرجه في «الصحيحين» من غير وجه.

قوله: (قال يوم خيبر)؛ أي: في غزوة خيبر. في «الصحيحين» واللفظ لمسلم عن سلمة بن الأكوع قال: «كان علي عليه السلام قد تخلف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر، وكان رمداً، فقال: أنا تخلفت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج علي عليه السلام فلحق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان مساء الليلة التي فتحها الله صلى الله عليه وآله وسلم في صباحها» قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لأعطين الراية، أو ليأخذن بالراية غداً رجل يحبه الله ورسوله أو قال: يحب الله ورسوله يفتح الله عليه فإذا نحن بعلي وما نرجوه. فقالوا: هذا علي: فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراية، ففتح الله عليه». وهذا يبين أن علياً عليه السلام لم يشهد أول خيبر، وأنه عليه الصلاة والسلام قال هذه المقالة مساء الليلة التي فتحها الله في صباحها.

قوله: (لأعطين الراية). قال الحافظ في رواية بريدة: «إني دافع اللواء إلى رجل يحبه الله ورسوله». والراية بمعنى: اللواء، وهو العلم الذي يحمل في الحرب، يعرف به موضع صاحب الجيش وقد يحمله أمير الجيش، وقد يدفعه لمقدم العسكر وقد صرح جماعة من أهل اللغة بترادفهما، لكن روى أحمد والترمذي من حديث ابن عباس: كانت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء، ولواؤه أبيض. ومثله عند الطبراني عن بريدة، وعند ابن عدي عن أبي هريرة وزاد: مكتوب فيه: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وهو ظاهر في التغاير فلعل التفرقة بينهما عرفية.

قوله: (يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله) فيه فضيلة عظيمة لعلي عليه السلام؛ لأن النبي ﷺ شهد له بذلك، ولكن ليس هذا من خصائصه قال شيخ الإسلام: ليس هذا الوصف مختصاً بعلي ولا بالأئمة، فإن الله ورسوله يحب كل مؤمن تقي يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتج به على النواصب الذي يتبرؤون منه ولا يتولونه، بل قد يكفرونه أو يفسقونه؛ كالخوارج. لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة على فضائل الصحابة كانت قبل ردتهم، فإن الخوارج تقول في علي مثل ذلك، لكن هذا باطل فإن الله ورسوله لا يطلق مثل هذا المدح على من يعلم أنه يموت كافراً. وفيه إثبات صفة المحبة لله، وفيه إشارة إلى أن علياً تام الاتباع لرسول الله ﷺ حتى أحبه الله، ولهذا كانت محبته علامة الإيمان، ويغضه علامة النفاق، ذكره الحافظ بمعناه.

قوله: (يفتح الله على يديه) صريح في البشارة بحصول الفتح على يديه، فكان الأمر كذلك، ففيه دليل على شهادة أن محمداً رسول الله.

قوله: (فبات الناس يدوكون ليلتهم) هو بنصب «ليلتهم» على الظرفية، ويدوكون قال المصنف: يخوضون. والمراد أنهم باتوا تلك الليلة في خوض واختلاف فيمن يدفعها إليه، وفيه حرص الصحابة على الخير ومزيد اهتمامهم به، وذلك يدل على علو مراتبهم في العلم والإيمان.

قوله: (أبهم يعطاها) فهو برفع «أي» على البناء.

قوله: (فلما أصبحوا غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها). وفي رواية أبي هريرة عند مسلم: «أن عمر قال: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ».

فإن قلت: إن كانت هذه الفضيلة لعلي عليه السلام ليست من خصائصه؛ فلماذا تمنى بعض الصحابة أن يكون له ذلك؟ قيل: الجواب كما قال شيخ الإسلام أن في ذلك شهادة النبي ﷺ لعلي بإيمانه باطناً وظاهراً، وإثبات لموالاته لله ورسوله، ووجوب موالاته المؤمنين له، وإذا شهد النبي ﷺ لمعين بشهادة أو دعا له بدعاء أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة، ومثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي ﷺ يشهد بذلك لخلق كثير ويدعو به لخلق كثير، وكان تعيينه لذلك المعين من أعظم فضائله ومناقبه، وهذا كالشهادة بالجنة لثابت بن قيس، وعبد الله بن سلام وغيرهما، - وإن كان قد شهد بالجنة لآخرين -، والشهادة بمحبة الله ورسوله والذي ضرب في الخمر.

قلت: وفي هذه الجملة أيضاً حرص الصحابة على الخير.

= قوله: (فقال: أين علي بن أبي طالب؟) قال بعضهم: كأنه ﷺ استبعد غيبته عن حضرته في مثل ذلك الموطن، لا سيما وقد قال: (لأعطين الراية)، إلى آخره وقد حضر الناس وكلهم طمع بأن يكون هو الذي يفوز بذلك الوعد. وفيه سؤال الإمام عن رعيته وتفقد أحوالهم وسؤاله عنهم في مجامع الخير.

قوله: (فقل له: هو يشتكي عينيه)؛ أي: من الرمد كما في «صحيح مسلم» عن سعد بن أبي وقاص فقال: «ادعوا لي علياً، فأني به أرمد فبصق في عينيه».

قوله: (قال: فأرسلوا إليه). بهمة قطع، أمر من الإرسال، أمرهم بأن يرسلوا إليه فيدعوه له، ولمسلم من طريق إياس بن سلمة عن أبيه قال: «فأرسلني إلى علي فجئت به أقوده أرمد، فبصق في عينيه فبرأ».

قوله: (فبصق)، بفتح الصاد؛ أي: تفل.

قوله: (ودعا له فبرأ) وهو بفتح الراء والهمزة، بوزن ضرب، ويجوز الكسر بوزن علم؛ أي: عوفي في الحال عافية كاملة، كأن لم يكن به وجع من رمد ولا ضعف بصر أصلاً، وعند الطبراني من حديث علي: فما رمدت ولا صدعت منذ دفع إلي النبي ﷺ الراية. وفيه دليل على الشهادتين.

قوله: (فأعطاه الراية). قال المصنف: فيه الإيمان بالقدر لحصولها لمن لم يسع، ومنعها عمن سعى، وفيه التوكل على الله، والإقبال بالقلب إليه، وعدم الالتفات إلى الأسباب، وإن فعلها لا ينافي التوكل.

قوله: (وقال انفذ على رسلك). أما «انفذ» فهو بضم الفاء؛ أي: امض لوجهك. ورسلك: - بكسر الراء وسكون السين -؛ أي: على رفئك ولينك من غير عجلة، يقال لمن يعمل الشيء برفق. وساحتهم: فناء أرضهم، وهو حوالها. وفيه الأدب عند القتال، وترك الطيش والأصوات المزعجة التي لا حاجة إليها، وفيه أمر الإمام عماله بالرفق واللين من غير ضعف ولا انتقاض عزيمة كما يشير إليه قوله: (حتى تنزل بساحتهم).

قوله: (ثم ادعهم إلى الإسلام)؛ أي: الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومن هذا الوجه طابق الحديث الترجمة.

وفي حديث أبي هريرة عند مسلم: «فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، فأعطاه الراية. وقال: امش ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك. فسار علي شيئاً ثم وقف ولم يلتفت، فصرخ: يا رسول الله على ماذا أقاتل الناس؟ فقال: قاتلهم حتى يشهدوا =

= أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله.

وفيه: أن الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، المراد بها الدعوة إلى الإخلاص بها وترك الشرك وإلا فاليهود يقولونها، ولم يفرق النبي ﷺ في الدعوة إليها بينهم وبين من لا يقولها من مشركي العرب، فعلم أن المراد من هذه الكلمة هو اللفظ بها، واعتقاد معناها، والعمل به، وذلك هو معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلْ آلِكُتَابٍ تَقَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [آل عمران: ٦٤].

وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَٰهُ مَنَابِ﴾ [الرعد: ٣٦] وذلك هو معنى قوله: (ثم ادعهم إلى الإسلام) الذي هو الاستسلام لله تعالى، والانقياد له بفعل التوحيد وترك الشرك. وفيه مشروعية الدعوة قبل القتال، لكن إن كانوا قد بلغتهم الدعوة جاز قتالهم ابتداء؛ لأن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون، وتستحب دعوتهم لهذا الحديث وما في معناه، وإن كانوا لم تبلغهم وجبت دعوتهم.

وقوله: (وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه)؛ أي: في الإسلام؛ أي: إذا أجابوا إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حقوقه التي لا بد من فعلها، كالصلاة، والزكاة، وهذا كقوله في حديث أبي هريرة: «فإذا فعلوا ذلك فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها» وقد فسره أبو بكر الصديق لعمر رضي الله عنهما لما قاتل أهل الردة الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فقال له عمر: «كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها؟!» قال أبو بكر: فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم على منعها».

وحاصله: أنهم إذا أجابوا إلى الإسلام الذي - هو التوحيد - فأخبرهم بما يجب عليهم بعد ذلك من حق الله تعالى في الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك من شرائع الإسلام الظاهرة وحقوقه؛ فإن أجابوا إلى ذلك فقد أجابوا إلى الإسلام حقاً، وإن امتنعوا عن شيء من ذلك فالقتال باق بحاله إجماعاً =

= فدل على أن النطق بكلمتي الشهادة دليل العصمة لا أنه عصمة، أو يقال: هو العصمة لكن بشرط العمل، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرِئَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَبُّوا﴾ الآية [النساء: ٩٤]، ولو كان النطق بالشهادتين عاصماً لم يكن للثبوت معنى، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ [التوبة: ٥]؛ أي: عن الشرك وفعلوا التوحيد ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ فَحَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥] فدل على أن القتال يكون على هذه الأمور.

وفيه: أن الله تعالى حقوقاً في الإسلام من لم يأت بها لم يكن مسلماً، كإخلاص العبادة له والكفر بما يعبد من دونه. وفيه بعث الإمام الدعاء إلى الله، كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون يفعلون. وفيه تعليم الإمام أمراء وعماله ما يحتاجون إليه.

قوله: (فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم).
أن: هي المصدرية، واللام قبلها مفتوحة؛ لأنها لام القسم، ومدخولها مسبوك بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ خبره (خير).

وحمر بضم المهملة وسكون الميم. والنعم بفتح النون والعين المهملة؛ أي: خير لك من الإبل الحمر، وهي أنفس أموال العرب، يضربون بها المثل في نفاسة الشيء. قيل: المراد خير من أن تكون لك فتتصدق بها. وقيل: تقتنيها وتملكها.
قلت: هذا هو الأظهر، والأول لا دليل عليه؛ أي: أنكم تحبون متاع الدنيا، وهذا خير منه.

قال النووي: وتشبيه أمور الآخرة بأموال الدنيا إنما هو للتقريب إلى الأفهام، وإلا فذرة من الآخرة خير من الأرض بأسرها، وأمثالها معها.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: وقوله: (وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه)، مما أمر به وشرعه من حقوق لا إله إلا الله، وهذا يدل على أن الأعمال من الإيمان خلافاً للأشاعرة والمرجئة في قولهم: إنه القول وزعموا أن الإيمان هو مجرد التصديق وتركوا ما دلَّ عليه الكتاب والسنة؛ لأن الدين ما أمر الله به فعلاً، وما نهى عنه تركاً. وفيه الرد على المشركين المستدلين على الشرك بكرامات الأولياء لدلالاتها على فضلهم، وأمير المؤمنين علي عليه السلام وقع له من الكرامات ما لم يقع لغيره، وقد خد الأخاديد وأضررها بالنار، وقذف فيها من غلا فيه أو اعتقد فيه بعض ما كان يعتقد هؤلاء المشركون مع أهل =

= البيت وغيرهم، فصار من أشد الصحابة رضي الله عنهم بعداً عن الشرك وشدة على من أشرك حتى أحرقهم بالنار.

وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع ما أعطي من الكرامات صار من أبعد الصحابة عن الشرك وذرائعه. وهؤلاء أفضل أهل الكرامات، فما زادهم ذلك إلا قوة في التوحيد، وشدة على أهل الشرك والتنديد، كما جرى لعمر رضي الله عنه في الاستسقاء بالعباس وتعمية قبر دانيال، لما وجده الصحابة في بيت مال الهرمزان، كما أن المعجزات إنما زادت الرسل قوة في الدعوة إلى التوحيد وشدة على أهل الشرك والإنكار عليهم وجهادهم، لكن قد يقع من الأحوال الشيطانية لمن استحوذ عليه الشيطان فأنساه ذكر ربه ما قد يلتبس على الجهال الذين تلبسوا بالشرك، ويظنون أن ذلك كرامات وهي من مكر الشيطان وإغوائه لمن لم يعرف الحق من الباطل، وقد قال تعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿فَاسْتَمِمْ أَصْرِي وَإِنِّي إِلَيْكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف: ٤٣] فكذلك يجب على كل أحد أن يطلب الحق من القرآن بتدبره، فإنه الصراط المستقيم، ولا يلتفت إلى ما زخرفته الشياطين، كما اغتر به من اغتر في هذه الأمة ومن قبلهم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: والراية علم الجيش، يرجعون إليه عند الكر والفر، جمعها رايات، وكذا لواء الجيش علمه، وهو دون الراية، سمي لواء لأنه يلوى لكبره فلا ينشر إلا عند الحاجة، والغد اليوم التالي ليومك على أثره. والمحبة مواطأة القلب على ما يرضى الرب، وأصلها الميل إلى ما يوافق المحب، وفيه فضيلة علي رضي الله عنه وزيادة منقبته؛ لشهادة رسول الله ﷺ له بذلك بخصوصه.

وقوله: (ثم ادعهم إلى الإسلام)؛ أي: والإيمان فإن الإسلام إذا أفرد دخل فيه الإيمان، كما أنه إذا أفرد الإيمان دخل فيه الإسلام بلا نزاع، والإسلام هو الاستسلام لله بالتوحيد والخضوع له، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله، وأصل الإسلام هو التوحيد، وهو معنى شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإن شئت قلت: هو شهادة ألا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وما اقتضته الشهادتان من إخلاص العبادة لله وحده دون ما سواه، فإن من عبد معه غيره لم يكن مسلماً، والطاعة لرسوله ﷺ فيما أمر، واجتناب ما عنه نهى وزجر وهذا هو الشاهد للترجمة.

○ قال ابن باز: - الحُمْر بضم الحاء وتسكين الميم جمع أحمر أما حُمْر بضم =

= الحاء والميم فهو جمع حمار وهو ليس المراد هنا والمراد هنا هو جمع حمراء وأحمر والمراد: خير لك من الإبل الحمر التي تعرف عند العرب ويعظمونها ويرونها أشرف الإبل.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (لأعطين)، هذه جملة مؤكدة بثلاث مؤكدات: القسم المقدر، واللام، والنون، والتقدير: والله لأعطين.

قوله: (غدأ): يراد به ما بعد اليوم، والأمس يراد به ما قبله. والأصل أنه يراد بالغد ما يلي يومك، ويراد بالأمس الذي يليه يومك، وقد يراد بالغد ما وراء ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَتَنْظُرَنَّهُمْ فَلَمَّ تَافَتْ لِحَابُهُ﴾ [الحشر: ١٨]؛ أي: يوم القيامة. وكذلك الأمس قد يراد به ما وراء ذلك؛ أي: ما وراء اليوم الذي يليه يومك.

قوله: (انفذ على رسلك)؛ أي: مهلك، مأخوذ من رسل الناقة؛ أي: حليها يحلب شيئاً فشيئاً، والمعنى: امش هويناً هويناً؛ لأن المقام خطير؛ لأنه يخشى من كمين، واليهود خبثاء أهل غدر.

قوله: (وأخبرهم بما يجب عليهم)؛ أي: فلا تكفي الدعوة إلى الإسلام فقط، بل يخبرهم بما يجب عليهم فيه؛ حتى يقتنعوا به ويلتزموا. لكن على الترتيب الذي في حديث بعث معاذ. وهذه المسألة يتردد الإنسان فيها: هل يخبرهم بما يجب عليهم من حق الله في الإسلام قبل أن يسلموا أو بعده؟ فإذا نظرنا إلى ظاهر حديث معاذ وحديث سهل هذا؛ فإننا نقول: الأولى أن تدعوه للإسلام، وإذا أسلم تخبره. وإذا نظرنا إلى واقع الناس الآن، وأنهم لا يسلمون عن اقتناع؛ فقد يسلم، وإذا أخبرته ربما يرجع، قلنا: يخبرون أولاً بما يجب عليهم من حق الله فيه؛ لئلا يرتدوا عن الإسلام بعد إخبارهم بما يجب عليهم، وحينئذ يجب قتلهم لأنهم مرتدون. ويحتمل أن يقال: ترك هذه المسألة للواقع، وما تقتضيه المصلحة من تقديم هذا أو هذا.

وقوله: (لأن يهدي الله بك)، ولم يقل: لأن تهدي؛ لأن الذي يهدي هو الله. والمراد بالهداية هنا هداية التوفيق والدلالة.

وهل المراد الهداية من الكفر إلى الإسلام، أو يعم كل هداية؟ نقول: هو موجه إلى قوم يدعوه إلى الإسلام، وهل نقول: إن القرينة الحالية تقتضي التخصيص، وأن من اهتدى على يديه رجل، في مسألة فرعية من مسائل الدين، لا يحصل له هذا الثواب بقرينة المقام؛ لأن علياً موجه إلى قوم كفار يدعوه إلى الإسلام؟ الله أعلم.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: فوصفه ﷺ بثلاث صفات:

- ١ - أنه يحب الله ورسوله.
 - ٢ - أن الله يحبه وكذلك رسول الله ﷺ يحبه.
 - ٣ - أن الله تعالى يفتح على يديه.
- (يفتح الله على يديه)؛ أي: يفتح بقية الحصون التي بقيت في خبير.
- وقوله: (فقال: انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام) المراد بالرسل: التؤدة والطمأنينة.
- (ثم ادعهم) أخذوا من هذا البداء بالدعوة قبل القتال، وكما في حديث بُريدة وفيه: «ثم ادعهم إلى ثلاث خصال». وكذلك حديث ابن عمر ما كان ﷺ يقاتل أحداً حتى يدعوه.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله: (فبصق في عينيه ودعا له فبراً) ولا شك أن التبرك بريق النبي ﷺ وبعرقه وبوضوئه أمر مشروع، وهذا خاص بالنبي ﷺ، أما غيره فلا يُتبرك بشيء منه، لا يتبرك بشيء من الصالحين والأولياء؛ لأن هذا خاص بالرسول ﷺ، وأفضل الأمة بعد نبيها هو أبو بكر رضي الله عنه، ومع ذلك لم يُتبرك بريقه ولا بعرقه رضي الله عنه، ما فعله الصحابة معه لعلمهم أن هذا لا يجوز إلا في حق النبي ﷺ، وفيما انفصل من جسده ﷺ، أما أن يُتبرك بحجرته أو بقبره، فهذا لا يجوز؛ لأن هذا ليس منفصلاً عن جسد النبي ﷺ، وسوف يأتينا باب خاص بمن تبرك بشجرة أو حجر أو نحوها.

□ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - فضيلة ظاهرة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وشهادة من الرسول ﷺ له بموالاته لله ولرسوله وإيمانه ظاهراً وباطناً.
- ٢ - إثبات أن الله يحب أوليائه محبة تليق بجلاله كسائر صفاته المقدسة الكريمة.

- ٣ - حرص الصحابة على الخير وتسابقهم إلى الأعمال الصالحة رضي الله عنهم.
- ٤ - مشروعية الأدب عند القتال وترك الطيش والأصوات المزعجة التي لا حاجة إليها.

٥ - أمر الإمام عماله بالرفق واللين من غير ضعف ولا انتقاص عزيمة.

٦ - وجوب الدعوة إلى الإسلام لا سيما قبل قتال الكفار.

وفيه مسائل

- الأولى: أن الدعوة إلى الله طريق من اتباع رسول الله ﷺ.
- الثانية: التنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيراً لو دعا إلى الحق، فهو يدعو إلى نفسه [١].
- الثالثة: أن البصيرة من الفرائض [٢].
- الرابعة: من دلائل حسن التوحيد: أنه تنزيه الله تعالى عن المسبة.
- الخامسة: أن من قبح الشرك كونه مسبة لله.
- السادسة: وهي من أهمها: إبعاد المسلم عن المشركين لئلا يصير

- ٧ - أن من امتنع من قبول الدعوة من الكفار وجب قتاله.
- ٨ - أن الدعوة تكون بالتدريج فيطلب من الكافر أولاً الدخول في الإسلام بالنطق بالشهادتين، ثم يؤمر بفرائض الإسلام بعد ذلك.
- ٩ - فضل الدعوة إلى الإسلام وما فيها من الخير للمدعو والداعي، فالمدعو قد يهتدي والداعي يُثاب ثواباً عظيماً، والله أعلم.
- ١٠ - دليل من أدلة نبوة الرسول ﷺ وذلك ببشارته بالفتح قبل وقوعه وبراءة الأئم بريقه.
- ١١ - الإيمان بالقضاء والقدر، لحصول الراية لمن لم يسع إليها ومنعها ممن سعى إليها.
- ١٢ - أنه لا يكفي التسمي بالإسلام بل لا بد من معرفة واجباته والقيام بها.
- [١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وهذه مأخوذة من قوله تعالى: ﴿ادْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩].
- [٢] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: ووجه ذلك أن أتباعه ﷺ واجب، وليس أتباعه حقاً إلا أهل البصيرة، فمن لم يكن منهم فليس من أتباعه، فتعين أن البصيرة من الفرائض.
- قال الشيخ ابن عثيمين: ووجه كون البصيرة من الفرائض؛ أنه لا بد للداعية من العلم بما يدعو إليه، والدعوة فريضة؛ فيكون العلم بذلك فريضة.

منهم، ولو لم يشرك^[١].

- السابعة: كون التوحيد أول واجب^[٢].
- الثامنة: أنه يُبدأ به قبل كل شيء، حتى الصلاة.
- التاسعة: أن معنى: «أن يوحدوا الله» هي معنى شهادة أن لا إله إلا الله.
- العاشرة: أن الإنسان قد يكون من أهل الكتاب وهو لا يعرفها، أو يعرفها ولا يعمل بها.
- الحادية عشرة: التنبيه على التعليم بالتدريج.
- الثانية عشرة: البداية بالأهم فالأهم.
- الثالثة عشرة: مصرف الزكاة.
- الرابعة عشرة: كشف العالم الشبهة عن المتعلم^[٣].
- الخامسة عشرة: النهي عن كرائم الأموال.
- السادسة عشرة: اتقاء دعوة المظلوم.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وهذه مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨] التنبيه على ما يجب على المسلم من البعد عن معاشره المشركين والإقامة بين ظهرائهم؛ لأن الإقامة بين ظهرائهم يؤدي إلى الشرك عاجلاً أو آجلاً.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وقال بعض العلماء: أول واجب النظر، لكن الصواب أن أول واجب هو التوحيد؛ لأن معرفة الخالق دلت عليها الفطرة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وهذا بالنسبة للكفار أما المسلم الموحد فنبدأ بدعوته فيما قصر فيه من فعل محرم أو ترك واجب.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: المراد بالشبهة هنا: شبهة العلم؛ أي: يكون عنده جهل.

وقوله: (مصرف الزكاة) تؤخذ من قوله: (إن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم).

فبين أن هذه الصدقة تؤخذ من الأغنياء، وأن مصرفها الفقراء.

- السابعة عشرة: الإخبار بأنها لا تحجب.
- الثامنة عشرة: من أدلة التوحيد ما جرى على سيد المرسلين وسادات الأولياء من المشقة والجوع والوباء^[١].
- التاسعة عشرة: قوله: «لأعطين الراية...» إلى آخره عَلمٌ من أعلام النبوة.
- العشرون: تفلّه في عينه عَلمٌ من أعلامها أيضاً.
- الحادية والعشرون: فضيلة علي عليه السلام^[٢].
- الثانية والعشرون: فضل الصحابة في دوّكهم تلك الليلة وشغلهم عن بشارة الفتح.
- الثالثة والعشرون: الإيمان بالقدر، لحصولها لمن لم يَسع لها، ومنعها عمن سعى.
- الرابعة والعشرون: الأدب في قوله: «على رسلك».
- الخامسة والعشرون: الدعوة إلى الإسلام قبل القتال^[٣].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: والظاهر: أن المؤلف رحمته الله يريد الإشارة إلى قصة خبير؛ إذ وقع فيها في عهد النبي صلى الله عليه وآله جوع عظيم، حتى إنهم أكلوا الحمير والثوم، وأما الوباء؛ فهو ما وقع في عهد علي عليه السلام وأما المشقة؛ فظاهرة. ووجه كون ذلك من أدلة التوحيد: أن الصبر والتحمل في مثل هذه الأمور؛ يدل على إخلاص الإنسان في توحيده، وأن قصده الله، ولذلك صبر على البلاء.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذه المسألة لا يوجد في نص الحديث ما يدل عليها وهو يشير إلى ما وقع أيام خبير من الجوع والمشقة وأما الوباء فلا أدري عنه هل وقع فيهم وباء أم لا؟!.

[٢] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وفي هذا الرد على النواصب الذين يبغيضون علي وفيه رد على الجهمية الذين ينكرون الصفات فينفون عن الله المحبة فلا يُحب ولا يُحَب فيؤولون المحبة بالإنعام فيقولون: الله يحبهم؛ أي: ينعم عليهم وعباده يحبونه؛ أي: يحبون طاعته.

[٣] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: إن كان لم يبلغهم فهذا يجب وأما من بلغه فيستحب ولا يجب.

- السادسة والعشرون: أنه مشروع لمن دُعوا قبل ذلك وَقُولُوا .
- السابعة والعشرون: الدعوة إلى الله بالحكمة لقوله: «أخبرهم بما يجب عليهم».
- الثامنة والعشرون: المعرفة بحق الله في الإسلام^[١].
- التاسعة والعشرون: ثواب من اهتدى على يديه رجل واحد.
- الثلاثون: الحلف على الفتيا^[٢].



-
- [١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هي فرائض الله .
- [٢] قال ابن باز: لا بأس بالقسم للتأكيد وقد يستحب ويشرع عند الحاجة للتأكيد حتى يفهم المخاطب أن هذا حق وأنه أمر مطلوب .
- قال الشيخ ابن عثيمين: فأقسم النبي ﷺ وهو لم يستقسم، والفائدة هي حثه على أن يهدي الله به، والتوكيد عليه . ولكن لا ينبغي الحلف على الفتيا إلا لمصلحة وفائدة؛ لأنه قد يفهم السامع أن المفتي لم يحلف إلا لشك عنده والإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحياناً يقول في إجابته: إي والله، وقد أمر الله رسوله بالحلف في ثلاثة مواضع من القرآن: في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، وفي قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ كُنْ يُعَذِّبُهُمْ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُعَذِّبَنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبا: ٣] فإذا كان في القسم مصلحة ابتداءً، أو جواباً لسؤال؛ جاز وربما يكون مطلوباً .

باب

تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: تفسير هاتين الكلمتين، والعطف لتغاير اللفظين، وإلا فالمعنى واحد. ولما ذكر المصنف في الأبواب السابقة التوحيد وفضائله، والدعوة إليه، والخوف من ضده الذي هو الشرك، فكأن النفوس اشتاقت إلى معرفة هذا الأمر الذي خلقت له الخليفة، والذي بلغ من شأنه عند الله أن من لقيه به غفر له، - وإن لقيه بملء الأرض خطايا -؛ بَيَّنَّ كَلَامُهُ في هذا الباب أنه ليس اسماً لا معنى له، أو قولاً لا حقيقة له، كما يظنه الجاهلون الذين يظنون أن غاية التحقيق فيه هو النطق بكلمة الشهادة من غير اعتقاد القلب بشيء من المعاني، والحادق منهم يظن أن معنى الإله هو الخالق المتفرد بالملك، فتكون غاية معرفته هو الإقرار بتوحيد الربوبية، وهذا ليس هو المراد بالتوحيد، ولا هو أيضاً معنى (لا إله إلا الله) وإن كان لا بد منه في التوحيد بل التوحيد اسمٌ لمعنى عظيم، وقولٌ له معنى جليل هو أجل من جميع المعاني.

وحاصله: هو البراءة من عبادة كل ما سوى الله، والإقبال بالقلب والعبادة على الله، وذلك هو معنى الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله، وهو معنى (لا إله إلا الله) كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى حكاية عن مؤمن يس: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [أنشد من دُونِهِ ءَالِهَةً إِن يُرَدَّنَ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُقْدُونَ إِلَيَّ إِذَا لَنِي ضَلَّلْتُ مُبِينٍ] [يس: ٢٢ - ٢٤]، والآيات في هذا كثيرة تبين أن معنى (لا إله إلا الله) هو البراءة من عبادة ما سوى الله من الشفعاء والأنداد، وإفراد الله بالعبادة. فهذا هو الهدى، ودين الحق الذي أرسل الله به رسله، وأنزل به كتبه.

أما قول الإنسان: (لا إله إلا الله) من غير معرفة لمعناها، ولا عمل به، أو دعواه أنه من أهل التوحيد، وهو لا يعرف التوحيد، بل ربما يخلص لغير الله من عبادته من =

= الدعاء والخوف والذبح والنذر والتوبة والإنابة وغير ذلك من أنواع العبادات، فلا يكفي في التوحيد، بل لا يكون إلا مشركاً والحالة هذه، كما هو شأن عباد القبور.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: هذا من عطف الدال على المدلول.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: فإن قيل: قدم في أول الكتاب ما يبين معنى لا إله إلا الله وما تضمنته من التوحيد، فما فائدة هذه الترجمة؟ قيل: في هذه الآيات التي في هذا الباب بخصوصها مزيد بيان لمعنى كلمة الإخلاص، وما دلت عليه من توحيد العبادة، والحنة على من تعلق على الأولياء والصالحين.

○ قال الشيخ ابن سعدي: وهذه المسألة أكبر المسائل وأهمها كما قال المصنف رحمه الله.

وحقيقة تفسير التوحيد: العلم والاعتراف بتفرد الرب بجميع صفات الكمال وإخلاص العبادة له.

وذلك يرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: نفي الألوهية كلها عن غير الله، بأن يعلم ويعتقد أنه لا يستحق الإلهية ولا شيئاً من العبودية أحد من الخلق لا نبي مرسل، ولا ملك مقرب ولا غيرهما، وأنه ليس لأحد من الخلق في ذلك حظ ولا نصيب.

والأمر الثاني: إثبات الألوهية لله تعالى وحده لا شريك له وتفرد به معاني الألوهية كلها، وهي نعوت الكمال كلها، ولا يكفي هذا الاعتقاد وحده حتى يحققه العبد بإخلاص الدين كله لله، فيقوم بالإسلام والإيمان والإحسان وبحقوق الله وحقوق خلقه، قاصداً بذلك وجه الله، وطالباً رضوانه وثوابه..

ويعلم أن من تمام تفسيرها وتحقيقها البراءة من عبادة غير الله، وأن اتخاذ أنداد يحبهم كحب الله أو يطيعهم كطاعة الله أو يعمل لهم كما يعمل الله ينافي معنى: لا إله إلا الله أشد المنافاة.

فتبين بذلك أنه: لا بد من اعتقاد وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، ومن الإقرار بذلك اعتقاداً ونطقاً، ولا بد من القيام بعبادة الله وحده طاعة لله وانقياداً، ولا بد من البراءة مما ينافي ذلك عقداً وقولاً وفعلًا.

ولا يتم ذلك إلا بمحبة القائمين بتوحيد الله وموالاتهم ونصرتهم، وبغض أهل الكفر والشرك ومعاداتهم، لا تغني في هذا المقام الألفاظ المجردة، ولا الدعاوى الخالية من الحقيقة، بل لا بد أن يتطابق العلم والاعتقاد والقول والعمل، فإن هذه =

= الأشياء متلازمة متى تخلف واحد منها تخلفت البقية، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: المؤلف ذكر هذا الباب لتفسير التوحيد بمعناه وبضده؛ لأن الشيء يعرف بضده كما قيل: والضد يظهر حسنه الضد - وبضدها تتبين الأشياء.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: التفسير معناه: الكشف والإيضاح، مأخوذ من قولهم: فسرت الثمرة قشرها، ومن قول الإنسان: فسرت ثوبي؛ فاتضح ما وراءه، ومنه تفسير القرآن الكريم.

والتوحيد تقدم تعريفه، والمراد به هنا اعتقاد أن الله واحد في ألوهيته.
وقوله: (شهادة أن لا إله إلا الله)، معطوف على التوحيد؛ أي: وتفسير شهادة أن لا إله إلا الله.

والعطف هنا من باب عطف المترادفين؛ لأن التوحيد حقيقة هو شهادة أن لا إله إلا الله.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: هذا الباب هو آخر المقدمة؛ لأنه بعد هذا الباب سيشرح في ذكر الأمور الشرعية الشريكة التي تنقص التوحيد.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: ف (لا إله إلا الله) هي: كلمة التوحيد، وهي مشتملة - من حيث الألفاظ - على أربعة ألفاظ:

١ - (لا). ٢ - (إله).

٣ - (إلا). ٤ - لفظ الجلالة (الله).

أما (لا) هنا فهي: النافية للجنس، تنفي الألوهية الحققة عن أحد إلا الله - جلّ وعلا - يعني: في هذا السياق. وإذا أتى بعد النفي (إلا) - وهي أداة الاستثناء - أفادت معنى زائداً، وهو: الحصر، والقصر، فيكون المعنى: الإلهية الحققة، أو الإله الحق هو الله، بالحصر والقصر، ليس ثمَّ إله حق إلا هو، دون ما سواه.

وكلمة (إله) على وزن (فعال)، وتأتي أحياناً بمعنى (فاعل)، وتأتي أحياناً بمعنى (مفعول)، وهي - لغة - مشتقة من (أله) بمعنى: عبَدَ، وقال بعض اللغويين: إنها من: إله يأله إذا تحير، ف (أله) فلان يأله أو تأله: إذا تحير، وسمي الإله عندهم إلهاً؛ لأن الأبواب تحيرت في كنه وصفه، وكُنْه حقيقته، وهذا القول ليس بجيد، بل الصواب أن كلمة (إله) (فعال) بمعنى (مفعول) وهو المعبود، ويدل على ذلك: ما جاء في قراءة ابن عباس أنه قرأ في سورة الأعراف: ﴿أَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] كان ابن عباس يقرأها: ﴿وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾ قال: =

وقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء: ٥٧] [١].

= لأن فرعون كان يُعبد ولم يكن يُعبد، فصوب القراءة بـ ﴿ويذكر وإلهتك﴾؛ يعني: وعبادتك، وقراءتنا - وهي قراءة السبعة - ﴿ويذكر وإلهتك﴾؛ يعني: المتقدمين، فهذا معناه: أن ابن عباس فهم من الإلهة، معنى العبادة، وقد قال الراجز:

لله در الغانيات المدة سبّحن واسترجعن من تأله
يعني: من عبادتي، فيكون - إذاً - الإله هو: المعبود، بمعنى (لا إله): لا معبود إلا الله.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يبين معنى هذه الآية التي قبلها، وهي قوله: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الآية.

قال ابن كثير: يقول تعالى: قل للمشركين ادعوا الذين زعمتم من دونه من الأنداد، وارغبوا إليهم، فإنهم لا يملكون كشف الضر عنكم؛ أي: بالكلية، ولا تحويلاً؛ أي: أن يحولوه إلى غيركم، والمعنى: إن الذي يقدر على ذلك هو الله وحده لا شريك له.

قال العوفي عن ابن عباس في الآية: «كان أهل الشرك يقولون: نعبد الملائكة والمسيح وعزيراً وهم ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾؛ يعني: الملائكة وعزيراً».

وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ الآية. وروى البخاري عن ابن مسعود في الآية قال: «ناس من الجن كانوا يعبدون فأسلموا». وفي رواية: «كان ناس من الإنس يعبدون ناساً من الجن، فأسلم الجن، وتمسك هؤلاء بدينهم».

وقال السدي عن أبي صالح عن ابن عباس في الآية: قال: عيسى وأمه وعزير. وقال مغيرة عن إبراهيم: كان ابن عباس يقول في هذه الآية هم: عيسى وعزير والشمس والقمر.

وقال مجاهد: عيسى وعزير والملائكة.

وقوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾، لا تتم العبادة إلا بالخوف والرجاء. وعن الضحاك وعطاء، أنهم الملائكة. وعن ابن عباس: أولئك الذين يدعون عيسى وأمه وعزيراً.

= قال شيخ الإسلام: وهذه الأقوال كلها حق، فإن الآية تعم من كان معبوده عابداً لله سواء كان من الملائكة أو من الجن أو من البشر، والسلف في تفسيرهم يذكرون جنس المراد بالآية على نوع التمثيل، كما يقول الترجمان لمن سأله ما معنى لفظ الخبز؟ فيريه رغيفاً، فيقول: هذا، فالإشارة إلى نوعه لا إلى عينه، وليس مرادهم بذلك تخصيص نوع دون نوع مع شمول الآية للنوعين، فالآية خطاب لكل من دعا دون الله مدعواً وذلك المدعو يبتغي إلى الله الوسيلة، ويرجو رحمته، ويخاف عذابه فكل من دعا ميتاً أو غائباً من الأنبياء والصالحين سواء كان بلفظ الاستغاثة أو غيرها، فقد تناولته هذه الآية، كما تتناول من دعا الملائكة والجن، ومعلوم أن هؤلاء كلهم يكونون وسائط فيما يقدره الله بأفعالهم، ومع هذا فقد نهى الله عن دعائهم، وبيّن أنهم لا يملكون كشف الضر عن الداعين ولا تحويله، لا يرفعونه بالكلية، ولا يحولونه من موضع إلى موضع، كتغيير صفته أو قدره، ولهذا قال: ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾، فذكر نكرة تعم أنواع التحويل فكل من دعا ميتاً أو غائباً من الأنبياء والصالحين، أو دعا الملائكة أو دعا الجن، فقد دعا من لا يغيثه، ولا يملك كشف الضر عنه، ولا تحويله. انتهى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى -: في هذه الآية ذكر المقامات الثلاث: الحب، وهو ابتغاء التقرب إليه والتوسل إليه بالأعمال الصالحة والرجاء والخوف.

○ وقال أيضاً في «قرة عيون الموحدين»: وأعظم الوسائل إلى الله تعالى التوحيد الذي بعث الله به أنبياءه ورسله وخلق الخلق لأجله. ومن التوسل إليه التوسل بأسمائه وصفاته، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (يدعون)؛ أي: دعاء مسألة؛ كمن يدعو علياً عند وقوعهم في الشدائد، وكمن يدعو النبي ﷺ يقول:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به سواك عند حلول الحادث العمم

وقد يكون دعاء عبادة؛ كمن يتذلل لهم بالتقرب، والنذر، والركوع،

والسجود. وجه مناسبة الآية للباب (باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله):

أن التوحيد يتضمن البراءة من الشرك، بحيث لا يدعو مع الله أحداً؛ لا ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلًا، وهؤلاء الذين يدعون الأنبياء والملائكة لم يتبرؤا من الشرك، بل هم واقعون فيه، ومن العجب أنهم يدعون من هم في حاجة إلى ما يقربهم إلى الله =

= تعالى؛ فهم غير مستغنين عن الله بأنفسهم؛ فكيف يغنون غيرهم؟!

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: أخذ العلماء من هذه الآية أن التوحيد يقوم على هذه المقامات الثلاثة: المحبة والخوف والرجاء، وربما سميت أركان العبادة ﴿يَنْفُتُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أَلْوَسِيلَةً﴾ [الإسراء: ٥٧] هذا مقتضى المحبة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذه الآية الأولى في الباب: تدل على أن من معنى (لا إله إلا الله) أن يُصرف الدعاء والتقرب والعبادة لله ﷻ، لا تُصرف لأحد من خلقه بحجة أنه واسطة بين العبد وبين ربه ﷻ؛ لأن الله ليس بينه وبين عباده واسطة من هذا النوع.

أما الواسطة في تبليغ الوحي فإن بين الله وبين عباده واسطة لتبليغ الوحي والرسالات.

أما الواسطة بين العباد وبين الله في رفع حوائجهم؛ فهذه غير موجودة، ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ﷻ: «هناك واسطة من جحدها فقد كفر، وهناك واسطة من أقر بها فقد كفر».

فما هي هذه الواسطة التي من جحدها فقد كفر؟

هم الرسل - عليهم الصلاة والسلام -، فهم واسطة بين الله وبين عباده في تبليغ الرسالات والأوامر والنواهي، فمن جحدها فقد كفر؛ لأنه جحد رسالة الرسل. وهناك واسطة من أقر بها فقد كفر، وهي أن يجعل إنسان بينه وبين الله واسطة في تبليغ حوائجه ورفع دعائه، يتقرب إلى هذه الواسطة بالعبادة، وهذه الواسطة - بزعمه - تطلب له من الله ما يحتاجه.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: والوسيلة في قوله: ﴿يَنْفُتُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أَلْوَسِيلَةً﴾ هي: القصد والحاجة، والتقرب بالأعمال الصالحة يعني: أن حاجاتهم يبتغونها إلى ربهم ذي الربوبية الذي يملك الإجابة، وفي مسائل نافع بن الأزرق، المعروفة لابن عباس ؓ أنه سأل عن قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ أَلْوَسِيلَةً﴾ [المائدة: ٣٥] ما معنى الوسيلة؟ فقال: الوسيلة الحاجة، فقال له: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، ألم تسمع قول الشاعر، وهو عترة يخاطب امرأة:

إن الرجال لهم إليك وسيلة أن يأخذوك تكحلي وتخضبي

فقول عترة: (لهم إليك وسيلة)؛ يعني: لهم إليك حاجة، ووجه الاستدلال من =

وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦ - ٢٨] ^[١].

= آية المائدة: أنه قال: ﴿وَابْتَغُوا إِلَهَ الْوَسِيلَةِ﴾ [المائدة: ٣٥] فقدم الجار والمجرور على لفظ (الوسيلة)، وتقديم الجار والمجرور - وحقه التأخير - يفيد الحصر والقصر، وعند عدد من علماء المعاني: يفيد الاختصاص، وسواء أكان هذا أم ذاك، فوجه الاستدلال ظاهر: في أن قوله تعالى في آية: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَهَ الْوَسِيلَةِ﴾ [الإسراء: ٥٧] معناه: أن حاجاتهم إنما يبتغونها عند الله، وقد اختص الله - جلَّ وعلا - بذلك، فلا يتوجهون إلى غيره، وقد حصروا وقصروا التوجه في الله - جلَّ وعلا -.

وقد جاء بلفظ الربوبية دون لفظ الألوهية قوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَهَ الْوَسِيلَةِ﴾ ولم يقل: يبتغون إلى الله الوسيلة؛ لأن إجابة الدعاء، والإثابة، هي: من مفردات الربوبية؛ لأن ربوبية الله على خلقه تقتضي أن يجيب دعاءهم وأن يعطيهم سؤلهم.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: يقول تعالى مخبراً عن عبده ورسوله وخليله إمام الحنفاء، ووالد من بعث بعده من الأنبياء، الذي نتسب إليه قریش في نسبها ومذهبها: إنه تبرأ من أبيه وقومه في عبادتهم الأوثان فقال: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾؛ أي: هذه الكلمة؛ وهي عبادة الله وحده لا شريك له، وخلع ما سواه من الأوثان، وهي لا إله إلا الله؛ أي: جعلها في ذريته يقتدي به فيها من هداه الله من ذرية إبراهيم عليه السلام. لعلهم يرجعون؛ أي: إليها.

قال عكرمة ومجاهد والضحاك وقتادة والسدي وغيرهم في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾؛ يعني: لا إله إلا الله، لا يزال في ذريته من قولها. وقال ابن زيد: كلمة الإسلام، وهو يرجع إلى ما قاله الجماعة.

قلت: وروى ابن جرير عن قتادة في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ قال: خلقني: وعنه ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ قال: إنهم يقولون: إن الله ربنا ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فلم يبرأ من ربه. رواه عبد بن حميد. قلت: يعني: أن قوم إبراهيم يعبدون الله ويعبدون غيره، فتبرأ مما يعبدون إلا الله، لا كما يظن الجاهل أن الكفار لا يعرفون الله، ولا يعبدونه أصلاً. وروى =

= ابن جرير وابن المنذر عن قتادة ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾ قال: الإخلاص والتوحيد، لا يزال في ذريته من يوحد الله ويعبده.

فتبين بهذا أن معنى لا إله إلا الله هو البراءة مما يُعْبَدُ من دون الله، وإفراد الله بالعبادة، وذلك هو التوحيد لا مجرد الإقرار بوجود الله وملكوته وقدرته وخلقه لكل شيء، فإن هذا يقرُّ به الكفار وذلك هو معنى قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ فاستثنى من المعبودين ربه وذكر سبحانه أن هذه البراءة وهذه الموالاة هي شهادة أن لا إله إلا الله. قاله المصنف.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ جمع بين النفي والإثبات؛ فالنفي: ﴿بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ والإثبات: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ فدل على أن التوحيد لا يتم إلا بالكفر بما سوى الله والإيمان بالله وحده: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦] وهؤلاء يعبدون الله ويعبدون غيره؛ لأنه قال: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ والأصل في الاستثناء الاتصال إلا بدليل، ومع ذلك تبرأ منهم.

وكذا يوجد في بعض البلدان الإسلامية من يصلي ويزكي ويصوم ويحج، ومع ذلك يذهبون إلى القبور يسجدون لها ويركعون؛ فهم كفار غير موحدين، ولا يقبل منهم أي عمل، وهذا من أخطر ما يكون على الشعوب الإسلامية؛ لأن الكفر بما سوى الله عندهم ليس بشيء، وهذا جهل منهم، وتفريط من علمائهم؛ لأن العامي لا يأخذ إلا من عالمه، لكن بعض الناس - والعياذ بالله - عالم دولة لا عالم ملة.

وفي قول إبراهيم عليه السلام: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ ولم يقل إلا الله فائدتان: الأولى: الإشارة إلى علة إفراد الله بالعبادة؛ لأنه كما أنه منفرد بالخلق؛ فيجب أن يفرد بالعبادة.

الثانية: الإشارة إلى بطلان عبادة الأصنام؛ لأنها لم تفطركم حتى تعبدوها؛ ففيها تعليل للتوحيد الجامع بين النفي والإثبات، وهذه من البلاغة التامة في تعبير إبراهيم عليه السلام.

□ يستفاد من الآية: أن التوحيد لا يحصل بعبادة الله مع غيره، بل لا بد من إخلاصه لله، والناس في هذا المقام ثلاثة أقسام:

قسم: يعبد الله وحده.

وقسم: يعبد غيره فقط.

وقوله: ﴿أَتَّخِذُوا أَجْبَارَهُمْ وَرَبَّهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١]^[١].

= وقسم: يعبد الله وغيره.

والأول: فقط هو الموحد.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: وهذه حقيقة التوحيد البراءة من كل معبود سوى الله تعالى. وفي الآية دليل على أن قوم إبراهيم كانوا يعبدون الله تعالى ويعبدون غيره معه.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - أن معنى لا إله إلا الله توحيد الله بإخلاص العبادة له والبراءة من عبادة كل ما سواه.

٢ - إظهار البراءة من دين المشركين.

٣ - مشروعية التبري من أعداء الله ولو كانوا أقرب الناس.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الأحبار: هم العلماء. والرهبان: هم العُباد. وهذه الآية قد فسرهما رسول الله ﷺ لعدي بن حاتم، وذلك أنه «لما جاء مسلماً دخل على رسول الله ﷺ وهو يقرأ هذه الآية قال: فقلت: إنهم لم يعبدوه، فقال: إنهم حرموا عليهم الحلال وحللوا لهم الحرام فاتبعوهم فذاك عبادتهم إياه» رواه أحمد والترمذي وحسنه، وعبد بن حميد وابن سعد وابن أبي حاتم والطبراني وغيرهم من طرق، وهكذا قال جميع المفسرين.

قال السدي: استنصحو الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [التوبة: ٣١]؛ أي: الذي إذا حرم شيئاً فهو الحرام وما حلّله حل، وما شرعه اتبع.

﴿سُبْحَنَهُ﴾ وتعالى ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: تعالى وتقدس عن الشركاء والنظراء والأضداد، والأنداد، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ولا رب سواه.

ومراد المصنف رحمه الله بإيراد الآية هنا أن الطاعة في تحريم الحلال، وتحليل الحرام، من العبادة المنفية من غير الله تعالى، ولهذا فسرت العبادة بالطاعة، وفسر الإله بالمعبود المطاع، فمن أطاع مخلوقاً في ذلك فقد عبده، إذ معنى التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله يقتضي إفراد الله بالطاعة، وإفراد الرسول بالمتابعة، فإن من أطاع الرسول ﷺ فقد أطاع الله، وهذا أعظم ما يبين التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله؛ لأنها تقتضي نفي الشرك في الطاعة، فما ظنك بشرك العبادة؛ كالدعاء =

= والاستغاثه والتوبه وسؤال الشفاعة وغير ذلك من أنواع الشرك في العبادة، وسيأتي مزيد لهذا إن شاء الله تعالى في باب من أطاع العلماء والأمراء.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال شيخ الإسلام في معنى قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَعْبَادَهُمْ وَرَبُّكَ لَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾: «وهؤلاء الذين اتخذوا أعبادهم ورهبانهم أرباباً حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، يكونون على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على هذا التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله؛ إتباعاً لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركاً، وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف للدين، واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله، مشركاً مثل هؤلاء.

الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحرام وتحليل الحلال ثابتاً، لكنهم أطاعوهم في معصية الله؛ كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب، كما قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما الطاعة في المعروف» ثم ذلك المحرم للحلال والمحلل للحرام إن كان مجتهداً قصده اتباع الرسل لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع، فهذا لا يؤاخذ الله بخطئه بل يشيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه. ولكن من علم أن هذا أخطأ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على خطئه وعدل عن قول الرسول، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه الله، لا سيما إن اتبع ذلك هواه ونصره باليد واللسان، مع علمه أنه مخالف للرسول، فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه. ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال وإن كان عاجزاً عن إظهار الحق الذي يعلمه فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق وهو بين النصارى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق لا يؤاخذ بما عجز عنه، وهؤلاء كالنجاشي وغيره وقد أنزل الله في هؤلاء الآيات من كتابه كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٩] وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزاً عن معرفة الحق على التفصيل وقد فعل ما يقدر عليه مثله: من الاجتهاد في التقليد، فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ كما في القبله.

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾^ط وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴿[البقرة: ١٦٥]﴾^[١].

= وأما من قلّد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده ولسانه من غير علم أن معه الحق؟ فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيباً لم يكن عمله صالحاً، وإن كان متبوعه مخطئاً كان آثماً. كمن قال في القرآن برأيه، فإن أصاب فقد أخطأ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار. وهؤلاء من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه الوعيد، ومن جنس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة؛ فإن ذلك لما أحب المال منعه من عبادة الله وطاعته وصار عبداً له، وكذلك هؤلاء فيكون فيهم شرك أصغر، ولهم من الوعيد بحسب ذلك. وفي الحديث: «إن يسير الرياء شرك» وهذا مبسوط عند النصوص التي فيها إطلاق الكفر والشرك على كثير من الذنوب». انتهى.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: والأخبار: جمع حبر، وهو العالم، ويقال للعالم أيضاً: بحر لكثرة علمه. والحبر؛ بفتح الحاء، وكسرهما يقال: حبر، وحبر. وجه كون هذه الآية تفسيراً للتوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله: أن الله أنكر عليهم اتخاذ الأخبار والرهبان أرباباً من دون الله، وهذه الآية سيأتي فيها ترجمة كاملة في كلام المؤلف رحمته؛ فهؤلاء جعلوا الأخبار شركاء في الطاعة، كلما أمروا بشيء أطاعوهم، سواء وافق أمر الله أم لا. إذا؛ فتفسير التوحيد أيضاً بلا إله إلا الله يستلزم أن تكون طاعتك لله وحده، ولهذا على الرغم من تأكيد النبي صلى الله عليه وسلم لطاعة ولادة الأمر؛ قال: «إنما الطاعة في المعروف».

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وقد صرح القرآن بأن الطاعة في التحريم والتحليل شرك ﴿وَإِن أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال المصنف رحمته في مسائله: ومنها؛ أي: من الأمور المبينة لتفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله: آية البقرة في الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]. وذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله، فدل على أنهم يحبون الله حباً عظيماً، ولم يدخلهم في الإسلام، فكيف بمن أحب الله حباً أكبر من حب الله؟! فكيف بمن لم يحب إلا الله وحده، ولم يحب الله؟! قلت: مراده أن معنى التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله، هو إفراد الله بأصل الحب الذي يستلزم إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وعلى =

= قدر التفاضل في هذا الأصل، وما ينبني عليه من الأعمال الصالحة يكون تفاضل الإيمان والجزاء عليه في الآخرة.

فمن أشرك بالله تعالى في ذلك، فهو المشرك، لهذه الآية، أخبر تعالى عن أهل هذا الشرك أنهم يقولون لألهتهم وهم في الجحيم: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنَّ كُنَّا لَنَیْ ضَلَّلِیْ مُبِیْنٍ ۝٩٧ إِذْ سَأَلْتُمْ رَبَّی الْعَالَمِیْنَ ۝٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، ومعلوم أنهم ما ساووه به في الخلق والرزق والملك، وإنما ساووه به في المحبة والإلهية والتعظيم والطاعة فمن قال لا إله إلا الله، وهو مشرك بالله في هذه المحبة، فما قالها حق القول وإن نطق بها، إذ هو قد خالفها بالعمل، كما قال المصنف. فكيف بمن أحب الند حباً أكبر من حب الله؟! وسيأتي الكلام على هذه الآية في بابها إن شاء الله تعالى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فهذا يتبين لمن وفقه الله تعالى لمعرفة الحق وقبوله دلالة هذه الآيات العظيمة على معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وعلى التوحيد الذي هو معناها الذي دعا إليه جميع المرسلين فتدبر.

وقال أيضاً: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله ما معناه: فمن رغب إلى غير الله في قضاء حاجة أو تفريج كرب، لزم أن يكون محباً له، ومحبه هي الأصل في ذلك. انتهى.

وقال ابن القيم: والصحيح: أن معنى الآية: «أن الذين آمنوا أشد حباً لله من أهل الأنداد لأندادهم. كما تقدم أن محبة المؤمنين لربهم لا يماثلها محبة مخلوق أصلاً، كما لا يماثل محبوبهم غيره. وكل أذى في محبة غيره فهو نعيم في محبته. وكل مكروه في محبة غيره فهو قرة عين في محبته. ومن ضرب لمحبه الأمثال التي في محبة المخلوق للمخلوق: كالوصل، والهجر والتجني بلا سبب من المحب، وأمثال ذلك مما يتعالى الله عنه علواً كبيراً، فهو مخطئ أقبح الخطأ وأفحشه، وهو حقيق بالإبعاد والمقت». انتهى.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: من للتبعيض، وعلامتها أن يصح أن يحل محلها بعض.

وقوله: ﴿يَتَّخِذُ﴾: جاءت بالإنفراد مراعاة للفظ «من». وقوله: ﴿يُحِبُّوهُمْ﴾ بالجمع مراعاة للمعنى.

وقوله: ﴿أَنذَاكَ﴾: جمع ند، وهو الشبيه والنظير، ولهذا قال النبي ﷺ لمن =

= قال له ما شاء الله وشئت: «أجعلني لله ندًا؟! بل ما شاء الله وحده».

وقوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ هذا وجه المشابهة؛ أي: الندية في المحبة؛ يحبونهم كحب الله. واختلف المفسرون في قوله: ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾. ف قيل: يجعلون محبة الأصنام مساوية لمحبة الله، فيكون في قلوبهم محبة لله ومحبة للأصنام، ويجعلون محبة الأصنام كمحبة الله؛ فيكون المصدر مضافاً إلى مفعوله؛ أي: يحبون الأصنام كحبهم الله.

وقيل: يحبون هذه الأصنام محبة شديدة كمحبة المؤمنين لله. وسياق هذه الآية يؤيد القول الأول.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ على الرأي الأول يكون معناها: والذين آمنوا أشد حُبًّا لله من هؤلاء؛ لأن محبة المؤمنين خالصة، ومحبة هؤلاء فيها شرك بين الله وبين أصنامهم. وعلى الرأي الثاني معناها: والذين آمنوا أشد حُبًّا لله من هؤلاء لأصنامهم؛ لأن محبة المؤمنين ثابتة في السراء والضراء على برهان صحيح، بخلاف المشركين؛ فإن محبتهم لأصنامهم تتضاءل إذا مسهم الضر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - أن من معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله إفراد الله تعالى بالمحبة المقتضية للذل والخضوع.

٢ - أن المشركين يحبون الله حُبًّا عظيماً ولم يدخلهم ذلك في الإسلام؛ لأنهم أشركوا معه غيره فيها.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: معنى قوله - جلَّ وعلا -: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ

اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] أنهم: يحبونهم محبة مثل محبتهم لله، وهذا الوجه أرجح من الوجه الآخر الذي تقديره: كحب المؤمنين لله، والذين آمنوا أشد حُبًّا لله.

ووجه الاستدلال من الآية، ومناسبتها للباب ظاهرة: في أن التشريك في المحبة مناف لكلمة التوحيد، ومناف للتوحيد من أصله، بل حَكَمَ الله عليهم بأنهم اتخذوا أنداداً من دون الله، يحبونهم كحب الله، ووصفهم بذلك، ولا شك أن المحبة نوع من أنواع العبادة، والمحبة مُحَرَّكَةٌ، وهي التي تبعث على التصرفات. فوجه ذكره المحبة هنا: أن المحبة نوع من أنواع العبادة، فلما لم يفرّدوا الله بهذه العبادة: صاروا متخذين أنداداً من دون الله، وهذا معنى التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «من قال لا إله إلا الله وكفر بما يُعبد من دون الله، حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وحسابه على الله»^[١].

[١] أخرجه صحيح مسلم: كتاب الإيمان (٢٣) وفي لفظ له: «من وحد الله، وكفر بما يعبد من دون الله».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله في «الصحيح» - أي: «صحيح مسلم» -: عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه عن النبي ﷺ فذكره.

وأبو مالك اسمه سعد بن طارق كوفي ثقة مات في حدود الأربعين ومائة، وأبوه طارق بن أشيم - بالمعجمة والمثناة التحتية وزن أحمر - ابن مسعود الأشجعي صحابي له أحاديث. قال مسلم: لم يرو عنه غير ابنه.

اعلم أن النبي ﷺ في هذا الحديث علق عصمة المال والدم بأمرين: الأول: قول: لا إله إلا الله. الثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، فلم يكتف باللفظ المجرد عن المعنى، بل لا بد من قولها والعمل بها.

قال المصنف: وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصماً للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع التلفظ بها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم دمه وماله حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك أو تردد لم يحرم ماله ودمه، فيا لها من مسألة ما أجراها! ويا له من بيان ما أوضحه! وحجة ما أقطعها للمنازع!

قلت: وقد أجمع العلماء على معنى ذلك فلا بد في العصمة من الإتيان بالتوحيد، والتزام أحكامه، وترك الشرك كما قال تعالى: ﴿وَقَنِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ آلِئِنَّ كَلَهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩] والفتنة هنا: الشرك، فدل على أنه إذا وجد الشرك، فالقتال باق بحاله كما قال تعالى: ﴿وَقَنِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَنِّلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] وقال تعالى: ﴿إِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥] فأمر بقتالهم على فعل التوحيد، وترك الشرك، وإقامة شعائر الدين الظاهرة، فإذا فعلوها خلي سبيلهم، ومتى أبوا عن فعلها أو فعل شيء منها، فالقتال باق بحاله إجماعاً. ولو قالوا: لا إله إلا الله.

وكذلك النبي ﷺ علق العصمة بما علقها الله به في كتابه كما في هذا الحديث. وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة مرفوعاً: «أمرت أن أقاتل الناس حتى =

= يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»، وفي «الصحيحين» عنه قال: «لما توفي رسول الله وكفر من كفر من العرب، فقال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله؟ فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه. فقال عمر بن الخطاب: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق» لفظ مسلم. فانظر كيف فهم صديق الأمة أن النبي ﷺ لم يرد مجرد اللفظ بها من غير إلزام لمعناها وأحكامها، فكان ذلك هو الصواب، واتفق عليه الصحابة، ولم يختلف فيه منهم اثنان إلا ما كان من عمر حتى رجع إلى الحق.

وكان فهم الصديق هو الموافق لنصوص القرآن والسنة. وفي «الصحيحين» أيضاً عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» فهذا الحديث كآية براءة بين فيه ما يقاتل عليه الناس ابتداءً، فإذا فعلوه، وجب الكف عنهم إلا بحقه، فإن فعلوا بعد ذلك ما يناقض هذا الإقرار والدخول في الإسلام، وجب القتال حتى يكون الدين كله لله، بل لو أقروا بالأركان الخمسة وفعلوها، وأبوا عن فعل الوضوء للصلاة ونحوه، - أو عن تحريم بعض محرمات الإسلام كالربا أو الزنا أو نحو ذلك - وجب قتالهم إجماعاً، ولم تعصمهم لا إله إلا الله ولا ما فعلوه من الأركان.

وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، وأنه ليس المراد منها مجرد النطق، فإذا كانت لا تعصم من استباح محرماً، أو أبى عن فعل الوضوء مثلاً بل يقاتل على ذلك حتى يفعل، فكيف تعصم من دان بالشرك وفعله وأحبه ومدحه، وأثنى على أهله، ووالى عليه، وعادى عليه، وأبغض التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله، وتبرأ منه، وحارب أهله، وكفرهم، وصد عن سبيل الله كما هو شأن عباد القبور، وقد أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله، وهو مشرك أنه يقاتل حتى يأتي بالتوحيد.

ذكر التنبيه على كلام العلماء في ذلك فإن الحاجة داعية إليه لدفع شبه عباد =

= القبور في تعلقهم بهذه الأحاديث وما في معناها مع أنها حجة عليهم بحمد الله لا لهم:

قال أبو سليمان الخطابي في قوله: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله». معلوم أن المراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله، ثم يقاتلون، ولا يرفع عنهم السيف.

وقال القاضي عياض: اختصاص عصم المال والنفس بمن قال لا إله إلا الله تعبير عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد بذلك مشركو العرب، وأهل الأوثان، ومن لا يوحد، وهم كانوا أول من دعي إلى الإسلام، وقوتل عليه، فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد فلا يكتفى في عصمته بقوله: لا إله إلا الله، إذ كان يقولها في كفره، وهي من اعتقاده، فلذلك جاء في الحديث الآخر: «ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة».

وقال النووي: لا بد مع هذا من الإيمان لجميع ما جاء به رسول الله ﷺ، وكما جاء في الرواية الأخرى: «ويؤمنوا بي وبما جئت به».

وقال شيخ الإسلام: لما سئل عن قتال التتار مع التمسك بالشهادتين، ولما زعموا من اتباع أصل الإسلام، فقال: كل طائفة ممتنعة من التزام شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم أو غيرهم فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين ملتزمين بعض شرائعه كما قاتل أبو بكر والصحابه رضي الله عنهم مانعي الزكاة، وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم قال: فأیما طائفة ممتنعة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضات، أو الصيام أو الحج، أو عن التزام تحريم الدماء أو الأموال أو الخمر أو الميسر، أو نكاح ذوات المحارم، أو عن التزام جهاد الكفار، أو ضرب الجزية على أهل الكتاب، أو غير ذلك من التزام واجبات الدين أو محرماته التي لا عذر لأحد في جحودها أو تركها، التي يكفر الواحد بجحودها، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء.

قال: وهؤلاء عند المحققين من العلماء ليسوا بمنزلة البغاة، بل هم خارجون عن الإسلام بمنزلة مانعي الزكاة.

ومثل هذا كثير في كلام العلماء.

والمقصود التنبيه على ذلك، ويكفي العاقل المنصف ما ذكره العلماء من كل مذهب في باب حكم المرتد، فإنهم ذكروا فيه أشياء كثيرة يكفر بها الإنسان، ولو أتى =

= بجميع الدين وهو صريح في كفر عباد القبور، وجوب قتالهم إن لم ينتهوا حتى يكون الدين لله وحده، فإذا كان من التزم شرائع الدين كلها إلا تحريم الميسر أو الربا أو الزنا يكون كافراً يجب قتاله، فكيف بمن أشرك بالله ودعي إلى إخلاص الدين لله والبراءة والكفر بمن عبد غير الله، فأبى عن ذلك، واستكبر وكان من الكافرين؟!

قوله: (وحسابه على الله)؛ أي: إلى الله تبارك وتعالى، هو الذي يتولى حسابه، فإن كان صادقاً من قلبه جازاه بجنات النعيم، وإن كان منافقاً عذبه العذاب الأليم. وأما في الدنيا، فالحكم على الظاهر، فمن أتى بالتوحيد والتزم شرائعه ظاهراً، وجب الكف عنه حتى يتبين منه ما يخالف ذلك.

واستدل الشافعية بالحديث على قبول توبة الزنديق، وهو الذي يظهر الإسلام، ويسر الكفر، والمشهور في مذهب أحمد ومالك أنها لا تقبل، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا﴾ [البقرة: ١٦٠] والزنديق لا يتبين رجوعه؛ لأنه مظهر للإسلام، مسر للكفر، فإذا أظهر التوبة لم يزد على ما كان منه قبلها والحديث محمول على المشرك. ويتفرع على ذلك سقوط القتل وعدمه، أما في الآخرة فإن كان دخل في الإسلام صادقاً قبلت.

وفيه: وجوب الكف عن الكافر إذا دخل في الإسلام ولو في حال القتال حتى يتبين منه ما يخالف ذلك.

وفيه: أن الإنسان قد يقول: لا إله إلا الله، ولا يكفر بما يعبد من دون الله. وفيه: أن شرط الإيمان بالإقرار بالشهادة، والكفر بما يعبد من دون الله مع اعتقاد ذلك واعتقاد جميع ما جاء به الرسول ﷺ.

وفيه: أن أحكام الدنيا على الظاهر، وأن مال المسلم ودمه حرام إلا في حق، كالقتل قصاصاً ونحوه، وتغريمه قيمة ما يتلفه.

○ قال ابن عثيمين: قوله: (وكفر بما يعبد من دون الله)؛ أي: كفر بالأصنام، وأنكر أن تكون عبادتها حقاً؛ فلا يكفي أن يقول: لا إله إلا الله، ولا أعبد صنماً، بل لا بد أن يقول: الأصنام التي تعبد من دون الله أكفر بها وعبادتها. فمثلاً لا يكفي أن يقول: لا إله إلا الله ولا أعبد اللات، ولكن لا بد أن يكفر بها، ويقول: إن عبادتها ليست بحق، وإلا؛ كان مقراً بالكفر.

فمن رضي دين النصراني ديناً يدينون الله به؛ فهو كافر؛ لأنه إذا ساوى غير =

= دين الإسلام مع الإسلام؛ فقد كذب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وبهذا يكون كافراً، وبهذا نعرف الخطر العظيم الذي أصاب المسلمين اليوم باختلاطهم مع النصارى، والنصارى يدعون إلى دينهم صباحاً ومساءً، والمسلمون لا يتحركون، بل بعض المسلمين الذين ما عرفوا الإسلام حقيقة يلبنون لهؤلاء: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، وهذا من المحنة التي أصابت المسلمين الآن، وآلت بهم إلى هذا الذل الذي صاروا فيه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: (وكفر بما يعبد من دون الله) الظاهر لي أن التصريح بذلك تأكيد لمضمون النفي وإلا فكلمة لا إله إلا الله تتضمن الكفر بالطاغوت.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فهذا الحديث عظيم جداً، وهو حجة للموحدتين على أصحاب الشبه والمشركين، الذين يقولون: من قال لا إله إلا الله فهو المسلم ظاهراً وباطناً ولو فعل ما فعل، يعبد القبور، ويذبح للأولياء والصالحين، ويعمل السحر والشعوذة، ويعمل كل شيء، هو مسلم حقاً ما دام يقول: لا إله إلا الله. ولهذا يقول الشيخ رحمه الله: «لم يجعل النطق بلا إله إلا الله، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله، بل ولا معرفة معنى هذه الكلمة، لم يجعل كل هذه الأمور عاصمة للدم والمال حتى يضيف إليها الكفر بما يُعبد من دون الله»، فالذي يقول أنا ما أكفر هؤلاء، أنا ما أكفر من يعبدون الحسن والحسين والبدوي، لا أكفرهم لأنهم يقولون: لا إله إلا الله؛ هم إخواننا، لكن أخطئوا، نقول له: أنت مشرك مثلهم؛ لأنك لم تكفر بما يُعبد من دون الله، والله تعالى قدّم الكفر بالطاغوت على الإيمان بالله، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦] فلا بد من الكفر بالطاغوت، ولا بد من الكفر بما يعبد من دون الله ﷻ، واعتقاد بطلانه، والبراءة منه ومن أهله، وإلا فلا يصير الإنسان مسلماً؛ لأن هذا تلفيق بين الإسلام والكفر، ولا يجتمع الكفر والإسلام أبداً.

□ ما يستفاد من الحديث:

١ - أن معنى: لا إله إلا الله هو الكفر بما يعبد من دون الله من الأصنام والقبور وغيرها.

٢ - أن مجرد التلفظ بلا إله إلا الله مع عدم الكفر بما يُعبد من دون الله لا =

= يحرم الدم والمال ولو عرّف معناها وعمل به ما لم يضاف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله.

٣ - أن من أتى بالتوحيد والتزم شرائعه ظاهراً وجب الكف عنه حتى يتبين منه ما يخالف ذلك.

٤ - أن الإنسان قد يقول: لا إله إلا الله ولا يكفر بما يُعبد من دونه.

٥ - أن الحكم في الدنيا على الظاهر، وأما في الآخرة فعلى النيات والمقاصد.

٦ - حرمة مال المسلم ودمه إلا بحق.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله عليه الصلاة والسلام: (من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله) فتكون (الواو) هنا عاطفة، ويكون ما بعدها غير ما قبلها؛ لأن الأصل في العطف المغايرة، فتضمن قوله: (كفر بما يعبد من دون الله) أمراً زائداً على مجرد القول، فيكون المعنى: أنه قال: لا إله إلا الله، ومع قوله كفر بما يعبد من دون الله؛ يعني: تبرأ مما يعبد من دون الله. هذا قول.

والقول الثاني: أن (الواو) هنا وإن كانت عاطفة، فليست لتمام المغايرة، وإنما هي من باب عطف التفسير، فيكون ما بعدها بعض ما قبلها؛ كقوله - جلّ وعلا -: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] فجبريل وميكايل بعض الملائكة، فعطفهم، وخصهم بالذكر، وأظهر اسم جبريل وميكايل لبيان أهمية هذين الاسمين، وأهمية هذين الملكين؛ لأن أولئك اليهود لهم كلام بالقدح في جبريل وميكايل.

فالمقصود: أن العطف - هنا -: عطف خاص بعد عام، أو عطف تفسير؛ لأن ما بعدها داخل في ما قبلها، وهذا تفسير لقوله: لا إله إلا الله، فتكون: (لا إله إلا الله) على هذا القول الثاني متضمنة للكفر بما يعبد من دون الله، وهذا سبق ذكره في تفسير معنى البراءة المذكورة في آية سورة الزخرف، وهي قوله تعالى: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٣٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧] إذ قلنا: إن البراءة تتضمن البغض، والكفر، والمعاداة، والكفر يكون بما يعبد من دون الله، وهذا تفسير ظاهر لكلمة التوحيد.

والوجه الثاني هو: الأظهر لسياق الشيخ - رحمه الله تعالى - بل هو الذي يتوافق مع ما قبله من الأدلة.

وشرح هذه الترجمة: ما بعدها من الأبواب^[١].

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يعني: أن ما يأتي بعد هذه الترجمة من الأبواب شرح للتوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله؛ لأن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله: أن لا يُعْبَدَ إلا الله ولا يعتقد النفع والضرر إلا في الله، وأن يكفر بما يعبد من دون الله، ويتبرأ منها ومن عابديها، وما بعد هذا من الأبواب بيان لأنواع من العبادات والاعتقادات التي يجب إخلاصها لله تعالى، وذلك هو معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله، والله أعلم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قلت: وذلك أن ما بعدها من الأبواب فيه ما يبين التوحيد ويوضح معنى (لا إله إلا الله) وفيه أيضاً: بيان أشياء كثيرة من الشرك الأصغر والأكبر وما يوصل إلى ذلك من الغلو والبدع، مما تركه من مضمون (لا إله إلا الله)، فمن عرف ذلك وتحققه، تبين له معنى (لا إله إلا الله) وما دلت عليه من الإخلاص ونفي الشرك، وبضدها تبين الأشياء، فبمعرفة الأصغر من الشرك يعرف ما هو أعظم منه من الشرك الأكبر المنافي للتوحيد، وأما الأصغر فإنما ينافي كماله، فمن اجتنبه فهو الموحد حقاً، وبمعرفة وسائل الشرك - والنهي عنها لتجنب - تُعرف الغايات التي نهى عن الوسائل لأجلها، فإن اجتناب ذلك كله يستلزم التوحيد والإخلاص بل يقتضيه.

وفيه أيضاً من أدلة التوحيد إثبات الصفات وتنزيه الرب تعالى عما لا يليق بجلاله، وكل ما يعرف بالله من صفات كماله وأدلة ربوبيته يدل على أنه هو المعبود وحده، وأن العبادة لا تصلح إلا له، وهذا هو التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

○ وقال أيضاً في «قرة عيون الموحدين»: فقد ذكر فيها - رحمه الله تعالى - ما يبين التوحيد وما ينافيه، وما يقرب منه، وما يوصل إليه من الوسائل، وبيان ما كان عليه السلف من بُعدهم عن الشرك في العبادة، وشدة إنكارهم له وجهادهم على ذلك، وقد جمع هذا الكتاب على اختصاره من بيان التوحيد ما لا يعذر عن معرفته وطلبه بإقبال وتدبر، وكذلك الرد على أهل الأهواء جميعهم، فمن حفظه واستحضره وجد ذلك واستغنى به عن غيره في الرد على كل مبتدع فتدبره تجد ذلك بيناً.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (وشرح هذه الترجمة): المراد بالشرح هنا: التفصيل، والترجمة: هي التعبير بلغة عن لغة أخرى، ولكنها تطلق باصطلاح المؤلفين على العناوين والأبواب، فيقال: ترجم على كذا؛ أي: بوب له.

فيه أكبر المسائل وأهمها: وهي تفسير التوحيد، وتفسير الشهادة؛ وَبَيَّنَّهَا بِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ.

• منها: آية الإسراء بَيَّنَّ فيها الرد على المشركين الذين يدعون الصالحين؛ ففيها بيان أن هذا هو الشرك الأكبر^[١].

• ومنها: آية براءة، بَيَّنَّ فيها أن أهل الكتاب اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، مع أن تفسيرها الذي لا إشكال فيه: طاعة العلماء والعباد في المعصية، لا دعاؤهم إياهم^[٢].

• ومنها: قول الخليل ﷺ للكفار: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٣٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴿ فَاسْتَنِي مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبِّهِ، وذكر سبحانه أن هذه البراءة وهذه الموالاة هي: تفسير شهادة أن لا إله إلا الله؛ فقال: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (٧٨).

• ومنها: آية البقرة في الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا هُمْ

= قوله: (فيه أكبر المسائل وأهمها، وهي تفسير التوحيد): فتفسير التوحيد أنه لا بد فيه من أمرين:

الأول: نفي الألوهية عن سوى الله ﷻ.

الثاني: إثبات الألوهية لله وحده؛ فلا بد من النفي والإثبات لتحقيق التوحيد؛ لأن التوحيد جعل الشيء واحداً بالعقيدة والعمل، وهذا لا بد فيه من النفي والإثبات.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: آية الإسراء فيها أركان العبادة: المحبة والرجاء والخوف.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا شرك الطاعة، وهو بتوحيد الربوبية ألصق من توحيد الألوهية؛ لأن الحكم شرعياً كان أو كونياً إلى الله تعالى؛ فهو من تمام ربوبيته، قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] والشيخ رحمه الله جعل شرك الطاعة من الأكبر، وهذا فيه تفصيل، وسيأتي إن شاء الله في باب من أطاع الأمراء والعلماء في تحليل ما حرم الله أو بالعكس.

يَخْرِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴿البقرة: ١٦٧﴾ ذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله؛ فدل على أنهم يحبون الله حباً عظيماً ولم يدخلهم في الإسلام. فكيف بمن أحب الله حباً أكبر من حب الله؟ فكيف بمن لم يحب إلا الله وحده ولم يحب الله؟

• ومنها: قوله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله وكفر بما يُعبد من دون الله حرم ماله ودمه، وحسابه على الله». وهذا من أعظم ما يبين معنى «لا إله إلا الله»، فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصماً للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع لفظها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم ماله ودمه حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله؛ فإن شك أو توقف لم يحرم ماله ودمه. فيا لها من مسألة ما أعظمها وأجلها! ويا له من بيان ما أوضحه! وحجة ما أقطعها للمنازع! [١].



[١] قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وهذا هو الشرط المصحح لقوله: (لا إله إلا الله) فلا يصح قولها بدون هذا الخمس التي ذكرها المصنف ﷺ أصلاً، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا هُمْ حَقٌّ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ وَيَكُونُ الَّذِينَ كُفُّوا لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].



باب



من الشرك: لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: رفع البلاء: إزالته بعد حصوله، ودفعه: منعه قبله، ومن هنا ابتدأ المصنف في تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله بذكر شيء مما يضاد ذلك من أنواع الشرك الأكبر والأصغر، فإن الضد لا يعرف إلا بضده.

كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء.

فمن لا يعرف الشرك لم يعرف التوحيد وبالعكس، فبدأ بالأصغر الاعتقادي انتقلاً من الأدنى إلى الأعلى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: (من) تبعية، و(لبس) بضم اللام؛ يعني: من الشرك الأصغر المنافي لكمال التوحيد لبس الحلقة. وهي: كل شيء استدار من صفر وغيره، والخيط ونحوهما: كالودعة والتميمة والمسمار والخزرة ونحو ذلك.

ولبسها على قسمين: اعتقاد أنه سبب، فشرك أصغر، أو يدفع أو ينفع فشرك أكبر؛ لأنه اعتقد أن هنا متصرفاً بالنفع والضرر غير الله.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه) وهذا الباب يتوقف فهمه على معرفة أحكام الأسباب.

وتفصيل القول فيها: أنه يجب على العبد أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا يجعل منها سبباً إلا ما ثبت أنه سبب شرعاً أو قدراً.

ثانيها: أن لا يعتمد العبد عليها، بل يعتمد على مسببها ومقدرها، مع قيامه

بالمشروع منها، وحرصه على النافع منها.

= ثالثها: أن يعلم أن الأسباب مهما عظمت وقويت فإنها مرتبطة بقضاء الله وقدره لا خروج لها عنه، والله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء: إن شاء أبقي سببيتها جارية على مقتضى حكمته ليقوم بها العباد ويعرفوا بذلك تمام حكمته حيث ربط المسببات بأسبابها والمعلولات بعلمها، وإن شاء غيرها كيف يشاء لئلا يعتمد عليها العباد وليعلموا كمال قدرته، وأن التصرف المطلق والإرادة المطلقة لله وحده، فهذا هو الواجب على العبد في نظره وعمله بجميع الأسباب.

إذا عُلِمَ ذلك فمن لبس الحلقة أو الخيط أو نحوهما قاصداً بذلك رفع البلاء بعد نزوله، أو دفعه قبل نزوله فقد أشرك؛ لأنه إن اعتقد أنها هي الدافعة الرافعة فهذا الشرك الأكبر. وهو شرك في الربوبية حيث اعتقد شريكاً مع الله في الخلق والتدبير. وشرك في العبودية حيث تأله لذلك وعلق به قلبه طمعاً ورجاء لنفعه، وإن اعتقد أن الله هو النافع الرافع وحده ولكن اعتقدها سبباً يستدفع بها البلاء فقد جعل ما ليس سبباً شرعياً ولا قدرئاً سبباً، وهذا محرم وكذب على الشرع وعلى القدر. أما الشرع فإنه ينهى عن ذلك أشد النهي، وما نهى عنه فليس من الأسباب النافعة.

وأما القدر فليس هذا من الأسباب المعهودة ولا غير المعهودة التي يحصل بها المقصود، ولا من الأدوية المباحة النافعة. وكذلك هو من جملة وسائل الشرك فإنه لا بد أن يتعلق قلب متعلقها بها، وذلك نوع شرك ووسيلة إليه.

فإذا كانت هذه الأمور ليست من الأسباب الشرعية التي شرعها على لسان نبيه التي يتوسل بها إلى رضا الله وثوابه، ولا من الأسباب القدرية التي قد علم أو جرب نفعها مثل الأدوية المباحة كان المتعلق بها متعلقاً قلبه بها راجياً لنفعها، فيتعين على المؤمن تركها ليطمئنه إيمانه وتوحيده فإنه لو تم توحيده لم يتعلق قلبه بما ينافيه، وذلك أيضاً نقص في العقل حيث تعلق بغير متعلق ولا نافع بوجه من الوجوه، بل هو ضرر محض. والشرع مبناه على تكميل أديان الخلق بنبذ الوثنيات والتعلق بالمخلوقين، وعلى تكميل عقولهم بنبذ الخرافات والخزعبلات، والجد في الأمور النافعة المرقية للعقول، المزكية للنفوس، المصلحة للأحوال كلها دينياً ودنياً والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (من الشرك)؛ أي: من الشرك الأصغر

الأدوية المجربة لدفع البلاء أو رفعه لا بأس بها كمثل التصبح بسبع تمرات

وكالتطعيم.

○ وقال أيضاً في الفتاوى: لا بأس بالتداوي إذا خشي وقوع الداء لوجود وباء أو أسباب أخرى يخشى من وقوع الداء بسببها فلا بأس بتعاطي الدواء لدفع البلاء الذي يخشى منه لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «من تصبّح بسبع تمرات من تمر المدينة لم يضره سحر ولا سم» وهذا من باب دفع البلاء قبل وقوعه فهكذا إذا خشي من مرض وطعم ضد الوباء الواقع في البلد أو في أي مكان لا بأس بذلك من باب الدفاع كما يعالج المرض النازل يعالج بالدواء المرض الذي يخشى منه لكن لا يجوز تعليق التمام والحجب ضد المرض أو الجن أو العين لنهي النبي ﷺ عن ذلك. وقد أوضح عليه الصلاة والسلام أن ذلك من الشرك الأصغر، فالواجب الحذر من ذلك. (١٧٠/٢٦).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من الشرك): من هنا للتبعيض؛ أي: أن هذا بعض الشرك، وليس كل الشرك.

والشرك: اسم جنس يشمل الأصغر والأكبر، ولبس هذه الأشياء قد يكون أصغر وقد يكون أكبر بحسب اعتقاد لابسها، وكان لبس هذه الأشياء من الشرك؛ لأن كل من أثبت سبباً لم يجعله الله سبباً شرعياً ولا قدرياً؛ فقد جعل نفسه شريكاً مع الله. فمثلاً: قراءة الفاتحة سبب شرعي للشفاء. وأكل المسهل سبب حسي لانطلاق البطن، وهو قدرى؛ لأنه يعلم بالتجارب.

والناس في الأسباب طرفان ووسط:

الأول: من ينكر الأسباب، وهم كل من قال بنفي حكمة الله؛ كالجبرية، والأشعرية.

الثاني: من يغلو في إثبات الأسباب حتى يجعلوا ما ليس بسبب سبباً، وهؤلاء هم عامة الخرافيين من الصوفية ونحوهم.

الثالث: من يؤمن بالأسباب وتأثيراتها، ولكنهم لا يثبتون من الأسباب إلا ما أثبته الله سبحانه ورسوله، سواء كان سبباً شرعياً أو كونياً.

ولا شك أن هؤلاء هم الذين آمنوا بالله إيماناً حقيقياً، وآمنوا بحكمته؛ حيث ربطوا الأسباب بمسبباتها، والعلل بمعلولاتها، وهذا من تمام الحكمة.

وطريق العلم بأن الشيء سبب:

إما عن طريق الشرع، وذلك كالعسل: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]،

وكقراءة القرآن فيها شفاء للناس، قال الله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْفُرْقَانِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢].

= وإما عن طريق القدر، كما إذا جربنا هذا الشيء فوجدناه نافعا في هذا الألم أو المرض، ولكن لا بد أن يكون أثره ظاهراً مباشراً كما لو اكتوى بالنار فبرئ بذلك مثلاً؛ فهذا سبب ظاهر بين، وإنما قلنا هذا لثلا يقول قائل: أنا جربت هذا وانتفعت به، وهو لم يكن مباشراً؛ كالحلقة، فقد يلبسها إنسان وهو يعتقد أنها نافعة، فينتفع لأن للانفعال النفسي للشيء أثراً بيناً؛ فقد يقرأ إنسان على مريض فلا يرتاح له، ثم يأتي آخر يعتقد أن قراءته نافعة، فيقرأ عليه الآية نفسها فيرتاح له ويشعر بخفة الألم، كذلك الذين يلبسون الحلق ويربطون الخيوط، قد يحسون بخفة الألم، أو اندفاعه، أو ارتفاعه، بناء على اعتقادهم نفعها. وخفة الألم لمن اعتقد نفع تلك الحلقة مجرد شعور نفسي، والشعور النفسي ليس طريقاً شرعياً لإثبات الأسباب، كما أن الإلهام ليس طريقاً للتشريع.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: هذا بابٌ شرع به الشيخ رحمته الله في تفصيل ما سبق، وهو بيان التوحيد ببيان ضده. ومن المعلوم أن الشيء يعرف ويتميز بشيئين: بحقيقته، وبمعرفة ضده.

والتوحيد يتميز بمعرفته في نفسه؛ أي: بمعرفة معناه وأفراده، وبمعرفة ضده أيضاً وقد قال الشاعر: وبضدها تتميز الأشياء
وقد بدأ الإمام رحمته الله في ذكر ما هو مضاف للتوحيد.

وما يضاف للتوحيد منه: ما يضاد أصله، وهو الشرك الأكبر الذي إذا أتى به المكلف فإنه ينقض توحيده، ويكون مشركاً شركاً أكبر مخرجاً من الملة، فمثل هذا يقال فيه: أنه قد أتى بما ينافي التوحيد، أو ينافي أصل التوحيد.

والثاني: ما ينافي كمال التوحيد الواجب، وهو: ما كان حاصلًا من جهة الشرك الأصغر، فإنه ينافي كماله الواجب.

والمقصود: أن الشيخ رحمته الله بدأ أولاً بتفصيل الشرك الأصغر انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى حتى يكون ذلك أقوى في الحجة، وأمكن في النفوس، من جهة: ضرورة التعلق بالله، وإبطال التعلق بغيره.

وهنا تنبيه: وهو أن كل أصناف الشرك الأصغر قد تكون شركاً أكبر بحسب حال من فعلها: فالأصل: أن لبس الحلقة أو الخيط. وتعليق التمام، والحلف بغير الله، وقول: ما شاء الله وشئت، ونحو ذلك من الأعمال، أو الاعتقادات، أو الأقوال الأصل فيها: أنها من الشرك الأصغر، لكن قد تكون شركاً أكبر بحسب حال =

قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨] (١).

= صاحبها؛ يعني: إن اعتقد في الحلقة والخيط مثلاً أنها تؤثر بنفسها: فهذا شرك أكبر، وإذا اعتقد أنها ليست سبباً لكن تؤثر بنفسها وتدفع الضرر بنفسها.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير في تفسيرها: أي: لا تستطيع شيئاً من الأمر. قل: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾؛ أي: الله كافي من توكل عليه، ﴿عَلَيْهِ﴾ يتوكل ﴿الْمُتَوَكِّلُونَ﴾، كما قال هود عليه السلام حين قال له قومه: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوِّ قَالَ إِنَّيَأُشْهَدُ اللَّهَ مَا تَشْرِكُونَ﴾ (٥٤) من دُونِهِ فَيَكِيدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لَا تُنْظَرُونَ (٥٥) [هود: ٥٤، ٥٥].

قلت: حاصله: أن الله تعالى أمر نبيه ﷺ أن يقول للمشركين: رأيتم؛ أي: أخبروني عن ﴿مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ما تدعون من دون الله؛ أي: تعبدونهم وتسألونهم من الأنداد والأصنام والآلهة المسميات بأسماء الإناث الدالة أسماؤهن على بطلانهم وعجزهن؛ لأن الأنوثة من باب اللين والرخاوة، كالكالات والعزى ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾؛ أي: بمرض أو فقر أو بلاء أو شدة ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ﴾؛ أي: لا يقدرّون على ذلك أصلاً ﴿أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ﴾؛ أي: صحة، وعافية، وخير، وكشف بلاء. ﴿هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ﴾. قال مقاتل: فسألهم النبي ﷺ فسكتوا؛ أي: لأنهم لا يعتقدون ذلك فيها، وإنما كانوا يدعونها على معنى أنها وسائط وشفعاء عند الله، لا لأنهم يكشفون الضر ويجيّبون دعاء المضطر، فهم يعلمون أن ذلك لله وحده كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ (٥٣) ثُمَّ إِذَا كُفِّ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فِرَقُ بَيْنِكُمْ يَرْجِئُ الْيَوْمَ﴾ [النحل: ٥٣، ٥٤] وقد دخل في ذلك كل من دعي من دون الله من الملائكة والأنبياء والصالحين، فضلاً عن غيرهم فلا يقدر أحد على كشف ضرر ولا إمساك رحمة، كما قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا يُرْسِلُ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٢) [فاطر: ٢].

وإذا كان كذلك بطلت عبادتهم من دون الله، وإذا بطلت عبادتهم فبطلان دعوة الآلهة والأصنام أبطل وأبطل، وليس الحلقة والخيط لرفع البلاء أو دفعه كذلك، فهذا وجه استدلال المصنف بالآية، وإن كانت الترجمة في الشرك الأصغر، فإن السلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر، كما استدلل حذيفة وابن عباس وغيرهما، =

= وكذلك من جعل رؤوس الحُمُر ونحوها في البيت والزرع لدفع العين كما يفعله أشباه المشركين، فإنه يدخل في ذلك، وقد يحتجون على ذلك بما رواه أبو داود في المراسيل (٥٤٠) عن علي بن الحسين مرفوعاً: «أحراثوا فإن الحرث مبارك، وأكثرُوا فيه من الجماجم». وعنه أجوبة:

أحدها: أنه حديث ساقط مرسل وأبو داود لم يشترط في مراسيله جمع المراسيل الصحيحة الإسناد، وقد ضعفه السيوطي وغيره.

الثاني: أنه اختلف في تفسير الجماجم، فقيل: هي البذر، ذكره العزيزي في «شرح الجامع» وقيل: الخشبة التي يكون في رأسها سكة الحرث، قاله أبو السعادات ابن الأثير في «النهاية» وقيل: هي جماجم رؤوس الحيوان ذكره العزيزي وغيره. وعلى هذا فقيل: أمر بجعلها لدفع الطير، ذكره العزيزي وغيره، وهذا هو الأقرب لو ثبت الحديث مع أنه باطل وقيل: بل لدفع العين، وفيه حديث ساقط أنه أمر بالجماجم في الزرع من أجل العين، وهو مع ذلك منقطع، ذكره السيوطي وغيره، وهذا المعنى هو الذي تعلق به أشباه المشركين ولا ريب أنه معنى باطل، لم يردّه النبي ﷺ لو كان الحديث صحيحاً، وكيف يريده وقد أمر بقطع الأوتار كما في الصحيح.

الثالث: أن هذا مضاد لدين الإسلام الذي بعث الله به رسله، فإنه تعالى إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد وحده ولا يُشرك به شيء، لا في العبادة ولا في الاعتقاد، وهذا من جنس فعل الجاهلية الذين يعتقدون البركة والنفع والضر فيما لم يجعل الله فيه شيئاً من ذلك، ويعلقون التمام والودع ونحوهما على أنفسهم لدفع الأمراض والعين فيما زعموا.

فإن قيل: الفاعل لذلك لم يعتقد النفع فيه استقلالاً، فإن ذلك لله وحده، فهو النافع الضار، وإنما اعتقد أن الله جعله سبباً كغيره من الأسباب قيل: هذا باطل أيضاً، فإن الله لم يجعل ذلك سبباً أصلاً كيف يكون الشرك سبباً لجلب الخير ولدفع الضر، ولو قدر أن فيه بعض النفع؛ فهو كالخمر والميسر فيهما إثم كبير ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما فإن قيل: كيف يكون شركاً وقد روى أبو داود ذلك في مراسيله وغيره من العلماء يروون الحديث ولم ينكره.

قيل: أهل العلم يروون الأحاديث الضعيفة والموضوعة لبيان حالها وإسنادها لا للاعتماد عليها واعتقادها، وكتب المحدثين مشحونة بذلك، فبعضهم يذكر علة =

= الحديث، ويبين حاله وضعفه إن كان ضعيفاً، ووضعه إن كان موضوعاً، وبعضهم يكتفي بإيراد الحديث بإسناده ويرى أنه قد برئ من عهده إذا أورده بإسناده لظهور حال رواته، كما يفعل ذلك الحافظ أبو نعيم، وأبو القاسم ابن عساكر وغيرهما، فليس في رواية من رواه وسكوته عنه دليل على أنه عنده صحيح أو حسن أو ضعيف، بل قد يكون موضوعاً عنده، فلا يدل سكوته عنه على جواز العمل به عنده، وسيأتي في الكلام على حديث قطع الأوتار ما يدل على النهي عن هذا من كلام العلماء.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قلت: فهذه الآية وأمثالها تبطل تعلق القلب بغير الله في جلب نفع أو دفع ضرر، وأن ذلك شرك بالله. وفي الآية بيان أن الله تعالى وسم أهل الشرك بدعوة غير الله والرغبة إليه من دون الله والتوحيد ضد ذلك وهو أن لا يدعو إلا الله، ولا يرغب إلا إليه، ولا يتوكل إلا عليه، وكذا جميع أنواع العبادة لا يصلح منها شيء لغير الله كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها كما تقدم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: ﴿تَدْعُونَ﴾: المراد بالدعاء دعاء العبادة ودعاء المسألة؛ فهم يدعون هذه الأصنام دعاء عبادة، فيتعبدون لها بالنذر والذبح والركوع والسجود، ويدعونها دعاء مسألة لدفع الضرر أو جلب النفع. قوله: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ هو الكفاية، وحسبي: مبتدأ، ولفظ الجلالة: خبر، وهذا أبلغ. وقيل: العكس، والراجح الأول؛ لوجهين: الأول: أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

الثاني: أن قولك: حسبي الله فيه حصر الحسب في الله؛ أي: حسبي الله لا غيره فهو كقولك: لا حسب لي إلا الله، بخلاف قولك: الله حسبي؛ فليس فيه الحصر المذكور؛ فلا يدل على حصر الحسب في الله.

والشاهد من هذه الآية: أن هذه الأصنام لا تنفع أصحابها لا بجلب نفع ولا بدفع ضرر؛ فليست أسباباً لذلك، فيقاس عليها كل ما ليس بسبب شرعي أو قدرى؛ فيعتبر اتخاذها سبباً إشراكاً بالله. وهذا يدل على حذق المؤلف ﷺ وقوة استنباطه، وإلا؛ فالآية بلا شك في الشرك الأكبر الذي تعبد فيه الأصنام، ولكن القياس واضح جداً؛ لأن هذه الأصنام ليست أسباباً تنفع، فيقاس عليها كل ما ليس بسبب، فيعتبر إشراكاً بالله.

وهناك شاهد آخر في قوله: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾؛ فإن فيه تفويض الكفاية إلى الله =

* عن عمران بن حصين رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة من صُفر فقال: «ما هذه؟» قال: من الواهنة. فقال: «انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهناً؛ فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً» رواه أحمد بسند لا بأس به^[١].

= دون الأسباب الوهمية، وأما الأسباب الحقيقية؛ فلا ينافي تعاطيها توكل العبد على الله تعالى وتفويض الأمر إليه؛ لأنها من عنده.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - بطلان الشرك؛ لأن كل ما يعبد من دون الله، لا يملك ضرراً ولا نفعاً لعباده.

٢ - التحذير من لبس الحلقة والخيط وغيرها لجلب النفع أو دفع الضرر؛ لأنه شرك من جنس ما يراد من الأصنام.

٣ - مشروعية مناظرة المشركين لإبطال الشرك.

٤ - وجوب الاعتماد على الله وحده وتفويض الأمور كلها إليه.

[١] رواه أحمد (٤/٤٤٥) واللفظ له، وابن ماجه (٣٥٣١) مختصر وليس فيه: (لو مت ما أفلحت أبداً) من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن عن عمران بن حصين فذكره مرفوعاً وفيه مبارك بن فضالة قال الذهبي في الميزان (٢/٤٣٢): قال يحيى بن معين: صالح، وقال أبو داود: شديد التدليس، فإذا قال حدثنا فهو ثبت. وقال النسائي وغيره: ضعيف.

وقال المروزي، عن أحمد: ما روى عن الحسن فيحتج به.

وقال أبو حاتم: هو أحب إليّ من الربيع بن صبيح، وكان عفان يرفعه ويوثقه، وقال: كان من النساك.

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة. اهـ. قلت: وقد عنعن هنا.

قلت: وقد تابع مبارك بن فضالة: أبو عامر صالح بن رستم الخزاز عن الحسن عن عمران بن حصين به: أخرجه ابن حبان (١٣/٤٥٣)، والطبراني في الكبير (١٨/١٥٩)، والحاكم (٤/٢١٦) من طرق عن عثمان بن عمر بن فارس العبدي قال: حدثنا أبو عامر الخزاز به.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: وهذه متابعة جيدة. اهـ.

= قلت: عثمان بن عمر بن فارس أحد الثقات أخرج له الجماعة وثقه أحمد وابن معين وابن سعد والعجلي، وقال أبو حاتم: صدوق.

وصالح بن رستم أبو عامر قال ابن معين: صالح بن رستم، لا شيء وفي رواية عنه: ضعيف. وقال أحمد بن حنبل: صالح الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، هو صالح وهو أشبه من ابنه عامر، ووثقه أبو داود وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال أبو أحمد بن عدي: عزيز الحديث، ولعل جميع ما أسنده خمسون حديثاً، وقد روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه، وهو عندي لا بأس به، ولم أر له حديثاً منكراً جداً. وقال ابن حبان في المشاهير (٢٣٩): أبو عامر الخزاز صالح بن رستم من الحفاظ الذين كانوا يخطون. اهـ.

ولكن صح ذلك عن الحسن موقوفاً على عمران رواه عنه يونس عن عبيد وهو أثبت أصحاب الحسن (شرح علل الترمذي ٢/٦٨٥) ومنصور بن زاذان ومعمّر بن راشد وكلاهما ثقة رواه ثلاثتهم عن الحسن عن عمران بن حصين موقوفاً عليه: أخرجه عبد الرزاق (١١/٢٠٩/٢٠٣٤٤)، وابن أبي شعبة (٥/٣٥/٢٣٤٦٠) و(٢٣٤٦١)، والبزار (٩/٣٢/٣٥٤٥)، والطبراني (١٨/١٧٩/٤١٤)، والخلال في السنّة (٥/٦٤) قال: حدثنا أبو عبد الله - وهو: الإمام أحمد - ثنا هشيم أخبرنا منصور عن الحسن عن عمران بن حصين أنه رأى في يد رجل حلقة من صفر، قال: فقال: «ما هذه؟» قال: من الواهنة. قال: فقال: «أما إنها لن تزيدك إلا وهناً، ولو مت وأنت ترى أنها نافعتك لمت على غير ملة الفطرة» والميموني هو عبد الملك بن عبد الحميد الميموني صاحب الإمام أحمد ثقة فاضل.

إلا أن فيما تقدم علة وهي أن الحسن لم يسمع من عمران، قال الحافظ في «التهذيب» (٢/٢٦٨): وقال ابن المديني: سمعت يحيى؛ يعني: القطان، وقيل له: كان الحسن يقول: سمعت عمران بن حصين قال: أما عن ثقة فلا، وقال ابن المديني وأبو حاتم: لم يسمع منه وليس يصح ذلك من وجه يثبت. وقال أحمد: قال بعضهم: عن الحسن ثنا أبو هريرة، وقال بعضهم: عن الحسن حدثني عمران بن حصين إنكاراً على من قال ذلك، وقال ابن معين: لم يسمع من عمران بن حصين. اهـ.

وللحديث شواهد من حديث ثوبان فقد روى الطبراني في [المعجم الكبير (٢/ ٩٩) رقم (١٤٣٩)] قال: حدثنا عبد الرحمن بن سهل الرازي ثنا سهل بن عثمان =

= حدثني عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأحوص بن حكيم عن أبي سلمة الكلاعي قال: سمعت ثوبان رضي الله عنه يقول: «مر النبي ﷺ برجل من أصحابه وفي يده خاتم من نحاس، فقال: «ما بال هذا؟ قال: من الواهنة، قال: «انزعه عنك»».

قال الهيثمي في هذا الحديث [مجمع الزوائد (١٥٤/٥)]: «وأبو سلمة الكلاعي التابعي لم أعرفه والأحوص بن حكيم وثقه ابن المديني وغيره وضعفه ابن معين وغيره وبقي رجاله ثقات» اهـ.

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٢٨/٢): نا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: الأحوص بن حكيم لا يروى حديثه، يرفع الأحاديث إلى النبي ﷺ.

حدثنا عبد الرحمن قال: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: الأحوص بن حكيم بن عمير لا شيء.

سمعت أبي ﷺ يقول: الأحوص بن حكيم ليس بقوي، منكر الحديث، وكان ابن عيينة يقدم الأحوص على ثور في الحديث فغلط ابن عيينة في تقديم الأحوص على ثور، ثور صدوق، والأحوص منكر الحديث. اهـ.

ومن حديث أبي أمامة فقد روى الطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (١٦٧/٨) قال: حدثنا أبو زيد الحوطي ثنا أبو اليمان ثنا عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة «أن رجلاً دخل على النبي ﷺ وعليه خاتم من صفر، فقال: «ما هذا الخاتم؟» قال: من الواهنة. قال: «أما إنها لا تزيدك إلا وهناً».

وقال فيه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥٤/٥): «فيه عفير بن معدان وهو ضعيف» اهـ.

قلت: فبمجموعها يتقوى القول بصحته.

ويشهد له أيضاً من جهة المعنى أحاديث النهي عن التمايم ونحوها.

ولفظه (لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً) فقد زادها خلف بن الوليد عن مبارك بن فضالة عن الحسن بن عمران، كما في مسند أحمد (٢٠٤/٣٣)، وخالفه عن مبارك كل من وكيع (ابن ماجه ١١٦٧/٢)، وحبان (مسند البزار ٣٢/٩)، وأبو الوليد الطيالسي (صحيح ابن حبان ٤٤٩/١٣) ثلاثهم عن مبارك بن فضالة عن الحسن بن عمران بدونها، وخلف بن الوليد وثقه أبو زرعة وأبو حاتم (الجرح والتعديل ٣٧١/٣).

= ومما يدل على أنها زيادة شاذة أن الحديث قد رواه عن الحسن كل من معمر (جامع معمر ٢٠٩/١١)، وأبو عامر الخزاز (السنن الكبرى للبيهقي ٥٨٩/٩)، وابن حبان (٤٥٣/١٣)، ومنصور (ابن أبي شعبة ٣٥/٥)، ويونس (ابن أبي شعبة ٣٥/٥)، وصالح بن رستم (المجالسة وجواهر العلم ٤٢/٥)، وإسحاق بن الربيع أبو حمزة العطار (الطبراني في المعجم الكبير ١٦٢/١٨) ستهم عن الحسن عن عمران بدونها.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث ذكره المصنف بمعناه، أما لفظه فقال الإمام أحمد: حدثنا خلف بن الوليد، ثنا المبارك عن الحسن قال: أخبرني عمران بن حصين؛ «أن النبي ﷺ أبصر على عضد رجل حلقة - قال: أراه قال: من صفر - فقال: «ويحك ما هذه؟» قال من الواهنة قال: «أما إنها لا تزيدك إلا وهناً، انبذها عنك، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً» ورواه ابن ماجه دون قوله: «انبذها» إلى آخره، وابن حبان في «صحيحه». وقال: «فإنك إن مت وكلت إليها»، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي، قال المنذري: روه كلهم عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن عمران. ورواه ابن حبان أيضاً بنحوه عن أبي عامر الخزاز، عن الحسن، وهذه متابعة جيدة، إلا أن الحسن اختلف في سماعه من عمران.

قال ابن المديني وغيره: لم يسمع منه. وقال الحاكم: وأكثر مشايخنا على أنه سمع منه.

قلت: رواية الإمام أحمد ظاهرة في سماعه منه وهو الصواب.

قوله: عن عمران بن حصين؛ أي: ابن عبيد بن خلف الخزاعي أبو نجيد - بنون وجيم مصغر - صحابي ابن صحابي. أسلم عام خيبر، ومات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة.

قوله: (رأى رجلاً) في رواية الحاكم: «دخلت على رسول الله ﷺ وفي عضدي حلقة صفر. فقال: «ما هذه؟» قلت: من الواهنة فقال: «انبذها»». فالبهم في رواية أحمد ومن وافقه هو عمران راوي الحديث.

قوله: (فقال: ما هذا؟). يحتمل أن الاستفهام للاستفصال هل لبسها تحلياً أم لا؟ ويحتمل أن يكون للإنكار فظن اللابس أنه استفصل.

قوله: (من الواهنة). قال أبو السعادات: الواهنة: عرق يأخذ في المنكب وفي اليد كلها، فيرقى منها. وقيل: هو مرض يأخذ في العضد، وربما علق عليها جنس =

= من الخرز يقال له: خرز الواهنة، وهي تأخذ الرجال دون النساء قال: وإنما نهاه عنها؛ لأنه اتخذها على معنى أنها تعصمه من الألم، فكان عنده في معنى التمام المنهي عنه. قلت: وفيه استفصال المفتي واعتبار المقاصد.

قوله: (انزعها؛ فإنها لا تزيدك إلا وهناً). لفظ الحديث: «انبذها» وهو أبلغ؛ أي: اطرحها. والنزع هو الجذب بقوة، والنبد يتضمن ذلك وزيادة وهو الطرح والإبعاد، أمره بطرحها عنه وأخبر أنها لا تنفعه بل تضره، فلا تزيده إلا وهناً؛ أي: ضعفاً. وكذلك كل أمر نهى عنه فإنه لا ينفع غالباً أصلاً، وإن نفع بعضه، فضره أكبر من نفعه، وفيه النهي عن تعليق الحلق والخرز ونحوهما على المريض أو غيره، والتنبيه على النهي عن التداوي بالحرام. وروى أبو داود بإسناد حسن، والبيهقي عن أبي الدرداء مرفوعاً في حديث: «تداؤوا ولا تداؤوا بحرام».

فإن قيل: كيف قال ﷺ: (لا تزيدك إلا وهناً) وهي ليس لها تأثير؟ وقيل: هذا - والله أعلم - يكون عقوبة له على شركه؛ لأنه وضعها لدفع الواهنة، فعوقب بنقيض مقصوده.

قوله: (فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً)؛ أي: لأنه مشرك والحالة هذه، والفلاح هو الفوز والظفر والسعادة.

قلت: وفيه: أن الصحابي لو مات وهي عليه ما أفلح أبداً، ففيه رد على المغرورين الذين يفتخرون بكونهم من ذرية الصالحين، أو من أصحابهم، ويظنون أنهم يشفعون لهم عند الله، وإن فعلوا المعاصي وفيه: أن رتب الإنكار متفاوتة فإذا كفى الكلام في إزالة المنكر لم يحتج إلى ضرب ونحوه. وفيه: أن المسلم إذا فعل ذنباً وأنكر عليه فتاب منه فإن ذلك لا ينقصه، وأنه ليس من شرط أولياء الله عدم الذنوب.

قوله: (رواه أحمد بسند لا بأس به) هو: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المروزي، ثم البغدادي؛ إمام أهل عصره وأعلمهم بالفقه والحديث، وأشدّهم ورعاً ومتابعة للسنة. روى عن الشافعي ويزيد بن هارون وابن مهدي ويحيى القطان وابن عينة وعفان وخلف. وروى عنه ابنه: عبد الله وصالح والبخاري ومسلم وأبو داود وأبو بكر الأثرم والمروزي وخلق لا يحصون، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين وله سبع وسبعون سنة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: إذا كان يقع =

= مثل هذا في تلك القرون المفضلة، فكيف يؤمن أن يقع ما هو أعظم منه؟ لكن لغلبة الجهل به وقع منهم أعظم مما وقع من مشركي العرب وغيرهم في الجاهلية، مما قد تقدم التنبيه عليه حتى إن كثيراً من العلماء في هذه القرون اشتد نكيرهم على من أنكر الشرك الأكبر، فصاروا هم والصحابة رضي الله عنهم في طرفي نقيض، فالصحابة ينكرون القليل من الشرك، وهؤلاء ينكرون على من أنكر الشرك الأكبر، ويجعلون النهي عن هذا الشرك بدعة وضلالة، وكذلك كانت حال الأمم مع الأنبياء والرسول جميعهم فيما بعثوا به من توحيد الله تعالى وإخلاص العبادة له وحده، والنهي عن الشرك به، وقد بعث الله تعالى خاتم رسله محمداً ﷺ بذلك كما بعث به من قبله، فعكس هؤلاء المتأخرون ما دعا إليه رسول الله ﷺ مشركي العرب وغيرهم، فنصر هؤلاء ما نهى عنه من الشرك غاية النصر، وأنكروا التوحيد الذي بعث به غاية الإنكار، فإنه ﷺ لما قال لقريش: «قولوا لا إله إلا الله تفلحوا» عرفوا معناها الذي وضعت له وأريد منها فقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْإِلَهَ إِلَهًا وَحِيدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وكذا لبس حلقة الفضة للبركة، أو لمنع البواسير، وخواتيم لها فصوص مخصوصة للحفظ من الجن وغيرها. وقوله: (ما أفلحت أبداً) إذا كان هذا في الأصغر الذي يجامع أصل التوحيد، فكيف بالأكبر الذي ينافيه بالكلية.

○ قال الشيخ ابن باز: جاء في رواية الحاكم «أن الحلقة كانت في يد عمران بن حصين نفسه».

وسئل الشيخ عن الذي يكتب على الجرح آية من القرآن؟ فأجاب الشيخ: ذكره ابن القيم ولا أعلم له أصلاً عن السلف والمشروع هو القراءة والنفث.

○ وقال ابن باز على قول الشارح: «وأما التمام والخيط والحروز وغير ذلك مما يعلقه الجهال فهو شرك يجب إنكاره وإزالته بالقول والفعل»

○ قال الشيخ ابن باز: إذا كان يترتب عليه مفسدة وفتنة فلا يفعله بل يرفعه للجهة المختصة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ففي هذا الحديث دليل على عدة فوائد:

١ - أنه ينبغي لمن أراد إنكار المنكر أن يسأل أولاً عن الحال؛ لأنه قد يظن ما ليس بمنكر منكرًا، ودليله أن الرسول ﷺ قال: (ما هذه) والاستفهام هنا للاستعلام فيما يظهر وليس للإنكار، وقوله الرجل: (من الواهنة): من للسببية؛ أي: =

= لبستها بسبب الواهنة، وهي مرض يوهن الإنسان ويضعفه، قد يكون في الجسم كله، وقد يكون في بعض الأعضاء كما سبق.

٢ - وجوب إزالة المنكر؛ لقوله: (انزعها)، فأمره بنزعها؛ لأن لبسها منكر، وأيد ذلك بقوله: (إنها لا تزيدك إلا وهناً)؛ أي: وهناً في النفس لا في الجسم، وربما تزيده وهناً في الجسم، أما وهن النفس؛ فلأن الإنسان إذا تعلقت نفسه بهذه الأمور ضعفت واعتمدت عليها، ونسيت الاعتماد على الله ﷻ والانفعال النفسي له أثر كبير في إضعاف الإنسان؛ فأحياناً يتوهم الصحيح أنه مريض فيمرض، وأحياناً يتناسى الإنسان المرض وهو مريض فيصبح صحيحاً.

٣ - أن الأسباب التي لا أثر لها بمقتضى الشرع أو العادة أو التجربة لا ينتفع بها الإنسان.

٤ - أن لبس الحلقة وشبهها لدفع البلاء أو رفعه من الشرك.

٥ - أن الأعمال بالخواتيم؛ لقوله: (لو مت وهي عليك)؛ فعرف أنه لو أفلح عنها قبل الموت لم تضربه؛ لأن الإنسان إذا تاب قبل أن يموت صار كمن لا ذنب له.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله: (فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً)؛ أي: لو مات ولم يتب منها ما أفلح أبداً.

فهذا فيه دليل على أن الشرك لا يُغفر حتى ولو كان شركاً أصغر، يُعَذَّب به، وإن كان لا يعذب تعذيب المشرك الأكبر؛ فلا يخلد في النار، لكن يعذب بها بقدره.

□ ما يستفاد من الحديث:

١ - أن تعليق الأوتار - لدفع الآفات - في حكم التمايم في التحريم.

٢ - إزالة المنكر.

٣ - تبليغ الناس ما يصون عقيدتهم.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله ﷺ: (فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً)، والفلاح المنفي - في هذا الحديث - يختلف معناه، باختلاف حال المعلق؛ فيكون المراد: إما نفي الفلاح المطلق، بمعنى: الحرمان من دخول الجنة، والخلود في النار. وهذا في حق من اعتقد أن تعليق الحلقة أو الخيط ينفع استقلالاً، فهذا: شرك أكبر، وإما نفي مطلق الفلاح، أو نفي نوع منه، أو درجة من درجاته، فيكون واقعاً في الشرك الأصغر، وهذا: إن اعتقد أن تعليق الحلقة أو الخيط سبب لحصول =

وله عن عقبة بن عامر مرفوعاً: «من تعلّق تميمة فلا أتمّ الله له، ومن تعلّق ودعة فلا ودّع الله له». وفي رواية: «من تعلّق تميمة فقد أشرك»^[١].

= النفع، فهذا: قد اتخذ من الأسباب ما لم يجعله الله سبباً، لا شرعاً، ولا قدرأً، ومطلق الشيء، والشيء المطلق: مصطلحان يكثر وردوهما في كتب أهل العلم، وفي كتاب التوحيد خاصة، فتجدهم يقولون - مثلاً -: التوحيد المطلق ومطلق التوحيد، والإسلام المطلق ومطلق الإسلام، والإيمان المطلق ومطلق الإيمان، والشرك المطلق ومطلق الشرك، والفلاح المطلق ومطلق الفلاح، والدخول المطلق ومطلق الدخول، والتحريم المطلق - يعني: تحريم دخول الجنة أو تحريم دخول النار - ومطلق التحريم. ومن المهم أن تعلم أن الشيء المطلق هو: الكامل، فالإيمان المطلق هو الإيمان الكامل، والإسلام المطلق هو الإسلام الكامل، والتوحيد المطلق هو التوحيد الكامل، والفلاح المطلق هو الفلاح الكامل.

وأما مطلق الشيء فهو: أقل درجاته، أو درجة من درجاته، فمطلق الإيمان هو أقل درجاته؛ فنقول مثلاً: هذا ينافي الإيمان المطلق؛ يعني: ينافي الإيمان، أو نقول: هذا ينافي مطلق الإيمان؛ يعني: ينافي أقل درجات الإيمان.

وإذا تقرر هذا: فإننا نقول: الفلاح المنفي يحتمل أن يكون: الفلاح المطلق، وقد تقدم أن هذا يُعتَبَر بحسب حال المعلق، فإن كان معتقداً فيها، أنها تنفع استقلالاً فهو من أهل النار، وإن كان يعتقد أنها سبب، فهو من أهل النار، لكنه لا يُخلَد فيها، كعصاة الموحدين.

[١] أخرجه أحمد (١٥٤/٤)، وابن حبان (٦٠٨٦)، والحاكم (٢١٦/٤) من طريق خالد بن عبيد المعافري عنه قال: سمعت مشرح بن هاعان يقول: سمعت عقبة بن عامر به. وخالد بن عبيد المعافري مجهول وتابعه ابن لهيعة وهو ضعيف، ومشرح بن هاعان قال في «الجرح والتعديل» (٤٣١/٨): نا عبد الرحمن أنا حرب بن إسماعيل فيما كتب إليّ قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: مشرح بن هاعان معروف، وذكر جماعة رَوَوْا عنه من المصريين.

نا عبد الرحمن أنا يعقوب ابن إسحاق فيما كتب إليّ قال: نا عثمان بن سعيد قال: سألت يحيى بن معين عن مشرح بن هاعان فقال: ثقة. اهـ.

وقوله: (وفي رواية: من تعلّق تميم فقد أشرك): حديث حسن رواه أحمد =

= (١٥٦/٤) والحاكم (٢١٩/٤) من طريق يزيد بن أبي منصور، عن دخين الحجري عن عقبة بن عامر الجهني؛ أن رسول الله ﷺ أقبل إليه رهط، فبايع تسعة وأمسك عن واحد، فقالوا: يا رسول الله، بايعت تسعة وتركت هذا؟ قال: «إن عليه تميمة» فأدخل يده فقطعها، فبايعه، وقال: (من علق تميمة فقد أشرك).

يزيد بن أبي منصور قال أبو حاتم: ليس به بأس ودخين الحجري ثقة. قاله الحافظ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الحديث الأول رواه أحمد كما قال المصنف، ورواه أيضاً أبو يعلى والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي. وقوله: (وفي رواية): هذا يوهم أن هذا في بعض الأحاديث المذكورة، وليس كذلك، بل المراد أنه في حديث آخر رواه أحمد أيضاً فقال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا عبد العزيز بن مسلم، ثنا يزيد بن أبي منصور، عن دخين الحجري، عن عقبة بن عامر الجهني: «أن رسول الله ﷺ أقبل إليه رهط فبايع تسعة وأمسك عن واحد. فقالوا: يا رسول الله، بايعت تسعة وأمسكت عن هذا؟ قال: «إن عليه تميمة» فأدخل يده فقطعها، فبايعه. وقال: (من علق تميمة فقد أشرك)». ورواه الحاكم بنحوه، ورواته ثقات.

وقوله: (في هذا الحديث): فأدخل يده فقطعها؛ أي: الرجل، بيّنه الحاكم في روايته.

قوله: (عن عقبة بن عامر). هو: الجهني، صحابي مشهور، وكان فقيهاً فاضلاً ولي إمارة مصر لمعاوية ثلاث سنين ومات قريباً من الستين.

قوله: (من تعلق تميمة)؛ أي: متمسكاً بها عليه وعلى غيره من طفل أو دابة ونحو ذلك. قال المنذري: يقال: إنها خرزة كانوا يعلقونها يرون أنها تدفع عنهم الآفات واعتقاد هذا الرأي جهل وضلالة إذ لا مانع ولا دافع غير الله تعالى.

وقال أبو السعادات: التمايم جمع تميمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم، يتقون بها العين في زعمهم، فأبطله الإسلام. قال: كأنهم كانوا يعتقدون أنها تمايم الدواء والشفاء.

قوله: (فلا أتم الله له)، دعاء عليه بأن الله لا يتم له أموره.

قوله: (ومن تعلق ودعة)، بفتح الواو وسكون المهملة. قال [الدليمي] في «مسند الفردوس»: شيء يخرج من البحر يشبه الصدف، يتقون به العين.

ولابن أبي حاتم عن حذيفة؛ أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحمى، فقطعه وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] [١].

= قوله: (فلا ودع الله له)، بتخفيف الدال؛ أي: لا جعله في دعة وسكون، وقيل: هو لفظ بُني من الودعة؛ أي: لا خفف الله عنه ما يخافه، قاله أبو السعادات. وهذا دعاء عليه، فيه وعيد شديد لمن فعل ذلك، فإنه مع كونه شركاً، فقد دعا عليه رسول الله ﷺ بنقيض مقصوده.

قوله: (من تعلق تميمة فقد أشرك). قال ابن عبد البر: إذا اعتقد الذي علقها أنها ترد العين، فقد ظن أنها ترد القدر، واعتقاد ذلك شرك. وقال أبو السعادات: إنما جعلها شركاً، لأنهم أرادوا دفع المقادير المكتوبة عليهم، وطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وذكر التيممة منكراً تعميماً، حسماً للمادة التي تؤول إلى الشرك. وإنما جعلها ﷺ شركاً؛ لأنه أراد رفع القدر المكتوب، وطلب دفع الأذى من غير الله تعالى الذي هو النافع الضار، والتعلق يكون بالفعل أو بالقلب أو بهما، وإنما كان شركاً من جهة تعلق القلب على غير الله في جلب نفع أو دفع ضرر، فكان شركاً من هذه الحيثية.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (فقد أشرك): هذا الشرك يكون أكبر؛ إن اعتقد أنها ترفع أو تدفع بذاتها دون أمر الله، وإلا؛ فهو أصغر.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وقوله: (فقد أشرك)؛ لأن تعلقها يتضمن الاعتماد عليها والاعتماد عليها شرك فالاعتماد على الأسباب الحقيقية شرك لأنه ينافي التوكل على الله فكيف بالاعتماد على الأسباب الوهمية؟! فيكون الاعتماد عليها أقرب من الاعتماد على الأسباب الحقيقية.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديثين:

١ - تعليق التائم والودع من الشرك.

٢ - أن من اعتمد على غير الله عامله الله بنقيض قصده.

٣ - الدعاء على من علق التائم والودع بما يفوت عليه مقصوده ويعكس عليه

مراده.

[١] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٢٤٠) من طريق حماد بن سلمة عن =

= عاصم الاحول عن عزرة عن حذيفة وعزرة روايته عن عائشة مرسله فمن باب أولى عن حذيفة فحذيفة مات في أول خلافة علي.

وله طرق أخرى فقد أخرج الخلال في السُّنَّة (١٣/٥) رقم (١٤٨٢): (ثنا أبو بكر المروزي - وهو أحمد بن محمد بن الحجاج صاحب الإمام أحمد المشهور - ثنا أبو عبد الله - وهو الإمام أحمد - ثنا وكيع ثنا الأعمش عن أبي ظبيان قال: دخل حذيفة على رجلٍ من عبس يعودُه فمس عضده فإذا فيه خيط، قال: ما هذا؟ قال: شيئاً رقي لي فيه، فقطعه، وقال: لو مت وهو عليك ما صليتُ عليك). اهـ.

ورواه أيضاً في (السُّنَّة ٦٤/٥) رقم (١٦٢٤) من وجه آخر عن الأعمش فقال: (ثنا أبو بكر المروزي ثنا أبو عبد الله قال: ثنا عبد الرحمن - وهو ابن مهدي - عن سفيان - وهو الثوري - عن الأعمش عن أبي ظبيان أن حذيفة دخل على رجل يعودُه، فرآه قد جعل في عضده خيطاً قد رقي فيه، قال: فقال: ما هذا؟ قال: من الحمى، فقام وهو غضبان: وقال: لو متَّ ما صليتُ عليك). اهـ.

وإسناده صحيح إن شاء الله، فرجاله رجال الشيخين.

وأبو ظبيان هو حصين بن جندب الكوفي قال ابن معين والعجلي وأبو زرعة والنسائي والدارقطني ثقة وأما سماع أبي ظبيان من حذيفة، فقد قال الذهبي عنه في سير أعلام النبلاء (٣٦٣/٤): (يروي عن عمر وعلي وحذيفة والظاهر أن ذلك ليس بمتصل). اهـ. وسئل الدارقطني ألقى أبو ظبيان عمر وعلياً قال: نعم (التهذيب ٣٨٠/٢). قلت فإن ثبت سماعه من حذيفة فهو صحيح وإلا فهو شاهد لما تقدم، والله تعالى أعلم.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه ابن أبي حاتم كما قال المصنف.

ولفظه: حدثنا محمد بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب، ثنا يونس بن محمد ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود، عن عزرة قال: دخل حذيفة على مريض، فرأى في عضده سيراً فقطعه أو انتزعه، ثم قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾.

وابن أبي حاتم هو: الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي الحنظلي، الحافظ ابن الحافظ، صاحب «الجرح والتعديل»، والتفسير وغيرهما. مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.



وفيه مسائل



• الأولى: التغليظ في لبس الحلقة والخيط ونحوهما لمثل ذلك^[١].

= وحذيفة هو: ابن اليمان، واسم اليمان حسيل بمهملتين مصغراً ويقال: حسل بكسر ثم سكون، العبسي بالموحدة، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين ويقال له: صاحب السر، وأبوه أيضاً صحابي، مات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين.

قوله: (رأى رجلاً في يده خيط من الحمى)؛ أي: من أجل الحمى لدفعها، وكان الجهال يعلقون لذلك التمام والخيوط ونحوها. وروى وكيع: «عن حذيفة أنه دخل على مريض يعوده، فلمس عضده فإذا فيه خيط فقال: ما هذا؟ فقال: شيء رقي لي فيه، فقطعه فقال: لو مت وهو عليك ما صليت عليك».

قوله: (فقطعه)، فيه إنكار هذا، وإن كان يعتقد أنه سبب فإن الأسباب لا يجوز منها إلا ما أباحه الله ورسوله ﷺ مع عدم الاعتماد عليه، فكيف بما هو شرك كالتمام والخيوط والخرز والطلاسم ونحو ذلك مما يعلقه الجهال؟ وفيه إزالة المنكر باليد بغير إذن الفاعل، وإن كان يظن أن الفاعل يزيله، وأن إتلاف آلات المنكر واللهم جائزة وإن لم يأذن صاحبها.

قوله: (وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾) استدل حذيفة بهذه الآية على أن تعليق الخيط ونحوه مما ذكر شرك؛ أي: أصغر كما تقدم في الحديث، ففيه صحة الاستدلال بما نزل في الأكبر على الأصغر، ومعنى الآية: أن الله أخبر عن المشركين أنهم يجمعون بين الإيمان بالله؛ أي: بوجوده، وأنه الخالق الرزاق المحيي المميت، ثم مع ذلك يشركون في عبادته فسرهما بذلك ابن عباس وعطاء ومجاهد والضحاك وابن زيد وغيرهم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من الحمى): «من» هنا للسببية؛ أي: في يده خيط لبسه من أجل الحمى لتبرد عليه أو يشفى منها.

وكلام حذيفة في رجل مسلم لبس خيطاً لتبريد الحمى أو الشفاء منها، وفيه دليل على أن الإنسان قد يجتمع فيه إيمان وشرك، ولكن ليس الشرك الأكبر؛ لأن الشرك الأكبر لا يجتمع مع الإيمان، ولكن المراد هنا الشرك الأصغر، وهذا أمر معلوم.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: لقوله ﷺ: (انزعها - لا تزيدك إلا وهناً - لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً).

- الثانية: أن الصحابي لو مات وهي عليه ما أفلح، فيه شاهد لكلام الصحابة: أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر^[١].
- الثالثة: أنه لم يعذر بالجهالة^[٢].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قال ابن مسعود رضي الله عنه: «لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً» وذلك لأن سيئة الشرك أعظم من سيئة الكبيرة؛ لأن الشرك لا يغفر ولو كان أصغر، بخلاف الكبائر؛ فإنها تحت المشيئة.

[٢] قال ابن عثيمين: هذا فيه نظر؛ لأن قوله ﷺ: (لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً) ليس بصريح أنه لو مات قبل العلم، بل ظاهره: (لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً)؛ أي: بعد أن علمت وأمرت بنزعها. وهذه المسألة تحتاج إلى تفصيل؛ فنقول: الجهل نوعان:

جهل يعذر فيه الإنسان، وجهل لا يعذر فيه. فما كان ناشئاً عن تفریط وإهمال مع قيام المقتضي للتعلم؛ فإنه لا يعذر فيه، سواء في الكفر أو في المعاصي وما كان ناشئاً عن خلاف ذلك؛ أي: أنه لم يهمل ولم يفرط ولم يقم المقتضي للتعلم بأن كان لم يطرأ على باله أن هذا الشيء حرام؛ فإنه يعذر فيه، فإن كان منتسباً إلى الإسلام؛ لم يضره، وإن كان منتسباً إلى الكفر؛ فهو كافر في الدنيا، لكن في الآخرة أمره إلى الله على القول الراجح، يمتحن؛ فإن أطاع دخل الجنة، وإن عصى دخل النار فعلى هذا من نشأ ببادية بعيدة ليس عنده علماء ولم يخطر بباله أن هذا الشيء حرام، أو أن هذا الشيء واجب؛ فهذا يعذر، وله أمثلة:

منها: رجل بلغ وهو صغير، وهو في بادية ليس عنده عالم، ولم يسمع عن العلم شيئاً، ويظن أن الإنسان لا تجب عليه العبادات إلا إذا بلغ خمس عشرة سنة، فبقي بعد بلوغه حتى تم له خمس عشرة سنة وهو لا يصوم ولا يصلي ولا يتطهر من جنابة؛ فهذا لا تأمره بالقضاء؛ لأنه معذور بجهله الذي لم يفرط فيه بالتعلم ولم يطرأ له على بال، وكذلك لو كانت أنثى أتاها الحيض وهي صغيرة، وليس عندها من تسأل، ولم يطرأ على بالها أن هذا الشيء واجب إلا إذا تم لها خمس عشرة سنة؛ فإنها تعذر إذا كانت لا تصوم ولا تصلي.

وأما من كان بالعكس، كالسكن في المدن يستطيع أن يسأل، لكن عنده تهاون وغفلة؛ فهذا لا يعذر؛ لأن الغالب في المدن أن هذه الأحكام لا تخفى عليه، ويوجد فيها علماء يستطيع أن يسألهم بكل سهولة؛ فهو مفرط، فيلزمه القضاء ولا يعذر بالجهل.

● **الرابعة:** أنها لا تنفع في العاجلة، بل تضر لقوله: «لا تزيدك إلا وهناً».

● **الخامسة:** الإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك.

● **السادسة:** التصريح بأن من تعلق شيئاً وكل إليه^[١].

● **السابعة:** التصريح بأن من تعلق تميمة فقد أشرك.

● **الثامنة:** أن تعليق الخيط من الحمى من ذلك.

● **التاسعة:** تلاوة حذيفة الآية دليل على أن الصحابة يستدلون بالآيات التي في الشرك الأكبر على الأصغر، كما ذكر ابن عباس في آية البقرة^[٢].

● **العاشرة:** أن تعليق الودع عن العين من ذلك.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وهذا فيه نظر والنصوص يفسر بعضها بعضاً فالذي يظهر أن هذا الوعيد لمن أصر على تعليقها أو لبسها بعد علمه بالنهي والتحريم كسائر الذنوب إنما يستحق العذاب من قامه عليه الحجة ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وإن كان مراد الشيخ أنه لم يعذر بالجهل بل أنكر عليه فهذا صحيح لا إشكال فيه؛ لأن الجهل لا يمنع من الإنكار بحسب الحال إما بالرفق واللين أو الشدة والتغليظ.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: ليس في الباب ما يدل عليه، ولعله أراد الباب الذي بعده فينبهما تداخل.

[٢] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: يريد بذلك قول ابن عباس رضي الله عنه وقد عقد المؤلف لها باباً قال ابن عباس في الآية: الأنداد: هو الشرك أخفى من ديب النمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل؛ وهو أن تقول: والله، وحياتك يا فلان وحياتي، وتقول: لولا كلبية هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتانا اللصوص، وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان. لا تجعل فيها فلاناً هذا كله به شرك».

وفيه: استدلال ابن عباس بما نزل في الشرك الأكبر على الشرك الأصغر من جنس استدلال حذيفة رضي الله عنه.

• الحادية عشرة: الدعاء على من تعلق تميمة أن الله لا يتم له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له؛ أي: ترك الله له^[١].



[١] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من دعاء النبي ﷺ على هؤلاء الذين اتخذوا تمائم وودعاً، وليس هذا بغريب أن نؤمر بالدعاء على من خالف وعصى؛ فقد قال النبي ﷺ: «إذا سمعتم من ينشد الضالة في المسجد؛ فقولوا: لا ردها الله عليك»، «وإذا سمعتم من يبيع أو يبتاع في المسجد؛ فقولوا: لا أربح الله تجارتك» فهنا أيضاً تقول له: لا أتم الله لك، ولكن الحديث إنما قاله الرسول ﷺ على سبيل العموم؛ فلا نخاطب هذا بالتصريح، ونقول لشخص رأينا عليه تميمة: لا أتم الله لك، وذلك لأن مخاطبتنا الفاعل بالتصريح والتعيين؛ سوف يكون سبباً لنفوره، ولكن نقول: دع التمائم أو الودع؛ فإن النبي ﷺ يقول: «من تعلق تميمة، فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة؛ فلا ودع الله له».



باب



ما جاء في الرقى والتمايم [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: في حكمها. ولما كانت الرقى على ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وقسم لا يجوز، وقسم في جوازه خلاف؛ لم يجزم المصنف بكونهما من الشرك؛ لأن في ذلك تفصيلاً بخلاف لبس الحلقة والخيط ونحوهما مما ذكر، فإن ذلك شرك مطلقاً.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب ما جاء في الرقى والتمايم) أما التمايم فهي: تعاليق تتعلق بها قلوب متعلقيها. والقول فيها كالقول في الحلقة والخيط كما تقدم. فمنها: ما هو شرك أكبر كالتي تشتمل على الاستغاثة بالشياطين أو غيرهم من المخلوقين. فلاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك، كما سيأتي إن شاء الله.

ومنها: ما هو محرم كالتي فيها أسماء لا يفهم معناها لأنها تجر إلى الشرك. وأما التعاليق التي فيها قرآن أو أحاديث نبوية أو أدعية طيبة محترمة فالأولى تركها لعدم ورودها عن الشارع ولكونها يتوسل بها إلى غيرها من المحرم، ولأن الغالب على متعلقها أنه لا يحترمها ويدخل بها المواضع القذرة.

أما الرقى ففيها تفصيل: فإن كانت من القرآن أو السنة أو الكلام الحسن فإنها مندوبة في حق الراقي؛ لأنها من باب الإحسان، ولما فيها من النفع، وهي جائزة في حق المرقى، إلا أنه لا ينبغي له أن يبتدئ بطلبها، فإن من كمال توكل العبد وقوة يقينه أن لا يسأل أحداً من الخلق لا رقية ولا غيرها، بل ينبغي إذا سأل أحداً أن يدعو له أن يلحظ مصلحة الداعي والإحسان إليه بتسببه لهذه العبودية له مع مصلحة نفسه، وهذا من أسرار تحقيق التوحيد ومعانيه البديعة التي لا يوفق للتفقه فيها والعمل بها إلا الكمل من العباد.

○ قال الشيخ ابن باز: دلت الدلائل على تحريم التمايم وأنه لا يجوز تعليقها =

في «الصحيح» عن أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه؛ «أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره؛ فأرسل رسولاً أن لا يَبْقَيْنَ في رقبة بعير قلادة من وتر، أو قلادة إلا قطعت»^[١].

= على الأولاد ولا على المرضى بل يجب ترك ذلك للأدلة التي ذكرها المصنف.
أما الرقى ففيها تفصيل؛ فإن كانت رقية معروفة بالآيات والدعوات المعروفة فلا بأس بشرط أن لا يعتقد أنها تشفي بنفسها بل هي سبب من الأسباب إن شاء الله نفع بها وإن شاء صرف ذلك؛ فالرقى تكون جائزة بأمور ثلاثة:
أ - أن تكون بلسان معروف المعنى ليس فيه جهالة.
ب - أن يكون ذلك المعنى سليماً ليس فيه ما يخالف الشرع.
ج - أن لا يعتمد عليها بذاتها بل يعتقد أنها سبب من الأسباب إن شاء الله نفع به وإن شاء سلبه نفعه.

فهذه الشروط الثلاثة تكون الرقى جائزة عند أهل العلم والنبى ﷺ قال: «لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً» رواه مسلم. ولأنه ﷺ رقى ورقى والصحابة فعلوا ذلك فلا بأس بالرقى بهذه الشروط.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا الباب مناسبتة لما قبله: وهو: «باب من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه»؛ أن هذا الباب مكمل للباب الذي قبله؛ لأنه ذكر أنواعاً أخرى مكملة لما ذكر في الباب الذي قبله، ولكن الباب الذي قبله صرح الشيخ في ترجمته بأن لبس الحلقة والخيط من الشرك، وأما هنا فلم يصرح، بل قال: (ما جاء في الرقى والتمايم)، وهذا من دقة فقهه ومعرفته ﷺ، فإنه إذا كان الحكم واضحاً منصوباً عليه في الحديث ذكره في الترجمة، وإذا كان الحكم فيه تفصيل، أو فيه احتمال؛ فإنه لا يجزم في الترجمة، وإنما يورد الأدلة في الباب ويؤخذ منها الحكم مفصلاً.

[١] أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد والسير (٣٠٠٥)، ومسلم في كتاب: اللباس والزينة (٢١١٥).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله:

قوله: (في «الصحيح»؛ أي: في «الصحيحين»).

قوله: (عن أبي بشير) - بفتح أوله وكسر المعجمة - الأنصاري، قيل: اسمه

قيس بن عبيد، قاله ابن سعد. وقال ابن عبد البر: لا يوقف له على اسم صحيح، =

= وهو صحابي شهد الخندق ومات بعد الستين، يقال: جاوز المائة.
 قوله: (في بعض أسفاره). قال الحافظ: لم أقف على تعيينها.
 قوله: (فأرسل رسولاً) هو: زيد بن حارثة وروى ذلك الحارث بن أبي أسامة
 في «مسنده» قاله الحافظ.

قوله: (أن لا يبقين) هو بالمشناة والقاف المفتوحتين؛ وفي رواية لا تبقيين
 بحذف «أن» والمشناة الفوقية والقاف المفتوحتين أيضاً. و«قلادة» مرفوع على أنه فاعل
 و«الوتر» بفتحيتين واحد أوتار القوس.

قوله: (أو قلادة إلا قطعت) هو برفع «قلادة» أيضاً، عطف على الأول،
 ومعناه: أن الراوي شك، هل قال شيخه قلادة من وتر؟ ففقد القلادة بأنها من وتر،
 أو قال: قلادة وأطلق ولم يقيد. ويؤيده ما روي عن مالك أنه سئل عن القلادة
 فقال: ما سمعت بكراحتها إلا في الوتر وفي رواية أبي داود: «ولا قلادة»، بغير
 شك، والأولى أصح، لاتفاق الشيخين عليها، وللرخصة في القلائد، إلا الأوتار
 ولما روى أبو داود والنسائي من حديث أبي وهب الجُشمي مرفوعاً: «ارتبطوا الخيل
 وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار» ولأحمد عن جابر مرفوعاً مثله وإسناده جيد.

قال البغوي في «شرح السنّة»: تأول مالك أمره ﷺ بقطع القلائد على أنه من
 أجل العين، وذلك أنهم كانوا يشدون بتلك الأوتار والتمائم والقلائد، ويعلقون عليها
 العوذ، يظنون أنها تعصم من الآفات، فنهاهم النبي ﷺ عنها، وأعلمهم أنها لا ترد
 من أمر الله شيئاً. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: كانوا يقلدون الإبل الأوتار لثلاث
 تصيبيها العين، فأمرهم النبي ﷺ بإزالتها إعلماً لهم بأن الأوتار لا ترد شيئاً، وكذلك
 قال ابن الجوزي وغيره.

قال الحافظ: ويؤيده حديث عقبة بن عامر رفعه: «من تعلق تيممة فلا أتم الله
 له». رواه أبو داود، وهي ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك. انتهى.
 فعلى هذا، يكون تقليد الإبل وغيرها الأوتار وما في معناها لهذا المعنى
 حراماً، بل شركاً؛ لأنه من تعليق التمام المحرمة، ومن تعلق تيممة فقد أشرك ولم
 يصب من قال: إنه مكروه كراهة تنزيه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أسفاره): السفر: مفارقة محل الإقامة،
 وسمي سفرّاً؛ لأمرين:

= الأول: حسي، وهو أنه يسفر ويظهر عن بلده لخروجه من البنيان.

* وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقى والتائم والتولة شرك»^[١] رواه أحمد وأبو داود.

= الثاني: معنوي، وهو أنه يسفر عن أخلاق الرجال؛ أي: يكشف عنها، وكثير من الناس لا تعرف أخلاقهم وعاداتهم وطبائعهم إلا بالأسفار.
قوله: (قلادة من وتر، أو قلادة): شك من الراوي، والأولى أرجح؛ لأن القلائد كانت تتخذ من الأوتار، ويعتقدون أن ذلك يدفع العين عن البعير، وهذا اعتقاد فاسد؛ لأنه تعلق بما ليس بسبب، وقد سبق أن التعلق بما ليس بسبب شرعي أو حسي شرك؛ لأنه بتعلقه أثبت للأشياء سبباً لم يثبت الله لا بشرعه ولا بقدره، ولهذا أمر النبي ﷺ أن تقطع هذه القلائد. أما إذا كانت هذه القلادة من غير وتر، وإنما تستعمل للقيادة كالزمام؛ فهذا لا بأس به لعدم الاعتقاد الفاسد، وكان الناس يعملون ذلك كثيراً من الصوف أو غيره.

ولا يلزم أن تكون القلادة في الرقبة، بل لو جعلت في اليد أو الرجل؛ فلها حكم الرقبة؛ لأن العلة هي هذه القلادة، وليس مكان وضعها؛ فالمكان لا يؤثر.
[١] أخرجه أحمد (٣٨١/١)، وأبو داود (٣٨٨٣)، وابن ماجه (٣٥٣٠): من طريق يحيى بن الجزار عن ابن أخي زينب امرأة ابن مسعود عن زينب عن ابن مسعود.

وابن أخي زينب قال ابن حجر في «التقريب» (١٢٧٣): كأنه صحابي، ولم أره مسمى.

وقال الحافظ في «الفتح»: والموصوف بكونه ابن أخي زينب هو: عمرو بن الحارث نفسه، وكأن أباه كان أخا زينب لأُمها؛ لأنها ثقفية، وهو خُزاعي.

قال المنذري في «الترغيب» (٣٠٩/٤): مجهول.

وأخرجه الحاكم (٤٦٣/٤) من طريق محمد بن مسلمة الكوفي، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زينب، امرأة عبد الله أنها أصابها حمرة في وجهها، فدخلت عليها عجوز فرقها في خيط فعلقتها عليها، فدخل ابن مسعود رضي الله عنه فرآه عليها، فقال: ما هذا؟ فقالت: استرقيت من الحمرة، فمد يده فقطعها، ثم قال: إن آل عبد الله لأغنياء عن الشرك، قالت: ثم قال: إن رسول الله ﷺ حدثنا: «إن الرقى والتائم والتولية شرك» قال: فقلت: ما التولية؟ قال: «التولية هو الذي يهيج الرجال» وفيه محمد بن مسلمة الكوفي: ولم أجد له ترجمة.

= وأخرجه ابن حبان (٦٠٩٠)، والطبراني (٢٦٢/١٠): من طريق العلاء بن المسيب عن فضيل بن عمرو عن يحيى بن الجزار به.
قلت: العلاء بن المسيب قال ابن معين: ثقة مأمون. وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وفضيل بن عمرو هو فضيل بن عمرو الفقيمي قال يحيى بن معين: فضيل بن عمرو ثقة. وقال أبو حاتم: فضيل بن عمرو لا بأس به هو من كبار أصحاب إبراهيم.

وأخرجه ابن أبي شعبة (٣٥/٥) قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي عبيدة، قال: دخل عبد الله على امرأته وهي مريضة، فإذا في عنقها خيط معلق، فقال: «ما هذا؟» فقالت: شيء رقي لي فيه من الحمى، فقطعه فقال: «إن آل إبراهيم أغنياء عن الشرك».

قلت: أبو عبيدة وإن كان لم يسمع من أبيه فقد حملت روايته على الاتصال، فقد ادخل روايته من ضمن المتصل وصححها علي بن المديني كما في «فتح الباري» للحافظ ابن رجب (١٨٧/٥).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية في الفتاوى (٤٠٤/٦): ويقال: إن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه متلق لأثاره من أكابر أصحاب أبيه، وهذه حال متكررة من عبد الله ﷺ، فتكون مشهورة عند أصحابه فيكثر المتحدث بها، ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلها صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه.

وقال الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٦٠/٥): وخرَّج الإمام أحمد من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، قال: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] كان يكسر إذا قرأها وركع أن يقول: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي، إنك أنت التواب الرحيم» ثلاثاً.

وأبو عبيدة، لم يسمع من أبيه، لكن رواياته عنه صحيحة. اهـ.
وكذلك صححها النسائي قال الحافظ في «النكت» (٣٩٨/٣): ورأيت لأبي عبد الرحمن النسائي نحو ذلك فإنه روى حديثاً من رواية أبي عبيدة عن أبيه ثم قال: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه إلا أن الحديث جيد.

وقد صححها الدارقطني أيضاً قال في «السنن» (١٠٦/٣):

= ونا محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، نا أبو كريب، نا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج بن أرطاة عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود قال: «قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ مائة من الإبل منها عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنات لبون وعشرون بنات مخاض وعشرون بني مخاض» هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدة أحدها: أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه، وعبد الله بن مسعود أتقى لربه وأشح على دينه من أن يروي عن رسول الله ﷺ أنه يقضي بقضاء ويفتي هو بخلافه، هذا لا يتوهم مثله على عبد الله بن مسعود. اهـ.

قلت فالحديث صحيح بشواهده، والله تعالى أعلم.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الحديث رواه أحمد، وأبو داود، كما قال المصنف، وفيه قصة كأن المصنف اختصرها. ولفظ أبي داود: «عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود أن عبد الله بن مسعود رأى في عنقي خيطاً، فقال: ما هذا؟ قلت: خيط رقي لي فيه. قالت: فأخذه فقطعه ثم قال: إن آل عبد الله لأغنياء عن الشرك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقي والتائم والتولة شرك» فقلت: لم تقول هكذا؟ لقد كانت عيني تقذف، وكنت أختلف إلى فلان اليهودي يرقئها، فإذا رقاها: سكنت: فقال عبد الله: إنما ذلك عمل الشيطان ينخسها بيده، فإذا رقيتها كف عنها، إنما كان يكفك أن تقولي كما كان رسول الله ﷺ يقول: أذهب البأس رب الناس، واشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً». ورواه ابن ماجه وابن حبان، والحاكم وقال: صحيح وأقره الذهبي.

قوله: (إن الرقي). قال المصنف: الرقي هي التي تسمى العزائم، وخص منه الدليل ما خلا من الشرك، فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحة.

يشير إلى أن الرقي الموصوفة بكونها شركاً هي الرقي التي فيها شرك، من دعاء غير الله، والاستغاثة والاستعاذة به؛ كالرقي بأسماء الملائكة والأنبياء والجن ونحو ذلك، أما الرقي بالقرآن وأسماء الله وصفاته ودعائه والاستعاذة به وحده لا شريك له، فليست شركاً، بل ولا ممنوعة، بل مستحبة أو جائزة.

قوله: «فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحة» تقدم ذلك في باب من =

= حقق التوحيد، وكذلك رخص فيه من غيرها، كما في «صحيح مسلم»: عن عوف بن مالك قال: كنا نرقى في الجاهلية فقلنا: يا رسول الله ﷺ كيف ترى في ذلك؟ فقال: «اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقى، ما لم يكن فيه شرك» وفيه عن أنس قال: «رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين والحمة والنملة». وعن عمران بن حصين مرفوعاً: «لا رقية إلا من عين أو حمة أو دم» رواه أبو داود، وفي الباب أحاديث كثيرة.

قال الخطابي: وكان ﷺ قد رقى ورقى، وأمر بها وأجازها، فإذا كانت بالقرآن أو بأسماء الله تعالى، فهي مباحة أو مأمور بها، وإنما جاءت الكراهية والمنع فيما كان منها بغير لسان العرب، فإنه ربما كان كفراً، أو قولاً يدخله الشرك، قال: ويحتمل أن يكون الذي يكره من ذلك ما كان على مذاهب الجاهلية التي يتعاطونها، وأنها تدفع عنهم الآفات، ويعتقدون ذلك من قبل الجن ومعونتهم.

قلت: ويدل على ذلك: «قول علي بن أبي طالب: إن كثيراً من هذه الرقى والتمائم شرك، فاجتنبوه». رواه وكيع، فهذا يبين معنى حديث ابن مسعود ونحوه.

وقال ابن التين: الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الروحاني، فإذا كان على لسان الأبرار من الخلق، حصل الشفاء بإذن الله تعالى، فلما عفي هذا النوع، فزع الناس إلى الطب الجسماني وتلك الرقى المنهي عنها التي يستعملها المعزّم وغيره ممن يدعي تسخير الجن له، فيأتي بأمر مشبهة مركبة من حق وباطل يجمع إلى ذكر الله تعالى وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتعوذ بمردتهم.

ويقال: إن الحية لعداوتها الإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم، فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها. وكذا اللديغ إذا رقى بتلك الأسماء سالت سمها من بدن الإنسان، ولذلك كره الرقى ما لم تكن بآيات الله وأسمائه خاصة، وباللسان العربي الذي يعرف معناه، ليكون بريئاً من شوب الشرك، وعلى كراهية الرقى بغير كتاب الله علماء الأمة.

قال شيخ الإسلام: كل اسم مجهول فليس لأحد أن يرقى به، فضلاً عن أن يدعو به ولو عرف معناه؛ لأنه يكره الدعاء بغير العربية، وإنما يرخص لمن لا يعرف العربية، فأما جعل الألفاظ العجمية شعاراً، فليس من الإسلام.

قلت: وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة، فمنع منها ما لا يعرف،

لثلاث يكون فيه كفر.

= وقال السيوطي: قد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي وبما يعرف معناه، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى، فتلخص أن الرقية ثلاثة أقسام.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وهل المراد بالرقى في الحديث ما لم يرد به الشرع ولو كانت مباحة، أو المراد ما كان فيه شرك؟

الجواب: الثاني؛ لأن كلام النبي ﷺ لا يناقض بعضه بعضاً؛ فالرقى المشروعة التي ورد بها الشرع جائزة. وكذا الرقى المباحة التي يرقى بها الإنسان المريض بدعاء من عنده ليس فيه شرك جائزة أيضاً.

شروط جواز الرقية:

الأول: أن لا يعتقد أنها تنفع بذاتها دون الله، فإن اعتقد أنها تنفع بذاتها من دون الله؛ فهو محرم، بل شرك، بل يعتقد أنها سبب لا تنفع إلا بإذن الله.

الثاني: أن لا تكون مما يخالف الشرع؛ كما إذا كانت متضمنة دعاء غير الله، أو استغاثة بالجن، وما أشبه ذلك؛ فإنها محرمة، بل شرك.

الثالث: أن تكون مفهومة معلومة، فإن كانت من جنس الطلاسّم والشعوذة؛ فإنها لا تجوز.

أما بالنسبة للتمائم؛ فإن كانت من أمر محرم، أو اعتقد أنها نافعة لذاتها، أو كانت بكتابة لا تفهم؛ فإنها لا تجوز بكل حال. وإن تمتّ فيها الشروط الثلاثة السابقة في الرقية فإن أهل العلم اختلفوا فيها.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وقوله: (التمائم) وسموها بهذا الاسم تفاؤلاً بالتمائم، فيقولون: تمت العافية باستعمال هذا الشيء. وكثيراً ما نسمع أن من يستعملها يدعون أن فيها شفاءً، ويسمونها حروزاً لأنها تحرز وتحجب عن الأمراض، لكن لا عبرة بالأسماء إنما العبرة بالحقائق ونقول: سموها ما تريدون لكن ننظر إلى مقصدكم.

وأما محتوياتها فيجمعون فيها أشياء يزعمون أنها تؤثر، فمثلاً يأخذون قطعة من جلد الذئب ويقولون: إن هذا يحمي من الذئاب، ويأخذون ناباً من السباع ويزعمون أنه بقي من الخطر.

ورأيت تمائم تطبع في الأردن وفي العراق، وفيها صورة العقرب والحية، وصور خيالية، وفيها كلام لا يقرأ، ثم يكتب عليها حامل هذا الحجاب يُحمى من =

«التمايم»: شيء يعلق على الأولاد من العين؛ لكن إذا كان المعلّق من القرآن فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخّص فيه، ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود رضي الله عنه [١].

= الجن والسباع، فيتوهم حاملها أنه كذلك، وهذا من الابتلاء.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - الحث على صيانة العقيدة عما يخل بها وإن كان يتعاطاه كثير من الناس.
- ٢ - تحريم استعمال هذه الأشياء المذكورة فيه.
- ٣ - أن هذه الثلاث المذكورة شرك من غير استثناء.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (والتمايم). تقدم كلام المنذري وابن الأثير في معناه في الباب قبله وظاهره تخصيص التمايم بما ذكره. وقال المصنف: التمايم شيء يعلق على الأولاد من العين. وقال الخليلي: التمايم جمع تميمة وهي ما يعلق بأعناق الصبيان من خرزات وعظام لدفع العين، وهذا منهي عنه؛ لأنه لا دافع إلا الله، ولا يطلب دفع المؤذيات إلا بالله وأسمائه وصفاته، وظاهره أن ما علق لدفع العين وغيرها فهو تميمة من أي شيء كان، وهذا هو الصحيح.

وقد يقال: إن كلام المنذري وابن الأثير وغيرهما لا يخالفه.

اعلم أن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التمايم التي من القرآن وأسماء الله وصفاته، فقالت طائفة: يجوز ذلك، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التمايم الشركية، أما التي فيها القرآن وأسماء الله وصفاته، فكالرقية بذلك.

قلت: وهو ظاهر اختيار ابن القيم.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك، وبه قال ابن مسعود، وابن عباس وهو ظاهر قول حذيفة، وعقبة بن عامر، وابن عكيم رضي الله عنه، وبه قال جماعة من التابعين، منهم أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه فإن ظاهره العموم لم يفرق بين التي في القرآن وغيرها بخلاف الرقى فقد فرق فيها، ويؤيد ذلك أن الصحابة الذين رواوا الحديث فهموا العموم كما تقدم عن ابن مسعود. وروى أبو داود: «عن عيسى بن =

= حمزة، قال: دخلت على عبد الله بن عكيم وبه حمرة. فقلت: ألا تعلق تميمة؟ فقال: نعوذ بالله من ذلك قال رسول الله: «من تعلق شيئاً وكل إليه». وروى وكيع: «عن ابن عباس قال: أتفل بالمعوذتين ولا تعلق».

وأما القياس على الرقية بذلك، فقد يقال بالفرق، فكيف يقاس التعليق الذي لا بد فيه من ورق أو جلود ونحوهما على ما لا يوجد ذلك فيه، فهذا إلى الرقى المركبة من حق وباطل أقرب.

هذا اختلاف العلماء في تعليق القرآن وأسماء الله وصفاته، فما ظنك بما حدث بعدهم من الرقى بأسماء الشياطين وغيرهم وتعليقها؟! بل والتعلق عليهم، والاستعاذة بهم، والذبح لهم، وسؤالهم كشف الضر، وجلب الخير مما هو شرك محض، وهو غالب على كثير من الناس إلا من سلم الله، فتأمل ما ذكره النبي ﷺ وما كان عليه أصحابه والتابعون، وما ذكره العلماء بعدهم في هذا الباب وغيره من أبواب الكتاب، ثم انظر إلى ما حدث في الخلف المتأخرة، يتبين لك دين الرسول ﷺ وغرته الآن في كل شيء، فالله المستعان.

○ وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: لا يجوز تعليق التماثيل التي من القرآن وأسماء الله وصفاته هذا هو الصحيح لوجه ثلاثة نظهر للمتأمل:

الأول: عموم النهي ولا مخصص للعموم.

والثاني: سد الذريعة؛ فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

الثالث: أنه إذا علق فلا بد أن يمتنه المعلق بحمله معه في حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك.

وتأمل هذه الأحاديث وما كان عليه السلف - رضي الله تعالى عنهم - يتبين لك بذلك غربة الإسلام، خصوصاً إن عرفت عظيم ما وقع فيه الكثير بعد القرون المفضلة من تعظيم القبور واتخاذ المساجد عليها، والإقبال إليها بالقلب والوجه، وصرف جل الدعوات والرغبات والرهبات وأنواع العبادات التي هي حق الله تعالى إليها من دونه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ﴾ (١٠٦) وَإِنْ يَسْتَسْكِ اللَّهُ يَضُرَّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْبَحْرُ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧] ونظائرها في القرآن أكثر من أن تحصر.

وزاد الشيخ عبد الرحمن بن قاسم على ما ذكره الشيخ عبد الرحمن بن =

= حسن في منع تعليق التمام التي من القرآن وأسماء الله وصفاته: «والرابع» أنه ﷺ قد كان يرقى ورقى، فلو كان تعليق تمايم القرآن جائزاً لأمر به. وليس في كتاب الله تعالى، ولا سنة رسوله ﷺ ما يدل على إجازة تعليق شيء من القرآن، ولا ثبت عن أحد من الصحابة المقتدى بهم تجويزه ولا فعله مع توفر الدواعي إليه، وما ذاك إلا لأنه ينافي التوكل والإخلاص، ولعل عبد الله بن عمرو يعلقه في الألواح، لا أنه تميمية.

○ قال الشيخ ابن باز: التمام إذا كانت من القرآن فقد حرمها البعض وممن يرى ذلك عبد الله بن مسعود ورخص فيها البعض، وممن يرى ذلك عبد الله بن عمرو. والصواب التحريم فإنه هو الذي تدل عليه الأدلة العامة فإن النبي ﷺ قال: «من تعلق تميمية فلا أتم الله له ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له» فالواجب هو حسم هذا الباب والقضاء عليه وأن لا يبقى منه شيء؛ لأنه متى فتح الباب جاءت التمام المحرمة فوجب المنع عملاً بالأحاديث العامة وسدّاً لذريعة الشرك.

سئل الشيخ عن تعليق الآيات في المساجد؟ فأجاب: تعليق الآيات في المساجد أقل ما فيها الكراهة، أما في المنازل فالأمر فيها أوسع.

قال الشيخ في «الفتاوى»: «يلحق بعض الناس آيات قرآنية وأحاديث نبوية في غرف المنازل، أو في المطاعم أو المكاتب، وكذلك في المستشفيات والمستوصفات، يُعلقون قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، وغير ذلك.. فهل تعليق ذلك يعتبر من التمام المنهي عنه شرعاً، علماً بأن مقصودهم استئزال البركات وطررد الشياطين، وقد يقصد من ذلك أيضاً تذكير الناس وتنبيه الغافل.. وهل من التمام وضع المصحف في السيارة بحجة التبرك به؟

ج: إذا كان المقصود بما ذكره السائل تذكرة الناس وتعليمهم ما ينفعهم، فلا حرج في ذلك، أما إذا كان المقصود اعتبارها حرزاً من الشياطين أو الجن، فلا أعلم لهذا أصلاً، وهكذا وضع المصحف في السيارة للتبرك بذلك، ليس له أصل وليس بمشروع، أما إذا وضعه في السيارة ليقراً فيه بعض الأحيان، أو ليقراً فيه بعض الركاب، فهذا طيب ولا بأس. (٣٨٤/٢٤).

وأما الكتابة على ورقة أو في صحن قد فعله بعض السلف وروي عن ابن عباس ولم يرو ثابتاً عنه، فإن فعل فلا بأس فقد فعله بعض الأئمة، وذكره ابن القيم في «زاد المعاد» ولكن الرقية على المريض والنفث عليه أولى وأنفع.

= قال أيضاً: «أما المحو: فهو أن يكتب آيات بالزعران في صحن نظيف أو في قرطاس ثم تغسل ويشربها المريض، وهذا فعله كثير من السلف والخلف ولا حرج فيه إذا كان القائم لذلك من المعروفين بالعلم والفضل وحسن العقيدة» (٣٣١/٤).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (التمايم): فسرهما المؤلف بقوله: (شيء يعلق على الأولاد يتقون به العين)، وهي من الشرك؛ لأن الشارع لم يجعلها سبباً تتقى به العين. وإذا كان الإنسان يلبس أبناءه ملابس رثة وبالية خوفاً من العين؛ فهل هذا جائز؟ الظاهر: أنه لا بأس به؛ لأنه لم يفعل شيئاً، وإنما ترك شيئاً، وهو التحسين والتجميل، وقد ذكر ابن القيم في «زاد المعاد»؛ أن عثمان رأى صبيّاً مليحاً، فقال: دسموا نونته، والنونة: هي التي تخرج في الوجه عندما يضحك الصبي كالنقرة، ومعنى دسموا؛ أي: سودوا.

وأما الخط: وهي أوراق من القرآن تجمع وتوضع في جلد ويخاط عليها، ويلبسها الطفل على يده أو رقبته؛ ففيها خلاف بين العلماء.

وظاهر الحديث: أنها ممنوعة، ولا تجوز. ومن ذلك أن بعضهم يكتب القرآن كله بحروف صغيرة في أوراق صغيرة، ويضعها في صندوق صغير، ويعلقها على الصبي، وهذا مع أنه محدث؛ فهو إهانة للقرآن الكريم؛ لأن هذا الصبي سوف يسيل عليه لعابه، وربما يتلوث بالنجاسة، ويدخل به الحمام والأماكن القذرة، وهذا كله إهانة للقرآن.

ومع الأسف؛ أن بعض الناس اتخذوا من العبادات نوعاً من التبرك فقط؛ مثل ما يشاهد من أن بعض الناس يمسح الركن اليماني، ويمسح به وجه الطفل وصدره، وهذا معناه: أنهم جعلوا مسح الركن اليماني من باب التبرك لا التعبد، وهذا جهل، وقد قال عمر في الحجر: «إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك».

وإذا كان المعلق من القرآن أو الأدعية المباحة، والأذكار الواردة؛ فهذه المسألة تختلف فيها السلف رحمهم الله؛ فمنهم من رخص في ذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢] ولم يذكر الوسيلة التي تتوصل بها إلى الاستشفاء بهذا القرآن؛ فدل على أن كل وسيلة يتوصل بها إلى ذلك فهي جائزة، كما لو كان القرآن دواء حسيّاً. ومنهم من منع ذلك وقال: لا يجوز تعليق القرآن للاستشفاء به؛ لأن الاستشفاء بالقرآن ورد على صفة معينة، =

= وهي القراءة به، بمعنى أنك تقرأ على المريض به؛ فلا نتجاوزها، فلو جعلنا الاستشفاء بالقرآن على صفة لم ترد؛ فمعنى ذلك أننا فعلنا سبباً ليس مشروعاً، وقد نقله المؤلف رحمته الله عن ابن مسعود. ولولا الشعور النفسي بأن تعليق القرآن سبب للشفاء؛ لكان انتفاء السببية على هذه الصورة أمراً ظاهراً؛ فإن التعليق ليس له علاقة بالمرض، بخلاف النفث على مكان الألم؛ فإنه يتأثر بذلك.

ولهذا نقول: الأقرب أن يقال: إنه لا ينبغي أن تعلق الآيات للاستشفاء بها، لا سيما وأن هذا المعلق قد يفعل أشياء تنافي قدسية القرآن؛ كالغيبة مثلاً، ودخول بيت الخلاء، وأيضاً إذا علق وشعر أن به شفاء استغنى به عن القراءة المشروعة؛ فمثلاً: علق آية الكرسي على صدره، وقال: ما دام أن آية الكرسي على صدري فلن أقرأها، فيستغني بغير المشروع عن المشروع، وقد يشعر بالاستغناء عن القراءة المشروعة إذا كان القرآن على صدره. وإن كان صبيّاً، وربما بال ووصلت الرطوبة إلى هذا المعلق، وأيضاً لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء. فالأقرب أن يقال: إنه لا يفعل، أما أن يصل إلى درجة التحريم؛ فأنا أتوقف فيه، لكن إذا تضمن محظوراً؛ فإنه يكون محرماً بسبب ذلك المحظور.

وفي هذا الوقت أصبح تعليق القرآن لا للاستشفاء، بل لمجرد التبرك والزينة؛ كالقلائد الذهبية، أو الحلي التي يكتب عليها لفظ الجلالة، أو آية الكرسي، أو القرآن كاملاً، فهذا كله من البدع. فالقرآن ما نزل ليستشفى به على هذا الوجه، إنما يستشفى به على ما جاء به الشرع.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وقوله: (لكن إذا كان المعلق من القرآن فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود رضي الله عنه) ولا نجزم بالتحريم لأن بعض الصحابة فعل ذلك، ولكن نؤكد في المنع. وقوله: (من العين والحمة) ولا يفهم من الحديث الخصوص، فتجوز الرقية لغير العين والحمة، وتجوز أيضاً من السحر، وكذلك من الصرع كما في حديث المرأة السوداء، والمراد بالعين؛ أي: ما يفسده الإنسان بعينه، وأما الحمة فهي لدغة ذوات السموم.

والرقية ليست خاصة بالقراءة على المريض فقط، فقد أجاز بعضهم كابن القيم - رحمه الله تعالى - القراءة في الماء ثم سقيه للمريض. وكذلك أجاز بعضهم كتابة الآيات بزعفران ثم غسلها ثم تُسقى للمريض، وقد ورد مثل ذلك عن ابن عباس أنه =

= قال: إذا كتبت الآيات بزعران، ثم غسلت بماء زمزم ثم شربها المريض فإنه تكون شفاء، والله أعلم بصحته.

ومن علّق القرآن في السيارة أو وضعه فيها بزعم أن ذلك يدفع العين والجبان فذلك بدعة، وإن كان قصده غير ذلك كالقراءة فيه فلا شيء عليه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: تحريم تعليق التماثيل وإن كان من القرآن هو القول الراجح.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: هذا اختلاف السلف في تعليق التماثيل من القرآن، فقد اختلفوا في هذا على قولين: منهم من أجاز، نظراً لأن هذا من القرآن، وهو كلام الله ﷻ، والتداوي بكتاب الله والاستشفاء بكتاب الله مشروع، ومنهم من منع هذا ولم يرخص فيه لعموم النهي عن التماثيل.

وبناءً على ذلك اختلف الفقهاء من بعد الصحابة في هذه المسألة على قولين: منهم من أجاز؛ أخذاً برأي من أجاز من الصحابة، ومنهم من منع. والصحيح: الرأي الثاني وهو المنع، والشيخ عبد الرحمن بن حسن وقبله الشيخ سليمان بن عبد الله رجّحاه منعه.

والذين أجازوا - وهم أصحاب الرأي الأول - اشترطوا ثلاثة شروط: الشرط الأول: أن تكون التّميّة من القرآن. الشرط الثاني: أن تكون مكتوبة باللفظ العربي، فلا تُكتب بلفظ أعجمي أو بخط لا يُقرأ.

الشرط الثالث: أن يعتقد أن الشفاء من الله لا من هذه التّميّة، وإنما هذه التّميّة سبب فقط.

وحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله في حكم هذه الأشياء المذكورة ما يلي:
١ - أن الرقية تنقسم إلى قسمين: قسم مشروع وقسم ممنوع: فالمشروع ما خلا من الشرك، والممنوع ما كان فيه شرك.

٢ - أن التماثيل تنقسم إلى قسمين: قسم ممنوع بالإجماع: وهو ما كان يشتمل على شرك، وقسم مختلف فيه وهو ما كان من القرآن. قيل: إنه جائز، وقيل: إنه ممنوع، والصحيح أنه ممنوع سداً للذريعة وصيانة للقرآن.

= ٣ - التولة ممنوعة من غير خلاف؛ لأنها نوع من السحر.

و«الرقى»: هي التي تسمى: العزائم^[١]، وخصَّ منها الدليل ما خلا من الشرك رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحمة.

و«التولة»: شيء يصنعونه يزعمون أنه يُحبَّب المرأة إلى زوجها، والرجل إلى امرأته^[٢].

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: لكن إذا كان المعلق من القرآن فلا يكون مشركاً؛ لأنه علق شيئاً من صفات الله - جلَّ وعلا - وهو كلام الله - جلَّ وعلا - فلا يكون قد أشرك مخلوقاً؛ لأن الشرك معناه: أن تشرك مخلوقاً مع الله - جلَّ وعلا - والقرآن ليس بمخلوق؛ بل هو كلام الله الباري - جلَّ وعلا - منه بدأ، وإليه يعود، فإذا أخرجت التهمة المتخذة من القرآن عن كونها شركاً من عموم قوله: (إن التمايم شرك) فلاجل كون القرآن كلام الله، ليس بمخلوق. لكن هل هي منهي عنها، أو غير منهي عنها؟؟ الجواب: أن قوله عليه الصلاة والسلام: (من تعلق شيئاً وكل إليه)، ونهيه عن التمايم بأنواعها، دليل على أن تخصيص القرآن بالإذن من بين التمايم، ومن بين ما يعلق: يحتاج إلى دليل خاص؛ لأن إبقاء العموم على عموميه هو إبقاء لدلالة ما أراد الشارع الدلالة عليه بالألفاظ اللغوية، والتخصيص نوع من أنواع التشريع، فلا بد فيه من دليل واضح؛ لهذا صارت الحجة مع من يجعل التمايم التي من القرآن مما لا يُرخص فيه كابن مسعود، وكغيره من الصحابة رضوان الله عليهم، وكذلك هو قول عامة أهل العلم، وهو رواية عن الإمام أحمد اختارها المحققون من أصحابه، وعليها المذهب عند المتأخرين.

فتحصل - بالدليل وبالتعليل -: أن تعليق التمايم بكل أنواعها: لا يجوز، فما كان منها من القرآن فنقول: يحرم على الصحيح ولا يجوز، ويجب إنكاره، وما كان منها من غير القرآن، فهذا نقول فيه: إنه من الشرك بالله؛ لقول النبي ﷺ: (إن الرقى والتمايم والتولة شرك) والتخصيص نوع من العلم فيجب أن يكون فيه دليل خاص.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وأحدثها عزيمة وهي الرقية، وعزم الراقي قرأ العزائم، أو العزائم آيات من القرآن تقرأ على ذوي العاهات، وقيل: أنواع منها ما ينثف به على المريض، وما يجعل في ماء ويسقاه المريض، ومنها هذه العزائم التي تكتب في صحن ونحوه.

[٢] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (والتولة شرك). قال المصنف: هو شيء يصنعونه يزعمون أنه يحبب المرأة إلى زوجها، والزواج إلى امرأته، وكذا قال =

* وعن عبد الله بن عكيم مرفوعاً: «من تعلق شيئاً وكل إليه»^[١]
رواه أحمد والترمذي.

= غيره أيضاً. وبهذا فسرهُ ابن مسعود راوي الحديث كما في «صحيح ابن حبان»
والحاكم. قالوا: يا أبا عبد الرحمن هذه الرقى والتماائم قد عرفناها، فما التولة؟
قال: شيء يضعه النساء يتحبين إلى أزواجهن. قال الحافظ: التولة بكسر المثناة وفتح
الواو واللام مخففاً شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهو ضرب من السحر،
وإنما كان ذلك من الشرك؛ لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله.
○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: والمقصود
بيان أن هذه الأمور الشركية وإن خفيت فقد نهى عنها رسول الله ﷺ وأصحابه لكمال
علمهم بما دلت عليه لا إله إلا الله من نفي الشرك قليله وكثيره؛ لتعلق القلب بغير الله
في دفع ضرر أو جلب نفع، وقد عمت البلوى بما هو أعظم من ذلك بأضعاف
مضاعفة، فمن عرف هذه الأمور الشركية المذكورة في هذين البابين عرف ما وقع مما
هو أعظم من ذلك كما تقدم بيانه، وفيه ما كان عليه رسول الله ﷺ من التحذير من
الشرك والتغليظ في إنكاره، وإن كان من الشرك الأصغر فهو أكبر من الكبائر، وقد
تقدم دليله في الباب قبل هذا.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: والتولة ممنوعة مطلقاً إجماعاً.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (التولة): ومثل ذلك الدبلة.

والدبلة: خاتم يشتري عند الزواج يوضع في يد الزوج، وإذا ألقاه الزوج؛
قالت المرأة: إنه لا يحبها؛ فهم يعتقدون فيه النفع والضرر، ويقولون: إنه ما دام في
يد الزوج؛ فإنه يعني: أن العلاقة بينهما ثابتة، والعكس بالعكس، فإذا وجدت هذه
النية؛ فإنه من الشرك الأصغر، وإن لم توجد هذه النية - وهي بعيدة ألا تصحبها -؛
ففيه تشبه بالنصاري، فإنها مأخوذة منهم.

وإن كانت من الذهب؛ فهي بالنسبة للرجل فيها محذور ثالث، وهو لبس
الذهب؛ فهي إما من الشرك، أو مضاهاة النصاري، أو تحريم النوع إن كانت
للرجال، فإن خلت من ذلك؛ فهي جائزة لأنها خاتم من الخواتم.

وقوله: (شرك): هل هي شرك أصغر أو أكبر؟ نقول: بحسب ما يريد الإنسان
منها: إن اتخذها معتقداً أن المسبب للمحبة هو الله؛ فهي شرك أصغر، وإن اعتقد
أنها تفعل بنفسها؛ فهي شرك أكبر.

[١] أخرجه أحمد (٣١٠/٤)، والترمذي (٢٠٧٢) من طريق محمد بن =

= عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن عيسى أخيه، عن عبد الله بن عكيم به قال الترمذي: وحديث عبد الله بن عكيم إنما نعرفه من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، وعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ، وكان في زمن النبي ﷺ، يقول: كتب إلينا رسول الله ﷺ.

وله شاهد من حديث أبي هريرة عند النسائي في «المجتبى» (١١٢/٧) من طريق عباد بن مسرة المنقري، عن الحسن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه».

قلت: عباد بن مسرة ضعفه أحمد، ويحيى وقال يحيى - مرة - ليس به بأس. وقال يحيى أيضاً: عباد بن مسرة المنقري ليس حديثه بالقوي ولكنها تكتب.

والحسن لم يسمع من أبي هريرة، قاله يونس بن عبيد وأيوب السختياني وأحمد وعلي بن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة (تحفة التحصيل (٧٠) والمراسيل لابن أبي حاتم (١٠٦).

قال الذهبي في «الميزان» (٣٧٨/٢): هذا الحديث لا يصح للين عباد وانقطاعه.

قلت: وقد تابع عباد: أبان بن يزيد العطار وهو حافظ إمام من ثقات البصريين وحفاظهم:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه قال: عن أبان، عن الحسن، يرفع الحديث قال: «من عقد عقدة فيها رقية فقد سحر، ومن سحر فقد كفر، ومن علق علقه وكل إليها» وهذا مرسل.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن عبد الله بن عكيم)، هو بضم المهملة مصغراً، ويكنى أبا معبد الجهني الكوفي. قال البخاري: أدرك زمن النبي ﷺ ولا يعرف له سماع صحيح، وكذا قال أبو حاتم: وقال معناه أبو زرعة، وابن حبان وابن منده، وأبو نعيم. وقال البغوي: يشك في سماعه. وقال الخطيب: سكن الكوفة، وقدم المدائن في حياة حذيفة، وكان ثقة، وذكر ابن سعد عن غيره أنه مات في ولاية الحجاج، وظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن الحديث مرسل.

قوله: (من تعلق شيئاً وكل إليه) التعلق يكون بالقلب ويكون بالفعل، ويكون بهما جميعاً؛ أي: من تعلق شيئاً بقلبه، أو تعلقه بقلبه وفعله، وكل إليه؛ أي: =

= وكله الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلقت نفسه بالله، وأنزل حوائجه بالله، والتجأ إليه، وفوض أمره كله إليه، كفاه كل مؤنة، وقرب إليه كل بعيد، ويسر له كل عسير، ومن تعلق بغيره أو سكن إلى علمه وعقله ودوائه وتمائمه، واعتمد على حوله وقوته، وكله الله إلى ذلك وخذله، وهذا معروف بالنصوص والتجارب.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣] وقال الإمام أحمد: حدثنا هاشم بن القاسم، ثنا أبو سعيد المؤدب، ثنا من سمع عطاء الخراساني، قال: لقيت وهب بن منبه وهو يطوف بالبيت، فقلت له: حدثني حديثاً أحفظه عنك في مقامي هذا وأوجز. قال: «نعم، أوحى الله تبارك وتعالى إلى داود: يا داود أما عزتي وعظمتي لا يعتصم بي عبد من عبيدي دون خلقي أعرف ذلك من نيته فتكيد السّموات السبع ومن فيهن والأرضون السبع ومن فيهن إلا جعلت له من بينهن مخرجاً، أما عزتي وعظمتي لا يعتصم عبد من عبيدي بمخلوق دوني أعرف ذلك من نيته، إلا قطعت أسباب السماء من يده، وأسخت الأرض من تحت قدميه، ثم لا أبالي بأي واد هلك».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: التعلق إن كان من الشرك الأصغر فهو ينافي كمال التوحيد، وإن كان من الشرك الأكبر؛ كعبادة أرباب القبور والمشاهد والطواغيت ونحو ذلك فهو كفر بالله، وخروج من دين الإسلام، ولا يصح معه قول ولا عمل.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: والأشياء التي يتعلق بها على قسمين: الأول: ما هو سبب، فهذا ينظر هل أباحه الشرع أو لا؟ القسم الثاني: ما ليس بسبب، فلا يتعلق به بالكلية، والذي يتعلق به يشترط فيه شرطان:

أحدهما: أن يتحقق أنه سبب.

والثاني: أن يكون مباحاً.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: أقسام التعلق بغير الله:

الأول: ما ينافي التوحيد من أصله، وهو أن يتعلق بشيء لا يمكن أن يكون له تأثير، ويعتمد عليه اعتماداً معرضاً عن الله، مثل تعلق عباد القبور بمن فيها عند حلول المصائب، ولهذا إذا مستهم الضراء الشديدة يقولون: يا فلان! أنقذنا؛ فهذا لا شك أنه شرك أكبر مخرج من الملة.

= الثاني: ما ينافي كمال التوحيد، وهو أن يعتمد على سبب شرعي صحيح مع الغفلة عن المسبب، وهو الله ﷻ وعدم صرف قلبه إليه؛ فهذا نوع من الشرك، ولا نقول شرك أكبر؛ لأن هذا السبب جعله الله سبباً.

الثالث: أن يتعلق بالسبب تعلقاً مجرداً لكونه سبباً فقط، مع اعتماده الأصلي على الله؛ فيعتقد أن هذا السبب من الله، وأن الله لو شاء لأبطل أثره، ولو شاء لأبقاه، وأنه لا أثر للسبب إلا بمشيئة الله ﷻ؛ فهذا لا ينافي التوحيد لا كمالاً ولا أصلاً، وعلى هذا لا إثم فيه.

ومع وجود الأسباب الشرعية الصحيحة، ينبغي للإنسان أن لا يعلق نفسه بالسبب، بل يعلقها بالله. فالموظف الذي يتعلق قلبه بمرتبه تعلقاً كاملاً، مع الغفلة عن المسبب، وهو الله، قد وقع في نوع من الشرك. أما إذا اعتقد أن المرتب سبب، والمسبب هو الله ﷻ، وجعل الاعتماد على الله، وهو يشعر أن المرتب سبب؛ فهذا لا ينافي التوكل. وقد كان الرسول ﷺ يأخذ بالأسباب مع اعتماده على المسبب، وهو الله ﷻ.

وجاء في الحديث: (من تعلق)، ولم يقل: من علق؛ لأن المتعلق بالشيء يتعلق به بقلبه وبنفسه، بحيث ينزل خوفه ورجاءه وأمله به، وليس كذلك من علق. وظهر في الأسواق في الآونة الأخيرة حلقة من النحاس، يقولون: إنها تنفع من الروماتيزم، يزعمون أن الإنسان إذا وضعها على عضده وفيه روماتيزم؛ نفعته من هذا الروماتيزم، ولا ندري هل هذا صحيح أم لا؟ لكن الأصل أنه ليس بصحيح؛ لأنه ليس عندنا دليل شرعي ولا حسي يدل على ذلك، وهي لا تؤثر على الجسم؛ فليس فيها مادة دهنية؛ حتى نقول: إن الجسم يشرب هذه المادة ويتنفع بها؛ فالأصل أنها ممنوعة حتى يثبت لنا دليل صحيح صريح واضح أن لها اتصالاً مباشراً بهذا الروماتيزم حتى ينتفع بها.

○ قال الشيخ ابن جبرين: الأصل أن هذه التعاليق من الشرك الأصغر، لكن إذا اعتقد فيها التأثير وصرف قلبه إليها بالكلية فذلك من الشرك الأكبر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - النهي عن التعلق بغير الله.

٢ - وجوب التعلق بالله في جميع الأمور.

٣ - بيان مضرة الشرك وسوء عاقبته.

وروى الإمام أحمد عن رويفع قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا رويفع، لعل الحياة ستطول بك، فأخبر الناس أن من عقد لحيته، أو تقلد وترأ، أو استنجدى برجيع دابة أو عظم، فإن محمداً بريء منه»^[١].

٤ - أن الجزء من جنس العمل.

٥ - أن نتيجة العمل ترجع إلى العامل خيراً أو شراً.

[١] حديث صحيح؛ أخرجه أحمد (١٠٩/٤)، وأبو داود (٣٦) من طريق المفضل بن فضالة قال: حدثني عياش بن عباس، أن شبيب بن بيتان، أخبره أنه سمع شيبان القتباني، يقول: استخلف مسلمة بن مخلد رويفع بن ثابت الأنصاري، على أسفل الأرض قال: فسرنا معه، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا رويفع، لعل الحياة ستطول بك» به.

قلت: شيبان القتباني مجهول لم يرو عنه إلا شبيب بن بيتان؛ إلا أنه ثبت سماع شبيب من رويفع كما عند النسائي (٣٢٣/٨) قال: أخبرنا محمد بن سلمة قال: حدثنا ابن وهب، عن حيوة بن شريح، وذكر آخر قبله كلاهما عن عياش بن عباس؛ أن شبيب بن بيتان، حدثه أنه سمع رويفع بن ثابت يقول: إن رسول الله ﷺ قال: «يا رويفع لعل الحياة ستطول بك بعدي، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته، أو تقلد وترأ، أو استنجدى برجيع دابة، أو عظم، فإن محمداً ﷺ بريء منه».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الحديث رواه الإمام أحمد عن يحيى بن إسحاق، والحسن بن موسى الأشيب، كلاهما عن ابن لهيعة، وفيه قصة، فاختصرها المصنف، وهذا لفظ الحسن. قال: حدثنا ابن لهيعة: ثنا عياش بن عباس، عن شبيب بن بيتان قال: ثنا رويفع بن ثابت قال: كان أحدنا في زمان رسول الله ﷺ يأخذ جمل أخيه على أن يعطيه النصف مما يغنم، وله النصف، حتى إن أحدنا ليصير له النصل والريش، والآخر القدح، ثم قال: قال لي رسول الله ﷺ «يا رويفع لعل الحياة تطول بك، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته، أو تقلد وترأ، أو استنجدى برجيع دابة أو عظم فإن محمداً بريء منه». ثم رواه أحمد عن يحيى بن غيلان، ثنا المفضل، حدثني عياش بن عباس؛ أن شبيب بن بيتان أخبره أنه سمع شيبان القتباني يقول: استخلف مسلمة بن مخلد رويفع بن ثابت الأنصاري على أسفل الأرض، قال: فسرنا معه، فقال: قال لي رسول الله ﷺ... الحديث.

وفي الإسناد الأول ابن لهيعة، وفيه مقال، وفي الثاني شيبان القتباني قيل فيه: =

= مجهول، وبقية رجالهما ثقات. ورواه أبو داود من طريق المفضل به مطولاً وسكت عليه، ثم قال: حدثنا يزيد بن خالد، أنا مفضل عن عياش أن شبيب بن بيتان أخبره أيضاً بهذا الحديث عن أبي سالم الجيشاني عن عبد الله بن عمرو يذكر ذلك وهو معه مرابط بحصن باب أليون.

قال أبو داود: حصن أليون بالفسطاط على جبل.

قلت: وهذا إسناد جيد. رواه النسائي من رواية شبيب عن روفيع، وصرح بسماعه منه ولم يذكر شيبان، فإن كان ذكر شيبان وهماً فالإسناد صحيح، وحسنه النووي، وصححه بعضهم قال الحافظ أبو زرعة [ابن العراقي] في «شرح أبي داود»: ورواه الطحاوي مختصراً فذكر منه الاستنجاء برجيع دابة أو عظم فقط. ورواه محمد بن الربيع الجيزي في كتاب «من دخل مصر من الصحابة أولاً»، وفيه أن من عقد لحيته في الصلاة.

قوله: «فأخبر الناس» دليل على وجوب إخبار الناس بذلك على روفيع، وليس هذا مختصاً به، بل كل من كان عنده علم ليس عند غيره مما يحتاج إليه الناس، وجب عليه تبليغه للناس، وإعلامهم به فإن اشترك هو وغيره في علم ذلك، فالتبليغ فرض كفاية. هذا كلام أبي زرعة.

قوله: (لعل الحياة تطول بك) علم من إعلام النبوة؛ لأنه وقع كما أخبر به ﷺ، فإن روفيعاً طالت حياته إلى سنة ست وخمسين، فمات فيها ببرقة من أعمال مصر أميراً عليها، وهو من الأنصار وقيل: مات سنة ثلاث وخمسين، قاله ابن يونس.

قوله: (أن من عقد لحيته) بكسر اللام لا غير، قاله في «المشارك» والجمع لحى، بالكسر والضم، قاله الجوهري.

قال الخطابي: وأما نهيه عن عقد اللحية، فإن ذلك يفسر على وجهين: أحدهما: ما كانوا يفعلونه من ذلك في الحروب، كانوا في الجاهلية يعقدون لحاهم، وذلك من زي بعض الأعاجم يقتلونهم ويعقدونها.

قلت: كأنهم كانوا يفعلونه تكبراً وعجباً، كما ذكره أبو السعادات.

قال: ثانيهما: أن معناه معالجة الشعر ليتعقد ويتجدد، وذلك من فعل أهل

التوضيع والتأنيث.

وقال أبو زرعة بن العراقي: والأولى حمله على عقد اللحية في الصلاة كما =

= دلت عليه رواية محمد بن الربيع المتقدم ذكرها، فهو موافق للحديث الصحيح في النهي عن كف الشعر والثوب فإن عقد اللحية فيه كفها وزيادة.

قوله: (أو تقلد وترأ)؛ أي: جعله قلادة في عنقه أو عنق دابته ونحو ذلك.

وفي رواية محمد بن الربيع: أو تقلد وترأ، يريد تيممة، فهذا يدل على أنهم كانوا يتقلدون الأوتار من أجل العين، إذ فسرته بالتيممة وهي تجعل لذلك.

قوله: (أو استنجى برجيع دابة أو عظم، فإن محمداً بريء منه). قال النووي؛

أي: بريء من فعله. وقال بهذه الصيغة ليكون أبلغ في الزجر.

قلت: فيه النهي عن الاستنجاء برجيع الدواب والعظام.

وقد ورد في ذلك أحاديث، منها: ما في «صحيح مسلم» عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام، فإنه زاد إخوانكم من الجن». وعلى هذا فلا يجزئ الاستنجاء بهما كما هو ظاهر مذهب أحمد، واختار شيخ الإسلام وجماعة الإجزاء وإن كان محرماً.

قالوا: لأنه لم ينه عنه لكونهما لا يتقيان، بل لإفسادهما.

قلت: الأول أولى، لما رواه ابن خزيمة، والدارقطني من طريق الحسن بن الفرات، عن أبيه، عن أبي حازم الأشجعي، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ «نهى أن يستنجى بعظم أو روث وقال: «إنهما لا يطهران». وهذا إسناد جيد.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (أو استنجى برجيع دابة أو عظم فإن محمداً بريء منه) قال النووي: أي: بريء من فعله وهذا خلاف الظاهر والنووي كثيراً ما يتأول الأحاديث بصرفها عن ظاهرها فيغفر الله تعالى له.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: الرجيع العذرة والروث، سمي رجيعاً؛ لأنه يرجع من حالته الأولى بعد أن كان طعاماً أو علفاً؛ أي: أزال النجوس به أو بعظم والاستنجاء بها كبيرة (فإن محمداً بريء منه) وعيد شديد، ويدل على أنه من الكبائر تبرؤه ﷺ ممن فعل هذه الأمور الأربعة وإجراء أحاديث الوعيد على ظاهرها أبلغ في الزجر، ولا يجوز صرفها عن ظاهرها بالتأويل.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وكل ذنب قرن بالبراءة من فاعله؛ فهو من كبائر الذنوب، كما هو معروف عند أهل العلم.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - عُلِمَ من أعلام النبوة، فإن رويها طالت حياته إلى سنة ٥٦هـ.

* وعن سعيد بن جبير قال: «من قطع تيممة من إنسان كان كعدل رقبة»^[١] رواه وكيع.

- = ٢ - وجوب إخبار الناس بما أمروا به ونُهِوا عنه مما يجب فعله أو تركه.
 ٣ - مشروعية إكرام اللحية وإعفائها وتحريم العبث بها بحلق أو قص أو عقد أو تجعيد أو غير ذلك.
 ٤ - تحريم اتخاذ القلادة لدفع المحذور، وأنه شرك.
 ٥ - تحريم الاستنجاء بالروث والعظم.
 ٦ - أن هذه الجرائم المذكورة من الكبائر.
 [١] أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦/٥) قال: حدثنا حفص، عن ليث، عن سعيد بن جبير به.

قلت: وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث قال: وقال أبو زرعة: ليث بن أبي سليم لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث. وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٦/٥) قال: حدثنا عبدة، عن محمد بن سوقة؛ أن سعيد بن جبير: «رأى إنساناً يطوف بالبيت في عنقه خرزة فقطعها» وسنده صحيح.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا عند أهل العلم له حكم الرفع؛ لأن مثل ذلك لا يقال بالرأي فيكون على هذا مراسلاً؛ لأن سعيداً تابعي، وفيه فضل قطع التمام؛ لأنها من الشرك.

ووكيع هو: ابن الجراح بن وكيع الكوفي، ثقة إمام، صاحب تصانيف منها «الجامع» وغيره.

روى عنه الإمام أحمد وطبقته. مات سنة سبع وتسعين ومائة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: أي: كان له مثل ثواب من أعتق رقبة؛ لأنه مستعبد للشيطان، فإذا قطعها أعتقه من أسر الشيطان.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (كعدل رقبة) بفتح العين لأنه من غير الجنس، والعدل من الجنس بكسر العين. وجه المشابهة بين قطع التيممة وعتق الرقبة أنه إذا قطع التيممة من إنسان؛ فكأنه أعتقه من الشرك، ففكه من النار، ولكن يقطعها بالتي هي أحسن؛ لأن العنف يؤدي إلى المشاحنة والشقاق، إلا إن كان ذا شأن؛ كالأمير، والقاضي، ونحوه ممن له سلطة؛ فله أن يقطعها مباشرة.

وله عن إبراهيم قال: «كانوا يكرهون التمايم كلها، من القرآن وغير القرآن»^[١].

[١] أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦/٥) قال: حدثنا هشام، عن مغيرة، عن إبراهيم به. قلت: فيه مغيرة بن مقسم الضبي، قال الذهبي في «الميزان» (١٦٦/٤): إمام ثقة، لكن لين أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي فقط، مع أنها في «الصحيحين». اهـ.

قال العلائي في «جامع التحصيل» (١١٠): قال ابن فضيل كان يدلّس فلا نكتب إلا ما قال: ثنا إبراهيم. وقال أحمد بن حنبل: عامة حديثه عن إبراهيم مدخول إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحارث العكلي، وجعل أحمد يضعف حديثه عن إبراهيم؛ يعني: النخعي. اهـ.

قلت: ولكن صح بلفظ «كانوا يكرهون التمايم والرقى والنشر» أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦/٥) قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، قال: «كانوا يكرهون التمايم والرقى والنشر» وسنده صحيح.

وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة (٣٦/٥) قال: حدثنا وكيع، عن ابن عون، عن إبراهيم: أنه كان يكره المعادة للصبيان ويقول: «إنهم يدخلون به الخلاء» وسنده صحيح.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: إبراهيم: هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي يكنى أبا عمران، ثقة إمام، من كبار فقهاء الكوفة. قال المزني: دخل على عائشة ولم يثبت له سماع منها، مات سنة ست وتسعين وله خمسون سنة ونحوها.

قوله: (كانوا يكرهون التمايم...) إلى آخره مراده بذلك أصحاب عبد الله بن مسعود كعلقمة والأسود وأبي وائل والحارث بن سويد وعبيدة السلماني، ومسروق والربيع بن خثيم وسويد بن غفلة وغيرهم من أصحاب ابن مسعود وهم من سادات التابعين، وهذه الصيغة يستعملها إبراهيم في حكاية أقوالهم كما بيّن ذلك الحفاظ كالعراقي وغيره.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وفي زمانهم كانوا يطلقون الكراهة على المحرم.

○ قال الشيخ ابن جبرين: والكراهة يراد بها التحريم وهو الصحيح، وقد ورد ذلك في القرآن، قال تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُمْ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] وهي محرمة.

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير الرقى والتمايم.
- الثانية: تفسير التولة.
- الثالثة: أن هذه الثلاث كلها من الشرك من غير استثناء^[١].
- الرابعة: أن الرقية بالكلام الحق من العين والحمة ليس من ذلك^[٢].
- الخامسة: أن التميمة إذا كانت من القرآن فقد اختلف العلماء: هل هي من ذلك أم لا؟
- السادسة: أن تعليق الأوتار على الدواب من العين من ذلك^[٣].
- السابعة: الوعيد الشديد على من تعلق وترأ^[٤].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: ظاهر كلامه حتى الرقى، وهذا فيه نظر؛ لأن الرقى ثبت عن النبي ﷺ أنه يرقى ويرقى ولكنه لا يسترقى؛ أي: لا يطلب الرقية؛ فإطلاقها بالنسبة للرقى فيه نظر، وقد سبق للمؤلف رحمه الله أن الدليل خص منها ما خلا من الشرك، وبالنسبة للتمايم؛ فعلى رأي الجمهور فيه نظر أيضاً. وأما على رأي ابن مسعود؛ فصحيح، وبالنسبة للتولة؛ فهي شرك بدون استثناء.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذا الإطلاق ليس بظاهر فقد سبق استثناء ما رخص فيه من الرقية فلا يستقيم هذا الإطلاق مع ما تقدم من قول الشيخ: «وخص منها الدليل ما خلا من الشرك».

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: إن الرقية بالكلام الحق من العين أو الحمة ليس من ذلك. قوله: (الكلام الحق): ضده الباطل، وكذا المجهول الذي لا يعلم أنه حق أو باطل. والمؤلف رحمه الله تعالى خصص العين أو الحمة فقط استناداً لقول الرسول ﷺ: «لا رقية إلا من عين أو حمة» ولكن الصحيح أنه يشمل غيرهما؛ كالسحر.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ذلك): المشار إليه: التمايم المحرمة. وقد سبق بيان هذا الخلاف والأحوط مذهب ابن مسعود؛ لأن الأصل عدم المشروعية حتى يتبين ذلك من السنة.

[٤] قال الشيخ ابن عثيمين: (الوعيد الشديد على من تعلق وترأ): وذلك =

- الثامنة: فضل ثواب من قطع تميمة من إنسان^[١].
- التاسعة: أن كلام إبراهيم لا يخالف ما تقدم من الاختلاف؛ لأن مراده أصحاب عبد الله بن مسعود.



= لبراءة الرسول ﷺ ممن تعلق وترأ، بل ظاهره أنه كفر مخرج من الملة، قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] لكن قال أهل العلم: إن البراءة هنا براءة من هذا الفعل؛ كقوله ﷺ: «من غشنا؛ فليس منا».

○ قال الشيخ ابن جبرين: البراءة دليل على عظم الذنب، والتبرؤ هنا ليس من فعله بل منه.

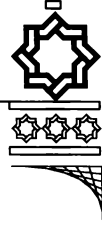
[١] قال الشيخ ابن عثيمين: ولكن هل قوله حجة أم لا؟ إن قيل: ليس بحجة؛ فكيف يقول المؤلف: فضل ثواب من قطع تميمة من إنسان؟! فيقال: إنه إنما كان كذلك؛ لأنه إنقاذ له من رق الشرك؛ فهو كمن أعتقه، بل أبلغ فهو من باب القياس، فمن أنقذ نفساً من الشرك؛ فهو كمن أنقذها من الرق لأنه أنقذه من رق الشيطان والهوى.

فائدة:

إذا قال التابعي: من السُّنة كذا؛ فهل يعتبر موقوفاً متصلاً ويكون المراد من السُّنة؛ أي: سُنَّة الصحابة، أو يكون مرفوعاً مرسلًا؟ اختلف أهل العلم في هذا؛ فبعضهم قال: إنه يكون موقوفاً. وبعضهم قال: يكون مرفوعاً مرسلًا. وتقدم لنا أنه ينبغي أن يفصل في هذا، وأن التابعي إذا قاله محتجاً به؛ فإنه يكون مرفوعاً مرسلًا، أما إذا قاله في سياق غير الاحتجاج؛ فهذا قد يقال: إنه من باب الموقوف الذي ينسب إلى الصحابي.



باب



من تبرك بشجر أو حجر ونحوهما^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: كبقة وغار وعين وقبر ونحو ذلك مما يعتقد كثير من عباد القبور وأشباههم فيه البركة فيقصدهونه رجاء البركة. ويعني بقوله: (تبرك)؛ أي: طلب البركة ورجاها واعتقدها؛ أي: ما حكمه هل هو شرك أم لا؟

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: (ومن) اسم شرط، والجواب محذوف تقديره: فقد أشرك بالله. ويحتمل أن (من) موصولة فيكون معناها باب بيان حكم من تبرك بالأشجار والأحجار ونحوها، وما يترتب عليه من الوعيد، وحكمه أنه مشرك الشرك الأكبر؛ لكونه تعلق على غير الله في حصول البركة من غيره، وإن كان الله جعل فيه بركة. والتبرك طلب البركة ورجاؤها واعتقادها، أو عائدة وأمل بركة تعود إليه من جهتها، من جلب نفع أو دفع ضرر. وتبرك به تيمن وفاز منه بالبركة، واستبرك به تفاعل بالبركة، والبركة النماء والزيادة.

○ قال الشيخ ابن سعدي: أي: فإن ذلك من الشرك، ومن أعمال المشركين، فإن العلماء اتفقوا على أنه لا يشرع التبرك بشيء من الأشجار والأحجار والبقع والمشاهد وغيرها فإن هذا التبرك غلو فيها وذلك يتدرج به إلى دعائها وعبادتها، وهذا هو الشرك الأكبر كما تقدم انطباق الحد عليه، وهذا عام في كل شيء حتى مقام إبراهيم وحجرة النبي ﷺ وصخرة بيت المقدس وغيرها من البقع الفاضلة. وأما استلام الحجر الأسود وتقبيله واستلام الركن اليماني من الكعبة المشرفة؛ فهذا عبودية لله وتعظيم لله وخضوع لعظمته فهو روح التعبد.

فهذا تعظيم للخالق وتعبد له، وذلك تعظيم للمخلوق وتأله له. فالفرق بين الأمرين كالفرق بين الدعاء لله الذي هو إخلاص وتوحيد، والدعاء للمخلوق الذي هو شرك وتنديد.

○ قال الشيخ ابن باز: ترك الجواب لأنه معلوم؛ أي: فقد أشرك.
 ○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (تبرك): تفعل من البركة، والبركة: هي كثرة الخير وثبوته، وهي مأخوذة من البركة بالكسر، والبركة: مجمع الماء، ومجمع الماء يتميز عن مجرى الماء بأمرين:

١ - الكثرة.

٢ - الثبوت.

والتبرك: طلب البركة، وطلب البركة لا يخلو من أمرين:

١ - أن يكون التبرك بأمر شرعي معلوم؛ مثل القرآن، قال تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلَهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ﴾ [ص: ٢٩] فمن بركته أن من أخذ به حصل له الفتح، فأنقذ الله بذلك أمماً كثيرة من الشرك، ومن بركته أن الحرف الواحد بعشر حسنات، وهذا يوفر للإنسان الوقت والجهد...، إلى غير ذلك من بركاته الكثيرة.

٢ - أن يكون بأمر حسي معلوم؛ مثل: التعليم، والدعاء، ونحوه؛ فهذا الرجل يتبرك بعلمه ودعوته إلى الخير؛ فيكون هذا بركة لأننا لنلنا منه خيراً كثيراً.
 وقال أسيد بن حضير: «ما هذه بأول بركتكم يا آل أبي بكر؟» فإن الله يجري على بعض الناس من أمور الخير ما لا يجريه على يد الآخر.

وهناك بركات موهومة باطلة؛ مثل ما يزعمه الدجالون: أن فلاناً الميت الذي يزعمون أنه ولي أنزل عليكم من بركته وما أشبه ذلك؛ فهذه بركة باطلة، لا أثر لها، وقد يكون للشيطان أثر في هذا الأمر، لكنها لا تعدو أن تكون آثاراً حسية، بحيث إن الشيطان يخدم هذا الشيخ؛ فيكون في ذلك فتنة.

أما كيفية معرفة هل هذه من البركات الباطلة أو الصحيحة؟ فيعرف ذلك بحال الشخص، فإن كان من أولياء الله المتقين المتبعين للسنة المبتدعين عن البدعة؛ فإن الله قد يجعل على يديه من الخير والبركة ما لا يحصل لغيره.

ومن ذلك ما جعل الله على يد شيخ الإسلام ابن تيمية من البركة التي انتفع بها الناس في حياته وبعد موته. أما إن كان مخالفاً للكتاب والسنة، أو يدعو إلى باطل؛ فإن بركته موهومة، وقد تضعها الشياطين له مساعدة على باطله، وذلك مثل ما يحصل لبعضهم أنه يقف مع الناس في عرفة ثم يأتي إلى بلده ويضحى مع أهل بلده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن الشياطين تحملهم لكي يغتر بهم الناس، =

= وهؤلاء وقع منهم مخالفات، منها: عدم إتمام الحج، ومنها أنهم يمرون بالمقات ولا يحرمون منه.

ومن حسنات أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما رأى الناس يتتابون الشجرة التي وقعت تحتها بيعة الرضوان أمر بقطعها.

قوله: (وحجر): اسم جنس يشمل أي حجر كان حتى الصخرة التي في بيت المقدس؛ فلا يتبرك بها، وكذا الحجر الأسود لا يتبرك به، وإنما يتعبد الله بمسحه وتقبيله؛ اتباعاً للرسول ﷺ وبذلك تحصل بركة الثواب ولهذا قال عمر رضي الله عنه: «إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك؛ ما قبلتك» فتقبيله عبادة محضة خلافاً للعامة، يظنون أن به بركة حسية، ولذلك إذا استلمه بعض هؤلاء مسح على جميع بدنه تبركاً بذلك.

قوله: (ونحوهما)؛ أي: من البيوت، والقباب، والحجر؛ حتى حجرة قبر النبي ﷺ فلا يتمسح بها تبركاً، لكن لو مسح الحديد لينظر هل هو أملس أو لا؛ فلا بأس، إلا إن خشي أن يقتدى به؛ فلا يمسحه.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وما ذكر الحكم قال بعض الشراح التقدير: باب حكم من تبرك كما في إبطال التنديد.

وقال بعضهم: باب إشراك من تبرك كما في «فتح المجيد». ولعل هذا هو الأقرب؛ لأن الآيات التي استدلت بها فعل أهلها شرك، وكذلك الحديث فعل أهله شرك.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: فالله هو ذو البركة الذاتية فهو ذو البركة التي لا نهاية لها، وهو الذي يمنح البركة ويجعلها فيمن شاء وفيما شاء، وهو الذي يبارك ومن جعل الله فيه البركة فهو مبارك فلا يقال تبارك إلا في الله لا يقال تبارك في الأشياء؛ فتبارك يدل على البركة الذاتية، ومعنى تبارك: تعالى وتقدس وكثر خيره وكمل في صفاته ونعوت جلاله؛ فالله تعالى يبارك والعبد مبارك. والشيخ يقصد بهذه الترجمة تبرك المشركين بما لم يجعل الله فيه بركة، أو التبرك بما فيه بركة ولكن على وجه غير مشروع، فمن اعتقد البركة فيما لم يجعل الله فيه البركة فهذا مبطل، ثم إن اعتقد أن هذا الشجر أو الحجر يمنح البركة بذاته فهذا نوع من الشرك الأكبر، وهو شرك في الربوبية إذ جعل للمخلوق فعلاً وتأثيراً دون مشيئة الله، وإن تقرب إليه بنوع من أنواع العبادة لالتماس البركة فهذا شرك في العبادة والمشركون يجمعون بين هذين النوعين.

وإن اعتقد أنه مبارك ويعتقد أن ملاسته فيها بركة وأن الله جعل فيها بركة فهذا =

وقول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَةَ ﴿٢٠﴾
الْكُفَّاءَ الَّذِيْنَ لَهُ الْآنُثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا
أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ
وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ١٩ - ٢٣] ^[١].

= منكر وباطل؛ لأنه مبني على اعتقاد باطل فهو وسيلة من وسائل الشرك.
○ قال الشيخ صالح الفوزان: مناسبة الباب لكتاب التوحيد: أنه استمرارٌ في ذكر
الشركيات المنافية للتوحيد، أو كماله.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا ثبت في خط المصنف الآيات؛
يعني: إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣] قال القرطبي: لما ذكر
الوحي إلى النبي ﷺ وذكر من آثار قدرته ما ذكر، حاج المشركين، إذ عبدوا ما لا
يعقل وقيل: أفرايتم هذه الآلهة التي تعبدونها أَوْحِينَ إِلَيْكُمْ شَيْئاً كما أوحى إلى
محمد ﷺ؟ وكانت اللات لثقيف، والعزى لقريش وبني كنانة، ومناة لبني هلال.
وقال ابن هشام: كانت مناة لهذيل وخزاعة.

ذكر صفة هذه الأوثان:

ليعرف المؤمن كيفية الأوثان، وكيفية عبادتها، وما هو شرك العرب الذين
كانوا يفعلونه حتى يفرق بين التوحيد والإخلاص وبين الشرك والكفر.
فأما اللات فقرأ الجمهور بتخفيف التاء، وقرأ ابن عباس وابن الزبير ومجاهد
وحميد وأبو صالح ورويس عن يعقوب: اللات بتشديد التاء.

١ - فعلى الأولى قال الأعمش: سموا اللات من الإله والعزى من العزيز.
قال ابن جرير: وكانوا قد اشتقوا اسمها من الله تعالى، فقالوا: اللات مؤنثة
منه، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً. قال: وكذا العزى من العزيز.
قال ابن كثير: وكانت صخرة بيضاء منقوشة عليها بيت بالطائف، له أستار
وسدنة، وحوله فناء معظم عند أهل الطائف، وهم ثقيف ومن تابعها، يفتخرون به
على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش.

قال ابن هشام: وكانت في موضع مسجد الطائف اليسرى، فلم يزل كذلك إلى
أن أسلمت ثقيف، فبعث رسول الله ﷺ المغيرة بن شعبة فهدمها وحرقها بالنار.

٢ - وعلى الثانية قال ابن عباس: كان رجلاً يُلْتُ السويق للحاج، فلما مات
عكفوا على قبره ذكره البخاري.

= وقال ابن عباس: كان يبيع السوق والسمن عند صخرة ويلته عليها، فلما مات ذلك الرجل، عادت ثقيف تلك الصخرة إعظاماً لصاحب السوق وعن مجاهد نحوه، وقال: فلما مات عبده. رواه سعيد بن منصور والفاكهي، وكذا روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس: أنهم عبده. وقال ابن جريج: كان رجل من ثقيف يَلْتُ السويق بالزيت، فلما توفي جعلوا إلى قبره وثناً. ونحو ذلك قال جماعة من أهل العلم، ولا تخالف بين القولين، فإن من قال: إنها صخرة لم ينف أن تكون صخرة على القبر أو حواليه فعظمت وعبدت تبعاً لا قصداً، فالعبادة إنما أرادوا بها صاحب القبر، فهو الذي عبده بالأصالة؛ يدل على ذلك ما روى الفاكهي عن ابن عباس؛ أن اللات لما مات قال لهم عمرو بن لُحَيٍّ: إنه لم يمت، ولكنه دخل الصخرة فعبدها، وبنوا عليها بيتاً، فتأمل فعل المشركين مع هذا الوثن، ووازن بينه وبين بناء القباب على القبور والعكوف عندها ودعائها، وجعلها ملاذاً عند الشدائد.

وأما العزى فقال ابن جرير: كانت شجرة عليها بناء وأستار بنخلة بين مكة والطائف كانت قریش يعظمونها، كما قال أبو سفيان يوم أحد: «لنا العزى ولا عزى لكم» فقال رسول الله ﷺ: «قولوا الله مولانا ولا مولى لكم». وروى النسائي وابن مردويه عن أبي الطفيل قال: «لما فتح رسول الله ﷺ مكة، بعث خالد بن الوليد إلى نخلة وكانت بها العزى، فأتاها خالد وكانت على ثلاث سمرة فقطع السمرة، وهدم البيت الذي كان عليها، ثم أتى النبي ﷺ فأخبره، فقال: ارجع فإنك لم تصنع شيئاً، فرجع خالد، فلما أبصرته السدنة وهم حجبتها أمعنوا في الجبل وهم يقولون: يا عزى يا عزى فأتاها خالد، فإذا امرأة عريانة ناشرة شعرها، تحفن التراب على رأسها فعممها بالسيف حتى قتلها، ثم رجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره فقال: تلك العزى قال هشام: وكانوا يسمعون منها الصوت. وقال أبو صالح [بإذام مولى أم هانئ]: «العزى نخلة كانوا يعلقون عليها السيور والعهن» رواه عبد بن حميد وابن جرير.

فتأمل فعل المشركين مع هذا الوثن، ووازن بينه وبين ما يفعله عباد القبور من دعائها، والذبح عندها، وتعليق الخيوط وإلقاء الخرق في ضرائح الأموات ونحو ذلك، فالله المستعان.

وأما مناة، فكانت بالمشلل عند قديد بين مكة والمدينة، وكانت خزاعة والأوس والخزرج يعظمونها، ويهلون مهنا للحج إلى الكعبة وأصل اشتقاقها من اسم الله المنان.

= وقيل: من منى الله الشيء: إذا قدره. وقيل: سميت مناة لكثرة ما يمنى؛ أي: يراق عندها من الدماء للتبرك بها.

قال هشام: فبعث رسول الله ﷺ علياً فهدمها عام الفتح.

قال ابن إسحاق في «السيرة»: وقد كانت العرب اتخذت مع الكعبة طواغيت، وهي بيوت تعظمها كتعظيم الكعبة، لها سدنة وحجاب، وتهدي لها كما يهدي للكعبة، وتطوف بها وتنحر عندها، وهي تعرف فضل الكعبة عليها؛ لأنها كانت قد عرفت أنها بيت إبراهيم عليه السلام ومسجده.

قلت: هذا الذي ذكره ابن إسحاق من شرك العرب هو بعينه الذي يفعله عباد القبور، بل زادوا على الأولين.

إذا تبين هذا فمعنى الآية كما قال القرطبي: إن فيها حذفاً تقديره: أفرأيتم هذه الآلهة هل نفعت أو ضرت حتى تكون شركاء لله؟!

وقال غيره: (ومناة الثالثة الأخرى)، ذم، وهي المتأخرة الوضيعة المقدار؛ كقوله: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِنَّ لِأَخَرِهِنَّ﴾ [الأعراف: ٣٩]؛ أي: وضاعوا هم لرؤسائهم.

وقوله: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾. قال ابن كثير: أي: أتجعلون له ولداً وتجعلون ولده الأنثى، وتختارون لكم الذكور؟! وقال غيره: يجوز أن يراد اللات والعزى ومناة إناث، وقد جعلتموهن لله شركاء، ومن شأنكم أن تحتقروا الإناث وتستكفوا من أن يولدن لكم، أو ينسبن إليكم، فكيف تجعلون هؤلاء الإناث أنداداً لله وتسمونهن آلهة؟! قلت: ما أقرب هذا القول إلى سياق الآية؟!

وقوله: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمٌ ضِيزَةٌ﴾؛ أي: جور وباطلة، فكيف تقاسمون ربكم هذه القسمة التي لو كانت بين مخلوقين كانت جوراً وسفهاً، فتنزّهون أنفسكم عن الإناث، وتجعلونهن لله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؟!

وقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾.

قال ابن كثير ثم قال منكراً عليهم فيما ابتدعوه، وأحدثوه من الكذب والافتراء والكفر من عبادة الأصنام، وتسميتها آلهة: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾؛ أي: من تلقاء أنفسكم. ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]؛ أي: من حجة. ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾؛ أي: ليس لهم مستند إلا حسن ظنهم بآبائهم الذين سلكوا هذا المسلك الباطل قبلهم، وإلا حظ أنفسهم في رياستهم، وتعظيم آبائهم الأقدمين!

وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾.

= قال ابن كثير: ولقد أرسل الله إليهم الرسل بالحق المنير، والحجة القاطعة، ومع هذا ما اتبعوا ما جاؤوهم به ولا انقادوا له.

قلت: في هذه الآيات من الدلائل القطعية على بطلان عبادة هذه الطواغيت، وأشباهها بما لا مزيد عليه، فسبحان من جعل كلامه شفاء وهدى ورحمة، وبشرى للمسلمين.

منها: أنها أسماء مؤنثة دالة على اللين والرخاوة، وما كان كذلك فليس بإله، ومنها: أنكم قاسمتم الله بزعمكم فجعلتم له هذه الأسماء المؤنثة شركاء ودعوتهم له الأولاد، ثم جعلتموهم بنات واختصصتم بالذكر، فجعلتم له المكروه الناقص، ولكم المحبوب الكامل: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].

ومنها: أنها أسماء سميتوها أنتم وأباؤكم، ابتدعتموها.

ومنها: أنها ما أنزل الله بها من سلطان؛ أي: حجة وبرهان.

ومنها: أنكم لم تستندوا في تسميتها إلى علم ويقين، وإنما استندتم في ذلك إلى الظن والهوى اللذين هما أصلا الهلاك دنيا وأخرى.

ومنها: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾؛ أي: بإبطال عبادتها، وما كان كذلك، فهو عين المحال البين البطلان، وكل واحد من هذه الأدلة كاف شاف في بطلان عبادتها.

فإن قلت: فأين دليل الترجمة من الآيات؟ قيل: هو بيّن بحمد الله؛ لأنه إن كان التبرك بالشجر والقبور والأحجار من الأكبر فواضح، وإن كان من الأصغر، فالسلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: لا منافاة بين القولين (أي: في تفسير اللات) فإنهم عبدوا الصخرة والقبر تأليهاً وتعظيماً ولمثل هذا بنيت المشاهد والقباب على القبور واتخذت أوثاناً. وفيه بيان أن أهل الجاهلية كانوا يعبدون الصالحين والأصنام. ومطابقة الآيات للترجمة من جهة أن عباد هذه الأوثان إنما كانوا يعتقدون حصول البركة معها بتعظيمها ودعائها والاستعانة بها والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها، ويؤملونه ببركاتها وشفاعتها وغير ذلك، فالتبرك بقبور الصالحين؛ كالكالات، وبالأشجار؛ كالعزى ومناة من ضمن فعل أولئك المشركين مع تلك الأوثان، فمن فعل مثل ذلك واعتقد في قبر أو حجر أو شجر فقد ضاهى عباد هذه =

= الأوثان فيما كانوا يفعلونه معها من هذا الشرك، على أن الواقع من هؤلاء المشركين مع معبوديهم أعظم مما وقع من أولئك، فالله المستعان.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وهذه الأوثان الثلاثة هي أعظم أوثان الجاهلية من أهل الحجاز، ولهذا نص عليها بأعيانها، وإلا ففي الحجاز أوثان غيرها، لكن خص هذه الثلاثة بالذكر؛ لأنها أكبر أصنام العرب إذ ذاك، فصارت الفتنة بها أشد.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ فنهاية برهانهم مبني على أمرين: فساد العلم، وفساد الإرادة وكل فساد في الوجود من الشرك فما دونه دائر على فساد العلم وفساد الإرادة أو هما جميعاً، كما أنه لا استقامة إلا لمن عنده علم صحيح وإرادة صحيحة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَعَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ وأصل السلطان في اللغة العربية: ما به سلطة، فإن كان في مقام العلم؛ فهو العلم، وإن كان في مقام القدرة؛ فهو القدرة، وإن كان في مقام الأمر والنهي؛ فهو من له الأمر والنهي؛ فمثلاً قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُونَ إِلَّا سُلْطَانٍ﴾ [الرحمن: ٣٣]؛ أي: بقدرة وقوة، ومثل قوله تعالى: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]؛ أي: من حجة وبرهان.

وفي الحديث: «السلطان ولي من لا ولي له» أي: من له الأمر والنهي. وقوله: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ «إن» هنا بمعنى ما، وعلامة إن التي بمعنى ما أن تأتي بعدها إلا، قال تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]؛ يعني: ما هذا إلا ملك كريم، وقال تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]؛ أي: ما هذا إلا قول البشر، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾؛ أي: ما يتبعون إلا الظن. والظن الذي يتبعونه هو أنها آلهة، وأن الله البنات ولهم البنون، والظن لا يغني من الحق شيئاً؛ كما قال تعالى في آية أخرى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قال بعض المفسرين: اشتقوا اسم اللات من الإله والعزى من العزيز ومناة من منان فجمعوا بين أنواع من الإلحاد: إلحاد في أسماء الله وإلحاد في عبادة الله حيث عبدوها من دون الله.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: في هذا: بطلان التبرك بالأحجار والأشجار، وفيه: أن من تبرك بقبر أو بحجر أو شجر يعتقد فيه أنه ينفع ويضر من دون الله، =

* عن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم يقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسدرة؛ فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط؛ فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر، إنها السنن، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ» [الأعراف: ١٣٨] لتركين سنن من كان قبلكم» رواه الترمذي وصححه [١].

= أو أنه سبب لحصول البركة، أو تقرب إليه بشيء من العبادة؛ فهو مثل من عبد اللات والعزى سواء، ولا فرق، بل من غلا في قبر من القبور فهو كمن عبد اللات؛ لأن اللات - على التفسير الثاني - هو رجل صالح، غلوا في قبره بعد موته، فالذين يعبدون القبور اليوم مثل الذين يعبدون اللات سواء بسواء، والقرآن واضح في هذا، لكن يحتاج إلى التدبر، ونبد للتقاليد والعادات والبيئات الفاسدة، والتحرر من الخرافات والأباطيل، ورجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، ففيهما الشفاء للقلوب.

□ ما يستفاد من الآيات:

- ١ - أن التبرك بالأشجار والأحجار شرك.
 - ٢ - مشروعية مجادلة المشركين لإبطال الشرك وتقرير التوحيد.
 - ٣ - أن الحكم لا يثبت إلا بدليل مما أنزل الله لا مجرد الظن وهوى النفس.
 - ٤ - أن الله قد أقام الحجة بما أرسل من الرسل وأنزل من الكتب.
- قال الشيخ صالح آل الشيخ: ووجه مناسبة الآية للترجمة: أن ما كان يفعله المشركون عند هذه الثلاث، هو عين ما يفعله المشركون في الأزمنة المتأخرة عند الأحجار، والأشجار، والغيران، والقبور ومن قرأ شيئاً مما يصنعه المشركون علم غربة الإسلام في هذه البلاد قبل هذه الدعوة، وأن الناس كانوا على شرك عظيم. وإذا تأملت أحوال ما حولك من البلاد التي ينتشر فيها الشرك وجدت من اتخاذ الأشجار والأحجار آلهة والتبرك بها الشيء الكثير، وأعظم من ذلك اتخاذ القبور آلهة يتوجه إليها، ويتعبد عندها.

[١] حديث صحيح؛ أخرجه أحمد (٢٢٦/٣٦)، والترمذي (٢١٨٠) قال أحمد: حدثنا حجاج، حدثنا ليث؛ يعني: ابن سعد، حدثني عقيل بن خالد، عن =

= ابن شهاب، عن سنان بن أبي سنان الدؤليُّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ، عن أبي واقد الليثي: أنهم خرجوا عن مكة مع رسول الله ﷺ إلى حنين به.

قلت: حجاج: هو ابن محمد المصيصي الأعور والليث بن سعد قال أحمد: الليث ثقة ثبت ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث.

وعقيل بن خالد وثقه أحمد وابن معين، وقال الذهبي في «الميزان»: عقيل ثبت حجة وسنان بن أبي سنان ثقة.

○ قال الشيخ ابن باز: الحديث إسناده صحيح.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الحديث رواه الترمذي كما قال المصنف:

ولفظه: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، حدثنا سفيان عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي واقد الليثي: «أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم، قالوا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله هذا كما قال قوم موسى: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة، والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم»، هذا حديث حسن صحيح.

وأبو واقد الليثي اسمه الحارث بن عوف وفي الباب عن أبي سعيد، وأبي هريرة، هذا لفظ الترمذي بحروفه.

وفيه مخالفة لما في الكتاب لفظاً ومعنى، وقد اتفق اللفظان على المقصود هنا، وقد رواه أحمد وأبو داود وأبو يعلى وابن أبي شيبه والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني بنحوه. وروى ابن أبي حاتم وابن مردويه والطبراني من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده نحوه أيضاً.

قوله: (عن أبي واقد الليثي) اسمه الحارث بن عوف، كما قال الترمذي، وقيل: الحارث بن مالك، صحابي مشهور. مات سنة ثمان وستين وله خمس وثمانون سنة.

قوله: (خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين) في حديث عمرو بن عوف، قال: «غزونا مع رسول الله ﷺ يوم الفتح ونحن ألف ونيف حتى إذا كنا بين حنين والطائف» ولا مخالفة بينهما في المعنى، فإن غزوة الفتح وحنين كانتا في سفر واحد.

قوله: (ونحن حدثاء عهد بكفر)؛ أي: قاربوا عهد بكفر، ففيه دليل أن غيرهم لا يجهل هذا، وأن المنتقل من الباطل الذي اعتاده قلبه لا يأمن أن يكون في قلبه بقية من تلك العادات الباطلة، ذكره المصنف.

= قوله: (يعكفون عندها). الاعتكاف: هو الإقامة على الشيء بالمكان، ولزومها، ومنه قوله: ﴿مَا هَذِهِ أَتَايِلُ إِلَهِ أَشْتَرُ لَمَّا عَكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] وكانوا يعكفون عند هذه السدرة تبركاً بها، وفي حديث عمرو بن عوف قال: كان يناط بها السلاح فسميت ذات أنواط، وكانت تعبد من دون الله، فلما رآها رسول الله ﷺ صرف عنها في يوم صائف إلى ظل هو أدنى منها... الحديث، فيجمع بينهما بأن عبادتها هي العكوف عندها رجاء لبركتها.

قوله: (وينوطون بها أسلحتهم)؛ أي: يعلقونها عليها للبركة.

قوله: (يقال لها: ذات أنواط):

قال أبو السعادات: سأله أن يجعل لهم مثلها فنهاهم عن ذلك.

وأنواط جمع نوط، وهو مصدر سمي به المنوط.

قوله: (فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط)؛ أي: شجرة مثلها نعلق عليها، ونعكف حواليتها، ظنوا أن هذا أمر محبوب عند الله فقصدوا التقرب إلى الله بذلك، وإلا فهم أجل قدراً، وإن كانوا حديثي عهد بكفر عن قصد مخالفة النبي ﷺ.

قوله: (فقال النبي ﷺ: الله أكبر) هكذا في بعض الروايات، وفي رواية الترمذي «سبحان الله» والمقصود باللفظين واحد؛ لأن المراد تعظيم الله، وتنزيهه عن الشرك، والتقرب به إليه، وفيه تكبير الله وتنزيهه عند التعجب، أو ذكر الشرك، خلافاً لمن كرهه.

قوله: (إنها السنن) بضم السين، - أي: الطرق.

قوله: (قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اجعل لنا إلها...) إلخ أخبر ﷺ أن هذا الأمر الذي طلبوه منه، وهو اتخاذ شجرة للعكوف عندها، وتعليق الأسلحة بها تبركاً كالأمر الذي طلبه بنو إسرائيل من موسى ﷺ حيث قالوا: (اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة) فإذا كان اتخاذ شجرة لتعليق الأسلحة، والعكوف عندها، اتخاذ إله مع الله مع أنهم لا يعبدونها، ولا يسألونها، فما الظن بما حدث من عباد القبور من دعاء الأموات، والاستغاثة بهم، والذبح، والنذر لهم، والطواف بقبورهم، وتقبيلا، وتقبيل أعتابها وجدانها، والتمسح بها، والعكوف عندها، وجعل السدنة والحجاب لها؟! وأي نسبة بين هذا، وبين تعليق الأسلحة على شجرة تبركاً؟!!

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي من أئمة المالكية: فانظروا رحمكم الله أينما =

= وجدت من سدرة أو شجرة يقصدها الناس، ويعظمونها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها، ويضربون بها المسامير والخرق، فهي ذات أنواط فاقطعوها.

وقال الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي، المعروف بأبي شامة في كتاب «البدع والحوادث»: ومن هذا القسم أيضاً ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة، تخليق الحيطان والعمد، وسرج مواضع مخصوصة في كل بلد يحكي لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحداً ممن شهر بالصلاح والولاية فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه مع تضييعهم فرائض الله تعالى وسنته، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم وقضاء حوائجهم بالنذر لهم، وهي من بين عيون وشجر وحائط وحجر، وفي مدينة دمشق صانها الله من ذلك مواضع متعددة كعويئة الحما خارج باب توما، والعمود المخلق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النصر في نفس قارعة الطريق، سهل الله قطعها واجتثاثها من أصلها، فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث! ثم ذكر الحديث المتقدم، وكلام الطرطوشي الذي ذكرنا، ثم قال: ولقد أعجبني ما صنعه الشيخ أبو إسحاق الجبيني رحمه الله تعالى أحد الصالحين ببلاد أفريقية في المائة الرابعة حكى عنه صاحبه الصالح أبو عبد الله محمد ابن أبي العباس المؤدب أنه كان إلى جانبه عين تسمى عين العافية، كان العامة قد افتتنوا بها يأتونها من الآفاق، من تعذر عليها نكاح أو ولد قالت: امضوا بي إلى العافية، فتعرف بها الفتنة، قال أبو عبد الله: فأنا في السحر ذات ليلة إذ سمعت أذان أبي إسحاق نحوها، فخرجت فوجدته قد هدمها وأذن الصبح عليها ثم قال: اللهم إني هدمتها لك فلا ترفع لها رأساً، قال: فما رفع لها رأس إلى الآن.

قلت: أبو إسحاق الذي هدمها إمام مشهور من أئمة المالكية زاهد اسمه إبراهيم بن أحمد بن علي بن أسلم، وكان الإمام أبو محمد ابن أبي زيد يعظم شأنه، ويقول: طريق أبي إسحاق خالية لا يسلكها أحد في الوقت، وكان القابسي يقول: الجبيني إمام يقتدى به. مات سنة تسع وستين وثلاثمائة.

وذكر ابن القيم نحو ما ذكره أبو شامة، ثم قال: فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت، ويقولون: إن هذا الحجر، وهذه الشجرة، وهذه العين تقبل النذر؛ أي: تقبل العبادة من دون الله، فإن النذر عبادة وقربة يتقرب بها الناذر إلى المنذور له.

= وسياتي شيء يتعلق بهذا الباب عند قوله: «اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثناً يعبد». وفي هذه الجملة من الفوائد:

أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار والقبور والأحجار من التبرك بها، والعكوف عندها، والذبح لها، هو الشرك، ولا يغتر بالعوام والطغام، ولا يستبعد كون هذا شركاً، ويقع في هذه الأمة. فإذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسناً، وطلبوه من النبي ﷺ حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل: اجعل لنا إلهاً، فكيف بغيرهم مع غلبة الجهل وبعد العهد بآثار النبوة؟

وفيها: أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء، ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواط، فالمشرك وإن سمى شركه ما سماه، كمن يسمي دعاء الأموات، والذبح لهم والنذر ونحو ذلك تعظيماً ومحبة، فإن ذلك هو الشرك، وإن سماه ما سماه، وقس على ذلك.

وفيها: أن من عبد فهو إله؛ لأن بني إسرائيل والذين سألوا النبي ﷺ، لم يريدوا من الأصنام والشجرة الخلق والرزق، وإنما أرادوا البركة، والعكوف عندها، فكان ذلك اتخاذاً له مع الله تعالى.

وفيها: أن معنى الإله هو المعبود، وأن من أراد أن يفعل الشرك جهلاً فنهى عن ذلك فأنتهى لا يكفر. وأن لا إله إلا الله تنفي هذا الفعل مع دقته وخفائه على أولئك الصحابة. ذكره المصنف، فكيف بما هو أعظم منه؟ ففيه رد على الجهال الذين يظنون أن معناها: الإقرار بأن الله خالق كل شيء، وأن ما سواه مخلوق ونحو ذلك من العبارات، والإغلاظ على من وقع منه ذلك جهلاً.

قوله: (لتركبن)، بضم الموحدة؛ أي: لتتبعن أنتم أيها الأمة سنن من كان قبلكم بضم السين؛ أي: طرقهم ومناهجهم وأفعالهم، ويجوز فتح السين، وهذا خبر صحيح وجد كما أخبر ﷺ ففيه دليل على شهادة أن محمداً رسول الله.

وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية من أهل الكتاب والمشركين، وأنه متقرر عندهم أن العبادات مبناه على الأمر، فصار فيها التنبيه على مسائل القبر، أما من ربك؟ فواضح، وأما من نبيك؟ فمن إخباره بأنباء الغيب، وأما ما دينك؟ فمن قولهم: اجعل لنا إلهاً إلى آخره، قاله المصنف. وفيه أن الشرك لا بد أن يقع في هذه الأمة كما وقع فيمن قبلها، ففيه رد على من قال: إن الشرك لا يقع في هذه الأمة، وفيه سد الذرائع والغضب عند التعليم، =

= وأن ما ذم الله به اليهود والنصارى، فإنه لنا لنحذره، ذكر ذلك المصنف.

تنبيه: ذكر بعض المتأخرين أن التبرك بآثار الصالحين مستحب كشراب سؤرهم، والتمسح بهم أو بشبابهم، وحمل المولود إلى أحد منهم ليحنكه بتمره حتى يكون أول ما يدخل جوفه ريق الصالحين، والتبرك بعرقهم ونحو ذلك، وقد أكثر من ذلك أبو زكريا النووي في «شرح مسلم» في الأحاديث التي فيها أن الصحابة فعلوا شيئاً من ذلك مع النبي ﷺ وظن أن بقية الصالحين في ذلك كالنبي ﷺ.

وهذا خطأ صريح لوجوه:

منها: عدم المقاربة فضلاً عن المساواة للنبي ﷺ في الفضل والبركة.

ومنها: عدم تحقق الصلاح، فإنه لا يتحقق إلا بصلاح القلب، وهذا أمر لا يمكن الاطلاع عليه إلا بنص؛ كالصحابة الذين أثنى الله عليهم ورسوله، أو أئمة التابعين، ومن شهر بصلاح ودين كالأئمة الأربعة ونحوهم من الذين تشهد لهم الأمة بالصلاح وقد عدم أولئك، أما غيرهم، فغاية الأمر أن نزن أنهم صالحون فنرجو لهم.

ومنها: أنا لو ظننا صلاح شخص، فلا نأمن أن يختم له بخاتمة سوء، والأعمال بالخواتيم، فلا يكون أهلاً للتبرك بآثاره.

ومنها: أن الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك مع غيره لا في حياته، ولا بعد موته، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، فهلا فعلوه مع أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ونحوهم من الذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، وكذلك التابعون، هلا فعلوه مع سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وأويس القرني، والحسن البصري ونحوهم ممن يقطع بصلاحهم، فدل أن ذلك مخصوص بالنبي ﷺ.

ومنها: أن فعل هذا مع غيره ﷺ لا يؤمن أن يفتنه، وتعجبه نفسه، فيورثه العجب والكبر والرياء، فيكون هذا كالمدح في الوجه بل أعظم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (يعكفون عندها) ففي هذا بيان أن عبادتهم لها بالتعظيم والعكوف والتبرك، وبهذه الأمور الثلاثة عبدت الأشجار ونحوها.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: ولا يتبرك بالكعبة ولا غيرها، سداً لذريعة الشرك، بل تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبره ﷺ لما كان موجوداً، فكرهه مالك وغيره لأنه بدعة، وذكر أنه لما رأى عطاء فعله لم يأخذ عنه العلم. =

○ قال الشيخ ابن باز رحمته الله في «الفتاوى»: «قولكم لا مانع من أن نلتمس منهم البركة والخير» وقصدكم بذلك أحمد البدوي وأحمد الرفاعي وعبد القادر الجيلاني وأمثالهم، وقد أشكل عليكم أن يكون هذا من الشرك الأكبر وذكرتم ما فعلته أم سليم وأم سلمة وأبو أيوب الأنصاري من التماس البركة في جسد النبي، ولا شك أن هذا تبرك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا يقاس عليه غيره؛ لأمرين: -
الأول: ما جعله الله سبحانه في جسده وشعره من البركة التي لا يلحقه فيها غيره.

الثاني: أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غيره كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من كبار الصحابة، ولو كان غيره يقاس عليه لفعله الصحابة مع كبارهم الذين ثبت أنهم من أولياء الله المتقين بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم لهم بالجنة، وهذا يكفي، دليلاً على ولايتهم وصدقهم وقد اجتمعت الأمة على أن أفضل هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر رضي الله عنه، كما أن من عقيدة أهل السنة والجماعة عدم الشهادة لأحد بجنة ولا نار إلا من شهد له النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنهم لا يعلمون حقيقة أمره وخاتمة عمله، وما دام لا يدري ما يفعل الله به كيف يطلب منه البركة والخير، كما أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته مع أنه سيد ولد آدم وجاء بالخير كله من الله سبحانه. اهـ. (٣٥٣/٤). وقال أيضاً: التبرك بما مس جسده عليه الصلاة والسلام من وضوء أو عرق أو شعر ونحو ذلك، فهذا أمر معروف وجائز عند الصحابة رضي الله عنهم، وأتباعهم بإحسان لما في ذلك من الخير والبركة.

وهذا أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم عليه فأما التمسح بالأبواب والجدران والشبابيك ونحوها في المسجد الحرام أو المسجد النبوي، فبدعة لا أصل لها، والواجب تركها لأن العبادات توقيفية لا يجوز منها إلا ما أقره الشرع لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» متفق على صحته. وفي رواية لمسلم، وعلقها البخاري رحمته الله في «صحيحه» جازماً بها: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» (١٠٨/٩).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (حدثاء): جمع حديث؛ أي: أننا قريب عهد بكفر، وإنما ذكر ذلك صلى الله عليه وسلم للاعتذار لطلبهم وسؤالهم، ولو قرأ الإيمان في قلوبهم لم يسألوا هذا السؤال.

وقوله عليه الصلاة والسلام: (والذي نفسي بيده) المراد أن نفسه بيد الله، =

= لا من جهة إمامتها وإحيائها فحسب، بل من جهة تدبيرها وتصريفها أيضاً، ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها ﷺ.

قوله: (لتركبن سنن من كان قبلكم)؛ أي: لتفعلن مثل فعلهم، ولتقولن مثل قولهم، وهذه الجملة لا يراد بها الإقرار، وإنما يراد بها التحذير؛ لأنه من المعلوم أن سنن من كان قبلنا مما جرى تشبيهه سنن ضالة، حيث طلبوا آلهة مع الله، فأراد النبي عليه الصلاة والسلام أن يحذر أمته أن تركب سنن من كان قبلها من الضلال والغي.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قوله: (وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم) وفعل المشركين هذا من شرك الأفعال، وهو شرك أكبر. ولو قال قائل: إن الصحابة ما كفروا بقولهم هذا: (اجعل لنا ذات أنواط..) فجوابه:

أولاً: معذرون بجهلهم وقربهم من الشرك.
ثانياً: إنما قالوا ذلك على جهة الطلب.
ثالثاً: إنهم لم يفعلوا ذلك.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فيه مسألة مهمة: وهي أن حُسن المقاصد لا يغير من الحكم الشرعي شيئاً، هؤلاء لهم مقصد حسن، ولكن النبي ﷺ لم يعتبر مقاصدهم، بل أنكر هذا؛ لأن الوسائل التي تُفضي إلى المحاذير ممنوعة، صحابي مع رسول الله ﷺ يحمل السيف للجهاد، ما قصد إلا الخير هو ومن معه، ومع هذا غضب النبي ﷺ عند مقاتلتهم، وجعلها مثل مقالة بني إسرائيل، فدلّ على أن المقاصد الحسنة لا تبرّر الغايات السيئة والمنكرة.

وفيه - أيضاً -: القاعدة العظيمة، وهي: خطورة التَّشَبُّه بالكفار والمشركين؛ لأنها تؤدي إلى الشرك، ولهذا قال ﷺ: (لتركبن سنن من قبلكم).

وقد يُقال: أنتم تحرمون التبرك بالأشجار والأحجار والقبور، في حين أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتبركون بريق النبي ﷺ وشعره ووضوئه، أليس هذا تبركاً بمخلوق.

فالجواب عن ذلك: أن هذا خاص بالنبي ﷺ وبما انفصل من جسده ﷺ لأنه مبارك، فما انفصل من جسده من ريق، أو عرق، أو شعر، أو وضوء، فإنه يُتبرك به، أما التبرك بغير النبي ﷺ فهذا لم يرد حتى مع أفضل الأمة كأبي بكر وعمر وعثمان =



وفيه مسائل



- الأولى: تفسير آية النجم [١].
- الثانية: معرفة صورة الأمر الذي طلبوا [٢].
- الثالثة: كونهم لم يفعلوا.
- الرابعة: كونهم قصدوا التقرب إلى الله بذلك، لظنهم أنه يحبه.
- الخامسة: أنهم إذا جهلوا هذا فغيرهم أولى بالجهل.

= وعلي، والعشرة المبشرين بالجنة، وأصحاب بدر، وأصحاب بيعة الرضوان، ما ذكر أن المسلمين كانوا يتبركون بهؤلاء، لا بريقهم، ولا بعرقهم، ولا بشعورهم. فالتبرك لا يجوز؛ لا بالأشجار، ولا بالأحجار، ولا بالأشخاص، ولا بالحجارة النبوية، ولا بقبر النبي ﷺ، كل هذا لا يجوز؛ لأن هذه أمور لم تكن منفصلة عن النبي ﷺ وليست من جسده ﷺ فلا بد أن نعرف الجواب عن هذه الشبهة؛ لأنهم يذلون بها.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: واعتقادهم فيها كان يشمل ثلاثة أشياء:

الأول: أنهم يعظمونها.

الثاني: أنهم يعكفون عندها.

الثالث: أنهم كانوا ينوطون بها الأسلحة رجاء انتقال البركة من الشجرة إلى السلاح، حتى يكون وفعلهم هذا شرك أكبر؛ لأنهم عظموها وعكفوا عندها، والعكوف عبادة؛ وهو: ملازمة الشيء على وجه التعظيم والقربة؛ ولأنهم طلبوا منها البركة، فصار شركهم شركاً أكبر لأجل هذه الثلاث مجتمعة.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين؛ أي: قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُزَّىٰ ۖ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَىٰ ۚ أَلَا أَنْتُمْ أَلْتُمْ اذْكَرَ وَلَهُ الْأَنْفَىٰ ۚ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ۚ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ۗ﴾ [النجم: ١٩ - ٢٣] وأتى بصيغة الاستفهام الدالة على التحقير والتصغير لهذه الأصنام.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وهو أنهم طلبوا من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط كما أن للمشركين ذات أنواط، وهم إنما أرادوا أن يتبركوا بهذه الشجرة لا أن يعبدوها، فدل ذلك على أن التبرك بالأشجار ممنوع، وأن هذا من سنن الضالين السابقين من الأمم.

- السادسة: أن لهم من الحسنات والوعد بالمغفرة ما ليس لغيرهم.
- السابعة: أن النبي ﷺ لم يعذرهم في الأمر، بل رد عليهم بقوله: «الله أكبر، إنها السنن، لتبعن سنن من كان قبلكم» فغلظ الأمر بهذه الثلاث.

- الثامنة: الأمر الكبير، وهو المقصود: أنه أخبر أن طلبهم كطلب بني إسرائيل لما قالوا لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾^[١].
- التاسعة: أن نفي هذا من معنى «لا إله إلا الله» مع دقته وخفائه على أولئك.

- العاشرة: أنه حلف على الفتيا، وهو لا يحلف إلا لمصلحة.
- الحادية عشرة: أن الشرك فيه أكبر وأصغر؛ لأنهم لم يرتدوا بهذا^[٢].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: فيكون في كلا الطلبين منافاة للتوحيد؛ لأن التبرك بالشجر نوع من الشرك، واتخاذها إلها شرك واضح.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: فالشرك الأكبر: ما يخرج الإنسان من الملة. والشرك الأصغر: ما دون ذلك.

لكن كلمة (ما دون ذلك) ليست ميزاناً واضحاً. ولذلك اختلف العلماء في ضابط الشرك الأصغر على قولين:

القول الأول: أن الشرك الأصغر كل شيء أطلق الشارع عليه أنه شرك، ودلت النصوص على أنه ليس من الأكبر، مثل: «من حلف بغير الله؛ فقد أشرك» فالشرك هنا أصغر؛ لأنه دلت النصوص على أن مجرد الحلف بغير الله لا يخرج من الملة.

القول الثاني: أن الشرك الأصغر: ما كان وسيلة للأكبر، وإن لم يطلق الشرع عليه اسم الشرك، مثل: أن يعتمد الإنسان على شيء كاعتماده على الله، لكنه لم يتخذة إلهاً، فهذا شرك أصغر؛ لأن هذا الاعتماد الذي يكون كاعتماده على الله يؤدي به في النهاية إلى الشرك الأكبر، وهذا التعريف أوسع من الأول؛ لأن الأول يمنع أن تطلق على شيء أنه شرك إلا إذا كان لديك دليل، والثاني يجعل كل ما كان وسيلة للشرك فهو شرك، وربما نقول على هذا التعريف: إن المعاصي كلها شرك أصغر؛ لأن الحامل عليها الهوى، وقد قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣] =

● الثانية عشرة: قولهم: «ونحن حدثاء عهد بكفر» فيه أن غيرهم لا يجهل ذلك^[١].

● الثالثة عشرة: التكبير عند التعجب، خلافاً لمن كرهه^[٢].

= ولهذا أطلق النبي ﷺ الشرك على تارك الصلاة، مع أنه لم يشرك، فقال: «بين الرجل وبين الشرك والكفر: ترك الصلاة».

فالحاصل: أن المؤلف ﷺ يقول: إن الشرك فيه أكبر وأصغر؛ لأنهم لم يرتدوا بهذا، وسبق وجه ذلك الجلي والخفي، فبعضهم قال: إن الجلي والخفي هو الأكبر والأصغر. وبعضهم قال: الجلي ما ظهر للناس من أصغر أو أكبر؛ كالحلف بغير الله، والسجود للصنم. والخفي: ما لا يعلمه الناس من أصغر أو أكبر؛ كالرياء، واعتقاد أن مع الله إلهاً آخر. وقد يقال: إن الجلي ما انجلي أمره وظهر كونه شركاً، ولو كان أصغر، والخفي: ما سوى ذلك. وأيهما الذي لا يغفر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: إن الشرك لا يغفره الله ولو كان أصغر، لعموم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] و«أن يشرك به» مؤول بمصدر تقديره: شركاً به، وهو نكرة في سياق النفي، فيفيد العموم. وقال بعض العلماء: إن الشرك الأصغر داخل تحت المشيئة، وإن المراد بقوله: «أن يشرك به» الشرك الأكبر، وأما الشرك الأصغر، فإنه يغفر لأنه لا يخرج من الملة، وكل ذنب لا يخرج من الملة، فإنه تحت المشيئة، وعلى كل، فصاحب الشرك الأصغر على خطر، وهو أكبر من كبائر الذنوب، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً».

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: لم تظهر عندي والذي يظهر أنه شرك أكبر لأنهم جاءوا مسترشدين طالبيين ولم يفعلوا.

والتبرك أنواع:

فيه ما هو جائز أو مشروع.

وتبرك هو من وسائل الشرك ويمكن أن يعتبر شركاً أصغر.

وتبرك هو شرك أكبر.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: ينبغي للإنسان أن يقدم العذر عن قوله أو فعله؛ حتى

لا يعرض نفسه إلى القول أو الظن بما ليس فيه، ويدل لذلك حديث «صفية حين شيعها الرسول ﷺ وهو معتكف، فمر رجлан من الأنصار، فقال: إنها صفية بنت حيي».

[٢] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: التكبير عند التعجب طيب ولكن لا يكون =

- الرابعة عشرة: سد الذرائع^[١].
- الخامسة عشرة: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية^[٢].
- السادسة عشرة: الغضب عند التعليم^[٣].
- السابعة عشرة: القاعدة الكلية لقوله: «إنها السنن».
- الثامنة عشرة: أن هذا علم من أعلام النبوة، لكونه وقع كما أخبر^[٤].

= جماعياً كقول أحدهم: كبروا بل يكبر كل واحد على حده.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: الطرق الموصلة إلى الشيء، وذرائع الشيء، وسائله وطرقه. والذرائع نوعان:
أ - ذرائع إلى أمور مطلوبة: فهذه لا تسد، بل تفتح وتطلب.
ب - ذرائع إلى أمور مذمومة: فهذه تسد، وهو مراد المؤلف رحمه الله تعالى. وذات الأنواط وسيلة إلى الشرك الأكبر، فإذا وضعوا عليها أسلحتهم وتبركوا بها، يتدرج بهم الشيطان إلى عبادتها، وسؤالهم حوائجهم منها مباشرة، فلهذا سد النبي ﷺ الذرائع.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: لا يظهر لي وجه استنباطه إلا أن يقال أنه لما كان طلب البركة في تعليق أسلحتهم ذريعة للشرك الأكبر وهو عبادتها فقد يكون.
[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من قوله: (قلتم كما قالت بنو إسرائيل)، فأنكر عليهم، وبهذا نعرف أن الجاهلية لا تختص بمن كان قبل زمن النبي ﷺ بل كل من جهل الحق وعمل عمل الجاهلين، فهو من أهل الجاهلية.
[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: والحديث ليس بصريح في ذلك، وربما يؤخذ من قرائن قوله: (الله أكبر! إنها السنن...)؛ لأن قوة هذا الكلام تفيد الغضب.
○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: إذا اقتضى الأمر ذلك.

[٤] قال الشيخ ابن عثيمين: يعني: اتباع سنن من كان قبلنا. فإن قال قائل: إن النبي ﷺ قد خطب الناس بعرفة، وقال: «إن الشيطان قد أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب» فكيف تقع عبادته؟

فالجواب: أن إخبار النبي ﷺ بيأسه لا يدل على عدم الوقوع، بل يجوز أن يقع، على خلاف ما توقعه الشيطان؛ لأن الشيطان لما حصلت الفتوحات، وقوي الإسلام، ودخل الناس في دين الله أفواجا؛ يش أن يعبد سوى الله في هذه الجزيرة، =

• التاسعة عشرة: أن ما ذمَّ الله به اليهود والنصارى في القرآن أنه لنا^[١].

• العشرون: أنه متقرر عندهم أن العبادات مبناهما على الأمر^[٢]، فصار فيه التنبيه على مسائل القبر:

= ولكن حكمة الله تأبى إلا أن يكون ذلك، وهذا نقوله ولا بد، لثلا يقال: إن جميع الأفعال التي تقع في الجزيرة العربية، لا يمكن أن تكون شركاً، ومعلوم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله جدد التوحيد في الجزيرة العربية، وأن الناس كانوا في ذلك الوقت فيهم المشرك وغير المشرك.

فالحديث أخبر عما وقع في نفس الشيطان ذلك الوقت، ولكنه لا يدل على عدم الوقوع، وهذا الرسول ﷺ يقول: (لتركبن سنن من كان قبلكم) وهو يخاطب الصحابة وهم في جزيرة العرب.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: هذا ليس على إطلاقه وظاهره، بل يحمل قوله: «لنا»؛ أي: لبعضنا، ويكون المراد به المجموع لا الجميع، كما قال العلماء في قوله تعالى: ﴿يَمَعَشَرِ الْيَاقِينِ وَالْإِنْسِ الَّذِينَ يَأْتِيكُمْ رَسُولُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] والرسول كانوا من الإنس فقط فإذا وقع تشبه باليهود والنصارى، فإن الذم الذي يكون لهم يكون لنا، وما من أحد من الناس غالباً إلا وفيه شبه باليهود أو النصارى، فالذي يعصي الله على بصيرة فيه شبه من اليهود، والذي يعبد الله على ضلالة فيه شبه من النصارى، والذي يحسد الناس على ما آتاهم الله من فضله فيه شبه من اليهود، وهلم جرأً. وإن كان يقصد ﷺ أنه لا بد أن يكون في الأمة خصلة، فهذا على إطلاقه وظاهره؛ لأنه قل من يسلم.

وإن أراد أن كل ما ذم به اليهود والنصارى، فهو لهذه الأمة على سبيل العموم، فلا.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا واضح، فالعبادات مبناهما على الأمر، فما لم يثبت فيه أمر الشارع، فهو بدعة، قال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو رد» وقال: «إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة».

فمن تعبد بعبادة طولب بالدليل؛ لأن الأصل في العبادات الحظر والمنع، إلا إذا قام الدليل على مشروعيتها. وأما الأكل والمعاملات والآداب واللباس وغيرها، فالأصل فيها الإباحة، إلا ما قام الدليل على تحريمه.

أما «من ربك؟» فواضح، وأما «من نبيك؟» فمن إخباره بأنباء الغيب.

وأما «ما دينك؟» فمن قولهم: «اجعل لنا» إلى آخره^[١].

- الحادية والعشرون: أن سُنَّة أهل الكتاب مذمومة كسُنَّة المشركين.
- الثانية والعشرون: أن المنتقل من الباطل الذي اعتاده قلبه لا يُؤْمَن أن يكون في قلبه بقية من تلك العادة، لقولهم: «ونحن حدثاء عهد بكفر»^[٢].



○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: العبادة يشترط فيها شرطان: الإخلاص والمتابعة.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: ففي هذه القصة دليل على مسائل القبر الثلاث، وليس مراده أن فيها دليلاً على أن الإنسان يسأل في قبره، بل فيها دليل على إثبات الربوبية والنبوة والعبادة. والمؤلف رحمته الله محمد بن عبد الوهاب فهمه دقيق جداً لمعاني النصوص، فأحياناً يصعب على الإنسان بيان وجه استنباط المسألة من الدليل.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (فواضح) من قوله: (الله أكبر) وأيضاً قوله: (والذي نفسي بيده).

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: ولهذا كان من الحكمة تغريب الزاني بعد جلده عن مكان الجريمة، لئلا يعود إليها فالإنسان ينبغي أن يبتعد عن مواطن الكفر، والشرك، والفسوق، حتى لا يقع في قلبه شيء منها.



باب



ما جاء في الذبح لغير الله [١]

[١] الشيخ سليمان بن عبد الله: من الوعيد، وهل يكون شركاً أم لا؟ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: أي: من الوعيد على ذلك، وبيان أنه شرك أكبر ناقل عن الملة؛ لأنه عبادة من أجل العبادات، وقربة من أفضل القربات المالية، فصرفه لغير الله شرك، كمن يذبح لقبر أو شجرة أو حجر أو ملك أو نبي أو جني أو لطلعة سلطان أو للزيران أو غير ذلك.

○ قال الشيخ ابن سعدي: باب ما جاء في الذبح لغير الله؛ أي: أنه شرك، فإن نصوص الكتاب والسنة صريحة في الأمر بالذبح لله، وإخلاص ذلك لوجهه، كما هي صريحة بذلك في الصلاة، فقد قرن الله الذبح بالصلاة في عدة مواضع من كتابه. وإذا ثبت أن الذبح لله من أجل العبادات وأكبر الطاعات، فالذبح لغير الله شرك أكبر مخرج عن دائرة الإسلام. فإن حد الشرك الأكبر وتفسيره الذي يجمع أنواعه وأفراده: (أن يصرف العبد نوعاً من أفراد العبادة لغير الله).

فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر.

فعليك بهذا الضابط للشرك الأكبر الذي لا يشذ عنه شيء. كما أن حد الشرك الأصغر هو: (كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة). فعليك بهذين الضابطين للشرك الأكبر والأصغر، فإنه مما يعينك على فهم الأبواب السابقة واللاحقة من هذا الكتاب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (لغير الله): اللام للتعليل، والقصد؛ أي:

قاصداً بذبحه غير الله، والذبح لغير الله ينقسم إلى قسمين:

= ١ - أن يذبح لغير الله تقريباً وتعظيماً، فهذا شرك أكبر مخرج عن الملة.
 ٢ - أن يذبح لغير الله فرحاً وإكراماً، فهذا لا يخرج من الملة، بل هو من الأمور العادية التي قد تكون مطلوبة أحياناً وغير مطلوبة أحياناً، فالأصل أنها مباحة. ومراد المؤلف هنا القسم الأول فلو قدم السلطان إلى بلد فذبحنا له، فإن كان تقريباً وتعظيماً، فإنه شرك أكبر، وتحرم هذه الذبائح، وعلامة ذلك: أننا نذبحها في وجهه ثم ندعها.
 أما لو ذبحناها له إكراماً وضيافة، وطبخت، وأكلت، فهذا من باب الإكرام، وليس بشرك.

وقوله: (لغير الله) يشمل الأنبياء، والملائكة، والأولياء، وغيرهم، فكل من ذبح لغير الله تقريباً وتعظيماً، فإنه داخل في هذه الكلمة بأي شيء كان.
 وقوله في الترجمة: (باب ما جاء في الذبح لغير الله): أشار إلى الدليل دون الحكم، ومثل هذه الترجمة يترجم بها العلماء للأمور التي لا يجزمون بحكمها، أو التي فيها تفصيل، وأما الأمور التي يجزمون بها، فإنهم يقولونها بالجزم، مثل باب وجوب الصلاة، وباب تحريم الغيبة، ونحو ذلك.

والمؤلف رحمه الله تعالى لا شك أنه يرى تحريم الذبح لغير الله على سبيل التقرب والتعظيم، وأنه شرك أكبر، لكنه أراد أن يمرن الطالب على أخذ الحكم من الدليل، وهذا نوع من التربية العلمية، فإن المعلم أو المؤلف يدع الحكم مفتوحاً، ثم يأتي بالأدلة لأجل أن يكل الحكم إلى الطالب، فيحكم به على حسب ما سيق له من هذه الأدلة.

○ قال الشيخ ابن جبرين: ولم يجزم المؤلف - رحمه الله تعالى - بالحكم في هذا الباب، ولا شك أن الذبح لغير الله شرك كما في الأحاديث الآتية في الباب.
 والمراد بالذبح ذبح الدواب والبهائم ونحوها فيعتبر شركاً ولو ذبحها إلى جهة القبلة، ولو سمي الله عليها فلا ينفعه ذلك؛ لأنه قصد تعظيم غير الله.
 والنوع الثاني: أن يذبحها للحم لكن يذكر غير اسم الله عليها ويذكر مثلاً اسم المسيح فلا يجوز أكلها لأنه ذكر عليها غير اسم الله.

والنوع الثالث: أن يذبحها لقبر، أو بقعة، ويقصد تعظيم البقعة، أو صاحب القبر فهذا شرك ولو سمي الله عليها؛ لأن النية يُقصد بها التعظيم، وإن اجتمع في الذبيحة أنها لتعظيم غير الله ولم يذكر اسم الله عليها فهذه تزداد حرمة.

= والخلاصة: أنه لا يجوز إلا إذا كان الذبح قربة لله، أو كان المراد من الذبح اللحم لكن ذكر اسم الله عليها.

الذبح المحرم فهو أنواع:

أ - أن يذبح ذبحاً غير شرعي؛ كأن يذبح من ظهر العنق ولم يقطع الودجين والحنجرة وكذا إذا كان قادراً عليها ورماها حتى ماتت، أو رماها بعصا أو بحجر فليس ذلك بذبح شرعي إلا إن كانت غير مقدور عليها.

ب - الذبح لغير الله وهذا مقصود الباب.

ج - إذا ذبحها للحم لكن ذكر عليها غير اسم الله كاسم المسيح.

د - وكذا لو ترك التسمية عليها تعمداً فالصحيح والمشهور إنه حرام.

هذه أنواع الذبح.

ومن الذبح المحرم ما يذبحه بعض الناس عند تأسيس بيته، أو عند حفر بئر زعماً أن ذلك يكف الجن عنه، وكذا ما يفعله بعض الناس إذا قدم ملك دولة أو رئيس من الذبح في طريقه؛ يعني: أنهم يذبحون القرابين على طريقه، ولا شك أنهم لم يريدوا بذلك إطعامه بل أرادوا تعظيمه والتعظيم يكون شركاً.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فصارت الأحوال عندنا أربعة:

١ - أن يذبح باسم الله الله، فهذا هو التوحيد.

٢ - أن يذبح باسم الله لغير الله، وهذا شرك في العبادة.

٣ - أن يذبح باسم غير الله لغير الله، وهذا شرك في الاستعانة، وشرك في العبادة أيضاً.

٤ - أن يذبح بغير اسم الله ويجعل الذبيحة لله، فهذا شرك في الربوبية.

ويدخل في الحالة الثانية وهي: أن يذبح باسم الله، ويقصد بذلك التقرب لغير الله: أن يذكر اسم الله على الذبيحة، أو على المنحور، ويكون قصده بالذبح أن يتقرب به للسلطان، أو للملك، أو لأمر ما، كما يحدث عند بعض البادية، وكذلك بعض الحضر إذا أرادوا أن يعظموا ملكاً قادماً، أو أميراً، أو سلطاناً، أو شيخ قبيلة، فإنهم يستقبلونه بالجمال، أو بالبقر، أو بالشاء، ويذبحونها في وجهه، فيسيل الدم عند إقباله، فهذا الذبح وإن سمي الله عليه، فإن الذبيحة قصد بها غير الله - جلّ وعلا - ولذا أفتى العلماء بتحريمها؛ لأنها إراقة دم لغير الله - جلّ وعلا - فلا يجوز أكلها ومن باب أولى قبل ذلك لا يجوز تعظيم أولئك بمثل هذا التعظيم؛ لأن إراقة الدم =

وقول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣] ^[١].

= إنما يعظم به الله - جلَّ وعلا - وحده؛ لأنه سبحانه هو الذي يستحق العبادة والتعظيم بهذه الأشياء وحده، فهو الذي أجرى الدماء في العروق ﷺ.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن كثير: يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذين يعبدون غير الله، ويذبحون لغير اسمه وحده لا شريك له، وهذا كقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]؛ أي: أخلص له صلاتك وذبيحتك، فإن المشركين يعبدون الأصنام، ويذبحون لها، فأمر الله بمخالفتهم، والانحراف عما هم فيه، والإقبال بالقصد والنية، والعزم على الإخلاص لله تعالى.

قال مجاهد في قوله: ﴿صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ قال: النسك الذبح في الحج والعمرة، وقال الثوري عن السدي عن سعيد بن جبيرة: ﴿وَنُسُكِي﴾: ذبحي، وكذا قال الضحاك. وقال غيره: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾؛ أي: وما أتية في حياتي، وأموت عليه من الإيمان والعمل الصالح ﷺ رَبِّ الْعَالَمِينَ خالصة لوجهه، ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ﴾ من الإخلاص ﷺ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ؛ لأن إسلام كل نبي متقدم لإسلام أمته كما قال قتادة: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾؛ أي: من هذه الأمة. قال ابن كثير: وهو كما قال، فإن جميع الأنبياء قبله كلهم كانت دعوتهم إلى الإسلام، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وأخبر تعالى عن نوح ﷺ أنه قال لقومه: ﴿فَإِنْ قَوْلَيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُمْ مِنْ آجَرٍ إِنْ آجَرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢] وذكر آيات في هذا المعنى.

قلت: وفي الآية دلائل متعددة على أن الذبح لغير الله شرك، كما هو بين عند التأمل، وفيها بيان العبادة، وأن التوحيد مناف للشرك مضاد له.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: ووجه مطابقة الآية للترجمة: أن الله تعالى تعبد عباده بأن يتقربوا إليه بالنسك، كما تعبدهم بالصلاة وغيرها من أنواع العبادات؛ فإن الله تعالى أمرهم أن يخلصوا جميع أنواع العبادة له دون كل ما سواه، فإذا تقربوا إلى غير الله بالذبح أو غيره من أنواع العبادة، فقد جعلوا لله شريكاً في عبادته، ظاهر في قوله: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ نفى أن يكون لله تعالى شريك في هذه العبادات، وهو بحمد الله واضح.

وقال في «قرة عيون الموحدين»: قوله: ﴿صَلَاتِي﴾ يشمل الفرائض والنوافل، =

= والصلوات كلها عبادة. وقد اشتملت على نوعي الدعاء: دعاء المسألة ودعاء العبادة، فما كان فيها من السؤال والطلب فهو دعاء مسألة، وما كان فيها من الحمد والثناء والتسبيح والركوع والسجود وغير ذلك من الأركان والواجبات هو دعاء عبادة، وهذا هو التحقيق في تسميتها صلاة؛ لأنها اشتملت على نوعي الدعاء الذي هو صلاة لغة وشرعاً. قرره شيخ الإسلام وابن القيم - رحمهما الله تعالى -.

والمقصود: أن هذه الآية دلت على أن أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة لا يجوز أن يصرف منها شيء لغير الله كائناً من كان، فمن صرف منها شيئاً لغير الله فقد وقع فيما نفاه تعالى من الشرك بقوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨] والقرآن كله في تقرير هذا التوحيد في عبادته وبيانه ونفي الشرك والبراءة منه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿وَتُسَبِّحُ﴾: النسك لغة: العبادة، وفي الشرع: ذبح القربان. فهل تحمل هذه الآية على المعنى اللغوي أو على المعنى الشرعي؟ سبق أن ما جاء في لسان الشرع يحمل على الحقيقة الشرعية؛ كما أن ما جاء في لسان العرف، فهو محمول على الحقيقة العرفية وفي لسان العرب على الحقيقة اللغوية فيحمل النسك في الآية على المعنى الشرعي وقيل: تحمل على المعنى اللغوي؛ لأنه أعم، فالنسك العبادة، كأنه يقول: أنا لا أدعو إلا الله، ولا أعبد إلا الله، وهذا عام للدعاء والتعبد.

وإذا حملت على المعنى الشرعي، صارت خاصة في نوع من العبادات، وهي: الصلاة، والنسك، ويكون هذا كمثال، فإن الصلاة أعلى العبادات البدنية، والذبح أعلى العبادات المالية؛ لأنه على سبيل التعظيم لا يقع إلا قربة، هكذا قرر شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة.

ويحتاج إلى مناقشة في مسألة أن القربان أعلى أنواع العبادات المالية، فإن الزكاة لا شك أنها أعظم، وهي عبادة مالية. وهناك رأي ثالث يقول: إن الصلاة هي الصلاة المعروفة شرعاً، والنسك: العبادة مطلقاً، ويكون ذلك من عطف العام على الخاص.

قوله: (بذلك): الجار والمجرور متعلق بـ ﴿أُزِرْتُ﴾ فيكون دالاً على الحصر والتخصيص، وإنما خص بذلك؛ لأنه أعظم المأمورات، وهو الإخلاص لله تعالى ونفي الشرك؛ فكأنه ما أمر إلا بهذا، ومعلوم أن من أخلص لله تعالى، فسيقوم بعبادة الله ﷻ في جميع الأمور.

= قوله: ﴿أَمَرْتُ﴾: إبهام الفاعل هنا من باب التعظيم والتفخيم، وإلا، فمن المعلوم أن الأمر هو الله تعالى.

قوله: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾: يحتمل أن المراد الأولوية الزمنية، فيتعين أن تكون أولوية إضافية، ويكون المراد أنا أول المسلمين من هذه الأمة؛ لأنه سبقه في الزمن من أسلموا.

ويحتمل أن المراد الأولوية المعنوية، فإن أعظم الناس إسلاماً وأتمهم انقياداً هو الرسول ﷺ، فتكون الأولوية مطلقة.

قوله: ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾: الإسلام عند الإطلاق يشمل الإيمان؛ لأن المراد به الاستسلام لله ظاهراً وباطناً، ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] وهذا إسلام الباطن.

وقوله: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ هذا إسلام الظاهر، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] يشمل الإسلام الباطن والظاهر، وإذا ذكر الإيمان دخل فيه الإسلام، قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ٧٢] ومتى وجد الإيمان حقاً لزم من وجوده الإسلام وأما إذا قرنا جميعاً؛ صار الإسلام في الظاهر، والإيمان في الباطن، مثل حديث جبريل، وفيه: «أخبرني عن الإسلام»، فأخبره عن أعمال ظاهرة، وأخبرني عن الإيمان، فأخبره عن أعمال باطنة.

وكذا قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِسْلَامُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذه الآية اشتملت على معنى لا إله إلا الله فقلوه تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (هذا إثبات وقوله تعالى: ﴿لَا شَرِيكَ لَهِ وَبِذَلِكَ﴾) هذا نفي. وقرن الذبح بالصلاة ليبين أن من ذبح لغير الله كمن صلى لغير الله.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - أن الذبح لغير الله شرك أكبر لأنه قرنه بالصلاة، فكما أن من صلى لغير الله فقد أشرك فكذلك من ذبح لغيره فقد أشرك.

٢ - أن الصلاة والذبح من أعظم العبادات.

٣ - وجوب الإخلاص لله في جميع العبادات.

وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [١].

= ٤ - أن العبادات توقيفية - أي: متوقفة على أمر الشارع - لقوله: ﴿وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] يدل على توحيد العبادة، وقوله: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] يدل على توحيد الربوبية، واللام في قوله: ﴿لِلَّهِ إِذَا أَرَجَعْتُهَا لِلأُولَئِينَ وَهِيَ: الصلاة، والنسك، كان معناها: الاستحقاق، وإذا أَرَجَعْتُهَا لِلأخير كان معناها الملك، ولهذا يقول أهل التفسير هنا: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] لله استحقاقاً، ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] لله ملكاً، وتدبيراً، وتصرفاً.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال شيخ الإسلام: أمره الله أن يجمع بين هاتين العبادتين، وهما: الصلاة والنسك الدالتان على القرب والتواضع والافتقار، وحسن الظن، وقوة اليقين، وطمأنينة القلب إلى الله، وإلى عدته، عكس حال أهل الكبر والنفرة، وأهل الغنى عن الله الذين لا حاجة لهم في صلاتهم إلى ربهم يسألونه إياها، والذين لا ينحرون له خوفاً من الفقر ولهذا جمع بينهما في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ الآية. والنسك: الذبيحة لله تعالى ابتغاء وجهه، فإنها أجل ما يتقرب به إلى الله؛ فإنه أتى فيهما بالفاء الدالة على السبب؛ لأن فعل ذلك سبب للقيام بشكر ما أعطاه الله من الكوثر، وأجل العبادات البدنية الصلاة، وأجل العبادات المالية النحر، وما يجتمع للعبد في الصلاة لا يجتمع له في غيرها، كما عرفه أرباب القلوب الحية.

وما يجتمع له في النحر إذا قارنه الإيمان والإخلاص من قوة اليقين، وحسن الظن أمر عجيب وكان النبي ﷺ كثير الصلاة، كثير النحر.

وقال غيره: أي: فاعبد ربك الذي أعزك بإعطائه، وشرفك وصانك، من ممن الخلق مراغماً لقومك الذين يعبدون غير الله، وانحر لوجهه وباسمه إذا نحرت مخالفاً لهم في النحر للأوثان. انتهى. وهذا هو الصحيح في تفسيرها.

وأما ما رواه الحاكم عن علي بن أبي طالب قال: لما نزلت هذه السورة على النبي ﷺ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾ [١] ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [١].

قال رسول الله ﷺ لجبريل: «ما هذه النحرية التي أمرني بها ربي؟ قال: إنها ليست بنحرية، ولكن يأمرك إذا أحرمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت، وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع» الحديث. فهو حديث منكر جداً، في إسناده =

= إسرائيل بن حاتم، قال ابن حبان: يروي عن مقاتل الموضوعات والأوابد والطامات، من ذلك خبر يرويه عمر بن صبح عن مقاتل، وظفر به إسرائيل فرواه عن مقاتل عن الأصبع بن نباته عن علي لما نزلت: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ الحديث.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقد تضمنت الصلاة من أنواع العبادات كثيراً، فمن ذلك الدعاء والتكبير، والتسبيح والقراءة، والتسميع والثناء، والقيام والركوع، والسجود والاعتدال، وإقامة الوجه لله تعالى، والإقبال عليه بالقلب؛ وغير ذلك مما هو مشروع في الصلاة، وكل هذه الأمور من أنواع العبادة التي لا يجوز أن يصرف منها شيء لغير الله، وكذلك النسك يتضمن أموراً من العبادة كما تقدم في كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿فَصَلِّ﴾: الفاء للسببية عاطفة على قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾؛ أي: بسبب إعطائنا لك ذلك صل لربك وانحر شكراً لله تعالى على هذه النعمة. والمراد بالصلاة هنا الصلاة المعروفة شرعاً.

وقوله: ﴿وَأَنْحَرْ﴾: مطلق، فيدخل فيه كل ما ثبت في الشرع مشروعيته، وهي ثلاثة أشياء: الأضاحي، والهدايا، والعقائق، فهذه الثلاثة يطلب من الإنسان أن يفعلها.

أما الهدايا، فمنها واجب، ومنها مستحب، فالواجب كما في التمتع: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وكما في المحصر: ﴿فَإِنْ أُخْضِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وكما في حلق الرأس: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] هذا إن صح أن نقول: إنها هدي، ولكن الأولى أن نسميها فدية كما سماها الله ﷻ؛ لأنها بمنزلة الكفارة.

وأما الأضاحي، فاختلف العلماء فيها، فمنهم من قال: إنها واجبة. ومنهم من قال: إنها مستحبة. وأكثر أهل العلم على أنها مستحبة، وأنه يكره للقادر تركها، ومذهب أبي حنيفة ﷺ أنها واجبة على القادر، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية. والأضحية ليست عن الأموات كما يفهمه العوام، بل هي للأحياء، وأما الأموات، فليس من المشروع أن يضحي لهم استقلالاً، إلا إن أوصوا به، فعلى ما أوصوا به؛ لأن ذلك لم يرد عن الرسول ﷺ.

وأما العقيقة: وهي التي تذبح عن المولود في يوم سابعه إن كان ذكراً فاثنتان، وإن كان أنثى فواحدة، وتجزئ الواحدة مع الإعسار في الذكور وهي سنة عند أكثر =

* عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات: لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثاً؛ لعن الله من غير منار الأرض» رواه مسلم ^[١].

= أهل العلم، وقال بعض أهل العلم: إنها واجبة؛ لأن النبي ﷺ قال: «كل غلام مرتهن بعقيقته».

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - أن الذبح لغير الله شرك أكبر؛ لأنه عبادة، وصرف العبادة لغير الله شرك أكبر.

٢ - أن الصلاة والذبح من أعظم العبادات.

٣ - أن الصلاة والذبح لله من أعظم مظاهر شكر النعم، فإنه أتى بالفاء الدالة على السبب؛ لأن فعل ذلك سبب للقيام بشكر ما أعطاه من الكوثر.

[١] أخرجه مسلم (١٩٧٨).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الحديث رواه مسلم من طرق بمعنى ما ذكره المصنف، وفيه قصة، ورواه الإمام أحمد كذلك.

وعلي بن أبي طالب هو: الإمام أبو الحسن الهاشمي ابن عم النبي ﷺ.
وزوج ابنته فاطمة الزهراء - واسم أبي طالب: عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشي - كان من السابقين الأولين إلى الإسلام ومن أهل بدر وبيعة الرضوان، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، ومناقبه كثيرة ﷺ. قتله ابن ملجم الخارجي في رمضان سنة أربعين.

قوله: (لعن الله) قالوا: اللعنة: البعد عن مظان الرحمة ومواطنها قيل: واللعين والملعون: من حقت عليه اللعنة، أو دعي عليه بها قال أبو السعادات: أصل اللعنة، الطرد والإبعاد من الله، ومن الخلق: السب والدعاء.

قوله: (من ذبح لغير الله) قال النووي: المراد به أن يذبح باسم غير اسم الله تعالى، كمن يذبح للصنم أو للصليب أو لموسى أو لعيسى صلى الله عليهما وسلم، أو للكعبة ونحو ذلك، وكل هذا حرام، ولا تحل هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً نص عليه الشافعي واتفق عليه أصحابنا، فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبح له غير الله والعبادة له، كان ذلك كفراً، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتدّاً. ذكره في «شرح مسلم» ونقله غير واحد من الشافعية وغيرهم.

= وقال شيخ الإسلام قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعَنَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٧٣]:
ظاهره أنه ما ذبح لغير الله مثل أن يقال: هذه الذبيحة لكذا. وإذا كان هذا هو
المقصود فسواء لفظ به أو لم يلفظ. وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للحم،
وقال فيه: باسم المسيح ونحوه، كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله كان أزكى
وأعظم مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه: بسم الله فإن عبادة الله بالصلاة له والنسك له
أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور، فكذلك الشرك بالصلاة لغيره. والنسك
لغيره أعظم من الاستعانة باسم غيره في فواتح الأمور، فإذا حرم ما قيل فيه باسم
المسيح أو الزهرة، فلأن يحرم ما قيل فيه لأجل المسيح أو الزهرة أو قصد به ذلك
أولى، فإن العبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة بغير الله، وعلى هذا، فلو ذبح
لغير الله متقرباً إليه لَحَرُمَ، وإن قال فيه: باسم الله، كما قد يفعله طائفة من منافقي
هذه الأمة، الذين قد يتقربون إلى الكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك، وإن كان
هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان.

ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن، ولهذا روي عن
النبي ﷺ: «أنه نهى عن ذبائح الجن» قلت: هذا الحديث رواه البيهقي عن الزهري
مرسلاً، وفي إسناده عمر بن هارون، وهو ضعيف عند الجمهور إلا أن أحمد بن
سيار روى عن قتيبة أنه كان يوثقه، ورواه ابن حبان في الضعفاء من وجه آخر عن
عبد الله بن أذينة عن ثور بن يزيد، عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي
هريرة مرفوعاً. قال ابن حبان: وعبد الله يروي عن ثور ما ليس من حديثه. قال
الزمخشري: كانوا إذا اشتروا داراً أو بنوها أو استخرجوا عيناً ذبحوا ذبيحة خوفاً أن
تصيبهم الجن، فأضيفت الذبائح إليهم، لذلك قال النووي: وذكر الشيخ إبراهيم
المروذي من أصحابنا أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقريباً إليه أفتى أهل بخارى
بتحريمه لأنه مما أهل به لغير الله. قال الرافعي: هذا إنما يذبحونه استبشاراً بقدمه،
فهو كذبح العقيقة لولادة المولود. قلت: إن كانوا يذبحون استبشاراً كما ذكر الرافعي
فلا يدخل في ذلك، وإن كانوا يذبحونه تقريباً، إليه فهو داخل في الحديث.

قوله: (لعن الله من لعن والديه) قال بعضهم: يعني: أباه وأمه وإن علوا وفي
«الصحيح» أن رسول الله ﷺ قال: «إن من الكبائر شتم الرجل والديه»، قالوا: يا
رسول الله، وهل يشتم الرجل والديه؟ قال: «نعم يسب أباً الرجل فيسب أباه ويسب
أمه فيسب أمه» فإذا كان هذا حال المتسبب فما ظنك بالمباشر؟

= قوله: (ولعن الله من آوى محدثاً) أما «آوى» بفتح الهمزة ممدودة؛ أي: ضم إليه وحمل، وقال أبو السعادات: يقال: أويت إلى المنزل وأويت غيري وأويته، وأنكر بعضهم المقصور المتعدي وقال الأزهري: هي لغة فصيحة.

وأما (محدثاً) فقال أبو السعادات: يروى بكسر الدال وفتحها على الفاعل والمفعول، فمعنى الكسر: من نصر جانباً وآواه وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه، والفتح: هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء فيه الرضى به والصبر عليه، فإنه إذا رضي بالبدعة وأقر عليها فاعلها، ولم ينكر عليه، فقد آواه.

قلت: الظاهر أنه على الرواية الأولى يعم المعنيين؛ لأن المحدث أعم من أن يكون بجناية أو ببدعة في الدين، بل المحدث بالبدعة في الدين شر من المحدث بالجناية، فإيوؤه أعظم إثماً، ولهذا عده ابن القيم في كتاب «الكبائر» وقال: هذه الكبيرة تختلف مراتبها باختلاف مراتب الحدث في نفسه، فكلما كان الحدث في نفسه أكبر، كانت الكبيرة أعظم.

قوله: (ولعن الله من غير منار الأرض) قال المصنف: هي المراسيم التي تفرق بينك وبين جارك وقال النووي: منار الأرض - بفتح الميم - علامات حدودها، والمعنى واحد. قيل: وتغييرها أن يقدمها أو يؤخرها، فيكون هذا من ظلم الأرض الذي قال فيه ﷺ: «من ظلم شبراً من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين» رواه البخاري ومسلم. وفي الحديث دليل على جواز لعن أنواع الفاسق، كقوله: «لعن الله أكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه» ونحو ذلك، فأما لعن الفاسق المعين ففيه قولان: ذكرهما شيخ الإسلام.

أحدهما: أنه جائز، اختاره ابن الجوزي وغيره.

والثاني: لا يجوز، اختاره أبو بكر عبد العزيز وشيخ الإسلام قال: والمعروف عن أحمد كراهة لعن المعين كالحجاج وأمثاله، وأن يقول كما قال الله تعالى: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال شيخ الإسلام ﷺ ما معناه: إن الله تعالى يلعن من استحق اللعنة بالقول كما يصلي سبحانه على من استحق الصلاة من عباده قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [٤٣] يَجْعَلُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَمًا ﴿[الأحزاب: ٤٣، ٤٤] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكُفْرِينَ وَأَمَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ [٦٤] ﴿[الأحزاب: ٦٤] وقال: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَفْتَوُوا أِخْذُوا وَفُتِّلُوا تَفْتِيلًا﴾ [٦٦] ﴿[الأحزاب: ٦٦]، والقرآن كلامه تعالى أوحاه إلى جبريل ﷺ =

= وبلغه رسوله محمداً ﷺ وجبريل سمعه منه كما سيأتي في الصلاة إن شاء الله تعالى، فالصلاة ثناء الله تعالى كما تقدم فالله تعالى هو المصلي وهو المثيب، كما دل على ذلك الكتاب والسنة؛ وعليه سلف الأمة قال الإمام أحمد ﷺ: «لم يزل الله متكلماً إذا شاء».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: تطلق الكلمة على الجملة المفيدة كقوله: (كلا إنها كلمة) إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ ﴿٩٩﴾ لَمْ يَأْمَلْ صَلَاحًا فِيمَا تَزَكَّى ﴿المؤمنون: ٩٩، ١٠٠﴾، وعلى كلمة التوحيد وهي لا إله إلا الله، وكهذه الأربع، وعلى الخطبة، وعلى القصيدة.

وقول رسول الله ﷺ: «يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه» فيكون هو السبب في لعن والديه، وجعله النبي ﷺ سَابًّا لَأَعْنًا لأبويه بتسببه إلى ذلك وتوسله إليه وإن لم يقصده، ويوجد من يباشرهما بالسب، وظاهر الخبر أن يتولى الابن لعنهما بنفسه، فلعن من نطق بسبهما، ولما أخبر أنه إذا سب أبا الرجل سب أباه كان كمن تولى ذلك بنفسه، وفيه دليل على أن من تسبب في شيء جاز أن ينسب إليه ذلك الشيء، وهذا الحديث أصل في قطع الذرائع.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (لعن الله من آوى محدثاً) معناه: الذي يؤوي أهل البدع والمعاصي وينصرهم يكون ملعوناً والعياذ بالله ومن يحمي كذلك عن إقامة الحدود على الزاني أو اللاتط أو غيرهما.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: والكلمة في اصطلاح النحويين: القول المفرد أما في اللغة فهي كل قول مفيد قال الرسول ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر: ألا كل شيء ما خلا الله باطل» قال شيخ الإسلام: لا تطلق الكلمة في اللغة العربية إلا على الجملة المفيدة.

وقوله: (لعن): يحتمل أن تكون الجملة خبرية، وأن الرسول ﷺ يخبر أن الله لعن من ذبح لغير الله، ويحتمل أن تكون إنشائية بلفظ الخبر؛ أي: اللهم العن من ذبح لغير الله، والخبر أبلغ؛ لأن الدعاء قد يستجاب، وقد لا يستجاب.

قوله: (من لعن والديه)؛ أي: سبهما وشمهما، فاللعن من الإنسان السب والشم، فإذا سببت إنساناً أو شتمته، فهذا لعنه؛ لأن النبي ﷺ قيل له: «كيف يلعن الرجل والديه؟» قال: يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه وأخذ الفقهاء من هذا الحديث قاعدة، وهي: أن السب بمنزلة المباشرة في الإثم، =

= وإن كان يخالفه في الضمان على تفصيل في ذلك عند أهل العلم.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وقوله: (لعن الله من لعن والديه) وثنى بهذه الجملة لعظم حق الوالدين والسب قد يكون مباشراً بأن يصرح بلعنهما، وقد يكون غير مباشر كأن يسب والد رجل آخر فترجع إلى والده.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: لعن أهل المعاصي جائز فقد لعن رسول الله ﷺ شارب الخمر وأما لعن المعين فلا يجوز؛ كقول بعضهم: لعن الله هذا السارق لكن إن كان كافراً كرؤوس الكفر فقد جاء عن رسول الله ﷺ لعنهم والدعاء عليهم.

قال مقيده: ولكن جاء النهي عن ذلك لرسول الله ﷺ كما في قوله تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ويدخل في الذبح لغير الله أصناف: ما ذُبح لغير الله على وجه التقرب، ولو قيل عليه: بسم الله، وهذا حرام بإجماع المسلمين، وهو شرك بالله ﷻ. وما ذُبح للحم وسمي عليه بغير اسم الله. وما ذُبح من أجل التحية والتعظيم، مثل: ما يُذبح للملوك والرؤساء عند قدومهم إذا نزل من الطائرة، أو من السيارة، أو من الدابة؛ ذبحوا عند نزوله. وما يُذبح عند ابتداء المشروع، فبعض الجهال، أو بعض الذين لا يُبالون، إذا أنشؤوا مشروعاً - مصنعاً أو غير ذلك - يذبحون عند تحريك الآلة.

وما يُذبح عند أول نزول البيت خوفاً من الجن، وهذا شرك؛ لأنه مما ذُبح لغير الله ﷻ. أما إذا ذُبح ذبيحة عند نزول البيت من باب الفرح والسرور، ودعوة الجيران والأقارب، فهذا لا بأس به.

فالحاصل: أن قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِن صَلَائِي وَشُكْرِي﴾ وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأُخِّرْ﴾ وقول الرسول: «لعن الله من ذبح لغير الله» يشمل كل هذه الأمور:

- ١ - ما ذُبح للأصنام تقريباً إليها.
- ٢ - ما ذُبح للحم وذكر عليه اسم غير الله ﷻ.
- ٣ - ما ذُبح تعظيماً لمخلوق وتحية له عند نزوله ووصوله إلى المكان الذي تستقبل فيه.

٤ - ما ذُبح عند انحباس المطر في مكان معين أو عند قبر لأجل نزول المطر.

٥ - ما يُذبح عند نزول البيوت خوفاً من الجن أن تصيبه، كل هذا يدخل في الذبح لغير الله، ويكون شركاً بالله ﷻ.

* وعن طارق بن شهاب؛ أن رسول الله ﷺ قال: «دخل الجنة رجل في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب»، قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: «مرّ رجلان على قوم لهم صنم لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئاً. فقالوا لأحدهما: قرب، قال: ليس عندي شيء أقرب. قالوا له: قرب ولو ذباباً. فقرب ذباباً، فخلوا سبيله. فدخل النار. وقالوا للآخر: قرب. فقال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله، فضربوا عنقه؛ فدخل الجنة» رواه أحمد^[١].

[١] أخرجه أحمد في «الزهد» (٢٢)، وابن أبي شيبة (٤٧٣/٦) قال: حدثنا وكيع، قال: ثنا سفيان، عن مخارق بن خليفة وأبو نعيم في الحلية (٢٠٣/١) قال: حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني، ثنا عبد الله بن محمد بن شيرويه، ثنا إسحاق بن راهويه، أخبرنا جرير، وأبو معاوية، عن الأعمش، عن سليمان بن ميسرة ورواه شعبة، عن قيس بن مسلم وابن الأعرابي (٨٦٢/٢) قال: نا عباس، نا محاضر بن المورع، نا الأعمش، عن الحارث بن شبيب أربعتهم (مخارق بن خليفة وسليمان بن ميسرة وقيس بن مسلم والحارث بن شبيب) كلهم عن طارق بن شهاب عن سلمان موقوفاً به.

وقد وقع في «شعب الإيمان» للبيهقي (٤٥٧/٩): (الحارث عن شبل) وهو تصحيف والصواب الحارث بن شبل.

وتابع طارق بن شهاب: حيان بن مرثد أبو نعيم في الحلية (٢٠٣/١) قال: رواه جرير، عن منصور، عن المنهال بن عمرو، عن حيان بن مرثد، عن سلمان نحوه.

قلت: حيان بن مرثد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٤٦/٣): حدثنا عبد الرحمن، قال: سمعت أبا بكر الأسدي قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: هو حيان بن مرثد وذاك أن بعض الناس قال: هو حيان بن مرثد، فكان من جواب أحمد ما ذكرنا. اهـ.

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥٩/٣): حيان بن يزيد أبو دنان. اهـ.

قلت: ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٩٢/٧): أبو دنان واسمه حيان بن

يزيد، وكان قليل الحديث.

= قلت: هو عن سلمان الفارسي وأما ما وقع عند أحمد في الزهد (٢٢) عن طارق بن شهاب عن سليمان فأظنه تحريف؛ لأن طارق بن شهاب إنما يروي عن سلمان الفارسي، وأيضاً فقد أخرجه ابن أبي شيبة وأبو نعيم في «الحلية» (٢٠٣/١)، وابن الأعرابي (٨٦٢/٢) كلهم من طرق عن طارق بن شهاب عن سلمان.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث ذكره المصنف معزواً لأحمد، وأظنه تبع ابن القيم في عزوه لأحمد قال ابن القيم: قال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب يرفعه قال: «دخل رجل الجنة في ذباب» الحديث.

وقد طالعت «المسند» فما رأيته فيه، فلعل الإمام رواه في كتاب الزهد أو غيره.

قوله: (عن طارق بن شهاب)؛ أي: البجلي الأحمسي أبو عبد الله رأى النبي ﷺ وهو رجل، ويقال: إنه لم يسمع منه شيئاً. قال البغوي: ونزل الكوفة. قال أبو حاتم: ليست له صحبة. والحديث الذي رواه مرسل. وقال أبو داود: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً.

قال الحافظ: إذا ثبت أنه لقي النبي ﷺ فهو صحابي على الراجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه، فروايته عن مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح. وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث، وذلك مصير منه إلى إثبات صحبته. وكانت وفاته على ما جزم به ابن حبان سنة ثلاث وثمانين.

قوله: (دخل الجنة رجل في ذباب)؛ أي: من أجل ذباب.

قوله: (قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟) سألوا عن هذا الأمر العجيب؛ لأنهم قد علموا أن الجنة لا يدخلها أحد إلا بالأعمال الصالحة، كما قال تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وأن النار لا يدخلها أحد إلا بالأعمال السيئة فكأنهم تَفَالَوْا ذلك وتعجبوا واحتقروه، فبين لهم النبي ﷺ ما صَيَّرَ هذا الأمر الحقير عندهم عظيماً يستحق هذا عليه الجنة، ويستحق الآخر عليه النار، ولعل هذين الرجلين من بني إسرائيل، فإن النبي ﷺ يحدثهم عن بني إسرائيل كثيراً.

قوله: (فقال: مر رجلان على قوم لهم صنم) الصنم: ما كان منحوتاً على صورة قوله: (لا يجاوزه)؛ أي: لا يمر به ولا يتعداه أحد حتى يقرب له شيئاً وإن قل.

قوله: (قالوا: قَرَّبَ ولو ذباباً، فَقَرَّبَ ذباباً فخلوا سبيله فدخل النار).

في هذا بيان عظمة الشرك ولو في شيء قليل، وأنه يوجب النار، ألا ترى إلى هذا لما قَرَّبَ لهذا الصنم أَرذل الحيوان وأخسه وهو الذباب كان جزاؤه النار، لإشراكه في عبادة الله، إذ الذبح على سبيل القرية والتعظيم عبادة، وهذا مطابق لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢] وفيه الحذر من الذنوب وإن كانت صغيرة في الحسبان، كما قال أنس: «إنكم لتعملون أعمالاً هي أدق في أعينكم من الشعر كنا نعدها على عهد رسول الله ﷺ من الموبقات» رواه البخاري.

قوله: (وقالوا للآخر: قَرَّبَ. قال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله ﷻ) إلى آخره فيه: التنبيه على سعة مغفرة الله وشدة عقوبته، وأن الأعمال بالخواتيم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: قوله: (مر رجلان على قوم لهم صنم لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئاً، فقالوا لأحدهما: قَرَّبَ، فقال: ليس عندي شيء أقرب، قالوا له: قَرَّبَ ولو ذباباً، فَقَرَّبَ ذباباً، فخلوا سبيله فدخل النار)؛ لأنه قصد غير الله بقلبه أو انقاد بعمله فوجبت له النار، ففيه معنى حديث مسلم الذي تقدم في باب الخوف من الشرك عن جابر مرفوعاً: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار» فإذا كان هذا فيمن قَرَّبَ للصنم ذباباً فكيف بمن يستسمن الإبل والبقر والغنم ليتقرب بنحرها وذبحها لمن كان يعبد من دون الله من ميت أو غائب أو طاغوت أو مشهد أو شجر أو حجر أو غير ذلك؟ وكان هؤلاء المشركون في أواخر هذه الأمة يعدون ذلك أفضل من الأضحية في وقتها الذي شرعت فيه، وربما اكتفى بعضهم بذلك عن أن يضحي لشدة رغبته وتعظيمه ورجائه لمن كان يعبد من دون الله، وقد عمت البلوى.

○ قال الشيخ ابن باز: (طارق بن شهاب): من صغار الصحابة رأى النبي ﷺ صغيراً وحَدَّثَ عنه وروايته مرسله والحديث سنده لا بأس به.

وقوله: (ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله، فاضربوا عنقه): هذا يحتمل أحد

أمرين:

أ - أن في شريعة من قبلنا ليس فيه العذر بالإكراه، ولهذا لم يأخذ بالرخصة ولم يعمل ما يخلصه من شرهم.

ب - أنه يمكن أن يكون هناك رخصة وعذر بالإكراه، ولكن لقوة إيمانه وعدم مبالاته بهم لم يأخذ بالرخصة وبادر بالإنكار وقال: (ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله ﷻ).

وقال أيضاً في «الفتاوى»: هل يعذر المسلم إذا فعل شيئاً من الشرك؛ كالذبح والنذر لغير الله جاهلاً؟

الجواب: الأمور قسمان: قسم يعذر فيه بالجهل؛ وقسم لا يعذر فيه بالجهل؛ فإذا كان من أتى ذلك بين المسلمين، وأتى الشرك بالله، وعبد غير الله، فإنه لا يعذر لأنه مقصر لم يسأل، ولم يتبصر في دينه فيكون غير معذور في عبادته غير الله من أموات أو أشجار أو أحجار أو أصنام، لإعراضه وغفلته عن دينه، كما قال الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُتُوا مُعْضِوْنَ﴾ [الأحقاف: ٣] ولأن النبي ﷺ لما استأذن ربه أن يستغفر لأمة لأنها ماتت في الجاهلية لم يؤذن له ليستغفر لها؛ لأنها ماتت على دين قومها عباد الأوثان، ولأنه ﷺ قال لشخص سألته عن أبيه، قال: «هو في النار»، فلما رأى ما في وجهه قال: «إن أبي وأباك في النار»؛ لأنه مات على الشرك بالله، وعلى عبادة غيره ﷻ، فكيف بالذي بين المسلمين وهو يعبد البدوي، أو يعبد الحسين، أو يعبد الشيخ عبد القادر الجيلاني، أو يعبد الرسول محمداً ﷺ، أو يعبد علياً أو يعبد غيرهم فهؤلاء وأشباههم لا يعذرون من باب أولى؛ لأنهم أتوا الشرك الأكبر وهم بين المسلمين، والقرآن بين أيديهم وهكذا سنة رسول الله ﷺ موجودة بينهم، ولكنهم عن ذلك معرضون.

والقسم الثاني: من يعذر بالجهل كالذي ينشأ في بلاد بعيدة عن الإسلام في أطراف الدنيا، أو لأسباب أخرى كأهل الفترة ونحوهم ممن لم تبلغهم الرسالة، فهؤلاء معذرون بجهلهم، وأمرهم إلى الله ﷻ، والصحيح أنهم يمتحنون يوم القيامة فيؤمرون، فإن أجابوا دخلوا الجنة، وإن عصوا دخلوا النار لقوله جلّ وعلا: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ بَعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ولأحاديث صحيحة وردت في ذلك. وقد بسط العلامة ابن القيم رحمه الله الكلام في هذه المسألة في آخر كتابه «طريق الهجرتين» لما ذكر طبقات المكلفين، فليراجع هناك لعظم فائدته (٢٦/٤) (٤٢٣/٧).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (عن طارق بن شهاب): في الحديث علتان:

الأولى: أن طارق بن شهاب اتفقوا على أنه لم يسمع من النبي ﷺ واختلفوا في صحبته، والأكثرون على أنه صحابي، لكن إذا قلنا: إنه صحابي، فلا يضر عدم =

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾.
- الثانية: تفسير ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾.
- الثالثة: البداءة بلعنة من ذبح لغير الله.
- الرابعة: لعن من لعن والديه، ومنه أن تلعن والدي الرجل فيلعن والديك^[١].

= سماعه من النبي ﷺ؛ لأن مرسل الصحابي حجة، وإن كان غير صحابي، فإنه مرسل غير صحابي، وهو من أقسام الضعيف.

الثانية: أن الحديث معنعن من قبل الأعمش، وهو من المدلسين، وهذه آفة في الحديث، فالحديث في النفس منه شيء من أجل هاتين علتين.

ثم للحديث علة ثالثة، وهي أن الإمام أحمد رواه عن طارق عن سلمان موقوفاً من قوله، وكذا أبو نعيم وابن أبي شيبة، فيحتمل أن سلمان أخذه عن بني إسرائيل.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الإكراه يدخل في الأقوال والأفعال.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - بيان خطورة الشرك ولو في شيء قليل.
- ٢ - أن الشرك يوجب دخول النار، وأن التوحيد يوجب دخول الجنة.
- ٣ - أن الإنسان قد يقع في الشرك وهو لا يدري أنه الشرك الذي يوجب النار.
- ٤ - التحذير من الذنوب وإن كانت صغيرة في الحساب.
- ٥ - أن هذا الرجل دخل النار بسبب لم يقصده ابتداءً وإنما فعله تخلصاً من شر أهل الصنم.

٦ - أن المسلم إذا فعل الشرك أبطل إسلامه ودخل النار؛ لأن هذا الرجل كان مسلماً وإلا لم يقل: «دخل النار في ذباب».

٧ - أن الاعتبار عمل القلب وإن صغر عمل الجوارح وقل.

٨ - أن الذبح عبادة وصرفه لغير الله شرك أكبر.

٩ - فضل التوحيد وعظيم ثمرته.

١٠ - فضيلة الصبر على الحق.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: ولعن الرجل للرجل له معنيان:

- الخامسة: لعن من آوى محدثاً، وهو الرجل يحدث شيئاً يجب فيه حق الله، فيلتجئ إلى من يجيره من ذلك.
- السادسة: لعن من غيّر منار الأرض، وهي المراسيم التي تفرق بين حقك وحق جارك، فتغيرها بتقديم أو تأخير.
- السابعة: الفرق بين لعن المعين ولعن أهل المعاصي على سبيل العموم^[١].
- الثامنة: هذه القصة العظيمة، وهي قصة الذباب.
- التاسعة: كونه دخل النار بسبب ذلك الذباب الذي لم يقصده، بل فعله تخلصاً من شرهم^[٢].

= الأول: الدعاء عليه باللعن.

الثاني: سبه وشتمه؛ لأن الرسول ﷺ فسّره بقوله: «يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه».

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: فالأول ممنوع، والثاني جائز، فإذا رأيت من آوى محدثاً، فلا تقل: لعنك الله، بل قل: لعن الله من آوى محدثاً على سبيل العموم، والدليل على ذلك: أن النبي ﷺ لما صار يلعن أناساً من المشركين من أهل الجاهلية بقوله: «اللَّهُمَّ! العن فلاناً وفلاناً وفلاناً» نهي عن ذلك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: هذه المسألة ليست مسلمة، فإن قوله: (قرب ولو ذباباً)؛ يقتضي أنه فعله قاصداً التقرب، أما لو فعله تخلصاً من شرهم، فإنه لا يكفر؛ لعدم قصد التقرب، ولهذا قال الفقهاء: لو أكره على طلاق امرأته فطلق تبعاً لقول المكروه، لم يقع الطلاق، بخلاف ما لو نوى الطلاق، فإن الطلاق يقع، وإن طلق دفعاً للإكراه، لم يقع، وهذا حق لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، وظاهر القصة أن الرجل ذبح بنية التقرب؛ لأن الأصل أن الفعل المبني على طلب يكون موافقاً لهذا الطلب ونحن نرى خلاف ما يرى المؤلف ﷺ؛ أي: أنه لو فعله بقصد التخلص ولم ينو التقرب لهذا الصنم لا يكفر، لعموم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]، وهذا الذي فعل ما يوجب الكفر تخلصاً مطمئن قلبه بالإيمان =

= والصواب أيضاً: أنه لا فرق بين القول المكروه عليه والفعل، وإن كان بعض العلماء يفرق ويقول: إذا أكره على القول لم يكفر، وإذا أكره على الفعل كفر، ويستدل بقصة الذباب، وقصة الذباب فيها نظر من حيث صحتها، وفيها نظر من حيث الدلالة؛ لما سبق أن الفعل المبني على طلب يكون موافقاً لهذا الطلب ولو فرض أن الرجل تقرب بالذباب تخلصاً من شرهم، فإن لدينا نصاً محكماً في الموضوع، وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦] الآية، ولم يقل بالقول، فما دام عندنا نص قرآني صريح، فإنه لو وردت السُّنة صحيحة على وجه مشتببه، فإنها تحمل على النص المحكم.

الخلاصة: أن من أكره على الكفر، لم يكن كافراً ما دام قلبه مطمئناً بالإيمان ولم يشرح بالكفر صداراً.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (لم يقصده) لم يظهر لي.

وهذا في الأمم الماضية والذي يظهر - والله أعلم - أنهم لا يعذرون بالإكراه وقد استدل على هذا بما جاء في قصة أصحاب الكهف: ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعَبِّدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبْكَدَا﴾ [الكهف: ٢٠] فنفي الفلاح عنهم مع إكراههم في العود في ملتهم.

قال مقيده: وتقدم قول الشيخ ابن باز: «أن في شريعة من قبلنا ليس فيه العذر بالإكراه، ولهذا لم يأخذ بالرخصة ولم يعمل ما يخلصه من شرهم» قلت: ولعل مراد المصنف رحمه الله في قوله: (لم يقصده)؛ أي: لم يقصده ابتداء بل قصده وفعله بعد طلبهم، ويدل عليه قوله في المسألة التي بعدها (كيف صبر على القتل ولم يوافقهم على طلبهم مع كونهم لم يطلبوا إلا العمل الظاهر) فتبين مراد المصنف أن العمل الظاهر مع الإكراه دون قصد القلب لا يكفر به الإنسان وقد ذكر المصنف في مسائل الباب (معرفة أن عمل القلب هو المقصود الأعظم حتى عند عبدة الأصنام) وتقدم في قول الشيخ صالح الفوزان قوله: أن هذا الرجل دخل النار بسبب لم يقصده ابتداء وإنما فعله تخلصاً من شر أهل الصنم.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: استظهر بعض العلماء من قتلهم لأحد الرجلين

أن المعنى لا يجوزه حتى يقرب، أو يقتل، وأن هذا علم بالسياق فصار ذلك نوع إكراه؛ فلهذا استشكلوا كون هذا الحديث دالاً على أن من فعل هذا الفعل يدخل النار مع أنه مكروه.

● العاشرة: معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين، كيف صبر ذلك على القتل ولم يوافقهم على طلبتهم، مع كونهم لم يطلبوا إلا العمل الظاهر [١].

= **والجواب عن هذا الإشكال:** أن هذا الحديث على هذا القول وما فيه من عدم إظهار المكره ولو بالقتل كان في شرع من قبلنا وأما رفع الإكراه، أو جواز قول كلمة الكفر، أو عمل الكفر مع اطمئنان القلب بالإيمان فهذا خاص بهذه الأمة، هذا ما أجاب به بعض أهل العلم.

وعلى القول الأول الذي قدمناه وهو أن السياق ليس فيه ما يُعين أنهم هددوه بالقتل فيكون الحديث مجملاً، فكيف يُحمل الحديث على شيء مجمل لم يعين.

وقوله: (فضربوا عنقه) ليس فيه إشكال، ولا يردُّ على ما قلناه؛ لأنهم ربما قتلوا الذي لم يقرب شيئاً؛ لأنه أهان صنمهم بقوله: (ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله ﷻ) لهذا استشكل هذا الحديث طائفة من أهل العلم كما سبق وهو بحمد الله ليس بمشكل؛ لأنه إما أن يحمل على أنه فيمن كان قبلنا فلا وجه إذاً لدخول الإكراه، أو يحمل على أنهم لم يكرهوه حين أراد المجاوزة ولكن قتلوه لأجل قوله: (لم أكن لأقرب لأحد شيئاً دون الله ﷻ).

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: مسألة: هل الأولى للإنسان إذا أكره على الكفر أن يصبر ولو قتل، أو يوافق ظاهراً ويتأول؟

هذه المسألة فيها تفصيل:

أولاً: أن يوافق ظاهراً وباطناً، وهذا لا يجوز لأنه ردة.

ثانياً: أن يوافق ظاهراً لا باطناً، ولكن يقصد التخلص من الإكراه، فهذا جائز.

ثالثاً: أن لا يوافق لا ظاهراً ولا باطناً ويقتل، وهذا جائز، وهو من الصبر لكن أيهما أولى أن يصبر ولو قتل، أو أن يوافق ظاهراً؟ فيه تفصيل: إذا كان موافقة الإكراه لا يترتب عليه ضرر في الدين للامة، فإن الأولى أن يوافق ظاهراً لا باطناً، لا سيما إذا كان بقاءه فيه مصلحة للناس، مثل: صاحب المال الباذل فيما ينفع أو العلم النافع وما أشبه ذلك، حتى وإن لم يكن فيه مصلحة، ففي بقاءه على الإسلام زيادة عمل، وهو خير، وهو قد رخص له أن يكفر ظاهراً عند الإكراه، فالأولى أن يتأول، ويوافق ظاهراً لا باطناً.

أما إذا كان في موافقته وعدم صبره ضرر على الإسلام؛ فإنه يصبر، وقد يجب =

- الحادية عشرة: أن الذي دخل النار مسلم؛ لأنه لو كان كافراً لم يقل: «دخل النار في ذباب»^[١].
- الثانية عشرة: فيه شاهد للحديث الصحيح: «الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله، والنار مثل ذلك».
- الثالثة عشرة: معرفة أن عمل القلب هو المقصود الأعظم، حتى عند عبدة الأوثان^[٢].

= الصبر؛ لأنه من باب الصبر على الجهاد في سبيل الله، وليس من باب إبقاء النفس، ولهذا لما شكى الصحابة للنبي ﷺ ما يجدونه من مضايقة المشركين، قص عليهم قصة الرجل فيمن كان قبلنا بأن الإنسان كان يمشط ما بين لحمه وجلده بأمشاط الحديد ويصبر، فكأنه يقول لهم: اصبروا على الأذى.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا صحيح؛ أي: أنه كان مسلماً ثم كفر بتقريبه للصنم، فكان تقريبه هو السبب في دخوله النار ولو كان كافراً قبل أن يقرب الذباب، لكان دخوله النار لكفره أولى، لا بتقريبه الذباب.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: والحقيقة أن هذه المسألة مع التاسعة فيها شبه تناقض؛ لأنه في هذه المسألة أحال الحكم على عمل القلب، وفي التاسعة أحاله على الظاهر، فقال: بسبب ذلك الذباب الذي لم يقصده بل فعله تخلصاً من شرهم، ومقتضى ذلك أن باطنه سليم، وهنا يقول: إن العمل بعمل القلب، ولا شك أن ما قاله المؤلف رحمه الله حق بالنسبة إلى أن المدار على القلب والحقيقة أن العمل مركب على القلب، والناس يختلفون في أعمال القلوب أكثر من اختلافهم في أعمال الأبدان، والفرق بينهم قصداً وذكلاً أعظم من الفرق بين أعمالهم البدنية؛ لأن من الناس من يعبد الله لكن عنده من الاستكبار ما لا يذل معه ولا يذعن لكل حق، وبعضهم يكون عنده ذل للحق، لكن عنده نقص في القصد، فتجد عنده نوعاً من الرياء مثلاً فأعمال القلب وأقواله لها أهمية عظيمة، فعلى الإنسان أن يخلصها لله. وأقوال القلب هي اعتقاداته، كالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره وأعماله هي تحركاته كالحب، والخوف، والرجاء، والتوكل، والاستعانة، وما أشبه ذلك والدواء لذلك: القرآن والسنة، والرجوع إلى سيرة الرسول ﷺ بمعرفة أحواله وأقواله وجهاده ودعوته، هذا مما يعين على جهاد القلب ومن أسباب صلاح القلب أن لا تشغل قلبك بالدنيا.



باب



لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: أن ذلك لا يجوز لما سيذكره المصنف.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: «لا» نافية ويحتمل أنها للنهي وهو أظهر.

○ وقال في «قرة عيون الموحدين»: أشار - رحمه الله تعالى - إلى ما كان الناس يفعلونه في نجد وغيرها قبل دعوتهم إلى التوحيد من ذبحهم للجن لطلب الشفاء منهم لمرضاهم، ويتخذون للذبح لهم مكاناً مخصوصاً في دورهم، فنفى الله سبحانه الشرك بهذه الدعوة الإسلامية، فلله الحمد على زوال الشرك والبدع والفساد بطلعة الداعي إلى توحيد رب العالمين.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: أي: لا يجوز الذبح لله بمكان أعد للذبح لغير الله؛ لأن ذلك فيه مشابهة ومضاربة للمشركين ظاهرة في المكان، وهو منهي عنه، كما في الحديث: «من تشبه بقوم فهو منهم» ولو قصد الذابح وجه الله؛ لأنه إحياء للمحل الشركي، وتعظيم له، فيكون وسيلة إلى وجود الشرك ورجوعه، وسد الذرائع من أهم ما جاءت به الشريعة، بل لا يجوز بعداً عن الشرك ومواضع الغضب، وكان أهل نجد كغيرهم يذبحون للجن لطلب الشفاء منهم لمرضاهم، ويتخذون للذبح لهم مكاناً مخصوصاً في دورهم، فأزال الله ذلك عنه بدعوة شيخ الإسلام قدس الله روحه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي: باب لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله ما أحسن اتباع هذا الباب بالباب الذي قبله، فالذي قبله من المقاصد وهذا من الوسائل، ذاك من باب الشرك الأكبر، وهذا من وسائل الشرك القريبه فإن المكان الذي يذبح فيه المشركون لألهتهم تقرباً إليها وشركاً بالله قد صار مشعراً من مشاعر =

وقول الله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رَبِّهِ رِجَالٌ مُّحْتَبُونَ أَنْ يَنْظُرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] ^[١].

= الشرك، فإذا ذبح فيه المسلم ذبيحة ولو قصدها الله، فقد تشبه بالمشركون وشاركهم في مشعرهم، والموافقة الظاهرة تدعو إلى الموافقة الباطنة والميل إليهم.

ومن هذا السبب نهى الشارع عن مشابهة الكفار في شعارهم وأعيادهم وهيئاتهم ولباسهم وجميع ما يختص بهم إبعاداً للمسلمين عن الموافقة لهم في الظاهر التي هي وسيلة قريبة للميل والركون إليهم، حتى إنه نهى عن الصلاة النافلة في أوقات النهي التي يسجد المشركون فيها لغير الله خوفاً من التشبه المحذور.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب أراد به المصنف رحمته الله أنه لا يجوز لأهل الإيمان التشبه بأهل المعاصي ومشاركتهم في محلات المعاصي والشرور ولا يكون في مجامعهم التي فيها معصية الله والتقرب إلى غيره بل ينبغي أن يكون على انفصال وعلى اتحاد ضد أهل الكفر والردة والمعاصي.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: لا يذبح.. نفي بمعنى النهي

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: حاصل كلام المفسرين في الآية: أن الله نهى رسوله ﷺ أن يقوم في مسجد الضرار في الصلاة فيه أبداً، والأمة تبع له في ذلك، ثم حثه على الصلاة في مسجد قباء الذي أسس من أول يوم بني فيه على التقوى، وهي طاعة الله ورسوله ﷺ وجمعاً لكلمة المؤمنين، ومعقلاً ومنزلاً للإسلام وأهله بقوله: ﴿لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ والسياق إنما هو في مسجد قباء، ولهذا جاء في الحديث الصحيح «أن رسول الله ﷺ قال: صلاة في مسجد قباء كعمرة» وفي «الصحيح»: «أن رسول الله ﷺ كان يزور قباء راكباً وماشيًا». وقد صرح بأن المسجد المؤسس على التقوى هو مسجد قباء.

ذكره جماعة من السلف، منهم: ابن عباس وعروة وعطية والشعبي والحسن وغير واحد وقيل: هو مسجد رسول الله ﷺ لحديث أبي سعيد قال: «تبارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم، فقال رجل: هو مسجد قباء، وقال الآخر: هو مسجد رسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ «هو مسجدى هذا» رواه مسلم. وهو قول عمر وابنه وزيد بن ثابت وغيرهم. قال ابن كثير: وهذا صحيح، ولا منافاة بين الآية وبين هذا؛ لأنه إذا كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من =

= أول يوم، فمسجد رسول الله ﷺ بطريق الأولى، وهذا بخلاف مسجد الضرار الذي أسس على معصية الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْكَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾؛ فلهذه الأمور نهى الله نبيه ﷺ عن القيام فيه للصلاة، وكان المنافقون الذين بنوه جاءوا إلى النبي ﷺ قبل خروجه إلى تبوك فسألوه أن يصلي فيه ليحتجوا بصلاته فيه على تقريره، وذكروا أنهم إنما بنوه للضعفاء وأهل العلة في الليلة الشاتية، فعصمه الله من الصلاة فيه فقال: «إنا على سفر ولكن إذا رجعنا إن شاء الله» فلما قفل ﷺ راجعاً إلى المدينة ولم يبق بينه وبينها إلا يوم أو بعض يوم، نزل الوحي بخبر المسجد، فبعث إليه فهدمه قبل مقدمه إلى المدينة». ووجه الدلالة من الآية على الترجمة من جهة القياس؛ لأنه إذا منع الله رسوله ﷺ عن القيام لله تعالى في هذا المسجد المؤسس على هذه المقاصد الخبيثة مع أنه لا يقوم فيه إلا لله، فكذلك المواضع المعدة للذبح لغير الله لا يذبح فيها الموحد لله؛ لأنها قد أسست على معصية الله والشرك به، يؤيده حديث ثابت بن الضحاك الآتي.

وقوله: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا مِنْ مَسْجِدِ اللَّهِ وَالْحَاكِمِ عَنِ عُوَيْمِ بْنِ سَاعِدَةَ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُمْ فِي مَسْجِدِ قَبَاءَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ عَلَيْكُمْ الثَّنَاءَ فِي الطَّهُّورِ فِي قِصَّةِ مَسْجِدِكُمْ، فَمَا هَذَا الطَّهُّورُ الَّذِي تَطْهَرُونَ بِهِ؟ فَقَالُوا: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَعْلَمُ شَيْئاً إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنَ الْيَهُودِ فَكَانُوا يَغْسِلُونَ أَدْبَارَهُمْ مِنَ الْغَائِطِ فَغَسَلْنَا كَمَا غَسَلُوا» وفي رواية عن جابر وأنس مرفوعاً: «هو ذاك فعليكموه» رواه ابن ماجه وابن أبي حاتم والدارقطني والحاكم.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾؛ أي: الذين يتنزهون من القاذورات والنجاسات بعد ما يتنزهون من أوضار الشرك وأفذاره. قال أبو العالية. إن الطهور بالماء لحسن، ولكنهم المتطهرون من الذنوب.

قال ابن كثير: وفيه دليل على استحباب الصلاة مع الجماعة الصالحين المتنزهين عن ملابس القاذورات، المحافظين على إسباغ الوضوء.

قلت: وفيه إثبات صفة المحبة.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: ﴿لَا تَقْرَأُ فِيهِ أَبَدًا﴾ يدل على أن المحلات =

= المؤسسة للكفر والضلال لا يجوز بقاءها؛ بل يجب إتلافها والقضاء عليها حتى لا تبقى شعاراً للكفرة ولا موطئاً لهم ولا مجتمعاً لهم؛ فاحتج المؤلف بهذا للدلالة على أن المحل المعد للصلاة لغير الله أو المعد للفسق والمعاصي أنه يقضى عليه ولا يبقى، حتى لا يكون تشجيعاً لأهل الباطل، وحتى لا يكون إعانة لهم على باطلهم؛ فالمقصود: أن المكان المعد للكفر والمعاصي يجب ألا يبقى حتى لا يفسد المسلمين ولا ينسب إليهم، وهذا قياس ثابت كما في حديث «فلعل ابنك هذا نزع عرق».

فالمقصود: أن المكان المعد للكفر والمعاصي لا ينبغي للمؤمن أن يفعل فيه طاعة الله ﷻ بل يبتعد عن ذلك إلا إذا غير هذا المكان بأن جعل مسجداً أو بيتاً لمؤمن أو انتفت عنه آثار الجاهلية ونسيت فلا بأس كما أمر النبي ﷺ بهدم اللات وبناء مسجد مكانه فهذا يجوز التعبد فيه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ١٠٧] والمتخذون هم المنافقون، وغرضهم من ذلك:

١ - مضارة مسجد قباء، ولهذا يسمى مسجد الضرار.
٢ - الكفر بالله؛ لأنه يقرر فيه الكفر - والعياذ بالله -؛ لأن الذين اتخذوه هم المنافقون.

٣ - التفريق بين المؤمنين، فبدلاً من أن يصلي في مسجد قباء صف أو صفان يصلي فيه نصف صف، والباقون في المسجد الآخر، والشرع له نظر في اجتماع المؤمنين.

٤ - الإرصاد لمن حارب الله ورسوله يقال: إن رجلاً ذهب إلى الشام، وهو أبو عامر الفاسق، وكان بينه وبين المنافقين الذين اتخذوا المسجد مراسلات، فاتخذوا هذا المسجد بتوجيهات منه، فيجتمعون فيه لتقرير ما يريدونه من المكر والخديعة للرسول ﷺ وأصحابه، قال الله تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ [التوبة: ١٠٧] فهذه سنة المنافقين: الأيمان الكاذبة.

(إن): نافية، بدليل وقوع الاستثناء بعدها؛ أي: ما أردنا إلا الحسنی، والجواب عن هذا اليمين الكاذب: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ فشهد الله تعالى على كذبهم؛ لأن ما يسرونه في قلوبهم ولا يعلم ما في القلوب إلا علام الغيوب، فكأن هذا المضمهر في قلوبهم بالنسبة إلى الله أمر مشهود يرى بالعين، كما قال الله تعالى =

= في سورة المنافقين: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وقوله: ﴿يَنْظُرُوا﴾: يشمل طهارة القلب من النفاق والحسد والغل وغير ذلك، وطهارة البدن من الأقدار والنجاسات والأحداث. قوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ هذه محبة حقيقية ثابتة لله ﷻ تليق بجلاله وعظمته، ولا تماثل محبة المخلوقين، وأهل التعطيل يقولون: المراد بالمحبة: الثواب أو إرادته، فيفسرونها إما بالفعل أو إرادته، وهذا خطأ.

وقوله: ﴿الْمُطَهَّرِينَ﴾ أصله المتطهرين، وأدغمت التاء بالطاء لعله تصريحية معروفة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآيات:

١ - منع الذبح لله في المواضع المعدة للذبح لغيره، قياساً على منع الصلاة في المسجد المؤسس على معصية الله.

٢ - استحباب الصلاة مع الجماعة الصالحين المتنزهين عن ملابسة القاذورات.

٣ - إثبات المحبة لله على الوجه اللائق به سبحانه كسائر صفاته.

٤ - الحث على إسباغ الوضوء والتطهر من النجاسات.

٥ - أن النية تؤثر في البقاع.

٦ - مشروعية سد الذرائع المفضية إلى الشرك.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: لكن هنا إيراد: وهو أنه جاء الإذن عن الصحابة بالصلاة في الكنيسة، وقد صلى عمر رضي الله عنه في كنيسة بيت المقدس ومن الصحابة رضوان الله عليهم من صلى في كنائس بعض البلاد فصلاهم في الكنائس لله - جلّ وعلا - أليست مشابهة للصلاة في مسجد الضرار أو للذبح في مكان يذبح فيه لغير الله؟

الجواب: أن هذا الإيراد ليس بوجيه؛ ذلك لأن نهي النبي ﷺ عن الصلاة في مسجد الضرار، وعن الذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله إنما هو: لأن صورة العبادة واحدة؛ فصورة الذبح من الموحد، ومن المشرك واحدة، وهي إمرار السكين وهي: آلة الذبح على الموضع من البهيمة المراد ذبحها، وإهراق دمها في ذلك المكان، والصورة الحاصلة من الموحد ومن المشرك واحدة، ولهذا فإنه لا تمييز بين الصورتين - من حيث الظاهر - وإن اختلفت مقاصدهما فكذلك صلاة النبي ﷺ =

* عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال: نذر رجل أن ينحر إبلًا ببؤانة، فسأل النبي ﷺ فقال: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يُعبد؟» قالوا: لا، قال: «فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟» قالوا: لا، فقال رسول الله ﷺ: «أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم» رواه أبو داود، وإسناده على شرطهما ^[١].

= والصحابة في مسجد الضرار فيها مشابهة من حيث الصورة لصلاة المنافقين، فرجع الاختلاف إلى اختلاف ما في القلب؛ والنيات، ومقاصد القلوب مما تخفى على الناس، ولهذا تقع المفسدة من حيث اشتباه الصورة الظاهرة، ولا يحصل بذلك الفعل ولو مع خلوص النية مصلحة.

وأما الصلاة في الكنيسة، فإن صورة الفعل مختلفة؛ لأن صلاة النصارى ليست على هيئة وصورة المسلمين، فيعلم من رأى المسلم يصلي أنه لا يصلي صلاة النصارى فليس في فعله إغراء بصلاة النصارى، ومشاركتهم فيها، فهذا هو الفرق بين المسألتين، وهو واضح بأدنى تأمل.

[١] حديث صحيح؛ أخرجه أبو داود (٣٣١٣) قال: حدثنا داود بن رشيد، حدثنا شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو قلابه، قال: حدثني ثابت بن الضحاك، قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلًا ببؤانة فذكره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الافتضاء» (١/٤٩٠): أصل هذا الحديث في «الصحيحين» وهذا الإسناد على شرط الصحيحين، وإسناده كلهم ثقات مشاهير، وهو متصل بلا عننة. اهـ.

○ قال سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أبو داود، فقال: حدثنا داود بن رشيد قال: ثنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو قلابه، قال: حدثني ثابت بن الضحاك «قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلًا ببؤانة، فأتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلًا ببؤانة، فقال النبي ﷺ: هل كان فيها وثن» الحديث.

وهذا إسناد جيد، وروى أبو داود أيضاً عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده: «أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا، مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية قال: «لصنم»، قالت: لا. قال: «لوثن؟» قالت: =

= لا قال: «أوف بنذر» ومعنى قوله: «لصنم» إلى آخره. هل يذبحون فيه لصنم أو وثن فيكون كحديث ثابت.

قوله: (عن ثابت بن الضحاك)؛ أي: ابن خليفة الأشهلي، صحابي مشهور، روى عنه أبو قلابة وغيره ومات سنة أربع وستين. قوله: (نذر رجل) يحتمل أن يكون هو كردم بن سفيان والد ميمونة لما روى أبو داود عنها، «قالت: خرجت مع أبي في حجة رسول الله ﷺ فرأيت رسول الله ﷺ، قالت: فدنا إليّ أبي. فقال: يا رسول الله، إني نذرت إن وُلِدَ لي ولد ذكر أن أنحر على رأس بوانة في عقبة من الثنايا عدة من النعم. قال: لا أعلم إلا أنها قالت: خمسين. فقال رسول الله ﷺ: هل بها من هذه الأوثان شيء؟ قال: لا، قال: فأوف بما نذرت لله» وذكر الحديث.

قوله: (أن ينحر إبلاً) في حديث ميمونة، قال: «فأوف بما نذرت لله» قال: فجمعها فجعل يذبحها، فانفلتت منه شاة فطلبها. وهو يقول: «اللَّهُمَّ أوف بنذري فظفر بها فذبحها» فيحتمل أن يكون نذر إبلاً وغنماً ويحتمل أن يكون ذلك قضيتين! . قوله: (ببوانة) بضم الباء وقيل: بفتحها. قال البغوي: موضع في أسفل مكة دون يلملم، وقال أبو السعادات: هضبة من وراء ينبع.

قوله: (فقال: هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟) قال في «عروة المفتاح» الصنم: هو ما له صورة، والوثن: ما ليس له صورة.

قلت: هذا هو الصحيح في الفرق بينهما، وقد جاء عن السلف ما يدل على ذلك. وفيه المنع من الوفاء بالنذر إذا كان في المكان وثن من أوثانهم، ولو بعد زواله. ذكره المصنف.

قوله: (فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟) قال شيخ الإسلام: العيد اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد، عائداً إما بعود السنّة أو بعود الأسبوع أو الشهر ونحو ذلك، والمراد به هنا الاجتماع المعتاد من اجتماع الجاهلية، فالعيد يجمع أموراً منها يوم عائد كيوم الفطر ويوم الجمعة، ومنها اجتماع فيه، ومنها أعمال تتبع ذلك من العبادات والعادات. وقد يختص العيد بمكان بعينه، وقد يكون مطلقاً. وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً، فالزمان: كقول النبي ﷺ في يوم الجمعة: «إن هذا يوم جعله الله للمسلمين عيداً» والاجتماع والأعمال «كقول ابن عباس: شهدت العيد مع رسول الله ﷺ».

والمكان كقوله: «لا تتخذوا قبوري عيداً» وقد يكون لفظ العيد اسماً لمجموع =

= اليوم والعمل فيه، وهو الغالب «كقول النبي ﷺ لأبي بكر: دعهما يا أبا بكر فإن لكل قوم عيداً». انتهى.

قوله: (فأوف بنذرك) هذا يدل على أن الذبح لله في المكان الذي يذبح فيه المشركون لغيره، أو في محل أعيادهم معصية؛ لأن قوله: «فأوف بنذرك» تعقيب للوصف بالحكم بحرف الفاء، وذلك يدل على أن الوصف سبب الحكم، فيكون سبب الأمر بالوفاء وجود النذر خالياً عن هذين الوصفين، فيكونان مانعين من الوفاء، ولو لم يكن معصية لجاز الوفاء به، ولأنه عقبه بقوله: (فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله). فدل أن الصورة المسؤول عنها مندرجة في هذا اللفظ العام؛ لأن العام إذا أورد على سبب فلا بد أن يكون السبب مندرجاً فيه، ولأنه لو كان الذبح فيما ذكر جائزاً لسوغ ﷺ للنادر الوفاء به كما سوغ لمن نذرت الضرب بالدف أن تضرب به؛ لأنه عليه الصلاة والسلام استفضل. فلما قالوا: لا. قال له: (فأوف بنذرك).

وهذا يقتضي أن كون البقعة مكاناً لعيدهم، أو بها وثن من أوثانهم مانع من الذبح بها وإن نذر، وإلا لما حسن الاستفصال، هذا معنى كلام شيخ الإسلام. وفيه أن تخصيص البقعة بالنذر لا بأس به إذا خلا من الموانع.

قوله: (فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله) دليل على أن هذا نذر معصية، لا يجوز الوفاء به لما تقدم وعلى أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به.

وقد أجمع العلماء على ذلك لهذا الحديث، وحديث عائشة الآتي وما في معناهما، واختلفوا هل تجب به كفارة يمين؟ على قولين هما روايتان عن أحمد، أحدهما: تجب وهو المذهب المشهور عن أحمد. وروي عن ابن مسعود وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه لحديث عائشة مرفوعاً: «لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين» رواه أحمد وأهل السنن، واحتج به أحمد وإسحاق. والثاني: لا كفارة عليه. روي ذلك عن مسروق والشعبي، والشافعي لحديث الباب، وحديث عائشة الآتي. ولم يذكر فيهما كفارة، وجوابه أن عدم ذكر الكفارة لا يدل على عدم وجوبها.

قوله: (ولا فيما لا يملك ابن آدم). قال في «شرح المصابيح»: يعني: إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه بأن قال: إن شفى الله مريضاً فليَّه علي أن أعتق عبد فلان، أو أتصدق بثوبه ونحو ذلك، فأما إذا التزم في الذمة شيئاً لا يملكه فيصح نذره، مثاله: إن شفى الله مريضاً، فليَّه علي أن أعتق رقبة، وهو في ذلك الحال =

= لا يملك رقبة ولا قيمتها، فيصح نذره، وإذا شفي ثبت النذر في ذمته.
قوله: (رواه أبو داود وإسناده على شرطيهما)؛ أي: شرط البخاري ومسلم، وأضمرهما للعلم بذلك.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: وفيه المنع من اتخاذ آثار المشركين محلاً للعبادة؛ لكونها صارت محلاً لما حرم الله من الشرك والمعاصي، والحديث وإن كان في النذر فيشمل كل ما كان عبادة لله، فلا تفعل في هذه الأماكن الخبيثة التي اتخذت محلاً لما يسخط الله تعالى، فهذا الحديث شاهد للترجمة، والمصنف - رحمه الله تعالى - لم يرد التخصيص بالذبح، وإنما ذكر الذبح كالمثال، وقد استشكل جعل محل اللات بالطائف مسجداً، والجواب - والله أعلم -: أنه لو ترك هذا المحل في هذه البلدة لكان يخشى أن تفتتن به قلوب الجهال فيرجع إلى جعله وثناً كما كان يفعل فيه أولاً، فجعله مسجداً والحالة هذه ينسى ما كان يفعل فيه، ويذهب به أثر الشرك بالكلية، فاختصر هذا المحل لهذه العلة وهي قوة المعارض، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: النذر في معصية الله لا يجوز الوفاء به واختلف العلماء هل فيه كفارة يمين؟ على قولين، أرجحهما: أن فيه كفارة يمين فهو لا يصح وفيه كفارة يمين، وقال بعضهم: هو باطل ولا كفارة فيه واحتجوا بالعمومات، ولكن جاء في بعض الأخبار أن فيه كفارة يمين وقال في «الفتاوى»: «ونذر المعصية لا يجوز الوفاء به، وكفارته كفارة يمين»، وهي: إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو عتق رقبة مؤمنة، فمن عجز عن الأمور الثلاثة صام ثلاثة أيام. والإطعام: يكون نصف صاع من قوت أهل البلد من تمر أو بر أو أرز أو غيرهما، ومقداره: كيلو جرام ونصف على سبيل التقريب». (١٧٤/٢٣).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (نذر): النذر في اللغة: الإلزام والعهد. واصطلاحاً: إلزام المكلف نفسه الله شيئاً غير واجب. وقال بعضهم: لا نحتاج أن نقيّد بغير واجب، وأنه إذا نذر الواجب صح النذر وصار المنذور واجباً من وجهين: من جهة النذر، ومن جهة الشرع، ويترتب على ذلك وجوب الكفارة إذا لم يحصل الوفاء.

والنذر في الأصل مكروه، بل إن بعض أهل العلم يميل إلى تحريمه؛ لأن النبي ﷺ نهى عنه، وقال: «لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل» ولأنه إلزام =

= لنفس الإنسان بما جعله الله في حل منه، وفي ذلك زيادة تكليف على نفسه. ولأن الغالب أن الذي ينذر يندم، وتجده يسأل العلماء يميناً وشمالاً يريد الخلاص مما نذر لثقله ومشقته عليه، ولا سيما ما يفعله بعض العامة إذا مرض، أو تأخر له حاجة يريدونها، تجده ينذر كأنه يقول: إن الله لا ينعم عليه بجلب خير أو دفع الضرر إلا بهذا النذر.

قوله: (إبلاً): اسم جمع لا واحد له من لفظه، لكن له واحد من معناه، وهو البعير.

قوله: (يعبد): صفة لقوله: (وثن)، وهو بيان للواقع؛ لأن الأوثان هي التي تعبد من دون الله. قوله: (قالوا: لا): السائل واحد، لكنه لما كان عنده ناس أجابوا النبي ﷺ ولا مانع أن يكون المجيب غير المسؤول. فسأل النبي ﷺ عن أمرين: عن الشرك، ووسائله.

فالشرك: هل كان فيها وثن؟ ووسائله: هل كان فيها عيد من أعيادهم؟ قوله: (أوف بنذكرك): فعل أمر مبني على حذف حرف العلة الياء، والكثرة دليل عليها. وهل المراد به المعنى الحقيقي أو المراد به الإباحة؟

الجواب: يحتمل أن يراد به الإباحة، ويحتمل أن يراد به المعنى الحقيقي؛ فبالنسبة لنحر الإبل المراد به المعنى الحقيقي. وبالنسبة للمكان المراد به الإباحة؛ لأنه لا يتعين أن يذبحها في ذلك المكان، إذ إنه لا يتعين أي مكان في الأرض إلا ما تميز بفضل، والتميز بفضل المساجد الثلاثة، فالأمر هنا بالنسبة لنحر الإبل من حيث هو نحر واجب. وبالنسبة للمكان، فالأمر للإباحة، بدليل أنه سأل هذين السؤالين، فلو أجيب بنعم، لقال: لا توف، فإذا كان المقام يحتمل النهي والترخيص، فالأمر للإباحة.

وقوله: (أوف بنذكرك) علل ذلك بانتفاء المانع، فقال: (فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله).

أقسام النذر:

الأول: ما يجب الوفاء به، وهو نذر الطاعة، لقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله، فليطعه».

الثاني: ما يحرم الوفاء به، وهو نذر المعصية، لقوله ﷺ: «ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه» وقوله: «فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله».

= الثالث: ما يجري مجرى اليمين، وهو نذر المباح، فيخير بين فعله وكفارة اليمين، مثل لو نذر أن يلبس هذا الثوب، فإن شاء لبسه وإن شاء لم يلبسه، وكفر كفارة يمين.

الرابع: نذر اللجاج والغضب، وسمي بهذا الاسم؛ لأن اللجاج والغضب يحملان عليه غالباً، وليس بلازم أن يكون هناك لجاج وغضب، وهو الذي يقصد به معنى اليمين، الحث، أو المنع، أو التصديق، أو التأكيد.

مثل لو قال: حصل اليوم كذا وكذا، فقال الآخر: لم يحصل، فقال: إن كان حاصلًا، فعلي الله نذر أن أصوم سنة، فالغرض من هذا النذر التأكيد، فإذا تبين أنه حاصل، فالنذر مخير بين أن يصوم سنة، وبين أن يكفر كفارة يمين؛ لأنه إن صام فقد وفى بنذره وإن لم يصم حنث، والحنث في اليمين يكفر كفارة يمين.

الخامس: نذر المكروه، فيكره الوفاء به، وعليه كفارة يمين.

السادس: النذر المطلق، وهو الذي ذكر فيه صيغة النذر، مثل أن يقول: لله علي نذر، فهذا كفارته كفارة يمين كما قال النبي ﷺ: «كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين».

مسألة: هل ينعقد نذر المعصية؟

الجواب: نعم، ينعقد، ولهذا قال الرسول ﷺ: «من نذر أن يعصي الله، فلا يعصه» ولو قال: من نذر أن يعصي الله فلا نذر له لكان لا ينعقد، ففي قوله: «فلا يعصه» دليل على أنه ينعقد لكن لا ينفذ.

وإذا انعقد: هل تلزمه كفارة أو لا؟ اختلف في ذلك أهل العلم، وفيها روايتان

عن الإمام أحمد:

القول الأول: فقال بعض العلماء: إنه لا تلزمه الكفارة، واستدلوا بقول

النبي ﷺ: «لا وفاء لنذر في معصية الله» وبقوله ﷺ: «ومن نذر أن يعصي الله، فلا يعصه» ولم يذكر النبي ﷺ كفارة، ولو كانت واجبة، لذكرها.

القول الثاني: تجب الكفارة، وهو المشهور من المذهب؛ لأن الرسول ﷺ

ذكر في حديث آخر غير الحديثين أن كفارته كفارة يمين، وكون الأمر لا يذكر في حديث لا يقتضي عدمه، فعدم الذكر ليس ذكراً للعدم، نعم، لو قال الرسول: لا

كفارة، صار في الحديثين تعارض، وحينئذ نطلب الترجيح، لكن الرسول لم ينف

الكفارة، بل سكت، والسكوت لا ينافي المنطوق، فالسكوت وعدم الذكر يكون =

= اعتماداً على ما تقدم، فإن كان الرسول قاله قبل أن ينهى هذا الرجل، فاعتماداً عليه لم يقل؛ لأنه ليس بـ لازم أن كل مسألة فيها قيد أو تخصيص يذكرها الرسول ﷺ عند كل عموم، فلو كان يلزم هذا، لكانت تطول السُّنة، لكن الرسول ﷺ إذا ذكر حديثاً عاماً وله ما يخصه في مكان آخر حمل عليه، وإن لم يذكره حين تكلم بالعموم. وأيضاً من حيث القياس لو أن الإنسان أقسم ليفعلن محرماً، وقال: والله، لأفعلن هذا الشيء وهو محرم، فلا يفعله، ويكفر كفارة يمين، مع أنه أقسم على فعل محرم، والنذر شبيهه بالقسم، وعلى هذا، فكفارته كفارة يمين، وهذا القول أصح. وقوله: (ولا فيما لا يملك ابن آدم) الذي لا يملكه ابن آدم يحتمل معنيين الأول: ما لا يملك فعله شرعاً، كما لو قال: الله علي أن أعتق عبد فلان، فلا يصح لأنه لا يملك إعتاقه. الثاني: ما لا يملك فعله قدرأً، كما لو قال: الله علي نذر أن أطير بيدي، فهذا لا يصح لأنه لا يملكه. والفقهاء رحمهم الله يمثلون بمثل هذا للمستحيل.

ويستفاد من الحديث: أنه لا يذبح بمكان يذبح فيه لغير الله، وهو ما ساقه المؤلف من أجله، والحكمة من ذلك ما يلي:

الأول: أنه يؤدي إلى التشبه بالكفار.

الثاني: أنه يؤدي إلى الاغترار بهذا الفعل؛ لأن من رآك تذبح بمكان يذبح فيه المشركون ظن أن فعل المشركين جائز.

الثالث: أن هؤلاء المشركين سوف يقوون على فعلهم إذا رأوا من يفعل مثلهم، ولا شك أن تقوية المشركين من الأمور المحظورة، وإغاظتهم من الأعمال الصالحة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَطْغَوْا مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُوا مِن عِدُوِّ نَيَّلاً إِلَّا كَيْبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠]

○ قال الشيخ ابن جبرين: ولما كان النذر نذر عبادة لم يفته من أول مرة، بل سأل واستفصل، فلما تأكد أنها خالية من المعاصي، وأنها غير مملوكة لإنسان أفتاه بالجواب.

قوله: [وثن] قال بعضهم: الوثن: ما ليس له صورة، والصنم يطلق على ما له صورة وما ليس له صورة.

قوله: [يعبد] ويلحق بذلك معابد المبتدعة كالرافضة والصوفية من حوانيتهم وخاناتهم وحسينياتهم فلا شك أنها أقيمت على غير التقوى.

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير قوله: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾.
- الثانية: أن المعصية قد تؤثر في الأرض، وكذلك الطاعة^[١].
- الثالثة: ردُّ المسألة المشككة إلى المسألة البيئية، ليزول الإشكال.

= وقوله: (لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم) والذي أختاره القول الأول، وهو وجوب الكفارة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟) إذا كان المكان خالياً من الموانع وله فضيلة خاصة فإنه يجب ويتعين الوفاء في هذا المكان كمن نذر أن ينحر هدياً في الحرم، أما لو نذر أن يذبح في مكان ليس له خصوصية شرعية وليس فيه مانع شرعي فإنه يخير إن شاء ذبح في ذلك المكان وإن شاء ذبح في غيره، كما قال أهل العلم: أن من نذر أن يصلي في غير المساجد الثلاثة فيجزئه أن يصلي في أي مسجد لأنه لا فضل لبعضها على بعض.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: و(الجاهلية) المراد بها: ما كان قبل الإسلام. وقد زالت - بحمد الله - ببعثة النبي ﷺ، لكن قد يبقى منها أشياء في بعض الناس، مثل قول النبي ﷺ لبعض أصحابه: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، ومثل قوله ﷺ: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية؛ الطعن في الأنساب، والفخر بالأحساب والاستقاء بالنجوم والنياحة على الميت» فقد يبقى من أعمال الجاهلية شيء في بعض المسلمين.

أما الجاهلية العامة فقد زالت ببعثة النبي ﷺ، لا كما يقول بعض الكتاب: (جاهلية القرن العشرين)، أو (الجاهلية الحديثة) فلا يجوز مثل هذا التعبير لما فيه من التعميم.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين؛ أي: لما كانت هذه الأرض مكان شرك، حرم أن يعمل الإنسان ما يشبه الشرك فيها لمشابهة المشركين. أما بالنسبة للصلاة في الكنيسة، فإن الصلاة تخالف صلاة أهل الكنيسة، لا يكون الإنسان متشبهاً بهذا العمل، بخلاف الذبح في مكان يذبح فيه لغير الله، فإن الفعل واحد بنوعه وجنسه، ولهذا لو أراد إنسان أن يصلي في مكان يذبح فيه لغير الله لجاز ذلك؛ لأنه ليس من نوع العبادة التي يفعلها المشركون في هذا المكان. وكذا الطاعة تؤثر في الأرض، ولهذا، فإن المساجد أفضل من الأسواق، والقديم منها أفضل من الجديد.

- **الرابعة:** استفصال المفتي إذا احتاج إلى ذلك [١].
- **الخامسة:** أن تخصيص البقعة بالنذر لا بأس به، إذا خلا من الموانع [٢].
- **السادسة:** المنع منه إذا كان فيه وثن من أوثان الجاهلية، ولو بعد زواله [٣].
- **السابعة:** المنع منه إذا كان فيه عيد من أعيادهم، ولو بعد زواله.
- **الثامنة:** أنه لا يجوز الوفاء بما نذر في تلك البقعة؛ لأنه نذر معصية.
- **التاسعة:** الحذر من مشابهة المشركين في أعيادهم، ولو لم يقصده [٤].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: لكن هل يجب الاستفصال على كل حال، أو إذا وجد الاحتمال؟ الجواب: لا يجب إلا إذا وجد الاحتمال لأننا لو استفصلنا في كل مسألة، لطال الأمر فمثلاً: لو سألنا سائل عن عقد بيع لم يلزم أن نستفصل عن الثمن: هل هو معلوم؟ وعن المثلث: هل هو معلوم؟ وهل وقع البيع معلقاً أو غير معلق؟ وهل كان ملكاً للبائع؟ وكيف ملكه؟ وهل انتفت موانعه أو لا؟ أما إذا وجد الاحتمال؛ فيجب الاستفصال، مثل: أن يسأل عن رجل مات عن بنت وأخ وعم شقيق، فيجب الاستفصال عن الأخ: هل هو شقيق أو لأم؟ فإن كان لأم، سقط، وأخذ الباقي العم، وإلا، سقط العم، وأخذ الباقي الأخ.

[٢] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: من نذر طاعة من صلاة أو غيرها في مكان أجزأه أن يفعله في أي مسجد.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: والمحذور بعد زوال الوثن باق؛ لأنه ربما يعاد. ○ وقال الشيخ عبد الرحمن البراك: أما إذا زالت المعالم وطمست الآثار فهذا محل نظر؛ لأنه قد جاء عن النبي ﷺ أمر أن يبني مكان آلات طاغوت ثقيف بالطائف أمر أن يبني مكانها مسجد ولعل الجمع بين هذا وذاك أنه إذا زالت مظاهر الجاهلية زوالاً تاماً زال حكم المنع فالمتفق عليه إذا كان فيها وثن ولو لم يعبد أما بعد زواله فالذي يظهر جواز اتخاذ مسجد أو الذبح فيه.

[٤] قال الشيخ ابن عثيمين: وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية على أن حصول =

- العاشرة: لا نذر في معصية^[١].
- الحادية عشرة: لا نذر لابن آدم فيما لا يملك^[٢].



= التشبه لا يشترط فيه القصد، فإنه يمنع منه ولو لم يقصده، لكن مع القصد يكون أشد إثمًا، ولهذا قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: (ولو لم يقصده).

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: لا نذر في معصية الله: هكذا قال المؤلف، ولفظ الحديث المذكور: (لا وفاء لنذر)، وبينهما فرق. فإذا قيل: لا نذر في معصية، فالمعنى: أن النذر لا ينعقد، وإذا قيل: لا وفاء، فالمعنى أن النذر ينعقد، لكن لا يوفى، وقد وردت السُّنة بهذا وبهذا لكن: «لا نذر» يحمل على أن المراد لا وفاء لنذر، لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «ومن نذر أن يعصي الله، فلا يعصه».

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: يقال فيه ما قيل في: (لا نذر في معصية). والمعنى: لا وفاء لنذر فيما لا يملك ابن آدم، ويشتمل ما لا يملكه شرعاً، وما لا يملكه قدرًا.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: (لا نذر لابن آدم فيما لا يملك) مما هو معين وأما نذر ما لا يملك نذر شيء في ذمته فإنه يصح ولو لم يكن مملوكاً له عند النذر.



باب



من الشرك: النذر لغير الله^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: لأنه من العبادة، فيكون صرفه لغير الله شركاً، فإذا نذر طاعة وجب عليه الوفاء بها وهو عبادة، وقربة إلى الله. ولهذا مدح الله الموفين به، فإن نذر لمخلوق تقرباً إليه ليشفع له عند الله، ويكشف ضره ونحو ذلك فقد أشرك في عبادة الله تعالى غيره ضرورة، كما أن من صلى لله وصلى لغيره، فقد أشرك، كذلك هذا.

○ قال الشيخ ابن باز: أي: من الشرك الأكبر.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: أدخل المؤلف هذا في كتاب التوحيد؛ لأن كثيراً من المشركين ينذرون للأموات والمشاهد. فالنذر المطلق: نذرت أن أذبح لفلان. أما النذر المعلق فهو الكثير؛ كقولهم: إن شفى الله مريضى ذبحت لفلان وفلان...

النذر: تعريف النذر عند مشايخ الدعوة: إلزام المكلف نفسه تعظيماً لمن نذر له. محترزات التعريف: الإلزام: فرض الشيء على النفس. واشتراط كونه مكلفاً يخرج الصغير والسفيه. وقولهم: نفسه، يخرج غيره كما تقدم في قوله: (ولا فيما لا يملك) فلو قال: نذرت يا زيد أن تصوم أنت يومين لم يصح نذره. وقولهم: تعظيماً لمن نذر له. فهذا ظاهر في النذر أنه لا ينذر إلا لمن يعظمه.

وقد كان النذر في الأمم قبلنا فحكى الله تعالى عن أم مريم أنها قالت: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] ومن ذلك أيضاً ما حكى الله عن مريم: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا...﴾ [مريم: ٢٦] وإذا كان النذر في الأمم قبلنا فهو عبادة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: النذر عبادة من جهة كونه تعظيماً للمنذور

له ومن جهة ما يؤول إليه من وجوب الوفاء بالنذر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: والدليل على أن الوفاء بنذر الطاعة عبادة: أن الله سبحانه ذكر أن من صفات الأبرار: أنهم ﴿يُؤْتُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، وأمر بالوفاء به بقوله: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، وقال النبي ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه».

وإذا كان كذلك فهو من أنواع العبادة؛ لأن العبادة كما عرّفها شيخ الإسلام ابن تيمية: «اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة»، فكل أنواع الطاعات التي أمر الله بها، أو أمر بها رسوله ﷺ ومنها الوفاء بالنذر عبادة، فمن صرف شيئاً من هذه الأنواع لغير الله صار مشركاً بالشرك الأكبر الذي يُخرجه من الملة.

والشيخ رحمه الله في هذه الأبواب إنما يحكي أنواعاً تقع من بعض الناس وهي من الشرك، يريد أن يحذر المسلمين منها.

فما يفعله عبّاد القبور، والمتصوّفة، والمخرفون، من هذه النذور التي تقدّم للقبور، أو تقدّم للجن والشیاطين، أو حتى للأولياء والصالحين، أنها عبادة لغير الله ﷻ، وشرك بالله ﷻ، فلا يجوز عملها، ويجب المنع منها، والتحذير منها، وأن هذه النذور باطلة، لا يجوز له الوفاء بها، فإن وفى بها ونقّذها صار مشركاً بالله الشرك الأكبر، فيجب عليه أن يتوب وأن يدخل في الإسلام من جديد فهذا في النذر الواحد، فكيف بالذي أفنى عمره بالنذور، وضيع ماله بالنذور، كلما أحسّ بشيء، أو خاف من شيء صار يُنذر للأولياء والصالحين؟! فالمسألة خطيرة جداً.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قال شيخ الإسلام رحمه الله وغيره من أهل العلم: إن من ظن أنه لا تحصل حاجاته إلا بالنذر، فإن اعتقاده هذا مُحَرَّم؛ لأنه ظن أن الله لا يعطي إلا بمقابل، وهذا سوء ظن بالله - جلّ وعلا - وسوء اعتقاد فيه ﷻ، بل هو المتفضل المنعم على خلقه.

فإذا تبين لك ذلك فاعلم أن النذر المطلق لا يدخل في الكراهة، لكن إذا أطلقنا القول بأن: النذر عبادة، فهل يدخل في هذا الإطلاق النذر المقيّد؟ والجواب: أن النذر المقيّد له جهتان:

الأولى: وفاؤه بالنذر الذي ألزم نفسه به فإنه يكون بذلك قد تعبد الله عبادة من هذه الجهة فيما يظهر.

الجهة الثانية: جهة الكراهة المتعلقة بهذا النذر المقيّد، وهي إنما جاءت لصفة =

وقول الله تعالى: ﴿يُؤْتُونَ بِالْذِّكْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ (٧) ﴿[الإنسان ٧]﴾^(١).

= الاعتقاد لا لصفة أصل العبادة، فإنه في النذر المقيد إذا قال: إن كان كذا وكذا فلله علي نذر كذا وكذا، كانت الكراهة راجعة إلى ذلك التقييد، لا إلى أصل النذر، دلّ على ذلك: التعليل؛ حيث قال: «فإنما يُستخرج به من البخيل». فلا إشكال إذا. فالنذر عبادة من العبادات العظيمة.

وهنا قاعدة في أنواع الاستدلال على أن الاستدلال نوعان:

النوع الأول: استدلال عام؛ يعني: أن كل دليل من الكتاب أو السنة فيه أفراد الله بالعبادة: يكون دليلاً على أن كل عبادة لا تصلح إلا لله، فيكون الاستدلال بهذا النوع من الأدلة، على تحريم النذر لغير الله، وأنه شرك كالآتي: دلّ الدليل على وجوب صرف العبادة لله وحده، وعلى أنه لا يجوز صرف العبادة لغير الله - جلّ وعلا - وأن من صرفها لغير الله - جلّ وعلا - فقد أشرك، والنذر عبادة من العبادات، فمن نذر لغير الله: فقد أشرك.

والنوع الثاني من الاستدلال: هو أن تستدل على المسائل بأدلة خاصة وردت فيها، كأن تستدل على تحريم الذبح لغير الله بأدلة خاصة وردت في ذلك، وكأن تستدل على وجوب الاستغائة بالله وحده دون ما سواه بأدلة خاصة وردت بذلك، وكذا في الاستعاذة ونحو ذلك.

فالدليل الخاص إذاً هو: أن تستدل بخصوص ما جاء في الكتاب والسنة من الأدلة على النذر؛ ولهذا أورد الشيخ هنا الدليل التفصيلي، وفي أول الكتاب أتى بالأدلة العامة على كل مسائل العبادة، وهذا من الفقه الدقيق في التصنيف. ومن الفقه في الأدلة الشرعية: أن المستدل على مسائل التوحيد ينبغي له أن يراعي التنوع؛ لأن تنويع الاستدلال، وإيراد الأدلة من عدة وجوه من شأنه أن يضعف حجة الخصوم الذين يدعون الناس لعبادة غير الله وللشرك به - جلّ وعلا -، فإذا أوردت على الخصم مرة دليلاً خاصاً، وتارة دليلاً عاماً، ونوعت في ذلك، فإن هذا مما يضيق به المخاصم، ويقطع حجته.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: وجه الدلالة من الآية على الترجمة:

أن الله تعالى مدح الموفين بالنذر، والله تعالى لا يمدح إلا على فعل واجب أو مستحب، أو ترك محرم، لا يمدح على فعل المباح المجرد، وذلك هو العبادة، فمن فعل ذلك لغير الله متقرباً إليه فقد أشرك.

وقوله: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠] [١].

○ قال الشيخ ابن عثيمين: بهذا يقتضي أن يكون عبادة؛ لأن الإنسان لا يمدح ولا يستحق دخول الجنة إلا بفعل شيء يكون عبادة.

ولو أعقب المؤلف هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُقُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] لكان أوضح؛ لأن قوله: ﴿وَلْيُؤْفُقُوا نَذْرَهُمْ﴾ أمر، والأمر بوفائه يدل على أنه عبادة؛ لأن العبادة ما أمر به شرعاً.

وجه استدلال المؤلف بالآية على أن النذر لغير الله من الشرك: أن الله تعالى أثنى عليهم بذلك، وجعله من الأسباب التي بها يدخلون الجنة، ولا يكون سبباً يدخلون به الجنة إلا وهو عبادة، فيقتضي أن صرفه لغير الله شرك.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: وجه الدلالة من الآية على الترجمة: أن الله تعالى أخبر بأن ما أنفقناه من نفقة، أو نذرناه من نذر متقربين بذلك إليه أنه يعلمه، ويجازينا عليه فدل ذلك أنه عبادة وبالضرورة يدري كل مسلم أن من صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله فقد أشرك.

قال ابن كثير: «يخبر تعالى بأنه عالم بجميع ما يعمله العاملون من الخيرات من النفقات والمنذورات وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين لذلك، ابتغاء وجهه، ورجاء موعوده».

إذا علمت ذلك فهذه النذور الواقعة من عباد القبور وأشباههم لمن يعتقدون فيه نفعاً أو ضرراً فيتقرب إليه بالنذر، ليقضي حاجته أو ليشفع له كل ذلك شرك في العبادة، وهو شبيه بما ذكر الله عن المشركين في قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِزْقِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦] روى ابن أبي حاتم في الآية؛ يعني: جعلوا لله جزءاً من الحرث ولشركائهم ولأوثانهم جزءاً، فما ذهبت به الريح مما سموا لله إلى جزء أوثانهم تركوه، وقالوا: الله عن هذا غني، وما ذهبت به الريح من جزء أوثانهم إلى جزء الله أخذوه.

وعباد القبور يجعلون لله جزءاً من أموالهم بالنذر والصدقة، وللأموات والطواغيت جزءاً كذلك، وقد نص غير واحد من العلماء، على أن النذر لغير الله شرك.

قال شيخ الإسلام: وأما ما نذره لغير الله كالنذر للأصنام والشمس والقمر =

= والقبور ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوق ليس عليه وفاء ولا كفارة، فإن كليهما شرك، والشرك ليس له حرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا العقد ويقول ما قال النبي ﷺ حيث قال: «من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله» وقال أيضاً فيمن نذر للقبور ونحوها دهنًا لتنور به ويقول: إنها تقبل النذر كما يقول بعض الضالين فهذا النذر معصية باتفاق العلماء، لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالاً من النقد أو غيره للسدنة أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن هؤلاء السدنة فيهم شبه من السدنة التي كانت لللات والعزى ومناة يأكلون ﴿أَمْوَالُ الْكَافِرِينَ﴾ بِأَبْطُلٍ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَكِينِ اللَّهِ ﴿التوبة: ٣٤﴾ والمجاورون هناك فيهم شبه من العاكفين الذين قال فيهم إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتَ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] والذين اجتاز بهم موسى عليه السلام وقومه؛ قال تعالى: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَانٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨] فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع التي لا فضل للشرعية في المجاورة فيها نذر معصية، وفيه شبه من النذر للسدنة الصليبان المجاورين عندها، أو لسدنة الأبدال التي في الهند والمجاورين عندها، ثم هذا المال إذا صرفه في جنس تلك العبادة من المشروع مثل أن يصرفه في عمارة المساجد أو للصالحين من فقراء المسلمين، يستعينون بالمال على عبادة الله كان حسناً.

وقد تقدم كلام ابن القيم في قوله: ويقولون إنها تقبل النذر؛ أي: تقبل العبادة من دون الله، فإن النذر عبادة... إلى آخره.

وقال الإمام الأذرعي «في شرح منهاج النووي»: وأما النذر للمشاهد التي بنيت على قبر ولي أو شيخ، أو على اسم من حلها من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من الأنبياء والصالحين، فإن قصد الناذر بذلك وهو الغالب أو الواقع من قصود العاقد تعظيم البقعة والمشهد والزاوية، أو تعظيم من دفن بها أو نسبت إليه، أو بنيت على اسمه، فهذا النذر باطل غير منعقد، فإن معتقدهم أن لهذه الأماكن خصوصيات لأنفسها، ويرون أنها مما يدفع به البلاء، ويستجلب به النعماء، ويستشفى بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم يندرون لبعض الأحجار لما قيل: إنه جلس إليها أو استند إليها عبد صالح، ويندرون لبعض القبور السرج والشموع والزيت، ويقولون: القبر الفلاني أو المكان الفلاني يقبل النذر، يعنون بذلك أنه يحصل به الغرض المأمول =

= من شفاء مريض، وقدم غائب، وسلامة مال، وغير ذلك من أنواع نذر المجازاة.

فهذا النذر على هذا الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع ونحوهما للقبور باطل مطلقاً، من ذلك نذر الشموع الكثيرة العظيمة وغيرها لقبر الخليل عليه السلام، ولقبر غيره من الأنبياء والأولياء، فإن الناذر لا يقصد بذلك إلا الإيقاد على القبر تبركاً وتعظيماً، ظاناً أن ذلك قربة، فهذا مما لا ريب في بطلانه. والإيقاد المذكور محرم سواء انتفع به هناك متتفع أم لا إلى آخر كلامه.

وقال الشيخ قاسم الحنفي في «شرح درر البحار»: النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد، كأن يكون للإنسان غائب أو مريض أو له حاجة ضرورية، فيأتي إلى بعض الصلحاء، ويجعل على رأسه سترة ويقول: يا سيدي فلان إن ردَّ الله غائبي أو عوفي مريضني أو قضيت حاجتي، فلك من الذهب كذا أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء ومن الشمع والزيت كذا، فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه: منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق.

ومنها: أن المنذور له ميت والميت لا يملك.

ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاد ذلك كفر، إلى أن قال: إذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها وينقل إلى ضرائح الأولياء تقرباً إليهم فحرام بإجماع المسلمين. نقله عنه ابن نجيم في «البحر الرائق» في آخر كتاب الصوم. ومنه نقله المرشدي أيضاً في «تذكرته» ونقله غيرهما عنه وزاد: وقد ابتلي الناس بهذا لا سيما في مولد أحمد البدوي.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء، وأثبت الأجر في ذلك: فهذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان وفلان فهو لغير الله، فيكون باطلاً.

وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]. وقوله: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَشُكْرِي وَنِعْمَتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]؛ أي: صلاتي وذبحي لله، كما فسر به قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزَرْ﴾ [الكوثر: ٢] وفي الحديث: «لا نذر في معصية الله» رواه أبو داود وغيره.

والنذر لغير الله إشراك مع الله، إلى أن قال: فالنذر لغير الله كالذبح لغيره.

وقال الفقهاء: خمسة لغير الله شرك: الركوع والسجود والنذر والذبح واليمين قال: =

= **والحاصل:** أن النذر لغير الله فجور، فمن أين تحصل لهم الأجور؟ انتهى، ملخصاً.
وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: قد نهى عن النذر، وندب إلى الدعاء، والسبب فيه أن الدعاء عبادة عاجلة، ويظهر به التوجه إلى الله تعالى، والتضرع له، وهذا بخلاف النذر فإن فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة.

فقد نصّ أبو بكر على أن الدعاء والنذر عبادتان، ولا يمترى مسلم أن من عبد غير الله فقد أشرك، ولكن كما قال تعالى: ﴿وَمَا تُقْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١].

○ **قال الشيخ سليمان بن حسن** في «قرة عيون الموحدين»: وذلك لأن الناذر لله وحده علق رغبته به وحده لعلمه بأنه تعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، فتوحيد القصد هو توحيد العبادة، ولهذا ترتب عليه وجوب الوفاء فيما نذره طاعة لله، والعبادة إذا صرفت لغير الله صار ذلك شركاً بالله؛ لالتفاتة إلى غيره تعالى فيما يرغب فيه أو يرهب فقد جعله شريكاً لله في العبادة، فيكون قد أثبت ما نفته (لا إله إلا الله) من إلهية غير الله ولم يثبت ما أثبتته من الإخلاص، وكل هذه الأبواب التي ذكرها المصنف - رحمه الله تعالى - تدل على أن من أشرك مع الله غيره بالقصد والطلب فقد خالف ما نفته «لا إله إلا الله»، فعكس مدلولها فأثبت ما نفته ونفى ما أثبتته من التوحيد، وهذا معنى قول شيخنا: وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب فكل شرك وقع أو قد يقع فهو ينافي كلمة الإخلاص وما تضمنته من التوحيد.

○ **قال الشيخ ابن عثيمين:** قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾: تعليق الشيء بعلم الله دليل على أنه محل جزاء، إذ لا نعلم فائدة لهذا الإخبار بالعلم إلا لترتب الجزاء عليه، وترتب الجزاء عليه يدل على أنه من العبادة التي يجازي الإنسان عليها، وهذا وجه استدلال المؤلف بهذه الآية.

وحكم النذر لغير الله شرك؛ لأنه عبادة للمنذور له، وإذا كان عبادة فقد صرفها لغير الله، فيكون مشركاً وهذا النذر لغير الله لا ينعقد إطلاقاً، ولا تجب فيه كفارة، بل هو شرك تجب التوبة منه، كالحلف بغير الله، فلا ينعقد، وليس فيه كفارة.
وأما نذر المعصية؛ فينعقد، لكن لا يجوز الوفاء به، وعليه كفارة يمين؛ كالحلف بالله على المحرم ينعقد، وفيه كفارة.

وفي «الصحيح» عن عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه؛ ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^[١].

= قال مقيده وبمثله قال الشيخ عبد الرحمن البراك.
 ○ قال الشيخ ابن باز: دلّ ذلك على أن النذر عبادة؛ لأنه قرنه بالنفقة والنفقة عبادة إذا كانت لوجه الله تعالى كالصدقات على الفقراء والمساكين.
 فإذا نذر وتصدق بشيء للقبر أو لبنائه أو لآلهة معينة صار هذا شركاً أكبراً.
 [١] رواه البخاري في كتاب الأيمان والنذور رقم (٦٦٩٦).
 ○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله في (الصحيح)؛ أي: «صحيح البخاري».

قوله: (عن عائشة) هي: أم المؤمنين، وزوج النبي ﷺ وبنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، تزوجها النبي ﷺ وهي بنت سبع سنين، ودخل بها وهي بنت تسع سنين، وهي أفقه النساء مطلقاً، وأفضل أزواج النبي ﷺ إلا خديجة ففيهما خلاف كثير وماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح، قاله الحافظ في «التقريب».
 قوله: (من نذر أن يطيع الله فليطعه)؛ أي: فليفعل ما نذره من طاعة الله، وقد أجمع العلماء على أن من نذر طاعة بشرط يرجوه كقوله: إن شفى الله مريضاً فعلي أن أتصدق بكذا ونحو ذلك، وجب عليه أن يوفي بها مطلقاً إذا حصل الشرط، إلا أنه حكى عن أبي حنيفة أنه لا يلزمه الوفاء بما لا أصل له في الوجوب، كالاكتكاف، وعيادة المريض. والحديث حجة عليه؛ لأنه لم يفرق بين ما له أصل في الوجوب وما لا أصل له، فإنّ نذر ابتداء كقوله: الله تعالى علي صوم شهر فالحكم أيضاً كذلك في قول الأكثرين. وعن بعضهم أنه لا يلزم، والحديث حجة عليه أيضاً؛ لأنه لم يفرق بين ما علقه على شرط وبين ما نذره ابتداء قوله: (ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه) زاد الطحاوي «وليكفر عن يمينه» قال ابن القطان: عندي شك في رفع هذه الزيادة؛ أي: لا يفعل المعصية التي نذرها وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية.

قال الحافظ في «الفتح»: واتفقوا على تحريم النذر في المعصية، وتنازعوا هل ينعقد موجباً للكفارة أم لا؟ وقد تقدم ذلك في الباب قبله.
 وقد يستدل بقوله: (ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه) بصحة النذر في المباح، كما هو مذهب أحمد وغيره. يؤيده ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواه أحمد والترمذي عن بريدة «أن امرأة قالت: يا رسول الله إني نذرت أن =

= أضرب على رأسك بالدف فقال: «أوف بنذك» وإذا صححناه فحكمه حكم الحلف على فعله، فيخير بين فعله وكفارة اليمين.

وأما نذر اللجاج والغضب، فهو يمين عند أحمد، فيخير بين فعله وكفارة اليمين، لحديث عمران بن حصين مرفوعاً: «لا نذر في غضب، وكفارته كفارة يمين» رواه سعيد وأحمد، والنسائي، وله طرق، وفيه كلام، فإن نذر مكروهاً كالطلاق، استحب أن يكفر ولا يفعله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: وقد أجمع العلماء أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية، واختلفوا هل تجب فيه كفارة يمين؟ على قولين هما روايتان عن أحمد «أحدهما» تجب وهو المذهب، وروي عن ابن مسعود وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه.

○ قال الشيخ ابن باز: قول الشارح: «وحكي عن أبي حنيفة: أنه لا يلزم الوفاء إلا بما جنسه واجب بأصل الشرع كالصوم وأما ما ليس كذلك كالاعتكاف فلا يجب الوفاء به». قال الشيخ رحمه الله تعالى: الصواب أنه عام فلو نذر أن يعتكف عشرة أيام فعليه الوفاء به ولو كان الاعتكاف غير واجب في أصله.

ونذر المعصية الواجب التوبة منه وفيه كفارة اليمين لحديث «لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين» أخرجه النسائي.

النذر خمسة أنواع:

أ - نذر الطاعة يجب الوفاء به.

ب - نذر المعصية يحرم الوفاء به.

ج - النذر المكروه يستحب تركه.

د - النذر المستحب يستحب فعله.

هـ - النذر المباح يخير فيه.

قال مقبده: قال الشيخ عبد الله بن جبرين مثله وزاد نذر المباح:

يجوز فعله، وتركه فيه كفارة يمين:

مثال المطلق: لله علي أن لا ألبس الصوف.

مثال المعلق: لله علي أن رزقني مالاً أن أبني بيتاً من ثلاثة أدوار.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من نذر): جملة شرطية تفيد العموم، وهل

تشمل الصغير؟ قال بعض العلماء: تشمله؟ فينقذ النذر منه.

= وقيل: لا تشمله لأن الصغير ليس أهلاً للإلزام ولا للالتزام، وبناء على هذا يخرج الصغير من هذا العموم؛ لأنه ليس أهلاً للإلزام ولا للالتزام.
قوله: (أن يطيع الله): الطاعة: هي موافقة الأمر؛ أي: أن توافق الله فيما يريد منك إن أمرك، فالطاعة فعل المأمور به، وإن نهاك، فالطاعة ترك المنهي عنه، هذا معنى الطاعة إذا جاءت مفردة.

أما إذا قيل: طاعة ومعصية، فالطاعة لفعل الأوامر، والمعصية لفعل النواهي.
قوله: (فليطعه): الفاء واقعة في جواب الشرط؛ لأن الجملة إنشائية طلبية، واللام لام الأمر. وظاهر الحديث: يشمل ما إذا كانت الطاعة المنذورة جنسها واجب، كالصلاة والحج وغيرهما، أو غير واجب، كتعليم العلم وغيره.
وقال بعض أهل العلم: لا يجب الوفاء بالنذر إلا إذا كان جنس الطاعة واجباً، وعموم الحديث يرد عليهم. وظاهر الحديث أيضاً يشمل من نذر طاعة - نذراً مطلقاً ليس له سبب، مثل: الله علي أن أصوم ثلاثة أيام.
ومن نذر نذراً معلقاً، مثل: إن نجحت، فله علي أن أصوم ثلاثة أيام ومن فرق بينهما، فليس بجيد لأن الحديث عام.

واعلم أن النذر لا يأتي بخير ولو كان نذر طاعة، وإنما يستخرج به من البخيل، ولهذا نهى عنه النبي ﷺ وبعض العلماء يحرمه، وإليه يميل شيخ الإسلام ابن تيمية للنهي عنه، ولأنك تلزم نفسك بأمر أنت في عافية منه، وكم من إنسان نذر وأخيراً ندم، وربما لم يفعل ويدل لقوة القول بتحريم النذر قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣]، فهذا التزام مؤكد بالقسم، فيشبه النذر.
قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا تَقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً﴾ [النور: ٥٣]؛ أي: عليكم طاعة معروفة بدون يمين، والإنسان الذي لا يفعل الطاعة إلا بنذر، أو حلف على نفسه؛ يعني: أن الطاعة ثقيلة عليه.

ومما يدل على قوة القول بالتحريم أيضاً خصوصاً النذر المعلق: أن الناذر كأنه غير واثق بالله ﷻ، فكأنه يعتقد أن الله لا يعطيه الشفاء إلا إذا أعطاه مقابله، ولهذا إذا أيسوا من البرء ذهبوا ينذرون، وفي هذا سوء ظن بالله ﷻ والقول بالتحريم قول وجيه.

فإن قيل: كيف تحرمون ما أثنى الله على من وفى به؟

فالجواب: أننا لا نقول: إن الوفاء هو المحرم حتى يقال: إننا هدمنا النص، =

وفيه مسائل

- **الأولى:** وجوب الوفاء بالنذر^[١].
- **الثانية:** إذا ثبت كونه عبادة لله، فصرفه إلى غيره شرك.
- **الثالثة:** أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به.



= إنما نقول: المحرم أو المكروه كراهة شديدة هو عقد النذر، وفرق بين عقده ووفائه، فالعقد ابتدائي، والوفاء في ثاني الحال تنفيذ لما نذر.

قوله: (ومن نذر أن يعصي الله، فلا يعصه) لا: ناهية، والنهي بحسب المعصية، فإن كانت المعصية حراماً، فالوفاء بالنذر حرام، وإن كانت المعصية مكروهة، فالوفاء بالنذر مكروه؛ لأن المعصية الوقوع فيما نهى عنه، والمنهي عنه ينقسم عند أهل العلم إلى قسمين: منهي عنه نهى تحريم، ومنهي عنه نهى تنزيه.

○ **وقال الشيخ عبد الله بن جبرين:** وإن اشتمل النذر على مشقة فلا يلزم الوفاء به، كما في حديث أبي إسرائيل الذي نذر أن يصوم ولا يتكلم، ولا يستظل، فأمره ﷺ بالجلوس والاستظلال وإتمام الصيام فنهاه عن المشقة دون غيرها. وكما في حديث المرأة التي نذرت أن تحج ماشية فأمرها بالركوب ونهاها عن المشقة فقال: «لتركب ولتمش...» الحديث.

[١] **قال الشيخ ابن عثيمين:** يعني: نذر الطاعة فقط، لقوله: (من نذر أن يطيع الله، فليطعه) ولقول المؤلف في المسألة الثالثة: إن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به.

○ **قال الشيخ عبد الرحمن البراك:** نذر المعصية لا يجوز الوفاء به ولكن هل عليه كفارة؟ فيه قولان لأهل العلم: والراجح وجوب الكفارة لحديث عائشة ؓ عن النبي ﷺ: «لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين».

باب

من الشرك: الاستعاذة بغير الله [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الاستعاذة: الالتجاء، والاعتصام، والتحرز، وحقيقتها: الهرب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه، ولهذا يسمى المستعاذ به معاذاً، وملجأً ووزراً، فalcائذ بالله قد هرب مما يؤذيه أو يهلكه إلى ربه ومالكة، وفر إليه، وألقى نفسه بين يديه واعتصم به، واستجار به، والتجأ إليه، وهذا تمثيل وتفهم، وإلا فما يقوم بالقلب من الالتجاء إلى الله، والاعتصام به، والانطراح بين يدي الرب، والافتقار إليه، والتذلل بين يديه، أمر لا تحيط به العبارة. هذا معنى كلام ابن القيم.

وقال ابن كثير: الاستعاذة هي: الالتجاء إلى الله والالتصاق بجناحه من شر كل ذي شر. والعياذ يكون لدفع الشر واللياذ لطلب الخير.

وهذا معنى كلام غيرهما من العلماء، فتبين بهذا أن الاستعاذة بالله عبادة لله، ولهذا أمر الله بالاستعاذة به في غير آية، وتواترت السنن عن النبي ﷺ بذلك، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَرْغَبُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]، وقال: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [٩٧]، ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٧، ٩٨]، وقال: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٦]، وقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [١]، [الفلق: ١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [١]، ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [٢]، ﴿إِلَهُ النَّاسِ﴾ [٣]، [الناس: ١ - ٣] فإذا كان تعالى هو ربنا وملكنا وإلهنا، فلا مفزع لنا في الشدائد سواه، ولا ملجأ لنا منه إلا إليه، ولا معبود لنا غيره، فلا ينبغي أن يدعى ولا يخاف ولا يرجى ولا يحب غيره، ولا يذل ولا يخضع لغيره، ولا يتوكل إلا عليه؛ لأن من تخافه وترجوه وتدعوه وتتوكل عليه، إما أن يكون مربيك والقيم بأمورك، ومتولي شأنك، فهو ربك، ولا رب لك سواه، أو تكون مملوكه وعبدك الحق، فهو ملك الناس حقاً، =

= وكلهم عبده ومماليكه، أو يكون معبودك وإلهك الذي لا تستغني عنه طرفة عين، بل حاجتك إليه أعظم من حاجتك إلى حياتك وروحك، فهو الإله الحق إله الناس، فمن كان ربهم وملكهم وإلههم فهم جديرون أن لا يستعبدوا بغيره، ولا يستنصروا بسواه، ولا يلجئوا إلى غير حماه، فهو كافيهم وحسبهم وناصرهم ووليهم ومتولي أمورهم جميعاً بربوبيته ومُلكه وإلهيته لهم، فكيف لا يلتجئ العبد عند النوازل ونزول عدوه به إلى ربه وملكه وإلهه، وهذه طريقة القرآن يحتج عليهم بإقرارهم بهذا التوحيد على توحيد الإلهية، هذا معنى كلام ابن القيم، فإذا تحقق العبد بهذه الصفات: الرب والملك والإله، وامثل أمر الله واستعاذ به، فلا ريب أن هذه عبادة من أجلّ العبادات، بل هو من حقائق توحيد الإلهية، فإن استعاذ بغيره فهو عابد لذلك الغير، كما أن من صلى لله وصلى لغيره يكون عابداً لغير الله كذلك في الاستعانة، ولا فرق إلا أن المخلوق يطلب منه ما يقدر عليه ويستعاذ به فيه، بخلاف ما لا يقدر عليه إلا الله، فلا يستعاذ فيه إلا بالله، كالدعاء، فإن الاستعانة من أنواعه.

○ قال الشيخ ابن قاسم: فالعياذ لدفع الشر، وأما الياذ فطلب الخير. قال

الشاعر:

يا من ألوذ به فيما أؤمله ومن أعوذ به فيما أحاذره
لا يجبر الناس عظماً أنت كاسره ولا يهيضون عظماً أنت جابره
والاستعانة عبادة من أجلّ العبادات، فصرفها لغير الله شرك أكبر، وإن استعاذ بالمخلوق الحي الحاضر فيما يقدر عليه فجائر، وسيأتي جواز: أعوذ بالله ثم بك.
وإن قال: أعوذ بالله وبك ولو فيما يقدر عليه كان مشركاً شركاً أصغر؛ لأن الواو تفيد أن ما بعدها مساو لما قبلها، عكس ثم، فإنها إنما تفيد التعقيب، وإن كان فيما لا يقدر عليه كان مشركاً الشرك الأكبر، ولو قال أعوذ بالله ثم بك.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من الشرك): من: للتبعيض، وهذه الترجمة ليست على إطلاقها؛ لأنه إذا استعاذ بشخص مما يقدر عليه، فإنه جائز، كالاستعانة.
○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: وجزم المؤلف بأن الاستعانة بغير الله شرك لكن إذا استعاذ الإنسان بإنسان آخر فيما يقدر عليه فيجوز ذلك، ويسمى استجارة، أما ما لا يقدر الإنسان عليه فلا يجوز الاستعانة به.

فالحاصل: أن الاستعانة عبادة، وإذا كانت عبادة فإن صرفها إلى غير الله

شرك.

وقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦] [١].

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الاستعاذة بالحاضر القادر فيما يقدر عليه جائزة؛ لأنها من جنس الاستعانة ومن جنس الاستجارة ومن جنس الاستغاثة.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: المعنى والله أعلم على قول: أن الإنس زادوا الجن باستعاذتهم بهم رهقاً؛ أي: إثماً وطغياناً وشرّاً، فضمير الفاعل على هذا للعائدين من الإنس وضمير المفعول للمستعاذ بهم من الجن، وعلى القول الثاني بالعكس، وزيادتهم للإنس رهقاً بإغوائهم وإضلالهم، وذلك أن الرجل من العرب كان إذا أمسى في واد قفر في بعض سيره وخاف على نفسه قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه، يريد الجن وكبيرهم.

قال مجاهد: كانوا يقولون إذا هبطوا وادياً: نعوذ بعظيم هذا الوادي، فزادوهم رهقاً. قال: زادوا الكفار طغياناً. رواه عبد بن حميد، وابن المنذر.

والآثار بذلك عن السلف مشهورة، ووجه الاستدلال بالآية على الترجمة:

أن الله حكى عن مؤمني الجن أنهم لما تبين لهم دين الرسول ﷺ وآمنوا به، ذكروا أشياء من الشرك كانوا يعتقدونها في الجاهلية، من جملتها الاستعاذة بغير الله وقد أجمع العلماء على أنه لا تجوز الاستعاذة بغير الله، ولهذا نهوا عن الرقى التي لا يعرف معناها، خشية أن يكون فيها شيء من ذلك.

قال ملاً علي القاري الحنفي: ولا تجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك فقال: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، إلى أن قال: وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا يَمْعَشَرُ الْجِنُّ قَدِ اسْتَكْبَرُوا مِّنَ الْإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمَعَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٢٨] فاستمتع الإنسي بالجن في قضاء حوائجه وامتنال أوامره، أو إخباره بشيء من المغيبات، واستمتع الجن بالإنسي تعظيمه إياه، واستعاذته به، واستغاثته وخضوعه له. وفيه أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية من كف شر أو جلب نفع لا يدل على أنه ليس من الشرك. ذكره المصنف.

○ قال الشيخ ابن باز: أي: زاد الجنُّ الإنسانَ ذعراً وخوفاً عقوبة لهم فالواو راجع للجن، وقال بعض السلف المعنى: أي: زاد الإنسانُ الجنَّ طغياناً وتكبراً وتأسداً فالواو راجع للإنس.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ﴾ الواو: =

= حرف عطف، و(أن): فتحت همزتها بسبب عطفها على قوله: ﴿أَنَّهُ أَسْتَعَنَّ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنَّ﴾ [الجن: ١].

قال ابن مالك:

وهمز إن افتتح لسد مصدر مسدّها وفي سوى ذاك اكسر
فيؤول بمصدر؛ أي: قل أوحى إلي استماع نفر وكون رجال من الإنس
يعوذون برجال من الجن.
قوله: ﴿مِّنَ الْإِنس﴾: صفة لرجال؛ لأن (رجال) نكرة، وما بعد النكرة صفة
لها.

قوله: ﴿رَهَقًا﴾؛ أي: ذعراً وخوفاً، بل الرهق أشد من مجرد الذعر والخوف،
فكأنهم مع ذعرهم وخوفهم أرهقهم وأضعفهم شيء، فالذعر والخوف في القلوب،
والرهق في الأبدان.

وهذه الآية تدل على أن الاستعاذة بالجن حرام؛ لأنها لا تفيد المستعيز، بل
تزيده رهقاً، فعوقب بنقيض قصده، وهذا ظاهر، فتكون الواو ضمير الجن والهاء
ضمير الإنس. وقيل: إن الإنس زادوا الجن رهقاً؛ أي: استكباراً وعتواً، ولكن
الصحيح الأول.

قوله: ﴿بِرِّجَالٍ مِّنَ الْجِنَّ﴾ يستفاد منه أن للجن رجالاً، ولهم إناث، وربما يجامع
الرجل من الجن الأنثى من بني آدم، وكذلك العكس الرجل من بني آدم قد يجامع
الأنثى من الجن، وقد ذكر الفقهاء الخلاف في وجوب الغسل بهذا الجماع.
والفقهاء يقولون في باب الغسل: لو قالت: إن بها جنيّاً يجامعها كالرجل،
وجب عليها الغسل، وأما أن الرجل يجامع الأنثى من الجن، فقد قيل ذلك، لكن لم
أره في كلام أهل العلم، وإنما أساطير تقال، والله أعلم.

لكن علينا أن نصدق بوجودهم، وأنهم مكلفون، وبأن منهم الصالحين ومنهم
دون ذلك، وبأن منهم المسلمين والقاسطين، وبأن منهم رجالاً ونساء.
وجه الاستشهاد بالآية: ذم المستعيزين بغير الله، والمستعيز بالشيء لا شك أنه
قد علق رجاءه به، واعتمد عليه، وهذا نوع من الشرك.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: وفي قول أن معنى ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾؛ أي:
أن الجن ازدادوا تكبراً على الإنس لكن الأقرب أن المعنى زادوهم خوفاً.
وقد يكون معنى «رهقاً» أنهم زادوهم شركاً إلى شركهم.

* وعن خولة بنت حكيم قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من نزل منزلاً فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرحل من منزله ذلك» رواه مسلم [١].

= ○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: ﴿فَرَّادُوهُمْ﴾ قيل: الواو للإنس والهاء للجن؛ أي: زاد الإنس الجن كبراً واستعلاء وقيل العكس؛ أي: زاد الجن الإنس خوفاً وكلا المعنيين صحيح.

○ قال الشيخ صال الفوزان: والإيمان بوجودهم من الإيمان بالقلب، تصديقاً لخبر الله ﷻ، وخبر رسوله ﷺ، فوجود الجن ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، ومن جحد وجود الجن فهو كافر؛ لأنه مكذب لله ولرسوله ولإجماع المسلمين، وهل كل ما لا يراه الإنسان يُنكر؟!!

وقد ظهرت طائفة من جهلة الأطباء - كما يقول الإمام ابن القيم -، وكذلك من بعض المفكرين والكتاب المنتسبين للإسلام؛ ينكرون وجود الجن؛ لأنهم لا يؤمنون إلا بما تقره عقولهم، وعقولهم لا تتسع للتصديق بهذه المغيبات، وكذلك الجن يمسون الإنس ويخالطونهم ويصرعونهم، وهذا شيء ثابت، لكن من جهلة الناس من يُنكر صرْع الجن للإنس، وهذا لا يُكفر؛ لأن هذه مسألة خفية، ولكنه يُخطأ، فالذي يُنكر مس الجن للإنس لا يُكفر، ولكن يضل؛ لأنه يُكذب بشيء ثابت، أما الذي يُنكر وجودهم أصلاً فهذا كافر.

□ ما يستفاد من الآية:

١ - أن الاستعاذة بغير الله شرك؛ لأن مؤمني الجن قالوا: ﴿وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ٢] ثم ذكروا بعد ذلك على وجه الاستنكار: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يُؤْذُونَ رِجَالًا مِنْ آلِجِنٍّ﴾ [الجن: ٦].

٢ - عموم رسالة محمد ﷺ للثقلين.

٣ - أن الاستعاذة بغير الله تورث الخوف والضعف.

٤ - يفهم من الآية أن الاستعاذة بالله تورث قوة وأمناً.

[١] أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء رقم (٦٨١٧).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن خولة بنت حكيم)؛ أي: ابن أمية السُّلَمِيَّة، يقال لها: أم شريك ويقال لها: حَوِيلَة بالتصغير، ويقال: إنها هي الواهبة، وكانت قبل تحت عثمان بن مظعون. قال ابن عبد البر: وكانت صالحة فاضلة.

= قوله: (أعوذ بكلمات الله التامات) هذا ما شرعه الله لأهل الإسلام أن يستعينوا به بدلاً عما يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن، فشرع الله للمسلمين أن يستعينوا به أو بصفاته.

قال القرطبي في «المفهم»: قيل: معناه الكلمات التي لا يلحقها نقص ولا عيب، كما يلحق كلام البشر. وقيل: معناه الشافية الكافية، وقيل: الكلمات هنا: هي القرآن، فإن الله أخبر عنه بأنه ﴿هَذِيكَ وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤] وهذا الأمر على جهة الإرشاد إلى ما يدفع به الأذى. ولما كان ذلك استعاذة بصفات الله تعالى والالتجاء إليه، كان ذلك من باب المندوب إليه المرغب فيه.

وعلى هذا فتح المتعوز بالله تعالى وبأسمائه وصفاته أن يصدق الله في التجاءه إليه، ويتوكل في ذلك عليه، ويحضر ذلك في قلبه، فمتى فعل ذلك وصل إلى منتهى طلبه، ومغفرة ذنبه.

وقال غيره: وقد اتفق العلماء على أن الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز، واستدلوا بحديث خولة، وقالوا: فيه دليل على أن كلمات الله غير مخلوقة، وردوا به على الجهمية والمعتزلة في قولهم بخلق القرآن، قالوا: فلو كانت كلمات الله مخلوقة لم يأمر بها النبي ﷺ بالاستعاذة بها؛ لأن الاستعاذة بالمخلوق شرك.

وقال شيخ الإسلام: وقد نص الأئمة كأحمد وغيره على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوق، وهذا مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق قالوا: لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه استعاذ بكلمات الله وأمر بذلك، ولهذا نهى العلماء عن التعازيم والتعاويز التي لا يعرف معناها خشية أن يكون فيها شرك.

وقال ابن القيم: ومن ذبح للشيطان ودعاه واستغاث به، وتقرب إليه بما يحب، فقد عبده وإن لم يسم ذلك عبادة، ويسميه استخداماً، وصدق هو استخدام الشيطان له، فيصير من خدم الشيطان وعابديه، وبذلك يخدمه الشيطان لكن خدمة الشيطان له ليست خدمة عبادة، فإن الشيطان لا يخضع له ويعبده كما يفعل هو به.

قوله: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ (٢)؛ أي: من كل شر في أي مخلوق قام به الشر من حيوان أو غيره، إنسيّاً كان أو جنياً أو هامة أو دابة، أو ريحاً أو صاعقة، أي نوع كان من أنواع البلاء في الدنيا والآخرة. وما ههنا موصولة ليس إلا، وليس المراد بها العموم الإطلاقي، بل المراد التقييدي الوصفي والمعنى: من شر كل مخلوق فيه شر، لا من شر كل ما خلقه الله تعالى، فإن الجنة والملائكة والأنبياء ليس فيهم شر، هذا معنى كلام ابن القيم. ذ

= قال: والشر يقال على شيئين على الألم وعلى ما يفضي إليه .
قوله: (لم يضره شيء حتى يرحل من منزله ذلك) قال القرطبي: هذا خبر صحيح
وقول صادق علمنا صدقه دليلاً وتجربة، فإنني منذ سمعت هذا الخبر عملت عليه فلم
يضرني شيء إلى أن تركته، فلددغتني عقرب بالمهدية ليلاً، فتفكرت في نفسي فإذا بي قد
نسيت أن أتعوذ بتلك الكلمات .

قال المصنف: فيه فضيلة هذا الدعاء مع اختصاره .
○ قال الشيخ ابن باز: فيستحب لمن نزل منزلاً أن يقول ذلك، وهكذا إذا
ركب الطائرة أو السيارة أو القطار أو السفينة فهي منزل، وجاء في حديث صحيح ما
يدل على استحباب تكرارها ثلاثاً .

وقوله: (بكلمات الله)؛ أي: كلماته الكونية النافذة وقال بعض السلف: أي:
الكلمات الشرعية كلمات القرآن وهي كلمات مشرفة وكلا القولين حق فإن كلماته
الكونية والشرعية كلها حق ووصف له ﷺ .

ودعاء الحي غير الحاضر شرك أكبر كأن يقول: «يا فلان انصرنني» لرجل في
مكة وهو في الرياض .

وقال في «الفتاوى»: «ما يفعله عباد القبور اليوم في كثير من الأمصار من دعاء
الأموات، والاستغاثة بهم، وطلب المدد منهم، فيقول بعضهم: يا سيدي، المدد
المدد، يا سيدي، الغوث الغوث، أنا بجوارك، اشف مريضتي، ورد غائبي، وأصلح
قلبي يخاطبون الأموات الذين يسمونهم: الأولياء، ويسألونهم هذا السؤال، نسوا الله
وأشركوا معه غيره - تعالى الله عن ذلك - فهذا كفر قولني وعقدي وفعلي» (١٣/٨) .

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (من نزل منزلاً) يشمل من نزل على سبيل
الإقامة الدائمة، أو الطائرة، بدليل أنه نكرة في سياق الشرط، والنكرة في سياق
الشرط تفيد العموم . وقوله: (أعوذ)؛ بمعنى: ألتجئ وأعتصم .

قوله: (كلمات): من جموع القلة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وجموع القلة من
ثلاثة إلى عشرة، والكثرة ما فوق ذلك .

وقيل: جموع الكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له، فيكون جمع القلة والكثرة
يتفقان في الابتداء، ويختلفان في الانتهاء . قال ابن مالك:

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ تُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

وبعض ذي بكثرة وضِعاً يفي كأرجل والعكس جاء كالصفي

والراجح: أن جموع القلة تدل على الكثرة بالدليل «فكلمات»: جمع قلة دال =

= على الكثرة لوجود الدليل، قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وأبلغ من هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَذْتُ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، والمراد بالكلمات هنا: الكلمات الكونية والشرعية.

قوله: (النامات): تمام الكلام بأمرين:

١ - الصدق في الأخبار.

٢ - العدل في الأحكام.

قال الله تعالى: ﴿وَنَمَتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

قوله: (من شر ما خلق)؛ أي: من شر الذي خلق؛ لأن الله خلق كل شيء: الخير والشر، ولكن الشر لا ينسب إليه؛ لأنه خلق الشر لحكمة، فعاد بهذه الحكمة خيراً، فكان خيراً. وعلى هذا نقول: الشر ليس في فعل الله، بل في مفعولاته؛ أي: مخلوقاته. وعلى هذا تكون (ما) موصولة لا غير؛ أي: من شر الذي خلق؛ لأنك لو أولتها إلى المصدرية وقلت: من شر خلقك، لكان الخلق هنا مصدراً يجوز أن يراد به الفعل، ويجوز أيضاً المفعول، لكن لو جعلتها اسماً موصولاً تعين أن يكون المراد بها المفعول، وهو المخلوق.

وليس كل ما خلق الله فيه شر، لكن تستعيز من شره إن كان فيه شر؛ لأن مخلوقات الله تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

١ - شر محض، كالنار وإبليس باعتبار ذاتيهما، أما باعتبار الحكمة التي خلقهما الله من أجلها، فهي خير.

٢ - خير محض كالجنة، والرسول، والملائكة.

٣ - فيه شر وخير؛ كالإنس، والجن، والحيوان.

وأنت إنما تستعيز من شر ما فيه شر.

قوله: (لم يضره شيء): نكرة في سياق النفي، فتفيد العموم من شر كل ذي شر من الجن والإنس وغيرهم والظاهر والخفي حتى يرتحل من منزله؛ لأن هذا خبر لا يمكن أن يتخلف مخبره؛ لأنه كلام الصادق المصدوق، لكن إن تخلف، فهو لوجود مانع لا لقصور السبب أو تخلف الخبر.

ونظير ذلك كل ما أخبر به النبي ﷺ من الأسباب الشرعية إذا فعلت ولم يحصل المسبب، فليس ذلك لخلل في السبب، ولكن لوجود مانع، مثل: قراءة =

= الفاتحة على المرضى شفاء ويقرأها بعض الناس ولا يشفى المريض، وليس ذلك قصوراً في السبب، بل لوجود مانع بين السبب وأثره.
ومنه: التسمية عند الجماع، فإنها تمنع ضرر الشيطان للولد وقد توجد التسمية ويضر الشيطان الولد، لوجود مانع يمنع من حصول أثر هذا السبب، فعليك أن تفتش ما هو المانع حتى تزيله فيحصل لك أثر السبب.
ولهذا يجوز القسم بالله وبصفاته لأنها غير مخلوقة.
أما القسم بالآيات، فإن أراد الآيات الشرعية، فجائز، وإن أراد الآيات الكونية، فغير جائز.

أما الاستعاذة بالمخلوق، ففيها تفصيل، فإن كان المخلوق لا يقدر عليه، فهي من الشرك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا يجوز الاستعاذة بالمخلوق عند أحد من الأئمة»، وهذا ليس على إطلاقه، بل مرادهم مما لا يقدر عليه إلا الله؛ لأنه لا يعصمك من الشر الذي لا يقدر عليه إلا الله، سوى الله.
ومن ذلك أيضاً: الاستعاذة بأصحاب القبور، فإنهم لا ينفعون ولا يضررون، فالاستعاذة بهم شرك أكبر، سواء كان عند قبورهم أم بعيداً عنهم.
أما الاستعاذة بمخلوق فيما يقدر عليه، فهي جائزة، وقد أشار إلى ذلك الشارح الشيخ سليمان في «تيسير العزيز الحميد»، وهو مقتضى الأحاديث الواردة في «صحيح مسلم» لما ذكر النبي ﷺ الفتن، قال: «فمن وجد من ذلك ملجأ، فليعذ به». وكذلك قصة المرأة التي عادت بأمر سلمة والغلام الذي عاذ بالنبي ﷺ وكذلك في قصة الذين يستعيذون بالحرم والكعبة وما أشبه ذلك.

وهذا هو مقتضى النظر، فإذا اعترضني قطاع طريق، فعذت بإنسان يستطيع أن يخلصني منهم، فلا شيء فيه. لكن تعليق القلب بالمخلوق لا شك أنه من الشرك، فإذا علق قلبك ورجاءك وخوفك وجميع أمورك بشخص معين، وجعلته ملجأ فهذا شرك؛ لأن هذا لا يكون إلا لله.

وعلى هذا، فكلام الشيخ رحمه الله في قوله: «إن الأئمة لا يجوزون الاستعاذة بمخلوق» مقيد بما لا يقدر عليه إلا الله، ولولا أن النصوص وردت بالتفصيل لأخذنا الكلام على إطلاقه، وقلنا: لا يجوز الاستعاذة بغير الله مطلقاً.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: من استعاذ بلسانه دون أن يتفكر بقلبه في معنى استعاذته لم تنفعه تلك الاستعاذة، لكن إذا تفكر بقلبه فيما قاله بلسانه فهناك =

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية الجن.
- الثانية: كونه من الشرك.
- الثالثة: الاستدلال على ذلك بالحديث؛ لأن العلماء يستدلون به على أن كلمات الله غير مخلوقة، قالوا: لأن الاستعاذة بالمخلوق شرك.
- الرابعة: فضيلة هذا الدعاء مع اختصاره.
- الخامسة: أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية، من كف شر أو جلب نفع، لا يدل على أنه ليس من الشرك^[١].

= إن شاء الله يرى أثر استعاذته، وهؤلاء الذين يأتون إلى القبور ويدعون الأموات فلا شك أنهم يستعيذون بأصحابها، ولو لم ينطق بكلمة «أعوذ» فإن قوله: أنا في حمايتك يا فلان، معناه: أعوذ بك يا فلان، فليس الشأن فقط في ذكر لفظ الاستعاذة، وعلى ذلك فمن استعاذ بالله تعالى فعليه أن يستحضر معنى الاستعاذة.

(يرحل): في صحيح مسلم «يرتحل».

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: «لم يضره شيء..» بشرط أن يكون العياذ صادر من توجه صادق إلى الله ليس فقط تعوذ باللسان لكن تعوذ بالقلب واللسان مع الإيمان بوعد الله والتصديق بهذا الثواب.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - بيان أن الاستعاذة عبادة.

٢ - أن الاستعاذة المشروعة هي ما كانت بالله أو بأسماء الله وصفاته.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وفي الحديث فائدة، وهي: أن الشرع لا يبطل أمراً من أمور الجاهلية إلا ذكر ما هو خير منه، ففي الجاهلية كانوا يستعيذون بالجن، فأبدل بهذه الكلمات، وهي: أن يستعيذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق.

وهذه الطريقة هي الطريقة السليمة التي ينبغي أن يكون عليها الداعية، أنه إذا سد عن الناس باب الشر، وجب عليه أن يفتح لهم باب الخير، ولا يقول: حرام، ويسكت، بل يقول: هذا حرام، وافعل كذا وكذا من المباح بدلاً عنه، وهذا له أمثلة في القرآن والسنة؛ فمن القرآن قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَكْثَرُ ۖ أَمْثَلُ لَا تَقُولُوا رَاعِنَا =



باب

من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره [١]

= وَقُولُوا أَنْظِرْنَا ﴿البقرة: ١٠٤﴾ فلما نهاهم عن قول (راعنا) ذكر لهم ما يقوم مقامه وهو (انظرونا)، ومن السنة قوله ﷺ لمن نهاه عن بيع الصاع من التمر الطيب بالصاعين، والصاعين بالثلاثة: «يع الجمع بالدرهم، واشتر بالدرهم جنيباً» فلما منعه من المحذور، فتح له الباب السليم الذي لا محذور فيه.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال شيخ الإسلام: الاستغاثة هي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون. وقال غيره: الفرق بين الاستغاثة والدعاء: أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، كما قال تعالى: ﴿فَاسْتَغِثْ آلِيَّ مِنْ شَيْعِيهِ عَلَى آلِيَّ مِنْ عَدُوِّيهِ﴾ [القصص: ١٥]، وقال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] والدعاء أعم من الاستغاثة لأنه يكون من المكروب وغيره، فعلى هذا عطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص.

وقال أبو السعادات: الإغاثة: الإعانة، فعلى هذا تكون الاستغاثة هي الاستعانة ولا ريب أن من استغاثك فأغثته فقد أعنته، إلا أن لفظ الاستغاثة مخصوص بطلب العون في حالة الشدة، بخلاف الاستعانة.

وقوله: (أو يدعو غيره) المراد بالدعاء هنا هو دعاء المسألة فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فإن ذلك شرك لما سيذكره المصنف من الآيات.

واعلم أن الدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعاء مسألة كما حققه غير واحد منهم: شيخ الإسلام وابن القيم وغيرهما، ويراد به في القرآن هذا تارة، وهذا تارة، ويراد به مجموعهما، وهما متلازمان.

فدعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع أو كشف ضرر، فالمعبود لا بد أن يكون مالكا للنفعة والضرر، ولهذا أنكر الله تعالى على من عبد من دونه ما لا يملك ضرراً ولا نفعاً كقوله: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا

= وَلَا نَعْمًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾ [المائدة: ٧٦]، وقوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] وذلك كثير في القرآن يبين أن المعبود لا بد وأن يكون مالكا للنفخ والضرر، فهو يُدعى للنفخ والضرر دعاء المسألة، ويدعى خوفاً ورجاء دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان. فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة، وبهذا التحقيق يندفع عنك ما يقوله عباد القبور إذ احتج عليهم بما ذكر الله في القرآن من الأمر بإخلاص الدعاء له.

قالوا: المراد به العبادة، فيقولون في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]؛ أي: لا تعبدوا مع الله أحداً، فيقال لهم: وإن أريد به دعاء العبادة، فلا ينفي أن يدخل دعاء المسألة في العبادة؛ لأن دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، كما أن دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة، هذا لو لم يرد في دعاء المسألة بخصوصه من القرآن إلا الآيات التي ذكر فيها دعاء العبادة فكيف وقد ذكره الله في القرآن في غير موضع، قال الله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأنعام: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [النساء: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ أَلَسَاءُ أَعْبَرِ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١].

وقال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسِطٍ كَفَّيْهِ إِلَى السَّمَاءِ لِيَلْبَغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغٍ وَمَا دَعَا الْكَاذِبِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وقال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وقال عنه أيضاً: ﴿وَأَعَزَّ لَكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [الأنعام: ٤٨]، فلما أَعَزَّهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ [مریم: ٤٨، ٤٩] وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣، ٥٤] وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُكُمْ فَلَمَّا تَجَنَّكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا =

= الرَّحْمَنُ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴿[الإسراء: ١١٠]﴾، وقال تعالى عن زكريا ﷺ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾ [مریم: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمُ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ﴾ [القصص: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَالِكِ دَعَاُ اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا بَلَغَهُمُ الْإِلَهَ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العنكبوت: ٦٥] فكفى بهذه الآيات نجاة وحجة وبرهاناً في الفرق بين التوحيد والشرك عموماً وفي هذه المسألة خصوصاً.

وقال تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسَى مَا كَانَ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴿٨﴾﴾ [الزمر: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾﴾ [الأنعام: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر: ٦٠] وغير ذلك من الآيات.

وفي الأحاديث عن النبي ﷺ ما لا يحصى، منها قوله ﷺ فيما رواه عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادي، كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم» رواه مسلم.

وقوله ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ثم يقول: من يدعوني فأستجب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟» رواه البخاري ومسلم.

وقوله: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء» رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان، والحاكم وصححه.

وقوله: «من لم يدع الله يغضب عليه» رواه أحمد وابن أبي شيبة والحاكم وقوله: «سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يُسأل» رواه الترمذي.

وقوله: «الدعاء سلاح المؤمن، وعماد الدين، ونور السماوات والأرض» رواه الحاكم وصححه.

= وقوله: «الدعاء هو العبادة» رواه أحمد والترمذي.

= وفي حديث آخر: «الدعاء مخ العبادة» رواه الترمذي.

وقوله لما سئل: أي العبادة أفضل؟ قال: «دعاء المرء لنفسه» رواه البخاري في «الأدب».

وقوله: «لن ينفع حذر من قدر ولكن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل فعليكم بالدعاء يا عباد الله» رواه أحمد.

وقوله: «سلوا الله كل شيء حتى الشسع إذا انقطع، فإنه إن لم ييسره لم يتيسر» رواه أبو يعلى بإسناد صحيح.

وقوله: «ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شسع نعله إذا انقطع وحتى يسأله الملح» رواه البزار بإسناد صحيح.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إني لا أحمل همّ الإجابة، ولكن همّ الدعاء، فإذا ألهمت الدعاء علمت أن الإجابة معه».

وقال ابن عباس رضي الله عنه: «أفضل العبادة الدعاء، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ رواه ابن المنذر والحاكم وصححه.

وقال مطرف: «تذكرت ما جماع الخير؟ فإذا الخير كثير، الصلاة والصيام، وإذا هو في يد الله تعالى، وإذا أنت لا تقدر على ما في يد الله إلا أن تسأله فيعطيك» رواه أحمد. [في الزهد].

والأحاديث والآثار في ذلك لا يحيط بها إلا الله تعالى فثبت بهذا أن الدعاء عبادة من أجل العبادات، بل هو أكرمها على الله كما تقدم، فإن لم يكن الإشراك فيه شركاً، فليس في الأرض شرك، وإن كان في الأرض شرك فالشرك في الدعاء أولى أن يكون شركاً من الإشراك في غيره من أنواع العبادة، بل الإشراك في الدعاء - هو أكبر شرك المشركين الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ فإنهم يدعون الأنبياء والصالحين والملائكة، ويتقربون إليهم ليشفعوا لهم عند الله، ولهذا يخلصون في الشدائد لله وينسون ما يشركون، حتى جاء أنهم إذا جاءتهم الشدائد في البحر يلقون أصنامهم في البحر ويقولون: يا الله يا الله، لعلمهم أن آلهتهم لا تكشف الضر ولا تجيب المضطر، وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢] فهم كانوا يعلمون أن ذلك لله وحده، وأن آلهتهم ليس عندها شيء من ذلك، ولهذا احتج ﷺ عليهم بذلك أنه هو الإله الحق، وعلى بطلان إلهية ما سواه وقال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْوَلَدَيْنِ فَلَمَّا بَجَحَتْهُمُ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] فهذه حال المشركين الأولين.

= وأما عباد القبور اليوم فلا إله إلا الله، كم ذا بينهم وبين المشركين الأولين من التفاوت العظيم في الشرك، فإنهم إذا أصابتهم الشدائد برأً وبحراً أخلصوا لآلهتهم وأوثانهم التي يدعونها من دون الله، وأكثرهم قد اتخذ ذكر إلهه وشيخه ديدنه، وهجيره إن قام وإن قعد وإن عثر. هذا يقول: يا علي، وهذا يقول: يا عبد القادر، وهذا يقول: يا ابن علوان، وهذا يدعو البدوي، وهذا يدعو العيدروس.

وبالجملة ففي كل بلد في الغالب أناس يدعونهم ويسألونهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات بل بلغ الأمر إلى أن سألوهم مغفرة الذنوب، وترجيح الميزان، ودخول الجنة والنجاة من النار، والتثبيت عند الموت والسؤال، وغير ذلك من أنواع المطالب التي لا تطلب إلا من الله. وقد يسألون ذلك من أناس يدعون الولاية، وينصبون أنفسهم لهذه الأمور وغيرها من أنواع النفع والضرر التي هي خواص الإلهية، ويلفقون لهم من الأكاذيب في ذلك عجائب منها أنهم يدعون أنهم يخلصون مَن أَلْتَجَأَ إليهم وَلَا ذَبحَهم من النار والعذاب، فيقول أحدهم: إنه يقف عند النار فلا يدع أحداً ممن يرتجيه ويدعوه يدخلها أو نحو هذا، وقد قال تعالى لسيد المرسلين صلى الله عليه وسلم: ﴿أَفَنَنْتَ حَقَّ عَلَيَّ كَلِمَةَ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْفِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] فإذا كان النبي ﷺ لا يقدر على تخليص أحد من النار، فكيف بغيره، بل كيف بمن يدعي نفسه أنه هو يفعل ذلك؟! ومنها أن أكثرهم يلفق حكايات في أن بعض الناس استغاث بفلان فأغاثه، أو دعا الولي الفلاني فأجابه، أو في كربة ففرج عنه، وعند عباد القبور من ذلك شيء كثير من جنس ما عند عباد الأصنام الذين استولت عليهم الشياطين، ولعبوا بهم لعب الصبيان بالكرة.

ويوجد شيء من ذلك في أشعار المادحين لسيد المرسلين ﷺ الذين جاوزوا الحد في مدحه ﷺ وعصوه في نهيه من الغلو فيه، وإطرائه كما أطرت النصارى ابن مريم، وصار حظهم منه ﷺ هو مدحه بالأشعار والقصائد، والغلو الزائد، مع عصيانهم له في أمره ونهيه، فتجد هذا النوع من أعصى الخلق له صلوات الله عليه وسلامه.

ويقع من ذلك كثير في مدح غيره، فإن عباد القبور لا يقتصرون على بعض من يعتقدون فيه الضر والنفع، بل كل من ظنوا فيه ذلك بِالْعُوقَا في مدحه وأنزلوه منزلة الربوبية وصرفوا له خالص العبودية، حتى إنهم إذا جاءهم رجل وادعى أنه رأى رؤيا مضمونها أنه دفن في المحل الفلاني رجل صالح، بادروا إلى المحل وبنوا عليه قبة =

= وزخرفوها بأنواع الزخارف، وعبدوها بأنواع من العبادات.

وأما القبور المعروفة أو المتوهمة، فأفعالهم معها وعندها لا يمكن حصره، فكثير منهم إذا رأوا القباب التي يقصدونها كشفوا الرؤوس فنزلوا عن الأكوار، فإذا أتوها طافوا بها واستلموا أركانها، وتمسحوا بها، وصلوا عندها ركعتين، وحلقوا عندها الرؤوس ووقفوا باكين متذللين متضرعين سائلين مطالبهم، وهذا هو الحج، وكثير منهم يسجدون لها إذا رأوها، ويعفرون وجوههم في التراب تعظيماً لها، وخضوعاً لمن فيها، فإن كان للإنسان منهم حاجة من شفاء مريض أو غير ذلك، نادى صاحب القبر: يا سيدي فلان جئتك قاصداً من مكان بعيد، لا تخيني، وكذلك إذا قحط المطر، أو عقرت المرأة عن الولد، أو دهمهم عدو أو جراد، فزعدوا إلى صاحب القبر، وبكوا عنده فإن جرى المقدور بحصول شيء مما يريدون، استبشروا وفرحوا ونسبوا ذلك إلى صاحب القبر، فإن لم يتيسر شيء من ذلك اعتذروا عن صاحب القبر بأنه إما غائب في مكان آخر، أو ساخط لبعض أعمالهم، أو أن اعتقادهم في الولي ضعيف، أو أنهم لم يعطوه نذره ونحو هذه الخرافات.

ومن بعض أشعار المادحين لسيد المرسلين ﷺ قول البوصيري:

يا أكرم الخلق ما لي مَنْ أَلُوذُ به	سواك عند حلول الحادث العمم
ولن يضيق رسول الله جاهك بي	إذا الكريم تجلى باسم منتقم
فإن لي ذمة منه بتسميتي	محمدًا وهو أوفى الخلق بالذمم
إن لم يكن في معادي أخذًا بيدي	فضلاً وإلا فقل يا زلة القدم

فتأمل ما في هذه الأبيات من الشرك.

منها: أنه نفى أن يكون له ملاذ إذا حلت به الحوادث، إلا النبي ﷺ وليس ذلك إلا لله وحده لا شريك له، فهو الذي ليس للعباد ملاذ إلا هو.

الثاني: أنه دعاه وناداه بالتضرع وإظهار الفاقة والاضطرار إليه، وسأل منه هذه المطالب التي لا تُطْلَبُ إلا من الله، وذلك هو الشرك في الإلهية.

الثالث: سؤاله منه أن يشفع له في قوله: ولن يضيق رسول الله.. البيت. وهذا هو الذي أرادها المشركون ممن عبده، وهو الجاه والشفاعة عند الله، وذلك هو الشرك وأيضاً فإن الشفاعة لا تكون إلا بعد إذن الله فلا معنى لطلبها من غيره، فإن الله تعالى هو الذي يأذن للشافع أن يشفع لا أن الشافع يشفع ابتداء.

الرابع: قوله: فإن لي ذمة... إلى آخره. كذب على الله وعلى رسوله ﷺ =

= فليس بينه وبين من اسمه محمد ذمة إلا بالطاعة، لا بمجرد الإشراك في الاسم مع الشرك.

الخامس: قوله: إن لم يكن في معادي... البيت. تناقض عظيم وشرك ظاهر، فإنه طلب أولاً أن لا يضيق به جاهه، ثم طلب هنا أن يأخذ بيده فضلاً وإحساناً، وإلا فيا هلاكه! فيقال: كيف طلبت منه أولاً الشفاعة ثم طلبت منه هنا أن يتفضل عليك؟! فإن كنت تقول: إن الشفاعة لا تكون إلا بعد إذن الله، فكيف تدعو النبي ﷺ وترجوه وتسأله الشفاعة؟! فهلا سألتها مَنْ له الشفاعة جميعاً الذي له ملك السموات والأرض الذي لا تكون الشفاعة إلا من بعد إذنه، فهذا يبطل عليك طلب الشفاعة من غير الله.

وإن قلت: ما أريد إلا جاهه، وشفاعته بإذن الله. قيل: فكيف سألته أن يتفضل عليك ويأخذ بيدك في يوم الدين؟ فهذا مضاد لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [١٧] ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ سَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴿١٩﴾ [الانفطار: ١٧ - ١٩]. فكيف يجتمع في قلب عبد الإيمان بهذا وهذا؟! وإن قلت: سألته أن يأخذ بيدي، ويتفضل علي بجاهه وشفاعته. قيل: عاد الأمر إلى طلب الشفاعة من غير الله، وذلك هو محض الشرك.

السادس: في هذه الآيات من التبري من الخالق - تعالى وتقدس - والاعتماد على المخلوق في حوادث الدنيا والآخرة ما لا يخفى على مؤمن، فأين هذا من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْوَحْيِ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَيَحْيِي بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ يَذُنُوبَ عِبَادِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٨] وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [النحل: ٦١] قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٦٢﴾ إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ﴾ [الجن: ٢١ - ٢٣] فإن قيل: هو لم يسأله أن يتفضل عليه، وإنما أخبر أنه إن لم يدخل في عموم شفاعته فيا هلاكه. قيل: المراد بذلك سؤاله، وطلب الفضل منه، كما دعاه أول مرة وأخبر أنه لا ملاذ له سواه، ثم صرح بسؤال الفضل والإحسان بصيغة الشرط والدعاء، والسؤال كما يكون بصيغة الطلب يكون بصيغة الشرط، كما قال نوح عليه السلام: ﴿وَلَا تَجْعَلْ لِي وِتْرًا فَيَمْسِكُوا بِرِشْوَتِي﴾ [هود: ٤٧].

ومن شعر البرعي قوله:

=

أضحى إليك من الأشواق في كمد
نائي المزار غريب الدار مبتعد
لغارة منك يا ركني ويا عضدي
أرجو النجاة به إن أنت لم تجد

هم على خطرات القلب مطرد
كيما يهون إذ الأنفاس في سعد
فكن أنيس وحيد فيه منفرد
يليه من أجله وانعشه وافتقد
من حاسد شامت أو ظالم نكد

بهجة في الحشر جاها ومقاما
بحمى عزك يا غوث اليتامى
في اكتساب الإثم في خمسين عاما

يا موئلي يا ملاذي يوم يلقاني
جوداً ورجح بفضل منك ميزاني
من الخطوب ونفّس كل أحزاني
عندي وإن بعدت داري وأوطاني
وأنت أسمع من يدعوه ذو شان
برحمة وكرامات وغفران

لقد أنسانا هذا ما قبله، وهذا بعينه هو الذي ادعته النصرى في عيسى عليه السلام،
إلا أن أولئك أطلقوا عليه اسم الإله، وهذا لم يطلقه ولكن أتى بلباب دعواهم
وخلصتها، وترك الاسم، إذ في الاسم نوع تمييز، فرأى الشيطان أن الإتيان بالمعنى
دون الاسم أقرب إلى ترويج الباطل، وقبوله عند ذوي العقول السخيفة، إذ كان من
المتقرر عند الأمة المحمدية أن دعوى النصرى في عيسى عليه السلام كفر.

فلو أتاهم بدعوى النصرى اسماً ومعنى لردوه وأنكروه، فأخذ المعنى وأعطاه
البرعي وأضرابه، وترك الاسم للنصرى وإلا فما ندري ماذا أبقى هذا المتكلم =

ماذا تعامل يا شمس النبوة من
فامنع جناب صريع لا صريخ له
حليف ودك واهي الصبر منتظر
أسير ذنبي وزلاتي ولا عمل
وجرى في شركه إلى أن قال:

وحلّ عقدة كربى يا محمد من
أرجوك في سكرات الموت تشهدني
وإن نزلت ضريحا لا أنيس به
وارحم مؤلفها عبد الرحيم ومن
وإن دعا فأجبه واحم جانبه
وقوله من أخرى:

يا رسول الله يا ذا الفضل يا
عد على عبد الرحيم الملتجى
وأقلني عشرتي يا سيدي
وقوله:

يا سيدي يا رسول الله يا أملي
هبنى بجاهك ما قدمت من زلل
واسمع دعائي واكشف ما يساورني
فأنت أقرب من ترجى عواطفه
إني دعوتك من «نيابتي بُرّع»
فامنع جنابي وأكرمني وصل نسبي

= الخبيث للخالق تعالى وتقدس من سؤال مطلب أو تحصيل مأرب، فالله المستعان. وهذا كثير جداً في أشعار المادحين لرسول الله ﷺ وهو حجة أعداء دينه الذين يُجَوِّزون الشرك بالله، ويحتجون بأشعار هؤلاء، ولم يقتصروا أيضاً على طلب ذلك من النبي ﷺ بل يطلبون مثل ذلك من غيره، كما حدث بعض الثقات أنه رأى في رابية صاحب مشهد من المشاهد: هذه راية البحر التيار، به أستغيث، وأستجير، وبه أعوذ من النار.

وقال بعضهم في قصيدة في بعض آلهتهم:

يا سيدي يا صفى الدين يا سندي يا عمدتي بل ويا ذخري ومفتخري
أنت الملاذ لما أخشى ضرورته وأنت لي ملجأ من حادث الدهر
إلى أن قال:

وامنن علي بتوفيق وعافية وخير خاتمة مهما انقضى عمري
وكف عنا أكف الظالمين إذا ام تدت بسوء لأمر مؤلم نكر
فإنني عبدك الراجي بودك ما أملتته يا صفى السادة الغرر
قال بعض العلماء: فلا ندري أي معنى اختص به الخالق تعالى بعد هذه
المنزلة، وماذا أبقى هذا المتكلم الخبيث لخالقه من الأمر، فإن المشركين أهل
الأوثان ما يؤهلون من عبده لشيء من هذا. انتهى.

وكثير من عباد القبور ينادون الميت من مسافة شهر وأكثر يسألونه حوائجهم، ويعتقدون أنه يسمع دعاءهم ويستجيب لهم، وتسمع عندهم حال ركوبهم البحر واضطرابه من دعاء الأموات والاستغاثة بهم ما لا يخطر على بال، وكذلك إذا أصابتهم الشدائد، من مرض، أو كسوف، أو ريح شديدة، أو غير ذلك، فالولي في ذلك نصب أعينهم، والاستغاثة به هي ملاذهم، ولو ذهبنا نذكر ما يشبه هذا لطال الكلام. إذا عرفت هذا، فقد تقدم ذكر دعاء المسألة.

وأما دعاء العبادة، فهو عبادة الله تعالى بأنواع العبادات، من الصلاة، والذبح، والنذر، والصيام، والحج وغيرها، خوفاً وطمعاً، يرجو رحمته، ويخاف عذابه، وإن لم يكن في ذلك صيغة سؤال وطلب، فالعابد الذي يريد الجنة ويهرب من النار، وهو سائل راغب راهب يرغب في حصول مراده، وَيَرْهَبُ من فواته، وهو سائل لما يطلبه بامثال الأمر في فعل العبادة، وقد فسر قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُ﴾ **أَسْتَجِبْ لَكُمْ** [غافر: ٦٠] بهذا وهذا قيل: اعبدوني وامثلوا أمري أستجب لكم، =

= وقيل: سلوني أعطكم، وعلى هذا القول تدل الأحاديث والآثار.

إذا تبين ذلك، فاعلم أن العلماء أجمعوا على أن من صرف شيئاً من نوعي الدعاء لغير الله فهو مشرك، ولو قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وصلى وصام، إذ شرط الإسلام مع التلفظ بالشهادتين أن لا يعبد إلا الله، فمن أتى بالشهادتين وعبد غير الله فما أتى بهما حقيقة وإن تلفظ بهما كاليهود الذين يقولون: لا إله إلا الله وهم مشركون، ومجرد التلفظ بهما لا يكفي في الإسلام بدون العمل بمعناهما واعتقاده إجماعاً.

ذكر شيء من كلام العلماء في ذلك وإن كنا غنيين بكتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ عن كل كلام، إلا أنه قد صار بعض الناس منتسباً إلى طائفة معينة، فلو أتته بكل آية من كتاب الله وكل سنة عن رسول الله ﷺ لم يقبل حتى تأتبه بشيء من كلام العلماء، أو بشيء من كلام طائفته التي ينتسب إليها:

قال الإمام أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي صاحب كتاب «الفنون» الذي ألفه في نحو أربعمئة مجلد، وغيره من التصانيف.

قال في الكتاب المذكور: لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام، عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، وهم عندي كفار لهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور، وخطاب الموتى بالحوائح، وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا، أو إلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات والعزى.

نقله غير واحد، مقررين له، راضين به، منهم: الإمام أبو الفرج ابن الجوزي، والإمام ابن مفلح صاحب كتاب «الفروع» وغيرهما.

وقال شيخ الإسلام في «الرسالة السنية»: فإذا كان على عهد النبي ﷺ من انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان أيضاً قد يمرق أيضاً من الإسلام وذلك بأسباب منها: الغلو الذي ذمّه الله في كتابه حيث قال: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكَتَبُ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء:

١٧١] وكذلك الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح ﷺ، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعاً من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرنني، أو أعثنني، أو ارزقني أو اجبرني، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب =

= وإلا قتل، فإن الله إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب لِيُعْبَدَ وحده، ولا يدعى معه إله آخر والذين يدعون مع الله آلهة أخرى، مثل المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم، يقولون: إنا ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ويقولون: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُونَكَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فبعث الله رسله تنهى أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استغاثة. انتهى.

وقد نص الحافظ أبو بكر أحمد بن علي المقرئ صاحب كتاب «الخطط» في كتاب له في التوحيد على أن دعاء غير الله شرك.

وقال شيخ الإسلام: من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم يدعوهم ويسألهم، كفر إجماعاً، نقله عنه غير واحد مقررين له، منهم: ابن مفلح في «الفروع» وصاحب «الإنصاف» وصاحب «الغاية» وصاحب «الإقناع» وشارحه، وغيرهم، ونقله صاحب «القواطع» في كتابه عن صاحب «الفروع».

قلت: وهو إجماع صحيح معلوم بالضرورة من الدين، وقد نص العلماء من أهل المذاهب الأربعة، وغيرهم في باب حكم المرتد، على أن من أشرك بالله فهو كافر؛ أي: عبد مع الله غيره بنوع من أنواع العبادات. وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن دعاء الله عبادة له، فيكون صرفه لغير الله شركاً.

وقال الإمام ابن النحاس الشافعي في كتاب «الكبائر»: ومنها إيقادهم السرج عند الأحجار، والأشجار والعيون، والآبار، ويقولون: إنها تقبل النذر، وهذه كلها بدع شنيعة ومنكرات قبيحة تجب إزالتها ومحو أثرها، فإن أكثر الجهال يعتقدون أنها تنفع وتضر، وتجلب وتدفع، وتشفي المرض وترد الغائب، إذا نُذِرَ لها، وهذا شرك ومحادثة لله تعالى ولرسوله ﷺ.

قلت: فصرح ﷺ أن الاعتقاد في هذه الأمور أنها تضر وتنفع وتجلب، وتدفع، وتشفي المريض وترد الغائب إذا نذر لها، أن ذلك شرك، وإذا ثبت أنه شرك، فلا فرق في ذلك بين اعتقاده في الملائكة والنبیین، ولا بين اعتقاده في الأصنام والأوثان، إذ لا يجوز الإشراك بين الله تعالى وبين مخلوق فيما يختص بالخالق سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْكُفَّةِ وَالنَّيِّبَةِ أَرْبَابًا أَيُّكُمْ﴾ =

= يَأْكُفِّرُ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾ [آل عمران: ٨٠] وهذا بعينه هو الذي يعتقده من دعا الأنبياء والصالحين، ولهذا يسألونهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، وشفاء ذوي الأمراض والعاهات، فثبت أن ذلك شرك.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في «شرح المنازل»: ومن أنواعه؛ أي: الشرك، طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم، والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله وهو لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، فضلاً لمن استغاث به أو سأله أن يشفع إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده، فإن الله سبحانه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، والله سبحانه لم يجعل سؤال غيره سبباً لإذنه، وإنما السبب لإذنه كمال التوحيد، فجاء هذا المشرك بسبب يمنع الإذن، والميت محتاج إلى من يدعو له، كما أمرنا النبي ﷺ إذا زرنا قبور المسلمين أن نترحم عليهم، ندعو لهم، ونسأل لهم العافية والمغفرة، فعكس المشركون هذا وزاروهم زيارة العبادة، وجعلوا قبورهم أوثاناً تعبد، فجمعوا بين الشرك بالمعبود وتغيير دينه، ومعاداة أهل التوحيد، ونسبتهم إلى التنقص بالأموات، وهم قد تنقصوا الخالق سبحانه بالشرك وأولياءه الموحدين بذهمهم ومعاداتهم، وتنقصوا من أشركوا به غاية التنقص، إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، وأنهم أمروهم به، وهؤلاء هم أعداء الرسل في كل زمان ومكان. وما أكثر المستجيبيين لهم! والله در خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام حيث قال: ﴿وَأَجْتَنِبُنِي وَيَتَّخِذْ الْأَصْنَامَ رَبًّا إِنَّهُمْ ضَالُّنَ كَثِيرًا مِّنَ الْآثِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦] وما نجا من أشرك بهذا الشرك الأكبر، إلا من جرد توحده لله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله.

وقال الإمام الحافظ ابن عبد الهادي في رده على السبكي: وقوله؛ أي: قول السبكي: إن المبالغة في تعظيمه؛ أي: تعظيم الرسول ﷺ واجبة: إن أريد به المبالغة بحسب ما يراه كل أحد تعظيماً، حتى الحج إلى قبره، والسجود له، والطواف به، واعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع، ويملك لمن استغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشاء، فدعوى المبالغة في هذا التعظيم مبالغة في الشرك وانسلاخ من جملة الدين.

قلت: هذا هو اعتقاد عباد القبور فيمن هو دون الرسول ﷺ فضلاً عن الرسول ﷺ كما تقدم بعض ذلك، والأمر أعظم وأطم من ذلك.

= وفي «الفتاوى البزازية» من كتب الحنفية، قال علمائنا: من قال: أرواح المشايخ حاضرة تعلم، يكفر.

فإن أراد بالعلماء علماء الشريعة فهو حكاية للإجماع على كفر معتقد ذلك، وإن أراد علماء الحنفية خاصة، فهو حكاية لاتفاقهم على كفر معتقد ذلك، وعلى التقديرين تأمله تجده صريحاً في كفر من دعا أهل القبور؛ لأنه ما دعاهم حتى اعتقد أنهم يعلمون ذلك، ويقدرّون على إجابة سؤاله، وقضاء مأموله.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في كتابه الذي ألفه في الرد على من ادعى أن للأولياء تصرفاً على الحياة وبعد الممات على سبيل الكرامة: هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدعون أن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات، ويستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تكشف المهمات، فيأتون قبورهم، وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين على أن ذلك منهم كرامات، وقالوا: منهم أبدال ونقباء، وأوتاد ونجباء، وسبعون وسبعة، وأربعون وأربعة، والقطب هو الغوث للناس، وعليه المدار بلا التباس، وجوزوا لهم الذبائح والنذور، وأثبتوا لهم فيها الأجور.

قال: وهذا الكلام فيه تفريط وإفراط، بل فيه الهلاك الأبدي، والعذاب السرمدي، لما فيه من روائح الشرك المحقق، ومصادمة الكتاب العزيز المصدق، ومخالف لعقائد الأئمة وما اجتمعت عليه الأمة، وفي التنزيل: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، إلى أن قال: الفصل الأول فيما انتحلوه من الإفك الوخيم والشرك العظيم. إلى أن قال: فأما قولهم: إن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات، فيرده قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ الْفُتُورِ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ونحوه من الآيات الدالة على أنه المنفرد بالخلق والتدبير، والتصرف والتقدير، ولا شيء غيره في شيء ما بوجه من الوجوه، فالكل تحت ملكه وقهره تصرفاً وملكاً، وإحياء وإماتة، وخلقاً، وتمدح الرب سبحانه بانفراده في ملكه بآيات من كتابه كقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]. ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]. وذكر آيات في هذا المعنى ثم قال: فقوله في الآيات كلها: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾؛ أي: من غيره، فإنه عام يدخل فيه من اعتقدته من ولي وشيطان تستمده، فإن من لم يقدر على =

= نصر نفسه كيف يمد غيره، إلى أن قال: فكيف يتصور لغيره من ممكن أن يتصرف، إن هذا من السفاهة لقول وخيم، وشرك عظيم، إلى أن قال: وأما القول بالتصرف بعد الممات فهو أشنع وأبدع من القول بالتصرف في الحياة. قال جلّ ذكره: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [الزمر: ٤٢]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

وفي الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله» الحديث، فجميع ذلك وما هو نحوه دال على انقطاع الحس والحركة من الميت، وأن أرواحهم ممسكة، وأن أعمالهم منقطعة عن زيادة ونقصان، فدل ذلك أن ليس للميت تصرفاً في ذاته فضلاً عن غيره بحركة، وأن روحه محبوسة مرهونة بعملها من خير وشر، فإذا عجز عن حركة نفسه فكيف يتصرف في غيره؟! فالله سبحانه يخبر أن الأرواح عنده، وهؤلاء الملحدون يقولون: إن الأرواح مطلقة متصرفة. قل أنتم أعلم أم الله؟

قال: وأما اعتقادهم أن هذه التصرفات لهم من الكرامات، فهو من المغالطة؛ لأن الكرامة شيء من عند الله يكرم بها أوليائه، لا قصد لهم فيه ولا تحدي، ولا قدرة ولا علم، كما في قصة مريم بنت عمران، وأسيد بن حضير، وأبي مسلم الخولاني.

قال: وأما قولهم: فيستغاث بهم في الشدائد، فهذا أقبح مما قبله، وأبدع لمصادمته قوله جلّ ذكره: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣] وذكر آيات في هذا المعنى ثم قال: فإنه جلّ ذكره قرر أنه الكاشف للضرر لا غيره، وأنه المتعين لكشف الشدائد والكرب وأنه المتفرد بإجابة المضطرين، وأنه المستغاث لذلك كله، وأنه القادر على دفع الضرر، والقادر على إيصال الخير، فهو المنفرد بذلك فإذا تعين هو جلّ ذكره، خرج غيره من ملك ونبى وولي.

قال: والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتال أو إدراك عدو أو سبغ ونحوه كقولهم: يا لزيد يا لقوم يا للمسلمين كما ذكروا ذلك في كتب النحو بحسب الأسباب الظاهرة بالفعل، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد، كالمرض وخوف الغرق والضيق والفقر وطلب الرزق ونحوه، فمن خصائص الله، فلا يطلب فيها غيره.

= قال: وأما كونهم معتقدين التأثير منهم في قضاء حاجاتهم كما تفعله جاهلية العرب والصوفية والجهال، وينادونهم ويستجدون بهم، فهذا من المنكرات، إلى أن قال: فمن اعتقد أن لغير الله من نبي أو ولي أو روح أو غير ذلك في كشف كربه أو قضاء حاجته تأثيراً، فقد وقع في وادي جهل خطير، فهو على شفا حفرة من السعير. وأما كونهم مستدلين على أن ذلك منهم كرامات، فحاشا لله أن تكون أولياء الله بهذه المثابة، فهذا ظن أهل الأوثان كذا أخبر الرحمن: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، ﴿أَتَأْخُذُ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا إِنْ يُرِدِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنْهُ شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يَقْدِرُونَ﴾ [يس: ٢٣]. فإن ذكر ما ليس من شأنه النفع ولا دفع الضر من نبي وولي وغيره على وجه الإمداد منه إشراك مع الله، إذ لا قادر على الدفع غيره، ولا خير إلا خيره قال: وأما ما قالوه: من أن منهم أبداً ونقباء، وأوتاداً ونجباء، وسبعين وسبعة، وأربعين وأربعة، والقطب هو الغوث للناس، فهذا من موضوعات إفكهم، كما ذكره القاضي المحدث ابن العربي في «سراج المريدين» وابن الجوزي وابن تيمية. انتهى باختصار.

ومثل هذا يوجد في كلام غيرهم من العلماء، والمقصود: أن أهل العلم ما زالوا ينكرون هذه الأمور ويبينون أنها شرك، وإن كان بعض المتأخرين ممن ينتسب إلى العلم والدين ممن أصيب في عقله ودينه قد يُرَخِّصُ في بعض هذه الأمور، وهو مخطئ في ذلك، ضال مخالف لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع المسلمين، فكل أحد مأخوذ من قوله ومتروك إلا قول ربنا، وقول رسوله ﷺ فإن ذلك لا يتطرق إليه الخطأ بحال، بل واجب على الخلق اتباعه في كل زمان، على أنه لو أجمع المتأخرون على جواز هذا لم يعتد بإجماعهم المخالف لكلام الله وكلام رسوله في محل النزاع؛ لأنه إجماع غير معصوم، بل هو من زلة العالم التي حذرنا من اتباعها، وأما الإجماع المعصوم، فهو إجماع الصحابة والتابعين وما وافقه، وهو السواد الأعظم الذي ورد الحث على اتباعه وإن لم يكن عليه إلا الغرباء الذين أخبر بهم ﷺ في قوله: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء» رواه مسلم، لا ما كان عليه العوام والطغماء، والخلف المتأخرون الذين يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وضابط هذا: أن كل أمر شرعه الله لعباده وأمرهم به ففعله لله عبادة، فإذا صرف من تلك العبادة شيئاً لغير الله فهو مشرك =

= مصادم لما بعث الله به رسوله من قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبَدُ مُخْلِصًا لِمَنْ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي:

باب من الشرك النذر لغير الله.

باب من الشرك الاستعاذة بغير الله.

باب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره.

متى فهمت الضابط السابق في حد الشرك الأكبر وهو أن (من صرف شيئاً من العبادة لغير الله فهو مشرك).

فهمت هذه الأبواب الثلاثة التي والى المصنف بيانها.

فإن النذر عبادة مدح الله الموفين به، وأمر النبي ﷺ بالوفاء بنذر الطاعة، وكل أمر مدحه الشارع أو أثنى على من قام به أو أمر به فهو عبادة.

فإن العبادة (اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة) والنذر من ذلك.

وكذلك أمر الله بالاستعاذة به وحده من الشرور كلها، وبالاستغاثة به في كل شدة ومشقة، فهذه إخلاصها لله إيمان وتوحيد، وصرفها لغير الله شرك وتنديد.

والفرق بين الدعاء والاستغاثة، أن الدعاء عام في كل الأحوال والاستغاثة هي الدعاء لله في حالة الشدائد، فكل ذلك يتعين إخلاصه لله وحده، وهو المجيب لدعاء الداعين المفرج لكربات المكروبين، ومن دعا غيره من نبي أو ملك أو ولي أو غيرهم أو استغاث بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك كافر، وكما أنه خرج من الدين فقد تجرد أيضاً من العقل، فإن أحداً من الخلق ليس عنده من النفع والدفع مثقال ذرة لا عن نفسه ولا عن غيره، بل الكل فقراء إلى الله في كل شؤونهم.

○ قال الشيخ ابن باز: دعاء المخلوق الحي القادر الحاضر ليس بشرك ولا محذور فيه بإجماع المسلمين، مثل قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ شَيْعَانِهِ﴾ [القصاص: ١٥] فالمستغيث والمستغاث به كانا موجودان حاضران وأما قوله: «وأمعتصماه وأبتاه» فهذا من باب التوجع لا من باب الاستغاثة مثل قول فاطمة عند وفاة أبيها ﷺ: «وأبتاه أجاب ربّاً دعاه».

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وكلام المؤلف ﷺ ليس على إطلاقه، بل يقيد بما لا يقدر عليه المستغاث به، إما لكونه ميتاً، أو غائباً، أو يكون الشيء مما لا يقدر على إزالته إلا الله تعالى، فلو استغاث بميت ليدافع عنه أو بغائب أو بحي حاضر لينزل المطر، فهذا كله من الشرك، ولو استغاث بحي حاضر فيما يقدر عليه كان =

وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ

= جائزاً، قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ شَيْعِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]
وإذا طلبت من أحد الغوث وهو قادر عليه، فإنه يجب عليك تصحيحاً لتوحيدك أن
تعتقد أنه مجرد سبب، وأنه لا تأثير له بذاته في إزالة الشدة؛ لأنك ربما تعتمد عليه
وتنسى خالق السبب، وهذا قاذح في كمال التوحيد.

والدعاء ينقسم إلى قسمين:

١ - ما يقع عبادة، وهذا صرفه لغير الله شرك، وهو المقرون بالرهبة والرغبة،
والحب، والتضرع.

٢ - ما لا يقع عبادة، فهذا يجوز أن يوجه إلى المخلوق، قال النبي ﷺ: «من
دعاكم فأجيبوه».

وقال: «إذا دعاك فأجبه».

وعلى هذا، فمراد المؤلف بقوله: (أو يدعو غيره) دعاء العبادة أو دعاء
المسألة فيما لا يمكن للمسؤول إجابته.

○ قال الشيخ عبد الله بن جبرين: وتجاوز الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه
كما في قصة موسى ﷺ مع صاحبه: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ شَيْعِهِ﴾ [القصص: ١٥]
وأما ما لا يقدر عليه المخلوق فلا استغاثة به في هذه الحالة شرك.

قال مقيده: وبمثله قال الشيخ عبد الرحمن البراك.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - أن دعاء غير الله شرك أكبر.

٢ - أن أصلح الناس لو دعا غير الله صار من الظالمين؛ أي: المشركين فكيف

بغيره.

٣ - بيان عجز آلهة المشركين وبطلان عبادتها.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: متى تكون الاستغاثة بغير الله شركاً أكبر؟ ضبطه
بعض أهل العلم بقولهم: تكون شركاً أكبر، إذا استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه
ذلك المخلوق.

وقال آخرون: تكون شركاً أكبر، إذا استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه
إلا الله، وهاتان العبارتان مختلفتان. والأصح منهما الأخيرة؛ لأن المرء إذا استغاث
بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ وهو يعلم أن هذا لا يقدر عليه إلا الله: فهذا
شرك أكبر بالله - جلّ وعلا - لأن حقيقة الأمر: أنه لا يقدر عليه إلا الله.

فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ
وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ
الرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧] ^[١].

= أما قول من قال من أهل العلم: إن الاستغاثة شرك أكبر إذا استغاث
بالمخلوق فيما لا يقدر عليه، فإن هذا يرد عليه: أن ثمت أشياء قد يكون المخلوق
في ظاهر الأمر قادراً عليها، ولكنه في الحقيقة لا يقدر عليها، لكن هذا الضابط
غير منضبط؛ لأن من وقع في شدة - كغرق مثلاً - وتوجه لرجل يراه بأن يغيثه
فقال مخاطباً إياه: أستغيث بك، أستغيث بك، أستغيث بك وذلك لا يحسن
السباحة ولا يحسن الإنجاء من الغرق، فهذا يكون قد استغاث بالمخلوق فيما لا
يقدر عليه المخلوق، فهل يكون شركاً أكبر؟ لا يكون منه؛ لأن الإغاثة من الغرق
ونحوه، يصلح - في الغالب - أن يكون المخلوق قادراً عليها فيكون الضابط الثاني
هو الصحيح، وهو أن يقال: الاستغاثة بغير الله شرك أكبر إذا كان قد استغاث
بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال ابن عطية: معناه: قيل لي: ﴿وَلَا
تَدْعُ﴾، فهو عطف على «أقم» وهذا الأمر والمخاطبة للنبي ﷺ إذا كانت هكذا،
فأحرى أن يحذر من ذلك غيره.

وقال غيره: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ﴾ معناه: فإن دعوت من دون الله ما لا ينفعك ولا
يضرك، فكفى عنه بالفعل إيجازاً، ﴿فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، إذا جزاء للشرط وجواب
لسؤال مقدر؛ كأن سائلاً سأل عن تبعة عبادة الأوثان، وجُعِلَ من الظالمين؛ لأنه لا
ظلم أعظم من الشرك ﴿إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

قلت: حاصل كلام المفسرين: أن الله تعالى نهى رسوله ﷺ أن يدعو من دونه
ما لا ينفعه ولا يضره، والمراد به: كل ما سوى الله، فإنهم لا ينفعون ولا يضررون
وسواء في ذلك الأنبياء والصالحون وغيرهم، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ السَّجِدَ لِلَّهِ فَلَا
تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]. وقال النبي ﷺ لابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله
وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم
ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا
بشيء قد كتبه الله عليك» رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح.

وفي الآية تنبيه على أن المدعو لا بد أن يكون مالكا للنفع والضرر حتى يعطي =

= من دعاه أو يبطش بمن عساه، وليس ذلك إلا لله وحده، فتعين أن يكون هو المدعو دون ما سواه، والآية شاملة لنوعي الدعاء.

وقوله: ﴿إِنْ قُلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾؛ أي: المشركين، وهذا كقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ أَشْرَكَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ وَلِتَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقوله في الأنعام: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨] فإذا كان هذا الأمر لا يصدر من الأنبياء وحاشاهم من ذلك لم يفكوا أنفسهم من عذاب الله، فما ظنك بغيرهم؟! فلم يبق شيء يقرب إلى الله ويباعد من سخطه إلا توحيده والعمل بما يرضاه، لا الاعتماد على شخص أو قبر أو صنم أو وثن أو مال أو غير ذلك من الأسباب ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] والآية نص في أن دعاء غير الله والاستغاثة به شرك أكبر، ولهذا قال: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]؛ لأنه المتفرد بالملك والقهر والعطاء والمنع، ولازم ذلك إفراده بتوحيد الإلهية لأنهما متلازمان، وإفراده بسؤال كشف الضر وجلب الخير؛ لأنه لا يكشف الضر إلا هو، ولا يجلب الخير إلا هو: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢] فتعين أن لا يدعى لذلك إلا هو، وبطل دعاء من سواه ممن لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً فضلاً عن غيره، وهذا ضد ما عليه عباد القبور، فإنهم يعتقدون أن الأولياء والطواغيت الذين يسمونهم المجاذيب ينفعون ويضرون ويمسسون بالضر ويكشفونه، وأن لهم التصرف المطلق في الملك؛ أي: على سبيل الكرامة، وهذا فوق شرك كفار العرب، وإما على سبيل الوساطة بينهم وبين الله بالشفاعة وهذا شرك الذين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] وفي الآية دليل على أن أصلح الناس لو يفعله إرضاء لغيره صار من الظالمين. ذكره المصنف.

وقوله: ﴿يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾، فلا يرده عنه راد؛ لأنه العزيز الذي لا يغالب ولا يمانع ولا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، فأى فائدة في دعاء غيره لشفاعة أو غيرها؟ فإنه تعالى فعال لما يريد، لا يغنيه عنه شفيع ولا غيره، بل لا يتكلم أحد عنده إلا بإذنه، ولا يشفع أحد إلا بإذنه ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤].

= وقوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]؛ أي: لمن تاب إليه وأقبل عليه حتى ولو كان من الشرك.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وهذه الآية لها نظائر كقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [القصص: ٨٨]؛ ففي هذه الآيات بيان أن كل مدعو يكون إلهاً، والإلهية حق لله لا يصلح منها شيء لغيره. ولهذا قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢]، وهذا هو التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥] والدين: كل ما يدان الله به من العبادات الظاهرة والباطنة. وفسره ابن جرير في تفسيره بالدعاء، وهو فرد من أفراد العبادة، على عادة السلف في التفسير، يفسرون الآية ببعض أفراد معناها، فمن صرف منها شيئاً لقبر أو صنم أو وثن أو غير ذلك، فقد اتخذه معبوداً وجعله شريكاً لله في الإلهية التي لا يستحقها إلا هو، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. فتبين بهذه الآية ونحوها أن دعوة غير الله كفر وشرك وضلال.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ظاهر سياق الآية أن الخطاب للرسول ﷺ وسواء كان خاصاً به أو عاماً له ولغيره، فإن بعض العلماء قال: لا يصح أن يكون للرسول ﷺ؛ لأن الرسول ﷺ يستحيل أن يقع منه ذلك، والآية على تقدير قل، وهذا ضعيف جداً، وإخراج للآيات عن سياقها. والصواب: أنه إما خاص بالرسول ﷺ والحكم له ولغيره، وإما عام لكل من يصح خطابه ويدخل فيه الرسول ﷺ.

وكونه يوجه إليه مثل هذا الخطاب، لا يقتضي أن يكون ممكناً منه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] فالخطاب له ولجميع الرسل، ولا يمكن أن يقع منه باعتبار حاله لا باعتبار كونه إنساناً وبشراً.

إذاً، فالحكمة من النهي أن يكون غيره متأسياً به، فإذا كان النهي موجهاً إلى من لا يمكن منه باعتبار حاله، فهو إلى من يمكن منه من باب أولى.

= قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾؛ أي: لأنه لا ينفعك ولا يضرُّك، وهذا القيد ليس شرطاً بحيث يكون له مفهوم، فيكون لك أن تدعو من ينفعك ويضرُّك، بل هو لبيان الواقع؛ لأن المدعو من دون الله لا يحصل منه نفع ولا ضرر ومن القيد الذي ليس بشرط، بل هو لبيان الواقع قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] فإن قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ لبيان الواقع، إذ ليس هناك رب ثانٍ لم يخلقنا والذين من قبلنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكُمْ الَّذِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فهذا بيان للواقع الأغلب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] فهذا بيان للواقع، إذ دعاء الرسول ﷺ إيانا كله لما يحيينا.

وكل قيد يراد به بيان الواقع، فإنه كالتعليل للحكم، فمثلاً قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]؛ أي: اعبدوه لأنه خلقكم. وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]؛ أي: لأنه لا يدعوكم إلا لما يحييكم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]؛ أي: لأنه لا ينفعك ولا يضرُّك، فعلى هذا لا يكون هذا القيد شرطاً، وهذه يسميها بعض الناس صفة كاشفة.

وعبر الله بقوله: ﴿لَيْنَ الظَّالِمِينَ﴾، ولم يقل: من المشركين؛ لأجل أن يبين أن الشرك ظلم؛ لأن كون الداعي لغير الله مشركاً أمر بيِّن، لكن كونه ظالماً قد لا يكون بينا من الآية.

قوله: ﴿وَابْتَغِ الْيُسْرَ﴾ هنا قال: (يردك)، وفي الضر قال: (يمسك) فهل هذا من باب تنويع العبارة، أو هناك فرق معنوي؟ الجواب: هناك فرق معنوي، وهو أن الأشياء المكروهة لا تنسب إلى إرادة الله، بل تنسب إلى فعله؛ أي: مفعوله. فالمس من فعل الله، والضر من مفعولاته، فالله لا يريد الضر لذاته، بل يريده لغيره، لما يترتب عليه من الخير، ولما وراء ذلك من الحكم البالغة، وفي الحديث القدسي: «إن من عبادي من لو أغنيته أفسده الغنى».

أما الخير، فهو مراد الله لذاته، ومفعول له، ويقرب من هذا ما في سورة الجن: ﴿وَأَنَّا لَا تَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدُ يَمِنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

= فإذا أصيب الإنسان بمرض، فالله لم يرد به الضر لذاته، بل أراد المرض، =

وقوله: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]^[١].

= وهو يضره، لكن لم يرد ضرره، بل أراد خيراً من وراء ذلك، وقد تكون الحكمة ظاهرة في نفس المصاب، وقد تكون ظاهرة في غيره، كما قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ شَكِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥]؛ فالمهم أنه ليس لنا أن نتحجر حكمة الله؛ لأنها أوسع من عقولنا، لكننا نعلم علم اليقين أن الله لا يريد الضرر لأنه ضرر، فالضرر عند الله ليس مراداً لذاته، بل لغيره، ولا يترتب عليه إلا الخير، أما الخير؛ فهو مراد لذاته، ومفعول له، والله أعلم بما أراد بكلامه، لكن هذا الذي يتبين لي.

قوله: ﴿مَنْ يَشَأْ﴾: كل فعل مقيد بالمشيئة، فإنه مقيد بالحكمة؛ لأن مشيئة الله ليست مجردة يفعل ما يشاء لمجرد أنه يفعله فقط؛ لأن من صفات الله الحكمة، ومن أسمائه الحكيم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - وجوب إفراد الله تعالى بتوحيد الألوهية لتفرد بتوحيد الربوبية.

٢ - بطلان دعاء غير الله لعجزه عن نفع من دعاه ودفع الضر عنه.

٣ - إثبات المشيئة لله سبحانه.

٤ - إثبات صفتي المغفرة والرحمة لله سبحانه على ما يليق بجلاله.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أمر الله تعالى بابتغاء الرزق عنده لا عند غيره ممن لا يملك رزقاً من الأوثان والأصنام وغيرها، كما قال في أول الآية: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾، [العنكبوت: ١٧] قال ابن كثير: وهذا أبلغ في الحصر كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿رَبِّ آتِنِي فِي عِنْدِكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التحریم: ١١] ولهذا قال: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾؛ أي: لا عند غيره لأنه المالك له وغيره لا يملك شيئاً من ذلك ﴿وَاعْبُدُوهُ﴾؛ أي: أخلصوا له العبادة وحده لا شريك له ﴿وَاشْكُرُوا لَهُ﴾؛ أي: على ما أنعم عليكم ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ أي: فيجازي كل عامل بعمله.

قلت: في الآية الرد على المشركين الذين يدعون غير الله ليشفعوا لهم عنده في جلب الرزق، فما ظنك بمن دعاهم أنفسهم، واستغاث بهم ليرزقوه وينصروهم كما هو الواقع من عباد القبور؟

= وقال المصنف: وفيه أن طلب الرزق لا ينبغي إلا من الله، كما أن الجنة لا تطلب إلا منه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: الآية الثالثة: قوله: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ لو أتى المؤلف بأول الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ لكان أولى، فهم يعبدون هذه الأوثان من شجر وحجر وغيرها، وهي لا تملك لهم رزقاً أبداً، لو دعوها إلى يوم القيامة ما أحضرت لهم ولا حبة بر، ولا دفعت عنهم أدنى مرض أو فقر، فإذا كانت لا تملك الرزق، فالذي يملكه هو الله، ولهذا قال: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾.

وقوله: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾: عند الله: حال من الرزق، وقدم الحال مع أن موضعها التأخير عن صاحبها لإفادة الحصر، إذ إن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر؛ أي: فابتغوا الرزق حال كونه عند الله لا عند غيره.

قوله: ﴿إِلَيْهِ تُجْعَلُونَ﴾ إشارة إلى أن تحقيق العبادة من طلب الرزق؛ لأن العابد ما دام يؤمن أن من يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب، فعبادته تتضمن طلب الرزق بلسان الحال.

قوله: ﴿وَأَشْكُرُوا لَهُ﴾: إذا أضاف الله الشكر له متعدياً باللام، فهو إشارة إلى الإخلاص؛ أي: واشكروا نعمة الله الله، فاللام هنا لإفادة الإخلاص؛ لأن الشاكر قد يشكر الله بقاء النعمة، وهذا لا بأس به، ولكن كونه يشكر الله وتأتي إرادة بقاء النعمة تبعاً، هذا هو الأكمل والأفضل. والشكر فسروه بأنه: القيام بطاعة المنعم، وقالوا: إنه يكون في ثلاثة مواضع:

١ - في القلب، وهو أن يعترف بقلبه أن هذه النعمة من الله، فيرى الله فضلاً عليه بها، قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وأعظم نعمة هي نعمة الإسلام، قال تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُوتُوا عَلَىٰ إِسْلَامِكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُوتُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٤] الآية.

٢ - اللسان، وهو أن يتحدث بها على وجه الشناء على الله والاعتراف وعدم الجحود، لا على سبيل الفخر والخيلاء والترفع على عباد الله، فيتحدث بالغنى لا ليكسر خاطر الفقير، بل لأجل الشناء على الله، وهذا جائز كما في قصة الأعمى من بني إسرائيل لما ذكَّره الملك بنعمة الله، قال: «نعم، كنت أعمى فرد الله علي بصري، =

وقوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ
كَفَرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥، ٦] ^[١].

= وكنت فقيراً فأعطاني الله المال» فهذا من باب التحدث بنعمة الله والنبي ﷺ تحدث
بنعمة الله عليه بالزيادة المطلقة؛ فقال: «أنا سيد الناس يوم القيامة».

٣ - الجوارح، وهو أن يستعملها بطاعة المنعم، وعلى حسب ما يختص بهذه
النعمة فمثلاً: شكر الله على نعمة العلم: أن تعمل به، وتعلمه الناس وشكر الله على
نعمة المال أن تصرفه بطاعة الله، وتنفع الناس به.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: طلب الرزق من غير الله من الأموات
والغائبين والجمادات هذا عين الشرك به لكن طلب الرزق من مخلوق قادر، تقول:
أعطني مما أعطاك الله ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣] هذا من طلب
المخلوق ما يقدر عليه والمخلوق يوصف بالرزق يرزق مما رزقه الله ﴿وَإِذَا حَضَرَ
الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْضُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨].

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: حاصل كلام المفسرين: أن الله تعالى
حكم بأنه لا أضل ممن يدعو من دون الله، لا دعاء عبادة ولا دعاء مسألة واستغاثة
من هذه حاله. ومعنى الاستفهام فيه إنكار أن يكون في الضلال كلهم أبلغ ضلالاً
ممن عبد غير الله ودعاه، حيث يتركون دعاء السميع المجيب القادر على تحصيل كل
بغية ومرام، ويدعون من دونه من لا يستجيب لهم، ولا قدرة به على استجابة أحد
منهم ما دام في الدنيا وإلى أن تقوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْمَغْثَىٰ وَالَّذِينَ
يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسِطٍ كَثِيرٍ إِلَىٰ الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَأَ هُوَ يَبْلُغُهُ وَمَا يَدْعَا
الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴿١٤﴾﴾ [الرعد: ١٤]

وقوله: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ﴾؛ أي: لا يشعرون بدعاء من دعاهم، لأنهم
إما عباد مسخرون مشغولون بأحوالهم كالملائكة، وإما أموات كالأنبياء والصالحين،
وإما أصنام وأوثان.

وقوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾؛ أي: إذا قامت القيامة وحشر الناس
للحساب عادوهم وكانوا بعبادتهم الدعاء وغيره من أنواع العبادة كافرين، كما قال
تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ
عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم: ٨١، ٨٢] فليسوا في الدارين إلا على نكد ومضرة، لا =

= تتولاهم بالاستجابة في الدنيا، وتجدد عبادتهم في الآخرة وهم أحوج ما كانوا إليها.

وفي الآيتين مسائل نبه عليها المصنف:

أحدها: أنه لا أضل ممن دعا غير الله. الثانية: أنه غافل عن دعاء الداعي لا يدري عنه.

الثالثة: أن تلك الدعوة سبب لبغض المدعو للداعي وعداوته له. الرابعة: تسمية تلك الدعوة عبادة للمدعو. الخامسة: كفر المدعو بتلك العبادة. السادسة: أن هذه الأمور هي سبب كونه أضل الناس.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال أبو جعفر ابن جرير في قوله: ﴿وَإِذَا خُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾: يقول - تعالى ذكره -: وإذا جُمع الناس ليوم القيامة في موقف الحساب كانت هذه الآلهة التي يدعونها في الدنيا لهم أعداء؛ لأنهم يتبرءون منهم ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ يقول - تعالى ذكره -: وكانت آلهتهم التي يعبدونها في الدنيا بعبادتهم جاحدين؛ لأنهم يقولون يوم القيامة: ما أمرناهم ولا شعرنا بعبادتهم إيانا تبرأنا إليك منهم يا ربنا، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ مَا أَنْتُمْ أَضَلُّكُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ (١٧) قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَأَهُمْ حَتَّى سَأُوا الْأَلْبَسَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴿١٨﴾ [الفرقان: ١٧، ١٨].

قال ابن جرير: ﴿وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ من الملائكة والإنس والجن وساق بسنده عن مجاهد قال: عيسى وعزير والملائكة.

ثم قال: يقول تعالى ذكره: قالت الملائكة الذين كان هؤلاء المشركون يعبدونهم من دون الله وعيسى: تنزيهاً لك يا ربنا وتبرئة مما أضاف إليك هؤلاء المشركون ﴿وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ نواليتهم ﴿أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ [سبا: ٤١] انتهى.

قلت: وأكثر ما يستعمل الدعاء في الكتاب والسنة واللغة ولسان الصحابة ومن بعدهم من العلماء: في السؤال والطلب، كما قال العلماء من أهل اللغة وغيرهم: الصلاة لغة الدعاء، وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣].

ومما يبين هذا المقام ويزيده إيضاحاً قول العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى - =

= في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ آدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ﴾ [الإسراء: ١١٠]: وهذا الدعاء المشهور أنه دعاء المسألة قالوا: كان النبي ﷺ يدعو ربه ويقول مرة: «يا الله»، ومرة: «يا رحمن»، فظن المشركون أنه يدعو إلهين فأنزل الله هذه الآية، ذَكَرَ هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقيل: إن الدعاء هنا بمعنى التسمية، والمعنى: أيَّ اسم سميتوه به من أسماء الله تعالى، إما «الله» وإما «الرحمن» فله الأسماء الحسنى وهذا من لوازم المعنى في الآية. وليس هو عين المراد بل المراد بالدعاء معناه المعهود المطرد في القرآن وهو دعاء السؤال ودعاء الشاء.

ثم قال: إذا عرف هذا فقلوه: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] يتناول نوعي الدعاء لكنه ظاهر في دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة، ولهذا أمر بإخفائه قال الحسن: «بين دعاء السر والعلانية سبعون ضعفاً ولقد كان المسلمون يجتهدون في الدعاء ولم يسمع لهم صوت إن كان إلا همساً بينهم وبين ربهم» وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] يتناول نوعي الدعاء، وبكل منهما فسرت الآية. قيل: أعطيه إذا سألتني، وقيل: أثيبه إذا عبدني؛ وليس هذا من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، بل هذا استعماله في حقيقته الواحدة المتضمنة للأمرين جميعاً وهذا يأتي في مسألة الصلاة وأنها نقلت عن مسماها في اللغة وصارت حقيقة شرعية، واستعملت في هذه العبادة مجازاً للعلاقة بينهما وبين المسمى اللغوي، وهي باقية على الوضع اللغوي، وضم إليها أركان وشرائط فعلى ما قررناه لا حاجة إلى شيء من ذلك؛ فإن المصلي من أول صلاته إلى آخرها لا ينفك عن دعاء: إما دعاء عبادة وثناء، أو دعاء طلب ومسألة، وهو في الحالين داع. اهـ. مخلصاً من البدائع.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ﴾ أتى بـ (من)، وهي للعاقل، مع أنهم يعبدون الأصنام والأحجار والأشجار، وهي غير عاقلة؛ لأنهم لما عبدوها نزلوها منزلة العاقل، فخطبوا بمقتضى ما يدعون؛ لأنه أبلغ في إقامة الحجة عليهم في أنهم يدعون من يرونهم عقلاء، ومع ذلك لا يستجيبون لهم، وهذا من بلاغة القرآن؛ لأنه خاطبهم بما تقتضيه حالهم ليقوم الحجة عليهم، إذ لو قيل: ما لا يستجيب له، لقالوا: هناك عذر في عدم الاستجابة لأنهم غير عقلاء.

قوله: ﴿وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ﴾ الضمير في قوله: (هم) يعود على (من) باعتبار المعنى؛ لأنهم جماعة، وضمير يستجيب يعود على (من) باعتبار اللفظ؛ لأنه مفرد، فأفرد الضمير باعتبار لفظ (من)، وجمعه باعتبار المعنى؛ لأن (من) تعود على =

= الأصنام، وهي جماعة، و(من) قد يراعى لفظها ومعناها في كلام واحد.
ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١] فهنا راعى اللفظ، ثم المعنى، ثم اللفظ.

قوله: ﴿عَنْ دُعَائِهِمْ﴾: الضمير في دعائهم يعود إلى المدعوين، وهل المعنى: ﴿وَهُمْ﴾؛ أي: الأصنام، ﴿عَنْ دُعَائِهِمْ﴾؛ أي: دعاء الداعين إياهم، فيكون من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، أو المعنى: و(هم) عن دعاء العابدين لهم، فيكون «دعاء» مضافاً إلى فاعله، والمفعول محذوف. الأول أبلغ؛ أي: عن دعاء العابدين إياهم أبلغ من دعاء العابدين على سبيل الإطلاق، فإذا قلت: ﴿عَنْ دُعَائِهِمْ﴾؛ أي: عن دعاء العابدين إياهم، وجعلت الضمير هنا يعود على المدعوين، صار المعنى أن هذه الأصنام غافلة عن دعوة هؤلاء إياهم، ويكون هذا أبلغ في أن هذه الأصنام لا تفيدهم شيئاً في الدنيا ولا في الآخرة.

قوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ﴾؛ أي: يوم القيامة. ﴿كَانُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ هل المعنى: كان العابدون للمعبودين أعداء، أو كان المعبودون للعابدين أعداء؟
الجواب: يشمل المعنيين، وهذا من بلاغة القرآن.

الشاهد: قوله: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ فإذا كان من سوى الله لا يستجيب إلى يوم القيامة، فكيف يليق بك أن تستغيث به دون الله؟! فبطل تعلق هؤلاء العابدين بمعبوداتهم فالذي يأتي للبدوي أو للدسوقي في مصر، فيقول: المدد المدد! أو: أغثنى، لا يغني عنه شيئاً، ولكن قد يتلى فيأتيه المدد عند حصول هذا الشيء لا بهذا الشيء، وفرق بين ما يأتي بالشيء وما يأتي عند الشيء.

مثال ذلك: امرأة دعت البدوي أن تحمل، فلما جامعها زوجها حملت وكانت سابقاً لا تحمل، فنقول هنا: إن الحمل لم يحصل بدعاء البدوي، وإنما حصل عنده لقوله تعالى: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ أو يأتي للجيلاني في العراق، أو ابن عربي في سوريا، فيستغيث به، فإنه لا ينتفع، ولو بقي الواحد منهم إلى يوم القيامة يدعو ما أجابه أحد.

والعجب أنهم في العراق يقولون: عندنا الحسين، فيطوفون بقبره ويسألونه، وفي مصر كذلك، وفي سوريا كذلك، وهذا سفه في العقول، وضلال في الدين، والعامّة قد لا يلامون في الواقع، لكن الذي يلام من عنده علم من العلماء ومن غير العلماء.

وقوله: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢] (١).

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يقرر تعالى أنه الإله الواحد الذي لا شريك له، ولا معبود سواه مما يشترك في معرفته المؤمن والكافر؛ لأن القلوب مفطورة على ذلك، فمتى جاء الاضطراب رجعت القلوب إلى الفطرة، وزال ما ينازعها، فالتجأت إليه وأنابت إليه وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَنُّوْنَ ۚ ثُمَّ إِذَا كُفِّرَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فِرِقٌ مِّنْكُمْ يَرْجِعُونَ ۚ﴾ [النحل: ٥٣، ٥٤] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوَ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۖ﴾ [الزمر: ٨]. ومثل هذا كثير في القرآن.

يبين تعالى أنه المدعو عند الشدائد، الكاشف للسوء وحده، فيكون هو المعبود وحده، وكذا قال في هذه الآية: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾؛ أي: من هو الذي لا يلجأ المضطر إلا إليه والذي لا يكشف ضر المضطرين سواه، ومن المعلوم أن المشركين كانوا يعلمون أنه لا يقدر على هذه الأمور إلا الله وحده، وإذا جاءتهم الشدائد أخلصوا الدعاء لله، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا بَجَّهْنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ۚ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

فتبين أن من اعتقد في غير الله أنه يكشف السوء أو يجيب دعوة المضطر، أو دعاه لذلك فقد أشرك شركاً أكبر من شرك العرب كما هو الواقع من عباد القبور.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ﴾: أم: منقطعة، والفرق بين المنقطعة والمتصلة ما يلي:

١ - المنقطعة بمعنى بل، والمتصلة بمعنى أو.

٢ - المتصلة لا بد فيها من ذكر المعادل، والمنقطعة لا يشترط فيها ذكر المعادل.

مثال ذلك: أعندك زيد أم عمرو؟ فهذه متصلة، وقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۚ﴾ [الطور: ٣٥] متصلة، وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ منقطعة؛ لأنه لم يذكر لها معادل فهي بمعنى بل والهمزة.

قوله: ﴿الْمُضْطَرُّ﴾: أصلها: المضطر؛ أي: الذي أصابه الضرر.

وقوله: ﴿وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ هل هي متعلقة بما قبلها في المعنى، وأنه إذا أجابه كشف سوءه، أو هي مستقلة يجيب المضطر إذا دعاه ثم أمر آخر يكشف السوء؟ =

وروى الطبراني بإسناده؛ أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله»^[١].

= الجواب: المعنى الأخير أعم؛ لأنها تشمل كشف سوء المضطر وغيره، ومن دعا الله ومن لم يدعه، وعلى التقدير الأولى تكون خاصة بكشف سوء المضطر، ومعلوم أنه كلما كان المعنى أعم كان أولى، ويؤيد العموم قوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾. قوله: ﴿مَا تَدَّكَّرُونَ﴾ الاستفهام للإنكار، أو بمعنى النفي، وهما متقاربان؛ أي: هل أحد مع الله يفعل ذلك؟! الجواب: لا، وإذا كان كذلك، فيجب أن تصرف العبادة لله وحده، وكذلك الدعاء، فالواجب على العبد أن يوجه السؤال إلى الله تعالى، ولا يطلب من أحد أن يزيل ضرورته ويكشف سوءه وهو لا يستطيع.

إشكال وجوابه:

وهو أن الإنسان المضطر يسأل غير الله ويستجاب له، كمن اضطر إلى طعام وطلب من صاحب الطعام أن يعطيه فأعطاه، فهل يجوز أم لا؟

الجواب: إن هذا جائز، لكن يجب أن نعتقد أن هذا مجرد سبب لا أنه مستقل، فالله جعل لكل شيء سبباً، فيمكن أن يصرف الله قلبه فلا يعطيك، ويمكن أن تأكل ولا تشبع فلا تزول ضرورتك، ويمكن أن يسخره الله ويعطيك.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - بطلان الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله.

٢ - أن المشركين مقرّون بتوحيد الربوبية ولم يدخلهم ذلك في الإسلام.

٣ - الاستدلال على توحيد الإلهية بتوحيد الربوبية.

٤ - الاحتجاج على المشركين بما أقروا به على ما جحدوه.

[١] أخرجه الطبراني في «الكبير» كما في «قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة» لابن تيمية (٢٥٤) قال: وقد روى الطبراني في «معجمه الكبير»، أن منافقاً كان يؤذي المؤمنين، فقال أبو بكر: قوموا نستغيث برسول الله من هذا المنافق، فقال له النبي ﷺ: (إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله). اهـ.

قلت: وأخرجه أحمد في «مسنده» (٣١٧/٥) رقم (٢٢٧٥٨) بلفظ آخر قال: حدثنا موسى بن داود، حدثنا ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن علي بن رباح؛ أن رجلاً سمع عبادة بن الصامت يقول: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال أبو بكر: =

= قوموا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ: «لا يقام لي، إنما يقام لله».

قلت: فيه ابن لهيعة وهو ضعيف والراوي عن عبادة مبهم.

○ قال سليمان بن عبد الله: قوله: (روى الطبراني)، هو: الإمام الحافظ الثقة، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها، روى عن النسائي وإسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِي وخلق كثير، ومات سنة ستين وثلاثمائة، وقد بيض المصنف لاسم الراوي، وكأنه والله أعلم نقله عن غيره أو كتبه من حفظه، والحديث عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

قوله: (إنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين) هذا المنافق لم أقف على تسميته، ويحتمل أن يكون هو عبد الله بن أبيّ، فإنه معروف بالأذى للمؤمنين بالكلام في أعراضهم ونحو ذلك، أما أذاهم بنحو ضرب أو زجر، فلا نعلم منافقاً بهذه الصفة.

قوله: (فقال بعضهم)؛ أي: بعض المؤمنين، وهذا البعض القائل لذلك يحتمل أن يكون واحداً، وأن يكون جماعة، والظاهر أنه واحد، وأظن في بعض الروايات أنه أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

قوله: (قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ) مرادهم الاستغاثة به فيما يقدر عليه بكف المنافق عن أذاهم، بنحو ضربه أو زجره، لا الاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله.

قوله: (إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله) قال بعضهم: فيه التصريح بأنه لا يستغاث بالنبي ﷺ في الأمور، وإنما يستغاث بالله، والظاهر: أن مراده ﷺ إرشادهم إلى التأدب مع الله في الألفاظ؛ لأن استغاثتهم به ﷺ من المنافق من الأمور التي يقدر عليها، إما بزجره أو تعزيره ونحو ذلك، فظهر أن المراد بذلك: الإرشاد إلى حسن اللفظ والحماية منه ﷺ لجناب التوحيد، وتعظيم الله تبارك وتعالى فإذا كان هذا كلامه ﷺ في الاستغاثة به فيما يقدر عليه، فكيف بالاستغاثة به أو بغيره في الأمور المهمة التي لا يقدر عليها أحد إلا الله كما هو جار على ألسنة كثير من الشعراء وغيرهم؟! وقُلْ من يعرف أن ذلك منكر، فضلاً عن معرفة كونه شركاً.

فإن قلت: ما الجمع بين هذا الحديث وبين قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِالَّذِي مِنْ شَيْعِينِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]؟ فإن ظاهر الحديث المنع من إطلاق لفظ =

= الاستغاثة على المخلوق فيما يقدر عليه، وظاهر الآية جوازه.

قيل: تحمل الآية على الجواز، والحديث على الأدب والأولى، والله أعلم.
وقد تبين بما ذُكر في هذا الباب وشرحه من الآيات والأحاديث وأقوال العلماء أن دعاء الميت والغائب والحاضر فيما لا يقدر عليه إلا الله والاستغاثة بغير الله في كشف الضر أو تحويله، هو الشرك الأكبر، بل هو أكبر أنواع الشرك؛ لأن الدعاء مخ العبادة، ولأن من خصائص الإلهية إفراد الله بسؤال ذلك، إذ معنى الإله هو الذي يعبد لأجل هذه الأمور، ولأن الداعي إنما يدعو إلهه عند انقطاع أمله مما سواه، وذلك هو خلاصة التوحيد، وهو انقطاع الأمل مما سوى الله، فمن صرف شيئاً من ذلك لغير الله، فقد ساوى بينه وبين الله، وذلك هو الشرك، ولهذا يقول المشركون لآلهتهم وهم في الجحيم: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (٩٧) إِذْ سَأَلْتُمْ رَبِّيَ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨] ولكن لعباد القبور على هذا شبهات، ذكر المصنف كثيراً منها في «كشف الشبهات» ونحن نذكر هنا ما لم يذكره.

فمن ذلك: أنهم احتجوا بحديث رواه الترمذي في «جامعه» حيث قال: حدثنا محمود بن غيلان، ثنا عثمان بن عمرو، ثنا شعبة عن أبي جعفر عن عمار بن خزيمة بن ثابت عن عثمان بن حنيف؛ «أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت، فهو خير لك قال: فادعه، فأمره أن يتوضأ، ويحسن وضوءه، ويدعو بهذا الدعاء: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتُوجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِهِ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتَقْضَى، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِي» قال: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من رواية أبي جعفر، وهو غير الخطمي، هكذا رواه الترمذي ورواه النسائي وابن شاهين والبيهقي كذلك، وفي بعض الروايات: «يا محمد إني أتوجه...» إلى آخره.

وهذه اللفظة هي التي تعلق بها المشركون، وليست عند هؤلاء الأئمة. قالوا: فلو كان دعاء غير الله شركاً لم يعلم النبي ﷺ الأعمى هذا الدعاء الذي فيه نداء غير الله.

والجواب من وجوه:

الأول: أن هذا الحديث من أصله وإن صححه الترمذي، فإن في ثبوته نظراً؛ لأن الترمذي يتساهل في التصحيح كالحاكم، لكن الترمذي أحسن نقداً، كما نص على ذلك الأئمة. ووجه عدم ثبوته أنه قد نص أن أبا جعفر الذي عليه مدار هذا =

= الحديث هو غير الخطمي، وإذا كان غيره، فهو لا يعرف، ولعل عمدة الترمذي في تصحيحه أن شعبة لا يروي إلا عن ثقة، وهذا فيه نظر، فقد قال عاصم بن علي: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم إلا عن ثلاثة، وفي نسخة عن ثلاثين، ذكره الحافظ العراقي، وهذا اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره فينظر في حاله، ويتوقف الاحتجاج به على ثبوت صحته.

الثاني: أنه في غير محل النزاع، فأين طلب الأعمى من النبي ﷺ أن يدعو له، وتوجهه بدعائه مع حضوره، من دعاء الأموات، والسجود لهم، ولقبورهم، والتوكل عليهم، والالتجاء إليهم في الشدائد والنذر والذبح لهم، وخطابهم بالحوائج من الأمكنة البعيدة: يا سيدي يا مولاي افعل بي كذا؟! فحديث الأعمى شيء، ودعاء غير الله تعالى والاستغاثة به شيء آخر، فليس في حديث الأعمى شيء غير أنه طلب من النبي ﷺ أن يدعو له، ويشفع له، فهو توسل بدعائه وشفاعته، ولهذا قال في آخره: «اللَّهُمَّ فَشْفَعْهُ فِي» فعلم أنه شفع له، وفي رواية أنه طلب من النبي ﷺ أن يدعو له، فدل الحديث على أنه ﷺ شفع له بدعائه، وأن النبي ﷺ أمره هو أن يدعو الله ويسأله قبول شفاعته، فهذا من أعظم الأدلة على أن دعاء غير الله شرك؛ لأن النبي ﷺ أمره أن يسأل قبول شفاعته، فدل على أن النبي ﷺ لا يدعى ولأنه ﷺ لم يقدر على شفائه إلا بدعاء الله له.

فأين هذا من تلك الطوام؟ والكلام إنما هو في سؤال الغائب أو سؤال المخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله، أما أن تأتي شخصاً يخاطبك فتسأله أن يدعو لك فلا إنكار في ذلك على ما في حديث الأعمى، فالحديث سواء كان صحيحاً أو لا، وسواء ثبت قوله فيه: يا محمد أو لا، لا يدل على سؤال الغائب، ولا على سؤال المخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله بوجه من وجوه الدلالات، ومن ادعى ذلك فهو مفر على الله وعلى رسوله ﷺ؛ لأنه إن كان سأل النبي ﷺ نفسه، فهو لم يسأل منه إلا ما يقدر عليه، وهو أن يدعو له، وهذا لا إنكار فيه، وإن كان توجه به من غير سؤال منه نفسه، فهو لم يسأل منه، وإنما سأل من الله به، سواء كان متوجهاً بدعائه، كما هو نص أول الحديث وهو الصحيح، أو كان متوجهاً بذاته على قول ضعيف، فإن التوجه بذوات المخلوقين، والإقسام بهم على الله بدعة منكرا، لم تأت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه، والتابعين لهم بإحسان، ولا الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة الدين.

= قال أبو حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به. وقال أبو يوسف: أكره بحق فلان وبحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت، والمشعر الحرام. وقال القُدوري: المسألة بحق المخلوق لا تجوز، فلا يقول: أسألك بفلان أو بملائكتك أو أنبيائك ونحو ذلك؛ لأنه لا حق للمخلوق على الخالق، واختاره العز بن عبد السلام، إلا في حق النبي ﷺ خاصة إن ثبت الحديث، يشير إلى حديث الأعمى، وقد تقدم أنه على تقدير ثبوته ليس فيه إلا أنه توسل بدعائه لا بذاته. وقد ورد في ذلك حديث رواه الحاكم في «مستدركه» فأبعد النجعة من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم «لما أذنب آدم الذنب الذي أذنبه، رفع رأسه إلى العرش، فقال: أسألك بحق محمد إلا غفرت لي» الحديث. وهو حديث ضعيف بل موضوع؛ لأنه مخالف للقرآن قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّارْتَقِفِرْ لَنَا وَتَزَكَّمْنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] فهذا هو الذي قاله آدم. قال الذهبي في هذا الحديث: أظنه موضوعاً، وعبد الرحمن بن زيد متفق على ضعفه، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء.

الثالث. أن قوله: «يا محمد إني أتوجه...» إلخ لم تثبت في أكثر الروايات وبتقدير ثبوتها لا يدل على جواز دعاء غير الله؛ لأن هذا خطاب لحاضر معين يراه ويسمع كلامه، ولا إنكار في ذلك، فإن الحي يطلب منه الدعاء كما يطلب منه ما يقدر عليه، فأين هذا من دعاء الغائب والميت لو كان أهل البدع والشرك يعلمون؟!!

واحتجوا أيضاً بحديث رواه أبو يعلى وابن السني في «عمل اليوم والليلة» فقال ابن السني: حدثنا أبو يعلى، ثنا الحسن بن عمرو بن شقيق، ثنا معروف بن حسان أبو معاذ السمرقندي عن سعيد عن قتادة عن [ابن بريدة] عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد يا عباد الله احبسوا» هكذا في كتاب ابن السني وفي «الجامع الصغير»: «فإن الله ﷻ في الأرض حاضراً سيحبسه عليكم» والجواب: أن هذا الحديث مداره على معروف بن حسان وهو أبو معاذ السمرقندي فقلوه في الأصل: ثنا أبو معاذ السمرقندي خطأ أظنه من الناسخ قال ابن عدي: منكر الحديث، وقال الذهبي في «الميزان»: قال ابن عدي: منكر الحديث، قد روى عن عمر بن ذر نسخة طويلة كلها غير محفوظة، وقال السيوطي: حديث ضعيف، وأقول: بل هو باطل، إذ كيف يكون عند سعيد عن قتادة، ثم يغيب عن أصحاب سعيد الحفاظ الأثبات مثل يحيى القطان، وإسماعيل بن عليه، وأبي أسامة، وخالد بن الحارث، وأبي خالد الأحمر وسفيان، وشعبة، =

= وعبد الوارث، وابن المبارك، والأنصاري، وغندر، وابن أبي عدي ونحوهم، حتى يأتي به هذا الشيخ المجهول المنكر الحديث! فهذا من أقوى الأدلة على وضعه، وبتقدير ثبوته لا دليل فيه؛ لأن هذا من دعاء الحاضر فيما يقدر عليه كما قال: «فإن الله في الأرض حاضراً سيحبسه عليكم».

واحتجوا أيضاً بحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير» فقال: حدثنا طاهر بن عيسى بن قيرس المصري، ثنا أصبغ بن الفرّج، ثنا ابن وهب عن أبي سعيد المكي عن روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي المدني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف؛ «أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان في حاجة له فكان عثمان لا يلتفت إليه، ولا ينظر في حاجته، فلقي ابن حنيف فشكا إليه ذلك، فقال له عثمان بن حنيف: ائت الميضأة فتوضأ، ثم ائت المسجد فصل فيه ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبينا محمد نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك ليقضي لي حاجتي» الحديث. والجواب من وجوه:

الأول: أن راويه طاهر بن عيسى ممن لا يعرف بالعدالة بل هو مجهول، قال الذهبي: طاهر بن عيسى بن قيرس أبو الحسين المصري المؤدب عن سعيد بن أبي مريم، ويحيى بن بكير، وأصبغ بن الفرّج وعنه الطبراني توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو إذاً مجهول الحال لا يجوز الاحتجاج بخبره، لا سيما فيما يخالف نصوص الكتاب والسنة.

الثاني: قوله: عن أبي سعيد المكي أشد جهالة من الأول، فإن مشايخ ابن وهب المكيين معروفون كداود بن عبد الرحمن، وزمعة بن صالح، وابن عيينة، وطلحة بن عمرو الحضرمي، وابن جريج، وعمر بن قيس، ومسلم بن خالد الزنجي، وليس فيهم من يكنى أبا سعيد، فتبين أنه مجهول.

الثالث: إن قلنا بتقدير ثبوته، فليس فيه دليل على دعاء الميت والغائب، غاية ما فيه أنه توجه به في دعائه، فأين هذا من دعاء الميت؟ فإن التوجه بالمخلوق سؤال به لا سؤال منه، والكلام إنما هو في سؤال المخلوق نفسه ودعائه والاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله، وكل أحد يفرق بين سؤال الشخص، وبين السؤال به، فإنه في السؤال به قد أخلص الدعاء لله، ولكن توجه على الله بذاته أو بدعائه. وأما في سؤاله نفسه ما لا يقدر عليه إلا الله، فقد جعله شريكاً لله في عبادة الدعاء، فليس في حديث الأعمى، وحديث ابن حنيف هذا إلا إخلاص الدعاء لله كما هو صريح فيه، =

= إلا قوله: يا محمد إني أتوجه بك، وهذا ليس فيه المخاطبة لميت فيما لا يقدر عليه، إنما فيه مخاطبته مستحضراً له في ذهنه كما يقول المصلي: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

الرابع: أنهم زعموا أنه دليل على دعاء كل غائب وميت من الصالحين، فخرجوا عما فهموه من الحديث بفهمهم الفاسد إلى أنه دليل على دعاء كل غائب وميت صالح، ولا دليل فيه أصلاً على دعاء الرسول ﷺ بعد موته، ولا في حياته فيما لا يقدر عليه، ثم لو كان فيه دليل على ذلك لم يكن فيه دليل على دعاء الغائب والميت مطلقاً؛ لأن هذا قياس مع وجود الفارق، وهو باطل بالإجماع، إذ ما ثبت للنبي ﷺ من الفضائل والكرامات لا يساويه فيه أحد، فلا يجوز قياس غيره عليه، وأيضاً فالقياس إنما يجوز للحاجة ولا حاجة إلى قياس غيره عليه، فبطل قياسهم بنفس مذهبهم، هذا غاية ما احتجوا به مما هو موجود في بعض الكتب المعروفة، وما سوى هذه الأحاديث الثلاثة فهو مما وضعوه بأنفسهم، كقولهم: إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور، وقولهم: لو حسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه. قال ابن القيم: وهو من وضع المشركين عباد الأوثان.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : إن النبي ﷺ كان يقدر أن يغيثهم منه.

قلت: فلعله أراد أن النبي ﷺ كان يقدر أن يترك المنافقين يُفَعَّلُ بهم ما يستحقونه ولكنه لم يفعل مخافة أن يفتتن بعض المؤمنين من قبيلة المنافق، وفي السنة ما يدل على ذلك كما فعل مع ابن أبي وغيره. وقيل: إن النبي ﷺ كان يقدر أن يغيثهم من ذلك المنافق فيكون نهيه ﷺ عن الاستغاثة به حماية لجنان التوحيد، وسدّاً لذرائع الشرك كنظائره مما للمستغاث به قدرة عليه مما كان يستعمل لغة وشرعاً مخافة أن يقع من أمته الاستغاثة بمن لا يضر ولا ينفع، ولا يسمع ولا يستجيب من الأموات والغائبين والطواغيت والشياطين والأصنام وغير ذلك، وقد وقع من هذا الشرك العظيم ما عمت به البلوى كما تقدم ذكره، حتى إنهم أشركوهم مع الله في ربوبيته وتدبير أمر خلقه، كما أشركوهم معه في إلهيته وعبوديته، والوسائل لها حكم الغايات في النهي عنها، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قال شيخ الإسلام: والاستغاثة بمعنى أن يطلب من رسول الله ﷺ ما هو اللائق بمنصبه، لا ينازع فيها مسلم فإن الصحابة كانوا يطلبون منه الدعاء، ويستسقون به، كما في الصحيح وغيره، وأما بالمعنى الذي نفاها فهي =

= مما يجب نفيها، قال: وقد يكون في كلام رسول الله ﷺ عبارة لها معنى صحيح، لكن بعض الناس يفهم من تلك غير مراد الله ورسوله، وهذا يرد عليه فهمه، كما روى الطبراني «أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين، فقال أبو بكر رضي الله عنه: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ: «إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله» فهذا إنما أراد به ﷺ المعنى الثاني، وهو أن يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، وذكر قول أبي يزيد البسطامي: استغاثه المخلوق بالمخلوق كاستغاثه الغريق بالغريق، وقول أبي عبد الله القرشي كاستغاثه المسجون بالمسجون، ودعاء موسى: وبك المستغاث، قال: ولما كان هذا المعنى هو المفهوم عند الإطلاق، وكان مختصاً بالله، صح إطلاق نفيه عما سوى الله. اهـ.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الحديث جاء في بعض الروايات أنه عن عبادة بن الصامت وأن المنافق هو عبد الله بن أبي بن سلول والحديث فيه ضعف والخبر لو صح يحتمل أحد أمرين:

أحدهما: أنه ﷺ قال: (إنه لا يستغاث بي) لأنه لا يستطيع قتل عبد الله بن أبي لأنه ممنوع من ذلك ﷺ لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه. والاحتمال الثاني: أنه قال ذلك ﷺ سداً للذريعة وإن كان يقدر على قتله أو سجنه أو نفيه من الأرض وإنما قال ذلك من باب سد الذرائع حتى لا يتساهلوا في مثل هذا الكلام ويعتادوه فيقعوا في المحذور.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (إنه لا يستغاث بي) ظاهر هذه الجملة النفي مطلقاً، ويحتمل أن المراد: لا يستغاث به في هذه القضية المعينة فعلى الأول: يكون نفي الاستغاث من باب سد الذرائع والتأديب في اللفظ، وليس من باب الحكم بالعموم؛ لأن نفي الاستغاث بالرسول ﷺ ليس على إطلاقه، بل تجوز الاستغاث به فيما يقدر عليه.

أما إذا قلنا: إن النفي عائد إلى القضية المعينة التي استغاثوا بالنبي ﷺ منها، فإنه يكون على الحقيقة؛ أي: على النفي الحقيقي؛ أي: لا يستغاث بي في مثل هذه القضية؛ لأن النبي ﷺ كان يعامل المنافقين معاملة المسلمين، ولا يمكنه حسب الحكم الظاهر للمنافقين أن ينتقم من هذا المنافق انتقاماً ظاهراً، إذ إن المنافقين يسترون، وعلى هذا، فلا يستغاث للتخلص من المنافق إلا بالله.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله: «كان رجل» لم يذكر اسمه هنا، وورد أنه عبد الله بن أبي، رأس المنافقين.

= (منافق) النفاق هو: إظهار الخير وإبطان الشر، وهو نوعان: نفاق اعتقادي، ونفاق عملي.

والنفاق الاعتقادي كفر أكبر، وصاحبه في الدرك الأسفل من النار، ومعناه: أن يُظهر الإيمان ويُطن الكفر.

وسبب النفاق: أنه لما اعتزَّ الإسلام بعد هجرة الرسول ﷺ صار هناك أناس يريدون العيش مع المسلمين، ولكنهم لن يستطيعوا أن يعيشوا بين المسلمين إلا إذا أظهروا الإسلام، وهم لا يريدون الإسلام ولا يحبُّون الإسلام، فلبَّجُوا إلى حيلة النفاق، وهي: أن يُظهروا الإسلام من أجل أن يعيشوا مع المسلمين، ويبقوا في قرارة نفوسهم على الكفر فسموا بالمنافقين، هذا هو النفاق الاعتقادي.

وأما النفاق العملي فمعناه: أن بعض المسلمين الذين عقيدتهم سليمة ومؤمنون بالله، لكنهم يتصفون ببعض صفات المنافقين، مثل: الكذب في الحديث، والغدر في العهد، وإخلاف الوعد، قال ﷺ: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان»، هذا نفاق عملي، صاحبه مؤمن، ولكن فيه خَصْلَةٌ من خصال المنافقين، وهي خطيرة جداً، ربما أنها تؤول إلى النفاق الأكبر إذا لم يتب منها.

وقوله: (إنه لا يستغاث بي، وإنما يُستغاث بالله ﷻ) فالنبي ﷺ استنكر هذه اللفظة، فقال: (إنه لا يستغاث بي، وإنما يُستغاث بالله ﷻ) مع أن الرسول ﷺ قادراً على أن يَرَدَّ هذا المنافق؟ وأن يُغيث المسلمين من شرِّه؟ بلى، هذا من الاستغاثة الجائزة؛ لأنه استغاثة بالرسول ﷺ فيما يقدر عليه، لكن الرسول تأدُّباً مع الله ﷻ، وتعليماً للمسلمين أن يتركوا الألفاظ التي فيها سوء أدب مع الله ﷻ، وإن كانت جائزة في الأصل، فقال: (إنه لا يُستغاث بي) وهذا من باب التعليم وسدَّ الذرائع لئلا يُتَطَرَّقَ من الاستغاثة الجائزة إلى الاستغاثة الممنوعة.

□ ما يستفاد من الحديث:

١ - أنه لا يستغاث بالنبي ﷺ، وغيره من باب أولى.

٢ - الإرشاد إلى حسن اللفظ وحماية التوحيد.

٣ - سدَّ الطرق المفضية إلى الشرك.

٤ - مشروعية الصبر على الأذى في الله.

٥ - ذمَّ النفاق.

وفيه مسائل

- **الأولى:** أن عطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص.
- **الثانية:** تفسير قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦].
- **الثالثة:** أن هذا هو الشرك الأكبر.
- **الرابعة:** أن أصلح الناس لو يفعله إرضاء لغيره صار من الظالمين.
- **الخامسة:** تفسير الآية التي بعدها.
- **السادسة:** كون ذلك لا ينفع في الدنيا، مع كونه كفراً.
- **السابعة:** تفسير الآية الثالثة.
- **الثامنة:** أن طلب الرزق لا ينبغي إلا من الله، كما أن الجنة لا تطلب إلا منه.
- **التاسعة:** تفسير الآية الرابعة.
- **العاشرة:** أنه لا أضل ممن دعا غير الله.

٦ - تحريم أذية المؤمنين؛ لأنها من فعل المنافقين.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقد أعل بعض العلماء هذا الحديث بأن في إسناده ابن لهيعة، وحاله معروف. لكن إيراد أئمة الحديث للأحاديث التي قد يكون في إسناده بعض مقال في مثل هذا المقام: لا بأس به، بل فعلهم هذا صواب إذا كان ما في الحديث من المعنى قد عضدته الأدلة من القرآن ومن السنة، كما في هذا الحديث؛ فإن قوله عليه الصلاة والسلام: (إنه لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله) قد دلت عليه الآيات التي سلفت، وهذا الذي درج عليه صنيع الراسخين في العلم من أهل الحديث، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض كلام له في «الفتاوى»؛ قال: أهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في أصل من الأصول، بل إما في تأييده يعني: في تأييد ذلك الأصل أو في فرع من الفروع.

- الحادية عشرة: أنه غافل عن دعاء الداعي، لا يدري عنه^[١].
- الثانية عشرة: أن تلك الدعوة سبب لبغض المدعو للداعي، وعداوته له.
- الثالثة عشرة: تسمية تلك الدعوة عبادة للمدعو.
- الرابعة عشرة: كفر المدعو بتلك العبادة^[٢].
- الخامسة عشرة: هي سبب كونه أضل الناس^[٣].
- السادسة عشرة: تفسير الآية الخامسة.
- السابعة عشرة: الأمر العجيب، وهو إقرار عبدة الأوثان أنه لا يجيب المضطر إلا الله، ولأجل هذا يدعوونه في الشدائد مخلصين له الدين.
- الثامنة عشرة: حماية المصطفى ﷺ حمى التوحيد، والتأدب مع الله^[٤].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: لقوله تعالى: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ ﴿وَهُمْ﴾؛ أي: المدعوون، ﴿عَنْ دُعَائِهِمْ﴾؛ أي: دعاء الداعين، أو عن دعاء الداعين إياهم، فالاحتمال في الضمير الثاني وهو قوله: ﴿عَنْ دُعَائِهِمْ﴾ أما الضمير الأول، فإنه يعود إلى المدعوين لا ريب، وقد سبق بيانه بالتفصيل.

[٢] قال ابن عثيمين: معنى كفر المدعو: رده وإنكاره، فإذا كان يوم القيامة تبرأ منه وأنكره تؤخذ من قوله: ﴿وَكَاوُوا بِعِبَادَتِهِمْ كُفْرِينَ﴾.

[٣] قال ابن عثيمين: وذلك لأمر هي:

- أ - أنه يدعو من دون الله من لا يستجيب له.
- ب - أن المدعوين غافلون عن دعائهم.
- ج - أنه إذا حشر الناس كانوا له أعداء.
- د - أنه كافر بعبادتهم.

[٤] قال ابن عثيمين: اختار المؤلف أن قوله: (لا يستغاث بي) من باب التأدب بالألفاظ، والبعد عن التعلق بغير الله، وأن يكون تعلق الإنسان دائماً بالله وحده، فهو يعلم الأمة أن تلجأ إلى الله وحده إذا وقعت في الشدائد، ولا تستغيث إلا به وحده.

باب

قول الله تعالى: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ (١٩١)

وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿١﴾ [الأعراف: ١٩١، ١٩٢]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: المراد من هذه الترجمة بيان حال المدعويين من دون الله أنهم لا ينفعون ولا يضررون، وسواء في ذلك الملائكة والأنبياء والصالحون والأصنام، فكل من دُعي من دون الله فهذه حاله، كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبٌ مِثْلُ مَا اسْتَمِعُوا لَهُ﴾ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾ [الحج: ٧٣، ٧٤]، وكيفيك في ذلك قوله تعالى لأكرم الخلق: ﴿قُلْ إِنْ لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ ﴿١١﴾ قُلْ إِنْ لَا يُجِيرِنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتٍ ﴿٢٣﴾ [الجن: ٢١ - ٢٣] وقال: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١٨٨﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوةً وَلَا شُورًا﴾ ﴿٣﴾ [الفرقان: ٣]، ومن المعلوم أنهم كانوا قد عبدوا الملائكة والأنبياء والصالحين، ولهذا أخبر ﷺ عن الملائكة أنهم يتبرؤون منهم يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْلُوا لَا إِنَّا كُنَّا عِبَادُونَ﴾ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِسْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]، إذا تبين ذلك فحاصل كلام المفسرين على الآية المترجم لها أن قوله تعالى: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ ﴿١٩١﴾ توبيخ وتعنيف للمشركين بأنهم يعبدون مع الله تعالى عباداً لا تخلق شيئاً وليس فيها ما تستحق به العبادة من الخلق والرزق والنصر، لأنفسهم أو لمن عبدهم وهم مع ذلك مخلوقون محدثون ولهم خالق خلقهم، وإن خرج الكلام =

= مخرج الاستفهام، فالمراد به ما ذكرناه وقوله: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لِمَنْ نَصَرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ (١٩٢)؛ أي: ويشركون به، ويعبدون من هذه حاله لا يستطيع نصر عابديه ولا نصر نفسه بأن يدفع عن نفسه من أراد به الضر، ومن هذه حاله فهو في غاية العجز، فكيف يكون إلهاً معبوداً؟! وجميع الأنبياء والملائكة والصالحين وغيرهم داخلون في هذه الأوصاف، فلا يقدر أحد منهم أن يخلق شيئاً ولا يستطيعون لمن عبدهم نصراً، ولا ينصرون أنفسهم، وإذا كان كذلك بطلت دعوتهم من دون الله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فقد أمر عباده من الأنبياء والصالحين وغيرهم بإخلاص العبادة له وحده، ونهاهم أن يعبدوا معه غيره، وهذا هو دينه الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، ورضيه لعباده، وهو دين الإسلام، كما روى البخاري عن أبي هريرة في سؤال جبريل عليه السلام قال:

«يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان».

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب قول الله تعالى ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (١٩١)؛):

هذا شروع في براهين التوحيد وأدلته، فالتوحيد له من البراهين النقلية والعقلية ما ليس لغيره.

فتقدم أن التوحيدين: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات من أكبر براهينه وأضخمها، فالمتفرد بالخلق والتدبير، والمتوحد في الكمال المطلق من جميع الوجوه هو الذي لا يستحق العبادة سواه.

وكذلك من براهين التوحيد معرفة أوصاف المخلوقين ومن عبد مع الله، فإن جميع ما يعبد من دون الله من ملك وبشر ومن شجر وحجر وغيرها كلهم فقراء إلى الله، عاجزون ليس بيدهم من النفع مثقال ذرة، ولا يخلقون شيئاً وهم يخلقون، ولا يملكون ضرراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، والله تعالى هو الخالق لكل مخلوق، وهو الرازق لكل مرزوق، المدبر للأمور كلها، الضار النافع، المعطي المانع، الذي بيده ملكوت كل شيء، وإليه يرجع كل شيء، وله يقصد ويصمد ويخضع كل شيء.

فأي برهان أعظم من هذا البرهان: الذي أعاده الله وأبداه في مواضع كثيرة من كتابه وعلى لسان رسوله، فهو دليل عقلي فطري كما أنه دليل سمعي نقلي على وجوب توحيد الله وأنه الحق، وعلى بطلان الشرك.

= وإذا كان أشرف الخلق على الإطلاق لا يملك نفع أقرب الخلق إليه وأمسمهم به رحماً فكيف بغيره؟ فتباً لمن أشرك بالله وسأوى به أحداً من المخلوقين، لقد سلب عقله بعد ما سلب دينه.

فنعوت الباري تعالى وصفات عظمته وتوحده في الكمال المطلق أكبر برهان على أنه لا يستحق العبادة إلا هو.

وكذلك صفات المخلوقات كلها، وما هي عليه من النقص والحاجة والفقر إلى ربها في كل شؤونها، وأنه ليس لها من الكمال، إلا ما أعطاها ربها من أعظم البراهين على بطلان إلهية شيء منها.

فمن عرف الله وعرف الخلق اضطرت هذه المعرفة إلى عبادة الله وحده، وإخلاص الدين له والثناء عليه، وحمده وشكره بلسانه وقلبه وأركانه وانصرف تعلقه بالمخلوقين خوفاً ورجاءاً وطمعاً، والله أعلم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وأخبر أنهم مع ذلك ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾؛ أي: لمن سألهم النصرة (ولا أنفسهم ينصرون) وهاتان الصفتان أبلغ مما قبلهما؛ أي: فكيف يشركون به من لا يستطيع نصر عابديه، ولا نصر نفسه؟ وذلك برهان ظاهر قاطع ببطلان ما كانوا يعبدونه من دون الله، فإنه إذا كان المدعو لا يقدر أن ينصر نفسه فلأن لا ينصر غيره من باب الأولى، بل من هذه حاله فهو في غاية العجز، فكيف يكون إلهاً معبوداً؟ فبطل تعلق المشركين بهذه البراهين، وهي كونهم لا يخلقون بل يُخلقون، عبيد لمن خلقهم لعبادته، والعبد لا يكون معبوداً، ولا قدرة لهم على نفع عابدهم، ولا على نفع أنفسهم، وخاب سعيهم، وظهر أنهم أخسر الناس صفقة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: لما ذكر ﷺ الاستعاذة والاستغاثة بغير الله ﷻ، ذكر البراهين الدالة على بطلان عبادة ما سوى الله، ولهذا جعل الترجمة لهذا الباب نفس الدليل.. وقوله: ﴿مَا لَا يَخْلُقُ﴾: هنا عبر بـ (ما)، دون «من»، وفي قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٥] عبر بـ (من).

والمناسبة ظاهرة؛ لأن الداعين هناك نزلوهم منزلة العاقل، أما هنا، فالمدعو جماد، لأن الذي لا يخلق شيئاً ولا يصنعه جماد لا يفيد. قوله: ﴿شَيْئًا﴾: نكرة في سياق النفي، فتفيد العموم.

إشكال وجوابه:

قوله: ﴿مَا لَا يَخْلُقُ﴾ الضمير بالإفراد، وقوله: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ الضمير بالجمع، فما الجواب؟ أجيب: بأن قوله: ﴿مَا لَا يَخْلُقُ﴾ عاد الضمير على (ما) باعتبار اللفظ؛ لأن (ما) اسم موصول، لفظها مفرد، لكن معناها الجمع، فهي صالحة بلفظها للمفرد، وبمعناها للجمع، كقوله: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾. وقوله: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ عاد الضمير على (ما) باعتبار المعنى، كقوله: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾.

فبين الله عجز هذه الأصنام، وأنها لا تصلح أن تكون معبودة من أربعة وجوه، هي:

- ١ - أنها لا تخلق، ومن لا يخلق لا يستحق أن يعبد.
- ٢ - أنهم مخلوقون من العدم، فهم مفتقرون إلى غيرهم ابتداءً ودواماً.
- ٣ - أنهم لا يستطيعون نصر الداعين لهم، وقوله: ﴿أَيُّشْرَكُونَ مَا﴾ أبلغ من قوله: «لا ينصرونهم» لأنه لو قال: «لا ينصرونهم» فقد يقول قائل: لكنهم يستطيعون، لكن لما قال: ﴿أَيُّشْرَكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ﴾ كان أبلغ لظهور عجزهم.
- ٤ - أنهم لا يستطيعون نصر أنفسهم.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وإنما أراد المؤلف بتبويبه هذا بيان أن الرسول ﷺ لا ينفع ولا يضر ولا يملك من الله شيئاً ولو أن المؤلف ﷺ صرح بذلك لم يلتفتوا لكتابه ولرموا به عرض الحائط.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فهذا الباب ذكر فيه الشيخ ﷺ أحد أنواع أدلة الربوبية، أو براهين التوحيد، وأنه - جلّ وعلا - هو الواحد في ربوبيته. وهذا البرهان هو: تقرير أن الله - جلّ وعلا - واحد في ربوبيته، ودليل ذلك: الفطرة، والعقل، والنص من الكتاب والسنة، فلا أحد ينكر أن الله - جلّ وعلا - هو مالك الملك، وهو الذي بيده تصريف الأمر كما يشاء إلا شرذمة قليلة من الناس - كما قال الشهرستاني وغيره: لا يصح أن تنسب لهم مقالة.

فالناس مفلطرون على الإقرار بالرب، وعلى الإقرار بأنهم مخلوقون، وإذا كان كذلك: فإن الحجة عليهم قائمة بوجوب إقرارهم بتوحيد الإلهية؛ لما جعل الله في فطرهم من الإقرار بتوحيد الله في ربوبيته؛ ولهذا: لم يكن المشركون ينكرون توحيد الربوبية، بل كانوا يعترفون أنه تعالى: الرزاق وحده، وأنه الخلاق وحده، وأنه - جلّ وعلا - هو الذي يحيي ويميت، وهو الذي يجير ولا يجار عليه، وهو الذي بيده =

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (١٣)
 إِنَّ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ
 بَشْرِكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾ [فاطر: ١٣، ١٤] (١).

= ملكوت السماوات والأرض، وهو الذي ينبت النبات، وهو الذي ينزل الماء، إلى آخر أفراد تدبيره - جلّ وعلا - للأمر، وإفراد توحيد الربوبية.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: حاصل كلام المفسرين؛ كابن كثير وغيره: أنه تعالى يخبر عن حال المدعويين من دونه من الملائكة والأنبياء والأصنام وغيرها بما يدل على عجزهم وضعفهم، وأنهم قد انتفت عنهم الشروط التي لا بد أن تكون في المدعو وهي الملك، وسماع الدعاء، والقدرة على استجابته، فمتى عدم شرط بطل أن يكون مدعواً، فكيف إذا عدمت كلها، فنفى عنهم الملك بقوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ قال ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء، والحسن، وقتادة: القطمير: اللفافة التي تكون على نواة التمر؛ أي: ولا ﴿يَمْلِكُونَ﴾ [فاطر: ١٣] من السموات والأرض شيئاً، ولا بمقدار هذا القطمير، كما قال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٧٣) [النحل: ٧٣] وقال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٢] فمن كان هذا حاله فكيف يدعى من دون الله؟!

ونفى عنهم سماع الدعاء بقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾؛ يعني: أن الآلهة التي تدعونها لا يسمعون دعاءكم؛ لأنهم أموات أو ملائكة مشغولون بأحوالهم مسخرون لما خلقوا له أو جماد، فلعل المشرك يقول: هذا في الأصنام، أما الملائكة والأنبياء والصالحون فيسمعون ويستجيبون، فنفى سبحانه ذلك بقوله: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾؛ أي: لا يقدر على ما تطلبون منهم، وما خص تعالى الأصنام، بل عم جميع من يدعى من دونه ومن المعلوم أنهم كانوا يعبدون الملائكة والأنبياء والصالحين، كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه، فلم يخصص في دعاء أحد منهم لا استقلالاً ولا وساطة بالشفاعة.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ﴾؛ كقوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ (٨١) كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِبِغَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾ [مريم: ٨١، ٨٢]، وهذا نص صريح على أن من دعا غير الله فقد أشرك بشرطه، وأن المدعويين يكفرون به يوم القيامة، ويتبرءون منهم كقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَلْبَانًا﴾ (٨٢) =

= وَرَأُوا الْكَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ [البقرة: ١٦٦]، فهل على كلام رب العزة استدراك؟ ولهذا قال: ﴿وَلَا يَنْتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾؛ أي: ولا يخبرك بعواقب الأمور ومآلها وما تصير إليه مثل خبير بها. قال قتادة: يعني: نفسه تبارك وتعالى، فإنه أخبر بالواقع لا محالة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: والمشركون لم يسلموا للعلیم الخبير ما أخبر به عن معبوداتهم فقالوا: تملك وتسمع وتستجيب وتشفع لمن دعاها، ولم يلتفتوا إلى ما أخبر به الخبير من أن كل معبود يعادي عابده يوم القيامة ويتبرأ منه، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا قَصِيدُونَ ﴿١٨﴾ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغْفِيلِينَ ﴿١٩﴾ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ وَصَلَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [يونس: ٢٨ - ٣٠]، أخرج ابن جرير عن ابن جريج قال: قال مجاهد: ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغْفِيلِينَ﴾ قال: يقول ذلك كل شيء كان يعبد من دون الله.

فالكيّس يستقبل هذه الآيات التي هي الحجة والنور والبرهان بالإيمان والقبول والعمل، فيجرد أعماله لله وحده دون كل ما سواه ممن لا يملك لنفسه نفعاً ولا دفعاً، فضلاً عن غيره.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ وهو القشرة على النواة نكرة في سياق النفي، ومع دخول «من» عليه من أبلغ النفي، فمن كانت هذه صفته لا يجوز أن يرغب إليه في دفع ضرر، أو جلب نفع، وأخبر أنهم لا يسمعون دعاء من دعاهم، ولو فرض أنهم يسمعون فلا يستجيبون لداعيهم، وأنهم يوم القيامة يكفرون بشركهم؛ أي: يجحدونه ويتصلون منه، ويتبرءون ممن فعله معهم.. وأنهم قد انتفت عنهم الأسباب التي تكون في المدعو، وهي الملك وسماع الدعاء، والقدرة على الاستجابة، فمتى لم توجد هذه الشروط تامة بطلت دعوته.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة، و﴿مِنْ دُونِهِ﴾؛ أي: سوى الله.

قوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (ما): نافية، (من): حرف جر زائد لفظاً، وقيل: لا ينبغي أن يقال: حرف جر زائد في القرآن، بل يقال: من: حرف صلة، =

= وهذا فيه نظر؛ لأن الحروف الزائدة لها معنى، وهو التوكيد، وإنما يقال: زائد من حيث الإعراب، وجملة «ما يملكون» خبر المبتدأ الذي هو (الذين).

وقوله: ﴿مِنْ قَطْمِيرٍ﴾: القطمير: سلب نواة التمرة.

وفي النواة ثلاثة أشياء ذكرها الله في القرآن لبيان حقارة الشيء:

القطمير: وهو اللفافة الرقيقة التي على النواة.

الفتيل: وهو سلك يكون في الشق الذي في النواة.

النقير: وهي النقرة التي تكون على ظهر النواة.

فهؤلاء لا يملكون من قطمير، فإن قيل: أليس الإنسان يملك النخل كله كاملاً؟ أجيب: إنه يملكه، ولكنه ملك ناقص ليس حقيقياً؛ فلا يتصرف فيه إلا على حسب ما جاء به الشرع، فلا يملك مثلاً إحراقه للنهي عن إضاعة المال.

قوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ﴾: جملة شرطية، تدعو: فعل الشرط مجزوم بحذف النون، والواو فاعل، وأصلها: تدعونهم. قوله: ﴿لَا يَسْمَعُوا دُعَاكُمْ﴾ جواب الشرط مجزوم بحذف النون، والواو فاعل.

قوله: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾؛ أي: إن هذه الأصنام لو دعوتموها ما سمعت، ولو فرض أنها سمعت ما استجابت؛ لأنها لا تقدر على ذلك، ولهذا قال إبراهيم عليه السلام لأبيه: ﴿يَتَأْتَى لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مرريم: ٤٢] فإذا كانت كذلك، فأى شيء يدعو إلى أن تدعى من دون الله؟! بل هذا سفه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠].

قوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، وهو كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّرَ النَّاسُ كَانُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦] فهؤلاء المعبودون إن كانوا يبعثون ويحشرون، فكفرهم بشركهم ظاهر كمن يعبد عزيزاً والمسيح. وإن كانوا أحجاراً وأشجاراً ونحوها، فيحتمل أن يشملها ظاهر الآية، وهو أن الله يأتي بهذه الأحجار ونحوها، فتكفر بشرك من يشرك بها، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وما ثبت في «الصحاحين» عن النبي ﷺ: «أنه عند بعث الناس يقال لكل أمة: لتتبع كل أمة ما كانت تعبد من دون الله»؛ فالحجر يكون أمامهم يوم القيامة، ويكون له كلام ينطق به، ويكفر بشركهم، فإذا كانت المعبودات تحضر وتحصب في النار إهانة لعابديها وتحضر لتتبع إلى النار، فلا غرو أن تكفر بعابديها إذا أحضرت.

= قوله: ﴿وَلَا يَنْتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ هذا مثال يضرب لمن أخبر بخبر ورأى شكاً عند من خاطبه به، فيقول: ولا ينبتك مثل خبير.

ومعناه: إنه لا يخبرك بالخبر مثل خبير به، وهو الله؛ لأنه لا يعلم أحد ما يكون في يوم القيامة إلا الله، وخبره خبر صدق؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] والخبير: العالم ببواطن الأمور.

مسألة:

هل يسمع الأموات السلام ويردونه على من سلم عليهم؟
اختلف في ذلك على قولين:

القول الأول: أن الأموات لا يسمعون السلام، وأن قول النبي ﷺ حين زيارة القبور: «والسلام عليكم» دعاء لا يقصد به المخاطبة، ثم على فرض أنهم يسمعون كما جاء في الحديث الذي صححه ابن عبد البر وأقره ابن القيم: بأن الإنسان إذا سلم على شخص يعرفه في الدنيا رد الله عليه روحه فرد السلام وعلى تقدير صحة هذا الحديث إذا كانوا يسمعون السلام ويردونه، فلا يلزم أن يسمعوا كل شيء، ثم لو فرض أنهم يسمعون غير السلام، فإن الله صرح بأن المدعوين من دون الله لا يسمعون دعاء من يدعوهم؛ فلا يمكن أن نقول: إنهم يسمعون دعاء من يدعوهم، لأن هذا كفر بالقرآن، فتبين بهذا أنه لا تعارض بين قوله ﷺ: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين» وبين هذه الآية.

وأما قول: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا﴾ فمعناه: لو سمعوا فرضاً ما استجابوا لكم؛ لأنهم لا يستطيعون.

القول الثاني: أن الأموات يسمعون، واستدلوا على ذلك بالخطاب الواقع في سلام الزائر لهم بالمقبرة وبما ثبت في «الصحيح» من أن المشيعين إذا انصرفوا سمع المشيع قرع نعالهم.

والجواب عن هذين الدليلين:

أما الأول: فإنه لا يلزم من السلام عليهم أن يسمعوا، ولهذا كان المسلمون يسلمون على النبي ﷺ في حياته في التشهد وهو لا يسمعهم قطعاً.

أما الثاني: فهو وارد في وقت خاص، وهو انصراف المشيعين بعد الدفن، وعلى كل؛ فالقولان متكافئان، والله أعلم بالحال.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وهذا الوصف يدخل فيه الأنبياء مهما علت رتبهم وشرفهم فإنه لا يملكون قطميراً ملك استقلال.

وفي «الصحيح» عن أنس، قال: «شُج النبي ﷺ يوم أحد، وكسرت رباعيته، فقال: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟» فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]» [١].

○ قال الشيخ صالح الفوزان:

يُشترط في المدعو ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مالكا لما يطلب منه.

الثاني: أن يكون يسمع الداعي.

الثالث: أن يكون يقدر على الإجابة.

وهذه الأمور لا تتفق إلا في الله ﷻ، فإنه المالك، السميع، القادر على

الإجابة، أما هذه المعبودات فهي

أولاً: فقيرة، ليس لها ملك.

ثانياً: لا تسمع من دعاها.

وثالثاً: لو سمعت فإنها لا تقدر على الإجابة.

ففي قوله تعالى: ﴿مَا يَتْلُوَنَّكَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ انتهى الشرط الأول.

وفي قوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ﴾ انتهى الشرط الثاني.

وفي قوله: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ انتهى الشرط الثالث.

إذاً بطل دعاؤها.

□ ما يستفاد من الآية:

١ - بطلان الشرك بالدليل القاطع والبرهان الواضح.

٢ - بيان الشروط التي يجب توافرها في المدعو المستغاث به.

٣ - أن العقيدة مبناها على البرهان واليقين لا على الظن والتخرس والتقليد

الأعمى.

٤ - إثبات علم الله بعواقب الأمور.

[١] رواه البخاري (١٤٩٣/٤) في كتاب: المغازي معلقاً دون قوله:

(وكسرت رباعيته) ووصله مسلم في كتاب الجهاد رقم (٤٦٢١).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: في (الصحيح)؛ أي: «الصحيحين»

فعلقه البخاري عن حميد وثابت عن أنس، ووصله أحمد والترمذي والنسائي، عن

حميد، عن أنس به. ووصله مسلم عن ثابت عن أنس، وقال ابن إسحاق في

«المغازي»: حدثني حميد الطويل، عن أنس قال: «كسرت رباعية النبي ﷺ يوم أحد =

= وشج في وجهه، فجعل الدم يسيل على وجهه، وجعل يمسح الدم وهو يقول: كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم وهو يدعوهم إلى ربهم؟». فأنزل الله الآية.

قوله: (شُج النبي ﷺ). قال أبو السعادات: الشج في الرأس خاصة في الأصل، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه فيه ويشقه، ثم استعمل في غيره من الأعضاء. وذكر ابن هشام من حديث أبي سعيد الخدري؛ أن عتبة بن أبي وقاص هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ السفلى، وجرح شفته السفلى، وأن عبد الله بن شهاب الزهري هو الذي شجه في جبهته، وأن عبد الله بن قَمِيْثَةَ جرحه في وجنته، فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته، وأن مالك بن سنان مص الدم من وجه رسول الله ﷺ ثم ازدرده، فقال له: «لن تمسك النار».

وروى الطبراني من حديث أبي أمامة قال: «رمى عبد الله بن قَمِيْثَةَ رسول الله ﷺ يوم أحد، فشجه في وجهه، وكسر رباعيته. فقال: خذها وأنا ابن قَمِيْثَةَ. فقال رسول الله ﷺ: «ما لك أقماك الله» فسلط الله عليه تيس جبل، فلم يزل ينطحه حتى قطعه قطعة قطعة».

قال القرطبي: والرباعية - بفتح الراء وتخفيف الياء -، وهي كل سن بعد ثنية.

قال النووي: وللإنسان أربع رباعيات.

قال الحافظ: والمراد أنها كسرت فذهب منها فلقة ولم تقلع من أصلها.

قلت: فظهر بهذا أن قول بعضهم: إنه شج في رأسه فيه نظر.

قال النووي: وفي هذا وقوع الأسقام والابتلاء بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لينالوا جزيل الأجر والثواب، ولتعرف أمهم وغيرهم ما أصابهم، ويتأسوا بهم.

قال القرطبي: وليعلم أنهم من البشر تصيبهم محن الدنيا، ويطرأ على أجسامهم ما يطرأ على أجسام البشر ليتيقنوا أنهم مخلوقون مربوبون، ولا يفتتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، ويُلْبَسَ الشيطان من أمرهم ما لُبِسَتْهُ على النصارى وغيرهم.

قوله: (يوم أحد) جبل معروف إلى الآن، كانت عنده الواقعة المشهورة فأضيفت إليه.

قوله: فقال: (كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟) زاد مسلم من طريق ثابت عن

أنس «وكسروا رباعيته وأدموا وجهه».

قوله: فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ قال ابن عطية: كان النبي ﷺ لحقه في تلك الحال يأس من فلاح كفار قريش، فمالت نفسه إلى أن يستأصلهم الله، ويريح منهم. فقيل له: بسبب ذلك ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾؛ أي: عواقب الأمور بيد الله فامض أنت لشأنك، ودُم على الدعاء لربك.

وقال غيره: المعنى: أن الله تعالى مالك أمرهم، فإما أن يهلكهم ﴿يَكُونُ لَهُمْ﴾، ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ إن أسلموا، ﴿أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ إن أصروا، و﴿لَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وإنما أنت عبد مأمور بإنذارهم وجهادهم، فعلى هذا يكون قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، اعتراض المعطوف والمعطوف عليه. وقال ابن إسحاق: أي: ليس لك من الحكم بشيء في عبادي إلا ما أمرتك به فيهم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أحد): جبل معروف شمالي المدينة، ولا يقال: المنورة؛ لأن كل بلد دخله الإسلام فهو منور بالإسلام، ولأن ذلك لم يكن معروفاً عند السلف، وكذلك جاء اسمها في القرآن بالمدينة فقط، لكن لو قيل: المدينة النبوية لحاجة تمييزها؛ فلا بأس.

قوله: (فقال: كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟) الاستفهام يراد به الاستبعاد؛ أي: بعيد أن يفلح قوم شجوا نبيهم ﷺ قوله: (يفلح) من الفلاح، وهو الفوز بالمطلوب، والنجاة من المرهوب.

قوله: (فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾)؛ أي: نزلت هذه الآية، والخطاب فيها للرسول ﷺ و(شيء): نكرة في سياق النفي، فتعم.

قوله: ﴿الْأَمْرُ﴾؛ أي: الشأن، والمراد: شأن الخلق، فشأن الخلق إلى خالقهم، حتى النبي ﷺ ليس له فيهم شيء.

ففي الآية خطاب للرسول ﷺ وقد شج وجهه، وكسرت رباعيته، ومع ذلك ما عذره الله - سبحانه - في كلمة واحدة: (كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟) فإذا كان الأمر كذلك؟ فما بالك بمن سواه؟ فليس لهم من الأمر شيء كالأصنام، والأوثان، والأولياء، والأنبياء، فالأمر كله لله وحده، كما أنه الخالق وحده، والحمد لله الذي لم يجعل أمرنا إلى أحد سواه؛ لأن المخلوق لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا، فكيف يملك لغيره؟!

ونستفيد من هذا الحديث: أنه يجب الحذر من إطلاق اللسان فيما إذا رأى =

وفيه: «عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر: «اللَّهُمَّ العن فلاناً وفلاناً»، بعد ما يقول: «سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد»، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [١] الآية.

= الإنسان مبتلى بالمعاصي، فلا نستبعد رحمة الله منه، فإن الله تعالى قد يتوب عليه. فهؤلاء الذين شجوا نبيهم لما استبعد النبي ﷺ فلاحهم، قيل له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ والرجل المطيع الذي يمر بالعاصي من بني إسرائيل ويقول: «والله، لا يغفر الله لفلان. قال الله له: من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان؟ قد غفرت له وأجبت عملك» فيجب على الإنسان أن يمسك اللسان لأن زلته عظيمة، ثم إننا نشاهد أو نسمع قوماً كانوا من أكفر عباد الله وأشدهم عداوة انقلبوا أولياء الله، فإذا كان كذلك، فلماذا نستبعد رحمة الله من قوم كانوا عتاة؟! وما دام الإنسان لم يمت، فكل شيء ممكن، كما أن المسلم - نسأل الله الحماية - قد يزيغ قلبه لما كان فيه من سريرة فاسدة.

فالمهم أن هذا الحديث يجب أن يتخذ عبرة للمعتبر في أنك لا تستبعد رحمة الله من أي إنسان كان عاصياً.

قوله: (فنزلت): الفاء للسببية، وعليه، فيكون سبب نزول هذه الآية هذا الكلام: (كيف يفلح قوم شجوا وجه نبيهم؟).

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - بطلان الشرك بالأولياء والصالحين؛ لأنه إذا كان النبي ﷺ لا يملك من الأمر شيئاً فغيره من باب أولى.

٢ - وقوع الأسقام والابتلاء بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

٣ - وجوب إخلاص العبادة لله؛ لأنه هو الذي له الأمر وحده.

٤ - مشروعية الصبر وتحمل الأذى والضرر في سبيل الدعوة إلى الله.

٥ - النهي عن اليأس من رحمة الله ولو فعل الإنسان ما فعل من المعاصي التي هي دون الشرك.

[١] أخرجه البخاري في: كتاب المغازي رقم (٤٠٦٩)

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (وفيه): أي: في «الصحيح» والمراد

به: «صحيح البخاري»، ورواه النسائي.

= قوله: (عن ابن عمر): هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، صحابي جليل، من عبّاد الصحابة، شهد له رسول الله ﷺ بالصلاح. مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها، أو أول التي تليها.

قوله: (إنه سمع رسول الله ﷺ...) إلى آخره. هذا القنوت على هؤلاء هو بعد ما شج، وكسرت رباعيته يوم أحد.

قوله: (اللَّهُمَّ العن فلاناً وفلاناً). قال أبو السعادات: أصل اللعن: الطرد والإبعاد من الله، ومن الخلق السب والدعاء.

قلت: الظاهر أنه من الخلق طلب طرد الملعون وإبعاده من الله بلفظ اللعن، لا مطلق السب والشتيم.

قوله: (فلاناً وفلاناً)؛ يعني: صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام كما بيّنه في الرواية التي بعدها.

فيه جواز الدعاء على المشركين في الصلاة، وتسمية المدعو عليهم ولهم بأسمائهم في الصلاة، وأن ذلك لا يضر الصلاة.

قوله: (بعد ما يقول: سمع الله لمن حمده) قال أبو السعادات؛ أي: أجاب حمده وتقبله.

وقال السهيلي: مفعول «سمع» محذوف؛ لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون غيرها، فاللام تؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدلالة على الزائد، وهو الاستجابة لمن حمده.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى - ما معناه -: عدى سمع الله لمن حمده باللام لتضمنه معنى: استجاب له، ولا حذف هناك، وإنما هو مُضْمَنٌ.

قوله: (ربنا ولك الحمد). في بعض روايات البخاري بإسقاط الواو. قال النووي: لا ترجيح لإحداهما على الأخرى.

وقال ابن دقيق العيد: كأن إثباتها دال على معنى زائد؛ لأنه يكون التقدير مثلاً: ربنا استجب ولك الحمد، فيشتمل على معنى الدعاء، ومعنى الخبر.

قال شيخ الإسلام: والحمد ضد الذم، والحمد يكون على محاسن المحمود مع المحبة له، كما أن الذم يكون على مساوئه مع البغض له.

وكذا قال ابن القيم، وفَرَّقَ بينه وبين المدح بأن الإخبار عن محاسن الغير، إما أن يكون إخباراً مجرداً عن حب وإرادة، أو مقروناً بحبه وإرادته، فإن كان الأول، =

= فهو المدح، وإن كان الثاني، فهو الحمد. فالحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه، ولهذا كان خبراً يتضمن الإنشاء بخلاف المدح، فإنه خبر مجرد. فالقائل إذا قال: الحمد لله، وقال: ربنا ولك الحمد، تضمن كلامه الخبر عن كل ما يحمد عليه تعالى باسم جامع محيط متضمن لكل فرد من أفراد الجملة المحققة والمقدرة، وذلك يستلزم إثبات كل كمال يحمد عليه الرب تعالى، ولهذا لا تصلح هذه اللفظة على هذا الوجه، ولا تنبغي إلا لمن هذا شأنه، وهو الحميد المجيد.

وفيه: التصريح بأن الإمام يجمع بين التسميع والتحميد، وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف، وخالف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقالا: يقتصر على قول: سمع الله لمن حمده.

قوله: (وفي رواية يدعو على صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام). إنما دعا عليهم رسول الله ﷺ لأنهم رؤساء المشركين يوم أحد، والسبب في تلك الأفاعيل التي جرت على سيد المرسلين ﷺ هم وأبو سفيان، ومع ذلك فما استجيب له فيهم، بل أنزل الله عليه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [٢٢٨] فتاب الله عليهم وآمنوا، مع أنهم فعلوا أشياء لم يفعلها أكثر الكفار، منها غزوهم نبيهم ﷺ في بلاده، وشجهم له، وكسر ربايعته، وقتلهم بني عمهم المؤمنين، وقتلهم الأنصار والتمثيل بقتلى المسلمين، وإعلانهم بشركهم وكفرهم، ومع هذا كله لم يقدر النبي ﷺ أن يدفعهم عن نفسه، ولا عن أصحابه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ صَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [٢١] قُلْ إِنِّي لَنْ يُخْرِجَنِي مِنَ اللَّهِ أُعْذُ وَلَنْ أُجِدَّ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ [٢٢] إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتٍ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [٢٣] [الجن: ٢١ - ٢٣] بل لجأ ﷺ إلى ربه المالك القادر على النفع والضرر وإهلاكهم، ودعا عليهم ﷺ في الصلاة المكتوبة جهراً، وخلفه سادات الأولياء يؤمنون على دعائه، ومع هذا كله ما استجاب الله له فيهم، بل تاب عليهم وآمنوا، فلو كان عنده ﷺ من النفع والضرر شيء لكان يفعل بهم ما يستحقونه على هذه الأفعال العظيمة، ولكن الأمر كما قال تعالى: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [٥٦] [إبراهيم: ٥٢] فأين هذا مما يعتقد عباد القبور في الأولياء والصالحين بل في الطواغيت الذين يسمونهم المجاذيب والفقراء أنهم ينفعون من دعاهم، وينصرون من لاذ بحماهم، ويدعونهم براً وبحراً في غيبتهم وحضرتهم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وفيه: إثبات التسميع والتحميد للإمام، ومحل القنوت بعده، وأكديته في الفجر، وإن كان قد ورد في غيره فهذا الحديث أصح. =

وفي رواية: «يدعو على صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾» [١].

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وليس بعيداً من ذلك قصة أصيرم بن عبد الأشهل الأنصاري، حيث كان معروفاً بالعداوة لما جاء به الرسول ﷺ فلما جاءت وقعة أحد ألقى الله الإسلام في قلبه دون أن يعلم به النبي ﷺ أو أحد من قومه، وخرج للجهاد وقتل شهيداً، فلما انتهت المعركة جعل الناس يتفقدون قتلاهم، فإذا هو في آخر رمق، فقالوا: ما جاء بك يا فلان؟ أحذب على قومك، أم رغبة في الإسلام؟ قال: بل رغبة في الإسلام، وإني أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فأخبروا عني رسول الله ﷺ فأخبروه، فقال: «هو من أهل الجنة» فهذا الرجل لم يصل الله ركعة واحدة، ومع هذا جعله الله من أهل الجنة، فالله حكيم يهدي من يشاء لحكمة، ويضل من يشاء لحكمة، فالمهم أننا لا نستبعد رحمة الله ﷻ من أي إنسان.

○ قال الشيخ ابن جبرين: الحارث بن هشام: هو الذي سأل النبي ﷺ عن كيفية إتيان الوحي إليه، وهو الحديث الثاني في «صحيح البخاري».

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (اللَّهُمَّ الْعن فلانا وفلانا) اللعن معناه: الطرد والإبعاد عن رحمة الله ويكون من الرب قولاً وفعلًا وأما من العبد فيكون قولاً؛ لأنه لا أحد يقدر على إبعاد أحد من رحمة الله.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - بطلان التعلق بالأولياء والصالحين لطلب قضاء الحاجات وتفريج الكربات.

٢ - جواز الدعاء على المشركين في الصلاة.

٣ - دليل على أن تسمية الشخص المدعو له أو عليه لا يضر الصلاة.

٤ - التصريح بأن الإمام يجمع بين التسميع والتحميد.

[١] أخرجه البخاري في: كتاب المغازي رقم (٤٠٧٠) قال: وعن حنظلة بن أبي سفيان، سمعت سالم بن عبد الله يقول: كان رسول الله ﷺ (يدعو على صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾) [آل عمران: ١٢٨] - إلى قوله - ﴿فَانَّهُمْ فَلَلُمُوتْ﴾ [آل عمران: ١٢٨] قال الحافظ ابن حجر: قوله: «وعن حنظلة بن أبي سفيان» هو معطوف على قوله: «أخبرنا معمر» إلى آخره، والراوي له عن حنظلة، هو عبد الله بن المبارك، ووهم من زعم أنه معلق. «فتح الباري» (٣٦٦/٧).

وفيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام رسول الله ﷺ حين أنزل عليه: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] فقال: «يا معشر قريش - أو كلمة نحوها - اشترؤا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب، لا أغني عنك من الله شيئاً، يا صفية عمة رسول الله ﷺ، لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت محمد، سليني من مالي ما شئت، لا أغني عنك من الله شيئاً» [١].

= قلت: فالحديث مرسل وقد أخرجه أحمد (٩٣/٢) (٥٦٧٤) قال: حدثنا أبو النضر، حدثنا أبو عقيل - قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: وهو عبد الله بن عقيل، صالح الحديث، ثقة. - والترمذي (٣٠٠٤) قال: حدثنا أبو السائب، سلم بن جنادة الكوفي، حدثنا أحمد بن بشير. كلاهما (أبو عقيل عبد الله بن عقيل، وأحمد بن بشير) عن عمر بن حمزة، عن سالم بن عبد الله، فذكره.

قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب يستغرب من حديث عمر بن حمزة عن سالم عن أبيه، وقد رواه الزهري عن سالم عن أبيه لم يعرفه محمد بن إسماعيل من حديث عمر بن حمزة وعرفه من حديث الزهري.

قلت: وفيه عمر بن حمزة، قال الحافظ في «التهذيب» (٤٣٧/٧): قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أحاديثه أحاديث مناكير، وقال الدوري عن ابن معين: عمر بن حمزة أضعف من عمر بن محمد بن زيد وقال الدارمي قلت ما حال عمر بن حمزة الذي يروي عن سالم فقال ضعيف، وقال النسائي: ضعيف.

[١] أخرجه البخاري في: كتاب الوصايا رقم (٢٧٥٣)، وأخرجه مسلم في: كتاب الإيمان رقم (٥٠٤).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (وفيه)؛ أي: في «صحيح البخاري».

قوله: (عن أبي هريرة). اختلف الحفاظ في اسمه على أكثر من ثلاثين قولاً، وصحح النووي أن اسمه عبد الرحمن بن صخر، كما رواه الحاكم في «المستدرک» عن أبي هريرة قال: «كان اسمي في الجاهلية عبد شمس بن صخر، فُسِّمْتُ في الإسلام عبد الرحمن». وقال غيره: اسمه عبد الله بن عمرو، وقيل: ابن عامر. وقال ابن الكلبي: اسمه عمير بن عامر، ويقال: كان اسمه في الجاهلية عبد شمس وكنيته أبو الأسود، فسماه رسول الله ﷺ عبد الله، وكناه أبا هريرة.

= وروى الدولابي بإسناده عن «أبي هريرة أن النبي ﷺ سماه عبد الله» وهو دوسي من فضلاء الصحابة، وحفاظهم، وعلمائهم، حفظ عن النبي ﷺ أكثر مما حفظه غيره، وروي له في كتب السنّة أكثر من خمسة آلاف حديث، ومات سنة سبعة أو ثمان أو تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة.

قوله: (قام رسول الله ﷺ) في «الصحيح» من رواية ابن عباس: «صعد النبي ﷺ على الصفا».

قوله: (حين أنزل الله عليه ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾) عشيرة الرجل: هم بنو أبيه الأدنون أو قبيلته. والأقربين؛ أي: الأقرب فالأقرب منهم.

١ - لأنهم أحق الناس ببرّك وإحسانك الديني والدنيوي، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. وقال النبي ﷺ لمن قال له: من أبر؟ قال: «أمك» قال: ثم من، قال: «ثم أباك، ثم أختك وأخاك».

٢ - ولأنه إذا قام عليهم في أمر الله كان أدعى لغيرهم إلى الانقياد، والطاعة له.

٣ - ولئلا يأخذه ما يأخذ القريب للقريب من الرأفة والمحابة فيحابيهم في الدعوة والتخويف، ولذلك أمر بإنذارهم خاصة، وقد أمره الله أيضاً بالندارة العامة كما قال: ﴿إِنبَشِرْ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتَذِرْ بِهِ قَوْمًا لَدُنَّا﴾ [مريم: ٩٧] وقال: ﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس: ٦] ولا تنافي بينهما؛ لأن الندارة الخاصة فرد من أفراد العامة.

قوله: (يا معشر قريش) المعشر كمسكن: الجماعة.

قوله: (أو كلمة نحوها) هو بنصب «كلمة» على أنه معطوف على ما قبله؛ أي: أو قال كلمة نحو قوله: (يا معشر قريش)؛ أي: بمعناها.

قوله: (اشتروا أنفسكم)؛ أي: بتوحيد الله، وإخلاص العبادة له وعدم الإشراك به، وطاعته فيما أمر، والانتهاز عما عنه زجر، فإن جميع ذلك ثمن النجاة، والخلاص من عذاب الله، لا الاعتماد على الأنساب، وترك الأسباب، فإن ذلك غير نافع عند رب الأرباب. ودفع بقوله: (لا أغني عنكم من الله شيئاً) ما عساه أن يتوهم بعضهم أنه يغني عنهم من الله شيئاً بشفاعته، فإذا كان لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، ولا يدفع عن نفسه عذاب ربه لو عصاه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي =

= عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ [الزمر: ١٣] فكيف يملك لغيره نفعاً أو ضرراً، أو يدفع عنه عذاب الله؟ وأما شفاعته ﷺ في بعض العصاة، فهو أمر من الله ابتداءً فضلاً عليه وعليهم، لا أنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشاء.

وفي «صحيح البخاري» بعد قوله: «لا أغني عنكم من الله شيئاً يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً» فلعل المصنف اختصرها.

قوله: (يا عباس بن عبد المطلب) بنصب «ابن» ويجوز في «عباس» الرفع والنصب، وكذا القول في قوله: (ويا صفية عمة رسول الله، ويا فاطمة بنت محمد ﷺ).

قوله: (سليبي من مالي ما شئت) في رواية مسلم عن عائشة قالت: «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ﴿١٤﴾» قام رسول الله ﷺ فقال: «يا فاطمة بنت محمد، يا صفية بنت عبد المطلب، يا بني عبد المطلب، سلوني من مالي ما شئتم»، فبين ﷺ أنه لا ينجيهم من عذاب الله، ولا يدخلهم الجنة، ولا يقربهم إلى الله، وإنما الذي يقرب إلى الله، ويدخل الجنة، وينجي من النار برحمة الله، هو طاعة الله. وأما ما يقدر عليه ﷺ من أمور الدنيا فلا يبخل بها عنهم، كما قال: «سلوني من مالي ما شئتم»، وكما قال: «ألا إن لكم رحماً سألها ببلالها». رواه أحمد وعبد بن حميد وابن المنذر، وهو عند مسلم في حديث آخر.

إذاً صرح وهو سيد المرسلين لأقاربه المؤمنين وغيرهم، خصوصاً سيدة نساء العالمين وعمه وعمته، وآمن الإنسان أنه لا يقول إلا الحق، ثم نظر إلى ما وقع في قلوب كثير من الناس من الاعتقاد فيه وفي غيره من الأنبياء والصالحين، أنهم ينفعون ويضرون ويغنون من عذاب الله حتى يقول صاحب «البردة»:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

تبين له التوحيد، وعرف غربة الدين؛ فأين هذا من قول صاحب «البردة» والبرعي وأضرابهما من المادحين له ﷺ بما هو يتبرأ منه ليلاً ونهاراً، ويبين اختصاصه بالخالق تعالى وتقدس، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَكَسْتَكُفَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَكَثِيرٌ لِقَومٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١٨٨﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الصُّلْبُ شَأْنٌ فَأَنَّى تَصْرِفُونَ﴾ ﴿١٣٢﴾ ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ رِيبُكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١٣٢﴾

[يونس: ٣٢، ٣٣] تالله لقد تاهت عقول تركت كلام ربها، وكلام نبيها لوساوس =

= صدرها، وما ألقاه الشيطان في نفوسها. ومن العجب أن اللعين كادهم مكيدة أدرك بها مأموله، فأظهر لهم هذا الشرك في صورة محبته ﷺ وتعظيمه، ومحبة الصالحين وتعظيمهم، ولعمر الله إن تبرئتهم من هذا التعظيم والمحبة، هو التعظيم لهم والمحبة، وهو الواجب المتعين. وأظهر لهم التوحيد والإخلاص في سورة بغض النبي ﷺ وبغض الصالحين، والتنقص بهم، وما شعروا أنهم تنقصوا الخالق ﷻ، وبخسوه حقه، وتنقصوا النبي ﷺ والصالحين بذلك.

أما تنقصهم للخالق تعالى، فلأنهم جعلوا المخلوق العاجز مثل الرب القادر في القدرة على النفع والضرر.

وأما بخسهم حقه تعالى، فلأن العبادة بجميع أنواعها حق لله تعالى، فإذا جعلوا شيئاً منها لغيره، فقد بخسوه حقه.

وأما تنقصهم للنبي ﷺ وللصالحين، فلأنهم ظنوا أنهم راضون منهم بذلك أو أمروهم به وحاشا لله أن يرضوا بذلك أو يأمرؤا به، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: جِئَهُ ﷺ في هذا الأمر، بحيث فعل ما نسب به إلى الجنون، وكذلك لو يفعله مسلم الآن، قاله المصنف.

وفيه: دليل على الاجتهاد في الأعمال وترك البطالة والاعتماد على مجرد الانتساب إلى الأشخاص كما يفعله أهل الطيش والحمق ممن ينتسب إلى نبي أو صالح ونحو ذلك؛ لأنه ﷺ إذا خاطب بنته وعمه وعمته وقرابته بهذا الخطاب كان تنبيهاً لذريتهم ونحوهم على ذلك؛ لأنه إذا كان لا يغني عن هؤلاء شيئاً، كان ذريتهم أولى أن لا يغني عنهم من الله شيئاً، وقد قال تعالى لمن اكتفى بالانتساب إلى الأنبياء عن متابعتهم: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

وفيه: أن أولى الناس برسول الله ﷺ هم أهل طاعته، ومتابعتهم في محياه ومماته، كما قال ﷺ: «ألا إن آل أبي - يعني: فلاناً - ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين» رواه مسلم. وروى عبد بن حميد عن الحسن أن النبي ﷺ جمع أهل بيته قبل موته فقال: «ألا إن لي عملي ولكم عملكم، ألا إنني لا أغني عنكم من الله شيئاً، ألا إن أوليائي منكم المتقون، ألا لا أعرفنكم يوم القيامة تأتون بالدنيا تحملونها على رقابكم ويأتي الناس يحملون الآخرة».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: ولا ريب أن محبة الصالحين إنما تحصل بموافقتهم في الدين، ومتابعتهم في طاعة رب العالمين، لا باتخاذهم أنداداً من دون الله يحبونهم كحب الله إشرافاً بالله، وعبادة لغير الله، وعداوة لله ورسوله والصالحين من عباده، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يُعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ هَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنَ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٦٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٦٧﴾﴾ [المائدة: ١٦٦، ١٦٧].

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في هذه الآية بعد كلام سبق: «ثم نفى أن يكون قال لهم غير ما أمر به وهو محض التوحيد، فقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ ثم أخبر أن شهادته عليهم مدة مقامه فيهم، وأنه بعد الوفاة لا اطلاع له عليهم، وأن الله عز وجل المنفرد بعد الوفاة بالاطلاع عليهم فقال: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ وصف الله سبحانه بأن شهادته فوق كل شهادة وأعم». اهـ.

قلت: ففي هذا بيان أن المشركين خالفوا ما أمر الله به رسله من توحيده الذي هو دينهم الذي اتفقوا عليه، ودعوا الناس إليه، وفارقوهم فيه إلا من آمن، فكيف يقال لمن دان بدينهم، وأطاعهم فيما أمروا به من إخلاص العبادة لله وحده: إنه قد تنقّصهم بهذا التوحيد الذي أطاع به ربه، واتبع فيه رسله ﷺ، ونزه به ربه عن الشرك الذي هو هضم للربوبية، وتنقّص للإلهية وسوء ظن برب العالمين؟

والمشركون هم أعداء الرسل وخصماؤهم في الدنيا والآخرة، وقد شرعوا لأتباعهم أن يتبرءوا من كل مشرك ويكفروا به، ويبغضوه ويعادوه في ربهم ومعبودهم ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٦٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٩]

○ قال الشيخ ابن باز: ذكر المصنف حديث أنس وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين، لبيان أن الرسول ﷺ وهو أفضل البشر وأفضل الأنبياء ولم يدفع عن نفسه وكذا صحابته أفضل الخلق بعد الأنبياء ومع ذلك هزموا في أحد وقتل منهم من قتل ليعلم الخلق أن محمداً ﷺ وأصحابه ليسوا بآلهة وليسوا قادرين دفع الضر عن أنفسهم بل أمرهم إلى الله عز وجل، فإذا كان أولئك وهم أفضل الخلق وأعظمهم منزلة عند الله لا يدفعون عن أنفسهم فغيرهم من باب أولى.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (عشيرتك): العشيرة: قبيلة الرجل من الجد الرابع فما دون.

قوله: (الأقربين)؛ أي: الأقرب فالأقرب، فأول من يدخل في عشيرة الرجل أولاده، ثم آبائهم، ثم إخوانه، ثم أعمامه، وهكذا. ويؤخذ من هذا أن الأقرب فالأقرب أولى بالإنذار؛ لأن الحكم المعلق على وصف يقوى بقوة هذا الوصف، وذلك أن الوصف الموجب للحكم كلما كان أظهر وأبين، كان الحكم فيه أظهر وأبين.

قوله: (يا عباس بن عبد المطلب): هو عم النبي ﷺ وعبد المطلب جد النبي ﷺ، وعباس بالضم لأن المنادى إذا كان معرفة يبنى على الضم، ونعته إذا كان مضافاً ينصب، وهنا ابن عبد المطلب مضاف، ولهذا نصب.

فإن قيل: كيف يقول النبي ﷺ عبد المطلب مع أنه لا يجوز أن يضاف عبد إلا إلى الله ﷻ؟

فالجواب: إن هذا ليس بإنشاء، بل هو خبر، فاسمه عبد المطلب، ولم يسمه النبي ﷺ لكن اشتهر بعبد المطلب، ولهذا انتمى إليه الرسول ﷺ فقال: «أنا النبي لا كذب... أنا ابن عبد المطلب».

فلو فرض أن لك أبا يسمى عبد المطلب، أو عبد العزى؛ فإنك تنتسب إليه، ولا يعد هذا إقراراً، ولكنه خبر عن أمر واقع؛ كما لو قلت: كفر فلان، ووافق فلان، وما أشبه ذلك، ولكن إذا كان موجوداً غيرنا اسمه إذا كان لا يجوز.

ففي الحديث امتثال النبي ﷺ لأمر ربه في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] فإنه قام بهذا الأمر أتم القيام، فدعا وعم وخصص، وبيّن أنه لا ينجي أحداً من عذاب الله بأي وسيلة، بل الذي ينجي هو الإيمان به واتباع ما جاء به، وإذا كان القرب من النبي ﷺ لا يغني عن القرب شيئاً، دل ذلك على منع التوسل بجاه النبي ﷺ؛ لأن جاه النبي ﷺ لا ينتفع به إلا النبي ﷺ ولهذا كان أصح قولي أهل العلم تحريم التوسل بجاه النبي ﷺ.

○ قال الشيخ ابن جبرين: ولم يدرك أبو هريرة تلك القصة لأنها وقعت بمكة قبل إسلامه، فيكون سمعها من رسول الله ﷺ أو سمعها من غيره، وكذلك روتها عائشة رضي الله عنها ولم تدركها لأنها كانت صغيرة لم تعقل في ذلك الوقت...

والحديث صريح في العموم حيث أنه ﷺ لا يملك لأحد نفعاً ولا ضرراً. ولما عرف أهل البدع أن الحديث صريح في الرد عليهم أضافوا إليه إضافات كقولهم المكذوب: لا أغني عنكم من الله شيئاً إلا أن تقولوا: لا إله إلا الله. وهذا الكاذب =

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير الآيتين.
- الثانية: قصة أحد.
- الثالثة: قنوت سيد المرسلين، وخلفه سادات الأولياء يؤمنون في الصلاة^[١].
- الرابعة: أن المدعو عليهم كفار^[٢].

= هو داود بن جرجيس الذي رد عليه الشيخ أبابطين فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما أجزأ هذا على الكذب.

وأيضاً ففاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذلك الوقت كانت تقول: لا إله إلا الله ومع ذلك قال لها - عليه الصلاة والسلام -: (لا أغني عنك من الله شيئاً).

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - الرد على عبّاد الأنبياء والصالحين الذين يتعلقون بالمخلوقين في قضاء حوائجهم التي لا يقدر عليها إلا الله.
- ٢ - أنه لا يجوز أن يطلب العبد إلا ما يقدر عليه.
- ٣ - مسارعة النبي ﷺ إلى امتثال أمر ربه وتبليغ رسالته.
- ٤ - أنه لا ينجي من عذاب الله إلا الإيمان والعمل الصالح، لا الاعتماد على مجرد الانتساب للأشخاص.
- ٥ - إن أولى الناس برسول الله ﷺ أهل طاعته ومتابعته من قرابته وغيرهم.
- ٦ - أن مجرد القرابة من الرسول ﷺ لا ينفع بدون إيمان وعمل صالح وعقيدة صحيحة.

[١] قال ابن عثيمين: أراد المؤلف بهذه المسألة أن النبي ﷺ سيد المرسلين، وأصحابه سادات الأولياء، ومع هذا ما أنقذوا أنفسهم، فكيف ينقذون غيرهم؟! وليس مراده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مجرد إثبات القنوت والتأمين عليه، ولهذا جاءت العبارات بسيد وسادات؟ فلا أحد من هذه الأمة أقرب إلى الله من الرسول وأصحابه، ومع ذلك يلجؤون إلى الله - سبحانه - في كشف الكربات، ومن كانت هذه حاله، فكيف يمكن أن يلجأ إليه في كشف الكربات؟! فليس مراد المؤلف إثبات مسألة فقهية.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من قوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾، فهذا =

• **الخامسة:** أنهم فعلوا أشياء ما فعلها غالب الكفار، منها: شجهم نبيهم، وحرصهم على قتله، ومنها: التمثيل بالقتلى، مع أنهم بنو عمهم^[١].

• **السادسة:** أنزل الله عليه في ذلك: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]^[٢].

• **السابعة:** قوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فتاب عليهم فآمنوا^[٣].

= دليل على أنهم الآن ليسوا على حال مرضية، ومن المعلوم أن صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام وقت الدعاء عليهم كانوا كفاراً. وهذه المسألة - أي: أن المدعو عليهم كفار - ترمي إلى أن الرسول ﷺ وإن كان يرى أنه دعا عليهم بحق، فقد قطع الله ﷻ أن يكون له من الأمر شيء لأنه قد يقول قائل: إذا كانوا كفاراً، أليس يملك الرسول ﷺ أن يدعو عليهم؟ نقول: حتى في هذه الحال لا يملك من أمرهم شيئاً، هذا وجه قول المؤلف أن المدعو عليهم كفار، وليس مراده الإعلام بكفرهم؛ لأن هذا معلوم لا يستحق أن يعنون له، بل المراد في هذه الحال التي كان فيها هؤلاء كفاراً لم يملك النبي شيئاً بالنسبة إليهم.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين أي: إنهم مع كفرهم كانوا معتدين، ومع ذلك قيل له في حقهم: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وإلا، فهم شجوا النبي ﷺ ومثلوا بالقتلى مثل حمزة بن عبد المطلب، وكذلك أيضاً حرصوا على قتل النبي ﷺ مع أن كل هؤلاء فيهم من بني عمهم، وفيهم من الأنصار.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: مع ما تقدم من الأمور التي تقتضي أن يكون للنبي ﷺ حق بأن يدعو عليهم أنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ فالأمر لله وحده، فإذا كان الرسول ﷺ قد قطع عنه هذا الشيء، فغيره من باب أولى.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا دليل على كمال سلطان الله وقدرته، فهؤلاء الذين جرى منهم ما جرى تاب الله عليهم وآمنوا؛ لأن الأمر كله بيده سبحانه، وهو الذي يذل من يشاء ويعز من يشاء، ومن ذلك ما جرى من عمر رضي الله عنه قبل إسلامه من العداوة الظاهرة للإسلام، وما جرى منه بعد إسلامه من الولاية والنصرة لدين الله تعالى، فرسول الله ﷺ ومن دونه لا يستطيعون أن يغيروا شيئاً من أمر الله.

● الثامنة: القنوت في النوازل [١].

● التاسعة: تسمية المدعو عليهم في الصلاة بأسمائهم وأسماء آبائهم [٢].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذه هي المسألة الفقهية، فإذا نزل بالمسلمين نازلة، فإنه ينبغي أن يُدعى لهم حتى تنكشف. وهذا القنوت مشروع في كل الصلوات، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه أحمد وغيره؛ إلا أن الفقهاء رحمهم الله استثنوا الطاعون، وقالوا: لا يقنت له لعدم ورود ذلك، وقد وقع في عهد عمر رضي الله عنه ولم يقنت، ولأنه شهادة، فلا ينبغي الدعاء برفع سبب الشهادة.

وظاهر السُّنة أن القنوت إنما يشرع في النوازل التي تكون من غير الله، مثل: إيذاء المسلمين والتضييق عليهم، أما ما كان من فعل الله؛ فإنه يشرع له ما جاءت به السُّنة، مثل الكسوف؛ فيشرع له صلاة الكسوف، والزلازل شرع لها صلاة الكسوف كما فعل ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: هذه صلاة الآيات، والجذب يشرع له الاستسقاء، وهكذا. وما علمت لساعتي هذه أن القنوت شرع لأمر نزل من الله، بل يدعى له بالأدعية الواردة الخاصة، لكن إذا ضيق على المسلمين وأوذوا وما أشبه ذلك؛ فإنه يقنت اتباعاً للسُّنة في هذا الأمر.

ثم من الذي يقنت: الإمام الأعظم، أو إمام كل مسجد، أو كل مصل؟ المذهب: أن الذي يقنت هو الإمام الأعظم فقط الذي هو الرئيس الأعلى للدولة. وقيل: يقنت كل إمام مسجد. وقيل: يقنت كل مصل، وهو الصحيح؛ لعموم قول النبي ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وهذا يتناول قنوته ﷺ عند النوازل.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: تسمية المدعو عليهم في الصلاة بأسمائهم وأسماء آبائهم: وهم: صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام؛ فسماهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، لكن هل هذا مشروع أو جائز؟

الجواب: هذا جائز، وعليه، فإذا كان في تسمية المدعو عليهم مصلحة؛ كانت التسمية أولى، ولو دعا إنسان لأناس معينين في الصلاة جاز؛ لأنه لا يعد من كلام الناس، بل هو دعاء، والدعاء مخاطبة الله تعالى، ولا يدخل في عموم قوله ﷺ: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس».

مسألة: هل الذي نهى عنه الرسول ﷺ الدعاء أو لعن المعينين؟

الجواب: المنهي عنه هو لعن الكفار في الدعاء على وجه التعيين، أما لعنهم =

• العاشرة: لعن المعين في القنوت^[١].

• الحادية عشرة: قصته ﷺ لما أنزل عليه: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (٢١٤).

• الثانية عشرة: جدّه ﷺ، بحيث فعل ما نُسب بسببه إلى الجنون، وكذلك لو يفعله مسلم الآن.

• الثالثة عشرة: قوله للأبعد والأقرب: «لا أغني عنك من الله شيئاً» حتى قال: «يا فاطمة بنت محمد، لا أغني عنك من الله شيئاً». فإذا صرح

= عموماً؛ فلا بأس به، وقد ثبت عن أبي هريرة أنه كان يقنت ويلعن الكفرة عموماً، ولا بأس بدعائنا على الكافر بقولنا: اللَّهُمَّ أرح المسلمين منه، واكفهم شره، واجعل شره في نحره، ونحو ذلك.

أما الدعاء بالهلاك لعموم الكفار؛ فإنه محل نظر، ولهذا لم يدع النبي ﷺ على قریش بالهلاك، بل قال: «اللَّهُمَّ عليك بهم، اللَّهُمَّ اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» وهذا دعاء عليهم بالتضييق، والتضييق قد يكون من مصلحة الظالم بحيث يرجع إلى الله عن ظلمه.

فالمهم أن الدعاء بالهلاك لجميع الكفار عندي تردد فيه. وقد يستدل بدعاء خبيب حيث قال: «اللَّهُمَّ أحصهم عدداً، ولا تبق منهم أحداً» على جواز ذلك؛ لأنه وقع في عهد الرسول ﷺ ولأن الأمر وقع كما دعا؛ فإنه ما بقي منهم أحد على رأس الحول، ولم ينكر الله تعالى ذلك، ولا أنكره النبي ﷺ بل إن إجابة الله دعاءه يدل على رضاه به وإقراره عليه.

فهذا قد يستدل به على جواز الدعاء على الكفار بالهلاك، لكن يحتاج أن ينظر في القصة؛ فقد يكون لها أسباب خاصة، لا تتأتى في كل شيء. ثم إن خبيباً دعا بالهلاك لفئة محصورة من الكفار لا لجميع الكفار.

وفيه أيضاً إن صح الحديث: دعاؤه على عتبة بن أبي لهب: «اللَّهُمَّ سلط عليه كلباً من كلابك» فيه دليل على الدعاء بالهلاك، لكن هذا على شخص معين لا على جميع الكفار.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: هذا غريب، فإن أراد المؤلف ﷺ أن هذا أمر وقع، ثم نهى عنه؛ فلا إشكال، وإن أراد أنه يستفاد من هذا جواز لعن المعين في القنوت أبداً؛ فهذا فيه نظر لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك.

وهو سيد المرسلين بأنه لا يغني شيئاً عن سيدة نساء العالمين، وآمن الإنسان أنه ﷺ لا يقول إلا الحق، ثم نظر فيما وقع في قلوب خواص الناس اليوم، تبين له التوحيد وغربة الدين^[١].



[١] قال الشيخ ابن عثيمين: صدق ﷺ فيما قال؛ فإنه إذا كان هذا القائل سيد المرسلين، وقاله لسيدة نساء العالمين، ثم نحن نؤمن أن الرسول ﷺ لا يقول إلا الحق، وأنه لا يغني عن ابنته شيئاً؛ تبين لنا الآن أن ما يفعله خواص الناس ترك للتوحيد؛ لأنه يوجد أناس خواص يرون أنفسهم علماء، ويраهم من حولهم علماء وأهلاً للتقليد، يدعون الرسول ﷺ لكشف الضر وجلب النفع دعوة صريحة، ويرددون:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به سواك عند حلول الحادث العمم
وغير ذلك من الشرك، وإذا أنكر عليهم ذلك ردوا على المنكر بأنه لا يعرف حق الرسول ﷺ ومقامه عند الله، وأنه سيد الكون، وما خلقت الجن والإنس إلا من أجله، وأنه خلق من نور العرش، ويلبسون بذلك على العامة، فيصدقهم البعض لجهلهم، ولو جاءهم من يدعوهم إلى التوحيد لم يستجيبوا له؛ لأن سيدهم وعالمهم على خلاف التوحيد، ﴿وَلَيْنَ أَتَيْنَا الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِيلَتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥] ثم إن المؤمن عاطفته وميله للرسول ﷺ أمر لا ينكر، لكن الإنسان لا ينبغي له أن يحكم العاطفة، بل يجب عليه أن يتبع ما دل عليه الكتاب والسنة وأيده العقل الصريح السالم من الشبهات والشهوات.

ولهذا نعت الله - سبحانه - على الكفار الذين اتبعوا ما ألفوا عليه آباءهم بأنهم لا يعقلون، وكلام المؤلف حق؛ فإن من تأمل ما عليه الناس اليوم في كثير من البلدان الإسلامية تبين له ترك التوحيد وغربة الدين.

باب

قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبا: ٢٣] ^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أراد المصنف ﷺ بهذه الترجمة بيان حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عبد من دون الله، فإذا كان هذا حالهم مع الله تعالى، وهيبتهم منه، وخشيتهم له، فكيف يدعوهم أحد من دون الله؟! وإذا كانوا لا يدعون مع الله تعالى لا استقلالاً، ولا وساطة بالشفاعة، فغيرهم ممن لا يقدر على شيء من الأموات والأصنام أولى أن لا يدعى، ولا يعبد، ففيه الرد على جميع فرق المشركين الذين يدعون مع الله من لا يداني الملائكة ولا يساويهم في صفة من صفاتهم، وقد قال تعالى فيهم: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنَ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦ - ٢٨] فهذه حالهم وصفاتهم، وليس لهم من الربوبية والإلهية شيء، بل ذلك لله وحده لا شريك له، وكذا قال في هذه الآية: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾؛ أي: زال الفزع عنها «قاله ابن عباس، وابن عمر، وأبو عبد الرحمن السلمي، والشعبي والحسن وغيرهم، والضمير عائد على ما عادت عليه الضمائر التي للغيبة في قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾، وفي ﴿مَا لَهُمْ﴾، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ﴾ و«حتى» تدل على الغاية، وليس في الكلام ما يدل على أنه غاية له، فقال ابن عطية: في الكلام حذف يدل عليه الظاهر، كأنه قال: ولا هم شفعاء كما تزعمون أنتم، بل هم عبدة مسلمون أبداً؛ يعني: منقادون، حتى إذا فزع عن قلوبهم، والمراد الملائكة على ما اختاره ابن جرير وغيره.

قال ابن كثير: وهو الحق الذي لا مرية فيه، لصحة الأحاديث فيه والآثار. وقال أبو حيان: تظاهرت الأحاديث عن رسول الله ﷺ أن قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾، إنما هي في الملائكة، إذا سمعت الوحي إلى جبريل يأمر الله به، سمعت =

= كجر سلسلة الحديد على الصفوان، فتفزع عند ذلك تعظيماً وهيبة قال: وبهذا المعنى من ذكر الملائكة في صدر الآيات تتسق هذه الآية على الأولى، ومن لم يشعر أن الملائكة مشار إليهم من أول قوله: ﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ لم تتصل له هذه الآية بما قبلها.

وقال ابن كثير: هذا مقام رفيع في العظمة، وهو أنه تعالى إذا تكلم بالوحي، فسمع أهل السماوات كلامه، أُرْعِدُوا من الهيبة حتى يلحقهم مثل الغشي. قاله ابن مسعود ومسروق وغيرهما.

وقوله: ﴿قَالُوا الْحَقُّ﴾؛ أي: قالوا: قال الله الحق، وذلك لأنهم إذا سمعوا كلام الله وصعقوا ثم أفاقوا، أخذوا يتساءلون، فيقولون: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ فيقولون: قال: ﴿الْحَقُّ﴾.

قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ﴾؛ أي: العالي، فهو فوق كل شيء، فهو تعالى على العرش الذي هو فوق السماوات كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقال أبو حيان: قوله: ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ ولم يقولوا ماذا خلق ربنا؟ ولو كان كلام الله مخلوقاً لقالوا: ماذا خلق؟ انتهى من شرح سنن ابن ماجه.

قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ علو القدر وعلو القهر وعلو الذات، فله العلو الكامل من جميع الوجوه، كما قال عبد الله بن المبارك لما قيل له: بما نعرف ربنا؟ قال: «بأنه على عرشه بائن من خلقه» تمسكاً منه بالقرآن لقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٥٩] في سبعة مواضع من القرآن.

قوله: ﴿الْكَبِيرُ﴾؛ أي: الذي لا أكبر منه ولا أعظم منه تبارك وتعالى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: وهذه الآيات تقطع عروق الشرك بأمور أربعة:

«الأول»: أنهم لا يملكون مثقال ذرة مع الله، والذي لا يملك مثقال ذرة في السماوات والأرض لا ينفع ولا يضر، فهو تعالى هو الذي يملكهم ويدبرهم ويتصرف فيهم وحده.

«الثاني»: قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ﴾؛ أي: في السماوات والأرض؛ أي: وما لهم شرك مثقال ذرة من السماوات والأرض.

«الثالث»: قوله: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾، والظهير المعين فليس لله معين من خلقه، بل هو الذي يعينهم على ما ينفعهم لكمال غناه عنهم، وضرورتهم إلى ربهم فيما قلّ وكثر من أمور دنياهم وأخراهم.

«الرابع»: قوله: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه. وأخبر تعالى أن من اتخذ شفيعاً من دونه حُرِّمَ شفاعته الشفعاء، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُشْرِكُونَ اللَّهُ بِمَا لَا يَكْفُرُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]؛ لأن اتخاذ الشفعاء شرك لقوله تعالى في حقهم: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، والمشرِك منفية عنه الشفاعته في حقه كما قال تعالى: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وقال: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكَبْتُمْ مَا كَوْنَكُمْ وَإِلَى ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَصَلَ عَنْكُم مَّا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] وذلك أن متخذ الشفيع لا بد أن يرغب إليه ويدعوه ويرجوه ويخافه ويحبه لما يؤمله منه، وهذه من أنواع العبادة التي لا يصرف منها شيء لغير الله، وذلك هو الشرك الذي ينافي الإخلاص.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب قول الله تعالى: ﴿حَقِّقْ إِذَا فَزَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾).

وهذا أيضاً برهان عظيم آخر على وجوب التوحيد وبطلان الشرك، وهو ذكر النصوص الدالة على كبرياء الرب وعظمته التي تتضاءل وتضمحل عندها عظمة المخلوقات العظيمة، وتخضع له الملائكة والعالم العلوي والسفلي ولا تثبت أفئدتهم عندما يسمعون كلامه أو تتبدى لهم بعض عظمته ومجده، فالمخلوقات بأسرها خاضعة لجلاله، معترفة بعظمته ومجده، خاضعة له خائفة منه، فمن كان هذا شأنه فهو الرب الذي لا يستحق العبادة والحمد والثناء والشكر والتعظيم والتأله إلا هو، ومن سواه ليس له من هذا الحق شيء. فكما أن الكمال المطلق والكبرياء والعظمة ونعوت الجلال والجمال المطلق كلها لله لا يمكن أن يتصف بها غيره، فكذلك العبودية الظاهرة والباطنة كلها حقه تعالى الخاص الذي لا يشاركه فيه مشارك بوجه.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المصنف بهذه الترجمة بيان عظمة الله ﷻ وأنه المستحق أن يعبد دون غيره، وفيه الرد على عباد القبور وعباد الملائكة وعباد الرسل وعباد الأشجار والأحجار؛ فبيّن أن الملائكة تفزع وتخاف الله وتوجل منه ﷻ فكيف =

= يعقل أن تُعبد من دون الله؟! فمن كان يخاف الله ويخشى عذابه كالرسل والملائكة والصالحين وغيرهم لا يستحقون العبادة من دون الله ﷻ.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبة الترجمة: أن هذا من البراهين الدالة على أنه لا يستحق أحد أن يكون شريكاً مع الله؛ لأن الملائكة وهم أقرب ما يكون من الخلق لله ﷻ ما عدا خواص بني آدم يحصل منهم عند كلام الله - سبحانه - الفزع. قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾، قال ذلك ولم يقل: «فزعت قلوبهم»؛ إذ عن تفيد المجاوزة، والمعنى: جاوز الفزع قلوبهم؛ أي: أزيل الفزع عن قلوبهم. والفزع: الخوف المفاجئ؛ لأن الخوف المستمر لا يسمى فزعاً. وأصله: النهوض من الخوف.

وقوله: ﴿عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾؛ أي: قلوب الملائكة؛ لأن الضمير يعود عليهم بدليل ما سيأتي من حديث أبي هريرة، ولا أحد من الخلق أعلم بتفسير القرآن من رسول الله ﷺ.

وإعراب ماذا على أوجه:

- ١ - ما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول خبر؛ أي: ما الذي.
 - ٢ - ماذا: اسم استفهام مركب من ما وذا.
 - ٣ - ما: اسم استفهام، وذا زائدة. قال ابن مالك:
- ومثل ماذا بعدما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام
وقوله: ﴿قَالُوا الْحَقُّ﴾؛ أي: قال المسؤولون. والحق: صفة لمصدر محذوف مع عامله، والتقدير قال القول الحق.

والمعنى: أن الله - سبحانه - قال القول الحق لأنه سبحانه هو الحق، ولا يصدر عنه إلا الحق ولا يقول ولا يفعل إلا الحق. والحق في الكلام هو الصدق في الأخبار، والعدل في الأحكام؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَنَمَتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] ولا يفهم من قوله: ﴿قَالُوا الْحَقُّ﴾ أنه قد يكون قوله باطلاً، بل هو بيان للواقع، فإن قيل: ما دام بياناً للواقع ومعروفاً عند الملائكة أنه لا يقول إلا الحق؛ فلماذا الاستفهام؟!

أجيب: أن هذا من باب الثناء على الله بما قال، وأنه سبحانه لا يقول إلا الحق. □ مناسبة الآية للتدريض: أنه إذا كان منفرداً في العظمة والكبرياء؛ فيجب أن يكون منفرداً في العبادة.

والعلو قسمان: =

الأول: علو الصفات، وقد أجمع عليه كل من ينتسب للإسلام حتى الجهمية ونحوهم.

الثاني: علو الذات، وقد أنكره كثير من المنتسبين للإسلام مثل الجهمية وبعض الأشاعرة غير المحققين منهم؛ فإن المحققين منهم أثبتوا علو الذات. وعلوه لا ينافي كونه مع الخلق يعلمهم ويسمعهم ويراهم؛ لأنه ليس كمثل شيء في جميع صفاته.

□ وفي الآية فرائد:

١ - أن الملائكة يخافون الله؛ كما قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قَوْتِهِمْ﴾.

٢ - إثبات القلوب للملائكة؛ لقوله: ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾.

٣ - إثبات أنهم أجسام وليسوا أرواحاً مجردة من الجسمية، وهو أمر معلوم بالضرورة، قال تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَئِكَ أَجْنَحُ﴾ [فاطر: ١]، وقد رأى النبي ﷺ جبريل له ست مئة جناح قد سد الأفق؛ فالقول بأنهم أرواح فقط إنكار لهم في الواقع، وهو قول باطل لكنهم لا يأكلون ولا يشربون، وإنما أكلهم وشربهم التسييح بدليل قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ أَكْثَلَ النَّهَارِ لَا يَفْترُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، ففي هذا دليل على أن ليلهم ونهارهم مملوءان بذلك، ولهذا جاء: ﴿يُسَبِّحُونَ أَكْثَلَ﴾ ولم يقل: يسبحون في الليل؛ أي: أن تسييحهم دائم، والتسييح تنزيه الله عما لا يليق به.

٤ - أن لهم عقولاً؛ إذ إن القلوب هي محل العقول خلافاً لمن قال: إنهم لا يعقلون، ولأنهم يسبحون الله، ويطوفون بالبيت المعمور.

٥ - إثبات القول لله ﷻ، وأنه متعلق بمشيئته؛ لأنه جاء بالشرط: إذا فزع، وإذا الشرطية تدل على حدوث الشرط والمشروط، خلافاً للأشاعرة الذين يقولون: إن الله لا يتكلم بمشيئته، وإنما كلامه هو المعنى القائم بنفسه؛ فهو قائم بالله أزلي أبدي؛ كقيام العلم والقدرة والسمع والبصر ولا ريب أن هذا باطل، وأن حقيقته إنكار كلام الله، ولهذا يقولون: إن الله يتكلم بكلام نفسي أزلي أبدي، كما يقولون: هذا الكلام الذي سمعه موسى، وسمعه النبي ﷺ ونزل به جبريل على الرسول ﷺ شيء مخلوق للتعبير عن كلام الله القائم بنفسه. وهذا في الحقيقة قول الجهمية؛ كما قال بعض المحققين من الأشاعرة: ليس بيننا وبين الجهمية فرق، فإننا اتفقنا على أن هذا الذي بين دفتي المصحف مخلوق، لكن نحن قلنا عبارة عن كلام الله، وهم =

= قالوا: هو كلام الله. فالجهمية خير منهم في أنهم يقولون: هذا كلام الله، لكنهم شر منهم في كونهم يصرحون أن كلام الله مخلوق.

٦ - إثبات أن قول الله حق، وهذا جاء في القرآن: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، وقال: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤]؛ فالله تعالى لا يقول إلا حقاً؛ لأنه هو الحق، ولا يصدر عن الحق إلا الحق.

○ قال الشيخ ابن جبرين: هذا الباب معقود في حال الملائكة وأنهم يخافون ويفزعون ويشفقون مع أنهم مكرمون، فإذا كان الملائكة يخافون ويفزعون ويشفقون فكيف يصرف لهم شيء من أنواع العبادة لمن هو أقل منزلة وحالاً من الملائكة؟! قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: إن هذه الآية قطعت جذور الشرك.

○ قال الشيخ البراك: الآية فيها الرد على من عبد الملائكة لأن الإله الحق لا يصيبه أذى ولا نقص ولا يلحقه الغشي إذا الملائكة مربوبون عبيد وفيها الرد على من عبد غيرهم ممن هو دونهم؛ لأنه إذا بطلت ألوهية الملائكة فبطلان ألوهية من دونهم بطريق أولى.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: في الأبواب السابقة بين الشيخ رحمه الله بيان بطلان عبادة الأنبياء والصالحين من بني آدم، بالأدلة التي سبقت من الكتاب والسنة. وفي هذا الباب يبين بطلان عبادة الملائكة؛ لأن الملائكة عُبدوا من دون الله، فهذا الباب مكملٌ للأبواب السابقة التي قبله في بيان بطلان عبادة كل من عُبد من دون الله من الأنبياء، والأولياء، والصالحين، والملائكة؛ لأنهم إذا بطلت عبادة هؤلاء، فبطلان عبادة من دونهم من باب أولى، وإذا بطل ذلك في حق الملائكة وهم أقوى الخلق خلقاً، ومن أقربهم إلى الله ﷻ منزلة فلأن تبطل عبادة من سواهم من الآدميين والجن والإنس من باب أولى، هذا فقه هذه الترجمة.

□ ما يستفاد من الآية:

١ - الرد على جميع فرق المشركين الذين يعبدون مع الله من لا يُداني الملائكة ولا يساويهم في صفة من صفاتهم.

٢ - إثبات الكلام لله ﷻ على ما يليق بجلاله.

٣ - أن كلام الله ﷻ غير مخلوق؛ لأنهم يقولون: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟﴾ لم يقولوا: ماذا خلق ربكم؟

٤ - إثبات علو الله سبحانه فوق مخلوقاته.

في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله، كأنه سلسلة على صفوان ينفذهم ذلك ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ فيسمعها مسترق السمع - ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض - وصفه سفيان بكفه فحرفها - ويدد بين أصابعه - فيسمع الكلمة فيلقياها إلى من تحته، ثم يلقياها الآخر إلى من تحته، حتى يلقياها على لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقياها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مائة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا وكذا؟ فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء»^[١].

= ٥ - إثبات عظمة الله.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: والصفات التي اشتملت على هذا النوع من البرهان، على استحقاقه تعالى للعبادة: هي صفات الجلال لله - جلّ وعلا - وهي: الصفات التي تورث الخوف في القلب؛ لأن الصفات تنقسم إلى أقسام متنوعة باعتبارات، ومن ذلك: أنها تنقسم إلى صفات جلال، وصفات جمال. فالصفات التي تحدث في القلب الخوف، والهلع، والرغبة من الرب جلّ وعلا، تسمى صفات الجلال، والذي يتصف بصفات الجلال على الحقيقة هو الله جلّ وعلا؛ لأنه هو الكامل في صفاته سبحانه.

فإذا كان كذلك: فإن الكامل في صفاته هو المستحق للعبادة.

قال مقيده: هذا الباب والذي قبله لبيان أنه لا يعبد مع الله ولا يشرك معه لا نبي مرسل ولا ملك مقرب وذلك أن الأنبياء وأفضلهم محمد ﷺ والملائكة وأفضلهم جبريل مخلوقون مربوبون فإذا انتفت العبادات في حقهم مع فضلهم وشرفهم فغيرهم من باب أولى.

[١] أخرجه البخاري في كتاب التفسير رقم (٤٧٠١).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (في «الصحيح»)؛ أي: «صحيح البخاري».

قوله: (إذا قضى الله الأمر في السماء)؛ أي: إذا تكلم الله بأمره الذي قضاه في =

= السماء مما يكون، كما روى سعيد بن منصور، وأبو داود، وابن جرير عن ابن مسعود قال: إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات صلصلة كجر السلسلة على الصفوان.

وروى ابن أبي حاتم، وابن مردويه عن ابن عباس قال: «لما أوحى الجبار إلى محمد ﷺ دعا الرسول من الملائكة ليبعثه بالوحي، فسمعت الملائكة صوت الجبار يتكلم بالوحي، فلما كُشِفَ عن قلوبهم سألوا عما قال الله، فقالوا: الحق، وعلموا أن الله لا يقول إلا حقاً».

قوله: (ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله)؛ أي: لقول الله تعالى، قال الحافظ: خضعاناً بفتحيتين من الخضوع، وفي رواية بضم أوله وسكون ثانيه، وهو مصدر بمعنى خاضعين.

قوله: (كأنه سلسلة على صفوان)؛ أي: كأن الصوت المسموع سلسلة على صفوان، وهو الحجر الأملس.

قال الحافظ: هو مثل قوله في بدء الوحي: صلصلة كصلصلة الجرس، وهو صوت الملك بالوحي وقد روى ابن مردويه من حديث ابن مسعود رفعه: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات صلصلة كصلصلة السلسلة على الصفوان...» الحديث.

قوله: (ينفذهم ذلك) هو بفتح التحتية وسكون النون وضم الفاء والذال المعجمة، (ذلك)؛ أي: القول، والضمير في (ينفذهم) عائد على الملائكة؛ أي: ينفذ الله ذلك القول إلى الملائكة؛ أي: يلقيه إليهم.

وقيل: وهو أظهر؛ أي: يخلص ذلك القول، ويمضي في قلوب الملائكة حتى يفزعوا من ذلك، كما في حديث النواس، وفي حديث ابن عباس عن ابن مردويه من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه: «فلا ينزل على أهل سماء إلا صعقوا»، وفي حديث ابن مسعود عند أبي داود وغيره مرفوعاً: «إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهل السماء الدنيا صلصلة كجر السلسلة على الصفا، فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل» الحديث.

قوله: ﴿حَقَّقْ إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾؛ أي: أزيل عنها الخوف والغشي.

قوله: ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾؛ أي: قال الملائكة بعضهم لبعض: ماذا قال ربكم

قوله: ﴿قَالُوا الْحَقُّ﴾؛ أي: قالوا: قال الله الحق، علموا أن الله لا يقول إلا حقاً.

قوله: (فيسمعها مسترق السمع)؛ أي: يسمع الكلمة التي قضاها الله مسترق السمع، وهم الشياطين يركب بعضهم بعضاً، فيسمعون أصوات الملائكة بالأمر =

= يقضيه الله، كما قال تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ (٧) إِلَّا مِنْ أَسْرَقَ أَسْمَعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ ﴿١٨﴾ [الحجر: ١٧ - ١٨]، وفي «صحيح البخاري» عن عائشة مرفوعاً: «إن الملائكة تنزل في العنان وهو السحاب، فتذكر الأمر قضي في السماء، فتسترق الشياطين السمع فتسمعه، فتوحيه إلى الكهان فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم» وظاهر هذا أنهم لا يسمعون كلام الملائكة الذين في السماء الدنيا، وإنما يسمعون كلام الملائكة الذين في السحاب.

قوله: (وصفه سفيان بكفه)؛ أي: وصف ركوب بعضهم فوق بعض.

وسفيان: هو ابن عيينة أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وربما دلس لكن عن الثقات. مات سنة ثمان وتسعين ومائة وله إحدى وتسعون سنة.

قوله: (فحرفها). بحاء مهملة وراء مشددة وفاء.

قوله: (وبدد)؛ أي: فرق بين أصابعه.

قوله: (فيسمع الكلمة فيلقياها إلى من تحته)؛ أي: يسمع المسترق الفوقاني الكلمة من الوحي، فيلقياها إلى الشيطان الذي تحته، ثم يلقياها الآخر من تحته، حتى يلقياها على لسان الساحر والكاهن، وحيثنذ يقع الرجم.

قوله: (فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقياها) الشهاب: هو النجم الذي يرمى به؛ أي: ربما أدرك المسترق الشهاب إذا رمى به قبل أن يلقي الكلمة إلى من تحته، وربما ألقاها المسترق قبل أن يدركه الشهاب، وهذا يدل على أن الرجم بالنجوم كان قبل المبعث، كما روى أحمد ومسلم والترمذي والنسائي عن معمر عن الزهري عن علي بن حسين عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ جالساً في نفر من أصحابه فرمي بنجم فاستنار، فقال: «ما كنتم تقولون إذا كان هذا في الجاهلية؟» قالوا: كنا نقول: يولد عظيم، أو يموت عظيم، قال: «فإنها لا يرمى بها لموت أحد، ولا لحياته، ولكن ربنا إذا قضى أمراً سبج حملة العرش، ثم سبج أهل السماء الذين يلون حملة العرش، فيقول الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم، ويخبر أهل كل سماء سماء حتى ينتهي الخبر إلى هذه السماء، وتخطف الجن السمع فيرمون، فما جاؤوا به على وجهه فهو حق ولكنهم يحرفونه ويزيدون فيه» قال معمر: قلت للزهري: «أكان يرمى بها في الجاهلية؟ قال نعم». قال: رأيت: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدُ الشَّمْسِ فَمَنْ يَسْمَعُ أَلَّا يَحِدَّ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ (٩) [الجن: ٩]. =

= قال: غلظت، وشدد أمرها حين بعث رسول الله ﷺ.

وفيه الرد على المنجمين الذين ينسبون الخير والشر والإعطاء والمنع إلى الكواكب بحسب السعود منها والنحوس، وعلى حسب كونها في البروج الموافقة، أو المنافرة، ونحو ذلك لما في الرمي بها من الدلالة على تسخيرها لما خلقت له، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلَ أَتَيْلَ النَّهَارِ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ ۝﴾ [الأعراف: ٥٤].

قوله: (فيكذب معها مائة كذبة)؛ أي: يكذب الكاهن أو الساحر مع الكلمة التي ألقاها إليه وليه من الشياطين مائة كذبة، بفتح الكاف وسكون الذال المعجمة، أو يكذب الشيطان مع الكلمة التي استرقها مائة كذبة، ويخبر بالجميع وليه من الإنس، فما جاؤوا به على وجهه فهو صدق، وما خلط فيه فهو كذب، ومع هذا فيفتن الإنس بالإنس الساحر والكاهن، ويفتتنان بوليتهما من الشياطين، ويقبلون ما جاؤوا به من الصدق والكذب، لكونهم قد يصدقون فيما يأتون به من خبر السماء.

قوله: (فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا كذا؟) هكذا بيّض المصنف في هذا الموضع، ولفظ الحديث في «الصحيح» فيقال: (أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا هكذا) والمعنى أن الذين يأتون الكهان يصدقونهم في كذبهم، ويستدلون على ذلك بكونهم يصدقون بعض الأحيان فيما سمعوه من الوحي، ويذكرون أنه أخبرهم بشيء مرة فوجدوه حقاً، وتلك الكلمة من الحق كما في «الصحيح» عن عائشة قلت: «يا رسول الله: إن الكهان كانوا يحدثونا بالشيء فنجده حقاً»، قال: «تلك الكلمة الحق يخطفها الجني فيقذفها في أذن وليه، ويزيد فيها مائة كذبة» وفيه قبول النفوس للباطل، كيف يتعلقون بواحدة، ولا يعتبرون بمائة كذبة؟! ذكره المصنف.

وفيه: أن الشيء إذا كان فيه نوع من الحق لا يدل على أنه حق كله، بل لا يدل على إباحته كما في الكهانة والسحر والتنجيم.

قوله: (فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء)؛ أي: يستدلون على صدقها.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا

وكذا: كذا وكذا؟) هكذا في نسخة بخط المصنف، وكالذي في «صحيح البخاري» سواء.

○ قال الشيخ ابن قاسم: حرفها، بحاء مهملة وراء مشددة: ميلها، و(بدد)؛ أي:

فرق وباعد بين أصابعه من غير مماسة بعضها لبعض، ولا لصوق بعضها لبعض.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (صفوان): هو الحجر الأملس الصلب، والسلسلة عليه يكون لها صوت عظيم.

وليس المراد تشبيه صوت الله تعالى بهذا؛ لأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، بل المراد تشبيه ما يحصل لهم من الفزع عندما يسمعون كلامه بفزع من يسمع سلسلة على صفوان.

وهذا الحديث مطابق للآية تماماً، وعلى هذا يجب أن يكون هذا تفسير الآية، ولا يقبل لأي قائل أن يفسرها بغيره؛ لأن تفسير القرآن إذا كان بالقرآن أو السنة؛ فإنه نص لا يمكن لأحد أن يتجاوزه.

وأما تفسير الصحابي؛ فإنه حجة عند أكثر المفسرين، وأما التابعين؛ فإن أكثر العلماء يقول: إنه ليس بحجة إلا من اختص منهم بشيء؛ كمجاهد؛ فإنه عرض المصحف على ابن عباس عشرين مرة أو أكثر، يقف عند كل آية ويسأله عن معناها، وأما من بعد التابعين؛ فليس تفسيره حجة على غيره، لكن إن أيده سياق القرآن كان العمدة سياق القرآن.

فلا يقبل أن يقال: إذا فزع عن قلوب الناس يوم القيامة، بل نقول: الرسول ﷺ فسر الآية بتفسير غيبي لا مجال للاجتهاد فيه، وما كان غيبياً وجاء به النص؛ فالواجب علينا قبوله، ولهذا نقول في مسألة ما يعذر فيه بالاجتهاد وما لا يعذر: إنه ليس عائداً على أن هذا من الأصول وهذا من الفروع؛ كما قال بعض العلماء: الأصول لا مجال للاجتهاد فيها، ويخطئ المخالف مطلقاً، بخلاف الفروع.

لكن شيخ الإسلام ابن تيمية أنكر تقسيم الدين إلى أصول وفروع، ويدل على بطلان هذا التقسيم: أن الصلاة عند الذين يقسمون من الفروع مع أنها من أجل الأصول.

والصواب: أن مدار الإنكار على ما للاجتهاد فيه مجال وما لا مجال فيه، فالأمور الغيبية ينكر على المخالف فيها ولا يعذر، سواء كانت تتعلق بصفات الله أو اليوم الآخر أو غير ذلك؛ لأنه لا مجال للاجتهاد فيها.

أما الأمور العملية التي للاجتهاد فيها مجال؛ فلا ينكر على المخالف فيها إلا إذا خالف نصاً صريحاً، وإن كان يصح تضليله بهذه المخالفة؛ كقول ابن مسعود في بنت وبنت ابن وأخت: للبنت النصف، ولابنة الابن السدس، تكملة الثلثين، وما بقي؛ فلأخت وذكر له قسمة أبي موسى: للابنة النصف، ولأخت النصف وقوله: =

= ائت ابن مسعود؛ فسيتابعني فأخبر ابن مسعود بذلك، فقال: قد ضللت إذاً، وما أنا من المهتدين.

قوله: (ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض): يحتمل أن يكون هذا من كلامه ﷺ أو من كلام أبي هريرة، أو من كلام سفيان.

قوله: (وصفه سفيان بكفه)؛ أي: أنها واحد فوق الثاني؛ أي: الأصابع؛ فالجن يتراكبون واحداً فوق الآخر، إلى أن يصلوا إلى السماء، فيقعدون لكل واحد مقعد خاص، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِّلسَّمْعِ فَمَن يَسْمَعُ آلَانَ يَجِدْ لَهُ سِيبًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩].

قوله: (فيسمع الكلمة، فيلقبها إلى من تحته)؛ أي: يسمع أعلى المسترقين الكلمة، فيلقبها إلى من تحته؛ أي: يخبره بها، و(من): اسم موصول، وقوله: (تحته) شبه جملة صلة الموصول لأنه ظرف.

قوله: (ثم يلقيها الآخر إلى من تحته حتى يلقيها)؛ أي: يلقي الكلمة آخرهم الذي في الأرض على لسان الساحر أو الكاهن.

والسحر: عزائم ورقى وتعوذات تؤثر في بدن المسحور وقلبه وعقله وتفكيره. والكاهن: هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل. وقد التيس على بعض طلبة العلم؛ فظنوا أنه كل من يخبر عن الغيب ولو فيما مضى؛ فهو كاهن، لكن ما مضى مما يقع في الأرض ليس غيباً مطلقاً، بل هو غيب نسبي، مثل ما يقع في المسجد يعد غيباً بالنسبة لمن في الشارع، وليس غيباً بالنسبة لمن في المسجد. وقد يتصل الإنسان بجني، فيخبره عما حدث في الأرض ولو كان بعيداً؛ فيستخدم الجن، لكن ليس على وجه محرم؛ فلا يسمى كاهناً؛ لأن الكاهن من يخبر عن المغيبات في المستقبل.

وقيل: الذي يخبر عما في الضمير، وهو نوع من الكهانة في الواقع، إذا لم يستند إلى فراسة ثاقبة، أما إذا كان يخبر عما في الضمير استناداً إلى فراسة؛ فإنه ليس من الكهانة في شيء؛ لأن بعض الناس قد يفهم ما في الإنسان اعتماداً على أساليب وجهه ولمحاته، وإن كان لا يعلمه على وجه التفصيل، لكن يعلمه على سبيل الإجمال. فمن يخبر عما وقع في الأرض ليس من الكهان، ولكن ينظر في حاله، فإذا كان غير موثوق في دينه؛ فإننا لا نصدقه؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْهُ﴾ [الحجرات: ٦] وإن كان موثقاً في دينه، ونعلم أنه لا يتوصل =

= إلى ذلك بمحرم من شرك أو غيره؛ فإننا لا ندخله في الكهان الذين يحرم الرجوع إلى قولهم، ومن يخبر بأشياء وقعت في مكان ولم يطلع عليها أحد دون أن يكون موجوداً فيه؛ فلا يسمى كاهناً؛ لأنه لم يخبر عن مغيب مستقبل يمكن أن يكون عنده جنى يخبره، والجنى قد يخدم بني آدم بغير المحرم؛ إما محبة لله ﷻ أو لعلم يحصله منه، أو لغير ذلك من الأغراض المباحة.

والسحرة قد يكون لهم من الجن من يسترق لهم السمع ولا يصل هؤلاء المسترقون إلا إلى السماء الدنيا؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]؛ فلا يمكن نفوذه إلى ما فوق.

واختلف العلماء: هل المسترقون انقطعوا عن الاستراق بعد بعثة الرسول ﷺ إلى الأبد أو انقطعوا في وقته فقط؟ والثاني هو الأقرب: أنهم انقطعوا في وقت البعثة فقط، حتى لا يلتبس كلام الكهان بالوحي، ثم بعد ذلك زال السبب الذي من أجله انقطعوا.

○ قال الشيخ ابن جبرين: (ضربت الملائكة)، وضرب الملائكة بأجنحتها دليل على التواضع، ويقال: مد الطائر جناحيه؛ يعني: أنه تواضع وأما سجود الملائكة عند سماع أمر الله فيجتمع بين هذا وبين ذلك أنهم - أي: الملائكة - يضربون بأجنحتهم وفي نفس الوقت يسجدون خوفاً من بطشه وتذلل له. قوله: (سلسلة من صفوان): وهذا من باب التقريب.

قوله: [رعدة شديدة خوفاً من الله ﷻ فإذا سمع ذلك أهل السموات صُعِقُوا وخرُوا لله سجداً] يمكن أن يكون الصعق بعد السجود، وقد يكون قبل السجود، وقد يقال: أن الواو ليست للترتيب، لكنه صعق لا يذهب معه الإحساس. فالأقرب أن الصعق غشية كما في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصُوعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٦٨]. [قوله: خروا]: يؤخذ منه أن الخورور يكون من قيام.

والرعدة مشتقة من الرعد الذي في السماء ومعناها الحركة الشديدة ولو قال قائل: لماذا يخاف أهل السموات مع أنهم قد آمنوا؟ فالجواب: أن يقال: إنهم يخشون أن يكون ذلك آخر الأمر فأحبوا أن يكونوا على هيئة الخاشع المتذلل.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فالحاصل: أن هذا حديث عظيم، فيه فوائد عظيمة:

الفائدة الأولى: فيه أن السنة النبوية تفسر القرآن، فهذا الحديث فسر هذه =

= الآية: ﴿حَقَّقْ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾، ففيه رد على الطائفة الخبيثة التي تريد رفض السُّنة والاقتصار على القرآن، وإذا اقتصر على القرآن من أين نفسر القرآن؟ القرآن يفسر بأحد أربعة أمور:
أولاً: يفسر القرآن بالقرآن.

ثانياً: إذا لم يكن فيه تفسير من القرآن يفسر بسُّنة الرسول ﷺ.
ثالثاً: إذا لم يكن فيه تفسير من الرسول ﷺ يفسر بأقوال الصحابة؛ لأنهم تلاميذ الرسول ﷺ، وعنه تعلموا وتلقوا العلم فهم أدري الناس بسُّنة الرسول ﷺ.
رابعاً: إذا لم يكن هناك تفسير من الصحابة يفسر بمقتضى لغة العرب التي نزل بها، ينظر إلى معنى الكلمة في لغة العرب ويفسر بلغة العرب التي نزل بها.
أما أن يفسر القرآن بغير هذه الطرق فهذا باطل، إما بالقرآن، وإما بالسُّنة، وإما بقول الصحابي، وإما بلغة العرب التي نزل بها، ولا يفسر القرآن بغير هذه الوجوه.
نعم، اختلفوا في قول التابعي: هل يفسر به القرآن؟ منهم من يرى ذلك، فيكون وجهاً خامساً؛ لأن التابعي له خاصية؛ لأنه تتلمذ على صحابة الرسول ﷺ، فله ميزة على غيره ممن تتلمذ على غير الصحابة.

أما تفسير القرآن بغير هذه الوجوه فلا يجوز؛ لأنه قول على الله بلا علم، فالذين يفسرون القرآن بالنظريات الحديثة - أو ما يسمونه بالعلم الحديث - فهذا خطأ، وهذا قول على الله بلا علم، فالنظريات هذه عمل بشر، تصدق وتكذب، وكثير منها يكذب، ويأتي نظرية أخرى تبطل هذه النظرية السابقة، مثل: ما عند الأطباء، ومثل: ما عند الفلاسفة؛ لأنه عمل بشر، فالنظريات الحديثة لا يفسر بها كلام رب العالمين، ولا يقال: هذا من الإعجاز العلمي - كما يسمونه -، هذا ليس بإعجاز علمي أبداً، كلام الله يُصان عن نظريات البشر، وعن أقوال البشر؛ لأن هذه النظريات تضطرب ويكذب بعضها بعضاً، فهل يفسر كلام ربنا بنظريات مضطربة؟ هذا باطل ولا يجوز، ويجب رفض هذا التفسير، والاقتصار على الوجوه الأربعة - أو الخمسة - التي نصّ عليها أهل العلم، كما ذكرها ابن كثير رحمه الله، في أول التفسير.

الفائدة الثانية: إثبات صفات الله ﷻ، فقد أثبت في هذا الحديث علو الله على خلقه، وأنه في السماء ﷻ، وأثبت أن الله يتكلم بكلام يُسمع، تسمعه الملائكة وترتعد عند سماعه.

الفائدة الثالثة: وهي التي عقد المصنف رحمه الله بهذا الباب من أجلها: بطلان =

* وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله تعالى أن يوحى بالأمر، تكلم بالوحي أخذت السموات منه رجفة - أو قال: رعدة - شديدة خوفاً من الله؛ فإذا سمع ذلك أهل السموات ضُعِفُوا، وخروا لله سُجّداً، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريل على الملائكة، كلما مر بسماء سألها ملائكتها: ماذا قال ربنا يا جبريل؟ فيقول جبريل: قال الحق وهو العلي الكبير، فيقولون كلهم مثل ما قال جبريل فينتهي جبريل بالوحي إلى حيث أمره الله»^[١].

= التعلق على الملائكة، عكس ما كان عليه أهل الجاهلية من عبادة الملائكة، واعتقاد أنهم بنات الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

[١] رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٥٢/٥)، والبيهقي (٥١١/١)، ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٣٣٦/١)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/٢٣٦)، ورواه ابن أبي عاصم في «كتاب السنة» (٢٢٦/١) من طريق نعيم بن حماد، ثنا الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن عبد الله بن أبي زكريا، عن رجاء بن حيوة، عن النواس بن سمعان الكلابي، قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكره، وقد صرح الوليد بالتحديث عند أبي نعيم (١٥٢/٥): حدثنا سليمان بن أحمد، ثنا يحيى بن عثمان، وبكر بن سهل، قالوا: ثنا نعيم بن حماد، قال: ثنا الوليد بن مسلم، ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به وأيضاً في «العظمة» لأبي الشيخ (٥٠٠/٢): حدثنا محمد بن عبد الله بن رُسْتَةَ، حدثنا عمرو بن مالك الراسبي، حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به.

قلت: فيه نعيم بن حماد وثقه أحمد وابن نعيم وقال النسائي: قد كثر تفرد عنه الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حد من لا يحتج به.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال ابن عدي في «الكامل» (٢٥٦/٨): ولنعيم بن حماد غير ما ذكرت وقد أثنى عليه قوم وضعفه قوم وكان ممن يتصلب في السنة ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً. اهـ.

وقال الذهبي في «الميزان» (٢٦٧/٤): أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه. =

= وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (١٠/٤٦٣): وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه ولكن في حديثه أوهام معروفة، وقد قال فيه الدارقطني: إمام في السُّنَّة كثير الوهم. وقال أبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه، وقد مضى أن ابن عدي يتبع ما وهم فيه فهذا فصل القول فيه.

قلت: وفيه علة أخرى نُبِّه عليها أبو حاتم وغيره: قال الحافظ ابن حجر في «تحاف المهرة» (١٣/٦٠٢): رواه ابن أبي حاتم: عن محمد بن عوف وأحمد بن سيار، كلاهما عن نعيم بن حماد، وقال: قال أبي: ليس هذا الحديث بالشام عن الوليد بن مسلم.

وفي «الميزان» (٤/٢٩٣): وقال أبو زرعة الدمشقي: عرضت على دحيم حديثاً حدثناه نعيم بن حماد عن الوليد بن مسلم قلت: فذكر هذا الحديث فقال: دحيم لا أصل له. اهـ.

وللحديث شاهد عن ابن مسعود مختصر أخرجه أبو داود (٤/٢٣٥) مرفوعاً: حدثنا أحمد بن أبي سريج الرازي، وعلي بن الحسين بن إبراهيم، وعلي بن مسلم، قالوا: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ، سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لِلسَّمَاءِ صَلَصلة كَجَرِ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصِّفَا، فَيَصْعَقُونَ، فَلَا يَزَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ جِبْرِيلُ، حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ جِبْرِيلُ فَزَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ» قال: «فيقولون: يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق، فيقولون: الحق، الحق».

وعلقه البخاري في «صحيحه» موقوفاً (٩/١٤٠) قال: وقال مسروق، عن ابن مسعود: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئاً، فَإِذَا فَزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ، عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ وَنَادَوْا»: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾ [سبا: ٢٣].

قلت: والحديث مختلف في رفعه ووقفه، اختلف فيه على أبي معاوية فرواه أحمد بن أبي سريج الرازي (أبو داود) والحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني (اللالكائي ٥٤٨) ومحمد بن عبد الله المخرمي وعلي بن حرب الطائي (الرد على الجهمية ١/٢٣٦ - ٢٣٩) وعلي بن مسلم الطوسي (أبو داود) خمستهم عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش عن أبي الضحى مسلم بن ضبيح عن مسروق عن ابن مسعود مرفوعاً.

وخالفهم (أحمد بن حنبل) عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (٥٣٧) وشعبة =

= وسلم بن جُنادة الكوفي وأبو موسى محمد بن المثنى (التوحيد لابن خزيمة ١/٣٤٨) وسعدان بن نصر البغدادي (البيهقي في «الأسماء» ص ٢٦٢).

قلت: وقد رواه شعبة (ابن خزيمة في التوحيد ١/٣٥١) وجريز بن عبد الحميد (عبد الله بن أحمد في «السنة» ٥٣٧) ووکیع (ابن خزيمة في التوحيد ١/٣٥٤) وعبد الله بن نمير (ابن خزيمة في التوحيد ١/٣٥١) وسفيان الثوري (أبو الشيخ في «العظمة» ١٤٤) وحفص بن غياث (البخاري في «خلق أفعال العباد» ٤٦٦) وعبد الرحمن بن محمد المحاربي (الإبانة ٥/٢٣٩) عن الأعمش قال: سمعت أبا الضحى يحدث عن مسروق، قال: قال عبد الله... موقوفاً.

وتابع الأعمش: منصور بن المعتمر عن مسلم بن صبيح عن مسروق، قال: قال عبد الله موقوفاً به: أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٩٠/٢٢) وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٣٥٣).

وتابعه أيضاً بندار عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله موقوفاً.

قال الدارقطني في العلل (٥/١٩): والموقوف هو المحفوظ.

○ قال الشيخ ابن باز: والحديث سنده لا بأس به وله شواهد.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: عن النواس بن سمعان بكسر السين؛

أي: ابن خالد الكلابي، ويقال: الأنصاري، صحابي، ويقال: إن أباه صحابي أيضاً. قال أبو حاتم الرازي: سكن الشام.

قوله: (إذا أراد الله أن يوحى بالأمر) إلخ هذا والله أعلم في جميع الأمور التي يقضيها الرب تبارك وتعالى، كما يدل عليه عموم اللفظ، ويدل على ذلك أيضاً حديث أبي هريرة الذي تقدم وغيره من الأحاديث المتقدمة.

قوله: (أخذت السماوات منه رجفة) هو برفع (رجفة) على أنه فاعل؛ أي: أصاب السماوات منه رجفة؛ أي: ارتجفت، كما روى ابن أبي حاتم عن عكرمة قال: إذا قضى الله أمراً تكلم وتبارك وتعالى، رجفت السماوات والأرض والجبال، وخرت الملائكة كلهم سجداً.

قوله: (أو قال: رعدة شديدة)؛ يعني: أن الراوي شك، هل قال النبي ﷺ: رجفة، أو قال: رعدة، وهو بفتح الراء بمعنى الأول.

قوله: (خوفاً من الله ﷻ) لا ينكر أن السماوات والأرض ترجف وترتعد خوفاً من الله ﷻ فقد قال تعالى: ﴿سُبْحٌ لَّهُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا =

= يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤٤﴾ [الإسراء: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنثِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقال تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَذَا ﴿٩٠﴾﴾ [مريم: ٩٠]، قال تعالى: ﴿وَلَإِنَّ مِنَ الْجَبَارَةِ لِمَا يُنْفَجِرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لِمَا يَشَقُّ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَلَإِنَّ مِنْهَا لِمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

وفي «البخاري» عن ابن مسعود قال: «كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل» وفي حديث أبي ذر: «أن النبي ﷺ أخذ في يده حصيات، فسمع لهن تسبيح كخنين النحل، وكذا في يد أبي بكر وعمر وعثمان» وهو حديث مشهور في «المسانيد». وكذلك في «الصحيح» قصة حنين الجذع الذي كان يخطب عليه النبي ﷺ قبل اتخاذ المنبر، ومثل هذا كثير.

قوله: (صعقوا وخروا لله سجداً)؛ أي: يقع منهم الأمران: الصعق - وهو الغشي - والسجود، والله أعلم أيهما قبل الآخر، فإن الواو لا تقتضي ترتيباً.

قوله: (فيكون أول من يرفع رأسه جبريل) معنى جبريل: عبد الله كما روى ابن جرير، وأبو الشيخ الأصبهاني عن علي بن حسين قال: اسم جبريل عبد الله، واسم ميكائيل عبيد الله، وإسرافيل عبد الرحمن، وكل شيء راجع إلى إيل فهو معبد لله ﷻ. وفيه دليل على فضيلة جبريل ﷺ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ [التكوير: ١٩ - ٢٠]. قال أبو صالح في قوله: ﴿عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ قال: جبريل يدخل في سبعين حجاباً من نور بغير إذن.

وقد ورد في صفة جبريل أحاديث صحيحة، منها: ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود قال: «رأى رسول الله ﷺ جبريل في صورته، وله ستمائة جناح، كل جناح منها قد سد الأفق، يسقط من جناحه من التهاويل والدر والياقوت ما الله به عليم».

قوله: (ثم يمر جبريل على الملائكة...) إلى آخره. معناه ظاهر، فإذا كان هذا حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم ممن عبد من دون الله، وشدة خشيتهم من الله، وهيبتهم له مع ما أعطاهم الله من القوة العظيمة التي لا يعلمها إلا الله، ومع هذا فقد نفى عنهم الشفاعة بغير إذنه كما قال: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُنْفِي شَفَاعَتَهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦] وأخبر أنهم لا يملكون كشف الضر عمن دعاهم ولا تحويله فقال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ =

= فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ [الإسراء: ٥٦] وفي ضمن ذلك النهي عن دعائهم وعبادتهم الشفاعة وغيرها، كما قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقُولُونَ ﴿٥٧﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤] فكيف يدعوهم المشرك ويظن أنهم يشفعون له عند الله كما يشفع الوزراء عند الملوك، وإذا بطلت دعوتهم مع أنهم أحياء ناطقون مقرَّبون عند الله، فدعاء غيرهم من الأموات الذين لا يستطيعون سماعاً ولا يملكون ضرراً ولا نفعاً أولى بالبطلان ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَلُكُمْ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٦٠﴾ أَمْوَتْ غَيْرَ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦١﴾ إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَحِيدٌ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [النحل: ٢٠ - ٢٢].

قوله: (ثم ينتهي جبريل بالوحي إلى حيث أمره الله ﷻ) قد بيَّض المصنف ﷻ بعد هذا، ولعله أراد أن يكتب تمام الحديث ومن رواه وتماه: إلى حيث أمره الله ﷻ من السماء والأرض. ورواه ابن جرير وابن خزيمة [في التوحيد ٢٠٦]، وابن أبي حاتم والطبراني، وفي الحديث من الفوائد إثبات الكلام خلافاً للجهمية، وإثبات الصوت خلافاً لهم وللأشاعرة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: والآيات المذكورة في هذا الباب والأحاديث تقرر التوحيد الذي هو مدلول شهادة أن لا إله إلا الله؛ فإن الملك العظيم الذي تُصعق الأملاك من كلامه خوفاً منه ومهابة، وترجف منه المخلوقات، الكامل في ذاته وصفاته، وعلمه وقدرته وملكه وعزه، وغناه عن جميع خلقه، وافتقارهم جميعاً إليه، ونفوذ تصرفه وقدره فيهم لعلمه وحكمته، لا يجوز شرعاً ولا عقلاً أن يجعل له شريك من خلقه في عبادته التي هي حقه عليهم، فكيف يجعل المربوب رباً، والعبد معبوداً؟ أين ذهبت عقول المشركين؟ سبحان الله عما يشركون.

وقال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣] من أولهم إلى آخرهم تزجرهم عن ذلك الشرك وتنهاهم عن عبادة ما سوى الله. انتهى من شرح سنن ابن ماجه.

○ وقال في «قرة عيون الموحدين»: وهذا دليل بأنه تعالى قال ويقول. وأهل البدع من الجهمية ومن تلقى عنهم كالأشاعرة جحدوا ما أثبتته الله تعالى في كتابه، وأثبتته رسوله ﷺ في سُنَّته من علوه وكلامه وغير ذلك من صفات كماله التي أثبتتها =

= لنفسه، وأثبتها له رسوله والمؤمنون من الصحابة والتابعين وتابعيهم من أهل السنة والجماعة على ما يليق بجلال الله وعظمته - تشبيهات اختلقوها ما أنزل الله بها من سلطان.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله: (إذا أراد الله أن يوحى بالأمر تكلم بالوحي) هذا في جميع الأمور التي يقضيها الرب تبارك وتعالى، كما يدل عليه حديث أبي هريرة، والإرادة صفة من صفات الله ﷻ وهي نوعان: إرادة شرعية دينية، مستلزمة لمحبة الله ورضاه.

وإرادة قدرية كونية عامة شاملة، وهو سبحانه يريد الخير ويأمر به، وينهى عن الشر ولا يأمر به، وإن كان مريداً له، فكل الأشياء كائنة بمشيئته وقدرته وخلقه، وفيه النص على أن الله يتكلم بالوحي متى شاء.

وقوله: (أخذت السماوات منه رجفة، أو قال: رعدة شديدة) شك من الراوي هل قال النبي ﷺ رجفة، أو قال: رعدة شديدة، وهما متقاربان أو متحدان في المعنى؛ أي: رجفة واضطراب خوفاً من الله، وهذا من شدة حرص السلف على ألفاظ الحديث، وإن كانت تجوز روايته بالمعنى بشروطها المعروفة.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (وعن النّوّاس بن سيمعان رضي الله عنه) بكسر السين ويقال: بفتح السين.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: هذا الحديث لم يخرجہ المؤلف، لكن قد ذكره ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم، وذكر فيه علة، وهي أن في سنده الوليد بن مسلم، وهو مدلس وقد رواه عن شيخه بالعننة؛ فيكون في الحديث ضعف، إلا أنه قد روى مسلم وأحمد من حديث ابن عباس حديثاً قد يكون شاهداً له، حيث أخبر أن الله إذا تكلم بالوحي سمعه حملة العرش، فسبحوا، ثم سمعه أهل كل سماء، فيسبحون كما سبح أهل السماء السابعة، حتى يصل إلى السماء الدنيا، فتخطفه الجن أو الشياطين. وهذا وإن لم يكن فيه ذكر رجفة السماء أو السجود؛ لكن يدل على أن له أصلاً.

قوله: (فإذا سمع ذلك أهل السماوات؛ صعقوا وخروا لله سجداً): فإن قيل: كيف يمكن أن يصعقوا ويخروا سجداً؟

فالجواب: أن الصعق هنا - والله أعلم - يكون قبل السجود، فإذا أفاقوا سجدوا.

قوله: (فيكون أول من يرفع رأسه جبريل): أول: بالنصب على أنها خبر

مقدم، وجبريل بالرفع على أنها اسم يكون مؤخرًا.

= من فوائد الحديث: إثبات الإرادة؛ لقوله: (إذا أراد الله)، وهي قسمان: شرعية، وكونية.

والفرق بينهما.

أولاً: من حيث المتعلق؛ فالإرادة الشرعية تتعلق بما يحبه الله ﷻ سواء وقع أو لم يقع، وأما الكونية؛ فتتعلق بما يقع، سواء كان مما يحبه الله أو مما لا يحبه.

ثانياً: الفرق بينهما من حيث الحكم؛ أي: حصول المراد؛ فالشرعية لا يلزم منها وقوع المراد، أما الكونية؛ فيلزم منها وقوع المراد؛ فقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] هذه إرادة شرعية؛ لأنها لو كانت كونية لتاب على كل الناس، وأيضاً متعلقها فيما يحبه الله وهو التوبة.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] هذه كونية؛ لأن الله لا يريد الإغواء شرعاً، أما كوناً وقدراً فقد يريده.

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ لَكُمْ سُنَنِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] هذه كونية، لكنها في الأصل شرعية؛ لأنه قال: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] هذه شرعية؛ لأن قوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾، لا يمكن أن تكون كونية؛ إذ إن العسر يقع، ولو كان الله لا يريده قدراً وكوناً؛ لم يقع.

إثبات العزة والجلال لله ﷻ لقوله: «ﷻ»، والعزة بمعنى الغلبة والقوة، وللعزير ثلاثة معان:

١ - عزيز: بمعنى ممتنع أن يناله أحد بسوء.

٢ - عزيز: بمعنى ذي قدر لا يشاركه فيه أحد.

٣ - عزيز: بمعنى غالب قاهر.

قال ابن القيم في التوبة:

وهو العزيز فلن يرام جنبه أنى يرام جنب ذي السلطان

وهو العزيز القاهر الغلاب لم يغلبه شيء هذه صفتان

وهو العزيز بقوة هي وصفه فالعز حينئذ ثلاث معان

وأما «جل»: فالجلال بمعنى العظمة التي ليس فوقها عظمة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ﴾ هذا فيه إثبات العلو لله ﷻ، والعلو

= ثلاثة أقسام: علو الذات. وعلو القدر. وعلو القهر. وكلها ثابتة لله ﷻ.

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير الآية.
- الثانية: ما فيها من الحجة على إبطال الشرك، خصوصاً من تعلق على الصالحين، وهي الآية التي قيل: إنها تقطع عروق شجرة الشرك من القلب.
- الثالثة: تفسير قوله: ﴿قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبا: ٢٣].
- الرابعة: سبب سؤالهم عن ذلك^[١].
- الخامسة: أن جبرائيل يجيبهم بعد ذلك بقوله: «قال كذا وكذا».
- السادسة: ذكر أن أول من يرفع رأسه جبرائيل.
- السابعة: أنه يقول لأهل السموات كلهم؛ لأنهم يسألونه.
- الثامنة: أن الغشي يعم أهل السموات كلهم.
- التاسعة: ارتجاف السموات بكلام الله.

= فهو عليٌّ بذاته فوق مخلوقاته، وهو عليٌّ القدر ﷺ، وهو عليٌّ القهر، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] بجميع أنواع العلو. وأهل السنّة والجماعة يثبتون العلو بأنواعه الثلاثة. أما المبتدعة فلا يثبتون إلّا علو القدر والقهر فقط، وأما علو الذات فينفونه، ولا يثبتون العلو لله ﷻ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

□ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - الرد على المشركين الذين اتخذوا مع الله آلهة من مخلوقاته.
 - ٢ - بيان عظمة الله جلّ وعلا واستحقاقه للعبادة وحده.
 - ٣ - إثبات أن الله يتكلم متى شاء بما يشاء كيف يشاء.
 - ٤ - إثبات علو الله على خلقه.
 - ٥ - فضل جبريل ﷺ.
- [١] قال ابن عثيمين: فالسؤال: ماذا قال ربكم؟ وسببه شدة خوفهم منه وفرعهم خوفاً من أن يكون قد قال فيهم ما لا يطيقونه من التعذيب.

- العاشرة: أن جبرائيل هو الذي ينتهي بالوحي إلى حيث أمره الله.
- الحادية عشرة: ذكر استراق الشياطين.
- الثانية عشرة: صفة ركوب بعضهم بعضاً.
- الثالثة عشرة: إرسال الشهاب.
- الرابعة عشرة: أنه تارة يدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وتارة يلقيها في أذن وليه من الإنس قبل أن يدركه^[١].
- الخامسة عشرة: كون الكاهن يصدق بعض الأحيان^[٢].
- السادسة عشرة: كونه يكذب معها مائة كذبة.
- السابعة عشرة: أنه لم يُصدق كذبُهُ إلا بتلك الكلمة التي سمعت من السماء.
- الثامنة عشرة: قبول النفوس للباطل، كيف يتعلقون بواحدة، ولا يعتبرون بمائة؟^[٣].

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذا ليس بظاهر وهو أن الذي يلقيها في أذن الكاهن هو الأخير والذي يدركه الشهاب هو الشيطان الفوقي.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: كون الكاهن يصدق بعض الأحيان: لأنه يأتي بما سمع من السماء ويزيد عليه، وإذا وقع ما في السماء؛ صار صادقاً.

اعتراض وجوابه: كيف يسمع المسترقون الكلمة وعندما يسأل الملائكة جبريل يجابون بقال الحق فقط؟

والجواب: إن الوحي لا يعلمه أهل السماء، بل هو من الله إلى جبريل إلى النبي ﷺ أما الأمور القدرية التي يتكلم الله بها؛ فليست خاصة بجبريل. بل ربما يعلمها أهل السماء مفصلة، ثم يسمعها مسترقو السمع.

[٣] قال ابن عثيمين: وهذا صحيح، وليس صفة عامة لعامة الناس، بل لأهل الجهل والسفاهة؛ فهم يتعلقون بالكاهن من أجل صدقه مرة واحدة، وأما مئة كذبة، فلا يعتبرون بها، ولا شك أن بعض السفهاء يغترون بالصالح المغمور بالمفاسد، ولكن لا يغتر به أهل العقل والإيمان، ولهذا لما نزل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]

تركهما كثير من الصحابة اعتباراً بالموازنة، والعاقل لا يمكن إذا وازن بين الأشياء أن =

• التاسعة عشرة: كونهم يتلقى بعضهم من بعض تلك الكلمة، ويحفظونها ويستدلون بها^[١].

• العشرون: إثبات الصفات، خلافاً للأشعرية المعطلة^[٢].

= يرجح جانب المفسدة؛ فهو وإن لم يأت الشرع بالتعيين يعرف ويميز بين المضار والمنافع.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذا من الاستنباطات الدقيقة للشيخ رحمه الله.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: الكلمة: هي الصدق؛ لأنها هي التي تروج بضاعتهم، ولو كانت بضاعتهم كلها كذباً ما راجت بين الناس.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: الأشعرية: هم الذين ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري وسموا معطلة؛ لأنهم يعطلون النصوص عن المعنى المراد بها ويعطلون ما وصف الله به نفسه. والمراد: تعطيل أكثر ذلك فإنهم يعطلون أكثر الصفات ولا يعطلون جميعها، بخلاف المعتزلة؛ فالمعتزلة ينكرون الصفات ويؤمنون بالأسماء، هؤلاء عامتهم، وإلا؛ فغلاتهم ينكرون حتى الأسماء، وأما الأشاعرة؛ فهم معطلة اعتباراً بالأكثر؛ لأنهم لا يثبتون من الصفات إلا سبعا. وصفاته تعالى لا تحصى، وإثباتهم لهذه السبع ليس كإثبات السلف؛ فمثلاً: الكلام عند أهل السنة: أن الله يتكلم بمشيئته بصوت وحرف. والأشاعرة قالوا: الكلام لازم لذاته كلزوم الحياة والعلم، ولا يتكلم بمشيئة، وهذا الذي يسمع عبارة عن كلام الله وليس كلام الله، بل هو مخلوق؛ فحقيقة الأمر أنهم لم يثبتوا الكلام، ولهذا قال بعضهم: إنه لا فرق بيننا وبين المعتزلة في كلام الله؛ لأننا أجمعنا على أن ما بين دفتي المصحف مخلوق، وحجتهم في إثبات الصفات السبع: أن العقل دل عليها. وشبهتهم في إنكار البقية: زعموا أن العقل لا يدل عليها.

والرد عليهم بما يلي:

١ - أن كون العقل يدل على الصفات السبع لا يدل على انتفاء ما سواها؛ فإن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول؛ فهب أن العقل لا يدل على بقية الصفات، لكن السمع دل عليها؛ فثبتها بالدليل السمعي.

٢ - أنها ثابتة بالدليل العقلي بنظير ما أثبت به هذه السبع؛ فمثلاً: الإرادة ثابتة لله عندهم بدليل التخصيص، حيث إن الله جعل الشمس شمساً، والقمر قمراً، والسماء سماء والأرض أرضاً، وكونه يميز بين ذلك؛ معناه: أنه ﷻ يريد؛ إذ لولا =

- الحادية والعشرون: أن تلك الرجفة والغشي خوف من الله .
- الثانية والعشرون: أنهم يخرون لله سجداً .



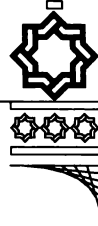
= الإرادة؛ لكانت الدنيا كلها سواء، فأثبتوها؛ لأن العقل دل عليها. فنقول لهم: الرحمة لا تمضي لحظة على الخلق إلا وهم في نعمة من الله؛ فهذه النعم العظيمة من الله تدل على رحمته لخلقه أدل من التخصيص على الإرادة. والانتقام من العصاة يدل على بغضه لهم، وإثابة الطائعين ورفع درجاتهم في الدنيا والآخرة يدل على محبته لهم أدل على التخصيص من الإرادة، وعلى هذا فقس؛ فالمؤلف رحمته لما كان الأشعرية لا يثبتون إلا سبع صفات على خلاف في إثباتها مع أهل السنة جعلهم معطلة على سبيل الإطلاق، وإلا؛ فالحقيقة أنهم ليسوا معطلة على سبيل الإطلاق.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (إثبات الصفات) مثل الوجه، وفي الحديث الأول أن الله يتكلم بكلام تسمعه الملائكة.

والأشاعر يثبتون سبع صفات عند المتأخرين وينفون بقية الصفات (الحياة والعلم والسمع والبصر والكلام والإرادة والقدرة) ويقولون الكلام معنأً نفسي.



باب



الشفاعة (١)

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما كان المشركون في قديم الزمان وحديثه إنما وقعوا في الشرك لتعلقهم بأذيال الشفاعة، كما قال تعالى: ﴿وَعَبُدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وكذلك قطع الله أطماع المشركين منها، وأخبر أنه شرك، ونزه نفسه عنه، ونفى أن يكون للخلق من دونه ولي أو شفيع، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤] أراد المصنف في هذا الباب إقامة الحجج على أن ذلك هو عين الشرك وأن الشفاعة التي يظنها من دعا غير الله ليشفع له كما يشفع الوزير عند الملك منتفية دنيا وأخرى، وإنما الله هو الذي يأذن للشافع ابتداء، لا يشفع ابتداء كما يظنه أعداء الله.

فإن قلت: إذا كان من اتخذ شفيعاً عند الله، إنما قصده تعظيم الرب تعالى وتقدس أن يتوصل إليه إلا بالشفعاء، فلم كان هذا القدر شركاً؟!

قيل: قصده للتعظيم لا يدل على أن ذلك تعظيم لله تعالى، فكم من يقصد التعظيم لشخص ينقصه بتعظيمه، ولهذا قيل في المثل المشهور: يضر الصديق الجاهل ما لا يضر العدو العاقل. فإن اتخاذ الشفعاء والأنداد من دون الله هضم لحق الربوبية، وتنقص للعظمة الإلهية، وسوء ظن برب العالمين، كما قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمَاتِ بِاللَّهِ ظَلِجَ السُّوءُ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦] فإنهم ظنوا به ظن السوء حتى أشركوا به، ولو أحسنوا به الظن لوجدوه حق توحيد، ولهذا أخبر ﷺ عن المشركين أنهم ما قدروه حق قدره وكيف يقدره حق قدره من اتخذ من دونه ندأ، أو شفيعاً يحبه =

= ويخافه ويرجوه، ويذل له، ويخضع له ويهرب من سخطه ويؤثر مرضاته ويدعوه ويذبح له وينذر، وهذه هي التسوية التي أثبتها المشركون بين الله وبين آلهتهم، وعرفوا وهم في النار أنها كانت باطلاً وضلالاً، فيقولون وهم في النار: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (٥٧) إِذْ سَأَلْتُم مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٨﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨].

ومعلوم، أنهم ما ساووه به في الذات والصفات والأفعال، ولا قالوا: إن آلهتكم خلقت السماوات والأرض وإنها تحيي وتميت، وإنما ساووه به في المحبة والتعظيم والعبادة، كما ترى عليه أهل الإشراك ممن ينتسب إلى الإسلام، وإنما كان ذلك هضماً لحق الربوبية، وتنقصاً لعظمة الإلهية، وسوء ظن برب العالمين؛ لأن المتخذ للشفعاء والأنداد، إما أن يظن أن الله سبحانه يحتاج إلى مَنْ يدبر أمر العالم معه من وزير أو ظهير أو معين، وهذا أعظم التنقص لمن هو غني عن كل ما سواه بذاته، وكل ما سواه فقير إليه بذاته، وإما أن يظن أن الله سبحانه إنما تتم قدرته بقدرة الشفيع، وإما أن يظن أنه لا يعلم حتى يعلمه الشفيع، أو لا يرحم حتى يجعله الشفيع يرحم، أو لا يكفي وحده، أو لا يفعل ما يريد العبد حتى يشفع عنده كما يشفع عند المخلوق، أو لا يجيب دعاء عباده حتى يسألوا الشفيع أن يرفع حاجتهم إليه، كما هو حال ملوك الدنيا.

وهذا أصل شرك الخلق، أو يظن أنه لا يسمع حتى يرفع الشفيع إليه ذلك، أو يظن أن للشفيع عليه حقاً، فهو يقسم عليه بحقه، ويتوسل إليه بذلك الشفيع، كما يتوسل الناس إلى الأكابر والملوك بمن يعز عليهم، ولا تمكنهم مخالفته، وكل هذا تنقص للربوبية، وهضم لحقها. ذكر معناه ابن القيم.

فلهذه الأمور وغيرها أخبر ﷺ أن ذلك شرك، ونزه نفسه عنه فقال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مِّن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُوا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١٨) [يونس: ١٨].

فإن قلت: إنما حكم ﷺ بالشرك على من عبد الشفعاء، أما من دعاهم للشفاعة فقط، فهو لم يعبدهم، فلا يكون ذلك شركاً.

قيل: مجرد اتخاذ الشفعاء ملزوم للشرك، والشرك لازم له كما أن الشرك ملزوم لتنقص الرب ﷻ، والتنقص لازم له ضرورة، شاء المشرك أم أبى، وعلى هذا فالسؤال باطل من أصله لا وجود له في الخارج، وإنما هو شيء قدره المشركون في =

= أذهانهم، فإن الدعاء عبادة، بل هو مخ العبادة، فإذا دعاهم للشفاعة، فقد عبدتهم وأشرك في عبادة الله شاء أم أبى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: والشفاعة: مصدر من الشفع ضد الوتر، وشفع فيه أعانه. وفي النهاية: «هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم». اهـ.
وهي نوعان:

شفاعة منفية، وهي التي تطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله.
ومثبتة، وهي التي تطلب من الله، ولا تكون إلا لأهل التوحيد، ومقيدة بأمرين: إذن الله للشافع أن يشفع، ورضاه عن المشفوع له.
والناس في الشفاعة ثلاث طوائف: طرفان ووسط، فطائفة أنكروها كاليهود والنصارى والخوارج المكفرين بالذنوب، وطائفة أثبتوها وغلوا في إثباتها، حتى جوزوا طلبها من الأولياء والصالحين، وأهل السنّة والجماعة أثبتوا الشفاعة الشرعية، كما ذكر الله في كتابه، ولا تطلب إلا من الله، كأن تسأله تعالى أن يشفع فيك نبيك محمداً ﷺ، فإن الشفاعة محض فضل وإحسان.

○ قال الشيخ ابن سعدي: إنما ذكر المصنف الشفاعة في تضاعيف هذه الأبواب؛ لأن المشركين يبررون شركهم ودعاهم للملائكة والأنبياء والأولياء بقولهم: نحن ندعوهم مع علمنا أنهم مخلوقون مملوكون، ولكن حيث إن لهم عند الله جاهاً عظيماً ومقامات عالية، ندعوهم ليقربونا إلى الله زلفى وليشفعوا لنا عنده، كما يتقرب إلى الوجهاء عند الملوك والسلاطين، ليجعلوهم وسائط لقضاء حاجاتهم وإدراك مآربهم.

وهذا من أبطل الباطل، وهو تشبيه الله العظيم ملك الملوك الذي يخافه كل أحد وتخضع له المخلوقات بأسرها بالملوك الفقراء المحتاجين للوجهاء والوزراء في تكميل ملكهم ونفوذ قوتهم.

فأبطل الله هذا الزعم وبين أن الشفاعة كلها له، كما أن الملك كله له، وأنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، ولا يأذن إلا لمن رضي قوله وعمله، ولا يرضى إلا توحيده وإخلاص العمل له.

فبين أن المشرك ليس له حظ ولا نصيب من الشفاعة.

وبين أن الشفاعة المثبتة التي تقع بإذنه إنما هي الشفاعة لأهل الإخلاص خاصة وأنها كلها منه، رحمة منه وكرامة للشافع، ورحمة منه وعفواً عن المشفوع له، وأنه =

= هو المحمود عليها في الحقيقة، وهو الذي أذن لمحمد ﷺ فيها وأناله المقام المحمود.

فهذا ما دلّ عليه الكتاب والسنة في تفصيل القول في الشفاعة.
وقد ذكر المصنف رحمه الله كلام الشيخ تقي الدين في هذا الموضع وهو كاف شاف.

فالمقصود في هذا الباب ذكر النصوص الدالة على إبطال كل وسيلة وسبب يتعلق به المشركون بآلهم، وأنه ليس لها من الملك شيء، لا استقلالاً ولا مشاركة ولا معاونة ولا مظاهرة، ولا من الشفاعة شيء.
وإنما ذلك كله لله وحده، فتعين أن يكون المعبود وحده.

○ قال ابن باز: أي: المثبت منها والمنفي والحق منها والباطل.
المقام المحمود هو شفاعته ﷺ الشفاعة العظمى يوم القيامة وقيل: إن المقام المحمود هو أن يجلسه المولى جلّ وعلا معه على العرش يوم القيامة، ولكن الحديث في صحته نظر والمشهور عند أهل العلم أن المقام المحمود هو الشفاعة العظمى يوم القيامة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ذكر المؤلف رحمه الله الشفاعة في كتاب التوحيد؛ لأن المشركين الذين يعبدون الأصنام يقولون: إنها شفعاء لهم عند الله، وهم يشركون بالله ﷻ فيها بالدعاء والاستغاثة وما أشبه ذلك. وهم بذلك يظنون أنهم معظّمون لله، ولكنهم منتقصون له؛ لأنه عليم بكل شيء، وله الحكم التام المطلق والقدرة التامة؛ فلا يحتاج إلى شفعاء. ويقولون: إننا نعبدهم ليكونوا شفعاء لنا عند الله، فيقربونا إلى الله، وهم ضالون في ذلك؛ فهو سبحانه عليم وقدير وذو سلطان، ومن كان كذلك؛ فإنه لا يحتاج إلى شفعاء.

والملوك في الدنيا يحتاجون إلى شفعاء؛ إما لقصور علمهم، أو لنقص قدرتهم؛ فيساعدهم الشفعاء في ذلك، أو لقصور سلطانهم؛ فيتجراً عليهم الشفعاء، فيشفعون بدون استئذان، ولكن الله ﷻ كامل العلم والقدرة والسلطان، فلا يحتاج لأحد أن يشفع عنده، ولهذا لا تكون الشفاعة عنده سبحانه إلا بإذنه لكمال سلطانه وعظمته.

ثم الشفاعة لا يراد بها معونة الله - سبحانه - في شيء مما شفع فيه؛ فهذا ممتنع كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ولكن يقصد بها أمران، هما: =

وقول الله: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١] (١).

١ - إكرام الشافع.

٢ - نفع المشفوع له.

والشفاعة لغة: اسم من شفع يشفع، إذا جعل الشيء اثنين، والشفع ضد الوتر، قال تعالى: ﴿وَالشَّفْعَ وَالْوَتْرَ﴾ [الفجر: ٣].

واصطلاحاً: التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة.

مثال جلب المنفعة: شفاعة النبي ﷺ لأهل الجنة بدخولها.

مثال دفع المضرة: شفاعة النبي ﷺ لمن استحق النار أن لا يدخلها.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: هذا الباب هو باب الشفاعة، وإيراد هذا الباب بعد البابين قبله مناسب جداً؛ ذلك أن الذين يسألون النبي عليه الصلاة والسلام ويستغيثون به ويطلبون منه، أو يسألون غيره من الأولياء أو الأنبياء إذا أقيمت عليهم الحجة بما ذكر من توحيد الربوبية، قالوا: نحن نعتقد ذلك، ولكن هؤلاء الشفعاء مقربون عند الله معظمون، قد رفعهم الله - جلَّ وعلا - عنده، ولهم الجاه عند الرب جلَّ وعلا، وإذا كانوا كذلك فهم يشفعون عند الله، فمن توجه إليهم أرضوه بالشفاعة؛ لأنهم ممن رفعهم الله، ولهذا يقبل شفاعاتهم.

فكان الشيخ رحمه الله رأى حال المشركين والخرافيين واستحضر حججهم. وهو كذلك؛ إذ هو أخبر أهل هذه العصور المتأخرة بحجج المشركين.

فلما استحضر ذلك عقد باب الشفاعة ليحاججهم، فهذا (باب الشفاعة).

والشفاعة طلب؛ فمن استشفع فقد طلب الشفاعة، والخلاصة: أن الشفاعة

دعاء، وهي: طلب الدعاء أيضاً، وقد سبق أن قررنا أن كل دليل ورد في الشرع على إبطال أن يدعي مع الله - جلَّ وعلا - إله آخر، فإنه يصلح أن يكون دليلاً على إبطال الاستشفاع بالموتى الذين غابوا عن دار التكليف.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الإنذار: هو الإعلام بموضع المخافة -

وقوله: (به) قال ابن عباس بالقرآن وقوله: ﴿الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾؛

أي: أنذر يا محمد بالقرآن الذين هم من خشية ربهم مشفقون. الذين يخشون ربهم،

ويخافون سوء الحساب، وهم المؤمنون، كما روي ذلك عن ابن عباس والسدي

وعن «الفضيل بن عياض: ليس كل خلقه عاتب، إنما عاتب الذين يعقلون فقال:

﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾؛ أي: وهم المؤمنون أصحاب القلوب =

وقوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤] [١].

= الواعية، فإنهم المقصودون، والمنظور إليهم لا أصحاب التجلل والسيادة، فإن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم.

وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ قال الزجاج: موضع (ليس) نصب على الحال كأنه قال: متخلين من ولي وشفيع، والعامل فيه (بخافون) وقال ابن كثير: ليس لهم من دونه يومئذ ولي ولا شفيع من عذابه إن أرادهم به لعلهم يتقون، فيعملون في هذه الدار عملاً ينجيهم الله به من عذابه يوم القيامة. قلت: فنفي ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ عن المؤمنين أن يكون لهم ولي أو شفيع من دون الله كما هو دين المشركين، فمن اتخذ من دون الله شفيعاً، فليس من المؤمنين، ولا تحصل له الشفاعة.

وليس في الآية دليل على نفي الشفاعة لأهل الكبائر بإذن الله كما ادعته المعتزلة، بل فيها دليل على نفي اتخاذ الشفعاء من المؤمنين، وعلى نفيها بغير إذن الله، ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع كما قال: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣].

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ففي هذه الآية نفي الشفاعة من دون الله؛ أي: من دون إذنه، ومفهومها: أنها ثابتة بإذنه، وهذا هو المقصود؛ الشفاعة من دونه مستحيلة، وإذنه جائزة وممكنة.

أما عند الملوك؛ فجائزة بإذنهم وبغير إذنهم، فيمكن لمن كان قريباً من السلطان أن يشفع بدون أن يستأذن.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - الرد على المشركين الذين يتقربون إلى الأنبياء والصالحين يطلبون منهم الشفاعة.

٢ - مشروعية الوعظ والتذكير بيوم القيامة.

٣ - أن المؤمنين هم الذين يتفعون بالموعظة.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا أوردها المصنف، وتكلم عليها وعلى الآية التي قبلها ليتضح المعنى، قال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقْلِقُونَ﴾ [٤٣] قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ [٤٤] [الزمر: ٤٣ - ٤٤] فقله: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَتَّخِذُوا﴾؛ أي: بل اتخذوا؛ أي: المشركون. والهمزة للإنكار من دون الله شفعاء؛ أي: تشفع لهم عند الله بزعيمهم كما قال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ^[١].

وقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣] فكذبهم وكفرهم بذلك، وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٨] فهذا هو مقصود المشركين ممن عبدوهم وهو الشفاعة لهم عند الله.

قوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: من دون إذنه وأمره. والحال أنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، وأن يكون المشفوع له مرتضى، وههنا الشرطان مفقودان، فإن الله سبحانه لم يجعل اتخاذ الشفعاء ودعاءهم من دونه سبباً لإذنه ورضاه، بل ذلك سبب لمنعه وغضبه.

قوله: ﴿قُلْ أُولَٰئِكَ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾؛ أي: أيشفعون ولو كانوا على هذه الصفة كما تشاهدونهم جمادات لا تقدر ولا تعلم، أو أموات كذلك، حتى ولا يملكون الشفاعة كما قال: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾؛ أي: هو مالکها كلها فليس لمن تدعونهم منها شيء، قال البيضاوي: لعله رد لما عسى يجيبون به وهو أن الشفعاء أشخاص مقربون، هي تماثيلهم. والمعنى: أنه مالك الشفاعة كلها لا يستطيع أحد شفاعة إلا بإذنه، ولا يستقل بها.

وقوله: ﴿لَهُمُ الْمُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ تقرير لبطلان اتخاذ الشفعاء من دونه بأنه مالك الملك كله، لا يملك أحد أن يتكلم في أمره دون إذنه ورضاه، فاندرج في ذلك ملك الشفاعة، فإذا كان هو مالکها بطل اتخاذ الشفعاء من دونه كائناً من كان.

وقوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾؛ أي: فتعلمون أنهم لا يشفعون، ويخيب سعيكم في عبادتهم، بل يكونون عليكم ضداً وتبرؤون من عبادتكم، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢] وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فَرَيْنَا بَيْنَهُمْ وَوَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا نَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغْفِيلِينَ﴾ [يونس: ٢٨، ٢٩].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآيتين:

١ - الرد على المشركين الذين يطلبون الشفاعة من المخلوقين.

٢ - أن الشفاعة ملكٌ لله وحده فيجب طلبها منه وحده.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: في هذه الآية رد على المشركين الذين اتخذوا الشفعاء من دون الله من الملائكة والأنبياء والأصنام المصورة على صور =

وقوله: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَرِضَى﴾ ﴿٢٦﴾ [النجم: ٢٦] (١).

= الصالحين وغيرهم، وظنوا أنهم يشفعون عنده بغير إذنه فأنكر ذلك عليهم، وبين عظيم ملكوته وكبريائه وأن أحداً لا يتمالك أن يتكلم يوم القيامة إلا إذا أذن له في الكلام؛ كقوله: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النبا: ٣٨].

وقوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥] قال ابن جرير في هذه الآية: نزلت لما قال الكفار: ما نعبد أوثاننا هذه إلا ليقربونا إلى الله زلفى، فقال الله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾.

وتقرر في هذه الآية أن الله يأذن لمن يشاء بالشفاعة، وهم الأنبياء والعلماء وغيرهم، والإذن راجع إلى الأمر فيما نص عليه كمحمد ﷺ إذا قيل له: اشفع تشفع، وكذلك قاله غير واحد من المفسرين.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: (من): اسم استفهام بمعنى النفي؛ أي: لا يشفع أحد عند الله إلا بإذنه (ذا): هل تجعل ذا اسماً موصولاً كما قال ابن مالك في «الألفية» أو لا تصح أن تكون اسماً موصولاً هنا لوجود الاسم الموصول (الذي) الثاني هو الأقرب، وإن كان بعض المعربين قال: يجوز أن تكون (الذي) توكيداً لها. والصحيح أن (ذا) هنا إما مركبة مع (من)، أو زائدة للتوكيد، وأياً كان الإعراب؛ فالمعنى: إنه لا أحد يشفع عند الله إلا بإذن الله.

وسبق أن النفي إذا جاء في سياق الاستفهام؛ فإنه يكون مضمناً معنى التحدي؛ أي: إذا كان أحد يشفع بغير إذن الله فأت به.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - الرد على المشركين الذين يتقربون إلى المخلوقين يطلبون منهم الشفاعة.

٢ - أن الشفاعة ملكٌ لله وحده لا تُطلب إلا منه.

٣ - أن الشفاعة لا تنفع إلا بشرطين:

الشرط الأول: إذن الرب للشافع أن يشفع.

الشرط الثاني: رضاه عن المشفوع فيه بأن يكون من أهل التوحيد والإخلاص.

[١] قال سليمان بن عبد الله: قال أبو حيان: (كم) خبرية ومعناها:

التكثير، وهي في موضع رفع بالابتداء والخبر (لا تغني) والغناء جلب النفع، ودفع الضرر بحسب الأمر الذي يكون فيه الغناء. و(كم): لفظها مفرد، ومعناها جمع.

وإذا كانت الملائكة المقربون ﴿لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ﴾ إلا بعد إذن الله ورضاه أن يرضاه =

= أهلاً للشفاعة، فكيف تشفع الأصنام لمن عبدها؟ قلت: في هذه الآيات من الرد على مَنْ عَبَدَ الملائكة والصالحين لشفاعة أو غيرها ما لا يخفى؛ لأنهم إذا كانوا لا يشفعون إلا بإذن من الله ابتداءً، فلا ي معنى يُدْعَوْنَ وَيُعْبَدُونَ؟ وأيضاً فإن الله لا يأذن إلا لمن ارتضى قوله وعمله، وهو الموحد لا المشرك كما قال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرِضِيَ لَهُ قَوْلًا ۝﴾ [طه: ١٠٩] والله لا يرتضي إلا التوحيد كما قال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقال النبي ﷺ: «أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه» فلم يقل: أسعد الناس بشفاعتي مَنْ دعاني.

فإن قال المشرك: أنا أعلم أنهم لا يشفعون إلا بإذنه لكن أدعوهم ليأذن الله لهم في الشفاعة لي. قيل: فإن الله لم يجعل الشرك به ودعاء غيره سبباً لإذنه ورضاه، بل ذلك سبب لغضبه، ولهذا نهى عن دعاء غيره في غير آية؛ كقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ ۝﴾ [يونس: ١٠٦].

فتبين أن دعاء الصالحين من الملائكة والأنبياء وغيرهم شرك كما كان المشركون الأولون يدعونهم ليشفعوا لهم عند الله، فأنكر الله عليهم ذلك، وأخبر أنه لا يرضاه، ولا يأمر به، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْكُفَّةِ وَالَّتِي تَنْتَهِى عَنْكُمْ أَنْ تَأْمُرُوا بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ۝﴾ [آل عمران: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ۝﴾ [البقرة: ١٦٦].

قال ابن كثير: تبرأت منهم الملائكة الذين كانوا يزعمون أنهم يعبدونهم في الدنيا: فتقول الملائكة: ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِلَّا فِئَاةً يَتَّبِعُونَ﴾ [القصص: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيُحْيِيَ أَبْنَاءَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُخِي إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۝﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِي فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝﴾ [الاسراء: ٥٦].

روى سعيد بن منصور والبخاري والنسائي وابن جرير عن ابن مسعود في الآية: «كان نفر من الإنس يعبدون نفراً من الجن فأسلم نفر من الجن وتمسك الإنسيون بعبادتهم فأنزل الله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الاسراء: ٥٧] كلاهما بالياء.

وروى ابن جرير وابن أبي حاتم عن «ابن عباس في الآية: لما كان أهل =

= الشرك يعبدون الملائكة والمسيح وعزيراً. وفي رواية عنه عندهما في قوله: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٦] قال عيسى وأمه وعزير، وقال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾ [الأنبياء: ١٠١] قال ابن إسحاق: لما ذكر قصة ابن الزُّبَيْرِ ومخاصمته لرسول الله ﷺ عند نزول هذه الآية قال: وأنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الآيتين؛ أي: عيسى وعزير ومن عبد من الأحرار والرهبان الذين مضوا على أمر الله، فاتخذهم من يعبدهم من أهل الضلالة أرباباً من دون الله، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الآيات [الحج: ٥٢].

وروى ابن أبي حاتم عن الزهري قال: «نزلت سورة النجم وكان المشركون يقولون: لو كان هذا الرجل يذكر آلهتنا بخير أقرناه وأصحابه، ولكنه لا يذكر من خالف دينه من اليهود والنصارى بمثل الذي يذكر آلهتنا من السب والشتم والشر، وكان رسول الله ﷺ قد اشتد عليه ما نال أصحابه من أذاهم وتكذيبهم، وأحزنه ضلالتهم، فكان يتمنى هداهم، فلما أنزل الله سورة النجم قال: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكَّ وَالْعُرَّىٰ﴾ [١٦] وَمَنْزُورَةَ النَّائِكَةِ الْآخِرَىٰ﴾ [٢٠] ألقى الشيطان عندها كلمات حين ذكر الطواغيت فقال: «تلك الغرائق العلا، وإن شفاعتهن لترتجى»، وكان ذلك من سجع الشيطان وفتنته، فوقعت هاتان الكلمتان في قلب كل مشرك بمكة، وذلت بها ألسنتهم، وتباشروا بها وقالوا: إن محمداً قد رجع إلى دينه الأول ودين قومه. فلما بلغ رسول الله ﷺ آخر النجم، سجد، وسجد كل من حضر من مسلم ومشرك، ففشيت تلك الكلمة في الناس وأظهرها الشيطان حتى بلغت أرض الحبشة فأنزل الله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الآيات [الحج: ٥٢]. فلما بين الله قضاءه وبرأه من سجع الشيطان انقلب المشركون بعداوتهم وضلالتهم للمسلمين، واشتدوا عليه». وهي قصة مشهورة صحيحة رويت عن ابن عباس من طرق بعضها صحيح. ورويت عن جماعة من التابعين بأسانيد صحيحة منهم عروة وسعيد بن جبير وأبو العالية وأبو بكر بن عبد الرحمن وعكرمة، والضحاك وقتادة، ومحمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس والسدي وغيرهم. وذكرها أيضاً أهل السير وغيرها وأصلها في «الصحيحين».

وقوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ (٢٢) وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴿٢٣﴾ [سبا: ٢٢، ٢٣] (١).

= والمقصود منها قوله: «تلك الغرانيق العلا وإن شفاعتهن لترتجى». فإن الغرانيق هي الملائكة على قول، وعلى آخر هي الأصنام ولا تنافي بينهما، فإن المقصود بعبادتهم الأصنام الملائكة والصالحين كما تقدم عن البيضاوي. فلما سمع المشركون هذا الكلام المقتضي لجواز عبادة الملائكة رجاء شفاعتهم عند الله ظنوا أن رسول الله ﷺ قاله، فرضوا عنه وسجدوا معه، وحكموا بأنه قد وافقهم على دينهم من دعاء الملائكة والأصنام للشفاعة حتى طارت الكلمة كل مطار، وبلغ المهاجرين إلى الحيرة أنهم صالحوا رسول الله ﷺ فعرفت أن الفارق بينهم وبين رسول الله ﷺ هي مسألة الشفاعة؛ لأنهم يقولون: نريد من الملائكة والأصنام المصورة على صورهم بزعمهم أن يشفعوا لنا عند الله، والرسول ﷺ قد أتاهم بإبطال ذلك، والنهي عنه، وتكفير من دان به وتضليلهم وتسفيه عقولهم ولم يخصص لهم في سؤال الشفاعة من الملائكة، ولا من الأنبياء ولا الأصنام، بل أتاهم بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾. وقوله: ﴿أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ يَضْرِبَ لَكَ تَغْفٍ شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُفْعَدُونَ﴾ (٢٣) إِنَّ إِيَّائِيَ إِذَا لَبِىَ ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٢٤﴾ [يس: ٢٣، ٢٤] وهذا كثير جداً لمن تتبعه.

والمقصود: أن المشركين الأولين يدعون الملائكة والصالحين ليشفعوا لهم عند الله، كما تشهد به نصوص القرآن، وكتب التفسير والسير، والآثار طافحة بذلك، ويكفي العاقل المنصف قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (٤١) قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ [سبا: ٤٠، ٤١].

[١] قال سليمان بن عبد الله: هذه الآية هي التي قال فيها بعض العلماء: إنها تقطع عروق شجرة الشرك من القلب لمن عقلها.

قال ابن القيم في الكلام عليها: وقد قطع الله الأسباب التي تتعلق بها المشركون جميعها قطعاً، يعلم من تأمله وعرفه أن من اتخذ من دون الله ولياً، فمثله ﴿كَمَثَلِ الْمَكْبُورِ أَخَذَتْ يَتِيمًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْمَكْبُورِ﴾ [العنكبوت: ٤١]؛ فالمشرك إنما يتخذ معبوده لما يحصل له به من النفع، والنفع لا يكون إلا ممن يكون =

= فيه خصالاً من هذه الأربع: إما مالك لما يريد عابده منه، فإن لم يكن مالكاً كان شريكاً للمالك، فإن لم يكن شريكاً له، كان معيناً له وظهيراً، فإن لم يكن معيناً ولا ظهيراً، كان شفيعاً عنده، فنفى سبحانه المراتب الأربع نفياً مرتباً متتقلاً من الأعلى إلى ما دونه، فنفى الملك والشركة والمظاهرة والشفاعة التي يطلبها المشرك، وأثبت شفاعة لا نصيب فيها لمشرك وهي الشفاعة بإذنه قال: فهو الذي يأذن للشافع، وإن لم يأذن له لم يتقدم في الشفاعة بين يديه كما يكون في حق المخلوقين، فإن المشفوع عنده يحتاج إلى الشافع ومعاونته له، فيقبل شفاعته وإن لم يأذن له فيها، وأما من كل ما سواه فقير إليه بذاته وهو الغني بذاته عن كل ما سواه، فكيف يشفع عنده أحد بدون إذنه؟!

فكفى بهذه الآية نوراً وبرهاناً ونجاة وتجريداً للتوحيد، وقطعاً لأصول الشرك ومواده لمن عقلها.

والقرآن مملوء من أمثالها ونظائرها، ولكن أكثر الناس لا يشعرون بدخول الواقع تحتها، وتضمنه له، ويظنه في نوع، وقوم قد خلوا من قبل ولم يعقبوا وارثاً، وهذا الذي يحول بين القلب وبين فهم القرآن، ولعمر الله إن كان أولئك قد خلوا، فقد ورثهم من هو مثلهم وشر منهم ودونهم، وتناول القرآن لهم كتناوله لأولئك، ولكن الأمر كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة، إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية» وهذا لأنه إذا لم يعرف الجاهلية والشرك، وما دعا به القرآن وذمه، وقع فيه وأقره، ودعا إليه وصوبه وحسنه، وهو لا يعرف أنه الذي كان عليه الجاهلية، أو نظيره أو شر منه أو دونه، فتنتقض بذلك عرى الإسلام، ويعود المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والبدعة سنةً، والسنة بدعة، ويكفر الرجل بمحض الإيمان وتجريد التوحيد ويبعد بتجريد متابعة الرسول ﷺ ومفارقة الأهواء والبدع ومن له بصيرة وقلب حي يرى ذلك عياناً، فالله المستعان.

وقال الله تعالى حاكياً عن أسلاف هؤلاء المشركين: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣] فهذه حال من اتخذ من دون الله ولياً يزعم أنه يقربه إلى الله تعالى، وما أعز من يخلص من هذا بل ما أعز من لا يعادي من أنكره. والذي في قلوب هؤلاء المشركين وسلفهم أن آلهتهم تشفع لهم عند الله، وهذا عين الشرك، وقد أنكره الله عليهم في كتابه، وأبطله، وأخبر أن الشفاعة كلها له، وأنه لا يشفع عنده =

= أحد إلا لمن أذن الله تعالى أن يشفع له فيه، ورضي قوله وعمله وهم أهل التوحيد الذين لم يتخذوا من دون الله شفعاء، فإنه ﷺ يأذن في الشفاعة فيهم لمن يشاء، حيث لم يتخذوهم شفعاء من دونه، فيكون أسعد الناس بشفاعته من يأذن الله تعالى له، صاحب التوحيد الذي لم يتخذ شفيعاً من دون الله.

والشفاعة التي أثبتها الله تعالى ورسوله ﷺ هي الشفاعة الصادرة عن إذنه لمن وَحَّدهُ، والتي نفاها الله تعالى هي الشفاعة الشركية التي في قلوب المشركين المتخذين من دون الله شفعاء، فيعاملون بنقيض مقصودهم من شفاعتهم، ويفوز بها الموحدون. انتهى.

ولكن تأمل الآية كيف أمرهم تعالى بدعاء الملائكة أمر تعجيز، والمراد بيان أنهم لا يملكون شيئاً، فلا يدعون لا لشفاعة ولا غيرها، ثم أخبر أنهم هم الذين اتخذوهم بزعمهم شفعاء فنسبه إلى زعمهم وإفكهم الذي ابتدعوه من غير برهان ولا حجة من الله، وهذه الآية نزلت في دعوة الملائكة، ودخول غيرهم فيها من باب أولى، كما روى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ يقول: من عون الملائكة. وكما يدل عليه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ كما تقدم.

فإذا كان اتخاذ الملائكة شفعاء من دون الله شركاً، فكيف باتخاذ الأموات كما يفعل عباد القبور؟ أم كيف باتخاذ الفجار والفساق إخوان الشياطين من المجاذيب الذين جذبهم إبليس إلى جانبه وطاعته شفعاء؟ وأعظم من ذلك اعتقاد الربوبية في هؤلاء الملاعين مع ما يشاهده الناس منهم من الفجور، وأنواع الفسوق، وترك الصلوات، وفعل المنكرات، والمشي في الأسواق عراة.

كما قال بعض المتأخرين:

كقوم عُرَاةٍ فِي ذُرَىٰ مِصْرٍ مَا عَلَا	على عورةٍ منهم هناك ثيابُ
يدورون فيها كاشفي عوراتهم	تواتر هذا لا يقال كَذَابُ
يعدونهم في مصر من فضلائهم	دُعَاؤُهُمْ فِيمَا يَرُونَ مُجَابُ

ومن العجب أنهم لم يأتوا بشيء يدل على كون هؤلاء الشياطين من جملة المسلمين، فضلاً عن كونهم أولياء، فضلاً عن كونهم يدعون ويستغاث بهم إلا بشيء من المخاريق والسحر والشعوذة، يدعون أنها كرامات، وأنهم أولياء لما يظهرونه من المخاريق.

قال أبو العباس: نفى الله عما سواه كل ما يتعلق به المشركون، فنفى أن يكون لغيره ملك أو قسط منه، أو يكون عوناً لله، ولم يبق إلا الشفاعة، فبيّن أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب، كما قال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] فهذه الشفاعة التي يظنها المشركون، هي منتفية يوم القيامة، كما نفاها القرآن وأخبر النبي ﷺ: «أنه يأتي فيسجد لربه ويحمده» (لا يبدأ بالشفاعة أولاً). ثم يقال له: «ارفع رأسك وقل يُسمع، وسل تُعط، واشفع تُشفع» [١].

وقال له أبو هريرة: «من أسعد الناس بشفاعتك؟ قال: من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه» [٢]؛ فتلك الشفاعة لأهل الإخلاص، بإذن الله، ولا تكون لمن أشرك بالله.

= وأعلم أن الضلال والكفر إنما استولى على أكثر المتأخرين بسبب نبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإحسان الظن بمن سحرهم، ودعا إلى نفسه، واقتصارهم على القوانين والدعاوي والأوضاع التي وضعوها لأنفسهم، وإلا فلو قرؤوا كتاب الله، وعلموا بما فيه، ورجعوا عند الاختلاف إليه لوجدوا فيه الهدى والشفاء والنور، ولكن نبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون، وتقدم الكلام على بقية الآية.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: كل هذه الآيات تدل على أنه يجب على الإنسان قطع جميع تعلقاته إلا بالله عبادة وخوفاً ورجاء واستعانة ومحبة وتعظيماً؛ حتى يكون عبداً لله حقيقة، يكون هواه وإرادته وحبّه وبغضه وولاؤه ومعاداته لله وفي الله؛ لأنه مخلوق للعبادة فقط، قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]؛ أي: لا نأمركم ولا ننهاكم، إذ لو خلقناكم فقط للأكل والشرب والنكاح؛ لكان ذلك عين العبث، ولكن هناك شيء وراء ذلك، وهو عبادة الله سبحانه في هذه الدنيا.

[١] أخرجه البخاري في: كتاب الرقائق رقم (٦٥٦٥)، ومسلم في: كتاب الإيمان رقم (٤٧٤) عن أبي هريرة.

[٢] أخرجه البخاري في: كتاب العلم رقم (٩٩).

وحقيقته: أن الله سبحانه هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع، ليكرمه وينال المقام المحمود.

فالشفاعة التي نفاها القرآن ما كان فيها شرك، ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع.

وقد بين النبي ﷺ أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص. اهـ كلامه [١].

[١] قال سليمان بن عبد الله: قال أبو العباس هو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، الإمام المشهور، صاحب «المصنفات» شهرته وإمامته في علوم الإسلام وتفننه تغني عن الإطناب في وصفه. قال الذهبي: لم يأت قبله بخمس مائة سنة مثله، وفي رواية: بأربع مائة وقال أيضاً: لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثله وما رأى بعينه مثل نفسه ﷺ. وقال ابن دقيق العيد: لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلاً كل العلوم بين عينيه، يأخذ ما يشاء، ويدع ما يشاء. وبالجمله فما أتى بعد عصر الإمام أحمد له نظير، وكانت وفاته سنة ثمان وعشرين وسبع مئة.

قوله: (نفى الله عما سواه كل ما يتعلق به المشركون)؛ أي: أن الله تعالى نفى في الآية المذكورة قبل ما يتعلق به المشركون من الاعتقاد في غير الله من الملك والشركة فيه والمعاونة والشفاعة، فهذه الأمور الأربعة هي التي يتعلق بها المشركون. قوله: (فنفى أن يكون لغيره ملك)، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يَلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ ومن لا يملك هذا المقدار فليس بأهل أن يدعى. قوله: (أو قسط منه)؛ أي: من الملك، والقسط - بكسر القاف - هو النصيب من الشيء، وذلك في قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ﴾؛ أي: ما لمن تدعون من الملائكة وغيرهم فيها؛ أي: في السماوات والأرض من شرك ومن ليس بمالك ولا شريك للمالك فكيف يدعى من دون الله؟! قوله: (أو أن يكون عوناً لله)، وذلك في قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْهُمْ مَنْ ظَهَرَ﴾؛

أي: ما الله ممن تدعونهم عون. قوله: (ولم يبق إلا الشفاعة)، فتبين أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب... إلخ. =

= جملة الشروط التي لا بد وأن يكون أحدها في المدعو، أربعة حتى يقدر على إجابة من دعا:

الأول: الملك، فنفاه بقوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا ذَرُّوا السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾.

الثاني: إذا لم يكن مالكا فيكون شريكاً للمالك، فنفاه بقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ﴾.

الثالث: إذا لم يكن مالكا ولا شريكاً للمالك فيكون عوناً ووزيراً فنفاه بقوله: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾.

الرابع: إذا لم يكن مالكا ولا شريكاً ولا عوناً فيكون شافعاً، فنفي ﴿لَا شَافِعَ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، فهو الذي يأذن للشافع ابتداء فيشفع، فبنفي هذه الأمور بطلت دعوة غير الله، إذ ليس عند غيره من النفع والضرر ما يوجب قصده بشيء من العبادة، كما قال تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا شَوْكًا ۚ﴾ [الفرقان: ٣].

وقال تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا لَعَلَّهُمْ يُصَرِّحُونَ ۚ﴾ [٧٤] لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُخَصَّرُونَ ﴿٧٥﴾ [يس: ٧٥، ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا ۚ﴾ [الفرقان: ٥٥].

قوله: (فهذه الشفاعة التي يظنها المشركون هي منتفية يوم القيامة، كما نفاها القرآن)؛ يعني: أن الشفاعة التي يطلبها المشركون من الشفعاء والأنداد من دون الله منتفية دنيا وأخرى، كما قال تعالى عن مؤمن يس: ﴿أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا إِنْ يُرِدِنَ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُقْذَوْنَ ۚ﴾ [٢٣] إِنْ إِذَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٢٤﴾ [يس: ٢٣، ٢٤]، وقال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَكَ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [غافر: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْرُقُونَ ۚ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُهُمْ إِلَّا تَنَابُؤًا ۚ﴾ [هود: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَرَكُم مَّا حَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ زَعُمُونَ ۚ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُم فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ ۚ﴾ =

= [القصاص: ٦٤]؛ فهذه حال كل من دعي من دون الله لشفاعة أو غيرها في الدنيا والآخرة.

قوله: (وأخبر النبي ﷺ أنه يأتي فيسجد لربه ويحمده لا يبدأ بالشفاعة أولاً) إلى آخره. هذا ثابت في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أنس وغيره عنه ﷺ في حديث الشفاعة قال: «فأقوم فأمشي بين سمطين من المؤمنين حتى أستاذن على ربي، فإذا رأيته وقعت له، أو خررت ساجداً لربي، فيدعني ما شاء الله أن يدعني ثم قال: ارفع محمد، قل يسمع واشفع تشفع، وسل تعطه، فأرفع رأسي فأحمد بتحميد يعلمنيه، ثم أشفع فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة، ثم أعود إليه الثانية، فإذا رأيت ربي وقعت له، أو خررت ساجداً لربي فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقول: ارفع محمد، قل يسمع، وسل فتعطه واشفع تشفع فأرفع رأسي فأحمد بتحميد يعلمنيه، ثم أشفع فيحد لي حداً، فأدخلهم الجنة ثم أعود الثالثة، فإذا رأيت ربي وقعت له، أو خررت ساجداً لربي، فيدعني ما شاء الله أن يدعني ثم يقال: ارفع محمد، قل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأرفع رأسي فأحمد بتحميد يعلمنيه، ثم أشفع فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة، ثم أعود الرابعة فأقول: يا رب ما بقي إلا من حبسه القرآن» الحديث، فبين ﷺ أنه لا يشفع إلا بعد الإذن في الشفاعة وفي المشفوع فيهم، كما قال: «فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة».

قوله: (وقال أبو هريرة: من أسعد الناس بشفاعتك إلى آخره) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم والنسائي عن أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال: «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قبل نفسه». وفي رواية: «خالصاً مخلصاً من قلبه أو نفسه» رواه أحمد من طريق آخر، وصححه ابن حبان، وفيه: «وشفاعتي لمن شهد أن لا إله إلا الله مخلصاً، يصدق قلبه لسانه ولسانه قلبه».

قال شيخ الإسلام: فجعل أسعد الناس بشفاعته أكملهم إخلاصاً، وقال في الحديث الصحيح: «من سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة» ولم يقل: كان أسعد الناس بشفاعتي، فعلم أن ما يحصل للعبد بالتوحيد والإخلاص من شفاعته الرسول ﷺ وغيرها ما لا يحصل بغيره من الأعمال، وإن كان صالحاً كسؤال الوسيلة للرسول ﷺ فكيف بما لم يأمر به من الأعمال؛ بل نهى عنه، فذلك لا يُنال =

= به خيرٌ لا في الدنيا ولا في الآخرة، مثل غلو النصارى في المسيح، فإنه يضرهم ولا ينفعهم، ونظير هذا في «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «لكل نبي دعوة مستجابة، وإنني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئاً» وكذلك في أحاديث الشفاعة كلها إنما يشفع في أهل التوحيد، فبحسب توحيد العبد لربه، وإخلاصه دينه لله تعالى يستحق كرامة الله بالشفاعة وغيرها.

وقال ابن القيم - ما معناه -: تأمل هذا الحديث كيف جعل أعظم الأسباب التي تنال بها شفاعته تجريد التوحيد، عكس ما عند المشركين من أن الشفاعة تنال باتخاذهم شفعاء، وعبادتهم وموالاتهم من دون الله، فقلب النبي ﷺ ما في زعمهم الكاذب، وأخبر أن سبب الشفاعة تجريد التوحيد، فحيث يأذن الله للشافع أن يشفع، ومن جهل المشرك اعتقاده أن من اتخذه ولياً أو شفيعاً أنه يشفع له، وينفعه عند الله، كما يكون خواص الملوك والولاة تنفع من والاهم، ولم يعلموا أن الله لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، ولا يأذن في الشفاعة إلا من رضي قوله وعمله، قال تعالى في الفصل الأول: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وفي الفصل الثاني: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾.

وبقي فصل ثالث وهو أنه لا يرضى من القول والعمل إلا توحيده، واتباع رسوله ﷺ فهذه ثلاثة فصول تقطع شجرة الشرك من قلب من وعها وعقلها. انتهى ملخصاً.

وقال الحافظ: المراد بهذه الشفاعة، المسؤول عنها هنا بعض أنواع الشفاعة، وهي التي يقول ﷺ: «أمتي أمتي» فيقال له: أخرج من النار من كان في قلبه وزن كذا من الإيمان، فأسعد الناس بهذه الشفاعة من يكون إيمانه أكمل ممن دونه وأما الشفاعة العظمى في الإراحة من كرب الموقف فأسعد الناس بها من يسبق إلى الجنة، وهم الذين يدخلونها بغير حساب، ثم الذين يلونهم وهو من يدخلها بغير عذاب بعد أن يحاسب ويستحق العذاب، ثم من يصيبه لفح من النار ولا يسقط.

واعلم أن شفاعته ﷺ في القيامة ستة أنواع كما ذكره ابن القيم:

الأول: الشفاعة الكبرى التي يتأخر عنها أولو العزم عليهم الصلاة والسلام حتى تنتهي إليه فيقول: «أنا لها» وذلك حين يرغب الخلائق إلى الأنبياء ليشفعوا لهم إلى ربهم حتى يريحهم من مقامهم في الموقف وهذه شفاعة يختص بها لا يشركه فيها أحد.

= الثاني: شفاعته لأهل الجنة في دخولها وقد ذكرها أبو هريرة في حديثه الطويل المتفق عليه.

الثالث: شفاعته لقوم من العصاة من أمته قد استوجبوا النار، فيشفع لهم أن لا يدخلوها.

الرابع: شفاعته في العصاة من أهل التوحيد الذين دخلوا النار بذنوبهم، والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ وقد أجمع عليها الصحابة وأهل السنة قاطبة، وبتدعوا من أنكرها، وصاحوا به من كل جانب، ونادوا عليه بالضلال.

الخامس: شفاعته لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ورفع درجاتهم، وهذه مما لم ينازع فيها أحد.

السادس: شفاعته في بعض الكفار من أهل النار حتى يخفف عذابه، وهذه خاصة بأبي طالب وحده.

قوله: (وحقيقته)؛ أي: حقيقة الأمر؛ أي: أمر الشفاعة أن الله سبحانه هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص، فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع، ليكرمه، وينال المقام المحمود فهذا هو حقيقة الشفاعة، لا كما يظن المشركون والجهال أن الشفاعة هي كون الشفيع يشفع ابتداء فيمن شاء، فيدخله الجنة وينجيهِ من النار. ولهذا يسألونها من الأموات وغيرهم إذا زاروهم وذلك أنهم قالوا: «إن الميت المعظم الذي لروحه قرب ومزية عند الله لا تزال تأتيه الألفاظ من الله، وتفيض على روحه الخيرات، فإذا علق الزائر روحه به، وأدناها منه فاض من روح المزور على روح الزائر من تلك الألفاظ بواسطتها، كما ينعكس الشعاع من المرأة الصافية والماء ونحوه على الجسم المقابل له قالوا: فتمام الزيارة أن يتوجه الزائر بروحه وقلبه إلى الميت، ويعكف بهمة عليه، ويوجه قصده كله وإقباله عليه بحيث لا يبقى فيه التفات إلى غيره. وكل ما كان جمع الهمة والقلب عليه أعظم كان أقرب إلى انتفاعه به، وشفاعته له».

قال ابن القيم: وقد ذكر هذه الزيارة على هذا الوجه ابن سينا والفارابي وغيرهما، وصرح بها عباد الكواكب في عبادتها وقالوا: إذا تعلقت النفس الناطقة بالأرواح العلوية فاض عليها منها النور، وبهذا السر عبت الكواكب، واتخذت لها الهياكل، وصنفت لها الدعوات، واتخذت الأصنام المجسدة لها، وهذا بعينه هو الذي أوجب لعباد القبور اتخاذ أعياد، وتعليق الستور عليها، وإيقاد السرج عليها، =

= وبناء المساجد عليها، وهو الذي قصد الرسول ﷺ إبطاله ومحوه بالكلية، وسد الذرائع المفضية إليه، فوقف المشركون في طريقه، وناقضوه في قصده وكان ﷺ في شق وهؤلاء في شق، وهذا الذي ذكره هؤلاء المشركون في زيارة القبور هو الشفاعة التي ظنوا أن آلهتهم تنفعهم بها وتشفع لهم عند الله قالوا: فإن العبد إذا تعلق روحه بروح الوجيه المقرب عند الله، وتوجه بهمته إليه، وعكف بقلبه عليه، صار بينه وبينه اتصال يفيض به عليه منه نصيب مما يحصل له من الله، وشبهوا ذلك بمن يخدم ذا جاه وحظوة وقرب من السلطان، فهو شديد التعلق به، فما يحصل لذلك السلطان من الإنعام والإفضال ينال ذلك المتعلق بحسب تعلقه به فهذا سر عبادة الأصنام وهو الذي بعث الله رسله، وأنزل كتبه بإبطاله وتكفير أصحابه، ولعنهم، وأباح دماءهم، وأموالهم، وسبى ذراريهم، وأوجب لهم النار، والقرآن من أوله إلى آخره، مملوء من الرد على أهل إبطال مذهبهم. انتهى.

قوله: (وينال المقام المحمود)؛ أي: المقام الذي يحمد فيه الخلائق كلهم وخالقهم تبارك وتعالى.

قال ابن جرير: قال أكثر أهل التأويل: ذلك المقام، الذي يقومه ﷺ الشفاعة للناس ليريحهم ربهم مما هم فيه من شدة ذلك اليوم.

وقال ابن عباس: «المقام المحمود مقام الشفاعة» وكذا قال ابن أبي نجیح عن مجاهد وقال قتادة: هو أول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع، وكان أهل العلم يرون أنه المقام المحمود.

قوله: (فالشفاعة التي نفاها القرآن ما كان فيها شرك)؛ يعني: أن الشفاعة التي نفاها الله في القرآن هي الشفاعة التي فيها شرك بالله، من دعاء غير الله وعبادته ليشفع له عند الله، فإن الله سبحانه نفى هذه الشفاعة، وأخبر أنها لا تكون أبداً، بل أخبر أن ذلك شرك، ونزه نفسه عنه، ونفى أن يكون للمؤمنين ولي أو شفيع من دونه، مع أن الشفاعة يوم القيامة لهم بإذنه، لا للمشركين كما قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أِذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرِضَىٰ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩] فنفى سبحانه أن تنفع الشفاعة أحداً ﴿إِلَّا مَنْ أِذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرِضَىٰ﴾ [طه: ١٠٩] قوله وعمله، وهو المؤمن المخلص.

وأما المشرك الداعي لغير الله ليشفع له فلا تنفعه الشفاعة، ولا يؤذن لأحد في الشفاعة فيه كما قال: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ﴾ [القصص: ٦٤].

= قوله: (وقد بين النبي ﷺ) إلى آخره: تقدم ما يتعلق بذلك، والله أعلم.
 ○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقد قسم أهل العلم رحمهم الله الشفاعة إلى قسمين رئيسيين، هما:

القسم الأول: الشفاعة الخاصة بالرسول ﷺ، وهي أنواع:
 النوع الأول: الشفاعة العظمى، وهي من المقام المحمود الذي وعده الله.
 الثاني: شفاعة في أهل الجنة أن يدخلوها لأنهم إذا عبروا الصراط ووصلوا إليها وجدوها مغلقة، فيطلبون من يشفع لهم، فيشفع النبي ﷺ إلى الله في فتح أبواب الجنة لأهلها، ويشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١ - ٧٣]؛ فقال: «وفتحت»؛ فهناك شيء محذوف؛ أي: وحصل ما حصل من الشفاعة، وفتحت الأبواب، أما النار؛ فقال فيها: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ الآية [الزمر: ٧١].

الثالث: شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب أن يخفف عنه العذاب وهذه مستثناة من قوله تعالى: ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّفِيعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩] وذلك لما كان لأبي طالب من نصرة للنبي ﷺ ودفاع عنه، وهو لم يخرج من النار، لكن خفف عنه حتى صار - والعياذ بالله - في ضحضاح من نار، وعليه نعلان منها يغلي منهما دماغه، وهذه الشفاعة خاصة بالرسول ﷺ لا أحد يشفع في كافر أبداً إلا النبي ﷺ ومع ذلك لم تقبل الشفاعة كاملة، وإنما هي تخفيف فقط.

القسم الثاني: الشفاعة العامة له ﷺ ولجميع المؤمنين، وهي أنواع:
 النوع الأول: الشفاعة فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وهذه قد يستدل لها بقول الرسول ﷺ: «ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً؛ إلا شفّعهم الله فيه» فإن هذه شفاعة قبل أن يدخل النار، فيشفّعهم الله في ذلك.
 النوع الثاني: الشفاعة فيمن دخل النار أن يخرج منها، وقد تواترت بها الأحاديث وأجمعت عليها الصحابة، واتفق عليها أهل الملة ما عدا طائفتين، وهما: المعتزلة والخوارج؛ فإنهم ينكرون الشفاعة في أهل المعاصي مطلقاً؛ لأنهم يرون أن فاعل الكبيرة مخلد في النار، ومن استحق الخلود؛ فلا تنفع فيه الشفاعة، فهم ينكرون أن النبي ﷺ وغيره يشفع في أهل الكبائر أن لا يدخلوا النار، أو إذا دخلوها أن يخرجوا منها، لكن قولهم هذا باطل بالنص والإجماع.

= النوع الثالث: الشفاعة في رفع درجات المؤمنين، وهذه تؤخذ من دعاء المؤمنين بعضهم لبعض كما قال ﷺ في أبي سلمة: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأبي سلمة، وارفع درجته في المهدبين، وأفسح له في قبره، ونور له فيه، واخلفه في عقبه» والدعاء شفاعة؛ كما قال ﷺ: «ما من مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً؛ إلا شفّعهم الله فيه».

إشكال وجوابه:

فإن قيل: إن الشفاعة لا تكون إلا بإذنه سبحانه؛ فكيف يسمى دعاء الإنسان لأخيه شفاعة وهو لم يستأذن من ربه؟

والجواب: إن الله أمر بأن يدعو الإنسان لأخيه الميت، وأمره بالدعاء إذن وزيادة، وأما الشفاعة الموهومة التي يظنها عباد الأصنام من معبوديهم؛ فهي شفاعة باطلة لأن الله لا يأذن لأحد بالشفاعة إلا من ارتضاه من الشفعاء والمشفوع لهم.

إذأ قوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ تفيد أن الشفاعة متعددة كما سبق.

وقوله ﷺ: «لقد كنت أظن أن لا يسألني أحد غيرك عنه لما أرى من حرصك على العلم» وفي هذا دليل على أن من وسائل تحصيل العلم السؤال.

قوله: (خالصاً)؛ أي: سالماً من كل شوب؛ فلا يشوبها رياء ولا سمعة، بل هي شهادة يقين.

قوله: (من قلبه): لأن المدار على القلب، وهو ليس معنى من المعاني، بل هو مضغة في صدور الناس، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]، وقال ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله» وبهذا يبطل قول من قال: إن العقل في الدماغ، ولا ينكر أن للدماغ تأثيراً في الفهم والعقل، لكن العقل في القلب، ولهذا قال الإمام أحمد: «العقل في القلب، وله اتصال في الدماغ».

ومن قال كلمة الإخلاص خالصاً من قلبه؛ فلا بد أن يطلب هذا المعبود بسلوك الطرق الموصلة إليه؛ فيقوم بأمر الله ويدع نهيهِ.

قوله: (فتلك الشفاعة لأهل الإخلاص): لأن من أشرك بالله قال الله فيه: ﴿مَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

قوله: (وحقيقته أن الله - سبحانه - هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص، فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع): وحقيقته؛ أي: حقيقة أمر الشفاعة؛ أي: =

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير الآيات.
- الثانية: صفة الشفاعة المنفية^[١].
- الثالثة: صفة الشفاعة المثبتة^[٢].
- الرابعة: ذكر الشفاعة الكبرى، وهي المقام المحمود^[٣].
- الخامسة: صفة ما يفعله ﷺ أنه لا يبدأ بالشفاعة، بل يسجد؛ فإذا أذن له شفع.

= الفائدة منها: أن الله ﷻ أراد أن يغفر للمشفوع له، ولكن بواسطة هذه الشفاعة. والحكمة من هذه الوساطة بينها بقوله: (ليكرمه وينال المقام المحمود)، ولو شاء الله لغفر لهم بلا شفاعة، ولكنه أراد بيان فضل هذا الشافع وإكرامه أمام الناس، ومن المعلوم أن من قَبِلَ الله شفاعته؛ فهو عنده بمنزلة عالية؛ فيكون في هذا إكرام للشافع من وجهين:

الأول: إكرام الشافع بقبول شفاعته.
الثاني: ظهور جاهه وشرفه عند الله تعالى.
وجه إدخال باب الشفاعة في كتاب التوحيد: أن الشفاعة الشريكية تنافي التوحيد والبراءة منها هو حقيقة التوحيد.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وكلام شيخ الإسلام المذكور هنا: عن آية سورة سبأ ولشيخ الإسلام رسالة تسمى «الواسطة».

والمراد بالملك هنا: الملك الاستقلالي بخلاف الملك المستعار.
وقد ذكر شيخ الإسلام كلامه هذا في كتاب «الإيمان» فليخصه المصنف هنا.
[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهي ما كان فيها شرك، فكل شفاعة فيها شرك؛ فإنها منفية.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وهي شفاعة أهل التوحيد بشرط إذن الله تعالى ورضاه عن الشافع والمشفوع له.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: وهي الشفاعة في أهل الموقف أن يقضى بينهم، وقول الشيخ: (وهي المقام المحمود)؛ أي: منه.

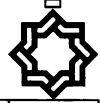
- السادسة: من أسعد الناس بها؟ [١].
- السابعة: أنها لا تكون لمن أشرك بالله.
- الثامنة: بيان حقيقتها.



[١] قال الشيخ ابن عثيمين: هم أهل التوحيد والإخلاص من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه.

ولا إله إلا الله معناه: لا معبود حق إلا الله، وليس المعنى: لا معبود إلا الله؛ لأنه لو كان كذلك؛ لكان الواقع يُكذَّب هذا، إذ إن هناك معبودات من دون الله تعبد وتسمى آلهة، ولكنها باطلة، وحينئذ يتعين أن يكون المراد لا إله حق إلا الله.

ولا إله إلا الله تتضمن نفياً وإثباتاً، هذا هو التوحيد؛ لأن الإثبات المجرد لا يمنع المشاركة، والنفي المجرد تعطيل محض، فلو قلت: لا إله معناه عطلت كل إله، ولو قلت: الله إله ما وحدث؛ لأن مثل هذه الصيغة لا تمنع المشاركة، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْإِلَهُ وَحْدَهُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، لما جاء الإثبات فقط أكده بقوله: ﴿وَحْدَهُ﴾.



باب

قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ

وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦] ^(١)

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أراد المصنف ﷺ الرد على عباد القبور الذين يعتقدون في الأنبياء والصالحين أنهم ينفعون ويضرّون، فيسألونهم مغفرة الذنوب، وتفريج الكروب، وهداية القلوب، وغير ذلك من أنواع المطالب الدنيوية والأخروية، ويعتقدون أن لهم التصرف بعد الموت على سبيل الكرامة.

وقد وقفت على رسالة لرجل منهم في ذلك، ويحتجون على ذلك بقوله: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٣٤] يقول قائلهم في حق رسول الله ﷺ:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم فإذا عرف الإنسان معنى هذه الآية ومن نزلت فيه؛ تبين له بطلان قولهم وفساد شركهم؛ لأن رسول الله ﷺ أفضل الخلق وأقربهم من الله، وأعظمهم جاهاً عنده، ومع ذلك حرص واجتهد على هداية عمه أبي طالب في حياة أبي طالب وعند موته، فلم يتيسر ذلك ولم يقدر عليه، ثم استغفر له بعد موته، فلم يغفر له حتى نهاه الله عن ذلك. ففي هذا أعظم البيان، وأوضح البرهان على أنه ﷺ لا يملك ضرراً ولا نفعاً، ولا عطاء ولا منعاً، وأن الأمر كله بيد الله، فهو الذي يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، ويعذب من يشاء، ويرحم من يشاء، ويكشف الضر عن من يشاء، ويصيب به من يشاء من عباده، وهو الغفور الرحيم، وهو الذي من جوده الدنيا والآخرة، وهو بكل شيء عليم، ولو كان عنده ﷺ من هداية القلوب ومغفرة الذنوب وتفريج الكروب شيء؛ لكان أحق الناس به، وأولاهم من قام معه أتم القيام ونصره، وأحاطه من بلوغه ثمان سنين إلى ما بعد النبوة بثمان سنين أو أكثر، بل قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمَلُكَ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْرَهْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا

= أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْكُمْ [الأنعام: ٥٠]، فهل يجتمع في قلب عبد الإيمان بهذه الآيات وما أشبهها، والإيمان بذلك البيت وما أشبهه، ولكن قاتل الله أعداءه الذين جاوزوا الحد في إطرائه والغلو فيه.

وأما معنى الآية: فقال ابن كثير: يقول تعالى لرسوله: (إني مبعوث إليك يا محمد لا تهدي من أحببت)؛ أي: ليس إليك ذلك، إنما عليك البلاغ، والله يهدي من يشاء، وله الحكمة البالغة، والحجة الدامغة كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقال: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وهذه الآية أخص من هذا كله فإنه قال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [٥١]؛ أي: أعلم بمن يستحق الهداية ممن يستحق الغواية، وقد ثبت في «الصحاحين» أنها نزلت في أبي طالب، وقد كان يحوطه وينصره، ويقوم في حقه، ويحبه حباً طبعياً لا حباً شريعياً، فلما حضرته الوفاة وحثه أجله دعاه رسول الله ﷺ إلى الإيمان والدخول في الإسلام فسبق القدر فيه، واختطف من يده، واستمر على ما كان عليه من الكفر والله الحجة البالغة.

فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]. فالجمع بينها وبين الآية المترجم لها، قيل: الهداية التي تصح نسبتها لغير الله بوجه ما: هي هداية الإرشاد والدلالة، كما قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾؛ أي: ترشد وتبين، والهداية المنفية عن غير الله هي هداية التوفيق وخلق القدرة على الطاعة، ذكره بعضهم بمعناه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: والمنفي هنا هداية التوفيق والقبول فإن أمر ذلك إلى الله، وهو القادر عليه، وأما الهداية المذكورة في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فإنها هداية الدلالة والبيان، فهو المبين عن الله، والدال على دينه وشرعه.

○ قال الشيخ ابن سعدي: وهذا الباب أيضاً نظير الباب الذي قبله، وذلك أنه إذا كان ﷺ وهو أفضل الخلق على الإطلاق وأعظمهم عند الله جاهاً وأقربهم إليه وسيلة، لا يقدر على هداية من أحب هداية التوفيق وإنما الهداية كلها بيد الله، فهو الذي تفرد بهداية القلوب كما تفرد بخلق المخلوقات فتبين أنه الإله الحق.

وأما قوله تعالى: ﴿وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

فالمراد بالهداية هنا: هداية البيان وهو ﷺ المبلغ عن الله وحيه الذي اهتدى به الخلق.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب ذكره المصنف ليبين أن الرسل وأفضلهم محمد ﷺ لا يملكون شيئاً من أمر الله إلا ما ملكهم إياه فليس لهم شيء من التصرف إلا ما جعله الله لهم، ولهذا لا يصلحون أن يعبدوا من دون الله، وإذا كان الرسول ﷺ لم يستطع أن يهدي عمه أبا طالب دل هذا على أن الأمر كله بيد الله ﷻ فهو يهدي من يشاء ويضل من يشاء ويبدع كل شيء ﷻ.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: مناسبتة أنه نوع من الباب الذي قبله، فإذا كان لا أحد يستطيع أن ينفع أحداً بالشفاعة والخلاص من العذاب، كذلك لا يستطيع أحد أن يهدي أحداً؛ فيقوم بما أمر الله به.

وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ ظاهره أن النبي ﷺ يحب أبا طالب؛ فكيف يؤول ذلك؟

والجواب: إما أن يقال: إنه على تقدير أن المفعول محذوف، والتقدير من أحببت هدايته لا من أحببته هو أو يقال: إنه أحب عمه محبة طبيعية كمحبة الابن أباه ولو كان كافراً أو يقال: إن ذلك قبل النهي عن محبة المشركين والأول أقرب؛ أي: من أحببت هدايته لا عينه، وهذا عام لأبي طالب وغيره ويجوز أن يحبه محبة قرابة، ولا ينافي هذا المحبة الشرعية، وقد أُحِبُّ أن يهدي هذا الإنسان، وإن كنت أبغضه شخصياً لكفره، ولكن لأنني أُحِبُّ أن الناس يسلكون دين الله.

○ قال الشيخ ابن جبرين: لو قال المؤلف باب أن النبي ﷺ لا يهدي أقاربه لعارضوه وقالوا هذا ينتقص من الأنبياء، لكنه رحمه الله تعالى عدل عن ذلك إلى ذكر آية قرآنية حتى لا يُعارض في ذلك.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: من قال: لا إله إلا الله فإنه يُقبل منه، ويُحكم بإسلامه، ما لم يظهر منه ما يُناقض هذه الكلمة من قول أو فعل، فإن ظهر منه ما يناقض هذه الكلمة حُكم برّدته، أما ما لم يظهر منه ما يناقض هذه الكلمة، فإنه يُحكم بإسلامه، فإن كان صادقاً فيما بينه وبين الله، فهو مسلم حقاً، وإن كان كاذباً فيما بينه وبين الله فهو منافق، أمره إلى الله ﷻ، أما نحن فليس لنا إلا الظاهر.

وفي «الصحيح» عن ابن المسيب، عن أبيه قال: «لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ وعنده عبد الله بن أبي أمية وأبو جهل، فقال له: «يا عم قل لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله»، فقالا له: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فأعاد عليه النبي ﷺ، فأعادا، فكان آخر ما قال هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول لا إله إلا الله، فقال النبي ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك»، فأنزل الله ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].

وأنزل الله في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦] (١).

□ ما يستفاد من الآية:

- ١ - الرد على الذين يعتقدون أن الأولياء ينفعون أو يضررون ويتصرفون بعد الموت على سبيل الكرامة.
- ٢ - أن هداية التوفيق بيد الله سبحانه.
- ٣ - إثبات العلم لله سبحانه.
- ٤ - إثبات الحكمة لله سبحانه.
- ٥ - إبطال التعلق بغير الله.

[١] أخرجه البخاري في: كتاب الجنائز رقم (١٣٦٠)، ومسلم في: كتاب الإيمان رقم (١٣١) وليس عندهما (فأعاد عليه النبي ﷺ، فأعادا) والذي عندهما لفظ (يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (في «الصحيح»؟) أي: «الصحيحين». قوله: (عن ابن المسيب)، هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، الحفاظ العباد، اتفقوا على أن مراسلاته أصبح المراسيل. وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه.

مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين، وأبوه المسيب صحابي، بقي إلى خلافة عثمان رضي الله عنه وكذلك جده حزن صحابي، استشهد باليامة.

قوله: (لما حضرت أبا طالب الوفاة)؛ أي: حضرت علامات الوفاة وإلا فلو كان انتهى إلى المعايينة لم ينفعه الإيمان لو آمن، ويدل على ذلك ما وقع من المراجعة بينه وبينهم، ويحتمل أن يكون انتهى إلى تلك الحالة، لكن رجا النبي ﷺ أنه إذا أقر بالتوحيد ولو في تلك الحالة أن ذلك ينفعه بخصوصه، ويسوغ فيه شفاعته ﷺ ولهذا قال: «أجادل لك بها، وأشهد لك بها، وأحاج لك بها». ويدل على الخصوصية أنه بعد أن امتنع من الإقرار بالتوحيد، ومات على الامتناع منه لم يترك النبي ﷺ الشفاعة له، بل شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة إلى غيره وكان ذلك من الخصائص في حقه.

قوله: (جاء رسول الله ﷺ) يحتمل أن يكون المسيب حضر هذه القصة، فإن المذكورين من بني مخزوم وهو أيضاً مخزومي، وكانوا يومئذ كفاراً فمات أبو جهل على كفره، وأسلم الآخرون.

وقول بعض الشراح: إن هذا الحديث من مراسيل الصحابة مردود.

وفي هذا جواز عيادة المشرك إذا رجي إسلامه.

وجواز حمل العلم إذا كان فيه مصلحة راجحة على عدمه.

قوله: (يا عم) منادى مضاف يجوز فيه إثبات الياء وحذفها.

قوله: (قل لا إله إلا الله)؛ أي: قل هذه الكلمة، عارفاً لمعناها، معتقداً له في هذه الحال وإن لم تعمل به، إذ لا يمكن عند الموت إلا ذلك، ولا بد مع ذلك من شهادة أن محمداً رسول الله.

قوله: (كلمة) قال القرطبي: أحسن ما تُقَيَّدُ (كلمة) بالنصب على أنه بدل من لا إله إلا الله، ويجوز رفعها على احتمال المبتدأ.

قوله: (أحاج لك بها عند الله) هو بتشديد الجيم من «المحاجة» وهي مفاعلة من الحجة، والجيم مفتوحة، على الجزم جواب الأمر؛ أي: أشهد لك بها عند الله، كما في الرواية الأخرى، وفيه دليل على أن الأعمال بالخواتيم؛ لأنه لو قالها لنفعته، وأن من مات على التوحيد نفعته الشفاعة وإن لم يعمل شيئاً غير ذلك، وأن كان كافراً يجحدها إذا قالها عند الموت أجريت عليه أحكام الإسلام، فإن كان صادقاً من قلبه نفعته عند الله، وإلا فليس لنا إلا الظاهر، بخلاف من كان يتكلم بها في حال كفره.

قوله: (فقالا له: أترغب عن ملة عبد المطلب) ذَكَرَاهُ الحجة الملعونة التي يتعلق بها المشركون من الأولين والآخرين، ويردون بها على الرسل، وهي تقليد =

= الآباء والكبراء، وأخرجوا الكلام مخرج الاستفهام مبالغة في الإنكار لعظمة هذه الحجة في قلوب الضالين، وكذلك اكتفيا بها في المجادلة، مع مبالغته ﷺ وتكريره؛ فلأجل عظمتها ووضوحها عندهم اقتصرنا عليها.

قال المصنف: وفيه تفسير لا إله إلا الله بخلاف ما عليه أكثر من يدعي العلم. وفيه: أن أبا جهل ومن معه يعرفون مراد النبي ﷺ إذا قال الرجل: قل لا إله إلا الله، فقبح الله من أبو جهل أعلم منه بأصل الإسلام.

قوله: (فأعاد عليه النبي ﷺ وأعادا)؛ أي: أعاد عليه النبي ﷺ مقالته، وأعادا عليه مقالتهما مبالغة منه ﷺ وحرصاً على إسلام عمه، ومع ذلك لم يقدر النبي ﷺ على ذلك، ولا على تخليصه من عذاب الله، بل سبق فيه القضاء المحتوم، واستمر على كفره ليعلم الناس أن لا إله إلا الله فلو كان عند النبي ﷺ من هداية القلوب، وتفريج الكرب شيء، لكان أحق الناس بذلك وأولاهم عمه الذي فعل معه ما فعل. وفيه: الحرص في الدعوة إلى الله والصبر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن رد ذلك على صاحبه، وتكريره وعدم الاكتفاء فيه بمرة واحدة.

قوله: (فكان آخر ما قال) - هو بنصب آخر على الظرفية -؛ أي: آخر زمن تكليمه إياهم، ويجوز رفعه.

قوله: (هو على ملة عبد المطلب) الظاهر: أن أبا طالب قال: أنا، فغيره الراوي أنفة أن يحكي كلام أبي طالب استقباحاً للفظ المذكور، وهي من التصرفات الحسنة، قاله الحافظ وقد رواه الإمام أحمد بلفظ: «أنا» فدل على ما ذكرناه.

قوله: (وأبى أن يقول لا إله إلا الله) قال الحافظ: هذا تأكيد من الراوي في نفي وقوع ذلك من أبي طالب، وكأنه استند في ذلك إلى عدم سماعه منه في تلك الحال كذا قال وفيه نظر، بل نفيه مستند إلى إباء أبي طالب عن قولها بقوله: (وهو على ملة عبد المطلب).

قال المصنف: وفيه الرد على من زعم إسلام عبد المطلب وأسلافه، ومضرة أصحاب السوء على الإنسان، ومضرة تعظيم الأسلاف والأكابر؛ أي: زيادة على المشروع بحيث يجعل أقوالهم حجة يرجع إليها عند التنازع.

قوله: (فقال النبي: لأستغفرن لك ما لم أنه عنك) أقسم ﷺ ليستغفرن له إلا أن ينهى عن ذلك، كما في رواية مسلم: «أما والله لأستغفرن لك» قال النووي: وفيه جواز الحلف من غير استحلاف، وكأن الحلف هنا لتأكيد العزم على الاستغفار، =

= وتطيباً لنفس أبي طالب وكانت وفاة أبي طالب بمكة قبل الهجرة بقليل.

قال ابن فارس: مات أبو طالب ورسول الله ﷺ تسع وأربعون سنة وثمانية أشهر وأحد عشر يوماً وتوفيت خديجة أم المؤمنين ﷺ بعد موت أبي طالب بثمانية أيام.

قوله: (فأنزل الله: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾)؛ أي:

ما ينبغي لهم ذلك، وهو خبر بمعنى النهي، وقد روى الطبري عن عمرو بن دينار قال: قال رسول الله ﷺ: «استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فلا أزال أستغفر لأبي

طالب حتى نهاني عنه ربي، فقال أصحابه: نستغفر لأبائنا كما استغفر نبينا لعمه»،

فنزلت: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرُونٍ مِنْ

بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ۝ وَمَا كَانِ اسْتَغْفَارُ إِِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ

مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ۝ [التوبة: ١١٣، ١١٤]

وقد ثبت «أن النبي ﷺ أتى قبر أمه لما اعتمر فاستأذن ربه أن يستغفر لها فنزلت هذه

الآية»، وفيه دلالة على تأخر نزول الآية عن وفاة أبي طالب، ولكن يحتمل أن يكون

نزول الآية تأخر وإن كان سببها تقدم، ويكون لنزولها سببان: متقدم: وهو أمر أبي

طالب، ومتأخر: وهو أمر أمه ويؤيد تأخر النزول، استغفاره ﷺ للمنافقين حتى نزل

النهي عن ذلك، فإن ذلك يقتضي تأخر النزول وإن تقدم السبب ويشير إلى ذلك أيضاً

قوله في حديث الباب، وأنزل الله في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾؛ لأنه

يشعر بأن الأولى نزلت في أبي طالب وفي غيره، والثانية فيه وحده.

ويؤيد تعدد السبب ما أخرج أحمد عن علي قال: «سمعت رجلاً يستغفر

لوالديه وهما مشركان، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأنزل الله: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ

الآية» قاله الحافظ.

وفيه تحريم الاستغفار للمشركين، وتحريم موالاتهم ومحبتهم؛ لأنه إذا حرم

الاستغفار لهم، فموالاتهم ومحبتهم أولى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (قل لا إله إلا الله) أمره أن يقولها

لعلم أبي طالب بما دلت عليه من نفي الشرك بالله وإخلاص العبادة له وحده، فإن من

قالها عن علم ويقين فقد برئ من الشرك والمشركين ودخل في الإسلام؛ لأنهم

يعلمون ما دلت عليه، وفي ذلك الوقت لم يكن بمكة إلا مسلم أو كافر فلا يقولها

إلا من ترك الشرك وبرئ منه.

= ولما هاجر النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة كان فيها المسلمون الموحدون، والمنافقون الذين يقولونها بألسنتهم وهم يعرفون معناها، لكن لا يعتقدونها، لما في قلوبهم من العداوة والشك والريب، فهم مع المسلمين بظاهر الأعمال دون الباطن؛ وفيها اليهود؛ وقد أقرهم رسول الله ﷺ لما هاجر، ووادعهم بأن لا يخونوه ولا يظاهروا عليه عدوًّا كما هو مذكور في كتب الحديث والسير.

قوله: (فقال له: أترغب عن ملة عبد المطلب؟) وهذه المقالة منهما عند قول النبي ﷺ لعمه (قل: لا إله إلا الله) استكباراً عن العمل بمدلولها كما قال الله تعالى عنهما وعن أمثالهما من أولئك المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٢٥] وَيَقُولُونَ إِنَّا لَا تَارِكُوا آلِهَتَنَا لِشَاعِرٍ تَجْتَوِيهِ ﴿٢٦﴾ [الصافات: ٣٥، ٣٦]، فرد عليهم بقوله: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٢٧] [الصافات: ٣٧]؛ فبين تعالى أن استكبارهم عن قول «لا إله إلا الله» لدلالاتها على نفي عبادتهم الآلهة التي كانوا يعبدونها من دون الله؛ فإن دلالة هذه الكلمة على نفي ذلك دلالة تضمن، ودلالاتها عليه وعلى الإخلاص دلالة مطابقة.

قوله: (فكان آخر ما قال) الأحسن فيه الرفع على أنه اسم «كان» وجملة «هو» وما بعدها الخبر.

قال الحافظ: كل هذا ظاهر في أنه مات على غير الإسلام، ويضعف ما ذكره السهيلي أنه روي في بعض كتب المسعودي أنه أسلم؛ لأن مثل ذلك لا يعارض ما في الصحيح. انتهى.

○ وقال في «قرة عيون الموحدين»: قوله: (فأنزل الله ﷻ): ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنََّّهُمْ أَحْضَبُ الْحَبِيرِ﴾ [١٢٢] والظاهر: أن هذه الآية نزلت في أبي طالب، فإن الإتيان بالفاء المفيدة للترتيب في قوله: (فأنزل الله) بعد قوله: (لأسْتَغْفِرُونَ لَكَ مَا لَمْ أَنَا عَنْكَ) يفيد ذلك، وقد ذكر العلماء لسبب نزول هذه الآية أسباباً آخر فلا منافاة، الآية الواحدة قد يتعدد نزولها.

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله: (جاء رسول الله ﷻ) حرصاً على هدايته وشفقة عليه، لما رأى منه النصيح والاجتهاد، فيما يصلح أمره، والذب عنه بماله وحاله وولده، وصنع الصنائع التي لم يصنعها أحد من الأقارب والأباعد معه ﷺ.

○ قال الشيخ ابن باز: هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، =

= هو تابعي وأبوه وجده صحابييان والمسيب الأشهر بالفتح وضبطه بعضهم بالكسر، ولكن الأشهر والمعروف عند المحدثين بالفتح.

وإذا نزل العذاب والبأس بالشخص لا تنفعه لا إله إلا الله عند الوفاة ففرعون لم تنفعه لا إله إلا الله ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْنَتُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴿٨٥﴾ [غافر: ٨٤، ٨٥] ولكن من قالها قبل الغرغرة والموت موقناً بها فإنها تنفعه؛ فأبو طالب مريض لم ينزل به الموت والعذاب أما فرعون فقد نزل به العذاب فمن نزل به العذاب وجاءته الغرغرة فلا تنفعه هذه الكلمة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أبا): بالألف: مفعول به منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و(الوفاة)؛ يعني: الموت، فاعل حضرت.

قوله: (فقال): يا عم! قل لا إله إلا الله): أتى ﷺ بهذه الكنية الدالة على العطف؛ لأن العم صنو الأب؛ أي: كالغصن معه والصنو: الغصن الذي أصله واحد؛ فكأنه معه كالغصن.

قوله: (يا عم) فيها وجهان: يا عم؛ بكسر الميم: على تقدير أنها مضافة إلى الياء. ويا عم بضم الميم: على تقدير قطعها عن الإضافة.

قوله: (قل: لا إله إلا الله) يجوز أنه قاله على سبيل الأمر والإلزام؛ لأنه يجب أن يأمر كل أحد أن يقول: لا إله إلا الله ويجوز أنه قاله على سبيل الإرشاد والتوجيه، ويجوز أنه قاله على سبيل الترجي والتلطف معه، وأبو طالب والذين عنده يعرفون هذه الكلمة ويعرفون معناها، ولهذا بادر بالإنكار.

قوله: (كلمة): منصوبة؛ لأنها بدل لا إله إلا الله، ويجوز إذا لم تكن الرواية بالنصب أن تكون بالرفع؛ أي: هي كلمة، ولكن النصب أوضح.

قوله: (أحاج): بضم الجيم وفتحها: فعلى ضم الجيم فهي صفة لكلمة، وإذا كانت بالفتح فهي مجزومة جواباً للأمر: (قل)؛ أي: قل أحاج، وقال بعض المعربين: إنها جواب لشرط مقدر؛ أي: إن تقل أحاج، والأول أسهل؛ لأن الأصل عدم التقدير والمعنى: أذكرها حجة لك عند الله، وليس أخاصم وأجادل لك بها عند الله، وإن كان بعض أهل العلم قال: إن معناها أجادل الله بها، ولكن الذي يظهر لي أن المعنى: أحاج لك بها عند الله؛ أي: أذكرها حجة لك كما جاء في بعض الروايات: «أشهد لك بها عند الله».

= قوله: (فقال النبي ﷺ لأستغفرن لك) ... إلخ: جملة (لأستغفرن لك) مؤكدة بثلاث مؤكدات: القسم، واللام، ونون التوكيد الثقيلة.

والاستغفار: طلب المغفرة، وكان النبي ﷺ في نفسه شيء من القلق، حيث قال: «ما لم أنه عنك»؛ فوقع الأمر كما توقع ونهي عنه.

قوله: (ما كان): ما: نافية، وكان: فعل ماض ناقص قوله: (أن يستغفروا): أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم كان مؤخر.

قوله: (للنبي): خبر مقدم؛ أي: ما كان استغفاره.

واعلم أن ما كان أو ما ينبغي أو لا ينبغي ونحوها إذا جاءت في القرآن والحديث؛ فالمراد أن ذلك ممتنع غاية الامتناع؛ كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، وقوله: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [٩٦] ﴿[مريم: ٩٢]، وقوله: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ [يس: ٤٠]، وقوله ﷺ: «إن الله لا ينالم ولا ينبغي له أن ينالم».

وقوله: (أن يستغفروا)؛ أي: يطلبوا المغفرة للمشركين قوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا أَهْلِ الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: ١١٣]؛ أي: حتى ولو كانوا أقارب لهم، ولهذا لما اعتمر النبي ﷺ ومر بقبر أمه استأذن الله أن يستغفر لها فما أذن الله له، فاستأذنه أن يزور قبرها فأذن له؛ فزاره للاعتبار وبكى وأبكى من حوله من الصحابة؛ فالله منعه من طلب المغفرة للمشركين؛ لأن هؤلاء المشركين ليسوا أهلاً للمغفرة لأنك إذا دعوت الله أن يفعل ما لا يليق؛ فهو اعتداء في الدعاء.

قوله: (وأنزل الله في أبي طالب)؛ أي: في شأنه قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الخطاب للرسول ﷺ]؛ أي: لا توفق من أحببت للهداية قوله: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾؛ أي: يهدي هداية التوفيق من يشاء.

وأعلم أن كل فعل يضاف إلى مشيئة الله تعالى؛ فهو مقرون بالحكمة؛ أي: من اقتضت حكمته أن يهديه فإنه يهدي، ومن اقتضت حكمته أن يضله أضله، وهذا الحديث يقطع وسائل الشرك بالرسول ﷺ وغيره؛ فالذين يلجئون إليه ﷺ ويستنجدون به مشركون؛ فلا ينفعهم ذلك لأنه لم يؤذن له أن يستغفر لعمه، مع أنه قد قام معه قياماً عظيماً، ناصره وأزره في دعوته؛ فكيف بغيره ممن يشركون بالله؟!!

الإشكالات الواردة في الحديث:

الإشكال الأول: الإثبات والنفي في الهداية، وقد سبق بيان ذلك.

= الإشكال الثاني: قوله: (لما حضرت أبا طالب الوفاة) يشكل مع قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتُّ أَكُنْتُ﴾ [النساء: ١٨] وظاهر الحديث قبول توبته. والجواب عن ذلك من أحد وجهين: الأول: أن (يقال لما حضرت أبا طالب الوفاة)؛ أي: ظهر عليه علامات الموت ولم ينزل به، ولكن عرف موته لا محالة، وعلى هذا؛ فالوصف لا ينافي الآية. الثاني: أن هذا خاص بأبي طالب مع النبي ﷺ ويستدل لذلك بوجهين: أ - أنه قال: (كلمة أحاج لك بها عند الله) ولم يجزم بنفعها له، ولم يقل: كلمة تخرجك من النار.

ب - أنه سبحانه أذن للنبي ﷺ بالشفاعة لعمه مع كفره، وهذا لا يستقيم إلا له، والشفاعة له ليخفف عنه العذاب.

ويضعف الوجه الأول أن المعنى ظهرت عليه علامات الموت: بأن قوله: (لما حضرت أبا طالب الوفاة) مطابقاً تماماً لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٨] وعلى هذا يكون الأوضح في الجواب أن هذا خاص بالنبي ﷺ مع أبي طالب نفسه.

الإشكال الثالث: أن قوله تعالى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] في سورة التوبة، وهي متأخرة مدنية، وقصة أبي طالب مكية، وهذا يدل على تأخر النهي عن الاستغفار للمشركين، ولهذا استأذن النبي ﷺ للاستغفار لأمه وهو ذاهب للعمرة ولا يمكن أن يستأذن بعد نزول النهي؛ فدل على تأخر الآية، وأن المراد بيان دخولها في قوله تعالى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ وليس المعنى أنها نزلت في ذلك الوقت. وقيل: إن سبب نزول الآية هو استئذانه ربه في الاستغفار لأمه، ولا مانع من أن يكون للآية سببان.

الإشكال الرابع: أن أهل العلم قالوا: يسن تلقين المحتضر لا إله إلا الله، لكن بدون قول قل؛ لأنه ربما مع الضجر يقول: لا؛ لضيق صدره مع نزول الموت، أو يكره هذه الكلمة أو معناها، وفي هذا الحديث قال: (قل).

والجواب: أن أبا طالب كان كافراً، فإذا قيل له: (قل) وأبى؛ فهو باق على كفره، لم يضره التلقين بهذا؛ فإما أن يبقى على كفره ولا ضرر عليه بهذا التلقين وإما أن يهديه الله، بخلاف المسلم؛ فهو على خطر لأنه ربما يضره التلقين على هذا الوجه.

وفيه مسائل

• الأولى: تفسير قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

• الثانية: تفسير قوله: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣] ^[١].

○ قال الشيخ ابن جبرين: (فقالا له: أترغب عن ملة عبد المطلب؟) الرغبة: إذا عدت بـ(عن) فمعناها الترك. وإذا عدت بـ«في» فمعناها الأخذ والقبول: أترغب في ملة الإسلام.

وأبو طالب لم يسلم ومات على الشرك خلافاً للرافضة. وقد ألف الخنيزي كتاباً سماه «أبو طالب مؤمن قريش» وهو معتقد سائد عند الشيعة أن أبا طالب في الجنة - وأبو طالب اسمه عبد مناف، وهو الذي ورث السيادة في قومه، ولما مات كان له أربعة أبناء، اثنان كافران: عقيل وطالب واثنان مؤمنان: جعفر وعلي. وقد قال ﷺ عندما جاء مكة: «وهل ترك لنا عقيل من رباع...» فهذا دليل على أنه مات كافراً وإلا لما ورثه عقيل وأخوه الكافر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - جواز عيادة المريض المشرك إذا رُجي إسلامه.
- ٢ - مضرة أصحاب السوء وقرناء الشر على الإنسان.
- ٣ - أن معنى لا إله إلا الله ترك عبادة الأصنام والأولياء والصالحين وإفراد الله بالعبادة. وأن المشركين يعرفون معناها.

٤ - أن من قال لا إله إلا الله عن علمٍ ويقين واعتقادٍ دخل في الإسلام.

٥ - أن الأعمال بالخواتيم.

٦ - تحريم الاستغفار للمشركين وتحريم موالانهم، ومحبتهم.

٧ - بطلان التعلق على النبي ﷺ وغيره لجلب النفع أو دفع الضرر.

٨ - الرد على من زعم إسلام أبي طالب.

٩ - مضرة تقليد الآباء والأكابر بحيث يُجعل قولهم حجة يرجع إليها عند التنازع.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: والخطر من قول بعض الناس لبعض زعماء الكفر =

• الثالثة: وهي المسألة الكبرى: تفسير قوله: «قل لا إله إلا الله» بخلاف ما عليه من يدعي العلم^[١].

• الرابعة: أن أبا جهل ومن معه يعرفون مراد النبي ﷺ إذا قال للرجل: «قل لا إله إلا الله» فقَبَّحَ الله من أبو جهل أعلم منه بأصل الإسلام^[٢].

• الخامسة: جِدُّهُ ﷺ ومبالغته في إسلام عمه^[٣].

= إذا مات: المرحوم؛ فإنه حرام لأن هذا مضادة لله ﷻ، وكذلك يحرم إظهار الجزع والحزن على موتهم بالإحداد أو غيره؛ لأن المؤمنين يفرحون بموتهم، بل لو كان عندهم القدرة والقوة لقاتلوهم حتى يكون الدين كله لله.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: الكبيرة من هذا الباب، وقوله: - أي: قول النبي ﷺ - لعمه: (قل: لا إله إلا الله) وعمه عرف المعنى أنه التبرؤ من كل إله سوى الله ولهذا أبى أن يقولها لأنه يعرف معناها ومقتضاها وملزوماتها.

وقوله: (بخلاف ما عليه من يدعي العلم) كأنه يشير إلى تفسير المتكلمين لمعنى لا إله إلا الله، حيث يقولون: إن الإله هو القادر على الاختراع، وإنه لا قادر على الاختراع والإيجاد والإبداع إلا الله، وهذا تفسير باطل.

نعم، هو حق لا قادر على الاختراع إلا الله، لكن ليس هذا معنى لا إله إلا الله، ولكن المعنى: لا معبود حق إلا الله؛ لأننا لو قلنا: إن معنى لا إله إلا الله: لا قادر على الاختراع إلا الله؛ صار المشركون الذين قاتلهم الرسول ﷺ واستباح نساءهم وذريتهم وأموالهم مسلمين؛ فالظاهر من كلامه ﷺ أنه أراد أهل الكلام الذين يفسرون لا إله إلا الله بتوحيد الربوبية، وكذلك الذين يعبدون الرسول والأولياء ويقولون: نحن نقول لا إله إلا الله.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٢٥) وَيَقُولُونَ إِنَّا لَا نَزِدُّكَ إِلَهًا تَنَا لِسَائِمٍ تَجْنُونَ ﴿٢٦﴾ [الصافات: ٣٥، ٣٦]؛ فالحاصل أن الذين يدعون أن معنى لا إله إلا الله؛ أي: لا قادر على الاختراع إلا هو، أو يقولونها وهم يعبدون غيره كالأولياء هم أجهل من أبي جهل واحترز المؤلف في عدم ذكر من مع أبي جهل لأنهم أسلموا، وبذلك صاروا أعلم ممن بعدهم، خاصة من هم في العصور المتأخرة في زمن المؤلف ﷺ.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: حرصه ﷺ وكونه يتحمل أن يحاج بالكلمة عند الله

واضح من نص الحديث؛ لسببين هما:

- السادسة: الرد على من زعم إسلام عبد المطلب وأسلافه.
- السابعة: كونه ﷺ استغفر له فلم يغفر له، بل نُهي عن ذلك^[١].
- الثامنة: مضرة أصحاب السوء على الإنسان^[٢].

١ - القرابة.

٢ - لما أسدى للرسول والإسلام من المعروف؛ فهو على هذا مشكور، وإن كان على كفره مأزوراً وفي النار، ومن مناصرة أبي طالب أنه هجر قومه من أجل معاضدة النبي ﷺ ومناصرتة، وكان يعلن على الملأ صدقه ويقول قصائد في ذلك ويمدحه، ويصبر على الأذى من أجله، وهذا جدير بأن يحرص على هدايته، لكن الأمر بيد مقلب القلوب كما في الحديث: «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء» ثم قال ﷺ في نفس الحديث: «اللَّهُمَّ مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك».

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: كونه ﷺ استغفر له فلم يغفر له:

الرسول ﷺ أقرب الناس أن يجيب الله دعاءه، ومع ذلك اقتضت حكمة الله أن لا يجيب دعاءه لعمه أبي طالب؛ لأن الأمر بيد الله لا بيد الرسول ولا غيره، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ لِيُفْعَلَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَالَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣] ليس لأحد تصرف في هذا الكون، إلا رب الكون، وكذا أمه ﷺ لم يؤذن له في الاستغفار لها؛ فدل على أن أهل الكفر ليسوا أهلاً للمغفرة بأي حال، ولا يجاب لنا فيهم، ولا يحل الدعاء لهم بالمغفرة والرحمة، وإنما يدعى لهم بالهداية وهم أحياء.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: المعنى: أنه لو لا هذان الرجلان؛ لربما وفق أبو

طالب إلى قبول ما عرضه النبي ﷺ لكن هؤلاء - والعياذ بالله - ذكراه نعمة الجاهلية. ومضرة رفقاء السوء، ليس خاصاً بالشرك، ولكن في جميع سلوك الإنسان، وقد شبه النبي ﷺ: «جليس السوء بنافع الكير؛ إما أن يحرق ثيابك، أو تجد منه رائحة كريهة». وقال ﷺ: «فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» وذلك لما بينهما من الصحبة والاختلاط، وكذلك روي عن النبي ﷺ بسند لا بأس به: «المرء على دين خليله؛ فلينظر أحداً من يخالل»؛ فالمهم أنه يجب على الإنسان العاقل أن يفكر في أصحابه: هل هم أصحاب سوء؟ فليبعد عنهم لأنهم أشد عداء من الجرب، أو هم أصحاب خير: يأمرونه بالمعروف، وينهونه عن المنكر، ويفتحون له أبواب الخير؛ فعليه بهم.

- التاسعة: مضرة تعظيم الأسلاف والأكابر^[١].
- العاشرة: الشبهة للمبطلين في ذلك؛ لاستدلال أبي جهل بذلك^[٢].
- الحادية عشرة: الشاهد لكون الأعمال بالخواتيم؛ لأنه لو قالها لنفعته^[٣].
- الثانية عشرة: التأمل في كبر هذه الشبهة في قلوب الضالين؛ لأن في القصة أنهم لم يجادلوه إلا بها، مع مبالغته ﷺ وتكريره؛ فلاجل عظمتها ووضوحها عندهم اقتصرُوا عليها.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: أي: إذا زاد على المشروع بحيث تجعل أقوالهم حجة يرجع إليها عند التنازع.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: لأن أبا طالب اختار أن يكون على ملة عبد المطلب حين ذكره بأسلافه مع مخالفته لشريعة النبي ﷺ وهذا ليس على إطلاقه؛ فتعظيمهم إن كانوا أهلاً لذلك فلا يضر، بل هو خير؛ فأسلافنا من صدر هذه الأمة لا شك أن تعظيمهم وإنزالهم منازلهم خير لا ضرر فيه.

وإن كان تعظيم الأكابر لما هم عليه من العلم والسن، فليس فيه مضرة، وإن كان تعظيمهم لما هم عليه من الباطل؛ فهو ضرر عظيم على دين المرء، فمثلاً: من يعظم أبا جهل لأنه سيد أهل الوادي، وكذلك عبد المطلب وغيره؛ فهو ضرر عليه، ولا يجوز أن يرى الإنسان في نفسه لهؤلاء أي قدر؛ لأنهم أعداء الله ﷻ، وكذلك لا يعظم الرؤساء من الكفار في زمانه؛ فإن فيه مضرة لأنه قد يورث ما يضاد الإسلام، فيجب أن يكون التعظيم حسب ما تقتضيه الأدلة من الكتاب والسنة.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: والواجب على المرء أن يكون تابعاً لما جاء به الرسول ﷺ، وأما من خالفه من الكبراء والأئمة؛ فإنهم لا يحتج بهم على الكتاب والسنة، لكن يعتذر لهم عن مخالفة الكتاب والسنة إن كانوا أهلاً للاعتذار، بحيث لم يعرف عنهم معارضة للنصوص، فيعتذر لهم بما ذكره أهل العلم، ومن أحسن ما ألف كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، أما من يعرف بمعارضة الكتاب والسنة؛ فلا يعتذر له.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا مبني على، القول بأن معنى حضرته الوفاة؛ أي: ظهرت عليه علاماتها ولم ينزل به كما سبق.



باب



ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: (أما تركهم) فهو مجرور عطفاً على المضاف إليه، ولما ذكر المصنف رحمته الله بعض ما يفعله عباد القبور مع الأموات من الشرك، أراد أن يبين السبب في ذلك ليحذر؛ وهو الغلو مطلقاً لا سيما في الصالحين، فإنه أصل الشرك قديماً وحديثاً لقرب الشرك بالصالحين من النفوس فإن الشيطان يظهره في قالب المحبة والتعظيم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: أي: باب ما جاء من الدليل والبرهان على أن سبب كفر بني آدم أو سبب أول كفر بني آدم، وتركهم دينهم الذي خلقوا له، ولا صلاح ولا فلاح لهم إلا به هو الغلو في الصالحين من الأنبياء والأولياء وغيرهم بالقول والاعتقاد فيهم، وضابط الغلو: تعدي ما أمر الله به، وهو الطغيان الذي نهى الله عنه.

○ قال الشيخ ابن سعدي: والغلو هو مجاوزة الحد بأن يجعل للصالحين من حقوق الله الخاصة به شيء، فإن حق الله الذي لا يشاركه فيه مشارك هو الكمال المطلق والغنى المطلق والتصرف المطلق، من جميع الوجوه، وأنه لا يستحق العبادة والتأله أحد سواه.

فمن غلا بأحد المخلوقين حتى جعل له نصيباً من هذه الأشياء فقد ساوى به رب العالمين، وذلك أعظم الشرك.

ومن رفع أحداً من الصالحين فوق منزلته التي أنزله الله بها فقد غلا فيه، وذلك وسيلة إلى الشرك وترك الدين. والناس في معاملة الصالحين ثلاثة أقسام:

أهل الجفاء الذين يهضمونهم حقوقهم، ولا يقومون بحقوقهم من الحب والموالة لهم والتوقير والتبجيل.

= وأهل الغلو الذين يرفعونهم فوق منزلتهم التي أنزلهم الله بها .

وأهل الحق الذين يحبونهم ويوالونهم، ويقومون بحقوقهم الحقيقية، ولكنهم يبرءون من الغلو فيهم، وادعاء عصمتهم، والصالحون أيضاً يتبرءون من أن يدعوا لأنفسهم حقاً من حقوق ربهم الخاصة، كما قال الله عن عيسى ﷺ: ﴿سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦].

واعلم أن الحقوق ثلاثة:

حق خاص لله لا يشاركه فيه مشارك، وهو التأله له وعبادته وحده لا شريك له، والرغبة والإنابة إليه حباً وخوفاً ورجاء.

وحق خاص للرسول، وهو توقيرهم وتبجيلهم والقيام بحقوقهم الخاصة.

وحق مشترك، وهو الإيمان بالله ورسله وطاعة الله ورسله ومحبة الله ومحبة رسله، ولكن هذه الله أصلاً وللرسول تبعاً لحق الله.

فأهل الحق يعرفون الفرقان بين هذه الحقوق الثلاثة، فيقومون بعبودية الله وإخلاص الدين له، ويقومون بحق رسله وأوليائه على اختلاف منازلهم ومراتبهم، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: المقصود من هذا الباب التحذير من الغلو وبيان أن محبة الصالحين والرسول والأولياء دين يدان به، وهو مما شرعه الله ﷻ لكن هذا الحب لا يجوز الغلو فيه فحبهم يقتضي السير في مسيرهم ووفق مناهجهم والترضي عنهم لا عبادتهم والاستغاثة بهم.

والغلو هو الزيادة في العبادة من قول أو فعل، والإطراء: مجاوزة الحد في المدح، والتنطع يعم العبادات والأكل والشرب والكلام وغيرها.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (سبب كفر بني آدم):

السبب في اللغة: ما يتوصل به إلى غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]؛ أي: بشيء يوصله إلى السماء ومنه أيضاً سمي الحبل سبباً؛ لأنه يتوصل به إلى استسقاء الماء من البئر.

وأما في الاصطلاح عند أهل الأصول؛ فهو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم؛ أي: إذا وجد السبب وجد المسبب، وإذا عدم السبب عدم المسبب؛ إلا أن يكون هناك سبب آخر يثبت به المسبب.

قوله: (بني آدم): يشمل الرجال والنساء؛ لأنه إذا قيل: بنو فلان، وهم قبيلة، شمل ذكورهم وإناثهم، أما إذا قيل: بنو فلان؛ أي: رجل معين؛ فالمراد بهم الذكور. =

= قوله: (هو الغلو): هذا الضمير يسمى ضمير الفصل، وهو من أدوات التوكيد، والغلو: خبر لأن ضمير الفصل على القول الراجح ليس له محل من الإعراب والغلو: هو مجاوزة الحد في الثناء مدحاً أو قدحاً.
والقدح: يسمى ثناء، ومنه الجنازة التي مرت فأنثوا عليها شراً والغلو هنا: مجاوزة الحد في الثناء مدحاً.

قوله: (الصالحين): الصالح: هو الذي قام بحق الله وحق العباد، وفي هذه الترجمة إضافة الشيء إلى سببه بدون أن ينسب إلى الله بقوله: (أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين) وهذا جائز إذا كان السبب حقيقة وصحيحاً، وذلك إذا كان السبب قد ثبت من قبل الشرع أو الحسن أو الواقع.
وقد قال الرسول ﷺ: «لولا أنا، لكان في الدرك الأسفل من النار»؛ يعني: عمه أبا طالب.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وقد عظمت هذه الفتنة - عبادة القبور - في عصر المؤلف رحمه الله.

ومن حقنا على الأموات والصالحين أن نجبهم، وأن نعمل مثل ما عملوا من الأعمال الصالحة.

وقد جعل المؤلف - رحمه الله تعالى - أبواب الغلو في وسط الكتاب حتى إذا قرأ فيه القارئ واطمأن إلى الأبواب الأولى، فإنه سيستمر في قراءته حتى يصل إلى هذه الأبواب.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين)؛ أي: سبب الكفر الأول والشرك الأول هو الغلو في الصالحين.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: (والغلو في الصالحين)؛ يعني: مجاوزة الحد فيهم، لكن ما الحد الذي أذن به الشرع في حق الصالحين، حتى نعلم متى يكون تعظيمهم مجاوزة للحد المعلوم؟ الجواب: أنهم إذا كانوا من الرسل: فبالأخذ بشرائعهم، واتباعهم، والافتداء بهم، مع المحبة، والاحترام، والمواالة، والنصرة، وغير ذلك من المعاني الداخلة في الحد المأذون به في حقهم.

أما الغلو فيهم مجاوزة ذلك الحد، وهو بحر لا ساحل له، فمما حصل من الغلو فيهم أنهم جعلت فيهم خصائص الإلهية كما ادعاه في حق نبينا ﷺ أنه يعلم سر اللوح والقلم، وهذا من أنواع الغلو الذي يحصل من الذين يعبدون غير الله - جلَّ وعلا - ويتوجهون إلى الأنبياء والرسل، ويجعلون في حقهم من خصائص الألوهية ما =

وقول الله: ﴿يَتَاهَلُ الْكِتَابَ لَا تَقْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى سَرِيمٍ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] ^[١].

= لا إذن لهم به، بل هو من الشرك الأكبر بالله جلّ وعلا، ومن سوء الظن بالله، ومن تشبيه المخلوق بالخالق، وهذا كفر، والعياذ بالله.

فالحمد المأذون به شرعاً في حقهم مطلوب، وهذه هي الحالة الأولى.
والغلو مذموم شرعاً، ومنهي عنه، وهذه هي الحالة الثانية، ويقابلها: الجفاء، في حقهم وهي الحالة الثالثة.

وهذا الجفاء له صور منها: عدم موالاتهم، وبخسهم حقهم، وترك محبتهم،
فالحاصل: أن كل تقصير في حقهم يعد جفاء، وكل زيادة فيه يعد غلو.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال العلماء: الغلو هو مجاورة الحد في مدح الشيء أو ذمه، وضابطه تعدي ما أمر الله به وهو الطغيان الذي نهى الله عنه في قوله: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، وكذا قال تعالى في هذه الآية: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابَ لَا تَقْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾؛ أي: لا تتعدوا ما حدد الله لكم.

وأهل الكتاب هنا هم اليهود والنصارى، فنهاهم عن الغلو في الدين ونحن كذلك، كما قال تعالى: ﴿فَاسْتَفْزِمُوا كَمَا أُمِرْتُمْ وَمَنْ تَابَ مَعَكُمْ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: ١١٢].

والغلو كثير في النصارى، فإنهم غلوا في عيسى عليه السلام، فنقلوه من حيز النبوة إلى أن اتخذوه إلهاً من دون الله يعبدونه كما يعبدون الله، بل غلوا فيمن زعم أنه على دينه من أتباعه، فادعوا فيهم العصمة، فاتبعوهم في كل ما قالوه، سواء كان حقاً أو باطلاً، وناقضتهم اليهود في أمر عيسى عليه السلام، فغلوا فيه فحطوه من منزلته حتى جعلوه ولد بغي.

قال شيخ الإسلام: ومن تشبه من هذه الأمة باليهود والنصارى وغلا في الدين بإفراط فيه أو تفريط وضاهاهم في ذلك، فقد شابههم كالخوارج المارقين من الإسلام، الذين خرجوا في خلافة علي بن أبي طالب عليه السلام وقتلهم حين خرجوا على المسلمين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، كما ثبت ذلك من عشرة أوجه في «الصحيح» و«المسانيد» وغير ذلك، وكذلك من غلا في دينه من الرافضة والقدرية والجهمية والمعتزلة والأشاعرة.

وقال أيضاً: فإذا كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من انتسب إلى الإسلام، وقد مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان قد =

= يمرق أيضاً من الإسلام وذلك بأسباب: منها الغلو الذي ذمه الله في كتابه حيث قال: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ وعلي بن أبي طالب عليه السلام حرق الغالية من الرافضة فأمر بأخايد خدت لهم عند باب كندة، فقتلهم فيها واتفق الصحابة عليهم السلام على قتلهم، ولكن ابن عباس كان مذهبه أن يقتلوا بالسيف من غير تحريق وهو قول أكثر العلماء.

قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ فنهى عن الغلو في الدين لأنه يتضمن مفساد كثيرة، منها:

١ - أنه تنزيل للمغلو فيه فوق منزلته إن كان مدحاً، وتحتها إن كان قدحاً.
٢ - أنه يؤدي إلى عبادة هذا المغلو فيه كما هو الواقع من أهل الغلو.
٣ - أنه يصد عن تعظيم الله تعالى؛ لأن النفس إما أن تشغل بالباطل أو بالحق؛ فإذا انشغلت بالغلو بهذا المخلوق وإطرائه وتعظيمه؛ تعلقت به ونسيت ما يجب لله تعالى من حقوق.

٤ - أن المغلو فيه إن كان موجوداً؛ فإنه يزهو بنفسه، ويتعاضم ويعجب بها، وهذه مفسدة تفسد المغلو فيه إن كانت مدحاً، وتوجب العداوة والبغضاء وقيام الحروب والبلاء بين هذا وهذا إن كانت قدحاً.

قوله: ﴿فِي دِينِكُمْ﴾: الدين يطلق على العمل والجزاء، والمراد به هنا: العمل والمعنى: لا تجعلوا عبادتكم غلوا في المخلوقين وغيرهم وهل يدخل في هذا الغلو في العبادات؟

الجواب: نعم، يدخل الغلو في العبادات، مثل أن يرهق الإنسان نفسه بالعبادة ويتعبها؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ومثل أن يزيد عن المشروع، كأن يرمي بجمرات كبيرة، أو يأتي بأذكار زائدة عن المشروع أذبار الصلوات تكميلاً للوارد أو غير هذا؛ فالنهى عن الغلو في الدين يعم الغلو من كل وجه.

○ **قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:**

١ - تحريم الغلو في الأشخاص والأعمال وغير ذلك.
٢ - الرد على اليهود والنصارى ومن شابههم في غلوهم في الأشخاص والأعمال وغير ذلك.

٣ - الحث على لزوم الاعتدال في الدين وجميع الأمور بين جانبي الإفراط والتفريط.

٤ - التحذير من الشرك وأسبابه ووسائله.

وفي «الصحيح» عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] قال: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم عُبدت» [١].

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: ﴿لَا تَقُولُوا﴾ فعل جاء في سياق النهي فهو يعم جميع أنواع الغلو في الدين؛ أي: لا تغلو بأي نوع من أنواع الغلو في الدين. **فالحاصل:** أن الغلو وقع من أتباع الرسل، وأتباع الأنبياء في الأنبياء والرسل، وغلوا - أيضاً - في الصالحين من أتباعهم، وجعلوا لهم بعض خصائص الإلهية، وجعلوا لهم الشفاعة، وزعموا أن لهم نصيباً من الملك، أو أنهم يدبرون الأمور، أو أنهم يصرفون شيئاً من الملكوت، وهذا كما يعتقد بعض الصوفية: أن للكون أقطاباً أربعة يدبرون أمر هذا العالم، وربما قالوا: الربع الفلاني، المسؤول عنه: القطب الفلاني، والربع الفلاني، المسؤول عنه: القطب الفلاني، وهكذا. فجعل هؤلاء المتصوفة لأقطابهم المزعومين نصيباً من الملك والربوبية، وجعلوا لهم - أيضاً - نصيباً من الإلهية؛ فتقربوا إليهم بأنواع القربات: من الذبح، والاستغاثة، والتذلل، والخضوع، والمحبة، والتوكل، والرغب، والرهب، وخوف السر، وغيرها من أنواع العبادات القلبية والعملية.

[١] أخرجه البخاري في: كتاب التفسير رقم (٤٩٢٠)، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦٦٧/٨): وقال عطاء كان ابن عباس... إلخ. قوله: (عن ابن عباس). قيل: هذا منقطع لأن عطاء المذكور هو الخرساني ولم يلق ابن عباس، فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في تفسيره عن ابن جريج فقال: أخبرني عطاء الخرساني عن ابن عباس، وقال أبو مسعود: ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريج عن عطاء الخرساني عن ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخرساني وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء فنظر فيه، وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في العلل عن علي بن المديني قال: سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخرساني؟ فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرنا! قال: لا شيء إنما هو كتاب دفعه إليه. انتهى.

= وكان ابن جريج يستجيز إطلاق: أخبرنا في المناولة والمكاتبة، وقال الإسماعيلي: أخبرت عن علي بن المديني أنه ذكر عن تفسير ابن جريج كلاماً معناه: أنه كان يقول عن عطاء الخرساني عن ابن عباس، فطال على الوراق أن يكتب الخرساني في كل حديث فتركه فرواه من روى على أنه عطاء بن أبي رباح. انتهى.

وأشار بهذا إلى القصة التي ذكرها صالح بن أحمد عن علي بن المديني ونبه عليها أبو علي الجبائي في تقييد المهمل، قال ابن المديني: سمعت هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: اعفني من هذا. قال: قال هشام: فكان بعد إذا قال: قال عطاء عن ابن عباس، قال: عطاء الخرساني، قال: هشام، فكتبنا ثم مللنا؛ يعني: كتبنا الخرساني، قال ابن المديني: وإنما بينت هذا لأن محمد بن ثور كان يجعلها؛ يعني: في روايته عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس فيظن أنه عطاء بن أبي رباح، وقد أخرج الفاكهي الحديث المذكور من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ولم يقل الخرساني، وأخرجه عبد الرزاق كما تقدم فقال: الخرساني، وهذا مما استعظم على البخاري أن يخفى عليه، لكن الذي قوي عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخرساني وعن عطاء بن أبي رباح جميعاً، ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح من التحديث بالتفسير أن لا يحدث بهذا الحديث في باب آخر من الأبواب أو في المذاكرة، وإلا فكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشدده في شرط الاتصال واعتماده غالباً في العلل على علي بن المديني شيخه، وهو الذي نبّه على هذه القصة، ومما يؤيد ذلك أنه لم يكثر من تخريج هذه النسخة وإنما ذكر بهذا الإسناد موضعين: هذا وآخر في النكاح، ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها لأن ظاهرها أنها على شرطه. اهـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (في «الصحيح»؟) أي: «صحيح البخاري» وهذا الأثر اختصره المصنف، وقد رواه البخاري عن ابن عباس ولفظه: «وصارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما ود فكانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع فكانت لهذيل، وأما يغوث، فكانت لمراد، ثم لبني غطيف بالجرف عند سبأ، وأما يعوق، فكانت لهمدان، وأما نسر، فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين في قوم نوح...» إلى آخره. وهكذا روي عن عكرمة والضحاك وابن إسحاق نحو هذا.

= وقال ابن جرير: حدثنا ابن حميد، حدثنا مهران عن سفيان عن موسى عن محمد بن قيس: أن يغوث ويعوق ونسراً كانوا قوماً صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صورناهم كانوا أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوروهم، فلما ماتوا وجاء آخرون، دب إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم وبهم يسقون المطر فعبدوهم.

قال سفيان عن أبيه عن عكرمة قال: كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، وروى ابن أبي حاتم عن عروة بن الزبير: أنهم كانوا أولاد آدم لصلبه، وكان ود أكبرهم وأبرهم به، هكذا رواه عمر بن شبة في «أخبار مكة» من طريق محمد بن كعب القرظي، وذكر السهيلي في «التعريف»: أن يغوث بن شيث بن آدم فيما قيل، وكذا سواع وما بعده. فكانوا يتبركون بدعائهم، وكلما مات منهم أحد مثلوا صورته وتمسحوا بها إلى زمن مهلايل، فعبدوها بتدريج الشيطان لهم، ثم صارت سنة في العرب في الجاهلية.

ولا أدري من أين سرت تلك الأسماء أمن قبل الهند؟ فقد قيل: إنهم كانوا المبدأ في عبادة الأصنام بعد نوح عليه السلام، أم الشيطان ألهم العرب ذلك. انتهى.

وقد روى الفاكهي عن ابن الكلبي قال: كان لعمر بن ربيعة رثي من الجن فأتاه فقال: أجب أبا ثمامة وادخل بلا ملامة، ثم ائت سيف جدة، تجد بها أصناماً معدة، ثم أورها تهامة ولا تهب، ثم ادع العرب إلى عبادتها تُجِبْ. قال فأتى عمرو ساحل جدة فوجد بها ودّاً وسواعاً ويغوث ويعوق ونسراً، وهي الأصنام التي عبدت على عهد نوح وإدريس، ثم إن الطوفان طرحها هناك فسفا عليها الرمل، فاستشارها عمرو وخرج بها إلى تهامة، وحضر الموسم ودعا إلى عبادتها فأجيب.

وعمر بن ربيعة: هو عمرو بن لحي، قاله الحافظ.

قلت: وهو سيد خزاعة، وكان أول من سبب السوائب، وغير دين إبراهيم عليه السلام. وكانت العرب قبله على دين أبيهم إبراهيم عليه السلام، حتى نشأ فيهم عمرو فأحدث الشرك، كما روى ابن جرير عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لأكثم بن الجون: «يا أكثم رأيت عمرو بن لحي بن قمعة بن خندف يجرح قلبه في النار فما رأيت رجلاً أشبه برجل منك به ولا به منك فقال أكثم: أتخشى أن يضرني شبهه يا رسول الله؟! فقال رسول الله ﷺ: إنك مؤمن، وهو كافر، إنه أول من غير دين إبراهيم، وبخّر البحيرة، وسيب السائبة، وحمل الحامي». إسناد حسن.

= وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار، كان أول من سيب السوائب».
قوله: (أن انصبوا) بكسر الصاد المهملة.

قوله: (أنصباً) جمع نصب، وأصله ما نصب كغرض ونحوه، والمراد به هنا الأصنام المصورة على صورهم المنصوبة في مجالسهم.
قوله: (حتى إذا هلك أولئك)؛ أي: الذين نصبوها ليكون أشوق إليهم إلى العبادة، وليتذكروا برؤيتها أفعال أصحابها.

قوله: (ونسي العلم)؛ أي: زالت المعرفة بحالها وما قصده من صورهَا، وغلب الجهال الذين لا يميزون بين التوحيد والشرك، وذهب العلماء الذين يعرفون ذلك.

قوله: (عبدت) تقدم أنه دب إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يسقون المطر، فعبدوهم.

وفي رواية أنهم قالوا: ما عظم أولنا هؤلاء إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله، فعبدوهم فهذا هو السبب في عبادة هؤلاء الصالحين، وهو رجاء شفاعتهم عند الله، وكذلك هو السبب في عبادة صورهم، وهذه هي الشبهة التي ألقاها الشيطان على المشركين من الأولين والآخرين.

وقد بين الله ذلك في القرآن بياناً شافياً، وتقدم في هذا الكتاب من الكلام على ذلك ما يكفي لمن هداه الله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: وكل ما عبد من دون الله من قبر أو مشهد أو صنم أو طاغوت فالأصل في عبادته هو الغلو كما لا يخفى على ذوي البصائر، كما جرى لأهل مصر وغيرهم؛ فإن أعظم آلهتهم أحمد البدوي وهو لا يعرف له أصل ولا فضل ولا علم ولا عبادة، ومع هذا فصار أعظم آلهتهم مع أنه لا يُعرف إلا أنه دخل المسجد يوم الجمعة فبال فيه ثم خرج ولم يصل، ذكره السخاوي عن أبي حيان، فزين لهم الشيطان عبادته فاعتقدوا أنه يتصرف في الكون ويطفئ الحريق وينجي الغريق، وصرفوا له الإلهية والربوبية وعلم الغيب، وكانوا يعتقدون أنه يسمعهم ويستجيب لهم من الديار البعيدة، وفيهم من يسجد على عتبة حضرته.

= وكان أهل العراق ومن حولهم كأهل عمان يعتقدون في عبد القادر الجيلاني كما يعتقد أهل مصر في البدوي، وعبد القادر من متأخري الحنابلة وله كتابه «الغنية»، وغيره ممن قبله وبعده من الحنابلة من هو أفضل منه في العلم والزهد، لكن فيه زهد وعبادة وفتنوا به أعظم فتنة، كما جرى من الرافضة مع أهل البيت، وسبب ذلك الغلو دعوى أن له كرامات، وقد جرت الكرامات لمن هو خير منه وأفضل كبعض الصحابة والتابعين.

وهكذا حال أهل الشرك مع من فتنوا به، وأعظم من هذا عبادة أهل الشام لابن عربي وهو إمام أهل الوحدة الذين هم أكفر أهل الأرض. وأكثر من أن يعتقد فيه هؤلاء، لا فضل له ولا دين كأناس بمصر وغيرها، وجرى في نجد قبل هذه الدعوة مثل هذا، وفي الحجاز واليمن وغيرها من عبادة الطواغيت والأشجار والأحجار والقبور ما عمت به البلوى؛ كعبادتهم للجن وطلبهم الشفاعة منهم، والأصل في ذلك الغلو تزيين الشيطان. وذكر أهل السير أن التلبية من عهد إبراهيم عليه السلام: «لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك» حتى كان عمرو بن لحي الخزاعي فينما هو يلبي تمثل له الشيطان في صورة شيخ يلبي معه فقال: لبيك لا شريك لك، فقال الشيخ: إلا شريكاً هو لك، فأنكر ذلك عمرو وقال: ما هذا؟ فقال الشيخ: تملكه وما ملك فإنه لا بأس بهذا، فقالها عمرو فدانت بها العرب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾: هل المراد: لا تذروا عبادتها أو تمكنوا أحداً من إهانتها؟

الجواب: المعنيان؛ أي: انتصروا لآلهتكم، ولا تمكنوا أحداً من إهانتها، ولا تدعوها للناس، ولا تدعوا عبادتها أيضاً، بل احرصوا عليها، وهذا من التواصي بالباطل عكس الذين آمنوا وعملوا الصالحات يتواصون بالحق.

قوله: ﴿وَلَا سُؤَالًا﴾: لا زائدة للتوكيد، مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وفائدتها أنهم جعلوا مدخولها كالمستقل، بخلاف يعوق ونسر؛ فهما دون مرتبة من سبقهما.

قوله تعالى: ﴿وَدَا وَلَا سُؤَالًا وَلَا يَعْوَتُ وَيَعُوقُ وَنَسْرًا﴾ هذه الخمسة كأن لها مزية على غيرها؛ لأن قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ عام يشمل كل ما يعبدون، وكأنها كبار آلهتهم؛ فخصوها بالذكر، والآلهة: جمع إله، وهو كل ما عبد، سواء بحق أو بباطل، لكن إذا كان المعبود هو الله؛ فهو حق، وإن كان غير الله؛ فهو باطل.

قال ابن عباس رضي الله عنه في هذه الآية: هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح. وفي هذا التفسير إشكال، حيث قال: هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، وظاهر القرآن أنها قبل نوح، قال تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا لَمْ يَنْذُرْ لَكَ الْهَتَكُ﴾ [نوح: ٢١]، ٢٢؛ ظاهر الآية الكريمة: أن قوم نوح كانوا يعبدونها، ثم نهاهم نوح عن عبادتها، وأمرهم بعبادة الله وحده، ولكنهم أبوا وقالوا: ﴿لَا نَذَرُ لَكَ الْهَتَكُ﴾ وهذا (أعني: القول بأنهم قبل نوح) قول محمد بن كعب ومحمد بن قيس، وهو الراجح لموافقة ظاهر القرآن ويحتمل - وهو بعيد - أن هذا في أول رسالة نوح، وأنه استجاب له هؤلاء الرجال وآمنوا به، ثم بعد ذلك ماتوا قبل نوح ثم عبدوهم، لكن هذا بعيد حتى من سياق الأثر عن ابن عباس فالمهم أن تفسير الآية أن يقال: هذه أصنام في قوم نوح كانوا رجالاً صالحين، فطال على قومهم الأمد، فعبدوهم.

قوله: (أوحى الشيطان)؛ أي: وحي وسوسة، وليس وحي إلهام. قوله: (أن انصبوا إلى مجالسهم): الأنصاب: جمع نصب، وهو كل ما ينصب من عصا أو حجر أو غيره.

هذا هو تفسير ابن عباس رضي الله عنه للآية، وهل تفسيره حجة؟
الجواب: يرجع في التفسير أولاً إلى القرآن؛ فالقرآن يفسر بعضه بعضاً، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ [نوح: ١١] تفسيرها: ﴿نَارُ حَامِيَّةَ﴾ [القارعة: ١٠] - [١١] فإن لم نجد في القرآن؛ فإلى سنة الرسول ﷺ فإن لم نجد؛ فإلى تفسير الصحابة، وتفسير الصحابي حجة بلا شك؛ لأنهم أدرى بالقرآن حيث نزل بعصرهم وبلغتهم، ويعرفون عنه أكثر من غيرهم، حتى قال بعض العلماء: إن تفسير الصحابي في حكم المرفوع، وهذا ليس بصحيح، لكنه لا شك أنه حجة على من بعدهم، فإن اختلفت الصحابة في التفسير أخذنا بما يرجحه سياق الآية، والآية تدل على ما ذكره ابن عباس؛ إلا أن ظاهر السياق أن هؤلاء القوم الصالحين كانوا قبل نوح ﷺ وقد عرفت القول الراجح.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: التصوير ممنوع لعلتين:

العلّة الأولى: أنه وسيلة إلى الشرك.

العلّة الثانية: أن فيه مضاهاة لخلق الله ﷻ.

والبدعة تنقسم إلى قسمين: بدعة حقيقية، وبدعة إضافية.

= البدعة الحقيقية: إذا أحدث شيء لا أصل له، مثل المولد والتبرك بالآثار. والإضافية: أن نُحدث للعبادة المشروعة وقتاً أو صفة لم يشرعها الله ورسوله، كما لو قلنا: ليلة النصف من شعبان يصلون الناس ويتهجدون، أو نصوم النصف من شعبان.

فالصيام مشروع، وقيام الليل مشروع، لكن إذا حدّدناه بوقت لا دليل عليه فهذا بدعة إضافية؛ لأن أصل العبادة مشروع، ولكن تقييدها بوقت محدّد منه إضافة إلى العبادة وهي غير مشروعة، فهذه بدعة تسمى إضافية. ذكر الله مشروع؛ التسبيح والتهليل والتكبير، لكن إذا قلنا للناس: سَبِّحُوا أَلْفَ تسبيحة، كبروا أَلْفَ تكبيرة، قولوا: كذا أَلْفَ مرة بدون دليل. فهذا يُعتبر بدعة إضافية.

□ ما يستفاد من الأثر:

- ١ - أن الغلو في الصالحين سبب لعبادتهم من دون الله وترك الدين بالكلية.
 - ٢ - التحذير من التصوير وتعليق الصور، لا سيما صور العظماء.
 - ٣ - التحذير من مكر الشيطان وعرضه الباطل في صورة الحق.
 - ٤ - التحذير من البدع والمحدثات ولو حُسُن قصد فاعلها.
 - ٥ - أن هذه وسائل إلى الشرك فيجب الحذر منها.
 - ٦ - معرفة قدر وجود العلم ومضرة فقده.
 - ٧ - أن سبب فقد العلم هو موت العلماء.
 - ٨ - التحذير من التقليد، وأنه قد يؤول بأهله إلى المروق من الإسلام.
- قال الشيخ صالح آل الشيخ: كيف دخل الشرك في قوم نوح؟
الجواب: أن القرآن ذكر أصليين في الحالين، من أصول الشرك وذكر غيرهما أيضاً:

الأصل الأول: شرك قوم نوح.

والأصل الثاني: شرك قوم إبراهيم.

وأما شرك قوم نوح فكان بالغلو في الصالحين، وأرواحهم؛ فجاءهم الشيطان من جهة روح ذلك العبد الصالح، وأثر تلك الروح، وأن من تعلق به فإنه يشفع له، ثم ساقهم من ذلك التعظيم إلى أن صوروا لهم صوراً، ونصبوا لهم أنصاباً، وأوثاناً، وأصناماً حتى إذا طال عليهم الأمد عبدوهم.

وقال ابن القيم: «قال غير واحد من السلف: «لما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم»»^[١].

= الأصل الثاني: شرك قوم إبراهيم، وذلك شرك في التأثير؛ يعني: من جهة النظر في الكواكب ومن يؤثر ويحرك، فهذا شرك في الربوبية، وما تبعه من الشرك في الألوهية؛ لأنهم جعلوا لتلك الكواكب أصناماً، وجعلوا لها صوراً، وجعلوها أوثاناً، فعبدوها من دون الله - جلّ وعلا - وتوجهوا إليها.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (وقال ابن القيم) هو الإمام العلامة محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية، تلميذ شيخ الإسلام، وصاحب المصنفات الكثيرة في فنون العلم.

قال الحافظ السخاوي في حقه: العلامة الحجة، المتقدم في سعة العلم ومعرفة الخلاف وقوة الجنان، المجمع عليه بين الموافق والمخالف، صاحب التصانيف السائرة والمحاسن الجمّة، مات سنة إحدى وخمسين وسبعمائة.

قوله: (قال غير واحد من السلف) إلى آخره: الظاهر أن ابن القيم ذكر ذلك بالمعنى لا باللفظ، وقد روي عن غير واحد من السلف معنى ذلك، منهم أبو جعفر الباقر وغيره، وتقدم ما يدل على ذلك.

قوله: (ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم)؛ أي: طال عليهم الزمان، ونسوا ما قصده الأولون بتصوير صورهم، فعبدوهم، فتبين أن مبدأ الشرك بالصالحين هو الغلو فيهم، كما أن سبب الشرك بالنجوم هو الغلو فيها واعتقاد النحوس فيها والسعود، ونحو ذلك.

وهذا هو الغالب على الفلاسفة ونحوهم، كما أن ذاك هو الغالب على عباد القبور، ونحوهم، وهو أصل عبادة الأصنام، فإنهم عظموا الأموات تعظيماً مبتدعاً، فصوروا صورهم، وتبركوا بها، فآل الأمر إلى أن عبدت الصور ومن صورته، وهذا أول شرك حدث في الأرض، وهو الذي أوحاه الشيطان إلى عباد القبور في هذه الأزمان، فإنه ألقى إليهم أن البناء على القبور والعكوف عليها من محبة الصالحين وتعظيمهم، وأن الدعاء عندها أرجى في الإجابة من الدعاء في المسجد الحرام والمساجد، فاعتادوها لذلك. فإذا تقرر ذلك عندهم، نقلهم منه إلى الدعاء به والإقسام على الله به.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: وهذا أعظم من الذي قبله، فإن شأن الله أعظم من أن يقسم عليه، أو يسأل بأحد من خلقه فإذا تقرر ذلك عندهم، نقلهم منه إلى دعائه وعبادته، وسؤاله الشفاعة من دون الله، واتخاذ قبره وثناً يعكف عليه، وتعلق =

= عليه القناديل والستور ويطاف به ويستلم، ويقبل ويحج إليه، ويدبح عنده، فإذا تقرر ذلك عندهم، نقله منه إلى دعاء الناس إلى عبادته، واتخاذة عيداً ومنسكاً، ورأوا أن ذلك أنفع لهم في دنياهم وأخراهم، وكل هذا مما قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أنه مضاد لما بعث الله به رسوله ﷺ من تجريد التوحيد لله، وألا يعبد إلا الله، فإذا تقرر ذلك عندهم نقلهم منه إلى أن مَنْ نَهَى عن ذلك، فقد تنقص أهل الرتب العالية، وحطهم عن منزلتهم، وزعم أنهم لا حرمة لهم، ولا قدر، وغضب المشركون، واشمأزت قلوبهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥]، وسرى ذلك في نفوس كثير من الجهال والطغام، وكثير ممن ينتسب إلى العلم والدين، حتى عادوا أهل التوحيد، ورموهم بالعظائم، ونفروا الناس عنهم، ووالوا أهل الشرك وعظموهم، وزعموا أنهم أولياء الله وأنصار دينه ورسوله، ويأبى الله ذلك ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَائِهِ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤].

قلت: وفي القصة فوائد نبه المصنف على بعضها:

منها: أن من فهم هذا الباب وما بعده تبين له غربة الإسلام، ورأى من قدرة الله، وتقلبيه القلوب العجب.

ومنها: معرفة أن أول شرك حدث في الأرض بشبهة محبة الصالحين.

ومنها: معرفة أول شيء غيّر به دين الأنبياء.

ومنها: معرفة سبب قبول البدع مع كون الشرائع والفطر تنكرها.

ومنها: أن سبب ذلك كله مزج الحق بالباطل، فالأول محبة الصالحين، والثاني فعل أناس من أهل العلم والدين شيئاً أرادوا به خيراً فظن من بعدهم أنهم أرادوا غيره.

ومنها: معرفة جيلة الإنسان في كون الحق ينقص في قلبه، والباطل يزيد.

ومنها: أن فيها شاهداً لما نقل عن بعض السلف أن البدعة سبب للكفر، وأنها

أحب إلى إبليس من المعصية؛ لأن المعصية يتاب منها، والبدعة لا يتاب منها.

ومنها: معرفة الشيطان بما تؤول إليه البدعة، ولو حسن قصد الفاعل.

ومنها: معرفة القاعدة الكلية وهي النهي عن الغلو، ومعرفة ما يؤول إليه.

ومنها: مضرة العكوف على قبر لأجل عمل صالح.

ومنها: معرفة النهي عن التماثيل، والحكمة في إزالتها.

* وعن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم؛ إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله». أخرجاه^[١].

= ومنها: معرفه عظم شأن هذه القصة، وشدة الحاجة إليها مع الغفلة عنها.
ومنها: - وهي أعجب العجب - قراءتهم إياها في كتب التفسير والحديث، ومعرفتهم بمعنى الكلام، وكون الله حال بين قلوبهم، حتى اعتقدوا أن فعل قوم نوح هو أفضل العبادات، واعتقدوا أن نهي الله ورسوله هو الكفر المبيح للدم والمال.
ومنها: التصريح أنهم لم يريدوا إلا الشفاعة.
ومنها: ظنهم أن العلماء الذين صوروا الصور أرادوا ذلك
ومنها: التصريح بأنها لم تعبد حتى نسي العلم، ففيها معرفة قدر وجوده، ومضرة فقده.

ومنها: أن سبب فقد العلم موت العلماء. انتهى بمعناه.
ومنها: شدة حاجة الخلق بل ضرورتهم إلى الرسالة، وأن ضرورتهم إليها أشد وأعظم من ضرورتهم إلى الطعام والشراب.
ومنها: الرد على من يقدم الشبهات التي يسميها عقليات على ما جاء من عند الله؛ لأن ذلك هو الذي أوقع المشركين في الشرك.
ومنها: مضرة التقليد وكيف آل بأهله إلى المروق من الإسلام.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: وما ذكره ﷺ هو بمعنى ما ذكره البخاري وابن جرير وغيرهما، إلا أنه ذكر عكوفهم على قبورهم قبل تصوير تماثيلهم، وذلك أعظم الوسائل الموصلة إلى الشرك، بل هو الشرك؛ لأن العكوف لله في المساجد عبادة، فإذا كان على القبور صار عكوفهم - تعظيماً ومحبة - عبادة لها، وقد تقدم أن العكوف هو البقاء والإقامة على الشيء في المكان عبادة وتعظيماً وتبركاً، كما كان المشركون يفعلون ذلك عند أصنامهم، لما يعتقدون فيها من البركة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (الأمدة): الزمن وهذا كتفسير ابن عباس؛ إلا أن ابن عباس يقول: «إنهم جعلوا الأنصاب في مجالسهم» وهنا يقول: (عكفوا على قبورهم) ولا يبعد أنهم فعلوا هذا وهذا، أو أنهم قبروا في مجالسهم؛ فتكون هي محل القبور والشاهد قوله: (ثم طال عليهم الأمدة؛ فعبدوهم)؛ فسبب العبادة إذأ الغلو في هؤلاء الصالحين حتى عبدوهم.

[١] أخرجه البخاري في: كتاب الأنبياء رقم (٣٤٤٥)، وأخرج أصله مسلم (١٦٩١) ولم يخرج موضع الشاهد منه.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن عمر) هو ابن الخطاب بن نفيل - بنون وفاء مصغراً - بن عبد العزى بن رياح - بتحتانية - بن عبد الله بن قرط - بضم القاف - بن رزاح - براء ثم زاي خفيفة - بن عدي بن كعب القرشي العدوي، أمير المؤمنين وأفضل الصحابة بعد الصديق عليه السلام، ولي الخلافة عشر سنين ونصفاً، فامتلات الدنيا عدلاً، وفتحت في أيامه ممالك كسرى وقيصر، واستشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين.

قوله: (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم) الإطراء: مجاوزة الحد في المدح، والكذب فيه، قاله أبو السعادات.

وقال غيره: (لا تطروني) بضم التاء وسكون الطاء المهملة من الإطراء؛ أي: لا تمدحوني بالباطل، أو لا تجاوزوا الحد في مدحي.

قوله: (إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله)؛ أي: لا تمدحوني فتغلوا في مدحي كما غلت النصارى في عيسى، فادَّعَوْا فيه الربوبية، وإنما أنا عبد الله فصفوني بذلك كما وصفني به ربي، وقولوا عبد الله ورسوله، فأبى عباد القبور إلا مخالفة لأمره، وارتكاباً لنهيهِ، وناقضوه أعظم المناقضة، وظنوا أنهم إذا صفوه بأنه عبد الله ورسوله، وأنه لا يدعى ولا يُستغاث به، ولا يُنذر له، ولا يطاف بحجرته، وأنه ليس له من الأمر شيء، ولا يعلم من الغيب إلا ما علمه الله، أن في ذلك هضماً لجنابه، وغضباً من قدره، فرفعوه فوق منزلته، وادعوا فيه ما ادعت النصارى في عيسى أو قريباً منه، فسألوه مغفرة الذنوب، وتفريج الكروب.

وقد ذكر شيخ الإسلام في كتاب «الاستغاثة» عن بعض أهل زمانه أنه جوَّز الاستغاثة بالرسول ﷺ في كل ما يستغاث فيه بالله، وصنَّف فيه مصنفاً وكان يقول: إن النبي ﷺ يعلم مفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا الله، وحكى عن آخر من جنسه يباشر التدريس، وينسب إلى الفتيا أنه كان يقول: إن النبي ﷺ يعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر الله عليه، وأن هذا السر انتقل بعده إلى الحسن، ثم انتقل في ذرية الحسن إلى أبي الحسن الشاذلي، وقالوا: هذا مقام القطب الغوث الفرد الجامع، ومن هؤلاء من يقول في قول الله تعالى: ﴿وَسَيُؤْثِرُهُ بِكَرَّةٍ وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٢]: إن الرسول ﷺ هو الذي يُسَبِّح بكرة وأصيلاً ومنهم من يقول: نحن نعبد الله ورسوله، فيجعلون الرسول معبوداً.

قلت: وقال البوصيري:

= فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم =

= فجعل الدنيا والآخرة من جوده، وجزم بأنه يعلم ما في اللوح المحفوظ، وهذا هو الذي حكاه شيخ الإسلام عن ذلك المدرس، وكل ذلك كفر صريح.

ومن العجب أن الشيطان أظهر لهم ذلك في صورة محبته ﷺ وتعظيمه ومتابعته، وهذا شأن اللعين لا بد وأن يمزج الحق بالباطل ليروج على أشباه الأنعام اتباع كل ناعق، الذين لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجؤوا إلى ركن وثيق؛ لأن هذا ليس بتعظيم، فإن التعظيم محله القلب واللسان والجوارح وهم أبعد الناس منه، فإن التعظيم بالقلب: ما يتبع اعتقاد كونه عبداً رسولاً، من تقديم محبته على النفس والولد والوالد والناس أجمعين.

وَيُصَدِّقُ هذه المحبة أمران:

أحدهما: تجريد التوحيد، فإنه ﷺ كان أحرص الخلق على تجريده، حتى قطع أسباب الشرك ووسائله من جميع الجهات، حتى قال له رجل: ما شاء الله وشئت قال: «أجعلتني لله ندّاً؟ بل ما شاء الله وحده» ونهى أن يحلف بغير الله، وأخبر أن ذلك شرك ونهى أن يصلى إلى القبر أو يتخذ مسجداً أو عيداً، أو يوقد عليه سراج، بل مدار دينه على هذا الأصل الذي هو قطب رحا النجاة، ولم يقرر أحد ما قرره النبي ﷺ بقوله وفعله، وسد الذرائع المنافية له، فتعظيمه ﷺ بموافقه على ذلك لا بمناقضته فيه.

الثاني: تجريد متابعته، وتحكيمة وحده في الدقيق والجليل من أصول الدين وفروعه، والرضى بحكمه، والانقياد له والتسليم، والإعراض عما خالفه، وعدم الالتفات إلى ما خالفه، حتى يكون وحده هو الحاكم المتبع المقبول قوله، المردود ما خالفه، كما كان ربه تعالى وحده هو المعبود المألوه المخوف المرجو المستغاث به، المتوكل عليه، الذي إليه الرغبة والرغبة، الذي يؤمل وحده لكشف الشدائد ومغفرة الذنوب، الذي من جوده الدنيا والآخرة، الذي خلق الخلق وحده، ورزقهم وحده، ويبعثهم وحده، ويغفر ويرحم ويهدي ويضل، ويسعد ويشقى وحده، وليس لغيره من الأمر شيء كائناً من كان، لا النَّبِيَّ ﷺ ولا لجبريل ﷺ ولا غيرهما. فهذا هو التعظيم الحق المطابق لحال الْمُعَظَّم، النافع لِلْمُعَظَّم في معاشه ومعاده، والذي هو لازم إيمانه وملزومه.

وأما التعظيم باللسان، فهو الثناء عليه بما هو أهله مما أثنى به عليه ربه وأثنى =

= على نفسه من غير غلو ولا تقصير، كما فعل عباد القبور، فإنهم غلوا في مدحه إلى الغاية. وأما التعظيم بالجوارح، فهو العمل بطاعته، والسعي في إظهار دينه، ونصر ما جاء به، وجهاد من خالفه.

وبالجملة؛ فالتعظيم النافع هو التصديق فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والانتفاء عما عنه نهى وزجر، والموالة والمعاداة والحب والبغض لأجله، وتحكيمه وحده، والرضى بحكمه، وأن لا يتخذ من دونه طاغوت يكون التحاكم إلى أقواله فما وافقها من قوله ﷺ قبله، وما خالفها رده أو تأوله أو أعرض عنه، والله سبحانه يشهد وكفى به شهيداً وملائكته ورسله وأوليائه أن عباد القبور وخصوم الموحدين ليسوا كذلك، والله المستعان.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (لا تطروني) وهذا النهي يحتمل أنه منصبٌ على هذا التشبيه، وهو قوله: (كما أطرت النصارى ابن مريم)، حيث جعلوه إلهاً أو ابناً لله، وبهذا يوحى قول البوصيري:

دع ما ادعته النصارى في نبيهم واحكم بما شئت مدحاً فيه واحتكم أي: دع ما قاله النصارى أن عيسى عليه الصلاة والسلام ابن الله أو ثالث ثلاثة، والباقي املاً فمك في مدحه ولو بما لا يرضيه.

ويحتمل أن النهي عام؛ فيشمل ما يشابه غلو النصارى في عيسى ابن مريم وما دونه ويكون قوله: (كما أطرت) لمطلق التشبيه لا للتشبيه المطلق؛ لأن إطرء النصارى عيسى ابن مريم سببه الغلو في هذا الرسول الكريم ﷺ؛ حيث جعلوه ابناً لله وثالث ثلاثة، والدليل على أن المراد هذا قوله: (إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله).

(فقولوا عبد الله ورسوله): هذان الوصفان أصدق وصف وأشرفه في الرسول ﷺ فأشرف وصف للإنسان أن يكون من عباد الله، قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كُتُبُنَا لِعِبَادِنَا الْفَرَسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١]؛ فوصفهم الله بالعبودية قبل الرسالة مع أن الرسالة شرف عظيم، لكن كونهم عباداً لله ﷻ أشرف وأعظم، وأشرف وصف له وأحق وصف به، ولهذا يقول الشاعر في محبوبته:

لا تدعني إلا بيا عبدها فإنه أشرف أسمائي
أي: أنت إذا أردت أن تكلمني قل: يا عبد فلانة؛ لأنه أشرف أسمائي وأبلغ في الذل فمحمد ﷺ عبد لا يعبد، ورسول لا يكذب.

ولهذا نقوله في صلاتنا عندما نسلم عليه ونشهد له بالرسالة: «وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»؛ فهذا أفضل وصف اختاره النبي عليه الصلاة والسلام لنفسه. =

= قوله: (كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم)؛ لأن الإطراء والغلو يؤدي إلى عبادته كما هو الواقع الآن؛ فيوجد عند قبره في المدينة من يسأله، فيقول: يا رسول الله! المدد، المدد، يا رسول الله! أغثنا، يا رسول الله! بلادنا يابسة، وهكذا. ورأيت بعيني رجلاً يدعو الله تحت ميزاب الكعبة مولياً ظهره البيت مستقبلاً المدينة؛ لأن استقبال القبر عنده أشرف من استقبال الكعبة، والعياذ بالله.

ويقول بعض المغالين: الكعبة أفضل من الحجرة، فأما والنبي ﷺ فيها؛ فلا والله، لا الكعبة، ولا العرش وحملته، ولا الجنة.

فهو يريد أن يفضل الحجرة على الكعبة وعلى العرش وحملته وعلى الجنة، وهذه مبالغة لا يرضاها النبي ﷺ لنا ولا لنفسه وصحيح أن جسده ﷺ أفضل، ولكن كونه يقول: إن الحجرة أفضل من الكعبة والعرش والجنة؛ لأن الرسول ﷺ فيها هذا خطأ عظيم، نسأل الله السلامة من ذلك.

○ قال الشيخ ابن جبرين: ومن الإطراء قول البوصيري في برده:

وإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم
فهذا من الغلو في القول، ومن الغلو في الفعل الطواف على القبور.

والغالب أن الإطراء لم يقع إلا في المتأخرين من القرن العاشر وما بعده، وزاد غلو بعضهم فألف مؤلفات منها: كتاب القسطلاني شارح البخاري «الخصائص المحمدية» وكذا السيوطي في كتاب «الخصائص» فيه نوع من الإطراء، وكذا الشعراي ومن قبلهم أجاز شد الرحل إلى قبر النبي ﷺ، وآخر من بالغ ابن علوي في كتاب «الذخائر».

وكتاب «روض الرياحين» كان أهل التوحيد يسمونه «روض الشياطين» لما فيه من الوصف الذي لا يليق إلا بالله، وهو معظّم عند أهل البدع ويحفظونه كما يحفظون السور القصيرة من القرآن، ويقرؤونه قياماً وقعوداً وفي حجهم، وفيه أنه ﷺ سيد الأفلاك، وفيه أحاديث موضوعة «لولاك ما خلقت الأفلاك» وكذا «إن آدم رأى مكتوباً على العرش «لا إله إلا الله محمد رسول الله» فقال آدم: أسألك بحق محمد فقال الله: وما أدراك. فقال: قرأت ذلك فقال الله: صدقت؛ لولا محمد لما خلقت الكون».

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقد ظن بعض الناس أن (الكاف) في قوله:

(كما أطرت النصارى ابن مريم) أنها كاف المثلية؛ يعني: لا تطروني بمثل ما أطرت النصارى ابن مريم، ويقول هذا الظان: إن النصارى أطرت ابن مريم في شيء واحد، وهو أن قالوا: هو ابن الله جلّ وعلا، فيكون النهي عن أن تجعل له ﷺ رتبة [النبوة] فقط، فإذا كان كذلك فما عداه جائز.

وقال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والغلو؛ فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو»^[١].

= وهذا هو فهم الخرافيين لهذا النهي؛ كما قال قائلهم البوصيري في هذا المقام: دع ما ادعته النصارى في نبيهم واحكم بما شئت فيه واحتكم أو كما قال؛ يعني: لا تقل: إنه ولد لله، أو إنه ابن لله، فهذا هو القدر المنهي عنه فقط، ولك أن تقول فيه بعد ذلك ما شئت غير ملوم وغير مثرب عليك. الوجه الثاني: وهو الفهم الصحيح، وهو الذي يدل عليه السياق: أن (الكاف) هنا هي كاف القياس، والمعنى: لا تطروني إطرء، كما أطرت النصارى ابن مريم. وكاف القياس هي كاف التمثيل الناقص، وحقيقتها: أن يكون هناك شبه بين ما بعدها وما قبلها في أصل الفعل، فهي ﷺ في قوله: (لا تطروني كما أطرت) عن أن يطري عليه الصلاة والسلام كما حصل أن النصارى أطرت ابن مريم فهو تمثيل للحدث بالحدث، لا تمثيل أو نهى عن نوع الإطرء فالكاف هنا ليست كاف التمثيل الكامل؛ بأن يكون ما بعدها مماثلاً لما قبلها من كل وجه، وإنما هي كاف التمثيل الذي يكون ما بعده مشتركاً مع ما قبله في المعنى، وهي القياسية التي تجمعها العلة؛ ولهذا قال العلماء كما هو معلوم: هذا كهذا، فيقولون مثلاً: نبيذ غير التمر والعنب، كنبيذ التمر والعنب، مساواة بين هذا وهذا، لوجود أصل المعنى بينهما، وهنا نهى عن الإطرء؛ لأجل وجود أصل الإطرء، في الاشتراك بين إطرء النصارى وما سببه من الشرك، وإطرء ما لو أطري النبي ﷺ وما سيسببه من الشرك.

[١] صحيح، أخرجه أحمد (٣٤٧/١)، والنسائي في سننه (٢٦٨/٥)، وابن ماجه (١٠٠٨/٢) من طريق عوف بن أبي جميلة الأعرابي، عن زياد بن الحصين الرياحي، عن أبي العالية عن ابن عباس قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على راحلته «هات القط لي» فلقطت له حصيات من حصى الخذف فلما وضعتن في يده قال: «بأمثال هؤلاء وإياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين».

وفيه زياد بن الحصين له في مسلم حديث واحد في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]

قال العجلي: بصري ثقة.

وقال الذهبي في الكاشف: ثقة.

وقال الحافظ في التقريب: ثقة يرسل.

قلت: وفي رواية أحمد؛ قال يحيى: لا يدرى عوف: عبد الله، أو الفضل.

= وفي رواية ابن خزيمة: قال عوف: لا أدري الفضل، أو عبد الله بن عباس.

قلت: قال ابن حجر في «النكت الظراف» (٥٤٢٧): ابن عباس المذكور في هذا الحديث، هو «الفضل»، لا «عبد الله»؛ لأن الفضل هو الذي أرفده النبي ﷺ، فلم يزل يلبي، حتى رمى الجمرة، وأما عبد الله، فكان تقدم مع الضعفاء من المزدلفة، وكل ذلك ثابت في الصحيح، وقد أخرجه البيهقي من هذا الوجه، فصرح فيه «بالفضل».

وقد ذكره أحمد بن حنبل في مسند عبد الله بن عباس، وكذلك فعل المزي في «تحفة الأشراف».

قلت: ولا يضر فكلاهما صحابي وأبو العالية تابعي قديم أدرك الجاهلية.

○ **قال الشيخ سليمان بن عبد الله:** هكذا ثبت هذا البياض في أصل المصنف، وذكره أيضاً غير معزو. والحديث رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس، وهذا لفظ ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد، حدثنا أبو أسامة عن عوف عن زياد بن الحصين عن أبي العالية عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: غداة العقبة وهو على ناقته: «القط لي حصى». فلقطت له سبع حصيات هن حصى الخذف فجعل ينفذهن في كفه ويقول: «أمثال هؤلاء فارموا، وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين» وهذا إسناد صحيح وعوف، هو الأعرابي ثقة مشهور.

قوله: (إياكم والغلو) إلى آخره. قال شيخ الإسلام: هذا عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال وسبب هذا اللفظ العام رمي الجمار وهو داخل فيه، مثل الرمي بالحجارة الكبار، بناء على أنه أبلغ من الصغار، ثم علّله بما يقتضي مجانية هديهم؛ أي: هدي من كان قبلنا إبعاداً عن الوقوع فيما هلكوا به، وأن المشارك لهم في بعض هديهم يخاف عليه من الهلاك.

○ **قال مقبده:** لم أجده في الترمذي ولكن أشار إليه (٢٣٣/٣) فقال: وفي الباب عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أمه وهي أم جندب الأزدية، وابن عباس، والفضل بن عباس، وعبد الرحمن بن عثمان التيمي، وعبد الرحمن بن معاذ. اهـ.

○ **قال الشيخ ابن باز:** هذا الحديث رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن من حديث ابن عباس بإسناد جيد.

والغلو: هو الزيادة في الدين بما لم يأذن به الله بل الواجب الوقوف على النص بدون زيادة ولا نقصان فإذا زادوا وقعوا في الشرك أو البدع.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (والغلو): معطوف على إياكم، وقد اضطرب فيه المعربون اضطراباً كثيراً، وأقرب ما قيل للصواب وأقله تكلفاً: أن إيا منصوبة بفعل أمر مقدر تقديره إياك أُحذَرُ؛ أي: احذر نفسك أن تغرَّك، والغلو معطوف على إياك؛ أي: واحذر الغلو.

قوله: (أهلك): يحتمل معنيين:

الأول: أن المراد هلاك الدين، وعليه يكون الهلاك واقعاً مباشرة من الغلو؛ لأن مجرد الغلو هلاك.

الثاني: أنه هلاك الأجسام، وعليه يكون الغلو سبباً للهلاك؛ أي: إذا غلوا خرجوا عن طاعة الله فأهلكهم الله.

وهل الحصر في قوله: (فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو) حقيقي أو إضافي؟
الجواب: إن قيل: إنه حقيقي؛ حصل إشكال، وهو أن هناك أحاديث أضاف النبي ﷺ الهلاك فيها إلى أعمال غير الغلو، مثل قوله ﷺ: «إنما أهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد» فهنا حصران متقابلان؛ فإذا قلنا: إنه حقيقي بمعنى أنه لا هلاك إلا بهذا حقيقة؛ صار بين الحديثين تناقض.

وإن قيل: إن الحصر إضافي؛ أي: باعتبار عمل معين؛ فإنه لا يحصل تناقض بحيث يحمل كل منهما على جهة لا تعارض الحديث الآخر لثلا يكون في حديثه ﷺ تناقض، وحينئذ يكون الحصر إضافياً، فيقال: أهلك من كان قبلكم الغلو هذا الحصر باعتبار الغلو في التعبد في الحديث الأول، وفي الآخر يقال: أهلك من كان قبلكم باعتبار الحكم، فيهلك الناس إذا أقاموا الحد على الضعيف دون الشريف.

وفي هذا الحديث يحذر الرسول ﷺ أمته من الغلو، ويبرهن على أن الغلو سبب للهلاك؛ لأنه مخالف للشرع وإلهاكه للأمم السابقة؛ فيستفاد منه تحريم الغلو من وجهين:

الوجه الأول: تحذيره ﷺ والتحذير نهى وزيادة.

الوجه الثاني: أنه سبب لإهلاك الأمم كما أهلك من قبلنا، وما كان سبب للهلاك كان محرماً.

أقسام الناس في العبادة: والناس في العبادة طرفان ووسط؛ فمنهم المُفَرِّط، ومنهم المُفَرِّط، ومنهم المتوسط فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وكون الإنسان معتدلاً لا يميل إلى هذا ولا إلى هذا، هذا هو الواجب؛ فلا يجوز التشدد في الدين والمبالغة، ولا التهاون وعدم المبالاة، بل كن وسطاً بين هذا وهذا.

والغلو له أقسام كثيرة:

منها: الغلو في العقيدة.

ومنها: الغلو في العبادة.

ومنها: الغلو في المعاملة.

ومنها: الغلو في العادات.

والأمثلة عليها كما يلي:

أما الغلو في العقيدة: فمثل ما تشدق فيه أهل الكلام بالنسبة لإثبات الصفات، فإن أهل الكلام تشدقوا وتعمقوا حتى وصلوا إلى الهلاك قطعاً، حتى أدى بهم هذا التعمق إلى واحد من أمرين: إما التمثيل، أو التعطيل إما أنهم مثلوا الله بخلقه، فقالوا: هذا معنى إثبات الصفات، فغلوا في الإثبات حتى أثبتوا ما نفى الله عن نفسه، أو عطلوه وقالوا: هذا معنى تنزيهه عن مشابهة المخلوقات، وزعموا أن إثبات الصفات تشبيه؛ فنفوا ما أثبتته الله لنفسه.

لكن الأمة الوسط اقتصدت في ذلك؛ فلم تتعمق في الإثبات ولا في النفي والتنزيه؛ فأخذوا بظواهر اللفظ، وقالوا: ليس لنا أن نزيد على ذلك؛ فلم يهلكوا، بل كانوا على الصراط المستقيم، ولما دخل هؤلاء الفرس والروم وغيرهم في الدين؛ صاروا يتعمقون في هذه الأمور ويجادلون مجادلات ومناظرات لا تنتهي أبداً؛ حتى ضاعوا، نسأل الله السلامة وكل الإيرادات التي أوردها المتأخرون من هذه الأمة على النصوص، لم يوردها الصحابة الذين هم الأمة الوسط.

أما الغلو في العبادات: فهو التشدد فيها، بحيث يرى أن الإخلال بشيء منها كفر وخروج عن الإسلام، كغلو الخوارج والمعتزلة، حيث قالوا: إن من فعل كبيرة من الكبائر؛ فهو خارج عن الإسلام وحل دمه وماله، وأباحوا الخروج على الأئمة وسفك الدماء، وكذا المعتزلة، حيث قالوا: من فعل كبيرة؛ فهو بمنزلة بين المنزلتين: الإيمان والكفر؛ فهذا تشدد أدى إلى الهلاك، وهذا التشدد قابله تساهل المرجئة، فقالوا: إن القتل والزنا والسرقة وشرب الخمر ونحوها من الكبائر، لا تخرج من الإيمان، ولا تنقص من الإيمان شيئاً، وإنه يكفي في الإيمان الإقرار، وإن إيمان فاعل الكبيرة كإيمان جبريل ورسول الله ﷺ؛ لأنه لا يختلف الناس في الإيمان حتى إنهم ليقولون: إن إبليس مؤمن لأنه مقرر، وإذا قيل: إن الله كفره؛ قالوا: إذن إقراره ليس بصادق، بل هو كاذب، وإلا لو استكبر عن أمر الله؛ فهو مؤمن.

ولا شك أن هذا تطرف بالتساهل، والأول تطرف بالتشدد، ومذهب أهل

السنة أن الإيمان يزيد وينقص، وفاعل المعصية ناقص الإيمان بقدر معصيته، =

ولمسلم عن ابن مسعود؛ أن رسول الله ﷺ قال: «هلك المتنطعون»
قالها ثلاثاً^[١].

= ولا يخرج من الإيمان إلا بما برهنت النصوص على أنه كفر.
وأما الغلو في المعاملات: فهو التشدد في الأمور بتحريم كل شيء حتى ولو كان وسيلة، وأنه لا يجوز للإنسان أن يزيد عن واجبات حياته الضرورية، وهذا مسلك سلكه الصوفية، حيث قالوا: من اشتغل بالدنيا؛ فهو غير مريد للآخرة، وقالوا: لا يجوز أن تشتري ما زاد على حاجتك الضرورية، وما أشبه ذلك.
وقابل هذا التشدد تساهل من قال: بحل كل شيء ينمي المال ويقوي الاقتصاد؛ حتى الربا والغش وغير ذلك فهؤلاء - والعياذ بالله - متطرفون بالتساهل؛ فتجده يكذب في ثمنها وفي وصفها وفي كل شيء لأجل أن يكسب فلساً أو فلسين، وهذا لا شك أنه تطرف.

والتوسط أن يقال: تحل المعاملات وفق ما جاءت به النصوص؛ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فليس كل شيء حراماً؛ فالنبي ﷺ باع واشترى، والصحابة رضي الله عنهم كانوا يبيعون ويشترون، والنبي ﷺ يقرهم.

وأما الغلو في العادات: فإذا كانت هذه العادة يخشى أن الإنسان إذا تحول عنها انتقل من التحول في العادة إلى التحول في العبادات؛ فهذا لا حرج أن الإنسان يتمسك بها، ولا يتحول إلى عادة جديدة، أما إذا كان الغلو في العادة يمنعك من التحول إلى عادة جديدة مفيدة أفيد من الأولى؛ فهذا من الغلو المنهي عنه، فلو أن أحداً تمسك بعبادته في أمر حدث أحسن من عادته التي هو عليها نقول: هذا في الحقيقة غال ومفرط في هذه العادة، وأما إن كانت العادات متساوية المصالح، لكنه يخشى أن ينتقل الناس من هذه العادة إلى التوسع في العادات التي قد تخل بالشرف أو الدين؛ فلا يتحول إلى العادة الجديدة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - النهي عن الغلو وبيان سوء عاقبته.
- ٢ - الاعتبار بمن سبقنا من الأمم لتجنب ما وقعوا فيه من الأخطاء.
- ٣ - حرصه ﷺ على نجات أمة من الشرك ووسائله وابتعادهم عنه.
- ٤ - الحث على الاعتدال في العبادات وغيرها بين جانبي الإفراط والتفريط.
- ٥ - أن الغلو في الصالحين سبب للوقوع في الشرك.
- ٦ - شدة خوفه ﷺ من الشرك والتحذير عنه

[١] أخرجه مسلم في: كتاب العلم رقم (٦٧٢٥).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (هلك المتنطعون) قال الخطابي: =

= المتنطع المتعمق في الشيء، المتكلف البحث عنه على مذاهب أهل الكلام، الداخلين فيما لا يعينهم الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم.

وقال أبو السعادات: هم المتعمقون الغالون في الكلام، المتكلمون بأقصى حلوهم؛ مأخوذ من النطع وهو الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل متعمق قولاً وفعلاً. وقال غيره: هم الغالون في عبادتهم بحيث تخرج عن قوانين الشريعة، ويسترسل مع الشيطان في الوسوسة.

وكل هذه الأقوال صحيحة، فإن المتكلفين من أهل الكلام متنطعون، والمتقرون في الكلام ومخارج الحروف متنطعون، والغالون في عباداتهم متنطعون، وبالجمله فالتنطع: التعمق في قول أو فعل كما قال أبو السعادات.

وقال النووي: فيه كراهة المتقعر في الكلام بالتشديق، وتكلف الفصاحة، واستعمال وحشي اللغة ودقائق الإعراب في مخاطبة العوام ونحوهم.

قوله: (قالها ثلاثاً)؛ أي: قال هذه الكلمة ثلاث مرات، مبالغة في التحذير والتعليم، فصلوات الله وسلامه على من بلغ البلاغ المبين، فما ترك شيئاً يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا أخبرنا به، وإنما ضل الأكثرون بمخالفة هذه الأحاديث وما في معناها، فغلوا وتنطعوا فهلكوا، ولو اقتصرنا على ما جاءهم من ربهم على يدي رسول الله ﷺ لسلموا وسعدوا، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آتَاؤُنَا عَلَىٰ كِتَابٍ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنْ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةٌ وَذِكْرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٥١﴾ [العنكبوت: ٥١].

○ **قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن:** ووجه مناسبة هذا الحديث للترجمة: أن الغلو من التنطع والزيادة لما فيه من الخروج إلى ما يوصل إلى الشرك بالله.

○ **قال الشيخ ابن عثيمين:** قوله: (هلك المتنطعون) والتنطع أيضاً في المسائل الدينية يشبه الغلو فيها، فهو أيضاً من أسباب الهلاك، ومن ذلك ما يفعله بعض الناس من التنطع في صفات الله تعالى والتقعر فيها، حيث يسألون عما لم يسأل عنه الصحابة رضي الله عنهم، وهم يعلمون أن الصحابة خير منهم وأشد حرصاً على العلم، وفيهم رسول الله ﷺ الذي عنده من الإجابة على الأسئلة ما ليس عند غيره من الناس مهما بلغ علمهم.

فهذه الأحاديث الثلاثة كلها تدل على تحريم الغلو، وأنه سبب للهلاك وأن الواجب أن يسير العبد إلى الله بين طرفي نقيض بالدين الوسط، فكما أن هذه الأمة هي الوسط ودينها هو الوسط؛ فينبغي أن يكون سيرها في دينها على الطريق الوسط.

○ **قال الشيخ عبد الرحمن البراك:** التنطع والغلو: فالتنطع أخص من الغلو فكل تنطع غلو لا العكس.



وفيه مسائل



- **الأولى:** أن من فهم هذا الباب وباين بعده تبين له غربة الإسلام، ورأى من قدرة الله وتقليبه للقلوب العجب [١].
- **الثانية:** معرفة أول شرك حدث في الأرض: أنه بشبهة الصالحين.
- **الثالثة:** أول شيء غُيِّرَ به دين الأنبياء، وما سبب ذلك؟ مع معرفة أن الله أرسلهم [٢].

= **وقوله: (هلك المتنطعون) دعاء عليه أو إخبار عنه والأظهر أنه خبر والبدع كلها من التنطع في الدين وما يفعله الموسوسون من اعتقاد النجاسة في كل شيء هذا من التنطع في الدين.**
والغلو في الوعيد كما حصل للخوارج في تكفير فاعل الكبيرة.
والغلو في الرجاء كما قال أهل الإرجاء: لا ينقص من إيمانه شيء.
○ **قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:**
١ - الحث على اجتناب التنطع في كل شيء؛ لا سيما في العبادات وتقدير الصالحين.

٢ - الحث على الاعتدال في كل شيء.

٣ - شدة حرصه على نجاة أمته، واجتهاده في الإبلاغ ﷺ.

[١] **قال الشيخ ابن عثيمين:** وهذا حق؛ فإن الإسلام المبني على التوحيد الخالص غريب، فكثير من البلدان الإسلامية تجد فيها الغلو في الصالحين في قبورهم فلا تجد بلداً مسلماً إلا وفيه غلو في قبور الصالحين، وقد يكون ليس قبر رجل صالح، قد يكون وهماً، مثل قبر الحسين بن علي عليه السلام؛ فأهل العراق يقولون: هو عندنا، وأهل الشام يقولون: عندنا، وأهل مصر يقولون: عندنا، وبعضهم يقول: هو في المغرب؛ فصار الحسين إما أنه أربعة رجال، أو مقطع أوصالاً، وهذا كله ليس بصحيح؛ فالمهم أنه كما قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: تبين لك غربة الإسلام؛ أي: في المسلمين.
وكذلك الجزيرة العربية قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيها قبور وقباب تعبد من دون الله ويحج إليها وتقصد، ولكن بتوفيق الله ﷻ أنه أعان هذا الرجل مع الإمام محمد بن سعود حتى قضى عليها وهدمها، وصارت البلاد والله الحمد على التوحيد الخالص.

[٢] **قال الشيخ ابن عثيمين:** أول شيء غير به دين الأنبياء هو الشرك، وسببه =

- الرابعة: قبول البدع، مع كون الشرائع والفطر تردّها.
- الخامسة: أن سبب ذلك كله مزج الحق بالباطل، فالأول: محبة الصالحين. والثاني: فعل أناس من أهل العلم شيئاً أرادوا به خيراً، فظن من بعدهم أنهم أرادوا به غيره^[١].

= هو الغلو في الصالحين، وقوله: (مع معرفة أن الله أرسلهم) قال الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ أي: كانوا أمة واحدة على التوحيد، فاختلّفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه؛ فهذا أول ما حدث من الشرك في بني آدم.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: أراد المؤلف ﷺ أن يبين أن مزج الحق بالباطل حصل بأمرين:

الأول: محبة الصالحين، ولهذا صوروا تماثيلهم محبة لهم، ورغبة في مشاهدة أشباحهم.

الثاني: أن أهل العلم والدين أرادوا بذلك خيراً، وهو أن ينشطوا على العبادة، ولكن من بعدهم أرادوا غير الخير الذي أراده أولئك، ويؤخذ منه: أن من أراد تقوية دينه ببدعة؛ فإن ضررها أكثر من نفعها.

مثال ذلك: أولئك الذين يغفلون في الرسول ﷺ ويجعلون له الموالد هم يريدون بذلك خيراً، لكن أرادوا خيراً بهذه البدعة فصار ضررها أكثر من نفعها؛ لأنها تعطي الإنسان نشاطاً غير مشروع في وقت معين، ثم يعقبه فتور غير مشروع في بقية العام. ولهذا تجد هؤلاء الذين يغفلون في هذه البدع فاترين في الأمور المشروعة الواضحة ليسوا كنشاط غيرهم، وهذا مما يدل على تأثير البدع في القلوب وأنها مهما زينها أصحابها؛ فلا تزيد الإنسان إلا ضللاً؛ لأن النبي ﷺ يقول: «كل بدعة ضلالة» فإن قيل: إن للاحتفال بمولده ﷺ أصلاً من السنة، وهو أن النبي ﷺ سئل عن صوم يوم الاثنين؛ فقال: «ذاك يوم ولد فيه، وبعث فيه، أو أنزل علي فيه» وكان ﷺ يصومه مع الخميس ويقول: «إنهما يومان تعرض فيهما الأعمال على الله؛ فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم» فالجواب على ذلك من وجوه:

الأول: أن الصوم ليس احتفالاً بمولده كاحتفال هؤلاء، وإنما هو صوم وإمساك، أما هؤلاء الذين يجعلون له الموالد؛ فاحتفالهم على العكس من ذلك =

● السادسة: تفسير الآية التي في سورة نوح.

● السابعة: جبلة آدمي في كون الحق ينقص في قلبه، والباطل

يزيد [١].

= فالمعنى: أن هذا اليوم إذا صامه الإنسان؛ فهو يوم مبارك حصل فيه هذا الشيء، وليس المعنى أننا نحتفل بهذا اليوم.

الثاني: أنه على فرض أن يكون هذا أصلاً؛ فإنه يجب أن يقتصر فيه على ما ورد؛ لأن العبادات توقيفية، ولو كان الاحتفال المعهود عند الناس اليوم مشروعاً لبينه النبي ﷺ إما بقوله، أو فعله، أو إقراره.

الثالث: أن هؤلاء الذين يحتفلون بمولد النبي ﷺ لا يقيدونه بيوم الاثنين، بل في اليوم الذي زعموا مولده فيه، وهو اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول، مع أن ذلك لم يثبت من الناحية التاريخية، وقد حقق بعض الفلكيين المتأخرين ذلك؛ فكان في اليوم التاسع لا في اليوم الثاني عشر.

الرابع: أن الاحتفال بمولده ﷺ على الوجه المعروف بدعة ظاهرة؛ لأنه لم يكن معروفاً على عهد النبي ﷺ وأصحابه، مع قيام المقتضي له وعدم المانع منه.

مسألة: حكم الاحتفال بعيد ميلاد الأطفال:

فائدة: كل شيء يتخذ عيداً يتكرر كل أسبوع، أو كل عام وليس مشروعاً، فهو من البدع، والدليل على ذلك: أن الشارع جعل للمولود العقيقة، ولم يجعل شيئاً بعد ذلك، واتخاذهم هذه الأعياد تتكرر كل أسبوع أو كل عام معناه أنهم شبهوها بالأعياد الإسلامية، وهذا حرام لا يجوز، وليس في الإسلام شيء من الأعياد إلا الأعياد الشرعية الثلاثة: عيد الفطر، وعيد الأضحى، وعيد الأسبوع، وهو يوم الجمعة. وليس هذا من باب العادات لأنه يتكرر، ولهذا لما قدم النبي ﷺ فوجد للأنصار عيدين يحتفلون بهما؛ قال: «إن الله أبدلكما بخير منهما: عيد الأضحى، وعيد الفطر» مع أن هذا من الأمور العادية عندهم.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: هذه العبارة تقيد من حيث كونه آدمياً بقطع النظر عما يمن الله عليه بتزكيه النفس؛ فإن الله يقول: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (١) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا (٢) [الشمس: ٩، ١٠] قوله: (جبلة): على وزن فعلة، وهو ما يجبل المرء عليه؛ أي: يخلق عليه ويطلع ويبدع، بمعنى الطبيعة التي عليها الإنسان من حيث هو إنسان بقطع النظر عن كونه زكي نفسه أو دساها.

• **الثامنة:** فيه شاهد لما نقل عن السلف أن البدع سبب الكفر^[١].

= فالإنسان من حيث هو إنسان وصفه الله بوصفين؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْإِنْسَانَ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢] أما من حيث ما يمن الله به عليه من الإيمان والعمل الصالح؛ فإنه يرتقي عن هذا، قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ﴿ثُمَّ رَدَدْتَهُ أَسْفَلَ سَفَلِينَ﴾ ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٤ - ٦]؛ فالإنسان الذي يمن الله عليه بالهدى؛ فإن الباطل الذي في قلبه يتناقص وربما يزول بالكلية؛ كعمر بن الخطاب، وخالد بن الوليد، وعكرمة بن أبي جهل، وغيرهم.

وكذلك أهل العلم؛ كأبي الحسن الأشعري، كان معتزلياً، ثم كلابياً، ثم سُنيّاً، وابن القيم كان صوفيّاً، ثم من الله عليه بصحبة شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فهداه الله على يده حتى كان رابنياً.

[١] **قال الشيخ ابن عثيمين:** قال أهل العلم: إن الكفر له أسباب متعددة، ولا مانع أن يكون للشيء الواحد أسباب متعددة، ومن ذلك الكفر، ذكروا من أسبابه البدعة، وقالوا: إن البدعة لا تزال في القلب، يظلم منها شيئاً فشيئاً؛ حتى يصل إلى الكفر، واستدلوا بقوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار».

وقالوا أيضاً: «إن المعاصي بريد الكفر» وبريد الشيء ما يوصل إلى الغاية. والمعاصي كما أخبر النبي ﷺ تتراكم على القلب؛ فتنتك فيه نكتة سوداء، فإن تاب؛ صقل قلبه وابتيض وإلا؛ فلا تزال هذه النكتة السوداء تتزايد حتى يصبح مظلماً. وكذلك حذر من محقرات الذنوب، وضرب لها مثلاً بقوم نزلوا أرضاً، فأرادوا أن يطبخوا، فذهب كل واحد منهم وأتى بعود، فأتى هذا بعود وهذا بعود، فجمعوها، فأضرموا ناراً كبيرة وهكذا المعاصي؛ فالمعاصي لها تأثير قوي على القلب، وأشدّها تأثيراً الشهوة فهي أشد من الشهوة؛ لأن الشهوة أيسر زوالاً على من يسرها الله عليه؛ إذ إن مصدرها الجهل، وهو يزول بالتعلم.

أما الشهوة، وهي إرادة الإنسان الباطل؛ فهي البلاء الذي يقتل به العالم والجاهل، ولذا كانت معصية اليهود أكبر من معصية النصارى؛ لأن معصية اليهود سببها الشهوة وإرادة السوء والباطل، والنصارى سببها الشهوة، ولهذا كانت البدع غالبها شبهة، ولكن كثيراً منها سببه الشهوة، ولهذا يبين الحق لأهل الشهوة من أهل البدع، فيصرون عليها، وغالبهم يقصد بذلك بقاء جاهه ورئاسته بين الناس دون صلاح الخلق، ويظن في نفسه ويملي عليه الشيطان أنه لو رجع عن بدعته لتقصت =

● التاسعة: معرفة الشيطان بما تؤول إليه البدعة، ولو حسن قصد الفاعل [١].

= منزلته بين الناس، وقالوا: هذا رجل متقلب وليس عنده علم، لكن الأمر ليس كذلك؛ فأبو الحسن الأشعري مضرب المثل في هذا الباب؛ فإنه لما كان من المعتزلة لم يكن إماماً، ولما رجع إلى مذهب أهل السنة صار إماماً؛ فكل من رجع إلى الحق ازدادت منزلته عند الله - سبحانه -، ثم عند خلقه.

والخلاصة: أن البدعة سبب للكفر ولا يرد على هذا قول بعض أهل العلم: إن المعاصي يريد الكفر؛ لأنه لا مانع من تعدد الأسباب.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (ولو حسن قصد الفاعل)؛ أي: إن البدعة شر ولو حسن قصد فاعلها، ويأثم إن كان عالماً أنها بدعة ولو حسن قصده؛ لأنه أقدم على المعصية كمن يجيز الكذب والغش ويدعي أنه مصلحة، أما لو كان جاهلاً فإنه لا يأثم؛ لأن جميع المعاصي لا يأثم بها إلا مع العلم، وقد يثاب على حسن قصده، وقد نبّه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم»؛ فيثاب على نيته دون عمله، فعمله هذا غير صالح ولا مقبول عند الله ولا مرضي، لكن لحسن نيته مع الجهل يكون له أجر، ولهذا قال ﷺ للرجل الذي صلى وأعاد الوضوء بعدما وجد الماء وصلى ثانية: «لك الأجر مرتين» لحسن قصده، ولأن عمله عمل صالح في الأصل، لكن لو أراد أحد أن يعمل العمل مرتين مع علمه أنه غير مشروع؛ لم يكن له أجر لأن عمله غير مشروع لكونه خلاف السنة؛ فقد قال النبي ﷺ للذي لم يعد: «أصببت السنة».

فإن قال: إني أريد بهذه البدعة إحياء الهمم والتنشيط وما أشبه ذلك.

أجيب: بأن هذه الإرادة طعن في رسالة الرسول ﷺ لأنه اتهام له بالتقصير أو القصور؛ أي: مقصر في الإخبار عن ذلك أو قاصر في العلم، وهذا أمر عظيم وخطر جسيم، ولأن هذا لم يكن عليه الرسول ﷺ ولا خلفاؤه الراشدون، أما إذا كان حسن القصد، ولم يعلم أن هذا بدعة؛ فإنه يثاب على نيته ولا يثاب على عمله؛ لأن عمله شر حابط كما قال النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو رد».

وأما العامة الذين لا يعلمون، وقد لبس عليهم هذه البدعة، وغيرها؛ نقول: ما داموا قاصدين للحق ولا علموا به؛ فإثمهم على من أفتاهم ومن أضلهم. ولهذا يوجد في مجاهل أفريقيا وغيرها من لا يعرفون عن الإسلام شيئاً، فلو =

• العاشرة: معرفة القاعدة الكلية، وهي النهي عن الغلو، ومعرفة ما يؤول إليه.

- الحادية عشرة: مضرة العكوف على القبر لأجل عمل صالح.
- الثانية عشرة: معرفة النهي عن التماثيل، والحكمة في إزالتها.
- الثالثة عشرة: معرفة شأن هذه القصة، وشدة الحاجة إليها مع الغفلة عنها.

• الرابعة عشرة: وهي أعجب وأعجب: قراءتهم إياها في كتب التفسير والحديث، ومعرفتهم بمعنى الكلام، وكون الله حال بينهم وبين قلوبهم، حتى اعتقدوا أن فعل قوم نوح أفضل العبادات، فاعتقدوا أن ما نهى الله ورسوله عنه هو الكفر المبيح للدم والمال^[١].

= ماتوا لا نقول: إنهم مسلمون ونصلي عليهم ونترحم عليهم مع أنهم لم تقم عليهم الحجة، لكننا نعاملهم في الدنيا بالظاهر، أما في الآخرة؛ فأمرهم إلى الله.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (وأعجب)؛ أي: أكثر عجباً وأشد، والمعجب نوعان:

الأول: بمعنى الاستحسان، وهو ما إذا تعلق بمحمود؛ كقول عائشة في الحديث: «كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره، وفي شأنه كله».

الثاني: بمعنى الإنكار، وذلك فيما إذا تعلق بمذموم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُكُمْ أَوْ ذَا كَأَنْ تَرَبَّا لَوَنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥].

وكلام المؤلف هنا من باب الإنكار وكلام المؤلف هنا عما كان في زمنه، حيث غفلوا عن هذه القصة مع قراءتهم لها في كتب التفسير والحديث، واعتقدوا أن فعل قوم نوح أفضل العبادات، وهذا من أضر ما يكون على المرء أن يعتقد السيئ حسناً، قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنْ لَمْ يَضِلُّ مِنْ يَشَاءِ وَيَهْدَى مِنْ يَشَاءِ﴾ [فاطر: ٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَبِيلَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤].

قوله: (واعتقدوا أن ما نهى الله ورسوله عنه فهو الكفر المبيح للدم والمال)؛ أي: من اعتقد أن الشرك والكفر من أفضل العبادات، وأنه مقرب إلى الله؛ فهذا كفر مبيح لدمه وماله، هذا ما أراد المؤلف، وإن كان لا يسعفه ظاهر كلامه ثم بدا لي ما =

- الخامسة عشرة: التصريح بأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة.
- السادسة عشرة: ظنهم أن العلماء الذين صوروا الصور أرادوا ذلك.
- السابعة عشرة: البيان العظيم في قوله: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم». فصلوات الله وسلامه على من بلغ البلاغ المبين.
- الثامنة عشرة: نصيحته إيانا بهلاك المتنطعين.
- التاسعة عشرة: التصريح بأنها لم تعبد حتى نسي العلم، ففيها بيان معرفة قدر وجوده، ومضرة فقده.
- العشرون: أن سبب فقد العلم موت العلماء^[١].

= لعله المراد أن هؤلاء الغالين اعتقدوا أن المنهي عنه هو الكفر المبيح للدم والمال، وأما ما دونه من الغلو؛ فلا نهى فيه، والله أعلم؛ فهذا ظن فاسد كما سبق.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (واعتقدوا أن ما نهى الله ورسوله عنه فهو الكفر المبيح للدم والمال): تصحيح العبارة: واعتقدوا ما نهى الله ورسوله عنه هو الكفر المبيح للدم والمال؛ لأن اعتقاد ما نهى الله عنه من الشرك هو الكفر المبيح للدم والمال. قال مقيده: وتقدم ضبط هذه المسألة في كلام الشيخ سليمان بن عبد الله حيث قال: واعتقدوا أن نهى الله ورسوله هو الكفر المبيح للدم والمال.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: فهذا من أكبر الأسباب لفقد العلم، فإذا مات العلماء؛ لم يبق إلا جهال الخلق يفتون بغير علم.

ومن أسباب فقده أيضاً: الغفلة والإعراض عنه، والتشاغل بأمور الدنيا، وعدم المبالاة به.

ثم إن العلم قد يكون موجوداً وهو معدوم، وذلك فيما إذا كثرت القراء الذين يقرءون العلم ولا يعملون به، وقل الفقهاء الذين يعملون به؛ فبهذا يصبح العلم عديم الفائدة ووجوده كعدمه، بل إن في وجوده ضرراً على الأمة؛ لأن العامة إذا رأوا من ينتسب إليه ساكتاً غير عامل بما علم؛ ظنوا أن ما عليه الناس حق، فضرر العلم الذي لا ينفع أشد من ضرر الجهل، وإذا وجد الجهل؛ فإن الناس قد يطلبون العلم ويتلمسونه.

□ الضلالة للباب:

= بيان أن الغلو في الصالحين من أسباب الكفر وليس هو السبب الوحيد للكفر.



باب



ما جاء من التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح،
فكيف إذا عبده؟^[١]

= وأن خطر الغلو عظيم ونتائجه وخيمة؛ فالواجب تنزيل الصالحين منازلهم؛ فلا يستوي الصالح والفساد، بل ينزل كل منزلته، ولكن لا نتجاوز به المنزلة فنغلو فيه؛ فدين الله وسط لا يعطي الإنسان أكثر مما يستحق، ولا يسلبه ما يستحق، وهذا هو العدل.

س١: ما الفرق بين التنطع، والغلو، والاجتهاد؟

الجواب: الغلو مجاوزة الحد.

والتنطع معناه: التشدد بالشيء والتعمق فيه، وهو من أنواع الغلو.

أما الاجتهاد؛ فإنه بذل الجهد لإدراك الحق، وليس فيه غلو إلا إذا كان المقصود بالاجتهاد كثرة التقرب غير المشروع؛ فقد تؤدي إلى الغلو، فلو أن الإنسان مثلاً أراد أن يقوم الليل ولا ينام، وأن يصوم النهار ولا يفطر، وأن يعتزل ملاذ الدنيا كلها؛ فلا يتزوج ولا يأكل اللحم ولا الفاكهة وما أشبه ذلك، فإن هذا من الغلو، وإن كان الحامل على ذلك الاجتهاد والبر، ولكن هذا خلاف هدي النبي ﷺ.

س٢: ما حكم الذهاب إلى قبور الصالحين لقراءة الفاتحة؟

الجواب: هذا من البدع، وسواء قلنا يصل الثواب أو لا يصل؛ فكونك تتخذ

القراءة عند القبر خاصة هذا من البدع.

وإنما اختلف السلف فيما إذا قرئت الفاتحة عند الميت بعد دفنه مباشرة أو

غيرها من القرآن.

والصحيح أيضاً: أنه ليس بسنة، والسنة أن تستغفر له وتسأل له التثبيت.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: عبد القبر أو الرجل الصالح، ولما

كان عباد القبور إنما دُفوا من حيث ظنوا أنهم محسنون، فرأوا أن أعمالهم القبيحة =

= حسنة، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ الآية [فاطر: ٨]. نَوَّعَ المصنف التحذير من الافتتان بالقبور، وأخرجه في أبواب مختلفة، ليكون أوقع في القلب، وأحسن في التعليم، وأعظم في الترهيب، فإذا كان قصد قبور الصالحين لعبادة الله عندها فيه من النهي والوعيد ما سَيَمُرُّ بك إن شاء الله، فكيف بعبادة أربابها من دون الله واعتيادها لذلك في اليوم والأسبوع والشهر مرات كثيرة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: أي: الرجل الصالح؛ فإن عبادته هي الشرك الأكبر.

وعبادة الله عنده وسيلة إلى عبادته، ووسائل الشرك محرمة؛ لأنها تؤدي إلى الشرك الأكبر وهو أعظم الذنوب.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أي: باب ذكر ما ورد في النصوص من التغليظ والتهديد، والوعيد الشديد على من يعبد الله عند قبر رجل صالح مع أنه لا يقصد إلا الله، ومع كونه معصية فهو وسيلة وذريعة من أعظم الوسائل والذرائع إلى الشرك، وقد أبدى ﷺ وأعاد، وكرر وغلظ في ذلك، فكيف إذا عبد الرجل الصالح فإنه أحق وأولى بما هو أعظم من هذا التغليظ، والمقصود: أنه إذا كانت عبادة الله عند القبور منهياً عنها، ومغلظاً فيها، فكيف بعبادة صاحب القبر، فإن ذلك شرك أكبر، وعبادة الله عنده وسيلة إلى عبادته، وكلما أدى إلى محرم فهو محرم، فإن الوسائل لها حكم الغايات، فوسائل الشرك محرمة؛ لأنها تؤدي إليه.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الباب فيه التحذير من الشرك وذرائعه، فالتعبد عند القبور وسيلة للشرك الأكبر فالبدع بريد الشرك.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (فكيف إذا عبده؟)؛ أي: يكون أشد وأعظم، وذلك لأن المقابر والقبور للصالحين أو من دونهم من المسلمين أهلها بحاجة إلى الدعاء؛ فهم يُزارون لِيُنْتَفَعُوا لا لِيُنْتَفَعَ بِهِمْ إلا باتباع السُّنة في زيارة المقابر، والثواب الحاصل بذلك، لكن هذا ليس انتفاعاً بأشخاصهم، بل انتفاع بعمل الإنسان نفسه بما أتى به من السُّنة.

فالزيارة التي يقصد منها الانتفاع بالأموات زيارة بدعية، والزيارة التي يقصد بها نفع الأموات والاعتبار بحالهم زيارة شرعية.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: في هذا الباب مع الأبواب بعده بيان أن النبي ﷺ كان حريصاً على هذه الأمة، وأنه كان بالمؤمنين رؤوف رحيم، ومن تمام حرصه =

في «الصحيح» عن عائشة؛ أن أم سلمة ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة وما فيها من الصور، فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور؛ أولئك شرار الخلق عند الله». فهؤلاء جمعوا بين فتنتين: فتنه القبور، وفتنة التماثيل^[١].

= على الأمة أن حذرهم كل وسيلة تصل بهم إلى الشرك، وسد جميع الذرائع الموصلة إلى ذلك، وغلظ في ذلك، وشدد فيه، وأبدى وأعاد، حتى إنه بين ذلك؛ خشية أن يفوت تأكيده، وهو يعاني سكرات الموت عليه الصلاة والسلام.

فهذه الأبواب في بيان وسائل الشرك الأكبر، وما ينبغي سده ومنعه من الذرائع الموصلة إليه؛ رعاية وحماية للتوحيد؛ لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - غلظ على من يفعلون شيئاً من تلك الوسائل، أو الذرائع الموصلة إلى الشرك. وهذا الباب في بيان أحد الوسائل الموصلة إلى الشرك، والذرائع التي يجب منعها.

والرجل الصالح - كما سبق أن ذكرنا - هو المقتصد: الذي أتى بالواجبات، وابتعد عن المحرمات، أو السابق بالخيرات؛ وهو أعلى درجة ويغض أهل العلم يعبر في تعريف الرجل الصالح بقوله: الصالح من عباد الله، هو: القائم بحقوق الله؛ القائم بحقوق عباده، وهذا تعبير صحيح؛ ولأن المقتصد قائم بحقوق الله، قائم بحقوق عباده، أتى بالواجبات، وانتهى عن المحرمات، وأعظم منه درجة: السابق بالخيرات.

[١] أخرجه البخاري في: كتاب الصلاة رقم (٤٢٧)، وفي «مناقب الأنصار» رقم (٣٨٧٣)، وأخرجه مسلم في: كتاب المساجد رقم (١١٨١).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: في «الصحيح»؛ أي: في «الصحيحين».

قوله: (أن أم سلمة) هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشية المخزومية؛ تزوجها النبي ﷺ بعد أبي سلمة سنة أربع، وقيل: ثلاث، وكانت قد هاجرت مع أبي سلمة إلى الحبشة، ماتت سنة اثنتين وستين.

قوله: (ذكرت لرسول الله ﷺ) كان ذكر أم سلمة هذه الكنيسة للنبي ﷺ في مرض موته، كما جاء مبيناً في رواية في «الصحيح»، وفي «الصحيحين»: أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا ذلك لرسول الله ﷺ.

= قوله: (كنيسة) وفي رواية يقال لها: مارية، وهي بفتح الكاف وكسر النون: معبد النصراني.

قوله: (أولئك) بفتح الكاف وكسرها.

قوله: (إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح) هذا - والله أعلم - شك من بعض رواة الحديث، هل قال النبي ﷺ هذا أو هذا، ففيه التحري في الرواية، وجواز رواية الحديث بالمعنى.

قوله: (بنوا على قبره مسجداً)؛ أي: موضعاً للعبادة، وإن لم يسم مسجداً كالكنائس والمشاهد.

قوله: (وصوروا فيه تلك الصور) الإشارة بتلك الصور إلى ما ذكرت أم سلمة وأم حبيبة من التصاوير التي في الكنيسة، كما في بعض ألفاظ الحديث فذكرتا من حسنهما وتصاوير فيها.

قوله: (أولئك شرار الخلق عند الله) مقتضى هذا تحريم ما ذكر، لا سيما وقد ثبت اللعن عليه.

قال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها، واتخذوها أوثاناً، لعنهم النبي ﷺ ومنع المسلمين عن مثل ذلك.

قال القرطبي: وإنما صور أوائلهم الصور ليتأسوا بها، ويتذكروا أفعالهم الصالحة، فيجتهدون كاجتهادهم، ويعبدون الله عند قبورهم، ثم خلفهم قوم جهلوا مرادهم، ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك سداً للذريعة المؤدية إلى ذلك.

قوله: (فهؤلاء جمعوا بين الفتنين....) إلى آخره. هذا من كلام شيخ الإسلام، ذكره المصنف عنه؛ يعني: أن الذين بنوا هذه الكنيسة جمعوا فيها بين فتنين، ضل بها كثير من الخلق.

الأولى: فتنة القبور؛ لأنهم افتتنوا بقبور الصالحين، وعظموها تعظيماً مبتدعاً، فآل بهم إلى الشرك، وهي أعظم الفتنين، بل هي مبدأ الفتن.

الثانية: وهي فتنة التماثيل؛ أي: الصور، فإنهم لما افتتنوا بقبور الصالحين وعظموها، وبنوا عليها المساجد، وصوروا فيها الصور للقصد الذي ذكره القرطبي، فآل الأمر إلى أن عبدت الصور ومن هي صورته من دون الله، وهاتان الفتنان هما =

= سبب عبادة الصالحين كاللات وود وسواع ويغوث ويعوق ونسر وغيرهم من الصالحين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وهذه العلة هي التي لأجلها نهى الشارع عن اتخاذ المساجد على القبور، وهي التي أوقعت كثيراً من الأمم إما في الشرك الأكبر، أو فيما دونه من الشرك، فإن النفوس قد أشركت بتمثيل القوم الصالحين، وتمثيل يزعمون أنها طلاس لكواكب ونحو ذلك، فإن الشرك بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه أقرب إلى النفوس من الشرك بخشبة أو حجر.

ولهذا تجد أهل الشرك يتضرعون عندها ويخشعون ويخضعون، ويعبدون بقلوبهم عبادة لا يفعلونها في بيوت الله ولا وقت السحر، ومنهم من يسجد لها، وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها والدعاء ما لا يرجونه في المساجد، فلأجل هذه المفسدة حسم النبي ﷺ مادتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته، كما يقصد بصلاته بركة المساجد.

كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها؛ لأنها أوقات يقصد المشركون فيها الصلاة للشمس، فنهى أمته عن الصلاة حينئذ وإن لم يقصد ما قصده المشركون سداً للذريعة.

قال: وأما إذا قصد الرجل الصلاة عند القبور متبركاً بالصلاة في تلك البقعة، فهذا عين المحادة لله ورسوله، والمخالفة لدينه، وابتداع دين لم يأذن به الله، فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله ﷺ أن الصلاة عند القبور منهي عنها، وأنه لعن من اتخذها مساجد.

فمن أعظم المحدثات وأسباب الشرك الصلاة عندها، واتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها، فقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك والتغليط فيه. وقد صرح عامة الطوائف بالنهي عن بناء المساجد عليها متابعة منهم للسنة الصحيحة الصريحة.

وصرح أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريم ذلك، وطائفة أطلقت الكراهة، والذي ينبغي أن تحمل على كراهة التحريم إحساناً للظن بالعلماء، وأن لا يظن بهم أن يجوزوا فعل ما تواتر عن رسول الله ﷺ لعن فاعله والنهي عنه.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: قوله: (فهؤلاء =

= جمعوا بين الفتنتين فنته القبور وفتنة التماثيل). هذا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، لم يذكره المصنف - رحمه الله تعالى -؛ لأن ذلك معلوم عند من يقرأ هذا الكتاب.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) عند مسلم «وصالحهم» وقد سقطت عند المؤلف.

وقال في الفتاوى: أما إن كان المسجد قديماً ولكن أحدث فيه قبر أو أكثر فإنه ينبش القبر وينقل صاحبه إلى المقابر العامة التي ليس عليها قباب ولا مساجد ولا بناء، ويبقى المسجد خالياً منها حتى يصلى فيه.

أما احتجاج بعض الجهلة بوجود قبر النبي ﷺ، وقبر صاحبيه في مسجده فلا حجة في ذلك؛ لأن الرسول ﷺ دفن في بيته وليس في المسجد، ودفن معه صاحباه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ولكن لما وسع الوليد بن عبد الملك بن مروان المسجد أدخل البيت في المسجد؛ بسبب التوسعة، وغلط في هذا، وكان الواجب أن لا يدخله في المسجد؛ حتى لا يحتج الجهلة وأشباههم بذلك، وقد أنكر عليه أهل العلم ذلك، فلا يجوز أن يقتدى به في هذا، ولا يظن ظان أن هذا من جنس البناء على القبور أو اتخاذها مساجد؛ لأن هذا بيت مستقل أدخل في المسجد؛ للحاجة للتوسعة، وهذا من جنس المقبرة التي أمام المسجد مفصولة عن المسجد لا تضربه، وهكذا قبر النبي ﷺ مفصول بجدار وقضبان. وينبغي للمسلم أن يبين لإخوانه هذا؛ حتى لا يغلطوا في هذه المسألة (٢٣٦/١٣).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: (أولئك) يجوز في الكاف الكسر إذا كان الخطاب لأم سلمة، والفتح إذا كان الخطاب باعتبار الجنس.

وقد ذكر العلماء أن في كاف الخطاب المتصل باسم الإشارة ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن يكون مطابقاً للمخاطب المفرد للمفرد والمثنى للمثنى والجمع للجمع، مذكراً كان أم مؤنثاً.

الوجه الثاني: الفتح مطلقاً.

الوجه الثالث: الكسر للمؤنث مطلقاً، والفتح للمذكر مطلقاً.

وأشهرها: أن يكون مطابقاً للمخاطب، ثم الفتح مطلقاً، ثم الفتح للمذكر،

والكسر للمؤنث.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قد تكلم ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «إغاثة

ولهما، عنها، قالت: «لما نُزِلَ برسول الله ﷺ، طَفِقَ يطرح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها فقال - وهو كذلك -: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» - يُحَذِّرُ ما صنعوا - ولولا ذلك أُبْرِزَ قبره، غير أنه خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مسجداً» أخرجاه^[١].

= اللهفان» عن القبور كلاماً لم يسبق إلى مثله، وذكر هذا الكلام، ولعله نقله أيضاً عن بعض من روى الحديث.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - المنع من عبادة الله عند قبور الصالحين؛ لأنه وسيلة إلى الشرك وهو من فعل النصارى.

٢ - التحدث عما يفعله الكفار - ليحذره المسلمون.

٣ - التحذير من التصوير ونصب الصور؛ لأن ذلك وسيلة إلى الشرك.

٤ - أن من بنى مسجداً عند قبر رجل صالح فهو من شرار الخلق وإن حسنت نيته.

[١] أخرجه البخاري في: كتاب الصلاة رقم (٤٣٦) وأخرجه مسلم في: كتاب المساجد رقم (١١٨٧).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا ثبت في أول هذا الحديث (ولهما) وفي آخره: (أخرجاه) بخط المصنف، وأحد اللفظين يغني عن الآخر؛ لأن المراد صاحباً «الصحيحين».

قوله: (لما نزل) هو بضم النون وكسر الزاي؛ أي: نزل به ملك الموت والملائكة الكرام ﷺ.

قوله: (طفق) بكسر الفاء وفتحها والكسر أفصح، وبه جاء القرآن ومعناه: جعل.

قوله: (خميصة) بفتح المعجمة كساء له أعلام.

قوله: (فإذا اغتم بها كشفها)؛ أي: إذا احتبس نفسه عن الخروج كشفها عن وجهه.

قوله: (لعن الله اليهود والنصارى) إلى آخره. لعنهم ﷺ على هذا الفعل بعينه وهو اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد؛ أي: كنائس وبيع يتعبدون ويسجدون =

= فيها لله، وإن لم يسموها مساجد، فإن الاعتبار بالمعنى لا بالاسم.
ومثل ذلك القباب والمشاهد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين، فإنها هي المساجد الملعون من بناها على قبورهم وإن لم يسمها من بناها مساجد.
وفيه رد على من أجاز البناء على قبور العلماء والصالحين تمييزاً لهم عن غيرهم، فإذا كان ﷺ لعن من بنى المساجد على قبور الأنبياء، فكيف بمن بناها على قبور غيرهم؟!

قوله: (يحذر ما صنعوا) الظاهر أن هذا من كلام عائشة رضي الله عنها؛ أي: أن الرسول ﷺ لعن اليهود والنصارى على ذلك تحذيراً لأمته أن تصنع ما صنعوا.
قال القرطبي: وكل ذلك لقطع الذريعة المؤدية إلى عبادة من فيها كما كان السبب في عبادة الأصنام.

قوله: (ولولا ذلك)؛ أي: لولا تحذير النبي ﷺ ما صنعوا ولعن من فعل ذلك.
قوله: (لأبرز قبره)؛ أي: لدفن خارج بيته ومنه الحديث: «كان رسول الله ﷺ يوماً بارزاً للناس»؛ أي: جالساً خارج بيته.

قوله: (غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً) روي بفتح الخاء وضمها بالبناء للفاعل والمفعول، قالوا: فأما رواية الفتح، فإنها تقتضي أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بذلك، وأما رواية الضم، فيحتمل أن تكون عائشة هي التي خشيت كما في لفظ آخر، غير أنني أخشى أو هي ومن معها من الصحابة قلت: وهذا أظهر. ورواية: غير أنني أخشى، لا تخالفه.

قال القرطبي: ولهذا بالغ المسلمون في سد الذريعة في قبر النبي ﷺ فأعلوا حيطان تربته، وسدوا المداخل إليها، وجعلوها محدقة بقبره ﷺ ثم خافوا أن يتخذ موضع قبره قبلة إذا كان مستقبل المصلين، فتصور الصلاة إليه بصورة العبادة، فبنوا جدارين من ركني القبر الشماليين، وحرفوهما حتى التقيا على زاوية مثلثة من ناحية الشمال حتى لا يتمكن أحد من استقبال قبره.

قلت: وفي الحديثين مسائل نبّه المصنف على بعضها.
منها: ما ذكر الرسول ﷺ فيمن بنى مسجداً يعبد الله فيه على قبر رجل صالح، ولو صحت نية الفاعل.

ومنها: النهي عن التماثيل بتغليظ الأمر.

ومنها: نهيه عن فعله عند قبره قبل أن يوجد القبر.

= ومنها: أنه من سنن اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم.

ومنها: لعنه إياهم على ذلك.

ومنها: مراده بذلك تحذيره إيانا عن قبره.

ومنها: العلة في عدم إبراز قبره.

ومنها: ما بلي به ﷺ من شدة التزع.

قلت: ومنها: التنبيه على علة تحريم ذلك، وعلة لعن من فعله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: ومن غربة الإسلام أن هذا الذي لعن رسول الله ﷺ - فاعليه - تحذيراً لأمته أن يفعلوه معه ﷺ ومع الصالحين من أمته - قد فعله الخلق الكثير من متأخري هذه الأمة، واعتقدوه قرابة من القربات، وهو من أعظم السيئات والمنكرات، وما شعروا أن ذلك محادة لله ورسوله.

قال القرطبي في معنى الحديث: «وكل ذلك لقطع الذريعة المؤدية إلى عبادة من فيها كما كان السبب في عبادة الأصنام». انتهى.

إذ لا فرق بين عبادة القبر ومن فيه وعبادة الصنم، وتأمل قول الله تعالى عن نبيه يوسف بن يعقوب حيث قال: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانُوا أَن تَشْرِكَ بِاللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [يوسف: ٣٨] نكرة في سياق النفي تعم كل شرك.

قوله: (ولولا ذلك)؛ أي: ما كان يُحذر من اتخاذ قبر النبي ﷺ مسجداً لأبرز قبره، وجعل مع قبور الصحابة الذين كانت قبورهم في البقيع.

○ قال الشيخ ابن قاسم: و(سياق) أصله سواق، قلبت الواو ياء لكسر السين، وسباق وسواق مصدران من ساق يسوق، والمراد سياق الموت، سمي بذلك كأن روحه الشريفة تساق لتخرج من البدن.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (طفق...) هذا من سكرات الموت لسيد الخلق ليرفع به الدرجات وليكون أسوة لأمته

○ قال ابن عثيمين: قوله: (طفق): من أفعال الشروع، واسمها مستتر، وجملة (يطرح) خبرها.

قوله: (لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد): يقول هذا في سياق الموت، و«لعنة الله»؛ أي: طرده وإبعاده، وهذه الجملة يحتمل أنه يراد بها ظاهر اللفظ؛ أي: أن النبي ﷺ يخبر بأن الله لعنهم، ويحتمل أن يراد بها =

= الدعاء؛ فتكون خبرية لفظاً إنشائية معنًى، والمعنى على هذا الاحتمال: أن النبي ﷺ دعا عليهم وهو في سياق الموت بسبب هذا الفعل.

قوله: (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد): الجملة هذه تعليل لقوله: (لعنة الله على اليهود والنصارى)، كأن قائلًا يقول: لماذا لعنهم النبي ﷺ فكان الجواب: أنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد؛ أي: أمكنة للسجود، سواء بنوا مساجد أم لا، يصلون ويعبدون الله تعالى فيها مع أنها مبنية على القبور.

قوله: (ولولا ذلك أبرز قبره): أبرز؛ أي: أخرج من بيته؛ لأن البروز معناه الظهور؛ أي: لولا التحذير وخوف أن يتخذ قبره مسجداً؛ لأخرج ودفن في البقيع مثلاً، لكنه في بيته أصون له، وأبعد عن اتخاذه مسجداً؛ فلهذا لم يبرز قبره، وهذا أحد الأسباب التي أوجبت أن لا يبرز مكان قبره ﷺ، ومن أسباب ذلك: إخباره ﷺ أنه ما قبض نبي إلا دفن حيث قبض ولا مانع أن يكون للحكم الواحد سببان فأكثر، كما أن السبب الواحد قد يترتب عليه حكمان أو أكثر؛ كغروب الشمس يترتب عليه جواز إفطار الصائم، وصلاة المغرب.

اعتراض وجوابه:

إذا قال قائل: نحن الآن واقعون في مشكلة بالنسبة لقبر الرسول ﷺ الآن، فإنه في وسط المسجد؛ فما هو الجواب؟ قلنا: الجواب على ذلك من وجوه:
الوجه الأول: أن المسجد لم يبن على القبر، بل بني المسجد في حياة النبي ﷺ.

الوجه الثاني: أن النبي ﷺ لم يدفن في المسجد حتى يقال: إن هذا من دفن الصالحين في المسجد، بل دفن في بيته.

الوجه الثالث: أن إدخال بيوت الرسول ﷺ ومنها بيت عائشة مع المسجد ليس باتفاق من الصحابة، بل بعد أن انقضى أكثرهم ولم يبق منهم إلا القليل، وذلك عام ٩٤هـ تقريباً؛ فليس مما أجازته الصحابة أو أجمعوا عليه، مع أن بعضهم خالف في ذلك، وممن خالف أيضاً سعيد بن المسيب من التابعين؛ فلم يرض بهذا العمل.

الوجه الرابع: أن القبر ليس في المسجد، حتى بعد إدخاله؛ لأنه في حجرة مستقلة عن المسجد؛ فليس المسجد مبنياً عليه، ولهذا جعل هذا المكان محفوظاً ومحوطاً بثلاثة جدران، وجعل الجدار في زاوية منحرفة عن القبلة؛ أي: مثلث، والركن في الزاوية الشمالية، بحيث لا يستقبله الإنسان إذا صلى لأنه منحرف.

ولمسلم عن جندب بن عبد الله قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس، وهو يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد؛ ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^[١].

= فهذا كله يزول الإشكال الذي يحتج به أهل القبور، ويقولون هذا منذ عهد التابعين إلى اليوم، والمسلمون قد أقروه ولم ينكروه؛ فنقول: إن الإنكار قد وجد حتى في زمن التابعين، وليس محل إجماع، وعلى فرض أنه إجماع؛ فقد تبين الفرق من الوجوه الأربعة التي ذكرناها.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - المنع من اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد يُصلى فيها لله؛ لأن ذلك وسيلة إلى الشرك.

٢ - شدة اهتمام الرسول ﷺ واعتناؤه بالتوحيد وخوفه أن يعظم قبره؛ لأن ذلك يفضي إلى الشرك.

٣ - جواز لعن اليهود والنصارى ومن فعل مثل فعلهم من البناء على القبور واتخاذها مساجد.

٤ - بيان الحكمة من دفن النبي ﷺ في بيته، وأن ذلك لمنع الافتتان به.

٥ - أن النبي ﷺ بشرٌ يجري عليه ما يجري على البشر من الموت وشدة

الترفع.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: والموجود اليوم في المسجد النبوي قد تكون

صورته عند من لم يحسن التأمل، وعند غير الفقيه صورة قبر في داخل مسجد، وليست الحقيقة كذلك؛ لوجود الجدارين المختلفتي تفصل بين المسجد وبين القبر؛ ولأن الجهة الشرقية منه ليست من المسجد؛ ولهذا لما جاءت التوسعة الأخيرة، كان مبتدؤها من جهة الشمال بعد نهاية الحجرة بكثير، حتى لا تكون الحجرة في وسط المسجد؛ فيكون ذلك من اتخاذ قبره مسجداً عليه الصلاة والسلام.

[١] أخرجه مسلم في: كتاب المساجد رقم (١١٨٨)، وزاد [وصالحهم] بعد

قوله: [أنبيائهم].

فقد نهى عنه في آخر حياته، ثم إنه لعن - وهو في السياق - من فعله، والصلاة عندها من ذلك وإن لم يكن مسجداً، وهو معنى قولها: «خشي أن يتخذ مسجداً»، فإن الصحابة لم يكونوا ليبينوا حول قبره مسجداً، وكل موضع قصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً، بل كل موضع يصلى فيه يسمى مسجداً، كما قال ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» [١].

[١] أخرجه البخاري في: كتاب التيمم رقم (٣٣٥)، ومسلم في: كتاب المساجد رقم (١١٦٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.
○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (عن جندب بن عبد الله)؛ أي: ابن سفيان البجلي أبو عبد الله، وينسب إلى جده، صحابي مشهور مات بعد الستين.
قوله: (إنني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل)؛ أي: أمتنع من هذا وأنكره.

والخليل: هو المحبوب غاية المحبة، مشتق من الخَلَّةِ بفتح الخاء وهي تخلل المودة في القلب، كما قال الشاعر:
قد تَخَلَّلْتُ مَسَلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وبذا سُمِّيَ الْخَلِيلَ خَلِيلاً
هذا هو الصحيح في معناه، كما ذكره شيخ الإسلام وابن القيم وابن كثير وغيرهم.

قال القرطبي: وإنما كان ذلك لأن قلبه رضي الله عنه قد امتلأ من محبة الله، وتعظيمه ومعرفته، فلا يسع لِمَحَالَّةٍ غيره.

قوله: (فإن الله قد اتخذني خليلاً) فيه التصريح بأن الخلَّة أأكمل من المحبة قال ابن القيم: وأما ما يظنه بعض الغالطين من أن المحبة أأكمل من الخلَّة، وأن إبراهيم خليل الله، ومحمد رضي الله عنه حبيب الله، فمن جهلهم، فإن المحبة عامة والخلَّة خاصة، وهي نهاية المحبة، قال: وقد أخبر النبي ﷺ أن الله قد اتخذته خليلاً، ونفى أن يكون له خليل غير ربه، مع إخباره بحبه لعائشة ولأبيها ولعمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيرهم. وأيضاً فإن الله يحب التوابين، ويحب المتطهرين، ويحب الصابرين، وخلته خاصة بالخليلين.

وفيه: جواز ذكر الإنسان ما فيه من الفضل إذا دعت الحاجة الشرعية إلى

ذلك.

قوله: (ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً) فيه دليل على أن الصديق أفضل الصحابة، حيث صرح ﷺ أنه لو اتخذ خليلاً غير ربه، لاتخذ أبا بكر، فيه رد على الرافضة وعلى الجهمية الذين هم شر أهل البدع، بل أخرجهم بعض السلف من الثنتين والسبعين فرقة.

وبسبب الرافضة حدث الشرك وعبادة القبور، وهم أول من بنى عليها المساجد قاتلهم الله، قاله المصنف.

وفيه إشارة إلى خلافته؛ لأن من كانت محبته لشخص أشد، فهو أحق الناس بالنيابة عنه، لا سيما وقد قال ذلك في مرض موته، خصوصاً وقد استخلفه على الصلاة بالناس، وغضب لما صلى بهم عمر.

واسم أبي بكر: عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة، الصديق الأكبر، خليفة رسول الله ﷺ وأفضل الصحابة بإجماع من يعتد به من أهل السنة، مات في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة، وله ثلاث وستون سنة. **قوله:** (ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد...) إلى آخر الحديث.

قال الخليلي: وإنكار النبي ﷺ صنيعهم هذا يُحرِّج على وجهين:

أحدهما: أنهم يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لهم.

والثاني: أنهم يجوّزون الصلاة في مدافن الأنبياء والسجود في مقابرهم، والتوجه إليها حالة الصلاة نظراً منهم بذلك إلى عبادة الله، والمبالغة في تعظيم الأنبياء.

والأول: هو الشرك الجلي، والثاني: الخفي، فلذلك استحقوا اللعن.

قلت: (الحديث أعم من ذلك) فيشملة ويشمل بناء المساجد والقباب عليها.

قوله: (فقد نهى عنه في آخر حياته)؛ أي: كما في حديث جندب.

قوله: (ثم إنه لعن) - وهو في السياق - من فعله؛ أي: كما في حديث عائشة.

قوله: (والصلاة عندها من ذلك وإن لم يبين مسجداً)؛ يعني: أن الصلاة عند

القبور وإليها من اتخاذها مساجد الملعون من فعله، وإن لم يبين مسجداً، فتحرم الصلاة في المقبرة وإلى القبور، بل لا تنعقد أصلاً لما في هذه الأحاديث الصحيحة وغيرها، من لعن من اتخذها مساجد.

وروى مسلم عن أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجلسوا

على القبور ولا تصلوا إليها».

= وعن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» رواه أحمد وأهل السنن، وصححه ابن حبان والحاكم من طرق على شرط الشيخين. وفي «صحيح البخاري» أن: «عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى أنس بن مالك يصلي عند قبر فقال: القبر القبر».

وهذا يدل على أنه كان من المستقر عند الصحابة ما نهاهم عنه نبيهم ﷺ من الصلاة عند القبور. وفعل أنس لا يدل على اعتقاد جوازه، فإنه لعله لم يره، ولم يعلم أنه قبر أو ذهل عنه، فلما نبهه عمر تنبه.

وفي هذا كله إبطال قول من زعم أن النهي عن الصلاة فيها لأجل النجاسة، فهذا أبعد شيء عن مقاصد الرسول ﷺ، بل العلة في ذلك الخوف على الأمة أن يقعوا فيما وقعت فيه اليهود والنصارى، وعباد ﴿الْكُتِّ وَالْعَزَى﴾ من الشرك، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ لعن اليهود والنصارى على اتخاذ قبور أنبيائهم مساجد، ومعلوم قطعاً أن هذا ليس لأجل النجاسة؛ لأن قبور الأنبياء من أطهر البقاع، فإن الله حرم على الأرض أن تأكل أجسادهم، فهم في قبورهم طريئون.

وقد لعن النبي ﷺ متخذي المساجد عليها وموقدي السرج عليها، ومعلوم أن إيقاد السرج عليها إنما هو لعن فاعله، لكونه وسيلة إلى تعظيمها وجعلها نُصْباً يُوفَضُ إليها المشركون كما هو الواقع، فهكذا اتخاذ المساجد عليها.

قال ابن القيم: وبالجمله فمن له معرفة بالشرك وأسبابه، وذرائعه، وفهم عن الرسول ﷺ مقاصده جزم جزمًا لا يحتمل النقيض، أن هذه المبالغة واللعن والنهي بصيغتيه: صيغة: (لا تفعلوا) وصيغة: (إني أنهاكم) ليس لأجل النجاسة، بل هو لأجل نجاسة الشرك اللاحقة بمن عصاه، وارتكب ما عنه نهاه واتبع هواه ولم يخش ربه ومولاه، وقل نصيبه، أو عدم من تحقيق لا إله إلا الله، فإن هذا وأمثاله من النبي ﷺ صيانة لحمى التوحيد أن يلحقه الشرك ويغشاه، وتجريد له وغضب لربه أن يعدل به سواه، فأبى المشركون إلا معصية لأمره وارتكاباً لنهييه، وغرهم الشيطان بأن هذا التعظيم لقبور المشايخ والصالحين، وكلما كنتم أشد لها تعظيماً، وأشد فيهم غلوّاً كنتم بقرهيم أسعد، ومن أعدائهم أبعد.

ولعمر الله من هذا الباب بعينه دخل على عباد يغوث ويعوق ونسر، ودخل على عباد الأصنام منذ كانوا إلى يوم القيامة.

= فجمع المشركون بين الغلو فيهم والطنع في طريقتهم، وهدى الله أهل التوحيد =

= لسلوك طريقهم وإنزالهم منازلهم التي أنزلهم الله إياها من العبودية، وسلب خصائص الإلهية.

قلت: وممن علل بخوف الفتنة والشرك الشافعي وأبو بكر الأثرم وأبو محمد المقدسي وشيخ الإسلام وغيرهم وهو الحق.

قوله: (فإن الصحابة لم يكونوا ليبنوا حول قبره مسجداً؛ أي: لما علموا من تشديده في ذلك وتغليظه، ولعن من فعله، فكيف يتخذون على قبره مسجداً؟! وإنما خشوا أن يعتاده بعض الجهال للصلاة عنده، من غير شعور من الصحابة بذلك، فلذلك دفنوه في بيته.

قوله: (وكل موضع قصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً؛ أي: وإن لم يبن مسجداً.

قوله: (بل كل موضع يصلى فيه يسمى مسجداً) الظاهر أن الأول في الأمكنة المعدة للصلاة، وإن لم يبن فيها مسجداً. وهذا في أي موضع صلي فيه، وإن لم يعد لذلك، كالمواضع التي يصلي فيها المسافر ونحو ذلك. فعلى هذا إذا صلى عند القبور ولو مرة واحدة وإن لم يكن هناك مسجد، فقد اتخذها مساجد.

قوله: (كما قال ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»؛ أي: فسمى الأرض مسجداً، وليست مسجداً مبنياً، لكن لما كان يسجد فيها سميت مسجداً.

فدل هذا الحديث أن من صلى عند القبور أو إليها فقد اتخذها مساجد.

وهذا الحديث طرف من حديث صحيح متفق عليه عن جابر.

قال البغوي في «شرح السنة»: أراد أن أهل الكتاب لم تبح لهم الصلاة إلا في بيعهم وكنائسهم، وأباح الله لهذه الأمة الصلاة حيث كانوا، تخفيفاً عليهم وتيسيراً، ثم خص من جميع المواضع الحمام والمقبرة والمكان النجس.

وقوله: (طهوراً) أراد به التيمم.

وفي حديث جندب من الفوائد أيضاً: العبرة في مبالغته ﷺ في النهي عن بناء المساجد على القبور، كيف بين لهم ذلك أولاً، ثم قبل موته بخمس قال ما قال، ثم لما كان في الترع لم يكتف بما تقدم، بل لعن من فعل ذلك.

فدل ذلك هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة على تحريم البناء على القبور مطلقاً،

فلذلك اكتفى المصنف بإيرادها عن غيرها، كحديث جابر أن النبي ﷺ: «نهى أن =

= يجصص القبر، وأن يقعد عليه وأن يبني عليه» رواه مسلم وغيره وزاد أبو داود والحاكم: «وأن يكتب عليه».

○ قال الشيخ ابن قاسم: ففيه النهي عن اتخاذ القبور مساجد من ثلاثة أوجه: (الأول): ذم من كان قبلهم على ذلك.

(والثاني): تحذيرهم أن لا يتخذوها.

(والثالث): قوله: (فإنني أنهاكم عن ذلك) فبالغ في النهي، نصيحة لأمته عن أعظم ما يحل بهم.

وفائدة التنصيص على زمن النهي، يقضي بأنه من الأمر المحكم الذي لم ينسخ؛ لكونه صدر في آخر حياته ﷺ.

○ قال الشيخ ابن باز: الصواب: أن العلة في النهي عن الصلاة على القبور خوف الفتنة بالشرك وليست العلة النجاسة، والصواب: أنه ينهى عن الصلاة في المقبرة ولو لم يكن فيها إلا قبر واحد.

وصلاة الجنازة مستثناة من عموم النهي من الصلاة في المقبرة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (بخمس)؛ أي: خمس ليال، لكن العرب تطلقها على الأيام والليالي.

وقوله: (لو): حرف امتناع لامتناع؛ فيمتنع الجواب لامتناع الشرط، وعلى هذا امتنع ﷺ من اتخاذ أبي بكر خليلاً لأنه يمتنع أن يتخذ من أمته خليلاً.

قوله: (ألا وإن من كان قبلكم): (ألا) للتنبيه، وهذه الجملة في أثناء الحديث لكنه ابتدأها بالتنبيه لأهمية المقام.

قوله: (وهو معنى قولها: خشي أن يتخذ مسجداً) الضمير في (قولها) يرجع إلى عائشة رضي الله عنها.

قوله: (فإن الصحابة لم يكونوا ليبنوا حول قبره مسجداً) هذا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

قد يقال: (خشي أن يتخذ مسجداً) معناه: خشي أن يبني عليه مسجد، لكن يبعده أن الصحابة لا يمكن أن يبنوا حول قبره مسجداً؛ لأن مسجده مجاور لبيته؛

فكيف يبنون مسجداً آخر؟! هذا شيء مستحيل بحسب العادة؛ فيكون معنى قولها: (خشي أن يتخذ مسجداً)؛ أي: مكاناً يصلى فيه، وإن لم يبن المسجد.

ولا ريب أن أصل تحريم بناء المساجد على القبور أن المساجد مكان =

= الصلاة، والناس يأتون إليها للصلاة فيها، فإذا صلى الناس في مسجد بني على قبر؛ فكأنهم صلوا عند القبر، والمحذور الذي يوجد في بناء المساجد على القبور يوجد فيما إذا اتخذ هذا المكان للصلاة؛ وإن لم بين مسجد.

فتبين بهذا أن اتخاذ القبور مساجد له معنيان:

الأول: أن تبنى عليها مساجد.

الثاني: أن تتخذ مكاناً للصلاة عندها وإن لم بين المسجد، فإذا كان هؤلاء القوم مثلاً يذهبون إلى هذا القبر ويصلون عنده ويتخذونه مصلى؛ فإن هذا بمعنى بناء المساجد عليها، وهو أيضاً من اتخاذها مساجد.

○ قال الشيخ ابن جبرين: أكد النهي بأداتين:

الأولى: (ألا فلا) (ألا) للتنبيه. (فلا) للنهي.

والثانية: (أنهاكم) تأكيد للنهي.

ويحتج القبوريين باتخاذ المساجد على القبور بآية الكهف ﴿لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١] قالوا: الله أقر بذلك.

والجواب: أن الآية ليس فيها إقرار بل حكى الله خبرهم، ثم إن الذين قالوا ذلك من الكفار.

ثم إن بناء القبور على المساجد محرم في كل شريعة، وذهب بعض المعاصرين إلى أن ذلك ليس محرم في كل شريعة والدليل آية الكهف السابقة، والرد أن كلام المعاصر غير صحيح؛ لأن النبي ﷺ لعن من فعل ذلك وسماهم شرار الخلق وخبر الآية عن ذلك فيه أن الأمم السابقة كانت تفعله مع أنه منكر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: يُستفاد من الحديثين: إثبات المحبة لله ﷻ، وأنها صفة من صفاته، وأنه يحب أوليائه ورسله، ويحب عباده المؤمنين، وهذه صفة من صفاته اللائقة بجلاله، كما يُبغض الكافرين والمنافقين، ويكره، ويمقت، ويغضب، ويرضى، ويضحك، كل هذه من صفاته ﷻ، وهي صفات لائقة به جلّ وعلا.

وهذا مذهب أهل السُّنة والجماعة أنهم يثبتون ما جاء في الكتاب والسُّنة من صفاته الذاتية، ومن صفاته الفعلية ﷻ على ما يليق بجلاله، ومن ذلك: إثبات المحبة، وأنه يحب. وتكرر ذكر محبته لعباده في آيات كثيرة: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، =

= ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ يُتَنَصَّحُونَ﴾ [الصف:

٤]، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي تثبت أن الله يحب عباده المؤمنين. وفي الحديث دليل على أن الخلّة أعلى درجات المحبة، ولذلك لم تحصل إلا للخليتين: محمد وإبراهيم - عليهما الصلاة والسلام -، أما بقية الأنبياء والصالحين فإن الله يحبهم، لكن لم تصل محبتهم إلى مرتبة الخلّة.

وكذلك النبي ﷺ يحب أصحابه؛ فيحب عائشة، ويحب أبا بكر، ويحب عمر، وقال لمعاذ: «يا معاذ إني أحبك» فهو يحب أصحابه - عليه الصلاة والسلام -، أما الخلّة فإنه لم يخالل أحداً منهم حتى ولا أبا بكر؛ لأن الخلّة لا تقبل الاشتراك، فلم تكن إلا لله ﷻ خالصة.

وفي الحديث دليل على بطلان الصلاة عند القبور، أو في المساجد المبنية على القبور؛ لأن الرسول ﷺ نهى عن ذلك، والنهي يقتضي الفساد عند الأصوليين، فالذي يصلي عند القبر صلاته غير صحيحة، فعليه أن يعيد الفريضة؛ لأن صلاته عند القبر أو في المسجد المبني على القبر غير صحيحة؛ لأنها صلاة منهي عنها، والصلاة المنهي عنها غير مشروعة، فهي لا تصحّ.

□ ما يستفاد من الحديث:

١ - النهي عن اتخاذ القبور أمكنة للعبادة يُصلى عندها أو إليها ويُبنى عليها مساجد أو قباب، حذراً من الوقوع في الشرك بسبب ذلك.

٢ - سد الذرائع المفضية إلى الشرك.

٣ - إثبات المحبة لله سبحانه على ما يليق بجلاله.

٤ - فضل الخليتين: محمد وإبراهيم ﷺ.

٥ - فضل أبي بكر الصديق، وأنه أفضل الأمة على الإطلاق.

٦ - أنه دليل على خلافة أبي بكر الصديق.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقد تقرر في القواعد الشرعية، وأجمع عليه المحققون: أن سد الذرائع الموصلة إلى الشرك، وإلى المحرمات، أمر واجب؛ لأن الشريعة جاءت بسد أصول المحرمات، وسد الذرائع إليها، فيجب أن يغلق كل باب من أبواب الشرك بالله، ومن ذلك: اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد؛ ولهذا لا تصح الصلاة في مسجد بني على قبر؛ لأن ذلك مناف لنهي النبي ﷺ فالتبني عليه الصلاة والسلام نهى، وهؤلاء فعلوا، والنهي توجه إلى بقعة الصلاة فبطلت الصلاة؛ =

ولأحمد بسند جيد، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد» ورواه أبو حاتم في «صحيحه»^[١].

= فالذي يصلي في مسجد أقيم على قبر فصلاته باطلة لا تصح؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (ألا فلا تتخذوا القبور مساجد).

[١] حسن؛ رواه أحمد (٤٠٥/١)، وابن خزيمة (٦/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٨/١٠)، وأبو يعلى (٢١٦/٩) من طريق زائدة بن قدامة، عن عاصم بن أبي النجود، عن شقيق أبي وائل عن ابن مسعود فذكره.

قلت: وعاصم حسن الحديث وثقه أحمد وأبو زرعة وقال ابن معين والنسائي: لا بأس به وقال الدارقطني: في حفظه شيء.

ورواه أحمد (٤٥٤/١) من طريق آخر قال: حدثنا عفان، حدثنا قيس، أخبرنا الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله بن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن من البيان سحراً، وشرار الناس الذين تدركهم الساعة أحياء، والذين يتخذون قبورهم مساجد» قلت: وفيه قيس وهو ابن الربيع ضعيف، قال أحمد: روى أحاديث منكورة. وقال المروزي: سألت أحمد عنه فليته. وقال: كان وكيع إذا ذكره قال: الله المستعان. وقال البخاري: قال علي: كان وكيع يضعفه وقال الآجري عن أبي داود: سمعت ابن معين يقول: قيس ليس بشيء. قال: وسمعت أحمد يقول: ولي قيس فلم يحمده. قال أبو داود: ما أخرجت له إلا ثلاثة أحاديث. وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عنه فضعه جداً. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث. وقال ابن حبان: تتبع حديثه فرأيت صادقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه فدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به ف وقعت المناكير في روايته فاستحق المجانبية «تهذيب التهذيب» (٣٩٤/٨).

والشطر الأول منه: أخرجه البخاري، تعليقاً (٤٩/٩) (٧٠٦٧) قال: وقال أبو عوانة: عن عاصم، عن أبي وائل، عن الأشعري؛ أنه قال لعبد الله: تعلم الأيام التي ذكر النبي ﷺ، أيام الهرج نحوه؟ قال ابن مسعود: سمعت النبي ﷺ يقول: «من شرار الناس، من تدركهم الساعة وهم أحياء» ورواه مسلم في: كتاب الفتن رقم (٧٣٢٨) عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (إن من شرار الناس) هو بكسر الشين جمع شر.

قوله: (من تدركهم الساعة وهم أحياء)؛ أي: من تقوم عليهم الساعة بحيث ينفخ في الصور وهم أحياء، وهذا كحديثه الآخر الذي في مسلم: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق».

فإن قلت: ما الجمع بين هذا وبين حديث ثوبان: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق» وما في معناه.

قيل: حديث ثوبان مستغرق للأزمنة، عامّ فيها، وهذا مخصص، وسيأتي زيادة لذلك عند الكلام على حديث ثوبان إن شاء الله تعالى.

قوله: (والذين يتخذون القبور مساجد). (الذين) في محل نصب عطفاً على (من) الموصولة؛ أي: إن من شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد، بالصلاة عندها وإليها، وبناء المساجد عليها. وهذا المعنى متواتر عن النبي ﷺ معلوم بالاضطرار من دينه. وكل ذلك شفقة على الأمة وخوفاً عليهم أن يقودهم ذلك إلى الشرك بها وبأصحابها، كما قاد إلى ذلك اليهود والنصارى. فأبى عباد القبور إلا الضرب بهذه الأحاديث الجدار ونبذها وراء الظهر، أو الدفع في صدورهم وأعجازها بحمل ذلك على غير قبور الأنبياء والصالحين. أما قبورهم فتجاوز الصلاة إليها وعندها، وبناء المساجد والقباب عليها رجاء أن تصل إليهم العواطف الروحانية.

ولا ريب أن هذا مراغمة ومحادة لله ورسوله، وهذا هو قول اليهود: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [البقرة: ٩٣]، فإن النبي ﷺ إنما لعن من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، كما هو نص حديث عائشة رضي الله عنها وغيره، وقبور غيرهم إنما أخذ النهي عن البناء عليها من هذه الأحاديث ونحوها بقياس الأولى، أو من عموم أحاديث آخر، فمن أعظم المراغمة والمناسبة والمحادة لله ورسوله، أن تحمل على غير ما وردت فيه، ويباح ما وردت بالنهي عنه، ولعن من فعله، ولكن هذا شأن عباد القبور ﴿أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

وقد أجمع العلماء على النهي عن البناء على القبور وتحريمه وجوب هدمه لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة التي لا مطعن فيها بوجه من الوجوه، ولا فرق في ذلك بين البناء في مقبرة مُسَبَّلَةٍ، أو مملوكة، إلا أنه في المُسَبَّلَةِ أشد. ولا =

= عبرة بمن شذ من المتأخرين فأباح ذلك، إما مطلقاً، وإما في المملوكة.
قال الإمام أبو محمد بن قدامة: «ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لأن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا. ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها، وقد روي أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات باتخاذ صورهم والتمسح بها والصلاة عندها».

وقال شيخ الإسلام: أما بناء المساجد على القبور، فقد صرح عامة علماء الطوائف بالنهي عنه متابعة للأحاديث الصحيحة، وصرح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي، بتحريمه.

قال: ولا ريب في القطع بتحريمه، ثم ذكر الأحاديث في ذلك. إلى أن قال: فهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين، أو الملوك وغيرهم، تتعين إزالتها بهدم أو بغيره هذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء المعروفين.
وقال ابن القيم: يجب هدم القباب التي على القبور؛ لأنها أسست على معصية الرسول ﷺ.

وقال أبو حفص: تحرم الحجرة بل تهدم، فإذا كان هذا كلامه في الحجرة فكيف بالقبة.

وقال الشافعي: أكره أن يعظم مخلوق، حتى يجعل قبره مسجداً مخافة الفتنة عليه، وعلى من بعده من الناس. وقال أيضاً: تُسَطَّحُ القبور ولا تبنى ولا ترفع، وتكون على وجه الأرض.

وقد أفتى جماعة من الشافعية بهدم ما في القُرَافَةِ من الأبنية، منهم ابن الجُمَيْزِي والظهير التزمتي وغيرهما.

وقال القاضي ابن كج: ولا يجوز أن تجصص القبور، ولا أن يبنى عليها قباب ولا غير قباب، والوصية بها باطلة.

وقال الأذري: وأما بطلان الوصية ببناء القباب وغيرها من الأبنية العظيمة، وإنفاق الأموال الكثيرة، فلا ريب في تحريمه.

قلت: وجزم النووي في «شرح المذهب» بتحريم البناء مطلقاً، وذكر في «شرح مسلم» نحوه أيضاً.

وقال القرطبي في حديث جابر: «نهى أن يجصص القبر أو يبنى عليه» وبظاهر هذا الحديث قال مالك، وكره البناء والجصص على القبور، وقد أجازة غيره، وهذا الحديث حجة عليه، ووجه النهي عن البناء والتجصيص في القبور أن ذلك مباهة، =

= واستعمال زينة الدنيا في أول منازل الآخرة، وتشبه بمن كان يعبد القبور ويعظمها، وباعتبار هذه المعاني وبظاهر هذا النص ينبغي أن يقال: هو حرام كما قال به بعض أهل العلم.

وقال ابن رشد: كره مالك البناء على القبر، وجعل البلاطة المكتوبة، وهو من بدع أهل الطول، أحدثوه إرادة الفخر والمباهاة والسمعة، وهو مما لا اختلاف فيه. وقال الزيلعي في «شرح الكنز»: «ويكره أن يبنى على القبر». وفي «الخلاصة»: «ولا يجصص القبر ولا يطين، ولا يرفع عليه بناء». وذكر أيضاً قاضي خان «أنه لا يجصص القبر، ولا يبنى عليه، لما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن التجصيص وعن البناء فوق القبر». والمراد بالكرهية عند الحنفية كراهة التحريم التي هي في مقابلة ترك الواجب. وقد ذكر ذلك ابن نجيم في «شرح الكنز».

ومثل هذا كثير في كلام العلماء أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم، والمقصود: أن كلام العلماء موافق لما دلت عليه السُّنة الصحيحة في النهي عن البناء على القبور. واعلم أنه قد وقع بسبب البناء على القبور من المفاصد التي لا يحيط بها على التفصيل إلا الله، ما يغضب من أجله كل من في قلبه رائحة إيمان، كما نبه عليه ابن القيم وغيره.

فمنها: اعتيادها للصلاة عندها، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك. ومنها: تحري الدعاء عندها. ويقولون: من دعا الله عند قبر فلان استجاب له، وقبر فلان الترياق المعجرب، وهذا بدعة منكرة.

ومنها: ظنهم أن لها خصوصيات بأنفسها في دفع البلاء وجلب النعماء. ويقولون: إن البلاء يدفع عن أهل البلدان بقبور من فيها من الصالحين، ولا ريب أن هذا مخالف للكتاب والسُّنة والإجماع، فالبيت المقدس كان عنده من قبور الأنبياء والصالحين ما شاء الله، فلما عصوا الرسول وخالفوا ما أمرهم الله به، سلط الله عليهم من انتقم منهم.

وكذلك أهل المدينة لما تغيروا بعض التغير، جرى عليهم عام الحرة من النهب والقتل وغير ذلك من المصائب ما لم يجر عليهم قبل ذلك. وهذا أكثر من أن يحصر.

ومنها: الدخول في لعن رسول الله ﷺ باتخاذ المساجد عليها وإيقاد السرج

عليها.

= ومنها: أن ذلك يتضمن عمارة المشاهد، وخراب المساجد، كما هو الواقع، ودين الله بضد ذلك.

ومنها: اجتماعهم لزيارتها واختلاط النساء بالرجال، وما يقع في ضمن ذلك من الفواحش وترك الصلوات، ويزعمون أن صاحب التربة تَحَمَّلَهَا عنهم، بل اشتهر أن البغايا يسقطن أجرتهن على البغاء في أيام زيارة المشايخ؛ كالبدوي وغيره تقرباً إلى الله بذلك، فهل بعد هذا في الكفر غاية؟!!

ومنها: كسوتها بالثياب النفيسة المنسوجة بالحرير والذهب والفضة ونحو ذلك. ومنها: جعل الخزائن والأموال ووقف الوقوف لما يحتاج إليه من ترميمها ونحو ذلك.

ومنها: إهداء الأموال ونذر النذور لسدنتها العاكفين عليها الذين هم أصل كل بلية وكفر، فإنهم الذين يكذبون على الجهال والطغام بأن فلاناً دعا صاحب التربة فأجاب، واستغاثه فأغاثه، ومرادهم بذلك تكثير النذر والهدايا لهم. ومنها: جعل السدنة لها كسدنة عباد الأصنام.

ومنها: الإقسام على الله في الدعاء بالمدفون فيها.

ومنها: أن كثيراً من الزوار إذا رأى البناء الذي على قبر صاحب التربة سجد له، ولا ريب أن هذا كفر بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، بل هذا هو عبادة الأوثان؛ لأن السجود للقبة عبادة لها، وهو من جنس عبادة النصارى للصور التي في كنائسهم على صور من يعبدونه بزعمهم الباطل، فإنهم عبدوها ومن هي صورته، وكذلك عباد القبور لما بنوا القباب على القبور آل بهم إلى أن عبدت القباب ومن بنيت عليه من دون الله ﷻ. ومنها: النذر للمدفون فيها، وفرض نصيب من المال والولد، وهذا هو الذي قال الله فيه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦] بل هذا أبلغ فإن المشركين ما كانوا يبيعون أولادهم لأوثانهم.

ومنها: أن المدفون فيها أعظم في قلوب عباد القبور من الله وأخوف، ولهذا لو طلبت من أحدهم اليمين بالله تعالى أعطاك ما شئت من الأيمان كاذباً أو صادقاً، وإذا طلبت بصاحب التربة لم يقدم إن كان كاذباً.

ولا ريب أن عباد الأوثان ما بلغ شركهم إلى هذا الحد، بل كانوا إذا أرادوا تغليظ اليمين، غلظوها بالله كما في قصة القسامة وغيرها.

= ومنها: سؤال الميت قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والإخلاص له من دون الله في أكثر الحالات.

ومنها: التضرع عند مصارع الأموات والبكاء بالهيبة والخشوع لمن فيها أعظم مما يفعلونه مع الله في المساجد والصلوات.

ومنها: تفضيلها على خير البقاع وأحبها إلى الله وهي المساجد، فيعتقدون أن العبادة والعكوف فيها أفضل من العبادة والعكوف في المساجد، وهذا أمر ما بلغ إليه شرك الأولين، فإنهم يعظمون المسجد الحرام أعظم من بيوت الأصنام ويرون فضله عليها، وهؤلاء يرون العكوف في المشاهد أفضل من العكوف في المساجد.

ومنها: أن الذي شرعه الرسول ﷺ في زيارة القبور إنما هو تذكّر الآخرة، كما قال: «زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة». والإحسان إلى المذنب بالترحم عليه، والدعاء له والاستغفار، وسؤال العافية له، فيكون الزائر محسناً إلى نفسه وإلى الميت، فقلب عباد القبور الأمر، وعكسوا الدين، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت ودعاءه والدعاء به، وسؤاله حوائجهم ونصرهم على الأعداء ونحو ذلك، فصاروا مسيئين إلى نفوسهم وإلى الميت ولو لم يكن إلا بحرمانه بركة ما شرعه الله من الدعاء والترحم عليه والاستغفار له.

ومنها: إيذاء أصحابها بما يفعله عباد القبور بها، فإنه يؤذيهم ما يفعلونه عند قبورهم ويكرهونه غاية الكراهة، كما أن المسيح ﷺ يكره ما يفعله النصارى، وكذلك غيره من الأنبياء والأولياء يؤذيهم ما يفعله أشباه النصارى عند قبورهم، ويوم القيامة يتبرؤون منهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥، ٦].

ومنها: محادة الله ورسوله ومناقضة ما شرعه فيها.

ومنها: التعبد العظيم مع الوزر الكبير، والإثم العظيم.

وكل هذه المفاسد العظيمة وغيرها مما لم يذكر، إنما حدثت بسبب البناء على القبور، ولهذا تجد القبور التي ليس عليها قباب لا يأتيها أحد ولا يعتادها شيء مما ذكر إلا ما شاء الله، وصاحب الشرع أعلم بما يؤول إليه هذا الأمر، فلذلك غلظ فيه وأبدأ وأعاد، ولعن من فعله، فالخير والهدى في طاعته، والشر والضلال في معصيته ومخالفته.

= والعجب ممن يشاهد هذه المفاسد العظيمة عند القبور، ثم يظن أن النبي ﷺ إنما نهى عن اتخاذ المساجد عليها لأجل النجاسة، كما يظنه بعض متأخري الفقهاء، ولو كان ذلك لأجل النجاسة لكان ذكر المجازر والحشوش بل ذكر التحرز من البول والغائط أولى.

وإنما ذلك لأجل نجاسة الشرك التي وقعت من عباد القبور لما خالفوا ذلك ونبدوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: فعلى هذا ينبغي أن يكون النهي متناولاً لحريم القبر وفنائه، ولا تجوز الصلاة في مسجد بني في مقبرة، سواء كان له حيطان تحجز بينه وبين القبور أو كان مكشوفاً.

قال في رواية الأثرم: إذا كان المسجد بين القبور لا يصلى فيه الفريضة، وإن كان بينها وبين المسجد حاجز فرخص أن يصلى فيه على الجنائز، ولا يصلى فيه على غير الجنائز، وذكر حديث أبي مرثد عن النبي ﷺ: «لا تصلوا إلى القبور» وقال: «إسناده جيد». انتهى.

ولو تتبعنا كلام العلماء في ذلك لاحتمل عدة أوراق. فتبين بهذا أن العلماء رحمهم الله بينوا أن علة النهي ما يؤدي إليه ذلك من الغلو فيها وعبادتها من دون الله كما هو الواقع، والله المستعان.

وقد حدث بعد الأئمة الذين يعتد بقولهم أناس كثر في أبواب العلم بالله اضطرابهم، وغلظ عن معرفة ما بعث الله به رسوله من الهدى والعلم حجابهم، فقيدوا نصوص الكتاب والسنة بقيود أوهنت الانقياد، وغيروا بها ما قصده الرسول ﷺ بالنهي وأراد، فقال بعضهم: النهي عن البناء على القبور يختص المقبرة المسبلة، والنهي عن الصلاة فيها لتنجسها بصديد الموتى، وهذا كله باطل من وجوه:

منها: أنه من القول على الله بلا علم وهو حرام بنص الكتاب. ومنها: أن ما قالوه لا يقتضي لعن فاعله والتغليظ عليه، وما المانع له أن يقول: من صلى في بقعة نجسة فعليه لعنة الله.

ويلزم على ما قاله هؤلاء أن النبي ﷺ لم يبين العلة، وأحال الأمة في بيانها على من يجيء بعده ﷺ وبعد القرون المفضلة والأئمة، وهذا باطل قطعاً وعقلاً وشرعاً؛ لما يلزم عليه من أن الرسول ﷺ عجز عن البيان أو قصر في البلاغ، وهذا =

= من أبطل الباطل؛ فإن النبي ﷺ بلغ البلاغ المبين، وقدرته في البيان فوق قدرة كل أحد، فإذا بطل اللازم بطل الملزوم.

○ ويقال أيضاً: هذا اللعن والتغليظ الشديد إنما هو فيمن اتخذ قبور الأنبياء مساجد، وجاء في بعض النصوص ما يعم الأنبياء وغيرهم، فلو كانت هذه هي العلة لكانت منتفية في قبور الأنبياء، لكون أجسادهم طرية لا يكون لها صديد يمنع من الصلاة عند قبورهم، فإذا كان النهي عن اتخاذ المساجد عند القبور يتناول قبور الأنبياء بالنص، علم أن العلة ما ذكره هؤلاء العلماء الذين قد نقلت أقوالهم، والحمد لله على ظهور الحجة وبيان المحجة، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وقال أيضاً في قرة عيون الموحدين: وقد وقع هذا في الأمة كثيراً كما وقع في أهل الجاهلية قبل مبعث النبي ﷺ كما لا يخفى على ذوي البصائر، وقد زاد هؤلاء المتأخرون من هذه الأمة على ما وقع من أهل الجاهلية من هذا الشرك بأمور:

«منها» أنهم يخلصون عند الاضطراب لغير الله وينسون الله.

«ومنها» أنهم يعتقدون أن آلهتهم من الأموات يتصرفون في الكون دون الله، وجمعوا بين نوعي الشرك في الإلهية والربوبية، وقد سمعنا ذلك منهم مشافهة، ومن ذلك قول ابن كمال من أهل عمان وأمثاله: إن عبد القادر الجيلاني يسمع من دعاء ومع سماعه ينفع، فزعم أنه يعلم الغيب وهو ميت فلقد ذهب عقل هذا وضل، فكفر بما أنزله الله في كتابه كقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤] فما صدقوا الخبير فيما أخبر به عن آلهتهم التي كانوا يعبدونها من دون الله، ولا آمنوا بما أنزله الله في كتابه، بل بالغوا وعاندوا في رده وكذبوا وألحدوا وكابروا المعقول والمنقول، فالله المستعان.

○ قال الشيخ ابن باز: تعقيباً على قول الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «فتح المجيد» قوله: (من تدركهم الساعة وهم أحياء)؛ أي: مقدمتها، كخروج الدابة، وطلوع الشمس في مغربها وبعد ذلك ينفخ في الصور نفخة الفزع قال الشيخ ابن باز: الصواب (من تدركهم الساعة)؛ يعني: قيامها وليس مقدمتها لأن الساعة لا تقوم إلا على شرار الخلق أما المؤمنون فتقبض أرواحهم قبل ذلك بالريح طيبة.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (وهم أحياء): الجملة حال من الهاء في (تدركهم).

وفي قوله: (تدركهم الساعة وهم أحياء) إشكال، وهو أنه ثبت عن النبي ﷺ قوله: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله» وفي رواية: «حتى تقوم الساعة»؛ فكيف نوفق بين الحديثين؛ لأن ظاهر الحديث الذي ساقه المؤلف أن كل من تدركهم الساعة وهم أحياء؛ فهم من شرار الخلق؟! والجمع بينهما أن يقال: إن المراد بقوله: «حتى تقوم الساعة»؛ أي: إلى قرب قيام الساعة، وليس إلى قيامها بالفعل؛ لأنها لا تقوم إلا على شرار الخلق؛ فالله يرسل ريحاً تقبض نفس كل مؤمن ولا يبقى إلا شرار الخلق، وعليهم تقوم الساعة. وفي قوله ﷺ: (إن من شرار الناس) دليل على أن الناس يتفاوتون في الشر؛ لأن بعضهم أشد من بعض فيه، كما أنهم يتفاوتون في الخير أيضاً؛ لقوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرُكُمْ يَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٣] وذلك من حيث الكمية فمن صلى ركعتين؛ فليس كمن صلى أربعاً، ومن حيث الكيفية، فمن صلى وهو قانت خاشع حاضر القلب؛ ليس كمن صلى وهو غافل، ومن حيث النوعية، فالفرض أفضل من النفل، وجنس الصلاة أفضل من جنس الصدقة؛ لأن الصلاة أفضل الأعمال البدنية.

وهذا الذي تدل عليه الأدلة هو مذهب أهل السنة والجماعة، وهو التفاضل في الأعمال، حتى في الإيمان الذي هو في القلب يتفاضل الناس فيه، بل إن الإنسان يحس في نفسه أنه في بعض الأحيان يجد في قلبه من الإيمان ما لا يجده في بعض الأحيان؛ فكيف بين شخص وشخص؟ فهو يتفاضل أكثر.

وخلاصة الباب:

أنه يجب البعد عن الشرك ووسائله، ويغلب على من عبد الله عند قبر رجل صالح. وكلام المؤلف ﷺ في قوله: (فيمن عبد الله) يشمل الصلاة وغيرها والأحاديث التي ساقها في الصلاة، لكنه ﷺ كأنه قاس غيرها عليها، فمن زعم أن الصدقة عند هذا القبر أفضل من غيره؛ فهو شبيه بمن اتخذ مسجداً لأنه يرى أن لهذه البقعة أو لمن فيها شأنًا يفضل به على غيره؛ فالشيخ عمم، والدليل خاص.

فإن قيل: لا يستدل بالدليل الخاص على العام؟

أجيب: إن الشيخ أراد بذلك أن العلة هي تعظيم هذا المكان؛ لكونه قبراً، =



وفيه مسائل



• **الأولى:** ما ذكر الرسول فيمن بنى مسجداً يعبد الله فيه عند قبر رجل صالح، ولو صحت نية الفاعل^[١].

= وهذا كما يوجد في الصلاة يوجد في غيرها من العبادات؛ فيكون التعميم من باب القياس لا من باب شمول النص له لفظاً.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وهؤلاء الذين تقوم عليهم الساعة كفره، وقد صح في الحديث: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله» فهذا الحديث يبين أن الخير قد اضمحل، ولم يبق أحد من أهل الخير، لم يبق إلا أهل الشر فعليهم تقوم الساعة.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فإن الذي اتخذ القبر مسجداً ملعون بلعنة النبي عليه الصلاة والسلام، وإن كان لم يعبد إلا الله جلّ وعلا، فكيف حال الذي عبد صاحب ذلك القبر؟! نسأل الله العافية والسلامة من كل وسائل الشرك.

وتأمل هذا مع ما فشا في بلاد المسلمين من بناء القباب والمشاهد على القبور، وتعظيم هذا الفعل المنكر، وتحسينه، وتوجيه الناس إليه، وإلى التعلق بالمقبورين، وذكر الحكايات الطويلة في مناقب أولئك الأولياء، وفي إجاباتهم للدعوات، وإغاثتهم للهفات، ونحو ذلك يتبين لك غربة الإسلام أشد غربة في هذه الأزمنة وما قبلها، فكيف إذا قالوا: إن ذلك جائز، وذلك توحيد؟! بل كيف إذا اتهموا من نهاهم عن ذلك بعدم المعرفة، وعدم الفهم، وهو يدعوهم إلى الله - جلّ وعلا - وهم يدعوونه إلى النار؟ نسأل الله السلامة والعافية.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ولو صحت نية الفاعل)؛ لأن الحكم علق على مجرد صورته؛ فهذا العمل لا يحتاج إلى نية؛ لأنه معلق بمجرد الفعل.

فالنية تؤثر في الأعمال الصالحة وتصحيحها، وتؤثر في الأعمال التي لا يقدر عليها فيعطى أجرها، وما أشبه ذلك، بخلاف ما علق على فعل مجرد؛ فلا حاجة فيه إلى النية.

أي: ولو كان يعبد الله، ولو كان يريد التقرب إلى الله ببناء هذا المسجد اعتباراً بما يؤول إليه الأمر، وبالنتيجة السيئة التي تترتب على ذلك، وهذه النقطة نترج منها إلى نقطة أخرى، وهي التحذير من مشابهة المشركين وإن لم يقصد =

- الثانية: النهي عن التماثل، وغلظ الأمر في ذلك.
- الثالثة: العبرة في مبالغته ﷺ في ذلك، كيف بين لهم هذا أولاً، ثم قبل موته بخمس، قال ما قال، ثم لما كان في السياق لم يكتف بما تقدم^[١].

= الإنسان المشابهة، وهذه قد تخفى على بعض الناس، حيث يظن أن التشبه إنما يحرم إذا قصدت المشابهة، والشرع إنما علق الحكم بالتشبه؛ أي: بأن يفعل ما يشبه فعلهم، سواء قصد أو لم يقصد، ولهذا قال العلماء في مسألة التشبه: وإن لم ينو ذلك، فإن التشبه يحصل بمطلق الصورة.

فإن قيل: قاعدة «إنما الأعمال بالنيات» هل تعارض ما ذكرنا؟

الجواب: لا تعارضه؛ لأن ما علق بالعمل ثبت له حكمه وإن لم ينو الفعل؛ كالأشياء المحرمة؛ كالظهار، والزنا، وما أشبهها.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا مما يدل على حرص النبي ﷺ على حماية جانب التوحيد؛ لأنه خلاصة دعوة الرسل، ولأن التوحيد أعظم الطاعات؛ فالمعاصي ولو كبرت أهون من الشرك، حتى قال ابن مسعود: «لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً»؛ لأن الحلف بغيره نوع من الشرك، والحلف بالله كاذباً معصية، وهي أهون من الشرك.

فالشرك أمره عظيم جداً، ونحن نحذر إخواننا المسلمين مما هم عليه الآن من الانكباب العظيم على الدنيا حتى غفلوا عما خلقوا له، واشتغلوا بما خلق لهم؛ فعامّة الناس الآن تجدهم مشغولين بالدنيا، ليس في أفكارهم إلا الدنيا قائمين وقاعدين ونائمين ومستيقظين، وهذا في الحقيقة نوع من الشرك؛ لأنه يوجب الغفلة عن الله ﷻ، ولهذا سمي النبي ﷺ من فعل ذلك عبداً لما تعبّد له، فقال: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميصة» ولو أقبل العبد على الله بقلبه وجوارحه لحصل ما قدر له من الدنيا؛ فالدنيا وسيلة وليست غاية، وتعس من جعلها غاية، كيف تجعلها غاية وأنت لا تدري مقامك فيها؟! وكيف تجعلها غاية وسرورها مصحوب بالأحزان؛ كما قال الشاعر:

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر

فالحاصل: أن النبي ﷺ بُعث لتحقيق عبادة الله، ولهذا كان حريصاً على سد كل =

- الرابعة: نهيه عن فعله عند قبره قبل أن يوجد القبر.
- الخامسة: أنه من سنن اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم.
- السادسة: لعنه إياهم على ذلك.
- السابعة: أن مراده تحذيره إيانا عن قبره.
- الثامنة: العلة في عدم إبراز قبره.
- التاسعة: في معنى اتخاذها مسجداً.
- العاشرة: أنه قرن بين من اتخذها وبين من تقوم عليه الساعة، فذكر الذريعة إلى الشرك قبل وقوعه مع خاتمته^[١].
- الحادية عشرة: ذكره في خطبته قبل موته بخمس: الرد على الطائفتين اللتين هما شرار أهل البدع، بل أخرجهم بعض أهل العلم من الثنتين والسبعين فرقة، وهم الرافضة والجهمية، وبسبب الرافضة حدث الشرك وعبادة القبور؛ وهم أول من بنى عليها المساجد^[٢].

= الأبواب التي تؤدي إلى الشرك؛ فالرسول ﷺ حذر من اتخاذ القبور مساجد ثلاث مرات:

الأولى: في سائر حياته.

الثانية: قبل موته بخمس.

الثالثة: وهو في السياق.

[١] قال ابن عثيمين: ومعنى هذا أن الرسول ﷺ ذكر التحذير من الشرك قبل

أن يموت.

وقوله: (مع خاتمته)، وهي: أن من تقوم عليهم شرار الخلق والذين تقوم عليهم الساعة وهم أحياء هؤلاء الكفار، والذين يتخذون القبور مساجد هؤلاء فعلوا أسباب الشرك والكفر.

[٢] قال الشيخ ابن باز: الرد على الجهمية من جهة إثبات المحبة لله ﷻ فالجهمية ينكرون صفة المحبة لله ﷻ، ورد على الرافضة من جهة أبي بكر فهذا فيه إثبات لفضله ﷺ.

○ قال ابن عثيمين: قوله: (أشر أهل البدع): يقال: أشر، ويقال: شر؛

بحذف الهمزة، وهو الأكثر استعمالاً.

= وإنما تكلم المؤلف ﷺ عن حال الرافضة والجهمية وحكمهما قبل ذكر اسمهما من أجل تهييج النفس على معرفتهما والاطلاع عليهما؛ لأن الإنسان إذا دُكر له الحكم والوصف قبل ذكر الموصوف والمحكوم عليه؛ صارت نفسه تتطلع وتشوق إلى هذا، فلو قال من أول الكلام: الرد على الرافضة والجهمية؛ فلا يكون للإنسان التشوق مثل ما لو تكلم عن حالهما وحكمهما أولاً: وحالهما: أنهما أشر أهل البدع.

وحكمهم: أن بعض أهل العلم أخرجهم من الثنتين والسبعين فرقة. والرافضة: اسم فاعل من رفض الشيء إذا استبعده، وسموا بذلك لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين سأله: «ما تقول في أبي بكر وعمر؟ فأثنى عليهما، وقال: هما وزيراً جدي». فرفضوه وتركوه، وكانوا في السابق معه، لكن لما قال الحق المخالف لأهوائهم؛ نفروا منه والعياذ بالله، فسموا رافضة.

وأصل مذهبهم من عبد الله بن سبأ، وهو يهودي تلبس بالإسلام، فأظهر التشيع لآل البيت والغلو فيهم ليشغل الناس عن دين الإسلام ويفسده كما أفسد بولص دين النصارى عندما تلبس بالنصرانية. وأول ما أظهر ابن سبأ بدعته في عهد علي بن أبي طالب، حتى إنه جاءه وقال: أنت الله حقاً - والعياذ بالله -. فأمر علي بالأخدود فحفرت، وأمر بالحطب فجمع، وبالنار فأوقدت، ثم أحرقهم بها؛ إلا أنه يقال: إن عبد الله بن سبأ هرب وذهب إلى مصر ونشر بدعته؛ فالله أعلم.

فالمهم أن علياً عليه السلام رأى أمراً لم يحتمله، حيث ادعوا فيه الألوهية فأحرقهم بالنار إحراقاً، ثم بدأت هذه الفرقة الخبيثة تتكاثر؛ لأن شعارها في الحقيقة النفاق الذي يسمونه التقية، ولهذا كانت هذه الفرقة أخطر ما يكون على الإسلام؛ لأنها تتظاهر بالإسلام والدعوة إليه، وتقيم شعائره الظاهرة؛ كتحرير الخمر وما أشبه ذلك، لكنها تناقضه في الباطن؛ فهم يرون أئمتهم آلهة تدير الكون، وأنهم أفضل من الأنبياء والملائكة والأولياء، وأنهم في مرتبة لا ينالها ملك مقرب ولا نبي مرسل، وهؤلاء كيف يصح أن تقبل منهم دعوى الإسلام، ولذلك يقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في كثير من كتبه قولاً إذا اطلع عليه الإنسان عرف حالهم: «إنهم أشد الناس ضرراً على الإسلام، وإنهم هجروا المساجد وعمروا المشاهد»؛ فهم يقولون: =

= لا نصلي جماعة إلا خلف إمام معصوم ولا معصوم الآن، وهم أول من بنى المشاهد على القبور كما قال الشيخ هنا، ورموا أفضل أتباع الرسول ﷺ على الإطلاق - وهما أبو بكر وعمر - بالنفاق، وأنهما ماتا على ذلك؛ كعبد الله بن أبي بن سلول وأشباهه والعياذ بالله؛ فانظر بماذا تحكم على هؤلاء بعد معرفة معتقدهم ومنهجهم؟!

وأما الجهمية؛ فهم أتباع الجهم بن صفوان، وأول بدعته أنه أنكر صفات الله، وقال: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً؛ فأنكر المحبة والكلام، ثم بدأت هذه البدعة تنتشر وتتسع، فاعتنقها طوائف غير الجهمية؛ كالمعتزلة ومتأخري الرافضة؛ لأن الرافضة كانوا بالأول مشبهة، ولهذا قال أهل العلم: أول من عرف بالتشبيه هشام بن الحكم الرافضي، ثم تحولوا من التشبيه إلى التعطيل، وصاروا ينكرون الصفات.

والجهم بن صفوان أخذ بدعته عن الجعد بن درهم، والجعد أخذ بدعته عن أبان بن سمان، وأبان أخذها عن طالوت الذي أخذها عن لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ فتكون بدعة التعطيل أصلها من اليهود، ثم إن الجهم بن صفوان نشأ في بلاد خراسان، وفيها كثير من الصابئة وعباد الكواكب والفلاسفة، فأخذ منهم أيضاً ما أخذ، فصارت هذه البدعة مركبة من اليهودية والصابئة والمشركين.

وانتشرت هذه البدعة في الأمة الإسلامية، وهؤلاء الجهمية معطلة في الصفات ينكرون الصفات، ومنهم من أنكر الأسماء مع الصفات، وهذه الأسماء التي يضيفها الله - سبحانه - إلى نفسه جعلوها إضافات وليست حقيقة، أو أنها أسماء لبعض مخلوقاته؛ فالسميع عندهم بمعنى من خلق السمع في غيره والبصير كذلك، وهكذا.

ومنهم من أنكر أن يكون الله متصفاً بالإثبات أو العدم، فقالوا: لا يجوز أن نثبت لله صفة أو ننفي عنه صفة؛ حتى قالوا: لا يجوز أن نقول عنه: إنه موجود ولا إنه معدوم؛ لأننا إن قلنا بأنه موجود شبهناه بالموجودات، وإن قلنا بأنه معدوم شبهناه بالمعدومات؛ فنقول: لا موجود ولا معدوم؛ فكابروا المعقول، وكذبوا المنقول، وهذا لا يمكن؛ لأن تقابل الوجود والعدم من تقابل النقيضين اللذين لا يمكن ارتفاعهما ولا اجتماعهما، بل لا بد أن يوجد أحدهما، فوصف الله بذلك تشبيه له بالمتنعات على قاعدتهم.

ومذهبهم في القضاء والقدر: الجبر، فيقولون: إن الإنسان مجبر على عمله =

= يعمل بدون اختياره إن صلى؛ فهو مجبر، وإن قتل؛ فهو مجبر، وهكذا؛ فعطلوا بذلك حكمة الله؛ لأنه إذا كان كل عامل مجبراً على عمله لم يكن هناك حكمة في الثواب والعقاب، بل بمجرد المشيئة يعاقب هذا ويثيب هذا، وبذلك عطلوا عن الفاعلين أوصاف المدح والذم، فلا يمكن أن تمدح إنساناً أو تذمه؛ لأن العاصي مجبر والمطيع مجبر.

ويقال لهم: إنكم إذا قلتم ذلك أثبتتم أن الله أظلم الظالمين؛ لأنه كيف يعاقب العاصي وهو مجبر على المعصية؟ ويثيب الطائع وهو مجبر على طاعته؟ فيكون أعطى من لا يستحق، وعاقب من لا يستحق، وهذا ظلم.

فقالوا: هذا ليس بظلم؛ لأن الظلم تصرف المالك في غير ملكه، وهذا تصرف من المالك في ملكه يفعل به ما يشاء.

وأجيب: بأنه باطل؛ لأن المالك إذا كان متصفاً بصفات الكمال لن يخلف وعده، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، فلو أخلف هذا الوعد؛ لكان نقصاً في حقه وظلماً لخلقه، حيث وعدهم فأخلفهم.

ومذهبهم في أسماء الإيمان والدين الإرجاء، فيقولون: إن الإيمان مجرد اعتراف الإنسان بالخالق على الوصف المعطل عن الصفات حسب طريقتهم، وأن الأقوال والأعمال لا مدخل لها في الإيمان، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص. ومن هذه الأمور الثلاثة قالوا: إن أفسق وأعدل عباد الله في الإيمان سواء، بل قالوا: إن فرعون مؤمن كامل الإيمان، وجبريل مؤمن كامل الإيمان، لكن فرعون كفر؛ لأنه ادعى الربوبية لنفسه فقط، فصار بذلك كافراً.

قال ابن القيم عنهم:

والناس في الإيمان شيء واحد كالمشط عند تماثل الأسنان

فمذهبهم من أخبت المذاهب؛ إن لم نقل: هو أخبثها، لكن أخبت منه مذهب الرافضة، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «إن جميع البدع أصلها من الرافضة»؛ فهم أصل البلية في الإسلام، ولهذا قال المؤلف: (أخرجهم بعض أهل العلم من الثنتين والسبعين فرقة)، ولعل الصواب من الثلاث والسبعين فرقة، أو أن الصواب أخرجهم إلى الثنتين والسبعين؛ أي: أخرجهم من الثالثة التي كان عليها الرسول ﷺ وأصحابه؛ لأن المعروف أن هذه الأمة تفترق على ثلاث وسبعين فرقة، =

- الثانية عشرة: ما بُلي به ﷺ من شدة النزع^[١].
- الثالثة عشرة: ما أكرم به من الخلّة.
- الرابعة عشرة: التصريح بأنها أعلى من المحبة^[٢].
- الخامسة عشرة: التصريح بأن الصديق أفضل الصحابة^[٣].
- السادسة عشرة: الإشارة إلى خلافته^[٤].

= كلها في النار إلا واحدة، وهي من كانت على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه. وصدق ﷺ في قوله عن هاتين الطائفتين الرافضة والجهمية: «شر أهل البدع». وقد قتل الجهم بن صفوان سلمة بن أحوز صاحب شرطة نصر بن سيار لأنه أظهر هذا المذهب ونشره.

وقول المؤلف: (وبسبب الرافضة حدث الشرك، وعبادة القبور، وهم أول من بنى عليها المساجد)، ولهذا يجب الحذر من بدعتهم وبدعة الجهمية وغيرها، ولا شك أن البدع دركات بعضها أسفل من بعض؛ فعلى المرء الحذر من البدع، وأن يكون متبعاً لمنهج السلف الصالح في هذا الباب وفي غيره.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وفي هذا رد على من زعم ألوهيته ﷺ فهو بشر تعتريه المصائب والآلام.

[٢] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: مستفاد من هذا الحديث مع غيره لا منه فقط فإذا جمعنا بين قوله ﷺ لما قيل له: من أحب الناس إليك؟ قال: «عائشة» قيل: من الرجال قال: «أبوها».

فهذا فيه التصريح بأن أبو بكر أحب الناس لرسول الله ﷺ ونفى عنه الخلّة، فدل على أن الخلّة أعلى من المحبة.

[٣] قال ابن عثيمين: ومن المسائل الهامة أيضاً: أن الأفضلية في الإيمان والعمل الصالح فوق الأفضلية بالنسب؛ لأننا لو راعينا الأفضلية بالنسب؛ لكان حمزة بن عبد المطلب والعباس ؓ أحق من أبي بكر في ذلك، ومن ثم قدم أبو بكر ﷺ على علي بن أبي طالب وغيره من آل النبي ﷺ.

[٤] قال ابن عثيمين: لم يقل التصريح، وإنما قال: (الإشارة)؛ لأن النبي ﷺ لم يقل: إن أبا بكر هو الخليفة من بعده، لكن لما قال ﷺ: «لو كنت متخذاً من أمتي خليلاً، لاتخذت أبا بكر خليلاً» علم أنه ﷺ أولى الناس برسول الله ﷺ فيكون أحق الناس بخلافته.



باب



ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أراد المصنف رحمته الله بهذه الترجمة أموراً:
الأول: التحذير من الغلو في قبور الصالحين.
الثاني: أن الغلو فيها يؤول إلى عبادتها.
الثالث: أنها إذا عبدت سميت أوثاناً ولو كانت قبور الصالحين.
الرابع: التنبيه على العلة في المنع من البناء عليها واتخاذها مساجد.
والأوثان هي المعبودات التي لا صورة لها؛ كالقبور والأشجار والعمد
والحيطان والأحجار ونحوها، وقد تقدم بيان ذلك.
وقيل: الوثن هو الصنم، والصنم هو الوثن، وهذا غير صحيح إلا
مع التجريد، فأحدهما قد يعني به الآخر، وأما مع الاقتران، فيفسر كل واحد
بمعناه.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب ما جاء من التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل
صالح فكيف إذا عبده) (باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثاناً تعبد
من دون الله) ما ذكر المصنف في البابين يتضح بذكر تفصيل القول فيما يفعل عند
قبور الصالحين وغيرهم.

وذلك أن ما يفعل عندها نوعان: مشروع وممنوع.

أما المشروع: فهو ما شرعه الشارع من زيارة القبور على الوجه الشرعي من
غير شد رحل، يزورها المسلم متبعاً للسنة فيدعو لأهلها عموماً ولأقاربه ومعارفه
خصوصاً فيكون محسناً إليهم بالدعاء لهم وطلب العفو والمغفرة والرحمة لهم،
ومحسناً إلى نفسه باتباع السنة وتذكر الآخرة والاعتبار بها والاتعاظ.

= وأما الممنوع، فإنه نوعان:

أحدهما: محرم ووسيلة للشرك؛ كالتمسح بها والتوسل إلى الله بأهلها، والصلاة عندها، وكإسراجها والبناء عليها، والغلو فيها وفي أهلها إذا لم يبلغ رتبة العبادة.

والنوع الثاني: شرك أكبر؛ كدعاء أهل القبور والاستغاثة بهم وطلب الحوائج الدنيوية والأخرية منهم، فهذا شرك أكبر، وهو عين ما يفعله عباد الأصنام مع أصنامهم.

ولا فرق في هذا بين أن يعتقد الفاعل لذلك أنهم مستقلون في تحصيل مطالبه، أو متوسطون إلى الله، فإن المشركين يقولون: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣]، ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

فمن زعم أنه لا يكفر من دعا أهل القبور حتى يعتقد أنهم مستقلون بالنفع ودفع الضرر، وأن من اعتقد أن الله هو الفاعل وأنهم وسائط بين الله وبين دعاهم واستغاث بهم لم يكفر.

من زعم ذلك فقد كذب ما جاء به الكتاب والسنة، وأجمعت عليه الأمة من أن من دعا غير الله فهو مشرك كافر في الحالين المذكورين سواء اعتقدهم مستقلين أو متوسطين، وهذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام.

فعليك بهذا التفصيل الذي يحصل به الفرقان في هذا الباب المهم الذي حصل به من الاضطراب والفتنة ما حصل، ولم ينجم من فتنته إلا من عرف الحق واتبعه.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أي: ذكر ما ورد من الدليل والبرهان أن الغلو - وهو مجاوزة الحد - في قبور الأنبياء والصالحين بالبناء عليها، واتخاذ المساجد عليها، والصلاة عندها، والذبح والنذر وغير ذلك من أنواع الغلو يجعلها أوثاناً؛ لأنه يورث التأله والعبادة شيئاً فشيئاً، والوثن يعم الأصنام وغيرها مما يعبد من دون الله، كما عبت اللات والعزى ومناة وغيرها.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا هو الواقع كما فعلته قريش وعباد القبور وشد الرحل للقبر وسيلة للغلو والشرك فيصلّي الرجل على النبي ﷺ في محله وليس له حاجة في الذهاب للقبر.

وتعيين القبر ليس بلازم؛ لأن الغرض هو الدعاء له وإن عينه بحجر فلا شيء فيه ولا بأس به ولكنه لا يعينه بالكتابة.

= والعلامة على القبر ليعرف لا بأس بها، ولكن لا يجوز الكتابة على القبور اسماً أو غيره.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: هذا الباب له صلة بما قبله، وهو (أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله).

أي: يؤول الأمر بالغالين إلى أن يعبدوا هذه القبور أو أصحابها. والغلو: مجاوزة الحد مدحاً أو ذمّاً، والمراد هنا مدحاً.

والقبور لها حق علينا من وجهين:

١ - أن لا نفرط فيما يجب لها من الاحترام؛ فلا تجوز إهانتها ولا الجلوس عليها، وما أشبه ذلك.

٢ - أن لا نغلو فيها فنتجاوز الحد.

وفي «صحيح مسلم» قال علي بن أبي طالب لأبي الهياج الأسدي: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»، وفي رواية: «ولا صورة إلا طمستها».

والقبر المشرف: هو الذي يتميز عن سائر القبور؛ فلا بد أن يسوى ليساويها لئلا يظن أن لصاحب هذا القبر خصوصية ولو بعد زمن: إذ هو وسيلة إلى الغلو فيه.

قوله: (الصالحين) يشمل الأنبياء والأولياء، بل ومن دونهم.

قوله: (أوثاناً) جمع وثن، وهو كل ما نصب للعبادة، وقد يقال له: صنم، والصنم: تمثال ممثل؛ فيكون الوثن أعم.

ولكن ظاهر كلام المؤلف أن كل ما يعبد من دون الله يسمى وثناً، وإن لم يكن على تمثال نصب؛ لأن القبور قد لا يكون لها تمثال ينصب على القبر فيعبد.

قوله: (تعبد من دون الله)؛ أي: من غيره، وهو شامل لما إذا عبدت وحدها أو عبدت مع الله؛ لأن الواجب في عبادة الله إفراده فيها، فإذا قرن بها غيره صارت عبادة لغير الله، وقد ثبت في الحديث القدسي أن الله تعالى يقول: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه».

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: يعني: باب ذكر ما جاء من الأدلة على أن الغلو في قبور الصالحين بالعكوف عندها والصلاة عندها وتحري الدعاء عندها يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله.

= ومن حكمة الله في تشريعه سد الطرق المفضية إلى المحرم فحرم الشرك وحرّم =

روى مالك في «الموطأ»؛ أن رسول الله ﷺ قال: «اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثناً يُعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» [١].

= الوسائل المفضية إليه، وكذلك حرم الزنا وحرم الوسائل المفضية إليه ففيه سد الذرائع.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فالغلو في قبور الصالحين يكون بمجاوزة ما أذن فيها، ومن المجاوزة ما هو من وسائل الشرك، ومنها ما هو شرك صريح كاتخاذ القبور أوثاناً تعبد من دون الله جلّ وعلا؛ ولهذا قال ﷺ: (باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثاناً) وقوله: (يصيرها)؛ يعني: يجعلها؛ فقد يكون جعل الوسائل للغايات؛ يعني: أن الغلو صار وسيلة لاتخاذها أوثاناً، وقد يكون الغلو جعلها وثناً يعبد من دون الله جلّ وعلا.

وهذا هو الواقع والمشاهد في كثير من بلاد الإسلام: في أن القبور صارت أوثاناً تعبد من دون الله، لما أقيمت عليها المشاهد والقباب، ودعي الناس إليها، وذبح لها، وقبلت النذور لها، وصار يطاف حولها، ويعكف عندها، ونحو ذلك من أنواع الشرك الأكبر بالله.

[١] حسن رواه مالك في الموطأ (١٧٢/١) عن عطاء بن يسار بسند صحيح مرسل بلفظ: «لا تجعل قبري وثناً يعبد».

ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٤٠٦/١)، وابن أبي شيبة (٣٤٥/٣) من طريق معمر وابن عجلان عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ معضلاً لم يذكر عطاء.

وأخرجه البزار (كشف ٤٤٠) عن سليمان بن يوسف الحراني، ثنا محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، ثنا عمر بن صهبان به.

وقال: «لا نحفظه عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد».

وعمر بن صهبان قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث.

ومن طريق البزار أخرج ابن عبد البر الحديث في «التمهيد» (٤٢/٦ - ٤٣).

ووقع عنده: عمر بن محمد عن زيد بن أسلم.

وقال: عمر بن محمد هو من ثقات أشرف أهل المدينة، روى عنه مالك والثوري

وسليمان بن بلال وغيرهم، وهو عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

كذا قال، وإنما هو عمر بن محمد بن صهبان قال ابن رجب رحمه الله تعالى =

= (فتح الباري ٢٤٦/٣): «وروى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ورواه محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، حدثنا عمر بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، خرجه من طريقه البزار.

وعمر هذا هو ابن صهبان، جاء منسوباً في بعض نسخ مسند البزار، وظن ابن عبد البر أنه عمر بن محمد ابن العمري، والظاهر أنه وهم. ١٠١هـ.
قال الهيثمي رحمه الله تعالى: «رواه البزار، وفيه عمر بن صهبان وقد اجتمعوا على ضعفه». ١٠١هـ.

وله شاهد من حديث أبي هريرة ؓ: أخرجه الحميدي (١٠٢٥)، وأحمد (٢٤٦/٢) (٧٣٥٢)، وأبو يعلى (٦٦٨١) قال: حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل.

ثلاثتهم (الحميدي، وأحمد، وإسحاق) قالوا: حدثنا سفيان، عن حمزة بن المغيرة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثناً، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وحمزة بن المغيرة قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن حمزة بن المغيرة الذي يروي عن ابن عيينة: «لا تجعلوا قبري وثناً» ما حاله؟ فقال: «ليس به بأس» تاريخ الدارمي ص (٩٨ - ٩٩).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه مالك في «باب جامع الصلاة» مراسلاً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قاله.

ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم به ولم يذكر عطاء. ورواه البزار عن عمر بن محمد عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وعمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ثقة من أشرف أهل المدينة روى عنه مالك والثوري وسليمان بن بلال، فالحديث صحيح عند من يحتج بمراسيل الثقات، وعند من قال بالمسند لإسناد عمر بن محمد له بلفظ «الموطأ» سواء، وهو ممن تقبل زيادته.

وله شاهد عند الإمام أحمد والعقيلي من طريق سفيان عن حمزة بن المغيرة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه: «اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثناً يعبد، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

قوله: (روى مالك في «الموطأ») هو الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة، وأحد المتقنين في الحديث، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر.

مات سنة تسع وسبعين ومائة وكان مولده سنة ثلاث وتسعين. وقال الواقدي: بلغ تسعين سنة.

قوله: (اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثناً يعبد) قد استجاب الله دعاء رسوله ﷺ فمنع الناس من الوصول إلى قبره لئلا يعبد استجابة لدعاء رسوله ﷺ كما قال ابن القيم:

فأجاب رب العالمين دعاءه وأحاطه بثلاثة الجدران

ودلَّ الحديث على أن قبر الرسول ﷺ لو عبد لكان وثناً، فما ظنك بقبر غيره من القبور التي عبدت هي وأربابها من دون الله، وإذا أريد تغيير شيء من ذلك أنف عبادها، واشمأزت قلوبهم، واستكبرت نفوسهم، وقالوا: تنقص أهل الرتب العالية، ورموهم بالعظائم، فماذا يقولون لو قيل لهم: إنها أوثان تعبد من دون الله؟! فالله المستعان على غربة الإسلام، وهذه هي الفتنة العظمى التي قال فيها عبد الله بن مسعود: «كيف أنتم إذا لبستم فتنة يهرم فيها الكبير، وينشأ فيها الصغير، تجري على الناس يتخذونها سُنة، إذا غيرت قيل: غيرت السُّنة».

ويؤخذ من الحديث المنع من تتبع آثار الأنبياء والصالحين كقبورهم ومجالسهم، ومواضع صلاتهم للصلاة، والدعاء عندها، فإن ذلك من البدع، أنكره السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم.

ولا نعلم أحداً أجاز له أو فعله إلا ابن عمر على وجه غير معروف عند عباد القبور، وهو إرادة التشبه برسول الله ﷺ في الصلاة فيما صلى فيه ونحو ذلك. ومع ذلك فلا نعلم أحداً وافقه عليه من الصحابة، بل خالفه أبوه وغيره، لئلا يفضي ذلك إلى اتخاذها أوثاناً كما وقع.

قال ابن عبد الباقي في «شرح الموطأ»: روى أشهب عن مالك أنه كره لذلك أن يدفن في المسجد قال: «وإذا منع من ذاك فسائر آثاره أخرى بذلك» وقد كره مالك طلب موضع شجرة بيعة الرضوان مخالفة لليهود والنصارى. انتهى.

قال ابن وضاح: سمعت عيسى بن يونس يقول: «أمر عمر بن الخطاب بقطع الشجرة التي بويح تحتها النبي ﷺ فقطعها؛ لأن الناس كانوا يذهبون فيصلون تحتها، =

= فخاف عليهم الفتنة». قال عيسى بن يونس: وهو عندنا من حديث ابن عون عن نافع: أن الناس كانوا يأتون الشجرة فقطعها عمر رضي الله عنه.

وقال: «المعمر بن سويد: صليت مع عمر بن الخطاب في طريق مكة صلاة الصبح، فقرأ فيها: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [قريش: ١]، ثم رأى الناس يذهبون مذاهب فقال: أين يذهب هؤلاء؟ فقيل: يا أمير المؤمنين مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ فهم يصلون فيه، فقال: إنما أهلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتبعون آثار أنبيائهم، ويتخذونها كنائس وبيعاً، فمن أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصل، ومن لا فليمض ولا يتعمدها».

وفي «مغازي ابن إسحاق» من زيادات يونس بن بكير عن أبي خلدة خالد بن دينار، حدثنا «أبو العالية قال: لما فتحنا تستر وجدنا في بيت مال الهرمزان سريراً عليه رجل ميت عند رأسه مصحف، فأخذنا المصحف فحملناه إلى عمر، فدعا له كعباً فنسخه بالعربية، فأنا أول رجل قرأه من العرب، قرأته مثل ما أقرأ القرآن، فقلت لأبي العالية: ما كان فيه؟ قال: سيرتكم وأموركم ولحون كلامكم، وما هو كائن بعد. قلت: فما صنعتكم بالرجل؟ قال: حفرنا له بالنهار ثلاثة عشر قبراً متفرقة فلما كان بالليل دفناه وسوينا القبور كلها لنعميه على الناس لا ينبشونه. قلت: وما يرجون منه؟ قال: كانت السماء إذا حبست عنهم برزوا بسريره فيمطرون. فقلت: من كنتم تظنون الرجل؟ قال: رجل يقال له: دانيال. فقلت: منذ كم وجدتموه مات؟ قال: منذ ثلاثمائة سنة. قلت: ما كان تغير منه شيء؟ قال: لا إلا شعيرات من قفاه، إن لحوم الأنبياء لا تبليها الأرض».

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: ففي هذه القصة ما فعله المهاجرون والأنصار من تعمية قبره لئلا يفتتن به، ولم يبرزوه للدعاء عنده والتبرك به، ولو ظفر به المتأخرون لجالدوا عليه بالسيوف ولعبدوه من دون الله.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: وهو إنكار منهم لذلك، فمن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها ولم يستحب الشارع قصدها، فهو من المنكرات، وبعضه أشد من بعض، سواء قصدها ليصلي عندها، أو ليدعوا عندها أو ليقراً عندها، أو ليذكر الله عندها، أو ليسكن عندها بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيصها به لا نوعاً ولا عيناً؛ لأن ذلك قد يجوز بحكم الاتفاق لا لقصد الدعاء فيها، كمن يدعو الله في طريقه، ويتفق أن يمر في طريقه بالقبور أو كمن يزورها ويسلم عليها، =

= ويسأل الله العافية له وللموتى كما جاءت به السُّنة، فإن ذلك ونحوه لا بأس به.
وأما تحري الدعاء عندها بحيث يستشعر أن الدعاء هناك أجوب منه في غيره،
فهذا هو المنهي عنه.

والفرق بين النوعين ظاهر، فإن الرجل لو كان يدعو الله واجتاز في ممره بصنم
أو صليب أو كنيسة أو دخل إليها ليبيت فيها مبيتاً جائزاً ودعا الله في الليل، أو أتى
بعض أصدقائه ودعا الله في بيته لم يكن بهذا بأس.

ولو تحرى الدعاء عند هذه المواضع لكان من العظام بل قد يكون كفراً.
قوله: (اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) هذه الجملة بعد
الأولى تنبيه على سبب لحوق اللعن بهم، وهو توسلهم بذلك إلى أن تصير أوثاناً
تعبد، ففيه إشارة إلى ما ترجم له المصنف، وفيه تحريم البناء على القبور، وتحريم
الصلاة عندها.

وقد روى أصحاب مالك عنه أنه كره أن يقول القائل: زرت قبر النبي ﷺ.
وعلل وجه الكراهة بقوله: (اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله
على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) فكره إضافة هذا اللفظ إلى القبر لئلا يقع
التشبه بفعل أولئك سداً للذريعة، وحسماً للباب. ذكره الطبري.
وفيه: أنه ﷺ لم يستعذ إلا مما يخاف وقوعه. ذكره المصنف.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -:
«ومالك قد أدرك التابعين، وهم أعلم الناس بهذه المسألة، فدل ذلك على أنه لم
يكن معروفاً عندهم ألفاظ زيارة قبر النبي ﷺ - إلى أن قال: - وقد ذكروا في أسباب
كراهته لأن يقول: «زرت قبر النبي ﷺ»؛ لأن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد
به الزيارة البدعية، وهو قصد الميت لسؤاله ودعائه، والرغبة إليه في قضاء الحوائج،
ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس، فهم يعنون بلفظ الزيارة مثل هذا، وهذا ليس
بمشروع باتفاق الأئمة. وكره مالك أن يتكلم بلفظ مجمل يدل على معنى فاسد،
بخلاف الصلاة والسلام عليه؛ فإن ذلك مما أمر الله به.

أما لفظ الزيارة في عموم القبور فلا يفهم منها مثل هذا المعنى. ألا ترى إلى
قوله: «فزوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة» مع زيارته لقبر أمه؛ فإن هذا يتناول قبور
الكفار، فلا يفهم من ذلك زيارة الميت لدعائه وسؤاله والاستغاثة به، ونحو ذلك مما
يفعله أهل الشرك والبدع، بخلاف ما إذا كان المزور معظماً في الدين كالأنبياء =

= والصالحين؛ فإنه كثيراً ما يعني بزيارة قبورهم هذه الزيارة البدعية الشريكية، فلهذا كره مالك ذلك في مثل هذا، وإن لم يكره ذلك في موضع آخر ليس فيه هذه المفسدة». اهـ.

○ قال ابن عثيمين: قوله: (اللَّهُمَّ)، أصلها: يا الله فحذفت يا النداء لأجل البداءة باسم الله، وعوض عنها الميم الدالة على الجمع؛ فكأن الداعي جمع قلبه على الله، وكانت الميم في الآخر لأجل البداءة باسم الله.

قوله: (لا تجعل قبري وثناً يعبد) لا: للدعاء؛ لأنها طلب من الله، وتجعل: تصير، والمفعول الأول لها: (قبري)، والثاني: (وثناً).

وقوله: (يعبد) صفة لوثن، وهي صفة كاشفة؛ لأنه الوثن هو الذي يعبد من دون الله.

وإنما سأل النبي ﷺ ذلك؛ لأن من كان قبلنا جعلوا قبور أنبيائهم مساجد وعبدوا صالحهم، فسأل النبي ﷺ ربه أن لا يجعل قبره وثناً يعبد؛ لأن دعوته كلها بالتوحيد ومحاربة الشرك.

قوله: (اشتد)؛ أي: عظم.

قوله: (غضب الله) صفة حقيقية ثابتة لله ﷻ لا تماثل غضب المخلوق لا في الحقيقة ولا في الأثر. وقال أهل التأويل: غضب الله هو الانتقام ممن عصاه، وبعضهم يقول: إرادة الانتقام ممن عصاه.

وهذا تحريف للكلام عن مواضعه؛ لأن النبي ﷺ لم يقل: انتقم الله، وإنما قال: (اشتد غضب الله)، وهو ﷺ يعرف كيف يعبر، ويعرف الفرق بين غضب الله وبين الانتقام، وهو أنصح الخلق وأعلم الخلق بربه، فلا يمكن أن يأتي بكلام وهو يريد خلافه؛ لأنه لو أتى بذلك لكان ملبساً، وحاشاه أن يكون كذلك؛ فالغضب غير الانتقام وغير إرادة الانتقام؛ فالغضب صفة حقيقية ثابتة لله تليق بجلاله لا تماثل غضب المخلوق، لا في الحقيقة ولا في الأثر.

وهناك فروق بين غضب المخلوق وغضب الخالق، منها:

١ - غضب المخلوق حقيقة هو: غليان دم القلب، وجمرة يلقيها الشيطان في قلب ابن آدم حتى يفور، أما غضب الخالق؛ فإنه صفة لا تماثل هذا، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٢ - أن غضب الآدمي يؤثر أثراً غير محمودة؛ فالآدمي إذا غضب قد يحصل =

= منه ما لا يحمد، فيقتل المغضوب عليه، وربما يطلق زوجته، أو يكسر الإناء، ونحو ذلك، أما غضب الله؛ فلا يترتب عليه إلا آثار حميدة لأنه حكيم، فلا يمكن أن يترتب على غضبه إلا تمام الفعل المناسب الواقع في محله.

فغضب الله ليس كغضب المخلوقين، لا في الحقيقة ولا في الآثار، وإذا قلنا ذلك؛ فلا نكون وصفنا الله بما يماثل صفات المخلوقين، بل وصفناه بصفة تدل على القوة وتمام السلطان؛ لأن الغضب يدل على قدرة الغاضب على الانتقام وتمام سلطانه؛ فهو بالنسبة للخالق صفة كمال، وبالنسبة للمخلوق صفة نقص.

ويدل على بطلان تأويل الغضب بالانتقام قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

فإن معنى آسَفُونَا: أغضبونا؛ فجعل الانتقام غير الغضب، بل أثراً مترتباً عليه؛ فدل هذا على بطلان تفسير الغضب بالانتقام.

واعلم أن كل مَنْ حَرَفَ نصوص الصفات عن حقيقتها وعما أراد الله بها ورسوله؛ فلا بد أن يقع في زلة ومهلكة؛ فالواجب علينا أن نسلم لما جاء به الكتاب والسنة من صفات الله تعالى على ما ورد إثباتاً بلا تمثيل وتزيهاً بلا تعطيل.

قوله: (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)؛ أي: جعلوها مساجد؛ إما بالبناء عليها، أو بالصلاة عندها؛ فالصلاة عند القبور من اتخاذها مساجد، والبناء عليها من اتخاذها مساجد.

وهنا نسأل: هل استجاب الله دعوة نبيه ﷺ بأن لا يجعل قبره وثناً يعبد أم اقتضت حكمته غير ذلك؟

الجواب: يقول ابن القيم: إن الله استجاب له؛ فلم يذكر أن قبره ﷺ جعل وثناً، بل إنه حمي بثلاثة جدران؛ فلا أحد يصل إليه حتى يجعله وثناً يعبد من دون الله، ولم يسمع في التاريخ أنه جعل وثناً.

قال ابن القيم في «النونية»:

فأجاب رب العالمين دعاء وأحاطه بثلاثة الجدران صحيح أنه يوجد أناس يغلون فيه، ولكن لم يصلوا إلى جعل قبره وثناً، ولكن قد يعبدون الرسول ﷺ ولو في مكان بعيد، فإن وجد من يتوجه له ﷺ بدعائه عند قبره؛ فيكون قد اتخذته وثناً، لكن القبر نفسه لم يجعل وثناً.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: فمن أهل العلم من قال: إن الله قد أجاب =

= دعاء نبيه ﷺ، كما ذكر ذلك ابن القيم في الشافية الكافية فلم يكن قبره وثناً ولم يتخذ مسجداً وعلى هذا فيستثنى من عموم قوله ﷺ: «لتبعن سنن من كان قبلكم» وذهب بعض أهل العلم على أنه لم يتحقق ما دعا به النبي ﷺ فقد عبده المشركون واستغاثوا به، وهذا واقع كثير من المنتسبين للإسلام ممن لم يعرف حقيقة التوحيد وإذا جاء عند قبره استغاث به والتجأ إليه.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - أن الغلو في قبور الأنبياء يجعلها أوثاناً تُعبد.

٢ - أن من الغلو في القبور اتخاذها مساجد، وهذا يؤدي إلى الشرك.

٣ - إثبات اتصاف الله سبحانه بالغضب على ما يليق بجلاله.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وهذا هو غلو الوسائل، فاتخاذ قبور الأنبياء

مساجد غلو من غلو الوسائل، يصير تلك القبور أوثاناً.

فالنبي عليه الصلاة والسلام جمع في هذا الحديث بين ذكر الوسيلة، والتنفير منها، وبيان اشتداد غضب الله على من فعلها، وذكر نهاية ما تصل إليه تلك الوسيلة بأصحابها، وهي: أن تكون القبور أوثاناً تعبد من دون الله جلّ وعلا.

فهذا الحديث صريح في أن القبر يمكن أن يكون وثناً، والخرافيون يقولون: إن القبور لا يمكن أن تكون أوثاناً، والأوثان هي أوثان الجاهلية وأصنام الجاهلية فقط، فنقول في الرد عليهم: إن الجاهليين إذا كانوا قد تعلقوا بأصنام، وبأحجار، وبأشجار، وبغير ذلك من الأشياء، واعتقدوا فيها، ووصل بهم ذلك الاعتقاد إلى حد الشرك الأكبر؛ مع أن المسوغ العقلي والنفسي لعبادتها غير قوي، ولا ظاهر فيها: فإن اتخاذ قبور الصالحين، والأنبياء، والمرسلين أوثاناً، أو أن يتوجه إلى أصحابها بالعبادة وارد من باب أولى؛ لأن تعلق القلوب بالصالحين أولى من تعلقها بالأحجار، وتعلقها بالأنبياء والمرسلين أولى من تعلقها بالجن، أو بالأشجار، أو بالأحجار، أو نحو ذلك، فوسائل الشرك بالقبور، أظهر منها في الأصنام ونحوها، وأوضح؛ وهما يشتركان في أن كلاً منهما يعتقد تأثير الصنم أو الوثن في حصول ما يرجوه من الشفاعة عند الله؛ فأولئك المشركون يقولون في آلهتهم: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] وأهل العصور التي فشا فيها الشرك، إذا سألتهم يقولون: هذا توسل، وهذا استشفاع، والحال واحدة، والسيبل الذي جعل تلك القبور أوثاناً هو اتخاذها مساجد، والبناء عليها، والحث =

ولابن جرير بسنده عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ
الَّذِينَ وَالَّعَزَّى﴾ قال: «كان يلت لهم السوق فمات، فعكفوا على
قبره» [١].

وكذا قال أبو الجوزاء عن ابن عباس: «كان يلت السوق
للحاج» [٢].

= على مجيئها، والتبرك بها، وذكر الكرامات التي تحصل عندها من إجابة الدعوات،
وتفريج الكربات!! إلى غير ذلك مما يفعله المشركون بقبور معظيهم.
[١] صحيح. رواه ابن جرير الطبري في: تفسيره (٥١٩/١١) في سورة
النجم.

[٢] رواه البخاري في: كتاب التفسير في تفسير سورة النجم (٤٨٥٩).
○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (ولابن جرير) هو الإمام الحافظ
محمد بن جرير بن يزيد الطبري صاحب «التفسير» و«التاريخ» وغيرهما.
قال ابن خزيمة: لا أعلم على الأرض أعلم من محمد بن جرير، وكان من
الأئمة المجتهدين، لا يقلد أحداً وله أصحاب يتفقون على مذهبه.
ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، ومات ليومين بقيا من شوال سنة عشر
وثلاثمائة.

قوله: (عن سفيان) هو أحد السفيانيين، إما ابن عيينة وإما الثوري، فإن كان
ابن عيينة فقد تقدمت ترجمته، وإن كان الثوري وهو الأظهر فهو: سفيان بن سعيد بن
مسروق أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة عابد. وكان مجتهداً، له أتباع
وأصحاب يتفقون على مذهبه.

مات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون سنة.
قوله: (عن منصور) هو: ابن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب - بمشاة
ثقيلة ثم موحدة - الكوفي، ثقة ثبت فقيه.
مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

قوله: (عن مجاهد) هو: ابن جبر - بالجيم والموحدة - أبو الحجاج المخزومي
مولا هم المكي، ثقة إمام في التفسير والعلم، أخذ التفسير عن ابن عباس وغيره.
مات سنة أربع ومائة، قاله يحيى القطان، وقال ابن حبان: مات سنة اثنتين أو
ثلاث ومائة وهو ساجد، وكان مولده سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر رضي الله عنه.
=

قوله: (كان يلت لهم السوق فمات، فعكفوا على قبره) لت السوق هو خلطه بسمن ونحوه.

وقد قيل: إن اسم الرجل صِرْمَةُ بن غُثْم، وعن ابن عباس: «كان يلت السوق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن فعبدوه» رواه ابن أبي حاتم. وعن مجاهد: كان اللات رجلاً في الجاهلية، وكان له غنم فكان يسلو من رسلها ويأخذ من زبيب الطائف والأقط، فيجعل منه حيساً ويطعم من يمر من الناس، فلما مات عبده وقالوا: هو اللات.

وكان يقرأ اللات مشددة، رواه سعيد بن منصور والفاكهي. قوله: (وكذا قال أبو الجوزاء...) إلى آخره. هو أوس بن عبد الله الربعي، بفتح الراء والباء، ثقة مشهور، مات سنة ثلاث وثمانين.

وهذا الأثر ذكره المصنف ولم يعزه، وقد رواه البخاري، ولا تخالف بين هذا التفسير والقراءة وبين قراءة من قرأ بالتخفيف.

وقال: إنه كان حجراً فعبدوه، واشتقوا له من اسم الله الإله، كما تقدم تقريره في باب: من تبرك بشجرة.

وأيضاً فيجاب على الأول بأن أصله التشديد، وخفف لكثرة الاستعمال، وأما كونهم اشتقوا هذا الاسم من اسم الله الإله، فلا ينافي ذلك أيضاً، فقد رأيت أن سبب عبادة اللات هو الغلو في قبره حتى صار وثناً يعبد، كما كان ذلك هو السبب في عبادة الصالحين: ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر وغيرهم، وكما كان ذلك هو السبب في عبادة الصالحين من الأموات وغيرهم اليوم، فإنهم غلوا فيهم، وبنوا على قبورهم القباب والمشاهد، وجعلوها ملاذاً لقضاء المآرب.

وبالجملة فالغلو أصل الشرك في الأولين والآخرين إلى يوم القيامة، وقد أمرنا الله تعالى بمحبة أوليائه وإنزالهم منازلهم من العبودية، وسلب خصائص الإلهية عنهم، وهذا غاية تعظيمهم وطاعتهم، ونهانا عن الغلو فيهم، فلا نرفعهم فوق منزلتهم، ولا نحطهم منها لما يعلمه تعالى في ذلك من الفساد العظيم، فما وقع الشرك إلا بسبب الغلو فيهم، فإن المشركين بهم غلو فيهم، وأنزلوهم منازل الإلهية، وعصوا أمرهم، وتنقصوهم في صورة التعظيم لهم، فتجد أكثر هؤلاء الغالين فيهم، العاكفين على قبورهم، معرضين عن طريقة من فيها وهدية وسنته، عائبين لها مشغلين بقبورهم عما أمروا به ودعوا إليه.

= وتعظيم الأنبياء والصالحين ومحبتهم إنما هي باتباع ما دعوا إليه من العلم النافع والعمل الصالح، واقتفاء آثارهم، وسلوك طريقتهم دون عبادتهم وعبادة قبورهم، والعكوف عليها كالذين يعكفون على الأصنام واتخاذها أعياداً ومجامع للزيارات والفواحش وترك الصلوات، فإن من اقتفى آثارهم كان متسبباً في تكثير أجورهم باتباعه لهم، ودعوته الناس إلى اتباعهم؛ فإذا أعرض عما دعوا إليه واشتغل بضده حرم نفسه وحرّمهم ذلك الأجر.

فأي تعظيم لهم واحترام في هذا؟!

○ قال ابن عثيمين: قوله: (ولابن جرير) هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، الإمام المشهور في التفسير، توفي سنة (٣١٠هـ).

وتفسيره: هو أصل التفسير بالأثر ومرجع لجميع المفسرين بالأثر، ولا يخلو من بعض الآثار الضعيفة، وكأنه يريد أن يجمع ما روي عن السلف من الآثار في تفسير القرآن، ويدع للقارئ الحكم عليها بالصحة أو الضعف بحسب تتبع رجال السند، وهي طريقة جيدة من وجه، وليست جيدة من وجه آخر.

فجيدة من جهة: أنها تجمع الآثار الواردة حتى لا تضيع، وربما تكون طرقها ضعيفة ويشهد بعضها لبعض.

وليست جيدة من جهة: أن القاصر بالعلم ربما يخلط الغث بالسمين ويأخذ بهذا وهذا، لكن من عرف طريقة السند، وراجع رجال السند، ونظر إلى أحوالهم وكلام العلماء فيهم؛ علم ذلك.

وقد أضاف إلى تفسيره بالأثر: التفسير بالنظر، ولا سيما ما يعود إلى اللغة العربية، ولهذا دائماً يرجح الرأي ويستدل له بالشواهد الواردة في القرآن وعن العرب.

ومن الناحية الفقهية؛ فالطبري مجتهد، لكنه سلك طريقة خالف غيره فيها بالنسبة للإجماع؛ فلا يعتبر خلاف الرجل والرجلين، وينقل الإجماع ولو خالف في ذلك رجل أو رجلان، وهذه الطريقة تؤخذ عليه؛ لأن الإجماع لا بد أن يكون من جميع أهل العلم المعبرين في الإجماع، وقد يكون الحق مع هذا الواحد المخالف.

والعجيب أنني رأيت بعض المتأخرين يحذرون الطلبة من تفسيره؛ لأنه مملوء على زعمهم بالإسرائيليات، ويقولون: عليكم بـ (تفسير الكشاف) للزمخشري وما أشبه ذلك، وهؤلاء مخطئون؛ لأنهم لجهلهم بفضل التفسير بالآثار عن السلف واعتزازهم بأنفسهم وإعجابهم بأرائهم صاروا يقولون هذا.

* وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج» رواه أهل السنن ^[١].

= قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾ الهمزة: للاستفهام، والمراد به التحقير، والخطاب لعابدي هذه الأصنام اللات والعزى... إلخ.

لما ذكر الله تعالى قصة المعراج وما حصل فيه من الآيات العظيمة التي قال عنها: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]؛ قال: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ ١٩؛ أي: ما نسبة هذه الأصنام للآيات الكبيرة التي رآها النبي ﷺ ليلة المعراج. قوله: (السويق)، هو عبارة عن الشعير يحمص، ثم يطحن، ثم يخلط بتمر أو شبيهه، ثم يؤكل.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: ووجه المناسبة ظاهر: من أن صلاح ذلك الرجل جعلهم يغفلون في قبره كما قال: (فعكفوا على قبره) والعكوف على القبور يصيرها أوثاناً، والعكوف معناه: لزوم القبر بتعظيمه، واعتقاد البركة، والثواب، والنفع، ودفع الضرر، في لزومه، فهذا معنى العكوف.

[١] أبو داود (٢٣٨/٢)، والترمذي (١٣٦/٢)، والنسائي (٩٤/٤)، وأحمد (٢٢٩/١)، وابن أبي شيبة (١٥١/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٨/١٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٧٨/٤)، وابن حبان (٤٥٢/٧) وفيه أبو صالح وهو مولى أم هانئ.

وقال أحمد: «كان ابن مهدي ترك حديث أبي صالح» وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس به بأس وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به» وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «عامه ما يرويه تفسير وما أقل ماله من المسند وفي ذلك التفسير ما لم يتابعه عليه أهل التفسير ولم أعلم أحداً من المتقدمين رضي» وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

وفيه علة أخرى قال ابن حبان: «يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه». وقد دلَّ الإجماع على تحريم اتخاذ السرج على القبور، قال شيخ الإسلام الفتاوى (٤٥/٣١، ٦٠): وبناء المسجد وإسراج المصابيح على القبور مما لم أعلم فيه خلافاً أنه معصية لله ورسوله. اهـ.

وأما الشطر الأول منه (لعن زائرات القبور) فقد صح الخبر بذلك عن رسول الله ﷺ وسيأتي بيانه.

قال ابن رجب في الفتح (٢٠٠/٣): وخرج الإمام أحمد وأبو داود والنسائي =

= من حديث أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: لعن الله زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج).

وقال الترمذي: حسن - وفي بعض النسخ -: صحيح.

وخرج ابن حبان في «صحيحه»، والحاكم وصححه.

واختلف في أبي صالح هذا، من هو؟

ف قيل: إنه السمان - قاله الطبراني -، وفيه بعد.

وقيل: إنه ميزان البصري، وهو ثقة؛ قاله ابن حبان.

وقيل: إنه باذان مولى أم هاني - قاله الإمام أحمد والجمهور -.

وقد اختلف في أمره:

فوثقه العجلي وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه

ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس بثقة. وضعفه الإمام أحمد وقال: لم يصح عندي حديثه هذا.

وقال مسلم في «كتاب التفصيل»: هذا الحديث ليس بثابت، وأبو صالح باذام

قد اتقى الناس حديثه، ولا يثبت له سماع من ابن عباس. اهـ.

وقال العلائي في «تحفة التحصيل» (٣٦): باذام أبو صالح مولى أم هاني قال

ابن حبان: لم يسمع من ابن عباس. اهـ.

قلت: قال الترمذي (١٣٦/٢): أبو صالح هذا، هو مولى أم هاني بنت أبي

طالب، واسمه باذان، ويقال: باذام أيضاً.

وقال الحاكم في «المستدرک» (٥٣٠/١): أبو صالح هذا ليس بالسمان المحتج

به، إنما هو باذان.

وقال ابن حبان في «صحيحه» (٤٥٤/٧): أبو صالح هذا: اسمه ميزان،

بصري ثقة، وليس بصاحب محمد بن السائب الكلبي، ذاك اسمه باذام.

قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١٣٧/٢): والجمهور على أن أبا

صالح هو مولى أم هاني وهو ضعيف، وأغرب ابن حبان فقال: أبو صالح راوي هذا

الحديث اسمه ميزان وليس هو مولى أم هاني. اهـ.

قلت: وقد جاء مصرح به، أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند ابن الجعد»

(٢٢٤): حدثنا علي بن مسلم الطوسي، نا أبو داود، نا شعبة عن محمد بن جحادة

قال: سمعت أبا صالح مولى أم هاني وكان قد كبر عن ابن عباس به.

= قلت: وهو في مسند أبي داود الطيالسي (٤/٤٥٤) من رواية يونس قال: حدثنا يونس قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا شعبة، عن محمد بن جحادة، قال: سمعت أبا صالح، وقد كان كبير، عن ابن عباس به.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور)؛ أي: من النساء وهذا يدل على تحريم زيارة القبور عليهن كما هو مذهب أحمد وطائفة.

وقيل في «تعليل» ذلك: إنه يخرجها إلى الجزع والندب والنياحة والافتتان بها وبصورتها وتأذي الميت ببكائها، كما في حديث آخر: «فإنكن تفتن الحي وتؤذين الميت». وإذا كان زيارة النساء مظنة وسبباً للأمور المحرمة في حقهن وحق الرجال، وتقدير ذلك غير مضبوط؛ لأنه لا يمكن حد المقدار الذي لا يفضي إلى ذلك ولا التمييز بين نوع ونوع.

ومن أصول الشريعة أن الحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة علق الحكم بمظنتها، فتحرم سداً للذريعة، كما حرم النظر إلى الزينة الباطنة لما في ذلك من الفتنة، وكما حرمت الخلوة بالأجنبية، وليس في زيارتها من المصلحة ما يعارض هذه المفسدة؛ لأنه ليس في زيارتها إلا دعواها للميت أو اعتبارها به، وذلك ممكن في بيتها.

وقد روى الإمام أحمد وابن ماجه والحاكم عن حسان بن ثابت مرفوعاً: «لعن رسول الله ﷺ زَوَّارَات القبور».

وعن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ «لعن زَوَّارَات القبور» رواه أحمد وابن ماجه، والترمذي وصححه، وضعفه عبد الحق، وحسنه ابن القطان.

ولا يعارض هذا حديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» رواه مسلم وغيره؛ لأن هذا إن سلم دخول النساء فيه، فهو عام والأول خاص، والخاص مقدم عليه، وأيضاً ففي دخول النساء في خطاب الذكور خلاف عند الأصوليين.

قوله: (والمتخذين عليها المساجد) تقدم في الباب قبله شرحه وتعليقه.

قوله: (والسرج) هذا دليل على تحريم اتخاذ السرج على القبور.

قال أبو محمد المقدسي: لو أبيح اتخاذ السرج عليها لم يلعن من فعله؛ لأن فيه تضییعاً للمال في غير فائدة، وإفراطاً في تعظيم القبور، أشبه تعظيم الأصنام.

وقال ابن القيم: اتخاذها مساجد وإيقاد السرج عليها من الكبائر.

= ووجه إيراد المصنف هذا الحديث في هذا الباب دون الذي قبله: هو أنه لعن المتخذين عليها المساجد والسرج، وقرن بينهما، فهما قرينان في اللعنة، فدل ذلك على أنه ليس المنع من اتخاذ المساجد عليها لأجل النجاسة، بل لأجل نجاسة الشرك، ولذلك قرن بينه وبين الإسراج عليها، وليس النهي عن الإسراج لأجل النجاسة، فكذاك البناء. قوله: (رواه أهل السنن)؛ يعني هنا: أبا داود، وابن ماجه، والترمذي فقط، ولم يروه النسائي.

○ قال مقبده: بل رواه النسائي في سننه في كتاب الجنائز باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور ٩٤/٤.

وأخرج ابن ماجه (٥٠٢/١) شطره الأول فقط بلفظ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زُورَاتِ الْقُبُورِ».

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وحديث ابن عباس هذا في إسناده أبو صالح مولى أم هانئ، وقد ضعفه بعضهم ووثقه بعضهم. قال علي بن المديني عن يحيى القطان: «لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ. وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة ولا زائدة ولا عبد الله بن عثمان». قال ابن معين: «ليس به بأس، ولهذا أخرجه ابن السكن في صحيحه». انتهى من «الذهب الإبريز» عن الحافظ المزي.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: وقد جاء عن النبي ﷺ من طريقين: فعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ لعن زوارات القبور» وذكر حديث ابن عباس، ثم قال: ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، ومثل هذا حجة بلا ريب، وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي؛ فإنه جعل الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيه متهم، ولم يكن شاذاً؛ أي: مخالفاً لما ثبت بنقل الثقات، وهذا الحديث تعددت طرقه وليس فيها متهم ولا خالفه أحد من الثقات، هذا لو كان عن صاحب واحد، فكيف إذا كان رواه عن صاحب وذاك عن آخر؟ فهذا كله يبين أن الحديث في الأصل معروف.

والذين رخصوا في الزيارة اعتمدوا على ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن وقالت: «لو شهدتك ما زرتك» وهذا يدل على أن الزيارة ليست مستحبة للنساء كما تستحب للرجال؛ إذ لو كان كذلك لاستحبت زيارته سواء شهدته أم لا.

قلت: فعلى هذا لا حجة فيه لمن قال بالرخصة.

= وهذا السياق لحديث عائشة رواه الترمذي من رواية عبد الله بن أبي مليكة عنها، وهو يخالف سياق الأثر له عن عبد الله ابن أبي مليكة أيضاً: «أن عائشة رضي الله عنها أقبلت ذات يوم من المقابر، فقلت لها: يا أم المؤمنين أليس نهى رسول الله ﷺ عن زيارة القبور؟ قالت: نعم نهى عن زيارة القبور، ثم أمر بزيارتها».

فأجاب شيخ الإسلام رحمته الله عن هذا وقال: ولا حجة في حديث عائشة؛ فإن المحتج عليها احتج بالنهي العام، فدفعت ذلك بأن النهي منسوخ، ولم يذكر لها المحتج النهي الخاص بالنساء الذي فيه لعنهن على الزيارة. يبين ذلك قولها: «قد أمر بزيارتها» فهذا يبين أنه أمر بها أمراً يقتضي الاستحباب، والاستحباب إنما هو ثابت للرجال خاصة. ولو كانت تعتقد أن النساء مأمورات بزيارة القبور لكانت تفعل ذلك كما يفعله الرجال، ولم تقل لأخيها لما زرتك واللعن صريح في التحريم، والخطاب بالإذن في قوله: «فزوروها» لم يتناول النساء فلا يدخلن في الحكم الناسخ، والعام إذا عرف أنه بعد الخاص لم يكن ناسخاً له عند جمهور العلماء، وهو مذهب الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين عنه، وهو المعروف عند أصحابه، فكيف إذا لم يعلم أن هذا العام بعد الخاص؟ إذ قد يكون قوله: (لعن الله زوارات القبور) بعد إذنه للرجال في الزيارة؛ يدل على ذلك: أنه قرنه بالمتخذين عليها المساجد والسرر. ومعلوم أن اتخاذ المساجد والسرر المنهي عنها محكم، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة وكذلك الآخر.

والصحيح: أن النساء لم يدخلن في الإذن في زيارة القبور لعدة أوجه: أحدها: أن قوله ﷺ: «فزوروها» صيغة تذكير، وإنما يتناول النساء أيضاً على سبيل التغليب. لكن هذا فيه قولان، قيل: إنه يحتاج إلى دليل منفصل، وحينئذٍ فيحتاج تناول ذلك للنساء إلى دليل منفصل.

وقيل: إنه يحتمل على ذلك عند الإطلاق. وعلى هذا فيكون دخول النساء بطريق العموم الضعيف، والعام لا يعارض الأدلة الخاصة ولا ينسخها عند جمهور العلماء، ولو كان النساء داخلات في هذا الخطاب لاستحب لهن الزيارة للقبور. وما علمنا أحداً من الأئمة استحباب لهن زيارة القبور، ولا كان النساء على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين يخرجن إلى زيارة القبور.

ومنها: أن النبي ﷺ علل الإذن للرجال بأن ذلك: «يذكر الموت، ويرقق القلب، وتدمع العين» هكذا في مسند أحمد، ومعلوم أن المرأة إذا فتح لها هذا الباب أخرجها إلى الجزع والندب والنياحة؛ لما فيها من الضعف وقلة الصبر. وإذا كانت زيارة النساء مظنة وسبباً للأموح المحرمة؛ فإنه لا يمكن أن يحد المقدار الذي لا =

= يفضي إلى ذلك؛ ولا التمييز بين نوع ونوع، ومن أصول الشريعة: أن الحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة علق الحكم بمظنتها. فيحرم هذا الباب سداً للذريعة، كما حرم النظر إلى الزينة الباطنة، وكما حرم الخلوة بالأجنبية وغير ذلك. وليس في ذلك من المصلحة ما يعارض هذه المفسدة؛ فإنه ليس في ذلك إلا دعاؤها للميت، وذلك ممكن في بيتها.

ومن العلماء من يقول: التشيع كذلك، ويحتج بقوله ﷺ: «ارجعن مأزورات غير مأجورات، فإنكن تفتن الحي وتؤذين الميت» وقوله لفاطمة: «أما إنك لو بلغت معهم الكدَى لم تدخل الجنة» ويؤيده ما ثبت في «الصحيحين» من أنه نهى النساء عن اتباع الجنائز ومعلوم أن قوله ﷺ: «من صلى على جنازة فله قيراط ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان» هو أدل على العموم من صيغة التذكير؛ فإن لفظ «من» يتناول الرجال والنساء باتفاق الناس، وقد علم بالأحاديث الصحيحة أن هذا العموم لم يتناول النساء لنهي النبي ﷺ لهن عن اتباع الجنائز، فإذا لم يدخلن في هذا العموم فكذلك في ذلك بطريق الأولى. انتهى ملخصاً.

وعما استدل به القائلون بالنسخ أجوبة أيضاً:

منها: أن ما ذكره عن عائشة وفاطمة رضي الله عنهما معارض بما ورد عنهما في هذا الباب فلا يثبت به نسخ.

ومنها: أن قول الصحابي وفعله ليس حجة على الحديث بلا نزاع.

وأما تعليمه عائشة كيف تقول إذا زارت القبور ونحو ذلك، فلا يدل على نسخ ما دلت عليه الأحاديث الثلاثة من لعن زائرات القبور، لاحتمال أن يكون ذلك قبل هذا النهي الأكيد والوعيد الشديد والله أعلم.

قال محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمته الله في كتابه «تطهير الاعتقاد»: «فإن هذه القباب والمشاهد التي صارت أعظم ذريعة إلى الشرك والإلحاد، وأكبر وسيلة إلى هدم الإسلام وخراب بنيانه: غالب - بل كل - من يعمرها هم الملوك والسلاطين والرؤساء والولاة، إما على قريب لهم أو على من يحسنون الظن فيه من فاضل أو عالم أو صوفي أو فقير أو شيخ كبير، ويزوره الناس الذين يعرفونه زيارة الأموات من دون توسل به ولا هتف باسمه، بل يدعون له ويستغفرون حتى ينقرض من يعرفه أو أكثرهم، فيأتي من بعدهم فيجد قبراً قد شيد عليه البناء، وسرجت عليه الشموع، وفرش بالفراش الفاخر، وأرخت عليه الستور، وألقيت عليه الأوراد والزهور، فيعتقد أن ذلك لنفع أو دفع ضرر، =

= وتأتيه السدنة يكذبون على الميت بأنه فعل وفعل، وأنزل بفلان الضر و بفلان النفع، حتى يغرسوا في جبلته كل باطل، والأمر ما ثبت في الأحاديث النبوية من لعن من أسرج على القبور وكتب عليها وبنى عليها. وأحاديث ذلك واسعة معروفة؛ فإن ذلك في نفسه منهي عنه، ثم هو ذريعة إلى مفسدة عظيمة». انتهى.

○ قال الشيخ ابن باز: زيارة النساء للقبور محرمة على الصحيح، والصواب: أن قبر الرسول ﷺ يدخل في عموم القبور المنهي للنساء عن زيارتها لأن الأحاديث عامة.

○ قال ابن عثيمين: قوله: (زائرات القبور)، زائرات: جمع زائرة، والزيارة هنا معناها: الخروج إلى المقابر، وهي أنواع:

منها: ما هو سُنة، وهي زيارة الرجال للاتعاظ والدعاء للموتى.

ومنها: ما هو بدعة، وهي زيارتهم للدعاء عندهم وقراءة القرآن ونحو ذلك.

ومنها: ما هو شرك، وهي زيارتهم لدعاء الأموات والاستنجاد بهم والاستغاثة ونحو ذلك.

مسألة: ما هي الصلة بين الجملة الأولى: (زائرات القبور)، والجملة الثانية (المتخذين عليها المساجد والسرج)؟

الصلة بينهما ظاهرة: هي أن المرأة لرقة عاطفتها وقلة تمييزها وضعف صبرها ربما تعبد أصحاب القبور تعظفاً على صاحب القبر؛ فلهذا قرنهما بالمتخذين عليها المساجد والسرج.

وهل يدخل في اتخاذ السرج على المقابر ما وضع فيها مصابيح كهرباء لإنارتها؟

الجواب: أما في المواطن التي لا يحتاج الناس إليها، كما لو كانت المقبرة واسعة وفيها موضع قد انتهى الناس من الدفن فيه؛ فلا حاجة إلى إسراجها، فلا يسرج، أما الموضع الذي يقبر فيه فيسرج ما حوله؛ فقد يقال بجوازه؛ لأنها لا تسرج إلا بالليل؛ فليس في ذلك ما يدل على تعظيم القبر، بل اتخذ الإسراج للحاجة. ولكن الذي نرى أنه ينبغي المنع مطلقاً للأسباب الآتية:

١ - أنه ليس هناك ضرورة.

٢ - أن الناس إذا وجدوا ضرورة لذلك؛ فعندهم سيارات يمكن أن يوقدوا

الأنوار التي فيها ويتبين لهم الأمر، ويمكنهم أن يحملوا سراجاً معهم.

٣ - أنه إذا فتح هذا الباب؛ فإن الشر سيتسع في قلوب الناس ولا يمكن ضبطه فيما بعد، فلو فرضنا أنهم جعلوا الإضاءة بعد صلاة الفجر ودفنوا الميت؛ فمن يتولى قفل هذه الإضاءة؟
 الجواب: قد تترك، ثم يبقى كأنه متخذ عليها السرج؛ فالذي نرى أنه يمنع نهائياً.

أما إذا كان في المقبرة حجرة يوضع فيها اللبن ونحوه؛ فلا بأس بإضاءتها لأنها بعيدة عن القبور، والإضاءة داخلية لا تشاهد؛ فهذا نرجو أن لا يكون به بأس.
 والمهم أن وسائل الشرك يجب على الإنسان أن يتعد عنها ابتعاداً عظيماً، ولا يقدر للزمن الذين هو فيه الآن، بل يقدر للأزمان البعيدة؛ فالمسألة ليست هينة.
 وفي الحديث ما يدل على تحريم زيارة النساء للقبور، وأنها من كبائر الذنوب، والعلماء اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تحريم زيارة النساء للقبور، بل إنها من كبائر الذنوب؛ لهذا الحديث.

القول الثاني: كراهة زيارة النساء للقبور كراهة لا تصل إلى التحريم، وهذا هو المشهور من مذهب أحمد عن أصحابه؛ لحديث أم عطية: «نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا».

القول الثالث: أنها تجوز زيارة النساء للقبور؛ لحديث المرأة: التي مر النبي ﷺ بها وهي تبكي عند قبر، فقال لها: «اتقي الله واصبري». فقالت له: إليك عني؛ فإنك لم تصب بمثل مصيبتني، فانصرف الرسول ﷺ عنها، فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ، فجاءت إليه تعتذر؛ فلم يقبل عذرها، وقال: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى»؛ فالنبي ﷺ شاهدها عند القبر ولم ينهها عن الزيارة، وإنما أمرها أن تتقي الله وتصابر.

ولما ثبت في «صحيح مسلم» من حديث عائشة الطويل، وفيه: «أن النبي ﷺ خرج إلى أهل البقيع في الليل، واستغفر لهم ودعا لهم، وأن جبريل أتاه في الليل وأمره، فخرج ﷺ مخفياً عن عائشة، وزار ودعا ورجع، ثم أخبرها الخبر؛ فقالت: ما أقول لهم يا رسول الله؟ قال: «قولي: السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين والمسلمين... إلخ».

قالوا: فعلمها النبي ﷺ دعاء زيارة القبور، وتعليمه هذا دليل على الجواز.

= ورأيت قولاً رابعاً: أن زيارة النساء للقبور سنة كالرجال؛ لقوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور؛ فزوروها؛ فإنها تذكركم الآخرة» وهذا عام للرجال والنساء. «ولأن عائشة رضي الله عنها زارت قبر أخيها، فقال لها عبد الله بن أبي مليكة: أليس النبي ﷺ قد نهى عن زيارة القبور؟ قالت: إنه أمر بها بعد ذلك». وهذا دليل على أنه منسوخ.

والصحيح القول الأول، ويجب عن أدلة الأقوال الأخرى: بأن الصريح منها غير صحيح، والصحيح غير صريح؛ فمن ذلك:
أولاً: دعوى النسخ غير صحيحة؛ لأنها لا تقبل إلا بشرطين:

١ - تعذر الجمع بين النصين، والجمع هنا سهل وليس بمعتذر لأنه يمكن أن يقال: إن الخطاب في قوله: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور؛ فزوروها» للرجال، والعلماء اختلفوا فيما إذا خوطب الرجال بحكم: هل يدخل فيه النساء أو لا؟ وإذا قلنا بالدخول - وهو الصحيح - فإن دخولهن في هذا الخطاب من باب دخول أفراد العام بحكم يخالف العام، وهنا نقول: قد خص النبي ﷺ النساء من هذا الحكم، فأمره بالزيارة للرجل فقط؛ لأن النساء أخرجن بالتخصيص من هذا العموم بلعن الزائرات، وأيضاً مما يبطل النسخ قوله: (لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج) ومن المعلوم أن قوله: (والمتخذين عليها المساجد والسرج) لا أحد يدعي أنه منسوخ، والحديث واحد؛ فادعاء النسخ في جانب منه دون آخر غير مستقيم، وعلى هذا يكون الحديث محكماً غير منسوخ.

٢ - العلم بالتأريخ، وهنا لم نعلم التأريخ؛ لأن النبي ﷺ لم يقل: كنت لعنت من زار القبور، بل قال: «كنت نهيتكم»، والنهي دون اللعن. وأيضاً قوله: «كنت نهيتكم» خطاب للرجال، ولعن زائرات القبور خطاب للنساء؛ فلا يمكن حمل خطاب الرجال على خطاب النساء، إذ؛ فالحديث لا يصح فيه دعوى النسخ.

وثانياً: وأما الجواب عن حديث المرأة وحديث عائشة؛ أن المرأة لم تخرج للزيارة قطعاً، لكنها أصيبت، ومن عظم المصيبة عليها لم تتمالك نفسها لتبقى في بيتها، ولذلك خرجت وجعلت تبكي عند القبر مما يدل على أن في قلبها شيئاً عظيماً لم تتحمله حتى ذهبت إلى ابنها وجعلت تبكي عند القبر، ولهذا أمرها ﷺ أن تصبر؛ لأنه علم أنها لم تخرج للزيارة، بل خرجت لما في قلبها من عدم تحمل هذه الصدمة =

= الكبيرة؛ فالحديث ليس صريحاً بأنها خرجت للزيارة، وإذا لم يكن صريحاً؛ فلا يمكن أن يعارض الشيء الصريح بشيء غير صريح.

وأما «حديث عائشة؛ فإنها قالت للرسول ﷺ: ماذا أقول؟ فقال: «قولي: السلام عليكم»؛ فهل المراد أنها تقول ذلك إذا مرت، أو إذا خرجت زائرة؟ فهو محتمل؛ فليس فيه تصريح بأنها إذا خرجت زائرة؛ إذ من الممكن أن يراد به إذا مرت بها من غير خروج للزيارة، وإذا كان ليس صريحاً؛ فلا يعارض الصريح.

وأما فعلها مع أخيها ﷺ؛ فإن فعلها مع أخيها لم يستدل عليها عبد الله بن أبي مليكة بلعن زائرات القبور، وإنما استدل عليها بالنهي عن زيارة القبور مطلقاً؛ لأنه لو استدل عليها بالنهي عن زيارة النساء للقبور أو بلعن زائرات القبور؛ لكننا ننظر بماذا ستجيبه.

فهو استدل عليها بالنهي عن زيارة القبور، ومعلوم أن النهي عن زيارة القبور كان عاماً، ولهذا أجابته بالنسخ العام، وقالت: إنه قد أمر بذلك، ونحن وإن كنا نقول: إن عائشة ﷺ استدلّت بلفظ العموم؛ فهي كغيرها من العلماء لا يعارض بقولها قول الرسول ﷺ، على أنه روي عنها؛ أنها قالت: (لو شهدتك ما زرتك)، وهذا دليل على أنها ﷺ خرجت لتدعو له؛ لأنها لم تشهد جنازته، لكن هذه الرواية طعن فيها بعض العلماء، وقال: إنها لا تصح عن عائشة ﷺ، لكننا نبقي على الرواية الأولى الصحيحة؛ إذ ليس فيها دليل على أن الرسول ﷺ نسخه، وإذا فهمت هي؛ فلا يعارض بقولها قول الرسول ﷺ.

إشكال وجوابه:

في قوله: «زوارات القبور» ألا يمكن أن يحمل النهي عن تكرار الزيارة؛ لأن (زوارات) صيغة مبالغة؟

الجواب: هذا ممكن، لكننا إذا حملناه على ذلك؛ فإننا أضعنا دلالة المطلق (زائرات).

والتضعيف قد يحمل على كثرة الفاعلين لا على كثرة الفعل؛ ف(زوارات)؛ يعني: النساء إذا كن مئة كان فعلهن كثيراً، والتضعيف باعتبار الفاعل موجود في اللغة العربية، قال تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمْ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، فلما كانت الأبواب كثيرة كان فيها التضعيف؛ إذ الباب لا يفتح إلا مرة واحدة، وأيضا قراءة: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧٣]؛ فهي مثلها.

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير الأوثان.
- الثانية: تفسير العبادة^[١].
- الثالثة: أنه ﷺ لم يستعذ إلا مما يخاف وقوعه.
- الرابعة: قرنه بهذا اتخاذ قبور الأنبياء مساجد.
- الخامسة: ذكر شدة الغضب من الله.
- السادسة: وهي من أهمها: صفة معرفة عبادة اللات التي هي من أكبر الأوثان.

- السابعة: معرفة أنه قبر رجل صالح.
- الثامنة: أنه اسم صاحب القبر، وذكر معنى التسمية.
- التاسعة: لعنه زوارات القبور.
- العاشرة: لعنه من أسرجها^[٢].

- = فالراجح تحريم زيارة النساء للمقابر، وأنها من كبائر الذنوب.
- وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في: «مجموع الفتاوى» (٣٤٣/٢٤).
- قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:
- ١ - تحريم الغلو في القبور باتخاذها مواطن للعبادة؛ لأنه يفضي إلى الشرك.
 - ٢ - تحريم تنوير المقابر؛ لأن ذلك وسيلة لعبادتها.
 - ٣ - أن الغلو في القبور من الكبائر.
 - ٤ - أن علة النهي عن الصلاة عند القبور هي: خوف الشرك، لا لأجل النجاسة؛ لأن الرسول ﷺ قرن بين اتخاذها مساجد وإسراجها ولعن على الأمرين.
- [١] قال ابن عثيمين: وهي: التذلل والخضوع للمعبود خوفاً ورجاء ومحبة وتعظيماً؛ لقوله: «لا تجعل قبري وثناً يعبد».
- قال الشيخ عبد الرحمن البراك: مأخوذ من قوله: «وثناً يعبد» فالعبادة بالطواف عليها والعكوف عندها.
- [٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وهنا مسألة مهمة لم تذكر، وهي: أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثاناً كما في قبر اللات، وهذه من أهم الوسائل، ولم =



باب

ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد وسده كل طريق يوصل إلى الشرك^[١]

= يذكرها المؤلف ﷺ، ولعله اكتفى بالترجمة عن هذه المسألة بما حصل للآت، فإذا قيل بذلك؛ فله وجه.

مسألة: المرأة إذا ذهبت للروضة في المسجد النبوي لتصلي فيها، فالقبر قريب منها، فتقف وتسلم، ولا مانع فيه.
والأحسن البعد عن الزحام ومخالطة الرجال، ولثلا يظن من يشاهدها أن المرأة يجوز لها قصد الزيارة؛ فيقع الإنسان في محذور، وتسليم المرء على النبي ﷺ يبلغه حيث كان.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الجناب: هو الجانب.

واعلم أن في الأبواب المتقدمة شيئاً من حمايته ﷺ لجناب التوحيد، ولكن أراد المصنف هنا بيان حمايته الخاصة.

ولقد بالغ ﷺ وحذر وأنذر، وأبدأ وأعاد، وخص وعم في حماية الحنيفة السمحة التي بعثه الله بها، فهي حنيفة في التوحيد، سمحة في العمل، كما قال بعض العلماء: هي أشد الشرائع في التوحيد والإبعاد عن الشرك، وأسمح الشرائع في العمل.
○ قال الشيخ ابن سعدي: من تأمل نصوص الكتاب والسنة في هذا الباب رأى نصوصاً كثيرة تحث على القيام بكل ما يقوي التوحيد وينمي ويغذي، من الحث على الإنابة إلى الله وانحصاره في تعلق القلب بالله رغبة ورهبة، وقوة الطمع في فضله وإحسانه والسعي لتحقيق ذلك، وإلى التحرر من رق المخلوقين وعدم التعلق بهم بوجه من الوجوه، أو الغلو في أحد منهم، والقيام التام بالأعمال الظاهرة والباطنة وتكميلها وخصوصاً حث النصوص على روح العبودية وهو الإخلاص التام لله وحده. =

= ثم في مقابلة ذلك نهى عن أقوال وأفعال فيها الغلو بالمخلوقين، ونهى عن التشبه بالمشركون لأنه يدعو إلى الميل إليهم.
ونهى عن أقوال وأفعال يخشى أن يتوصل بها إلى الشرك كل ذلك حماية للتوحيد.

ونهى عن كل سبب يوصل إلى الشرك، وذلك رحمة بالمؤمنين ليتحققوا بالقيام بما خلقوا له من عبودية الله الظاهرة والباطنة وتكملها، لتكمل لهم السعادة والفلاح. وشواهد هذه الأمور كثيرة معروفة.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد) هنا أراد المصنف به حماية التوحيد الحماية الفعلية وفي آخر الكتاب «باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ حمى التوحيد» وأراد به الحماية القولية وليس البابان مكررين.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (المصطفى)، أصلها: المصطفى، من الصفوة، وهو خيار الشيء؛ فالنبي ﷺ أفضل المصطفين لأنه أفضل أولي العزم من الرسل، والرسل هم المصطفون، المراد به: محمد ﷺ، والاصطفاء على درجات أعلاها اصطفاء أولي العزم من الرسل، ثم اصطفاء الرسل، ثم اصطفاء الأنبياء، ثم اصطفاء الصديقين، ثم اصطفاء الشهداء، ثم اصطفاء الصالحين.

قوله: (وسده كل طريق)؛ أي: مع الحماية لم يدع الأبواب مفتوحة يلج إليها من شاء، ولكنه سد كل طريق يوصل إلى الشرك؛ لأن الشرك أعظم الذنوب، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] إذا؛ فالرسول ﷺ حمى جانب التوحيد حماية محكمة، وسد كل طريق يوصل إلى الشرك ولو من بعيد؛ لأن من سار على الدرب وصل، والشيطان يزين للإنسان أعمال السوء شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى الغاية.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فالحاصل: أن بعض هذه الأمة خالف ما دعا إليه النبي ﷺ وأمر به من حماية جناب التوحيد، فاتخذوا القبور مساجد، وأعياداً، وبنوا عليها المشاهد، وأسرجوها، وقدموا لها الذبائح والنذور، وطافوا حولها، وجعلوها كالكعبة، وجعلوا الأمكنة حولها مقدسة أعظم من تقديس بقاع الله المباركة، بل إن عباد القبور تجد عندهم من الذل، والخضوع، والإنابة، والرغب، والرهب - حين يأتون إلى قبر النبي أو قبر الرجل الصالح أو قبر الولي - ما ليس في =

وقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] ^[١].

= قلوبهم إذا كانوا في خلوة مع الله ﷻ وهذا عين المحادة لله - جلَّ وعلا - ولرسوله ﷺ.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ هذا خطاب من الله تعالى للعرب في قول الجمهور، وهذا على جهة تعدده نعمه عليهم، إذ جاءهم بلسانهم، وبما يفهمونه من الأغراض والفصاحة، وشرفوا به أبد الأبدان. وقوله: ﴿رَسُولٌ﴾ ^(١٢٨)؛ أي: رسول عظيم أرسله الله إليكم من أنفسكم؛ أي: ترجعون معه إلى نفس واحدة، لأنه وأنتم من أب قريب، كما قال تعالى عن إبراهيم ﷺ: ﴿رَبَّنَا وَأَبْنَيْتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ أَلَمُّ الْخَزَائِرِ لَمْ يَكُنْ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٩] وذلك أقرب وأسرع إلى فهم الحجة، وأبعد من المحكِّ واللجاجة، وهذا يقتضي مدحاً لنسب النبي ﷺ وأنه من صميم العرب.

قال جعفر بن محمد في قوله: ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ قال: لم يصبه شيء من ولادة الجاهلية.

وقوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾؛ أي: شديد عليه جداً ما عنتم؛ أي: عنتكم وهو لحاق الأذى الذي يضيق به الصدر، ولا يهتدي للمخرج، وهي هنا لفظ عام؛ أي: ما شق عليكم من كفر وضلال وقتل وأسر وامتحان بسبب الحق. و«ما» مصدرية وهي مبتدأ، و«عزیز» خبر مقدم، ويجوز أن يكون «ما عنتم» فاعلاً بـ«عزیز» و«عزیز» صفة للرسول، وهذا أصوب.

وقوله: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: بليغ الحرص عليكم؛ أي: على نفعكم وإيمانكم وهداكم. والحرص: شدة طلب الشيء على الاجتهاد فيه.

وروى الطبراني بإسناد جيد عن أبي ذر ^(رضي الله عنه) قال: «تركنا رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في الهوى إلا وهو يذكر لنا منه علماً. قال: وقال: «ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بينته لكم».

وروى مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مثلي كمثل رجل استوقد ناراً فلما أضاءت ما حولها جعل الفراش وهذه الدواب التي في النار يقعن فيها، وجعل يحجزهن ويغلبهن فيقتحن فيها قال: «فذلك مثلي ومثلكم، أنا أخذ بحجزكم عن النار، هَلُمَّ عن النار، هَلُمَّ عن النار، فتغلبوني وتَقَحَّمُون فيها».

وقوله: ﴿يَا مُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: لا بغيرهم، كما يفيد تقديم الجار. =
 ﴿رَوْفٌ﴾؛ أي: بليغ الشفقة. قال أبو عبيدة: الرأفة أرق الرحمة، (رحيم)؛
 أي: بليغ الرحمة، كما هو اللائق بشريف منصبه، وعظيم خلقه، فتأمل هذه الآية وما
 فيها من أوصافه الكريمة ومحاسنه الجمّة التي تقتضي أن ينصح لأمته، ويبلغ البلاغ
 المبين، ويسد الطرق الموصلة إلى الشرك، ويحمي جناب التوحيد غاية الحماية،
 ويبالغ أشد المبالغة في ذلك لثلاث تقع الأمة في الشرك، وأعظم ذلك الفتنة بالقبور،
 فإن الغلو فيها هو الذي جر الناس في قديم الزمان وحديثه إلى الشرك، لا جرم فعل
 النبي ﷺ ذلك، وحمى جناب التوحيد حتى في قبره الذي هو أشرف القبور، حتى
 نهى عن جعله عيداً، ودعا الله أن لا يجعله وثناً يعبد.

وفي الآية مسائل:

منها: التنبيه على هذه النعمة العظيمة، وهي إرسال الرسول ﷺ فينا، كما قال
 تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ
 وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِسْمَةَ وَإِنَّ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

ومنها: كونه منا نعمة أخرى عظيمة.

ومنها: كونه بهذه الصفات نعم متعددة.

ومنها: مدح نسبه ﷺ فهو أشرف العرب بيتاً ونسباً.

ومنها: رأفته بالمؤمنين.

ومنها: غلظته على الكفار والمنافقين.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: ووجه الدلالة
 بالآية أنه ﷺ يعز عليه كل ما يؤثم الأمة ويشق عليهم، وأعظم ما يؤثم الأمة ويشق
 عليهم الشرك بالله قليله وكثيره ووسائله وما يقرب منه من كبائر الذنوب، وقد بالغ ﷺ
 في النهي عن الشرك وأسبابه أعظم مبالغة كما لا يخفى، وقد كانت هذه حال
 أصحابه ﷺ في قطعهم الخيوط التي رقي للمريض فيها ونحو ذلك من تعليق التمام.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ هناك
 قراءة شاذة ﴿مِنْ أَنفُسِكُمْ﴾؛ يعني: من أشرفكم والقراءة المشهورة ﴿مِنْ أَنفُسِكُمْ﴾؛
 يعني: جزء منكم وتعرفونه وتعرفون حاله.

قوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ ما مصدرية، والمعنى: يشق عليه ويعز عليه
 عنتكم.

= قوله تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ قولاً وعملاً ومن مقتضى حرصه عليهم سده كل باب يوصل إلى الشرك.

ومن كانت هذه صفاته فإنه لا يترك أمته بدون نصح؛ لذلك أمر بالتوحيد وحث الناس على الاستقامة وحذر من الشرك وأسبابه بأقواله الكثيرة كحديث: «لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم» «وإياكم والغلو» «هلك المتنطعون». ولا يجوز تحري الدعاء عند قبره ﷺ بل يسلم عليه وعلى صاحبيه وينصرف والدعاء محله في بقية المسجد.

قال الشيخ في الفتاوى: الدعاء عند القبور غير مشروع، سواء كان القبر قبر النبي ﷺ أو غيره، وليست محلاً للإجابة، وإنما المشروع زيارتها والسلام على الموتى والدعاء لهم وذكر الآخرة والموت (٣٠٢/١٣).

○ قال ابن عثيمين: قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، الجملة مؤكدة بثلاثة مؤكدات: القسم، واللام، وقد، وهي مؤكدة لجميع مدخولها بأنه رسول، وأنه من أنفسهم، وأنه عزيز عليه ما يشق علينا، وأنه بالمؤمنين رءوف رحيم؛ فالقسم منصب على كل هذه الأوصاف الأربعة.

والخطاب في قوله: ﴿جَاءَكُمْ﴾ قيل للعرب؛ لقوله: ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾؛ فالرسول ﷺ من العرب، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢] ويحتمل أن يكون عامّاً للأمة كلها، ويكون المراد بالنفس هنا الجنس؛ أي: ليس من الجن ولا الملائكة، بل هو من جنسكم، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩].

وعلى الاحتمال الأول فيه إشكال؛ لأن النبي ﷺ بعث إلى جميع الناس من العرب والعجم.

ولكن يقال في الجواب: إنه خوطب العرب بهذا؛ لأن منة الله عليهم به أعظم من غيرهم، حيث كان منهم، وفي هذا تشريف لهم بلا ريب.

والاحتمال الثاني أولى؛ للعموم، ولقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، ولما كان المراد العرب، قال: ﴿مِّنْهُمْ﴾ لا ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، وقال تعالى عن إبراهيم وإسماعيل: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وعلى هذا، فإذا جاءت (من أنفسهم)؛ فالمراد: عموم الأمة، وإذا =

= جاءت (منهم)؛ فالمراد العرب؛ فعلى الاحتمال الثاني لا إشكال في الآية.

قوله: (عزيز)؛ أي: صعب؛ لأن هذه المادة العين والزاي في اللغة العربية تدل على الصلابة، ومنه: «أرض عزاز»؛ أي: صلبة قوية، والمعنى: أنه يصعب عليه ما يشق عليكم، ولهذا بعث بالحنيفية السمحة، وما خير بين شيئين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، وهذا من التيسير الذي بُعِثَ به الرسول ﷺ.

قوله: (مَا عَنِتُّمْ)، (ما): مصدرية، وليست موصولة؛ أي: عنيتكم؛ أي: مشتقتكم؛ لأن العنت بمعنى المشقة، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

والفعل بعد: (ما) يؤول إلى مصدر مرفوع، لكن بماذا هو مرفوع؟ يختلف باختلاف (عزيز) إذا قلنا: بأن (عزيز) صفة لرسول؛ صار المصدر المؤول فاعلاً به؛ أي: عزيز عليه عنيتكم، وإن قلنا: عزيز خبر مقدم، صار عنيتكم مبتدأ، والجملة حينئذ تكون كلها صفة لرسول، أو يقال: عزيز مبتدأ، وعنيتكم فاعل سد مسد الخبر على رأي الكوفيين الذي أشار ابن مالك في قوله: وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد.

قوله: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾، الحرص: بذل الجهد لإدراك أمر مقصود، والمعنى: باذل غاية جهده في مصلحتكم؛ فهو جامع بين أمرين: دفع المكروه الذي أفاده قوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾، وحصول المحبوب الذي أفاده قوله: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾؛ فكان النبي ﷺ جامعاً بين هذين الوصفين، وهذا من نعمة الله علينا وعلى الرسول ﷺ أن يكون على هذا الخلق العظيم الممثل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

قوله: ﴿يَا مُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ والرفقة: أشد الرحمة وأرقها. والرحمة: رقة بالقلب تتضمن الحنو على المرحوم والعطف عليه بجلب الخير له ودفع الضرر عنه.

وقولنا: رقة في القلب هذا باعتبار المخلوق، أما بالنسبة لله تعالى؛ فلا نفسرها بهذا التفسير؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء، ورحمة الله أعظم من رحمة المخلوق لا تدانيها رحمة المخلوق ولا تماثلها؛ فقد ثبت عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «إن لله مائة رحمة وضع منها رحمة واحدة يتراحم بها الخلق منذ خلقوا إلى يوم القيامة، حتى إن الدابة لترفع حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه».

= فمن يحصي هذه الرحمة التي في الخلائق منذ خلقوا إلى يوم القيامة كمية؟ ومن يستطيع أن يقدرها كيفية؟ لا أحد يستطيع إلا الله ﷻ الذي خلقها. فهذه رحمة واحدة، فإذا كان يوم القيامة رحم الخلق بتسع وتسعين رحمة بالإضافة إلى الرحمة الأولى، وهل هذه الرحمة تدانيها رحمة المخلوق؟ الجواب: أبداً، لا تدانيها، والقدر المشترك بين رحمة الخالق ورحمة المخلوق أنها صفة تقتضي الإحسان إلى المرحوم، ورحمة الخالق غير مخلوقة؛ لأنها من صفاته، ورحمة المخلوق مخلوقة؛ لأنها من صفاته؛ فصفاة الخالق لا يمكن أن تنفصل عنه إلى مخلوق؛ لأننا لو قلنا بذلك لقلنا بحلول صفات الخالق بالمخلوق، وهذا أمر لا يمكن؛ لأن صفات الخالق يتصف بها وحده، وصفات المخلوق يتصف بها وحده، لكن صفات الخالق لها آثار تظهر في المخلوق، وهذه الآثار هي الرحمة التي نتراحم بها.

وقوله: ﴿يَا مُؤْمِنِينَ رُءُوفٌ رَجِيمٌ﴾؛ أي: إن النبي ﷺ في غير المؤمنين ليس رؤوفاً ولا رحيماً، بل هو شديد عليهم كما وصفه الله هو وأصحابه بذلك في قوله: ﴿ثُمَّ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾؛ أي: أعرضوا مع هذا البيان الواضح بوصف الرسول ﷺ. وهذا التفات من الخطاب إلى الغيبة؛ لأن التولي مع هذا البيان مكروه، ولهذا لم يخاطبوا به؛ فلم يقل: فإن توليتم.

والبلاغيون يسمونه التفاتاً، ولو قيل: إنه انتقال؛ لكان أحسن. وقوله: ﴿فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾، الخطاب للنبي ﷺ؛ أي: قل ذلك معتمداً على الله، متوكلاً عليه، معتمداً به: حسبي الله، وارتباط الجواب بالشرط واضح؛ أي: فإن أعرضوا؛ فلا يهمنك إعراضهم، بل قل بلسانك وقلبك: حسبي الله، و(حسبي) خبر مقدم، و(لفظ الجلالة) مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس بأن نجعل: (حسبي) مبتدأ و(لفظ الجلالة) خبر، لكن لما كانت حسب نكرة لا تتعرف بالإضافة؛ كان الأولى أن نجعلها هي الخبر.

قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ أي: لا معبود حق حقيق بالعبادة سوى الله ﷻ.

قوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾، عليه: جار ومجرور متعلق بتوكلت، وقدم للحصر.

والتوكل: هو الاعتماد على الله في جلب المنافع ودفع المضار مع الثقة به،

وفعل الأسباب النافعة.

وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ مع قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فيها جمع بين توحيدي الربوبية والعبودية، والله تعالى يجمع بين هذين الأمرين كثيراً، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

قوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾، الضمير يعود على الله سبحانه. و﴿رَبُّ الْعَرْشِ﴾؛ أي: خالقه، وإضافة الربوبية إلى العرش - وإن كانت ربوبية الله - عامة تشريفاً للعرش وتعظيماً له.

ومناسبة التوكل لقوله: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾؛ لأن من كان فوق كل شيء ولا شيء فوقه؛ فإنه لا أحد يغلبه، فهو جدير بأن يتوكل عليه وحده.

وقوله: ﴿الْعَرْشِ﴾ فسرهُ بعض الناس بالكرسي، ثم فسروا الكرسي بالعلم، وحينئذٍ لا يكون هناك كرسي ولا عرش، وهذا التفسير باطل، والصحيح أن العرش غير الكرسي، وأن الكرسي غير العلم، ولا يصح تفسيره بالعلم، بل الكرسي من مخلوقات الله العظيمة الذي وسع السماوات والأرض، والعرش أعظم وأعظم، ولهذا وصفه بأنه عظيم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وبأنه مجيد بقوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] على قراءة كسر الدال، وبأنه كريم في قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]؛ لأنه أعظم المخلوقات التي بلغنا علمها وأعلاها؛ لأن الله استوى عليه.

وفيه دليل على أن كلمة العظيم يوصف بها المخلوق؛ لأن العرش مخلوق، وكذلك الرحيم، والرؤوف، والحكيم.

ولا يلزم من اتفاق الاسمين: اتفاق المسميين، فإذا كان الإنسان رؤوفاً؛ فلا يلزم أن يكون مثل الخالق، فلا تقل: إذا كان الإنسان سمياً بصيراً عليمياً لزم أن يكون مثل الخالق؛ لأن الله سميع بصير عليم، كما أن وجود البارئ سبحانه لا يستلزم أن تكون ذاته كذوات الخلق؛ فإن أسماءه كذلك لا يستلزم أن تكون كأسماء الخلق، وهناك فرق عظيم بين هذا وهذا.

وقوله: ﴿فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾؛ أي: كافيني، وهكذا يجب أن يعلن المؤمن اعتماده على ربه، ولا سيما في مثل هذا المقام الذي يتخلى الناس عنه؛ لأنه قال: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾.

وهذه الكلمة - كلمة الحساب - تقال في الشدائد، قالها إبراهيم حين ألقي في النار، والنبي ﷺ وأصحابه حيث قيل لهم: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم» رواه أبو داود بإسناد حسن، رواه ثقات^[١].

(تنبيه):

في سياقنا للآية الثانية فوائد نسأل الله أن ينفع بها.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - أن الرسول ﷺ قد حذر أمته من الشرك وباعدها منه وسد كل طريق يفضي بها إليه.

٢ - التنبيه على نعمة الله على عباده بإرسال هذا الرسول الكريم إليهم وكونه منهم.

٣ - مدح نسب الرسول ﷺ فهو من صميم العرب وأشرفهم بيتاً ونسباً.

٤ - بيان رأفته ورحمته بالمؤمنين.

٥ - فيها دليل على غلظته وشدته على الكفار والمنافقين.

[١] حسن؛ أخرجه أحمد (٣٦٧/٢) (٨٧٩٠)، قال: حدثنا سريج و«أبو داود» (٢٠٤٢) قال: حدثنا أحمد بن صالح كلاهما (سريج، وأحمد بن صالح) عن عبد الله بن نافع، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قال الطبراني: لم يصل هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلا عبد الله بن نافع.

وقال النووي: إسناده «صحيح» الأذكار (ص ١٠٦) - الخلاصة (١/ ٤٤٠).

وقال ابن تيمية في الاقتضاء (٢/ ٦٥٤ - ٦٥٥): وهذا إسناد حسن، فإن رواته كلهم ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ الفقيه المدني صاحب مالك فيه لين لا يقدح في حديثه، قال ابن معين: هو ثقة، وحسبك بابن معين موثقاً، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ليس بالحافظ وهو لين تعرف حفظه وتنكر، فإن هذه العبارات منهم تنزل حديثه من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن، إذ لا خلاف في عدالته وفقهه وأن الغالب عليه الضبط لكن قد يغلط أحياناً، ثم هذا الحديث مما يعرف من حفظه، ليس مما ينكر؛ لأنه سنة مدنية، وهو محتاج إليها في فقهه، ومثل هذا يضبطه الفقيه.

وللحديث شواهد من غير طريقه، فإن هذا الحديث روي من جهات أخرى فما =

= بقي منكراً وكل جملة من هذا الحديث رويت عن النبي ﷺ بأسانيد معروفة. اهـ.
ولا مزيد على كلامه ﷺ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (لا تجعلوا بيوتكم قبوراً) قال شيخ الإسلام نور الله ضريحه: أي: لا تعطلوها من الصلاة فيها والدعاء والقراءة فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري العبادة في البيوت، ونهى عن تحريها عند القبور، عكس ما يفعله المشركون من النصارى، ومن تشبه بهم.
وفي «الصحيحين» عن ابن عمر مرفوعاً: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً».

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عمر مرفوعاً: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان يفر من البيت الذي يسمع سورة البقرة تقرأ فيه».
وفيه أن الصلاة في المقبرة لا تجوز، وأن التطوع في البيت أفضل منه في المسجد.

وفي حديث أبي هريرة الذي ذكرنا كراهة القراءة في المقابر، وكل هذا إبعاد لأتمته عن الشرك.

قوله: (ولا تجعلوا قبوري عيداً) قال شيخ الإسلام: «العيد اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد، عائداً إما بعود السنة أو بعود الأسبوع أو الشهر ونحو ذلك» وتقدم ذلك.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «العيد ما يعتاد مجيئه وقصده من زمان ومكان، مأخوذ من المعاودة والاعتیاد، فإن كان اسماً للمكان فهو المكان الذي يقصد فيه الاجتماع وانتيا به للعبادة أو لغيرها، كما أن المسجد الحرام ومنى ومزدلفة وعرفة والمشاعر جعلها الله عيداً للحنفاء ومثابة، كما جعل أيام التعبد فيها عيداً، وكان للمشركين أعياد زمانية ومكانية، فلما جاء الله بالإسلام أبطلها وعوض الحنفاء منها عيد الفطر وعيد النحر وأيام منى، كما عوضهم عن أعياد المشركين المكانية بالكعبة ومنى ومزدلفة وعرفة والمشاعر».

وقال غيره: «هذا أمر بملازمة قبره والعكوف عنده واعتیاد قصده وانتيا به، ونهى أن يجعل كالعيد الذي إنما يكون في العام مرة أو مرتين، فكأنه قال: لا تجعلوه كالعيد الذي يكون من الحول إلى الحول، واقتصدوه كل ساعة وكل وقت».

قال ابن القيم ﷺ: «وهذا مراغمة ومحادة ومناقضة لما قصده الرسول ﷺ =

= وقلب للحقائق، ونسبة الرسول ﷺ إلى التلبس والتدليس بعد التناقض، فقاتل الله أهل الباطل أنى يؤفكون.

ولا ريب أن من أمر الناس باعتياد أمر وملازمته وكثرة انتيابه بقوله: (لا تجعلوا قبري عيداً)، فهو إلى التلبس وضد البيان أقرب منه إلى الدلالة والبيان، وهكذا غُيِّرَت أديان الرسل، ولولا أن الله أقام لدينه الأنصار والأعوان الذابّين عنه، لجرى عليه، ما جرى على الأديان قبله. ولو أراد رسول الله ﷺ ما قاله هؤلاء الضلال لم ينه عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد، ويلعن فاعل ذلك، فإنه إذا لعن من اتخذها مساجد يعبد الله فيها، فكيف يأمر بملازمتها والعكوف عندها وأن يعتاد قصدها وانتياها؟! ولا تجعل كالعيد الذي يجيء من الحول إلى الحول وكيف يسأل ربه أن لا يجعل قبره وثناً يعبد، وكيف يقول أعلم الخلق بذلك: «ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن خشي أن يتخذ مسجداً»، وكيف يقول: (لا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا عليّ حيثما كنتم) وكيف لم يفهم أصحابه وأهل بيته من ذلك ما فهمه هؤلاء الضلال الذين جمعوا بين الشرك والتحريف؟! وهذا أفضل التابعين من أهل بيته علي بن الحسين (عليه السلام)، نهى ذلك الرجل أن يتحرى الدعاء عند قبره ﷺ واستدل بالحديث وهو الذي رواه وسمعه من أبيه الحسين عن جده علي (عليه السلام)، وهو أعلم بمعناه من هؤلاء الضلال، وكذلك ابن عمه الحسن بن الحسن شيخ أهل بيته، كره أن يقصد الرجل القبر إذا لم يكن يريد المسجد، ورأى أن ذلك من اتخاذ عيداً. انتهى.

قلت: وكيف يريد النبي ﷺ هذا المعنى ويعبر عنه بهذا الكلام، مع أنه أفصح الخلق وأنصحهم، وكان يمكنه أن يقول: أكثروا زيارة قبري، أو اجعلوه عيداً تعتادون المجيء إليه والعبادة عنده؟! فظهر بطلان هذا القول.

إذا تبين ذلك، فمعنى الحديث نهيه عن زيارة قبره على وجه مخصوص، واجتماع معهود كالعيد الذي يكون على وجه مخصوص، في زمان مخصوص.

وذلك يدل على المنع في جميع القبور وغيرها؛ لأن قبر رسول الله ﷺ أفضل قبر على وجه الأرض، وقد نهى عن اتخاذ عيداً فقبر غيره أولى بالنهي كائناً من كان.

قال المصنف: وفيه النهي عن الإكثار من الزيارة.

قوله: (وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم) قال شيخ الإسلام: يشير بذلك إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام يحصل مع قربكم من قبري وبعدكم، فلا حاجة بكم إلى اتخاذ عيداً. انتهى.

= وقد روى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما من أحد يسلم عَلَيَّ إلا رد الله عَلَيَّ رَوْحِي حتى أُرَدَّ عليه السلام» وعن أوس بن أوس مرفوعاً: «أكثرُوا من الصلاة علي يوم الجمعة وليلة الجمعة فإن صلاتكم معروضة علي» قالوا: يا رسول الله كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أُرمت؟ قال: «إن الله حَرَّمَ على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء» رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أن صلاتنا عليه تبلغه سواء كنا عند قبره أو لم نكن، فلا مزية لمن سلم عليه أو صلى عليه عند قبره، كما قال الحسن بن الحسن: ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء.

وأما حديث: «من صلى علي عند قبري سمعته ومن صلى علي غائباً بُلِّغْتُهُ» فرواه البيهقي وغيره من حديث العلاء بن عمرو الحنفي: حدثنا أبو عبد الرحمن عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكره. قال البيهقي: أبو عبد الرحمن هذا، هو: محمد بن مروان السدي فيما أرى، وفيه نظر.

قلت: محمد بن مروان السدي الصغير قال فيه يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: ذاهب الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وكذلك قال أبو حاتم الرازي والأزدي.

وقال صالح بن محمد: كان يضع الحديث. على أن معناه صحيح معلوم من أحاديث آخر، كإخباره بسماع الموتى لسلام من يسلم عليهم إذا مر على قبورهم.

فإن قيل: إذا سمع سلام المسلم عليه عند قبره حصلت المزية بسماعه. قيل: هذا لو حصل الوصول إلى قبره، أما وقد منع الناس من الوصول إليه بثلاثة الجدران، فلا تحصل مزية، فسواء سلم عليه عند قبره أو في مسجده إذا دخله، أو في أقصى المشرق والمغرب، فالكل يبلغه، كما وردت به الأحاديث، وليس في شيء منها أنه يسمع صوت المصلي والمسلم بنفسه، إنما فيها أن ذلك يعرض عليه ويبلغه ﷺ.

ومعلوم أنه أراد بذلك الصلاة والسلام الذي أمر به الله، سواء صلى عليه في مسجده أو في مدينته أو في مكان آخر، فعلم أن ما أمر الله به من ذلك فإنه يبلغه، وأما من سلم عليه عند قبره فإنه يرد عليه وذلك كالسلام على سائر المؤمنين ليس هو من خصائصه، ولكن لا يوصل إلى قبره ﷺ.

○ قال مقبده: وقول الشيخ سليمان بن عبد الله: (وفي «صحيح مسلم» عن =

= ابن عمر مرفوعاً: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان يفر من البيت الذي يسمع سورة

البقرة تقرأ فيه» فإنه من رواية أبي هريرة ؓ وليست من رواية ابن عمر، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (لا تجعلوا بيوتكم قبوراً)؛ أي: مثل القبور لا يصلى فيها ولا يقرأ فيها بل صلوا فيها واقروا، والذي يُصلى في البيوت النوافل.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (لا تجعلوا) الجملة هنا نهى؛ فلا ناهية، والفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل.

قوله: (قبوراً)، مفعول ثانٍ لتجعلوا، وهذه الجملة تختلف في معناها؛ فمنهم من قال: لا تجعلوها قبوراً؛ أي: لا تدفنها فيها، وهذا لا شك أنه ظاهر اللفظ، ولكن أورد على ذلك دفن النبي ﷺ في بيته.

وأجيب عنه بأن من خصائصه ﷺ؛ فالنبي ﷺ دفن في بيته لسببين:

١ - ما روي عن أبي بكر؛ أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ما من نبي يموت إلا دفن حيث قبض»، وهذا ضعفه بعض العلماء.

٢ - ما روته عائشة ؓ: «أنه خشي أن يتخذ مسجداً».

وقال بعض العلماء: المراد بـ(لا تجعلوا بيوتكم قبوراً)؛ أي: لا تجعلوها مثل القبور؛ أي: المقبرة لا تصلون فيها، وذلك لأنه من المقرر عندهم أن المقابر لا يصلى فيها، وأيدوا هذا التفسير بأنه سبقها جملة في بعض الطرق: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تجعلوها قبوراً»، وهذا يدل على أن المراد: لا تدعوا الصلاة فيها.

وكلا المعنيين صحيح؛ فلا يجوز أن يدفن الإنسان في بيته، بل يدفن مع المسلمين؛ لأن هذه هي العادة المتبعة منذ عهد النبي ﷺ إلى اليوم، ولأنه إذا دفن في بيته؛ فإنه ربما يكون وسيلة إلى الشرك، فربما يعظم هذا المكان، ولأنه يحرم من دعوات المسلمين الذين يدعون بالمغفرة لأموال المسلمين عند زيارتهم للمقابر، ولأنه يضيق على الورثة من بعده فيسأمون منه، وربما يستوحشون منه، وإذا باعوه لا يساوي إلا قليلاً، ولأنه قد يحدث عنده من الصخب واللعب واللغو والأفعال المحرمة ما يتنافى مع مقصود الشارع؛ فإن الرسول ﷺ يقول: «زوروا القبور؛ فإنها تذكركم الآخرة».

وأما أن المعنى: (لا تجعلوها قبوراً)؛ أي: مثل القبور في عدم الصلاة فيها؛ فهو دليل على أنه ينبغي إن لم نقل: يجب أن يجعل الإنسان من صلاته في بيته ولا يخله من الصلاة.

وفيه أيضاً: أنه من المقرر عندهم أن المقبرة لا يصلى فيها.

إذاً؛ فيكون هذا النهي عن ترك الصلاة في البيوت لثلاث تشبه المقابر؛ فيكون =

= دليل واضح على أن المقابر ليست محلّاً للصلاة، وهذا هو الشاهد من الحديث للباب؛ لأن اتخاذ المقابر مساجد سبب قريب جدّاً للشرك.

واتخاذها مساجد سبق أن له مرتبتين:

الأولى: أن يبنى عليها مسجداً.

الثانية: أن يتخذها مصلى يقصدها ليصلي عندها.

والحديث يدل على أن الأفضل: أن المرء يجعل من صلاته في بيته وذلك جميع النوافل؛ لقوله ﷺ: «أفضل صلاة المرء في بيته؛ إلا المكتوبة»؛ إلا ما ورد الشرع أن يفعل في المسجد، مثل: صلاة الكسوف، وقيام الليل في رمضان، حتى ولو كنت في المدينة النبوية؛ لأن النبي ﷺ قال ذلك وهو في المدينة، وتكون المضاعفة بالنسبة للفرائض أو النوافل التي تسن لها الجماعة.

قوله: (عيداً)، اسم لما يعتاد فعله، أو التردد إليه، فإذا اعتاد الإنسان أن يعمل عملاً كما لو كان كلما حال عليه الحول صنع طعاماً ودعا الناس؛ فهذا يسمى عيداً لأنه جعله يعود ويتكرر.

وكذلك من العيد: أن تعتاد شيئاً فتتردد إليه وأيهما المراد من كلام النبي ﷺ:

الأول؛ أي: العمل الذي يتكرر بتكرر العام، أو التردد إلى المكان؟

الظاهر الثاني؛ أي: لا تترددوا على قبري وتعتادوا ذلك، سواء قيدوه بالسنة أو بالشهر أو بالأسبوع؛ فإنه ﷺ نهى عن ذلك، وإنما يزار لسبب، كما لو قدم الإنسان من سفر، فذهب إلى قبره فزاره، أو زاره ليتذكر الآخرة كغيره من القبور.

وما يفعله بعض الناس في المدينة كلما صلى الفجر ذهب إلى قبر النبي ﷺ من أجل السلام عليه، فيعتاد هذا كل فجر، يظنون أن هذا مثل زيارته في حياته؛ فهذا من الجهل، وما علموا أنهم إذا سلموا عليه في أي مكان؛ فإن تسليمهم يبلغه.

والصلاة من الله على رسوله ليس معناها كما قال بعض أهل العلم: إن الصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن آدميين الدعاء.

فهذا ليس بصحيح، بل إن الصلاة على المرء ثناءؤه عليه في الملائكة الأعلى،

كما قال أبو العالية وتبعه على ذلك المحققون من أهل العلم.

ويدل على بطلان القول الأول قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]؛ فعطف الرحمة على الصلوات، والأصل في العطف

المغايرة؛ لأن الرحمة تكون لكل أحد، ولهذا أجمع العلماء على أنه يجوز أن تقول: =

* وعن علي بن الحسين: «أنه رأى رجلاً يجيء إلى فُرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها فيدعو، فنهاه، وقال: ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبوري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلُّوا عليّ، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم» رواه في «المختارة»^[١].

= فلان رحمه الله، واختلفوا: هل يجوز أن تقول: فلان صلى الله عليه؟
فمن صلى على محمد ﷺ مرة أثنى الله عليه في الملائكة عشر مرات، وهذه نعمة كبيرة.

قوله: (فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم)، حيث: ظرف مبني على الضم في محل نصب، ويقال فيها: حيث، وحوث، وحات، لكنها قليلة.
كيف تبلغه الصلاة عليه؟

الجواب: نقول: إذا جاء مثل هذا النص وهو من أمور الغيب؛ فالواجب أن يقال: الكيف مجهول لا نعلم بأي وسيلة تبلغه، لكن ورد عن النبي ﷺ: «أن الله ملائكة سياحين يسيحون في الأرض يبلغون النبي ﷺ سلام أمته عليه»، فإن صح؛ فهذه هي الكيفية.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وقال بعضهم: المراد لا تدفنوا موتاكم في بيوتكم فتكون كالقبور، وهذا الملحظ ليس المراد بالحديث؛ لأن ذلك العمل لم يكن معهوداً عندهم.

لكن المراد بالحديث كما جاء في حديث آخر: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم لا تجعلوا بيوتكم قبوراً» وذلك لأن القبور لا يصلّى عندها.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - سد الطرق المفضية إلى الشرك من الصلاة عند القبور والغلو في قبره ﷺ بأن يجعل محل اجتماع وارتياح ترتب له زيارات مخصوصة.

٢ - مشروعية الصلاة والسلام عليه في جميع أنحاء الأرض.

٣ - أنه لا مزية للقرب من قبره ﷺ.

٤ - المنع من السفر لزيارة قبره ﷺ.

٥ - حمايته ﷺ جناب التوحيد.

[١] أخرجه ابن أبي شيبه (٣٧٥/٢) (٧٦٢٤)، والبخاري في «الكبير» =

= (١٨٦/٢/١)، وابن أبي عاصم في «الصلاة على النبي» (٢٦)، وأبو يعلى (٤٦٩) قال ابن أبي شيبة: ثنا زيد بن حباب، ثنا جعفر بن إبراهيم، من ولد ذي الجناحين، قال: حدثني علي بن عمر، عن أبيه، عن علي بن الحسين فذكره.
قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عليّ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد روي بهذا الإسناد أحاديث صالحة فيها مناكير فذكرنا هذا الحديث لأنه غير منكر «لا تجعلوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً» قد روي عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه».

وقال الهيثمي: «وفيه جعفر بن إبراهيم الجعفري ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً، وبقية رجاله ثقات» المجمع (٣/٤).
قلت: فيه جعفر بن إبراهيم ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/١٦٠) وقال: يروي عن علي بن عمر عن أبيه عن علي بن الحسين بنسخة، يعتبر حديثه من غير رواية عن هؤلاء.
وفيه علي بن عمر ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ في «التقريب»: مستور.

ويشهد لهذا الحديث الحديث السابق.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذان الحديثان جيدان، حسنا الإسنادين، أما الحديث الأول فرواه أبو داود وغيره من حديث عبد الله بن نافع الصائغ قال: أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة... فذكره. ورواته ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع فيه لين لا يمنع الاحتجاج به.

قال ابن معين: هو ثقة

وقال أبو زرعة: لا بأس به.

وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالحافظ تعرف وتكرر.

قال شيخ الإسلام ﷺ: ومثال هذا قد يخاف أن يغلط أحياناً، فإذا كان لحديثه شواهد علم أنه محفوظ، وهذا له شواهد متعددة.

وقال الحافظ ابن عبد الهادي: هو حديث حسن جيد الإسناد، وله شواهد كثيرة يرتقي بها إلى درجة الصحة.

وأما الحديث الثاني فرواه أبو يعلى والقاضي إسماعيل والحافظ الضياء في «المختارة».

= قال أبو يعلى: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا زيد بن الحباب، ثنا جعفر بن إبراهيم من «ولد» ذي الجناحين، ثنا علي بن عمر عن أبيه عن علي بن حسين... فذكره.

وعلي بن عمر: هو علي بن عمر بن علي بن الحسين.
قال شيخ الإسلام: فانظر كيف هذه السُّنة كيف مخرجها من أهل المدينة وأهل البيت الذين لهم من رسول الله ﷺ قرب النسب وقرب الدار؛ لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم، فكانوا له أضبط.
قلت: وللحديثين شواهد:

منها ما رواه ابن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن سهيل عن حسن بن حسن قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي حيث ما كنتم فإن صلاتكم تبلغني».

وقال سعيد بن منصور: حدثنا عبد العزيز بن محمد، أخبرني سهيل بن أبي سهيل، قال: أتى الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى فقال: هلم إلى العشاء. فقلت: لا أريده. فقال: ما لي رأيك عند القبر؟ فقلت: سلمت على النبي ﷺ. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم، ثم قال: إن الرسول ﷺ قال: «لا تتخذوا قبوري عيداً ولا تتخذوا بيوتكم مقابر وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء.

ورواه القاضي إسماعيل في كتاب «فضل الصلاة على النبي ﷺ» ولم يذكر: ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء.

وقال سعيد: أيضاً حدثنا حبان بن علي، ثنا محمد بن عجلان عن أبي سعيد مولى المهري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني».

قال شيخ الإسلام: «فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث لا سيما وقد احتج به من أرسله، وذلك يقتضي ثبوته عنده، هذا لو لم يرو من وجوه مسندة غير هذين، فكيف وقد تقدم مسنداً».

قوله: (عن علي بن الحسين) أي: ابن علي بن أبي طالب المعروف بزین العابدين عليه السلام وهو أفضل التابعين من أهل بيته وأعلمهم.

قال الزهري: «ما رأيت قرشيًّا أفضل منه.

مات سنة ثلاث وتسعين على الصحيح، وأبوه الحسين سبط النبي ﷺ وريحانته، وحفظ عن النبي ﷺ واستشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وله ست وخمسون سنة».

قوله: (إنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة) - هو بضم الفاء وسكون الراء واحدة الفُرج - وهي الكوة في الجدار والخوخة ونحوهما.

قوله: (فيدخل فيها فيدعو فنهاه) إلى آخر الحديث، وهذا يدل على النهي عن قصد القبور والمشاهد لأجل الدعاء والصلاة عندها كما تقدم بعض ذلك؛ لأن ذلك من اتخاذها عيداً كما فهمه علي بن الحسين من الحديث. فنهى ذلك الرجل عن المجيء إلى قبر النبي ﷺ للدعاء عنده، فكيف بقبر غيره؟!

ويدل أيضاً على أن قصد الرجل القبر لأجل السلام - إذا لم يكن يريد المسجد - من اتخاذ عيداً المنهي عنه، ولهذا لما رأى الحسن بن الحسن سهيلاً عند القبر نهاه عن ذلك وذكر له الحديث مستدلاً به، وأمر بالسلام عليه عند دخول المسجد.

قال شيخ الإسلام: ما علمت أحداً - أي: من علماء السلف - رخص فيه؛ لأن ذلك نوع من اتخاذ عيداً، ويدل أيضاً على أن قصد القبر للسلام إذا دخل المسجد ليصلي منهي عنه؛ لأن ذلك من اتخاذ عيداً، وكره مالك لأهل المدينة كلما دخل إنسان المسجد أن يأتي قبر النبي ﷺ؛ لأن السلف لم يكونوا يفعلون ذلك.

قال: ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، بل كان الصحابة والتابعون يأتون إلى مسجده ﷺ فيصلون خلف أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ، ثم إذا قضوا الصلاة قعدوا، أو خرجوا ولم يكونوا يأتون القبر للسلام، لعلمهم أن الصلاة والسلام عليه في الصلاة أكمل وأفضل. وأما دخولهم عند قبره للصلاة والسلام عليه هناك، أو للصلاة والدعاء فلم يشرعه لهم بل نهاهم بقوله: «لا تتخذوا قبوري عيداً وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني».

فبين أن الصلاة تصل إليه من بعد وكذلك السلام. ولعن من اتخذ قبور الأنبياء مساجد، وكانت الحجرة في زمانهم يدخل إليها من الباب إذ كانت عائشة فيها، وبعد ذلك إلى أن بني الحائط الآخر، وهم مع ذلك التمكن من الوصول إلى قبره لا يدخلون إليه لا لسلام ولا لصلاة ولا لدعاء لأنفسهم ولا لغيرهم، ولا لسؤال عن حديث أو علم، ولا كان الشيطان يطمع فيهم حتى يسمعهم كلاماً أو سلاماً فيظنون =

= أنه هو كلمهم وأفتاهم وبيّن لهم الأحاديث أو أنه قد ردّ عليهم السلام بصوت يسمع من خارج كما طمع الشيطان في غيرهم، فأضلهم عند قبره وقبر غيره، حتى ظنوا أن صاحب القبر يأمرهم وينهاهم ويفتيهم ويحدثهم في الظاهر، وأنه يخرج من القبر ويرويه خارجاً من القبر، ويظنون أن نفس أبدان الموتى خرجت تكلمهم، وأن روح الميت تجسدت لهم، فأروها كما رآهم النبي ﷺ ليلة المعراج.

والمقصود: أن الصحابة ما كانوا يعتادون الصلاة والسلام عليه عند قبره، كما يفعل من بعدهم من الخلف، وإنما كان بعضهم يأتي من خارج فيسلم عليه إذا قدم من سفر، كما كان ابن عمر رضي الله عنهما يفعل.

قال عبيد الله بن عمر عن نافع: كان ابن عمر إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتاه، ثم ينصرف. قال عبيد الله: ما نعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر. وهذا يدل على أنه لا يقف عند القبر للدعاء إذا سلم كما يفعله كثير.

قال شيخ الإسلام: إن ذلك لم ينقل عن أحد من الصحابة، فكان بدعة محضة.

وفي «المبسوط» قال مالك: لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ ولكن ليسلم ويمضي.

والحكاية التي رواها القاضي عياض بإسناده عن مالك في قصته مع المنصور وأنه قال لمالك: يا أبا عبد الله أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟ فقال: «ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله يوم القيامة، بل استقبله واستشفع به يشفعه الله فيك». فهذه الرواية ضعيفة، أو موضوعة لأن في إسناده من يتهم كمحمد بن حميد ومن تجهل حاله.

ونص أحمد أنه يستقبل القبلة، ويجعل الحجرة عن يساره لئلا يستدبره وذلك بعد تحيته والسلام عليه، فظاهر هذا أنه يقف للدعاء بعد السلام. وذكر أصحاب مالك أنه يدعو مستقبلاً القبلة يولي ظهره.

وبالجملة فقد اتفق الأئمة على أنه إذا دعا لا يستقبل القبر، وتنازعوا هل يستقبله عند السلام عليه أم لا؟ ومن الحجة في ذلك ما روى ابن زبالة وهو واه في «أخبار المدينة» عن عمر بن هارون، عن سلمة بن وردان وهما ساقطان قال: رأيت أنس بن مالك يسلم على النبي ﷺ ثم يسند ظهره إلى جدار القبر، ثم يدعو. =

= وفي الحديث دليل على منع شد الرحال إلى قبره ﷺ، وإلى غيره من القبور والمشاهد؛ لأن ذلك من اتخاذها أعياداً، بل من أعظم أسباب الإشراك بأصحابها، كما وقع من عباد القبور الذين يشدون إليها الرحال، وينفقون في ذلك الكثير من الأموال، وليس لهم مقصود إلا مجرد الزيارة للقبور تبركاً بتلك القباب والجدران فوقعوا في الشرك.

هذه المسألة التي أفتى فيها شيخ الإسلام؛ أعني: من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين، ومشاهدتهم ونقل فيها اختلاف العلماء في الإباحة والمنع، فمن مبيح لذلك كأبي حامد الغزالي وأبي محمد المقدسي، ومن مانع لذلك كابن بطة وابن عقيل وأبي محمد الجويني والقاضي عياض، وهو قول الجمهور نص عليه مالك ولم يكن يخالفه أحد من الأئمة وهو الصواب.

فقام عليه بعض المعاصرين له كالسبكي ونحوه فنسبه إلى إنكار الزيارة مطلقاً وهو لم ينكر منها إلا ما كان بشد رحل، كما أنكره جمهور العلماء قبله، أو الزيارة التي يكون فيها دعاء الأموات والاستغاثة بهم في الملمات، مع ما ينضم إلى ذلك من أنواع المنكرات.

ومما يدل على النهي عن شد الرحال إلى القبور ونحوها ما أخرجه في «الصحاحين» عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى». فدخل في ذلك شدها لزيارة القبور والمشاهد إما أن يكون نهياً، وإما أن يكون نهياً للاستحباب.

وقد جاء في رواية في «الصحاح» بصيغة النهي صريحاً فتعين أن يكون للنهي. ولهذا فهم منه الصحابة المنع، كما في «الموطأ» و«السنن» عن بصرة بن أبي بصرة الغفاري أنه قال لأبي هريرة وقد أقبل من الطور: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه لما خرجت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تُعْمَلُ المَطْيِ إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى».

وروى الإمام أحمد وعمر بن شبة في «أخبار المدينة» بإسناد جيد عن قزعة قال: أتيت ابن عمر فقلت: «إني أريد الطور. فقال: إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى، فدع عنك الطور فلا تأته».

= روى أحمد وعمر بن شبة أيضاً عن شهر بن حوشب قال: سمعت أبا سعيد

= وَذَكَرَ عِنْدَهُ الصَّلَاةَ فِي الطُّورِ. فقال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينبغي للمطي أن تشد رحالها إلى مسجد يبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى».

فأبو سعيد جعل الطور مما نهي عن شد الرحال إليه، مع أن اللفظ الذي ذكره إنما فيه النهي عن شدها إلى المساجد، فدل على أنه علم أن غير المساجد أولى بالنهي. والطور إنما يسافر من يسافر إليه لفضيلة البقعة وأن الله تعالى سماه ﴿الْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ و﴿الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ﴾، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ هناك.

وهذا ظاهر لا يخفى على أحد ممن يقول بفحوى الخطاب وتنبيهه، وهم الجمهور الأئمة الأربعة وأتباعهم، ولهذا لم يوجبوا على من نذر أن يسافر إلى أثر نبي من الأنبياء قبورهم أو غير قبورهم الوفاء بذلك، بل لو سافر إلى مسجد قباء من بلد بعيد لم يكن هذا مشروعاً باتفاق الأئمة الأربعة، مع أن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت راكباً وماشيئاً، وإن كان في وجوب الوفاء بنذر إتيانه خلاف والجمهور على أنه لا يجب.

وقد صرح مالك وغيره بأن من نذر السفر إلى المدينة النبوية إن كان مقصوده الصلاة في مسجد النبي ﷺ وفى بنذره، وإن كان مقصوده مجرد زيارة القبر من غير صلاة في المسجد لم يف بنذره. قال: لأن النبي ﷺ قال: «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد». ذكره إسماعيل بن إسحاق في «المبسوط» ومعناه في «المدونة» و«الجلاب» وغيرهما من كتب أصحاب مالك.

وبالجملة فقد تنازع العلماء في جواز شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة، فالجمهور على المنع، وطائفة من المتأخرين على الجواز، فاستحباب شد الرحال إلى القبور والمشاهد والتقرب به إلى الله كما ظنه السبكي وغيره، قول مبتدع مخالف للإجماع قبله، والأحاديث التي احتج بها كحديث: «من زارني بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي»، ونحوها لا يصح منها شيء عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحابه البتة، بل هي ما بين ضعيف وموضوع، أو كلها موضوعة كما قد بين عللها شيخ الإسلام وغيره.

وكثير منها لا يدل على محل النزاع إذ ليس فيه إلا مطلق الزيارة وذلك لا ينكره شيخ الإسلام ولا غيره من العلماء؛ لأنه محمول على الزيارة الشرعية الجارية على وفق مراد النبي ﷺ وهي التي لا يكون فيها شرك ولا شد رحل إلى قبر، وبتقدير =

= ثبوتها لا تدل على شد الرحال إلى قبر غيره، والسبكي أجاز ذلك في سائر القبور فخالف الأحاديث وخرق الإجماع، والله أعلم.

قال المصنف: وفيه أنه عليه السلام في البرزخ تعرض عليه أعمال أمته في الصلاة والسلام. قوله: (رواه في «المختارة») المختارة: كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث الجياد الزائدة على «الصحيحين» ومؤلفه هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ ضياء الدين الحنبلي، أحد أعلام الإسلام وحفاظ الحديث.

قال الذهبي: أفنى عمره في هذا الشأن مع الدين المتين والورع والفضيلة التامة والثقة والإتقان، انتفع الناس بتصانيفه والمحدثون بكتبه فالحمد لله يرحمه ويرضى عنه.

وقال شيخ الإسلام: تصحيحه في «مختاراته» خير من تصحيح الحاكم بلا ريب. مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»: وهو أيضاً له قرب النسب وقرب الدار فهى عن المجيء إلى القبر للدعاء عنده، فالمجيء إلى القبر للسلام عليه وتحري إجابة الدعاء ليس مما شرعه الله ورسوله لهذه الأمة، ولو كان مشروعاً لما تركه الخلفاء والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من سادات أهل البيت وأئمة التابعين، ولما أنكروا على من فعله، وقولهم هو الحجة وهو الذي دلت عليه الأحاديث؛ كحديث عائشة وحديث الباب وغيرهما، لعلم السلف بما أراد النبي عليه السلام بنهيه عن الغلو وخوفه مما وقع ممن غلا في الدين واتباع غير سبيل المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝﴾ [النساء: ١١٥]، ولما حدث الشرك بأرباب القبور في هذه الأمة وتعظيمها وعبادتها صارت تشد الرحال إليها لقصد دعائها والاستغاثة بها وبذل نفيس المال تقريباً إليها وتعظيم سدناتها. فيا لها مصيبة ما أعظمها! نسأل الله السلامة من هذا الشرك وما يقرب منه أو يوصل إليه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (يجيء إلى فرجة)، هذا الرجل لا شك أنه لم يتكرر مجيئه إلى هذه الفرجة إلا لاعتقاده أن فيها فضلاً ومزية، وكونه يظن أن الدعاء عند القبر له مزية فتح باب ووسيلة إلى الشرك، بل جميع العبادات إذا كانت عند القبر؛ فلا يجوز أن يعتقد أن لها مزية، سواء كانت صلاة أو دعاء أو قراءة، ولهذا نقول: تكره القراءة عند القبر إذا كان الإنسان يعتقد أن القراءة عند القبر أفضل. =

= قوله: (فنهاه)؛ أي: طلب منه الكف.

قوله: (ألا أحدثكم حديثاً)، قال: أحدثكم والرجل واحد؛ لأن الظاهر أنه كان عند أصحابه يحدثهم، فجاء هذا الرجل إلى الفرجة.
و(ألا): أداة عرض؛ أي: أعرض عليكم أن أحدثكم.
وفائدتها: تنبيه المخاطب إلى ما يريد أن يحدثه به.

قوله: (وصلوا علي؛ فإن تسليمكم يبلغني حيث كنتم)، اللفظ هكذا، وأشك في صحته؛ لأن قوله: (صلوا علي) يقتضي أن يقال: فإن صلاتكم تبلغني؛ إلا أن يقال هذا من باب الطي والنشر.

والمعنى: صلوا علي وسلموا؛ فإن تسليمكم وصلاتكم تبلغني، وكأنه ذكر الفعلين والعنتين، لكن حذف من الأولى ما دلت عليه الثانية، ومن الثانية ما دلت عليه الأولى.

وقوله: (وصلوا علي)، سبق معناها، المراد: صلوا علي في أي مكان كنتم، ولا حاجة إلى أن تأتوا إلى القبر وتسلموا علي وتصلوا علي عنده.

قوله: (رواه في المختارة)، الفاعل مؤلف المختارة، والمختارة: اسم الكتاب؛ أي: الأحاديث المختارة.

والمؤلف هو: عبد الغني المقدسي، من الحنابلة.

وما أقل الحديث في الحنابلة، يعني: المحدثين، وهذا من أغرب ما يكون، يعني: أصحاب الإمام أحمد أقل الناس تحديثاً بالنسبة للشافعية.

فالحنابلة غلب عليهم ﷺ الفقه مع الحديث؛ فصاروا محدثين وفقهاء، ولكنهم رحمهم الله بشر، فإذا أخذ من هذا العلم صار ذلك زحاماً للعلم الآخر، أما الأحناف؛ فإنهم أخذوا بالفقه، لكن قلّت بضاعتهم في الحديث، ولهذا يسمون أصحاب الرأي (يعني: العقل والقياس)؛ لقلة الحديث عندهم، والشافعية أكثر الناس عناية بالحديث والتفسير، والمالكية كذلك، ثم الحنابلة وسط، وأقلهم في ذلك الأحناف مع أن لهم كتباً في الحديث.

○ قال مقبده: مؤلف المختارة هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، كما تقدم في كلام الشيخ سليمان بن عبد الله، وليس هو عبد الغني، كما وقع هنا من الشيخ ابن عثيمين.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: وفي الصلاة على الرسول ﷺ أُلِّفَتْ كتب، منها - أو من أحسنها - كتاب: «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام» للإمام =

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية براءة.
- الثانية: إبعاده أمته عن هذا الحمى غاية البعد^[١].
- الثالثة: ذكر حرصه علينا ورأفته ورحمته.
- الرابعة: نهيه عن زيارة قبره على وجه مخصوص، مع أن زيارته من أفضل الأعمال^[٢].

= ابن القيم، فهو كتاب جيد في هذا الموضوع، حيث جمع فيه الأدلة وفقهها، وما تدل عليه، وبسط الكلام في هذا.

أما الكتب التي ألفت في الصلاة والسلام عليه، والتبرّك به، والتوسل به، مثل كتاب «دلائل الخيرات»، ومثل كتب الخرافيين؛ فهذه يجب الحذر منها، وإن سموها كتب الصلاة على الرسول ﷺ، فإنهم دسوا فيها من الشرور والفتن والشركيات الشيء الكثير - والعياذ بالله -.

وكذلك صلاة الفاتح عند التيجانية - أيضاً - هي من الأمور المحدثه، وفيها غلو في حقه ﷺ، وهي صلاة لا دليل عليها من كتاب الله ولا من سنة نبيه ﷺ، إنما من أراد أن يعرف أحكام الصلاة عليه وأدلتها مع الأمانة العلمية فيراجع كتاب «جلاء الأفهام» للإمام ابن القيم، هذا هو الكتاب الذي يستفيد منه طالب العلم، ويأمن من الدسّ الذي في الكتب الأخرى.

□ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - النهي عن الدعاء عند قبر النبي ﷺ؛ حمايةً لحمى التوحيد.
- ٢ - مشروعية إنكار المنكر وتعليم الجاهل.
- ٣ - المنع من السفر لزيارة قبر الرسول ﷺ؛ حمايةً للتوحيد.
- ٤ - أن الغرض الشرعي من زيارة قبر النبي ﷺ هو السلام عليه فقط؛ وذلك يبلغه من القريب والبعيد.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذا لا يتناسب مع الترجمة حيث ذكر في الترجمة (حمى التوحيد) وهنا ذكر (حمى الشرك).

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من قوله: (ولا تجعلوا قبري عيداً)؛ فقلوه: (عيداً) هذا هو الوجه المخصوص.

- الخامسة: نهيه عن الإكثار من الزيارة^[١].
- السادسة: حثه على النافلة في البيت.
- السابعة: أنه متقرر عندهم أنه لا يصلى في المقبرة.
- الثامنة: تعليله ذلك بأن صلاة الرجل وسلامه عليه يبلغه وإن بعد، فلا حاجة إلى ما يتوهمه من أراد القرب.
- التاسعة: كونه ﷺ في البرزخ تعرض أعمال أمته في الصلاة والسلام عليه.



= زيارة قبر النبي ﷺ من أفضل الأعمال من جنسها؛ فزيارة فيها سلام عليه، وحقه ﷺ أعظم من غيره.

وأما من حيث التذكير بالآخرة؛ فلا فرق بين قبره وقبر غيره.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: لم يرد في زيارته فضيلة فكيف يقول: (من أفضل الأعمال) هذا فيه إشكال والأحاديث الواردة في فضل الزيارة مردودة عند المحدثين فزيارة قبره ليس لها خصوصية.

قيل للشيخ: لماذا تقول إشكال ولا تقول خطأ؟ قال: يبقى رعاية حق الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولا يكون عندنا جرأة في التخطئة فإذا قلنا: فيه نظر كان مدعاة للتأمل فالرفق زين.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من قوله: (لا تجعلوا قبري عيداً)، لكنه لا يلزم منه الإكثار؛ لأنه قد لا يأتي إلا بعد سنة، ويكون قد اتخذ عيداً؛ فإن فيه نوعاً من الإكثار.



باب



ما جاء أن بعض هذه الأمة تعبد الأوثان [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أراد المصنف بهذه الترجمة الرد على عباد القبور، الذين يفعلون الشرك ويقولون: إنه لا يقع في هذه الأمة المحمدية وهم يقولون: لا إله إلا الله محمد رسول الله. فبيّن في هذا الباب من كلام الله وكلام رسوله ﷺ ما يدل على قوع الشرك في هذه الأمة ورجوع كثير منها إلى عبادة الأوثان، وإن كانت طائفة منها لا تزال على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى.

○ قال الشيخ ابن سعدي: مقصود هذه الترجمة الحذر من الشرك والخوف منه، وأنه أمر واقع في هذه الأمة لا محالة، والرد على من زعم أن من قال: لا إله إلا الله، وتسمّى بالإسلام أنه يبقى على إسلامه ولو فعل ما ينافية من الاستغاثة بأهل القبور ودعائهم، وسمى ذلك توسلاً لا عبادة فإن هذا باطل.

فإن الوثن اسم جامع لكل ما عبد من دون الله لا فرق بين الأشجار والأحجار والأبنية، ولا بين الأنبياء والصالحين والطالحين في هذا الموضع - وهو العبادة - فإنها حق الله وحده، فمن دعا غير الله أو عبده فقد اتخذه وثناً وخرج بذلك عن الدين، ولم ينفعه انتسابه إلى الإسلام، فكم انتسب إلى الإسلام من مشرك وملحد وكافر، منافق، والعبرة بروح الدين وحقيقته لا بمجرد الأسماء والألفاظ التي لا حقيقة لها.

○ قال الشيخ ابن قاسم: لما ذكر المصنف ﷺ التوحيد وما ينافية من الشرك، أو ينافي كماله، أو ما يكون وسيلة إلى ما ينافية، ذكر أن الشرك لا بد أن يقع في هذه الأمة بعبادة الأوثان، والوثن يطلق على كل من قصّد بأي نوع من أنواع العبادة، من صنم أو قبر أو مشهد أو غير ذلك، لقول الخليل: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، مع قوله: ﴿قَالُوا تَعْبُدُ أَصْنَامًا﴾ [الشعراء: ٧١] وقال - عليه =

= الصلاة والسلام - لعدي وفي عنقه صليب: «ألق عنك هذا الوثن».

○ قال الشيخ ابن عثيمين: سبب مجيء المؤلف بهذا الباب لدحض حجة من يقول: إن الشرك لا يمكن أن يقع في هذه الأمة، وأنكروا أن تكون عبادة القبور والأولياء من الشرك؛ لأن هذه الأمة معصومة منه؛ لقوله ﷺ: «إن الشيطان أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم».

والجواب عن هذا سبق عند الكلام على المسألة الثامنة عشرة من مسائل باب من تبرك بشجر أو حجر ونحوهما.

قوله: (أن بعض هذه الأمة)؛ أي: لا كلها؛ لأن في هذه الأمة طائفة لا تزال منصورة على الحق إلى قيام الساعة، لكنه سيأتي في آخر الزمان ريح تقبض روح كل مسلم؛ فلا يبقى إلا شرار الناس.

وقوله: (تعبد)؛ بفتح التاء، وفي بعض النسخ: «يعبد»؛ بفتح الياء المثناة من تحت.

فعلى قراءة (يعبد) لا إشكال فيها؛ لأن (بعض) مذكر.

وعلى قراءة (تعبد)؛ فإنه داخل في قول ابن مالك:

وربما أكسب ثان أولاً تأنيثاً أن كان لحذف مؤهلاً

ومثلوا لذلك بقولهم: قطعت بعض أصابعه؛ فالتأنيث هنا من أجل أصابعه لا من أجل بعض. فإذا صحت النسخة (تعبد)؛ فهذا التأنيث اكتسبه المضاف من المضاف إليه.

○ قال الشيخ ابن جبرين: أراد المؤلف - رحمه الله تعالى - بهذا الباب: الرد على بعض المنكرين الذين يقولون: إن الشرك لا يقع في هذه الأمة، بل إن مشركي هذه الأمة زادوا على المشركين السابقين، وذلك لأن المشركين السابقين كانوا يدعون الله في الشدة بخلاف المشركين في هذا الزمان فهم لا يدعون الله لا في الرخاء ولا في الشدة.

والآيات التي ذكرها المؤلف في الباب ليس فيها دليل على أن الشرك يقع في هذه الأمة لكن فيها إخبار بما وقع في الأمم الماضية.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فهذه الأمة لا تضل كلها، وإنما يضل الكثير، ولكن يبقى من هذه الأمة من يثبت على الحق إلى أن تقوم الساعة، فهذا من فضل الله ورحمته.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ ﴿٥١﴾ [النساء: ٥١].

= ولهذا قال المصنف رحمه الله: (أن بعض هذه الأمة)، وهذا من دقة فقهه رحمه الله، وعدم تسرعه في الأحكام، بخلاف الذين يكفرون عوام الأمة كما عليه بعض الكتاب المعاصرين.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقد يحتج بعض المشركين والخرافيين بأن هذه الأمة حماها الله - جلّ وعلا - من أن تعود إلى عبادة الأوثان، وعصمت من الوقوع في الشرك الأكبر بدليل قول النبي عليه الصلاة والسلام: «إن الشيطان أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب ولكن في التحريش بينهم» فلما قال عليه الصلاة والسلام: «إن الشيطان أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب» علمنا أن عبادة الشيطان لا تكون في هذه الأمة، وأن الشرك الأكبر لا يكون، هكذا يدعي القبوريون!!!

والجواب: أن هذا الاحتجاج في غير موضعه، وفهم ذلك الدليل، وذلك الحديث، ليس على ذلك النحو، وجواب ما قالوا من أن قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الشيطان أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب» هو أن نقول: إن الشيطان لا يعلم الغيب، وهو حريص على إغواء بني آدم.

ثم إن في قوله: «أيس أن يعبد المصلون» إشارة إلى أن أهل الصلاة هم الذين لا تتأتى منهم عبادة الشيطان؛ لأن المصلين لا شك أنهم أمرون بالمعروف ناهون عن المنكر؛ لأن المصلي هو الذي أقام الصلاة، ومن أقام الصلاة فإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وأعظم المنكر الذي سينكره المصلي، هو: الشرك بالله - جلّ وعلا - فيكون الشيطان بذلك قد يأس أن يعبد من أقام الصلاة على حقيقتها كما أراد الله، جلّ وعلا.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يقول تعالى لنبيه ﷺ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا﴾ [آل عمران: ٢٣]؛ أي: أعطوا نصيباً؛ أي: حظاً ﴿مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾.

روى الإمام أحمد عن ابن عباس قال: «لما قدم كعب بن الأشرف مكة قالت قريش: ألا ترى إلى هذا الصنوبر المنبت من قومه يزعم أنه خير منا ونحن أهل الحجيح، وأهل السدنة وأهل السقاية قال: أنتم خير، قال: فنزلت فيهم: ﴿إِنَّكُ =

= شَاتَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿٢﴾ [الكوثر] ونزل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ إلى قوله: ﴿نَصِيرًا﴾.

وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة قال: «جاء حيي بن أخطب وكعب بن الأشرف إلى أهل مكة فقالوا لهم: أنتم أهل الكتاب، وأهل العلم فأخبرونا عنا وعن محمد فقال: ما أنتم وما محمد؟ فقالوا: نحن نصل الأرحام، وننحر الكوماء، ونسقي الماء على اللبن، ونفك العناة، ونسقي الحجيح، ومحمد صنبر قطع أرحامنا، واتبعه سراق الحجيح من غفار. فنحن خير أم هو؟ فقالوا: أنتم خير وأهدى سبيلاً، فأنزل الله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبَتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١].

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان.

وكذلك قال ابن عباس وأبو العالية ومجاهد والحسن وغيرهم، وعن ابن عباس وعكرمة وأبي مالك: الجبت: الشيطان زاد ابن عباس بالحشية وعن ابن عباس أيضاً الجبت: الشرك، وعنه الجبت: الأصنام، وعنه الجبت: حيي بن أخطب، وعن الشعبي الجبت: الكاهن.

وعن مجاهد: الجبت: كعب بن الأشرف.

قلت: الظاهر أنه يعم ذلك كله كما قال الجوهري: الجبت: كلمة تقع على الصنم والكاهن والساحر ونحو ذلك. وفي الحديث: «الطيرة والعيافة والطرق من الجبت» قال: وهذا ليس من محض العربية لاجتماع الجيم والباء في حرف واحد من غير حرف ذولقي. وأما الطاغوت فتقدم الكلام عليه في أول الكتاب.

○ قال مقبده: قال في لسان العرب (١٠/١١٠).

قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: الْحُرُوفُ الذَّلْتُ وَالشَّفْوِيَّةُ سِتَّةٌ: الرَّاءُ وَاللَّامُ وَالثَّوْنُ وَالْفَاءُ وَالْبَاءُ وَالْمِيمُ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: رَبِّ مَنْ لَفَّ، وَسُمِّيَتْ الْحُرُوفُ الذَّلْتُ دُلْفًا لِأَنَّ الدَّلَاقَةَ فِي الْمَنْطِقِ إِنَّمَا هِيَ بِطَرْفِ أَسَلَةِ اللِّسَانِ، وَذَلَّتِ اللِّسَانُ كَذَلِكَ السَّنَانُ. وَلَمَّا ذَلَّتِ الْحُرُوفُ السِتَّةُ وَبَدَلَتْ بَهْنَ اللِّسَانِ وَسَهَّلَتْ فِي الْمَنْطِقِ كَثُرَتْ فِي أَبْنِيَةِ الْكَلَامِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ بِنَاءِ الْخُمَاسِيِّ التَّامِّ يَغْرَى مِنْهَا أَوْ مِنْ بَعْضِهَا، فَإِذَا وَرَدَ عَلَيْكَ خُمَاسِيٌّ مُغْرَى مِنْ الْحُرُوفِ الذَّلْتِ وَالشَّفْوِيَّةِ، فَأَعْلَمْ أَنَّهُ مُؤَلَّدٌ، وَلَيْسَ مِنْ صَحِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ. اهـ.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: ﴿بِالْجِبَتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ الجبت يطلق على كل شيء

لا خير فيه، والطاغوت يطلق على كل شيء يدعو إلى الباطل.

○ قال ابن باز في «الفتاوى»: والجبت: هو الشيء الذي لا خير فيه، ويطلق على الصنم، وعلى السحر، وعلى كل ما لا خير فيه. (٩١/٨).

○ وقال أيضاً: والطاغوت: كل ما عبد من دون الله من الإنس والجن والملائكة، وغير ذلك من الجمادات، ما لم يكن يكره ذلك ولا يرضى به.

والمقصود: أن الطاغوت كل ما عبد من دون الله من الجمادات وغيرها، ممن يرضى بذلك، أما من لا يرضى بذلك كالملائكة والأنبياء والصالحين، فالطاغوت هو الشيطان الذي دعا إلى عبادتهم، وزينها للناس. (٤٤/٢).

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، الاستفهام هنا للتقرير والتعجب، والرؤية بصرية بدليل أنها عدت بإلى، وإذا عدت بإلى صارت بمعنى النظر.

والخطاب إما للنبي ﷺ، أو لكل من يصح توجيه الخطاب إليه؛ أي: ألم تر أيها المخاطب؟ قوله: ﴿إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا﴾؛ أي: أعطوا، ولم يعطوا كل الكتاب؛ لأنهم حرموا بسبب معصيتهم؛ فليس عندهم العلم الكامل بما في الكتاب.

قوله: ﴿نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ المنزل.

والمراد بالكتاب: التوراة والإنجيل.

والجبت: قيل: السحر، وقيل: هو الصنم، والأصح: أنه عام لكل صنم أو سحر أو كهانة أو ما أشبه ذلك.

والطاغوت: ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع.

فالمعبود كالأصنام، والمتبوع كعلماء الضلال، والمطاع كالأمراء؛ فطاغوتهم في تحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرم الله تعد من عبادتهم.

والمراد: من كان راضياً بعبادتهم إياه، أو يقال: هو طاغوت باعتبار عابديه؛ لأنهم تجاوزوا به حده، حيث نزلوه فوق منزلته التي جعلها الله له، فتكون عبادتهم لهذا المعبود طغياناً؛ لمجاورتهم الحد بذلك.

وجه المناسبة في الآية للباب لا يتبين إلا بالحديث، وهو «لتركبن سنن من كان قبلكم»، فإذا كان الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت، وأن من هذه الأمة من يرتكب سنن من كان قبله يلزم من هذا أن في هذه الأمة من يؤمن بالجبت والطاغوت؛ فتكون الآية مطابقة للترجمة تماماً.

من فوائد الآية الأولى ما يلي:

١ - أن من العجب أن يعطى الإنسان نصيباً من الكتاب ثم يؤمن بالجبت

والطاغوت.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ مُتَوَبِّعَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنِ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠] [١].

٢ - أن العلم قد لا يعصم صاحبه من المعصية؛ لأن الذين أوتوا الكتاب آمنوا بالكفر، والذي يؤمن بالكفر يؤمن بما دونه من المعاصي.

٣ - وجوب إنكار الجبت والطاغوت؛ لأن الله تعالى ساق الإيمان بهما مساق العجب والدم؛ فلا يجوز إقرار الجبت والطاغوت.

٤ - ما ساقها المؤلف من أجله أن من هذه الأمة من يؤمن بالجبت والطاغوت لقوله ﷺ: «التركن سنن من كان قبلكم»، فإذا وجد في بني إسرائيل من يؤمن بالجبت والطاغوت؛ فإنه سيوجد في هذه الأمة أيضاً من يؤمن بالجبت والطاغوت.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: فالذي يمدح الكفر والكفار ولو بلسانه، ويفضل الكفر والكفار على المؤمنين؛ يُعتبر مؤمناً بالجبت والطاغوت، ولو كان قلبه لا يوافق على هذا؛ ما لم يكن مُكرهاً، ففيه رد على مرجئة هذا العصر الذين يقولون: إن من تكلم بكلام الكفر لا يكفر حتى يعتقد بقلبه صحة ما يقول.

وهذه دقيقة عظيمة ذكرها الشيخ في المسائل، وهي عظيمة جداً. وفي الآية رد على من يقول: إنه ينبغي ذكر محاسن المردود عليه وهو ما يسمونه بالموازانات.

وذكر محاسن الطوائف الضالة والأشخاص الضالين من المبتدعة وغيرهم، ووجه الرد: أن الله ذكر في هذه الآية معانيهم، ولم يذكر لهم شيئاً من المحاسن. ففي الآية ردٌ صريح على هذه المقالة التي يراد منها السكوت عن البدع والخرافات أو ذكر محاسن المبتدعة والمخالفين للحق.

□ ما يستفاد من الآية:

١ - أنه سيكون في هذه الأمة من يعبد الأوثان كما حدث لليهود والنصارى.

٢ - أن الإيمان بالجبت والطاغوت في هذا الموضع معناه: موافقة أصحابها ولو كان يبغضها ويعرف بطلانها.

٣ - أن الكفر بالجبت والطاغوت واجب في جميع الكتب السماوية.

٤ - وجوب العمل بالعلم، وأن من لم يعمل بعلمه ففيه شبهة من اليهود والنصارى.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يقول تعالى لنبيه محمد ﷺ: قل يا

محمد لهؤلاء الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من أهل الكتاب، الطاعنين في دينكم الذي هو توحيد الله وإفراده بالعبادة، دون ما سواه: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ مُتَوَبِّعَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ أي: هل أخبركم بشر جزاء عند الله يوم القيامة مما تظنونونه بنا: هم أنتم =

= أيها المتصفون بهذه الصفات المذمومة المفسرة بقوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾؛ أي: أبعده وطرده من رحمته وغضب عليه؛ أي: غضباً لا يرضى بعده، وجعل منهم القردة والخنازير؛ أي: مسخ منهم الذين عصوا أمره، فجعلهم قردة وخنازير، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]. وذلك أن الله تعالى أخذ عليهم تعظيم السبت، والقيام بأمره، وترك الاصطياد فيه، وكانت الحيتان لا تأتيهم إلا يوم السبت، فتحيلوا اصطيادها فيه بما وضعوه لها من الشصوص والحبال والبرك قبل يوم السبت، فلما جاءت الحيتان يوم السبت على عاداتها نشبت تلك الحبال فلم تخلص منها يومها ذلك، فلما كان الليل أخذوها بعد انقضاء السبت، فلما فعلوا ذلك مسخهم الله تعالى إلى صورة القردة، وهي أشبه شيء بالأناسي في الشكل الظاهر وليست بإنسان حقيقة، فكذلك أعمال هؤلاء وحيلتهم كانت مشابهة للحق في الظاهر ومخالفة له في الباطن، فكان جزاؤهم من جنس عملهم.

قال العوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]: فجعل الله منهم القردة والخنازير فزعم أن شباب القوم صاروا قردة والمشيمة صاروا خنازير.

وروى مسلم في «صحيحه» عن ابن مسعود قال: «سئل رسول الله ﷺ عن القردة والخنازير أهي مما مسخ الله؟ فقال: إن الله لم يهلك قوماً أو قال: لم يمسح قوماً فيجعل الله لهم نسلًا ولا عاقبة، وإن القردة والخنازير كانت قبل ذلك». وفي هذه القصة دليل قاطع على تحريم الحيل التي يتوصل بها إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال ونحو ذلك.

وقوله: ﴿وَعَبَدَ الظَّالِمُونَ﴾. قال شيخ الإسلام: الصواب أنه معطوف على قوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾. فهو فعل ماض معطوف على ما قبله من الأفعال الماضية؛ أي: من لعنه الله ومن غضب عليه، ومن جعل منهم القردة والخنازير، ومن عبد الطاغوت. لكن الأفعال المقدمة الفاعل فيها هو اسم الله مظهرًا ومضمراً، وهنا الفاعل اسم من عبد الطاغوت، وهو الضمير في «عبد». ولم يعد سبحانه لفظ «من» لأنه جعل هذه الأفعال كلها صفة لصنف واحد وهم اليهود.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ﴾ القردة والخنازير أمة من الأمم ولكن الله ﷻ مسخ جماعة من اليهود قردة وخنازير ثم ماتوا فالمسح لا يستمر أكثر من ثلاثة أيام كما جاء في الحديث الصحيح.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾؛ أي: أخبركم، والاستفهام هنا للتقرير والتشويق؛ أي: سأقرر عليكم هذا الخبر.

قوله: ﴿يَسِّرْ مِنْ ذَلِكَ﴾، شر: هنا اسم تفضيل، وأصلها أشر لكن حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ومثلها كلمة خير مخففة من أخير، والناس مخففة من الأناس، وكذا كلمة الله مخففة من الإله.

قوله: ﴿مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾، مثوبة: تمييز لشر؛ لأن شر اسم تفضيل، وما جاء بعد أفعل التفضيل مبنياً له منصوباً على التمييز.
قال ابن مالك:

اسم بمعنى من مبين نكرة ينصب تمييزاً بما قد فسرته
إلى أن قال:

والفاعل المعنى انصبين بأفعلا مفضلاً كأنت أعلى منزلاً
والمثوبة: من ثاب يثوب إذا رجع، ويطلق على الجزاء؛ أي: بشر من ذلك جزاء عند الله.

قوله: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ أي: في عمله وجزائه عقوبة أو ثواباً.
قوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، من: اسم موصول خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو من لعنه الله؛ لأن الاستفهام انتهى عند قوله: ﴿مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾، وجواب الاستفهام: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ قوله: ﴿وَعَصِبَ عَلَيْهِ﴾؛ أي: أحل عليه غضبه، والغضب: صفة من صفات الله الحقيقية تقتضي الانتقام من المغضوب عليه، ولا يصح تحريفه إلى معنى الانتقام.

والقاعدة العامة عند أهل السنة: أن آيات الصفات وأحاديثها تجري على ظاهرها اللائق بالله ﷻ؛ فلا تجعل من جنس صفات المخلوقين، ولا تحرف فتنتفى عن الله؛ فلا تغلو في الإثبات ولا في النفي.

قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، فيها قراءتان في (عبد) وفي (الطاغوت):
الأولى: بضم الباء (عبد)، وعليها تكسر التاء في (الطاغوت)؛ لأنه مجرور بالإضافة.

الثانية: بفتح الباء (عبد) على أنه فعل ماضٍ معطوف على قوله ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ صلة الموصول؛ أي: ومن عبد الطاغوت، ولم يعد (من) مع طول الفصل؛ لأن هذا ينطبق على موصوف واحد، فلو أعيدت من لأوهم أنهم جماعة آخرون وهم جماعة =

= واحدة؛ فعلى هذه القراءة يكون (عبد) فعلاً ماضياً والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على (من) في قوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، ﴿أَطْلَعُوهُ﴾ بفتح التاء مفعولاً به. وبهذا نعرف اختلاف الفاعل في صلة الموصول وما عطف عليه؛ لأن الفاعل في صلة الموصول هو (الله)، والفاعل في عبد يعود على (من). وعلى كل حال؛ فالمراد بها عابد الطاغوت. فالفرق بين القراءتين بالباء فقط؛ فعلى قراءة الفعل مفتوحة، وعلى قراءة الاسم مضمومة.

والطاغوت على قراءة الفعل في (عبد) تكون مفتوحة (عبد الطاغوت)، وعلى قراءة الاسم تكون مكسورة بالإضافة (عبد الطاغوت). وذكر في تركيب (عبد) مع (الطاغوت) أربع وعشرون قراءة، ولكنها قراءات شاذة غير القراءتين السبعيتين (عَبْد) (عَبْدُ). ومن فوائد الآية ما يلي:

١ - تقرير الخصم والاحتجاج عليه بما لا يستطيع إنكاره، بمعنى أنك تحتج على خصمك بأمر لا يستطيع إنكاره؛ فإن اليهود يعرفون بأن فيهم قوماً غضب الله عليهم ولعنهم وجعل منهم القردة والخنازير، فإذا كانوا يقرون بذلك وهم يستهزئون بالمسلمين؛ فنقول لهم: أين محل الاستهزاء؟! الذين حلت عليهم هذه العقوبات أم الذين سلموا منها؟

والجواب: الذين حلت بهم العقوبة أحق بالاستهزاء.

٢ - اختلاف الناس بالمنزلة عند الله؛ لقوله: ﴿يَسْتَرِ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾، ولا شك أن الناس يختلفون بزيادة الإيمان ونقصه وما يترتب عليه من الجزاء.

٣ - سوء حال اليهود الذي حلت بهم هذه العقوبات من اللعن والغضب والمسخ وعبادة الطاغوت.

٤ - إثبات أفعال الله الاختيارية، وأنه سبحانه يفعل ما يشاء؛ لقوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾؛ فإن اللعن من صفات الأفعال.

٥ - إثبات الغضب لله؛ لقوله: ﴿وَعَصِبَ عَلَيْهِ﴾.

٦ - إثبات القدرة لله؛ لقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقُرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾.

وهل المراد بالقردة والخنازير هذه الموجودة؟

والجواب: لا؛ لما ثبت في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ: «أن كل أمة =

= مسخت لا يبقى لها نسل»، وإن القردة والخنازير كانوا قبل ذلك، وعلى هذا ليس هذا الموجود من القردة والخنازير هو بقية أولئك الممسوخين.

٧ - أن العقوبات من جنس العمل؛ لأن هؤلاء الذين مسخوا قردة، والقرد أشبه ما يكون شبهاً بالإنسان، فعلوا فعلاً ظاهره الإباحة والحل وهو محرم، وذلك أنه حرم عليهم الصيد يوم السبت ابتلاء من الله، فإذا جاء يوم السبت امتلأ البحر بالحيات، وظهرت على سطح الماء، وفي غيره من الأيام تختفي ولا يأتي منها شيء، فلما طال عليهم الأمد صنعوا شباكاً؛ فصاروا ينصبونها في يوم الجمعة ويدعون الحيات تدخل فيها يوم السبت، فإذا أتى يوم الأحد أخذوها، وهذه حيلة ظاهرها الحل، ولكن حقيقتها ومعناها الوقوع في الإثم تماماً، ولهذا مسخوا إلى حيوان يشبه الإنسان وليس بإنسان، وهو القرد، قال تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، وهو يفيد أنجزاء من جنس العمل، ويدل عليه صراحة قوله تعالى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

٨ - أن هؤلاء اليهود صاروا يعبدون الطاغوت؛ لقوله: ﴿وَعَبَدَ الظَّالِمُونَ﴾، ولا شك أنهم حتى الآن يعبدونه؛ لأنهم عبدوا الشيطان وأطاعوه وعصوا الله ورسوله. وفي الآية نكتة نحوية في قوله: (عليه) و(منهم) في قوله تعالى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾؛ فالضمير في (لعنه) الهاء، و(غضب عليه) مفرد، و(منهم) جمع، مع أن المرجع واحد، وهو (من).
والجواب: أنه روعي في الأفراد اللفظ، وفي الجمع المعنى، وذلك أن (من) اسم موصول صالحة للمفرد وغيره، قال ابن مالك:

ومن وما وأل تساوي ما ذكر

لما ذكر الأسماء الموصولة من المفرد والمثنى والجمع من مذكر ومؤنث قال: ومن وما... إلخ.

وقال: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ﴾، ولم يقل: وجعلهم قردة؛ لأن اللعن والغضب عام لهم جميعاً، والعقوبة بمسختهم إلى قردة وخنازير خاص ببعضهم، وليس شاملاً لبني إسرائيل.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: ﴿مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ الشواب يأتي غالباً في الخير لكن قد يأتي في جزاء الشر كما هنا، ومثله قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى الْأَكْفَارَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٣٦].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١]^[١].

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - وقوع الشرك في هذه الأمة، كما كان في اليهود والنصارى من عبد الطاغوت.

٢ - محاجة أهل الباطل وبيان ما فيهم من العيوب إذا نبزوا أهل الحق بما ليس فيهم.

٣ - أن الجزاء إنما يكون على الأعمال، ويكون من جنس العمل.

٤ - وصف الله بأنه يغضب ويلعن العصاة.

٥ - أن طاعة الشيطان هي منشأ الشرك بالله.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: يخبر تعالى عن الذين غلبوا على أمر أصحاب الكهف أنهم قالوا هذه المقالة لتتخذن عليهم مسجداً.

وقد حكى ابن جرير في القائلين في ذلك قولين:

أحدهما: أنهم المسلمون.

والثاني: أنهم المشركون.

وعلى القولين فهم مذمومون:

١ - لأن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مصالحيم مساجد يحذر ما فعلوا» رواه البخاري ومسلم.

٢ - ولما يفضي إليه ذلك من الإشراك بأصحابها كما هو الواقع.

ولهذا لما فعلته اليهود والنصارى جرَّهم ذلك إلى الشرك، فدل ذلك على أن هذه الأمة تفعله كما فعلته اليهود والنصارى، فيجرها ذلك إلى الشرك؛ لأن ما فعلته اليهود والنصارى ستفعله هذه الأمة شبراً بشبر وذراعاً بذراع، كما أخبر بذلك الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، وبهذا يظهر وجه استشهاد المصنف بهذه الآيات.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ﴾، المراد

بهم: الحكام في ذلك الوقت، قالوا مقسمين مؤكدين: ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾، وبناء المساجد على القبور من وسائل الشرك كما سبق.

○ قال الشيخ ابن جبرين: من العجيب أن بعض الناس في هذه الأزمنة =

= يستدلون بهذه الآية على جواز بناء المساجد على القبور، لكن نقول لهم: من أخبركم أن الذين قالوا ذلك من الموحدين، بل هم من المشركين كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَعَزَّزْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦] وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٠] تدل على أنهم على غير ملة أصحاب الكهف.

أما حديث: «إن الشيطان قد أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب...» فقد أجاب العلماء عنه بعدة أجوبة منها: أن الشيطان لا يعلم الغيب. ومنها: أن الشيطان قد أيس في زمن الصحابة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذه الآيات لا تدل بمفردها على ما ترجم به الإمام محمد بن عبد الوهاب حتى تضم إلى حديث أبي سعيد الخدري: «لتبعن سنن من كان قبلكم» فالدلالة على الترجمة مركبة من الآيات والحديث ○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآية:

١ - تحريم اتخاذ المساجد على القبور والتحذير من ذلك؛ لأنه يؤدي إلى الشرك.

٢ - أنه سيكون في هذه الأمة من يتخذ المساجد على القبور كما فعله من كان قبلهم.

٣ - التحذير من الغلو في الصالحين.

٤ - أن اتخاذ المساجد على القبور من الغلو في الصالحين.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فمن الذين غلبوا على الأمر؟ اختلف المفسرون في ذلك:

فقال قائلون: هم المسلمون - مسلمو ذلك الزمان - حصل منهم تعظيم لأصحاب الكهف تعظيماً لهم ودلالة للناس عليهم، فإذا كان هذا القول راجحاً فإنه من وسائل الشرك بالله ويؤدي إلى عبادة تلك القبور والاعتقاد في أصحاب الكهف، وهذا القدر حصل في هذه الأمة.

والقول الثاني: أن الذين غلبوا على أمرهم هم المشركون؛ يعني: أتباع ذلك الدين لاعتقادهم الجاهلي، ولما في قلوبهم من الشرك والبدع التي خالفوا بها أنبياءهم.

والقول الثالث: - وهو الذي رجحه ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ وَرَجَحَهُ عِدَّةٌ أَيْضاً مِنْ أَهْلِ =

* عن أبي سعيد رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لتتبعن سنن من كان قبلكم، حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه». قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟». أخرجاه^[١].

= العلم - أن الذين غلبوا على أمرهم هم الكبراء، والأمرء، وأصحاب النفوذ فيهم؛ لأن الذي له الغلبة في الأمر هو من يملك الأمر والنهي في المنكر وهم الكبراء، وأصحاب النفوذ، وملوك ذلك الزمان، وأمرؤه، عظموا هؤلاء الصالحين.

[١] رواه البخاري في: كتاب أحاديث الأنبياء رقم (٣٤٥٦) وفي: كتاب الاعتصام رقم (٧٣٢٠)، ورواه مسلم في كتاب العلم رقم (٦٧٢٣).

ولفظهما: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم» قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: «فمن». وفي رواية للبخاري: «حتى لو سلخوا جحر ضب لسلكتموه».

قلت: وليس عندهما لفظة (حذو القذة بالقذة) بل هي في مسند أحمد (/ ١٢٥) (١٧٢٦٥) قال: حدثنا هاشم، قال: حدثنا عبد الحميد، يعني: ابن بهرام، قال: حدثنا شهر، يعني: ابن حوشب، قال: حدثني عبد الرحمن بن غنم، أن شداد بن أوس حدثه، عن حديث رسول الله ﷺ:

«ليحملن شرار هذه الأمة على سنن الذين خلوا من قبلهم، أهل الكتاب، حذو القذة بالقذة».

وأخرجه ابن عدي، في «الكامل» (٦٣/٥)، في ترجمة شهر بن حوشب، وقال: ولشهر بن حوشب هذا غير ما ذكرت من الحديث، ويروي عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث غيرها، وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث أورده المصنف بهذا اللفظ معزواً «للصحيحين». ولعله نقله عن غيره، ولفظهما والسياق لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لا تبعتموهم». قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟!».

ويحتمل أن يكون مروياً عند غيرهما باللفظ الذي ذكره المصنف وأراد أصله لا لفظه.

قوله: (لتتبعن)، هو بضم العين وتشديد النون.

= قوله: (سنن)، بفتح المهملة؛ أي: طريق من كان قبلكم. أي: الذين قبلكم قال المُهَلَّب: الفتح أولى، وقال ابن التين: قرأناه بضمها.

قوله: (حذو القذة بالقذة)، هو بنصب حذو على المصدر، والقذة - بضم القاف - واحدة القذذ وهي ريش السهم، وله قذتان متساويتان؛ أي: لفعلن أفعالهم، ولتتبعن طرائقهم حتى تشبهوهم وتحاذوهم، كما تشبه قذة السهم القذة الأخرى، ثم إن هذا لفظ خبر معناه النهي عن متابعتهم، ومنعهم من الالتفات لغير دين الإسلام؛ لأن نوره قد بهر الأنوار وشريعته نسخت الشرائع، وهذا من معجزاته، فقد اتبع كثير من أمته سنن اليهود والنصارى وفارس في شيمهم ومراكبهم وملابسهم، وإقامة شعارهم في الأديان والحروب والعادات من زخرفة المساجد، وتعظيم القبور واتخاذها مساجد، حتى عبدوها ومن فيها من دون الله، وإقامة الحدود والتعزيرات على الضعفاء دون الأقوياء، وترك العمل يوم الجمعة، والتسليم بالأصابع، وعدم عيادة المريض يوم السبت، والسرور بخميس البيض، وأن الحائض لا تمس عجيناً، واتخاذ الأحرار والرهبان أرباباً من دُون الله، والإعراض عن كتاب الله، والإقبال على كتب الضلال من السحر والفلسفة والكلام والتكذيب بصفات الله التي وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ، ووصفه بما لا يليق به من النقائص والعيوب إلى غير ذلك مما اتبعوا فيه اليهود والنصارى.

قوله: (حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه)، الجُحْر - بضم الجيم بعدها حاء مهملة - معروف.

وفي حديث آخر: «حتى لو كان فيهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك» وفي حديث آخر: «حتى لو أن أحدهم جامع أمه في الطريق لفعلتموه» صحت بذلك الأحاديث، فأخبر أن أمته ستفعل ما فعلته اليهود والنصارى وفارس من الأديان والعادات والاختلاف.

قال شيخ الإسلام: هذا خرج مخرج الخبر والذم لمن يفعله كما كان يخبر عما يكون بين يدي الساعة من الأشرار والأمور المحرمة.

وقال غيره: وَجَمْعُ ذَلِكَ أَنَّ كُفْرَ الْيَهُودِ أَشَدُّ مِنْ جَهَةِ عَدَمِ الْعَمَلِ بَعْلَمِهِمْ فَهَمْ يَعْلَمُونَ الْحَقَّ وَلَا يَتَّبِعُونَهُ عَمَلًا وَلَا قَوْلًا، وكفر النصارى من جهة عملهم بلا علم، فهم يجتهدون في أصناف العبادات بلا شريعة من الله، ويقولون ما لا يعلمون، ففي هذه الأمة من يحذو حذو الفريقين.

= ولهذا كان السلف كسفيان بن عيينة يقولون: من فسد من علمائنا، ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى، وقضاء الله نافذ بما أخبر به رسوله ﷺ بما سبق في علمه، لكن ليس الحديث إخباراً عن جميع الأمة لما تواتر عنه أنها لا تجتمع على ضلالة.

قوله: (قالوا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال فمن؟) هو برفع اليهود خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أهم اليهود والنصارى الذين نتبع سنتهم؟ وقوله: قال: «فمن» استفهام إنكار؛ أي: فمن هم غير أولئك؟ ثم إنه فسر هنا باليهود والنصارى، وفي رواية أبي هريرة في البخاري بفارس والروم ولا تعارض، كما قال بعضهم لاختلاف الجواب بحسب اختلاف المقام، فحيث قيل: فارس والروم كان ثم قرينة تتعلق بالحكم بين الناس، وسياسة الرعية، وحيث قيل: اليهود والنصارى كان هناك قرينة تتعلق بأمور الديانات، أصولها وفروعها كذا قال. ولا يلزم وجود قرينة، بل الظاهر أنه أخبر أن هذه الأمة ستفعل ما فعلته الأمم قبلها من الديانات والعادات والسياسات مطلقاً، والتفسير ببعض الأمم لا ينفي التفسير بأمة أخرى، إذ المقصود التمثيل لا الحصر.

ووجه مطابقة الحديث للترجمة واضح؛ لأن الأمم قبلنا وجد فيها الشرك، فكذاك يوجد في هذه الأمة كما هو الواقع.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله في الحديث: (لتتبعن)، اللام موطئة للقسم، والنون للتوكيد، فالكلام مؤكد بثلاثة مؤكدات: القسم المقدر، واللام، والنون، والتقدير: والله لتتبعن.

قوله: (سنن من كان قبلكم)، فيها روايتان: (سُنن) و(سَنن).

أما (سُنن)؛ بضم السين: جمع سُنَّة، وهي الطريقة.

وأما (سَنن)؛ بالفتح: فهي مفردة بمعنى الطريق.

وفعل تأتي مفردة مثل: فنن جمعها أفنان، وسبب جمعها أسباب.

وقوله: (لتتبعن سنن من كان قبلكم) ليس على ظاهره؛ بل هو عام مخصوص؛

لأننا لو أخذنا بظاهره كانت جميع هذه الأمة تتبع سنن من كان قبلها، لكننا نقول:

إنه عام مخصوص؛ لأن في هذه الأمة من لا يتبع كما أخبر النبي ﷺ أنه لا تزال طائفة من هذه الأمة على الحق، وقد يقال: إن الحديث على عمومته وأنه لا يلزم أن تتبع هذه الأمة الأمم السابقة في جميع سننها، بل بعض الأمة يتبعها في شيء وبعض =

= الأمة يتبعها في شيء آخر، وحينئذ لا يقتضي خروج هذه الأمة من الإسلام، وهذا أولى لبقاء الحديث على عمومته، ومن المعلوم أن من طرق من كان قبلنا ما لا يخرج من الملة، مثل: أكل الربا، والحسد، والبغي، والكذب. ومنه ما يخرج من الملة: كعبادة الأوثان.

السنن: هي الطرائق، وهي متنوعة، منها ما هو اعتداء على حق الخالق، ومنها ما هو اعتداء على حق المخلوق، ولنتعرض شيئاً من هذه السنن:

فمن هذه السنن: عبادة القبور والصالحين؛ فإنها موجودة في الأمم السابقة وقد وجدت في هذه الأمة، قال تعالى عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

ومن ذلك: الغلو في الصالحين كما وجد في الأمم السابقة وجد في هذه الأمة.

ومنها: دعاء غير الله، وقد وجد في هذه الأمة.

ومنها: بناء المساجد على القبور موجود في السابقين، وقد وجد في هذه الأمة.

ومنها: وصف الله بالنقائص والعيوب؛ فقد قالت اليهود: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاهُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقالوا: إن الله تعب من خلق السماوات والأرض، وقد وجد في هذه الأمة من قال بذلك أو أشد منه؛ فقد وجد من قال: ليس له يد، ومن قال: لا يستطيع أن يفعل ما يريد فلم يستو على العرش، ولا ينزل إلى السماء الدنيا ولا يتكلم، بل وجد في هذه الأمة من يقول: بأنه ليس داخلاً في العالم، وليس خارجاً عنه ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه؛ فوصفوه بما لا يمكن وجوده، ومنهم من قال: لا تجوز الإشارة الحسية إليه، ولا يفعل، ولا يغضب، ولا يرضى، ولا يحب، وهذا مذهب الأشاعرة.

ومنها: أكل السحت؛ فقد وجد في الأمم السابقة ووجد في هذه الأمة.

ومنها: أكل الربا؛ فقد وجد في الأمم السابقة ووجد في هذه الأمة.

ومنها: التحيل على محارم الله؛ فقد وجد في الأمم السابقة ووجد في هذه الأمة.

ومنها: إقامة الحدود على الضعفاء ورفعها عن الشرفاء؛ فقد وجد في الأمم

السابقة ووجد في هذه الأمة.

= ومنها: تحريف كلام الله عن مواضعه لفظاً ومعنى؛ كاليهود حين قيل لهم: ﴿وَأَذَلُّوا آلَبَابِ سَجْدًا وَفُلُؤُا حِطَّةً﴾ [البقرة: ٥٨]، فدخلوا على قفاهم، وقالوا: حنطة ولم يقولوا حطة، ووجد في هذه الأمة من فعل كذلك؛ فحرف لفظ الاستواء إلى الاستيلاء، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقالوا هم: الرحمن على العرش استولى.

قال ابن القيم: إن اللام في استولى مزيدة زادها أهل التحريف كما زاد اليهود النون في (حنطة) فقالوا: (حنطة).

نون اليهود ولام جهمي هما في وحي رب العرش زائدتان
أمر اليهود بأن يقولوا حطة فأبوا وقالوا حنطة لهوان
وكذلك الجهمي قيل له استوى فأبى وزاد الحرف للنقصان
ووجد في الأمم السابقة من اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله،
ووجد في هذه الأمة من يعارض قول النبي ﷺ بقول شيخه.

فإذا تأملت كلام النبي ﷺ وجدته مطابقاً للواقع: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»، ولكن يبقى النظر: هل هذا للتحذير أو للإقرار؟

الجواب: لا شك أنه للتحذير وليس للإقرار؛ فلا يقول أحد: سأحسد وسأكل الربا، وسأعتدي على الخلق؛ لأن الرسول ﷺ قال ذلك، فمن قال ذلك؛ فإننا نقول له: أخطأت؛ لأن قول النبي ﷺ لا شك أنه للتحذير، ولهذا قال الصحابة: (اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟»).

ثم نقول لهم أيضاً: إن الرسول ﷺ أخبر بأشياء ستقع، ومع ذلك أخبر بأنها حرام بنص القرآن.

فمن ذلك: أنه «أخبر أن الرجل يكرم زوجته ويعق أمه، وأخبر أن الإنسان يعصي أباه ويدني صديقه»، وهذا ليس بجائر بنص القرآن، لكن قصد التحذير من هذا العمل.

ووجد في الأمم السابقة من يقول للمؤمنين: إن هؤلاء لضالون، ووجد في هذه الأمة من يقول للمؤمنين: إن هؤلاء لرجعيون.

فالمعاصي لها أصل في الأمم على حسب ما سبق، ولكن من وفقه الله للهداية اهتدى.

والحاصل: أنك لا تكاد تجد معصية في هذه الأمة إلا وجدت لها أصلاً في الأمم السابقة.

= ولا تجد معصية في الأمم السابقة إلا وجدت لها وارثاً في هذه الأمة .
قوله: (قالوا اليهود والنصارى) يجوز فيها وجهان:
الأول: نصب اليهود والنصارى على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: أتعني اليهود والنصارى؟

الثاني: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أهم اليهود والنصارى؟
 وعلى كل تقدير؛ فالجملة إنشائية لأنهم يسألون النبي ﷺ؛ فهي استفهامية، والاستفهام من باب الإنشاء.

اليهود: أتباع موسى عليه الصلاة والسلام، وسموا يهوداً نسبة إلى يهوذا من أحفاد إسحاق، أو لأنهم هادوا إلى الله؛ أي: رجعوا إليه بالتوبة من عبادة العجل.
والنصارى: هم أتباع عيسى عليه الصلاة والسلام، وسموا بذلك نسبة إلى بلدة تسمى الناصرة، وقيل: من النصر؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

قوله: (قال: «فمن»)، من هنا: اسم استفهام، والمراد به التقرير؛ أي: فمن أعني غير هؤلاء، أو فمن هم غير هؤلاء؟ فالصحابة رضي الله عنهم لما حدثهم ﷺ بهذا الحديث كأنه حصل في نفوسهم بعض الغرابة، فلما سألوا قرر النبي ﷺ أنهم اليهود والنصارى.

من فوائد الحديث:

- ١ - ما أراده المؤلف بسياقه، وهو أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان؛ لأنه من سنن من قبلنا، وقد أخبر ﷺ أننا سنتبعهم.
- ٢ - ويستفاد أيضاً من فحوى الكلام التحذير من متابعة من قبلنا في معصية الله.
- ٣ - أنه ينبغي معرفة ما كان عليه من كان قبلنا مما يجب الحذر منه لنحذره، وغالب ذلك - والله الحمد - موجود في القرآن والسنة.
- ٤ - استعظام هذا الأمر عند الصحابة؛ لقولهم اليهود والنصارى، فإن الاستفهام للاستعظام؛ أي: استعظام الأمر أن نتبع سنن من كان قبلنا بعد أن جاءنا الهدى من النبي ﷺ.
- ٥ - أنه كلما طال العهد بين الإنسان وبين الرسالة؛ فإنه يكون أبعد من الحق؛ لأنه أخبر عن مستقبل ولم يخبر عن الحاضر، ولأن من سنن من قبلنا أنه لما طال عليهم الأمد قست قلوبهم، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ

= اللَّهُ وَمَا نَزَلَ مِنْ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلَ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَبِيرٌ مِنْهُمْ فَاسْفُتُوا ﴿١٦﴾ [الحديد: ١٦].

فإذا كان طول الأمد سبباً لفسوة القلب فيمن قبلنا؛ فسيكون فينا، ويشهد لذلك ما جاء في (البخاري) من حديث أنس رضي الله عنه؛ أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يأتي على الناس زمان إلا وما بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم». ومن تتبع أحوال هذه الأمة وجد الأمر كذلك، لكن يجب أن نعرف الفرق بين الجملة والأفراد؛ فحديث أنس رضي الله عنه حديث صحيح سنداً ومتناً؛ فالمتن ليس فيه شذوذ، والسند في (البخاري)، والمراد به من حيث الجملة، ولذلك يوجد في أتباع التابعين من هو خير من كثير من التابعين؛ فلا تيأسوا، فتقولوا: إذاً لا يمكن أن يوجد في زماننا هذا من سبق؛ لأننا نقول: إن مثل هذا الحديث يراد به الجملة، وإذا شئتم أن يتضح الأمر؛ فانظروا إلى جنس الرجال وجنس النساء؛ أيهما خير؟

والجواب: جنس الرجال خير، قال الله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَىٰ نِجْمَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، لكن يوجد في النساء من هي خير من كثير من الرجال؛ فيجب أن نعرف الفرق بين الجملة والأفراد.

فإذا نظرنا إلى مجموع القرن كله نجد أن ما بعد القرن شر منه، لا باعتبار الأفراد ولا باعتبار مكان دون مكان، فقد تكون أمة في الجهات يرتفع الناس فيها من حسن إلى أحسن، كما لو نشأ فيها علماء نفع الله بهم؛ فإنهم يكونون أحسن ممن سبقهم.

أما الصحابة؛ فلا أحد يساويهم في فضل الصحبة، حتى أفرادهم لا يمكن لأحد من التابعين أن يساويهم فيها مهما بلغ من الفضل؛ لأنه لم يدرك الصحبة. مسألة: ما هي الحكمة من ابتلاء الأمة بهذا الأمر: (لتتبعن سنن...) إلخ، وأن يكون فيها من كل مساوئ من سبقها؟

الجواب: الحكمة ليتبين بذلك كمال الدين؛ فإن الدين يعارض كل هذه الأخلاق، فإذا كان يعارضها دل هذا على أن كل نقص في الأمم السابقة، فإن هذه الشريعة جاءت بتكميله؛ لأن الأشياء لا تتبين إلا بضدها؛ كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء.

(تنبيه):

= قوله: (حذو القذة بالقذة) لم أجده في مظانه في «الصحيحين»؛ فليحذر.

ولمسلم عن ثوبان رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقتها ومغاربتها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإنني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة بعامة، وأن لا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم؛ وإن ربي قال: يا محمد، إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإنني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة، وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من بأقطارها، حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً ويسبي بعضهم بعضاً»^[١].

ورواه البرقاني في «صحيحه» وزاد: «وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين، وإذا وقع عليهم السيف لم يرفع إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان، وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون؛ كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي، ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوراً لا

○ قال الشيخ ابن جرير: ساق المؤلف حديث أبي سعيد بعد الآيات ليبين أن هذه الأمة ستتبع الأمم السابقة في كل شيء، والأمم السابقة وقع فيها الشرك والكفر فكذلك هذه الأمة.

والحديث رواه غير أبي سعيد وله طرق كثيرة تبلغ حد التواتر، وقد استوفى طرقه الشيخ حمود التويجري - حفظه الله تعالى - في كتابه «الإيضاح والتبيين». والأظهر أن المراد بالأمة التي تتبع سنن الأمم الماضية هي أمة الإجابة الذين شهدوا له بالرسالة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - وقوع الشرك في هذه الأمة تقليداً لمن سبقتها من الأمم.
 - ٢ - علم من أعلام نبوته حيث أخبر بذلك قبل وقوعه فوق كما أخبر.
 - ٣ - التحذير من مشابهة الكفار.
 - ٤ - التحذير مما وقع فيه الكفار من الشرك بالله وغيره مما حرم الله تعالى.
- [١] رواه مسلم في: كتاب الفتن رقم (٧١٨٧).

يضرهم من خذلهم ولا مَنْ خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى»^[١].

[١] صحيح، رواه أحمد (٢٧٨/٥)، وأبو داود (٤٩٩/٢)، وابن ماجه (٢/١٣٠٤)، والشاطر الأخير (ولا تزال طائفة...) رواه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٩٢٠).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أبو داود في «سننه»، وابن ماجه بالزيادة التي ذكرها المصنف، ورواه الترمذي مختصراً ببعضها.
قوله: (عن ثوبان): هو ثوبان مولى النبي ﷺ صحبه ولازمه ونزل بعده الشام، ومات بحمص سنة أربع وخمسين.

قوله: (زوى لي الأرض): قال التوربشتي: زويت الشيء جمعته وقبضته، يريد به تقريب البعيد منها حتى اطلع عليه اطلاعه على القريب.

وحاصله: أن الله طوى له الأرض وجعلها مجموعة كهيئة كف في مرآة نظره.
وقال القرطبي: «أي: جمعها لي حتى أبصرت ما تملك أمتي من أقصى المشارق والمغارب منها، وظاهر هذا اللفظ يقتضي أن الله تعالى قوى إدراك بصره، ورفع عنه الموانع المعتادة فأدرك البعيد من موضعه كما أدرك بيت المقدس من مكة، وأخذ يخبرهم عن آياته وهو ينظر إليه. وكما قال: «إني لأبصر قصر المدائن الأبيض». ويحتمل أن يكون مثلها الله له، والأول أولى.

قوله: (وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها). قال القرطبي: «هذا الخبر وجد مخبره كما قاله، فكان ذلك من دلائل نبوته، وذلك أن ملك أمته اتسع إلى أن بلغ أقصى بحر طنجة، بالنون والجيم الذي هو منتهى عمارة المغرب وإلى أقصى المشرق، ما وراء خراسان والنهر وكثير من بلاد الهند والسند والصغد.

ولم يتسع ذلك الاتساع من جهة الجنوب والشمال، ولذلك لم يذكر ﷺ أنه أريه ولا أخبر أن ملك أمته يبلغه».

وقوله: (زوى)، يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل، وأن يكون مبنياً للمفعول والأول أظهر.

قوله: (وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض)، قال القرطبي: يعني بهما: كنز كسرى وهو ملك الفرس، وكنز قيصر وهو ملك الروم، وقصورهما وبلادهما. وقد دل على ذلك قوله ﷺ حين أخبر عن هلاكهما: «والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله» وعبر بالأحمر عن كنز قيصر؛ لأن الغالب عندهم كان الذهب، وبالأبيض عن كنز كسرى؛ لأن الغالب عندهم كان الجوهر والفضة. وقد ظهر ذلك =

= ووجد كذلك في زمان الفتوح في إمارة عمر رضي الله عنه، فإنه سيق إليه تاج كسرى وحليته، وما كان في بيوت أمواله وجميع ما حوته مملكته على سعتها وعظمتها، وكذلك فعل الله بقيصر لما فتحت بلاده. كذا قال في الغالب على كنوز كسرى وقيصر وعكس ذلك التوريشتي والخلخالي. والأبيض والأحمر منصوبان على البدل.

قوله: (وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة بعامة)، هكذا ثبت في أصل المصنف بعامة بالباء وهي رواية صحيحة في أصل «مسلم» وفي بعض أصوله بسنة عامة بحذفها.

قال القرطبي: «وكانها زائدة لأن عامة صفة لسنة فكأنه قال: بسنة عامة. ويعني بالسنة: الجذب العام الذي يكون به الهلاك العام، ويسمى الجذب والقحط سنة ويجمع على سنين كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠]؛ أي: بالجذب المتوالي.

قوله: (من سوى أنفسهم)؛ أي: من غيرهم؛ يعني: الكفار.

قوله: (فيستبيح بيضتهم). قال الجوهري: بيضة كل شيء: حوزته، وبيضة القوم: ساحتهم، وعلى هذا فيكون معنى الحديث: أن الله تعالى لا يسلط العدو على كافة المسلمين حتى يستبيح جميع ما حازوه من البلاد والأرض، ولو اجتمع عليهم كل من بين أقطار الأرض، وهو جوانبها. وقيل: بيضتهم معظمهم وجماعتهم.

قلت: وهذا هو الظاهر، وأن الله تعالى لا يسلط الكفار على معظم المسلمين وجماعتهم وإمامهم ما داموا بضد هذه الأوصاف المذكورة في قوله: (حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً). فأما إذا وجدت هذه الأوصاف، فقد يسلط الكفار على جماعتهم ومعظمهم وإمامهم كما وقع.

قوله: (وإن ربي قال: يا محمد إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد). قال بعضهم: أي: إذا حكمت حكماً مبرماً فإنه نافذ لا يرد بشيء، ولا يقدر أحد على رده، بل كل جميع الخلق تمضي عليهم الأقدار طوعاً وكرهاً كما قال النبي ﷺ: «لا راد لما قضيت».

قلت: الظاهر أنه سواء في ذلك المبرم والمعلق، فالكل لا يرد فإن هذا إخبار عن عدم الرد لجنس القضاء، والنبي ﷺ سأل ذلك مطلقاً فأجيب بهذا، واستجاب له دعاءه ما لم يوجد الشرط المقتضي لتسليط العدو، فإذا وجد ذلك وجد القضاء المعلق.

= قوله: (حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً...) إلى آخره؛ أي: حتى يوجد ذلك

منهم فإن وجد فإنه يسلط عليهم عدوهم من الكفار، فيستبيح جماعتهم وإمامهم ومعظمهم لا كل الأمة، ثم أيضاً تكون العاقبة لهذه الأمة إن رجعوا عما هم فيه من الأسباب الموجبة للتسليط، وكذلك وقع، فإن هذه الأمة لما جعل بأسها بينها اقتتلوا فأهلك بعضهم بعضاً، وسبى بعضهم بعضاً، فلما فعلوا ذلك تفرقت جماعتهم، واشتغل بعضهم ببعض عن جهاد العدو، واستولوا عليهم، كما وقع ذلك في المائة السابعة في المشرق والمغرب، فاختلفت ملوك المشرق وتخاذلوا واستولى التتار على غالب أرض خراسان، وعلى العراق وديار الروم، وقتلوا الخليفة والعلماء والملوك الكبار، وكذلك ملوك المغرب اختلفوا وتخاذلوا واستولت الإفرنج على جميع بلاد الأندلس والجزر القريبة منها، فهي في أيديهم إلى اليوم، بل استولوا على كثير من بلدان الشام حتى استنقذها منهم صلاح الدين بن أيوب وغيره.

قوله: (ورواه البرقاني في «صحيحه»). البرقاني: هو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، ومات سنة خمس وعشرين وأربع مائة.

قال الخطيب: كان ثباً ورعاً، لم نر في شيوخوا أثبت منه، عارفاً بالفقه كثير التصنيف، صنف مسنداً ضمنه ما اشتمل عليه «الصحيحان» وجمع حديث الثوري، وحديث شعبة، وطائفة وكان حريصاً على العلم منصرف الهمة إليه. قلت: وهذا «المسند» الذي ذكره الخطيب هو صحيحه الذي عزا إليه المصنف.

قوله: (وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين)؛ أي: الأمراء والعلماء والعباد، الذين يقتدي بهم الناس، ويحكمون فيهم بغير علم فيضلون ويضلون، فهم ضالون عن الحق مضلون لغيرهم، كما قال تعالى عن أهل النار: ﴿حَقَّ إِذَا أَذَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرِنُهُمْ لِأُولَئِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِنَاهُمْ عَذَابًا مِّمَّنْ تَنَزَّلُ﴾ [الأعراف: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَعْطَيْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَصْلَحْنَا السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤] ولشدة الضرورة إلى اتباع أئمة الهدى ومعرفتهم، والتفريق بينهم وبين أئمة الضلال المغضوب عليهم والضالين، أمرنا الله أن نسأله الهداية إلى سلوك صراط أئمة الهدى، وهم المنعم عليهم من =

= النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، غير المغضوب عليهم؛ الذين يعلمون الحق ولا يعملون به، ولا الضالين الذين يعملون على غير شرع من الله، بل بما تهوى أنفسهم.

فصراط المنعم عليهم هو الجامع بين العلم بالهدى والعمل به، وقد وصف النبي ﷺ أئمة الهدى - لما ذكر التفرق من بعده - بأنهم الذين كانوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، كما رواه أبو داود وغيره.

فمن كان على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه فهو من الأئمة المهديين، ومن خالفهم فهو من الضالين، كالذي يقول لأصحابه من كانت له حاجة فليأت إلى قبري فإنني أقضيها له، ولا خير في رجل يحجبه عن أصحابه ذراع من تراب، أو نحو هذا كالذي يدعي أنه يُخلص أصحابه ومريديه من النار، وأنه يحفظ الناس ويكلؤهم إذا اعتقدوه، ويضر بهم إذا كفروا به وحاربوه، ويدعي أن ذلك من كراماته.

وكالذي يمشي في الأسواق عرياناً، ولا يشهد صلاة ولا ذكراً لله ولا علماً، بل يعيب علماء الشرع، ويغمزهم ويسميهم أهل علم الظاهر، ويدعي أنه صاحب علم الباطن، وربما يدعي أنه يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى ﷺ، ونحو ذلك من الكفر والهذيان. وكالذي يدعي أن العبد يصل مع الله إلى حال تسقط عنه التكاليف، أو يدعي أن الأولياء يدعون، ويستغاث بهم في حياتهم ومماتهم، وأنهم ينفعون ويضرون ويدبرون الأمور على سبيل الكرامة، أو أنه يطلع على اللوح المحفوظ، ويعلم أسرار الناس وما في ضمائرهم، أو يُجوّزُ بناء المساجد على قبور الأنبياء والصالحين، وإيقادها بالسرج والشموع، وكسوتها بالحرير والديباج، والفرش النفيسة، أو يدّعي أن من عمل بالقرآن والسنة في أصول الدين وفروعه، فقد ضل وأضل وابتدع، أو أن ظواهر القرآن في آيات الصفات تشبيه وتمثيل، وأن الهدى لا يؤخذ منه في هذا الباب ولا في غيره، وإنما يؤخذ من الشبهات الوهمية التي يسميها براهين عقلية.

فكل هؤلاء وأشباههم من أئمة الضلال الذين خاف النبي ﷺ على أمته وحذر

منهم.

والضابط في الفرق بين أئمة المتقين وبين الأئمة المضلين قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣١) قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ (٣٢) [آل عمران: ٣١، ٣٢] فافهم عن ربك =

= وكن على بصيرة، ولا يغرك جلاله شخص أو عظمته في النفوس، فربك أعظم واتباعك لكلامه وكلام رسوله ﷺ هو الفرض، والعصمة منتفية عن غير الرسول، وربك أدرى بما في الضمائر، فرب من تعتقده إمام هدى ليس كذلك، وقد قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨] فكل من أتى بشيء يخالف ما جاء عن الله وعن رسوله، فهو من أهواء الذين لا يعلمون، ومن لم يستجب للرسول ﷺ فإنما يتبع هواه.

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَن أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْ هُدَىٰ رَبِّكَ اللَّهُ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْنَا مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]. وعن زياد بن حدير قال: قال لي عمر: «هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قلت: لا. قال: يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين» رواه الدارمي.

وقال يزيد بن عمية: «كان معاذ بن جبل لا يجلس مجلساً للذكر إلا قال حين يجلس: الله حَكَمٌ قَسْطٌ، هلك المرتابون...» الحديث. وفيه: «واحدروا زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق. قلت لمعاذ: ما يدريني رحمك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال لي: اجتنب من كلام الحكيم المشتبهات التي يقال: ما هذه؟ ولا يثنيك ذلك عنه، فإنه لعله يراجع الحق، وتَلَقَّى الحق إذا سمعته فإن على الحق نوراً» رواه أبو داود وغيره.

وما أحسن ما قال ابن المبارك رحمه الله:

وهل أفسد الدين إلا الملو ك وأحبار سوء ورهبانها

قوله: (وإذا وقع عليهم السيف لم يرفع إلى يوم القيامة)؛ أي: إذا وقعت الفتنة والقتال بينهم بقي إلى يوم القيامة، وكذلك وقع، فإن السيف لما وضع فيهم بقتل عثمان رضي الله عنه لم يرتفع إلى اليوم، وكذلك يكون إلى يوم القيامة، ولكن يكثر تارة ويقل أخرى، ويكون في جهة ويرتفع عن أخرى.

قوله: (ولا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين) الحي واحد الأحياء، وهي القبائل وفي رواية أبي داود: «ولا تقوم الساعة حتى يلحق قبائل من أمتي بالمشركين»، والمعنى: أنهم ينزلون معهم في ديارهم، ويصيرون منهم بالردة ونحوها. =

= قوله: (وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان): الفئام - مهموز -: الجماعات الكثيرة، قاله أبو السعادات، وفي رواية أبي داود: «وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان»، ومعناه ظاهر.

وهذا هو شاهد الترجمة، ففيه الرد على من قال بخلافه من عباد القبور الذين ينكرون وقوع الشرك، وعبادة الأوثان في هذه الأمة. وفي معنى هذا ما في «الصحيحين» عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخُلصة». قال: وذو الخُلصة طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهلية. وروى ابن حبان عن معمر قال: إن عليه الآن بيتاً منياً مغلقاً.

وفي «صحيح مسلم» عن عائشة مرفوعاً: «لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى» وقيل: إن القبر المنسوب إلى ابن عباس بالطائف إنه قبر اللات، وكانوا يعبدونه، ويطوفون به ويقربون إليه القرابين وينذرون له النذور ويسألونه قضاء حاجتهم وتفريج كربتهم.

قوله: (وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي). قال القرطبي: وقد جاء عددهم معيناً في حديث حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في أمتي كذابون دجالون سبع وعشرون، منهم أربع نسوة». أخرجه أبو نعيم. وقال: هذا حديث غريب تفرد به معاوية بن هشام.

قلت: حديث ثوبان أصح من هذا.

قال القاضي عياض: عُذُّ من تنبأ من زمن رسول الله ﷺ إلى الآن ممن اشتهر بذلك، وعرف واتبعه جماعة على ضلالته، فوجد هذا العدد فيهم، ومن طالع كتب الأخبار والتواريخ عرف صحة هذا.

وقال الحافظ: قد ظهر مصداق ذلك في زمن النبي ﷺ، فخرج مسيلمة الكذاب باليمامة، والأسود العنسي باليمن، ثم خرج في خلافة أبي بكر طليحة بن خويلد في بني أسد بن خزيمة، وسَجَّاح التميمية في بني تميم، وقُتِلَ الأسود قبل أن يموت النبي ﷺ، وقتل مسيلمة الكذاب في خلافة أبي بكر ﷺ، وتاب طليحة ومات على الإسلام على الصحيح في زمن عمر ﷺ. ويقال: إن سجَّاح تاب أيضاً.

ثم خرج المختار بن أبي عبيد الثقفي، وغلب على الكوفة في أول خلافة ابن الزبير فأظهر محبة أهل البيت، ودعا الناس إلى طلب قتلة الحسين، فَتَبَعَهُمْ فقتل =

= كثيراً ممن باشر ذلك، أو أعان عليه فأحبه الناس، ثم إنه زين له الشيطان أن يدعي النبوة، وزعم أن جبريل عليه السلام يأتيه.

ومنهم: الحارث الكذاب خرج في خلافة عبد الملك بن مروان فقتل، وخرج في خلافة بني العباس جماعة. وليس المراد بالحديث من ادعى النبوة مطلقاً؛ فإنهم لا يحصون كثرة لكون غالبهم ينشأ عن جنون أو سوداء، وإنما المراد من قامت له شوكة، وبدت له شبهة، كمن وصفنا، وقد أهلك الله تعالى من وقع له منهم ذلك، وبقي منهم من يُلْحَقُهُ بأصحابه وآخرهم الدجال الأكبر.

قوله: (وأنا خاتم النبيين). الخاتم - بفتح التاء - بمعنى: الطابع، وبكسرهما بمعنى: فاعل الطبع والختم. قال الحسن: خاتم الذي ختم به؛ أي: آخر النبيين، كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وإنما ينزل عيسى ابن مريم عليه السلام في آخر الزمان حاكماً بشريعة محمد ﷺ مصلياً إلى قبلته، فهو كآحاد أمته كما قال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لينزلن فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً، فليكسرن الصليب، وليقتلن الخنزير، وليضعن الجزية». قوله: (ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم).

قال يزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم. وكذلك قال: إنهم أهل الحديث عبد الله بن المبارك، وعلي بن المديني، وأحمد بن سنان والبخاري وغيرهم. وقال المديني في رواية: هم العرب، واستدل برواية من روى هم أهل العرب، وفسر العرب بالدلو العظيمة؛ لأن العرب هم الذين يستقون بها.

قلت: ولا تعارض بين القولين، إذ يمتنع أن تكون الطائفة المنصورة لا تعرف الحديث، ولا سنن رسول الله ﷺ بل لا يكون منصوراً على الحق إلا من عمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهم أهل الحديث من العرب وغيرهم. فإن قيل: فلم خصصه بالعرب؟ قيل: المراد التمثيل لا الحصر؛ أي: أن العرب إن استقاموا على العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ فهم الطائفة المنصورة حال استقامتهم.

قال القرطبي: وفيه دليل على أن الإجماع حجة؛ لأن الأمة إذا أجمعت فقد دخل فيهم الطائفة المنصورة.

وقال المصنف: وفيه الآية العظيمة أنهم مع قَلَّتْهم لا يضرهم مَنْ خذلهم ولا مَنْ خالفهم. والبشارة بأن الحق لا يزول بالكلية كما زال فيما مضى، بل لا تزال عليه طائفة.

قوله: (حتى يأتي أمر الله) الظاهر أن المراد بأمر الله ما روي من قبض من بقي من المؤمنين بالريح الطيبة، ووقوع الآيات العظام، ثم لا يبقى إلا شرار الناس كما روى الحاكم وأصله في «مسلم» عن عبد الرحمن بن شماس؛ أن عبد الله بن عمرو قال: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق، هم شر من أهل الجاهلية». فقال عقبة بن عامر لعبد الله: أعلم ما تقول، وأما أنا فسمعت النبي ﷺ يقول: «لا تزال عصا به من أمتي يقاتلون على أمر الله، ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة على ذلك». فقال عبد الله: «ويبعث الله ريحاً ريحها المسك، ومسها مس الحرير، فلا تترك أحداً في قلبه مثقال حبة من إيمان إلا قبضته، ثم يبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة». وفي «صحيح مسلم» عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس».

وفي «صحيحه» أيضاً: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله» وذلك إنما يقع بعد طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة وسائر الآيات العظام. وقد ثبت أن الآيات العظام مثل السلك إذا انقطع تناثر الخرز بسرعة، رواه أحمد.

ويؤيده حديث عمران بن حصين مرفوعاً: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على مَنْ ناوهم حتى يقاتل آخرهم الدجال» رواه أبو داود والحاكم. وعلى هذا فالمراد بقوله في حديث عقبة وما أشبهه من الأحاديث (حتى تأتيهم الساعة). ساعتهم وهي وقت موتهم بهبوب الريح، ذكره الحافظ وهو المعتمد. وقد اختلف في محل هذه الطائفة، فقال ابن بطال: إنها تكون بيت المقدس إلى أن تقوم الساعة، كما روى الطبري من حديث أبي أمامة: «قيل: يا رسول الله وأين هم؟ قال: «بيت المقدس»».

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: «هم بالشام». وهذا قول أكثر الشارحين. وفي كلام الطبري ما يدل على أنه لا يجب أن تكون في الشام أو في بيت المقدس دائماً إلى أن يقاتلوا الدجال، بل قد تكون في موضع آخر، لكن لا تخلو الأرض منها حتى يأتي أمر الله.

قلت: وهذا هو الحق فإنه ليس في الشام منذ أزمان أحد بهذه الصفات، بل ليس فيه إلا عباد القبور، وأهل الفسق وأنواع الفواحش والمنكرات، ويمتنع أن يكونوا هم الطائفة المنصورة، وأيضاً فهم منذ أزمان لا يقاتلون أحداً من أهل الكفر، وإنما بأسهم وقتالهم بينهم.

وعلى هذا فقوله في الحديث: (هم بيت المقدس) وقول معاذ: «هم بالشام» المراد أنهم يكونون في بعض الأزمان دون بعض، وكذلك الواقع فدل على ما ذكرنا. قوله: (تبارك وتعالى). قال ابن القيم: البركة نوعان:

أحدهما: بركة وهي فعله تبارك وتعالى، والفعل منها بارك، ويتعدى بنفسه تارة وبأداة «على» تارة، وبأداة «في» تارة والمفعول منها مبارك، وهو ما جعل كذلك فكان مباركاً بجعله تعالى.

والنوع الثاني: بركة تضاف إليه إضافة الرحمة والعزة، والفعل منها تبارك، ولهذا لا يقال لغيره ذلك ولا يصلح إلا له ﷻ، فهو سبحانه المتبارك وعبد ورسوله المبارك. كما قال المسيح ﷺ: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ [مريم: ٣١]. فمن بارك الله فيه وعليه فهو المبارك، وأما صفة تبارك، فمختصة به كما أطلقها على نفسه بقوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٤]. ﴿تَبَارَكَ الَّذِي يَدِيهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١]. أفلا تراها كيف اطردت في القرآن جارية عليه مختصة به لا تطلق على غيره، وجاءت على بناء السعة والمبالغة، كتعالى وتعظيم ونحوه، فجاءت تبارك على بناء تعالى الذي هو دال على كمال العلو ونهايته، فكذلك تبارك، دال على كمال بركته وعظمته وسعتها.

وهذا معنى قول من قال من السلف تبارك: تعظيم. وقال ابن عباس: جاء بكل بركة.

واعلم أن هذا الحديث بجملته مما عد من الأدلة على الشهادتين فإن كل جملة منه وقعت كما أخبر بها ﷺ.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان) قال العلامة ابن القيم رحمه الله في قصة هدم اللات، لما أسلمت ثقيف: «فيه أنه لا يجوز إبقاء مواضع الشرك والطواغيت بعد القدرة على هدمها وإبطالها يوماً واحداً، وكذا حكم المشاهد التي بنيت على القبور والتي اتخذت أوثاناً تعبد من دون الله، والأحجار التي تقصد للتبرك والنذر لا يجوز إبقاء شيء منها على وجه الأرض مع =

= القدرة على إزالتها، وكثير منها بمنزلة اللات والعزى ومناة، أو أعظم شركاً عندها وبها. فاتبع هؤلاء سنن من كان قبلهم؛ وسلكوا سبيلهم حذو القذة بالقذة، وغلب الشرك على أكثر النفوس، لظهور الجهل وخفاء العلم، وصار المعروف منكراً والمنكر معروفاً، والسُّنة بدعة والبدعة سُنَّة، وطمست الأعلام، واشتدت غربة الإسلام، وقلَّ العلماء؛ وغلب السفهاء، وتفاقم الأمر، واشتد البأس؛ وظهر الفساد، في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، ولكن لا تزال طائفة من العصابة المحمدية بالحق قائمين؛ ولأهل الشرك والبدع مجاهدين، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين». اهـ. ملخصاً.

قوله: (ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم) قال النووي: يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بالحرب، وفقه ومحدث ومفسر، وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاهد وعابد، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد، واقتراقهم في أقطار الأرض، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد، وأن يكونوا في بعض دون بعض منه. ويجوز إخلاء الأرض من بعضهم أولاً فأولاً إلى أن لا يبقى إلا فرقة واحدة ببلد واحد، فإذا انقرضوا جاء أمر الله. اهـ. ملخصاً مع زيادة فيه. قاله الحافظ.

○ وقال أيضاً في «قرة عيون الموحدين»: قوله: (وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان) وهذا هو شاهد الترجمة، وقد استحكمت الفتنة بعبادة الأوثان حتى إنه لا يعرف أحد في هذه القرون المتأخرة أنكر ما وقع من ذلك، حتى أقام الله شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - الذي أنكره ونهى عنه ودعا الناس إلى تركه، وإلى أن يعبدوا الله تعالى وحده لا شريك له في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، فرماه الملوك وأتباعهم بقوس العداوة، فأظهره الله بالحجة وأعز أنصاره على من ناوأهم، وبلغت دعوته مشارق الأرض ومغاربها ولكن من الناس من عرف ومنهم من أنكر، فانتفع بدعوته الكثير، من أهل نجد والحجاز وعمان وغيرها، فليَّله الحمد على هذه النعمة العظيمة جعلنا الله شاكرين.

○ قال الشيخ ابن هاسم: قوله: (ورواه البرقاني في صحيحه، وزاد البرقاني: مثلث بضم وفتح وكسر الباء وبعضهم قال بالفتح والكسر فقط نسبة إلى البلد. وزيادة البرقاني زيادة جيدة صحيحة.

= قوله: (الأئمة المضلين) يشمل الحكام والأمرء والقضاة والعلماء.
الجمع بين حديث: «إن الشيطان يئس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب»
وبين حصول الشرك أن يقال:

أ - أن يأس الشيطان غير معصوم فقد يئس من الشيء ويقع ويحصل وقد
يرجو الشيء ولا يقع.

ب - بأنه يأس من إطباق أهل الأرض على الشرك فهذا لا يقع فإنه لا تزال
طائفة على الحق منصوره حتى يأتي أمر الله تعالى.

ج - أنه أراد بذلك الصحابة؛ لأن في الرواية: «أن يعبد المصلون» و(ال) هنا
للعهد؛ أي: الصحابة فقد يأس من رجوع الصحابة للشرك والكفر. وكل الأجوبة
الثلاثة صحيحة.

وقوله: (يستبيح بيضتهم) البيضة: المجتمع والحوزة والخلاصة.
قوله: (سيكون في أمتي كذابون ثلاثون)؛ أي: يكون لهم شأن وشوكة وقوة
ويتبعهم أناس وإلا فالكذابون المدعون للنبوّة كثيرون.
(تبارك) الصواب أنها مختصة بالله ﷻ وأما العبد فهو (مبارك وبارك الله في
فلان) ولا يقال: (تبارك علينا فلان).

قوله: (حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) المراد به قبض من بقي من المؤمنين
بالريح الطيبة وهو الصواب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (فرايت)؛ أي: بعيني؛ فهي رؤية عينية،
ويحتمل أن يكون رؤية منامية.

قوله: (مشارقتها ومغاربها)، وهذا ليس على الله بعزيز؛ لأنه على كل شيء
قدير، فمن قدرته أن يجمع الأرض حتى يشاهد النبي ﷺ ما سيلبغ ملك أمته منها.
وهل المراد هنا بالزوي أن الأرض جمعت، وأن الرسول ﷺ قوي نظره حتى
رأى البعيد؟

الأقرب إلى ظاهر اللفظ: أن الأرض جمعت، لا أن بصره قوي حتى رأى
البعيد.

وقال بعض العلماء: المراد قوة بصر النبي ﷺ: أي: أن الله أعطاه قوة بصر
حتى أبصر مشارق الأرض ومغاربها، لكن الأقرب الأول، ونحن إذا أردنا تقريب
هذا الأمر نجد أن صورة الكرة الأرضية الآن مجموعة يشاهد الإنسان فيها مشارق =

= الأرض ومغاربها؛ فالله على كل شيء قدير؛ فهو قادر على أن يجمع له ﷺ الأرض حتى تكون صغيرة فيدركها من مشارقها إلى مغاربها.

اعتراض وجوابه:

فإن قيل: هذا إن حمل على الواقع؛ فليس بموافق للواقع؛ لأنه لو حصرت الأرض بحيث يدركها بصر النبي ﷺ المجرد؛ فأين يذهب الناس والبحار والجبال والصحارى؟

والجواب: بأن هذا من الأمور الغيبية التي لا يجوز أن تورد عليها كيف ولم، بل نقول: إن الله على كل شيء قدير؛ إذ قوة الله - سبحانه - أعظم من قوتنا وأعظم من أن نحيط بها، ولهذا أخبر النبي ﷺ: «أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»؛ فلا يجوز أن نقول: كيف يجري مجرى الدم؟ فالله أعلم بذلك.

وهذه المسائل التي لا ندركها يجب التسليم المحض لها، ولهذا نقول في باب الأسماء والصفات: تجرى على ظاهرها مع التنزيه عن التكييف والتمثيل، وهذا ما اتفق عليه أهل السنة والجماعة.

وقوله: (فرأيت مشارقها ومغاربها)؛ أي: أماكن الشرق والغرب منها.

قوله: (وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها)، والمراد: أمة الإجابة التي آمنت بالرسول ﷺ سيبلغ ملكها ما زوي للرسول ﷺ منها.

قوله: (إذا قضيت قضاء؛ فإنه لا يرد)، اعلم أن قضاء الله نوعان:

١ - قضاء شرعي قد يرد؛ فقد يريده الله ولا يقبلونه.

٢ - قضاء كوني لا يرد، ولا بد أن ينفذ.

وكلا القضاءين قضاء بالحق، وقد جمعهما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾

[غافر: ٢٠].

ومثال القضاء الشرعي: قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:

٢٣]؛ لأنه لو كان كونياً؛ لكان كل الناس لا يعبدون إلا الله.

ومثال القضاء الكوني: قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكُتُبِ

لَنُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنٍ وَلَنَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤]؛ لأن الله تعالى لا يقضي

شرعاً بالفساد، لكنه يقضي به كوناً وإن كان يكرهه سبحانه؛ فإن الله لا يحب الفساد

ولا المفسدين، لكنه يقضي بذلك لحكمة بالغة، كما قسم خلقه إلى مؤمنين وكافرين؛

لما يترتب على ذلك من المصالح العظيمة.

= والمراد بالقضاء في هذا الحديث: القضاء الكوني؛ فلا أحد يستطيع رده مهما كان من الكفر والفسوق؛ فقضاء الله نافذ على أكبر الناس عتوًّا واستكباراً، فقد نفذ على فرعون وأغرق بالماء الذي كان يفتخر به، وعلى طواغيت بني آدم فأهلكهم الله ودمرهم.

وفي قوله: (إذا قضيت قضاء؛ فإنه لا يرد) من كمال سلطان الله وقدرته وربوبيته ما هو ظاهر؛ لأنه ما من ملك سوى الله إلا يمكن أن يرد ما قضى به. واعلم أن قضاء الله كمشيئته بالحكمة؛ فهو لا يقضي قضاء إلا والحكمة تقتضيه، كما لا يشاء شيئاً إلا والحكمة تقتضيه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]؛ فيتبين أنه لا يشاء شيئاً إلا عن علم وحكمة، وليس لمجرد المشيئة.

خلافاً لمن أنكر حكمة الله من الجهمية وغيرهم، فقالوا: إنه لا يفعل الأشياء إلا لمجرد المشيئة، فجعلوا على زعمهم المخلوقين أكمل تصرفاً من الله؛ لأن كل عاقل من المخلوقين لا يتصرف إلا لحكمة، ولهذا كان الذي يتصرف بسفه يحجر عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥]. فنحن نقول: إن الله - جلّ وعلا - لا يفعل شيئاً ولا يحكم بشيء إلا لحكمة، ولكن هل يلزم من الحكمة أن نحيط بها علماً؟

الجواب: لا يلزم؛ لأننا أقصر من أن نحيط علماً بحكم الله كلها، صحيح أن بعض الأشياء نعرف حكماتها، لكن بعض الأشياء تعجز العقول عن إدراكها. والمقصود من قوله: (إذا قضيت قضاء؛ فإنه لا يرد) بيان أن من الأشياء التي سألها النبي ﷺ ما لم يعطها؛ لأنه الله قضى بعلمه وحكمته ذلك، ولا يمكن أن يرد ما قضاه الله ﷻ.

والقضاء قد يتوقف على الدعاء، بل إن كل قضاء أو أكثر القضاء له أسباب إما معلومة أو مجهولة؛ فدخل الجنة لا يمكن إلا بسبب يترتب دخول الجنة عليه، وهو الإيمان والعمل الصالح.

كذلك حصول المطلوب، قد يكون الله ﷻ منعه حتى نسأل، لكن من الأشياء ما لا تقتضي الحكمة وجوده، وحينئذ يجازى الداعي بما هو أكمل، أو يؤخر له ويدخر له عند الله ﷻ، أو يصرف عنه من سوء ما هو أعظم، والدعاء إذا تمت فيه شروط القبول ولم يُجِبْ؛ فإننا نجزم بأنه ادخر له.

= وقوله: (وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة بعامة) هذه واحدة.
والثانية: قوله: (أن لا أسلط عليهم من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً ويسبي بعضهم بعضاً). وهذه الإجابة قيدت بقوله: (حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً ويسبي بعضهم بعضاً) إذا وقع ذلك منهم؛ فقد يسلط عليهم عدوٌّ من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم؛ فكان إجابة الله لرسوله ﷺ في الجملة الأولى بدون استثناء، وفي الجملة الثانية باستثناء (حتى يكون بعضهم).

وهذه هي الحكمة من تقديم قوله: (إذا قضيت قضاء؛ فإنه لا يرد)؛ فصارت إجابة الله لرسوله ﷺ مقيدة.

ومن نعمة الله أن هذه الأمة لن تهلك بسنة بعامة أبداً؛ فكل من يدين بدين الرسول ﷺ؛ فإنه لن يهلك، وإن هلك قوم في جهة بسنة؛ فإنه لا يهلك الآخرون.
فإذا صار بعضهم يقتل بعضاً، ويسبي بعضهم بعضاً؛ فإنه يسلط عليهم عدوٌّ من سوى أنفسهم، وهذا هو الواقع؛ فالأمة الإسلامية حين كانت أمة واحدة عوناً في الحق ضد الباطل كانت أمة مهيبة، ولما تفرقت وصار بعضهم يهلك بعضاً ويسبي بعضهم بعضاً؛ سلط الله عليهم عدوٌّ من سوى أنفسهم، وأعظم من سلط عليهم فيما أعلم التتار، فقد سلطوا على المسلمين تسليطاً لا نظير له؛ فيقال: إنهم قتلوا في بغداد وحدها أكثر من خمسمائة عالم في يوم واحد، وهذا شيء عظيم، وقتلوا الخليفة، وجعلوا الكتب الإسلامية جسراً على نهر دجلة يطؤونها بأقدامهم ويفسدونها، وكانوا يأتون إلى الحوامل ويبقرون بطونهن ويخرجون أولادهن يتحركون أمامهم فيقتلونهم، وهي حية تشاهد ثم تموت.

قال ابن الأثير في «الكامل»: «لقد بقيت عدة سنين مُعرضاً عن ذكر هذه الحادثة استعظماً لها كارهاً لذكرها، فأنا أقدم رجلاً وأوخر أخرى، فمن الذي يسهل عليه نعي الإسلام والمسلمين؟! ومن الذي يهون عليه ذكر ذلك؟! فيا ليت أُمي لم تلدني! ويا ليتني مت قبل هذا وكنت نسياً منسياً! إلا أنني حثني جماعة من الأصدقاء على تسطيرها وأنا متوقف، ثم رأيت أن ذلك لا يجدي...»، وذكر كلاماً طويلاً ووقائع مفجعة، ومن أراد مزيداً من ذلك؛ فليرجع إلى حوادث سنة (٦١٧هـ) من الكتاب المذكور.

= وفي الحديث دليل على تحريم القتال بين المسلمين، وإهلاك بعضهم بعضاً، =

= وسبي بعضهم بعضاً، وأنه يجب أن يكونوا أمة واحدة حتى تبقى هيبتهم بين الناس وتخشاهم الأمم.

قوله: (إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين)، بين الرسول ﷺ أنه لا يخاف على الأمة إلا الأئمة المضلين.

والأئمة: جمع إمام، والإمام قد يكون إماماً في الخير أو الشر، قال تعالى في أئمة الخير: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ يَأْتِرْنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

وقال تعالى عن آل فرعون أئمة: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ [القصص: ٤١].

والذي في الحديث الباب: (الأئمة المضلين)، أئمة الشر، وصدق النبي ﷺ، إن أعظم ما يخاف على الأمة الأئمة المضلون؛ كرؤساء الجهمية والمعتزلة وغيرهم الذين تفرقت الأمة بسببهم.

والمراد بقوله: (الأئمة المضلين): الذين يقودون الناس باسم الشرع، والذين يأخذون الناس بالقهر والسلطان؛ فيشمل الحكام الفاسدين، والعلماء المضلين، الذين يدعون أن ما هم عليه شرع الله، وهم أشد الناس عداوة له.

قال الإمام أحمد رحمه الله: لو كان لي دعوة مستجابة؛ لصرفتها للسلطان؛ فإن بصلاحه صلاح الأمة.

قوله: (ولا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين) وهل المراد باللحوق هنا اللحق البدني، بمعنى أنه يذهب هذا الحي إلى المشركين ويدخلون فيهم، أو اللحق الحكمي، بمعنى: أن يعملوا بعمل المشركين أو الأمران معاً؟ الظاهر أن المراد جميع ذلك.

وأما الحي؛ فالظاهر أن المراد به الجنس، وليس واحد الأحياء، وإن قيل: إن المراد واحد الأحياء؛ فلا بد أن يكون لهذا الحي أثره وقيمه في الأمة الإسلامية، بحيث يتبين ويظهر، وربما يكون لهذا الحي إمام يزيغ - والعياذ بالله - ويفسد؛ فيتبعه كل الحي، ويتبين ويظهر أمره.

قوله: (وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان)، الفئام؛ أي: الجماعات، وهذا وقع؛ ففي كل جهة من جهات المسلمين من يعبدون القبور ويعظمون أصحابها ويسألونهم الحاجات والرغبات ويلتجئون إليهم، وفئام؛ أي: ليسوا أحياء؛ فقد =

= يكون بعضهم من قبيلة، والبعض الآخر من قبيلة؛ فيجتمعون.

مسألة: قال بعض السلف: إن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث؛ فما مدى صحة هذا القول؟

الجواب: هذا ليس بصحيح على إطلاقه، بل لا بد من التفصيل، فإن أريد بذلك أهل الحديث المصطلح عليه، الذين يأخذون الحديث رواية ودراية وأخرج منهم الفقهاء وعلماء التفسير وما أشبه ذلك؛ فهذا ليس بصحيح؛ لأن علماء التفسير والفقهاء الذين يتحرون البناء على الدليل هم في الحقيقة من أهل الحديث، ولا يختص بأهل الحديث صناعة؛ لأن العلوم الشرعية تفسير، وحديث، وفقه... إلخ.

فالمقصود: إن كل من تحاكم إلى الكتاب والسنة؛ فهو من أهل الحديث بالمعنى العام.

وأهل الحديث هم: كل من يتحرى العمل بسنة رسول الله ﷺ؛ فيشمل الفقهاء الذين يتحرون العمل بالسنة، وإن لم يكونوا من أهل الحديث اصطلاحاً. فشيخ الإسلام ابن تيمية مثلاً لا يعتبر اصطلاحاً من المحدثين، ومع ذلك فهو رافع لراية الحديث.

والإمام أحمد رحمته الله تنازعه طائفتان: أهل الفقه قالوا: إنه فقيه، وأهل الحديث قالوا: إنه محدث.

وهو إمام في الفقه والحديث والتفسير، ولا شك أن أقرب الناس تمسكاً بالحديث هم الذين يعتنون به.

ويخشى من التعبير بأن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث أن يظن أنهم أهل الحديث الذين يعتنون به اصطلاحاً، فيخرج غيرهم.

فإذا قيل: أهل الحديث بالمعنى الأعم الذين يأخذون بالحديث، سواء انتسبوا إليه اصطلاحاً واعتنوا به أو لم يعتنوا، لكنهم أخذوا به؛ فحيث يكون صحيحاً.

○ قال الشيخ ابن جرير: [بعامة] الظاهر أن الباء زائدة لأن «عامّة» صفة لـ «سنة».

وقوله: (بيضتهم) تطلق كلمة البيضة على نوع من الأسلحة، وفي غزوة أحد قال الصحابي: وهشمت البيضة على رأسه. ويمكن أن تكون البيضة هنا النساء والذراري، أو الأراضي، وقد تشمل الجميع.

= وقوله: (حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً) حتى المراد به هنا غاية الحماية؛ أي: أن الله يحميهم إذا لم يتقاتلوا فيما بينهم.

وقوله: (وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين) ومن الأئمة المضلين جهم بن صفوان، وبشر بن غياث المريسي، ومن الصوفية الحسين الحلاج ولا يزال مقدساً عند الصوفية ولكنه في الحقيقة من أهل الاتحاد، ومن المضلين أيضاً ابن الفارض، وابن سبعين، ولكل مبتدعة أئمة.

قوله: (وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي) قال بعضهم أن العدد للحصر. وعلى هذا القول يقال: كل من ادعى النبوة وصار له دولة وأتباع، فهذا الذي يدخل في الحديث، بخلاف من يدعي النبوة ولم يحصل له شيء من ذلك.

وقال بعضهم: إن العدد في الحديث ليس للحصر وإنما هو لبيان الكثرة. وذكر بعضهم أن الحديث (... كذابون...) خاص بالرجال لا تدخل فيه النساء. وسمعت بعض مشايخنا يقول: تتبع من افتنن الناس بهم فبلغوا ٢٧ ثم خرج أحمد غلام مرزا القادياني فأصبحوا ٢٨.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (فرأيت مشارقها ومغاربها) خص المشارق والمغرب دون الشمال والجنوب لأن أكثر الناس ممتد من المشرق إلى المغرب.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - وقوع الشرك في هذه الأمة والرد على من نفى ذلك.
- ٢ - علم من أعلام نبوته ﷺ حيث أخبر بأخبار وقع مضمونها كما أخبر.
- ٣ - كمال شفقتة ﷺ بأمرته حيث سأل ربه لها ما فيه خيرها وأعظمه التوحيد، وتخوف عليها ما يضرها وأعظمه الشرك.
- ٤ - تحذير الأمة من الاختلاف ودعاة الضلال.
- ٥ - ختم النبوة به ﷺ.
- ٦ - البشارة بأن الحق لا يزول بالكلية وبقاء طائفة عليه لا يضرها من خذلها ولا من خالفها.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله - عليه الصلاة والسلام - في هذا

الحديث: (ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره لا يضرهم من خذلهم حتى =



وفيه مسائل



- الأولى: تفسير آية النساء .
- الثانية: تفسير آية المائدة .
- الثالثة: تفسير آية الكهف .
- الرابعة: وهي أهمها: ما معنى الإيمان بالجبت والطاغوت في هذا الموضع؟ هل هو اعتقاد قلب، أو هو موافقة أصحابها مع بغضها ومعرفة بطلانها؟^[١].

= يأتي أمر الله تبارك وتعالى) هي التي قال فيها - عليه الصلاة والسلام -: «وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة» فالطائفة المنصورة هي الفرقة الناجية وهي الجماعة بجمع أحاديث النبي - عليه الصلاة والسلام -.

وسميت منصورة؛ لأن الله - جلّ وعلا - نصرها على من ناوأها بالحجة والبيان، ونَصَرُها الذي وعدت به ليس نصراً باللسان، ولكنه نصر بالحجة والبيان، فهم وإن هزموا في بعض المعارك أو أديلت دولتهم في بعض الأحيان فهم الظاهرون على من سواهم بالحجة والبيان، وهم المنصورون بما أعطاهم الله - جلّ وعلا - من الحجة والنصوص والصواب والحق على من سواهم. فهم على الحق وسواهم على الباطل. وهذان اللفطان - فرقة ناجية، وطائفة منصورة - اسمان لشيء واحد، وإنما هو من باب تنوع الصفات وهم أيضاً الفرقة الناجية التي جاءت في حديث الافتراق؛ لأنها موعودة بالنجاة من النار، فهم موصوفون بالنصر، وموصوفون بالنجاة من النار، وموصوفون بالنصر على عدوهم بالحجة والبيان، وقد يكون مع ذلك نصر بالسيف واللسان ونحو ذلك.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: أما إيمان القلب واعتقاده؛ فهذا لا شك في دخوله في الآية.

وأما موافقة أصحابها في العمل مع بغضها ومعرفة بطلانها؛ فهذا يحتاج إلى تفصيل، فإن كان وافق أصحابها بناء على أنها صحيحة؛ فهذا كفر، وإن كان وافق أصحابها ولا يعتقد أنها صحيحة؛ فإنه لا يكفر، لكنه لا شك على خطر عظيم يخشى أن يؤدي به الحال إلى الكفر والعياذ بالله.

• الخامسة: قولهم: إن الكفار الذين يعرفون كفرهم أهدي سبيلاً من المؤمنين^[١].

• السادسة: وهي المقصودة بالترجمة: أن هذا لا بد أن يوجد في هذه الأمة، كما تقرر في حديث أبي سعيد.

• السابعة: التصريح بوقوعها، أعني: عبادة الأوثان في هذه الأمة في جموع كثيرة.

• الثامنة: العجب العجيب: خروج من يدعي النبوة، مثل المختار، مع تكلمه بالشهادتين، وتصريحه بأنه من هذه الأمة، وأن الرسول حق، وأن القرآن حق، وفيه: أن محمداً خاتم النبيين، ومع هذا يصدق في هذا كله مع التضاد الواضح، وقد خرج المختار في آخر عصر الصحابة، وتبعه فئام كثيرة^[٢].

• التاسعة: البشارة بأن الحق لا يزول بالكلية كما زال فيما مضى، بل لا تزال عليه طائفة^[٣].

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: يعني: إن هذا القول كفر وردة؛ لأن من زعم أن الكفار الذين يعرف كفرهم أهدي سبيلاً من المؤمنين؛ فإنه كافر لتقديمه الكفر على الإيمان.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: والمختار هو ابن أبي عبيد الثقفي، خرج وغلب على الكوفة في أول خلافة ابن الزبير رضي الله عنه، وأظهر محبة آل البيت، ودعا الناس إلى الثأر من قتلة الحسين؛ فتبعهم، وقتل كثيراً ممن باشر ذلك أو أعان عليه، فانخدع به العامة، ثم ادعى النبوة وزعم أن جبريل يأتيه.

ولا شك أن هذه المسألة من العجب العجيب أن يدعي النبوة وهو يؤمن أن القرآن حق، وفي القرآن أن محمداً ﷺ خاتم النبيين؛ فكيف يكون صادقاً، وكيف يصدق مع هذا التناقض؟! ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: وأعظم من هذا من ادعى الألوهية في عهد علي بن أبي طالب وهذا يجعل المؤمن يسأل الله الثبات.

[٣] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: الشأن أن تكون منهم.

● العاشرة: الآية العظمى: أنهم مع قتلهم لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم^[١].

● الحادية عشرة: أن ذلك الشرط إلى قيام الساعة.

● الثانية عشرة: ما فيهن من الآيات العظيمة.

● منها: إخباره بأن الله زوى له المشارق والمغارب، وأخبر بمعنى ذلك، فوقع كما أخبر، بخلاف الجنوب والشمال، وإخباره بأنه أعطي الكنزين، وإخباره بإجابة دعوته لأمته في الاثنتين، وإخباره بأنه مُنْع الثالثة^[٢]. وإخباره بوقوع السيف، وأنه لا يرفع إذا وقع، وإخباره بإهلاك بعضهم بعضاً، وسبي بعضهم بعضاً، وخوفه على أمته من الأئمة المضلين، وإخباره بظهور المتنبئين في هذه الأمة^[٣]. وإخباره ببقاء الطائفة المنصورة. وكل هذا وقع كما أخبر، مع أن كل واحدة منها من أبعد ما يكون في العقول.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وهذه آية عظمى: أن الكثرة الكاثرة من بني آدم خلاف ذلك، ومع ذلك لا يضرهم ﴿كَمْ يَنْ فَتَكُوْا فَيَلْهَى غَلَبَتْ فَتَا كَثِيْرًا يَّاذُنِ اللّٰهُ وَاللّٰهُ مَعَ الصّٰكِرِيْنَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وهي ألا يجعل بأس هذه الأمة بينها؛ فإن هذا سوف يكون كما صرح به حديث عامر بن سعد عن أبيه: «إن النبي ﷺ أقبل ذات يوم من العالية، حتى إذا مر بمسجد بني معاوية؛ فركع فيه ركعتين وصلينا معه، ودعا دعاء طويلاً، وانصرف إلينا؛ فقال: «سألت ربي ثلاثاً فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة: سألت ربي ألا يهلك أمتي بالسنة؛ فأعطانيها، وسألته ألا يهلك أمتي بالغرق؛ فأعطانيها، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم؛ فمنعنيها»؛ أي: منعني إياها.

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: قال ابن حجر: «هذا الحصر بالثلاثين لا يعني انحصار المتنبئين بذلك؛ لأنهم أكثر من ذلك». قلت: فيكون ذكر الثلاثين لبيان الحد الأدنى؛ أي: أنهم لا ينقصون عن ذلك العدد، وإنما عدلنا عن ظاهر اللفظ للأمر الواقع، وهذا - والله أعلم - هو السر في ترك المؤلف ﷺ العدد في مسائل الباب مع أنه صريح في الحديث.

- الثالثة عشرة: حصر الخوف على أمته من الأئمة المضلين^[١].
- الرابعة عشرة: التنبيه على معنى عبادة الأوثان^[٢].



[١] قال الشيخ ابن عثيمين: ووجه هذا الحصر أن الأئمة ثلاثة أقسام: أمراء وعلماء وعباد؛ فهم الذين يخشى من إضلالهم لأنهم متبعون؛ فالأمراء لهم السلطة والتنفيذ، والعلماء لهم التوجيه والإرشاد، والعباد لهم تغيير الناس وخداعهم بأحوالهم؛ فهؤلاء يطاعون ويقتدى بهم، فيخاف على الأمة منهم؛ لأنهم إذا كانوا مضلين ضل بهم كثير من الناس، وإذا كانوا هادين اهتدى بهم كثير من الناس.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: يعني: أن عبادة الأوثان لا تختص بالركوع والسجود لها، بل تشمل اتباع المضلين الذين يحلون ما حرم الله فيحله الناس، ويحرمون ما أحله الله فيحرمه الناس.



باب



ما جاء في السحر [١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: السحر في اللغة: عبارة عما خفي ولطف سببه، ولهذا جاء في الحديث: «إن من البيان لسحراً». وسمي السحور سحوراً؛ لأنه يقع خفياً آخر الليل. وقال تعالى: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]؛ أي: أخفوا عنهم علمهم. ولما كان السحر من أنواع الشرك إذ لا يأتي السحر بدونه، ولهذا جاء في الحديث: «ومن سحر فقد أشرك». أدخله «المصنف» في كتاب «التوحيد» ليبين ذلك تحذيراً منه كما ذكر غيره من أنواع الشرك.

قال أبو محمد المقدسي في «الكافي»: السحر: عزائم ورقى وعقد يؤثر في القلوب والأبدان فيمرض ويقتل، ويفرق بين المرء وزوجه، ويأخذ أحد الزوجين عن صاحبه، قال الله تعالى: ﴿فَتَتَلَمَّوْنَ مِنْهُمَا مَا يَفْرِقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ①﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ الْفَقْطَنِ ②﴾ [الفلق: ١، ٤]؛ يعني: السواحر اللاتي يعقدن في سحرهن وينفثن في عقدهن، ولولا أن للسحر حقيقة لم يأمر بالاستعاذة منه.

وروت عائشة: أن النبي ﷺ سحر حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، وأنه قال لها ذات يوم: «أنا في ملكان فجلس أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي. فقال: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب. قال: من طبه؟ قال: لبيد بن أعصم في مشط ومشاطة في جف طلعة ذكر في بثر ذي أروان». رواه البخاري. انتهى.

وقد زعم قوم من المعتزلة وغيرهم أن السحر تخيل لا حقيقة له، وهذا ليس بصحيح على إطلاقه، بل منه ما هو تخيل، ومنه ما له حقيقة كما يفهم مما تقدم.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أي: من الوعيد وبيان منافاته للتوحيد، وتكفير فاعله. ولا يتوصل إليه إلا بالتقرب إلى الأرواح الخبيثة بشيء مما تحب، والاستعانة بالتحيل على استخدامها بالإشراك بها والاتصاف بهيئاتها الخبيثة، ولهذا لا يعمل =

= السحر إلا مع الأنفس الخبيثة المناسبة لتلك الأرواح، وتأثيره بإذن الله الكوني القدري لا الشرعي الديني، فإن الله لم يأذن فيه. ولما كان من أنواع الشرك، ذكره المصنف تحذيراً منه كغيره من أنواع الشرك وقد سحر لبيد بن الأعصم رسول الله ﷺ وإنما هو في جسده الشريف، وظاهر جوارحه الكريمة، لا في عقله وقلبه، فلا يقدح في مقام النبوة.

○ قال الشيخ ابن باز: وهو منكر، وهو من الشرك؛ لأنه لا يتوصل إليه إلا بخدمة الشياطين والتقرب إليهم وعبادتهم من دون الله قال تعالى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولَا إِلَّا مَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢] فدل على أن تعلمهم إياه يوجب الكفر، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ يعني: لمن فعله واعتاضه ما له في الآخرة من حظ ولا نصيب فهذا يدل على تحريمه وإنكاره وأنه من المنكرات التي يجب تركها.

وقال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَآتَوْا لِمَتُوبَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣] فدل على أنه ضد الإيمان وضد التقوى، ولهذا قال أهل العلم: إنه من الكفر؛ لأنه لا يتوصل إليه إلا بعبادة الجن والشياطين وقال بعضهم يستفصل: فما كان منه ما يتعلق بالشياطين وعبادة الجن فهذا من الكفر بالله.

وأما ما ليس له تعلق بالشياطين ولا عبادة الجن فهو من المحرمات والمنكرات التي فيها ظلم العباد والتعدي عليهم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: السحر في الشرع؛ فإنه ينقسم إلى قسمين: الأول: عقد ورقي؛ أي: قراءات وطلاسم يتوصل بها الساحر إلى استخدام الشياطين فيما يريد به ضرر المسحور، لكن قد قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِصَاحِبِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

الثاني: أدوية وعقاقير تؤثر على بدن المسحور وعقله وإرادته وميله؛ فتجده ينصرف ويميل، وهو ما يسمى عندهم بالصرف والعطف.

فالسحر قسمان:

أ - شرك، وهو الأول الذي يكون بواسطة الشياطين؛ يعبدونهم ويتقرب إليهم ليلسطهم على المسحور.

ب - عدوان، وفسق وهو الثاني الذي يكون بواسطة الأدوية والعقاقير ونحوها.

= وبهذا التقسيم الذي ذكرناه نتوصل به إلى مسألة مهمة، وهي: هل يكفر الساحر أو لا يكفر؟

اختلف في هذا أهل العلم:

فمنهم من قال: إنه يكفر.

ومنهم من قال: إنه لا يكفر.

ولكن التقسيم السابق الذي ذكرناه يتبين به حكم هذه المسألة، فمن كان سحره بواسطة الشياطين؛ فإنه يكفر لأنه لا يتأتى ذلك إلا بالشرك غالباً؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرُ سَلِيمٌ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ومن كان سحره بالأدوية والعقاقير ونحوهما؛ فلا يكفر، ولكن يعتبر عاصياً معتدياً.

وأما قتل الساحر، فإن كان سحره كفراً؛ قتل ردة، إلا أن يتوب على القول بقبول توبته، وهو الصحيح، وإن كان سحره دون الكفر؛ قتل قتل الصائل؛ أي: قتل لدفع أذاه وفساده في الأرض، وعلى هذا يرجع في قتله إلى اجتهاد الإمام، وظاهر النصوص التي ذكرها المؤلف أنه يقتل بكل حال؛ فالمهم أن السحر يؤثر بلا شك، لكنه لا يؤثر بقلب الأعيان إلى أعيان أخرى؛ لأنه لا يقدر على ذلك إلا الله ﷻ وإنما يخيل إلى المسحور أن هذا الشيء انقلب، وهذا الشيء تحرك أو مشى وما أشبه ذلك، كما جرى لموسى عليه الصلاة والسلام أمام سحرة آل فرعون، حيث كان يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى.

○ قال الشيخ ابن جبرين: وهذا الباب أول سبعة أبواب تتعلق بالأعمال الشيطانية.

هل للسحر حقيقة؟

في ذلك خلاف مع المعتزلة فأنكروا حقيقته وادعوا أنه خيال، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿يُخِيلُ إِلَهُهُ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]. وقالوا أيضاً: لو كان للسحر حقيقة لاشتبه عمل الساحر بمعجزات الأنبياء فتبطل المعجزات، وقد ذكر شبهاتهم الرازي في =

وقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]^[١].

= تفسيره الكبير في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّ السَّحَرَ﴾ [البقرة: ١٠٢].
أما أهل السنة فذهبوا إلى أن للسحر حقيقة، وعندهم أدلة.
الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]
والترقيق يقع حقيقة.
الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]
ولو لم يكن لهن ضرر ما شرعت الاستعاذة منهن.
الدليل الثالث: ما ثبت في البخاري أنه ﷺ سحر حتى كان يخيل إليه أن يفعل الشيء وهو لا يفعله.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: فلا يمكن للساحر أن يكون ساحراً على الحقيقة إلا إذا تقرب إلى الشياطين؛ ولهذا فإن السحر شرك بالله، جلّ وعلا. وهناك شيء قد يكون في الظاهر أنه سحر، ولكنه في الباطن ليس بسحر، وهذا ليس الكلام فيه، وإنما الكلام فيما كان من السحر بالاستعانة بالشياطين، وباستخدام الرقى والتعوذات والعقد والنفث فيها.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي: ولقد علم اليهود الذين استبدلوا السحر عن متابعة الرسل والإيمان بالله، ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾؛ أي: استبدل ما تتلو الشياطين بكتاب الله ومتابعة رسله، ما له في الآخرة من خلاق.
قال ابن عباس: من نصيب.

قال قتادة: وقد علم أهل الكتاب فيما عهد الله إليهم أن الساحر لا خلاق له في الآخرة.

وقال الحسن: ليس له دين.

فدلّت الآية على تحريم السحر، وهو كذلك، بل هو محرم في جميع أديان الرسل ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَقْلِبُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]. واستدل بها بعضهم على كفر الساحر لعموم قوله: (لَمَنِ اشْتَرَاهُ) يدل عليه قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وقد نص أصحاب أحمد على أنه يكفر بتعلمه وتعليمه.

وروى عبد الرزاق عن صفوان بن سليم قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلم شيئاً من السحر قليلاً كان أو كثيراً كان آخر عهده من الله» وهذا مرسل.

= واختلفوا هل يكفر الساحر أو لا؟ فذهب طائفة من السلف إلى أنه يكفر، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد، قال أصحابه: إلا أن يكون سحره بأدوية وتدخين وسقي شيء يضر فلا يكفر. وقيل: لا يكفر إلا أن يكون في سحره شرك فيكفر، وهذا قول الشافعي وجماعته.

قال الشافعي رحمته الله: إذا تعلم السحر قلنا له: صف لنا سحرَكَ، فإن وصف ما يوجب الكفر، مثل ما اعتقد أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يلتمس منها، فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر، فإن اعتقد بإباحته، كفر. وعند التحقيق ليس بين القولين اختلاف، فإن من لم يكفر لظنه أنه يتأتى بدون الشرك وليس كذلك بل لا يأتي السحر الذي من قبل الشياطين إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب، ولهذا سماه الله كفراً في قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرُ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وقوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]. وفي حديث مرفوع رواه رزين: «الساحر كافر». وقال أبو العالية: السحر من الكفر.

وقال ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرُ﴾ [البقرة: ١٠٢]: وذلك أنهما علّماه الخير والشر والكفر والإيمان، فعرفا أن السحر من الكفر. وقال ابن جريج في الآية: لا يجترئ على السحر إلا الكافر. وأما سحر الأدوية والتدخين ونحوه فليس بسحر، وإن سمي سحراً فعلى سبيل المجاز كتسمية القول البليغ والنميمة سحراً، ولكنه يكون حراماً لمضرته يعزر من يفعله تعزيراً بليغاً.

○ قال الشيخ ابن باز: وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِعَصَايْنِ يَدَيْهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ أي: الكوني القدري؛ أي: بقدره وقضائه، وكونه مقدر لا يوجب العذر لمتعاطيه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾.

ضمير الفاعل يعود على متعلمي السحر، والجملة مؤكدة بالقسم واللام وقد. قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾؛ أي: ما له من نصيب، وكل من ليس له في الآخرة من خلاق؛ فمقتضاه أن عمله حابط باطل، لكن إما أن ينتفي النصيب انتفاء كلياً فيكون العمل كفراً، أو ينتفي كمال النصيب فيكون فسقاً.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الآيتين:

- ١ - تحريم السحر.
- ٢ - كفر الساحر.
- ٣ - الوعيد الشديد لمن أعرض عن كتاب الله، واستبدل به غيره.
- ٤ - أن السحر من الشرك المنافي للتوحيد؛ لأنه استخدامٌ للشياطين وتعلق

بهم.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وتعلم السحر وفهم كيف يكون وكيف يعمل

السحر، كل هذا لا يمكن أن يكون إلا بالكفر والشرك، لكن هناك مراتب:

إحداها: أن يتعلم ذلك نظرياً ولا يعمل.

والثانية: أن يتعلمه ويعمله ولو مرة.

وهناك مرتبة الساحر الذي يتعلم ويعمل به دائماً فما حكم هذه المراتب؟

قال تعالى ﴿إِنَّمَا مَحْنُ فِتْنَةٍ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢] فدل على أن تعلمه

بمجرده كفر، ولهذا نقول: الصحيح أن تعلم السحر ولو بدون عمل شرك وكفر بالله

- جلّ وعلا - بنص الآية؛ لأنه لا يمكن أن يتعلم السحر إلا بتعلم الشرك بالله

- جلّ وعلا - وكيف يشرك، وإذا تعلم الشرك فهو مشرك بالله، جلّ وعلا.

وبعض العلماء يقول: السحر قسمان - كقول الشافعي وغيره - منه ما يكون

بالاستعانة بالشياطين فهذا كفر وشرك أكبر، ومنه ما يكون بالأدوية والتدخينات فهذا

فسق ومحرّم ولا يكفر فاعله إلا إذا استحلّه.

وهذا التقسيم من الشافعي ومن تبعه، هو من جهة الواقع؛ يعني: نظروا في

الذين يمارسون ذلك، فمنهم من يقول إنه ساحر وليس كذلك من حيث النظر

الشرعي؛ يعني: أنه ليس السحر الذي وصف في الشرع، فيقول: هو ساحر، وهو

يستخدم أدوية وتعويذات، وفي الحقيقة هو مشعوذ، ولا يصدق عليه اسم الساحر،

وهذا فيما يفعل ويؤثر عن طريق الأدوية.

وأما الصرف والعطف؛ يعني: جلب محبة امرأة لزوجها، أو صرف محبة المرأة

لزوجها، أو العكس، فهذا من القسم الأول؛ لأنه من نواقض الإسلام، فالسحر من

نواقض الإسلام؛ لأنه شرك بالله ومنه الصرف والعطف؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يصل

إلى روح وقلب من يراد صرفه أو العطف إليه إلا بالشرك؛ لأن الشيطان هو الذي يؤثر

على النفس ولن يخدم الشيطان الإنسي الساحر إلا بعد أن يشرك بالله، جلّ وعلا.

وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّلُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

قال عمر: «الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان»^[١].

وقال جابر: «الطاغوت: كهان كان ينزل عليهم الشيطان، في كل حي واحد»^[٢].

[١] رواه البخاري معلقاً في: كتاب التفسير في تفسير سورة النساء (٤٥/٦)، ووصله سعيد بن منصور في سننه (٢٠٨/٢).

قلت: فيه حسان بن فائد ليس فيه إلا قول أبي حاتم: شيخ. وهذه لا تدل على توثيق ولا تجريح، قال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٦٢٧/٤) بعد كلامه في الربيع بن سليم: فأما قول أبي حاتم فيه: شيخ، فليس بتعريف بشيء من حاله إلا أنه مقل ليس من أهل العلم وإنما وقعت له رواية أخذت عنه. اهـ.

قال الذهبي - في ترجمة العباس بن الفضل العدني -: سمع منه أبو حاتم وقال: «شيخ» فقله هو: شيخ، ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: «يكتب حديثه»؛ أي: ليس بحجة. اهـ. (الميزان ٢/٣٨٥).

قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠٠/٨): وصله عبد بن حميد في تفسيره ومسدد في مسنده وعبد الرحمن بن رسته في «كتاب الإيمان» كلهم من طريق أبي إسحاق عن حسان بن فائد عن عمر مثله وإسناده قوي، وقد وقع التصريح بسماع أبي إسحاق له من حسان وسماع حسان من عمر في رواية رسته وحسان بن فائد بالفاء عيسى بالموحدة، قال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وروى الطبري عن مجاهد مثل قول عمر وزاد: «والطاغوت الشيطان في صورة إنسان يتحاكمون إليه» ومن طريق سعيد بن جبير وأبي العالية قال: «الجبت الساحر، والطاغوت الكاهن» وهذا يمكن رده بالتأويل إلى الذي قبله. اهـ.

قلت: ومما ينبغي أن يتفطن له أن الحافظ في «التهذيب» رمز إلى رواية البخاري لحديثه، وفيه نظر.

[٢] صحيح رواه البخاري معلقاً في: كتاب التفسير في: تفسير سورة النساء (٢٥١/٨).

قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠٠/٨): وصله ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه وسكت عنه. اهـ.

قلت: من طريق حجاج عن ابن جريج: أخبرني أبو الزبير؛ أنه سمع جابر فذكره.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: تقدم الكلام عليها في الباب الذي قبله، ووجه إيرادها هنا ظاهر؛ لأن السحر من الجبت، كما قال عمر بن الخطاب.
قال «المصنف»: (قال عمر بن الخطاب: «الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان»).

ش: هذا الأثر رواه ابن أبي حاتم وغيره، وفيه معرفة الجبت والطاغوت والفرق بينهما.

قال: وقال جابر: «الطواغيت كهان كان ينزل عليهم الشيطان في كل حي واحد». س: هذا الأثر رواه ابن أبي حاتم بنحوه مطولاً عن وهب بن مُنبّه. قال: «سألت جابر بن عبد الله عن الطواغيت التي كانوا يتحاكمون إليها. قال: إن في جهينة واحداً، وفي أسلم واحداً، وفي هلال واحداً، وفي كل حي واحداً، وهم كهان تنزل عليهم الشياطين».

قوله: (قال جابر): هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام أبو عبد الله الأنصاري ثم السلمي بفتحيتين. صحابي جليل ابن صحابي جليل مكث عن النبي ﷺ. مات بالمدينة بعد السبعين، وقد كف بصره وله أربع وتسعون سنة.
قوله: (الطواغيت كهان...) إلى آخره. المراد بهذا أن الكهان من الطواغيت لا أنهم الطواغيت لا غير.

وقوله: (كان ينزل عليهم الشيطان)، أراد الجنس لا الشيطان الذي هو إبليس فقط، بل تنزل عليهم الشياطين ويخاطبونهم ويخبرونهم ببعض الغيب، مما يسترقونه من السمع فيصدقون مرة ويكذبون مائة.

قوله: (في كل حي واحد). الحي: واحد الأحياء، وهم القبائل؛ أي: في كل قبيلة من قبائل العرب كاهن يتحاكمون إليه، ويسألونه عن الغيب. وكذلك كان الأمر قبل مبعث النبي ﷺ فأبطل الله ذلك بالإسلام، وحرس السماء بالشهب.
ومطابقة هذا للترجمة ظاهر من جهة أن الساحر طاغوت من الطواغيت؛ إذ كان هذا الاسم يطلق على الكاهن فالساحر أولى؛ لأنه أشر وأخبث.

○ قال الشيخ ابن باز: الجبت: قال أهل اللغة: هو الذي لا خير فيه فكل شيء لا خير فيه يسمى جبتاً كالسحر والصنم.

= ○ قال الشيخ ابن عثيمين: واليهود كانوا من أكثر الناس تعلماً للسحر وممارسة له، ويدعون أن سليمان عليه السلام علمهم إياه، وقد اعتدوا؛ فسحروا النبي ﷺ.

قوله: (الطاغوت). أجمع ما قيل فيه: هو ما تجاوز به العبد حده؛ من معبود، أو متبوع، أو مطاع.

وأما تفسير الطاغوت بالشیطان؛ فإنه من باب التفسير بالمثل.

والسلف رحمهم الله يفسرون الآية أحياناً بمثال يحتذى عليه، مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢].

قال بعض المفسرين: الظالم لنفسه: الذي لا يصلي إلا بعد خروج الوقت، والمقتصد: الذي يصلي في آخر الوقت، والسابق بالخيرات: الذي يصلي في أول الوقت.

وهذا مثال من الأمثلة، وليس ما تدل عليه الآية على وجه الشمول، ولهذا فسرهما بعضهم بأن الظالم لنفسه الذي لا يخرج الزكاة، والمقتصد من يخرج الزكاة ولا يتصدق، والسابق بالخيرات من يخرج الزكاة ويتصدق.

ففسر عمر رضي الله عنه للطاغوت بالشیطان تفسير بالمثل؛ لأن الطاغوت أعم من الشيطان؛ فالأصنام تعتبر من الطواغيت، كما قال الله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]، والعلماء والأمراء الذين يضلون الناس يعتبرون طواغيت؛ لأنهم طغوا وزادوا وفعلوا ما ليس لهم به حق.

قوله: (الطواغيت كهان كان ينزل عليهم الشيطان، في كل حي واحد). هذا أيضاً من باب التفسير بالمثل، حيث إنه جعل من جملة الطواغيت الكهان.

والكاهن: قيل: هو الذي يخبر عما في الضمير.

وقيل: الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل.

○ قال الشيخ ابن جبرين: والجبت: هو الشيء التافه الحقيير الذي لا يرجى من وراءه.

وسمي السحر جبتاً لأن أسبابه ونيتة وأعمالهم فيه - كعقدتهم ونفثهم - كلها حقيرة.

* وعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات». قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»^[١].

[١] رواه البخاري في: كتاب الوصايا رقم (٢٧٦٦)، ورواه مسلم في: كتاب الإيمان رقم (٢٥٨).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا أورد المصنف هذا الحديث غير معزو، وقد رواه البخاري ومسلم.

قوله: (اجتنبوا السبع)؛ أي: أبعادوا، وهو أبلغ من: لا تفعلوا؛ لأن نهي القربان أبلغ من نهي المباشرة. ذكره الطنبي.

قوله: (السبع الموبقات). بموحدة وقاف؛ أي: المهلكات: وسميت الكبائر موبقات؛ لأنها تهلك فاعلها في الدنيا بما يترتب عليها من العقوبات، وفي الآخرة من العذاب.

قلت: هكذا ثبت في هذه الرواية عن السبع الموبقات، وكذلك في كتاب عمرو بن حزم الذي أخرجه النسائي وابن حبان في «صحيحه» والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال: كتب رسول الله ﷺ كتاب الفرائض والديات والسنن، وبعث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن. الحديث بطوله.

وفيه: وكان في الكتاب: «وإن أكبر الكبائر الشرك»، فذكر مثل حديث أبي هريرة سواء.

وأخرجه البزار وابن المنذر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه: «الكبائر: الشرك بالله وقتل النفس». الحديث. وذكر بدل السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة، وكذلك في حديث عند الطبراني، وقال عبد الرزاق: أنبأنا معمر عن سمع الحسن قال: «الكبائر الإشراف بالله...» فذكر مثل الأول سواء، إلا أنه قال: (اليمن الفاجرة)، بدل السحر.

وفي حديث ابن عمر عند البخاري في «الأدب المفرد»، والطبري في «التفسير» وعبد الرزاق مرفوعاً وموقوفاً قال: «الكبائر تسع» فذكر السبع المذكورة وزاد: «والإلحاد في الحرم وعقوق الوالدين».

= وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال: (هن عشر) فذكر السبع التي في الأصل وزاد: «عقوق الوالدين، واليمين الغموس، وشرب الخمر».

ولابن أبي حاتم عن علي قال: الكبائر. فذكر السبع إلا مال اليتيم. وزاد: «العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة، ونكث الصفة».

وللطبراني عن أبي أمامة أنهم «تذكروا الكبائر، فقالوا: الشرك، ومال اليتيم، والفرار من الزحف، والسحر، والعقوق، وقول الزور، والغلول والربا. فقال رسول الله ﷺ: «فأين تجعلون الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم ثمناً قليلاً؟!».

وقد جاء في أحاديث غير ما ذكرنا جملة من الكبائر منها اليمين الغموس، وشهادة الزور والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله وسوء الظن بالله، والزنا، والسرقه وغير ذلك.

قال الحافظ: «ويحتاج عندها إلى الجواب عن الحكمة في الاختصار على سبع، ويجاب بأن مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضعيف، أو بأنه أعلم أولاً بالمذكورات، ثم أعلم بما زاد، فيجب الأخذ بالزائد، أو أن الاختصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل، أو من وقعت له واقعة ونحو ذلك».

وقد أخرج الطبري وإسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له: الكبائر سبع؟ فقال: هن أكثر من سبع. وفي رواية عنه: هي إلى السبعين أقرب، وفي رواية: إلى السبعمئة.

وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ما وجب فيها الحد؛ لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد». انتهى. وسيأتي مزيد لذلك إن شاء الله.

قوله: (قال: الشرك بالله). هو أن يجعل لله ندّاً يدعو كما يدعو الله، ويرجوه كما يرجو الله، ويخافه كما يخاف الله، وبدأ به لأنه أعظم ذنب عصي الله به كما في «الصحيحين» عن ابن مسعود سألت النبي ﷺ أي ذنب أعظم عند الله؟ قال: «أن تجعل لله ندّاً وهو خلقك».

قوله: (والسحر). تقدم معناه، وهذا وجه إيراد المصنف لهذا الحديث في

الباب.

قوله: (وقتل النفس التي حرم الله)؛ أي: حرم قتلها إلا بالحق؛ أي: بفعل موجب للقتل، كقتل المشرك المحارب، والنفس بالنفس، والزاني بعد الإحصان، =

= كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] وسواء في ذلك القتل عمداً أو شبه عمد، كما صرح به طائفة من الشافعية بخلاف قتل الخطأ، فإنه لا كبيرة ولا صغيرة؛ لأنه غير معصية.

قلت: ويلتحق بذلك قتل المعاهد كما صح الحديث: «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة» الحديث.

قوله: (وأكل الربا)؛ أي: تناوله بأي وجه كان، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

قال ابن دقيق العيد: وهو مُجَرَّبٌ لسوء الخاتمة نعوذ بالله من ذلك.

قوله: (وأكل مال اليتيم)؛ يعني: التعدي فيه، وعبر بالأكل؛ لأنه أعم وجوه الانتفاع كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

قوله: (والتولي يوم الزحف)؛ أي: الإدبار من وجوه الكفار وقت ازدحام الطائفتين في القتال، وإنما يكون كبيرة إذا فر إلى غير فئة أو غير متحرف لقتال، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ [١٥] وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّكًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَكَءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَنَهُ جَهَنَّمُ وَبُئْسَ الْمَصِيرُ [١٦] [الأنفال: ١٥، ١٦].

قوله: (وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات)، هو: بفتح الصاد: المحفوظات من الزنا، وبكسرها: الحافظات فروجهن منه.

والمراد: الحرائر العفيفات، ولا يختص بالمزوجات، بل حكم البكر كذلك بالإجماع كما ذكره الحافظ، إلا إن كانت دون تسع سنين، والمراد: رميهن بزنا أو لواط.

والغافلات؛ أي: عن الفواحش وما رمين به، لا خبر عندهن من ذلك، فهو كناية عن البريئات؛ لأن الغافل بريء عما بهت به من الزنا، والمؤمنات؛ أي: بالله تعالى احترازاً عن قذف الكافرات، فإنه من الصغائر.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: واختلف العلماء فيمن قتل مؤمناً متعمداً، وهل له توبة أم لا؟ فذهب ابن عباس وأبو هريرة وغيرهما: إلى أنه لا توبة =

= له، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] وقال ابن عباس: «نزلت هذه الآية وهي آخر ما نزل، وما نسخها شيء».

وفي رواية: «لقد نزلت في آخر ما نزل، وما نسخها شيء حتى قبض رسول الله ﷺ وما نزل وحي».

وروي في ذلك آثار تدل لما ذهب إليه هؤلاء، كما عند الإمام أحمد والنسائي وابن المنذر عن معاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافراً، أو الرجل يقتل مؤمناً متعمداً؟».

وذهب جمهور الأمة سلفاً وخلفاً إلى أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله، فإن تاب وأناب وعمل صالحاً بدل الله سيئاته حسنات، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْكُذُوبُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيُخْلَدْ فِيهِ مُهْمًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠] الآيات.

قوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ قال أبو هريرة وغيره: «هذا جزاؤه إن جازاه».

وقد روي عن ابن عباس ما يوافق قول الجمهور، فروى عبد بن حميد والنحاس عن سعيد بن عبيدة؛ أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول: «لمن قتل مؤمناً توبة». وكذلك ابن عمر رضي الله عنهما.

وروي مرفوعاً: «أن جزاءه جهنم إن جازاه».

○ قال الشيخ ابن قاسم: والمؤمنات بالله احترازاً من قذف الكافرات، فإنه ليس من الكبائر، وإن كانت ذميمة فمن الصغائر، لا يوجب الحد، وفي الأمة المسلمة التعزير دون الحد.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (قذف المحصنات) ويدخل فيه قذف المحصنين من الرجال وأنه من الكبائر ويستحق القاذف إقامة حد القذف ولكنه في النساء أغلب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (قالوا: يا رسول الله! وما هن؟). سألوا عن تبينها، وبه تبين الفائدة من الإجمال، وهي أن يتطلع المخاطب لبيان هذا المجرم؛ لأنه إذا جاء مبيناً من أول وهلة؛ لم يمكن له التلقي والقبول كما إذا أجمل ثم بين. قوله: (وما هن). (ما): اسم استفهام مبتدأ، و(هن): خبر المبتدأ.

= وقيل: بالعكس، (ما): خبر مقدم وجوباً؛ لأن الاستفهام له الصدارة، و(هن): مبتدأ مؤخر.

لأن (هن) ضمير معرفة، و(ما) نكرة، والقاعدة المتبعة أنه يخبر بالنكرة عن المعرفة ولا عكس.

قوله: (قال: الشرك بالله). قدمه لأنه أعظم الموبقات؛ فإن أعظم الذنوب أن تجعل لله نداً وهو خلقك.

والشرك بالله يتناول الشرك بربوبيته أو ألوهيته أو أسمائه أو صفاته. فمن اعتقد أن مع الله خالقاً أو معيناً؛ فهو مشرك، أو أن أحداً سوى الله يستحق أن يعبد؛ فهو مشرك وإن لم يعبد، فإن عبده؛ فهو أعظم، أو أن الله مثيلاً في أسمائه؛ فهو مشرك، أو أن الله استوى على العرش كاستواء الملك على عرش مملكته؛ فهو مشرك، أو أن الله ينزل إلى السماء الدنيا كنزول الإنسان إلى أسفل بيته من أعلى؛ فهو مشرك.

وقوله: (التي حرم الله). مفعول (حرم) محذوف تقديره: حرم قتلها؛ فالعائد على الموصول محذوف.

وقوله: (إِلَّا بِالْحَقِّ)؛ أي: بالعدل؛ لأن هذا حكم، والحق إذا ذكر بإزاء الأحكام؛ فالمراد به العدل، وإذا ذكر بإزاء الأخبار؛ فالمراد به الصدق، والعدل: هو ما أمر الله به ورسوله، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠]. والنفس المحرمة أربعة أنفس، هي: نفس المؤمن، والذمي، والمعاهد، والمستأمن؛ بكسر الميم: طالب الأمان.

فالمؤمن لإيمانه، والذمي لدمته، والمعاهد لعهد، والمستأمن لتأمينه. والفرق بين الثلاثة - الذمي، والمعاهد، والمستأمن -: أن الذمي هو الذي بيننا وبينه ذمة؛ أي: عهد على أن يقيم في بلادنا معصوماً مع بذل الجزية. وأما المعاهد؛ فيقيم في بلاده، لكن بيننا وبينه عهد أن لا يحاربنا ولا نحاربه.

وأما المستأمن؛ فهو الذي ليس بيننا وبينه ذمة ولا عهد، لكننا أمناء في وقت محدد؛ كرجل حربي دخل إلينا بأمان للتجارة ونحوها، أو ليفهم الإسلام، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُفْهُ مَائِمَةً﴾ [التوبة: ٦]، وهناك فرق آخر، وهو أن العهد يجوز من جميع الكفار، والذمة لا تجوز =

= إلا من اليهود والنصارى والمجوس دون بقية الكفار، وهذا هو المشهور من المذهب، والصحيح: أنها تجوز من جميع الكفار.

فهذه الأنفس الأربع قتلها حرام، لكنها ليست على حد سواء في التحريم؛ فنفس المؤمن أعظم، ثم الذمي، ثم المعاهد، ثم المستأمن.

وهل المستأمن مثل المعاهد أو أعلى؟ أشك في ذلك؛ لأن المستأمن من له عهد خاص، بخلاف المعاهدين؛ فالمعاهدون يتولى العهد أهل الحل والعقد منهم؛ فليس بيننا عقود تأمينات خاصة، وأياً كان؛ فالحديث عام، وكل منهم معصوم الدم والمال.

وقوله: (إلا بالحق)؛ أي: مما يوجب القتل، مثل: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة.

قوله: (وأكل الربا). الربا في اللغة: الزيادة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥]؛ يعني: زادت.

وفي الشرح: تفاضل في عقد بين أشياء يجب فيها التساوي، ونسأ في عقد بين أشياء يجب فيها التقابض.

والربا: ربا فضل؛ أي: زيادة، وربا نسيئة؛ أي: تأخير، وهو يجري في ستة أموال بينها الرسول ﷺ في قوله: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والتمر بالتمر، والشعير بالشعير، والملح بالملح»؛ فهذه هي الأموال الربوية بنص الحديث وإجماع المسلمين، وهذه الأصناف الستة إن بيعت منها جنساً بمثله جرى فيه ربا الفضل وربي النسيئة، فلو زدت واحداً على آخر؛ فهو ربا فضل، أو سويته لكن أخرت القبض؛ فهو ربا نسيئة، وربما يجتمع النوعان كما لو بيعت ذهباً بذهب متفاضلاً والقبض متأخر؛ فقد اجتمع في هذا العقد ربا الفضل وربي النسيئة، وعلى هذا، فإذا بيعت جنساً بجنسه؛ فلا بد من أمرين: التساوي، والتقابض في مجلس العقد.

وإذا اختلفت الأجناس واتفقت العلة؛ أي: اتفق المقصود في العوضين؛ فإنه يجري ربا النسيئة دون ربا الفضل؛ فذهب بفضة متفاضلاً مع القبض جائز، وذهب بفضة متساوياً مع التأخير ربا لتأخر القبض.

قال ﷺ: «فإذا اختلفت هذه الأصناف؛ فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدأ بيد».

= وقولنا: اتفقا في الغرض والمقصود احترازاً مما إذا اختلف الغرض منها.

= فالذهب مثلاً ثمن للأشياء، والفضة ثمن للأشياء، والبر قوت.
وعلى هذا يجوز بيع صاع من البر بدينار من الذهب مع التفرق وعدم التساوي
لاختلاف القصد؛ لأن هذا يقصد به النقد والتمنية، وهذا يقصد به القوت.

فإن قيل: الحديث يدل على أنه لا يصح إلا بالقبض؛ فما هو الجواب؟
نقول: حقيقة إن هذا مقتضى الحديث أنك إذا بعث ذهباً ببر وجب التقابض؛
لقوله ﷺ: «إذا اختلفت هذه الأصناف؛ فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد».

والجواب عن هذا أن نقول: قد دلت السنة من وجه آخر على أن القبض ليس
بشرط فيما إذا كان أحدهما ثمناً، قال ابن عباس: «قدم النبي ﷺ المدينة وهم
يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: من أسلف في شيء؛ فليسلف في كيل
معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

وعلى هذا؛ فحديث: «فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» لا عموم لمفهومه؛
فلا يشترط القبض في كل صورة من صور المخالفة، وإنما يشترط القبض فيما إذا
اتفقا في الغرض؛ كذهب بفضة، أو بر بشعير، وأما ذهب أو فضة بشعير ونحوه؛ فلا
يشترط القبض.

واختلف العلماء فيما عدا هذه الأصناف الستة؛ فالظاهرية قالوا: لا يجري
الربا إلا في هذه الأصناف الستة؛ لأنهم لا يرون القياس، فيقتصر على ما جاء به
النص، فيجوز عندهم مبادلة أرز بذرة متفاضلاً مع تأخر القبض؛ لأنهما لا يدخلان
في المنصوص عليه.

وأما أهل القياس من المذاهب الأربعة؛ فإنهم عدوا الحكم إلى غيرها؛ إلا أن
بعضاً منهم لم يعد الحكم إلى غيرها، وهو من أهل القياس، مثل ابن عقيل رحمه الله؛
فإنه قال: لا يجري الربا إلا في هذه الأصناف الستة، لا لأنه لا قياس، ولكن لأن
العلماء اختلفوا واضطربوا في العلة التي من أجلها كان الربا، فلما اضطربوا في العلة
ألغينا جميع هذه العلل، وأبقينا النص على ما هو عليه من الحصر في المنصوص
عليه.

والصحيح أن الربا يجري في غير الأصناف الستة، وأن العلة هي الكيل
والادخار مع الطعم، وهو أن يكون قوتاً مدخراً، وهذا بالنسبة للبر والتمر والشعير.

وبالنسبة للذهب والفضة: العلة هي الجنس والتمنية، فقولنا: «الجنس» لأجل
أن يشمل الحلي إذا بيع بعضه ببعض، فيجري فيه الربا، مع أنه ليس بتمن، والتمنية =

= مثل الدراهم والدنانير والأوراق النقدية المعروفة؛ فإنها بمنزلة الذهب والفضة، أو يقال: العلة الثمنية فقط والحلي خارج عن الثمنية خروجاً طارئاً؛ لأن التحلي طارئ، والأصل في الذهب والفضة الثمنية؛ لأنهما ثمن الأشياء.

وأما الملح؛ فقال شيخ الإسلام: إنه يصلح به القوت؛ أي: فهو تابع له؛ فالعلة ليس أنه قوت، لكنه من ضرورياته، ولهذا لو طحنت برّاً ولم يكن فيه ملح: لم يبق إلا أياماً يسيرة، فيفسد، فإذا كان فيه الملح منعه من الفساد؛ فيقول: لما كان يصلح به القوت جعل له حكمه.

وقوله: (وأكل الربا). ذكر النبي ﷺ الأكل؛ لأنه أعم وجوه الانتفاع، هكذا قال أهل العلم، ولهذا قال تعالى في بني إسرائيل: ﴿وَأَخَذْنَاهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]، ولم يقل أكلهم، والأخذ أعم من الأكل؛ فأكل الربا معناه أخذه، سواء استعمله في الأكل أو الفرش أو البناء أو المسكن أو غير ذلك.

قوله: (وأكل مال اليتيم). اليتيم: هو الذي مات أبوه قبل بلوغه، سواء كان ذكراً أم أنثى، أما من ماتت أمه قبل بلوغه؛ فليس يتيماً لا شرعاً ولا لغة. لأن اليتيم مأخوذ من اليتيم، وهو الانفراد؛ أي: انفرد عن الكاسب له؛ لأن أباه هو الذي يكسب له.

وخص اليتيم؛ لأنه لا أحد يدافع عنه؛ ولأنه أولى أن يرحم، ولهذا جعل الله له حقاً في الفيء، وإذا كان أحق أن يرحم؛ فكيف يسطو هذا الرجل الظالم على ماله فيأكله؟!

(والتولي يوم الزحف) من كبائر الذنوب؛ لأنه يتضمن الإعراض عن الجهاد في سبيل الله، وكسر قلوب المسلمين، وتقوية أعداء الله، وهذا يؤدي إلى هزيمة المسلمين.

لكن هذا الحديث خصصته الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِّقَالٍ أَوْ مُتَحَرِّجًا إِلَيْكَ فَتَوَّ فَقَدْ بَكَءَ بِمَضْطَرٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦].
فإن الله سبحانه استثنى حالتين:

الأولى: أن يكون متحرفاً لقتال؛ أي: متهيئاً له، كمن ينصرف ليصلح من شأنه أو يهيئ الأسلحة ويعدّها، ومنه الانحراف إلى مكان آخر يأتي العدو من جهته؛ فهذا لا يعد متولياً، إنما يعد متهيئاً.

الثانية: المتحيز إلى فئة كما إذا حصرت سرية للمسلمين يمكن أن يقضي عليها =

= العدو، فانصرف من هؤلاء لينقذها؛ فهذا لا بأس به لدعاء الضرورة إليه بشرط ألا يكون على الجيش ضرر، فإن كان على الجيش ضرر وذمبت طائفة كبيرة إلى هذه السرية بحيث توهن قوة الجيش وتكسره أمام العدو؛ فإنه لا يجوز؛ لأن الضرر هنا متحقق، وإنقاذ السرية غير متحقق؛ فلا يجوز؛ لأن المقصود إظهار دين الله، وفي هذا إذلال لدين الله، إلا إذا كان الكفار أكثر من مثلي المسلمين، فيجوز الفرار حينئذ؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ يَأْتِيَةٌ صَابِرَةٌ يَقُولُوا يَأْتِيَنَّ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَقُولُوا أَلْفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، أو كان عندهم عدة لا يمكن للمسلمين مقاومتها، كالطائرات إذا لم يكن عند الصمود يستلزم الهلاك والقضاء على المسلمين، فلا يجوز لهم أن يبقوا؛ لأن مقتضى ذلك أنهم يغرون بأنفسهم.

وفي هاتين الآيتين تخصيص السنة بالكتاب، وهو قليل، ومن تخصيص السنة بالكتاب أن من الشروط التي بين النبي ﷺ والمشركون في الحديبية أن من جاء من المشركون مسلماً يرد إليهم، وهذا الشرط عام يشمل الذكر والأنثى، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

قوله: (وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات) والمؤمنات احترازاً من الكافرات، فمن قذف امرأة هذه صفاتها، فإن ذلك من الموبقات، ومع ذلك يقام عليه الحد ثمانون جلدة، ولا تقبل شهادته ويكون فاسقاً، فجعل الله عليه ثلاثة أمور، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلَا تَزِمَ لَهُنَّ جَلْدَةٌ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، ثم قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ [النور: ٥].

وهذا الاستثناء لا يشمل أول الجمل بالانفاق، ويشمل آخر الجمل بالاتفاق، واختلف العلماء في الجملة الثانية، وهي قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾؛ فقيل: إنه يعود إليها، وقيل: لا يعود.

وبناء على ذلك إذا تاب القاذف: هل تقبل شهادته أم لا؟

الجواب: اختلف في ذلك أهل العلم:

فمنهم من قال: لا تقبل شهادته أبداً ولو تاب، وأيدوا قولهم بأن الله أبد ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، وفائدة هذا التأييد أن الحكم لا يرتفع عنهم مطلقاً.

= وقال آخرون: بل تقبل؛ لأن مبنى قبول الشهادة وردها على الفسق، فإذا زال وهو المانع من قبول الشهادة، زال ما يترتب عليه.

وينبغي في مثل هذا أن يقال: إنه يرجع إلى نظر الحاكم، فإذا رأى من المصلحة عدم قبول الشهادة لردع الناس عن التهاون بأعراض المسلمين، فليفعل. وإلا؛ فالأصل أنه إذا زال الفسق وجب قبول الشهادة.

وهل قذف المحصنين الغافلين المؤمنين كقذف المحصنات من كبائر الذنوب؟
الجواب: الذي عليه جمهور أهل العلم أن قذف الرجل كقذف المرأة، وإنما خص بذلك المرأة؛ لأن الغالب أن القذف يكون للنساء أكثر، إذ البغايا كثيرات قبل الإسلام، وقذف المرأة أشد؛ لأنه يستلزم الشك في نسب أولادها من زوجها، فيلحق بهن القذف ضرراً أكثر، فتخصيصه من باب التخصيص بالغالب، والقيد الأغلب لا مفهوم له؛ لأنه لبيان الواقع.

○ قال الشيخ ابن جبرين: ذكر ابن القيم في بعض كتبه: أن القتل يتعلق به ثلاثة حقوق:

- حق لله حيث أن القاتل اعتدى على حرمة الله، وهذا يسقط بالتوبة.

- وحق للأولياء، وهذا الحق يسقط بالدية والقصاص.

- وحق للمقتول حيث فوت عليه الحياة.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - تحريم الشرك، وأنه هو أكبر الكبائر وأعظم الذنوب.

٢ - تحريم السحر، وأنه من الكبائر المهلكة ومن نواقض الإسلام.

٣ - تحريم قتل النفس بغير حق.

٤ - جواز قتل النفس إذا كان بحق كالقصاص والردة والزنا بعد إحصان.

٥ - تحريم الربا وعظيم خطره.

٦ - تحريم الاعتداء على مال الأيتام.

٧ - تحريم الفرار من الزحف.

٨ - تحريم القذف بالزنا واللواط.

٩ - أن قذف الكافر ليس من الكبائر.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وجه الاستدلال من ذلك: أن السحر من

الموبقات، والموبقات: هي التي توبق صاحبها، وتجعله في هلاك وخسار في الدنيا =

* وعن جندب مرفوعاً: «حد الساحر ضربة بالسيف» رواه الترمذي، وقال: الصحيح أنه موقوف^[١].

= وفي الآخرة، وهذه السبع أكبر الكبائر، وعطف السحر على الشرك بالله ليس عطفاً بين متغايرين في الحقيقة، وإنما هو عطف بين خاص وعام، فالشرك بالله يكون بالسحر ويكون بغيره، فعطف السحر على الشرك للتنقيص عليه، والسحر كما ذكرنا أحد أفراد الشرك بالله - جلّ وعلا -.

[١] رواه الترمذي (٦٠/٤) قال: حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا أبو معاوية والطبراني (١٦١/٢) قال: حدثنا علي بن المبارك الصنعاني، ثنا زيد بن المبارك، ثنا مروان بن معاوية والدارقطني (١٢٠/٤) قال: نا محمد بن أحمد بن صالح الأزدي الوكيل، نا أحمد بن بديل، نا أبو معاوية والحاكم في مستدركه (٤/٤٠١) قال: حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن قتيبة، والحسن بن عبد الصمد، قالوا: حدثنا يحيى بن يحيى، أنبأ أبو معاوية كلاهما (أبو معاوية ومروان بن معاوية) عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب مرفوعاً.

قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه، وإسماعيل بن مسلم العبدي البصري قال: وكيع هو ثقة ويروي عن الحسن أيضاً، والصحيح عن جندب موقوفاً، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعي: «إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم نر عليه قتلاً». اهـ.

وقال في «العلل»: «سألت البخاري عنه فقال: هذا لا شيء وإنما رواه إسماعيل بن مسلم، وضعف إسماعيل بن مسلم المكي جداً». وإسماعيل بن مسلم قال فيه أحمد: منكر الحديث وقال: يسند عن الحسن بن سمرة بأحاديث منكير.

وقال يحيى بن معين: ليس بشيء.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.

وقال النسائي: متروك الحديث وقال: ليس بثقة.

وأخرجه ابن عدي، في «الكامل» (٤٦٢/١)، في ترجمة إسماعيل بن مسلم، وقال: وإسماعيل بن مسلم غير ما ذكرت من الحديث، وأحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنه ممن يكتب حديثه.

= وقال ابن المنذر في «الإقناع» (٢/٦٨٧): في إسناده مقال.
وقال الذهبي في الكبائر (١٥): الصحيح أنه من قول جندب.
وقال الحافظ في الفتح (١٠/٢٣٦): في سنده ضعف. اهـ.
وفيه علة أخرى وهي: عدم سماع الحسن من جندب قال أبو حاتم: لم يصح له سماع من جندب (المراسيل ص ٤٢).
ولإسماعيل بن مسلم متابعة لا يفرح بها: خالد العبد عن الحسن عن جندب مرفوعاً.
أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٦٦٦)، وأبو نعيم في «الصحابة» (١٥٨٩).
قلت: خالد العبد قال الفلاس: متروك الحديث (الجرح ١/٢/٣٦٤).
وقال الدارقطني: متروك (الضعفاء).
وأخرجه عبد الرزاق مرسلاً (١٨٧٥٢) عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، قال النبي ﷺ: (حد الساحر ضربة بالسيف).
وجندب: هو جندب الخير الأزدي الغامدي قاتل الساحر قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/٢٥٨): روى الحسن البصري عن جندب بن كعب؛ أن رسول الله ﷺ قال: (حد الساحر ضربة بالسيف). فقليل: إنه جندب بن كعب وقيل: إنه جندب بن زهير.
وقد اختلف في صحبة جندب بن زهير، وقيل: حديثه هذا مرسل، وتكلموا فيه من أجل السري بن إسماعيل. وذكر حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن؛ أن جندب بن كعب كان مع علي عليه السلام بصفين.
وممن قال: إن قاتل الساحر جندب بن زهير الزبير بن بكار في خبر ذكره في قتله الساحر بين يدي الوليد، والصحيح عندنا أنه جندب بن كعب.
قال ابن حجر «التهذيب» (٢/١١٨): جندب الخير الأزدي العامري قاتل الساحر يكنى أبا عبد الله له صحبة يقال: إنه جندب بن زهير، ويقال: جندب بن عبد الله، ويقال: جندب بن كعب بن عبد الله روى عن النبي ﷺ: (حد الساحر ضربة بالسيف) وقال البخاري وابن منده: جندب بن كعب قاتل الساحر، وقال علي بن المديني: هو جندب بن زهير. وقال البغوي: يشك في صحبته. وقال الطبراني: اختلف في صحبته أخرج له الترمذي حديثه وصح أن وقفه أصح.
قلت: ذكر العسكري أنه مات في خلافة معاوية وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقد ذكرنا في المعرفة ما يدل على صحبته. اهـ.

= وقد اضطرب إسماعيل في هذا الحديث فمرة رواه موصولاً ومرة رواه عن الحسن مرسلًا.

ورواه الحاكم في «المستدرک» (٤٠١/٤) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم فإنه غريب صحيح، وله شاهد صحيح على شرطهما جميعاً في ضد هذا. اهـ.

علق الذهبي في التلخيص: صحيح غريب.

قال الألباني: وهذا هو الغريب حقاً، فإن الذهبي نفسه قد أورد إسماعيل هذا في «الضعفاء والمتروكين» وقال: «متفق على ضعفه» وقال في «الكاشف»: «ضعفوه، وتركه النسائي» وأخرجه الحاكم (٣٦١/٤) من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن: «أن أميراً من أمراء الكوفة دعا ساحراً يلعب بين يدي الناس فبلغ جندب، فأقبل بسيفه، واشتمل عليه، فلما رآه ضربه بسيفه، فتنفرق الناس عنه، فقال: أيها الناس لن تراعوا، إنما أردت الساحر - فأخذه الأمير فحبسه. فبلغ ذلك سلمان، فقال: بئس ما صنعنا! لم يكن ينبغي لهذا وهو إمام يؤتم به يدعو ساحراً يلعب بين يديه، ولا ينبغي لهذا أن يعاتب أميره بالسيف».

قلت: وهذا إسناد موقوف صحيح إلى الحسن. وقد توبع، فقال هشيم: أنبأنا خالد الحذاء عن أبي عثمان النهدي: «أن ساحراً كان يلعب عند الوليد بن عقبة، فكان يأخذ سيفه فيذبح نفسه، ولا يضره، فقام جندب إلى السيف فأخذه فضرب عنقه، ثم قرأ: ﴿أَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣] أخرجه الدارقطني وعنه البيهقي وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/١ و٢) والسياق له من طرق عن هشيم به، وهذا إسناد صحيح موقوف، صرح فيه هشيم بالتحديث. اهـ.

وقد أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٣٤/٨): ثم قال إسماعيل بن مسلم: ضعيف وقد أخبرنا أبو بكر بن الحارث الأصبهاني، أنبأ علي بن عمر الحافظ، ثنا القاضي المحاملي، ثنا زياد بن أيوب، ثنا هشيم، أنبأ خالد، عن أبي عثمان النهدي، عن جندب البجلي؛ أنه قتل ساحراً كان عند الوليد بن عقبة، ثم قال: أتأتون السحر وأنتم تبصرون؟

وأخرجه الدارقطني في سننه (١٢١/٤): نا الْقَاضِي الْمَحَامِلِيُّ، نا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، نا هُشَيْمٌ، نا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ جُنْدُبِ الْبَجَلِيِّ، أَنَّهُ قَتَلَ =

= سَاحِرًا كَانَ عِنْدَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَفْتَأَتُونَكَ السِّحْرَ وَأَنْتَ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣].

قلت: وسنده صحيح، القاضي المحاملي: هو الحسين بن إسماعيل بن محمد أبو عبد الله الضبي القاضي المحاملي. قال الذهبي في «السير» (٤٧٩/١١): القاضي الإمام العلامة المحدث الثقة، مسند الوقت. اهـ.

وزياد بن أيوب ثقة حافظ قال المروزي عن أحمد: اكتبوا عنه فإنه شعبة الصغير.

وخالد: هو ابن مهران الحذاء ثقة أخرج له الجماعة.

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٢٢/٢): جندب بن كعب قاتل الساحر: حدثنا إسحاق حدثنا خالد الواسطي: عن خالد الحذاء عن أبي عثمان: كان عند الوليد رجل يلعب فذبح إنساناً وأبان رأسه فعجبنا فأعاد رأسه فجاء جندب الأزدي فقتله، حدثني عمرو بن محمد حدثنا هشيم: عن خالد عن أبي عثمان عن جندب البجلي أنه قتله، حدثنا موسى قال: ثنا عبد الواحد عن عاصم عن أبي عثمان: قتله جندب بن كعب. اهـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه الترمذي، كما قال المصنف من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، وقال بعد أن رواه: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه، وإسماعيل بن مسلم العبدي البصري، قال وكيع: هو ثقة، ويروى عن الحسن أيضاً، والصحيح عن جندب موقوف. انتهى.

ورواه أيضاً الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال: صحيح غريب.

وقال الترمذي في «العلل»: سألت عنه محمداً؛ يعني: البخاري فقال: هذا لا شيء، وإسماعيل ضعيف جداً.

وقال الذهبي في «الكبائر»: إنه من قول جندب، وأشار مغلطاً إلى أنه - وإن كان ضعيفاً - يتقوى بكثرة طرقه. وقال: خرجه جمع: منهم البغوي الكبير والصغير، والطبراني، والبخاري ومن لا يحصى كثرة.

قوله: (عن جندب). ظاهر صنيع الطبراني في «الكبير» أنه جندب بن عبد الله البجلي لا جندب الخير الأزدي قاتل الساحر، فإنه رواه في «ترجمة» جندب البجلي =

= من طريق خالد العبد عن الحسن عن جندب عن النبي ﷺ . . . وذكره، وخالد العبد ضعيف.

قال الحافظ: والصواب أنه غيره، فقد رواه ابن قانع والحسن بن سفيان من وجهين، عن الحسن عن جندب الخير أنه جاء إلى ساحر فضربه بالسيف حتى مات، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . . ، فذكره.

وجندب الخير: هو جندب بن كعب - وقيل: جندب بن زهير، وقيل: هما واحد كما قاله ابن حبان - أبو عبد الله الأزدي الغامدي صحابي.

وروى ابن السكن من حديث بريدة أن النبي ﷺ قال: «يضرب ضربة فيكون أمة وحده».

قوله: (حد الساحر ضربة بالسيف). روي بالهاء والتاء وكلاهما صحيح، وبهذا الحديث أخذ أحمد ومالك وأبو حنيفة، فقالوا: يقتل الساحر.

وروي ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر وحفصة وجندب بن عبد الله وجندب بن كعب وقيس بن سعد وعمر بن عبد العزيز.

ولم ير الشافعي عليه القتل بمجرد السحر إلا إن عمل في سحره ما يبلغ الكفر. وبه قال ابن المنذر وهو رواية عن أحمد، والأول أولى للحديث، ولأثر عمر الذي ذكره المصنف وعمل به الناس في خلافته من غير نكير فكان إجماعاً.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وظهر أنه لا يكفر؛ لأن الحدود تطهر المحدود من الإثم.

والكافر إذا قتل على رده، فالقتل لا يطهره.

وهذا محمول على ما سبق: أن من أقسام السحر ما لا يخرج الإنسان عن الإسلام، وهو ما كان بالأدوية والعقاقير التي توجب الصرف والعطف وما أشبه ذلك.

قوله: (ضربة بالسيف). روي بالتاء بعد الباء، وروي بالهاء، وكلاهما صحيح، لكن الأولى أبلغ؛ لأن التنكير وصيغة الوحدة يدلان على أنها ضربة قوية قاضية.

○ قال الشيخ ابن جبرين: هل يستتاب الساحر؟

المسألة فيها خلاف، والصحيح: أنه لا يستتاب، وذهب بعضهم إلى أنه لا

يكفر.

وفي «صحيح البخاري» عن بجاله بن عبدة قال: «كتب عمر بن الخطاب: أن اقتلوا كل ساحر وساحرة، قال: فقتلنا ثلاث سواحر»^[١].

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: والصحيح من هذه أنه في الجميع حد ردة؛ لأن حقيقة السحر أنه لا بد أن يكون فيه إشراك بالله - جلّ وعلا - فمن أشرك بالله - جلّ وعلا - فقد ارتد وحل دمه وماله.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية تفصيل يقول فيه ما مقتضاه: إن الساحر قد لا تدرك حقيقة سحره فيترك أمره في قتله إلى الإمام، إذا رأى المصلحة في قتله قتلته، وإن لم ير المصلحة في قتله لم يقتله، ويعني بالمصلحة المصلحة الشرعية، فتحصل من ذلك أن الأقوال في حد الساحر هي:

الأول: أنه يقتل مطلقاً ردة؛ لأنه لا يكون السحر إلا بشرك.
والقول الثاني: أنه يقتل ردة إذا كان سحره بشرك، ويقتل حداً إذا كان سحره أدى إلى قتل غيره بغير ما فيه إشراك، من مثل الأدوية، والتعويذات، ونحو ذلك مما ذكرنا.

والثالث: القول الذي عزي إلى شيخ الإسلام: من أنه كالزندق يترك أمره إلى الإمام بحسب ما يراه، إن رأى المصلحة الشرعية في قتله قتلته، وإلا عاقبه بما دون القتل.

[١] رواه البخاري (٣١٥٦) مختصراً وليس فيه (اقتلوا كل ساحر وساحرة) وإنما رواها أحمد (١٩٠/١)، وأبو داود (١٨٤/٢)، والدارقطني في سننه (٢/١٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (١٦٧/٢)، والبزار في مسنده (٢٦٨/٣)، وسعيد بن منصور في سننه (٩٠/٢)، وعبد الرزاق في مصنفه (٤٩/٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥٦٢/٥)، والبيهقي في سننه الكبرى (١٣٦/٨)، والشافعي في مسنده (١/٣٨٣) من طريق سفيان عن عمرو بن دينار سمع بجاله به.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه البخاري كما ذكره المصنف، لكنه لم يذكر قتل السحرة. ولفظه: عن بجاله بن عبدة قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: فرقوا بين كل محرم من المجوس ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر.

وعلى هذا فعزو المصنف إلى البخاري يحتمل أنه أراد أصله لا لفظه ورواه الترمذي والنسائي مختصراً، ورواه عبد الرزاق وأحمد وأبو داود والبيهقي مطولاً. =

= ورواه القطيعي في الجزء الثاني من «فوائده» بزيادة، فقال: حدثنا أبو علي بشر بن موسى الأسدي، ثنا هوزة بن خليفة، ثنا عوف عن عمار مولى بني هاشم عن بجالة بن عبدة قال: كتب إلينا عمر بن الخطاب أن اعرضوا على من كان قبلكم من المجوس أن يدعوا نكاح أمهاتهم وبناتهم وأخواتهم ويأكلوا جميعاً كيما نلحقهم بأهل الكتاب، ثم اقتلوا كل كاهن وساحر. قلت: وإسناده حسن.

قوله: (عن بجالة). هو بفتح الموحدة بعدها جيم ابن عبدة بفتحيتين التيمي العنبري بصري ثقة.

قوله: (كتب إلينا عمر بن الخطاب: أن اقتلوا كل ساحر وساحرة...) إلى آخره. صريح في قتل الساحر والساحرة، وهو من حجج الجمهور القائلين بأنه يقتل، وظاهره أنه يقتل من غير استتابة، وهو كذلك على المشهور عن أحمد، وبه قال مالك: إن الصحابة لم يستتيبوه، ولأن علم السحر لا يزول بالتوبة.

وعن أحمد يستتاب فإن تاب، قبلت توبته وخلي سبيله، وبه قال الشافعي؛ لأن ذنبه لا يزيد على الشرك، والمشرک يستتاب وتقبل توبته، فكذلك الساحر، وعلمه بالسحر لا يمنع توبته بدليل ساحر أهل الكتاب إذا أسلم، ولذلك صح إيمان سحرة فرعون وتوبتهم.

قلت: الأول أصح لظاهر عمل الصحابة.

فلو كانت الاستتابة واجبة لفعلوها أو بيَّنوها، وأما قياسه على المشرک فلا يصح؛ لأنه أكثر فساداً وتشويهاً من المشرک، وكذلك لا يصح قياسه على ساحر أهل الكتاب؛ لأن الإسلام يَجِبُ ما قبله، وهذا الخلاف إنما هو في إسقاط الحد عنه بالتوبة، أما فيما بينه وبين الله، فإن كان صادقاً قبلت توبته.

○ قال الشيخ ابن باز: من ثبت سحره وجب قتله لئلا يضر الناس ولا يستتاب، ولهذا كتب عمر إلى أمراء الأجناد بقتل كل ساحر وساحرة والحكمة في ذلك أن شرهم لا يزول بالتوبة التي يظهرونها، ولأنهم في الغالب لا يؤمنون كالزندق المبطن للنفاق فهو لا يُؤْمَنُ فيقتل.

فمن عَرَفَ بالسحر الذي يكون بواسطة الشياطين ويدعي علم الغيب ويتعاطى أموراً عظيمة في أذية الناس فلا حيلة ولا طريقة للخلاص منه إلا بقتله.

وقال بعض أهل العلم: إذا كان يتعاطى أموراً تؤذي ولكنها ليس فيها استعانة

بالجن والشياطين فإنه لا يكون من السحرة ولكنه يؤدب ولا يقتل إذا عرف أنه ليس =

وصح «عن حفصة رضي الله عنها؛ أنها أمرت بقتل جارية لها سحرتها فقتلت»^[١]. وكذلك صح عن جندب^[٢]

= من السحرة المعروفين بعبادة الشياطين واستخدامهم وتعاطي ما حرم الله من الشرك، وهذا لا منافاة بينه وبين ما جاء عن الصحابة؛ لأن هذا ليس بسحر ولكنه أذى وظلم، أما السحرة المعروفون فهم الذين يستخدمون الجن والشياطين فالساحر يقتل كفرًا لا يستتاب على الصحيح.

والذهاب إلى السحرة لا يجوز ولو كان لأجل التداوي وفك السحر ولو كان غير راضي بذلك؛ لأن ذهابه إليهم إقرار لهم ودعوة لهم إلى أن يشركوا ويتقربوا إلى غير الله جلّ وعلا بل يكون التداوي بالرقى والطرق الشرعية

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا القتل هل هو حدّ أم قتله لكفره؟

يحتمل هذا وهذا بناء على التفصيل السابق في كفر الساحر، ولكن بناء على ما سبق من التفصيل نقول: من خرج به السحر إلى الكفر فقتله قتل ردة، ومن لم يخرج به السحر إلى الكفر فقتله قتل حد يجب تنفيذه.

والحاصل: أنه يجب أن تقتل السحرة، سواء قلنا بكفرهم أم لم نقل؛ لأنهم يمرضون ويقتلون، ويفرقون بين المرء وزوجه، وكذلك بالعكس، فقد يعطفون فيؤلفون بين الأعداء، ويتوصلون إلى أغراضهم، فإن بعضهم قد يسحر أحداً ليعطفه إليه وينال مأربه منه، كما لو سحر امرأة ليغي بها، ولأنهم كانوا يسعون في الأرض فساداً، فكان واجباً على ولي الأمر قتلهم بدون استتابة ما دام أنه لدفع ضررهم وفضاعة أمرهم، فإن الحد لا يستتاب صاحبه، متى قبض عليه وجب أن ينفذ فيه الحد.

[١] صحيح رواه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٠/١٠) وعبد الله بن أحمد في مسائله (١٥٤٣) والبيهقي (١٣٦/٨) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر رواه مالك في «الموطأ» عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة؛ أنه بلغه «أن حفصة زوج النبي ﷺ قتلت جارية لها سحرتها وكانت قد دبرتها فأمرت بها فقتلت». ورواه عبد الرزاق.

وحفصة: هي أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب تزوجها النبي ﷺ بعد خنيس بن حذافة سنة ثلاث وماتت سنة خمس وأربعين.

[٢] تقدم ذكر قصته على حديث: (حد الساحر ضربه بالسيف).

قال أحمد: عن ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ^[١].

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: المراد به هنا قطعاً جندب الخير الأزدي قاتل الساحر، وهو جندب بن كعب بن عبد الله. قال أبو حاتم: جندب بن كعب قاتل الساحر، ويقال: جندب بن زهير، فجعلهما واحداً وفرّق بينهما ابن الكلبي وغيره. قال ابن عبد البر: ذكره الزبير أن جندب بن زهير قاتل الساحر والصحيح أنه غيره.

وأشار المصنف بهذا إلى قتله الساحر، كما رواه البخاري في «تاريخه» عن أبي عثمان النهدي قال: كان عند الوليد رجل يلعب، فذبح إنساناً وأبان رأسه فجعلنا فأعاد رأسه، فجاء جندب الأزدي فقتله.

ورواه البيهقي في «الدلائل» مطولاً وفيه: فقال الناس: سبحان الله يحيي الموتى. ورآه رجل صالح من المهاجرين، فنظر إليه فلما كان من الغد اشتمل على سيفه فذهب يلعب لعبه ذلك، فاخترط الرجل سيفه فضرب عنقه، وقال: إن كان صادقاً، فليحي نفسه فأمر به الوليد فسجن. وذكر القصة بتمامها ولها طرق كثيرة.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أحمد: هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل.

وقوله: (عن ثلاثة)؛ أي: صح قتل الساحر عن ثلاثة، أو جاء قتل الساحر عن ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ؛ يعني: عمر، وحفصة، وجندباً، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: والقول بقتلهم موافق للقواعد الشرعية؛ لأنهم يسعون في الأرض فساداً، وفسادهم من أعظم الفساد، فقتلهم واجب على الإمام، ولا يجوز للإمام أن يتخلف عن قتلهم؛ لأن مثل هؤلاء إذا تركوا وشأنهم انتشر فسادهم في أرضهم وفي أرض غيرهم، وإذا قُتلوا سلم الناس من شرهم، وارتدع الناس عن تعاطي السحر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: إذا تاب في الظاهر فعلم السحر لا يزول من قلبه، فهو وإن أظهر التوبة فإنه يُقتل في كل حال؛ لأن التوبة لا تزيل السحر من قلبه بعدما تعلّمه، ومن أجل دفع فساد؛ لأنه قد يُظهر التوبة وهو غير صادق، بل من أجل أن يتقي القتل.

هذا قول الإمام مالك، ورواية عن الإمام أحمد.

وفيه مسائل

- الأولى: تفسير آية البقرة.
- الثانية: تفسير آية النساء.
- الثالثة: تفسير الجبت والطاغوت، والفرق بينهما.
- الرابعة: أن الطاغوت قد يكون من الجن، وقد يكون من الإنس [١].
- الخامسة: معرفة السبع الموبقات المخصوصات بالنهاي.
- السادسة: أن الساحر يكفر.
- السابعة: أنه يقتل ولا يستتاب [٢].

= والقول الثاني - وهو قول الشافعي -، ورواية عن أحمد -: أنه يُستتاب كغيره من المرتدين؛ لأن المشرك يُستتاب، فالساحر - أيضاً - يُستتاب. ولكن الرأي الأول أرجح، فيُقتل ولا يُستتاب لِغَلْظِ رَدِّهِ، ولأجل كَفِّ شَرِّهِ عن المسلمين، ولأنه يُظهر التوبة ويخدع النَّاسَ. لكن إن كان صادقاً في توبته فهذا فيما بينه وبين الله، أما الحد فلا يسقط عنه. وهذا حكمه في الدنيا.

□ ما يستفاد من الآثار:

- ١ - بيان حد الساحر وأنه يُقتل ولا يُستتاب.
 - ٢ - وجود تعاطي السحر في المسلمين على عهد عمر فكيف بمن بعده.
- [١] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من قول جابر: الطواغيت كهان، وكذلك قول عمر: الطاغوت الشيطان، فإن الطاغوت إذا أطلق، فالمراد به شيطان الجن، والكهان شياطين الإنس.
- [٢] قال الشيخ ابن عثيمين: يؤخذ من قوله: (حد الساحر ضربة بالسيف) والحد إذا بلغ الإمام لا يستتاب صاحبه، بل يقتل بكل حال، أما الكفر، فإنه يستتاب صاحبه، وهذا هو الفرق بين الحد وبين عقوبة الكفر، وبهذا نعرف خطأ من أدخل حكم المرتد في الحدود، وذكروا من الحدود قتل الردة.
- فقتل المرتد ليس من الحدود؛ لأنه يستتاب، فإذا تاب ارتفع عنه القتل، وأما =

● الثامنة: وجود هذا في المسلمين على عهد عمر؛ فكيف بعده؟! [١].

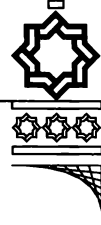


= الحدود، فلا ترتفع بالتوبة إلا أن يتوب قبل القدرة عليه، ثم إن الحدود كفارة لصاحبها وليس بكافر، والقتل بالردة ليس كفارة وصاحبها كافر، لا يصلى عليه، ولا يغسل، ولا يدفن في مقابر المسلمين.

[١] قال الشيخ ابن عثيمين: تؤخذ من قوله: (كتب عمر: أن اقتلوا كل ساحر وساحرة)، فهذا إذا كان في زمن الخليفة الثاني في القرون المفضلة، بل أفضلها، فكيف بعده من العصور التي بعدت عن وقت النبي ﷺ وخلفائه وأصحابه؟! فهو أكثر انتشاراً بين المسلمين، وكلما بعد الناس عن زمن الرسالة استولت عليهم الضلالة والجهالة، فالضلالة: ارتكاب الخطأ عن جهل، والجهالة: ارتكاب الخطأ عن عمد، ولهذا نقول: من عمل سوء بجهالة، فهو آثم، ومن عمل سوء بجهل، فليس بآثم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِمِغْلَةٍ﴾ [النساء: ١٧]، والمراد بالجهالة هنا ليست ضد العلم، بل ضد الرشد، وهي السفه.



باب



بيان شيء من أنواع السحر^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما ذكر المصنف ما جاء في السحر أراد هنا أن يبين شيئاً من أنواعه لكثرة وقوعها وخفائها على الناس حتى اعتقد كثير من الناس أن من صدرت عنه هذه الأمور، فهو من الأولياء، وعدّوها من كرامات الأولياء، وآل الأمر إلى أن عبد أصحابها ورجي منهم النفع والضرر، والحفظ والكلاءة والنصر أحياء وأمواتاً، بل اعتقد كثير في أناس من هؤلاء أن لهم التصرف التام المطلق في الملك، ولا بد من ذكر فرقان يفرق به المؤمن بين ولي الله وبين عدو الله، من ساحر وكاهن وعائف وزاجر ومتطير ونحوهم ممن قد يجري على يده شيء من الخوارق.

فاعلم أنه ليس كل من جرى على يده شيء من خوارق العادة يجب أن يكون ولياً لله تعالى؛ لأن العادة تنخرق بفعل الساحر والمشعوذ وخبر المنجم والكاهن بشيء من الغيب، مما يخبره به الشياطين المسترقون للسمع. وفعل الشياطين بأناس ممن ينتسبون إلى دين وصلاح ورياسة مخالفة للشريعة، كأناس من الصوفية وكرهبان النصراني ونحوهم، فيطرون بهم في الهواء، ويمشون بهم على الماء، ويأتون بالطعام والشراب والدرهم، وقد يكون ذلك بعزائم ورقى شيطانية وبحيل وأدوية؛ كالذين يدخلون النار بحجر الطلق ودهن النارج.

وقد يكون برؤيا صادقة فيها وما يستدل به على وقوع ما لم يقع، وهذه مشتركة بين ولي الله وعدوه.

وقد يكون ذلك بنوع طيرة يجدها الإنسان في نفسه فتوافق القدر، وتقع كما أخبر، وقد يكون بعلم الرمل والضرب بالحصى، وقد يكون ذلك استدراجاً والأحوال الشيطانية كثيرة.

وقد فرّق الله بين أوليائه وأعدائه في كتابه فاعتصم به وحده، لا إله إلا هو، =

= فإنه لا يضل من اعتصم به ولا يشقى، قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٢١] الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٢٢﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]. فذكر تعالى أن أوليائه الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون هم المؤمنون المتقون، ولم يشترط أن يجري على أيديهم شيء من خوارق العادة. فدل أن الشخص قد يكون ولياً لله وإن لم يجر على يديه شيء من الخوارق إذا كان مؤمناً متقياً.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]. فأولياء الله المحبوبون عند الله هم المتبعون للرسول ﷺ باطناً وظاهراً، ومن كان بخلاف هذا فليس بمؤمن فضلاً عن أن يكون ولياً لله تعالى، وإنما أحبه الله تعالى لأنهم والوه، فأحبوا ما يحب، وأبغضوا ما يبغض، ورضوا بما يرضى، وسخطوا ما يسخط، وأمروا بما يأمر، ونهوا عما ينهى، وأعطوا من يحب أن يعطى، ومنعوا من يحب أن يمنع. وأصل الولاية المحبة والقرب، وأصل العداوة البغض والبعد.

وبالجملة فأولياء الله هم أحبابه المتقربون إليه بالفرائض والنوافل وترك المحارم، الموحدون له، الذين لا يشركون بالله شيئاً وإن لم تجر على أيديهم خوارق، فإن كانت الخوارق دليلاً على ولاية الله، فلتكن دليلاً على ولاية الساحر والكاهن والمنجم والمتفرس، ورهبان اليهود والنصارى، وعباد الأصنام، فإنهم يجري لهم من الخوارق ألوف، ولكن هي من قبل الشياطين، فإنهم يتنزلون عليهم لمجانستهم لهم في الأفعال والأقوال، كما قال تعالى: ﴿هَلْ أُتِيتُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ [٢٢] تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٣﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]. وقد طارت الشياطين ببعض من ينتسب إلى الولاية، فقال: لا إله إلا الله فسقط. وتجد عمدة كثير من الناس في اعتقادهم الولاية في شخص أنه قد صدر عنه مكاشفة في بعض الأمور أو بعض الخوارق للعادة، مثل أن يشير إلى شخص فيموت، أو يطير في الهواء إلى مكة أو غيرها أحياناً، أو يمشي على الماء، أو يملأ إبريقاً من الهواء، أو يخبر في بعض الأوقات بشيء من الغيب، أو يختفي أحياناً عن أعين الناس، أو يخبر بعض الناس بما سرق له، أو بحال غائب أو مريض، أو أن بعض الناس استغاث به وهو غائب أو ميت، فرآه قد جاء فقضى حاجته أو نحو ذلك، وليس في شيء من هذه الأمور ما يدل على أن صاحبها مسلم فضلاً عن أن يكون ولياً لله، بل =

= قد اتفق أولياء الله على أن الرجل لو طار في الهواء ومشى على الماء لم يغتر به حتى يُنظر متابعته لرسول الله ﷺ وموافقته لأمره ونهيه.

ومثل هذه الأمور قد يكون صاحبها ولياً لله، وقد يكون عدوّاً له، فإنها قد تكون لكثير من الكفار والمشركين واليهود والنصارى والمنافقين وأهل البدع، وتكون لهؤلاء من قِبَل الشياطين أو تكون استدراجاً، فلا يجوز أن يظن أن كل من كان له شيء من هذه الأمور فهو ولي الله، بل يعرف أولياء الله بصفاتهم وأحوالهم وأفعالهم التي دلّ عليها الكتاب والسنة، وأكثر هذه الأمور قد توجد في أشخاص يكون أحدهم لا يتوضأ ولا يصلي المكتوبة ولا يتنظف ولا يتطهر الطهارة الشرعية، بل يكون ملابساً للنجاسات، معاشراً للكلاب، يأوي إلى المزابل، رائحته خبيثة، ركباً للفواحش، يمشي في الأسواق كاشفاً لعورته، غامزاً للشرع، مستهزئاً به وبحملته، يأكل العقارب والخبائث التي تحبها الشياطين، كافراً بالله، ساجداً لغير الله من القبور وغيرها، يكره سماع القرآن وينفر منه، ويؤثر سماع الأغاني والأشعار ومزامير الشيطان على كلام الرحمن. فلو جرى على يدي شخص من الخوارق ماذا عساه أن يجري فلا يكون ولياً لله، محبوباً عنده حتى يكون متبعاً لرسوله ﷺ باطناً وظاهراً.

فإن قلت: فعلى هذا ما الفرق بين الكرامة وبين الاستدراج والأحوال الشيطانية؟ قيل: إن علمت ما ذكرنا عرفت الفرق؛ لأنه إذا كان الشخص مخالفاً للشرع، فما يجري له من هذه الأمور ليس بكرامة، بل هي إما استدراج وإما من عمل الشياطين، ويكون سببها هو ارتكاب ما نهى الله عنه ورسوله ﷺ، فإن المعاصي لا تكون سبباً لكرامة الله، ولا يستعان بالكرامات عليها، فإذا كانت لا تحصل بالصلاة والذكر وقراءة القرآن والدعاء بل تحصل بما تحبه الشياطين كالاغتائة بغير الله، أو كانت مما يستعان بها على ظلم الخلق وفعل الفواحش، فهي من الأحوال الشيطانية لا من الكرامات الرحمانية، وكلما كان الإنسان أبعد عن الكتاب والسنة كانت الخوارق الشيطانية له أقوى وأكثر من غيره، فإن الجن الذين يقرنون بالإنس من جنسهم. فإن كان كافراً ووافقهم على ما يختارونه من الكفر والفسوق والضلال والإقسام عليهم بأسماء من يعظمونه، وللسجود لهم وكتابة أسماء الله أو بعض كلامه بالنجاسة فعلوا معه كثيراً مما يشتهي بسبب ما برطلهم به من الكفر وقد يأتونه بما يهواه من امرأة وصبي، بخلاف الكرامة، فإنها لا تحصل إلا بعبادة الله والتقرب إليه ودعائه وحده لا شريك له، والتمسك بكتابه، واجتناب المحرمات، فما =

= يجري من هذا الضرب فهو كرامة. وقد اتفق على هذا الفرق جميع العلماء.
وبالجملة؛ فإن عرفت الأسباب التي بها تنال ولاية الله عرفت أهلها
وعرفت أنهم أهل الكرامة، وإن كنت ممن يسمع بالأولياء وهو لا يعرف الولاية
ولا أسبابها ولا أهلها بل يميل مع كل ناعق وساحر فما تغني الآيات والنذر عن
قوم لا يؤمنون.

ولشيخ الإسلام كتاب «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»؛ فراجعه
فإنه أتى فيه بالحق المبين.

○ قال الشيخ ابن سعدي:

(باب السحر)

(باب شيء من أنواع السحر)

وجه إدخال السحر في أبواب التوحيد أن كثيراً من أقسامه لا يتأتى إلا بالشرك
والتوسل بالأرواح الشيطانية، إلى مقاصد الساحر فلا يتم للعبد توحيد حتى يدع
السحر كله قليله وكثيره.

ولهذا قرنه الشارع بالشرك، فالسحر يدخل في الشرك من جهتين:
من جهة ما فيه من استخدام الشياطين ومن التعلق بهم وربما تقرب إليهم بما
يجبون ليقوموا بخدمته ومطلوبه.

ومن جهة ما فيه من دعوى علم الغيب ودعوى مشاركة الله في علمه وسلوك
الطرق المفضية إلى ذلك، وذلك من شعب الشرك والكفر.

وفيه أيضاً من التصرفات المحرمة والأفعال القبيحة كالقتل والتفريق بين
المتحابين والصرف والعطف والسعي في تغيير العقول، وهذا من أفظع المحرمات،
وذلك من الشرك ووسائله، ولذلك تعين قتل الساحر لشدة مضرته وإفساده.

ومن أنواعه الواقعة في كثير من الناس: النيمة، لمشاركتها للسحر في التفريق
بين الناس، وتغيير قلوب المتحابين وتلقيح الشرور.

فالسحر أنواع ودركات بعضها أقبح وأسفل من بعض.

○ قال الشيخ ابن باز: أراد المصنف ﷺ بهذا الباب أن يبين شيئاً مما يسمى
سحراً ليتنبه المؤمن لهذه الخصال فيتجنبها ويبتعد عنها، وقد تسمى سحراً من جهة
أنها تضر وتؤدي وإن لم تكن سحراً من جهة المعنى الذي هو الكفر والشرك وعبادة
الشياطين والاستعانة بهم فإن الأنواع قسمان:

= أ - سحر محض .

ب - ما يعمل عمل السحر فيؤذي ويضر وإن لم يكن سحراً بالمعنى الحقيقي .
 ○ قال الشيخ ابن عثيمين: وقد سبق أن السحر ينقسم إلى قسمين: كفر، وفسق، فإن كان باستخدام الشياطين وما أشبه ذلك، فهو كفر .
 وكذلك ما ذكره هنا من أنواع السحر: منها ما هو كفر، ومنها ما هو فسق حسب ما تقتضيه الأدلة الشرعية .

والأنواع: جمع نوع، والنوع أخص من الجنس؛ لأن الجنس اسم يدخل تحته أنواع، والنوع يدخل تحته أفراد، وقد يكون الجنس نوعاً باعتبار ما فوقه، والنوع جنساً باعتبار ما تحته .

فالإنسان نوع باعتبار الحيوان، والحيوان باعتبار الإنس جنس؛ لأنه يدخل فيه الإنسان والإبل والبقر والغنم، والحيوان باعتبار الجسم نوع؛ لأن الجسم يشمل الحيوان والجماد .

و(أنواع) هنا باعتبار الجنس العام .

وسبق أن السحر في اللغة: كل ما كان خفي السبب دقيقاً في إدراكه حتى عد الفخر الرازي من جملة أنواع السحر الساعات، وهي في القديم عبارة عن آلات مركبة، فكيف بالساعات الإلكترونية اليوم؟!

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: لما ذكر الإمام - رحمه الله تعالى - ما جاء في السحر، وما اتصل بذلك من حكمه وتفصيل الكلام فيه، ذكر أن السحر قد يأتي في النصوص، ولا يراد منه السحر الذي يكون بالشرك بالله - جلّ وعلا -، فإن اسم السحر عام في اللغة، يدخل فيه ذلك الاسم الخاص الذي فيه استعانة بالشياطين والتقرب إليها وعبادتها لتخدم الساحر، ويدخل فيها أمور أخرى يطلق عليها الشارع أنها سحر، وليست كالسحر الأول في الحقيقة ولا في الحكم، وهو درجات .

ولهذا عقد الإمام ﷺ هذا الباب، لبيان شيء من أنواع السحر؛ لأن من أنواع السحر ما هو شرك أكبر بالله - جلّ وعلا -، وهو المراد إذا أطلق السحر، وهذه هي الحقيقة العرفية، ومنه ما ليس شركاً أكبر .

وفي ألفاظ الشرع أمور يكون المرجع فيها إلى الحقيقة اللغوية، وأمور يكون المرجع فيها إلى الحقيقة العرفية، وأمور يكون المرجع فيها إلى الحقيقة الشرعية . =

قال أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عوف، عن حيّان بن العلاء، حدثنا قطن بن قبيصة، عن أبيه؛ أنه سمع النبي ﷺ قال: «إن العيافة والطرق والطيرة من الجبت».

قال عوف: العيافة: زجر الطير، والطرق: الخط يخط في الأرض.

والجبت: قال الحسن: «رئة الشيطان». إسناده جيد.

ولأبي داود والنسائي وابن حبان في «صحيحه» المسند منه^[١].

= ومن ذلك هذا الباب، فإن فيه ما يطلق عليه - لغة - أنه سحر، وفيه ما يطلق عليه - عرفاً - أنه سحر، وما يطلق عليه شرعاً - أنه سحر.

والتمييز بين هذه الأنواع مهم؛ ولهذا ذكر الإمام هذا الباب حتى تفرق بين نوع وآخر، فالحد الذي فيه (حد الساحر ضربه بالسيف) لا ينطبق على كل هذه الأنواع التي ستذكر؛ لأنها سحر لغة وليست بسحر شرعاً.

[١] أخرجه أحمد (٤٧٧/٣) (١٦٠١٠) قال: حدثنا يحيى بن سعيد، وفي (٦٠/٥) (٢٠٨٧٩) قال: حدثنا روح، وفي (٢٨٠٨٠) قال: حدثنا محمد بن جعفر و«أبو داود» (٣٩٠٧) قال: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٤٣) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا معتمر.

أربعتهم (يحيى، وروح، وابن جعفر، ومعتمر) عن عوف بن أبي جميلة، عن حيان أبي العلاء، عن قطن بن قبيصة، فذكره.

قلت فيه حيان بن العلاء ويقال: ابن مخارق أبو العلاء وهو مجهول.

وفيه علة أخرى وهي الاضطراب في إسناده فقد اختلف الرواة فيه عن عوف قال المزي في «تهذيب الكمال» (٤٧٦/٧): نسبة حماد بن سلمة، ويحيى بن سعيد (د)، وروح بن عبادة عن عوف، وقيل عنهم غير ذلك.

وقال معتمر بن سليمان (س)، ومحمد بن جعفر، وهوذة بن خليفة وغير واحد: عن عوف عن حيان، ولم ينسبوه.

وقيل: عن عوف، عن حيان أبي العلاء.

وقيل: عن عوف، عن حيان بن عمير.

= وقال إسحاق بن منصور، عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: ليس هو ابن عمير.

وقال ابن حبان في كتاب «الثقات»: حيان بن مخارق أبو العلاء يروي عن قطن بن قبيصة بن المخارق عن أبيه. روى له أبو داود، والنسائي هذا الحديث الواحد، وقد وقع لنا عالياً من روايته. اهـ.

تنبيه:

ليس في الحديث (رنة الشيطان) بل الذي في المسند: «إنه الشيطان» وعند أبي داود: «من الشيطان».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (قال أحمد): هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، ومحمد بن جعفر هو المشهور بغندر الهذلي البصري ثقة مشهور، ثبت في شعبة حتى فضله علي بن المديني فيه على عبد الرحمن بن مهدي بل أقر له ابن مهدي بذلك.

مات سنة ثلاث وتسعين ومائة أو أربع وتسعين ومائة.

وعوف: هو ابن أبي جميلة - بفتح الجيم - العبدي البصري المعروف بعوف الأعرابي ثقة.

مات سنة ست أو سبع وأربعين ومائة، وله ست وثمانون سنة.

وحبان بن العلاء هو بالتحية ويقال: حيان بن مخارق أبو العلاء البصري مقبول.

وقطن - بفتحتين - أبو سهلة البصري صدوق.

قوله: (عن أبيه). هو قبيصة - بفتح أوله وكسر الموحدة ابن المخارق - بضم

الميم وتخفيف المعجمة أبو عبد الله الهلالي، صحابي نزل البصرة.

قوله: (إن العيافة والطرق والطيرة من الجبت). قال عوف: العيافة زجر

الطير. هذا التفسير ذكره غير واحد، كما قال عوف وهو كذلك.

قال أبو السعادات: العيافة: زجر الطير والتفاؤل بأسمائها وأصواتها وممرها،

وهو من عادة العرب كثيراً وهو كثير في أشعارهم، يقال: عاف يعيف عيفاً: إذا زجر

وحدس وظن.

قوله: (والطرق): الخط يخط في الأرض هكذا فسر عوف، وهو تفسير

صحيح.

= وقال أبو السعادات: هو الضرب بالحصى الذي يفعله النساء.
قلت: وأياً ما كان فهو من الجبت، وأما الطيرة، فسيأتي الكلام عليها في بابها إن شاء الله تعالى.

قوله: (من الجبت)؛ أي: من أعمال السحر. قال القاضي: والجبت في الأصل: الفشل الذي لا خير فيه، ثم استعير لما يعبد من دون الله وللساحر والسحر. وقال الطيبي: «من» فيه إما ابتدائية أو تبعيضية، فعلى الأول المعنى الطيرة ناشئة من الساحر، وعلى الثاني المعنى الطيرة من جملة السحر والكهانة، أو من جملة عبادة غير الله؛ أي: الشرك، يؤيده قوله في الحديث الآتي: (الطيرة شرك) انتهى.

وفي الحديث دليل على تحريم التنجيم؛ لأنه إذا كان الخط ونحوه الذي هو من فروع النجامة من الجبت فكيف بالنجامة؟!

قوله: (قال الحسن: رنة الشيطان). لم أجد فيه كلاماً.
قوله: (ولأبي داود والنسائي وابن حبان في «صحيحه» المسند منه)؛ يعني: أن هؤلاء رووا الحديث واقتصروا على المرفوع منه، ولم يذكروا التفسير الذي فسره به عوف.

وقد رواه أبو داود في التفسير المذكور بدون كلام الحسن.
والنسائي: هو الإمام الحافظ أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن صاحب «السنن» وغيرها من المصنفات.
روى عن محمد بن المثنى وابن بشار وقتيبة بن سعيد وخلق.
وكان إليه المنتهى في الحفظ والعلم لعل الحديث.
مات سنة ثلاث وثلاثمائة وله ثمان وثمانون سنة.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: قوله: (قال الحسن: رنة الشيطان) قلت: ذكر إبراهيم بن محمد بن مفلح أن في تفسير بقي بن مخلد؛ أن إبليس رن أربع رنات: رنة حين لعن، ورنه حين أهبط؛ ورنه حين ولد رسول الله ﷺ، ورنه حين نزلت فاتحة الكتاب.

قال سعيد بن جبير: «لما لعن الله تعالى إبليس تغيرت صورته عن صورة الملائكة، ورن رنة، فكل رنة منها في الدنيا إلى يوم القيامة» رواه ابن أبي حاتم.

وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «لما فتح رسول الله ﷺ مكة رن =

= إبليس رنة اجتمعت إليه جنوده» رواه الحافظ الضياء في المختارة. الرنين: الصوت. وقد رن يرن رنيناً، وبهذا يظهر معنى قول الحسن - رحمه الله تعالى - .

○ قال الشيخ ابن قاسم: قوله: (والطرق الخط يخط بالأرض) يخطه الرمالون وغيرهم ويدعون به علم المغيبات.

وقال ابن عباس: هو الذي يخطه الحازر، يأتي صاحب الحاجة فيعطيه حلواناً، فيقول له: اقعد حتى أخط لك، وبين يدي الحازر غلام له معه ميل، ثم يأتي إلى أرض رخوة فيخط فيها خطوطاً كثيرة بالعجلة، لئلا يلحقها العدد، ثم يرجع فيمحو منها على مهل خطين خطين، وغلामه يقول للتفاؤل: أبني عيان أسرع البيان، فإن بقي خطان فهو علامة النجاح، وإن بقي خط واحد فهو علامة الخيبة.

وأما ما رواه مسلم وغيره عن معاوية بن الحكم؛ أنه قال لرسول الله ﷺ: ومنا رجال يخطون فقال: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك».

فقال النووي وغيره: من وافق خطه فهو مباح له، لكن لا طريق لنا إلى العلم باليقين بالموافقة، فلا يباح بل يصير من أنواع الكهانة، لمشاركته لها في المعنى. اهـ..

قال المصنف: وخط ذلك النبي عدم لا يوجد من يعرفه.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (إن العيافة، والطرق، والطيرة من الجبت) هذه الأشياء تطلق على أنها من السحر من جهة ما فيها من الشر والفساد ومن جهة ما قد يدعيه أصحابها من علم الغيب:

أ - فالعيافة زجر الطير فيزجرون الطيور ويزعمون أنها تدل على شيء فيتشاءمون بها تارة ويتمنون بها تارة أخرى وهذا من عمل الجاهلية فالطيور ليس عندها خير ولا شر وإنما هذا من جهلهم وضلالهم؛ فهذه الطيور مخلوقة وهي في تدبير الله ﷻ. فالعيافة من عاف الطير إذا تشاءم بها وتيامن بها.

ب - والطرق الخط يخط في الأرض فيزعمون أن هذه الخطوط تدعوهم إلى كذا أو ترشدتهم إلى كذا وهو كذب، وإنما هو طاعة الجن واستخدامهم ودعوى علم الغيب، وإلا فهذه الخطوط لا تفيدهم شيئاً.

ج - الطيرة وهي من التشاؤم بالمرئي أو المسموع وهي محرمة وهي من الشرك الأصغر، وقد تكون من الشرك الأكبر إذا اعتقد أن هذا الطائر حيوان يتصرف في الكون ويدبر الأشياء، لكن الغالب عليهم أنهم يتشاءمون بها فقط.

= **فالحاصل:** أن هذه الأشياء من عمل الجاهلية وهي منكرة وهي من الجبت؛ أي: من السحر كما قال عمر رضي الله عنه والجبت هو الشيء الذي لا خير فيه.

○ **قال الشيخ ابن عثيمين:** قوله: (العيافة). مصدر عاف يعيف عيافة، وهي: زجر الطير للتشاؤم أو التفاؤل، فعند العرب قواعد في هذا الأمر؛ لأن زجر الطير له أقسام:

فتارة يزجرها للصيد، كما قال أهل العلم في باب الصيد: إن تعليم الطير بأن ينزجر إذا زجر، فهذا ليس من هذا الباب.

وتارة يزجر الطير للتشاؤم أو التفاؤل فهذا من الجبت.
قوله: (الطرق) فإن قيل: قد صح عن الرسول ﷺ أنه سئل عن نبي من الأنبياء يخط، فقال: «من وافق خطه، فذاك».

قلنا: يجاب عنه بجوابين:

الأول: أن الرسول ﷺ علقه بأمر لا يتحقق الوصول إليه؛ لأنه قال: «فمن وافق خطه فذاك»، وما يدرينا هل وافق خطه أم لا؟

الثاني: أنه إذا كان الخط بالوحي من الله تعالى كما في حال هذا النبي، فلا بأس به؛ لأن الله يجعل له علامة ينزل الوحي بها بخطوط يعلمه إياها.

أما هذه الخطوط السحرية، فهي من الوحي الشيطاني، فإن قيل: طريقة الرسول ﷺ أنه يسد الأبواب جميعاً خاصة في موضوع الشرك، فلماذا لم يقطع ويسد هذا الباب؟

فالجواب: كان هذا - والله أعلم - أمر معلوم، وهو أن فيه نبياً من الأنبياء يخط، فلا بد أن يجيب عنه الرسول ﷺ.

وقوله: (الطيرة)؛ أي: من الجبت، على وزن فعلة، وهي اسم مصدر تطير، والمصدر منه تطير، وهي التشاؤم بمرئي أو مسموع، وقيل: التشاؤم بمعلوم مرئياً كان أو مسموعاً، زماناً كان أو مكاناً، وهذا أشمل، فيشمل ما لا يرى ولا يسمع؛ كالتطير بالزمان.

وأصل التطير: التشاؤم، لكن أضيفت إلى الطير؛ لأن غالب التشاؤم عند العرب بالطير، فعلمت به، وإلا فإن تعريفها العام: التشاؤم بمرئي أو مسموع أو معلوم.

وكان العرب يتشاءمون بالطير وبالزمان وبالمكان وبالأشخاص، وهذا من الشرك كما قال النبي ﷺ.

= والإنسان إذا فتح على نفسه باب التشاؤم، ضاقت عليه الدنيا، وصار يتخيل كل شيء أنه شؤم، حتى إنه يوجد أناس إذا أصبح وخرج من بيته ثم قابله رجل ليس له إلا عين واحدة تشاءم، وقال: اليوم يوم سوء، وأغلق دكانه، ولم يبع ولم يشتري، والعياذ بالله.

وكان بعضهم يتشاءم بيوم الأربعاء، ويقول: إنه يوم نحس وشؤم، ومنهم من يتشاءم بشهر شوال، ولا سيما في النكاح، وقد نقضت عائشة رضي الله عنها هذا التشاؤم، بأنه ﷺ عقد عليها في شوال، وبنى بها في شوال، فكانت تقول: «أيمكن كان أحظى عنده مني؟»، والجواب: لا أحد.

فالمهم أن التشاؤم ينبغي للإنسان أن لا يطرأ له على بال؛ لأنه ينكد عليه عيشه، فالواجب الاقتداء بالنبي ﷺ حيث كان يعجبه الفأل، فينبغي للإنسان أن يتفأل بالخير ولا يتشاءم، وكذلك بعض الناس إذا حاول الأمر مرة بعد أخرى تشاءم بأنه لن ينجح فيه فيتركه، وهذا خطأ، فكل شيء ترى فيه المصلحة، فلا تتقاعس عنه في أول محاولة، وحاول مرة بعد أخرى حتى يفتح الله عليك.

وأما قول الحسن: العجت: رنة الشيطان، قال صاحب «تيسير العزيز الحميد»: لم أجد فيه كلاماً.

والظاهر أن رنة الشيطان؛ أي: وحي الشيطان، فهذه من وحي الشيطان وإملائه، ولا شك أن الذي يتلقى أمره من وحي الشيطان أنه أتى نوعاً من الكفر.

ووجه كون العيافة من السحر أن العيافة يستند فيها الإنسان إلى أمر لا حقيقة له، فماذا يعني كون الطائر يذهب يميناً أو شمالاً أو أماماً أو خلفاً؟ فهذا لا أصل له، وليس بسبب شرعي ولا حسي، فإذا اعتمد الإنسان على ذلك، فقد اعتمد على أمر خفي لا حقيقة له، وهذا سحر كما سبق تعريف السحر في اللغة.

وكذلك الطرق من السحر؛ لأنهم يستعملونه في السحر، ويتوصلون به إليه. والطيرة كذلك؛ لأنها مثل العيافة تماماً تستند إلى أمر خفي لا يصح الاعتماد عليه، وسيأتي في باب الطيرة ما يستثنى منه.

○ قال الشيخ ابن جبرين: عوف: هو الأعرابي ابن أبي جميلة، وهو مشهور بعلم اللغة، ولذلك استشهد بتفسيره لهذه الكلمات.

= وذكر المؤلف الحديث بإسناده لما فيه من التفسير.

* وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد» رواه أبو داود، وإسناده صحيح^[١].

= والطرق: اشتقاقه من الطرق، وهو الإتيان ليلاً، ومنه قول جرير: طرقتك صائدة القلوب وليس ذا وقت الزيارة فارجعي بسلام قوله: (الجبت رنة الشيطان) هذه الكلمة فيها إشكال، ولذلك قال الشارح الأول الشيخ سليمان رحمته الله: لم أجد فيها كلاماً. على سعة اطلاعه. أما الشيخ عبد الرحمن بن حسن الشارح الثاني «صاحب فتح المجيد» رحمته الله فقال: للشيطان رنات: رنة عندما لعن، ورنه عندما أخرج من الجنة، ورنه عندما ولد محمد، ورنه عندما أنزلت الفاتحة.

وقد ذكرت هذه الرنات في عدة أحاديث، والمراد برنة الشيطان صياحه. ويظهر أن في الكلمة تصحيف، فرجعنا إلى مسند أحمد فوجدنا بدل الراء ألف وبديل التاء المربوطة هاء. فقراءتها في المسند: «الجبت قال الحسن أنه الشيطان». وهذا هو الأقرب أن الجبت هو الشيطان، فتفسير الحسن أن الجبت هو الشيطان أقرب. والحاصل: أن الجبت هو الشيطان، ويفسر أيضاً بأنه من عمل الشيطان. وأصل الجبت لغة: الشيء الفسل، وهو الشيء الذي لا خير فيه.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

- ١ - تحريم ادعاء علم الغيب؛ لأنه ينافي التوحيد.
- ٢ - تحريم الطيرة؛ لأنها تنافي التوحيد أو كماله.
- ٣ - تحريم الملاهي بأنواعها؛ لأنها تنافي طاعة الله وكمال توحيده.
- ٤ - أن الملاهي بأنواعها - من الأغاني والمزامير وسائر آلات اللهو - من رنة الشيطان الذي شأنه كله الصد عن سبيل الله.

[١] صحيح أخرجه أحمد (٢٢٧/١) (٢٠٠٠) قال: حدثنا يحيى، وفي (١/٣١١) (٢٨٤١) قال: حدثنا روح، وعبد بن حميد (٧١٤) قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا الحارث بن عبيد، وأبو داود (٣٩٠٥) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومسدد، المعنى قالوا: حدثنا يحيى، وابن ماجه (٣٧٢٦) قال: حدثنا أبو بكر قال: حدثنا يحيى بن سعيد.

= ثلاثتهم (يحيى، وروح، والحارث) عن عبيد الله بن الأخنس أبي مالك، عن =

= الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، عن يوسف بن ماهك عن ابن عباس عن النبي ﷺ.
 ○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أبو داود كما قال المصنف بإسناد صحيح، وكذا صححه النووي والذهبي ورواه أحمد وابن ماجه.
 قوله: (من اقتبس). قال أبو السعادات: قbst العلم واقتبسته: إذا تعلمته. انتهى.

وعلى هذا، فالمعنى: من تعلم.
 قوله: (شعبة)؛ أي: طائفة وقطعة من النجوم، والشعبة: الطائفة من الشيء والقطعة منه، ومنه الحديث: «الحياء شعبة من الإيمان»؛ أي: جزء منه.
 قوله: (فقد اقتبس شعبة من السحر)؛ أي: المعلوم تحريمه قال شيخ الإسلام: فقد صرح رسول الله ﷺ بأن علم النجوم من السحر. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾. وهكذا الواقع فإن الاستقراء يدل على أن أهل النجوم لا يفلحون في الدنيا ولا في الآخرة.

قوله: (زاد ما زاد)؛ يعني: كلما زاد من علم النجوم زاد له من الإثم مثل إثم الساحر، أو زاد اقتباس شعب السحر ما زاد اقتباس علم النجوم.
 قلت: والقولان متلازمان؛ لأن زيادة الإثم فرع عن زيادة السحر، وذلك لأنه تحكم على الغيب الذي استأثر الله بعلمه. فعلم أن تأثير النجوم باطل محرم، وكذا العمل بمقتضاه، كالتقرب إليها بتقريب القرابين لها كفر، قاله ابن رجب.
 ○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (مَنْ أَقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ، فَقَدْ أَقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ زَادَ مَا زَادَ) يدل على أن تعلم النجوم وزعم أنه يكون كذا إذا طلع النجم الفلاني أو غاب النجم الفلاني فهذا كله من أقوال المنجمين والمشعوذين فالتعلق بالنجوم والدعوى بأن لها تأثيراً بالكون من حوادث من موت فلان أو حياة فلان أو زوال ملك فلان، كل هذا باطل لا أصل له.

فالاستدلال بالحوادث الفلكية على الحوادث الأرضية هذا هو التنجيم المنكر، وهذا هو الباطل وهو علم التأثير.

أما الاستدلال بالنجوم وسيرها على منازل الناس في البلاد وعلى أوقات البرد والحر، فهذا ليس فيه شيء وهو علم التسيير وليس علم التأثير.

وقوله: (زاد ما زاد): أي: كلما زاد اقتباسه من النجوم زاد اقتباسه من السحر

والشر.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من النجوم)، المراد: علم النجوم، وليس المراد النجوم أنفُسها؛ لأن النجوم لا يمكن أن تقتبس وتتعلم، والمراد به هنا علم النجوم الذي يستدل به على الحوادث الأرضية، فيستدل مثلاً باقتران النجم الفلاني بالنجم الفلاني على أنه سيحدث كذا وكذا.

ويستدل بولادة إنسان في هذا النجم على أنه سيكون سعيداً، وفي النجم الآخر على أنه سيكون شقيماً، فيستدلون باختلاف أحوال النجوم على اختلاف الحوادث الأرضية، والحوادث الأرضية من عند الله، قد تكون أسبابها معلومة لنا، وقد تكون مجهولة، لكن ليس للنجوم بها علاقة، ولهذا جاء في حديث زيد بن خالد الجهني في غزوة الحديبية، قال: صلى بنا رسول الله ذات ليلة على إثر سماء من الليل، فقال: «قال الله تعالى: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فمن قال: مطرنا بنوء كذا وكذا بنوء - يعني: بنجم، والباء للسببية؛ يعني: هذا المطر من النجم - فإنه كافر بي مؤمن بالكوكب، ومن قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب».

فالنجوم لا تأتي بالمطر ولا تأتي بالرياح أيضاً، ومنه نأخذ خطأ العوام الذين يقولون: إذا هبت الريح طلع النجم الفلاني؛ لأن النجوم لا تأثير لها بالرياح، صحيح أن بعض الأوقات والفصول يكون فيها ريح ومطر، فهي ظرف لهما، وليست سبباً للريح أو المطر.

* وعلم النجوم ينقسم إلى قسمين:

الأول: علم التأثير، وهو أن يستدل بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية: فهذا محرم باطل لقول النبي ﷺ: (من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر).

وقوله في حديث زيد بن خالد: «من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب».

ولقول النبي ﷺ في الشمس والقمر: «إنهما آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته»، فالأحوال الفلكية لا علاقة بينها وبين الحوادث الأرضية.

الثاني: علم التسيير، وهو ما يستدل به على الجهات والأوقات، فهذا جائز، وقد يكون واجباً أحياناً، كما قال الفقهاء: إذا دخل وقت الصلاة يجب على الإنسان أن يتعلم علامات القبلة من النجوم والشمس والقمر، قال تعالى: ﴿وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَرَ سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٥]، فلما ذكر الله =

وللنسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه»^[١].

= العلامات الأرضية انتقل إلى العلامات السماوية، فقال تعالى: ﴿وَعَلَّمَنَّا وَيَأْتِجُمُ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]، فالاستدلال بهذه النجوم على الأزمان لا بأس به، مثل أن يقال: إذا طلع النجم الفلاني دخل وقت السيل ودخل وقت الربيع، وكذلك على الأماكن؛ كالقبة، والشمال، والجنوب.

○ قال الشيخ ابن جبرين: والسحر له علاقة بعلم التنجيم.
وتعريفه: «هو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية». وقد توسع ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «مفتاح دار السعادة» في الرد على المنجمين.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:
١ - تحريم التنجيم الذي هو الإخبار عن المستقبل اعتماداً على أحوال النجوم؛ لأنه من ادعاء علم الغيب.
٢ - أن التنجيم من أنواع السحر المنافي للتوحيد.
٣ - أنه كلما زاد تعلمه للتنجيم زاد تعلمه للسحر.
[١] أخرجه النسائي (١١٢/٧)، وفي «الكبرى» (٣٥٢٨) قال: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عباد بن مسرة المنقري، عن الحسن بن أبي هريرة فذكره.

قلت: فيه عباد بن مسرة المنقري: ضعفه أحمد وابن معين. وقال أبو داود: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: لين الحديث عابده.

وفيه علة أخرى وهي أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، قال الذهبي في الميزان (٣٧٨/٢) بعد ذكره لهذا الحديث: هذا الحديث لا يصح للين عباد وانقطاعه. اهـ.

وجاء مرسلًا بإسناد ضعيف؛ أخرجه عبد الرزاق (١٩٧٧٢) عن أبان، عن الحسن، يرفع الحديث، قال: «من عقد عقدة فيها رقية فقد سحر، ومن سحر فقد كفر، ومن علق علقه وكل إليها».

وأخرج ابن وهب في جامع الشطر الأخير منه قال: أخبرني جرير بن حازم، أنه سمع الحسن، يقول: قال رسول الله ﷺ: «من تعلق شيئاً وكل إليه» فالصواب إرساله.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث ذكره المصنف من حديث أبي هريرة وعزاه للنسائي ولم يبين هل هو موقوف أو مرفوع؟ وقد رواه النسائي مرفوعاً وذكر المصنف عن الذهبي أنه قال: لا يصح، وحسنه ابن مفلح.

قوله: (من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر). اعلم أن السحرة إذا أرادوا عمل السحر، عقدوا الخيوط، ونفثوا على كل عقدة حتى ينعقد ما يريدونه من السحر. ولهذا أمر الله بالاستعاذة من شرهم في قوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ الْفَقْهَاتِ فِي الْمَقَدِّ﴾ [الفلق: ٤]؛ يعني: السواحر اللاتي يفعلن ذلك، والنفث: هو النفخ مع ريق، وهو دون التفل وهو مرتبة بينهما، والنفث فعل الساحر. فإذا تكيفت نفسه بالخبث والشر الذي يريده بالمسحور، ويستعين عليه بالأرواح الخبيثة، نفخ في تلك العقد نفخاً معه ريق، فيخرج من نفسه الخبيثة نفس ممزج للشر والأذى مقترن بالريق الممازج لذلك.

وقد يتساعد هو والروح الشيطانية على أذى المسحور، فيصيبه السحر بإذن الله الكوني القدري لا الشرعي. قاله ابن القيم.

قوله: (ومن سحر فقد أشرك) نصّ في أن الساحر مشرك إذ لا يتأتى السحر بدون الشرك كما حكاه الحافظ عن بعضهم.

قوله: (ومن تعلق شيئاً وكلّ إليه)؛ أي: من تعلق قلبه شيئاً بحيث يتوكل عليه، ويرجوه وكله الله إلى ذلك الشيء. فإن تعلق العبد على ربه وإلهه وسيده ومولاه، رب كل شيء ومليكه وكله إليه فكفاه ووقاه وحفظه وتولاه، و﴿يَعْمَ الْمَوْلَىٰ وَيَعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، كما قال تعالى: ﴿إِلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾.

ومن تعلق على السحر والشياطين وكله الله إليهم فأهلكوه في الدنيا والآخرة. وبالجملة فمن توكل على غير الله كائناً من كان وكل إليه، وأتاه الشر في الدنيا والآخرة من جهته مقابلة له بنقيض قصده، وهذه سنة الله في عباده التي لا تبدل، وعاداته التي لا تحول، أن من اطمأن إلى غيره أو وثق بسواه، أو ركن إلى مخلوق يدبره، أجرى الله تعالى له بسببه أو من جهته خلاف ما علق به آماله. وهذا أمر معلوم بالنص والعيان. ومن تأمل ذلك في أحوال الخلق بعين البصيرة النافذة رأى ذلك عياناً.

وفائدة هذه الجملة بعد ما قبلها الإشارة إلى أن الساحر متعلق على غير الله، فإنه متعلق على الشياطين.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (وللنسائي من حديث أبي هريرة: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا فَقَدْ سَحَرَ، وَمَنْ سَحَرَ فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكُلَّ إِلَيْهِ») المصنف هنا ذكره موقوفاً وقد رواه النسائي مرفوعاً والحديث فيه ضعف؛ لأنه من رواية الحسن عن أبي هريرة، والحسن لم يسمع من أبي هريرة فالحديث في انقطاع ولكن له شواهد في المعنى ولهذا ذكره المصنف.

وأراد المصنف بهذا بيان نوع من أنواع السحر.
والسحر قسمان:

قسم يكون بالعقد والنفث والأدوية الضارة وهذا موجود.

قسم يكون بالتخييل والتليس والتزوير.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ومن سحر فقد أشرك). (من) هذه شرطية، وفعل الشرط: (سحر)، وجوابه: (فقد أشرك).

وقوله: (فقد أشرك). هذا لا يتناول جميع السحر، إنما المراد من سحر بالطرق الشيطانية.

أما من سحر بالأدوية والعقاقير وما أشبهها، فقد سبق أنه لا يكون مشركاً، لكن الذي يسحر بواسطة طاعة الشياطين واستخدامهم فيما يريد، فهذا لا شك أنه مشرك.

قوله: (ومن تعلق شيئاً وكل إليه). (تعلق شيئاً)؛ أي: استمسك به، واعتمد عليه.

(وكل إليه)؛ أي: جعل هذا الشيء الذي تعلق به عماداً له، ووكله الله إليه، وتخلّى عنه.

ومناسبة هذه الجملة للتي قبلها: أن النافخ في العقد يريد أن يتوصل بهذا الشيء إلى حاجته ومآربه، فيوكل إلى هذا الشيء المحرم.

وجه آخر: وهو أن من الناس من إذا سحر عن طريق النفخ بالعقد ذهب إلى السحرة وتعلق بهم، ولا يذهب إلى القراءات والأدوية المباحة والأدعية المشروعة، ومن توكل على الله كفاه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ ﴿[الطلاق: ٣]﴾، وإذا كان الله حسبك، فلا بد أن تصل إلى ما تريد.

لكن من تعلق شيئاً من المخلوقين وكل إليه، ومن وكل إلى شيء من المخلوقين وكل إلى ضعف وعجز وعورة، وقد يشمل الحديث من اعتمد على نفسه =

= وصار معجباً بما يقول ويفعل، فإنه يوكل إلى نفسه، ويوكل إلى ضعف وعجز وعورة، ولهذا ينبغي أن تكون دائماً متعلقاً بالله في كل أفعالك وأحوالك حتى في أهون الأمور.

ونقول للإنسان: اعتمد على نفسك بالنسبة للناس، فلا تسألهم ولا تستذل أمامهم، واستغن عنهم ما استطعت، أما بالنسبة لله، فلا تستغن عنه، بل كن دائماً معتمداً على ربك حتى تيسر لك الأمور، ومن هذا النوع من يتعلقون ببعض الأحرار يعلقونها، فإنهم يوكلون إلى هذا، ولا يحصل لهم مقصودهم، لكنهم لو اعتمدوا على الله، وسلكوا السبل الشرعية، حصل لهم ما يريدون، ومن هذا النوع أيضاً من تعلق شيئاً من القبور، وجعلها ملجأ ومغيثه عند طلب الأمور، فإنه يوكل إليه، والإنسان قد يفتن ويحصل له المطلوب بدعاء هؤلاء، ولكن هذا المطلوب الذي حصل عند دعائهم لا بدعائهم، والآية صريحة في ذلك، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَهٌ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأحقاف: ٥]، لكن الله تعالى قد يفتن من شاء من عباده.

* مناسبة الحديث:

أن هؤلاء الذين يتعلقون بالسحر، ويجعلونه صناعة يصلون بها إلى مآربهم يوكلون إلى ذلك، وآخر أمرهم الخسارة والندم.

○ قال الشيخ ابن جبرين: التعلق تعلقان: تعلق بالقلب، وتعلق بالفعل، كمن يعلق على بدنه حروزاً.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: ملازمة الأوراد الشرعية في الصباح والمساء مع الاحتساب والاستحضار لعظمة الله من أعظم الأسباب الواقية من كيد السحرة وكيد شياطين الأنس والجن، فينبغي للمسلم أن يتضرع بذكر الله والتوكل عليه والتوجه إليه بطلب الحماية والكفاية ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣] ومن ذلك ملازمة قراءة هذه السور: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْتَائِسِ﴾ دبر كل صلاة وفي الصباح والمساء ثلاث مرات.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - بيان نوع من أنواع السحر، وهو ما كان بواسطة العقد والنفث.

٢ - أن السحر شرك؛ لأنه استعانة بالشياطين.

* وعن ابن مسعود؛ أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أنبئكم ما العضة؟ هي النيمة القالة بين الناس» رواه مسلم [١].

= ٣ - أن من اعتمد على غير الله خذله الله وأذله.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقوله هنا: (ومن تعلق شيئاً وكل إليه) دليل على أن من تعلق بالله فإن الله كافيه، ومن تعلق قلبه بالله إنزالاً لحوائجه بالله، ورغباً فيما عند الله، ورهباً مما يخافه ويؤذيه - يعني: يؤذي العبد - فإن الله - جلّ وعلا - كافيه.

[١] رواه مسلم في: كتاب البر والصلة رقم (٦٥٧٩).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: (هل أنبئكم)؛ أي: أخبركم.

قوله: (ما العضة؟) هو بفتح العين المهملة وسكون المعجمة. قال أبو السعادات: هكذا يروى في كتب الحديث. والذي جاء في كتب الغريب: «ألا أنبئكم ما العضة» بكسر العين وفتح الضاد. وفي حديث آخر: «إياكم والعضة» قال الزمخشري: أصلها العضة فعلة من العضه، وهو البهت فحذفت لامه، كما حذفت من السنة والشفة وتجمع على عضين. ثم فسره بقوله: (هي النيمة القالة بين الناس) وعلى هذا فأطلق عليها العضه؛ لأنها لا تنفك عن الكذب والبهتان غالباً، ذكره القرطبي.

قلت: ظاهر إيراد المصنف لهذا الحديث هنا يدل على أن معنى العضه عنده هنا هو السحر، ويدل على ذلك حديث: «كادت النيمة أن تكون سحراً». رواه ابن لال في «مكارم الأخلاق» بإسناد ضعيف.

وذكر ابن عبد البر عن يحيى بن أبي كثير قال: يفسد النمام والكذاب في ساعة ما لا يفسد الساحر في سنة.

وقال أبو الخطاب في «عيون المسائل»: ومن السحر السعي بالنيمة والإفساد بين الناس.

قال في «الفروع»: ووجهه أنه يقصد الأذى بكلامه وعلمه على وجه المكر والحيلة، أشبه السحر، ولهذا يعلم بالعرف والعادة أنه يؤثر وينتج ما يعمل الساحر أو أكثر، فيعطى حكمه تسوية بين المتماثلين أو المتقاربين، لكنه يقال: الساحر إنما كفر لوصف السحر وهو أمر خاص، ودليله خاص، وهذا ليس بساحر وإنما يؤثر عمله ما يؤثره فيعطى حكمه إلا فيما اختص به من الكفر وعدم قبول التوبة انتهى ملخصاً.

وبه يظهر مطابقة الحديث للترجمة.

= والحديث دليل على تحريم الغيبة والنميمة، وهو كذلك بالإجماع.
وقد قال أبو محمد ابن حزم: اتفقوا على تحريم الغيبة والنميمة في غير النصيحة الواجبة، وفيه دليل على أنها من الكبائر.
وقوله: (القالة بين الناس). قال أبو السعادات: أي: كثرة القول وإيقاع الخصومة بين الناس بما يحكى للبعض عن البعض، ومنه الحديث: «ففتشت القالة بين الناس».

○ قال الشيخ ابن قاسم: النميمة فعيلة بمعنى مفعولة، ونم الحديث ينمه نمّاً قتّه ورفع إشاعة له وإفساداً، وسعى به ليوقع فتنة أو وحشة، والنمام الذي يتحدث مع القوم فينم عليهم، فيكشف ما يكره كشفه، سواء كره المنقول عنه أو إليه أو غيرهما، وسواء كان الكشف بالعبارة أو بالإشارة أو بغيرهما، فحقيقتها إفشاء السر، وهتك السر عما يكره كشفه.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (الْعَضَةُ) بفتح العين وتسكين الضاد قال في «القاموس»: هي بمعنى السحر والكذب والنميمة. فيطلق العضه على الكذب والسحر والنميمة، ولهذا ذكره المصنف هنا لأن السحر يحصل به بهتان ويحصل به كذب ويحصل به تلبيس، ولهذا سمي عضه لما يحصل به من الكذب والتلبيس على الناس والغش والضرر.

وتسمى النميمة عضه؛ لأنها تضر الناس فسمّاها بهتاً وسحراً لما فيها من الشر بين الناس كما أن السحر فيه شر وفساد ولهذا قال يحيى بن أبي كثير فيما رواه عنه ابن عبد البر قال: يفسد الكذاب والنمام في ساعة أكثر مما يفسده الساحر في السنة.
○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (ألا). أداة استفتاح، والغرض تنبيه الخاطب والاعتناء بما يلقي إليه لأهميته.

قوله: (هل أنبئكم ما العضة؟). الاستفهام للتشويق؛ كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَؤُاْ عَلَىٰ تَحْوِرٍ فِئْجِكرٍ مِّنْ عَذَابٍ ءَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠]؛ لأن الإنسان مشتاق إلى العلوم يحب أن يعلم، وقد يكون المراد به التنبيه؛ لأن الموجه إليه الخطاب ينبغي أن يتنبه ليعلم، وهي تصلح للجميع.

ومعنى أنبئكم: أخبركم، وهي مرادفة للخبر في اصطلاح المحدثين، وقال بعض العلماء من ناحية اللغة لا الاصطلاح: إن الإنباء لغة يكون في الأمور الهامة، والإخبار أعم منه يكون في الهامة وغير الهامة.

= قوله: (العضة) على وزن الحبل والصمت والوعد، بمعنى: القطع، وأما رواية العضة على وزن عدة، فإنها بمعنى: التفريق، وأياً كان، فإنها تتضمن قطعاً وتفريقاً. والنميمة كما أخبر الرسول ﷺ تقطع الصلة، وتفرق بين الناس، فتجد هذين الرجلين صديقين، فيأتي هذا النمام، فيقول لأحدهما: صاحبك يسبك، فتقلب هذه المودة إلى عداوة، فيحصل التفرق، وهذا يشبه السحر بالتفرق؛ لأن السحر فيه تفريق، قال تعالى: ﴿فَتَعْلَمُونَ مِنْهُمْ مَا يُفْرُقُونَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. والنميمة من كبائر الذنوب، وهي سبب لعذاب القبر، ومن أسباب حرمان دخول الجنة، قال ﷺ: «لا يدخل الجنة قتات»؛ أي: نمام، وفي حديث ابن عباس المتفق عليه؛ أنه ﷺ: «مر بقبرين يعذبان... أحدهما كان يمشي بالنميمة». وهي أيضاً من أسباب فساد المجتمع؛ لأن هذا النمام إذا أراد أن يعتدي على كل صديقين متحابين، ويفرق بينهما بنميته فسد المجتمع؛ لأن المجتمع مكون من أفراد، فإذا تفرقت صار كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُلُوا وَنَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وإذا لم يكن المجتمع كإنسان واحد، فإنه لا يمكن أن يكون مجتمعاً، فهو أفراد متناثرة، والأفراد المتناثرة ليس لها قوة، ولهذا قال الشاعر:

لا تخاصم بواحد أهل بيت فضعيفان يغلبان قويا

وقال الآخر:

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسرا فإذا افترقن تكسرت أفرادا

ونحن لو تأملنا النصوص الشرعية، لوجدناها تحرم كل ما يكون سبباً للتفرق والقطيعة، قال ﷺ: «ولا يبيع بعضكم على بيع أخيه»، وقال: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه»، وكل هذا لدفع ما يوجب العداوة والبغضاء بين الناس.

○ قال الشيخ ابن جبرين: (العضة): على وزن «الوجه» بالفتح وعلى وزن «العدة» بالكسر.

الذين قالوا: العضة قالوا لأنه أنثها فقال: هي. لكن العرب تسمي العرب العضة لأن النميمة تفسد كما يفسد السحر.

وممن تكلم على بشاعة النميمة وضررها ابن مفلح في الآداب الشرعية. ولا يقال أن النميمة شرك لا في الأقوال ولا في الاعتقادات، بل هي ذنب من أكبر الذنوب وأعظمها فساداً.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: النميمة كالسحر في حكمه الإجمالي وهو =

ولهما، عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إن من البيان لسحراً»^[١].

= التحريم وهي من كبائر الذنوب ولا يلزم أن تكون بمنزلة السحر في حكمه الخاص وهو الكفر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - أن النسيمة نوع من أنواع السحر؛ لأنها تفعل ما يفعله السحر من التفريق بين القلوب والإفساد بين الناس، لا أن النمام يأخذ حكم الساحر من حيث الكفر وغيره.

٢ - تحريم النسيمة، وأنها من الكبائر.

٣ - التعليم على طريقة السؤال والجواب؛ لأن ذلك أثبت في الذهن وأدعى للانتباه.

[١] رواه البخاري في: كتاب النكاح رقم (٥١٤٦) عن ابن عمر قال: جاء رجلان من المشرق فخطبا فقال النبي ﷺ: «إن من البيان لسحراً»، ورواه مسلم في كتاب الجمعة رقم (٢٠٠٦) عن عمار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة وإن من البيان سحراً».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: البيان: البلاغة والفصاحة، قال صمصمة بن صوحان: صدق نبي الله أما قوله: (إن من البيان لسحراً)، فالرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالحجج من صاحب الحق، فيسحر القوم ببيانه، فيذهب بالحق. وقال ابن عبد البر: تأولته طائفة على الذم؛ لأن السحر مذموم.

وذهب أكثر أهل العلم وجماعة أهل الأدب إلى أنه على المدح؛ لأن الله تعالى مدح البيان. قال: وقد قال عمر بن عبد العزيز لرجل سأله عن حاجة، فأحسن المسألة، فأعجبه قوله فقال: «هذا والله السحر الحلال».

قلت: الأول أصح وهو أنه خرج مخرج الذم لبعض البيان لا كله، وهو الذي فيه تصويب الباطل وتحسينه، حتى يتوهم السامع أنه حق أو يكون فيه بلاغة زائدة عن الحد، أو قوة في الخصومة حتى يسحر القوم ببيانه، فيذهب بالحق ونحو ذلك، فسماه سحراً لأنه يستميل القلوب كالسحر، ولهذا قال ﷺ لما جاءه رجلان من المشرق، فخطبا فعجب الناس لبيانهما، فقال رسول الله ﷺ: (إن من البيان لسحراً). كما رواه مالك والبخاري وغيرهم.

= وأما جنس البيان، فمحمود بخلاف الشعر فجنسه مذموم إلا ما كان جِكمًا، ولكن لا يحمد البيان إلا إذا لم يخرج إلى حد الإسهاب والإطناب، أو تصوير الباطل في صورة الحق، فإذا خرج إلى هذا الحد فهو مذموم. وعلى هذا تدل الأحاديث؛ كقوله ﷺ: «إن الله يبغض البليغ من الرجال الذي يتخلل بلسانه كما تتخلل البقرة بلسانها» رواه أحمد وأبو داود.

وقوله: (لقد رأيت أو لقد أمرت أن أتجوز في القول فإن الجواز هو خير) رواه أبو داود.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: وقال ابن عبد البر: تأولته طائفة على الذم؛ لأن السحر مذموم. وذهب أكثر أهل العلم وجماعة أهل الأدب إلى أنه على المدح والأول أصح، والمراد به البيان الذي فيه تمويه على السامع وتليب، كما قال بعضهم:

في زخرف القول تزيين لباطله والحق قد يعتريه سوء تعبير
مأخوذ من قول الشاعر:

تقول هذا مُجَاج النحل تمدحه وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابير
مدحا وذما وما جاوزت وصفهما والحق قد يعتريه سوء تعبير
وأما البيان الذي يوضح الحق ويقرره، ويبطل الباطل ويبينه، فهذا هو الممدوح، وهكذا حال الرسل وأتباعهم، ولهذا علت مراتبهم في الفضائل وعظمت حسناتهم.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا)؛ يعني: من الفصاحة والبلاغة فصاحب البيان قد يسحر الناس ببيانه وأسلوبه وفصاحته فربما لبس عليهم في الأمور وربما خفيت عليهم الحقائق.

وذكر ابن عبد البر أن الحديث لمدح البيان إذا كان في الحق والهدى وقال جماعة: بل هو للذم.

ورجح ابن عبد البر الأول أن الحديث للمدح فالبيان لنصرة الحق وبيان الهدى ممدوح، أما البيان في تليب الأمور وأخذ الحقوق بغير الحق فهو مذموم والحديث يحتمل الاثنين.

وحمله الجمهور على المدح إذا كان في حق كما جاءت نصوص الكتاب والسنة مبينة للحق بأفصح بيان وأوضح عبارة، أما إذا كان للتليب وإخفاء الحق ونشر الباطل فهو مذموم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (إن من البيان). (إن): حرف توكيد، ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(من): يحتمل أن تكون للتبعية، ويحتمل أن تكون لبيان الجنس، فعلى الأول يكون المعنى: إن بعض البيان سحر وبعضه ليس بسحر، وعلى الثاني يكون المعنى: إن جنس البيان كله سحر.

قوله: (لسحراً). اللام للتوكيد، و(سحراً): اسم إن.

والبيان: هو الفصاحة والبلاغة، وهو من نعمة الله على الإنسان، قال تعالى:

﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾ [الرحمن: ٣، ٤].

والبيان نوعان:

الأول: بيان لا بد منه، وهذا يشترك فيه جميع الناس، فكل إنسان إذا جاع قال: إني جعت، وإذا عطش قال: إني عطشت، وهكذا.

الثاني: بيان بمعنى الفصاحة التامة التي تسبي العقول وتغير الأفكار، وهي التي قال فيها الرسول ﷺ: (إن من البيان لسحراً).

وعلى هذا التقسيم تكون (من) للتبعية؛ أي: بعض البيان - وهو البيان الكامل الذي هو الفصاحة - سحر.

أما إذا جعلنا البيان بمعنى الفصاحة فقط، صارت (من) لبيان الجنس.

وجه كون البيان سحراً: أنه يأخذ بلب السامع، فيصرفه أو يعطفه، فيظن السامع أن الباطل حق لقوة تأثير المتكلم، فينصرف إليه، ولهذا إذا أتى إنسان يتكلم بكلام معناه باطل، لكن لقوة فصاحته وبيانه يسحر السامع حقاً، فينصرف إليه، وإذا تكلم إنسان بليغ يحذر من حق، ولفصاحته وبيانه يظن السامع أن هذا الحق باطل، فينصرف عنه، وهذا من جنس السحر الذي يسمونه العطف والصرف، والبيان يحصل به عطف وصرف، فالبيان في الحقيقة بمعنى الفصاحة، ولا شك أنها تفعل فعل السحر، وابن القيم يقول عن الحور:

حديثها السحر الحلال

وقوله: (إن من البيان لسحراً)، وهل هذا على سبيل الذم، أو على سبيل

المدح، أو لبيان الواقع ثم ينظر إلى أثره؟

الجواب: الأخير هو المراد، فالبيان من حيث هو بيان لا يمدح عليه ولا

يذم، ولكن ينظر إلى أثره، والمقصود منه، فإن كان المقصود منه رد الحق وإثبات

الباطل، فهو مذموم؛ لأنه استعمال لنعمة الله في معصيته، وإن كان المقصود منه =

= إثبات الحق وإبطال الباطل، فهو ممدوح، وإذا كان البيان يستعمل في طاعة الله وفي الدعوة إلى الله، فهو خير من العي، لكن إذا ابتلي الإنسان ببيان ليصد الناس عن دين الله، فهذا لا خير فيه، والعبي خير منه، والبيان من حيث هو لا شك أنه نعمة، ولهذا امتن الله به على الإنسان، فقال تعالى: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤].

وجه مناسبة الحديث للباب:

المؤلف كان حكيماً في تعبيره بالترجمة، حيث قال: (باب بيان شيء من أنواع السحر)، ولم يحكم عليها بشيء؛ لأن منها ما هو شرك، ومنها ما هو من كبائر الذنوب، ومنها دون ذلك، ومنها ما هو جائز على حسب ما يقصد به وعلى حسب تأثيره وآثاره.

○ قال الشيخ ابن جبرين: والحديث جعله بعضهم من باب المدح، فإذا كان كذلك فليس ذلك من السحر المذموم بل هو من السحر الحلال.

ولكن أكثر العلماء على ذم البيان وذلك لأن كلمة السحر كلمة مذمومة في مراد الشرع. ويظهر أن الحديث: (إن من البيان لسحراً) ذم لبعض البيان لا كله. لأنه قال: (إن من البيان) ولم يقل: «إن البيان» ويكون البيان مذموماً إذا أدى إلى صرف عن الحق، أو إظهار للباطل في صورة الحق.

ومما يدل على أن الكلام البليغ يسمى سحراً ما ورد في كلام الوليد بن المغيرة لكفار قريش عندما جاء من عند النبي ﷺ فقال لهم: إن كلامه ليس كلام الكهان. ﴿ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَرَ﴾ ① ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ ② ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ﴾ ③ ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ﴾ ④ فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ⑤ [المدرثر: ٢٠ - ٢٤] فسمى كلامه سحراً لبلاغته.

ووجه كون البيان من السحر أن فيه قلباً للحقائق كما أن السحر فيه قلب للأحوال بإذن الله تعالى.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (إن من البيان لسحراً) قال بعضهم أنها مدح وقال آخرون أنها ذم وهو الصحيح؛ لأن السحر لم يأت في كتاب الله إلا مذموماً وقوله في المسائل: (أن من ذلك بعض الفصاحة) وهذا يدل على أن رأي الشيخ أنها ذم.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: قوله: (إن من البيان لسحراً) البيان هو: البلاغة والفصاحة؛ لأن الناس يُصغون إلى المتكلم إذا كان فصيحاً في كلامه، وبليغاً في منطق، بخلاف ما إذا كان ثرثاراً، فإنهم لا يُصغون إلى كلامه، ويستثقلونه، ويملئون =



وفيه مسائل



- الأولى: أن العيافة والطرق والطيرة من الجبت.
- الثانية: تفسير العيافة والطرق.

= من سماعه، فإن استعمل هذه القوة البيانية في الخير والدفاع عن الحق، والردّ على الباطل، فهو مأجور، أما إن استعملها بضدّ ذلك، فاستعملها في نُصرة الباطل، وهدم الحق فهو آثم، وهذا هو المذموم.

والنبي ﷺ لم يذم البيان مطلقاً، وإنما ذم البيان الذي يقلب الحق باطلاً والباطل حقاً، فإن البليغ الفصيح يستطيع بأسلوبه أن يزيّن للناس الباطل، وأن يزوره بكلامه حتى يظنّوه صحيحاً، ويستطيع أن يؤثّر على الحق حتى يخيّل إلى الناس أنه باطل.

فالواجب على المسلم إذا أعطاه الله مقدرة في الكلام والمحاورة أن يستعمل هذا في طاعة الله ﷻ، وفي الدعوة إلى الخير، وترغيب الناس في الخير، وتنفيرهم من الشرّ.

□ ما يستفاد من الحديث:

- ١ - بيان نوع من أنواع السحر وهو البيان الذي فيه التمويه.
- ٢ - ذمّ هذا النوع من البيان، وأما البيان الذي يوضح الحق ويقرره ويبطل الباطل ويدحضه فهو ممدوح.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: قوله: (إن من البيان لسحراً) الصحيح من أقوال أهل العلم: أن هذا ذم للبيان وليس مدحاً له، قال: (إن من البيان لسحراً) على جهة الذم، وبعض أهل العلم يقول: إن ذاك على جهة المدح؛ لأنه يصل في التأثير إلى أن يؤثر تأثيراً بالغاً كتأثير السحر في النفوس، والتأثير البالغ إذا كان من جهة البيان فإنه جائز، وهذا من جهة المدح له، وبيان عظم تأثيره.

وهذا فيه نظر؛ لأنه لما جعل البيان سحراً علمنا أنه أراد ذمه؛ ولهذا أورده الشيخ رحمه الله في هذا الباب الذي اشتمل على أنواع من المحرمات.

فالذي يستغل ما آتاه الله - جلّ وعلا - من اللسان والبيان والفصاحة في قلب الباطل حقاً وفي قلب الحق باطلاً، هذا لا شك أنه من أهل الوعيد ومذموم على فعله؛ لأن البيان: يقصد به نصرة الحق لا أن يجعل ما أبطله الله - جلّ وعلا - حقاً في أنفس الناس وفي قلوبهم.

- الثالثة: أن علم النجوم نوع من السحر.
- الرابعة: العقد مع النفط من ذلك.
- الخامسة: أن النميمة من ذلك.
- السادسة: أن من ذلك بعض الفصاحة^[١].



[١] قال الشيخ ابن عثيمين: أي: من السحر بعض الفصاحة، لقول النبي ﷺ: (إن من البيان لسحراً)، والمؤلف رحمه الله قال: بعض الفصاحة استدلالاً بقوله ﷺ: (إن من البيان)؛ لأن (من) هنا عند المؤلف للتبعيض، ووجه كون ذلك من السحر أن لسان البليغ ذي البيان قد يصرف الهمم وقد يلهب الهمم بما عنده من الفصاحة.



باب



ما جاء في الكهان ونحوهم^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: اعلم أن الكهان الذين يأخذون عن مسترقي السمع موجودون إلى اليوم، لكنهم قليل بالنسبة لما كانوا عليه في الجاهلية؛ لأن الله تعالى حرس السماء بالشهب، ولم يبق من استراقهم إلا ما يخطفه الأعلى، فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب.

وأما ما يخبر به الجنى مواليه من الإنس بما غاب عن غيره مما لا يطلع عليه الإنسان غالباً فكثير جداً في أناس ينتسبون إلى الولاية والكشف، وهم من الكهان إخوان الشياطين لا من الأولياء.

ولما ذكر المصنف شيئاً مما يتعلق بالسحر ذكر ما جاء في الكهان ونحوهم كالعراف لمشابهة هؤلاء للسحرة.

والكهانة: ادعاء علم الغيب كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب. والأصل فيه استراق الجن السمع من كلام الملائكة، فتلقيه في أذن الكاهن، والكاهن لفظ يطلق على العراف والذي يضرب الحصى والمنجم. وقال في «المحكم»: الكاهن: القاضي بالغيب.

وقال الخطابي: الكهان فيما علم بشهادة الامتحان: قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة، وطباع نارية، فهم يفزعون إلى الجن في أمورهم، ويستفتونهم في الحوادث، فيلقون إليهم الكلمات.

○ قال الشيخ ابن سعدي: (باب ما جاء في الكهان ونحوهم)؛ أي: من كل من يدعي علم الغيب بأي طريق من الطرق.

وذلك أن الله تعالى هو المنفرد بعلم الغيب. فمن ادعى مشاركة الله في شيء من ذلك بكهانة أو عرافة أو غيرهما أو صدق من ادعى ذلك، فقد جعل الله شريكاً فيما هو من خصائصه، وقد كذب الله ورسوله.

= وكثير من الكهانة المتعلقة بالشياطين لا تخلو من الشرك، والتقرب إلى الوسائط التي تستعين بها على دعوى العلوم الغيبية، فهو شرك من جهة دعوى مشاركة الله في علمه الذي اختص به، ومن جهة التقرب إلى غير الله. وفيه إبعاد الشارع للخلق عن الخرافات المفسدة للأديان والعقول.

○ قال الشيخ ابن قاسم: أي باب ذكر ما جاء في أحكام الكهان من التخليط الأكيد، والوعيد الشديد، وما جاء من الأحكام في نحوهم كالعرافين والمنجمين والرمالين، لما ذكر السحر وأنواعه ذكر أحكام الكهان ونحوهم؛ لمشابهتهم للسحرة. والكهان هم الذين يتعاطون الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعون معرفة الأسرار، ويأخذون عن مسترق السمع.

○ قال الشيخ ابن باز: الكاهن: هو من له صاحب من الجن يخبره بالمغيبات، وحكمهم أنهم يجب تعزيرهم ومنعهم من هذه الأعمال والقضاء عليهم وهم لا يُصدَّقون ولا يُسألون لأنهم يدعون علم الغيب أو يتخرصون ويدعون أشياء لا صحة لها. قوله: (ونحوهم)؛ يعني: من العرافين والرمالين والسحرة ونحوهم ممن يشابههم في دعوى علم الغيب.

○ قال ابن عثيمين: وليس من الكهانة في شيء من يخبر عن أمور تدرك بالحساب، فإن الأمور التي تدرك بالحساب ليست من الكهانة في شيء، كما لو أخبر عن كسوف الشمس أو خسوف القمر، فهذا ليس من الكهانة؛ لأنه يدرك بالحساب، وكما لو أخبر أن الشمس تغرب في ٢٠ من برج الميزان مثلاً في الساعة كذا وكذا، فهذا ليس من علم الغيب، وكما يقولون: إنه سيخرج في أول العام أو العام الذي بعده مذب (هالي)، وهو نجم له ذنب طويل، فهذا ليس من الكهانة في شيء؛ لأنه من الأمور التي تدرك بالحساب، فكل شيء يدرك بالحساب، فإن الإخبار عنه ولو كان مستقبلاً لا يعتبر من علم الغيب، ولا من الكهانة.

وهل من الكهانة ما يخبر به الآن من أحوال الطقس في خلال أربع وعشرين ساعة أو ما أشبه ذلك؟

الجواب: لا؛ لأنه أيضاً يستند إلى أمور حسية، وهي تكيف الجو؛ لأن الجو يتكيف على صفة معينة تعرف بالموازين الدقيقة عندهم، فيكون صالحاً لأن يمطر، أو لا يمطر، ونظير ذلك في العلم البدائي إذا رأينا تجمع الغيوم والرعد والبرق وثقل السحاب، نقول: يوشك أن ينزل المطر.

= فالمهم أن ما استند إلى شيء محسوس، فليس من علم الغيب، وإن كان بعض العامة يظنون أن هذه الأمور من علم الغيب، ويقولون: إن التصديق بها تصديق بالكهانة.

والشيء الذي يدرك بالحس إنكاره قبيح، كما قال السفاريني:
فكل معلوم بحس أو حجا فنكره جهل قبيح بالهجا
فالذي يعلم بالحس لا يمكن إنكاره ولو أن أحداً أنكره مستنداً بذلك إلى الشرع، لكان ذلك طعنًا بالشرع.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: هذا الباب أتى بعد أبواب السحر؛ لأن حقيقة عمل الكاهن أنه يستخدم الجن لإخباره بالأمور المغيبة في الماضي، أو الأمور المغيبة في المستقبل التي لا يعلمها إلا الله ﷻ؛ فالكاهن يجتمع مع الساحر في أن كلاً منهما يستخدم الجن لغرضه ويستمتع بالجن لغرضه.

ومناسبة الباب لكتاب التوحيد: أن الكهانة استخدام للجن، واستخدام الجن كفر وشرك أكبر بالله - جلّ وعلا -؛ لأن استخدام الجن في مثل هذه الأشياء لا يكون إلا بأن يتقرب إلى الجن بشيء من العبادات، فالكهان لا بد - لكي يُخدَموا بذكر الأمور المغيبة لهم - أن يتقربوا إلى الجني ببعض العبادات، إما بالذبح، أو الاستغاثة، أو بالكفر بالله - جلّ وعلا - بإهانة المصحف، أو بسب الله، أو نحو ذلك من الأعمال الشركية الكفرية.

فالكهانة صنعة مضادة لأصل التوحيد، والكاهن مشرك بالله - جلّ وعلا -؛ لأنه يستخدم الجن ولا يمكن أن تخبره الجن بالمغيبات إلا إذا تقرب إليها بأنواع العبادات.

وقبل بعثة النبي - عليه الصلاة والسلام - كان استراق السمع كثيراً جداً، وبعد بعثته - عليه الصلاة والسلام - حرس السماء من أن تسترق الجن السمع؛ لأجل تنزل القرآن والوحي، حتى لا يقع الاشتباه في أصل الوحي والنبوة، وبعد وفاة النبي - عليه الصلاة والسلام - رجع الاستراق ولكنه قليل بالنسبة لما كان عليه قبل البعثة، فصارت عندنا أحوال استراق السمع ثلاثة:

١ - قبل البعثة: كثير جداً.

٢ - وبعد بعثة النبي - عليه الصلاة والسلام -: لم يحصل استراق من الجن، وإن حصل فهو نادر في غير وحي الله - جلّ وعلا - بكتابه لنبيه ﷺ.

روى مسلم في «صحيحه» عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه بما يقول لم تقبل له صلاة أربعين يوماً»^[١].

= ٣ - بعد وفاته - عليه الصلاة والسلام -: رجع استراق السمع أيضاً، ولكنه ليس بالكثرة التي كانت قبل ذلك؛ لأن السماء ملئت حرساً شديداً وشهباً، والله - جلّ وعلا - بين ذلك في القرآن في آيات كثيرة من أن النجوم والشهب ترمي الجن. (ونحوهم): يعني: من مثل الذين يقرؤون الكف، ويقرؤون الفنجان، أو في هذا العصر الذي يكتبون في الصحف والجرائد والمجلات البروج، وما يحصل في ذلك البرج، وأنت إذا ولدت في هذا البرج فمعناه أنه سيحصل لك في هذا الشهر كذا وكذا، هذه كلها من أنواع الكهانة كما سيأتي.

[١] رواه مسلم في: «صحيحه» في: كتاب السلام رقم (٥٧٨٢) دون قوله: (فصدقه بما يقول) وأحمد (٦٨/٤) واللفظ له.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه مسلم كما قال المصنف، ولفظه: حدثنا محمد بن المثنى العنزي، ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله - في نسخة: عبد الله - عن نافع عن صفية عن بعض أزواج النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوماً وليلة» هكذا رواه، وليس فيه «فصدقه».

قوله: (عن بعض أزواج النبي ﷺ) هي حفصة، على ما ذكره أبو مسعود الدمشقي؛ لأنه ذكر هذا الحديث في الأطراف في مسندها وكذلك سماه بعض الرواة.

قوله: (من أتى عرافاً فسأله عن شيء) العراف سيأتي بيانه وهو من أنواع الكهان، وظاهر الحديث أن هذا الوعيد مرتب على مجيئه وسؤاله سواء صدقه، أو شك في خبره؛ لأن إتيان الكهان منهي عنه، كما في حديث معاوية بن الحكم السلمي «قلت: يا رسول الله إن منا رجلاً يأتون الكهان قال: فلا تأثمهم» رواه مسلم.

ولأنه إذا شك في خبره، فقد شك في أنه لا يعلم الغيب، وذلك موجب للوعيد، بل يجب عليه أن يقطع ويعتقد أنه لا يعلم الغيب إلا الله.

قوله: (لم تقبل له صلاة أربعين يوماً) إذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول؟ قال النووي وغيره: معناه: أنه لا ثواب له فيها، وإن كانت مجزئة في =

= سقوط الفرض عنه، ولا يحتاج معها إلى إعادة، ونظير هذه الصلاة في أرض مغصوبة مجزئة مسقطه للقضاء، لكن لا ثواب له فيها، قاله جمهور أصحابنا. قالوا: فصلاة الفرض إذا أتى بها على وجهها الكامل، ترتب عليها شيئان: سقوط الفرض، وحصول الثواب. فإذا أداها في أرض مغصوبة، حصل له الأول دون الثاني ولا بد من هذا التأويل في هذا الحديث، فإن العلماء متفقون على أنه لا يلزم من أتى العراف إعادة صلاة أربعين ليلة فوجب تأويله، هذا كلامه. وهو مبني على الملازمة بين الإجزاء وعدم الإعادة.

والصواب: أن عدم الإعادة لا يستلزم الإجزاء، لكن الصلاة في الأرض المغصوبة في إجزائها نزاع، والمشهور من مذهب أحمد أنها لا تجزئ وتجب إعادتها. وفي الحديث النهي عن إتيان الكاهن ونحوه قال القرطبي: يجب على من قدر على ذلك من محتسب وغيره أن يقيم على من يتعاطى شيئاً من ذلك من التعزيرات. وينكر عليهم أشد النكير وعلى من يجيء إليهم، ولا يغتر بصدقهم في بعض الأمور، ولا بكثرة من يجيء إليهم ممن ينسب إلى العلم، فإنهم غير راسخين في العلم، بل من الجهال بما في إتيانهم من المحذور.

○ قال الشيخ ابن باز: المؤلف ذكر هنا قوله: (فصدقه) وليس في رواية مسلم «فصدقه» فلعل المؤلف قد وهم أو نقلها من نسخة فيها هذه الزيادة والذي رأيناه وتبعناه في مسلم أنه ليس فيه هذه الزيادة وإنما الذي في مسلم (مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا) وهذا يدل على أن السؤال المجرد نفسه لا يجوز لأنه وسيلة للتصديق ولأن في سؤالهم إظهار لشأنهم وتعظيمًا لقدرهم، وفي هجرهم وترك سؤالهم تناسياً لهم وإذلاً لهم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (من): شرطية، فهي للعموم.

والعراف: صيغة مبالغة من العارف، أو نسبة؛ أي: من يتنسب إلى العرافة. قوله: (فسأله، لم تقبل له صلاة أربعين يوماً) ظاهر الحديث أن مجرد سؤاله يوجب عدم قبول صلاته أربعين يوماً، ولكنه ليس على إطلاقه، فسؤال العراف ونحوه ينقسم إلى أقسام:

القسم الأول: أن يسأله سؤالاً مجرداً، فهذا حرام لقول النبي ﷺ: (من أتى عرافاً...)، فإثبات العقوبة على سؤاله يدل على تحريمه، إذ لا عقوبة إلا على فعل محرم.

= القسم الثاني: أن يسأله فيصدق، ويعتبر قوله، فهذا كفر لأن تصديقه في علم الغيب تكذيب للقرآن، حيث قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

القسم الثالث: أن يسأله ليختبره: هل هو صادق أو كاذب، لا لأجل أن يأخذ بقوله، فهذا لا بأس به، ولا يدخل في الحديث.

«وقد سأل النبي ﷺ ابن صياد، فقال: «ماذا خبأت لك؟» قال: الدخ. فقال: «اخسأ، فلن تعدو قدرك»، فالنبي ﷺ سأل عن شيء أضمره له، لأجل أن يختبره، فأخبره به.

(القسم الرابع: أن يسأله ليظهر عجزه وكذبه، فيمتحنه في أمور يتبين بها كذبه وعجزه، وهذا مطلوب، وقد يكون واجبا.

وإبطال قول الكهنة لا شك أنه أمر مطلوب، وقد يكون واجبا، فصار السؤال هنا ليس على إطلاقه، بل يفصل فيه هذا التفصيل على حسب ما دلت عليه الأدلة الشرعية الأخرى.

وقد ذكر شيخ الإسلام أن الجن يخدمون الإنس في أمور، والكهان يستخدمون الجن ليأتوهم بخبر السماء، فيضيفون إليه من الكذب ما يضيفون، وخدمة الجن للإنس ليست محرمة على كل حال، بل هي على حسب الحال.

فالجن يخدم الإنس في أمور لمصلحة الإنس، وقد يكون للجن فيها مصلحة، وقد لا يكون له فيها مصلحة، بل لأنه يحبه في الله والله، ولا شك أن من الجن مؤمنين يحبون المؤمنين من الإنس؛ لأنه يجمعهم الإيمان بالله.

وقد يخدمونهم لطاعة الإنس لهم فيما لا يرضي الله ﷻ، إما في الذبح لهم، أو في عبادتهم، أو ما أشبه ذلك.

والأغرب من ذلك أنهم ربما يخدمون الإنس لأمر محرم من زنا أو لواط؛ لأن الجنية قد تستمتع بالإنسي بالعشق والتلذذ بالاتصال به، أو بالعكس، وهذا أمر معلوم مشهود، حتى ربما كان الجني الذي في الإنسان ينطق بذلك، كما يعلم من الذين يقرؤون على المصابين بالجن.

والنبي ﷺ حضر إليه الجن وخاطبهم وأرشدهم، ووعدهم بعتاء لا نظير له، فقال لهم: «كل عظم ذكر اسم الله عليه تجدونه أوفر ما يكون لحماً، وكل بعرة، فهي علف لدوابكم».

= وَذَكَرَ أَنَّ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امْرَأَةً لَهَا رُئِيَ مِنَ الْجَنِّ، وَكَانَتْ تَوْصِيهِ بِأَشْيَاءَ، حَتَّى إِنَّهُ تَأَخَّرَ عَمْرُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَتَوْا إِلَيْهَا، فَقَالُوا: ابْحَثِي لَنَا عَنْهُ. فَذَهَبَ هَذَا الْجَنِّي الَّذِي فِيهَا، وَبَحَثَ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ فِي مَكَانٍ كَذَا، وَأَنَّهُ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ. قَوْلُهُ: (لَمْ تَقْبَلْ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) نَفْيُ الْقَبُولِ هُنَا يُلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الصَّحَةِ أَوْ لَا؟

نقول: نفي القبول إما أن يكون لفوات شرط، أو لوجود مانع، ففي هاتين الحالتين يكون نفي القبول نفيًا للصحة، كما لو قلت: من صلى بغير وضوء لم يقبل الله صلاته، ومن صلى في مكان مخصوب لم يقبل الله صلاته عند من يرى ذلك. وإن كان نفي القبول لا يتعلق بفوات شرط ولا وجود مانع، فلا يلزم من نفي القبول نفي الصحة، وإنما يكون المراد بالقبول المنفي: إما نفي القبول التام؛ أي: لم تقبل على وجه التمام الذي يحصل به تمام الرضا وتمام المثوبة. وإما أن يراد به أن هذه السيئة التي فعلها تقابل تلك الحسنة في الميزان، فتسقطها، ويكون وزرها موازيًا لأجر تلك الحسنة، وإذا لم يكن له أجر صارت كأنها غير مقبولة، وإن كانت مجزئة ومبرئة للذمة، لكن الثواب الذي حصل بها قوبل بالسيئة فأسقطته.

ومثله قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من شرب الخمر، لم تقبل له صلاة أربعين يوماً». وقوله: (أربعين يوماً) تخصيص هذا العدد لا يمكننا أن نعلله؛ لأن الشيء المقدر بعدد لا يستطيع الإنسان غالباً أن يعرف حكمته، فكون الصلاة خمس صلوات أو خمسين لا نعلم لماذا خصصت بذلك، فهذا من الأمور التي يقصد بها التعبد لله، والتعبد لله بما لا تعرف حكمته أبلغ من التعبد له بما تعرف حكمته؛ لأنه أبلغ في التذلل، صحيح أن الإنسان إذا عرف الحكمة اطمأنت نفسه أكثر، لكن كون الإنسان ينقاد لما لا يعرف حكمته دليل على كمال الانقياد والتعبد لله سُبْحَانَهُ، فهو من حيث العبودية أبلغ وأكمل، أما ذاك، فهو من حيث الطمأنينة إلى الحكم يكون أبلغ؛ لأن النفس إذا علمت بالحكمة في شيء اطمأنت إليه بلا شك، وازدادت أخذاً له وقبولاً، فهناك أشياء مما عينه الشرع بعدد أو كيفية لا نعلم ما الحكمة فيه، ولكن سبيلنا أن نكون كما قال الله تعالى عن المؤمنين: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فعلينا التسليم والانقياد وتفويض الأمر إلى الله تعالى.

* وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» رواه أبو داود ^[١].

= ويؤخذ من الحديث: تحريم إتيان العراف وسؤاله، إلا ما استثنى، كالقسم الثالث والرابع، لما في إتيانهم وسؤالهم من المفساد العظيمة، التي ترتب على تشجيعهم وإغراء الناس بهم، وهم في الغالب يأتون بأشياء كلها باطلة.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قوله: (أربعين يوماً) ظاهره أن سائر أعماله لا ترد، بل المردود هي الصلاة كما ورد في الحديث. ولا تلزمه الإعادة إجماعاً. لكن عليه أن يعاهد ربه على التوبة من ذلك.

والجمع بين الحديث الأول والحديث الثاني: أن الأول سأله عن مسألة «فسأله عن شيء» وصدقه فيها ولم يصدقه في غيرها، أما الثاني فصدقه في كل ما يقول.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - المنع من الذهاب إلى الكهان وسؤالهم عن المغيبات وتصديقهم في ذلك، وأنه كفر.

٢ - تحريم الكهانة، وأنها من الكبائر.

[١] أخرجه أحمد (٤٠٨/٢) (٩٢٧٩) قال: حدثنا عفان، وفي (٤٧٦/٢) (١٠١٧٠) قال: حدثنا وكيع، والدارمي (١١٣٦) قال: أخبرنا أبو نعيم، وأبو داود (٣٩٠٤) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل (ح) وحدثنا مسدد، حدثنا يحيى، وابن ماجه (٦٣٩) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن محمد، قالوا: حدثنا وكيع، والترمذي (١٣٥) قال: حدثنا بندار، حدثنا يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وبهز بن أسد، والنسائي في «الكبرى» (٨٩٦٧) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا وكيع، وفي (٨٩٦٨) قال: أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا يحيى، وعبد الرحمن، وبهز بن أسد.

سبعتهم (عفان، ووكيع، وأبو نعيم، وموسى بن إسماعيل، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن، وبهز) عن حماد بن سلمة، قال: أخبرنا حكيم الأثرم، عن أبي تميمه الهجيمي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ فذكره.

قال الترمذي: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم، عن أبي تميمه الهجيمي، عن أبي هريرة، وضعف محمد - يعني: البخاري - هذا الحديث من قبل إسناده.

= قلت: فيه حكيم الأثرم: هو البصري، قال أبو داود: ثقة.

قال ابن المديني: أعيانا هذا. وقال مرة: ثقة عندنا.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن عدي: يعرف بهذا الحديث وليس له غيره إلا اليسير.

قلت: وفيه علة أخرى وهي عدم سماع أبي تيممة من أبي هريرة، قال البخاري في «التاريخ» (١٦/٣): «هذا حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف لأبي تيممة سماع من أبي هريرة في البصريين».

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (٥٩): حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى، وعبد الرحمن، قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تيممة الهجيمي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من هذا الوجه وضعف هذا الحديث جداً.

وقال البزار: «هذا حديث منكر، وحكيم لا يحتج به، وما انفرد به فليس بشيء». «تلخيص الحبير» (١٨٠/٣).

وقال الذهبي: «ليس إسناده بالقائم» «الكبائر» (ص ١٧٨).

وضعفه البزار والنسائي وأبو علي النيسابوري كما في «التلخيص» (١٨٠/٣)، والبخاري والمناوي كما في «فيض القدير» (٢٣/٦).

وأبو تيممة ثقة: من رجال البخاري هو الهجيمي البصري طريف بن مجالد وثقه ابن معين وابن سعد والدارقطني وابن عبد البر.

قلت: ولمتته شواهد كما سيأتي في الحديث الذي بعده.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أبو داود ولفظه: حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد. ح، وحدثنا مسدد، ثنا يحيى عن حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تيممة عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَتَى كَاهِناً - قال موسى في حديثه: - فصدقه بما يقول أو أتى امرأة، قال مسدد: امرأته حائضاً، أو أتى امرأة. قال مسدد: يعني: امرأته في دبرها، فقد برئ مما أنزل على محمد ﷺ» ورواه الترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث الأثرم، وضعف محمد هذا الحديث من جهة إسناده.

وقال البخاري: سنده ضعيف.

وقال الذهبي: ليس إسناده بالقائم.

قلت: أطال أبو الفتح اليعمري في بيان ضعفه وادعى أن متنه منكر، وأخطأ في إطلاق ذلك، فإن إتيان الكاهن له شواهد صحيحة، منها ما ذكره المصنف بعده، وكذلك إتيان المرأة في الدبر له شواهد، منها ما رواه عبد بن حميد بإسناد صحيح عن طاووس؛ أن رجلاً سأل ابن عباس عن إتيان المرأة في دبرها فقال: «تسألني عن الكفر؟» ومنها ما رواه الترمذي والنسائي وابن حبان في «صحيحه». وصححه ابن حزم عن ابن عباس مرفوعاً: «لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في الدبر».

والأحاديث في ذلك كثيرة. وغاية ما ينكر من متنه ذكر إتيان الحائض والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (بما يقول) (ما) عامة في كل ما يقول، حتى ما يحتمل أنه صدق، فإنه لا يجوز أن يصدقه؛ لأن الأصل فيهم الكذب.

قوله: (فقد كفر بما أنزل على محمد)؛ أي: بالذي أنزل، والذي أنزل على محمد ﷺ القرآن أنزل إليه بواسطة جبريل، قال تعالى: ﴿وَلَهُ نَزِلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿[الشعراء: ١٩٢، ١٩٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، وبهذا نعرف أن القول الراجح في الحديث القدسي أنه من كلام الله تعالى معنى، وأما لفظه، فمن الرسول ﷺ، لكنه حكاه عن الله؛ لأننا لو لم نقل بذلك لكان الحديث القدسي أرفع سنداً من القرآن، حيث إن الرسول ﷺ يرويه عن ربه مباشرة والقرآن بواسطة جبريل.

ولأنه لو كان من كلام الله لفظاً، لوجب أن تثبت له أحكام القرآن؛ لأن الشرع لا يفرق بين المتماثلين، وقد علم أن أحكام القرآن لا تنطبق على الحديث القدسي، فهو لا يتعبد بتلاوته، ولا يقرأ في الصلاة، ولا يعجز لفظه، ولو كان من كلام الله، لكان معجزاً؛ لأن كلام الله لا يماثله كلام البشر، وأيضاً باتفاق أهل العلم فيما أعلم أنه لو جاء مشرك يستجير ليسمع كلام الله وأسمعناه الأحاديث القدسية، فلا يصح أن يقال: إنه سمع كلام الله.

فدل هذا على أنه ليس من كلام الله، وهذا هو الصحيح، وللعلماء في ذلك قولان: هذا أحدهما، والثاني: أنه من قول الله لفظاً.

فإن قال قائل: كيف تصححون هذا والنبى ﷺ ينسب القول إلى الله، ويقول:

قال الله تعالى، ومقول القول هو هذا الحديث المسوق؟

= قلنا: هذا كما قال الله تعالى عن موسى وفرعون وإبراهيم: قال موسى، قال فرعون، قال إبراهيم... مع أننا نعلم أن هذا اللفظ ليس من كلامهم ولا قولهم؛ لأن لغتهم ليست اللغة العربية، وإنما نقل نقلاً عنهم، ويدل هذا أن القصص في القرآن تختلف بالطول والقصر والألفاظ، مما يدل على أن الله سبحانه ينقلها بالمعنى، ومع ذلك ينسبها إليهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]، وقال عن موسى: ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وقال عن فرعون: ﴿قَالَ لِمَلِكِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٩﴾﴾ [الشعراء: ٣٤].

قوله: (بما أنزل على محمد) ذكر أهل السنة أن كل كلمة وصف فيها القرآن بأنه منزل أو أنزل من الله، فهي دالة على علو الله ﷻ بذاته، وعلى أن القرآن كلام الله؛ لأن النزول يكون من أعلى، والكلام لا يكون إلا من متكلم به.

قوله: (كفر بما أنزل على محمد) وجه ذلك: أن ما أنزل على محمد قال الله تعالى فيه: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وهذا من أقوى طرق الحصر؛ لأن فيه النفي والإثبات، فالذي يصدق الكاهن في علم الغيب وهو يعلم أنه لا يعلم الغيب إلا الله، فهو كافر كفوفاً أكبر مخرجاً من الملة، وإن كان جاهلاً ولا يعتقد أن القرآن فيه كذب، فكفره كفر دون كفر.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: تصديق الكاهن بما يخبر به من أمر الكهانة.

وحكمه: أنه يكون كافراً بما أنزل على محمد ﷺ وعن أحمد روايتان في نوع هذا الكفر: رواية أنه كفر أكبر يُخرج من الملة.

ورواية أنه دون ذلك.

وفيه قول ثالث: وهو التوقف، وأن يُقرأ الحديث كما جاء من غير أن يفسر بالكفر الأكبر أو الكفر الأصغر، فنقول ما قاله الرسول ﷺ ويكفي.

ولكن الظاهر - والله أعلم - هو القول الأول؛ أنه كفر يُخرج من الملة؛ لأنه لا يجتمع التصديق بالقرآن والتصديق بالكهانة؛ لأن الله أبطل الكهانة، وأخبر أنها من عمل الشياطين، فمن صدّقها وصوّبها كان كافراً بالله كفوفاً أكبر. هذا هو الظاهر من الحديث.

□ ما يستفاد من الحديث:

١ - تحريم الذهاب إلى الكهان والعرافين وسؤالهم ووجوب الابتعاد عنهم؛

لأن ذلك كفر إذا صدقهم، ومحرم إذا لم يصدقهم.

وللأربعة والحاكم وقال: صحيح على شرطهما: «من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»^[١].

٢ - وجوب تكذيب الكهان والمنجمين.

٣ - من أتاهم وصدقهم فقد كفر بالوحي المنزل على محمد ﷺ.

٤ - أن الكهانة شرك؛ لأنها تتضمن دعوى مشاركة الله تعالى في علم الغيب.

[١] أخرجه أحمد (٤٢٩/٢) (٩٥٣٢) قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عوف، قال: حدثنا خلاص، عن أبي هريرة، والحسن، عن النبي ﷺ، فذكره. قلت: فيه علة، قال أحمد: «لم يسمع خلاص من أبي هريرة شيئاً» [(سؤالات الأجرى (٣/٣٤٥ - ٣٤٦)، جامع التحصيل (١٧٥) تحفة التحصيل (٩٦)].

وأخرجه الحاكم (٨/١) من طريق أحمد بن مهران الأصبهاني، عن عبيد الله بن موسى، ومن طريق الحارث بن أبي أسامة، عن روح بن عباد، عن عوف، عن خلاص ومحمد بن سيرين، عن أبي هريرة. وقال: هذا حديث صحيح على شرطهما جميعاً من حديث ابن سيرين، ولم يخرجاه.

قلت: أحمد بن مهران لم أجد من وثقه وهو معروف بالزهد؛ فالصواب ما رواه أحمد عن عوف عن خلاص عن أبي هريرة.

رواه عن عوف يحيى القطان والنضر بن شميل والقاسم بن مالك وعبيد الله بن موسى وروح بن عباد، وخالفهم عبيد الله بن موسى وروح بن عوف عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ورواه القطان عن عوف عن الحسن مرسلًا.

وقد أخرج البخاري في صحيحه حديث قصة موسى مع قومه وقولهم آدر.. من طريق روح، حدثنا عوف، عن الحسن ومحمد وخلاص، عن أبي هريرة مرفوعاً. وقد قال الدارقطني في علله (٨/٢٩٩) على حديث أبي هريرة في قصة موسى: والصحيح عن الحسن مرسل. اهـ.

وكذلك قال يحيى القطان كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/٢٣٦). وأخرج الترمذي في سننه (٣٢٢١) حديث أبي هريرة في قصة موسى ثم قال: (هذا حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ). اهـ. قلت: فحديث «من أتى عرافاً أو كاهناً...» بهذا الإسناد: روح، عن عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة هو إسناد متصل كما تقدم في إخراج البخاري لمثله في صحيحه، وللحديث شواهد يتقوى بها كما سوف يأتي.

قال الحافظ: أخرجه أصحاب السنن والحاكم من حديث أبي هريرة رفعه: فذكره، وله شاهد من حديث جابر وعمران بن حصين أخرجهما البزار بسندين جيدين. اهـ.

قلت: أما حديث جابر فهو حسن أخرجه البزار (كشف ٣٠٤٥) عن عقبة بن سنان الهذلي البصري، ثنا غسان بن مضر، ثنا سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر مرفوعاً: «من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ». وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن جابر إلا من هذا الوجه، ولم نسمع أحداً يحدث به عن غسان إلا عقبة».

وعقبة بن سنان قال ابن أبي حاتم: روى عن غسان بن مضر وعثمان بن عثمان الغطفاني سمع منه أبي وسئل عنه فقال: صدوق.

وأما حديث عمران فأخرجه البزار (كشف ٣٠٤٤) عن محمد بن مرزوق، ثنا شيان، ثنا أبو حمزة العطار عن الحسن بن عمران مرفوعاً: «ليس منا من تطير أو تُطير له، أو تكهن أو تُكهن له، أو سحر أو سُحر له، ومن عقد عُقدة، أو قال عُقد عُقدة، ومن أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» والحسن لم يسمع من عمران.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هكذا بيض المصنف اسم الراوي. وقد رواه أحمد والبيهقي والحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً ولفظ أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد عن عوف عن خلاص عن أبي هريرة والحسن عن النبي ﷺ... فذكره. وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري فقد روي عن عوف عن خلاص عن أبي هريرة، حديث: «أن موسى كان رجلاً حياً...» الحديث.

قال العراقي في «أماله»: حديث صحيح. وقال الذهبي: إسناده قوي. وعلى هذا فعزو المصنف إلى الأربعة ليس كذلك، فإنه لم يروه أحد منهم، وأظنه تبع في ذلك الحافظ، فإنه عزاه في «الفتح» إلى أصحاب السنن والحاكم فوهم، ولعله أراد الذي قبله.

قوله: (من أتى كاهناً...) إلى آخره. قال بعضهم: لا تعارض بين هذا الخبر، وبين حديث: (من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة) إذ الغرض في هذا الحديث أنه سأله معتقداً صدقه وأنه يعلم الغيب فإنه يكفر، فإن اعتقد أن الجن تلقي إليه ما سمعته من الملائكة، أو أنه يالهام فصدقه من هذه الجهة لا يكفر كذا قال، وفيه نظر.

وظاهر الحديث أنه يكفر متى اعتقد صدقه بأي وجه كان، لاعتقاده أنه يعلم الغيب، وسواء كان ذلك من قبل الشياطين، أو من قبل الإلهام لا سيما وغالب الكهان في وقت النبوة إنما كانوا يأخذون عن الشياطين.

وفي حديث رواه الطبراني عن واثلة مرفوعاً: «من أتى كاهناً فسأله عن شيء حجب عنه التوبة أربعين ليلة فإن صدقه بما قال كفر». قال المنذري: ضعيف.

= فهذا - لو ثبت - نص في المسألة، لكن ما تقدم من الأحاديث يشهد له، فإن الحديث الذي فيه الوعيد بعدم قبول الصلاة أربعين ليلة ليس فيه ذكر تصديقه والأحاديث التي فيها إطلاق الكفر مقيدة بتصديقه.

قوله: (فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ) قال الطيبي: المراد بالمنزل الكتاب والسنة؛ أي: من ارتكب هذه فقد برئ من دين محمد ﷺ وما أنزل عليه. انتهى.

وهل الكفر في هذا الموضوع كفر دون كفر أو يجب التوقف فلا يقال: ينقل عن الملة.

ذكروا فيها روايتين عن أحمد وقيل: هذا على التشديد والتأكيد؛ أي: قارب الكفر والمراد كفر النعمة، وهذان القولان باطلان.

○ قال الشيخ ابن باز: إن سأله بدون تصديق لم تقبل له أربعين يوماً، وإن صدقه في إدعاء علم الغيب فهو كافر، أما إن صدق أن قوله في كذا وكذا وافق الواقعة فهذا ليس بكفر فقوله: (فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ) إن ادعى الكاهن علم الغيب فقد كفر كفاً أكبر ومن صدقه في إدعاء علم الغيب فهو كافر كفاً أكبر لأنه مكذب؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] وأما إذا لم يدع الكاهن علم الغيب وإنما يتكهن بالتخمين وغيره فهو كفر دون كفر ولكن يستحق التعزير لثلاث يعود إلى فعله.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (صحيح). يقولون: الحاكم ممن يتساهل بالتصحيح، ولهذا قالوا: لا عبرة بتصحيح الحاكم، ولا بتوثيق ابن حبان، ولا بوضع ابن الجوزي، ولا بإجماع ابن المنذر.

وهذا القول فيه مجازفة في الحقيقة؛ لأن كلمة «لا عبرة»؛ أي: لا يلتفت إليه، والصواب: أنه لا يؤخذ مقبولاً في كل حال، مع أنني تدبرت كلام ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ، ووجدت أنه دائماً إذا نقل الإجماع يقول: إجماع من نحفظ قوله من أهل العلم، وهو بهذا قد احتفظ لنفسه، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

ولكننا مع ذلك نقول: إذا كان الرجل ذا اطلاع واسع، فقد يكون هذا القول إجماعاً، أما إذا كان هذا الرجل لا يعرف إلا ما حوله، فإن قوله هذا لا يكون إجماعاً ولا يوثق به، ولا نحكم بأنه إجماع.

مثاله: فلو قال رجل لم يدرس إلا المذهب الحنبلي في مسألة، وقال: هذا =

= إجماع من نحفظ قوله من أهل العلم، فإن قوله هذا لا يعتبر؛ لأنه لم يحفظ إلا قولاً قليلاً من أقوال أهل العلم.

قوله: (من أتى عرافاً أو كاهناً) (أو) يحتمل أن تكون للشك، ويحتمل أن تكون للتنويع، فالحديث الأول: بلفظ عراف، والثاني: بلفظ كاهن، والثالث: جمع بينهما، فتكون (أو) للتنويع.

وجاء المؤلف بهذا الحديث مع أن الأول والثاني مغنيان عنه؛ لأن كثرة الأدلة مما يقوي المدلول، أرأيت لو أن رجلاً أخبرك بخبر فوثقت به، ثم جاء آخر وأخبرك به ازدادت توثقاً وقوة، ولهذا فرّق الشارع بين أن يأتي الإنسان بشاهد واحد أو شاهدين.

وظاهر صنيع المؤلف: أن حديث أبي هريرة: (من أتى عرافاً أو كاهناً) أنه موقوف؛ لأنه قال عن أبي هريرة، لكنه لما قال في الذي بعده: (موقوفاً) ترجع عندنا أن الحديث الذي قبله مرفوع.

○ قال الشيخ ابن جبرين: قوله: (فقد كفر) حمل بعضهم بأنه خاص؛ أي: كفر بما أنزل عليه في شأن الكهان وذمهم، لا كفر بما أنزل عليه بالكلية. والقول الثاني: هو الأظهر أنه كافر بعموم ما أنزل على محمد ﷺ، ولأنه لو أراد شيئاً خاصاً لقيده.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقد (قال طائفة) من أهل العلم: دل قوله: (فصدقه لم تقبل له صلاة أربعين يوماً) على أن قوله: (كفر بما أنزل على محمد) أنه كفر أصغر وليس بالكفر المخرج من الملة، وهذا القول هو القول الأول، وهو الصحيح، وهو الذي يتعين جمعاً بين النصوص، فإن قول النبي عليه الصلاة والسلام: (من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل له صلاة أربعين يوماً) يدل على أنه لم يخرج من الإسلام، والحديث الآخر وهو قوله: (من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد) يدل على كفره، فعلمنا بذلك أن كفره كفر أصغر، وليس كفرأ مخرجاً من الملة، هذا أحد الأقوال في مسألة كفر من أتى الكاهن فصدقه بما يقول.

والقول الثاني: أنه يتوقف فيه، فلا يقال يكفر كفرأ أكبر، ولا يقال أصغر، وإنما يقال: إتيان الكهان وتصديقهم كفر بالله - جلّ وعلا -، ويسكت عن ذلك، ويطلق القول كما جاء في الأحاديث، وهذا لأجل التهديد والتخويف حتى لا يتجاسر =

ولأبي يعلى بسند جيد عن ابن مسعود مثله موقوفاً^[١].

= الناس على هذا الأمر، وهذا هو مذهب الإمام أحمد في المنصوص عنه.
والقول الثالث من أقوال أهل العلم: أن الذي يصدق الكاهن كافر كُفراً أكبر
مخرج من الملة وهذا القول فيه نظر من جهتين:

الجهة الأولى: ما ذكرنا من الدليل من أن قوله عليه الصلاة والسلام: (لم
تقبل له صلاة أربعين يوماً) يدل على أنه لم يكفر الكفر الأكبر، ولو كان كفر الكفر
الأكبر لم يحد عدم قبول صلاته بتلك المدة من الأيام.

والجهة الثانية: أن تصديق الكاهن فيه شبهة، وادعاء علم الغيب أو تصديق
أحد ممن يدعي علم الغيب كفر بالله - جلّ وعلا - كُفراً أكبر، لكن هذا الكاهن الذي
ادعى علم الغيب يخبر بالأمور المغيبة فيما صدق فيه عن طريق استراق الجن
للسمع، فيكون إذاً هو نقل ذلك الخبر عن الجن، والجن نقلوه عما سمعوه في
السماء، وهذه شبهة. فقد يأتي الآتي إلى الكاهن ويقول: أنا أصدقك فيما أخبر من
الغيب؛ لأنه قد جاءه علم ذلك الغيب من السماء عن طريق الجن، وهذه الشبهة تمنع
من تكفير من صدق الكاهن الكفر الأكبر.

فالقول الأظهر: أن كفره كفر أصغر وليس بأكبر؛ لدلالة الأحاديث؛ ولظهور
التعليل في ذلك.

[١] أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٨٠/٩) قال: حدثنا عبد الرحمن بن
سلام، حدثنا إبراهيم بن طهمان، والطيالسي في «مسنده» (٥٠/١) قال: حدثنا
شعبة، والبزار في «مسنده» (٢٥٦/٥)، حدثنا عبد الله بن سعيد، قال: نا أبو
خالد؛ يعني: سليمان بن حيان، عن عمرو بن قيس وابن أبي شيبه في «مصنفه»
(٤٢/٥) قال: حدثنا يحيى بن آدم، ووكيع، قال: حدثنا سفيان، والبيهقي في
«سننه الكبرى» (١٣٦/٨) قال: أخبرنا أبو محمد جناح بن نذير بن جناح القاضي
بالكوفة أنبأ أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة،
أنبأ الفضل بن دكين، وعبيد الله بن موسى، وثابت بن محمد الكنانى، قالوا: ثنا
سفيان.

قلت: أربعتهم (إبراهيم بن طهمان، وشعبة، وعمرو بن قيس، وسفيان) كلهم
عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم، عن عبد الله موقوفاً.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢١٧/١٠): وأخرجه أبو يعلى من حديث
ابن مسعود بسند جيد لكن لم يصرح برفعه ومثله لا يقال بالرأي. اهـ.

* وعن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً: «ليس منا من تطير أو تطير له، أو تكهن أو تكهن له، أو سحر أو سحر له؛ ومن أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» رواه البزار بإسناد جيد^[١].

رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن من حديث ابن عباس دون قوله: «ومن أتى» إلى آخره^[٢].

= قلت: وروي عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً، وصوب الدارقطني الوقف وقال: ورواه يحيى الحماني، عن أبي خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق، عن هيرة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

ووهم الحماني في رفعه. اهـ. (علل الدارقطني ٣٢٩/٥).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أبو يعلى اسمه: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي الإمام صاحب التصانيف كالمسند وغيره، روى عن يحيى بن معين وأبي خيثمة وأبي بكر بن أبي شيبة وخلق، وكان من الأئمة الحفاظ مات سنة سبع وثلاثمائة.

وهذا الأثر رواه البزار أيضاً وإسناده على شرط مسلم ولفظه: «من أتى كاهناً أو ساحراً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ». وفيه دليل على كفر الكاهن والساحر والمصدق لهما؛ لأنهما يدعيان علم الغيب وذلك كفر، والمصدق لهما يعتقد ذلك ويرضى به وذلك كفر أيضاً.

○ قال ابن باز: وهذا الموقوف له حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال من جهة الرأي فهو مرفوع من جهة المعنى إلى النبي ﷺ.

[١] رواه البزار في «مسنده» (٤٢٦/٨) من طريق أبي حمزة العطار، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وأبو حمزة العطار: ضعفه عمرو بن علي وقال أبو حاتم: يكتب حديثه وكان حسن الحديث وقال ابن عدى: ومع ضعفه يكتب حديثه وقال البزار: لا بأس به.

وفيه علة أخرى وهي أن الحسن لم يسمع من عمران، وتقدم في الحديث السابق.

[٢] أخرجه البزار (٣٩٩/٣)، والطبراني في «الأوسط» (٤١٨٥) من طريق

زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به.

وقال البزار: «لا نعلمه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». اهـ.

وزمعة ضعيف.

وسلمة بن وهرام: قال الإمام أحمد: روى عنه زمعة أحاديث مناكير أخشى أن

يكون حديثه ضعيفاً.

وقال أبو زرعة: ثقة. وكذا قال إسحاق بن منصور عن ابن معين.

وقال أبو داود: ضعيف.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس بروايات الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة.

قلت: ويشهد له ما سبق.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه الطبراني كما قال «المصنف» في «الأوسط». قال المنذري: إسناده الطبراني حسن وإسناده البزار جيد. قوله: (ليس منا)؛ أي: ليس يفعل ذلك من هو من أشياعنا العاملين باتباعنا المقتفين لشرعنا.

قوله: (من تطير)؛ أي: فعل الطيرة أو تطير له؛ أي: أمر من يتطير له، وكذلك معنى تكهن أو تكهن له أو سحر أو سحر له.

قوله: (رواه البزار) اسمه: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزار البصري صاحب «المسند الكبير» الذي عزا إليه المصنف، روى عن ابن بشار وابن المثنى وخلق.

قال الدارقطني: ثقة يخطئ ويتكل على حفظه، مات سنة اثنين وتسعين ومائتين.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (تطير) التطير: هو التشاؤم بالمرئي أو المسموع أو المعلوم أو غير ذلك، وأصله من الطير؛ لأن العرب كانوا يتشاءمون أو يتفألون بها، وقد سبق ذلك. ومنه ما يحصل لبعض الناس إذا شرع في عمل، ثم حصل له في أوله تعثر تركه وتشاءم، فهذا غير جائز، بل يعتمد على الله ويتوكل عليه، وما دمت أنك تعلم أن في هذا الأمر خيراً، فغامر فيه ولا تشاءم؛ لأنك لم توفق فيه لأول مرة، فكم من إنسان لم يوفق في العمل أول مرة، ثم وفق في ثاني مرة أو ثالث مرة؟!

ويقال: إن الكسائي - إمام النحو - طلب النحو عدة مرات، ولكنه لم يوفق، فرأى نملة تحمل نواة تمر، فتصعد إلى الجدار، فتسقط، حتى كررت ذلك عدة مرات، ثم صعدت بها إلى الجدار وتجاوزته، فقال: سبحان الله! هذه النملة تكابد هذه النواة حتى نجحت، إذن أنا سأكابد على النحو حتى أنجح. فكابد، فصار إمام أهل الكوفة في النحو.

قال البغوي: العرّاف: الذي يدّعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ومكان الضالة، ونحو ذلك.

وقيل: هو الكاهن. والكاهن: هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل.

وقيل: الذي يخبر عما في الضمير.

وقال أبو العباس ابن تيمية: العرّاف: اسم الكاهن والمنجم والرمال ونحوهم، ممن يتكلم في معرفة الأمور بهذه الطرق^[١].

= قوله: (أو تطير له) بالبناء للمفعول؛ أي: أمر من يتطير له، مثل أن يأتي شخص، ويقول: سأسافر إلى المكان الفلاني، وأنت صاحب طير، وأريد أن تزجر طيرك لأنظر: هل هذه الوجهة مباركة أم لا، فمن فعل ذلك، فقد تبرأ منه الرسول ﷺ. وقوله: (من تطير) يشمل من تطير لنفسه، أو تطير لغيره.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (ليس منا)؛ أي: ليس منا نحن المسلمين ليس من أهل ملتنا؛ فالأصل في هذه اللفظة أن من فعل هذا ليس من المسلمين لكن أهل العلم فسروه على أنه من باب الوعيد والتغليظ والتنفير عن هذه الأفعال، وليس المراد أن من فعل ذلك خرج من الإسلام.

وإذا كان المتكهن له راضٍ بصنيعه أو يعتقد علمه بالغيب وكذلك الذي سحر له إن كان يرضى بالسحر ويستحله أو يصدق الساحر فيما يدعيه من علم الغيب ويعتقد أنه يعلم الغيب فإنه حكمه حكم الساحر وحكم الكاهن.

والمقصود: أن هذا يدل على تحريم هذه الأعمال وأنها من الكبائر، ولا يلزم من ذلك التساوي بين الكاهن والمتكهن والتمطير لكن قد يتساوون.

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: البغوي بفتحين اسمه: الحسين بن مسعود بن الفراء المعروف بمحيي السنّة الشافعي صاحب التصانيف، وعالم أهل خراسان وكان ثقة فقيهاً زاهداً، مات في شوال سنة ست عشرة وخمسائة.

قوله: (العراف الذي يدعي معرفة الأمور...) إلى آخره. هذا تفسير حسن وظاهره يقتضي أن العراف هو الذي يخبر عن الواقع كالمسروق والضالة، وأحسن منه كلام شيخ الإسلام: أن العراف اسم للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم، كالحازر الذي يدعي علم الغيب أو يدعي الكشف.

= وقال أيضاً: «والمنجم يدخل في اسم العراف وعند بعضهم هو في معناه». وقال أيضاً: «والمنجم يدخل في اسم الكاهن عند الخطابي وغيره من العلماء وحكى ذلك عن العرب وعند آخرين من جنس الكاهن وأساء حالاً منه، فيلحق به من جهة المعنى».

وقال الإمام أحمد: «العراف طرف من السحر والساحر أخبث». وقال أبو السعادات: «العراف المنجم والحازر الذي يدعي علم الغيب وقد استأثر الله تعالى به».

وقال ابن القيم: «من اشتهر بإحسان الزجر عندهم سموه عائفاً وعرافاً». والمقصود من هذا معرفة أن من يدعي علم شيء من المغيبات، فهو إما داخل في اسم الكاهن، وإما مشارك له في المعنى فيلحق به، وذلك أن إصابة المخبر ببعض الأمور الغائبة في بعض الأحيان يكون بالكشف. ومنه ما هو من الشياطين ويكون بالفأل والزجر والطير والضرب بالحصى والخط في الأرض والتنجيم والكهانة والسحر ونحو هذا من علوم الجاهلية. ونعني بالجاهلية: كل من ليس من أتباع الرسل كالفلاسفة والكهان والمنجمين وجاهلية العرب الذين كانوا قبل مبعث النبي ﷺ. فإن هذه علوم قوم ليس لهم علم بما جاءت به الرسل ﷺ. وكل هذه الأمور يسمى صاحبها كاهناً أو عرافاً أو في معناهما فمن أتاهم فصدقهم بما يقولون لحقه الوعيد.

وقد ورث هذه العلوم عنهم أقوام فادعوا بها علم الغيب الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وادعوا أنهم أولياء وأن ذلك كرامة، ولا ريب أن من ادعى الولاية، واستدل عليها بإخباره ببعض المغيبات، فهو من أولياء الشيطان لا من أولياء الرحمن، إذ الكرامة أمر يجريه الله على يد عبده المؤمن المتقي، إما بدعاء أو أعمال صالحة لا صنع للولي فيها، ولا قدرة له عليها بخلاف من يدعي أنه ولي الله ويقول للناس: اعلموا أنني أعلم المغيبات، فإن مثل هذه الأمور قد تحصل بما ذكرنا من الأسباب وإن كانت أسباباً محرمة كاذبة في الغالب، ولهذا قال ﷺ في وصف الكهان: «فيكذبون معها مائة كذبة» فبين أنهم يصدقون مرة ويكذبون مائة. وهكذا حال من سلك سبيل الكهان ممن يدعي الولاية والعلم بما في ضمائر الناس مع أن نفس دعواه دليل على كذبه؛ لأن في دعواه الولاية تزكية النفس المنهي عنها بقوله: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] وليس هذا من شأن الأولياء، بل شأنهم الإزراء على نفوسهم وعيبيهم لها وخوفهم من ربهم.

= فكيف يأتون الناس يقولون: اعرفوا أنا أولياء، وأنا نعلم الغيب.

وفي ضمن ذلك طلب المنزل في قلوب الخلق، واقتناص الدنيا بهذه الأمور؟! وحسبك بحال الصحابة والتابعين وهم سادات الأولياء أركان عندهم من هذه الدعاوى والشطحات شيء؟! لا والله. بل كان أحدهم لا يملك نفسه من البكاء إذا قرأ القرآن كالصديق.

وكان عمر يسمع نسيجه من وراء الصفوف يبكي في صلاته، وكان يمر بالآية في ورده بالليل فيمرض منها ليالي يعوده الناس، وكان تميم الداري يتقلب في فراشه لا يستطيع النوم إلا قليلاً خوفاً من النار، ثم يقوم إلى صلاته ويكفيك في صفات الأولياء ما ذكر الله تعالى من صفاتهم في سورة الرعد [٢٠، ٢٢، ٢٨]، والمؤمنين [١، ٩، ٥٧، ٦١]، والفرقان [٦٣، ٧٤]، والذاريات [١٦، ١٩]، والطور [٢٦، ٢٨]، فالمتصفون بتلك الصفات هم الأولياء الأصفياء لا أهل الدعوى والكذب، ومنازعة رب العالمين فيما اختص من الكبرياء والعظمة، وعلم الغيب، بل مجرد دعواه علم الغيب كفر، فكيف يكون المدعي لذلك ولياً لله؟! ولقد عظم الضرر، واشتد الخطب بهؤلاء المفترين الذين ورثوا هذه العلوم عن المشركين، ولبسوا بها على خفافيش البصائر. نسأل الله السلامة والعافية في الدنيا والآخرة.

فإن قلت: كيف يكون علم الخط من الكهانة؟ وقد روى أحمد ومسلم عن «معاوية بن الحكم» أنه قال لرسول الله ﷺ: ومنا رجال يخطون فقال: كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك».

قلت: قال النووي: «معناه: أن من وافق خطه، فهو مباح له، لكن لا طريق لنا إلى العلم باليقين بالموافقة، فلا يباح.

والقصد أنه لا يباح إلا بيقين الموافقة وليس لنا يقين».

وقال غيره: «المراد به النهي عنه والزجر عن تعاطيه؛ لأن خط ذلك النبي كان معجزة وعلماً لنبوته، وقد انقطعت نبوته ولم يقل: فذلك الخط حرام دفعاً لتوهم أن خط ذلك النبي حرام».

قلت: ويحتمل أن المعنى أن سبب إصابة صاحب الخط هو موافقته لخط ذلك النبي، فمن وافق خطه أصاب. وإذا كان كذلك وكانت الإصابة نادرة بالنسبة إلى الخط، ولا طريق إلى اليقين بالموافقة صار ذلك بالنسبة إلى من يتعاطاه من أنواع الكهانة لمشاركته لها في المعنى إذا علمت ذلك، فاعلم أن مذهب الإمام أحمد: أن =

= حكم الكاهن والعراف الاستتابة، فإن تابا وإلا قتل. ذكره غير واحد من الأصحاب. فأما المعزم الذي يعزم على المصروع، ويزعم أنه يجمع الجن وأنها تطيعه، والذي يحل السحر، فقال في «الكافي»: ذكرهما أصحابنا في السحرة الذين ذكرنا حكمهم. وقد توقف أحمد لما سئل عن الرجل يحل السحر، فقال: قد رخص فيه بعض الناس. قيل: إنه يجعل في الطنجير ماء ويغيب فيه، فنفض يده وقال: ما أدري ما هذا؟! قيل له: فترى أن يؤتى مثل هذا يحل؟ قال: ما أدري ما هذا؟! قال: وهذا يدل على أنه لا يكفر صاحبه، ولا يقتل.

قلت: إن كان ذلك لا يحصل إلا بالشرك والتقرب إلى الجن، فإنه يكفر ويقتل، ونص أحمد لا يدل على أنه لا يكفر، فإنه قد يقول مثل هذا في الحرام البين.

○ قال الشيخ ابن باز: وهذه الأمور قد تقع للناس ولكن لا يكون من العرافين المذمومين وإنما يذم إذا ادعى بها علم الغيب، وأما إذا كان يستدل على المسروق ومكان الضالة بطرق حسية معروفة فليس من هذا الباب ولكن مراده الذي يدعي بهذه الأشياء علم الغيب فيسمى عرافاً، وقيل: هو الكاهن فالكاهن يسمى عرافاً والعراف يسمى كاهناً إذا كان يدعي علم الغيب.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: وظاهر كلام البغوي رحمته الله: أنه شامل لمن ادعى معرفة المستقبل والماضي؛ لأن مكان المسروق يعلم بعد السرقة، وكذلك الضالة قد حصل الضياع، ولكن المسألة ليست اتفاقية بين أهل العلم، ولهذا قال المؤلف رحمته الله: (وقيل: هو)؛ أي: العراف الكاهن.

والكاهن: هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل.

والخلاصة: أن العلماء اختلفوا في تعريف العراف، فقيل: هو الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على مكان المسروق والضالة ونحوها، فيكون شاملاً لمن يخبر عن أمور وقعت.

وقيل: الذي يخبر عما في الضمير.

وقيل: هو الكاهن، والكاهن: هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل.

قوله: (وقال أبو العباس ابن تيمية): هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، يكنى بأبي العباس، ولم يتزوج، ولم يتركه من باب الرهبانية، ولكنه - والله أعلم - كان مشغولاً بالجهاد العلمي مع قلة الشهوة، وإلا لو كان قوي الشهوة =

= لتزوج، وليس كما يدعي المزورون أن له ولداً مدفوناً إلى جانبه في دمشق، فإنه غير صحيح قطعاً.

وظاهر كلام الشيخ: أن شيخ الإسلام جزم بهذا، ولكن شيخ الإسلام قال: وقيل: العراف، وذكره بقليل، ومعلوم أن ما ذكره بقليل ليس مما يجزم بأن الناقل يقول به، صحيح أنه إذا نقله ولم ينقصه، فهذا دليل على أنه ارتضاه.

وعلى كل حال، فشيخ الإسلام ساق هذا القول وارتضاه، ثم قال: ولو قيل: إنه اسم خاص لبعض هؤلاء الرمال والمنجم ونحوهم، فإنهم يدخلون فيه بالعموم المعنوي؛ لأن عندنا عموماً معنوياً، وهو ما ثبت عن طريق القياس، وعموماً لفظياً، وهو ما دلّ عليه اللفظ، بحيث يكون اللفظ شاملاً له.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله أن استخدام الإنس للجن له ثلاث

حالات:

الحال الأولى: أن يستخدم في طاعة الله، كأن يكون له نائباً في تبليغ الشرع، فمثلاً: إذا كان له صاحب من الجن مؤمن يأخذ عنه العلم، ويتلقى منه، وهذا شيء ثبت أن الجن قد يتعلمون من الإنس، فيستخدمه في تبليغ الشرع لنظرائه من الجن، أو في المعونة على أمور مطلوبة شرعاً، فهذا لا بأس به، بل إنه قد يكون أمراً محموداً أو مطلوباً، وهو من الدعوة إلى الله تعالى والجن حضروا النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ عليهم القرآن، وولوا إلى قومهم منذرين، والجن فيهم الصالحاء والعباد والزهاد والعلماء؛ لأن المنذر لا بد أن يكون عالماً بما ينذر، عابداً مطيعاً لله - سبحانه - في الإنذار.

الحال الثانية: أن يستخدمهم في أمور مباحة، مثل أن يطلب منهم العون على أمر من الأمور المباحة، قال: فهذا جائز بشرط أن تكون الوسيلة مباحة، فإن كانت محرمة، صار حراماً، كما لو كان الجني لا يساعده في أموره إلا إذا ذبح له أو سجد له أو ما أشبه ذلك.

ثم ذكر ما ورد أن عمر تأخر ذات مرة في سفره، فاشتغل فكر أبي موسى، فقالوا له: إن امرأة من أهل المدينة لها صاحب من الجن، فلو أمرتها أن ترسل صاحبها للبحث عن عمر، ففعل، فذهب الجني، ثم رجع، فقال: إن أمير المؤمنين ليس به بأس، وهو يسم إبل الصدقة في المكان الفلاني، فهذا استخدام في أمر مباح.

الحال الثالثة: أن يستخدمهم في أمور محرمة، كنهب أموال الناس وترويعهم، =

وقال ابن عباس - في قوم يكتبون أبا جاد وينظرون في النجوم -:
«ما أرى من فعل ذلك له عند الله من خلاق»^[١].

= وما أشبه ذلك، فهذا محرم، ثم إن كانت الوسيلة شركاً صار شركاً، وإن كانت وسيلته غير شرك صار معصية، كما لو كان هذا الجني الفاسق يألف هذا الإنسي الفاسق ويتعاون معه على الإثم والعدوان، فهذا يكون إثماً وعدواناً، ولا يصل إلى حد الشرك.

ثم قال: إن من يسأل الجن، أو يسأل من يسأل الجن، ويصدقهم في كل ما يقولون، فهذا معصية وكفر، والطريق للحفظ من الجن هو «قراءة آية الكرسي، فمن قرأها في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح»، كما ثبت ذلك عنه ﷺ، وهي: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ الآية.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: والصحيح أن العراف أعم من الكاهن كما في قول شيخ الإسلام ابن تيمية فعطف الكاهن على العراف من باب عطف الخاص على العام.

[١] روي مرفوعاً وموقوفاً:

فالمرفوع موضوع، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤١/١١) قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا خالد بن يزيد العمري، ثنا محمد بن مسلم، ثنا إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «وب معلم حروف أبي جاد دارس في النجوم ليس له عنه الله خلاق يوم القيامة».

قلت: وفي سننه خالد بن يزيد العمري، قال الحافظ في «لسان الميزان»: كذبه أبو حاتم ويحيى.

قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات.

وقال البخاري: ذاهب الحديث.

والموقوف صحيح، رواه عبد الرزاق في مصنفه (٢٦/١١)، والبيهقي في «شعبه» (٣٠٦/٤) وفي «سننه الكبرى» (١٣٩/٨) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: إن قوماً يحسبون أبا جاد وينظرون في النجوم ولا أرى لمن فعل ذلك من خلاق.

وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٠/٥) قال: حدثنا زيد بن الحباب قال: حدثني يحيى بن أيوب قال: حدثنا عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: إن قوماً ينظرون في النجوم وفي حروف أبي جاد قال: أرى أولئك قوماً لا خلاق لهم.

= قال الحافظ في «فتح الباري» (٣٥١/١١): وقد ثبت عن ابن عباس الزجر عن عد أبي جاد. اهـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر ذكره المصنف عن ابن عباس، ولم يعزه، وقد رواه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً، وإسناده ضعيف، ولفظه: «رب معلم حروف أبي جاد دارس في النجوم ليس له عند الله من خلاق يوم القيامة». ورواه أيضاً حميد بن زنجويه عنه بلفظ: «رب ناظر في النجوم ومتعلم حروف أبي جاد ليس له عند الله خلاق».

قوله: (ما أرى) يجوز فتح الهمزة من «أرى» بمعنى: لا أعلم له عند الله من خلاق؛ أي: من نصيب، ويجوز ضمها بمعنى: لا أظن ذلك لاشتغاله بما فيه من اقتحام الخطر والجهالة وادعاء علم الغيب الذي استأثر الله به، وكتابة أبي جاد وتعلمها لمن يدعي بها معرفة علم الغيب هو الذي يسمى علم الحرف. ولبعض المبتدعة فيه مصنف، فأما تعليمها للتهجي وحساب الجمل، فلا بأس بذلك.

قوله: (وينظرون في النجوم) هذا محمول على علم التأثير لا التسيير، كما سيجيء في باب التنجيم، وفيه عدم الاغترار بما يؤتاه أهل الباطل من معارفهم وعلومهم، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَافَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [غافر: ٨٣].

○ قال الشيخ ابن قاسم: كتابة أبي جاد وتعلمها لمن يدعي بها علم الغيب هو الذي جاء فيه الوعيد، وهو الذي يسمى علم الحروف، فيقطعون حروف أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ، فيجعلون الألف واحداً والباء اثنين، إلى نهاية الحرف العاشر، ثم يبدؤون بالكاف عشرة واللام عشرين، وهكذا إلى الشين مائتين، إلى أن تتم هذه الحروف، وأما تعلمها للتهجي وحساب الجمل فلا بأس به.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (يكتبون أباجاد وينظرون في النجوم) الواو هنا ليست عطفاً، ولكنها للحال؛ يعني: والحال أنهم ينظرون، فيربطون ما يكتبون بسير النجوم وحركتها.

وقوله: (أبا جاد) هي: أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ... وتعلم أباجاد ينقسم إلى قسمين:

الأول: تعلم مباح بأن نتعلمها لحساب الجمل، وما أشبه ذلك، فهذا لا بأس =

= به، وما زال أناس يستعملونها، حتى العلماء يؤرخون بها، قال شيخنا عبد الرحمن بن سعدي رحمته الله في تاريخ بناء المسجد الجامع القديم:

جد بالرضا واعط المنى من ساعدوا في ذا البنا
تاريخه حين انتهى قول المنيب اغفر لنا
والشهر في شوال يا رب تقبل سعينا
فقوله: (اغفر لنا) لو عدناها حسب الجمل صارت ١٣٦٢هـ.

وقد اعتنى بها العلماء في العصور الوسطى، حتى في القصائد الفقهية والنحوية وغيرها.

ويؤرخون بها مواليد العلماء ووفياتهم، ولم يرد ابن عباس هذا القسم.
الثاني: محرم، وهو كتابة (أباجاد) كتابة مربوطة بسير النجوم وحركتها وطلوعها وغروبها، وينظرون في النجوم ليستدلوا بالموافقة أو المخالفة على ما سيحدث في الأرض، إما على سبيل العموم، كالجذب والمرض والجرب وما أشبه ذلك، أو على سبيل الخصوص؛ كأن يقول لشخص: سيحدث لك مرض أو فقر أو سعادة أو نحس في هذا وما أشبه ذلك، فهم يربطون هذه بهذه، وليس هناك علاقة بين حركات النجوم واختلاف الوقائع في الأرض.

قوله: (خلاق)؛ أي: نصيب.

ظاهر كلام ابن عباس أنه يرى كفرهم؛ لأن الذي ليس له نصيب عند الله هو الكافر، إذ لا ينفي النصيب مطلقاً عن أحد من المؤمنين، وإن كان له ذنوب عذب بقدر ذنوبه، أو تجاوز الله عنها، ثم صار آخر أمره إلى نصيبه الذي يجده عند الله.

ولم يبين المؤلف رحمته الله حكم الكاهن والمنجم والرمال من حيث العقوبة في الدنيا، وذلك أننا إن حكمنا بكفرهم، فحكمهم في الدنيا أنهم يستتابوا، فإن تابوا، وإلا قتلوا كفراً.

وإن حكمنا بعدم كفرهم، إما لكون السحر لا يصل إلى الكفر، أو قلنا: إنهم لا يكفرون؛ لأن المسألة فيها خلاف، فإنه يجب قتلهم لدفع مفسدتهم ومضرتهم، حتى وإن قلنا بعدم كفرهم؛ لأن أسباب القتل ليست مختصة بالكفر فقط، بل للقتل أسباب متعددة ومتنوعة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

وفيه مسائل

• الأول: لا يجتمع تصديق الكاهن مع الإيمان بالقرآن^[١].

= فكل من أفسد على الناس أمور دينهم أو دنياهم، فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل، ولا سيما إذا كانت هذه الأمور تصل إلى الإخراج من الإسلام.
والنظر في النجوم ينقسم إلى أقسام:

الأول: أن يستدل بحركاتها وسيرها على الحوادث الأرضية، سواء كانت عامة أو خاصة، فهو شرك إن اعتقد أن هذه النجوم هي المدبرة للأمور، أو أن لها شركاً، فهو كفر مخرج عن الملة، وإن اعتقد أنها سبب فقط، فكفره غير مخرج من الملة، ولكن يسمى كفرة، لقول النبي ﷺ على إثر سماء كانت من الليل: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم». قال: قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، أما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب».

وقد سبق لنا أن هذا الكفر ينقسم إلى قسمين بحسب اعتقاد قائله.
الثاني: أن يتعلم علم النجوم ليستدل بحركاتها وسيرها على الفصول وأوقات البذر والحصاد والغرس وما أشبهه، فهذا من الأمور المباحة؛ لأنه يستعان بذلك على أمور دينية.

القسم الثالث: أن يتعلمها لمعرفة أوقات الصلوات وجهات القبلة، وما أشبه ذلك من الأمور المشروعة، فالتعلم هنا مشروع، وقد يكون فرض كفاية أو فرض عين.
○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الأثر:

- ١ - تحريم تعلّم أبي جاد على وجه ادعاء علم الغيب به؛ لأنه ينافي التوحيد. أما تعلّمها للتهجّي وحساب الجمل فلا بأس به.
- ٢ - تحريم التنجيم؛ لأنه وسيلة إلى الشرك بالله تعالى.
- ٣ - عدم الاغترار بما يؤتاه أهل الباطل من معارفهم وعلومهم؛ لأن ذلك من باب الاستدراج لهم.

[١] قال الشيخ عبد الرحمن البراك: هذا يقتضي أن تصديق الكاهن عند الشيخ كفر أكبر وبعض أهل العلم قال كفر دون كفر وهو الصواب إلا أن يكون في ذلك تصديق بعلم الغيب وقال بعضهم لا نقول كفر أكبر ولا كفر دون كفر بل نمزجها كما جاءت.

- الثانية: التصريح بأنه كفر.
- الثالثة: ذكر من تكهن له.
- الرابعة: ذكر من تطير له.
- الخامسة: ذكر من سحر له [١].
- السادسة: ذكر من تعلم أبا جاد.
- السابعة: ذكر الفرق بين الكاهن والعراف [٢].



[١] قال الشيخ ابن عثيمين: وأتى المؤلف بذكر من تكهن له، أو سحر له، أو تطير له؛ لأنه قد يعارض فيه معارض، فيقول هذا في الكهان، وهذا في المتطيرين، وهذا في السحرة، فقال: إن من طلب أن يفعل له ذلك، فهو مثلهم في العقوبة.

[٢] قال الشيخ ابن عثيمين: وفي هذه المسألة خلاف بين أهل العلم: القول الأول: أن العراف هو الكاهن، فهما مترادفان، فلا فرق بينهما. القول الثاني: أن العراف هو الذي يستدل على معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها، فهو أعم من الكاهن؛ لأنه يشمل الكاهن وغيره، فهما من باب العام والخاص. القول الثالث: أن العراف يخبر عن أمور بمقدمات يستدل عليها، والكاهن هو الذي يخبر عما في الضمير، أو عن المغيبات في المستقبل. فالعراف أعم، أو أن العراف يختص بالماضي، والكاهن بالمستقبل، فهما متباينان، والظاهر أنهما متباينان، فالكاهن من يخبر عن المغيبات في المستقبل والعراف من يدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ومكان الضالة ونحو ذلك.



باب



ما جاء في النشرة^[١]

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما ذكر المصنف حكم السحرة والكهانة ذكر ما جاء في النشرة؛ لأنها قد تكون من قبل الشياطين والسحرة، فتكون مضادة للتوحيد، وقد تكون مباحة، كما سيأتي تفصيله.

قال أبو السعادات: النشرة ضرب من العلاج والرقية، يعالج به من كان يظن أن به مساً من الجن، سميت نشرة؛ لأنه ينشر بها عنه ما خامره من الداء؛ أي: يكشف وي زال. وقال الحسن: «النشرة من السحر»، وقد نشرت عنه تنشيراً، ومنه الحديث: «فلعل طباً أصابه ثم نشره بـ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْكَاسِ﴾»؛ أي: رقاها.

وقال غيره: ونشره أيضاً إذا كتب له النشرة، وهي كالتعويد والرقية.

وقال ابن الجوزي: النشرة حل السحر عن المسحور، ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: بضم النون؛ كما في القاموس.

○ قال الشيخ ابن هاسم: من نشر الشيء فرقه، فالنشرة ضرب من العلاج والرقية، يعالج به من يظن أن به سحراً أو مساً من الجن، سميت بذلك لأنه ينشر بها عنه ما خامره من الداء؛ أي: يحل ويكشف وي زال عنه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ولا ريب أن حل السحر عن المسحور من باب الدواء والمعالجة، وفيه فضل كبير لمن ابتغى به وجه الله، لكن في القسم المباح منها؛ لأن السحر له تأثير على بدن المسحور وعقله ونفسه وضيق الصدر، حيث لا يأمن إلا بمن استعطف عليه.

وأحياناً يكون أمراضاً نفسية بالعكس، تنفر هذا المسحور عن تنفره عنه من الناس، وأحياناً يكون أمراضاً عقلية، فالسحر له تأثير إما على البدن، أو العقل، أو النفس.

* عن جابر؛ أن رسول الله ﷺ سئل عن النشرة؟ فقال: «هي من عمل الشيطان».

رواه أحمد بسند جيد، وأبو داود وقال: سئل أحمد عنها فقال: ابن مسعود يكره هذا كله [١].

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (باب ما جاء في النشرة) يعني: من الذم أو الإذن والجواز.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: وقول المؤلف ﷺ هنا (باب ما جاء في النشرة)؛ يعني: من التفصيل، وهل النشرة جميعاً - وهي حل السحر - مذمومة؟ أو أن منها ما هو مذموم، ومنها ما هو مآذون به؟.

ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة: وهي أنه كما أن السحر شرك بالله - جلّ وعلا - يقدح في أصل التوحيد، وأن الساحر مشرك الأكبر بالله، فالنشرة التي هي حل السحر قد تكون من ساحر، وقد تكون من غير ساحر بالأدوية المآذون بها، أو الأدعية ونحو ذلك، فإذا كان من ساحر فإنها مناقضة لأصل التوحيد، ومنافية لأصله، فالمناسبة ظاهرة في الصلة بين هذا الباب وباب ما جاء في السحر، وكذلك مناسبتها لكتاب التوحيد؛ لأن كثيرين ممن يستعملون النشرة يشركون بالله - جلّ وعلا -.

والنشرة قسمان: نشرة جائزة، ونشرة ممنوعة.

فالنشرة الجائزة: هي ما كانت بالقرآن، أو بالأدعية المعروفة، أو بالأدوية عند الأطباء، ونحو ذلك، فإن السحر يكون عن طريق الجن، - كما تقدم - ويحصل منه - حقيقة - إمرأ في البدن، وتغيير في العقل والفهم، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه تعالج بالمضادات التي تزيل ذلك السحر، فمما يزيله: القرآن الكريم، والقرآن الكريم هو أعظم ما ينفع في إزالة السحر، وكذلك الأدعية، والأوراد، ونحو ذلك، مما هو معروف من الرقى الشرعية.

ونوع من السحر يكون في البدن؛ أي: من جهة عضوية، فهذا أحياناً يعالج بالرقى والأدعية والقرآن، وأحياناً يعالج عن طريق الأطباء العضويين، وذلك لأن السحر - كما سبق - يمرض حقيقة، فإذا أزيل المرض أو سبب المرض فإنه يبطل السحر.

[١] أخرجه أحمد (٢٩٤/٣) (١٤١٨١)، وأبو داود (٣٨٦٨) قال: حدثنا =

= أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا عقیل بن معقل، قال: سمعت وهب بن منبه يحدث عن جابر بن عبد الله قال: ... فذكره.

قلت: وعقیل بن معقل وثقه أحمد وابن معين.

وفي الحديث علة، قال العلائي في «جامع التحصيل» رقم (٨٦٢): قوله: وهب بن منبه، قال ابن معين: لم يلق جابر بن عبد الله إنما هو كتاب. وقال في موضع آخر: هو صحيفة ليست بشيء.

قال المزي ردّاً على قول ابن معين بعد أن أورد أحد هذه الأحاديث وفيه التصريح بالسماع: وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى وهب بن منبه وفيه ردٌّ على مَنْ قال: إنه لم يسمع من جابر، فإنَّ الشهادة على الإثبات مقدّمة على الشهادة على النفي. وصحيفة همام عن أبي هريرة مشهورة عند أهل العلم، ووفاة أبي هريرة قبل وفاة جابر. فكيف يُستنكر سماعه منه وكانا جميعاً في بلدٍ واحد. اهـ.

وقال العراقي تعقيباً على قول المزي: هذا كلام المزي وفيما قاله آخراً نظر؛ لأنه لا يلزم من تقريب سماع همام من جابر تقريب سماع وهب من جابر. اهـ. وقال ابن حجر: أمّا إمكان السماع فلا ريب فيه، ولكن هذا في همام فأما أخوه وهب الذي وَقَعَ فيه البحث، فلا ملازمة بينهما ولا يَحْسُن الاعتراض على ابن معين بذلك الإسناد، فإنَّ الظاهر أنَّ ابن معين كان يُعَلِّط إسماعيلَ في هذه اللفظة عن وهب: (سألتُ جابراً)، والصواب عنده: عن جابر. اهـ. (ينظر: التهذيب ٣/ ١٤٠).

قلت: وقد صرح عقیل بن معقل بأنها وجادة فتأكد بذلك صحة ما ذهب إليه ابن معين قال عقیل بن معقل في رواية هشام بن يوسف قاضي صنعاء عنه بقوله: عَنْ عَقِيلِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ مُنْبِهِ يَقْرَأُ صَحِيفَةَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. اهـ. (أخبار مكة للفاكهي ١٦٩٠).

قال الألباني متعبقاً قول ابن حجر: لا دليل عندنا على اطلاع ابن معين على قول وهب: «سألتُ جابراً». وعلى افتراض اطلاعه عليه، ففيه تخطئة الثقة بغير حجة! وذا لا يجوز، ولا سيما مع إمكان السماع والبراءة من التدليس فإنَّ هذا كافٍ في الاتصال عند مسلم والجمهور ولو لم يثبت السماع، فكيف وقد ثبت؟. اهـ.

قال الحافظ في «الفتح» (٣٤٤/١٢): «وقد أخرج أبو داود في «المراسيل» عن الحسن رفعه: فذكره، ووصله أحمد وأبو داود بسند حسن عن جابر». اهـ.

قلت: والصواب إرساله عن الحسن كما قرر ذلك أبو حاتم، قال ابن أبي حاتم =

= في «العلل» (١٣٩/٦): وسألت أبي عن حديث رواه أحمد بن أبي شعيب الحراني، عن مسكين بن بكير، عن شعبة، عن أبي رجاء، عن الحسن؛ قال: سألت أنس عن النشرة؟ فقال: ذكروا عن النبي ﷺ: إنها من عمل الشيطان؟

فقال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو: أبو رجاء؛ قال: سألت الحسن عن النشرة؟ فقال: ذكروا عن النبي ﷺ... فهذا من كلام الحسن وقيله. اهـ.

قلت: مسكين بن بكير ثقة له مناكير، وقد خالفه علي بن الجعد فرواه عن شعبة عن أبي رجاء عن الحسن مرسلاً، قال أبو داود في «مراسيله» (٣١٩): حدثنا علي بن الجعد، حدثنا شعبة، عن أبي رجاء، قال: سألت الحسن عن النشرة، فقال: ذكر لي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنها من عمل الشيطان».

قال البيهقي في «سننه» (٥٩٠/٩): وروي عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو مع إرساله أصح، والقول فيما يكره من النشرة وفيما لا يكره كالقول في الرقية، وقد ذكرناه. اهـ.

وأخرجه عبد الرزاق موقوفاً على جابر (١٣/١١) فقال: قال: أخبرنا معمر، أخبرنا عقيل بن معقل، عن همام بن منبه، قال: سئل جابر بن عبد الله عن النشر، فقال: «من عمل الشيطان».

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الحديث رواه أحمد، ورواه عنه أبو داود في «سننه» والفضل بن زياد في كتاب «المسائل» عن عبد الرزاق عن عقيل بن معقل بن منبه عن عمه وهب بن منبه عن جابر، فذكره، قال ابن مفلح: إسناده جيد، وحسن الحافظ إسناده.

ورواه ابن أبي شيبه، وأبو داود في «المراسيل» عن الحسن رفعه: «النشرة من عمل الشيطان».

قوله: (سئل عن النشرة) الألف واللام في النشرة للعهد؛ أي: النشرة المعهودة التي كان أهل الجاهلية يصنعونها، هي من عمل الشيطان، لا النشرة بالرقى والتعوذات الشرعية والأدوية المباحة، فإن ذلك جائز كما قرره ابن القيم فيما سيأتي.

قوله: (وقال: سئل أحمد عنها فقال ابن مسعود: يكره هذا كله) مراد أحمد - والله أعلم - أن ابن مسعود يكره النشرة التي من عمل الشيطان والنشرة التي بكتابة وتعليق كالتمايم، فإن ابن مسعود كان يكره التمايم كلها من القرآن وغير القرآن، أما النشرة بالتعويد والرقى بأسماء الله وكلامه من غير تعليق، فلا أعلم أحداً كرهه، =

= وكذلك ما رواه ابن أبي شيبه عن إبراهيم: كانوا يكرهون التمايم والرقى والنشر. محمول على ما ذكرنا.

○ قال الشيخ ابن باز: هذا الحديث يدل على أن النشرة منهى عنها وهي النشرة التي تعرف عند أهل الجاهلية لأن فيها (ال) للعهد الذهني؛ يعني: النشرة المعهودة المعروفة عند أهل الجاهلية من الكفرة بحل السحر عن المسحور بسحر مثله، فقال النبي ﷺ: (هي من عمل الشيطان)؛ لأن الساحر يتقرب إلى الشياطين بما يحبون من عبادتهم والنذر إليهم ودعائهم والاستغاثة بهم والسجود لهم ونحو ذلك فيسعفونه ببعض مطالبه التي يطلبها منهم من بيان بعض الأشياء التي تخفى عليه.

فهي من عمل الشيطان لأن الشيطان يدعو إلى كل شر وإلى كل فساد وشرك. قوله: (وقال: سئل أحمد عنها فقال: ابن مسعود يكره هذا كله)؛ أي: يكره النشرة التي يتقرب بها السحرة إلى الشياطين.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: ومن ذلك ما يفعله بعض الناس، أنهم يضعون فوق رأس المسحور طستاً فيه ماء ويصبون عليه رصاصاً ويزعمون أن الساحر يظهر وجهه في هذا الرصاص، فيستدل بذلك على من سحره، وقد سئل الإمام أحمد عن النشرة، فقال: إن بعض الناس أجازها، فقليل له: إنهم يجعلون ماء في طست، وإنه يغوص فيه، وإنه يبدو وجهه، فنفض يده وقال: ما أدري ما هذا؟ ما أدري ما هذا؟ فكأنه ﷺ توقف في الأمر وكره الخوض فيه.

قوله: (من عمل الشيطان)؛ أي: من العمل الذي يأمر به الشيطان ويوحى به؛ لأن الشيطان يأمر بالفحشاء ويوحى إلى أوليائه بالمنكر، وهذا يغني عن قوله: إنها حرام، بل هو أشد؛ لأن نسبتها للشيطان أبلغ في تقبيحها والتنفير منها، ودلالة النصوص على التحريم لا تنحصر في لفظ التحريم أو نفي الجواز، بل إذا رتب العقوبات على الفعل كان دليلاً على تحريمه.

قوله: (رواه أحمد بسند جيد وأبو داود) سند أبي داود إلى أحمد متصل؛ لأنه قد حدثه وأدركه.

قوله: (فقال: ابن مسعود يكره هذا كله) أجاب ﷺ بقول الصحابي، وكأنه ليس عنده أثر صحيح عن النبي ﷺ في ذلك، وإلا لاستدل به.

والمشار إليه في قوله: (يكره هذا كله) كل أنواع النشرة، وظاهره: ولو كانت على الوجه المباح على ما يأتي، لكنه غير مراد؛ لأن النشرة بالقرآن والتعوذات =

وللبخاري، عن قتادة قلت لابن المسيب: رجل به طب أو يُؤخَذُ
عن امرأته أيحل عنه أو ينشر؟ قال: «لا بأس به إنما يريدون به
الإصلاح، فأما ما ينفع فلم ينفعه». اهـ^[١].

= المشروعة لم يقل أحد بكراهته، وسبق أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره تعليق التمايم
من القرآن وغير القرآن.

وعلى هذا، فالكلية في قول أحمد: (يكره هذا كله) يراد بها النشرة التي من
عمل الشيطان، وهي النشرة بالسحر والنشرة التي من التمايم.

وقوله: (يكره) الكراهة عند المتقدمين يراد بها التحريم غالباً، ولا تخرج عنه
إلا بقرينة، وعند المتأخرين خلاف الأولى، فلا تظن أن لفظ المكروه في عرف
المتقدمين أو كلامهم مثله في كلام المتأخرين، بل هو يختلف، انظر إلى قوله تعالى:
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، إلى أن قال بعد أن
ذكر أشياء محرمة: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] ولا شك
أن المراد بالكراهة هنا التحريم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (هي من عمل الشيطان) إضافة العمل
إلى الشيطان إما إضافة الفعل إلى فاعله؛ أي: من عمل الشيطان أو من إضافة
المسبب إلى سببه أنه من العمل الذي يأمر به الشيطان.

○ قال الشيخ صالح الفوزان: ما يستفاد من الحديث:

١ - النهي عن النشرة على الصفة التي تعملها الجاهلية؛ لأنها سحر والسحر
كفر.

٢ - مشروعية سؤال العلماء عما أشكل حكمه؛ حذراً من الوقوع في
المحذور.

[١] رواه البخاري في «صحيحه» معلقاً (١٠/٢٣٢).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/٢٤٤): وصله أبو بكر الأثرم
في «كتاب السنن» من طريق أبان العطار عن قتادة، ومثله من طريق هشام
الدستوائي عن قتادة بلفظ: يلتبس من يداويه فقال إنما نهى الله عما يضر ولم ينفعه
عما ينفع.

وقال الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/٢٤٣): قال أبو جعفر بن جرير
في «تهذيب الآثار» له: ثنا حميد بن مسعدة، ثنا يزيد بن زريع، ثنا سعيد عن قتادة =

= عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً إذا كان الرجل به سحر أن يمشي إلى من يطلق ذلك عنه قال: هو صلاح. قال: وكان الحسن يكره ذلك ويقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر قال: فقال سعيد بن المسيب: لا بأس بالنشرة إنما نهى عما يضر ولم ينه عما ينفع إسناده صحيح.

وقد وصله ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤٣/٦) قال: ثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، ثنا عبد الحميد بن أحمد الوراق، ثنا الخضر بن داود، ثنا أبو بكر الأثرم، ثنا حفص بن عمر المقرئ، ثنا هشام عن قتادة عن سعيد بن المسيب في الرجل يؤخذ عن امرأته فليتمس من يداويه قال: إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع، هكذا ذكره الأثرم في «السنن» وإسناده صحيح أيضاً. اهـ.

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر علقه البخاري، ووصله أبو بكر الأثرم في كتاب «السنن» من طريق أبان العطار عن قتادة مثله، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة بلفظ: «يلتمس من يداويه» فقال: إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع.

قوله: (عن قتادة): هو ابن دعامة بكسر الدال السدوسي البصري ثقة ثبت فقيه من أحفظ التابعين، يقال: إنه ولد أكمه مات سنة بضع عشرة ومائة.

قوله: (رجل به طب) بكسر الطاء؛ أي: سحر، يقال: طب الرجل بالضم: إذا سحر، ويقال: كنوا عن السحر بالطب تفاؤلاً، كما قالوا للديغ: سليم، وقال ابن الأنباري: الطب من الأضداد يقال لعلاج الداء: طب، والسحر من الداء، يقال له: طب.

قوله: (أو يُؤخَذ) بفتح الواو مهموز، وتشديد الخاء المعجمة وبعدها ذال معجمة؛ أي: يحبس عن امرأته، ولا يصل إلى جماعها والأخذ بضم الهمزة: الكلام الذي يقوله الساحر.

قوله: (يُحل) بضم الياء وفتح الحاء مبني للمفعول.

قوله: (وينشر)، بتشديد المعجمة.

قوله: (قال لا بأس به...) إلى آخره؛ يعني: أن النشرة لا بأس بها لأنهم يريدون بها الإصلاح؛ أي: إزالة السحر، ولم ينه عما يراد به الإصلاح، إنما ينهى عما يضر.

وهذا الكلام من ابن المسيب يحمل على نوع من النشرة لا يعلم هل هو =

= نوع من السحر أم لا؟ فأما أن يكون ابن المسيب يفتي بجواز قصد الساحر الكافر المأمور بقتله ليعمل السحر، فلا يظن به ذلك، حاشاه منه، ويدل على ذلك قوله: إنما يريدون به الإصلاح، فأى إصلاح في السحر؟! بل كله فساد وكفر، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز: قوله: (قال ابن المسيب: لا بأس به) محمول على الحل الذي لا بأس به وهو الحل بالرقية والتعوذات والأشياء المباحة فهذا من باب الإصلاح والإصلاح مأمور به والمنكر منهي عنه.

○ قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (أو يؤخذ عن امرأته)؛ أي: يحبس عن زوجته، فلا يتمكن من جماعها، وهو ليس به بأس، وهذا نوع من السحر. والعجيب أنه مشتهر عند الناس أنه إذا كان عند العقد، وعقد أحد عقدة عند العقد، فإنه يحصل حبسه عن امرأته، وبالعكس بعضهم، فقال: إذا شبك أحدهم بين أصابعه عند العقد حبس الزوج عن أهله، وهذا لا أعرف له أصلاً. ولكن كثيراً ما يقع حبس الزوج عن زوجته ويطلبون العلاج. وقد ذكر بعض أهل العلم أن من العلاج أن يطلقها، ثم يراجعها، فينفك السحر.

لكن لا أدري هل هذا يصح أم لا؟ فإذا صح، فالطلاق هنا جائز؛ لأنه طلاق للاستبقاء، فيطلق كعلاج، ونحن لا نفتي بشيء من هذا، بل نقول: لا نعرف عنه شيئاً. و(أو) في قوله: (أو يؤخذ) يحتمل أنها للشك من الراوي: هل قال قتادة (به طب) أو قال: (يؤخذ عن امرأته)؟

أي: أو قلت: يؤخذ، ويحتمل أن تكون للتنويع؛ أي: أنه سأل عن أمرين: عن المسحور، وعن الذي يؤخذ عن امرأته.

قوله: (أيحل عنه أو ينشر) لا شك أن (أو) هنا للشك؛ لأن الحل هو النشرة.

قوله: (لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح) كأن ابن المسيب رحمته الله قسم السحر إلى قسمين: ضار، ونافع.

فالضار محرم، قال تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والنافع لا بأس به، وهذا ظاهر ما روي عنه، وبهذا أخذ أصحابنا الفقهاء، فقالوا: يجوز حل السحر بالسحر للضرورة، وقال بعض أهل العلم: إنه لا يجوز حل السحر بالسحر، وحملوا ما روي عن ابن المسيب بأن المراد به ما لا يعلم عن =

= حاله: هل هو سحر، أم غير سحر؟ أما إذا علم أنه سحر، فلا يحل، والله أعلم.
ولكن على كل حال حتى ولو كان ابن المسيب ومن فوق ابن المسيب ممن
ليس قوله حجة يرى أنه جائز، فلا يلزم من ذلك أن يكون جائزاً في حكم الله حتى
يعرض على الكتاب والسنة، «وقد سئل الرسول ﷺ عن النشرة؟ فقال: (هي من عمل
الشيطان)».

إشكال وجوابه:

ما الجمع بين قول الفقهاء - رحمهم الله -: يجوز حل السحر بالسحر، وبين
قولهم: يجب قتل الساحر؟

الجمع أن مرادهم بقتل الساحر من يضر بسحره دون من ينفع، فلا يقتل، أو
أن مرادهم بيان حكم حل السحر بالسحر للضرورة، وأما الإبقاء على الساحر، فله
نظر آخر، والله أعلم.

○ قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (أما ما ينفع فلم ينه عنه) وهذا لا
يستقيم على الإطلاق فليس كل ما يريد الناس به الإصلاح جائز؛ بل لا بد أن يكون
الفعل الذي يراد به الإصلاح مأذوناً به شرعاً، إذا كلام ابن المسيب لا بد أن يحمل
على معنى صحيح وهو ما ليس فيه شرك ولا محرم.

○ قال الشيخ صالح آل الشيخ: حل السحر بمثله أنه لا يجوز ومحرم، بل هو
شرك بالله - جلَّ وعلا -؛ لأنه لا يحل السحر إلا ساحر.

وبعض العلماء من أتباع المذاهب يرى جواز حل السحر بمثله إذا كان
للضرورة، كما قال فقهاء مذهب الإمام أحمد في بعض كتبهم: ويجوز حل سحر
بمثله ضرورة، وهذا القول ليس بصواب، بل هو غلط؛ لأن الضرورة لا تكون
جائزة ببذل الدين والتوحيد عوضاً عنها، ومعروف أن الضروريات الخمس التي
جاءت بها الشرائع أولها: حفظ الدين، وغيره أدنى منه مرتبة - ولا شك -، فلا
يبدل ما هو أعلى لتحصيل ما هو أدنى، وضرورة الحفاظ على النفس وإن كانت
من الضروريات الخمس، لكنها دون حفظ الدين مرتبة؛ ولهذا لا يقدم ما هو أدنى
على ما هو أعلى، أو أن يبدل ما هو أعلى لتحصيل ما هو أدنى من الضروريات
الخمس، والأنفس لا يجوز حفظها بالشرك، ولأن يموت المرء وهو على التوحيد
خير له من أن يعافى وقد أشرك بالله - جلَّ وعلا -، لأن السحر لا يكون إلا
بشرك، والذي يأتي الساحر ويطلب منه حل السحر، فقد رضي قوله وعمله، =

وروى عن الحسن؛ أنه قال: «لا يحل السحر إلا ساحر»^[١].

قال ابن القيم: النشرة حل السحر عن المسحور، وهي نوعان:

- أحدهما: حل بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان، وعليه يحمل قول الحسن، فيتقرب الناصر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور.

= ورضي أن يعمل به ذاك، ورضي أن يشرك ذاك بالله لأجل منفعته، وهذا غير جائز.

فتحصل من هذا: أن السحر - نشرًا ووقوعًا - لا يكون إلا بالشرك الأكبر بالله - جلَّ وعلا -، وعليه فلا يجوز أن يحل لا من جهة الضرورة، ولا من جهة غير الضرورة من باب أولى بسحر مثله، بل يحل وينشر بالرقى الشرعية.

[١] تقدم عزو الحافظ له إلى الطبري في «تهذيب الآثار»: وكان الحسن يكره ذلك يقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر. وسنده صحيح كما قال الحافظ. وقد عزاه ابن مفلح في «الأدب الشرعية» عن ابن الجوزي في «جامع المسانيد» (٧٧/٣).

○ قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الأثر ذكره ابن الجوزي في «جامع المسانيد» بغير إسناد، ولفظه: «لا يطلق السحر إلا ساحر»، وروى ابن جرير في «التهذيب» من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً إذا كان بالرجل سحر أن يمشي إلى من يطلق عنه، فقال: هو صلاح، قال قتادة: وكان الحسن يكره ذلك يقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر، قال: فقال سعيد بن المسيب: إنما نهى الله عما يضر، ولم ينه عما ينفع.

قوله: (عن الحسن): هو ابن أبي الحسن، واسمه يسار بالتحانية والمهملة البصري الأنصاري مولا هم ثقة فقيه إمام فاضل من خيار التابعين. مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين.

○ قال الشيخ ابن باز: أي: لا يحل السحر بالطرق الشيطانية إلا ساحر، وأما حله بالطرق الإيمانية والشرعية فهذا يحلّه أهل العلم والبصائر والخبرة والتجارب فيحلونه بأنواع من الأدوية والتعوذات والقراءة فيحل عن المسحور ما به، كما حل عن النبي صلى الله عليه السحر بقراءة المعوذتين.

• والثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والأدوية والدعوات المباحة، فهذا جائز^[١].

[١] قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا الثاني هو الذي يحمل عليه كلام ابن المسيب، أو على نوع لا يدري هل هو من السحر أم لا؟ وكذلك ما روي عن الإمام أحمد من إجازة النشرة، فإنه محمول على ذلك، وغلط من ظن أنه أجاز النشرة السحرية، وليس في كلامه ما يدل على ذلك، بل لما سئل عن الرجل يحل السحر قال: قد رخص فيه بعض الناس. قيل: إنه يجعل في الطنجير ماء ويغيب فيه؟ فنفض يده وقال: لا أدري ما هذا؟ قيل له: أفترى أن يؤتى مثل هذا؟ قال: لا أدري ما هذا؟ وهذا صريح في النهي عن النشرة على الوجه المكروه. وكيف يجيزه؟! وهو الذي روى الحديث أنها من عمل الشيطان. ولكن لما كان لفظ النشرة مشتركاً بين الجائزة والتي من عمل الشيطان، ورأوه قد أجاز النشرة ظنوا أنه قد أجاز التي من عمل الشيطان، وحاشاه من ذلك. ومما جاء في صفة النشرة الجائزة ما رواه ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن ليث بن أبي سليم قال: بلغني أن هؤلاء الآيات شفاء من السحر بإذن الله تقرأ في إناء فيه ماء ثم تصب على رأس المسحور: الآية التي في يونس: ﴿فَلَمَّا أَفْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرَ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [١٨١]، إلى قوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٨١ - ٨٢] وقوله: ﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، إلى آخر أربع آيات وقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سِحْرٍ وَلَا يَقْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَقْبَىٰ﴾ [طه: ٦٩].

وقال ابن بطال: في كتاب وهب بن منبه أنه يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين، ثم يضره بالماء ويقرأ فيه آية الكرسي والقواقل، ثم يحسو منه ثلاث حسوات، ثم يغتسل به فإنه يذهب عنه كل ما به وهو جيد للرجل إذا حبس عن أهله.

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: والحاصل: أن ما كان منه بالسحر فيحرم، وما كان بالقرآن والدعوات والأدوية المباحة فجائز، والله أعلم.

○ قال الشيخ ابن باز تعليقاً على كلام الشيخ سليمان السابق: المراد بالقواقل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١] و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ أَلْفَلَقِ﴾ [٢] و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [٣] و﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكُفْرُونَ﴾ [٤].

وهذا واقع ومجرب فهو نافع ولا نحصي من جربه ونفع الله به، ففعل وهب بن منبه وليث بن أبي سليم من التجارب ولا شيء فيها.

○ وقال أيضاً في «الفتاوى»: ومن علاج السحر بعد وقوعه أيضاً، وهو علاج نافع للرجل إذا حبس من جماع أهله، أن يأخذ سبع ورقات من السدر الأخضر، فيدقها بحجر أو نحوه، ويجعلها في إناء ويصب عليه من الماء ما يكفي للغسل، ويقرأ فيه: (آية الكرسي)، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ أَلْفَلَكٍ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، وآيات السحر التي في سورة الأعراف، من قوله سبحانه: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾، والآيات في سورة يونس، من قوله سبحانه: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتَأْتُونِي بِكُلِّ سِحْرِ عَلِيمٍ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾، والآيات في سورة طه: ﴿قَالُوا يَمْوَيْتُ إِيمًا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾.

وبعد قراءة ما ذكر في الماء يشرب منه بعض الشيء ويغتسل بالباقي، وبذلك يزول الداء إن شاء الله، وإذا دعت الحاجة لاستعماله أكثر من مرة فلا بأس، حتى يزول الداء بإذن الله تعالى.

ومن علاجه أيضاً إتلاف ما فعله الساحر من عقد أو غيرهما، فيما يعتقد أنه من أعمال الساحر.

أما علاجه بعمل السحرة ونحوهم، مما يتقربون إلى الجن بالذبح أو غيره من القربات، فهذا لا يجوز؛ لأنه من عمل الشيطان، بل من الشرك الأكبر، كما لا يجوز علاجه بسؤال الكهنة والعرافين والمشعوذين، واستعمال ما يقولون؛ لأنهم لا يؤمنون، ولأنهم كذبة فجرة يدعون علم الغيب ويلبسون على الناس، وقد حذر الرسول ﷺ من إتيانهم وسؤالهم وتصديقهم، كما سبق بيان ذلك.

والله ﷻ المسؤول أن يوفق المسلمين للعافية من كل سوء، وأن يحفظ عليهم دينهم، ويرزقهم الفقه فيه، والعافية من كل ما خالف شرعه. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله (١٦٤/٢٦).

○ قال الشيخ ابن جبرين: ينبغي أن يكون في القارئ شروط:

- ١ - عقيدة صحيحة.
- ٢ - عمل بعلمه.
- ٣ - نزاهة في أكله وشربه.

وفيه مسائل

- الأولى: النهي عن النشرة^[١].
- الثانية: الفرق بين المنهي عنه والمرخص فيه مما يزيل الإشكال.



[١] قال ابن عثيمين: تؤخذ من قوله ﷺ: (هي من عمل الشيطان)، وهنا ليس فيه صيغة نهى، لكن فيه ما يدل على النهي؛ لأن طرق إثبات النهي ليست الصيغة فقط، بل ذم فاعله ونحوه، وتقبيح الشيء وما أشبه ذلك يدل على النهي.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
* المقدمة	٥
كتاب التوحيد	٢٥
باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب	٧٢
باب من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب	١١٣
باب الخوف من الشرك	١٣٦
باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله	١٥٧
باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله	١٨٣
باب من الشرك: لبس الحلقة والخيوط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه	٢٠٥
باب ما جاء في الرقى والتائم	٢٢٧
باب من تبرك بشجر أو حجر ونحوهما	٢٥٣
باب ما جاء في الذبح لغير الله	٢٧٥
باب لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله	٢٩٧
باب من الشرك: النذر لغير الله	٣١٢
باب من الشرك: الاستعاذة بغير الله	٣٢٣
باب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره	٣٣٣
باب قول الله تعالى: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا...﴾	٣٧٢
باب قول الله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ...﴾	٣٩٨
باب الشفاعة	٤٢٣
باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ...﴾	٤٤٧
باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين	٤٦٢

الصفحة

الموضوع

٤٩٤	باب ما جاء من التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح، فكيف إذا عبده؟
٥٢٨	باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله
	باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد وسده كل طريق يوصل
٥٥٣	إلى الشرك
٥٧٨	باب ما جاء أن بعض هذه الأمة تعبد الأوثان
٦١٩	باب ما جاء في السحر
٦٤٩	باب بيان شيء من أنواع السحر
٦٧٦	باب ما جاء في الكهّان ونحوهم
٧٠٤	باب ما جاء في النشرة
٧١٧	* الفهرس